

وما لا يشور في
 ٥٧٤ باب الزمن يوضع على عدل
 ٥٧٨ باب التصرف في الزمن ووجباته
 والجنابة عليه
 ٥٨٥ فصل زمن ربيع صغير القحيم
 ٥٨٨ كتاب الجنابات
 ٥٩٢ باب ما يوجب القصاص
 وما لا يوجب
 ٥٩٩ باب القصاص فيما دون النفس
 ٦٠١ فصل وبيعة القصاص موت
 القتال
 ٦٠٣ فصل ومن قطع يده رجل ثم قتله
 ٦٠٦ باب الشهادة في القتل
 ٦١١ كتاب الديارات
 ٦١٣ فصل في النفس الدنية
 ٦١٦ فصل لا قود في الشجاج
 ٦٢٢ فصل في الجنين
 ٦٢٤ باب ما يحدث في الطرايق
 ٦٢٩ فصل في الحائض المائل
 ٦٣١ باب جنابة البهيمة
 ٦٣٧ باب جنابة الرقيق
 ٦٤٣ فصل دية العبد قيمته
 ٦٤٥ فصل وان جنى مديرا أو ام ولد
 ٦٤٦ باب عصب العبد والعبي

والذير والجنابة في ذلك
 ٦٤٩ باب القسامات
 ٦٥٩ كتابات المعاقل
 ٦٦٣ كتاب الوصايا
 ٦٦٨ باب الوصية بثلاث المال
 ٦٧٧ باب العتي في المرض
 ٦٨١ باب الوصية للأقارب وغيرهم
 ٦٨٥ باب الوصية بالخدمة والسكنى
 والقرعة
 ٥٨٨ باب وصية الذي
 ٦٩٠ باب الوصي
 ٦٩٨ فصل شهد الوصيان ان المبت
 اوصى الى زيد
 ٦٩٩ كتاب الخنثى
 ٧٠٣ مسائل شتى
 ٧١٦ كتاب الغرايب
 ٧٢٠ فصل في العصبات
 ٧٢٤ فصل في الحب
 ٧٢٨ فصل في العول
 ٧٣١ فصل في ذوى الارحام
 ٧٣٤ فصل الغرقى والمدمى
 ٧٣٧ حساب الفرائض
 ٧٤١ فصل وداخيل العسدين
 يعرف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل البيع من شئ
البيع

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيع

وحدة النسيئة بين ما قبله ان ما قبله ان لا يملك لاني مالك وفيه البيع قبل
الوقوف في ذلك منزلة البسيط من المركب والبسيط مقدم على المركب في الوقوف
وقدمه في التعليم وهي جمع بيع بمعنى بيع كضرب الامير والمبيعات اصطلاح
تخالفه واجناس متفاوتة او جمع المصدر لاخلاف انواعه اما بيع او البيع لا يله
اما بيع سبعة ساعة او حتى مقابلة او باليمن وهو البيع المشهور او بيع عن يمين
وهو الصنف اودى من يمين وهو السلم واما اعتبار الثمن لان الثمن الاول ان لم يشر
بشئ مستأومة او اعتبار مع زيادة فهو المراجعة او بدو وبقائه والتواجد او مع
الخص فهو الوضعة او اريد به الجاصل بالمصدر كما لو بيع في جميع عام او هو من
الاشهاد يقال على الإخراج عن الملك والبيع لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع عمر
اخيه لان المنيه عنه هو الشراء لا البيع
وقصدنا وبتعدي الى المفعول الثاني بوجهه
ور بعد ذلك الام يقال بعت الشيء وبعيتك فهي زائدة واتحاح في هذا الدار
عني اشترعها وبيع عليه القاضي اي من غير رضا وكذا الشراء قال الله تعالى

كافي الحسنيات فانه يحتاج في إيجاد التبرير الى التجار وهو مثل العاقد في مسئلتنا
 والى الالة وهو مثل قوله بعث واشتريت والى النجر وهو مثل اخراج هذا القس
 على سبيل الانشاء والى المحل وهو المبيع وهذا معنى قول اهل الحكمة ان الالة
 على اربعة اقسام آلية كالفاس ومحلية كالخشب وقاعلية كالنجر وحالية كالنجر
 وعلى هذا يخرج مسائل البيوع وغيرها من العقود عند دخول المفسد
 من حيث الالهل ومن حيث المحل او غيره فان بذلك يختلف الامر فان العقد لا ينعقد
 اصلا اذا لم يكن العاقد اهلا و ينعقد موقوف فاعند توقف الاهلية وكذلك لا ينعقد
 عند فوات المحل ومشرعية البيع بقوله تعالى واحل الله البيع وبالسنة وهي كثيرة
 و باجماع الامة وبالمعقول (البيع) في السرعة (مبادلة مال بمال) لم يقل بالتراضي
 ليناول بيع المكره فانه منقذ وان لم يلزم وقال يعقوب باشا وغيره وينبغي ان يزداد قيد
 بطريق الاكتساب كما وقع في المكتب لخراج مبادلة رجلين مالهما بطريق
 الهبة بشرط العوض فانه ليس يبيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء انتهى وفيه
 كلام لان قوله ليس يبيع ابتداء يقتضي ان يكون الهبة بشرط العوض في ابتداء
 العقد تبرعا محض لا لمبادلة فخرج بقوله المبادلة فلا حاجة الى هذا القيد وكذا
 لا حاجة الى قيد على وجه التملك كما قيل لانه يفهم من المبادلة ايضا (وينعقد)
 البيع اى يحصل شرعا (بايجاب) هو كلام اول من يتكلم من المتعاقدين حال انشاء
 البيع سمي بالايجاب مبالغة لكونه موجبا اى مثبتا للآخر خيار القبول (وقبول)
 اى من ايجاب وقبول او بشييهما وهو كلام ثاني من يتكلم منهما في تلك الحال
 فعلم ان هذين اللفظين من اركانه من الضن انهما خارجان من حقيقة البيع وينبغي
 ان يكون الواو بمعنى الفاء فانهما لو كانا معا لم ينعقد والاطلاق شامل لانواعه
 الاربعة الجائز والباسند والموقوف والباطل كما في القهستانى وفيه اشارة الى انه
 لا ينعقد بالوكيل من الجانبين الا في الاب فانه يتولى الطرفين في مال الصغير وفي
 الخاتبة الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في مسائل منها الاب اذا اشترى
 مال ولده الصغير لنفسه او باع ماله من ولده فانه يكتفى بلفظ واحد وقال
 خواهر زاد ه هذا اذا اتى بلفظ يكون اصلا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال
 بعث هدا من ولدى فانه يكتفى بقوله بعث اما اذا اتى بلفظ لا يكون هو اصلا
 في اللفظ بان اراد ان يبيع ماله من ولده فقال اشتريت هدا المال لولدى لا يكتفى
 بقوله اشتريت ويحتاج الى قوله بعث ومنها الوصى اذا باع ماله من اليتيم او يشتري
 مال اليتيم لنفسه وكان ذلك خيرا لليتيم ومنها الوصى اذا اشترى مال اليتيم
 للقاضي بامر القاضي ومنها العبد يشتري نفسه من مولاه بامرهما اما القاضي فانه
 لا ينعقد لنفسه لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه بط فلا يملك كمال يملك تزويج اليتيمة

من نفسه (يلزمني الماضي كجئت واشتريت) لانه انشاء والشرع قد اعتبر
 الاحتمال انشاء في جميع العقود فيه عقدية ولان الماضي ايجاب وقطع والمستقبل
 عدة اواخر وتوكل واهذا العقد بالماضي وفي الغية يتقدم بالظن مستقبلا
 ثم قال لا يتقدم وبين التوفيق بين قولين يانه ان اراد بالمضارع الحال يتقدم وان اراده
 الاستقبال والوعد لالان المضارع يحتمل الحال والاستقبال وفي الحقيقة لا يقتضي
 الماضي يتقدم بدون النية واما بصيغة المستقبل لا الالائية قال صاحب الغنية
 وهذا العقد وهو ان الشرع جعل الايجاب والقبول علامة الرضى والاختيار
 عن الحال ابدل على الرضى وقت العقد من الماضي فتقول الهداية ولا يتقدم
 بالظن احدهما لفظ المستقبل محله ما اذا خلا عن النقاوم انه المستقبل المصدر
 بالسين او سوف فانه لا يحتمل غيره فلا يرد على كلام الهداية شي كما في البيع وقيل
 المولى سمدى اقتدى في هذا المحل في حاشيته فليطالع وفي المحط سماع التعدي
 الايجاب والقبول شرط لان العقد اوسع اهل المجلس وقال التابع احمد ولا يمكن
 به وقيل يصدق (وما دل على مناهما) اي معنى الايجاب والقبول كقول
 السامع اعطيت او بذات او فثبت او جملة لك هذا كذا فانه في معنى بيع
 والمشتري اخبر او قبلت او قبلت او اجرت او اخذت وقد يقوم القبض مقام القبول
 كما لو قال بعثك هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا يتقدم البيع كما في الخاتمة
 (و) يتقدم ايضا (بالاعطى) لان جواز باعتبار الرضى وقد يوجد وحقيقته وضع
 الثمن واخذ الثمن عن تراض منهما في المجلس كما قالوا وهو يتقدم انه لا بد من
 اعطاء من الجانبين وعليه الاكثر كما ذكره الطرسوسي وافق به الحلواني وفي
 البرازية انه المختار لكن في التنوير ويكتفي بالاعطاء من أحد الجانبين على
 الاصح اذ لم يصرح مع الاعطى بعدم الرضاء وفي البيع هكذا صححه الكمال
 في الفتح ونص محمد على ان بيع التعاطي يثبت بقبض احد البضتين وهذا ينظم
 المبيع والثمن وفي القاموس وغيره التعاطي التناول وهو انما يقتضي الاعطاء من
 جانب والاخذ من جانب لا اعطاء من الجانبين كما فهمه الطرسوسي وفي الكبرى
 وبه يفتى واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض
 فلا يجوز (في النفس) كما عبيد والجواهر (والطرس) كما لم والطرس (وهو
 الصحيح) اختار عن قوله الكرشي فانه قال انه لا يتقدم بالحسن دون التمسك
 (و) او قال نحوه بكذا فقال اخذت او رضيت صحيح لان قوله نحوه امر بالاخذ
 بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكأنه قال بعته فكذا في عدة فمقدار البيع اقتضا
 فيثبت باعتباره وفرق في الولوالية في القبول نعم بين ان يسد الباب بالايجاب
 والمشتري فان بدأ اليام فقال بعثت سمدى هذا بالف فقال المشتري فخر لم يرد له

ليس بصحيح وان بدأ المشتري فقال لا اشتريته عليك هذا بالقبول الآخر
 ثم صحح البيع لا بد جواب (واذا اوجب احدهما) اي احدا المتعاقدين (فلا آخر
 ان يقبل كل البيع بكل الثمن في المجلس) اي في مجلس الايجاب اعم من ان يكون
 بالخطاب او بالرسول كما اذا قال لرسوله قل لفلان بعث عبيدي منه بكذا فذهب
 الرسول فاحبره فقال المشتري في مجلسه ذلك اشتريته او بالكتاب لان كلاهما
 سفير في مجلس العقد بالخطاب فلو قال بعث منه فبلغه يا فلان فبلغه
 هو او رجل آخر بخلاف ما لم يقل بلغه فبلغه فقبل لا يجوز لان شرط العقد
 في البيع لا يتوقف على قبول غائب اتفاقا كما في النكاح على الاظهر عند الطرفين
 وفي الزاهدي لو قال بعثي من فلان الغائب فحضر الغائب في المجلس فقال اشتريته
 صحح (او يترك) كل البيع يعني اذا قال البائع بعثك هذا بكذا فلا آخر بالخيار
 ان شاء قبله وان شاء رد لانه محبر غير محبر فيختار ايهما شاء فهذا خيار القبول
 فيتمد الى آخر المجلس الحاجة الى التفكير والرتوي والمجلس جامع للفرقات فاعتبر
 ساعة ساعة واحدة دفعا للعسر وتحققا للنسر وعند الشافعي لا يمتد بل هو
 على الفور (لا) يقبل الآخر بايعا كان او مشتريا (بعضا دون بعض) اي ليس له
 ان يقبل كل البيع ببعض الثمن او بعضه بأكمله او بعضه لانه تفرق بالصفة وانه
 ضرر بالبائع فان من عادة التجار ضم الردي الى الجيد في البيع اتروج الردي
 ولو صح التفرق يزول الجيد عن ملكه ويبقى الردي فيتضرر بذلك وكذلك
 المشتري يرغب في الجميع فاذا فرق البائع الصفقة عليه يتضرر الا ان رضى الآخر
 بذلك في المجلس بعد قبوله في البعض ويكون المبيع بما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء
 كعبد واحد او مكبل او موزونا فاما ما لا ينقسم الا بالقيمة كثوبين او عبيدين
 فلا يجوز ان يقبل الآخر (الا اذا بين ثمن كل) بمقابل الآخر ومما ترك لان
 ذلك دليل على رضاه بالتفرق ولان الايجاب حشود في معنى الايجابات متعددة
 اما اذا كرر في البيان لفظ البيع بان قال بعثك هذين بد رهين بعث هذا
 بدرهم وبعث هذا بدرهم يجوز اتفاقا واما اذا لم يكرر بان قال بعثك هذين
 بدرهمين كل واحد بدرهم فيجوز عندهما خلافا لالمام بناء على ان البيع يتكرر
 بتكرار لفظ بعث عنده وتفصيل الثمن عندهما كما في اكثر المعتمرات فعلى هذا
 ينبغي للخص ان يدكر الخلاف كما هو دأبه تدبر (وان رجع الموجب) سواء كان
 بايعا او مشتريا (او قام احدهما) يعني او كانا قاعدتين فقام احدهما (عن المجلس
 قبل القبول) ظرف لرجوع وقام على سبيل التنازع (بطل الايجاب) اما الاول
 فلان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو متصف بهما لان الايجاب
 لا ينفك الحكم بدون القبول فان قيل ان كان الموجب المشتري ففي رجوعه ابطال

حتى البيع وهو ملكك الحق وان كان البيع في رجوعه اليك حتى المشتري وهو
 عليك البيع الخطأ بان الحق للموخت لا يثبت ولا يثبت له الرجوع وان حق
 الثمن لا يبرأ من حصة مالك للبيع (كروى) اقوى منه واما الثاني فلان القيام
 دليل الاعراض والرجوع واجبا ذلك قبل القول فان قيل الصريح اقوى
 من الدلائل فلو قال بعد القيام قلت ينبغي ان لا يثبت الرجوع اجاب بان الاحتياط
 يدل على ان يثبت على الاعراض فلا يؤثر التصريح بعده وفي الفصح وعلى اشتراط
 انعقاد المجلس ما اذا تبايعا بهما بمجلس او ليس برآن ولو كانا تبلي باحد واحد
 فاجاب الآخر لا يصح لا خلافت المجلس في ظاهر الرواية واجتاز بهما واحد
 كالطحاوي وغيره انه ان يثبت على الفور كلامه منصلا يجاز وفي الخلاصة عن
 النوازل اذا اجاب بعد ما سئى خطوة او خطوبين جاز ولا يثبت انهما اذا كانا
 بمجلس منصلا لا يقع الاتجاك الا في مكان آخر لا يشبهه وقال صدر الشيخ
 لا يصح في ظاهر الرواية او كان الخطأ في صلاة فريضة ففرع لهما ولجاب
 صح وكذا في نافله فضم الى ركعة الاتجاك اخرى ثم قبل بخلاف ما لو اكملها
 اربعة ولو كان في يده اكون فسررت ثم اجاب جاز وكذا لو اكمل اربعة لا يثبت
 المجلس الا اذا اشتغل بالاكل ولو تبايعا في اختلاف بخلاف ما لو تبايعا منصليين
 اواحد هما وان كانا قائمين واقفين فسببا او اخذهما يطل الاتجاك وكذا
 لو لم يفر ولكن يتشاغل في المجلس بشئ غير البيع يطل الاتجاك كما في اكثر
 المسببات فعلى هذا ان ما في الاصلاح من قوله اوقام اليهما لم يقبل من محله
 لان الاتجاك يطل بمجرد القيام وان لم يدع عن المجلس لدلالة على الاعراض
 فيه كلام لوجود دليل الاعراض بدون القيام والبراديد ذكر القيام يدل المجلس
 الا يجلب مطلقا تدبر في الجوهر وان كان قائما فقبله ثم قبل طاعة الصبح لا بالنعوذ
 لم يكن معرضا وفي القصة رجل في البيت فقال للذي في السجدة منه ملككم
 فقال اشترت صح اذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه والمجلس الكلام
 للبراديد وكذا اذا تعاقدا بينهما في البيع والسفينة كالتيق (واذا وجد الاتجاك
 والقبول) من المتعاقدين (ثم البيع) وفيه اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج
 الى القبض ولا الى اجازة البائع بعد هما وهو الصحيح (بلا خيار مجلس) الا من
 عيب او عدم رؤيته وقال الشافعي لا يلزم بهما خيار المجلس لقوله
 عليه السلام التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان التفرق فريضة وهو بالخيار وهو
 الايدان ولنا قوله عليه السلام لا ضرر في الاسلام وفي ابيات الجواز لا يثبت
 اضرارا الاخر فلا يثبت والخيار فيما رآه يجوز على خيار القول ونظر فيها
 يجوز على التفرق بالاقوال بان قال اخذهما وقت وقال الاخر لا يشتري

لما جاء في روايته عن النبي عليه السلام المتباين بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما
 وهذا لان الاحوال ثلاثة قسم لم يوجد فيه ركن ما وهى حادثة الهبة وقسم
 وجد فيه ركنان وقسم وجد فيه احدهما دون الآخر فنقول هذا الاسم
 وهو كونهما متباينين قبل صدور الركنين وبعده بطريق المجاز باعتبار ما يؤل
 في الاول وباعتبار ما كان في الثاني وفيما اذا وجد احدهما دون الآخر بطريق
 الحقيقة فيكون مرادا او محتمل ان يكون مرادا فيحمل عليه والفرق بينهما
 ان احدهما مرادا والاخر محتمل للارادة وتمايه في العناية فليطالع (ويصح)
 البيع (في العوض المشار اليه) مبيعا كان او مئنا فان كلا منهما عوض عن الآخر
 والحكم المذكور مشتق بينهما ولذلك قال في العوض ولم تشمل في الثمن
 كافي الاصلاح وقال سخطى افدى وتقرر صدور الشريعة صريح في ان المراد
 بالاعراض الاثنان فامل في الترجيح (بلا معرفة قدره ووصفه) لان الاشارة
 اقوى اسباب التعريف وجه اليه القدر والوصف معها لا تنقضي الى
 المنازعة فلا تمتع الجواز لان العوضين حاضران والاموال الربوية مستفناة
 من هذا الحكم فان بيع الخطية بحسبها مثلا لا يجوز بالاشارة لاحتمال
 الربوا وكذا السلم فان معرفته قدر رأس المال شرط عند الامام اذ كان فيما
 يتعلق العقد على مقداره كما سأتى ان شاء الله تعالى (لا) يصح البيع (في غيره)
 اى في غير المشار اليه بلا معرفة قدره كمشرة ونحوها وصفته ككونه مصرى
 او دمشقا لان جهات التهمة تنقضي الى الخراج المانع من التسليم والتسلم فيعبر
 القدر عن المني وكل جهالة هذه صفتها تمتع الجواز هذا فيما يحتاج الى التسليم
 وفي الاحتياج اليه كما اذا اقر فلان بمتاع عنده فاشتراه منه ولم يعرفه بمقداره جاز
 كافي الراهدى (و) يصح البيع (بمن حال وموحد) لاطلاق قوله تعالى
 واحل الله البيع (باجل معلوم) معناه اذا بيع بخلاف جنس ولم يحكمهما قدر
 لانه او بيع بحسب وجهيهما قدر لم يحزن تأجيله كافي المنع قد يعلم لان جهالة
 الاجل تنقضي الى المنازعة فالبايع يطالب في مدة قريبة بالشترى بأياها فيفسد
 فان اختلفا في الاجل فالقول قول من يشبه وكذا لو اختلفا في قدره فالقول
 لمن عني الاقل والبينة بين المشتري في الوجهين وان اتفقا على قدره واختلفا
 في مضميه فالقول للمشتري انه لم يضمن والبينة بينه ايضا في الجوهره وقد بالثمن
 لان البيع اذا كان عينا لا يصح الاجل فان شرط فيه الاجل فالبيع فاسد
 لان التأجيل في الاعيان لا يصح وفي المنع لو باع مؤجلا انصرف الى شهر لانه
 المهور في السرع في السلم واليمين في يقضين دينه اجل وفي شرح المجمع
 لو مات الساع لا يبطل الاجل ولو مات المشتري حل المال فان فائدة التأجيل

ان يخرج فيؤدي اليه من ثمنه الى فاذا مات من له الاجل ثم لم يخرج له ثمنه
 بالدين فانه يبيع (فمنه البيع) (فمنه البيع) (فمنه البيع)
 ولا يباع (فمنه البيع) (فمنه البيع) (فمنه البيع)
 منة اخرى (فمنه البيع) (فمنه البيع) (فمنه البيع)
 وكان ال سنة تبيع ولا على سنة من اذها قضى البيع عرفا بمسألة الفدية التاجيل
 (تجلافا لهما) فان عند هذا الاجل له بعد سنته لانه اجله سنة. وقد مضت
 فصار كما لو قال الى ومضت وفي البحر عليه الف من حقه الطالب يجوز ما ان اجل
 بضم اجل الباقي فالامر كما في مطلقا (وان اطلق اليه) والمراد من الاطلاق
 ان يكون مطلقا عن قيد البلد وعن قيد وصف اليه بعد ان سمي بقدره بان قال
 عنه عشرة دراهم مثلا (فان استوت مائة القود) بان لا يكون بعضها افضل
 من بعض مع تفاوت انواعها (ورواها صح) البيع (ولم يافق) من عشرة
 وقبره (من اي نوع كان) اي من الاحادي او الثنائي او الثلاثي لان الواحد
 من النوع الاول والثاني والثاني والثالث من الثالث متساويات في المالبذ والرواج
 فالمشترى يعطى اي نوع يريد اذ لا نزاع عندنا في تفاوت المسألة وهو المبالغ
 في الجواز (وان اختلفت رواجا في الارجح) اي ازوج القود في البلد اذ المتعارف
 بين الناس المساواة بالنقد اليه بالثمن بالعرف كالعين بالنص فيمكن مكان
 العقد فلو اختلف شيئا من رجل بعشرة بكذا من الدنانير في نقد الدين حتى وجد
 المشتري بخاري يبيع عليه الف بعيار بصرية كافي الخرافة (وان استوى رواجا
 لاماليتها) بان يكون بعضها افضل من بعض (فمنه) البيع الجهالة الفضيلة
 الى النزاع (ماله بين) انه من اي نوع فاذا بين يندفع اليه المالبة من التسليم
 فيصح فالخاسر ان المسألة رابعة لانها اما ان تسوى في الرواج والمالبذ مع
 او تختلف فيهما وتسوى في أحدهما وتختلف في صورة واحدة وهي المساواة
 في الرواج او الاختلاف في المسألة والصحة في ثلث مسوور فيما اذا كانت في الرواج
 والمسألة مختلفت فيصرف الى الارجح وفيما اذا كانت مختلفة في الرواج فتسوية
 في المالبة فيصرف الى الارجح ايضا وفيما اذا اختلفت فيهما والمالبذ والاختلاف
 في الاسم كالمصري والد مشني فيخير المشتري في دفع ايهما شيئا كافي الخ
 (ويصح) البيع (في الطعنات) وهو الخطب ودفعها وكذا ينسار الخروب
 كالمندس والجص وغيرهما وقال بعض المشايخ ما يقع في العرف على ما يمكن
 اكله من غير ادم كالحكم المطبوخ والمشوي ونحوه قال صدر الشهد وعلمه
 القوي (وكل مكبل وموزون كبل) في الكبلي (وزن) في الوزن وما ورد
 المبرع بكلمة فهو كبلي ايا وما ورد بوزنه فهو وزني ايا وما ورد في شيء

يعتبر فيه العرف (وكذا) يصح بيع الكبلى والوزنى (جزافا) وهو البيع
 بالحدس والظن بلا كيل ولا وزن (ان بيع بغير حسنة) لقوله عليه السلام
 اذا اختلف النوعان فيهما كيف شئتم بخلاف ما ادابيع بحسنة مجازفة فانه
 لا يصح لاحتمال الزوال الا اذا كان قليلا وهو مادون نصف الصاع لعدم
 المعيار الشرعى وهو نصف الصاع (و) يصح بيع الكبلى (ببناء) معين (او)
 بيع الوزنى بوزن (حجر معين) كل منهما (لا يدري قدره) اذا لم يحتمل الاناء
 النقصان والخبر التفتت كان يكون من خشب او حديد فان احتملها لم يجوز
 وكذا اذا باعه بوزن شئ يخف اذا جف كالخيار والبطيخ لان الجهالة فيه
 لا تقضى الى المنازعة لان البيع يوجب التسليم في الحال وهلاكه قبل التسليم
 نادر وبه يدفع ما رواه حسن من عدم الجواز للجهالة كافي المصح وغيره لكن
 التعديل يقتضى البيع حالا فلا يصور التفتت في الجاف في الحال فينبغي ان يجوز
 مطلقا سواء احتمل التفتت والجفاف اولا الا فى السلم لان التسليم فيه متأخر
 الى حلول الاجل فيحتملها فيحتاج الى ان يحمل عليه تأمل وفي التبيين هذا
 اذا كان الاناء لا ينكس بالكبس ولا ينقبض ولا يذبسط كاقصعة والخزف
 واما اذا كان ينكس كالزبدل والقفة فلا يجوز الا فى قرب الحال استحسانا
 بالتعامل فيه روى ذلك عن ابن يوسف (ومن باع صبرة) وهي بالضم ما جمع
 من الطعام (كل صاع) بدل من صبرة (بدرهم صح فى صاع) واحد (فقط)
 عند الامام لان ما سماه وهو الصاع الواحد معلوم القدر والثمن فيجوز البيع
 فيه وما رواه مجاهد - ولقد روى الثمن فلا يجوز فيه (الا ان يسمى بجلتها)
 اى جلته صيغاتها فى العقد بان قال بعثك هذه الصبرة على انها مائة صاع
 بمائة درهم فيصح في جلتها لارتفاع الجهالة (وللمشتري القسح بالخيار وار)
 وصلية (كيل) مجهول كال (اوسى) مجهول سمي (بجلتها) اى جلته
 الصيعان (فى المجلس بعد ذلك) اى بعد البيع طرف لكيل وسمى على طريق
 التنازع وفى اطلاقه يشعر بان الخيار ثابت له مطلقا اما فى كيلها او تسميتها
 فى المجلس فلان الثمن كان مجهول المقدار فى ابتداء بيع الصبرة وكان يحتمل
 ان يكون الثمن فى ظنه اقل من الذى ظهر فلما انكشف الحال بكيلها او تسميتها
 ثبت له الخيار واما عدم كيلها وعدم تسميتها فلان الصفقة تفرقت على المشتري
 لانه اشترى صبرة وانه قد البيع فى قفرك كافي شرح المجمع (ومن باع قطع غنم
 كل شاة بدرهم لا يصح) البيع (فى شئ منها) اى من القطيع عند الامام
 لانه ينصرف الى الواحد والواحدة منها متفاوتة فلا يصح البيع فى واحد
 منها بخلاف مسئلة الصبرة (وكذا) لا يصح البيع (اوباع ثوبا كل ذراع بدرهم)

لأن الشيء من لا يتصرف كما في العساية لكن الحكم عند تراعي في المالكين لا في كل فرد
 فإذا أريد التفاضل في حسن الثوب اعتبر الحكم في الكل لا في البيع فقط
 بل في القيمة أيضا ترى ذراتا من خشية أو ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطع
 وسئل لم يجر أيضا إلا أن يقبل وعن أبي يوسف جواز ومن يجهل فسادا ولكن
 لو قطع وسلم فليس للمشتري الافتتاح وعلى هذا الواعى فسادا من شهر
 من موضع معلوم حتى لو اشترى الأوزاق بالفسادها فكان موضع قطعها
 معلوما ومضى وقتها فليس للمشتري أن يسترد الثمن (وكذا) لا يصح (قل
 محدود متفاوت) كالقمر والابن والبيد والبطيخ والرمان والسفرجل لما ذكرنا
 بخلاف المتقارب كالبوز لعدم التفاوت (وعندهما) والائمة الثلثة (يصح
 في الكل) أي في كل البيع (في جميع ذلك) المذكور من الصيغة والتعريض
 والثوب والمحدود متفاوت لأن زوال اليد سائلة بينهما فلا تقضي إلى المراجعة
 لأنها تزول بالكيل والعقد والذرع ومن ذلك لا يمد ماندا ولأن قيام طريقي
 المعرفة كقيام حقيقة المعرفة في حق تجاوز البيع كالأواع عينا يوزن هذا
 ليجزدها أو بهذه الدراهم ولا يعلم وزنها وأعلم أن المصريح قول الإمام
 لأنه قدمه كما هو ظاهر لكن ظاهر ما في الهداية يرجح قولهم التأخير دالهما
 كما هو عاينه وصريح في الخلاصة والرهدي وغيرهما بأن القوي على قولهما
 يسيرا على الناس قال في العز وقد وضعت ضابطا فقهيا لم يشق إليه كلمة
 كل بعد تصرفهم بأنها لا يحترق أفراد ما دخلته في المنكر أو جازاته في المعرفي
 وهو أن الأفراد كانت مما لا يعلم نهايتها فان لم يقض إجماله إلى المراجعة فإنها
 تكون على أصلها من الاستغراق كسببية التوليقي والآخر بالبيع عند والآخر
 فإن كان لا يمكن معرفتها في الجحاس فهي على الواحد اتفاقا كالأجزاء والأفراد
 والكمالات والأفان كانت الأفراد متساوية لم يصح في شيء عيني بيع قطع
 كل شيء بكذا وعم في الكل عينا كما في الصيغة والإصحح البيع في واحد عينة
 كالصبرة انتهى (وان باع صبرة على أنها مائة فبقي مائة درهم) فكذلك
 (فوجبت أنزل) من المائة عشرة مثالا (أو أكثر) من المائة فيشتري أن مثله
 (أخذ المشتري الأقل) أي التسعين (بخصته) بالكمين أي بخصته من المائة
 واستقط من ما عديم استلزم ضرره من التصحان (أو صحح) البيع أن مثله
 بالاجتماع لعدم رتب ثلثه بالأقل (والزائد للبايع) إجماعا لأنه في الكميات المتفصلة
 قدر واجب فلا يكون للمشتري لأن البيع وقع على قدر معين فلا يصح

الزيادة بل القدر المعين ومن هنا ظهر انه ان وجد مائة فقير يجوز البيع في الكل
 بالاخبار الواحد منهما اجزاء وفيه اشارة الى ان التخبير فيما اذا لم يقبض
 شيئاً منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بالاخبار له كما في الحائفة (وفي المذروع)
 يعني لو اشترى ثوباً على انه مائة ذراع بمائة درهم فوجد اقل فتمتير المشتري
 ان شاء (ياخذ الاقل بكل الثمن) اي بمجموعه لان الاخذ باعطاء جميع الثمن
 بافع للبائع لاخذه الثمن بالانقصان مع عدم المنع من جانب الشرع لان الذراع
 وصف في المذروع كونه عبارة عن الطول فهو انه لا يوجب سقوط شيء
 من الثمن المعين (او يفسخ) اي ان شاء يفسخ لعدم انعقاد البيع حقيقة
 اذا لم يوجد المبيع المعين فيكون اخذه بكل الثمن على وجه التعاطي (والزائد له)
 اي للمشتري باثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما في القهس الثاني (بالاخبار
 للبائع) لانه وجد المبيع مع زيادة وهي في الكمية المتصلة صفة وتبع فلا يقابله
 شيء من الثمن كالأول اعطى على انه معيب فوجده سليماً فالبيع لا يخبر بل يحبر
 على النسيئة وحاصله ان القسلة والكثرة من حيث الكيل والوزن
 قدر واصل فالكيل والموزون لا يعيبان بالتعيب ومن حيث الذراع
 وصف وتبع فالذرع يعيب به وفي العناية تفصيل فراجع (وان سمي
 بكل ذراع قسماً) من الثمن بان قال بعثت هذا الثوب على انه مائة
 ذراع بمائة درهم بكل ذراع درهم فوجد المشتري اقل من القدر المسمى (ان شاء
 اخذ الاقل بحصته) اي بحصة الاقل من الثمن لا بكل الثمن لان الذراع هنا
 اصل مقصود بقوله كل ذراع درهم وتزل كل مئة منزلة ثوب على حدة وان شاء
 يتركه لان المبيع اذا لم يوجد تاماً لا يوجد العقد حقيقة فيكون اخذه على وجه
 التعاطي (وكذا الزائد) اي لو وجد المشتري اكثر من القدر المسمى خير بين
 ان يأخذ الزيادة بحساب كل ذراع بدرهم لان البائع عن بقوله كل ذراع درهم
 ان كل واحد من الدرعان المسماة بدرهم واحد الى غاية فلا بد من رعاية هذا
 المعنى وبين ان يفسخ دفعا لضرر التزام الزائد وعن هذا اقل (وله) اي
 للمشتري (الخيار في الوجهين) اي في النقصان والزيادة وفيه اشارة بان ثبوت
 الخيار فيهما يدل على بقاء العقد الاول فهما الا في قول الشافعي بطل البيع
 وفي العناية كلام فليطالع (وصح بيع عشرة اسهم) او اقل او اكثر (من مائة
 سهم من دار) او غيرها بالاتفاق لان العشرة منها اسم لجزء شائع والسهم
 ايضا اسم لشائع لا لموضع معين وبيع الشايع جائز فيصير من له عشرة اسهم
 سهم بكماله لا تسعون سهماً فلا يؤدي الى المنازعة (لا) يصح (بيع عشرة
 اذرع من مائة ذراع منها) من الدار عند الامام لان المبيع معين وقدر او محمول

محلا لتفاوت جوانب الدار في القيمة فصار بيع بيت من بيوت الدار غير معين
 وذكر الخصاص أن الفساد عند إذا لم يعلم جهة الله دكان وأما إذا علم جهتها
 فيجوز منعه والصحح أنه لا يجوز منعه مطلقا (وعندهما يصح) البيع
 (فيهما) أي في الاسم والأذرع إذا كانت الدار مائة ذراع لأن عشرة أذرع
 من مائة ذراع منها عشرة أضعاف من مائة اسمهم فخصيص الجوار
 بأحد من محكم (ولو باع عدلا) عدل الذي يكسر العين مثله من حله في
 مقداره ومنه عدل الحمل (على أنه عشرة أثواب) بعشرة دراهم أو أقل أو أكثر
 (فإذا هو أقل) من المسمى (أو أكثر) من المسمى (ففسد البيع) في صورتين
 لعدم العلم بثن المعلوم المتفاوت في الأقل فتؤدي إلى النزاع وجه البيع في
 الأكثر لأن ما زاد غير معلوم فيما بين الجملة فلا يمكن الرد لوقوع المنازعة
 والمعارض فيما بينهما فيعد وفي البحر ولو اشترى أرضا على أن فيها كذا الخلاء
 ثم أوجد فيها ساحة لا تعرفه وفي التو برأوا باع عدلا أو شيئا أو شيئا واحدا بغير
 عينه فإنه فاسد ولو بعينه تجاز البيع (وأوفصل الثمن) بأن قال بعتك هذا
 العدل على أنه عشرة أثواب كل ثوب درهم (فكذا) يفسد البيع (في الأكثر)
 أي فيما إذا كان أحد عشر مثلا لأن العقد يتناول العشرة فعلى المشتري رد الثوب
 الزائد وهو مجهول لاحتمال كونه بخيرا أو رديا وبطلانها بفساد البيع أيضا مجهول
 فيفسد (ويصح) البيع (في الأقل بخصه) يعني إذا كان تسعة مثلا لأن حصة
 المعلوم معلومة وهو درهم لكل ثوب فتكون حصة الباقي معلومة أيضا (ويجوز
 المشتري) أن شاء أخذ الموجود بخصه من الثمن وإن شأه تركه لفرق الصفة
 عليه (وإن باع ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع درهم أحده) أي الثوب
 (المشتري بعشرة) دراهم (لو) كان الثوب (عشرة ونصفه بلا خيار)
 لحصول النفع الخالص (و) يأخذ الثوب المشتري (تسعة) دراهم (لو)
 كان الثوب (تسعة ونصفه بخيار) لفوات الوصف المطلوب فيه وهذا عند
 الإمام لأن الذرع وصف في الأصل وإنما أخذ حكم المقدار بالشرط وهو مذهب
 بالذراع ففسد عده إذا الحكم إلى الأصل (وعند أبي يوسف بخير) المشتري
 (في أحده بأحد عشر في الأول) أي فيما إذا وجد عشرة ونصفه (و) بخير المشتري
 بأحده (بعشرة في الثاني) أي فيما إذا وجد تسعة ونصفه لأنه لما فرد كل
 ذراع ببله زل كل ذراع منزلة ثوب على أحده وقد انقضى (وعند محمد بخير
 في أحده في الأول) أي فيما وجد عشرة ونصفه (بعشرة ونصف في الثاني)
 أي فيما وجد تسعة ونصفه (بأربعة ونصف) لأن من ضرورة مقابلة الذراع
 بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه قيل هذا في ثوب بخير القطع وأما الكرياس

الذي لا يضره القطع ولا يتفاوت جوائبه فلا يطيب للشعري ما زاد على الشروط

فصل ٤

فما يدخل في البيع تبعاً بغير تسمية وما لا يدخل والاصل ان كل ما هو متاويل اسم البيع عرفاً او كان متصلاً بالبيع اتصال قرار او كان من حقوق المبيع ومراقبه يدخل في البيع بلا ذكر صريح ونعني بالقرار الحال الثاني على معنى ان ما وضع لان يفصله البئر بالآخرة ليس باتصال قرار وما وضع لان يفصله منه فهو اتصال قرار ثم فرع على هذا الاصل فقال (يدخل البناء والمفايح في بيع الدار بلا ذكر) لان البناء متصل بالارض اتصال قرار فيدخل في المبيع تبعاً وكذا مفتاح غلق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه ومفتاحه لا يدخلان والبناء في الاصل بمعنى المبنى ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلاً به بخلاف المنفصل والسري كالسلم وفي التبيين ينبغي ان يدخل السلم مطابقاً في عرف اهل مصر لان بيوتهم طبقات لا يتنفع بها بدونه وفي المصحح ويدخل الحار الاسفل من الرحى وكذا الاعلى استحساناً اذا كانت مراكبة في الدار لا المنيقولة وفي الخاتمة لو اشترى بيت الرحى بكل حق هو له او بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد في الشروط ان له الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصولاً بالارض وقبل الاعلى لا يدخل ويدخل الاشجار في صحنها والبستان فيها صغيراً او كبيراً وان كان خارج الدار لا يدخل وان كان له باب في الدار وقيل ان كان اصغر من الدار ومعه فيها يدخل وان اكبر او مثلها لا وكذا تدخل البئر الكائنة في الدار والبكرة على البئر ولا يدخل الدلو والحبل المعلقات عليها الا اذا قال بمراقبتها وفي التبيين وباب الغلام والخارجية يدخل في البيع الا ان يكون ثيباً عالة اذا عرف فيها جار على باب البذلة ثم البائع بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره وخطام البعير والحبل المشدود في عنق الحمار والعذار والبردة والا كاف يدخل للعرف بخلاف سرج الدابة ولجامها والحبل المشدود على قرن البقر والحبل وفصيل الناقة وفلوالرسكة وبحش الاتان والحول والحمل ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا (وكذا) يدخل (الشجر في بيع الارض) بلا ذكر ثمرة كانت الاشجار او الاعلى الاصح اذا كانت موضوعة في الارض للقرار فتدخل تبعاً صغيرة كانت او كبيرة الا اليابسة فانها على شرف القاع فهي كالخطب الموضوع وقيدنا بكونها موضوعة في الارض لانه لو كانت فيها اشجار صفار تحول في فصل الربيع وتباع فانها ان كانت تنقل من اصلها

تدخل في البيع ويكون للسعي وان كانت تنضم من وجه الارض اذ هي للبايع
الاباسرط وفي الصرايح اوصافها وطس لم يدخل الثمر ولما اصابه منهم من قال
لا يدخل على الصحيح واما الكراث وما كان من ذلك على ظاهر الارض لا يدخل
وما كان معباً في ارض من اصوله استلوا حد والصحيح انه يدخل وفي الكرك
والاصل ان ما كان له طعم مدة معاومة فهو كالثمر فلا يدخل وما ليس له طعم
مدة معاومة يدخل كالشجرة وشجرة الخلاف المشتري وانما كل ما كان له ساق
ولا يقطع اصله حتى كان شجرة واصل الاتس والاعراف له باع واجب في
الارض كالتمر واماء وحب اذ يدخل في البيع وتوفى الخلف والاذخا ان يدخل
في اسم ذكره للسرحي والامام العنقلي جعل في ايام الخلف كالتمر اذ اورد
استطع ولا يوه معنى (واو اطلق شراء شجرة) اي لم يبين ان شراءها له بيع
او للقرار (دخل مكانها) اي مكان اشجرة من الارض فمما جاء فيها في البيع
(دخولها في الحار) تسعة اقرار اذ السرحي للسعر على ارض ولا قرار
بدونها فمما جاء فيها كقولها اشجرة اذ لا يدخل ارضها وكما وانما
وول بعد رطلها وول بعد رطلها عدل والذوق بل بعد رطلها
العظام هذا اذ لم يرد فيها فان يدخل الامن (خلافاً في يوسف) فانه
قال دخل عيها لا سركا في الشراء لا يطعم اذ الارض اصل والشجر فرع
فاو دخل الارض اصبر الاصل تعايد بالاطلاق لانه لو اشترىها للقطم
لا يدخل الارض اتماماً وان اشترىها للقرار دخلت ماتحت الشجرة من الارض
بعد عايطها دون ما انتهى اليه الفروع اتماماً (ولا يدخل الرزق في بيع الارض)
لا ذكر بالاجماع فيه . صل به للعقل فاشد المتاع الموضوع في الشئ (ولا)
يدخل (ان في بيع الشجر اذ اسرطه) اي اشترط المشتري دخول الرزق
في بيع الارض ودخول الثمر في بيع الشجر اذ اوله عليها سلام من باع سلا او شجرة
فهو ثمره للبايع انه ان اشترط المتاع اي يقول المشتري استر ما مع رزقه
او مع غيره فدخل والا فلا مطلقاً وعند الامم الا المداوكات مؤتمدة كدحل والا لا
(وان) وصل (ذكر الحموق والمراقق) لانها ما ترجع الى مل المسلي واسرط
والطريق لال الرزق والتمر فلو طال مكانها بكل قتل وكثرت هوله فيها او منها
من حوصها او من عايطها لا يدخل وان لم يعل من حوصها او من عايطها لا يدخل
انه فانه حثث يكون من المسح بخلاف الثمر المحمود او الرزق المحمود
حب بدخل الى ما يصح من سله (ونقل للبايع) على تقدير عدم الدخول (اذ يوه)
اي الرزق (واذ قطعها) اي الثمر وابتدأ الصبر الى الاسم الذي يعبر به وهو ان
واحدة باله ذكر ووثقت (وشلم المسح) فان التسليم لازم عليه وذلك لا يكون
لا التحليل وعند الامم البلية لا يقع تركها حتى انفسر صلاح الثمر واستفاد

الزرع (وكذا لا بد من) في بيع الارض (حب بذر) ماضى بمجرى
 حب (ولم يثبت بعد) اوبت وصار له قيمة وتعرف قيمته بتقوم الارض
 مبدورة وغيرها فان كانت قيمها مبدورة اكثر علم انه صار متقوما (وان ثبت)
 البذر (ولم يصر له قيمة) بعد (دخل) في البيع (وقبل لا) يدخل وصرح
 في الجنبين بان الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والاسيحاى وفصل
 في الذخيرة في غير الثابت بين ما اذا لم يعفن اولا فان عفن فهو للمشتري لان العفن
 لا يجوز بيعه على الافراد فصار كجزء من اجزاء الارض وفي البحر وصح
 في المراج عدم الدخول الا بالذكر وصح في المحيط دخول الزرع قبل النبات
 فالخاص ان المصحح عدم الدخول ولو لم يكن له قيمة الا قبل النبات فالصواب
 دخول ما لا قيمته فاختلف الترجيح فيما لا قيمته وعلى هذا الخلاف الثمر الذي
 لا قيمته (ومن باع ثمرة بدو صلاحها اولم يبد) من البدو بالصمتين والتشديد
 الظهور (صح) لانه مال متقوم اما لكونه متقوما في الحال او في المآل
 وقيل لا يجوز قبل بدو الصلاح وهو قول الاثمة الثلاثة واباقيد بدو
 صلاحها لان بيعها قبل البدو لا يصح اتفاقا وقبل بدو الصلاح
 بشرط القطع في المتقوع به صحيح اتفاقا وبعد فاتهات صحيح اتفاقا
 اذا اطلق وان بشرط الترتك ففيه اختلاف سياتى فصار محل الخلاف البيع
 بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقا اى بلا شرط القطع ولا بشرط الترتك
 فعند الاثمة الثلاثة لا يجوز وبعدنا يجوز ولكن اختلفوا فيما اذا كان غير متقوع
 به الآن اكلا وعلفا للدواب فقبل بعدم الجواز ونسبه قاضيان امامنا
 من احناء والصحيح الجواز كافي البحر وفي الفتح والحيلة في جوازه باتفاق المشايخ
 ان يبيع الكثرى اول ما يخرج مع الاوراق فيجوز فيها تبعا الاوراق كانه
 ورق كله وان كان يذوق به واو علفا للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب
 اذ باع بشرط القطع اذ علفا وفي الشئى وانما الخلاف في تفسير بدو صلاحها
 وعندنا على ما في المسبوط هو ان يأمن العاهة والفساد وعلى ما في الخلاصة
 عن البحر ان يكون متقوعا به وعند الشافعى ظهور الطبخ ومبادئ
 الخلاوة (ونقطعهما المشتري الحان) فريضة الملك التابع واجرة القلع على
 المشتري (وان شرط تركها) اى الثمرة (على الشجر) حتى تدرك (فسد)
 البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير اولا به ضيقة في صفقة
 لانه اجارة في البيع ان كانت للمنفعة حصصة من الثمن او اعارة في بيع ان لم يكن
 لها حصصة من الثمن كافي اكثر المعبرات قال في البحر وقعة بهم في الغاييد بانكم
 قائم ان كالا من الاجارة والاعارة غير صحيح فكيف يقال انه صفقة في صفقة

وجوابه انه صفة فاسدة في صفة صحيحة فليدنا جميعا انتهى هذا
 ان كانت الاجارة فاسدة وان باطلة فلا ماسياني ان اجارة الخيل باطلة والباطل
 صارة عن المذموم المصعيل والمذموم لا يصلح متضمنا فلزم في هذه الصورة
 ان لا توجد صفة في صفة فلا تدفع الاشكال بأمل (وار) وصلي
 اي ولو كان (بعد تنامي مظهرهما) عند الشيخين وهو القياس لان ما زاد
 وحدث من الترك في ملك البائع مضموم عند البيع وهو مجهول (خلافا لمحمد)
 فانه قال يفسد في المتاهية استحسانا لانه شرط متعارف وهو قول الامة
 الثلاثة وفي البحر نقلا عن الاسرار الفتوى على قول محمد وبه اخذ الطحاوي
 وفي المشتق ضم اليه ابا يوسف وفي الحققة والصحيح قواهما لان التعامل لم يكن
 بشرط الترك وانما كان بالاذن بالترك من غير شرط (وكذا) بضيد (شراء
 الزرع) بشرط الترك لما قررنا (وان رآها) اي الثمرة الغير المتناهية على الشجر
 (باذن البائع بلا اشتراط) تركها حاية العقد (طاب له) اي المشتري (الزيادة)
 الحاصلة في ذات الثمرة بالترك لانه حصل بطريق مساج (وان رآها)
 اي الثمرة (بغير اذنه) اي البائع (تصدق بزيادة في ذاتها) خصوصه بطريق
 محظور ويعرف مقدار الزائد بالتفويم يوم البيع ويوم الادراك وما عاين
 بينهما يكون زائدا (وار تركها) اي الثمرة (بعد ما ناهت) بغير اذنه
 الى ان تدرك (لا تصدق) المشتري (بشئ) لان الثمرة اذا صار في هذه المثابة
 لا يخفق زيادة فيها وانما هو تغير وصف هو من اثر الشمس والحر والكواكب
 (وان استأجر) المشتري (الشجر بطلت الاجارة) اي او اشتراها مطلقا
 من الترك والقطع ثم استأجر الشجر (الى وقت ادراك البحر بطلت الاجارة
 وطابت الزيادة) لان الاجارة باطلة لعدم التعارف والحاجة في الاذن معتبرا
 خطيب (وان استأجر) المشتري (الارض لترك الزرع) الى ان يستخرج منه
 (فسدت) الاجارة لمهانة المدة فقد يتقدم الادراك اذ الخيل الحر وقد تأخر
 اذا طال البرد (ولا طيب الزيادة) الحاصلة فيها الخيل والحاصل ان الاذن
 في الاجارة الباطلة صار اضرارا اذا باطل صارة عن المذموم المصعيل والمذموم
 لا يصلح متضمنا فصار الاذن مقصودا ولا كذلك في الفاسد لان الفاسد
 ما كان موجودا باضله وانما يوصف فامكن جعله متضمنا للاذن وفساد الصحن
 يقتضي فساد ما في الصحن ففسد الاذن ففسد الصحن الخيل وفي المتناهي كلام
 فباطل (ولو ائمرت) الشجرة (لئلا يجر) بعد شراء الموجود (قبل القبض)
 بخلة البائع بين المشتري وبين الثمرة (قد البيع) ان لم يحلل له البائع لتعذر
 التسليم بسبب الاختلاط وصليتم التميز هذا اذا لم يعرف الحادث بالموجود

فان عرفنا العقد صحيح على حاله وكذا اذا حمل له السابغ كما في النكاحي (ولو)
اثر ثمر الشجرة ثمرا آخر (بعد القبض) اي بعد قبض المشتري المبيع بالخفية
فلا يفسد بالاختلاط ولكنهما (يشتركان) فيه لاختلاط ملك احدهما
للآخر (والقول في قدر الحائث للمشتري) مع يمينه لكونه في يده وفي التبيين
وكذا في الباذنجان والبطيخ فاصله ان لهذه المسئلة ثلث صور احدها
اذا خرج الثمار كلها فانه يجوز بيعه بالاتفاق وحكمه ما مضى وثانيها ان لا يخرج
شيء منه فانه لا يجوز بيعه اتفاقا وثالثها ان يخرج بعضها دون بعض فانه
لا يجوز في ظاهر المذهب وقيل يجوز اذا كان الخارج اكثر ويجعل المردوم
تبعاً للموجود استحياساً لتعامل الناس وللضرورة وكان شمس الأئمة الحلواني
وابو بكر بن الفضل يفتيان به وقال شمس الأئمة السرخسي والاصح انه
لا يجوز وفي البحر وهو ظاهر المذهب لكن في الفتح فان الناس تعاملوا ببيع
ثمار الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزاع الناس عن عادتهم
خرج وقد رأيت في هذا رواية عن محمد وهو في بيع الورد على الاشجار
من الورد لا يخرج جملة وان كان يتلاحق البعض البعض ثم جوز البيع
في الكل بهذا الطريق وهو قول مالك والمختص ان يشتري اصول الباذنجان
والبطيخ والرطبة ليكون ما يحدث على ملكه وفي الزرع والحشيش يشتري
الموجود ببعض الثمن ويسأجر مائة معاومة يعلم غاية الادراك وانقضاء
العرس فيها يباقي الثمر وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود ويحل له الباع ما يوجد
فان خاف ان يرجع بفعل كما قال ابو الليث في الاذن في ترك الثمر على السجور على
انه متى رجع عن الاذن كان ما دون في الترك باذن جديده فيحل له على مثل
هذا الشرط انتهى (ولو باع ثمرة) على شجرة (واستثنى منها) اي من الثمرة
المبيعة المجدودة او غيرها (ارطالاً معاومة صحيح) اي البيع والاستثناء في ظاهر
الرواية وهو مذهب مالك لان المستثنى معلوم بالعيارة والمبيع معلوم بالإشارة
وجهالة قدره لا يمنع الجواز الا ترى ان بيعه بمحازفة جائز والاصل ان ما جاز
بعد ابتداء يجوز استثنائه كبيع صبرة الاقفر او قففر من صبرة بخلاف الجمل
واطراف الخوان حيث لا يجوز استثنائه لانه لا يجوز بيعه ابتداء (وفل ك)
يصح وهو رواية الحسن والطحاوي وهو قول الشافعي واخذ جهالة
الباق وهو اقبس بمذهب الامام في مسئلة بيع صبرة طعام كل فقير بدينهم
فانه افسد البيع بجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم في استثناء ارطال
معلومة على الاشجار وان لم يفض الى المنازعة فاحصل ان كل جهالة تقضي
الى المنازعة عطلة فالنس يلزم ان لا يفضي اليها يصح معها بل لا بد من عدم

الاقتصار إليها في الصفة من كون المبيع على الحدود المتخرج الا ترى ان المشتريين
 قد تراعى على شرط لا يقتضيه العقد وعلى المبيع ما جعل يجهول ولا يميز
 ذلك مما يحسب كما في الفسخ وفي المخرج وقد ذهب من كثر ان ياتي ان رواية حنبل
 الجواز هي رواية الحسن وحده وليس كذلك بل هي رواية ابي يوسف اذ ينسب
 عن الامام وموافقه فيه فليطالع ثم يحل الاختلاف ما اذا استثنى شيئاً فان استثنى
 جزءاً كربع فذلك منه صحيح انصافاً وكذا لو كان المخرج ذواً واستثنى منه
 ارطلاً جازاً وقصد بالارطال لانه لو استثنى رطلاً واحداً جازاً انصافاً لانه
 استثناء القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون ذلك فيكون استثناء
 الكل من الكل (ويجوز بيع السر) والسرير والقدس حال كونه (في مذهب
 ابن حنبل بغير حنبلية) وان بيع حنبل لا يجوز لشبهة الزنا (وكذا) يجوز بيع
 (النافل) هو بالعصر والتشديد او بالبدن والتحقيق الحب المرفوف (في حنبلية
 والارز والسمسم وكذا) يجوز بيع (الاورز والتبغ) بضم الفاء والله وسكون
 السين (والجوز في قشرها الاول) فيه المجتمع والتماقيد بالاول وهو الاصل
 في تخصيصه على موضع الخلاف فان الشافعي لا يجوز بيع ذلك كله وله في بيع
 السنبلة قولان وعندنا يجوز ذلك كله وعلى البايع تخليصها وتطهيرها
 الى المشتري هو المختار وفي الكافي وغيره وللشافعي ان البيع مستور بشئ لا يقبله
 ومما كثر في الصاغة اي بيع تراب انقصه بتراب الغضه او انقصه وانا
 انه عليه السلام اتى من مع الغل حتى يزهى ويبيع السليل حتى يبيض
 وبما من العادة وحكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها فظاهره يقتضي الجواز
 بعد وجود الغاية وعندنا لا يجوز حتى يخرج من قشره الاول انتهى لكن
 الاستدلال عفوهم الغاية لا يجوز عندنا الا ان يقال انه منى على الزام الشافعي
 بغيره في المجهوم وان لم يكن معينا عندنا فيكون جوازا الى انما على مذهبه
 ويسمى جذاً فعلى هذا يدفع به اعتراض صاحب المأية فلا يلزم عليه حنبل
 ما قال صاحب الدرر تأمل (واجرة الكيل) في مثل البر الكيل (وعند المبيع)
 اي اجرة المسد في مثل التمر العمد (وزنه) اي اجرة الوزن في مثل المسبل
 للوزن (وزنه) اي اجرة الرزق في مثل الارض للزراع (على البايع)
 فيما بيع بشرط الكيل والعد والوزن والزرع لانه من تمام التسليم وتسليم
 المبيع عليه وكذا ما كان من تمامه قيد بالكيل لان صب الخطبة في الوعاء
 على المشتري وكذا اخراج الطعام من السفينة وكذا قطع العشب المشتري
 جزاً عاماً وكذا كل شئ باعه جزاً كالثوم والبصل والجزر اذا خلى بينها
 وبين المشتري وكذا قطع الثمر اذا خلى بينها وبين المشتري كافي المهر وغيره

لكن في الفسخ وصحبها في وعاء المشتري على البائع ايضا هو المختار (واجرة
 نقد امن) اي تمير جسيده عن رديه (ووزنه على المشتري) لانه يحتاج
 في تسليم الثمن الى تعين قدره وصفته فتكون مؤنة عليه وكذا مؤنة الجيد
 عن غيره هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية كما في الخاتمة وبه يفتى
 كما في الزاهدى وغيره الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء برده بعيب اضافة فانه
 على البائع واما اجرة نقد الدين فانه على المدينون الا اذا قبض رب الدين الدين
 ثم ادعى عدم النقد فالاجرة على رب الدين كما في البحر (وفي بيع سبعة بثمان)
 اي بدراهم ودينار (سلم هو اولا) اي سلم الثمن قبل المبيع اذا وقع المنازعة
 بينهما في تسليم المبيع والثمن قيل للمشتري ادفع الثمن اولا لان حق المشتري
 تعيين في المبيع فيقدم دفع الثمن لتعين حق البائع بالقبض لما انه يتعين بالتعين
 تحقيقا للمساواة في تعيين حق كل واحد منهما خلافا للشافعي في قول هذا
 اذا كان المبيع حاضرا وان غابا فلا يسلم حتى يحضر البائع المبيع على مثال
 الرهن مع الرهن وفي البرارفة يباع بشرط ان يدفع المبيع قبل نقد
 الثمن فسد البيع لانه لا يقضيه العقد وقال محمد لا يصح لجهالة الاجل
 (ان لم يكن) البيع (مؤجلا) فانه لو كان مؤجلا لا يمكن التسليم اولا بل يجب
 تسليم المبيع وان اسقط البائع حقه بالتأجيل فلا يسقط حق المشتري في قبض
 المبيع (وفي بيع سبعة بسبعة) هذا بيع المقايضة على ما مر (او ثمن بثمان)
 ويسمى هذا بيع الصرف (سلا معا) تسوية بينهما في العينة والدينه
 فلا ضرورة في تقديم احدهما بالدفء لكن لا بد من معرفة التسليم والتسلم
 الموجب للبراءة وفي التجريد تسليم لمبيع ان يخلى بينه وبين المبيع على وجه يتمكن
 من قبضه من غير حائل وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس يعتبر في صحة التسليم
 ثلثة مسائل ان يقول خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري
 على صفة يتأتى فيه النقل من غير مانع وان يكون مقررا غير مشغول بحق
 غيره وعن الوري المتاع لغير البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت صح
 وصار المتاع ودیعة عنده وكان الامام يقول القبض ان يقول خليت بينك
 وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري وهو عند البائع قبضته فلو اخذه برأسه
 وضاحه عنده فقاده فهو قبض دابة او بعيرا وان كان غلاما او حارية فقال
 المشتري اتعالم معي او امش فخطى معه فهو قبض وكذا لو ارسله في حاجة
 وفي الثوب ان اخذه بيده او خلى بينه وبينه وهو موضوع على الارض
 فقال خليت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع
 الفاسد بالخاتمة ولو اشترى خططة في بيت ودفع البائع المفاتيح له وقال خليت

بيدك وبينهما غير قبض وألم يقل شرك لا يكون قبضا وألوان دارا غائبة
فقال سلميا اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وإن كانت قريبة كان قبضا
وهي أن تكون بحسب اليمين على الغلبة والافهمي أمانة وتيمانه في البحر
فليطالع وفي الشور وجد البايع الثمن ربوفا ليس له استرداد السلامة وحدها به
قبض بدل الجهاد زيوفا ثم علم بها ردها ويسترد الجهاد إن قائمة والأفلا اشتري
شبه وقبضه ومات مملوكا قبل نقد الثمن والبايع أسيرة لأمرها وأولم يهضه
فقاله الحق في اتفاقا

(باب الجيارات)

وفي المستحق العطل ثومان فعليه وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسواد
مع الاسوداد ولذلك قال الشيخ أبو نصر العلة العطفة ما إذا وجد يجب الحكم
بها وشرعية كالبيت للبحر والاقوات لاصلا والبيع للملاذ في مثل هذه العلة يجوز
تراخي الحكم عن علة الا انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الا على قول من يجوز
تخصيص العلة واعلم ان المواضع انواع مانع يمنع انعقاد العلة كما اذا اوصاف البيع
الى حر ومانع يمنع تمام العلة كما اذا اوصاف الى مال امير ومانع يمنع ابتداء الحكم
كخيار الشرط ومانع تنسح بملم الحكم كخيار الرؤية ومانع يمنع لزوم الحكم
كخيار العيب فقدم خيار الشرط على انواعه لهذا وفي البحر والجيارات في البيع
لا تنحصر في الثلاثة بل هي ثلثة عشر خيارا خيار الشرط خيار الرؤية خيار
العيب خيار العيب خيار الكمية خيار الاستحقاق خيار الكسب خيار الجاهل خيار
غرق السفينة وهلاك البعض قبل القبض خيار الاجازة عند القبض على خيار
فوات الوصف المشروط المستحق بالاعتد خيار العين خيار الجارية في المراجعة
خيار نقد الثمن وعدمه (صح خيار الشرط) اي الاختيار للبيع او الاجازة
استب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار والاصافة من قبيل
اصافة الحكم الى عاتقه وسلبه وهي بين الصحابة والعقلاء شاذة فلا حاجة
الى ما قيل من انه لو قال صح شرط الخيار لكان أولى الموصوفين بالصححة بشرط
الخيار لانفس الخيارات تدبر (لكل من العاقلين) اي البايع والمشتري منفردا
(وايهما معا) اي صح الخيار للبايع والمشتري معا في مبيع او عتقه صرح
في السراجية حيث قال اشترى مكيلا او موزوما او عبدا بشرط الخيار في نصفه
او ثلثه او رده سار كافي البحر (ثلاثة ايام) بالاصح على الطرف او بالرفع على
الابتداء والخسر هو الطرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبدأ على نحو قوله
تعالى ونههم دون ذلك فيكون من قبيل الجاهل كافي في القهس ما في لكن
في الفتح والاصواب ان يقدر منه ثلاثة ايام فسادها (لا أكثر) من ثلثة ايام

عند الامام ورقر والساجي بقوله عليه السلام خيان من مفذ يغبن في البيعات
اذباعت. وقل لا خلافة ولي الخیار ثلثة ايام وجهه ان شرط الخیار مخالف
لمقتضى العقد وهو الزوم اولا فيكون مفسدا لكنه يجوز بهذا النص على
خلاف اقياس فقصر على المدة المذكورة لاما فوقها وفي البحر وحين ورد
النص به جعلناه داخل على الحكم مانعاه تقديرا لعله بقدر الاسكان ولم يجعله
داخل على اصل البيع للنهي عن بيع بشرط والبيع الذي شرط فيه الخیار
يقال فيه علة اسما ومعنى لا حكما والحال عنه علة اسما ومعنى وحكما (الان
اجاز) اي من له الخیار (في الثلثة) يعني لا يجوز الخیار اكثر من ثلثة ايام لكن
لو ذكر اكثر منها واجاز في الثلثة باسقاط خيار الاكثر جاز عند الامام ولا اعتبار
لاوله لزوال المفسد قبل تقررته فانقلب صححا وقد اختلفوا في صفة العقد
فقبل انعقد فاسدا ثم يعود صححا بزوال المفسد في ظاهر الرواية وهو قول
المرأقين وقيل موقوف على اسقاط الشرط فبعض جزء من الرابع يفسد
فلا ينفك صححا وهو مختار السر حسي وفقر الاسلام وغيرهما من مشايخ
ماوراء النهر وعند زفر والشافعي بفسد من اول الامر اذا شرط الزيادة على
الثلاث ولو ساعة فلا ينفك جازا كالتكاح بغير شهود حيث لا ينفك صححا
بالاشهاد (وعندهما يجوز اكثر من الثلاث ان بين مدة معلومة اي مدة كانت)
طويلة او قصيرة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز الخیار الى شهرين
ولان الخیار شرع للتروى لدفع الغبن وقد تمست الحاجة الى الاكثر فتنايه
التأجيل في الثمن قيد بمعلومة لان الخیار اذا كان مجهولا بان قال اشترت على
اني بالخيار اياما او قال مؤبدا فانه غير جائز اتفاقا وفي الخلاصة لو اثبت الخیار
ولم يذكر وقتا لله الخیار مادام في المجلس (وان اشترى) شخص شيئا (على انه
ان لم يتقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صحيح) البيع استحسانا اذا تمده في ثلاث
والقياس وهو قول زفر والائمة الثلاثة لا يجوز لانه بيع شرطت فيه الاقالة
فهو مفسد ولنا ان ابن عمر رضي الله عنهما باع ناقه بهذا الشرط ولم ينكر
عليه اخذ من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولانه في معنى شرط الخیار
فلا يفسده قيد بقوله الى ثلثة لانه اولم يبين الوقت اصلا او ذكر وقتا مجهولا
فالبيع فاسد اتفاقا (و) ان اشترى على انه ان لم يتقد الثمن (الى اربعة ايام لا)
يصح البيع عند الامام لان هذا في معنى الخیار من حيث ان المقي منها التفكير
وشرط فوق الثلثة مفسد فكذا بهذا وعن ابي يوسف روايتان واصحهما
انه منع الامام (الان يتقد في الثلثة) اي اشترى على انه ان لم يتقد الثمن
الى اربعة او اكثر فنفذ في الثلاث جاز بالاجماع كافي شرط الخیار لزوال المفسد

(وإذا شرط بيعه بخروج البائع إلى المدينة) (أو أكثر) كافي خیار الشرط جريا على
أصله وأبو يوسف كان مع محمد في هذا الأصل لكن خافه في هذه المسئلة
على ما يذهب إلى الوارد عن البيع بشرط إلا أن النص ورد في شرط الخيار بخلاف
في الحكم في المسئلة على مقتضى الظاهر لكن بشكل قول أبي يوسف وهو
الزيادة على شهرين لعدم الأثر في الزيادة مع أنها يجوز تأمل (وخيار البائع
يمنع خروج البائع عن ملكه) وإن قبضه المشتري بأذن البائع لأن خروج
الخيار يكون برضا البائع وخيار ما فيه فيصح تصرف البائع في البيع في مدة
الخيار تصرفه المالك من المدة والتمتع والوطى وغيره وأصير في خيار البيع
فيخرج البائع عن ملكه المشتري اتفاقا لكنه لا يدخل في ملك البائع عند الإتمام
وقال لا يدخل (فإن قبضه) أي البيع (المشتري) تسوله بأذن البائع أو لا
(فهناك) فمدة في مدة الخيار حتى لو ملك عند البائع فيصح البيع ولا شيء
على المشتري (لزم فتمت) أي فتمت البيع على المشتري لأن خيار البائع لا يفسد على البيع
الهالك وقع الهلاك على ملكه فيصح البيع لعدم إمكان الرجوع إذا لزم
للزم بعد الهلاك وإذا لا يجوز لعدم المحل وكان مضمونا كالموضع على سبيل
الشراء لأن بطلان العقد لا يبطل المساومة فوجب الصمان بالقيمة أو قبلا
وبالمثل أن مثليا ولم يذكر المثل كما ذكره البعض أكفاء وذكر الأصل في الصمان
قيدها في مدة الخيار لأنه أو هلك بعد تمام المدة يجب عليه البيع لا الصمان
لأن العقد قدر ثم بعد تمامها (وخيار المشتري لا يمنع) خروج البائع عن ملكه
البائع اتفاقا للزم البيع في جابده ومنع خروج البائع من ملك المشتري لأنه في
والأصل أن الدل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه (فإن هلك)
البيع (في يده) أي المشتري (لزم البائع) لأن البيع إذا قرب من الهلاك
يكون مبيعا لا يمكن الرد فيلزم العقد الموجب البين المسمى خلافا للمساومة
فإن عنده يجب القيمة (وكذا) لزم البائع (لو عيب) في يد المشتري إطلاقه
قتل ما ذاع به المشتري أو اجنبى أو عيب بأقرب مما هو ولكن باقيا على
إطلاقه وإنما المراد عيب يلزم ولا يرتفع كما إذا قطعت يده وأما جوارز أو ما
كالمرض فهو على خياره أن زال المرض في الأيام الثلاثة وأما إذا مضت والعيب
فإن لزم البيع لعدم الرد كما في البحر وغيره وإنما يفضل عيبا لا يرتفع كما قال بعض
الفضلاء لأنه إذا كان العيب نظيرا لملك فهو مبيع أن يكون العيب مما لا يرتفع
كما لا يرتفع الهلاك لأن الكلام فيما لا يمكن رده على وجه قبضه أو لا تأمل
(الآية) أي البيع إذا خرج عن ملك البائع فيما إذا شرط الخيار للمشتري
(لا يدخل في ملك المشتري) عند الإتمام كالأصل والمحل منه في ملك

شخص واحد (خلافا لهما) فان عندهما يدخل وهو قول الامامية الثلاثة لانه
للمخرج المبيع عن ملك البائع وجب ان يدخل في ملك المشتري كالا يصير سائبة
بغير مال كقبضه يكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل القبض فلا شيء
عليه اتفاقا ولا يذكر حكم ما اذا كان الخيار لهما ففي اكثر المعنيات لا يخرج شيء من
المبيع والتمن من ملك البائع والمشتري اتفاقا (فلو اشترى زوجته بالخيار) هذا تفريع
لما قبله (لا يفسد النكاح) عند الامام لانه لا يملكها باعتباره بالخيار ونفسه عندهما لانه
يملكها (وان وطئها) اي الزوجة المستتراة بالخيار (فله) اي للزوج المشتري (ردها)
عند الامام (لانه) اي الوطئ (بالنكاح) اي بحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم
ملك اليمين اعمده وعندهما ليس لانه يردّها مطلقا (الا في البكر) فانها لا ترد اتفاقا
لان الوطئ ينقصها عنده وعندهما الوطئ يملك اليمين وظاهره انه لو نقصها
وهي ثيب فالحكم كذلك كما في البحر (ولو ولدت) تلك المستتراة او حبلت منه
(في مدته) اي في مدة الخيار بالنكاح (لا تصير) تلك المستتراة (ام ولده)
اي الزوج المشتري عند الامام خلافا لهما فان عندهما تصير ام ولده او ادعى
الوالد لانه ولد والفراس صديق كما في الاصلاح لكن الكلام في الحامل
من المشتري بالنكاح فلا حاجة الى قيد الدعوة تدبر ومحلها ما اذا كان قبل القبض
اما بعده سقط الخيار اتفاقا وتصير ام ولد للمشتري لانها تعينت عنده بالولادة
فعلى هذا لو قال ولو ولدت في مدته بالنكاح قبل القبض كما في اكثر المعنيات
لكان اولى تدبر (ولو اشترى فرسه) اراد به ذارجه محرم منه (به) اي بالخيار
(او) اشترى (عبدا) اوامة (بعد قوله ان ملكك عبدا) اوامة (فهو حر
لا يعتق) ان عند الامام لعدم الدخول خلافا لهما بخلاف ما اذا قل ان اشترت
لانه يصير كالمنشئ للعقود بعد الشراء فسقط الخيار فبقي عندهما جميعا
(ولا يهد حوض) الجارية (المستتراة به) اي بالخيار اذا حاضرت (في مدته
اي مدة الخيار) من الاستبراء) عند الامام خلافا لهما (ولا استبراء على البائع
ان ردت) الجارية (به) اي بالخيار عند الامام سواء كان قبل القبض او بعده
لانه لم يدخل في ملك غيره وعندهما ان كان الرد قبل القبض لا يثبت على البائع
الاستبراء استحسانا والقياس ان يجب لتحديد الملك وان كان بعده يجب قياسا
واستحسانا والجمهور في البيع الثابت بفسح مائة وغيرها ان الاستبراء واجب على البائع
اذا كان الفسخ قبل القبض قياسا وبعدة قياسا واستحسانا كما في الغاية (ولو قبض
المشتري به) اي بالخيار (المبيع باذن البائع ثم اودعه) اي اودع المشتري
المبيع (عنده) اي البائع (فملك) في يد البائع في المدة او بعدها (فهو على
البائع) عند الامام ولا شيء على المشتري (لا ارتفاع القبض بالرد اعدم الملك)

فلا يثبت الا بداع الـ يصير ذلك رفع اليقين فرفع الملاك فليس المشتري
 وهو مملوك مطلقا فليس له بيع ولا خيار ولا يثبت له خيار ولا يثبت له
 موقوفات ملك نفسه فملاكه في المودع المملوك في يده هذا لو كان الخيار
 للمشتري ولو للبائع فمستلم البيع الى المشتري فما وعوده البائع بطل البيع عند الكل
 ولو كان البيع بآية قبض بان يبيع بملك عنده بطل البيع عند الكل
 ولو كان ابيع بآية قبض البيع بان يبيع او غير اذنه ثم اودعه البائع فملاك
 كان على المشتري انقضا لصحة البداع كافي الجرح (واو اشترى) المودع (المأذون
 شذبه) اي بالخيار (شراهه يابعه من يده) في المدة (بني خبره) عند الامام
 لانه للملك ملكه كان الرد امتناعا عن التملك (وله) اي للمأذون (الرد) بالخيار
 (لانه) اي للمأذون (بلى عدم التملك) كما وودعه حقه فامتنع من القول
 وعندهما بطل خبره لانه ملكه فكان الرد والتبنيح منه فملكه من البائع
 لا يبدل وهو تبرع والمأذون لا يملكه وهذا يقتضي صحة الراءه لكن لا يصح
 عند ابن يوسف قياسا وانه عند محمد استحسانا (واو اشترى ذمي مودعي
 خراجه) اي بالخيار (واسلم في مدينه بطل شراؤه) عند الامام (ببلا يملكه)
 اي الجرح (مسما بالا اجازه) وعندهما بطل الخيار لانه ملكه فلا يملكها
 وهو مسلم ههنا في اسلام المشتري اما واسلم البائع فلا يطل بالا اجازه وصار
 المشتري على حله (خلافا لهما في الجميع) اي جميع المسائل التي تورد من قوله
 قاو اشترى الى هنا وقد ذكر قولهما ووجههما فثبت كل منيه وقول زاد قبض
 الشرايين على ما ذكره مسائل منها ما اذا اشترى العصف في بيع مسلمين في مدينه
 قد البيع عنده لجزءه عن تملكه وعندهما يتم الجزء عن رده ومنها واو اشترى
 دارا على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة او اعاده فاستدام ساكنا على دار السراي
 لا يكون اختيارا وهو ككاتبه السكني وقال خواهر زاده استندامها
 بالخيار عندهما لك الامين وعندنا ليس بالخيار ووجهه في جلال اشترى طبا
 بالخيار فقتضيه ثم احرم والطبي في يده فيقتض عنده ورد الى البائع وعندهما
 للمشتري ولو كان الخيار للبائع ينقض بالا اجازه ولو كان للمشتري فاحرم
 للمشتري ان يرددها ومنها اذا كان الخيار للمشتري ونسخ العذر قال انه يرد على
 البائع عنده لانها لم يثبت على حملك المشتري وعندهما للمشتري لانها لم يثبت
 على ملكه كافي الجرح (ومن له الخيار) استواء كان يابعا او مشترا او اجنبا
 ان يسخه وله ان يخرجه واذا اراد الاجارة (بغير) البيع (بمصرفه) مساجده
 وضيقه في مدينه بالقول او الفعل وان لم يفسد صاحبه بالاتفاق لكونه راسدا
 وقت ابلان الخيار (ولا يفسخ) البيع في مدينه (الا فخره) والرد

بالحضرة علم صاحبه او علم من يقوم مقامه عند الطرفين لان الفسخ تصرف
 في حق صاحبه وذا لا يجوز بدون علمه كالموكل اذا عزل الوكيل
 لا يثبت حكم عزله في حقه مالم يعلم في الخيار باق على حاله (خلافا لابي يوسف)
 وهو قول زفر والاشعث الثلاثة فانهم يقولون : يفسخ بعينته ايضا لانه مساط على
 الفسخ من طرف صاحبه فلا يتوقف على علمه ولذا لا يشترط رضاؤه فصار
 كالوكيل بالبيع وهذا اذا كان الفسخ بالقول ولو كان بالفعل كالاعتاق والبيع
 والوطئ يجوز بلا علمه بالاتفاق لانه حكمي ولا يشترط العلم في الحكمي وذكر
 الكرخي ان خيار الرؤية على هذا الخلاف وفي خيار العيب لا يصح فسخه
 بغير علمه بالاجماع لانه لا يثبت الا بالقضاء (فان فسخ) من له الخيار بغير
 صاحبه (وعلم به) الآخر (في المدة انفسخ) البيع لحصول العلم به (والا)
 اي وان لم يعلم به الآخر في المدة بل علم بعد مضي المدة (ثم العقد) لوجود
 الرضاء (دلالة) حيث لم يتم الفسخ لا يقال ان في شرط العلم ضررا لمن له الخيار
 اذ لا يجوز ان يختفي صاحبه فلا يصل اليه الخبر في مدته لانا نقول يمكن تداركه
 بان اخذ منه كفيل يحضره في المدة او وكيله لا يثق به حتى اذا بدله الفسخ
 رده عليه وقال بعضهم لورفع الامر الى الحاكم فنصب من يخصم عنه صح
 الرد عليه (ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار) ولا ينتقل الى الورثة وقال
 الشافعي يورث عنه لانه حق لازم له في البيع فيجوز فيه الارث كخيار
 العيب وبه قال مالك ولنا ان الغرض منه التأمل لغرض نفسه وقد بطلت
 اهلية التأمل بخلاف خيار العيب لان المورث استحق المبيع سليما فكذا
 الوارث لانه ورث خياره كذا قالوا اذا علمت هذا ظهر ان خيار التغيرير وهو
 ما اذا غر البائع المشتري او بالعكس ووقع البيع بينهما بغير فاحش لا يورث لانه
 مجرد حق ثبت للبائع او للمشتري كافي خيار الشرط كافي المنح وقيد بموت من له
 الخيار لان الخيار لا يبطل بموت من عليه الخيار اتفاقا (وكذا) يتم العقد
 ويبطل الخيار (بمضي المدة) فان اغنى عليه اوجن او تام او سكر بحيث لا يعلم
 حتى مضت المدة الصحيح انه يسقط الخيار كافي الاختيار خلافا للمالك (ويتم)
 بالاخذ (بشبهة بسبب المبيع) بشرط ان خياره يعني او اشترى دارا على انه
 بالخيار فبيعت دار اخرى بحبها في مدته وطلبها بطريق الشفعة فهذا
 المطلب رضى بتمام الدار الاولى لان طلب الشفعة بها يقتضي ابطال الخيار
 واجازة الشراء سابقا اذا الشفعة لا تصير الا للمالك وقيدنا بشرط الخيار لان طلبها
 لا يسقط خيار الرؤية والعيب ولو قال وباطل طلب بشفعة لكان أولى لان طلبها
 مسقط وان لم يأخذها كافي المراج فلهذا قلنا في تصويرها وطلبها بطريق

السمعة نذر (و) ثم (بكل ما يدل على الرضى) من قبيل عطفها على العلم على
 الحساس (كالركوب لمسير الاحبار) اى الاحساس بظهور ركب دالة ليقدر
 الى سيرها لا يدل على رصانه كما لو ركبها ليردها او ليسهها او ايلتها وقد
 اشعار بانها لو استخدمت الخارجيه مرة للاختبار ثم اخرى فان كان من نوع واحد
 فهو رضى والا فلا وكذا اذا لسهه مره كما في اكثر الكتب فعلى هذا يكون
 في عموم قوله لغير الاحبار بطر كسا في العرائد لكن يمكن ان يقال انه اعلم
 من الاختيار اوم في حكمه فتدفع به الطر نذر (والوطى) والفعل والنس
 المشهورة والطر الى الترح مشهورة (والاعتناق وتوابعه) اى انواع الاعتناق كالندس
 والكسايه وكذا كل تصرف لاسد الاق الملك كالبسع والاحارة والاستسكان
 والمرد واليساء والخصيص والهدم ورعى المشاشة وجلب الدهر ومعامله
 الدائمه وكري الامهار لان هذه التصرفات دليل الملك هذا كله اذا كان الخيار
 للمشتري ووجد منه شيء من هذه الاشياء وان كان الخيار للبائع وعلى هذه
 الاشياء انصح البيع (وار شرط المشتري الخيار لغيره) عاقدا لغيره له يوم
 العبر (حار) الشرط عدنا ويثبت اهما تارة وانقضى ان لا يجوز وهو قول
 رفر لانه موجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كالثلث وحده الاستحسان
 انه ثبت له اسداء ثم لا غير نيابة تصحيحها احرفه والتصدق بالمشتري اتفق
 لان البائع لو شرط الخيار جاز ايضا كما في اكثر الكتب فعلى هذا اوقال وار شرط
 احد المتعاقدين الخيار لادى لكان اولى اشتمل السامع والمشتري والحرر
 اشتراط احدهما للآخر فان قوله لغيره صاديق البائع وليس عمدا كما في البحر
 وفي النوازل لو شرط الخيار لغيره ان حدد اسماءهم حار والافلا (واهما)
 اى اى من المشتري ولغيره والبائع (اطار البيع اوضح البيع صح) لان كلاهما
 يملك التصرف اصاله او نيابة (وان احار) البيع (واحد) من شرط الخيار له
 من المتعاقدين والاخرى (وضح الآخر) البيع (اعتبر السابق) ردا كان
 او احارة او حوده في زمان لا تراحمه فيه احد وتصرف الآخر نفسه اثم
 (وان كانا) اى الفسطان وهما الاجارة والبيع (معا) اى تحت مسمى بان اجاز
 واحد وضح الآخر وخرج الكلامان معا (فالبيع) اى بالغير الصحيح
 في رواية لان الخيار شرع للصح فهو تصرف فيما شرع لاجله وكان اولى
 كما في الاختيار وصحبه قاصيغسان وقال الزنبي وهو الاصح وبه حرم المص
 وكبر من المود فكان هو المذهب وقيل رخص تصرف المتعاقدين بفضاء او احارة
 لان الصادر من نيابة لا يصلح له ارضا لصادر عن اصاله وفي البحر لو تفاخفا
 ثم تراصبا على صحح البيع وعلى اعادة العقد بينهما حار (فلو باع) شخص

(عبد بن) مسمين بالقابل والمقبول على انه (بالخيار في احدهما) اى فى احد
العبد بن ثلثة ايام (فان عينه) اى عين محل الخيار بان قال على اى بالخيار
فى القابل مثلا (وقصد من كل) واحد منهما بان قال القابل بالف والمقبول
بالف ومائة (صح) البيع لان الذى فيه الخيار كالتجارى عن العقد فكان الداخل
فيه غيره فلم يكن ذلك الداخل معلوما وثمته معلوما لا يجوز ان جهالة المبيع والتمن
مفسد للبيع وان يكونا معلومين الا بالتفصيل والتعيين (والا) اى وان لم يفصل الثمن
ولم يعين محل الخيار او ان يفصله ولم يعينه او ان لا يفصله ويعينه (فلا)
يصح البيع لجهالة الثمن والمبيع او احدهما فهذه اربعة انواع وامام يعبد
على انه بالخيار فى نصفه فحازر بلا تفصيل لان النصف من الواحد لا تفاوت
وكذا الحكم فى بيع شئ من الكبلى او الوزنى بالخيار فى نصفه لان ثمن الكل
اذا كان معلوما يصير نصف الثمن معلوما والشيوخ لا ينفع الصحة والجواز
ولا فرق بين ان يكون الخيار للبايع او للمشتري كفى العين (فيجوز خيار التعيين)
للمشتري (وهو بيع احد الشيئين او ثلثة) اشياء (على ان يأخذ المشتري اباشاء)
من الاثنين او الثلثة والقياس الفساد لجهالة المبيع وهو قول زفر والشافعى
وجه الاستحسان انه فى معنى شرط الخيار لاحتياج الناس الى اختيار من يثق
به واختيار من يشتريه لاجله ولا يمكنه الباع من الحمل اليه الا فى البيع فكان فى معنى
ماورد به الشرع والجهالة لا توجب الفساد بعينها بل لافضائها الى المنازعة
ولا منازعة فى الثلاث لتعين من له الخيار (ولا يجوز فى اكثر من ثلثة) اشياء لعدم
الحاجة اليها لاشتمال الثلثة على الجيد والردى والوسط فا فوفىها باق على
القياس لان ثبوت الرخصة بالحاجة والحاجة تندفع بالثالث وفى البحر يجوز
خيار التعيين فى جانب الباع كما يجوز فى جانب المشتري (ويقتيد بخبره بمدة
خيار الشرط على الاختلاف) بين الامام وصاحبيه يعنى بثلثة ايام عنده
وبمدة معلومة عندهما ثم قيل يشترط ان يكون فى هذا العقد خيار الشرط
مع خيار التعيين وهو المذكور فى الجامع الصغير قال شمس الأئمة هو الصحيح
وقيل لا يشترط كما يشعر به كلام المص وهو المذكور فى الجامع الكبير والمبسوط
قالوا ووضعها فى الجامع الصغير مع خيار الشرط اتفاق لانه شرط قال
فخر الاسلام وهو الصحيح (والمبيع واحد) من الشيئين او الثلثة فى هذه الصورة
(والباقي امانة) فى يد المشتري ثم فرعه فقال (فلو قبض) المشتري لانه
لو لم يقبضه فهلاك بطل البيع (الكل فهلاك) فى يده (واحد او تعين) فى يده
واحد (لزم البيع) بالثمن (فيه) اى فى الهالك او التعيب لامتناع الرد
بالهالك او بسبب العيب الذى حدث فيه عنده (وتعين الباقي للامانة) فى يده

لأن الداعل تحت العقد أحدهما والشي لم يدخل في العقد ففسد باذن مالك
 لا على مسمى الشراء ولا طريق الوثيقة وكان إمامة في يده فبرده (وإن هات
 الكل) في يده (رده) أي المشتري (تصف من كل) أن كان شيئ (أو ثلث)
 أن كان ثلثه لشبوع السع والامانة مع عدم الاولوية ولا فرق بين أن يكون
 الثمن متعاً أو متعلماً وكذا لو كان انهلاك على الماعق ولم يدر الأول بخلاف
 ما دلت عليه ولم يملكها حتى يخرجه على سائر وله أن يرد أحدهما لأن العيب
 محل لا بداه السع وكذا اتبعين بخلاف الهالكات فانه ليس محلاً لا ابتداء وليس
 لتيمده ولكن ليس له أن يردهما وإن كان قيد خيار الشرط لأن العيب يمنع
 من الرد بخيار الشرط كما في المصح (وليس له) أي للمشتري بخيار التعيين
 (رد الكل) لروم البيع في أحدهما (إلا رسم اليه) أي إلى خيار التعيين
 (خيار الشرط) فينبذه رد الكل في مدته لأنه أمين في أحدهما فبرده بحكم
 الامانة وفي الآخر مشروط بشرط الجبار لنفسه فيمكن من رده وإذا مضت
 الأيام أطل سبار الشرط فلا يملك ردهما وبقي له خيار التعيين فبرده أحدهما
 (ويورث خيار التعيين) يعني لومات من له خيار التعيين فلو وارث رد أحدهما
 لأن المورث كان مخصوصاً بتعيين ملكه المخلوط رضاه صاحب فكذا وإرثه
 حيث انتقل الملك اليه مخلوطاً بملك الغير (و) يورث (خيار العيب) لأن المورث
 استحق المبيع ثم عيب فكذا الوارث فله رده إن كان معيباً وهذا معنى
 الارث فيهما فلا يساق ما قبل انهما لا يورثان أي فيفسهما كيف والارث
 فيما قبل الاستقال (لا) يورث (خيار الشرط و) خيار (الرؤية) لأنهما
 ينتسبان للمعاقد بالنسب والوارث ليس بمعاقد وقال الشافعي يورث خيار
 الشرط لأن الوارث ورث الملك على وجه التوقف كما كان فله خيار الشرط
 والاسباب ذكر مسألة الارث وعدمه في آخر الخيارات كما لا يخفى نذكر (ولو اشترى)
 أي الرجلان شيئاً (على أنهما بالخيار فرضي أحدهما بالبيع) بأن استعط خذارة
 (لا رد الآخر) عند الامام (حلما لهما) فانهما قتاله أن يرد وهو قول
 الأئمة الثلاثة لأنه لو لم يملك ففسده كان الزاماً عليه لأرضاه وقبده الإبطال لما ثبت
 من حقه لأن كلاماً من الاجابة والصحيح حقه وله أن رد أحدهما دون الآخر
 بوجوب عيب في المبيع لم يكن عند الداع اعني عيب الشركة وحصه في الجبر
 عما إذا كان بعد القبض أما قبله فليس له الرد يعني اتفاقاً فإن قلنا يسه منهما
 رضاه منه تعيب التعرض قلت اجيب بانه ان سلم فهو رضي به في ملكهما
 لا في ملك نفسه كما في البيع قيد بالمشتريين لأن البائع لو كان اثنين والمشتري واحداً
 وفي السع حار شرط أو عيب فرد المشتري نصت أحدهما دون الآخر تحكم

الخيار جاز اتفاقا كما في شرح الجميع (وعلى هذا) الخلاق (خيار العيب)
يعنى لو اشترياه فرضي احدهما بعيب قيد لا الاخر (و) خيار (الرؤية) يعنى
لو اشتري شيئا لم يراه ثم رآه احدهما ورضى لا الاخر قال في المتح ويلزم البيع
لو اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار للبايعين فرضي احدهما
دون الاخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة اوردا هذا عند الامام كما في الخاتمة
(ولو اشترى عبدا على انه خبز) وفي المراج قوله على انه خبز اى عبد حرفته
هذا لانه لو فعل هذا الفعل احيانا لا يسمى خبازا (او كاتب فظهر) العبد
(بخلافه) اى بخلاف ما ذكره بان كان غير خباز او غير كاتب (اخذه)
اى المشتري (بكل الثمن) المسمى ان شاء لان الوصف لا يقابله شئ من الثمن
كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا او نخلة فوجدتها ناقصة
جاز البيع وله الخيار (او ترك) ان امكن وهو قول الشافعي لان هذا وصف
مرغوب فيه فستحق بالشرط ويثبت بفواته الخيار للمشتري لانه لم يرض
بالعبد دونه وهذا الاختلاف في نوع الاختلاف جنس لقلّة تفاوت
فلا يفسد العقد بعده بخلاف شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا
رطلا او عبدا يكتب كذا وكذا حيث يفسد البيع في ظاهر الرواية لان هذا
شرط مجهول لا وصف مرغوب حتى لو شرط انها حلوب اولبون لا يفسد
لانه يذكر على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا اشترى فرسا على انه
هملاج او كلبا على انه صيود او اشترى جارية على انها ذات لبن وهو رواية
عن الامام وبه اخذ الفقيه ابو الليث والصادر الشهيد وعليه الفتوى قيدنا
بان امكن لانه ان قلنا رد بسبب من الاسباب رجع المشتري على البائع
بالتقصان في ظاهر الرواية وهو الاصح وفي المتح او قال احد المتباعين
شرطنا الخيار وانكر الاخر فالقول قوله كما في دعوى الاجل والمضى فان القول
للمنكر اشترى جارية بالخيار فرد غيرها بدلها قائلا بانها المشتراة فتنازع البائع
والمشتري فقال البائع غيرت والمبيعة لبست كذلك وانكر المشتري التغير وايس
للبيع بنية فالقول للمشتري مع اليمين وجاز للبائع وطئها ولو قال البائع عند رده
كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري ولو اشتراه من غير اشتراط
كتبه وخبره وكان يحسن ذلك فتسبه في يد البائع رده عليه

(فصل)

في خيار الرؤية (من اشترى ما لم يره جاز) اى صح البيع عندنا وعند الشافعي
في القول الجديد لا يصح وفي الكفاية الخلاف فيما اذا كان المبيع قائما بين

يدبهما موجودا كما اذا اشترى زينا في زق اورا في حوائق اولوياني كم او شيت مسمى
 موصوفا او مشارا اليه اوال مكاه وليس فيه غيره بملك الاسم حتى اولم يكن
 كذلك ولم يشتر اليه اوال مكاه لا يصح البيع انفسا موصوفا بخلاف في البيع
 اذا حيز في الثمن الدين واما الثمن العين ففيه الجبر عندنا لانه بمنزلة المبيع له
 ان المبيع مجهول الوصف وجهاته تنبع الجواز ولما قوله عليه السلام من اشترى
 مالم يره فله الخيار اذا رآه وفي الجهر واراد بمالم يره مالم يره وقت العقد ولا قبله
 والمراد بالرؤية العلم بالحق من باب عموم التخييل فصارت الرؤية من افراد المعنى
 التخييلي ليستعمل ما له اكل المبيع كما يعرف بالشتم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده
 متغيرا وما اشتراه الا على وفي العسة اشترى ما يداني قد افده ليلا ولم يره مسقط
 خياره (وله) اي للشترى (رده) اي الشيء الذي اشتراه ولم يره (اذا رآه
 مالم يوجد) من الشترى (ما يطله) اي الخيار وفي البصر اختلفوا هل هو
 مطلق او وقت فقبل موقت بوقت امكان الفسخ بعدها حتى لو تكن منه
 ولم يصح مسقط خياره وان لم توجد الاجازة صريحا ولا دلالة وقبل ثبوت
 الخيار مطلقا فيكون له الفسخ في جميع عمره مالم يسقط بالقول او بعمل ما يدل
 على الرضي وهو الصحيح لاطلاق النص والعبرة بعين النص لا المعناه (وان)
 وصليته (رضي قائلها) اي له الرد اذا رآه وان قال قبل الرؤية رضيت لانه
 خيار ثبوت شرعا لا يسقط باسقاطهما بخلاف خيار الشرط والعيب وفي شرح
 المجموع ثم ان اطازه بالقول قبل الرؤية لا يزول خياره لانه ثبوت عند الرؤية
 فلا يطل قبل وقتها وان اجازته بالفعل بان يتصرف فيه يزول كما سيحكي
 واما المسخ بالقول فحاشا قبل الرؤية لعدم لزوم العقد لان الزوم يبعد تمام
 الرضي وقامه بالعلم باوصاف مقصودة وهو غير حاصل قبل الرؤية (ولا خيار
 لمن باع مالم يره) لان الشيء عليه السلام اثبت الخيار في الشراء لاقى البيع واقضاء
 جبري مطم بمحض من الاصحاب في الشراء لاقى البيع وهو قول الايام آخره
 وجسع اليه وفي قوله الاول له الخيار اعتبارا بالشترى كخيار العيب والشرط
 (ويطل) من الاطسال (خيار الرؤية ما يطل خيار الشرط) من صريح
 ودلالة وصورة غايه للامتحان لا يطلها ان لم يكرر كما في اكثر المعينات
 لكن فيه كلام لانه قيد يحتاج الى التكرار اذا لم يسلم بالمره الاولى تدبر
 (من تعيب وتعيب في يده) قبل الرؤية تعيب لا يرتفع كقطع البند لانه اخذه
 سلبا فيمنع ان رده ميبأ (وتعذر) مستند مضاف به طوف على قوله
 تعيب (رد تعذر) بسبب هلاك بعضه لانه لو رد بعضه الباقى لازم تعذر
 الصفة (وتصرف) من الشترى (لايه) صحيح مسقط تصرف (كالاغناق)

وتواضع) من التدبير والاسدياد (او) تصرف من المشتري (بوجب حقا
للغير كالبيع المطلق) اى كالبيع بغير قيد الخيار (والرهن والاجارة) والهبه
بتسليم (قبل الرؤية وبعدها) لان هذه الحقوق تمنع الفسخ فيلزم البيع
ببطلان الخيار فمضى البطلان قبل الرؤية خروجه عن صلاحية ان يثبت له
الخيار عند الرؤية (وما) اى التصرف الذى (لا يوجب حقا للغير كالبيع
بالخيار والمساومه) اى العرض على البيع (والهبه بالتسليم يبطل) خيار
الرؤية (بعدها) اى بعد الرؤية (لا قبلها) لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح
الرضى فانه لا يبطل قبلها بل بعدها وهما لا يوجد الا الدلالة على الرضى
المجرد بخلاف الافعال السابقة فان فيها توجد مع الرضى حقوق زائدة
فيبطل بعدها وقبلها ثم اعلم ان قوله يبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
غير معكس فلا يقال ما لا يبطل خيار الشرط لا يبطل خيار الرؤية لانتفاذه
بالقبض بعد الرؤية فانه يبطل خيار الرؤية وانعيب لا الشرط وهلاك بعض
المبيع لا يبطل خيار الشرط والعيب ويبطل خيار الرؤية واورد صاحب
البحر على الكثر والهنداية في هذا المحل فليطالع (وكفت رؤية وجه الرقيق)
في سقوط الخيار سواء كان امة او عبدا لان الحق في الرقيق وجهه لان سائر
الاعضاء فيه تبع لوجهه لان القيمة فيه تتفاوت بتفاوته مع التساوى في سائر
الاعضاء (و) رؤية (وجه الدابة وكفلها) اى لا يسقط الخيار برؤية
وجهها حتى ينظر الى كفلها لانه موضع مقصود منه كالوجه هو الصحيح
كما في الحبط واكتفى محمد بالنظر الى وجهها اعتبارا بالادنى وشرط بعض
العلماء رؤية القوائم وعن الامام في البرذون والغل والخمار يكفي ان يرى شئاً منه
الاخافر والذئب والناصية كفى بالبحر (وفي شاة اللحم) اى الشاة التى لحمها
مقصود (لا بد من الجلوس) وهو الممس باليد لانه يعرف به اللحم المقصود
(وفي شاة الفينة) هى التى تحبس لاجل النتاج (لا بد من رؤية الضرع)
لانه هو المقصود منها وفى الجوهره ولو اشترى بقره حلوا فرأى كلهما
ولم يضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود لكن فى البحر لا بد من النظر
الى ضرعها وسائر جسدتها فليحفظ فان فى بعض العبارات ما يؤهم الاقتصار
على رؤية ضرعها انتهى فعلى هذا القول لا بد من رؤية الضرع مع جميع
جسدتها كفى الاختيار لكان اولى تدبر (ورؤية ظاهر الثوب اذا لم يكن معلما
كافية) لان رؤية ظاهره يعلم حال البقية انما تتفاوت اطراف الثوب الواحد
الايسرا (ورؤية علمه) كافية (ان) كان (معلما) لان ماله تتفاوت
بحسب علمه اطلاق فى هذا لكان فى المحيط مقيد بما اذا كان مطويا هذا

اذ لم يخالف باطن الدوب طاهره اما اذا اختلفا فلا بد من رؤية الباطن قبل
 هيداً في عرفهم اما في عرفنا فالمراد بالباطن لا يسطح حباره لانه ليس بمشلى
 فلا يعرف كله يدون تشيره ولا بد منه وهو قول زفر وفي الميسر ط الجواب
 على ما قال زفر وهو المختار كما في اكثر المعترات فعلى هذا ينبغي للبص ان يذكر
 قول زفر ويرجحه ما مل (درؤية داخل الدار) كافية (وان) وصلياً (ام شاهد
 بيوتها) عند اثنتي الثالثة (وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه)
 اي على قول زفر (الغنى اليوم) قال في البيهقي وغيره وفي عامة الروايات
 اذ ارأى ضمن الدار او خارجها بسط خماره لكن هذا متى صلى عادة اهل
 الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت على نمط واحد لا تختلف وذلك
 يظهر رؤيته خارجها واما في زماننا اليوم فلا بد من الطر الى داخلها لتفاوت
 بيوتها ومراقبتها قال بعض مشايخنا في برؤية ما هو المقصود في الدور
 حتى لو كان في الدار بيتان شترين وبيتان صفيان فتشترط رؤية الكل مع
 رؤية السكن فلا تشترط رؤية المطح والمزلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا
 وبعضهم اشترطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كما قال الشافعي وهو
 المذهب في ديارنا وفي الحزامة ان العوى في بيت الله صلى الله عليه وآله
 لانه غير متفاوت وتكفي في الستار رؤية خارجة ورؤس الشجر في طاهر
 الرواية لكن في البحر قالوا لا بد في الستار من رؤية طاهره وباطنه وفي الكرم
 لا بد من رؤية عنب الكرم من كل نوع شئاً وفي الزمان لا بد من رؤية الحلو
 والحامض ولو اشترى دهاناً في زحاجة ورؤيته من خارج الزحاجة لا تكفي حتى
 يصبه في كفه عند الامام لانه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وكذا لو اشترى
 سمكاً في ماء يمكن احذنه من غير اصطباذ مرأى في الماء فرؤيته لا تكفي على الصحيح
 (وان رأى بعض المبيع منه الحيار اذ ارأى باقسه) لانه لو لم يره يكون الزمان
 للبضع في المبيع وان كان خلاف النص وكذا الاجازة في البعض لا يكون اجازة
 في الكل ولا تصح الاجازة في البعض ورد الباقى كما في الاختيار (وما يعرف
 بالموذج كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله) وفي الاختيار والاصل
 اذا كان المبيع اشياء ان كان من العسديات المتساوية كالثياب والدواب
 والطبخ ونحوها لا يسطح الخبر الابروية البكل لانهما متفاوتان وان كان
 مكيلاً او موزوناً وهو الذي يعرف بالمودج او معدود متسارياً كالجزء فرؤية
 بعضه سطل الخبر في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه
 التعارف الا ان يجده احدى من المودج فيكون له الخيار وان كان المبيع مقيساً
 تحت الارض كالصل والذوم بمعد النيات ان عده وجود تحت الارض حار

والأولا فإذا باعه ثم قلعه منه نموذجاً ورصى به فإن كان مما يباع كيلاً كالإصبع
أو وزنًا كالنوم بطل خياره عندهما وعليه القنوى الحاجة وجريان التعامل به
وعند الإمام لا وإن كان مما يباع عدداً كالقنصل فروة بعضه لا تسقط خياره
لما تقدم (وفي طعام لا يد من الذوق) لأنه المعروف للمقصود وإن كان مما يشم
فلا يد من شمه كالسك وفي الأولو الجبة اشترى نافحة مسك فأخرج المسك منها
ليس له الرد بخيار الرؤية والعيب لأن الإخراج يدخل عليه عيباً ظاهراً حتى
لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعاً كافي البحر (ونظر الوكيل
بالشراء أو القبض) أي قبض المبيع (كاف لا نظر الرسول) وفي الدرر اعلم
أن هنا وكلاً بالشراء ووكل بالقبض ورسولاً بصورة التوكيل بالشراء أن يقول
الموكل كن وكلاً على شراء كذا وصورة التوكيل بالقبض أن يقول كن وكلاً
على قبض ما اشتريته وما رأيته وصورة الرسالة أن يقول كن رسولاً على
هذه فروة الوكيل الأول تسقط الخيار بالإجماع لأن حقوق العقد ترجع إليه
ورؤية الوكيل الثاني تسقط عند الإمام إذا قبضه بالنظر إليه فحينئذ ليس له
ولا للوكيل أن يرده إلا من عيب وأما إذا قبضه مستوراً ثم رآه فاستسقط الخيار
فإنه لا يستسقط لأنه إذا قبض مستوراً ينتهي التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك
الاستقاطه قصداً لصيرورته اجنبياً بل للموكل الخيار ورؤية الرسول لا تسقط
الخيار بالإجماع (وعندهما) وهو قول الأئمة الثلاثة (هو) أي الرسول
(كالوكيل) وفي الفرائد هذا سهو من قلم النسخ والصواب أن يقال وعندهما
الوكيل بالقبض كالرسول في عدم استسقاط رؤية الخيار لأن عدم استسقاط
رؤية الرسول الخيار متفق عليه إنما الخلاف في الوكيل بالقبض إذا قبضه
ناظراً إليه فإن رؤيته تسقط الخيار عند الإمام لأن الوكيل بالقبض وكيل باتمام
العقد وتماه تمام الصفقة وتماهها يسقط خيار الرؤية فصار قبضه كقبض
الموكل مع الرؤية بخلاف الرسول لأنه غير نائب عن المشتري وعندهما لا يستسقط
رؤية الوكيل بالقبض لأنه وكيل بالقبض لا باستقاط الخيار فلا يملكه مالم يصير
وكلاً به وبعبارة المص لا قبل الإصلاح أصلاً ولا يمكن أن يدعى أنه من باب
القلب على معنى أن الوكيل بالقبض كالرسول وهو أظهر من أن يخفى فلا يصار
إليه انتهى هذا ظاهر لكن يمكن أن يقال وعندهما كالوكيل بالقبض عندهما
أي هما سواء في عدم استسقاط رؤيتهما الخيار تأمل (وبيع الأعمى وشراؤه
صح) وعند السافعي في قول لا يصح لكن لا وجه له إذ يلزم أن يمتنع
حجواً أو لم يجد وكلاً بشراء ما يطعم به (وله) أي الأعمى (الخيار إذا اشترى)
لأنه اشترى مالم يره ومن اشترى مالم يره فله الخيار إذا رأى بالحديث كافي الهداية

وفي العتابة فيه نظر لان قوله عليه السلام عالم به سلب وهو يقتضي تصور
الاجابات وهو انما يكون في البصير فالاولى ان يستدل بمعاملة الناس العميان
من غير تكبر فان ذلك اصل في الشرع بمنزلة الاجماع انتهى لكن ان اراد
بتصور الاجابات وقوته فغير لازم اذ غاية كون التقابل بينهما تقابل البصير
والملكه وليكن فيها امكان الرؤية بان يكون من شأنه وذلك يحقق بالآدمية
وان لم يره دائما فيدفع به الظن (ويوقف بحجته) اي يحسن الاعى (المبيع)
ان كان يعرف بالجنس كالغنم مثلا (او شئ) ان كان يعرف بالشئ كالملك
(او توقفه) ان كان يعرف بالذوق كالغسل (فيما يعرف بذلك) اي بالجنس
او بالشئ او بالذوق على سبيل الدليل لان هذه تفيد العلم كالبصير فيقوم مقام
الرؤية (ويوصف المقارنه) اي الاعى لانه لا يسيل الى معرفته الا به حتى
يسقط خبره بعد ذلك وعن ابن يوسف انه اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان
او كان بصيرا لآه وقيل الجس بوجل وكلا اقتضاه وهو براء وهو اشبه
بقول الامام وقال بعض المتأخرين يسقط خبره بمس الحيطان والاشجار مع
الوصف وان ابصر بعد الوصف وبعد ما وجد منه ما يدل على المشاء
فلاخباره لان المقدم ولو اشترى البصير ثم عي قبل رؤية انتقل الى الوصف
لوجود العجز قبل العلم هذا كله اذا وجدت المسد كورات من الشم والذوق
والجنس ونحوها من الاعى قبل شرائه واو وجدت بعده ثبت له الخبر
بالد كورات فيتمد الخيار عالم بوجد منه ما يدل على الرضى من قول او قبول
في الصحيح (ومن رأى احدا اشوبين فشراهما ثم رأى الثوب) (الاخر)
فوجدته (معيا فله اخدهما اوردهما) اي رد الثوبين ان شاء لان رؤية
احدهما لا يكون رؤية الاخر لاختلاف في الشايات فيتم الخيار فيعلم به (لارد
احدهما) اي لارد المبيع وحده لئلا يكون طريقا للصقة قبل التمام على البايع
لان الصقة لانتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده ان قبضه من غير اولى
فيتمكن من الرد بغير قبضه ولا رضاه فيكون فسخا عن الاصل (ومن رأى شيئا
فاصد اشراؤه عند رؤيته طالما باه مريضة وقت الشراء) (ثم شرائه) بعد
زمان (فوجدته متغيرا تخير) لان تلك الرؤية لم تنفع بمعية باو مبايعه فبطلت له
(والا) اي وان لم يتغير عن الصفة التي رآها فليها (ولا) يخير لان العلم
بالمبيع قد حصل بالرؤية السابقة وقدرضى به مادام على تلك الصفة
وانما قيدنا فاصدا لشرائه عند رؤيته لانه لو اراد لا قصد الشراء ثم اشتراه
فبطلت الخيار لانهم اذا رأى لا قصد الشراء لا يتأمل كل انما لم يقع بيعه
كما في البحر وانما قيدنا حالما باه مريضة وقت الشراء لانه لو لم يعلم عند العقد انه

رآه من قبل فيئذ ثبت له الخيار لعدم الرضا به كافي الهداية فعلى هذا ان المص لوقيد بهذين القيدين كاقيدنا لكان اولى تأمل (وان اختلفا في تعبيره) فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم تغير (فالقول للبايع) مع عينه وعلى المشتري البيئة لان التعبير حادث وسبب الزوم ظاهر هذا اذا كانت المدة قريبة اما اذا كانت بعيدة فالقول للمشتري لان الط شاهد له وفي البحر ولا يصدق في دعوى التغير إلا بحجة الا ان تطول والشهر طويل وما دونه قليل وفي الفتح جعل الشهر قليلا (وان) اختلفا (في الرؤية) فقال البائع له رأيت قبل التسراء وقال المشتري ما رأيت او قال له رأيت بعد التسراء ثم رضيت فقال رضيت قبل الرؤية (فلا يشتري) اى فالقول للمشتري مع عينه لان البائع يدعى امرا عارضا وهو العلم بالصفة والمشتري ينكره فالقول له وفي البحر لو اراد المشتري ان يردّه فانكر البائع كون المردود ميبعا فالقول للمشتري وكذلك في خيار الشرط لانه انفسخ العقد بده وبقى ملك البائع فيه فيكون القول قول القايض في تعيين ملكه امينا كل اوضعا كالودع والعاصب ولو اختلفا في الرد بالعيب فالقول للبائع (ومن اشترى عدل زطى) ولم يره وقضه والعدل المثل والزط جيل من الهند ينسب اليهم الثياب الزطية (فباع منه) اى من العدل (ثوبا او وهب) لآخر (وسلم له ان يردّه) اى للمشتري ان رد ما بقى (بعيب لا بخيار رؤية او شرط) لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقى تفريق الصفة قبل التمام لان خيار الرؤية والسرط يمنعان تمامها بخلاف خيار العيب لتماها معه بعد القبض وكلامنا فيه فان عاد اليه ذلك الثوب بفسخ وهو على خياره لزوال المانع وهو تفريق الصفة وعن ابى يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار السرط وعليه اعتمد القيدورى وصححه قاضيان

(فصل في خيار العيب) -

اخر خيار العيب لانه يمنع الزوم بعد التمام واضافة الخيار الى العيب من قبل اضافة الشيء الى سببه (مطلق البيع) الاضافة من قبل اضافة الصفة الى موصوفتها والتقدير البيع المطلق من شرط البراءة من كل عيب (يقتضى سلامة المبيع) عن العيوب لان الاصل هو السلامة وهى وصف مطلوب مرغوب عادة وعرفا والمطلوب عادة كالتسروط نصا (فلان وجد في مشربه) بفتح الميم وكسر الراء اسم مفعول من الشراء (عيبا) كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض اورأه ولكن لم يعلم انه عيب عند التجار فقبضه وعلم بذلك ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالعود لم يكن له ان يردّه وان كان يخفى رد (رده) مبتدأ مؤخر خبره قوله فلن (او اخذه

أي أخذ المشتري المبيع المعيّب (بكل شيء) لأنه ما رضى عند البيع الإوصاف
 السلامة بدلالة الحال فمذق قوائها بغير (لا أمساكه ونقص عنه) أي لا يغير
 بين أمساكه وبين أخذ نقصان الثمن لأن الإوصاف لا يبالها شيء من الإعيان
 (إذ رضى بآدمه) أي بالنسبة المشتري المبيع المعيّب ونقص عنه والمراد نصيب
 كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل
 على الرضا به بعد العلم بالمعيّب (وكل ما أوجب نقصان الثمن عند الجوار
 فهو عيب) العيب ما يخلو عنه أصل القطرة السليمة وذكر المص صابغة كلية
 يعلم بها العيوب الموجبة للخيار على سبيل الاجمال فقال وكل ما أوجب نقصان
 الثمن في عادة التجار فهو عيب لأن الضرر بنقصان المايّة ونقصان المايّة
 بالنقصان القيمة فالضرر بالنقصان القيمة والمرجع في معرفته عرض أهله
 كافي العناية (فالباقي) كالكينات لغة الاحتفاء وشرعا استحقاق العيب أو الجارية
 عن المولى تمردا (ولو) وصليّة ال (مادون السفرة من صغير بعقل) وهو باكل
 ويشرب وحده (عيب) إفراره عن العمل لحث في طبعه وفيه إشارة إلى
 أن الباقي الصغير الذي لا يعقل ولا يغير ليس بعيب لأنه ضال عليه اللبس لا باق
 وفي القهستان وليس باق لو فر من محلة إلى محلة أو قرية إلى بلد وإن انعكس
 فباق انتهى لكن الأشد أن كانت البلدة كثيرة مثل القاهرة يكون عيبا
 كما في التبيين (وكذا السرقة) والام للعمد أي سرقة صغيره قتل عيب
 وإن لم يكن عشرة دراهم وقيل دون درهم ليس بعيب وفي غير جاكل لا آلهما
 صادرة بلا فكر ولا فرق بين أن يسرق من مولاه أو غيره لكن سرقة المالك
 من المولى للأكل ليست بعيب (والبول في الفراش) من صغير بعقل عيب لكونه
 من داء وفي غير عاقل لا بعد عيبا لظهوره من ضمة في الثناء وإعديم التدارك
 (وهي) أي الأباقي والسرقة والبول في الفراش (في الكبير عيب آخر) ثم
 فرعه بقوله (فالباقي أو سرق أو بال) في الفراش (في صغيره) عند البائع
 (ثم عارده) أي عاود كل واحد منها (عند المشتري فيه) أي في الصغير
 (زديه) أي رد المشتري بكل واحد منهما على البائع أن شاء لكونها عيبا
 فديما لا اتحاد السبب وهنا مسألة محكية وهي أن من اشترى عبدا صغيرا فوجده
 يبول في الفراش وتعيّب عليه بعيب آخر كأن له أن يرجع بنقصان العيب
 فلورجع بنقصان العيب ثم كبر البائع أن يسترد ما أعطى من النقصان لرد ال
 العيب بالباقي (وإن أتى) أو سرق أو بال عند البائع في صغر (ثم عارده عنده)
 أي عند المشتري (بعد الباع لا) أي لا يرد به لأن ما عاود بعد الباع يكون
 عيبا آخر لا يخلاف السبب (والجئون) المطبق وقيل أكثر من يوم وإبالة

وقبل من ساعة عيب في الغلام والجاربة (مطلقا) سواء كان في حال صغره
او كبره فلو حن في صغره عند البائع (وعادوه عند المشتري فيه) اى في صغره
(اوفى كبره رده) لان الثانى عين الاول اذ معدن العقل هو القلب وشماعه
في الدماغ والجنون انقطاع هذا السماع وهو لا يختلف باختلاف السن قيل
يكفى في الرد جنونه عند البائع فقط لكن الصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه
الجمهور (والنجس) بقتين والهاء المعجمة نون راحمة الفم وفي البرازية نون
رايحة الانف والذفر بقتين والذال المعجمة شدة الرشح طيبة او خبيثة ومرادهم
نون الابط وبالدال المهملة مصدر دفر اذا حث رايخته وبالسكون اسم منه
كافى الطليمة وغسبه ومن الظن ان في المغرب مرادهم منه حدة الراححة مثنية
او طيبة فانه قال اراد منه الصنن بصم المهمة وهو نون الابط على ان عد
الرايحة الطيبة من العيوب عيب لا يخفى على عاقل كافي القهسيته (والزنا
والتولد منه) اى من الزنا كل من هذه الاربعة (عيب في الجارية) لان ذلك
يخل بالمق منها فالنجس والذفر يخل بالقرب للخدمة والزنا بالاستفراش والتولد
من الزنا بطلب التولد (لافى الغلام) اى ليس هذه الاشياء عيبا في العبد
لان المطلوب منه الاستخدام من بعد وهذه الاشياء لا تخل به (الا ان يكون)
النجس والذفر (من داء) وهو استثناء من مقدر تقديره ان المذكور لا يكون عيبا
في الغلام كل الاحوال الا ان يكون النجس والذفر فاحسا بحيث يمنع القرب
من المولى او يكون الزنا عادة له بان تكرر اكثر من مرتين ولا يشترط المعاودة عند
التبراء في الزنا كافي اكثر الكتب فعلى هذا اوقال بعديه او يكون الزنا عادة له
امكان اولى (قبل ان النجس عيب في الاحمد وهو الاصح كافي الخلاصة وفي العمادية
لو كان الغلام بلاط به محاسنا فهو عيب وبالاخر ليس بعيب وعند الأئمة
الثلاثة ان ما ذكر عيب في العبد ايضا (والاستحاضة عيب) لان استمرار الدم
علامة الداء (وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة) لا اقل قيد بسبع
عشرة لانه اقصى زمن البوغ عند الامام وعندهما خمس عشرة سنة لان
الحيض هو الاصل في نبات آدم وهودم صحة فاذا لم تحض فالظاهر انه عن دائها
ولذا قالوا لا تسمع دعواه بانقطاعه الا اذا ذكر سببه من داء او حبل لان ارتفاعه
بدونها لا يعد عيبا والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول طبيبين
عديين (ويعرف ذلك) اى المذكور من الاستحاضة وعدم الحيض (بقول
الامة) لانه لا يعرف غيرها ولكن لا يرد بقولها (فتد) الامة (اذا ضم اليه
اى الى قول الامة) نكول البائع قبل القبض وبعده (يعنى اذا قالت الامة
ذلك وانكره البائع يختلف فان نكل سواء كان قل القبض او بعده ترد عليه

بنكوله في ظاهر الرواية (وهو الصحيح) وعن أبي يوسف ترد بلايين البائع
 انصف البيع قبل القبض حتى يملك المشتري الرد بلا قبضه ولا رضاه وصح
 الفسخ لهذه الضعيف بحد مائة مائة قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة
 فيه ذكره الثاني والثاني انقطاعه في مدة قصيرة لم يسمع واقلها ثلثة اشهر
 عند الثاني واربعة اشهر وقسم عند الثالث وانقطاعها من وقت الشراء
 وحاصله انه اذا صح دعواه سئل البائع فان صدقه ردت عليه والام بخلاف
 عند الامام كما سيأتي وان اقر به وانكر ذكره عند حلف فان نكل ردت عليه
 ولا يقبل ايتمه على ان الانقطاع كان عند البائع للثمن بكنههم بخلاف الشهادة
 على الاستحاضة كما في البحر وغيره (والكفر عيب فيهما) اي في الغلام والجارية
 لعدم الايمان على المصالح الدينية وعند الشافعي ابن يمين ومن اغرب
 ما ذكره الزبيري رواية عن الشافعي انه اشترى على انه كافر فوجد مسلما
 برده حيث يكون الاسلام عيبا ولا يكون الكفر عيبا (وكذا الشيب) بالشين
 المجهة عيب وكذا الشط وهو اختلاط الياس بالسواد في الشعر لانه في غير
 اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر فيصير عيبا على التقديرين وكذا الصبونية
 بضم المهملة حرة الشعر اذا خشت بحيث تضرب الى الياس (والدين)
 لان ماليتها تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى اطلقه فقبل دين
 العبد والجارية وما اذا كان مطالبا به الحال او متأخرا الى ما بعد العتق ما دونها
 او محجورا وابن كذلك بل المراد الدين الذي يطالب به في الحال بسبب الدين
 لا الدين المؤجل الى العتق ولا المحجور لان دينه لا يطلب الا بعد العتق فلا يكون
 عيبا كما في البحر وغيره فعلى هذا اوقفه بهذين القيدين لكان اولي الامل
 (والسعال القديم) يعرفه الاطباء واما السعال الحادث فليس بعيب لانه يرول
 (والشعر والماء في العين) لانهما يضرمان البصر ويورثان العمى ولا خصوصية
 لهما بل كل مرض بالعين فهو عيب ومنه السيل وكثرة الدمع والغرب
 في العين والعشى وهو ضعف البصر بحيث لا يصر في الليل والعشى والشر
 والحول والحرس وهو نوع من الحول والجرب في العين وغيرها وقد ذكر المص
 او لاضابط العيب ثم ذكر عددا من العيوب ولم يوقفها لكثرة فلا بأس بزيادة
 ما اطلعنا عليه في كلامهم كثيرا لقولنا من العيوب المشتركة بين العبد والامة
 الشلل والشمم والضمم والحرس والمريج والسن الساقطة والساقطة والسوداء
 والخضراء وفي الصفراء خلاف ووجهها والاضبع الزائدة والناقصة والظفر
 الاسود المنقص للثمن والعسر وهو العمل باليسار عجزا والثاول وان كانا
 قبيحين متعاضين والكذب والذميمة وترك الصلاة وغيرها من الذنوب والنكاح

والغبار بالمد ونحوه والأمراض والكي وتسحق في الاعضاء وكثرة الأكل وقيل
في الجارية عيب لافي العلام ولا شك انه لا فرق اذا فرط وعدم استمسك البول
والحق وغيرها ومن المختصة بالعبد العفة والخصى بخلاف ما لو وجد خللا
اذا اشترى على انه خصى والفق والادرة وعدم الختان اذا كان كبيرا والرعونة
واللين في الصوت والتكسر في المشي ان كثرتان قل لا ومخلوق الخيبة او متوفها
اذا اشترى امرء والمخت في العمل القبيح وشرب الخمر ومن المختصة بالامة الرقيق
والقرن والعقل والحبل والمفنة وعدة رجعي والولادة عند البائع او قبله وثقب
في الاذنين ان واسدما ومخرقة الوجه لا يدري حسنهما من فحسهما بخلاف
ما اذا كانت دمية او سوداء وفي البرازية وان اشترها على انها جيلة ووجدها
قيحة رد وكل عيب يمكن المشتري من ازالته بلا مشقة لا يرد به كاحرام الجارية
ومنها ما في الحيوانات من الحرون والحزن والجحم والقدح والصكك والفج
والمشس والدخس وخلع الرأس والجحم والصدف والشديق والعثر والعزل
وقلة الأكل ومض لبنها جميعا وعدم الحلب ان كانت مثلها تشتري الحلب
وان اللحم لا يباع التضحية في المضحي ومما في غيرها الهشم والخرق والعفونة
وكون الخططة مسوسة وضيق احد الحفنين لا كلاهما والثقب الكبير في الجدار
وكثرة بيوت النمل في الكرم او كان فيه ممر الغير او مسبل الغير والنز والسحق وكون
الآية ساقطة او الخطاء في المححف وعدم مسيل في الدار وعدم الشرب
في الارض او مرتفعة لا تنق ونجاسة ما ينقصه العسل وذكر قاضيخان ان
قوات المشروط بمنزلة العيب (فان ظهر عيب قد علم) اي كائن عند البائع
بعد ما حدث (عند المشتري) اي عيب آخر (رجع بالنقصان) لان تهذر الرد
بسبب العيب الحادث وطريق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب ثم يقوم وهو
سالم فاذا عرفت التفاوت بين القيمتين يرجع عليه بمحضته من الثمن (كثوب
شراء فقطعه) اي الثوب (فاطلع) المشتري (على عيب فليس له الرد)
بل يرجع بالنقصان كما بيناه آنفا (الا ان رضي البائع) استثناء من المستثنين جميعا
(باخذه كذلك) اي معيا او مقطوعا (فله) اي البائع (ذلك) اي الأخذ
لان الامتناع لحقه فاسقط حقه بالرضا (حتى لو باعته المشتري) بعد ما حدث
عيب آخر (سقط رجوعه) بالنقصان لانه صار حاسا له بالبائع اذ الرد غير
ممنوع بالقطع برضا البائع فكان مقبولا للرد بخلاف ما اذا خاطبه ثم باعه حيث
لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصرح بحاسا له بالبائع لامتناع الرد قبله
بالخياطة من غير علم بالبائع وبعد امتناع الرد لا تأثير له (فان خاط) المشتري
بعد ما قطع (الثوب او صبغه اخر) فيد به لتكون الزيادة في المبيع نائمة اتفاقا

لانه لو صنفه اسود يكون نقصا ما عند كالتقطع وقال لا يكون زيادة (اولت السويق
 نسي) اي لو كان المبيع متونا فجاءه بغيره (ثم ظهر عليه رجع) على المبيع
 (ببطلان) لعدم الرد بغير الزيادة وحاصله ان الزيادة نوعان . صفة وهي
 قسمان متولدة عن الاصل كالجمال حيث لا يمنع الرد في طاهر الرواية وبغير متولدة
 منه كالاصح فانه يمنع ومعه صفة وهي ايضا نوعان متولدة من المبيع كالولد
 والتمرقاه يمنع الرد اذا حدث بعد النقص واما اذا حدث قبل النقص فلا وبغير
 متولدة منه فانه لا يمنع الرد باميب والصح فاذا صحح تسليم الزيادة للمشتري
 (وليس له ان يأخذه) فطاع الحق الشرع وارضى به المشتري او جود الربا
 (حتى او بانه) اي المشتري انوب المبيع او المصنوع بالجرة او بالسويق
 المذلول باليمن (بعد رؤية حبه لا يستط الرجوع) لان الرد يمنع اضلا فله
 فلا يكون المبيع حاسبا للمبيع ومن هذا ان من اشترى ثوبا فخطعه لسانا او اباه
 الصغر وحاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع باقتصاص بخلاف ما لو كان الولد كبيرا
 لان التلذذ حصل في الاول قل الحياطة وفي الثاني بعدها بالتسليم اليه وهذا
 معنى ما في النوائد الطهري من ان الاصل ان كل مبيع يكون المبيع فانه اعطى
 ملك المشتري وبمكة الرد رضى المبيع ما خرج من ملكه لا يرجع بالتفصيل
 وكل موصع يكون المبيع فغنا على ملكه ولا يمكنه الرد وان قل له المانع فآخذه
 من ملكه يرجع باقتصاص كما في البحر (واواعتق) المشتري المبيع (ولا مال او دير
 او استولد) قل العلم بالعيب لانه اعد العلم لا يرجع (ثم طهر العيب ورجع)
 بقصاص العيب اما الاعتاق فالقبض منه ان لا يرجع وهو قول زفر لان امتناع
 الرد بعمله وصار كاقبل وفي الاستمسان يرجع وهو قول الشافعي واستند
 لان اعتق انتهاء الملك لان الادعى ما حلق في الاصل محل الملك وانما يثبت
 الملك فيه على خلاف الاصل موقفا الى الاعتق فكان انتهاء كالموت وهذا
 لان الشيء يثمر بانتهائه فيحصل كالموت الملك باق والرد منه مقرر وانما يثبت
 الولاء بانه وهو من آثار الملك وقاؤه تنعاه الملك وانما يثبت والاستيلاء بغيره
 لانها ما لبثت الا لا يملكان الملك الا ان يحصل بهما ينقح عن ان يكون قابلا لاقل
 من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك فيرجع باقتصاص لانه استحق
 المبيع بوجوب السلامة وصار كما لو تعيب عنه (وكذا) يرجع بتقصان
 العيب (ان طهر) عيب قد سديم (بعد موت المشتري) لان الملك ينتهي به
 والامتناع حكمي لا بعمله (وان اعتق) المبيع (على مال او قيمه لا يرجع نسي)
 لانه حسن دله في الاعتاق على مال وحسن البذل كحسن البذل وهو الامام
 وهو قول ابن يوسف والشافعي انه يرجع لان البذل والدل ملكه فصار

كالا عتيق محانا والكتيبة كالا عتيق على ما ان الحصول العوض فيها واما القيل
 فانه لا يوجد الا مضمونا وانما يستقط هنا اعتبار المالك ان لم يكن مديونا فان كان
 مديونا ضمنه السيد فصار كالمستفيد به عوضا بخلاف الاعتيق لانه يوجب
 الضمان لا محالة هذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع لان المقول ميت
 باجله فكأنه مات حنيف انفه (وكذا) لا يرجع بالنقصان لو اكل الطعام كله
 او بعضه (حال كونه في وعاء واحد فان كان في وعائين فاكل ما في احدهما او باع
 ثم علم بعيب كان بكل ذلك فله رد الباقي بحصته من الثمن كافي الحقائق
 (اوليس الثوب فخرق) ثم اطلع على عيب (لا يرجع) بالنقصان عند الامام
 (خلافا لهما) فانه يرجع بالنقصان عندهما وفي النسخ ثم قال ابو يوسف يرد ما بقي
 ان رضى البائع لان استحقاق الزد في بعض دون الكل فيتوقف على رضائه
 وقال محمد يرد الباقي مطلقا لان زده ممكن حيث لا يضره التبعض ورجوع
 بالنقصان فيما اكلمه لتعذر زده وعند الامام لا يرجع بشئ وقد اعتمد صاحب
 الكنز وغيره قال في النهاية وقال يرجع استحسانا في الاكل ثم قال وعلى هذا
 الخلاف اذا لبس الثوب حتى يخرق وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل
 وعابه الفتوى وفي البحران الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان كما في
 الخلاصة وفي المجتبى لو اكل بعض الطعام يرجع بنقصان عيبه ويرد ما بقي
 عند محمد وبه يفتي وان باع نصفه لا يرجع ويرد ما بقي عنده وبه يفتي ايضا
 ولو اشترى طهرا ما فاطمه ابنه او امرأته او مكاتبه او ضيفه لا يرجع وان اطعم
 عبدا او مديونا او ام ولد به يرجع لان ملكه باق ولو اشترى سمنا ذابا واكلمه ثم اقر
 الدائع انه كان وقعت فيه فارة رجوع بالنقصان عندهما وبه يفتي كافي البحر وفي
 الفقه ولو كان غزلا فسبحه او قتل فاحمله اربسما ثم ظهر انه كان رطبا وانقص
 وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع (وان شري بيضا او جوزا
 او بطيخا او فثاء او حيارا فكسره) فبطل به لانه لو اطلع قبل كسره فانه يرده
 (فوجد فاسدا) بان كان مثله او مزا (فان كان يتفقع به) في الجملة بان صلح
 لاكل بعض الناس او السدواب (رجع بنقصانه) دفعا للضرر بقدر الامكان
 ولا يرده لان الكسر عيب حادث الا انه يملأها البائع مكسورا ويرد الثمن وقال
 الشافعي يرده (والا) اي وان لم يتفقع به اصلا (بكل منه) اي يرجع بمجموع
 الثمن لانه ليس بمثل فكل البيع باطلا ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره على ما قيل
 لا ما يسهل انتشار الماء بخلاف بعض الثمرة اذا وجد فاسدا بعد الكسر
 فانه يرجع بالنقصان لان ما به يفسد لا يفسد (ولو وجد الفس فاسدا وهو
 قابل كالواحد والاثنين) في المائة (صحيح البيع) استحسانا لانه لم يخلوه عادة

ولا خيار له كالتزام في الخطة الا ان يعمد الناس عيا فله الرد (والا) اي وان لم يكن
 قبلا بل كغيره (فبطل) البيع في الكل (ورجع بكل ثمنه) عند الامام لجمعه
 في العقد بين ماله قيمة وما لا قيمة وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه وقيل
 يفسد العقد في الكل اجماعا واو قال المصنف فوجده معينا مكان فاستندا لكان
 اول لان من عيب الجوز فله اليه وسواء تدبر في البيع او اشترى فحقا فغير
 بمقتضى مظهراته مرد ما بقي ورجعه نقصان ما اشترى وفي البحر اشترى عددا من
 الطبخ او الزمان او المسترجل فكثر واحدنا واطلع على عيب رجع بمقتضى
 من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد ولو وجد في المسك
 رصاص امبرء ورده بمقتضى كل او كثر (ومن باع ماشرا) باجر (فرد عليه)
 اي يبيع ماشرا (يعيب) اي يبيع عيب (بقضاء) بعد قبضه (بافرا) وبعني
 القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار فثبت باليمين كافي الهداية وانما اول هذه الامة
 لو انكر الاقرار لا يحتاج الى القضاء بل يرد عليه باقراره بعيب فاذا رده بالقضاء
 لا يرد على بائعه كافي اكثر الشروع لكن لا حاجة الى هذا التأويل لانه لا يمكن
 ان ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد بالقضاء ولا يكون بيعا لعدم الرضا كافي
 التسهيل (او تكول) عن اليمين (او يثبت رده على بائعه) الاول لانه بالقضاء
 خرج من الاصل فجعل البيع كان لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه
 صار مكسبا شرا بالقضاء كافي الهداية ومنهم من جعله قول ان يوسف
 وعند محمد ليس له ان يخصم بائعه لتناقضه وغايته على انه سبق منه بخود
 نصاين قال نعم وما به هذا العيب وانما حدث عندك ثم رد عليه قضاء ليس له
 ان يخصم بائعه ومنهم من جعلها على ما اذا كان ساكنا واليمين يجوز على الساكن
 واستخاف الساكن ايضا لتزله بمثاله تنكر كافي البحر (واوقبله رضاه
 لا يرد عليه) اي على بائعه الاول وقيل في عيب لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة
 يرد له من بعد عند البائع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكل كافي الرمز هذا
 اذا كان الرديء القبض اما قبله فله ان يرد على بائعه الاول وان كان بالتراضي
 في غير المتار كافي الخ وغيره (ومن قبض ماشرا ثم ادعى عيبا لا يخبر) المشتري
 (على دفع ثمنه) الى البائع لاحتمال ان يكون صادقا في دعواه (بل يبرهن)
 المشتري اي يقيم اليمين لاثبات العيب بانه وجد بالبيع عند المشتري لانه ان لم يجد
 عنده ليس له ان يرد وان كان عند البائع لاحتمال ان يردا فاذ ابرهن انه وجد
 عنده يحتاج ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البائع لاحتمال انه حدث
 عنده (او يخلف بائعه) على قواه ما لانه ان اقر به لانه فاذا انكره يخلف
 فان خلف برى وان بكل ثبت قيام العيب لالحال ثم يخلف فثبت على ان هذا

العيب لم يكن فيه عنده فان حلف بري وان نكل فسبح القاضي العبد بينهما
 (فان قال) الظاهر بالواو (شهودى غيب) جـع غائب (دفع) الثمن
 (ان حلف بآء) لان في الانتظار ضررا بالبايع وليس فيه كسر ضرر على
 المشتري لانه متى اقام البينة رد عليه المتبع واخذ منه (ولم العيب ان نكل)
 البايع لان الكول حجة فيه بخلاف الحدود وفي عبارة الهداية هنا كلام فليراجع
 شروخها (ومن ادعى) اى المشتري (اباى مشريه) اى اباى الرقيق الذى
 اشتراه فنكر البايع (يبرهن) المشتري (اولائه) اى الرقيق (ابقى عنده)
 يعنى لا تسمع دعوى المشتري هذه حتى يثبت وجود العيب عنده فان اقام بينة
 انه ابقى عنده تسمع دعواه بعد ذلك (ثم يحلف بآء) على البتات مع انه
 فعل الغير ويقال في كيفية التحليف (بالله اقد باعد وسلمه وما ابقى قط) وفي المنح
 هذا هو الا حوط انتهى . لكن في هذا الوجه ترك النظر للبايع لان قوله وما ابقى
 قط شامل للاباقى من الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه او لم يقدر على الرجوع
 اليه وليس بعيب (او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذى يدعى) المشتري
 (او بالله ما ابقى عندك قط) كما في الكثر لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر
 للمشتري لانه لا يتناول الاباقى من المودع والمستأجر والمستعير
 والغاصب لالى منزل مولاه مع القدرة على الرجوع اليه مع انه عيب (لا)
 يحلف بان يقال (بالله لقد ابتاعه وما به هذا العيب) لان العيب قد يحدث
 بعد البيع قبل التسليم وهو موجب الرد وبه يضرر المشتري (او اقد باعد وسلمه
 وما به هذا العيب) اذ يمكن ان يأول البايع كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجودا
 عند البيع والتسليم مع ان يضرر المشتري (وفي اباى الكبير) اى اذا كانت الدعوى في
 اباى الكبير (يحلف بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ الرجال) لان الاباقى في الصغر لا يوجب
 الرد وفي الدرر ينبغي ان يكون الحكم في البول في القراش والسرقه ايضا كذلك
 لا شراكم في العله واليه اشار في الغاية بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب
 الثلاثة (وعند عدم بينة المشتري على اناقه عنده) اى المشتري (يحلف البايع
 عنده هيبا انه ما علم انه) اى العبد (ابقى عنده) اى المشتري لان الدعوى
 صحيحة حتى ترتب عليها البينة فكذلك اليمين (واختلفوا على قول الامام)
 فقيل يحلف وقيل لا وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح
 الا من خصم ولا بصير خصما فيه الا بعد قيام العيب (فان نكل) البايع عن اليمين
 (على قولها) ثبت اناقه عند المشتري و (حلف ثانيا) للرد (كما مر) فان نكله
 ثبت العيب عند المشتري هذا في العيوب التى لا تظهر للقاضي ولا يعرف هي حادثة
 عند المشتري ام لا واما العيوب التى لا يحدث مثلها كالاصع الزائدة والناقصة والعوى

فان القاضى يقضى بالردم. ثم تحاشى ان يفتى بوجوده عند الرابع الا اذا ادعى الباع
 رضاعه وانتهى بطريقه (ولو كان يابسه بعد الفايض) اى بعد قبض المشتري المبيع
 والرابع المحل (بمك هذا مع آخر وقال المشتري) لا (بل) بعت هذا (ووجهه
 ما نقول له) اى المشتري مع المبيع لان القول للقايض امينا كان او غيرا كما فى الواهبه
 والمغضب (وكذا) يكون القول للمشتري (او لفقهاء فى قدر المبيع واختلف فى
 ما فى وجن) لا يثبت من ان القول للقايض (واو اشترى عديدين صفقه) اى فى عهد
 واحد (وقضى احدهما ووجد ثلثه بوض او بالاخر عيارا ذهبا) اى عديدين
 جميعا (او احدها) جميعا (ولا يرد المبيع وحده) اى ايس المشتري ان يرد
 وتجدد لان فيه تفرق الصفقة قبل التسام وعن ابي يوسف انه يرد المبيع
 خاصة لان الصفقة بيعت لتامها فيه والاصح الاول لان تمام الصفقة لا ينفك
 بقض المبيع وهو اسم للكل (الا ان ظاهر المبيع بعد قبضه ما لا ينفك
 بعد التام فلا يمتنع الرد وحده خلافا لغيره ووضع المسئلة فى عديدين لكونه يمكن
 الانتفاع باحد هما لانه لو لم يمكن كما اذا اشترى خفين ووجد فى احدهما عيبا لارد
 المبيع خاصة انهما قالانها فى المبنى والقيمة كشيء واحد والمعتبر هو المبنى
 ولهذا قالوا او اشترى زوجه ثور وقبضه ما لم يجد باحدهما عيب وقد اختلف
 احدهما الاخر بحيث لا يمتثل بدونه لانه لا يرد المبيع خاصة (ولو) كان المبيع
 كمالا او وزنا من نوع واحد (وجد به بعض الكلى او الوزنى معيب بعد القبض
 رد كله او اخذه) اى اخذ كله بعينه لانه كالشيء الواحد فانس له ان يأخذ البعض
 سواء كان قبل القبض او بعده كالثوب الواحد اذا وجد به عيبا بخلاف
 العديدين وقوله بعد القبض انه فى واوتركه اكان اولى تدبر (وقيل هذا) اى الخيار
 بين رد الكل او اخذه (ان لم يكن فى وعائين والا) اى وان كان فى وعائين (فهو
 كما عديدين) حتى يرد الوعاء الذى وجد فيه العيب وحده (واو استحق بعضه) اى
 بعض الكلى او الوزنى (بعد القبض ليس له رد ما فى بخلاف الثوب) قال
 صاحب المحقق استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض خير فى الكل
 انفر بقى الصفقة وان بعد القبض خير فى القمى لا فى غيره لان التبعيض فى القمى
 كالثوب عيب فخير بخلاف المثلى وقال ظاهر الدين اذا استحق نصف الدار شيئا
 فالمشتري بالخيار عندئذ ان شاء رد ما بقى ورجع بجميع الثمن وان شاء امسك
 ما بقى ورجع على البايع ثمن المستحق وان استحق منها موضع امسكه كان
 قبل القبض فهو بالخيار وان بعد القبض فلا خيار له ورجع ثمن المستحق وقال
 المحقق له ان يرد الكل ورجع بالثمن وفى مخرج الطباوى اذا اشترى شيئا مستحق
 بعينه فان كان شيئا لا يمكن تمييزه الا بغير رد كالدائر والارض والكرم
 والمرد وتخير المشتري والا فلا وان قبض المشتري احد الميعين فيما ذاقه التيم

على شئين فحكمة حكم ما قبل قبضهما فثبت الخيار للمشتري سواء ورد الاستحقاق
على المقبوض أو غيره لفريق الصفة قبل التمام (ومداواة) المشتري (المعيب
بعدم رؤية العيب ورؤيته) أي ركوب المعيب بدها وكذا الاجارة والرهن
والنكاح والعرض على البيع واللبس والسكنى (رضى) لانه دلائل الاستبقاء
وفيه اشارة الى ان الاستخدام بعد العلم لا يكون رضى استحسانا لان الناس يتوسعون
فيه وهو الاختبار كافي الجروفي البرازية ان الاستخدام رضاه بالعيب في المرة الثانية
على الصحيح الا اذا كان في نوع آخر وفي الثور اشتري جارية لها لبن فارضعت
صبيها ثم وجد بها عيبا كان له ان يردها كما واستخدمها وفي الغرر اشتري جارية
ولم تنبأ من عيوبها فوطئها او قبلها اولئها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها
مطلقا ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البائع (ولور كنه رده على البائع اوسطه
او شراء علفه ولا بدله منه فلا) أي لا يكون بهذه الاشياء رضى بالعيب
للاحتياج اليه قبل الركوب للرد لا يكون رضى كيف ما كان وفي البحر ادعى
عيبا في حمار فركبه ليرده وعجز عن التينة فركبه جائئا فله الرد ولور كب
ليظن الى سبيلها فهو رضى وفي الفخ وجد بها عيبا في السفر وهو يخاف على
حاله حمله عليها ويرد بعد انقضاء سفره وهو معذور (ولو قطع) العبد
(الباع بعد قبضه) المشتري (او قتل بسبب) متعلق بقطع وقتل على التنازع
(يكان عند البائع رده وان دثته) في صورة القطع يعني اشتري عبدا قد سرق
عند البائع ولم يعلم به وقت الشراء او القبض فقطعت يده عند المشتري له ان يرده
واخذ ثمنه عند الامام وكذا اذا قتل بسبب كان عند البائع لكن في القتل لارد
بل اخذ الثمن (وقلا) لا يرده بل (رجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق
او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم) المشتري (بالعيب عند الشراء والا) أي وان علم
المشتري بالعيب عند الشراء (فلا) والخاصة انه بمنزلة الاستحقاق عنده
وبمنزلة العيب عندهما لان الوجود في يد البائع سبب القطع والقتل وهو لا يتأني
المالية فينفذ العقد فيه لكنه متعيب فيرجع بنقصانه لتعذر الرد وله ان سبب
الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يقضى الى الوجود فيضاف الوجود
الى السبب السابق وقوله ان لم يعلم بالعيب يفيد على قولهما لان العلم بالعيب
رضى به ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كافي البحر
وغيره وظاهر كلام المؤلف انه لبس بخيرين امساكه والرجوع بنصف الثمن
وليس كذلك بل هو بخير فله امساكه واخذ نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق
لا العيب حتى اومات بعد القطع خفف الله رجوع بنصف الثمن عنده كالا استحقاق
فيكون القطع عند المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فأتى عند المشتري به

فانه يرجع بالتقصير عند البيع وبالقضاء لانه لو اشترى من رجل شيئا من
 عند المشتري او عددا في عندنا بيع بثلث عند المشتري فانه يرجع بالتقصير
 عندنا ايضا وكذا لو زوج امه البكر ثم باعها وقتها المشتري ولم يعلم بالخروج
 من ولدها الزوج لا يرجع بنفسه ان البكره فان كان زواياها يبيع كان عند البيع
 كافي القبح (ولو لم يولد الابدى) يعنى بعينه وجوب سلب القبح في هذا البيع
 لو لم يولد او لم يولد بالابى (ثم قضى في يد) المشتري (الايجود جمع الباعه)
 جمع بايع واصله يبيع على وزن قصير (بعضهم على بعض) عند الامام
 (كالا ستمه في وعندهما رحم) المشتري (الاخير على بايعه لا) يرجع (بايعه)
 اي بايع المشتري (على بايعه) كافي العيب لان المشتري الاخير لم يصر عايبا
 المبيع حيث لم يبعه ولا كذلك الآخرون فان البيع بمنع الرجوع بنفسه ان العيب
 كالتسليم (واوباع بشرط البراءة من كل عيب صحيح واجب) وصليق (لم يفسد
 العيوب) عند مال الجاهل في الاراء لا يفتى الى النزاع وان تضمن التملك
 افسد الحاجة الى التسليم وقال الشافعي لا يجوز لان الراء من الحقوق
 المجهولة لا يجوز لان فيه معنى التملك وهو يؤدي الى تملك المجهول وبه افسد
 قال وعند زفر البيع جائز والشرط فاسد اذا كان مجهولا حتى اذا ذكر العيوب
 وصددها صحت البراءة عنهما كان ابن ابي يقول لا تصح البراءة عن العيب مع
 التسوية مالم يرد المشتري وقد جرت هذه المسئلة بين وبين الامام الاعظم
 في مجلس ابن جعفر الدواني فقال له الامام ارأيت لو باع جارا بدينار ومشترا ما في
 منها عيب او غلاما في ذكره عيب اكان يجب على البائع ان يرى المشتري ذلك
 الموصم منها او منه ولم يزل يعمل به هكذا حتى اخفاه وصحح الخليفة ثم البيع
 به (ويدخل في البراءة) عن العيوب العيب (الحادث قبل القبض عند ابن
 يوسف) وذكره مع الامام في البسط وفي الخاتمة انه ظاهر مذهبه لان المراد
 لزوم العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة من الموجود والحادث
 (خلافا لمحمد) فانه قال لا يدخل فيه الحادث اذا لم يرد الباعه من العيب الموجود
 لا على العدم فلا يدخل المردوم واجمعوا انه لو اراء من كل عيب به لا يدخل
 الحادث ولو قال اراءك من كل عيب وما يحدث لم يصح اجابا فاستشكل على
 قول ابن يوسف لانه مع التخصيص لا يصح فليكن يصحح ويدخل بالاعتراض
 ولكن هذا على رواية الاسجاني واما على رواية الميسر فاصح الاستعراض
 باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد فعلم العيب الموجب للرد وفي التوراج
 من كل داء فهو على ما في الباطن في العادة وما استواء من خسر اشترى عيبا فقال
 لمن سألوه اياه اشتره فلا عيب به في البيع فوجدوا عيبا ودم على بايعه

ولا ينفعه من الرد عليه اقراره السابق ولو عينه بان قال لا غور به لا يردده لاحاطة العلم به قال عبدى هذا آتى فاشترته منى فاشترته وباع من آخر فوجده الثانى آتيا لا يردده بما سبق من الاقرار ما لم يبرهن انه ابقى عنده باع عبدا وقال البائع للمشتري رئت اليك من كل عيب به الا الابقى فوجده آتيا فله الرد ولو قال الا باقى فوجده آتيا لا يشتريه ابدا وامة قال اعنى البائع اودى واستولد الامة او هو حر الاصل وانكر البائع حلف فان حلف قضى على المشتري بما قاله لاقراره عما ذكر ورجع بالعيب ان علم به حتى اوفى باعه وهو ملك فلان وصده فلان واخذه لا يرجع بالنقصان وجد المشتري بمشربه عيبا واراد الرد فاصطلحا على ان يدفع البائع الدرهم الى المشتري جاز وعلى العكس لا يصح رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب يساوى الثمن والا لظهر عيب بمشري الغائب عند القايض فوضع المبيع عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى بالرد على باعه الله اعلم

(باب البيع الفاسد)

اخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا لدين لانه معصية يجب رفعها وعونه به وان ذكر فيه الباطل باعتبار كثرة انواعه وغيره يذكر فيه بطريق الاستطراد قال بعض الفضلاء الفاسد كما يذكر في مقابلة الباطل كذا يذكر في مقابلة الصحيح فيراد به ما يعم الباطل وهو المراد ههنا انتهى لكن فيه كلام لانه يلزم منه ان يشمل الصحيح اذا استعمل في مقابلة الباطل ولا وجه له تدبر واعلم ان البيوع على انواع صحيح وهو المشروع باصله ووصفه وباطل وهو مضده ولا يفيد المالك بوجه وفاسد وهو المشروع باصله دون الوصف ويفيد المالك اذا اتصل به القبض ومكروه وهو المشروع باصله ووصفه لكن جاوره شئ منهى عنه وموقوف وهو المشروع باصله ووصفه ويفيد المالك على سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير (بيع مالمس بمال والمبيع) اى بيع الشئ (به) اى حمله ثمنا بادخال الباء عليه كان يقول بنت هذا الثوب بهذه المينة مثلا (باطل كالدم) المسفوح (والمينة) التى ماتت حتف انفها لان المخنقة وامثالها مال عند اهل الذمة (والحر) لانعدام ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال لان هذه الاشياء لا تعد مالا عند احد من له دين سماوى كفى اثر الكتب لكن الحر مال فى شريعة يعقوب عليه السلام حتى استرق السارق على ما قالوا فلا يذنب لان يقال انه لم يكن مالا عند احد كفى القهوس ثانيا (وكذا) بطل (بيع ام الولد والمدير) المطابق الا بالقضاء لقيام المالية ولذلك فصله بهوله وكذا

باقي الاستلاح وفي الفسخ وفي الفداء بيع أم الولد صحيح وفي الفداء بيع أم المولى
 لا يجوز عدم الملاءة لكن صحيح في الفسخ إن كان الفداء المسمى بغير قيد الملاءة
 لأن بيع المقيّد جائز اتفاقاً وعند الإمامة اشترط بيع المير جائز مطلقاً (وكذا)
 يبطل (بيع المكاتب) لأنه يستحق بدا على نفسه بعد الكتابة فلا يمكن المولى
 من فسخه وفيه يبطل لذلك الاستحسان اللازم في حق المولى فلا يجوز
 (إلا أن يجزئ) المكاتب فقه رواه ابن أبي عميرهما المأجور لأن رضاه به متعين
 بغير تنقّه (وكذا) يبطل (بيع مال غير متقوّم) كالجزء والجزء رباهن (وهو
 المراهم والدنانير حالاً أو مؤجلاً لأن الفسخ في البيع عين المبيع لا نهائياً
 المنقوع بها لا عين الثمن لأنها جعلت وسيلة إليه ولهذا يجوز ثبوته في الذم
 وإذا جعلت الجهر مبيعة تكون بفسخه وفقد الثمن والشرع لم يربها بما فيها
 ولهذا يبطل بيعها (وكذا) يبطل (بيع من ضم إلى حر وذكيه تمت إلى مئة)
 ماتت حتف انفها (وان) وصاية (بين من كل) عند الإمام لأن الحر شرط
 داخل في البيع أصلاً ليكون غير مال ويضيق إلى الثمن جعل شرطاً لقبول الثمن
 وجعل غير المال شرطاً لقبول المبيع يبطل للبيع وكذا المنة (وعندها)
 بصر (البيع) في العبد والتكليف أن بين الثمن لأن الصفقة متعددة بمعنى تفصيل
 الثمن والفساد بقدر الفساد فلا ينعدها كما أوجع بين أخيه وأخيه بالكاح لكن
 التظهير ليس بجعله لأن الكاح لا يبطل بالشرط الفساد ولا كذلك البيع بأقل
 (وصح) البيوع (في من ضم إلى) مملوك له من (مدير) مطلق أو مقيّد
 أو مكاتب أو أم ولد فالملوك أعم خلافاً لفر (أو) ضم (إلى من غيره) أي غيره
 البائع (بالخدمة) أي صحيح بخصه الفسخ في الصور وفيه وإن لم يبين الخدمة لأن بيع
 المديون وأم الولد جائز بانهضاء وبيع المكاتب رضياً كإيثاقه فيصير بحال البيع
 فدخلوا ابتداء في العبد ثم خرجوا عنه لإسحق فمهم أنفسهم بالبيع المسمى
 بهم من وجه ففسد جمع العبد مع كل منهم بغير البيع حتى إن استحق أحدهما
 وبيع من الغير يجوز بموافق فيصير بحال البيع وفي الخلاف أن يجمع بين العبد وبين
 البعض كالجمع بين العبد والحر (وكذا) صحيح البيع (في ذلك ضم إلى وقف
 في الصحيح) بالنظر إلى أصله الذي هو حيس العين على ذلك الواقف فربما
 يجوز بيع المالك المضوم إليه بخصه وقبل لا يصح وفي الفرايد هذا في غير المسجد
 أما في المسجد فلا يصح في المالك المضوم إليه فلهذا لا يصح بيع قرنه لم يستثنى
 المساجد والمقابر انتهى وفيه كلام لأن لا يصح في المالك بصر في الكلام
 إلى الاستثناء المأثور وهو الأصح باقي المحيط بغير (وبيع العرض) أي غير الثمن
 (بالحجر أو بالهكس) والإولى وبالهكس بالواو أي بيع الحجر بأمر من (أما سجد)

في العرض فيملكه بانهض - فوجب فيته اوجود حبيبه البع وهو مبادلة المال بالمال
 فان الخبز عند البعض مال ولا يملك الخمر بل إعلان البيع في الخبز حتى لو هلك
 عند المشتري لا يضمن لانها غير متقومة عند الشرع (وكذا بيعه) اي بيع العرض
 (بالخبز) فاسد في العرض باطل في الخبز كافي الخمر ولم يذكر بيع الخبز
 بالعرض وفي التسهيل وغيره فسد او قبول خمر او خبز او شعره بعين سواء
 بيعت به او بيع بها اذا امكن جعل العين مقصودا انتهى فعلى هذا لو قال بيع الارض
 بالخبز او بالخبز وبها مكس لكان اخصر واول تدبر (ولا يجوز بيع طبر في الهواء)
 ومثله ان يأخذ صيد اثم رسله من يده ثم يديه واما قيده بذلك لار بيع الطبر في الهواء
 قبل ان يأخذه باطل كما في البحر هذا اذ كان الطبر يطير ولا يرجع اما اذا كان له وكر
 عنده بطير منه في الهواء ثم رجع اليه جازيهه والجمام اذا علم عودها وامكن
 تسليمها جازيهها لانها مقدورة التسليم كافي التبيين وغيره فعلى هذا اوقيده
 بقوله لا يرجع لكان اول تدبر (ولا يجوز بيع سمك لم يصد) لانه بيع
 مالا يملكه كافي اكثر الكتب وهذا العمل يفيد بطلانه لما تقرر من ان يبيع
 مالا يملكه بطلان فاسد لكن محل وقوعه فاسدا ان كان بالعرض لانه مال
 تقوم لان تقوم بالا حراز ولا حراز كافي النسخ وفيه كلام لانه ينبغي ان يطل
 لان السمك الذي لم يصد ليس مال اصلا والبيع باطل فيه مطلقا كما قال بعض
 الفضلاء (اه صد والى في حطه لا يأخذ منها بلا حيلة) فانه فاسد للبحر
 عن التسليم (او دخل اليها) اي مسوقا الى الحطية (نفسه ولم يصد مدحله)
 فانه لا يجوز وفي الزايد اذا احتوت بنفسها فيبيعها باطل كيف ما كان لعدم
 الملك (او صيد والى فيها) اي في الحطية (وامكن اخذه) اي السمك
 (الاحالة صح) بيده لكونه مقدور التسليم لكن اذا سلم الى المشتري وله خيار
 رؤية قبل هذا اذ لم يهيء الحطية او الارض الاصطبياد اما اذا عاها له يملكها
 لا خلاف (ولا يجوز) بيع الحمل والنتاج وفي الدرر جعل بيع اشتاج باطلا
 وبيع الحمل فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه انتهى
 لكن في البحر وغيره والحمل يسكون الميم بمعنى الجنين والنتاج حبل الحبله والبيع
 فيهما باطل لانه عليه السلام عن بيعهما تدبر (ولا يجوز بيع اللبن
 في الضرع) فانه فاسد للقر لا حتمل كونه انتفاضا ولانه تزع في كيفية الحلب
 وربما يرداد فيختلط لم يبيع بغيره كافي النسخ لكن فيه كلام لانه في صورة كونه
 انتفاضا يقتضي ان يكون بيده باطلا لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا تأمل
 قال يعقوب باشا على هذا ينبغي ان لا يجوز بيع الشيء المفروق الموصوف لانه
 يحتمل ان لا يوجد شيء او وصفه المذكور مع انهم صبروا بجوازه انتهى وفيه

كلام لان عدم وجود ان الوصف المذكور لا يقتضي كون الاشياء ان لا يكون مالا
والشيء يقتضي المادية والاحتجاج ليس على والعرض غير جائز بموجب (وكذا)
لا يجوز بيع (الاولى في الصدف) فانه فاسد للعرض وهو مجهول لا يتم وجوده
ولا قدره ولا يمكن تسليمه لا يضرر وهو الكسرة كافي المبحر لكن في قوله كلام
لان المجهول الذي لا يعلم وجوده يقتضي ان يكون معه باطلا تاما (والصوف
على ظهور الغم) اورود انتهى فمعه ولا يزيد من الاسفل غير انقطاع فخطا
الف بر بالبيع وفي مراح الوقاية ويورد صحيحا ان قاع انتهى لكن في السراج
لوسم الصوف بعد العقد لم يخرج ايضا ولا ينقلب صحيحا تاما (خلافا لابي يوسف
فيهما) فانه يجوز بيع الاول في الصدف ليسر التسليم ولا يضرر بالكسرة
لان الصدف لا يمنع به الا بالكسرة ولكن بخير لعدم الرؤية وكذا يجوز بيع
الصدف على ظهور الغم لقدره التسليم (ولا) يجوز بيع اللحم في المشاة
لاحتمال ان يكون مهزولا او مسمما فغضى الى الذراع (و) لا يجوز بيع (ضربة
الفاصل) وهو باقنصاف والثور الصايد يقول بهنك ما يخرج من الفاسد هذه
الشككة مرة يكذا وقيل بالعين والياء قال في تهذيب الازهرى نهى عن ضربة
الفاصل وهو العواص بان يقول افوص غوصة فآخرجه من اللاتي فهو لاث
يكذا وهو بيع باطل لعدم ذلك الباع البيع قبل العقد فكان غررا واجها لانه
ما يخرج وتسامه في البحر فليس اجمع (و) لا يجوز بيع (جذاع) بنى الجذع
المعين لان غير المعين لا يورد صحيحا كافي الاصلاح (في صنف وذراع من ثوب)
بضربه البعض كالقميص (وان) وصلية (ذكر قطعة) لانه لا يمكن تسليمه
لا يضرر وقيدنا بالظهور لانه لو كان مما لا يضرر البعض كالكراس فيجوز
وقول الطبع ماوى في آجر من حائط وذراع من كراس اوديناج لا يجوز بيع
في الكراس او محمول على كراس شيعته او اما لا يبيع فيه فيجوز كافي البحر
(فلواقع الجدع) المعين (او قطع الذراع وسلم قبل التسليم عاد صحيحا)
لزال المفسد قبل التقرر بخلاف ما اذا باع جلد الحيوان وذبحه وسلمه حيث
لا يورد صحيحا وبخلاف ما اذا باع زرا في يطبخ ونحوه حيث لا يصح وان شققه
واخرج المبيع (ولا) يجوز بيع (الراينة) ولو قيادون خمسة اوسق بخلاف
للسافعي (وهي بيع النمر) بالياء المشقة (على الخيل نمر) بالياء المشقة
(مجدود) اى مطوع والراينة بيع النمر في رؤس الفضل بالنمر من الراس وهو
الدفع كافي البحر (مثل كبله خرسا) اى حرزا ومطنا حقيقا لانه لو كان مثل
كبله حقيقا لم يبق ما على الراس ثم ابل ثم اجدودا كالبني فبقيه من المجدود
وانما لم يجرى تهديد السلام عن بيع الراينة لان الجها لانه في المسألة يقتضي

الى الراوي بيع العنب بالزبيب على هذا وفي المح وفيه كلام لانه فسر المزاينة
 باسمعت من مع الثمر بالثلثة على رأس النخل بمر بالثناة وهو خلاف التحقيق
 لان الثمر بالثلثة جعل الشجر رطباً كان او يسرا او غيره واذا لم يكن رطباً جاز
 لا اختلاف الجنس والاوى ان يقال مع الرطب بمر (و) لا يجوز بيع (المحافلة
 وهي بيع البرقي سنبه بمر مثل كيله خرصا) انهيه عليه السلام عنها ايضا
 ولانه باع مكلا بمكلا من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص كما اوكانا موضوعين
 على الارض (ولا) يجوز (البيع باللامسة والمناذرة والقاء الحجر بان يساوما
 سلعة فليزم البيع اولسها) اى السلعة (المشتري) وهذا بيع اللامسة
 (اووضع) المشتري (عليها حجرا) وهو البيع بالقاء الحجر (اوبرها)
 اى السلعة (اليد) اى الى المشتري (البايع) وهذا البيع بالمناذرة هذه بيوع
 كانت في الجاهلية فنهى عنها وقال صاحب الفرائد اوآخر قوله اووضع عليها
 حجرا عن قوله اويندها لكان التشرع على ترتيب اللقب لكنه جعله مشوشا ولا يد من نكته
 انتهى والنية المناسبة بان اللبس والوضع من قبل المشتري والمناذرة من قبل البايع
 ولو اخره لزم الخياط والتفصيل تدبر (ولا) يجوز (بيع ثوب من ثوبين) لجهالة
 المبيع (الا بشرط ان يأخذ) المشتري (ايها شاء) فيجوز لا شرطه خيار التعيين
 كما ينشأ في موضعه (ولا) يجوز (بيع المراعى) جمع المرعى ولو افرده كما افرده بعض
 لكان اخضر والمراد بالمرعى الكلاء النابت في ارض غير مملوكة او في ارض البايع
 بدون تسبب منه فيدناه لانه لو تسبب في ذلك بان سقى الارض او بهاها الا
 نبات جازله بيع كلاً ثلثه لانه ملكه حتى لو احتشه انسان بغير اذنه كان له استرداده
 وقيل لا يجوز بيعه لانه ليس بملكه لان الشراكة فيه ثابتة بالنص وهو قوله عليه
 السلام الناس شركاء في ثلث في الماء والكلاء والثمار (ولا اجارتهما) اى لا يجوز
 اجارة المراعى التى هى الكلاء لان اجارتهما تقع على استهلاك عين غير مملوكة
 ولو عقدت على استهلاك عين مملوكة بان استأجر بقره ليشرب لبنها لا يجوز وهذا
 اولى وانما فسرنا المرعى بالكلاء وجعلناه من اطلاق اسم المحل على الحال لان بيع
 رقبه الارض واجارتهما جائزة بالاجماع كما في الشئ وفي الفقهستانى المراعى بكسر
 العين جمع المرعى يقحها وهو الرعى بكسر الراء الكلاء رطباً او نابساً كما في الصحاح
 وغيره من الظن انه من ذكر المحل وارادة الحال تبع (ولا) يجوز بيع (النخل)
 بفتح النون وسكن الحاء المهملة حيوان يحدث منه العسل (بلا كوارات) جمع
 كورة بضم الكاف وتشديد الواو عسل النخل اناسوى من طين وغيره وهذا
 عند الشيخين لكونه من الهوام فلا ينفع بعينه بل بما يخرج عنه فلا يكون نفسه
 ما لا تقو ماوالشيء انما يصير ما لا يكون متفعلاً حتى لو باع كورة فيها عسل

بما قبلها من العمل يجوز تبعها كما إذا ذكره المكي كما في الهداية وفي رواية
لو باعه مع الكوارة صح تبعها إذا ذكره القدوري في شرحه وذكر المكي أنه
لا يجوز بيعه مع العمل والمبادر من المتقيد بوجوبه إذا انضم مع الكوارة
وإن لم يكن فيه عمل مع وجوبه إذا كان فيها ذلك عند الشيخين
على ما في السنين ذكره القدوري تدر (حاشا لمحمد) فيجوز بيع نفسه بلكوارة
إذا كان يحررها أي يجرها وهو قول الأئمة المصلحة لأنه حواء مستع به حقيقة وشرعا
(ولا يجوز بيع (ودود الفروضة) عند الإمام لأنه من الهوام (وعند أبي
وسيف يجوز) أبيع (في الدود إذا كان مع الفروضة) يعني إذا طهر منه الفروضة
البيع فيه له (وفي بعضه) أي عن أبي يوسف (قولان) في قول يجوز بيع
بذنه مطالب ما كان الصلوة وهو مع محمد في قول لا يجوز وهو مع الإمام فيه
(وعند محمد) وقول الأئمة السنة (يجوز بيعها مطلقا) لكونه مستقانا (وهو
لخيار) للقدوري وفي الخبر لو كان يرد عليه أن الفتوى على قول محمد في بيع العمل
أيضا كما في الذخيرة والملاحة وغيرهما من الخيارات في قوله في الدود بول
العمل ولا رجع تدر (ولا) يجوز (مع الأبقار) أو رواد الهن وأجربة
عن التسليم (الامر زعم أنه) أي الأبقار (عنده) وأنه عند محمد يجوز لأن الهن
بيع أبق في حق له قدس وهو غير أبق في حق المشرى ولأنه انتهى الجراء كونه
مع وصا وصرح بفساد هذا البيع في الدرر وغيره لكن في البحر صرح بفساده
لا بعدام العلية ولو باعه ثم عاد من الأبقار لا يتم ذلك العقد وعن هذا قال
(فإن عاد قبل البيع لا سلب صحها) وهو ظاهر الرواية وبه كان ينبغي
أن يعد الله الحظي لكونه وقع بماطلا (وقل يغلب صحها) ونتم العهد المبرور
على القول بالفساد وهذا رواية عن الإمام لزوال الدفع عن التسليم كما إذا
عاد البيع هكذا يروي عن محمد كما في الهداية ورجح في الجمع القول بالفساد
(ولا) يجوز بيع (أبقار) سواء كانت حرة أو أمه (أو) للوصل (بعد
الخلع) لأنه حره لا آدمي وهو يجمع أبقاره لمكرم مصون عن الابطال بالبيع
وأما مع نفس الأمة لخلع لا اختصاصه للحق ولا حيوة في إنبها وقال الشافعي
يكون المثل للسلع لكونه مشروبا طاهرا (وعند أبي يوسف يفسح في أم
الأمة) اعتبارا لبيعها وفي الهداية وشرها ولا فرق في طاهر الرواية بين
الحر والأمة وعن أبي يوسف أنه يجوز بيع أم الأمة انتهى على هذا ينبغي
للص أن يقول وعن أبي يوسف لأن قوله عند أبي يوسف يقتضي إظهار فأعمل
وفي التسهيل واختلف المشايخ في جعل الأمة أوشبراها بأنها جعلت على صحه
بعض لا عند البعض وصح باب الأمة حلوت (ولا) يجوز بيع (شعر الأمة)

لانه محرم فيبطل البيعة (ولكن بياح الانتفاع به) اي بشعر الخنزير (الخنزير)
 وتسموه (بالضرورة) الخنزير يفتح الحاء الموحدة وسكون الراء المهملة بعدها زاء
 موحدة مصدر خزن الخلف وغيره فيستعمله الخفاف في زمانهم وكذا تستعمله
 النسوان لتسوية الكتمان لان غيره لا يعمل عنه وعلى هذا قيل اذا لم يوحده
 الا بالبيع حاز به الكر الثن لا يطهر بالدباغ وقبل هذا اذا كان متونا قاله طالع
 يكون طاهرا (وبفسد) شعر الخنزير (الماء القليل عند ابي يوسف) وهو
 الخنزير (لا) يفسده (عند محمد) لان اطلاق الاثنية مع بدلين طهارته
 لا يبي يوسف لان اطلاق الضرورة فلا يطهر الا في حالة الاستعمال وحالة
 الوفاء مع تمامها (ولا) يجوز (بيع شعر الادمي ولا الانتفاع به ولا سبي
 من امرته) لان الادمي مكرم غير متبدل فلا يجوز ان يكون شي من اجزائه
 مهنانا مبتذلا وقد قال عابده السلام لعن الله الراصلة والمستوصلة الخبيث
 وعمر رخص فيما يتخذ من الورق فيزيد في فروع النساء وذواتهن وعن محمد انه
 يجوز الانتفاع به استدلالا بما روى انه عليه السلام حين خلق رأسه قسم شعره
 بين اصحابه رضي الله تعالى عنهم وكانوا يتبركون به واولم يجوز الانتفاع به لما فعل
 لكن فيه ما فيه تنبع (ولا) يجوز (بيع جلود الميتة قبل الدباغ) لانها غير
 متفع بها وبست بمال نجاستها فيبطل بخلاف الثوب والدهن المنجس فانها
 عارضة (ويجوز) بيعها (بعد) اي بعد الدباغ (وينفع به) اي بالجلد
 المدبوغ الدال عليه الجلود فلا يرد ما قيل من ان الظان يكون الضمير مؤثما وانما ينفع به
 لكونه طاهرا بعد (ويباع عظمها) اي الميتة (وينفع به) اي بعضها
 (وكذا عصبها وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها) لطهارة هذه المدكورات
 اذا حيوة فيها حتى يحل الموت بها القرن من الورق ولو قدم على الصوف
 لكان اقرب وكذا لو قدم الشعر على الصوف لكان انسب (وكذا) بيع
 (عظم الفيل) عند الشيخين فان الفيل عندهما بمنزلة السباع حتى يباع
 عظمه وينفع به قالوا هذا ادلم يكن على العظام واشباهه دسومة اما اذا كانت
 فهو نجس (خلافا لمحمد) فانه نجس العين عنده كالخنزير حرمة وصورة والاختار
 قولهما (ولا يجوز بيع علو سقط) اي يبطل بيع موضع العلو بعد سقوطه
 سواء سقط بيت السفلى او لا وبعد انه دامه لا يبق له الا حق التعلى وهو ليس بمال
 لان المال ما يمكن احرازه فالبيع لم يصادف محله فيكون لغوا بخلاف الشرب
 حيث يجوز بيعه تبعا لارض باتفاق الروايات ومغزى في رواية وانما قيدنا بعد
 سقوطه لان البيع قبله يجوز نظرا الى البناء القائم فيه وان سقط العلو بعد
 البيع قبل التسليم يبطل البيع لهلاك المبيع قبل التسليم (ولا) يجوز بيع

(الميل والهيبة) لأن رتبة المسبيل مجهول لأن مصدر ما يشبهه المشاعر
الأرض بخلاف بقية الماء وصكته حتى لو بنى حدوده وموت به بما ذوق
أريد بالسبل التسهيل فإن كان على السطح كان حتى أأعلى أو قد مرر بسبلاته وإن
كان على الأرض كان مجهولاً ولا يجهل له نحوه (وصحاح) أي البيع والهيبة (في الصريح)
لأن رتبة الطريق معلوم وإن لم يبين فغرض عرض باب الدار فيحوز به البيع والهيبة
في سح حتى المرور رواية واحدة الإطلاق أنه ليس بالوحد، لكنه لاحقاً باله
أوهو حق معلوم صدق معين بل هو صحيح بيع حتى المرور تبعاً للأرض بالإجماع
ووحده في رواية (ولا) يجوز (بيع شخص على أنه أمه فأذا هو صدق) وكذا
عكسه استهساها والقباس حوازه وهو قول زهر لأن الاختلاف بالبدن بكثرة
والأثرية اختلاف بالوصف لا بهما وصفان في الحيوان واختلاف الوصف
بوجوب الخيار لا انعقاد كأي الأهم وحدة الاستهساان أن الذكر والأنثى من نبي آدم
حسب مختلفان لعاش العاوث في المقاصد ما المقي من العبد الاستخدام
خارج الدار ومن الأمة الاستخدام داخل الدار كالأستعارة والاستخدام
وغيرهما فاختلاف المقاصد صار أحد بن محققين (ولو باع كبشاً فأداهو بالهبة
صحيح، بخبر) وحدة الهبة لأنه لا غاوت في المقصود فإن المقصود منه اللحم والخم
والركوب وتجويز ذلك فالأش والذكر يصلحان لذلك فكما جسد واحد فمطلق
العقد بالشار إليه العلم أن مختلج الجنس يتعاق العقد بالسمى إذا اختلف السمي
والشار إليه لأن التسمية بالغ في العريف من الإشارة لأن الإشارة لتعريف الذات
والتسمية لأعلام الماهية وهو أمر رآه على أصل الذات فكان الملع في العريف
ويحتاج في مقام التعريف إلى ما هو الملع فيه فكانت الإشارة أول بالاعتبار
في تحديد الجنس لأن السمي موحود في المشار إليه دأنا والوصف يتبعه فإمكان
الجمع بينهما بأن يجعل الإشارة للعريف والتسمية للعريف فثبت له الخيار من
ذوات الرصف المرقوب فيه بخلاف مختلج الجنس لأن السمي قيمة مثل المشابهة
إليه وليس يتابع فلا يمكن أن يجعل أحدهما تبعاً الآخر فيعتبر الآخر فثبت
تعدد الجمع بينهما وهذا هو الأصل في العقود كلها كالاجارة والكاج والصلي
عن دم العبد والخلع والعق على مال كأي التيين (ولا) يجوز (شراء مائة)
البائع أو وكيله من سائمة أو غيرها (بأقل مما باع) من الخي (فشيل عند) كل
(الخن) الأول أو بعثته وإن بقي من ثمنه درهم كأي السراج صوره بها باع
حاربة بالأبالة حالة أو مستدة ففرضها المشتري ثم اشتراها البائع من المشتري
فقال نقداً عن الأول بالقل فالبيع الثاني فامد عندنا وقال الشاعبي يجوز
وهوالة لمن لأن المال قيمة قد تم بالقض فيحوز به ما قد ر كان من الخي

كما اذا باع من غير البائع او منه بمنثل الثمن الاول او باكثر او ببعض او باقل
 بعد التقيد وانما معنا جوازه اسند لا لا بقول عائشة الصديقة رضى الله عنها
 تلك المرأة وقد باعت بستمئة بعد ما اشترت بثمانمائة بنس ما شريت واشترت
 ابلى زيد بن ارقم ان الله تعالى ابطال حجه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان لم يتب ولان الثمن لم يدخل في ضمانه فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصة
 بقي له فضل بلا عوض بخلاف ما اذا باع بعرض لان الفضل انما يظهر عند
 المجانسة وانما ترك فاعل الصراء ليشتمل شراؤه من لا تقبل شهادته للبائع
 كالاصول والفروع ومكاتبه فهو ايضا بمنزلة شراء البائع عند الامام خلافا
 لهما في غير العبد والمكاتب وكذا الحكم لو باعه وكالذات عن غيره او اشتراه بطريق
 الوكالة اغيره اذا كان هو البائع ومحل كلامه شراء الكل او البعض وخرج شراء
 وارث البائع ووكيله عند الامام خلافا لهما واما شراء البائع ممن اشترى
 من مشتريه او الموهب له او الموصى له فجزأ اتفاقا وقيد بماباع لان المبيع اذا انتقص
 وتغير بعيب حاز ولا بد من عدم الجواز من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز
 مطلقا والسدراهم والدنانير جنس واحد هنا (وكذا شراؤه) اى لا يجوز
 شراء ما باع النبيع او وكيله حال كونهما باع (مع غيره بثمنه الاول قبل نقده
 ويصح في الغير بخصته) صورتها باع جارية بخمسمائة وقضها المشتري ثم
 اشترىها وجارية اخرى معها قبل نقد الثمن بخمسمائة فان الشراء فى التى
 لم يبيعها منه صحيح وفى الاخرى وهى التى باعها منه فاسد لانه لا بد ان يجعل
 الثمن بمقابلته التى لم يبيعها منه فيكون مشتريا للاخرى باقل مما باع ضرورة
 ولا يضرى الفساد اضعفه لانه يجتهد فيه فيقصر على محله فلا يهداه
 كفى الجمع بين عند ومدبر (ولا) يجوز (شراء زيت) دهن الزيتون (على
 ان يزنه بطرفه) اى بشرط وزنه معه (وان بطرح عنه) اى عن الزيت (لكل
 ظرف مقدار معين) الخمسين رطلا لان هذا شرط لا يقتضيه العقد لان مقتضاه
 ان يطرح عنه وزن الظرف فاذا طرح مقدار خمسين رطلا مثلا يحتمل ان يكون
 اكثر من الظرف او اقل الا اذا عرف وزنه خمسون رطلا فيشذ بجوز (وان شرط
 طرح مثل وزن الظرف يصح) لانه شرط يقتضيه العقد (وان اختلفا)
 اى البائع والمشتري (فى الظرف وقدره) فقال المشتري الظرف هذا وهو عشرة
 ارطال وقال البائع غير هذا وهو خمسة ارطال (فانقول للمشتري) مع يمين
 لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الخرف المقبوض كما هو الظاهر وقدر الزيت
 فالقول له لانه قابض والقول للبايع امينا كان اوضحين وان اعتبر اختلافه
 في قدر الثمن فكذا القول لانه ينكر الزيادة ولا يثبتان لان اختلافهما فى الثمن

ثبت فيها لاختلافهما في الرق أو اختلافهما في الرق لا يوجد الخلاف لانه ليس
 بمعقود ولا مشهور عليه فكذلك الاختلاف فيما ثبت فيها لان حكم البيع لا ينفك
 عن حكم الاصل (وأمر مسلم ببيع خمر أو شراؤها صحيح) أي يجوز توكل
 المسلم ببيع الخمر وبشراؤها عند الامام لان التوكيل فيما وكل به يقتصر في
 تصرف الاصل لاهلية التباينة وانما مال الملك الى الامر حكيم فلا يمنع
 من ان الاسلام كما اذا ورثهما (خلافا لهما) لان عندهما لا يجوز اذا التوكيل
 نائب عن موكله فانصرف فيه فائد اليه فيأشتره كما بشرته وإذا يجوز فيما نحن
 فيه اذا لولاه لاسلم في بيعها ولا في شراؤها والتوكيل منى على التولية فيما وكل
 به غيره وعلى هذا الخلاف المختبر وقد روى عن الامام تكره اشهد ما يكون
 من الكراهة ثم ان كان خيرا بخلها وان خيرا يبيعها (وكذا) أي على هذا
 الخلاف (وأمر المحرم غيره ببيع صيده) الذي اصطلحوا به قبل الاجرام يجوز
 التوكيل عند الامام خلافا لهما (وأمر كافر عبد مسلم أو مسلمانا ببيع
 وشيخه على اخراجهما من ملكه) أي من ملك الكافر دفعا للذل من جهة
 وقال المسافعي لا يجوز اذا لا من جهة ملكيتها للكافر قيدا لشراؤه لان الكافر
 او متاجر مسلما المحسنة جاز اتفاقا ولكن يكره (والبيع بشرط يقتضيه العقد
 صحيح كشرط) كون (الملك للشئ) بشرط تسليم الشئ الذي بشرط
 تسليم الباع المبيع لان مثل هذا الشرط لا يرد شيئا بل يؤكد موجب العقد
 (وكذلك) يصح (بشرط لا يقتضيه العقد ولا يمنع فيه لاحد) من
 المتعاقدين والمبيع المستحق للذم بان يكون آدميا (كشرط ان لا يبيع العبد
 لبيته) ان قال به من عنده الدالة على ان لا يبيعه أو يبيعه لبيته لان بيعه
 بشرط لا يرد الى الفاعل ولا يخلو الى الوكيل ثم لا يمنع من بيعه بشرط
 الشرط هو ظاهر من المذهب وعن أبي يوسف أنه قد يبيع قبل شرائه لبيته
 لما قبل مع منعه للماء وقد عليها السكر لبيته من أهل الاشعري وكذا أصبح بشرط
 ملام لا عند كشرط ان يرهنه المشتري شيئا معينا أو يبيعه كفيلا معينا لان هذا
 لا يفسد بل يؤكد وان كانا غير معينين يفسدان للبيارة عند وكذا أصبح بشرط
 لا يلام العقد او لزوم النص على جوازه كالحار والاحل وخصه ويكره (وأمر)
 كان البيع (بشرط لا يقتضيه العقد ولا يمنع فيه لاحد) من (أي الباع والمشتري)
 (أو المبيع المستحق بالذم) بان يكون آدميا فهو (أي هذا البيع قائم لمدة
 من زيادة عريضة حتى الفرض فيكون ديا وكل عقد شرط فيه الزوال يكون قائما
 وفي شرح المجموع انما يفسد البيع بشرط اذا ذكره بكتابة على واما اذا ذكره
 بحرف الشرط كما اذا قال بعت ان كنت غنيا بكذا فاشترى بكذا (يكره عند

على ان يعتق المشتري او يدره او يكتبه او) كبيع (امة على ان يستولدها)
المشتري لان هذه شروط لا يقتضيها العقد وفيه منفعة للمعتق عليه فيفسد به
(فلا يعتقه) اي العبد (المشتري) . بند ما اشترى بشرط العتق (بناد السم
صححا) استحسننا (فليزعم) على المشتري (الثمن) عند الامام (وعندهما
لا يعود) صححا (فليزعم) على المشتري (العتق) وهو القياس لان العقد
فسد بالشروط . اعتق اولم يعتق فلا يعود صححا كما اذا تلف بوجه آخر وهو رواية
عن الامام وجه الاستحسان ان الشرط وان لم يلزم العقد لذاته لكن شرط
العتق من حيث الحكم بلائمه لانه منه للمالك والشئ بانهاية يتقرر واهذا لا يمنع
العتق الرجوع بنقصان العيب فاذا تلف بوجه آخر لم يتحقق الملازمة فيتقرر
الفساد واذا وجد العتق تحققت الملازمة فترجع جانب الجواز فيعود صححا
وفي الحقايق الخلاف فيما اذا اعتقه المشتري بعد القبض واماقبله فلا يصح
الاعتاق (وكشرط ان يستخدمه) اي العبد (البائع شهرا او يسكنها) اي الدار
المبعة (او لا يسكنه) اي المبيع (الى رأس الشهر) متعلق يسكنها ولا يسكنه على
طريق التنازع (او قرضه المشتري درهم او يهدي له) المشتري (هدية)
هذه امثلة شروط لا يقتضيها العقد وفيه نفع للبائع (او) كشرط (ان يقطع
البائع الثوب ويخطه قباء او قيصا او يخذ والنعل) يعني لو اشترى جلدا على
ان يخذوه البائع نعل للمشتري يقال هذا في نعل اي عملها (او يسركه) اي النعل
من الشريك وهو وضع الشراك على النعل وهو السبيل الذي على ظهر القدم
كذا في المغرب هذه امثلة شروط لا يقتضيها العقد وفيه نفع للمشتري فيفسد ولانه
ان كان بعض الثمن بمقابلة العمل المشروط فهو اجارة مشروطة في بيع
وان لم يكن في مقابله شئ فهو اجارة مشروطة فيه وقد ورد النهي عن صفقة
في صفقة (ويصح في النعل استحسننا) للتعامل لان التعامل يرجح على القياس
لكونه اجارا عاما والقياس عدم الجواز وهو قول زفر (ولا يجوز بيع امة
الاجلها) لان ما لا يصح افرادها بالعقد لا يصح استثنائوه من العقد والجل من هذا
التبيل وتماثله في الهداية (ولا) يجوز (البيع الى اليوم) وهو اول يوم
من زول الشمس في رجب الحجل وابتداء ربيع (والمهرجان) وهو اول يوم من زول
الشمس في الميزان وابتداء خريف (وصوم النصاري وفطر اليهود ان لم يعلم
العاقدان) مقدار (ذلك) المذكور من السيروز والمهرجان وصوم النصاري
وفطر اليهود لان السيروز والمهرجان لا يتعيان الا بظن وممارسة يعلم النجوم
في عامهم الخطاء فيكون مجهولا فيؤدي الى النزاع وكذا صوم النصاري وفطر
اليهود يكونان مجهولان لان النصاري يمشدون ويصومون خمسين يوما

فيطرون فيوم صومهم بمجهول وأما طهرهم بعد ما شرعوا في صومهم فمعلوم
 فلا جهالة فيه ولا فساد واليهود يصومون من أول شهر إلى تمام شهر
 من شهر آخر ثم يفتطرون فيوم صومهم ويطهرهم بهذا لا اختلاف باختلاف
 هذه شهر هذا إذا لم يعرف العاقدان هذه الأحوال وكذا إذا لم يعرف أحدهما
 لما إذا كان ذلك معلوما عندهما فيجوز البيع لعدم النزاع (ولا يجوز
 إلى المختار) بفتح الحاء المهملة وكسرها وقت قطع الزرع (والمانس)
 بكسر الهمزة المهملة وقت وطئ الدواب الخطئة وغيرها (والقطاف) بكسر
 الهمزة والفتح لغة قيد وقت قطع العنب من الكرمة (والبراز) بكسر الهمزة
 وفتحها وقت جز الصوف من ظهر الغنم وقبل جز الزرع وفي الهداية بالزاي
 وذكر الزاي أنه بالذال المعجمة عام في قطع الثمار وباللهسلة خاص في التحصيل
 (وقدمت الحاج) أي وقت مجيء الحاج والله عز النعم إلى هذه المذكورات
 لعدم يقين أوقاتها لأنها تقدم وتأخر (وتصح الكفالة إلى هذه الأوقات)
 لكون الجهة ميسرة لأن الكفالة تحصل بالجهة الميسرة في أصل الدين إذ يجوز
 الكفالة بمال غيره من في الوصف أولى وفي التسهيل وفي التذرية حال الجهة الميسرة
 وأوقات بخلاف البيع فإنه لا ينعاهما في أصل الدين فكذا في وصفه قيد بهذه
 الأوقات لأنه لو كفل إلى هبوب الريح فهي باطلة لأنها متفاحشة (قال إسنيد)
 ممن له الاجل (الإجل المفسد) لبيع (قيل - حاربه) أي قبل مجيء الاجل المفسد
 وقيل الفرق (صحيح) البيع لزال الفساد وهو النزاع قبل دخول وقته مع
 أن الجهة الميسرة في صلب العقد في شرط زائد فيمكن إسقاطه خلافاً لفرق
 والشافعي إذا عقد صدقها بعد فسادها لا ينعاب صحيحاً أصلاً وقيد ما بقاها
 قبل الفرق لأنه لو تفرق قبل الاضطرار أكد المفسد ولا ينعاب صحيحاً بقاها
 كافي مخرج المجمع (وكذا الوارع إطلاقاً) عز هذه الأجل (ثم أجل إلى هذه
 الأوقات فإنه صحيح) لأن هذا تأجيل الدين لا الدين فادنى هنا في التحصيل عمارة
 الكفالة وفي القيد باع باقى نصفه نقد ونصفه إلى رجوعه من زمستان وهو
 فاسد والنزوي على العصارفة إلى شهر كافي آخر (ومن باع نصيبه من دار
 يجوز) البيع (أن علمه) أي التصيب منها (العاقدان) على مقدار نصيبه
 شرط عند الامام لأن الجهة تنقضي إلى المنزعة فلا يجوز (خلافاً لابي يوسف)
 فإن عند يجوز مطلقاً سواء علماً أو لا لأنها مراضية بالجهة فلا تنقضي إلى المنزعة
 (ويكنى علم المشتري عند محمد) لأن جهة البيع نصرة لا بيع فيستمر ط
 علمه وكذا شراء الدار بقائها فاسد عند الامام لجهة القيد بخلاف
 لابي يوسف

(فصل)

لما ذكر البيع الفاسد والباطل ذكر حكمهما عقبيهما لان حكم الشيء اثره
 واثر الشيء يذبح وجودا وكذا يذبح ذكره للناسبة (قبض المشتري بالبيع يباع
 باطلا باذن بائعه لا يملكه) لانعدام الركن وهو مبادلة المال بالمال والبيع الباطل
 لا يبعد مالا وفي الفراغ ان قوله قبض او قرى على لفظ الفعل المني للفاعل
 يلزم ان يكون حرف الشرط محذوفاً وقاديره ولو قبض ويكون قوله لا يملكه جوابه
 والاحسن ان يقرأ بمصدر امر قوعا على الابتداء مضافا الى المشتري ويكون قوله
 لا يملكه على صيغة مبنى للفاعل من التفعيل خبره والضمير البارز راجعا الى
 المشتري وفاعله المستكن فيه راجعا الى القبض انتهى لكن لا يخفى عن التعسف
 فيه والاولى قوله يملكه جواب الشرط المحذوف بقرينة التقابل وهو قوله
 ولو قبض البيع يباع باطلا اه تدبر (وهو) اي البيع (امانة في يده عند البعض)
 فلا يضمن اوهما في يد المشتري لان العقد غير معتبر فبقبض المالك
 فيكون امانة في يده (ومضمون عند البعض) الاخر لانه ادنى حالا من المقبوض
 على سوم الشراء (وقيل الاول) اي كونه امانة (قول الامام والثاني) اي كونه
 مضمونا (قولهما احدا) اي اخذ صاحب القيل كونه الاول قوله والثاني
 قوله هما (من الاختلاف فيما يبيع مدبرا وام ولد فبات في يد مشتريه حيث لا يضمن
 عنده خلافا لهما) ففهم صاحب القيل ان كل مبيع يباع باطلا فهو على هذا
 الخلاف فقال الاول قوله والثاني قواهما (ولو قبض المبيع يباع فاسدا باذن بائعه
 صريحا) كقبض المشتري المبيع بامر في المجلس او بعده على الرواية المشهورة
 (او دلالة كقبضه في مجلس عقده) ولم ينهه الباع عنه قبل الافتراق (وكل)
 اي والحال ان كل واحد (من) المبيع والتمس (عوضه) اي البيع (مال) خرج
 بهذا القيد البيع الباطل ولا شك ان الباطل خرج اولا في البيع الفاسد فلا حاجة
 الى اخراجه ثانيا وقال صاحب البحر اللهم الا ان يقال ان بعض البيوع الباطلة
 اطلقوا عليها اسم الفاسد فربما يوهب ان المبيع فيها يملك بالقبض فصرح
 بما يخرجها انتهى لكن هذا يكون جوابا لما وقع في الكثرة ولا يكون جوابا لما في هذا
 المتن لان المصنف هنا اولا حكم البيع الباطل ثم شرع في بيان حكم الفاسد فلا يقال
 هنا ان المراد بالفاسد ما هو الباطل او اعلم بل هو مستدرك تدبر (مذكور)
 اي المقبوض بالبيع الفاسد وقال الشافعي البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض
 فسدده لانه بدون القبض لا يفيد الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يفيد الملك
 اذا لم يقو بالقبض كالهبة وقيد باذن التابع لان القبض لو لم يكن باذنه لا يفيد الملك

اتساما وبمقتضى ذكر المدين دون الرضى لانه لا يشترط في بعض اقراده كسح المبركة
 كما لا يخفى وللشاعى انه يسع محذور ولا يكون مبيعا للملك الذى هو بعمدة ولسان البيع
 المفسد مشروع باصلا لانه مارة مال بآل فيصد المالك بهذا الاعتقاد (ولاحظ)
 لى المستزى بيا والاعتراض لا اله طبع على ملكه كقاي التمسستاني (لهلاكه)
 اى وقت هلاك البيع فى ذلك المشتري (ماله) اى المبيع (حقيقة) اى صورته ومضى
 فى دوات الامثال كاسكلي والوردى (او) شله (موى) اى قيمه (فى التمسستاني)
 كالحوان وامر من وفه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا رد اميد والى ان العبرة
 للقيمة يوم التمسستاني والى انه ما كانه يستند ولو اردا ديت قيمته فى يده فانه لم يبيع
 كالعصب وعند محمد يوم الامس بهلاك لانه بالاتلاف يقرر عليه فمعه فتمت عليه
 الادا رادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشبهين فاعول فى اشقة المشتري
 مع عيبه لكونه منكرا للصون واليه لسانع (ولكل) تمسستاني قبل الفرض (
 اى لكل واحد من المعاديين حتى الفسخ قبل فسخ المشتري مادام المبيع فى ملكه
 بلا علم الصاحب على ما قال ابو يوسف واما استندهما عليه كما فى الخصاين لكن
 فى النكاح انه شرط عددهم والاولى فى مكان الامم تملك على طار اعدام الفساد
 واجب حقه للشرع كقاي التمسستاني فعلى هذا قال ابن تيمية ان الامم مسمى على
 اسهى لكن لا حاجة اليه لانه حكم آخر واما امراده من ان لكل منهما ولاية
 الفسخ فبما لوهم انه ملك بالافض بامل (وبعده) اى بعد الفرض (مادام)
 المبيع (فى ملك المشتري اذا كان الفساد فى صلب العقد كسح درهم بدرهم)
 اى يرد احدهما بالفسخ او صا القوة الفساد (وان كان) الفساد (لشرط زائد
 كشرط ان يهدى له هدية) مثلا (فكذا) يفسد كل ما يفسخ (ففسل المضى)
 وعلى ما حقه ما دفع ما قبل من ان كلامه فيما بعد الفرض لان حكم ما قبل الفرض
 من آتيا فلا وجه له قوله فكذا ففسل الفرض تدبر (واما بعده) فالفسخ لم له
 الشرط) بمحصره صاحبه ولا يشترط فيه قضاء المسمى (لائن عليه الشرط)
 وهذا ضد شمس لان العقد قوى والفساد ضمه من له منه مدة الشرط بقره
 ان استقر شرط الهداية ففسل العقد صحها لرفع الفساد مادام الفسخ من عاينه
 المفعة فقد بطل حق الممر وعند الشبهين لكل واحد من المعاديين الفسخ حقا
 للشرع لاحقا لهما ولا حقا لاحدهما حيث رتبها بالقرن كما فى اكثر المعترات
 فعلى هذا ان ذكر المص فى هذه المسئلة فى صورة الاتفاق لا يخفى عن ركازة بل يلزم
 ان يفسل بامل (ولا يا حده) اى المبيع (الرباع) بعد الفسخ (حتى يرد له)
 اى من المبيع الى المشتري لان المبيع مقابل به فصار محسوبا كالمات (فان مات
 البائع) بعد فسخ المبيع (فالمشترى احق به) اى فتمس ما اشتراه (حتى ما جده)

ثمنه) فليس للورثة ولا للغرماء حبس الثمن حتى يأخذ المبيع ذكر الثمن مقام القيمة لانعدام الفساد بالفسخ ولا يدخل المبيع في قسمة غرماء البائع لان المشتري مقدم حال حيوته وكذا يقدم بعد وفاته على التجهيز والغرماء فيأخذ المشتري دراهم الثمن بعينها اوقامته وبأخذ مثلها او هالكه ولو مات المشتري فالبايع احق من سائر الغرماء (وطاب للبائع ربح ثمنه) من دراهم المبيع او دنائيره (بعد التقاضي) اى اشترك البائع والمشتري في قبض المبيع والثمن لملكه ولم يطبق له لعدم ملكه (لا) اى لا يطيب (للمشتري ربح مبيعه فيصدق) المشتري (به) اى بالربح وجوبا والفرق ان المبيع مما يتعين فعلق العقد به فيمكن الخبث فيه والنقد لا يتعين في العقود فلم يعلق العقد الثاني بعينه فلم يمكن الخبث فلا يجب التصديق وهذا في الخبث الذى سببه فساد الملك اما الخبث بعدم الملك كالغصب عند الطرفين يشمل النوعين لعلق العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث انه يتعلق به سلامة المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك تنقلب الحقيقة شبهة والتشبهة تنزل الى شبهة التشبه والشبهة هى المقبرة دون النازل عنها وقال ابو يوسف يطيب له اربح مطلقا لان عنده شرط الطيب الضمان وقد وجد وعند زفر والشافعي لا يطيب في الكل كما في الهداية وغيرها وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة ثم اذا كانت دراهم الثمن قائمة بأخذها المشتري بعينها لانها تتعين بالتعين في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا يناقض ما قلتم من عدم تعيين الدراهم قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبهة الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة الغصب سعي في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئا اعتبر شبهة البيع حتى لا يسرى الفساد الى بدلته كما ذكرنا من شبهة التشبهة انتهى وفي الدرر ان ما ذكره صدر الشريعة لا يفيد التوفيق بين كلاهما الهداية وانما يفيد دليلا للمسئلة لا يرد على الهداية قالوجه ما قال في الفتاوى انه انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهى انها لا تتعين لاعلى الاصح وهى ما مر انها تتعين في البيع الفاسد انتهى لكن يمكن الدفع بوجه آخر بان المراد في العقود العقود الصحيحة لان المطلق ينصرف الى الكامل فيثبت عدم التعيين سواء كان في المغصوب او ثمن المبيع بالبائع الفاسد انما هو في العقد الثاني فلا يضر تعيينه في الاول فهلى هذا ينبغي ان يكون جواب صاحب العنابة بلا حصر تدرج وفي الفرايد كلام صدر الشريعة يفيد دفع التناقض لان حاصل التناقض ان صاحب الهداية قال فيما سبق الثمن في البيع الفاسد يتعين بالتعين وفي هذه المسئلة لا يتعين وحاصل الدفع ان التعيين بالتعين في حالة قيام الثمن وعدم التعيين

في حالة عدمه وتبين حق الشافعي الا اذا اتحد الجهتان انتهى هذا وجه الحكم
 خلاف ما صرحوا به لانهما قاولا ثم ان كانت دراهم الثمن قايمة ياخذها بمبناها
 لانها تميز بالعين على رواية ابي سليمان وهو الاصح وفي رواية ابي حنيفة
 لاسمين كافي العناية وغيرها فهذا علم ان هذا التوجيه ليس بدافع تدبر (كما طاب
 ربح مال ادعاه فقضى) اي قضى المدعى عليه ذلك المال (ثم تصادق)
 اي المدعى والمدعى عليه (على عدمه) اي عدم وجوب المال المدعى (فرد)
 المال (او ما ربح فيه المدعى) لان المال المؤدى يكون بدل الدين الذي هو
 حق المدعى باقرار المدعى عليه اذ لزمه واخذ ما اراد حكما وبصير المدعى اذ
 دينه مما اخذ فاذا تصادقا على عدم ادب صار المدعى كانه استحق الدين فيلزم
 ان يكون الدين ملكا بالبيع القاسد لان البيع هنا قاسد في حق البطل وهو غير
 قايمة فلا تؤثر الحث فيما لا يمتنع باسعين (فان باع المشتري مائتة شراء قاسدا
 صح) يبعه لانه بيع ما دخل في ملكه بالقض فيعده فيه تصرفه قبل صاحبه
 الثور ببيعها ما كانا معا ولم يباعه لانه لو باعه فاسدا لا يمنع انقص كالبيع الذي
 فيه الحار لانه ليس بلازم ولانه لو باعه من اعده كان نقصا للبيع هذا في العقد
 الذي ساد له ليس بالاكراه لانه لو كان قاسدا بالاكراه كان تصرفات المشتري
 كلها تنقض وقيد المص بالشراء القاسد احتراز عن الاجارة القاسمة لما في جامع
 الفصولان قيل ليس للمشتري ان يواجره من غيره اجارة صحيحة وقيل
 يملكها بعد فسخه كمشتري فاسدا له البيع حائرا وهو الصحيح لان الواجر الاول
 نقض الثانية لانها تصح بالاعداد (وكذا لو اتفقه) اي اعتق المشتري شرا
 فاسدا بعد فسخه صح وكان الولاء وكذا ترويع الاعتاق من التمدد
 والامتناع والكتابة الا انه يهود حق الاسترداد بمجرى المكاتب (او يهود وسلمه)
 اي اذا وهبه المشتري وسلمه ارتفع الفساد وصح (وسقط) بكل من البيع
 والاعتاق والهمة بالتسليم (حق الفسخ) الذي كان للبايع لان المشتري ملك
 البيع باقضاء منه فيه تصرفاته المذكورة وسقطت به حق البايع في الاسترداد
 لانه تعاقب به حق المدة والفسخ سلق لتسرع وما احتج حق الله وحق المدة الا
 وقد علب حق المدة حاجته وعاء الله تعالى (وعليه) اي على المشتري (فيمت)
 لما امره ان يصون بالقض والره كالبيع لانه لازم وثبت بحكمه عن رد العين
 فله ان يقيم الا انه يهود حق الاسترداد بملكه وكذا الواوصى بالبيع المشتري
 ثم مات سقط الفسخ وله ان يقيم (ولم يمت) المشتري (في دار اشتراها فاسدا
 او غرسوها وعليه قيمتها) اي قيمة الدار والارض وسقطت به حق الاسترداد
 عند الامام رواه يعقوب عنه في الجامع الصغير ثم شك به في رواية

(وقال يفتنى) المشتري (البناء والغرس) ويرد الدار والغرس على هذا
الاستلاف لهما ان حق الشفع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه
إلى التضاء وبطلان التأخير بخلاف حق البائع ثم اضعف الحنين لا يبطل
بالبناء فافواهما أولى وله ان البناء والغرس مما يقصد به الدوام وقد حصل
بتسليط من جهة البائع فيقطع حق الاسترداد كالباع بخلاف حق الشفع لانه
لم يوجد منه التسليط ولهذا لا يبطل بهمة المشتري ويعد فكذا بيناه (وشك
ابو يوسف في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها) اى قيمة الدار (ولم يشك
محمد) في روايته له عن الامام لزوم قيمتها وهذه المسئلة من المسائل التى انكر
ابو يوسف روايتها عن الامام وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة
فان حق الشفعة مبنى على انقطاع حق البائع بالبناء وثبوته على الاختلاف
وفي الفصولين ولو وقفه اوجه له مسجد لا يبطل حقه مالم يكن وفى البحر يذبح
ان يعمل على ما قبل انقضاء به واما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد للزومه
والظاهر ان ما فى الفصولين تارة للعادى ليس بصحيح فقد قال الخصاص
لو اشترى ارضا بيعا فاسدا ووقفها ووقفها صحيحا وجعل اجرها للمساكين
فقال الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للبائع انتهى لكن قال تاضيفان لو باع
ارضا بيعا فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ مالم يكن فى ظاهر
الرواية فان بناءه بطل فى قول الامام وغرس الاشجار بمنزلة البناء وكذا او وقفها
لا يبطل حق الفسخ مالم يكن انتهى فعلى هذا ان ما فى الفصولين على الرواية
الظاهرة وما قاله الخصاص على غيرها وما قاله صاحب البحر من انه ليس بصحيح
غير صحيح تدبر قبل ذلك كان المكروه ادنى درجة من الفاسد ولكنه شعبة من شعبه
الحق بالفساد واخره عنه فقال (وكره الجش) بفحشين ويسكون الجيم ايضا
ان يزيد الثمن باكثر من ثمن المش ولا يريد الشراء لترغيب غيره ويجرى فى النكاح
وغیره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تناجسوا اى لا تفعلوا ذلك وانما قيدنا
باكثر من ثمن المثل لان المشتري اذا طلب باقل من ثمن المثل فلا بأس ان يزيد
الآخر فى الثمن الى ان يبلغ ثمن المثل وان لم يرد الشراء (و) كره (السوم)
اى الاسس شراء بثن كثير (على سوم غيره) اى اسس شراء غيره بثن قابل
(اذا رضى) ظرف السوم (بثن) معلوم ولم يبق بينهما الا العقد لقوله عليه
السلام لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخضب على خطبة اخيه وهو نفي
فى معنى انتهى فبقيد المسروعية قيد بقوله اذا رضى لانها لا يترضى
ولا يكره لانه بيع من زيد (و) كره (تلقى الجلب) اى استقبالا من فى المصر
جلبا بفحشين او النسكون اى محلوها من طعام او حيوان او غيره (المضر) صفة

أطلق (باعل البلد) للهبي عنه وأما إذا لم يقتر بأهل البلد بأهل يكون الاحتياط
 فيه فلا بأس به إلا إذا ليس مسعر البلد على الواردين فاشترى منهم بارخص
 منه فله بكرة (و) كره (بيع الحاضر للبادي طعنا في غلاء الثمن زمن القحط)
 أي بكرة بيع البادي من البدوي في زمان القحط عطفه وطعناه طعنا في زمن
 مجاوز الحد لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر البادي ولا يضرر بأهل البلد وأيضا
 بكرة بيع البادي لأجل البدوي في البلد كالمسار فيقال السعير على الناس
 وأوتركه وباعه بفسد لازم الرخصة في السعير ولم يبيع أهل البلد في السعير إلا ما
 في لليادي أما معنى التملك أو معنى الأجل فهذا صور بوجهين قيد بقوله في زمن
 القحط لأنه في الرخص غير مكروه (والباع عند اذان الجمعة) لقوله تعالى
 وذروا البيع ولأن فيه اخلا لا بواجب السعي إذا قصد البيع أو وقف له وأطلقه
 فعمل ما إذا تباينا وهما يشيان إليها وما في النهاية من عدم الكراهة مسك
 لاطلاق الآية ثم المعتبر هو النداء الأول إذا وقع بعد الزوال على المختار (لا)
 بكرة (بيع من زبد) هذا تصريح لا علم ضمنا لأنه يفهم من قوله وكره السوم
 على سوم غيره إذا رضيا بهن فإذا لم يتراضيا فلا كمر آتفا (وصح البيع في الجمع)
 أي في جميع ما ذكر من قوله وكره النجس إلى هنا لأن الكراهة لا تمنع الاعتماد
 (ومن ملك المملوكين صغيرين أو كبيرا) أحدهما (وصغيرا) بإخراج الدين
 (أحدهما) مبتدأ خبره (ذورحم محرم من الآخر) وبالجملة صفة المملوكين
 (كره له أن يفرق بينهما) قبل الملوغ بالبيع والهبة ونحوها والأصيل في
 قوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أبيه يوم القيمة
 وذهب النبي عليه السلام إلى رضى الله عنه غلامين أخوين صغيرين ثم قال له
 ما فعلت بالفلان فقال مات أحدهما فقال أدرك أدرك وروى أن قد أدرك
 ولأن الصغير يستأنس بالصغير وبالكبير والكبير يستأنس به فكان في بيع أحدهما
 قطع الاستئناس والمنع من التعاقد وفي ترك المراجعة على الصغير وقد أورد
 عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للزواج حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب
 ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى يجاز التفريق بينهما لأن الناس
 ورد بخلاف القياس فيقتصر على مورده ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى
 لو كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره فلا بأس ببيع واحد منهما (بدون حق
 مستحق) أي لو كان التفريق بحق مستحق طاعة لأبى به كدفع أحدهما
 بالجنابة وبعد بالدين ورده بالغيب لأن المنظور إليه دفع الضرر عن غيره
 لا الإضرار به كما في الهداية (ويصح البيع) هنا أيضا لأن الله في غيره
 وهو ما يفيد من إباحة الصغير فلا يوجب الفساد لكن يأثم المبيع لا يفسد

النهى (خلافاً لابن يوسف في قرابة الولاد) حيث قال يفسد البيع فيها
 ويحوز في غيرها (في رواية) عنه (و) يفسد (الجمع في) رواية (اخرى)
 وبه قال زفر والاعمد الثلاثة لأن الامر بالادراك والرد لا يكون إلا في البيع الفاسد
 وإيهما ان ذكر البيع صدر من اهله مضافاً إلى محله فينفذ واليهى بمعنى المجاور له
 غير متصل به فلا يوجب الفساد (فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق)
 لأن النص ورد على خلاف القياس في القرابة المحرمة للنكاح في الصغير
 فلا يلحق به غيره وفي الجوهره وكما بكرة من التفريق بالبيع بكرة في القسمة في الميراث
 والقسم هذا كله اذا كان المالك مسلماً واما اذا كان كافراً فلا يكره.

(باب الاقالة)

الخلاص عن حيث البيع الفاسد وما كروه لما كان بالفسخ كان الاقالة تعلق
 خاص بهما فاعقب ذكرها ايهما وهي لغة الرقع مطلقاً من القيل لامن القول
 والهجرة للسلب كما ذهب اليه البعض بدليل قلت البيع يكسر المقاف وهي جائزة
 لقوله عليه السلام من اقال نادماً بيعته اقاله الله عثرته يوم القيامة ولأن العقد
 حقهما وكل ما هو حقهما يمكن ان يرفع بحاجتهما كما في الفساية وشرعا
 رفع عقد البيع غير السام فانه ليس بفسخ (تصح) الاقالة (بلفظين احدهما
 مستقبل) هذا بيان ركنيهما وهو الانجاب والقول الدالان عليها وشرط
 ان يكونا بلفظين ماضين او احدهما بمقتبل والاخر بماض كما قلنا فقد اقلتك
 عند السجين كالكساح (خلافاً لمحمد) فان عنده يشترط ان يبيع بهما عن الماضي
 كالبيع وفي الخاتبة ذكر قول محمد قول الامام حيث قال ولا تصح الاقالة بلفظ
 الامر في قوله ما لكن في الجوهره وغيرها قد جعلوا قول الامام مع ابن يوسف
 فلهذا عول عليه النص في المتن (وتوقف) الاقالة (على القول في المجلس)
 وكما يصح قبولها في مجلسها نصاً بالقول يصح قبولها دلالة بالعدل كافي اكثر
 الكتب فعلى هذا القول ولو فعلاً كما في التنوير لكان أولى تدبر (كالبيع) حتى
 لو قبل الاخر بعد زوال المجلس او بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الاعراض
 كما سبق في البيع لاتم الاقالة (وهي) اي الاقالة (بيع جديد في حق غير
 المتقدمين اجماعاً) فيجب بالاقالة الاستبراء في الجارية لو كان المبيع جارية وتقايلاً
 ما به حق الله تعالى لانها بيع جديد في حق غيرهما وهو الله تعالى ونجيب الشفعة
 في الغنم لكونها بيعاً جديداً في حق غيرهما وهو الشفع وبجبت التقاض لو كان
 البيع السابق صرفاً ولا ينقطع الزكاة اذا اشترى بعروض التجارة عند الخدمة
 بعد الحول ثم رد بالبيع بغير قضاء فاسترد العروض فهلك في مده فانه بيع

(فصل)

ولا يثبتها عليه (فان تمذر) جعلها بيعا وفسخا بان تقابلا في المنقول قبل القبض
 يصح خلاف جنس الاول (بطلت) الاقالة ويبقى البيع الاول على حاله
 لان الفسخ لا يكون على خلاف الثمن الاول والبيع لا يجوز قبل القبض وبالاقل
 من الثمن يكون فسخا عنده بالثمن الاول لانه سكت عن بعض الثمن وهو
 لو سكت عن الكل كان فسخا فكذا اذا سكت عن البعض وفي النهاية الخلاف
 فيما ذكر الفسخ بطلت الاقالة ولو ذكره بلفظ المفاضة او المتاركة او الزد لا يجل
 بيعا اتفاقا عملا بمقتضى موضوعه القوي (و) الاقالة (قبل القبض) فسخ
 في الثمن (وغيره) اي في المنقول والعقار عند الطرفين وعند ابي يوسف في العقار
 بيع جديد اذا لم يمنع في جعلها بيعا فيه وهي تمليك من الجانبين كما مر ثم ذكر
 بعض الفروع بقوله (فلو شرط فيها) اي الاقالة (اكثر من الثمن الاول
 او خلاف الجنس بطل الشرط وزم الثمن الاول) عند الامام لان الاقالة فسخ
 وهو لا يكون الا على الثمن الاول فيصير ذلك الشرط فاسدا وانقوا دون الاقالة
 لما مر ان الاقالة لا تنفسد بالشرط الفاسد بخلاف البيع وقال صاحب المنهاج
 وتصح الاقالة بمثل الثمن الاول وتصح بالسكوت عن الثمن الاول ويجب الثمن
 الاول بلا خلاف الا اذا باع التولي او الوصي للوقف او للصغير شيئا باكثر من قيمته
 واشترى شيئا للوقف والصغير حيث لا يجوز اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول
 رتبة لجانب الوقف وحق الصغير (وعندهما يصح الشرط لو كانت) الاقالة
 (بعد القبض وتجعل) الاقالة (بيعا) جديدا لان الاصل هو البيع عند ابي
 يوسف وعند محمد ان تمذر الفسخ فجعلها بيعا يمكن فاذا زاد او شرط خلاف
 الجنس كان فاسدا البيع (وان شرط اقل) من الثمن الاول (من غير تعيب)
 عند المشتري (لزم) الثمن (الاول ايضا) عند الطرفين (وعند ابي يوسف
 يجعل بيعا ويصح الشرط) لان البيع هو الاصل عنده (وان تعيب) المبيع
 عند المشتري وشرط اقل من الثمن الاول بناء على العيب صح الشرط اتفاقا
 فيجوز الاقالة باقل من الثمن الاول فيجعل الخط بازاء ما فات بالبيع (ولا تصح)
 الاقالة (بطل ولا دة المبيعة) عند الامام لما مر ان المبيعة اذا زادت زيادة متفصلة
 تكون الاقالة باطلة عنده اما المتفصلة قبل القبض والمتصلة بعد القبض فلا تمنع
 الاقالة عنده (خلافا لهما) لان البيع هو الاصل عند ابي يوسف وعند محمد
 الاصل اذا تمذر جعلها فسخا يجعل بيعا (ولا يمنعها) اي الاقالة (هلاك
 الثمن بل) يمنعها (هلاك المبيع) لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع ولهذا
 اذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن (وهلاك بعضه)
 اي بعض المبيع (يمنع) الاقالة (بقدره) اعتبارا لبعض الكل وفي التنوير

وإذا هلك أحد البدين في المفاوضة صحّت الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري
 قيمته الهالك من قيم ومثله أن مثلياً نقلاً لا قابض العقد من ثمة المشتري ولا يجرى
 عن قسمة بطل وإن اشترى عدداً فقطعت به واخذت رهنه سائماً نقلاً لا صحّت
 الاقالة وزعمه جميع الثمن ولا يتبيّن للبايع من أرض السد اذا علم وقت الامانة
 وإن لم يعلم بخير من الاستد يجمع الثمن وبين ذلك وتصح اقالة الاقالة او نقلاً لا
 المبيع ثم نقلاً لاها اي الاقالة ارنعت وطاد صق الاقالة لا امانة السد عليه لا يصح

(باب المراجعة والتولية)

١٨٨

لما مرّ مما يتعلق بالاصل وهو البيع من البيوع الارزفة وعبر اللازمة وما رفته بها
 شرع في بيان الانواع التي تعاق بالتس من المراجعة والتولية وغيرها (المراجعة)
 بيع مباشر (وفي الدرر بيع ما ملكه لم يقل بيع المشتري ليتناول ما اذا ضاع
 المصنوع عند العاصب ومن قيمته ثم وجدته حيث حازله ان يذمه من المراجعة
 عليه على ما مضى وان لم يكن قد شري (كما مر به) اي يثل ما قام عليه
 كما في الدرر ثم قال ولم يقل ثمة الاول لان ما اخذ من المشتري ليس ثمة الاول
 بل ثمة فهدا علم ان في عبارة النص قسماً (وزيد) على ما قام عليه
 وان لم يكن من جسد وسب جواز السع مراجعة تامل الناس بلامه واختصاص
 المعنى الى الذي مع ان المرض من السمات الاسترجاع (والتولية) مستدرك
 غيره اذا جعله واليا وفي الشرع (بيعه) اي بيع ما ملكه (به) اي يثل ما قام
 عليه وفي عبارة النص قسماً ايضاً لان ما شريه وهو الثمن الاول صار ملكاً للبايع
 فلا يمكن البيع وقبه ايضاً استثناء لما مضى من ان احرة الصنع وغيره يضمن ان
 الثمن الاول فلا يكون الثاني مثلاً في المقدار فيكون المراد بثل الثمن الاول بما قام
 عليه كما في شرح المجموع فعلى هذا لوقال الثمن كما قال صاحب الدرر لكان اولي
 ولا ينجس الى هذا الكلام تدبر (بلا زيادة ولا نقص) والمراد بقوله بعد البيع
 العرض لان المراجعة والتولية لا تخوّر ان في بيع المصروف وعلى جواز البيع وتولية
 ما روى ان ابا بكر رضي الله عنه اشترى بعربي فقال له النبي عليه السلام يولني
 احدهما اي بيعه بالتولية (والوضعية بعد بانقص منه) اي بما قام عليه من ثمة
 على الامانة لان المشتري يأمن السابغ في جوده فمعتداً على قوله فوجب على
 السابغ النزه عن الخيانة والحنث نص الكدث لتلايق المشتري في تزور
 (ولا يصح ذلك) اي كل من التولية والمراجعة والوضعية (ما لم يكن الثمن الاول
 مثلاً) كما درهم والدينار والسكيني والوزني لانه لو لم يكن مثلاً كان له مثله
 كالخواتم والجواهر يكون مراجعة بالقيمة وهي محمولة لان من فقهه لا يفرق

فبعضه فلا يجوز به مهر الجدة وبولية الا اذا كان المشتري مراهجة ممن يملك ذلك
 المثل من البائع - من الاسباب ومن ثم قال (او كان في ملك من يريد
 الشراء) يكون (المخرج معلوما) لا تثناء الجهالة وعبارة المجمع لا يصح ذلك
 حتى يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري والمخرج مثلي معلوم انتهى وفي المهر
 وتفيد المخرج بالثلي اتفاق الجواز ان يراعى على عين قيمته مشارا اليها ولذا قال
 في الفتح او يرجع هذا الثوب وقيده بكونه معلوما للاحتراز عما اذا باعه دياره
 اي يرجع مقدار عشرة دراهم على اثني عشرة دراهم فان كان الثمن الاول
 عشرة من كان المخرج درهمين وان كان ثمانين كان ثلثة دراهم لا يجوز لانه باعه
 رأس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال كما في الهداية وغيرها
 (ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القصارة والصنع) سواء كان اسود او غيره
 (والطران) بكسر الطاء وباءاء المهملةين وآخره زاي مهيبة علم الثوب (والقتل)
 بفتح الفاء ما يصنع باطراف الثياب بخررا وكتان (والحمل) اي اجرة حمل المبيع
 من مكان الى مكان برا او بحرا (وسوق الفهم والسمسار) لان العرف جار بالخامق
 هذه الاشياء رأس المال في عادة التجار والاصل فيه ان كل ما يزيد في المبيع او في
 كالصنع والحمل يلحق به وما لا فلا وقد بالاجرة لانه لو فعل شيئا من ذلك بيده
 لا يضمنه وكذا لو تطوع تطوع بهذه او باعارة وكذا يضم بتخصيص الدار
 وطى البر وكري الانهار والقناة ولا سبابة والكراب وكسح الكروم وسقيها
 والزرع وغرس الاشجار وفي البحر نقلا عن الحفظ يضم طعام المبيع الا ما كان
 سرفا وزيادة فلا يضم وكسوته وكراه واجرة الخرن الذي يوضع فيه واما اجرة
 السمسار والدلال فقال الربيعي ان كانت مشروطة في العقد تضم والا فلا كثرهم
 على عدم الضم في الاول ولا تضم اجرة الدلال بالاجماع انتهى وهو ناسخ
 فان اجرة الاول تضم في طاهر الرواية وفي الدلال قبل لا تضم والمرجع العرف
 كافي الفتح (لكن يقول) بعد ضم اجرة هذه الاشياء (قام على كذا لا)
 يقول (شريته) بالاجماع نحرزا عن الكذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه
 يقول ذلك وكذا اذا رقم على الثوب شيئا وباعه رقبه فانه يقول رقبه كذا
 (ولا يضم نفقه) اي نفقة نفسه اي المانع (ولا) يضم (اجرا الراعي والطبيب
 والمعلم وبيت الحفظ) لعدم العرف بالحاقه اطلاق في التعليم فشمل تعليم العبد
 صناعة او قرآنا او شعرا او غناء او عرية وفي المستوط اضاف في ضم المتفق
 في التعليم الى انه ليس فيه عرف ظاهر حتى لو كان في ذلك عرف ظاهر بلحقه
 رأس المال كافي الفتح ولذا لا يلحق اجرة الرابض والبطان والفداء في الجنابة
 وجعل الايق لتدبرته والحفاة والحنان لعدم العرف وكذا لا يضم مهر العبد

من الإمام أو زوجهما والسيد يؤخذ في الطريقين الطريق الصواب لا يتم
 إذا كان أحدهما حجة في العادة (فإن ظاهر المشتري خيانة) البايع (في المراجعة)
 عنه الحق أو ما أراد البايع أو شكوه عن البين وهو المختار وقيل لا يثبت الاتفاق
 إن لم يكن (المشتري) في أحد بكل منهما) وهو المسمى (أو تركه) أي المبيع أن لا يكون
 التوك (وأن) ظهر الخيانة (في التولية) أي المشتري (من عند قدر الخيانة)
 عند الإمام (وهو) أي الخط (القياس في الوضعية) يعني إذا كان خيانة في
 الوضعية أما إذا كانت خيانة بوحيد الوضعية معها فهو المختار وهذا في قول
 الإمام لأنه لو اعتبر ملكية الممنوع لكانت توبة لأنه لا يثبت على الممنوع الأول خيانة
 مراجعة بخلاف المراجعة لأنه لو اعتبر فقد المسمى لا يلزم الانقلاب بل مراجعة
 كانت فاعتبر المسمى مع المختار في خيانة المراجعة لغت الرضا وأعتبر في خيانة
 التولية فلا تنافي مراجعة فممن الخط في خيانة التولية (وعند أبي يوسف
 يخط فيها) أي في المراجعة والتولية (قدر الخيانة مع خصتها) أي خصتها
 الخيانة (من الربح) في المراجعة مثلا إذا قال اشترت هذا الثوب بمائة فباعه
 بمائة وخمسة عشر ثم ظهر أن البايع كان اشتراه بمائة يخط قدر الخيانة
 وهو درهمان ويخط من الربح ما يقابل قدر الخيانة وهو درهم واحد فأخذ
 الثوب باني عشرة درهما إذا قلنا التولية والمراجعة أصل فثبت على العقد الأول
 ليحقق الأصل الذي هو التولية والمراجعة (وعند محمد بن جرير) من الخيانة كل
 الثمن وتركه (فيها) أي في المراجعة والتولية إذا ثبت الثمن على شراء مجهول
 والثمن المسمى معلوم والمعلوم أول من المجهول فاعتبر فيها المسمى إلا أنه
 مخير للمز من عدم الرضى (فلو هلك) المبيع بعد ظهور المختار في المراجعة (قيل
 الزد) إلى البايع (أو امتنع الفسخ) يحدث ويجمع إلى (لزم كل الثمن)
 المسمى وسبب المختار (أخافا) قال في الهداية يلزم جميع الثمن في الروايات
 الظاهرة لأنه مجرد خيار لا يملكه شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف
 خيار العيب لأنه مطالب بالتسليم القابل فسيقط ما قبله عند غيره انتهى
 وفي الكافي وعن محمد بن المشتري رد فدية المبيع ويرجع على البايع بثلث البند
 بناء على أصالة في إقامة القيمة مقام المبيع في الحال انتهى فعلى هذا أن قوله
 أنه قال ليس في محله تدبر (ومن شرى شيئا بمائة فباعه بمائة وخمسة عشر ثم اشتراه)
 هذا الثوب (ثانيا بمائة راجع على خمسة) يعني يبعه من الخيانة على خمسة
 ويقول قام على خمسة (وإن اشتراه ثانيا بمائة راجع) يعني إذا اشتراه
 الرابح الثمن لا يبعه من الخيانة أصلا عند الإمام (وعند محمد بن جرير) على الثمن الأخير
 مطلقا) مشوا استغرق الرابح الثمن كافى الثانية أولا كافى الأولى لأن الأخير قد

مجزئ منقطع الاحكام عن الاول يجوز بناء المراجعة عليه كما اذا حصل ثالث
 بان باع المشتري من اجنبي ثم باعه الاجنبي من البائع ثم اشتراه الاول منه فانه
 فيه مراجعة على الثمن الاخير وله ان شبهه بحصول الربح الاول بالعقد الثاني
 البتة لا ياكده بعد ما كان على شرف الزوال بالظهور على عيب والشبهة
 كالسقية في بيع المراجعة احتياطاً وهذا لا يجوز المراجعة فيما اخذ باصطخ اشبهة
 الخطاطة فيه كما في التبيين وفي البحر نقلاً عن المحبط ان ما قاله الامام اوثق وما قاله
 ارفق (وان اشترى مأذون مديون بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر)
 (او بالعكس) بان اشترى المولى بعشرة مثلاً وباعه من عبده المأذون المستغرق
 بالدين خمسة عشر (يربح) السند في الاولى والعبد في الثانية (على عشرة)
 فيقول قام على بعشرة لان هذا العقد وان كان صحيحاً في نفسه فيه شبهة
 لعدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخاف عن حقه فاعتبر عند ما في حق المراجعة
 وفي الاعتبار للبيع الاول فبصير كان العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل
 الاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول والمكاتب كلما ذون
 لوجود النعمة بل كل من لا تقبل شهادته له كالاصول والفروع واحداً الزوجين
 واحداً المتفوضين كذلك وحالهما في عبدا العبد والمكاتب وتقيده بالمديون
 اتفاقاً (اعلم حكم غيره بالاولى لوجود ملك المولى في اكسابه كما في البحر وفيه
 كلام لان التقيد ليس باتفاق بل لتحقيق الشرى قال الفقيه ابو الليث فان كان
 العبد لادين عليه فالشراء الثاني باطل لان العبد اذا كان لادين عليه فله اولاد
 كما في اكثر الكتب تدبر هذا اذا لم يتبين امانان بين انه اشتراه من عبده المأذون
 او من مكاتبه او بين انهما اشترى من المولى يجوز بيعهم مراجعة كما في النقابة فعلى
 هذا لوقال الا ان بين لكان اولى (والمضارب بالنصف او شري) بمال المضاربة
 شيئاً (بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يربح رب المال على اثني عشر
 ونصف) فيقول قام على باثني عشر ونصف هذا عندنا لان كل واحد منهما
 يستفد ملك اليد بهذا العقد وان لم يستفد ملك الرقبة فيعتبر العقد مع شبهة
 لعدم لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فيجعل البيع
 الثاني عندما في حق نصف الربح وعند زفر لا يجوز بيع رب المال من المضارب
 ولا بيع المضارب منه لانعدام الربح لان الربح يحصل اذا بيع من الاجنبي اذا البيع
 تملك مال بمال غيره وهو يشتري ماله بماله (ويرابح) من يربد المراجعة (بالبيان)
 اي من غير بيان انه اشتراه سليماً بكذا من الثمن فتعيب عنده اما بان نفس العيب
 التمام به فلا بد منه الثلاث يكون فاشاً له الحديث الصحيح من غش فيس من
 كما في البحر (او اذورت المبيعة) باقة سعاوية او بصنع البيعة (او وطئت وهي)

والحال انهما (شبه) وتولية صها الوطى سواء كان الوطى مولاهما او غيره
ولذا اتى اصيد اليه قول (او اسباب النوب قرين وار) اي قطع وار (وحرف
وار) لا يجمع ما يقابل النش قائم اذ لغات وصف فلاية له شيء من النش اذ لغات
بلا صفة ولذا لم يزل في هذا البائع قول قصص المشتري لا يمسقط ببيع شيء
من النش الا ان المشتري بالخيار ايجده بكل النش او تركه وكذا مسافع النشيع
لا يقابلها النش وعند زهير وهو قول الشافعي ورواية عن ابي يوسف رجب
البيان لاحل المصان في صورة الامور اما في صورة وطى الثيب ولا خلاف
وقال ابو الليث وقول زفر اجود به تأخذ ويرجحه في القمح ومن محمد انه ان عتبه
قدر الآية ابن انسان فيه لا يبعه من اجمعه للبيان ويدل كلامه انه لو عتبه
السعر بامر الله لا يجب عليه ان يبيع بالاولى انه اشتراه في حال غلته وكذا
لو اصغرنا وت اطول مكته او توسخ كما في البحر (وان فقلت عنيها) بما اشترى
الغير سواء فقاما للمولى او الاجنبي بامر المولى او بدونه (او وطئت وهي بكر)
سواء كان الوطى مولاه او غيره (او تكسر الثوب من طيبه او بشرة لزم
البيان) ما يديه من اربعة بشرط ان يبين العيب حيث احس بحله من بعض
المسح وهو العذرة والعين لان ازالة العذرة واخراج العين عند كونهما في ما كره
ولا يملك بيع الباقي كل النش من اجمعه وتولية انا لا وضائق اذا صارت مقصورة
بالانلاف بشارها حصه من النش للاحلاق اما اذا قامها الاجنبي فوجب
البيان اخذ ارشها او لانه لما دعا الاجنبي اوجب عليه ضمان الارش ووجوب
ضمان الارش سبب لاخذ الارش فاحذ حكمه فادفع في الهداية من البعير
بقوله وخذ للمشتري ارشه اذ اتى كافي القمح ولما قلنا بمشترى العير لانه اذا دعا
بذل نفس المسح فهو بمنزلة ما لو تبت يا فدي بشارية (وان اشترى بدينار ورايح
لايمان خير المشتري) اي من اشترى ثوبا بعشرة دينار ورايح واحد حالا
ولم يبين ذلك فمالم المشتري حياته يصبر بخيرا ان شاء رده وان شاء فله لان
للاجل شبهها بالمسح الا ترى انه يراد في النش لاحل الاجل والشبهة في هذا الموضع
بالجملة احتياطاً فصار كانه اشترى شيئاً وباع احدهما من اجمعه فبهما
(ما تلفد) اي المشتري المسح (ثم لم يزم كل منه) المسمى اذ ليس له الاولوية
الرد ولارد مع الاملاف ولو عير بالتلف لكان اولى لان حكم الاتلاف يعلم من حكم
التلف بالاولى بخلاف اليكس كما في البحر (وكذا التولية) يعني لو اشترى ثوبين
وولد لابن ثم علم المشتري الحيازة خير لان الحيازة في التولية منها في المراجعة
لا يثبتها على النش الاول كافي المراد وغيره لكن ينبغي ان يرد قوله وكذا التولية
الى جميع ما ذكره للمراجعة فلا بد من النش في التولية ايضا كما في البحر

(و ان اشترى ثوبين بصفة كذا بخمسة كره بيع احدهما مرا بجهة بلابان)
 اى من غير بيان انه اشتراه بخمسة مع ثوب آخر لان الجيد قد يضم الى الردى
 لزويجه وهذا عند الامام (وقال لا يكره) قبل بثوبين لان المشتري لو كان مما يكال
 او يوزن او يعد يجوز بلا كراهة اتفاقا وقيد بقوله بصفة لانه لو كانا بصفقتين
 يجوز ايضا اتفاقا وقيد بكلا بخمسة اذ لو بين ثمن كل واحد منهما لا يكره اتفاقا
 وقيد بخمسة لانه لو باعه بالثمن لا يجوز اتفاقا وقيد المراجعة لاس الاحتراز
 عن التولية لانها في الحكم كذلك بل لانه لو باعه مطلقا لا يكره اتفاقا (ومن ولى)
 اى باع شيئا بالتولية (بمقام عليه) او بما اشتراه (ولم يعلم مشتريه قدره) بكم قام
 عليه في المجلس (فسد) البيع لجهالة الثمن وكذا المراجعة (وان علمه) اى علم
 المشتري قدره في المجلس (خبر) بين اخذه وتركه لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل
 العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كئا خبر القبول الى آخر المجلس
 فان علم بعد التفرق يتقرر الفساد وفي التوريث لارد بغيب فاحش في ظاهر
 الرواية وبقى بالردان غره والا لا تصرفه في بعض المبيع غير مانع منه

(فضل)

في بيان البيع قبل قبض المبيع والتصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك
 وجه اراد الفصل ظاهر لان المسائل المذكورة فيه ليست من باب المراجعة ووجه
 ذكرها في بابها للاستطراد باعتبار تقيدها بقيد زائد على البيع المجرد (لا يصح
 بيع المنقول قبل قبضه) انتهى عليه السلام عن بيع مالم يقبض ولان فيه غرر
 انفساخ العقد على اعتبار الهلاك بخلاف هبه والتصدق به واقراضه قبل
 القبض من غير البائع فانه صحيح عند محمد على الاصح خلافا لابن يوسف
 واما كتابة العبد المبيع قبل القبض موقوفة للبائع حبسه بالثمن وان نقده نفذت
 كافي التبيين ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف واما تزويج
 الحارية المبيعة قبل قبضها فجاز بدليل صحة تزويج الابن واما الوصية به قبل
 القبض وصحيفة اتفاقا واطلاق البيع شامل للتجارة والصلح لانه بيع وقيد
 بالمنقول لانه لو كان مهورا او ميراثا او بدل الخلع او العتق عن مال او بدل الصلح
 عن دم العبد يجوز بيعه قبل القبض بالاتفاق والاصل ان كل عوض ملك بعد
 ينسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا يفسد في البحر
 (ويصح في العقار) اى يصح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه عند الشيخين
 (خلافا لمحمد) وهو قول زفر والشافعي عملا باطلاق الحديث واعتبارا
 بالمنقول ولهما ان ركن البيع صدر عن اهله في محله ولا غرر فيه لان الهلاك

بالاعتبار نادر حتى اذا تصور هلاكه نقل القبض لا يجوز به بان كان - على شرط الشهرة
 او كان المبيع علواً فعلى هذا اوقف لا ينعش هلاكه قبل القبض كما قبلنا انكل
 اول تدبر بخلاف المقول والبرر المهي عرر اسياح العقد والحديث معلول به
 عملا بل لائل المواز وانما عبر بالصفة دور العائد والروم لان القاذو والروم موقوفان
 على نقد الثمن او زهاء التسابع والاقل التسابع ابطاله بخلاف ما لا يقبل القبض
 كالمق والندبر والاستيلاد كما في العرر (ومن اشترى كلبا كلبا) اى بشرط
 الكلب (لا يجوز له) اى للشترى (سده ولا يملكه حتى يملكه) ثانيا لقوله
 عليه السلام اذا انتعت ما كنت واذا نعت فكل ولاحتل العاط في الكلب الاول
 اذ عاينته او ريد مال يادة للسابع فصر التصرف في مال الغير حراما فيصح
 الاحراز لكونه روي بخلاف ما اذا اشترى محارفة لان الكلب له ولم يذكر فساده
 السع ووص في الجامع للصغر على حسابه وفي القح قسلا عن الاجتماع الصغير
 او اكله وقد قضه بلاكيل لانقال له اكله حراما لانه اكل ملك عنه الا انه لم
 لتك ما امره من الكيل وكان هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات معا فاما اذا
 ادا قصصها فذلكها فاكلها وقد تقدم انه لا يحل اكل ما اشترى فاسدا وهذا بين
 ان ليس كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقال قد اكل حراما (وكفى كيل السباع
 بعد المقتد محصرته) اى محضرة المشتري لان السع صار معا لولايه وتحقق
 السلم (وهو الصحيح) رد لما قيل شرط كيلان كيل الدرع بعد العقد محضرة
 المشتري وكيل المشتري بل التصرف به قيد به العقد ومحضرة المشتري لانه اذا
 كاله قبل العقد مطلقا وبعده في غيبه المشتري لا يكون كافيا كما في البصر
 (ومثله) اى كل الكيل (الورى والعدي) غير الدراهم والريال ما يرى
 اى لا ينعى ولا يابا كله حتى يرته او يعمه ثانيا ويكفى ان وزنه او عدده بعد البيع
 محضرة المشتري وفي المحتى او اشترى المودود عدا كالودود الحزمة الزيادة عليه
 هذا عند الامام في اظهار الواجب وعد انه كالمدروع وهو قوليها لا يثبت ليس
 من الر بويات فعلى هذا يلزم للمص التفصيل تدروا عا قسدا بالشتر الدراهم
 والديار لا يثبتا محور التصرف فلهما بعد الفص قبل الوزن كما في الايضاح
 هذا كاله في غير مع التعاطى اما هو فلا يحتاج الى وزن المشتري ثانيا وان صار
 يما يانقش بعد الوزن وفي الخلاصة وعليه المتي (لا المدروع) اى لا يحرم
 بل يجوز بهه والصرف فيه قبل اعادة التدرع بعض الفاضلان الزيادة له
 اذا السدراع وصف في الثوب والعمال اللصص المتما يوجب جباره وقد استعمل
 بهه بخلاف المقدور وفي الدين هذا اذا لم تقسم اكل دراع ثوبا وان سمي
 فلا يحل له التصرف فيه حتى يدرع (وصح التصرف في الثمن) مسع وهيبه

واجابة ووصية وتلك ممن عليه يعرض وغير عوض (قبل قبض) سواء كان
 بالاعتين كالنقد او بما يعين كالملك والموزون حتى لو باع ابلا دراهم او بكر
 من حنطة جائز ان يأخذ به له شيئا آخر لان المطلق لا تصرف وهو الملك قائم
 والمتاع وهو غير الانفساخ بالهلاك منتهى اعدم تعيينها بالتعيين اى فى
 النقد بخلاف المبيع كمانى العناية وغيرها لكن المدعى عام وهو التصرف
 فى الثمن قبل القبض جائز مطلقا سواء كان مما لا يعين او مما يعين كما مر
 والدليل هو انه غير الانفساخ بالهلاك اعدم تعيينها بالتعيين
 فيكون الدليل اخص من المدعى تدر (والخط منه) اى صح خط البائع
 بعض الثمن ولو بعد هلاك المبيع لانه بحال يمكن اخراج البذل بمقابلته لكونه
 اسقاطا والاسقاط لا يستلزم ثبوت ما يقابله فيثبت الخط فى الحال ويلحق باصل
 العقد استنادا وفيه اشارة الى ان خط كل الثمن غير ملحق بالعقد اتفاقا (و)
 صح (الزيادة فيه) اى فى الثمن (حال قيام المبيع) ان قبل البائع فى المجلس حتى
 لو زاده فليقبل حتى يفرقا بطلت الزيادة كفى الهداية وغيرها فعلى هذا الوعيد به
 لكان اولى لانه مما لا يد منه (لا بعد هلاكه) اى المبيع فى ظاهر الرواية اذ لو هلك
 المبيع او تغير بتصرف المشتري فيه حتى خرج عن اطلاق اسمه عليه كبرطحن
 او خرج عن محلبة المبيع كعسد دبر لا تجوز الزيادة اذ ثبتونها ملحوظ فى مقابلة
 الثمن وهو غير باق على حاله فلم يتصور التقابل فيه (وكذا) صح (الزيادة
 فى المبيع) او زعم البائع دفعها ان قبل المشتري ذلك لانه تصرف فى حقه ومملكه
 ويلحق بالعقد فيصير حصة من الثمن حتى لو هلك الزيادة قبل القبض تسقط
 حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شئ من هلاكها
 قبل القبض وكذا اذا زاد فى الثمن عرضا كما لو اشتراه بمائة وتقابض سائما زاده
 المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ العقد فى ثلثه
 ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلاف الزيادة فى الثمن
 كفى البحر وقال يعقوب باشا وههنا كلام وهو ان الظاهر من الكافي ان الزيادة
 بعد تلف المبيع سواء كانت فى الثمن او فى المبيع تصح فى رواية ولا تصح فى ظاهر
 الرواية لان الزيادة تعبر العقد من وصف الى وصف فتستدعى قيام العقد وقيامه
 بقيام المبيع وذكر فى بعض شروح الجامع الصغير ان الزيادة فى المبيع او الثمن
 انما تجوز اذا كان المبيع قائما ولا يجوز لو كان المبيع هالكافين هذا وبين ما ذكر
 منافاة فليتأمل فى التوفيق (ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك) اى استحقاق البائع
 والمشتري بكل الثمن والمبيع والزائد والمزاد عليه فالزيادة والخط يلحقان باصل
 العقد عندنا وقال صدر الشريعة ويمكن ان يراد انه اذا استحق مستحق المبيع

او الثمن قال الاستحقاق يتعاق جميع ما يقابل من المزيّد والمزيّد عليه فلا يكون الرأب
 صلة مبتدأة كما هو عند عبا زهر والشافعي انتهى واعترض عليه صاحب
 الدرر بأنه لا يمكن ذلك لأن مدار هذا الاستحقاق على الدعوى أو البينة ما رادى
 المستحق بمجرد المزيّد عليه وثبته أخذه وإرادته مع الزيادة وثبته أخذه وكذا
 إن ادعى الزيادة فقط ثم إن حكم الاستحقاق يظهر في التولية والمراجعة فليأمر
 (فأبراج ويولى) هذا تفريع على صحة زيادة الحظ وعلى الحاقهما بأصل
 العقد (على الكل إن زيد وعلى ما بقى أن حط) لأن كلا من الزيادة والتقصير
 يتحقق بأصل العقد فتعتبر المراجعة والتولية بالشيء إليه (والشعاع بأخذ بالأقل
 في المصلين) أي وصل الزيادة على الثمن وفصل الحظ عنه وإن كان مقتضى
 الاطلاق بالأصل إن يأخذ بالكل في صورة الزيادة لأن حقه يتعاق بالعقد الأول
 وفي الزيادة إبطاله وليس انهما إبطاله (ومن قال يع عبدك من زيد بالف على
 أي ضمان أكذا) أي مائة مثلاً (من الثمن سوى الألف أخذ) أي مول العبد
 (الألف من زيد والزيادة منه) أي من الضمان لأن الزيادة المشروطة جعلت
 من الأصل المقابل للتعاقب فكأنه التزام بعض ما ورد عليه العقد من الثمن فيؤخذ
 منه (وإن لم يقل من الثمن) والمبئلة بمحالها (فالألف على زيد) لأنه بمن العبد
 (ولا شيء عليه) من الثمن على المقابل لأنه لم يزد فإن قيل فكيف لا شيء عليه
 وصارته صريحة بالصمان فكأن معنى الكلام على أنه قال يع عبدك من زيد بالف
 على أي ضمان سوى الألف فاضمان أنن غير متعلق بالثمن فلا شيء عليه
 من الثمن هذه المسئلة من تعاريف زيادة الثمن وفي ذكرها فائدة جوارها من الإيجبي
 أيضاً وإهذا ذكرها المص في هذا الباب ولقد أصاب ولم يذكر صاحب الهداية
 بل أوردها بعد السلم (وكل دين أجل بأجل معلوم صح بأجله) وإن كان حالا
 في الأصل لأن المطالبة حقه وله أن يؤخره سواء كان ممن مبيع أو غيره فليست
 على من له عليه الأثرى أنه يملك إراءه مطلقاً فكذا موقفاً ولابد من قبوله من عليه
 الدين فلو لم يقبله بطل التأخير فيكون حالا ويصح قبله بالأجل بالشرائط
 كافي البهر (الاقرض) استثناء من قوله وصح تأجيله أي فلا يصح تأجيله
 لكونه أمانة وصلة في الابتداء ومعوضة في الانتهاء، فلي اعتبار الابتداء لا يلزم
 التأجيل فيه كافي الإجارة أو الجبر في التبرع وصلى اعتبار الانتهاء لا يصح إلاه
 يصح بيع الدراهم بالدراهم تسبئة وهو ربوا في الظاهر من إقرض المحمود
 يجوز تأجيله وقصص صاحب التوير مسئلة الإقرض لكثرته الاحتياج إليها
 في المعاملات فقال الإقرض هو عقد مخصوص برد على دفع مال بمثل رد مثله
 وصح في مثلي لافي غيره فصح استقرض الدراهم والدينار وكذا ما يكال

او وزن او بعد متقاربا فصح استنقراض جوز وبيض و لحم استقرض طعاما
 بالعراق فاخذته صاحب القرض بمكة فقلبه قيمته بالعراق يوم اقترضه عند ابي
 يوسف وعند محمد يوم اختصما وليس عليه ان يرجع الى العراق فيأخذ طعامه
 ولو استقرض الطعام ببلد فيه الطعام رخيص فقلبه المقرض في بلد فيه الطعام
 غال فاخذته الطالب بحقه فليس له ان يحبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوثق
 به حتى يعطيه طعامه في البلد الذي استقرض فيه استقرض شيئا من الفواكه
 كبلال اووزنا فلم يعرضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخير ه
 الى محي الحديث الا ان يراضيا على القيمة وبذلك المستقرض القرض بنفس
 القبض عند الشيخين خلافا لابي يوسف اقترض صديقا فاستهلكه الصبي
 لا يضمنه وكذا المقنوه ولو عبدا محجورا لا يؤاخذ به قبل العتق وهو كالودعة
 استقرض من آخر دراهم فاته المقرض فقال المستقرض القهس في الماء فاقاها
 لا شيء على المستقرض والقرض لا يتعلق بالجائر من الشروط والفساد فيها
 لا يطله ولكنه يلغو شرطه رد شيء آخر فلو استقرض الدراهم المكسورة على
 ان يؤدي صحبا كان باطلا وعليه مثل ما قبض (الا في الوصية) فهو استثناء
 من المستثنى يعني اذا الوصي ان يقرض من ماله ائف درهم فلانا الى سنة يجوز
 من الثالث ويلزم ولا يطالب حتى تمضي المدة لانه وصية بالتبرع والوصية بتسليم
 فيها نظرا للوصي الا ترى انها تجوز بالخدمة والسكنى وتلزم (ولا يصح التأجيل
 الى اجل مجهول متفاحش) الجهالة (كهبوب الرمح) ونزول المطر مثلا
 (ولا يصح في المقاربات كالحصاد ونحوه) كما جاز ذلك في الكفالة

(باب الربا)

وجه مناسبتها للمراجعة ان في كل منهما زيادة الا ان تلك حلال وهذه حرام
 والخل هو الاصل في الاشياء فقديم ما يتعلق تلك الزيادة على ما يتعلق بهذه
 والربوا بكسر الزاء والقصر اسم من الربوا بالفتح والسكون يكون فلامه واو ولذا قبل
 في النسبة ربوي وفتحها خطأ وفي المصباح الربوا الفضل والزيادة وهو مقصور
 على الاشهر وليس المراد مطلق الفضل بالايجاع وانما المراد فضل مخصوص
 فلذا عرفه شرعا بقوله (هو فضل مال) اي فضل احد المتجانسين على الآخر
 بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن ففضل قفيزي شعير على قفيزي ر لا يكون
 ربوا (خال) ذلك الفضل (عن عوض) قيد به ليخرج بيع كبر وكبر شعير
 بكري وكري شعير فان الثاني فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض
 نصرف الجنس الى خلاف جنسه بان يباع كبر بكري وشعير وكبر شعير بكري

(شرط) بطلان فعليه صفة الفصل ما لى شرط ذلك الفصل (لإحدى
العاقدين) أى المايمنين أو المعرضين أو الراغبين للاحتراز عما إذا شرط لعبرهما
وفى الأصلح فى أحد الدنان وإيقاع لأحد العاقدين لأن العاقد قد يكون وكيل
وقد يكون فصولاً والمعتبر كون أفضل للبايع أو المشتري انتهى لكن عند الوكيل
عند الموكل وعند الفصول يتوقف على قول المالك فيصير العاقد حقيقة
الموكل أو المالك فلا حاجة إلى التبديل ندر (فى ما وصية مأل بمال) فبندهما
للاحتراز عن هبة بعوض زائد ويدخل فيه ما إذا شرط هبة من الاستناع بالرهن
كالاستخدام وأركوب ورزاعة والنس واكل الثمران الكلى دوا حرام
كما فى الههستائى (وعلمته) أوجب المائنة إلى يلزم عند فواتها الربوا
وفى اصطلاح الأصول المله ما يضاف إليه ثبوت الحكم لا واسطة فخرج
الشرط لانه لا يضاف إليه ثبوته والسبب والعلامة وعلته العلة لانه بالواسطة
(القدر) لغة كونه شئ مساوياً لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرها إلى مساوى
فى لمعار الشرعى الموح للمائنة الصورية وهو الكيل والوزن (والجس)
أى مع اتحاد الجنس فى العوصين فالعلة بمجموع الوصفين عندنا لأن الأصل فيه
الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الخطئة بالخطئة مثلاً بمنزل يداسد
والعصل ربوا وعدا لأشياء الستة الخطئة والشعر والتمر والمخ والذهب والمضنة
أى يعموا مثلاً بمنزل أبيع الخطئة بالخطئة مثلاً بمنزل جدد المصافي وأقيم
المصافي له مقامه وأعرب بأعراه ومثل حجره والأكال الامى للوجوب والبيع
مباح صرف الوجوب إلى رعاة المائنة كما فى قوله تعالى فإن هانت رضة خرجت
صرف الانتحاب إلى القمض فصار شرطاً للرهن والمائنة بين الشريئين يكون
باعتبار الصورة والمعنى معاً والقدر بسوى الصورة كما بيناهم والجسبة بسوى
المعنى فبظهر الفصل الذى هو الربوا ولا يعتبر الوصف لقوله عليه السلام
حدها ورد بها سواء (حرم) تعريض على كونه العلة القدر والجنس (بيع
الكلى والوزنى مجسدة) كبيع الخطئة بالخطئة والذهب بالذهب مثلاً
(متفاضلاً) لوجود الربوا فى ذلك (أو بسنة) أى بأحد لما فى ذلك شبهه
الفضل إذا قد خير (ولو) وصلية (غير مطعوم) حلالاً للشافعى فإن علة
الربوا عنده الطعم فى المطعومات والتمسك فى الآباء والجسبة شرط لعمل العلة
عملها حتى لا تشمل العلة المذكورة عنده الأعد وجود الجسبة (كالحص)
من المكبلات (والحديد) من الموروثات والطعم غير معتبر عندنا (وحل) بيع
ذلك (مثلاً بعد القايض أو متفاضلاً غير معين كحقة بمقتنين) لا تخاف بجران
الكيل وما دون نصف صاع فهو فى حكم الحقة لانه لا يتقدر للشرع

بادونه واما اذا كان احد البتائين يبلغ حنـ نصف الصاع او اكثر
والآخر لم يبلغه فلا يجوز كخا في العنابة (ويضة بيضتين
وعرة تمرتين) وحاصله ان ما لا يدخل تحت الميار وهو الكيل والوزن
 اما قلته كالحنـ والحفتين والتمر والتمرين واما لكونه عدديا لا يباع بالميار
 السريع كالبيضة والبيضتين والجوزة والجوزتين يحـنـ البيع متقاضا اـدم
جر بان القدر والميار فلا يوجد المساواة فلم يـمـر الفضل وبقي على الاصل
وهو الحل عندنا خلاف الشافعي لوجود حلة الحرمة وهي الطعم مع عدم
الخص وهو المساواة فبحرم لان الاصل عنده الحرمة (فان وجد الوصفان)
اي الكيل او الوزن مع الجنس (حرم الفضل) كقبح بر بقبحين منه (و)
حرم (النساء) ولو مع التساوي كقبحين بقبحين منه احدهما او كلاهما
نسبة لوجود العلة (وان عدما) اي كل منهما (حلا) اي الفضل والنساء اـدم
العلة الموجبة المحرمة اذا الاصل الجواز والحرمة بعارض فيجوز ما لم يثبت فيه
دليل الحرمة (وان وجد احدهما فقط حل التفاضل) كما اذا بيع قبح حنـطة
بقبحين شعير يد ايد حل الفضل فان احد جزئي العلة وهو الكيل موجود
هنا دون الجزء الآخر وهو الجنسية وان بيع خمسة اذرع من اشوب الهروي
بسة اذرع منه يد ايد حل ايضا لان الجنسية موجودة دون القدر (لا النساء)
اي لا يحل النساء في هاتين الصورتين ولو بالتساوي وذلك لان جزء العلة
وان كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة في الربوا والشبهة في باب الربوا
ملحقة بالحقيقة لكنها ادون من الحقيقة فلا بد من اعتبار الطرفين في النسبة
احد البتائين معدوم ويبع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مرجحا لتلك
الشبهة فلا يحل وفي غير النسبة لم تعتبر الشبهة لما قلنا ان الشبهة ادون من الحقيقة
على ان الخبر المشهور وهو قوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف
شئتم بعد ان يكون يد ايد يوبد ما قلنا وعند الشافعي ان الجنس بانقراده لا يحرم
النساء كما في شرح الوقاية ثم فرعه بقوله (فلا يصح سلم هروي في هروي)
لوجود الجنس والنساء في السلم فيه (ولا سلم) (برفي شعير) لوجود القدر مع
النساء (وشروط التعيين والتفاضل) في المجلس (في الصرف) لقوله عليه السلام
الفضة بالفضة هاء وهاء معناه خديدا يـد والمراد به القبض كني بها عنه لانها
آتية (و) شروط (التعيين فقط في غيره) في غير عقد الصرف من الربويات
ولا يشترط التفاضل في بيع الطعام بمثله عينا حتى لو باع برابري بعثتهما وتفرقا
قبل القبض جاز عندنا خلاف الشافعي واما قلنا بمثله اذا التفاضل لا يجوز
انفاقا واما قلنا عينا اذا لم يكن معينا لا يجوز انفاقا اما عندنا فـدم العينة

وأما عندنا فلم يمتدحى قوله عليه السلام السلام يا طمام يا طمام يا طمام ولأنه
 أول من يفتن في الخلق يتصاحب الفتن فيوجد في القرض الأول مرة فيفتن
 شهوة الربوا ولأنه مع متين فلا يشترط فيه القبض كاشوت وهذا لأن العامة
 المطلوبة إنما هو التمسك في الصرف منه وترتب ذلك على التمسك بخلاف
 الصرف لأن القبض فيه لشين به ومعنى قوله عليه السلام يا طمام يا طمام يا طمام
 لما رواه عسادة بن الصامت كذا وتعاين الفتن لا يمسر تعاوننا في مال عرفنا
 بخلاف القند والاجل (وما نص) على مسعة التجهول (على تحريم الربوا فيه)
كَيْلًا دهو كَيْلًا أبدا كَامِرًا والشهير والنز والمخ (و) ان نص (على تحريمه)
أي تحريم الربوا فيه (ورنا دهو وزنى أبدا كَالْدَهَبِ وَاللَّعْضَةِ وَلَوْ) وصلبه
(تقريب تحصيله) لأن النص وأصله وأمر من العرف والاقوى لا يترك بالآدنى
(وما لا نص فيه) أي في كونه كَيْلًا أو وزناً (حل على العرف كغير السنة المذكورة)
 من الرجال العضة لأن الشرع اعتسrade الناس لقوله عليه السلام ما رأه
المؤمنون حساً دهو عند الله حس وقال الشافعي هو محمول على عادة أهل
 الحجاز في عهد رسول الله عليه السلام قلنا ذلك في قصاب الزكوة والتكارات
 لأن الأمة احتجمت على خلاف ذلك في الباعات وعن أبي يوسف أنه يفتن العرف
 على خلاف التصوص عليه أيضا لأن النص على ذلك بمكان العرف وقد تبدل
 فتبدل حكمه وقال المولى سعدى استقراض الدراهم عددا وبيع الذهب وزناً
 على ما هو المعارف في زماننا ينبغي أن يكون مبني على هذه الرواية ثم رده
 بقوله (ولا تخور بيع الرمال بمناسلاتنا ورنا) لأن البر كَيْلًا بشرطاً لا وزناً (ولا)
يجوز بيع الذهب بالذهب بمناسلاتنا) لأن الذهب وزنى لا كَيْلًا وإن تعارفوا
 ذلك لا احتمال الوصول على ما هو لميار فيه (وخاص بيع فلان معين بطلسين معينين)
 صد الشيخين (حسلاً لما محمد) بيع الفلاس بجنس متفاضلاً بمقتل وجوبها الأول
 أن يكون كلاهما في البيع معيناً الثاني أن يكون المبيع معيناً والثالث عبر معين الثالث
 عكس الثاني الرابع أن يكون كل منهما غير معين والكل فاسد سوى الواحد
 الأول له أن التمسك بالتفاضل الكلي فلا يطل باصطلاحهما وإذا ثبت
 أنهما لا يتبعين فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما أن التمسك في حقهما ثبت
 باصطلاحهما إذا لا ولاية للعبر عليهما وتطل باصطلاحهما وإذا انطقت شعبتين
 بأعينين بخلاف التقود لأنها التمسك بخلفه (وتخور مع الكراس بانقطن)
 وكذا بالعرل كيف ما كان لا حسلاً فلهما حسلاً لأن الثوب لا يقضى ليهود غزلاً
 أو قطناً والكراس التماسك من اللحم والجمع كرايين كالبوايع الفظن لعمله
 أنه يجوز وكيف ما كان لا حسلاً لا حسلاً وهو قول محمد وقال أبو يوسف

لا يجوز الامتساويا وقول محمد اظهر وفي المساوي وهو الاصح ولو باع قطننا
غير متلوج بمتلوج جاز اذا علم ان الخالص اكثر مما في الآخر والا لا يجوز
ولو باع القطن غير المتلوج بمتلوج القطن فلا بد ان يكون الحب الخالص اكثر
من الحب السدى في القطن (و) يجوز (بيع اللحم بالخوان) عند الشيخين
(وعند محمد) وهو قول الشافعي (لا يجوز بيعه) اي بيع اللحم (بحيوان
جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان) ليكون اللحم بمقابلة ما فيه والباقي من
اللحم بمقابلة السقط كالجلد والكرش والامعاء والطحال لانهما جنس واحد ولهذا
لا يجوز بيع احدهما بالآخر نسبة فكذا متفاضلا كالزيت بالزيتون وهو القياس
ولهما ان الخوان ليس له بئال ولا ينفع به انتفاع اللحم وماليته معلقة بالذكوة
فيكون جنسا آخر بخلاف الزيت والزيتون وهو الاستحسان قيد باللحم لانه
لو باع احد الشاتين المذبوحتين الغير المتلوجتين بالآخرى جاز اتفاقا بان يجعل
لحم كل منهما بجلده الآخر ولو كانتا متلوجتين يجوز اذا تساويا وزنا ولو اشترى
شاة حية بشاة مذبوحة يجوز اتفاقا موضع الخلاف بيع اللحم من جنس ذلك
الحيوان (و يجوز بيع الدقيق بالدقيق مماثلا كيلا) لا متفاضلا لاتحاد الاسم
والصورة والمعنى وبه ثبت المجانسة من كل وجه ولا يعتبر احتمال التفاضل كما في
البر بالبر وقيدته ابن الفضل بما اذا كانا مكبوسين والا لا يجوز خلافا للشافعي لعدم
الاعتدال في دخوله الكيل لانه منكبس وممتلي جدا وقوله كيلا احتراز عن
الوزن لان فيه روايتين وعن الجزاف واسارة الى نفي قول الشافعي (لا)
يجوز بيع الدقيق (بالسويق) اي اجزاء حنطة مقليقة والدقيق اجزاء حنطة
غير مقليقة (اصلا) اي لا متفاضلا ولا متساويا عند الامام لانه لا يجوز بيع
الدقيق بالمقليقة ولا يبيع السويق بالحنطة فكذا بيع اجزائهما بقيام المجانسة
وبيع المقليقة والسويق متساويا جائز لاتحاد الاسم (خلافا لهما) اي قالوا
يجوز كيف ما كان لا اختلاف الجنس ولكن يدا بيد لان القياس يرجع لهما
(و يجوز بيع الرطب بالرطب مماثلا) خلافا للشافعي (وكذا) يجوز
(بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب مماثلا) عند الامام لان الرطب والتمر
متجانسان بالذات لا بالصفات فيدخل تحت قوله عليه السلام التمر بالتمر مثل
بئال وان لم يجانس على زعم المخالف يجوز ايضا دخوله تحت قوله عليه السلام
اذا اختلف النوعان فيهما كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد (خلافا لهما)
لا تنقص الرطب بالجفاف وبيع العنب بالزبيب على هذا الخلاف (وكذا)
يجوز (بيع البرطبا) بفتح الراء وسكون الطاء (او بواو لا مثله او بالياء بس)
(و) بيع (التمر) والزبيب متعين بمثلهما (متساويا) حال من الجميع يعني

يُجوز بيع البرطيا او جملو لا يملكه او بالاس وبيع الثمر والريث متعين عليهما
مساويا عند الشئخين لان حال البيع معتبر وقت العقد فيعتبر التساوي فيه
اختلاف الصفة اول مختلف (خلافا لمحمد) في جميع ذلك لانه اعتبر التساوي
في الحال والمال وترك ابو يوسف الاصل الذي هو تحقق التساوي في حال العقد
في بيع الرطب بالتمر وكان مع محمد حديث النبي عليه السلام انه سئل عن بيع
الرطب بالتمر فقال الي عليه السلام او ينقص اذا جف قليل نعم قال لا فيبقى
الباقى على القياس (ويجوز بيع لحم حيوان يلحم حيوان غير حلاله مفاضلا)
نقدا (وكذا اللحم) وعن الشافعي انه من جنس واحد لا اتحاد المقصود
فلا يجوز الاتساوي ولنا ان الاصول مختلفة حتى لا يصح بعضها الى بعض في
الذكوة وكذا احرأوها وقد نال بغداد لانه نسبة غير جائز بالاتفاق (والجاموس
مع الفرس جنس واحد وكذا العز مع الضأن والخت مع العراب) فلا يجوز
بيع لحم الفرس بالجاموس متافصلا لا اتحاد الجنس بدليل الذم في الذكوة للتكثير
وكذا احرأوها ما لم يختلف المقصود كشمع العز وصف الضأن فانها ما جنس
فان قلت لم حاز لحم الطير بعضه بعض متافصلا مع انه جنس واحد ولم يتبدل
بالصفة قلنا انما جاز لانه غير موزون عادة فليكن مقدرا فلم توجد العلة لخاصة
ان الاختلاف باختلاف الاصل او المتق او يتبدل الصفة وفي الصحيح يعني ان
يسمى من لحوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة اهل مصر بعينه
(ويجوز) مع (خل العنب بخل الدقل) نقدا (متافصلا) لانهما جنس
منه ران كاصلهما (وكذا سحيم الطلى بالالىة او بالحم) اي يجوز بيعه بمتافصلا
وان كانت كلها من العناب لانها اجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والاصور
والمقاصد (و) يجوز بيع (الخمر بالبر او الدقيق او السويق) متافصلا لعدم
الجناس لان الخمر وزني او عددي والبر كيلي بالاص وان جمعهما قدروا وكذا
بيع الخمر بالدقيق او السويق متافصلا لما ذكرنا من عدم الجناس فلم يوجد
علة الر نواهدا اذا كانتا نقدان واما اذا كان احدهما نسيئة سواء كان خيرا
او را او دقيما فيجوز في صورة كون النسيئة عند الامام لانه اسم موزون في
مكيل يمكن صسط صقته ومعرفة مقداره قبل يفتى به ويجوز في صورة كون
الخمر نسيئة عند ابي يوسف لانه اسم في موزون وقبل يفتى به وعن هذا قال
(وان) وصلية (كان احدهما نسيئة به معنى) لتساوي وفي الحاوي ويجوز
بيع الدين بالدين (ولا يجوز بيع الجسد بالردى) اذا قول بجنسه بما فيه الر بوا
(الامت وبيا) لقوله عليه السلام جندها وردبها مساويا (وكذا) لا يجوز بيع
(البسر بالتمر) لا طلاق التمر على الشمر (ولا) يجوز بيع (البر بالسبد دقيق

او بالسويق او بالخالة مطلقا) اي لا متساويا ولا متفاضلا لان المجانسة
 باقية من وجه باعتبار انها اجزاء الخططة (ولا) يجوز (بيع الزيتون
 بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت) في صورة بيع
 الزيتون به (والشيرج) في صورة بيع السمسم به (اكثر مما في الزيتون
 والسمسم) وفيه الف والتشتر المرتب وهوان يرجع الاول الاول والثاني للثاني
 (لتكون الزيادة بالتجبر) بفتح الشاء الثلاثة ثقل كل شيء بعصر اعلم ان البيع
 لا يجوز في ثلث صور الاولى ان يعلم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر لتحقيق
 الفضل من الدهن والثقل الثانية ان يعلم التساوى تخلو الثقل عن العوض
 الشاء ان يعلم انه مثله واكثر او اقل فلا يصح عندئذ لان الفضل المتوهم كالتحقق
 احتياطا وعند زفر جازلان الجواز هو الاصل والفساد لوجود الفضل الخسالى
 فسلم يعلم لا يفسد ويجوز البيع في صورة الاجماع بان يعلم ان الزيت المنفصل
 اكثر ليكون بالفضل وكل شيء بثقله قيمة اذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون
 الخالص اكثر كبيع الجوز بدهنه والين بسمنه والتمر بنواه كافي البحر (ولا يستفرض
 الخسر اصلا) اي لا وزنا ولا عددا عند الامام للتفاوت الفا حش من حيث
 الطول والعرض والغلط والدقة ومن حيث الخبز والتور (وعند ابن يوسف
 يجوز) استقراضه (وزنا) لا يمكن التساوى في الوزن لاعددا للتفاوت في آحاده
 (وبه يفتى) وبه جزم صاحب الكتز وذكر الزيلعي ان الفتوى على قول
 ابن يوسف (وعند محمد يجوز عددا ايضا) للتعارف والتعامل وفي شرح المجمع
 الفتوى على قول محمد وفي الفتح وانا ارى قول محمد احسن لكونه ايسر وارفق
 (ولا يربوا بين السيد وعبد) لانه وما في يده ملكه اطلقه وقيد بعض الفضلاء
 بما اذا لم يكن دين مستغرق لرقبته وكسبه واما اذا كان مستغرقا فيجوز الربوا
 بينهما اتفاقا لعدم الملك عنده للول في كسبه كالكتاب وعندهما لتعلق حق
 الغير لكن اذا لم يكن مامعه لمولاه بان كان مديونا سواء كان الدين لمولاه كالملكاتب
 او غيره فيتقرر البيع بينهما فيصير الحكم بحكم سائر البيوع ولذا لم يفصل
 تدبر وفي البحر ولا يربوا بين المتقاضيين وشرى بكى العنان اذا تابعا من مال
 الشركة وان كان من غيره جرى بينهما (ولا) ربوا (بين المسلم والحري في دار
 الحرب) عند الظرفين خلافا لابن يوسف والشافعي اعتبارا بالمسأمن منهم
 في دارنا ولهما قوله عليه السلام لا يربوا بين المسلم والحري في دار الحرب ولان
 مالهم مباح في دارهم فبأي طريق اخذه المسلم اخذ مالا مباحا اذا لم يكن غدر
 بخلاف المسأمن منهم لان ماله صار محظورا به قد الامان قال في التسهيل
 وغيره ولا يجوز الربوا عند الامام بين مسلم ومن آمن معه لعدم العصمة في مال

من اسمائه وصار كمال الحرق وتحوّل للمسلم أحسن مال الحرق برصاء وإهمالاً
 أنه رتبوا جرى بين مسلمين حرّم وفيه كلام وهو أن عدم الدعامة بمروغ الأرى
 أن العاقبة لم يملكوا ما في يد من اسمائه إذا طهروا عليهم اسميه لكن يمكن
 العرق بأن سمع الشيء من الرويات بختمه مما لا يكون رصاء بخلاف
 ما إذا طهروا عليهم واحدوا ما في يد من اسمائه لا يهمل أحدهما لا بالبرصاء
 ما صرحوا به

(باب الحقوق والاستحقاق)

كان من حق مسائل الحقوق أن يذكره في الفصل المصل بآول النوع إلا أن المص
 التزم ترتيب الهداية كما التزم صاحب الهداية ترتيب الجامع الصغير ولأن
 الحقوق في نواع خلق ذكرها بعد ذكر المسائل النوع إلا أن صاحب الهداية
 ذكر مسائل الحقوق في باب على حدة ثم ذكر مسائل الاستحقاق في باب آخر
 والاص ذكرهما في باب وليت شعري لم ترك أسأله والحقوق جمع حق وهو
 خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باب صرف وقيل أنا وح وثبت
 وأهدأ يقال لمرافق الدار جمعها وعما في البحر من أحسن (يدخل العلم
 والكيف في بيع الدار) وإن لم يذكر بكل حق هولها ونحوه لأن الدار اسم
 لما دار عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بروت ومبارك وهي غير مستقيمة
 والدار من أحرار فدخل فيه من غير ذكر وكذا الكيف داخل فيما أطلق
 عنه وإن كان خارجاً مبنياً على الظلة لأنه بعد منها حادثة وكذا يدخل في الماء
 والاشجار التي في صحنها والسيان الداخل وأما الخارج فإن كان أكثره بها
 أو مثلاً لا يدخل إلا بالشرط وإن كان أصغر منها يدخل لأنها منه من الدار
 عرفاً والكيف المستتر كمال في البحر وفي العصابة الدار لغة اسم لقطعة أرض
 صرحت لها الحدود وممرت عما حاورها إدارة حط عليها فهي على رصها
 دون النقص ليجتمع فيها مرافق الصحراء الأسرواح وشافع الأمان الأسكن
 وغير ذلك ولا فرق بين ما إذا كانت الأيدي بالماء والزران أو بالجم والماء (لا)
 تدخل (الظلة) في بيع الدار الظلة السباط الذي يكون أحد طرفيه على الدار
 والطرف الآخر على دار أخرى أو على أسطوانات في السكة ومعها في الدار
 السعة كما في الفصح وفي البحر وغيره وفي الصحاح الظلة بالضم كهيئة القسفة
 وفي المعرب قول الصحاح ظلة الدار يريدون السدة التي يكون فوق الباب لكن
 عم في الإصلاح فقال أو على الأسطوانات في السكة سواء كان معتمداً على الدار
 أو لا ومن وهم أنها السدة التي فوق الباب فعدوهم انتهى (بالذكر كل حق

هو لها) اى للدار (او مرافقها) اى بذكر مرافقها وهى حقوقها اى بيعها لك
 مرافقها (اوبكل) حق (قليل وكثير هو فيها او منها) فينتد تدخل الظلة
 في بيعها عند الامام (وعندهما تدخل) اى الظلة من غير ذكر شئ بما ذكرنا
 ان كان مفتوحا في الدار لانها من توابع الدار وله ان الظلة تابعة للدار من حيث
 ان قرار احد طرفيها على بناء الدار وليست بتابعة لها من حيث ان قرار
 طرفيها الآخر على غير بنائها فلا يدخل بلا ذكر الحقوق وتدخل بذكرها عملا
 بالشبهين ولو كان خارج الدار مبنيا على الظلة يدخل في بيع الدار بلا ذكر
 الحقوق لانها تعد من الدار عادة وفي الخاية ويدخل الباب الاعظم فيما باع بنا
 او دارا مرافقها لان الباب الاعظم من مرافقهما (ولا يدخل العلو في شراء
 منزل الا بذكر نحو كل حق) اى الا ان يقول لكل حق هو له او مرافقه او لكل
 قليل وكثير هو فيه او منه لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتأتى فيه مرافق
 السكنى بنوع قصور بانتفاء منزل الدواب فيه فليشبهه بالدار يدخل العلو فيه
 تبعا عند ذكر الحقوق ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه (ولا) يدخل العلو
 (في شراء بيت وان) وصاية (ذكر كل حق) ونحوه ما لم ينص عليه لان البيت
 اسم لما يات فيه والعلو مثله والشئ لا يستع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص
 عليه وفي الكافي ان هذا التفصيل مبنى على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو
 في اكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام تنبئ على العرف فيعتبر
 في كل اقليم وفي كل عرف اهله (ولا) يدخل (الطريق) في بيع ماله طريق
 (ولا) يدخل (المسيل) في بيع ماله مسيل (ولا) يدخل (الشرب) في بيع ماله
 شرب (الا بذكر نحو كل حق) لان هذه الاشياء تابعة من وجوه باعتبار
 وجودها بدون المبيع فلا يدخل الا بذكر نحو كل حق وفي القهستاني والام
 للمهدي اى مسيل الماء وانهر في ملك خاص وشرب الارض ومائها وينبغي
 ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب وطريق
 الدار عرضه عرض الباب الذى هو مدخلها وطوله منه الى الشارع او هو اعم
 ومن طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلوسد الطريق القديم لم يدخل
 بذكره فالطريق الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كافي المحيط
 لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا تدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق نافذة فانها
 لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء (وتدخل) هذه
 الاشياء (في الاجارة بدون ذكر) نحو كل حق اذا لم ينفع المجر بدونها ومثلها
 الرهن والصديقة الموقوفة وقال العيني ولا يدخل مسيل ماء الميراث اذا كان
 في ملك خاص ولا مسقط الثلج

(فصل)

في بيان احكام الاسماء في (البينة حجة متعمدة) الى الغير يظهر في حق كافة
الناس لان البينة لا تبصر بحجة الا بقضاء القاضي وله ولاية عامة فيقتضيه
قضاءه في حق الكافة كافي التبيين وظاهره ان معنى التعمد انه يكون القضاء
بها قضاء على كافة الناس في كل شيء قضى به بالبينة وليس كذلك وانما يكون
القضاء على الكافة في عتق ونحوه كما مر بتحقيقه (والاقرار حجة قاصرة)
فلا يتوقف على القضاء والمقر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه
(والتناقص يمنع دعوى المالك لا يمنع التناقص دعوى (الحرية والطلاق
والنسب) لان القاضي لا يمكنه ان يحكم بالكلام المتناقض اذا احدهما ليس
بأول من الآخر فسقطا غير ان الحرية والطلاق والنسب فمقدور في التناقص
لان النسب يتنقضي على العاوق والطلاق والحرية يفرد به الزوج والمولود
فيختفي عليهم كافي التبيين (فلو وادت امه مبيعة) تفريع على كون البينة حجة
معدنية والاقرار حجة قاصرة بمعنى او اشترى امه فولدت عبدا من غير ولاية
وفي الكافي فولدت لابن فلان (فاستمعت بينة تبعها ولدها) في كونه مستحبا
وملكا لمن يرهن (ان كان في يده) اي في يد المشتري (وفعتي به) اي الولد
(ايضا) وهو الاصح لان محمدا قال اذا قضى القاضي بالاضل للمسيحي
ولم يعرف الزوائد او في يده آخر وهو غائب لم تدخل الزوائد تحت القضاء
لان قصاها عن الاصل يوم القضاء فعلى هذا ظهر بطلان ما كان في يده
(وقبل يكتفى القضاء بالام) لانه منع انما يدخل في الحكم قاضيها (وان اقر
المشتري (بها) اي بالامه المبيعة (لرجل لا يذبحها وامها) فياخذ المقر له
لامه لا ولدها والفرق ان البينة تثبت المالك من الاصل والولد كان متصلا بها
يومئذ ثبتت بها الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة ثبتت به المالك
في التجربة ضرورة صحة الخبر وما ثبت بالضرورة بقدر الضرورة ولم يذكر
القول لانه في حكم الاقرار وفي البحر نقلا عن النهاية اما لا يثبت الولد في الاقرار
اذ لم يذبح المقر له اما اذا ادعى كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد
بل زوائد المبيع كلها على التفصيل انتهى لكن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق
كما قاله المولى سعدى وفي البرازية واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يجب
على المشتري شيئا كزوائد العصبوب (وان قال شخص لا خير) اي رجل
يطلب شراء عبدا (اشترى فانه عبدا) لفلان (فاشترى) اي الرجل العبد بناء على
كلامه (فاذا هو حر) اي ظاهره حر واذا هبنا الفساحه (فان كان الداعي

حاضرا او غائبا كان (مكانه معلوما لا يصح) العبد (الامر) لوجود
من عليه الحق وهو البائع (والا) اي وان لم يكن البائع حاضرا او لم يكن مكانه
معلوما (ضمن) اي رجع المشتري على العبد بالثمن عند الطرفين لان المقر
بالعبودية ضمن سلامة نفسه والمشتري اعتمد على امره واقضاه انه عبده
اذا قول قوله في الحرية فيحصل ضمانا للثمن عند تعذر رجوعه على البائع دفعا
للعذر والضرر (ورجع) العبد (على البائع) بالثمن (اذا حضر
لانه قضى دينا عليه وهو مضطرب فلا يكون متبرعا وتندبني يوسف لا يرجع
المشتري على العبد بشيء لان ضمان الثمن بالمعاوضة ارباب الكفاية فلم توجد منهما
كما قال اشترى اوقال انا عبد ولم يزد على ذلك فانه لا رجوع عليه بشيء بالاتفاق
كافي الفسخ لكن في التساوية ما يخالفه فليظرنه (وان قل ارفهني) فانا عبد
فارقهني (فاذا هو حر فلا ضمان اصلا) سواء كان البائع حاضرا او لا وسواء
كان مكانه معلوما او غير معلوم لان الرهن لم يشترع معاوضة وموجب الضمان
هو الغرور في المعاوضة (ومن ادعى حقا مجهولا في دار) فانكر المدعي عليه ذلك
(فصول) من الحق المجهول (على شيء) كائنه درهم مثلا فاخذه المدعي
(فاستحق بعضها) اي بعض الدار (فلا رجوع عليه) اي على المدعي بشيء
من البديل لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل فادام في يده شيء لم يرجع
(ولو استحق كلها) اي كل الدار التي ادعاها (رد) اي رد المدعي (كل العوض)
للتعويض فانه اخذ بما لا يملكه فبرده (وفهم منه) اي من المذكور (صحة الصلح
عن المجهول) على معلوم وفهم منه ايضا عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة
الصلح وفي المخرج استفيد مما تقدم من الحكم شيان احدهما ان الصلح عن المجهول
حائز لانه لا يفضي الى المنازعة الثاني ان صحة الصلح لا يتوقف على صحة الدعوى
لصحة هو دونها حتى لو رهن لم تقبل الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه به فبصد
بالمجهول لانه ادعى قدره معلوما كر بيعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقصد
وان بقي اقل منه رجع بحساب ما استحق والمص اقتصر بالا ولي فقد قصر
يد (ولو) كان المدعي (ادعى كلها) اي كل الدار (فصول) على شيء كائنه
مثلا (ثم استحق) شيء منها (رد) اي المدعي (حصة ما استحق ولو) كان
الاستحقاق (بعضا) من الدار لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق
منها شيء تبين ان المدعي لا يملك ذلك فبرده بحسابه من العوض كما في اكثر
المبشرات فعلى هذا ان الواو في ولو زائدة لان المعنى حيثما او كان المدعي ادعى
كلها فصول على شيء ثم استحق الكل رد المدعي حصة ما استحق وليس كذلك
ليرد حيثما كل العوض كما مر آنفا بل المراد ههنا رد المدعي حصة ما استحق

لو كان المبيع يوصف بغيره ذكر أحكام الفصولي بلا فصل قبل (وإن باع
 فضولي) هو منسحب إلى الفضولي بجمع الفضل أي الزيادة وفي المغرب وقد عرفت
 جمعه على ما لا يخبر فيه قبل فضولي بلا فصل ثم قبل أن يستعمل باللام في فضولي
 وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بكامل وقبح الفاء بخلها كافي البحر (ملكه)
 مقبول باع (أو يفتحه) مبتدأ مؤخر خبره لمن (وله) أي للمالك (أن يخرجه)
 يعني يستند به عوقفا على إجازة المالك بالشرائط الأربع كما في البحر ومنها
 بقوله (بشرط بقاء العاقدين) أي وإن كان يخرجه إن شاء بشرط بقاء البايع
 والشري أما شرط بقاء البايع فلأن حقوق العقد لم يلزمه حال حيوة فلا يلزمه
 بعد وفاته وإبقاء المشتري فلأن الثمن لم يلزمه في حال حيوة فكيف لزمه بعد
 وفاته (و) بشرط بقاء (المعقود عليه) أي المبيع والمراد يكون المبيع قائما
 أن لا يكون متغيرا بحيث يعد شيئا آخر لأن المالك لم ينتقل إليه بالعقد فلا ينتقل
 بعد هلاكه وفي البحر وأول ما يعلم حال البيع وقت الإجازة من نفسه وعدمه جاز
 البيع في قول أبي يوسف وإلا وهو قول محمد لأن الأصل بقاءه ثم رجع وقال
 لا يصح ما لم يعلم بقاءه (و) بشرط بقاء (للمالك الأول) لأنه جمعه بطل العقد
 الموقوف فبعد ذلك لا يفيد إجازة الوارث وإنما جاز بيع الفضولي عندنا لأن ركن
 التصرف صادر من أهله متصفا إلى محله ولا ضرر في إزواجه مؤوقا في العقد
 وليس فيه ضرر على المالك لأنه مخير فإذا رأى المصلحة فيه بقائه والإسحاح
 بل له فيه منفعة حيث يستطاع منه مؤنة طلب المشتري وقرار الثمن ويستطاع رجوع
 حقوق العقد إليه فثبت للفضولي القدرة الشرعية إحراز هذه المنافع على
 أن الأذن له ثابت دلالة لأن كل عاقل برضى يتصرف بحصول له به النفع خلافا
 للشافعي إذ عده تصرفات الفضولي باطلة كلها وقيد المص بالاول مستدرك
 لإطائل تحته نفع (وكذا) بشرط بقاء (الثمن إن كان) الثمن عرضا لأن العرض
 يعمين بالتميين فصار كالمبيع في شرط بقاءه وبهذا يفهم أن الثمن إن كان دينا
 يحتاج إلى إريضة أشياء وإن كان (عرضا) يحتاج إلى خمسة أشياء فلا وجه للحصر
 إلى الإريضة كما قيل تدبر (وأذا إجاز) المالك عند قيام الخمسة المذكورة جاز
 البيع (فإن العرض ملك للفضولي) أي إن كان الثمن عرضا كان محالوا
 للفضولي وإجازة المالك إجازة نقد لإجازة عقد لأنه لما كان العرض متغيرا كان
 شراء من وجه والشراء لا يوقف بل يتقد على المباشر أن وجد تعاذا فيكون
 ملكا له وإجازة المالك لا ينتقل إليه بل تأثير إجازته في العقد لا في العقد (يجب
 عليه) أي يجب على الفضولي (مثل البيع أو) كان (مثليا وإلا) أي وإن لم يكن
 مثليا (ففيتم) لأنه لما صار العقد له صار مستقرا بنفسه على الغير مستقرا مثله

في ضمن الشراء فيجب عليه رده كما قضى دينا بمال الغير واستقرض غير المتلى
 بشاره فمنا وان لم يجر قصدا (وغير العرض) يعني ان كان الثمن في بيع الفضولي
 دينا غير عرض كالدرهم والدنانير والفلوس والكيل والوزن الغير عنهما
 فاجاز المالك البيع حال بقاء الاربعة جز البيع وهو الثمن (ملك للمجير امانة
 في يد الفضولي) بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد
 الاجازة او قبله لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة (وللفضولي ان يفسخ
 قبل اجازة المالك) دفعا للمخوف عن نفسه لان حقوق البيع ترجع اليه بخلاف
 الفضولي في التكاثر حيث لا يكون الفسخ له قبل الاجازة لان الحقوق لا ترجع
 اليه (وصح اعتناق المشتري) اسم مفعول او فاعل صلته (من الغاصب
 اذا اجبر البيع) يعني لو غصب عبدا فباعه ثم اعتقه المشتري من الغاصب ثم
 اجاز المولى البيع صح الثمن استحسانا عن المشتري عند الشيخين (خلافا
 لمحمد) وزفر وهو رواية عن ابي يوسف وهو القياس لانه لا يفتق بدون
 المالك وجه الاستحسان ان المالك ثبت موقوفا بتصرف مطلق موضوع لافادة
 المالك ولا ضرر فيه فتوقف الاعتناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه (ولا يصح بيعه)
 اي بيع المشتري من الغاصب عند اجازة المصنوع منه البيع الاول لان بالاجازة
 ثبت للتابع ملك بات فاذا طرأ على مالك موقوف ابطله لاستحالة الملك البات
 والمالك الموقوف في محل واحد (ولو قطعت يده) اي يد العبد الذي باعه الفضولي
 (عند المشتري فاجبر) اي اجاز المالك البيع (فارشه) اي ارش يد العبد (له)
 اي لشتره لان المالك ثبت له من وقت الشراء فتبين ان القطع ورد على ملكه
 وعلى هذا كل ما يحدث من البيع كالكسب والولد والعقر قبل الاجازة يكون
 للمشتري وكذا الحكم في ارش جميع جراحيه فذكر اليد مثال وهو لا يخص
 كما لا يخفى وفيه سؤال وجواب في النج وغيره فليطالع (ويصدق) المشتري
 (بمازاد) من ارش اليد (على نصف ثمنه) اي ثمن العبد وجوبا لان فيه شبهة
 عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وارش اليد الواحدة في الحر
 نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابلة
 الثمن فبمازاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك فيتصدق به وجوبا واورد
 وجوب التصديق بالرائد كما هو ظاهر ما في الفتح وفيه بمازاد لانه لا يتصدق
 بالكل وان كان فيه شبهة عدم الملك لكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد ووزع
 في الكافي فقال ان لم يكن مقبوضا فبمازاد ربح ما لم يضمن وان كان مقبوضا
 ففيه شبهة عدم الملك كافي البحر (ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام)
 المشتري (اليه) بعد ما ادعى على التابع انه اقر قبل البيع بان يبيع بغير

أمر مولاة أو بعد البيع تأتي بنت بغير أمره أو على المولى أنه أمر ببيع امر
 البيع (على إقرار البيع) المعضول (أو السيد) حال إرادته رد المدة على
 الإقرار (بغير الأمر) بيع المجدد المذكور (وإراد) المشتري (رده)
 أي المدة (لا تقبل) يستدعي بصلان دعواه بالتعويض إذا قد إيهما على العتق
 اعتراف منهما بخصمه وثقاؤه لأن الخصام من حال المسلم العاقل مباشرة
 المدة الصحيح النافذ والينة لا تنفي الأصل على دعوى صحة فإذا علمت الدعوى
 لا تقبل كما لو اعلم البائع النفاذ به باع ملامر أو رهن على إقرار المشتري بذلك
 طاه لا تقبل (ولو أقر البائع) الفضولي (بذلك) أي بعدم أمر ربه السيد
 (عند القاضي) أي للمشتري (الرد) أن طالب المشتري ذلك لأن التناقض
 لا يمنع صحة الإقرار لعدم التهمة ولا يشتري أن يسأله فيقتنن ويستثنى
 في حقهما وهو المراد بصلان البيع في صارته لا في حق رب المدة أن كلبتهما
 وادعى أنه كان أمره فإذا لم يفتح في حقه بطالب البائع بالثمن عندهما لأنه
 وكله وأبصره بمطالبة المشتري لإبرائه بالتصادق وعنداني يوسف أنه انطأ إليه
 فإذا أدى رجع به على البائع ساء على رادة الوكيل ونجامة في العذر والمراجع
 (وأما المشتري دارا من مضمون وادخلها) المشتري (في شأنه ولا جرم) على
 المعضول (عند الإمام) وهو قول أبي يوسف أخرا (خلافا لمحمد) وهو
 قول أبي يوسف أولا وفي الضرر يعني إذا أقر البائع بالعصب وأبكر المشتري لأن
 إقراره لا يصدق على المشتري ولا بد من إقامة البينة لا إلى عقد البائع لأن المصائب
 لا يجوز به على هذا يعلم أن قوله وادخلها المشتري في شأنه اتفاقا وابتداء كبره
 حكمهم عنه بالاولى وإراد بالدار العرصة سفينة ادخلها في شأنه

(باب السلم)

لما كان من أنواع البيوع ولكن شرط فيه المض كالصرف آخره ما وقته
 على الصرف لأن الشرط في الصرف قضيهما وفي السلم قض واحدتهما
 فهو بمنزلة المفرد من المركب وهو في اللغة عبارة عن نوع بيع يجل فيه الثمن
 قيل وفي اصطلاح الفقهاء هو أخذ عاجل بآجل وفي البحر تفسيرا عن البيع
 ليس يصحح صدقه على البيع بثمن مؤجل وعرفه أولا بيع آجل لما جيل
 والطاهر أن قولهم أخذ مأجل بآجل تحريف من استساخ الجمله فاستمر
 النقل على هذا التحريف انتهى وعن هذا قال (هو بيع آجل بآجل) لكن
 يجوز أن يقال المراد أخذ مؤجل بآجل بقرينة المعنى اللغوي إذ لا يصل
 عدم العيسر إلا أن ثبت بدالي كما قاله بعض الفضلاء وفي الدرر وهو مشرع

بالكتاب وهو قوله تعالى اذا بدايتهم بدين الآية فانها تشمل السلم والبيع
 بين مؤجل وتأجله بعد الجلول والسنة وهي قوله عليه السلام من اسلم منكم
 فليس لم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجاع ويأباه القياس لانه
 بيع معدوم لكنه ترك لما ذكر ولم يستدل بما روى انه عليه السلام نهى عن بيع
 ما ليس عند الانسان ورخص في السلم لان محمد بن العز الحنفي قال في حواشي
 الهداية هذا اللفظ هكذا لم يرو من احد من الصحابة في كتب الحديث وكأنه
 من كلام واحد من الفقهاء انتهى (ويصح) السلم (فيما يمكن ضبط صفته)
 اي جوده ورده ونحو ذلك (ومعرفة قدره) اي مقداره اعم من الكيل
 والوزن والذرع لانه لا يفضى الى المنازعة وفي البحر السلم في العنب الفلاني
 في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشامي قبل الادراك يصح
 لانه يسمى تفاحا (لا في غيره) اي وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح
 السلم فيه لانه يفضى الى المنازعة وهذه قاعدة كلية تبني عليها كثير مسائل
 السلم فشرح المص في ذكر بعضها لتعرف باقيا بالتأمل فيها فقال مفرما
 بما عليها (فيصح) السلم كما في الفرائد لكن لما كان المص شرع ان يبين الفصائل
 بالقاء فالاول ان تكون تفصيلية تدبر (في المكيل) كالبر والشعير (والموزون
 كالعدل والذيت (سوى المتدين) من الدراهم والدنانير لانهما موزونة
 وليكنهما غير مثنين بل خلقا شين فلا يجوز السلم فيهما (و) (يصح) في العددي
 المتقارب) وهو ما لا يتفاوت آخذه (كالجوز والبيض عددا وكيلا) لانه
 معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت يهدر عرفا ولا خلاف في
 جوازه عددا وانما الخلاف فيه كيلا فعندنا يجوز ومنعه زفر كيلا وعنه منه عدا
 ايضا للتفاوت وانما جاز كيلا عندنا اوجود الضبط فيه قيد بالتقارب ومنه الكثيري
 والشمس والنبن لان العددي التفاوت لا يجوز السلم فيه وماتفاوتت ماله
 متفاوت كالبطح والقرع والارمان والسفرجل وغيرها فلا يجوز السلم في شيء
 منها عددا للتفاوت الا اذا ذكر ضابطا غير مجرد العدد كطول وغاظ وغير ذلك
 كما في البحر وغيره لكن في شرح المجمع وذكر في المختلف يجوز السلم في الجوز
 والبيض عددا وكيلا ووزنا وقال زفر يجوز كيلا ووزنا وكذا ذكر في المبسوط
 وفي فتاوى الافطس اجمعوا على ان السلم يجوز في الجوز كيلا وفي البيض وزنا
 انتهى فعلى هذا يظهر مخالفة ما في البحر وغيره من انه منه زفر كيلا تدبر
 (وكذا الفلوس) اي يصح السلم فيها عددا لان الثمن فيها ليست خلقية وانما هي
 بالاصطلاح فاعاقدن ابطالها (خلافا لمحمد) لانها اثمان وفي البحر وظاهر
 الزاوية عن السكك الجواز واذا بطلت ثمنيتها لا يخرج عن العدد الى الوزن لا عرف

لا ان يهبطه اهل العرف كما هو في ديارنا وقد كانت في هذه الانصار عديدة
 في ديارنا البضا انتهى وعلى هذا يكون اختيار المص غير الظاهر وهو اقل
 تلاما لمحمد لكن الاول ان يقول ومن محمد بن (وفي المتن) فتح الام وكسر
 الياء وهو المطلوب الي وشرط في الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه الي
 (والآجر) بضم الجيم وتشديد الزاء مع المدح والي اذا طمح (اذا سمى طمح)
 بكسر الميم وفتح الياء واليهما (معلوم) لان اتماوت حيثد يكون اقل (و)
 يصح الي (في المذروع) كاشوب ان بين طوة وعرضه ورفقه (اي غلظه
 ورعه وفي المص وصفه اي من قطن او كان او مركبتهما وهو الملم او حرير
 او نحو ذلك وب منه كعمل الشمام اوال ورم لاه يصير معلوما بذكر هذه الاشياء
 فلا يردى الى النزاع قبل هذا اذا كان اشرب حرير املو كان حريرا لاد
 انضمام بيان ورثه (و) يصح (في السمك المص) اي انقيد بالبح (وزنا
 وبنوع معلومين) لانه لا يقطع وهو معلوم يمكن حطه على قدره با وزن ومان
 نوعه (وكذا الطري في حبه فقط) اي يصح في سمك طري حين يوحده عبر
 مفرد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا يقطع بحوزة مطلقا وورثا ونوعا
 (ولا يجوز) السلم (ديهما) اي في المص والطري (عددا) لتعاقب آحاده بالكر
 والصفر وعن الامام ان السمك لا يصح لاطريا ولا ملجحا لانه لم يصح كالمسلم
 في اللحم وفي الابيضاح والتجريح من المذهب ان السمك الصغار يجوز للمسلم فيه
 كبلا وورثا وفي السكر روايتان ولا فرق بين الطري والمص (ولا) يصح السلم
 (في الحية وان) طرما او غيره لتعاقب آحاده بخلاف الثنا في اذنه بجزر
 اذا كان موصوفا لا مكان الضبط عمره السبع والاربع والوصف والسن
 (واطراده) كالرؤس والاكارع (ولا في جنوده عددا) ليكون له مساوت في
 الصقر والكر وعند مالك يجوز في الرؤس والجنود عددا للثعار وفي النانة
 ولا توهم انه يجوز وانما لا بد عددا لان معناه انه سددى تحت لم يحزن عددا
 لم يشوز نا بالطريق الاول لانه لا يجوز ان عددا وفي الدجيرة ان بين الجنود
 صريا معلوما يجوز لانه الثنا عة حيثد (ولا) يصح (في الحطب حرما
 ولا الرطة جرزا) لان هذا مجهول لا يعرف طوله وخطه حتى اذا عرف ذلك
 ما من الحسل الذي يشده الحطب والرطة وبين طوله وصفته ذلك بحيث
 لا يوردى الى المزايع حار ولو قيد الوزن في الكل صح كما في المص (ولا يصح
 في الجوهر والحرز) بالبحريك الذي يظم له مساوت آحاده الاصفار التي تروى
 لو كانت سابع ورثا فمجهول السلم فيها ورثا لان الصغار اتابع به (ولا) يصح
 (في اللحم طريا) عيدا الامام (وقال يصح اذا وصف موضع معلوم منه لصفة

معلومة) وفي الخبر وقال بجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته
 وقرره لانه يجوز ان مضبوط الوصف كالالية والشحم بخلاف لحم الطيور فانه
 لا يقدر على وصف موضع منه وله ان يختلف باختلاف كبر العظم وصفه فيؤدي
 الى المتارة وفي مزروع العظم روايان والاصح عدمه ولذا اطلقه في الكتاب
 وفي الحقايق والعيون الفتوى على قولهما وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف
 بينهم وقد قيل لا خلاف في منع الامام فيما اذا اطلق السلم في اللحم وقواهما فيما
 اذا بينا واذا حكم الحاكم بجواز صح اتفاقا (ولا يجوز السلم بكيل او زراع) (ين)
 قيد للكيل والذراع (لا يدري قدره) اي قدر ذلك الصاع والذراع لاحتمال
 الضياع فيقع النزاع بخلاف البيع به حالا قيد بكونه لم يدرك قدره لانها لو كانا
 معلومي المقدار جاز (ولا) يجوز (في طعام قرية او ثمر نخلة معينة) اذ ربما تضرضهما
 آفة فلا يمكن التسليم قيد بقرية لانه لو اسلم في طعام ولاية يجوز لان وصول
 الآفة طعام كل الولاية نادر وهذا اذا نسب الى قرية ليؤدي من طعامها
 واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام فالسلم جائز كما في شرح المجمع (ولا)
 يجوز (فيما لا يتيقن) في الاسواق والبوت (من حين العقد الى حين المحل)
 بكسر الحاء المهذلة مصدر قولهم حل الدين اي الى حين حلول الاجل حتى
 لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك
 لا يجوز لقوله عليه السلام لا تسلفوا في الامار حتى يبدو صلاحها ولا احتمال
 موت المسلم اليه بعد العقد قبل ان يبلغ المحل اذ يحل الاجل ويلزم التسليم
 والاحتمال في هذا العقد ملحق بالحقيقة خلافا للشافعي اذ عنده يجوز ان وجد
 وقت الحلول فلا يلزم الاستمرار (وشروطه) اي شرط جواز السلم تسعة
 اشياء ذكر المص منها ثمانية الاول (بيان الجنس كبر او صغير) الثاني بيان
 (النوع كسقية) بفتح السين وتشديد الباء اي مسقية وهي ما تنقي سحبا
 (او بحسية) بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المججمة وهي ما تنقي بالمطر نسبة
 الى الجنس لانها بخوصصة الخط من الماء بالنسبة الى السيج غالبا (و) الثالث
 بيان (الصفة كجيد او ردي) الرابع بيان (القدر نحو كذا رطلا او كيلا
 عملا ينقص ولا يكثر) فلا يجعل مثل الزنيل كيلا لاحتمال الزيادة والنقصان
 ويجعل مثل قرية الماء كيلا عند ابي يوسف للتعامل (و) الخامس بيان (اجل
 معلوم) اذا السلم لا يجوز الا موقلا عندنا وعند الشافعي الاجل ليس
 بشرط لانه عليه السلام رخص فيه مطلقا ولنا قوله عليه السلام في آخر
 الحديث الى اجل معلوم ولانه شرع رخصة للفقراء فلا بد من مدة ليقدر على
 التحصيل والتبتم والايصال والتسليم (واصله) اي اقل الاجل في السلم

(شهر ربي الاصح) روى ذلك عن محمد وعليه الفتوى لان ما رويته عاجل
والشهر وما موقفه اجل بدل مسألة اليقين حاجات ائتمنت ديم عاجلا فتنسأه
قل تمام بالث - هر ر وقيل ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم
وقال صدر الشرح داو الحنجيج مارواه الكرسي انه مفتر بما يمكن من تحصيل
المسلم فيه وفي الفصح وهو جدير ان لا يصح لانه لا ضمان يتحقق فيه وقيل
من رواية اخرى من الكرسي انه بطل الى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس
في ما قيل مثله كل هذا سمع فيه المنازعات بخلاف المقدار المعلن من الزمان
انتهى وفي الخبر هو جدير بان يصح واعول عليه فقط لان من الاشياء ما لا يمكن
تحصيله في شهر فودي الى التقدير به الى عدم حصول المقتضود من الاجل
وهو القدر على تحصيله انتهى هذا سلم ان كان القدر مخصوصا بالشهر
لا بالزادة فليس كذلك لان ما نحن فيه اقل بان الاجل لا اكثر حتى رد عليه
قوله ان من الاشياء ما لا يمكن تحصيله الى اخره لانه ان حصل في الشهر فها
وان لم يحصل منه وانعاقا على زيادة عليه حار بالامانع تدور (و) السادس بيان
(قدر رأس المال ان كان كيلا او وزنا او عدديا) اي بشرطه بيان قدر
رأس المال اذا كان العقد متعلق على مقداره وان كان مشارا اليه عند الامام
(فلا يجوز في حسين ولا بيان رأس مال كل منهما) يعني اذا سلم مائة درهم
في كمر وكر شعير ولم يبين رأس مال كل منهما لا يصح عنده لان اعلام قدر
رأس المال شرط في قسم المائة على الدر والشعير باعتبار القيمة وهي تعرف
بالطن فيكون محمولة حتى او كان من خمس واحد يصح لان رأس المال مقسم
عليهما على السواء (ولا) يجوز السلم (بقدين ولا بيان حصة كل منهما
من السلم فيه) كافي الوقاية يعني اذا سلم عشرة دراهم وعشرة ذنانا في عشرة
اقفر لم يجر عبده لان الدراهم والدينايم المذكورة اذا لم تعلم وزنا لم يزم عدم
بيان حصة كل منهما من السلم فيه وكذا اذا علم وزن واحد منهما دون
الاخر حيث يلزم بطلان العقد في حصة ما لم يعلم وبطلان في حصة الآخر
للمجهالة ولكون الصفة واحدة واعتراض بان هذا التقدير اعيا يستقيم على عبارة
الهداية وغيرها حيث قالوا او اسلم حسين ولم يبين مقدار احدهما فعلى هذا
يكون غير المختار رأس المال واعاى عبارة الوقاية فليكون الميزان غير الميزان هو
حصة رأس المال من السلم فيه وبنيهما مخالفة ظاهرة انتهى واجاب بعض
المصنفين والحق انه لا مخالفة لان بيان الحصة من السلم فيه بيان رأس المال
كما لا يخفى تأمل (و) السابع بيان (مكان ابعائه) اي ايقاع السلم فيه
(ان كان له حمل) بفتح الحاء النقل (ومؤنة) كالمطقة وقيل ما لا يحمل

الى مجلس القضاء محانا وقيل مالا يمكن رفعه بيد واحدة هذا عند الامام
(وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا) لانه صار معلوما
بالاشارة كافي الثمن والاجرة وله ان جهالة قدر رأس المال قد يفضي الى جهالة
المسلم فيه بان يتفق بعضهم ثم يحدد بالباقي عياضه و لا يتفق له الاستبدال
في مجلس العقد فيصح العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يدري قدره فيفضي
الى جهالة المسلم فيه فيجب التحرز عن مثله ولو هو في هذا العقد كما لمحقق
لشخصه مع السابق وفي البحر والاولى ان يعمل للامام بانه ربما لا يقدر على
المسلم فيه فحينئذ الى رد رأس المال فيجب ان يكون معلوما وما
ما ذكره فيندفع بما قدمناه من ان الانتقاد شرط بخلاف ما اذا كان رأس
المال ثوبا لان الذرع وصف فيه لا يتحقق العقد على مقداره (ولا) يشترط بيان
(مكان الايضاء ويوفيه في مكان عقده) عندهما لان التسليم وجب بالعقد
فحينئذ مكانه ولانه لا يزاحه مكان آخر فيه فيصير نظير اول اوقات الامكان
في الاوامر وصار كالمقترض والغصب والامام ان التسليم غير واجب في الحال
فلا يتعين بخلاف القرض والغصب واذا لم يتعين فالجهالة فيه تفضي الى المنازعة
لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجهالة الصفة
وعن هذا قال من قال من السابق ان الاختلاف فيه عنده بوجوب الخلاف
كافي الصفة وقيل على عكسه لان تعيين المكان من قضية العقد عندهما
كافي الهداية (ومثله) اي مثل المسلم فيه في الخلاف في اشتراط تعيين مكان الايضاء
(الثنى) المؤجل الذي لجملة مؤنة كما اذا باع ثوبا بمد حنطة مؤجلة فانه يشترط
بيان مكان ابقاء الحنطة عنده في الصحيح وعندهما يتعين للايضاء مكان في الثمن
وقيل لا يشترط في الكل (والاجرة) كالمواثيق اودابة بمد بمكيل او موزون
موصوف بالمد فانه يشترط بيان مكان الايضاء عنده خلافا لهما ويتعين في اجارة
الدار موضع الدار الايضاء وموضع تسليم الدابة في اجارة الدابة (والصفة) بان اقتسم
دارا وجعلوا مع نصيب احدهما شيئا له حمل ومؤنة فعنده يشترط بيان مكان
الايضاء وعندهما يتعين مكان العقد (وما لا حمل له) ولا مؤنة كالمسك والكافور
ونحوهما (يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا) قال صاحب الهداية وما لم يكن له
حمل ومؤنة لا يحتاج فيه الى بيان الايضاء بالاجماع لانه لا يختلف قيمته ويوفيه
في المكان الذي اسلم فيه وهذه رواية الجاهل الصغير في البيوع وذكر
في الاجارات يوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء
ولا وجوب في الحال ولو عين مكانا قيل لا يتعين لانه لا يفيد وقيل يتعين لانه يفيد
سقوط خطر الطريق انتهى فعلى هذا قول المصنف في الاصح احتراز عن رواية

الخامس وهو قوله تعالى وَمَا يَكُنْ لَهُ جُلُوسٌ وَمَنْعَةٌ وَلَا وَجْهٌ لِّمُسَاقِلٍ من أن قول المصنف يوفيه حيث يشاء
 في الأصح أصاها لا عن شيء لانه لا يشترط أن الأيه حيث شاء متعلق بغيره
 في الأصح وإن ذكر مصهم له مختلف عنه وليس الأمر كذلك تدر قبل هذا
 إذا أمكن الآية في موضع العمل إذا لو كان العقد في لغة الحر أو لغة الحال يوفيه
 في أقرب الأماكن من مكان العقد وفي السور شرط الأيه في مدسدة بكل
 محلاها سواء في الأيه حتى أو وفاة في محله مبرها روى (و) الثامن (و) العنق
 رأس المال ولو عرعدنا حجة (قول المصنف) أي دل تفرق العاقدان بالدين
 لأن المسلم أحد أهل محل وذلك بالهبط قبل الافتراق فلا نصرة من أحد
 منهما في سحبا أو كذا أو بوجهها والافتراق أن توارى أحدهما عن عين
 صاحبه حتى أدخل رب المسلم بينه لأجراح الدراهم ولم يعد عن عين صاحبه
 لا يكون افتراقا (شرط بقاءه) أي بقاء العقد على صحته لا بشرط انعقاد
 فيه فقد صححنا مدونه ثم بعد بالافتراق إلا مدسدة أو أن المسلم اليد قصد في المجلس
 اجتر سلسه وفيه إشارة إلى أن شرط الحمار مدسدة للمسلم لانه يبيع تمام القرض
 والشراء التاسع الذي لم تذكره المصنف هو المدسدة على تحصيل المسلم عنه وراى
 صاحب التحرير سعا آخر فلا يصالح (دو) تفرع على قوله وقض رأس
 المال (اصل) رجل إلى آخر (مائه بقدا ومائة دينا على المسلم اليه في كرى طل)
 المسلم (في حصة الدين فقط) سواء كان العقد مطالعا بأن قال أبيع الملك
 مائة درهم في كرى خطه ثم حلا مائة من رأس المال تعاضا بالدين أو مقيدا
 بأن أملت اليك في مائه بعد ومائة دينار عليك وسواء أضيف إلى دراهم يبيعها
 أولا وذلك لعدم أن المقض وانما قال دينا على المسلم لانه لو كان الدين
 على الاختي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو بعد الكل من مائه في المجلس
 لم يملك حازرا بخلاف ما إذا كان الدين على المسلم لانه مائه بالقبض في المجلس
 سقط إلى الحوار وعبد رفر المسلم باطل في الكل لسرمان الفساد (ولا يجوز
 التصرف في رأس المال أو المسلم منه قبل فسخه) أي قبل قبض المسلم اليه
 رأس المال وقبل فسخه من رب المسلم وفيه (بشركة وتولية) لأن المسلم فيه
 مع والتصرف منه قبل الفسخ لا يجوز ورأس المال شبه بالمسح فلا يجوز
 التصرف قبل القبض في أحولته ملكه بموصى وفي الشراكة تقابل ذمته
 بموصى ولا يجوز وصوره الشراكة فيسه أن يقول رب السلم لا آخر أعطيت نصف
 رأس المال يكون نصف المسلم وذلك وصورة الرواية أن قول أعطيت
 المسلم الذم حتى يكون المسلم في الذم وانما حصصها بالذم كرا لهما أكثر وقواطع خبرهما

(ولا) يجوز لب المسلم (شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل)
 في عقد السلم الصحيح بعد وقوعه (قبل قبضه) بحكم الاقالة استحسانا لقوله
 عليه السلام لا تأخذ الاساك ورأس مالك اى لا تأخذ الاما سلمت فيه حال قيام
 العقد ورأس مالك بعد الانقضاء فتركنا التيسر علا به لان انبي عليه السلام
 جعل حق رب السلم اخذ المسلم فيه قبل الاقالة واخذ رأس المال بعدها
 ثم لا يجوز الاستبدال قبل الاقالة بالمسلم فيه لئلا يصير قابضا حق غيره فكذا
 بعدها برأس المال وعند زفر وهو قول الأئمة الثلاثة يجوز استبدال رب السلم
 به شبهة من المسلم اليه قياسا باعتبار سائر الديون (ولو اشترى) المسلم اليه
 (كراو امرى رب السلم بقبضه) اى قبض الكراوى الذى اشتراه ولم يقبضه من البائع
 (قضاء) اى لا جل القضاء عليه من الكراوى فيه (لم يصح) لانه اجتمعت
 صفقتان السلم وهذا الشراء فلا بد من ان يجرى فيه الكيلان (واوامر مقرضه
 بذلك صح) يعنى لو كان الكراوى قرضا لا سلفا فاشترى المستقرض كراوى غيره
 وامر المقرض بقضه قضاء لحقه فانه يصح وان لم يعد الكيل لان القرض
 اعارة وكان المقبوض عين حقه تقديرا فلم يكن استبدال (وكذا الوامر المسلم اليه
 رب سلمه بقبضه) اى قبض الكراوى منه (له) اى لاجل المسلم اليه (ثم) بقبضه
 ثانيا (لنفسه) اى لنفس رب السلم (فاكته) اى رب السلم (لاجل المسلم اليه
 ثم اكته لنفسه صح) لاجتماع الكيلين (ولو اكتهل المسلم اليه في ظرف رب
 السلم باقره) اى بامر رب السلم (وهو) والحال (انه غائب لا يكون قضاء)
 لان في السلم لم يصح امر رب السلم بالكيل لان حقه في الدين لافى العين فامر لم يصادف
 ملكه فاقسم اليه جهل ملكه في ظرف استعارة من رب السلم قيد بقبضه لانه
 لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه بحضرته وخلى بينه وبين الطعام يصير
 قابضا لان الخفية تسليم (ولو اكتهل البائع كذلك) يعنى لو اشترى من آخر
 طعاما ودفع المشتري الى البائع ظرفا وامره ان يكيه ويجعله في الظرف ففعل
 البائع واشترى غائب (كان قبضا) لانه كان مال الكالعين بالشراء فاقره
 مصادف ملكه فيكون قابضا بوضعه في ظرفه وكان البائع وكالا في امسالك
 الظرف فجعل في يد المشتري حكما لان الوكيل في القبض كالمكيل (بخلاف
 مالوا كتهله) البائع (في ظرف نفسه) لان المشتري صار مستعرا طرفه ولم يقبضه
 فلم يصح العارية لانها تبرع فلا يتم بلا قبض فلا يصير الواقع فيه واقعا في يد
 المشتري (او) اكاله (في ناحية بينه) اى بين البائع لان البيت ونواحيه في يده
 فلم يصير المشتري قابضا (ولو) اكال (العين والدين في ظرف المشتري) بان
 اشترى رجل من آخر كراوى بعد السلم وكراعىنا بالبيع عند حلول اجل السلم ثم امر

المشتري البائع بان يجعل الكرى في طرق المشتري (ان بدأ) البائع هو المسلم
 اليد (بالمين كان) المشتري هو رب السلم (ما يضا) لهما اما في الدين فليصعد
 الامر فيه واما في الدين فلا نصالة بملك المشتري كمن استقرض حنطة وامره
 ان يزرعها في ارضه وكى دفع الى صابغ حائما وامره ان يزيد من عنده نصف
 دينار (وان بدأ) البائع (بالدين فلا) يكون قابضا لهما عند الامام
 اما في الدين فلهدم صحة الامر فيه واما في الدين فلا نصالة بملكه قبل التسليم
 فصار مستهلكا عنده فيقتضى البيع مع ان الخلط غير مرضي به من جهة الامر
 ولو ان يكون مراده السادة بالدين فلم يفتقر في رضائهما حتى يكون شر بكتاله
 (وعدهما صح قرض الدين فان شاء رضى بالشركة) في الخلوط (وان شاء
 فصح السع) لان الخلط ليس باستهلاك عندهما كما في الهداية وخصه قاصيخان
 بقول محمد اما عند ابي يوسف اذا بدأ هابا بالدين يصير قابضة لهما كالوئد بالدين
 ضرورة اتصاله بملكه في الصورتين اذا خلط ليس باستهلاك وقال محمد يصير
 قابضا للدين دون الدين فيشركان فيه ولم يرأى عن ابي ذر وكذا لو استقرض
 رجل كرا ودفع اليه غرابه ليكله فيها ففعل وهو غائب لم يكن قضا كما في
 التبع (ولو اسلم امة في كرم من مثالا) اى جعل امة رأس المال في اشتراكه ففقد
 السلم (وقضت) الامة اى قضتها المسلم امة (ثم تقايلا) عقد السلم
 (مات) اى ثم ماتت الامة في يد المسلم اليه (قبل ردها) اى الامة الى رب
 السلم (بى التمايل) على حاله ولم يبطل هلاكها ويجب دلي السلم اليه (فيتمها)
 اى الامة (يوم قضتها) اى الامة (واو ماتت) الامة قبل الاقالة (ثم تقايلا
 صح) التمايل اى الاقالة بعد موتها ويجب على السلم اليه فيتمها يوم القبض
 لان شرط الاقالة بقاء العقد وهو يبق بقاء العتود عليه وهو المسلم فيه وهو
 باق في ذمة السلم اليه بعد هلاكها فاذا انسخ العقد وجب عليه ردها
 وقد عجز بموتها فيجب عليه فيتمها كالوقت بضا ثم تقايلا بعد هلاك احد ههما
 او هلك احدهما بعد الاقالة وانما عجز يوم القبض لانه سبب الصمان كالعتود
 (وكذا المقايضة) وهى مع سامعة بسبعة (في الوجهين) هو الموت بعد
 التمايل والتمايل بعد الموت لان كل واحد منهما مبيع من واحد ومن وجبه
 في السقي يعتبر المبيعة وفي الهلاك التمنية (بختلاف الشراء بالتمس فيهما)
 اى اذا اشترى امة بالف ثم تقايلا ماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا
 بعد موتها فالاقالة باطلة لان العتود عليه في البيع اعما هو الامة ولا يبق العقد
 بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا يبق انتهاء لانعدام محلها كما في الهداية
 وفي السور تقايلا البع في تمرد هاق من يد المشتري فان لم يقدر المشتري على

تسليمه بذات الاقالة والبيع بحاله (ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل او) ادعى (اشتراط الرداء وانكر الآخر) يعنى لو قال احدهما شرطنا التاجين وقال الآخر لم نشترط شيئا او قال احدهما شرطنا طعما ما رد يا وقال الآخر لم نشترط (فالقول لمدعيهما) اى لمدعى الاجل والرداء (مطلقا) سواء كان مدعيهما رب السلم او المسلم اليه عند الامام لان المدعى يدعى الصحة فكان القول له وان انكر خصمه اذا ظاهر شاهده لان العقد الفاسد معصية والظاهر من حال المسلم التحرر عنه (وقالا للمكر ان كان) المنكر (رب السلم فى) الصورة (الاولى) اى القول رب السلم عندهما اذا ادعى المسلم اليه التأجيل لانه ينكر حقا عليه وهو الاجل (او) كان المنكر (المسلم اليه فى) الصورة (الثانية) وهى الرداء لانه منكر والاصل ان من خرج كلامه تعنا فalcول اصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة بان ينكر ما يضره مع اتفاقهما على عقد واحد فalcول لمدعى الصحة عنده وعندهما القول للمنكر سواء انكر الصحة او غيرها وفى التوبر ولو اختلفا فى مقداره فalcول للطالب مع يمينه وان برهن قبل وان برهنا قضى بيمينه المطلوب وان اختلفا فى مضيه فalcول للمطلوب لانكاره توجه المطالبة وان برهنا قضى بيمينه المطلوب (والاستصناع) لغة طلب العمل متعدي الى مفعولين ومترعا بيع ما يصفه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع كان اجارة لاستصناعا وكيفية ان يقول لصانع كتحفاف مثلا اصنع لى من مالك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بعشرين (باجل) معلوم كان يقول شهرا مثلا (سلم) فيعتبر فيه شرائطه (فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره تعورف) الاستصناع فيه (اولا) عند الامام لان السلم بالاجل ثابت بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا والاستصناع بالاجل فى عرفهم فلا يحمل عليه وعندهما ان ضرب الاجل فيما تعورف فهو استصناع لان اللفظ حقيقة فيه فيحفظ على مقتضاه وان ضرب فيما لا يعارف فيه فهو سلم لتعذر جعله استصناعا ويحمل الاجل فيما فيه تعامل على الاستعمال هذا اذا كانت المدة على سبيل الاستعمال اما اذا كان على سبيل الاستعمال بان استصنع على ان يفرغ عنه غذا او بعد غذا لا يصير سلبا بالاجماع وحكى عن الهند واني انه ان ذكره المستصنع قياسا وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادنى مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان اكثر فسلم يراعى شرائطه (و) الاستصناع (بلاجل) معلوم (يصح استحسانا فيما تعورف فيه كتحف وطست وقفحة) وغير ذلك من الاواني (وهو بيع) والقياس ان لا يصح لانه بيع المبدوم وبه قال زفر

والأئمة الثلاثة وجه الاستحسان أن المستصنع فيه العدم يحصل موقوفاً
 حكماً كطهارة المذون فنزل منزلة الاجماع لاتعامل من ذن إلى عليه السلام
 إلى يومئذ وهذا وهو من أقوى الحجج وقد امتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خاتماً ومبرراً فصار كدحول الجسم باجر فاته جار استحساناً للمعامل وإن أي
 القياس جواز له لأن مقدار المكث وما يصيب من الماء مجهول وكذا أوقال أسقاف
 أعطى شربة ماء بفلس أو اختيم باجر (لأعدة) كما ذهب إليه الجمهور الشهيد
 قالوا إذا جاء موقوفاً عنه ينقد بالمعطى ولداً بنت الخيار لكل واحد منهما لكن
 الصحيح من المذهب جواز بيعه لأن محمداً ذكر فيه القياس والاستحسان وهما
 لا يجريان في الواقعة وقرع على كونه بيعاً بقوله (فيحرم المصانع على أهله)
 ولو كان عدة لم يحرم (ولا يرجع المستصنع منه) أي من امره ولو كان عدة
 لجاز رجوعه (والمبيع هو العين لأهله) أي عمل المصانع وقال البردعي رحمه الله
 بطرا إلى أن الاستصناع مشتق من المنع وهو العمل والاول أصح لأن المقصود
 هو العين وذكر الصنف لبيان الوصف والاحسن ويكون المبيع هو العين لأنه
 معطوف على ما بعد الفاء لا العمل وقرع على كونه العين بقوله (فلو أني)
 الصانع بما صنعه قبل العقد (غيره أو بما صنعه هو قبل العقد ما خسده)
 أي المستصنع العين (صح) ولو كان المبيع أهله لما صح بيعه (ولا عين
 المستصنع) بفتح النون (للمستصنع) بكسر النون (بلاختيار) ورجله
 (فيصح بيع الصانع له) أي للمستصنع بفتح النون (قبل رؤيته) ولو عين له
 لما صح بيعه (وله أخذه وتركه) أي للمستصنع بكسر النون بعد اربعة باتخاذ
 أن شاء أخذه وإن شاء تركه ولا خيار للمصانع فيحصر على العميل وهو الإمام
 لأنه الخيار دفعاً للتضرر عنه والصحيح الاول وعن أبي يوسف أنه لا خيار لواحد
 منهما (ولا يصح) الاستصناع بلاجل (فيعلم بعارف) هو فيه (كالذوب)
 يعني لو أمر حائلاً أن يبيع له ثياباً بغزل من عنده بدراهم لم يجز إذ لم يجز فيه
 اتعامل فيتي على أصل القياس إلا إذا شرط فيه الاجل وبين شرائط السلم
 فتح يجوز بطريق السامق البعد دفع محققاً إلى مذهب بلذهذه يذهب من عنده وأراه
 الذهب الموقفاً من الاغشاش والانتاجس ورؤوس الآتى وأوائل السور فامر
 رب المصنف أن يذهب به كذلك باجرة معلومة لا يصح وفي الخاتمة رجل استصنع
 رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل ما أمرتك وقال
 الصانع فعلت فأتوا لآمين فيه لأحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل
 أنك استصنعت إلى في كذا كذا وانكر المدعى عليه لا يخاف

(مسائل)

خير مبتدأ محذوف أي هذه مسائل (شتى) جمع شئت وعبر عنها في الهداية
بمسائل مشورة وعبر في التوير بالفرقات والمعنى واحد وحاصلها أن المسائل
التي تشد على الأبواب المتقدمة فلم تذكر فيها إذا استذكرت سميت بها متفرقات
من أبوابها أو مشورة على أبوابها (يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع
على) الكلب والفهد والسباع (أولا) عندنا لحصول الانتفاع بهم حراسة
أو اضطيادا وعن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب العقور لأنه لا ينفع به فصار
كالهوام الموزنة وذكر في المبسوط أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل
التعليم وقال هذا هو الصحيح من المذهب وهكذا يقول في الأسد إذا كان يقبل
التعليم وبصافيه أنه يجوز بيعه وإن كان لا يقبل التعليم والاضطياد به لا يجوز
والفهد والبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال انتهى وإيجابه
ينفع بجلده لأنه يطهر بالدباغ ويكون المثلث ضائعا لأن النبي عليه السلام
قضى في كلب باربعين درهما من غير تخصيصه بنوع وقال الشافعي لا يصح
بيع الكلب مطبقا وهو قول أحمد وبعض أصحاب مالك وأما اقتناء الكلب
للصيد أو لحفظ الزرع أو المواشي أو البيوت فجائز بالإجماع كما في الشئني واختلفت
الرواية عن الإمام في القرد وكره عند أبي يوسف وجاز عند محمد والفيل كالهرة
في جواز بيعه وفي البرازية وشراء السباع جائز ولجهها لا وبيع الفيل جائز
وفي النجيس أن المختار للقوى جواز بيع لحم المذبوح من السباع وكذا الكلب
والحمار لأنه طاهر وينفع به في أطعام سمورة بخلاف الخنزير لأنه نجس العين
وفي التخصيص إشعار بعدم جواز هوام الأرض كالحية والعقرب ودواب البحر
غير السمك كالضفدع والسرطان لأن جواز البيع بدور مع حل الانتفاع
وحرمة الانتفاع بها وقال بعضهم إن بيع الحية يجوز إذا انتفع بها للدابة
ولا يخفى أن هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد كما في القهستاني لكن
في البحر وبيع غير السمك من دواب البحر إن كان له ثمن كالسنقر وجلود الخنزير
ونحوها يجوز والأفلا (والسدمي في البيع كالمسلم) لأنه مكلف بمثل هذه
الاحكام كالمسلم بمعنى أن ما يحل لنا يحل لهم وإن ما يحرم علينا يحرم عليهم
في العقود لقوله عليه السلام فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين بعد أداء
الجزية (الأفي) بيع (الخمر فانها) أي الخمر (في حقه) أي في حق الذمي
(كالخل) في حقه (و) الأ (في الخنزير) فانه (في حقه كالشاة) في حقه
وفي البحر لا ينعون من بيع الخمر والخنزير أما على قول بعض مشايخنا فانه يباح
الانتفاع بهما شرعا لهم فكان مالا في حقهم وعن البعض حرمتها ثابتة على

العموم في حق المسلم والكافر لأن الكفار مخاطبون بالشرايع في الحرمات وهو
 الصحيح من مذهب أصحابنا فكانت الحرمات ثابتة في حقهم لكنهم لا يمتنعون
 عن بيعهما لأنهم لا يمتنعون حرمتها ويؤاخذون بهما وقدايمنا يتركهم
 وما يدينون (ومن زوج مشركته) لا حر (قل قبضها جان) الثبوت للولاية
 سلبية بالشراء لأنه سلب الملك فيحصل التصرف بالتزويج في البيع المنقول قبل
 القبض كالاعتناق والتدبير في عدم الانعاش بخلاف التصرف بثلث البيع قبل
 القبض اذ هو بفتح هـ سلب الملك المبيع قبل قبضه (فان وطئ) أي ان وطئها
 زوجها (كان) المزوج (قابضاً لها) لأن وطئ الزوج حصل بئس سلب
 المشتري فصار منسوباً إليه كأنه فعله بنفسه (والا) أي وان لم يطأها الزوج
 (فلا) يكون قابضاً اذ مجرد التزويج لا يفتق القرض والقبض ان يفتق
 وهو رواية عن أبي يوسف لأنه تعيب حكيم فيعتبر بالتعيب الحقيقي وجسه
 الاتصاف ان في المفتق استيلاء على المحل وبه يصير قابضاً ولا كذلك الحكمي
 فافتراقا في النور ولو انتقض البيع بطل انعكاس في الخمار (ومن اشترى شيئاً)
 منقولاً (فغاب) المشتري قبل قبض البيع وتعد الثمن (غيبه معروفة)
 بأن علم مكانه فاقام بإبعده بثبته أنه باعه منه (لا يباع) ذلك الشيء (في دين
 بإبعده) أي لم يبعه القاضى في دين البائع لأنه يتوصل إلى حقه بالذهاب إليه
 فلا حاجة إلى بيعه لأن فيه إبطال حق المشتري في العين (وان لم تكن) غيبة
 (معروفة) بأن لم يعلم مكانه وطلب بيعه بثبته (يبيع قيد) أي في الثمن (اذا رهن
 أنه باعه منه) أي من الغائب (أذا لم يكن قبضه) الغائب لأن القاضى نصبت
 لكل من عجز عن النظر ونظرهما في بيعه لأن البائع يتوصل به إلى حقه ويبرأ
 من ضمانه والمشتري أيضاً برأ منه من دينه ومن تراكم ثمنه فاذا انكشف الحال
 عمل القاضى بموجب إقراره فلا يحتاج إلى خصم حاضر وإنما يحتاج إذا كانت
 البيئة للقضاء لأن البيئة هنا ليست للقضاء على الغائب وإنما هي التي التهمة
 وانكشف الحال وهذا لأن الشيء في يده وقد اقرب له على وجه يكون
 مشغولاً بحقه فيظهر الملك للغائب على الوجه الذي اقرب ولا يقدر البائع
 ان يصل إلى حقه كالراهن إذا مات مفلساً والمشتري إذا مات مفلساً قبل القبض
 فان فضل شيء من الثمن بمسك للغائب وان نقص يرجع البائع على المشتري
 اذا طفر وقيداً بالمقول احترازاً عن العصار فالقاضي لا يبعده كما في النهاية
 (وان غاب أحد الشترين) بان اشتراه رجلان فغاب أحدهما والمسئلة يحالها
 (فلما حضر دفع كل الثمن وقبض البيع وجسه) أي حبس البيع عن شريكه
 (اذا حضر) العائيب (حتى ينقصد) شريكه (بحضه) لأنه مفضل

اذ لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الابادة جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق
 الخبز ما بقي منه شيء والمضطر يرجع واذا كان له ان يرجع عليه كان له الخبز
 عند الطرفين الى ان يسوفي حقه ولو حبس لا يصير غاصبا وعند ابي يوسف
 كان مقطوعا فيما دى عن صاحبه لانه قضى دين غيره بغير امره فلا يرجع عليه
 وليس له الخبز ويصير غاصبا به فهلاك بالقيمة قبل هذا اذا كان الثمن حالا
 اما اذا كان مؤجلا فليس للمضطر دفعه وان حل الاجل (وان اشترى) شيئا
 (بالف) مثقال ذهب وفضة فهما اي الذهب والفضة (نصفان) اي يجب خمسمائة
 مثقال من الذهب وخمسمائة مثقال من الفضة لانه اضاف المثقال اليهما على السواء
 ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير
 فانه لا يحتاج الى بيان الصفة وينصرف الى الجياد (وان قال بالف من الذهب
 والفضة في الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة)
 اي كل عشرة مثقالين منها وزن سبعة مثقالين لاضافة الالف اليهما فيصرف
 الى الوزن المتعارف للمعهود في كل واحد منهما وفيه اشارة الى انه لو قال لفلان
 على كرامة وشعير وسمسمة فانه يجب من كل جنس ثلث الكرامة وهذا في
 المساملات كما هي في البحر وفي الفتح في الدراهم ينصرف الى الوزن المعهود
 ويجب كونه هذا اذا كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدرهم ما يوزن سبعة
 والمتعارف في بعض البلاد الآن كالشام والحجاز ليس كذلك بل وزن ربع
 وقبراط من ذلك الدرهم واما في عرف مصر لفظ الدرهم ينصرف الآن الى وزن
 اربعة دراهم يوزن سبعة من الفلوس الا ان يقيد بالفضة فينصرف الى درهم
 يوزن سبعة فان مادونه ثقل او خف يسمونه نصف فضة (ومن قضى زيفا
 بدل جيد غير عالم به) اي بالزيف (فانفقته او هلك فهو قضاء) ويرى
 ولا رجوع عليه بشيء عند الطرفين لان الجواب رد الزيف لاخذ الجيد
 الجواب له عليه بالنسبة الى شيء واحد ومثل هذا التكليف غير معهود في الشرع
 ولان الزيف بعد الاتفاق والهلاك يتوب مناب حقه الجيد (وقال ابو يوسف
 رد مثل الزيف ويقضى الجيد) لان حق صاحب الدين راعي من حيث
 الوصف لكن لا يمكن رعايته بالجواب الضمان في الوصف اذ لا قيمة له عند المقابلة
 بحسنه فليزم الرجوع الى رد مثل زيفه وذكر فخر الاسلام وغيره ان قولها قياس
 وقول ابي يوسف هو الاستحسان فظاهره ترجيح قول ابي يوسف وقيل قوله الانسب
 للقوى وفي الاصلاح ومحمد في قوله الاول مع ابي يوسف قيد بالتلاف لانه لو كان قائما
 برده واسترد الجيد عندهم وقيد بغير عالم به لانه لو كان عالما به عند القبض يسقط حقه

بلا خلاف (وان فرح طيرا وباض في ارض) متعلق بهما (او تكس ظلي
 فيها) اي تسترومناه دخل في الكناس وهو موضع الظلي وفي بعض النسخ
 او تكسر اي وقع في ارض فتكسر وجهه ويحترق به عالوكسر رجل فيها فهو
 يكون للكاسر لا لالاخذ (فهو) اي المخذ كور من الفرح والبض والظلي
 (ان اخذه) لانه مباح مسفت به اليه فكان اول به الا اذا هب ارضه لذلك
 فهو له او كان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه او مديده
 فهو لصاحب الارض كسافي البحر وغيره فعلى هذا الوعيد كما قيدنا لكل اول
 تدبر (وكذا صيد اطلاق تشبيكه منسوبة للجفاف) لا للاصطياد يعني يكون
 هو للاخذ (او دخل الصيد دارا) يكون ايضا للاخذ (ودرهم او سكر
 نرفوق) الدرهم او السكر (على ثوب) احد (فان اخذه) اي الثوب
 (صاحبه) اي صاحب الثوب (لذلك) اي اوقع الدرهم او السكر عليه
 (او كفه) اي جمع الثوب الى نفسه بعد السقوط عليه وان لم يعد له (او اضيق
 باب الدار بعد الدخول ملكه) اي صار له بهذا الفعل (وليس لاغير اخذه)
 اذ بالاعتماد والكف يظهر انه طالب الاخذ فكان مستحقا وفي البحر تفلا
 عن الذخيرة ان اغراق الباب على الصيد وامر لم يصير آخذه مالكه حتى
 اخرج الصيد بعد ذلك فاحذه غيره ملكه (كما اوصل العين في ارضه) اي جعل
 عسله في ارض رجل (او بنت فيها شجرا واجتمع ثراب بحيران الماء) فهو
 لصاحب الارض على كل حال وان لم تكن ارضه معدة لذلك لانه من ازال
 الارض حتى يملكه ثمنا ولهذا يجب في العمل العشر اذا اخذ من ارض العشر
 ثم انه مهد هنا قاعدة كلية فقال (ما) الذي اي (لا يصح تعليقه بالشرط
 ويبطل الشرط الفاسد) اربعة عشر شيئا على ما ذكره المصنف ثمنا لصاحب
 الكثر الاول (البيع) فاذا باع عبدا وشرط استخداما مدة شهر او مثالا فالباع
 فاسد والاصل ان ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد
 بالنهي عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات فانه
 لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربوا وهو مخص بالاموات المالية
 دون غيرها من غير المالية والتبرعات ويبطل الشرط فقط واصل اخر ان التعليق
 بالشرط المحض لا يجوز في التبرعات ويجوز فيما كان من باب الاستقاط المحض
 كالاطلاق والعتاق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه
 بالشرط السلام وكذا التبرعات كما في البحر (و) الثاني (الاجارة)
 بان اجير داره بشرط ان يقرضه المساجر او يهدي اليه او اجره اياها ان قدم زيد
 فهي فاسدة لانها في معنى البيع (و) الثالث (القسمة) بان كان للميت دين

على الساس فافسوا البركة من الدين والعين على ان يكون الدين لاحد من
والدين الدافين فهي فاسدة لانها في معنى البيع من حيث اشتغالها على الاقرار
في المبادلة (و) الرابع (الاجازة) بان باع فضولي عبده فقال اجزته بشرط
ان ترضى او تهدي الى اوقفها بشرط لانها بيع معنى كذا ذكره العيني
ولا خصوصية لاحازة البيع بل كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقفا
لا يصح تعليق اجازته بالشرط حتى النكاح (و) الخامس (الرجعة) بان قال
لطلق الرجعة راجعتك على ان ترضى كذا او ان قدم زيد لانها استدامة
المالك فيكون معتبرة ابتداءه كالايجوز تملق ابتداءه لا يجوز تعليقها كما ذكره العيني
قال في البحر وهو سهو ظاهر وخطاء صريح وسبأ في النكاح لا بطل الشرط
الفاسد وان كان لا يصح تعليقه وقصل كل التفصيل فليراجع الكسرى
بين النكاح والرجعة بانه لا يشترط فيها رضى الزوجة ولا شهود ولا مهر وبانه
يجوز عودا لامة على الحرة التي تزوجها بعد ما طلق الامة بخلاف النكاح تدبر
(و) السادس (الصلح عن مال) اى مال بان قال صالحك على ان تسكننى
في الدار سنة مثلا لانه معاوضة مال يمل ف يكون بيعا (و) السابع (البراء
عن الدين) بان قال ابرأك عن ديني على ان تخدمنى شهرا او قدم فلان لانه
ملك من وجه حتى يرتد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتعليكات
ولا يجوز تعليقه بالشرط الا اذا علق بكائن كما قال المديون دفعت الى فلان فقال
ان كنت دفعت اليه فقد ابرأك صح لانه تعليق بامر كائن وفي البحر وحاصله
ان التعلق بموت الدائن صحيح الا اذا كان المديون وارثا وعلق في مرض موته
فيكون مخصصا لاطلاق الكتاب (و) الثامن (عزل الوكيل) بان قال
لو كسبه عزلتك على ان تهدي الى شيئا او ان قدم فلان لانه ليس بما يخلف به
فلا يجوز تعليقه بالشرط الفاسد كما ذكره العيني وفي البحر وتعليقه يقتضى عدم
صحة تعليقه واما كونه يبطل بالشرط الفاسد فلا دليل عليه من هذا وعندى
ان هذا خطاء ايضا فان عزل الوكيل ليس من قبيل ما يبطل بالشرط الفاسد
واما هو من قبيل ما لا يصح تعليقه بالشرط لكن لا يبطل بالشرط الفاسد انتهى
وفيه كلام لانه اذا لم يصح تعليقه بالشرط الفاسد فقد بطل بذلك الشرط
الفاسد معنى انه اذا وجد ذلك الشرط لم يرتب وجوده عليه كما قال بعض
الفضلاء وهو جواب بعينه مماورد في الرجعة وغيرها تدبر (و) التاسع
(الاعكاف) بان قال اعكفت ان شفى الله مرضى او ان قدم زيد فلاه ليس
بما يخلف به كعزل الوكيل وفي المتح نقلا عن البحر وعندى ان ذكره من هذا
الاسم خصاء عن وجهين من كونه يبطل بالشروط الفاسدة ومن كونه لا يصح

دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمنا فإذا صح تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط
 القاسد لكنه ذكر إيجاب الاعتكاف من جهة ما لا يصح تعليقه بشرط ويحل
 بفاسده وذكر بشرط البرازية من هذا القسم فقال وتعلق وجوب الاعتكاف
 بالشرط لا يصح ولا يلزم وقد ناقض الكمال كلامه فإنه جعل إيجاب الاعتكاف
 بما لا يصح تعليقه وعزا إلى اختصاصه ولم يقل في روايته مع أنه قدم في باب
 الاعتكاف أن الاعتكاف الواجب هو المنذور بخير أو تعليقاً وهو صريح في صحة
 التعلق به وعمام تحقيقه في البحر فراجع لكن أن ما لا يصح تعليقه وما يصح
 هو مع الشرط القاسد هو الاعتكاف نفسه لأن التذرية بل التذرية به يصح
 تعليقه بالشرط وبترتب لزومه على صحة الشرط فلا يفسده كالنذر بسائر
 العبادات التي يصح التذرية بخلاف الوضوء وعادة المريض كما عرفت في محله
 وقد ذكروا بعيد هذا أن الوقف لا يصح تعليقه بالشرط ويصح تعليق التذرية
 فافترقا نذر (و) العاشر (المراعدة) بأن قال زارعتك أرضي على أن تقرضني
 كذا أو أن قدم فلان لأنها إجارة فلا يصح تعليقها بالشرط (و) الحادي
 عشر (المعاملة) وهي المساقاة بأن قال ساقيت شجرة أو كرمي فعلى
 أن تقرضني كذا أو أن قدم فلان لأنها إجارة أيضاً (و) الثاني عشر
 (الأقرار) بأن قال أقرضني كذا أن أقرضني كذا أو أن قدم فلان لأنه ليس
 مما يخلف به بخلاف ما إذا علق بموته أو بحجي الوقت فإنه يجوز ويحمل على أنه
 فعل ذلك الاحتراز عن الجحود أو دعوى الأجل قبل زمه للحال (و) الثالث عشر
 (الوقف) بأن قال وقفت داري أن قدم فلان لأنه ليس مما يخلف به أيضاً
 وفي البحر والوقف في رواية فظاهره أن في صحة تعليقه روايتين وفي الفتح
 وشرطه أن يكون مجزئاً غير ملحق فلو قال أن قدم ولدي فداری صدقة
 موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصبر وفقاً (و) الرابع عشر (الحكيم)
 بأن يقول الحكماء إذا أهدل شهر أو قال ألبعد أو كافر إذا اعتقت أو أسلمت فالحكم
 مبني (عند أبي يوسف خلافاً لمحمد) فإنه يجوز تعليقه عنه بشرط وإضافته
 إلى زمان كالوكالة والقضاء وله أن الحكيم تولية صورة وصلح معنى فاعتبار
 أنه صلح لا يصح تعليقه وإضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح بالشك
 والاحتمال وفي الخاتمة الفتوى على قول أبي يوسف ولم تعرض فيه لقول الإمام
 وقد قال بعض شارحي الكثر فإنه لا يصح عنده وعلمه الفتوى ولم تعرض
 لقول الإمامين (وما) أي الذي (لا يطله الشرط القاسد) وهو سببه
 وعشرون شيئاً على ما ذكره المص الأول (القرض) بأن قال أقرضك هذه

المنة بشرط ان تحدهنى شهرا مثلاً فانه لا يطل بهدا الشرط وذلك
 لان الشرط الفاسدة من باب الربا وانه مختص بالمبادلة المالية والعقود كلها
 ليست بمعاوضة مالية فلا يجوز فيها الشرط الفاسدة وفي البرازيد وتعليق
 القرض حرام والشرط لا يلزم (و) الثاني (الهيبة) بان قال وهبت لك
 هذه الجارية بشرط ان يكون جلهالى (و) الثالث (الصداقة) بان قال
 تصدقت عليك على ان تحدهنى جمعة مثلاً (و) الرابع (النكاح)
 بان قال تزوجتك على ان يكون لك مهر كما عرف في موضعه (و) الخامس
 (الطلاق) بان قال طلقك على ان لا تزوجى غيرى (و) السادس (الخلع)
 بان قال خالك على ان يكون لى الجارية مدة سماها بطل الشرط ووقع الطلاق
 ووجب المال (و) السابع (العنف) بان قال اعتقتك على انى بالجارية (و)
 الثامن (الرهن) بان قال رهنت عندك عبدى بشرط ان استخذه (و) التاسع
 (الايصاء) بان قال اوصيت اليك على شرط ان تتزوج ابنتى (و) العاشر
 (الوصية) بان قال اوصيت لك ثلث مالى ان اجاز فلان ذكره العيني وقال فى
 البحر وفيه نظر لانه مثال لتعليقها بالشرط والكلام الآن فى انها لا يطل
 بالشرط الفاسد انتهى لكن فيه كلام لان الشرط الفاسد يصدق مع عدم
 صحة التعليق ومع الصحة ومعناه انه يفسد لو كان لا يجوز التعليق به وهنا يجوز
 فاقصد تدر (و) الحدى عشر (الشركة) بان قال شاركك على ان تهدينى
 كذا (و) الثانى عشر (المضاربة) بان قال ضاربك فى الف على النصف
 فى الربح ان شاء فلان او ان قدم زيد ذكره العيني وفى البحر وهو مثال لتعليقها
 بالشرط وهذا الذى وقع للعيني دال على كسبه وعدم تصحيح كلامهم فانه لو اتى
 بالامثلة التى ذكروها فى الابواب لكان انساب انتهى لكن فيه كلام قد قررناه
 فى الوصية تدر (و) الثالث عشر (القضاء) بان قال الخليفة وليتك قضاء مكة
 مثلاً على ان لا تعزل ابداً (و) الرابع عشر (الامارة) بان قال الخليفة وليتك اماره
 الشام مثلاً على ان لا تركب (و) الخامس عشر (الكفالة) بان قال كفلت
 غريمك ان اقرضنى كذا ما ذكره العيني وفى البحر وهو مثال لتعليقها بالشرط
 انتهى والجواب قد مر تدر (و) السادس عشر (الحالة) بان قال احلتك
 على فلان بشرط ان لا ترجع عليه عند النوى (و) السابع عشر (الوكالة)
 بان قال وكلتك ان ابرأنى عن مالك على ذكره العيني وفى البحر وهو مثال لتعليقها
 بالشرط انتهى وقدم الجواب تدر (و) الثامن عشر (الاقالة) بان قال
 اقلتك عن هذا البيع ان اقرضنى كذا ذكره العيني وفى البحر فلا عن القبة
 لا يصح تدقيق الاقالة بالشرط وتقدم انهما لوقف الا بال من الثمن الاول

او يخلص آخر لم يفسد ووجب ان يكون الاول وهو مثل انما لم يطل بالشرط
 وامام كره الذي قال له فيها انتهى وفيه كلام قد مر مراراً (و) التاسع
 عشر (الكتابة) بان قال المولى ايده كالتك على الف بشرط ان لا يخرج من
 البلد او على ان لا تنقل ولا ما او على ان لا تعمل في نوع من التجارة ما كان الكتابة
 على هذا الشرط صحيح ويطل الشرط وذلك لان الشرط عمود داخل في صلب
 العقد واما اذا كان داخلان كان في نفس النحل كالتك في حرجه ونحوه فالتك
 نفسه على ما عرف في موضعه (و) العشرون (اذن العقد في التجارة) بان
 قال المولى لعملي اذنت لك في التجارة على ان تجير الى شهر او سنة ونحوها لانه
 ليس بعقد بل هو اسقاط والاسقاطات لا توصف (و) الحادي والعشرون
 (دعوة الولد) بان يقول المولى ان كان له سنة الامة حل فهو مني لان السب
 مما يتكف ويختلط في شوه (و) الثاني والعشرون (الصالح عن دم العبد)
 بان صالح ولي المتول عمداً القتل على شيء بشرط ان يقرضه او يهدي اليه شيئاً
 فان الصالح صحيح والشرط فاسد ولحق الدم لانه من الاسقاطات ولا يشترط
 الشرط وكذا الاراء عنه ولم يذكره اكتفاؤه (و) الثالث والعشرون
 (الحرارة) بان صالح منها بشرط اقراض شيء او اهدائه وفيه خلاف
 للرد والتى وفيه القصاص فان الصالح اذا كان عن الحرارة التي فيها الارش كان
 من القسم الاول وكذا اذا كان عن العلل الخطأ يكون من القسم الاول (و)
 الرابع والعشرون (عقد الدمة) بان قال الامام حر في طلب عقيد الدمة
 صرت مالك الحرية ان شاء فلان فلا قال عقد الدمة صحيح والشرط فاسد
 كما في البحر وهو كما لا يخفى مثال له في عقد الدمة بالشرط والحب انما يعترض
 احمى مراراً فعل منه بامل (و) الخامس والعشرون (تعاقد الرديء) بان
 قال ان وجدت بالبيع عيباً اردت عليك ان شاء فلان مثلاً (او بخيار الشرط)
 وهو السادس والعشرون اي وتعلق الرديء بان قال من له خيار الشرط في
 البيع رددت البيع او قال استعظمت تخاري ان شاء فلان فانه صحيح وحظ
 الشرط كما في البحر وفيه كلام لان تعاقد الرديء باطل وله الرد بالمس
 وفي خيار الشرط صحيح ما شرط ومثله في الخلاصة للاول بقوله بان قال
 ان لم ارد هذا الثوب المعب اوم عليك فند رصيت فالباع والناسي بقوله
 او قال انطلعت خيارى اذ احاء عدي انتهى ومقتضاه انه اذا قال ذلك بطل
 خياره اذ احاء عدي فقال صاحب البحر يبطل الشرط ليس بطاهر تدبر (و)
 السابع والعشرون (ردل العاصي) بان قال الخليفة للعاصي عتقك عن العتق
 ان شاء فلان فانه يعمل ويبطل الشرط كما في البحر لكن يرد عليه بان هذا

مثال لتعليق بالشروط كما مر آنفاً والمص لم يذكر ما تصح اضافته الى المستقبل وما لا تصح واقصر من القاعد فعلى ما ذكره لكن قال في التتوير والفرر وما تصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمراصة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية بالمال والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا تصح اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازته وقسمته والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشروط لما فيه من معنى القمار

(كتاب الصرف)

وجه المناسبة بالبيع وتأخير ظاهر (هو) لغة النقل والزيادة وشرعاً هو (بيع ثمن بثن) اي ما خلق للثمن (تجانسا) كبيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب (اولا) كبيع الذهب بالفضة او بالعكس ودخل تحت قولنا ما خلق للثمن بيع المصوغ بالمصوغ او بالنقد فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمناً صريحاً ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك يبيعه صرف لانه خلق للثمن (وشروط فيه) اي في الصرف اي شرط بقائه على الصفة لا شرط انعقاده وهو الصحيح المختار كما في البحر (التفاضل قبل التفرق) بالابدان حتى لو قاما وذهبا معا فربما مثلاً في جهة واحدة ثم تقابضا قبل الافتراق صح وكذا لو طال فعود هما في مجلس الصرف او انا ما او انغى عليهما فيه ثم تقابضا بخلاف خيار الخيرة اذا تخيرت عليك فيبطل بمبادل على الرد والقيام ذابله والمعتبر افتراق العاقدين حتى لو كان لكل من الرجلين على صاحبه دين فارسل رسولاً فقال بعثك الدنانير التي لي عليك بالدراهم التي لك على وقال قلت فهو باطل لان حقوق العقد تتعلق بالمرسل لا بالرسول وكذا لو نادى احدهما صاحبه من وراء حدار او ناداه من بعيد لم يجوز لانهما متفرقان بايدانهما كما في البحر (وصح بيع الجنس بغيره) يعني الذهب بالفضة او بالعكس (محازفة وبفضل) ان تقابض في المجلس لان المستحق هو القبض قبل الافتراق دون التسوية فلا يضره الجزاف ولو افتراق قبل القبض بطل لقوات الشرط والمراد بالقبض القبض بالبراج لا بالبخلة (لا يبيعه) اي بيع الجنس (بجسه) لا محازفة ولا بفضل (الامتساويا) لما حر في الربوا لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً يمثل يد بيد والفضل ربوا وفي المحازفة احتمال الزوا فلا يجوز (وان) وصالية (اختلفا جودة وصياغة) لان المماثلة

في الإوصاف ليست بشرط أن يولد عليه السلام جيداً ورثها تسوية ولا فرق
 في ذلك بين أن يكونا متباعين بالتبعين كالشوخ والنشور أو لا يتبعان كالمضروب
 أو تبعين أحدهما دون الآخر وفي البحر إذا باع درهما كبيراً يوزنهم فبيعه
 أو درهما جيداً ودرهم ردي يجوز لأن لهما فيه غرضاً صحيحاً ثم قرعه بغيره
 (فان بيع) الجنس بالجنس (محاذرة ثم علم الله أي قبل التفرق جاز) والأقلا والقياس
 أن لا يجوز إرفوع العقد فاسداً فلا يتلبيحاً لكونهم استحسنوا جوازاً لأن ساجات
 الجنس كرامة واحدة وقال زفر إذا عرف أنساوي بالوزن حازتوا كان في الجنس
 أو مده وإتماما بيع الجنس بالجنس لأن وضع المسئلة فيه قال في البحر وغيره لو باع
 الجنس بالجنس محزفة قال علماؤنا أو يها قبل الافتراق صح وبعبه لأعلى أن مسألة
 اختلاف الجنس قد تقدمت أنه فلا حاجة إلى التكرار وعلى هذا يظهر فتاوى
 ما قبل في تفسير قوله فان بيع أي الذهب بالفضة محاذرة ثم علم الله أنساوي قبل
 التفرق جاز لاختلاف الجنس تدبر (ولا يجوز أن تصرف في بدل الصرف قبل
 قبضه) إذ كل واحد منهما من وجه وهذا القدر يكفي في مساب الجواز
 لأن الشهادات الحقة بالحقيقة في باب الحرامات ثم قرعه بقوله (لو باع ثوباً
 بفضة واشترى بها) أي بفضة (ثوباً قبل القبض فبيعه اشوب) أي قبل
 القبض الواجب في بدل الصرف ولأن الثمن في الصرف مبيع من وجه لعدم
 الأمانة والتصرف في المسع قبل القبض لا يجوز قبيل لأنهم عديم الأمانة
 فان ما دخله الماء أولى بالتمسك وأحب بأن ذلك في الإمان الجملة لا في الأمان
 الحقيقة والقياس يقتضي جوازه كما نقل عن زفر (ولو اشترى أمة تساوياً
 الفاع طوق) من فضة (فيما ألف بالتبعين) متعلق باشتري (ونقد) المشتري
 من الثمن (الفا هو من الطوق) لأن قبض من الصرف واجب حقاً للشرع
 وقد ض من الأمانة ليس بواجب فالظاهر هو الإتيان بالواجب (ولو اشترى بها)
 أي الأمانة التي معها طوق (بألفين ألف نقد وألف نسيئة فأنقذ من الطوق)
 لأن الأمانة في الصرف باطل وفي البيع جاز فيصرف الأجل إلى الأمانة دون
 الطوق إذ لا شرة على وجه الصحة لأعلى وجه الإطلاق ولو اشترى بها بألفين
 نسيئة فسد في الكل قبل تأجيل البص لأنه لو أجل الكل فسد البص في الكل
 عند الإمام وقال يفسد في الطوق دون الأمانة كما في البحر (ومن اشترى متيناً
 حليته حيون) أي تساوياً حين درهما (بمانه) متعلق باشتري (ونقد)
 حسين فهي حصة الحلية وإن (ولدين) المشتري حصة الحلية
 لأن حصة الحلية يجب فصحها في الجنس والظاهر من حال المسلم أن لا يترك
 الواجب فيحمل عليه وإن لم يبيده ولم يجوز (أو قال هي من لهما) لأن معنى
 قول المشتري خذ هذا من ثمنهما خذ بعضاً من ثمنيهما وخذ بعضاً من ثمنيهما

بعض من المجموع فيحمل عليه طلبا للجواز وقيل معناه خذ هذا على انه ثمن كل منهما وليس الحال كذلك فيكون من قبيل ذكر الاثنين وارادة الواحد كما قال الله تعالى نسبيا حوتهما وقال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به للامكان وهنا صورتان احدهما ان يبين ويقول خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف والثانية ان يحمل الكل من ثمن السيف وفيهما يكون المقبوض من الحلية لانهما شيء واحد فيحمل عن الحلية لاصول مراده كما ذكره الزيلعي وفي البحر معزى الى المبسوط او قال خذ هذه الخمسين من ثمن السيف خاصة وقال الآخر نعم او قال لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في الحلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في المقد او الاضافة ولا مساواة بعد تصريح الدافع بكون المدفوع عن السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو الملاك فالقول له في بيان جهته وفي السراج او قال هذا الذي عجلته حصة السيف كان عن الحلية وجاز البيع لان السيف اسم للحلية ايضا لانها تدخل في بيعه تبعا او قال هذا من ثمن النصل والجفن خاصة فسد البيع لانه صرح بذلك وازال الاحتمال فلم يمكن حله على الصحة ويمكن التوفيق بان يحمل ما ذكره الزيلعي على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فوافق ما في السراج واما ما في المبسوط فاما قال خاصة وحينئذ كان خذ هذا عن النصل فلينأجل انتهى قيد بقوله بمائة لانه لو باعه بخمسين او اقل منها لم يجوز الربوا وان باعه بفضة لم يدروا زنها لم يجوز ايضا شهة الربوا خلافا لفرقي ثلاثة اوجه لا يجوز البيع وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن ازيد مما في الحلية ليكون ما كان قدرها مقابلا لها والباقي في مقابلة النصل خلافا للائمة الثلاثة هذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلافها جاز كيف ما كان لجواز التفاضل ولا خصوصية للحلية مع السيف بل المراد اذا جمع مع اصرف غيره فان النقصد لا يخرج عن كونه صرفا بانضمام غيره اليه وعلى هذا بيع المرركش والمطرز بالذهب او الفضة وفي المبسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه وبه نأخذ لاحتمال الزيادة والاولى بيعه بخلاف جنسه (وان تفرقا) اي المتعاقدان (بلاقص) شيء (صح) البيع (في السيف دونها) اي دون الحلية (ان تخلص) السيف عن الحلية (بلاضرر) لانه امكن افراده بالبيع فصار كالأطوق والامعة (والا) اي وان لم يتخلص بلاضرر (بطل) البيع (فيهما) اي في السيف والحلية لان حصة الصرف يجب قضائها قبل الافتراق فاذا لم يقضها حتى افترقا فسد فيه لفقد شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضرر لنعذر تسليمه بدون الضرر كالجذع في السقف

وفي الخبر ثم جعله مبيعاً (وإن كان أداؤه مضمناً) وبغضه أو دعه (وإن كان مضمناً)
ثم ما ذكرناه قبل فمحل الذي (صح) العقد (بما بينه وبينه) وهو شرط
وهو القرض فيلزم الاتفاق ويحل فيما يقض لعدم وجود الشرط (وإنما
مستحب بينهما) لأن عقد مصرف وقع على صفة له أولاً ثم طرأ عليه ما
ماتى ماله من وجهه وخرج على ما وجد فيه إذ عين خدمته المترك في الشيء
باعتراضه وإلزامه ثم يرق الصفة قبل التمام لأن صفة المصرف تمت بانقضاء
وإوفى القرض ولا حرج في ذلك فلا يلزم هلاك أحد المدينين قبل إفضاء
كل واحد من (وإنما صح) بوجه (أي بعض الأمان) أحد المدينين ماله في بعضه
أورس) لأن الشركة عيب في الأمان لا يشترط بغيره وكان ذلك بغيره من
تتجه من خلاف ما مر لأن الشركة وقعت بوجهه وهو الاتفاق قبل تعلق القرض
من إيجاب المسمى قبل صحح الحكم امتداد جارية العقد وكان القرض له بأخذ البائع
من المشتري وسماه إليه إذا ما بعثها بوجهه الأمانة وبغيره فقد وبطلان المبيع
فتماهى حقوق المدينين في خيار فتمثل ما قبل القبض وبطلان
في الخبر (وإنما صح) بوجه (بعضه بقره) وهي القصة السادسة من المسميات
أو العصة (أشهرها أحد) المشتري (الباقى بخصته بالأجر) لأن الشركة
ليست بعيب في ذاته إذ لا يلزم الإسهام من بابه من قبل تصدده المشتري بالشركة
فما هذا لو كان الاشتراك في مد قبضتها أمالو كان قول دعها فله الخيار لتفرق
الصفتان سائداً قبل انقضاء كل واحد من الدرهم والدينار نظير القره لأن الشركة
في ذلك لا تعد عيباً (وصح مع درهمين ودينارين ودرهم استخفافاً)
عندما تصرف الحسن إلى خلافه فبطل الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم
وتأمل رد الأمانة الثلاثة لا يجوز هذا العقد أصلاً (و) صح القضاء (بفتح)
كر برون كسر شمر مكرى وكرى شمر) ما لم يبدل كرا مكر شمر وكر شمر كرا
رواها بصرى إلى حصة سدوي إثر تفصيل فله طالع (و) صح (بيع أحد عشر
درهما بمائة درهم ودينار) ما لم يبدل العشرة بمائتها والدينار بدراهم
فصلها للعقد وأدركه به. وما أتى قلها وإن كانت قد علمت بمائتها
لسانها لا يشترط أن يكون الحسنان من الطرفين بل أن كانا في طرف واحد
وكذلك (و) صح مع (درهم ودينارين) بغير درهمين بغير درهمين
ودرهمن غلة) للسواوي في الأول وسقوط اعتبار الجودة ووجه الخلاف في
والثمة الثلاثة بعضها وفي الأصل قد ذكر صاحب الوقاية هنا مسائل
من مسائل الرعا ورد دعاها إلى إيهامها انتهى ويمكن الجواب أن يقال قد شرط
التأخر في الصرف فإراعه عن الفضل المؤدى إلى الرعا فذكر مسألة بيع درهمين

ودينار وبيع كبر وبيع درهم صحيح في الصرف لان مئاه على الجواز لا في باب الربوا
الكون مئاه على عدم الجواز (و) صح بالاجماع (بيع دينار بعشرة هي)
اي عشرة (عليه) وضع القصاص بنفس العقد لان الدين لم يجب بمقدار
كان ثابتا قبله وسقط باضافة العقد اليه ولا ربوا في دين سقط (او بعشرة
خطئة) اي صح استحسانا عندنا ان يباع الدينار من عليه عشرة دراهم
والدينار لم يضاف العقد الى ما في ذمته بل الى عشرة مطلقة غير مقيدة بكونها عليه
(ان دفع الدينار وجمعان العشرة بالعشرة) والقياس عدم الجواز وهو
قول زفر والائمة الثالثة لكونه استبدال وجه الاستحسان انهما لما تقاسما
انفسهم الاول وانه قد صرف آخر مضى فاقبضت الاضافة اقتضاء كالموحد
البيع باكثر من الثمن الاول قيل هذا اذا كان الدين سابقا اما اذا كان لاحقا فكذلك
يجوز في اصح الروايتين وذلك باي باع دينار بعشرة دراهم ثم باع المشتري الدينار
توابعه عشرة وثقاصا ثم الظاهر ان قوله ويتقاصان معطوف على قوله
ان دفع بقضى سقوط ثمن التثنية الا ان يقل انه استيناف لكنه بعيد ولو قال
وتقاصا بصفة المضى كما وقع في سائر الكتب لكان اسلم تدبر (وما غلبه الفضة
او الذهب فضة وذهب) لف ونشر مرتب حكما اذا الحكم في الشرع للعقاب
لان الغش القليل لا يخرج الدرهم عن الدرهمية والدينار عن الدينارية لان النقود
المستعملة بين الناس لا يخرج منه ثم فرع بقوله (فلا يجوز بيع الخالص به) اي بعقاب
الفضة او بعقاب الذهب (ولا يبيع بعضه ببعض الامساويا وزنا) استثناء من
مجموع ما في حيز قوله فلا يجوز (ولا يجوز استقراضه الا وزنا) كما في الجباد
(وما غلب عليه الغش منهما) اي من الذهب والفضة بحيث لا يميز عن
الغش الا بضرر (فهو في حكم العروض) لافي حكم الدراهم والدينار اذا الحكم
للعقاب في الشرع ثم فرعه بقوله (فيده) اي ما غلب عليه الغش (بالخالص
على وجوه حلية السيف) لانه اذا كانت زيادة الخالصة معلومة يجوز البيع
بالتقاضي قبل الافتراق وتكون الفضة بالفضة والزيادة في مقابلة الغش هو
الحاس وغيره على مثال بيع الزيتون بالزيت اما اذا كانت الخالصة مثل ما في
المغشوش او اقل او لم يعلم ايها اقل فلا يجوز كذا هو حكم حلية السيف على
ما يراه في موضعه (ويصح بعه) اي بيع الذي غلب غشه (بجففة متفاضلا)
صرفا للجنس الى خلافه (بشرط التقاضي في الحاس) في الضروريتين اوجود
الفضة من الجاهلين ومتى شرط القبض في الفضة اعتبرت في الحاس لعدم التميز
عنه الا بضرر هذا اذا عرف ان الفضة تجمع عند اذابة المغشوشة ولا يخرق
اما اذا عرف انها تخسر وتهلك كان حكمها حكم الحاس الخالص ولا يجوز

بهما ينفقهما معاً (و) مع النهرج والمخاض (فابروح) أي من
 فليد ثلثه من البيت وأحده (مزا) وإن كان يروح وذه (أو ينفق)
 إن كان يروح عنده (أو ينفق) أو ينفق منه من كان يروح أو ينفق
 فيها لا ينفق به المدة (و) ينفق ينفق (عكس) ما دام يروح (لأنه ينفق)
 بالاصطلاح من هذه قبل التسليم لا يحل المفسد بينهما ويؤثر عليه
 (و) اشتري به (أي ينفق قبل نفسه وهو ما في (عكس) قبل الفقد (عكس)
 (مع) عند الإمام فإن القيمة ثلثها بما ينفق من الأصناف الثلاثة كانت وتذهب
 إلى أصلها ولم يبق لها من أصل البيع ثلثها ولا من أصل البيع (أي من أصل البيع)
 إن كان قائماً منه أو ينفق إن كان هالكا (وقال لا ينفق البيع) لأن الغنم التي
 يادمت والكسار عرض على الأعيان دون المدة ولما يمكن من تسليم الثمن فكذلك
 فيه فينفق وهو هذا قال (وتجب فيه) أي في المدة الذي قاله في يوم البيع
 (سنة أي يومه) أنه ينفق بالبيع فغير فينفق في ذلك الوقت كأنه ينفق
 وفي المدة غيره القوي على قول أبي يوسف (و) فيه (آخر ما ذكره من المدة
 في المدة) أي في يوم ترك الشئ من المدة لأن التحول من رد المسمى إلى فينفق
 إذا صار بالانقضاء فينفق يومه وجد الكساد إن ترك المدة أما في مبيع
 الملاك وإن كانت يروح في بعض الملاك لا ينفق لكنه ينفق في المبيع وعند
 الانقضاء إن لا يروح في السوق وإن رجع في يد المصيرفة أو في السوق ساقط
 البهر ولم يذكر فيما نفقت قيمته من قبل الفضي أو ضلت وفي التذرية ولو نفقت
 قيمتها قبل انقضاء مبيع على حاله بالاجماع ولا ينفق المبيع وعكسه أو ضلت
 قيمتها وأردت فكذلك البيع على حاله ولا ينفق المشتري ويطلب به ذلك
 الغير الذي كان وقت البيع (وما لا يروح منه) أي من المدة قبل نفسه
 كإحصاءه والسوق (يعين بالعين) لوال المقتضى للقيمة وهو بالاصطلاح
 ويقتضي للمص إن يذكر صفة قوله ولا ينفق بالعين إن كان ينفق
 في سائر الكتب تابع (والمساوي العش كخاويه في التبايع والاستفراش)
 لا يجوز البيع به ولا إقراضه بما يورده بمنزلة الدراهم أريد ولا ينفق المقتضى
 لأن الناس فيه موجود حقيقة ولم يصر مغلوباً فيجب الاعتبار بالوزن شرها
 وإذا اشترى اليد في المدة كان بها المقدرة بوصفه ولا ينفق البيع به لأنه قبل
 انقضاء ويمنع منه لكونه مثلاً يتعين حكمه في البحر (وكذا في مصرف)
 بين المساوي العش كخاويه في مصرف أيضاً حتى لا يجوز بيعه بغيره
 معاصلاً (وقيل تعالى) أي كغالب العش حتى يجوز بيعه بغيره معاصلاً
 ولو يوصد بالصفة الماسة لم يكن حتى يكون الخلف أكثر مما ينفق منه

لأخذهما على الآخر فيجب اعتبارهما (ويجوز البيع بالفلوس النافقة
 وإن) وضعية (لم يتعين) لأنها أحوال معلومة وصارت أمثالا بالاصطلاح
 فيجاز فيها البيع فوجبت في الذمة كالقدين ولا يتعين وإن عينها كالقدي إذا قال
 أريد أن يعلق ذلكم بعينها فيشذ يتعلق العقد بعينها بخلاف ما إذا باع
 فلان فلانين بأعينهما حيث يتعين من غير قصر يمح لأنه لو لم يتعين لنفسه
 البيع وهذا على قولهما وعلى قول محمد لا يتعين وإن صرحا وأصله
 أن اصطلاح العامة لا يطل باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما
 يطل في حقهما كما في البحر (فإن كسدت) أي اشترى بها شيئا فكسدت قبل
 التسليم (فالخلاف في كساد المغشوش) يعني يطل البيع عند الامام خلافا لهما
 هكذا ذكر القدوري الخلاف والذي في الأصل وشرح الطحاوي والأسرار
 البطلان من غير ذكر خلاف سوى خلاف زفر كما في أكثر شروح الهداية
 لكن في الفتح جواب خاص له لافرق بين كساد المغشوش وكساد الفلوس اذ كل
 منهما سامة بحسب الأصل ثم بالاصطلاح فإن غالبه الغش الحكم فيها
 للقبالي وهو الخجاس مثلا فالول ينص على الخلاف في الفلوس وجب الحكم به
 (ولو استقر ضنها) أي الفلوس (فكسدت يرد مثلها) أي إذا كانت هالكة
 عند الامام وأما إذا كانت قائمة فرد عينها بالاجماع لان المراد دفع القرض
 بجعل عين المقبوض حكما والايانم مبادلة جنس بجنس نسبة وإنه حرام
 فلا يشترط فيها الرواج (وعند أبي يوسف قيمتها) أي قيمة الفلوس (يوم
 القرض وعند محمد يوم الكساد) وقول أبي يوسف ليس للفتوى لان يوم
 القبض يعلم بلا كلفة وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمتها يوم الانقطاع
 أقل وكذا في حق المقرض بالنظر الى قول الامام لا الى المفتي لان يوم الكساد
 لا يعرف إلا بخرج (ولا يجوز البيع بغير النافقة مالم يتعين) لأنها سامة فلا بد
 من تعيينها (ومن اشترى بنصف درهم فلوس أودائق) بفتح التون وكسرهما
 سدس الدرهم محتمل ان يكون عطفا على درهم أو على نصف وهو الظاهر
 (فلوس أوقيراط) وهو نصف الدائق (فلوس جاز البيع) عندنا وكذا بثلاث
 درهم أو ربعه (وعليه) أي على المشتري (ما يباع بنصف درهم أودائق
 أوقيراط منها) أي من الفلوس فقوله من الفلوس بيان لما يباع لان التبايع بهذا
 الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي الى النزاع
 وانقص الأصل على مادون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس أو بدرهمين
 فلوس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوزه أبو يوسف للعرف وهو الأصح
 كما في الكافي (ولو دفع الى صير في) وهو من يمر الجودة من الرقعة (درهما

(في المطالبة) وفي الصحيح وأصله ان الكفيل وانكفول عنه صارا مظلوما بين
 الكفيل له سواء كان المظلوب من احدهما هو المظلوب من الآخر كما في الكفالة
 بالمال اولا كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل
 استحضار النفس ولفظ المطالبة باطلاقه يفظعها هذا على رأى بعضهم
 ويجزم مسكين في شرح الكنز بان المظلوب منهما واحد وهو تسليم النفس
 فان المظلوب عليه تسليم النفس والكفيل قد التزمه اذا علمت هذا ظهر لك انه
 لا يحتاج الى قول صاحب الدرر في مطالبة النفس او المال او التسليم لان المطالبة
 تشمل ذلك انتهى لكن فيه كلام لان صاحب الدرر قال بعده وانما اخترت
 تعريفا صححا متناولا لجميع الاقسام صريحا ولا صراحة فيما نقل صاحب المح
 عن المسكين بل على طريق الشمول والتصريح اولى في التعريف تدبر
 (لاني الدين) كما قاله بعضهم الكفيل (هو) اي كونه ضم ذمة الى ذمة
 في المطالبة (الصحيح) لان الكفالة كما يصح بالمال تصح بالنفس ولان ذمة
 وكما تصح بالدين تصح بالاعيان المضمونة بنفسها ولانه لما ثبت الدين في ذمة الكفيل
 ولم يبرأ الاصيل صار الدين الواحد دينين وهو قلب الحقيقة فلا يصار اليه
 الا عند الضرورة كما في العنابة وغيرها لكن فيه كلام لان معنى قلب الحقائق
 عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والمنع والممكن الى الآخر والدين
 فعل واجب في الذمة وهو ههنا تملك مال بدلا عن شيء كما في القهستاني وقال
 المولى اخي في حاشيته تعميل صاحب العنابة يعطى عديم صحة الثاني مع ان مقتضى
 صيغة التفضيل صحته اللهم الا ان يلغى معنى الافضالية فيها كما صرح به
 في شرح المفتاح فكأنه قال الصحيح الاول فاندفع ما ذكر صاحب الدرر انتهى
 هذا بخلاف الاصطلاح الفقهاء فانهم لا يستعملون الاصح في معنى الصحيح
 بل في مقابلة الصحيح تدبر (ولا يصح) الكفالة (الامن مملك التسرع) لانه
 عقد تبرع ابتداء فلا يصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد
 العتق كما في الخلاصة هذا بيان اهلها واماركتها فاجاب وقول بالانفاذ الآتية
 ولم يجعل ابو يوسف في قوله الآخر القبول ركنا فيجعلها تتم بالكفيل وحده
 في المال والنفس وشرطها كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وفي الدين
 كونه صحيحا وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل بنفسه
 او مالا والمدعى مكفول له والمدعى عليه مكفول عنه والنفس او المال مكفول به
 والمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد (وهي) الكفالة
 (ضربان) كفالة (بالنفس و) كفالة (بالمال) خلافا للشافعي في الكفالة
 بالنفس اذ عنده لا تجوز الكفالة بالنفس في قول لانه غير قادر على تسليم

المذكور له حيث لا يتفادى بل غايته زيادة خلاف الكفاية بالان لا يقدرون على
 مال نفسه ولنا قوله عليه السلام الزعيم غارم وجه الاستدلال به انه باطلا في
 نفسه مشروطة الكفاية بتوحيدها لا يقال لا يجرى في كفاية النفس لا يقول الزعيم
 لزوم ضرر عليه وعنه قوله تعالى ان عذابي اكون قرايبا ويمكن المولى بموجبها
 بان يثني بغيره ويثني على وجه لا يقدر ان يمتنع عنه اوان يستعين باعوان القاصي
 على تسليمه مع ان الظاهر انه لما تكفل بنفس من يقدر على تسليمه وتماقنه له
 وايضا الزام الشيء على نفسه يصح وان كان لا يقدر على الالتزام عليه غايضا
 كن قدر ان يمتنع الف جمعة ولم يرد ذلك وان كان لا يمتنع الف مستند (فالاولى)
 اى كفاية النفس (تعمد بكلمات بنفسه ورفقه ونحوها) اى نحو الرقبة
 (مما يبره عن) جميع (البدن) عرقا كاليد والجسم والروح والاراس
 والوجه والعنق والعين والفرج اذا كانت امرأه بخلاف اليد والرجل او يجرى
 شائع عند كتفده او عشره او ثلثه او ربه او يحوى الابن النفس الواحدة في حق
 الكفاية لا يجرى فكان ذكر بعضها شايعا كذا ذكر كلها وفي السراج واوصاف
 الجزء اليه بان قال التكفل كقولك تضيق او ثلثي فانه لا يجرى (و) قوله
 (بصحة) اى بقوله صحت لك فلا تالاه تصریح بمقتضاه (او هو صحتي)
 لان كلمة على الزام فكانه قال انما اقرم تسليمه (اولى) لان الى معنى على قال
 عليه السلام من ترك ما لا قورثته ومن ترك كذا اى شيئا او غير الا قال وروى على
 لكونهما بمعنى (او انما زعم) لان التكفل يسمى زعما قال الله ايمان حكاية
 عن صاحب يوسف واثابه زعيم اى كفى (او قيل به) اى بفلان لان القيل
 هو التكفل ولهذا سمي اليك قبالة لانه يحفظ الحق (لا) تنعقد باناضامن
 لمعرفته (لانه التزام معرفته دون المطالبة وقال ابو يوسف اصبر ضامنا للمعرف
 وقال ابو الليث هذا القول عن ابي يوسف غير مشهور والظاهر ياروى عنهما
 ويظهر الرواية يفتى كفاي اكثر الكتب وفي التوير وتعقد بقوله اناضامن حتى
 يجمعوا اوليتها ويكون كفايا الى الغاية وقيل لا يثبت لعدم بيان المضمون هل هو
 نفس او مال قيد بالمعرفة لانه لو قال اناضامن تعريفه او على تعريفه فقهه
 اختلاف المشايخ والوجه الزوم كما في الصبر واو قال اناضامن لوجهه فانه
 يؤخذ اوجهه به واو قال انما عرفه لا يكون كفى لا وكذا لو قال انما كفى لمعرفته
 فلان واو قال معرفة فلان على قالوا يلزمه ان يدل عليه كما في الحاشية واو قال
 فلان آتثناء منست او آتثناء صاوة كقولنا بالنفس عرقا وبه يفتى في المضمونات
 (وصح اخذ كذاين واكثر) لان حليم الكفاية اسخفة بان المطالبة وهو محتمل
 اتعدد فالزام الاول لا يمتنع الثاني على ان القصور منها التوفيق واخذ كفى آخر

وآخر زيادة في التواتر فصحت الثانية مع بقاء الاولى وكذا الثالثة فافوقها
 (ويجوز فيها) اي في الكفالة بالنفس على الكفيل (احضار المكفول به)
 وهو النفس (اذا طلبه المكفول له) وهو المدعى وفاء بما التزمه (فان لم يحضره)
 اي ان لم يحضر الكفيل المكفول به بعد الطلب بغير عجز (حبس) على صيغة
 المتبني للمفعول اي حبسه الحاكم لامتناعه عن ابقاء ما وجب عليه ولكن لا يحبسه
 اول مرة حتى يظهر مظهره لانه جزاء الظلم وهو ليس بضالم قبل المظلم هذا
 اذا اقر بالكفالة بالنفس اما اذا انكرها وثبتت بالينة عند الحاكم فحبسه اول مرة
 في ظاهر الرواية قال الخصاص لا يحبسه اول مرة ولو ثبت بالينة وقيدنا بغير عجز
 لانه ان عجز فلا حبس بل يلزمه الطالب (وان عين) اي الكفيل (وقت تسليمه)
 اي المكفول به (لزمه) اي الكفيل (ذلك) اي احضار المكفول به (فيه)
 اي في الوقت الذي عينه (اذا طلبه) المكفول له في ذلك الوقت او بعده لانه
 التزمه كذلك (فان سلمه) اليه (قبل) محي (ذلك الوقت يرى) الكفيل
 وان لم قبله المكفول له لانه ما التزم تسليمه الا مرة وقد اتى به وفي المصحح اذا قيل
 الى ثلاثة ايام كان كفلا بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وبه
 نفى واذا قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام صار كفلا في الحال
 فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال انا كفيل بنفس الى عشرة فاذا مضت
 العشرة فانا بري قال ابن الفصل لا مطالبة عليه بها لافيهما ولا عدها وقال
 ابو الليث الفتوى على انه لا يصير كفلا وهذا خيلة لمن يلمس منه الكفالة
 ولا يريد ان يصير كفلا وفي الواقعات الفتوى على انه يصير كفلا كما في البحر
 (فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه) وهو مقيد
 بما اذا اراد الكفيل السفر اليه فان اتي حبسه للحال من غير امهال كما في البرازية
 (فان مضت) المدة (ولم يحضره) مع امكان الاحضار (حبسه) الحاكم لما ذكرناه
 (وان غاب) المكفول به (ولم يعلم مكانه لا يطالب به) لانه عاجز فعلى هذا
 اذا التجأ الى باب الجار ينبغي ان لا يطالب به لتحقيق العجز كما في الزايد وفي البحر
 ولا بد من ثبوت انه غائب لم يعلم مكانه اما تصديق الطالب او يمينه فان اختلفا
 ولا يمينه فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه فان كان له خرقة
 معلومة للمجارة في كل وقت قال قول للطالب ويؤخر الكفيل بالذهاب الى ذلك
 الموضع والا فاقول للكفيل لتمسكه بالاصل وهو الجهل ولو علم ان المكفول به
 ارتد وخلق بدار الحرب يؤجل الكفيل ولا تبطل بالحاق بدار الحرب وهو مقيد
 بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بان كان يثا وينهم مواعيدتهم يردون
 اليه المرتد والا فلا ثم كل موضع قلنا انه يؤخر بالذهاب اليه للطالب

اريد توثيق مكمل من الكفيل لنجي لا يغيب الآخر (وتبطل) الكفالة بالرجس
 (موت الكفيل) لحصول العجز الكافي عن التسليم بعد موته او وارثه لا يقدم
 مقامه لان الخلقة فيماله لا فيما عليه بخلاف الكفالة بالرجس كافي التولية وفترها
 لكن في السراح نقلا عن الكرسي لا تبطل موت الكفيل وبطلان وارثه باحضاره
 (و) تبطل موت (المكفول به) لامتناع التسليم (ولو) كان المكفول به
 (عبدا) اعطى هذا لوجه ان العبد مال مطالب به وكمل بنفسه رجل
 اما اذا كان المرعى به نفس العبد لا يبرأ وجهه (دور موت المكفول له
 لا يطالب وارثه او وصيه الكفيل) اي اذا مات المكفول له لم تبطل وبسبب الكفيل
 الى ورثته فان سلمه الى بعضهم رى بهم خاصة وللباقين مطالبته باحضاره
 فان كانوا صغارا فلو صبرهم مطالبته فان سلمه احد الوترين رى في حقه
 والآخر مطالبته وفي موطوءة ابن وهبان انها تبطل موت الاصل والعروق
 في المذهب خلافا ككافي البحر (ويرأ) الكفيل بانفس (اذا سلم) اي سلم
 المكفول به الى المكفول له حيث يمكن تخمينه كما اذا سلمه في مصر سواء قبله
 العتبات او لا (وان) وصاية (لم قبل اذ ادعتك اليك عانا جري) لا بوجوب الدفع
 الد المراءة فطلب وان لم تنص عليها كالسديون اد اعلم الرى واطلاقه شامل
 ما اذا قال سلم اليك شخص الكفالة او لا ان طلبه منه واما اذا لم يطلب منه فلا بد
 ان يقول ذلك و يرأ تسليم وكيل الكفيل او رسوله لعيانها مقامه
 (وتسليم المكفول به نفسه من كفايته) هذا قيد في الجمع بقى لا يبرأ الكفيل
 حتى يقول له المكفول سلمت نفسي اليك من الكفالة والوكيل والرسول
 كالمكفول لا بد من التسليم عنها والا لا يبرأ كفي المح فولى هذا ظهر منه
 ما هل من انه متى سلم المكفول به نفسه تدبر هذا اذا كان بغير طلب اما اذا
 كان بعد طلبه فلا يشترط ان يقول سلمت بحكم الكفالة كمر آفة فينفي
 اصحاب المح التفصيل بأمل قيد يالو كل والرسول لانه اوسله بجاني بغير امر
 الكفيل وقايد سلمت اليك عن الكفيل فان قاله الطالب بى الكفيل وان يكتفى
 (فان شرط تسليمه في مجلس التعاضى فعليه في السوق) اي في سوق المصر
 (قاوا سرا) لحصول المقصود بمصر عنوان الحاكم (والخيار في زعماء انه لا يبرأ)
 سواء كان في سوق ذلك المصر او في سوق مصر آخر وهو قول زقر ومبني
 في زمانا لها من الناس في اقامة الحق وله اونة الفسقة على الخلاص منه والقرار
 فانقييد بمجلس التعاضى مفيد وهذه احدى المسائل التي ينبغي القول وفروا ان
 في مصر آخر لا يبرأ عند شمالاته قد يكون شهوده فيما عنيته او يعرف ذلك
 التعاضى حادثة فلا يبرأ بالتسليم في مصر آخر (ويرأ عند الامام) ان كان في

سلطان اوقاض وكانت غير مقيدة بمصر لا يمكن احضاره الى مجلس القاضى
 وفى البحر نقله عن القنية كقول نفسه فى الدوسله فى الرسابق صحح ان كان فيها حاكم
 وقال العلماء التاجرى والبدر الطاهر لا يصح قال وجروهما احسن لان اغلب قضاة
 رسابق خوارزم ظلمة فلا بقدر على محاكمته على وجه العدل انتهى هذا فى
 زمانهم اما فى زماننا فاكثر قضاة مصر من قضاة رسابق حوارزم اصلهم
 الله تعالى بلطفه وكرمه (وان سلمه فى بركة اوفى السواد) اى فى القرية التى ليس
 لها حاكم (لا يبرأ) لعدم حصول المقصود وهو القدرة على المحكمة (وكذا)
 لا يبرأ (ان سلمه فى السجن وقد حسه غير الطالب) قيل هذا اذا كان فى سجن
 حاكم اخر لعدم الامكان على المحصرة واما اذا كان فى سجن قاض وقع مخصته
 بين يديه فبرأ عن الكفالة سواء كان مسجوناً له او غيره لان الحاكم قادر على
 الاحضار للمقصود ثم يعيده الى السجن (فان كفل رجل بنفسه) اى المديون
 بمال كذا (على انه) اى الكفيل (ان لم يواف) اى ان لم يأت الكفيل
 المكفول له (به) اى المكفول عنه يقال وافاه اى انا من الوفاء عدى المص
 الى المفعول الثانى بالفاء على ما هو القياس عند البعض (غدا فهو ضامن
 لمعاليه فلم يوافه غدا) مع قدرته عليه (زمة) اى الكفيل بانفس (ما عليه)
 من المال عندنا لحقق الشرط وهو عدم الوفاة اذ الكفالة تشبه النذر ابتداء
 باعتبار الالتزام اذ لا يقابله شئ وتشبه البيع انتهاء باعتبار الرجوع فيكون
 مبادلة الماس بالمال فان علق الكفالة بغير ملايم مثل هوب الرجح لم تصح كالبيع
 وان يلايم متعارف من عدم الوفاء فى وقت تصح كما نذر مع ان هذا التعليق ليس
 اى وجوب المال بل فى وجوب المطالبة وقال الشافعى لا تصح لانه ايجاب لم بالشرط
 ولا يجوز (وان) وصالية (مات) المكفول به قبل الحضور فيضمن الكفيل
 المال اذ ثبت بموته عدم الوفاء به ولو مات الكفيل قبل الحضور اضمن وارثه
 المال ولو مات المكفول له بطالب وارثه (ولا يبرأ) الكفيل (من كفالة النفس)
 بوجود الكفالة للمال فى هذه المسئلة لانها كانت ثابتة قلبها ولا تنافى كما لو كفلها
 وانما قلنا مع قدرته عليه لانه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت المطلوب لما فى الكافى وغيره
 فان مات المكفول عنه قل مضى اغد ثم مضى الغد ضمن الكفيل المال لان شرط
 لزوم المال عدم الوفاء وقد وجد انتهى فعلى هذا تقييد صاحب الفتح بقوله
 بعد الغد بخلاف لما فى الكافى وغيره تنوع وفى التنوير ولو اختلفا فى الوفاة فالقول
 للظن بالمال والمسال لازم على الكفيل (ومن ادعى على اخراثة دينار بينهما)
 اى بين صفتيهما على وجه تصح الدعوى بانها ساطانية او افرنجية (اوام بينهما)

مكمل دعوى رجل على انه ان يوافق به (اي المكفول به) (عدا عليه المائة)
 ووافق به غدا (من المائة) عدا الشئتين لتعق الشريط لان الكمل للمعرفة
 المال بالمال حيث قال فعليه المائة بحمل على الاصل وهو ما عهد فيصرف
 الى المال الذي على المدعي عليه فيخرج عن احتمال مال الرشوة لان المدعي لم يبين
 المال المدعي في غير مجلس القضاة حررا عن حيلة حقه فان من قبل الكفاية
 حكمه طاهر وان من بعدها يلحق البيان الى المحمل وفسار كما كان المال مريضا
 عند الدعوى قبل الكفاية فتح شئ صحة الكفاية الاولى ومنز عليها الاخرى
 وكون القول قوله في البيان اذا اخلع ساقه لانه يدعي صحة الكفاية (أحلافا
 للمحمد) قيل عدم الحوار عنده شئ على انه اطاق المال ولم يقل المال الذي على
 المدعي عليه فعلى هذا لا فرق بين بيان المدعي المال وعدم ساقه وقيل بناء على انه
 لمسلمين المدعي لم تصح الدعوى ولم تنوحت احضار المدعي عليه الى مجلس
 القضاة ولم تصح الكفاية لانه منس ولا تخور الكفاية بالمال لا بناء عليها عليه وعلى
 هذا ان من تكون الكفاية صحيحة وعلى في الفسخ عن قول ابي يوسف احلافا
 فليطاع (ولا يجسر على اعطاء كمل في حد وقصاص) دعوى لو طاب مدعي
 القصاص او حد القذف من القاضي ان يأخذه كمل لا يخس المدعي عليه حتى
 يحضر الدية والقاضي لا يخبره على اعطاء الكمل كسائر الحدود عند الامام
 عند ما لقوله عليه السلام لا كفاية في حد من عمر فصل ولا منى الحدود كما هي
 على الدية بالشهادة ولا يجسر على اساقفها بالكفاية (فان سمحت به نفسه)
 اي لو برع المدعي عليه باعطاء كفل يلاطاب في حد القذف والقصاص
 (صح) بالاجماع لان تسليم القصاص واجب عليه لا طاب فيحدوز اعطاء الكمل
 لمسلم نفسه (ولا يجسر في القصاص) لان العاقبة فيه حق الله (وحد
 القذف) لان حق الله وان لم يقدر على الاعطاء بأمره بالملازمة معه لا حسم
 وهو المراد بالخبر هنا عدهما والحق العوض حد السرقة فهما بخلاف سائر
 الحدود لانها حالصته تعالى ومثدرته بالشهادات فلاحاجة الى اجترار اعطاء
 الكفيل للاستيثاق في حقه تعالى بالاتفاق ويشتر في دعوى القفل بالخطأ
 على الاعطاء والخروج به لان موطنها المال وكذا يجسر في العرر (فان شهد
 عليه) اي على المدعي عليه (مؤثرا) اي من معلوم مسادها (في حد أو قذف
 حدس وكذا) يحسن (ان شهد عدل واحد) يعرفه القاضي بالعدالة لان الحدس
 من الشهمة والشبهة ثبت باحدى شطري الشهادة وهو العمد في المستودع
 او العداية في الواحد بخلاف الحدس في الاموال لانه غاية عتوبتها فلا يثبت
 الا بحجة كاملة واذا لم يقدر المدعي على اقامة البينة مسادعا ولا على اثبات الشهمة

حتى قام القاضي عن مجلس القضاء على سبيله (خلافا لهما في رواية) اى في هذه
المسئلة عنهما روايتان في رواية يحبس ولا يكمل كإبناه وفي رواية يكفل ولا يحبس
لعدم ثبوت القذف والقيد بالحجة الثامة (وصح الرهن والكفالة بالخراج) اذا الامام
وظفه الى وقت معين على ما يراه بدلا عن منفعة حفظ المال فيصير ديننا في الذمة
ويجوز فيه الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة بالخراج هو المال بخلاف الزكوة
لانها ليست من الديون المطلقة لسقوطها بالموت ثم شرع في الكفالة بالمال
فقال (والكفالة بالمال صحيحة ولو) كان المال (مجهولا اذا كان) ذلك
المال (دينه صحيحا) وصحتها بالايجاع وصحت مع جهالة المل لبنائها على
التوسع فانها تبرع ابتداء فيتحمل فيها جهالة المال بعد ان كان ديننا صحيحا
والدين الصحيح دين لا يسقط الابالاء او الابرء وهو احتراز عن بدل الكتابة
وساكن وفي الاصلاح والمراد من الابرء ما بعم الحكمى وهو ان يفعل فعلا يلزمه
سقوط الدين فلا يرد النقص بدين المهر لان سقوطها بمطاعتها لابن زوجها
من قبيل الابرء بالمعنى المذكور وفي المصحح وما يشكك على هذا الاصل الكفالة
بالنفقة المفروضة غير المستدانة فانها صحيحة مع ان دين النفقة ليس بصحيح لانها
تسقط بموت احدهما وبطلاق ولم ار من اجاب عن هذا والظاهر انه اخذ فيه
بالاستحسان الحاجة اليه لا بالقياس وقيد بجهالة المال للاحتراز عن جهالة
الاصيل والمكفول له لانها مانعة وتماه في البحر فليطالع (بتكلمات) متعلق
بقوله صحيحة (عنه) اى عن فلان (بالف) درهم هذا نظير ما كان معاوما
(او مالك عليه) اى بالذى ثبت لك عليه اى فلان هذا نظير ما كان مجهولا
(او) تكفلت (بما يدركك) اى يلحقك (في هذا البيع) من ضمان الدرك
وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع او ضمان المبيع ان لحقه آفة فالكفول به
مجهول لاحتمال استحقاق الكل او البعض فيضمن المكفيل الكل والبعض
وفي السراج فاذا استحق المبيع كان للمشتري ان يخاصم البائع او لا فاذا ثبت عليه
استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايهما شاء وليس له ان يخاصم المكفيل
اولا في ظهر الرواية وعن ابى يوسف ان له ذلك واحموا ان المبيع لو ظهر حرا
كان له ان يخاصم ايهما شاء (وكذا) تصح (او علقها) اى الكفالة
(بشرط ملايم) اى بشرط موافق وهو ان يكون الشرط سببا لوجوبه وعبر
عنه بالشرط مجازا (كشرط وجوب الحق نحو ما باعت فلانا) اى ان يمت
شئنا من فلان فاني ضامن للثمن لاما اشتريته فاني ضامن للبيع لان الكفالة بالمبيع
لا تجوز بشرطية كإبعده وهذا من امثلة الكفالة بالمجهول وفي المنسوط واوقال
اذ بعته شيئا فهو على فباعه متاعا بالف درهم ثم باعه بعد ذلك بالف درهم

لزوم الكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذا لا يقتضي التكرار بخلاف كذا
 وما ومثل اذا أتى وان ولورجع الكفيل عن هذا الضمان قيل ان زيادة قوله
 عن مبايعته ثم يابيه بعد ذلك لم يلزمه شيء واعاقال ما يابعت لانه اوقال يابيع فلا ياب
 على ان ما اصلك من خسران فعلى لم يصح (او ما غصبك) اي ان غصب
 منك فلا ان فعلى هذا من امثلة المجعول احتسا وفي البحر اوقال ان غصبك فلا ان
 صملك فانا صامن لم يجوز عند السجطين وعند محمد يجوز سواء على ان حصلت
 العقار لا يتحقق عندهما خلافا له (او ما ذاب) اي ثبت او وجب من الذوق
 (لك عليه) اي على فلا ان شيء فعلى (او ان استحق المبيع فعلى) جواب الجميع
 اي ان استحق المبيع مستحق فعلى الثمن كان استحقاق المسم شرط وجوب الحق
 في ذمته وحاز التعلق به للابينة الشرط (وكثير ما كان لا سبغا نحو ان قسم
 زيد) فعلى ما عليه (وهو) اي زيد (المكفول عنه) فان قدومه سببا
 موصل للاسبغ منه قد يكون زيد مكفولا عنه لانه اذا كان اجنيا كان التعلق
 به كافي بهوب الريح وتماه في البحر فاطالع (وكثير ما عذر الاستيفاء ثم
 ان غاب) زيد المكفول عنه (عن البلد) فعلى ما عليه لان غيبه سبب تعذر
 الاستيفاء فهذه جملة الشروط التي يجوز تعيق الكفالة بها ثم الاضطرار فيه
 ان الخلف في المال المكفول به لا يبيع صحة الكفالة وجهها له المكفول له او المكفول
 عنه تمنع حتى لو قال من غصبك من الناس او يابعت اوقالك فاما كفيل لك عند
 او من غصبته انت اوقلتك فاما كفيل له عك لا يجوز الا اذا كانت الجهة في المكفول
 عنه يسيرة مثل ان يقول كهات لك بملك علي احدهذين فمح يجوز فالتعين
 الى صاحب الحق كافي اتبين (وان عاقما) اي الكفالة (بمجرد الشرط)
 اي بالشرط المجرد عن الالامة (كهوب الريح ومحى المطر) بار قال ان هبت الريح
 اوجاء المطر على فلان على (بطل) الشرط (وكذا ان جعل احدهما اجلا)
 كما اذا قال كهات مكدا الى هوب الريح او محى المطر بطل التأجيل (فتصح
 الكفالة ونحو المال) على الكفيل (حالا) وفي الهداية ولا يصح التعاقب
 بمجرد الشرط كقوله ارهت الريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما
 اجلا الا انه تصح الكفالة ونحو المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط
 لا يطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعنق وفي التبيين هذا سهو فان الحكم
 فيه ان التعاقب لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فيضار كما عاقفه
 بدحول الدار ونحوه بمليس بعلام ذكره فاضحنا وغيره واجاب بعض الفضلاء
 ان لا يبيح عن التعسف بل اذا تأملت حتى تأمل ظاهر لك ان السؤال باق على
 حاله ولا يندفع الله هم الا ان يقال انك الجواب بان قوله الا انه تصح الكفالة

ويجب المدح حالا قبل لقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا فقط فخاص له
 لا يصح التعليق بمجرد الشرط ولا يصح الكفالة ايضا وكذا لا يصح التأجيل
 اذا جعل واحدا منهما اجلا فانه تصح الكفالة ويجب المدح حالا لا يقال انه
 منقوض بقوله لان الكفالة لم تصح تعليقها بالشرط لانه اراد بالتعليق بالشرط
 التأجيل مجازا اي باجبل متعارف فلا يلزم المحذور ويندفع الاشكال تدر
 (وللطالب مطالبة اي بشيء من كفيله واصله) اي يثبت الخيار في المطالبة
 ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل وان شاء طالبه حتما معا لانه
 موجب الكفالة اذ هي تنبئ عن الضم كما مر وذلك يقتضي قيام الذمة الاولى
 لا البراءة (الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط عدم
 رافة المحيل كفالة) لان العبرة في العقود بالمعاني مجازا لا الالفاظ ولما
 (ولو طالب) الطالب (احدهما) كان له مطالبة الآخر بخلاف الغصب
 منه اذا اختار احد الغاصبين لان اختيار احدهما يتضمن التملك منه عند قضاء
 القاضية ولا يمكنه التملك من الآخر بعد واما المطالبة بالكفالة لا تقتضيه
 ما لم توجد منه حقيقة الاستيفاء (فان كفل بماله عليه فبرهن) الطالب (على
 الف لزمه) اي لزم الالف الكفيل لان اثبات بالينة كاثبات عيننا ولا يكون قول
 الطالب حجة عليه كما لا يكون حجة على الاصيل لانه مدع (وان لم يبرهن)
 الطالب (صدق الكفيل فيما افتره مع غيره) اي فالقول للكفيل فيما يقره مع
 غيره على نفي العلم الاعلى بالبات كافي الايضاح (و) صدق (الاصيل في اقراره
 بأكثر) بما قرره الكفيل (على نفسه خاصة) الاعلى الكفيل لانه اقرار على
 الغير وقيد بماله عليه لانه لو كفل بما ذاب اي حصل لك على فلان او بما ثبت
 فاقطع المطالب بمال لزم الكفيل اما الراي الاصيل اليمين فالزمه القاضى فلم يلزم
 الكفيل لان النكول ليس باقرار كما في البحر (فان كفل بلا امره) اي المكفول
 عنه (لا يرجع) الكفيل (عليه) اي على المكفول عنه (بما ادعى عنه)
 لانه متبرع بادائه بغير رجوع خلافا لما لك (وان) وصالية (اجازها)
 اي الكفالة (المكفول عنه) بعد العلم ان الكفالة لزمته ونفذت عليه
 بغير امر غير موجب للرجوع فلا تغلب موجبه له هذا اذا اجاز بعد المحاس اما اذا
 اجاز في المحاس فانها تصير موجبة للرجوع كافي العمادية (وان) كفل (بامر
 رجوع عليه) بما ادعى عنه لانه قضى دينه بامر مفضاه اذا ادعى ما ضمن اما اذا
 ادعى خلافه بان كان الدين المكفول به جيدا فادى رديا وبالعكس فان رجوعه
 بما ضمن لا بما ادى لانه ملك الدين بالاداء فتزل منزلة الطالب بخلاف المأمور بقضاء
 الدين فانه يرجع بما ادى وتماه في النحر فلا يرجع ومعنى الامر ان يشتمل كلامه

على لفظة حتى كان يقول الكفيل حتى اوافيق حتى افلان فاقول ان من الاصل
 التي افلان على لم يرجع عليه عند الاداء بل واز ان يكون الاستدلال جمع او لفظ
 الجمع فلا يلزم الدل كافي البصر والشكوك من الامر امر من يصح امره بشرط فلا
 رجوع على النص والغير المجبورين اذا ادى كفيلا ما بالامر اقدم بغيره من
 ولكن يرجع على المد بعد عطفه فلا رجوع على النص مطلقا (ولا يظن انه)
 اي لا يطالب كفيل اصلا بمال (قبل الاداء) الى مكفوله لان الموقوف
 للمطالبة هو التملك ولا يملك قبل الاداء ويملكه بعده فيرجع (فاداوزم) الكفيل
 من جهة المطالب (فله) اي للكفيل (ملازمته) اي ملازمة المكفول عنه
 حتى يخلصه وهو مفيد بما اذا كانت الكفالة بامره (وان حبس) الكفيل (فله)
 حبه) اي للكفيل ان يحبس المكفول عنه لان ما لحقه كان لاجله فله ان يعامله
 بمثل هذا اذا لم يكن على الكفيل للمطالبة دين مثله والا فلا ملازمة ولا يحبس
 كما في السراج (ويبرأ الكفيل باده الاصيل) لان براءة الاصيل توجب براءة
 لانه ليس عليه دين في الصحيح والتماع به المطالبة فيستحيل بقاؤها بالدين كما ذكره
 الزلمي تبه الله بداية وظاهره ان القائل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ باده
 الاصيل وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان تعدد الدين عند القائل به حكمي
 فيه فقط باده واحد كافي البصر (وان ابرأ المطالب الاصيل) وهو المطالبون
 (او اخر) المطالب (عنه) اي الاصيل ما اجعل دينه (برئ الكفيل)
 في الصورة الاولى (وتاخر) الدين (عنه) اي عن الكفيل يعني يتأخر في حقه
 ايضا لانه ليس عليه الا المطالبة وهي تبع للدين فيسقط بسقوطه وتأخر
 بتأخيره بخلاف ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل ابتداء حيث يبرأ الاصيل دون
 الكفيل وفي السراج بشرط قبول الاصيل ابراء فان ردها ارتدت بوجهل يعود
 الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبول له وفي القضية براءة الاصيل
 انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء او بالبراء فان كانت بالخلف فلا (وان ابرأ)
 المطالب (الكفيل او اخر) الدين (عنه) اي عن الكفيل (لا يبرأ الاصيل)
 ولا يتأخر عنه اي عن الاصيل اذا اصل فيه ان الاصول لا تتبع الفروع في الوصف
 والايلازم عكس الموضوع (فان كفل بالدين المال مؤجلا الى وقت) اي الى شهر
 مثلا (يتأجل عن الاصيل ايضا) لانه لا مطالبة على الكفيل حال وجود
 الكفالة فانصرف الاجل الى الدين كافي التيمم (واوصالح الكفيل) بالمطالب
 (عن الف على مائة بربا) اي الاصيل والكفيل لانه انضاف الى الاصل الى الالف
 الدين على الاصيل فيبرأ عن تسع مائة فبرأه توجب براءة الكفيل ثم ربما جرد
 عن مائة باده الكفيل (ورجع الكفيل بها) اي بالمائة فقط (على الاصيل)

ان قيل بالبراءة اذ بالاداء تلك ما في ذمة الاصيل فاسترجع الرجوع بخلاف
 الراء لان البراءة يستط الدين فلا يملكه الكفيل فلا يرجع (وان صالح)
 الكفيل الطالب (عن الالف بنحو آجر) كالثوب وغيره (رجوع) الكفيل على الاصيل
 (بالالف) كله لان هذا الصلح يكون مباداة فيصير الالف بمقابلية الثوب فيملك
 ما في ذمة الاصيل فيرجع بملكه عليه وتوضيحه ان الالف في الاصيل في ذمة
 الاصيل ثم انتقل عنه وثبت في ذمة الكفيل حين اخذ الطالب منه فيصح عليك
 الطالب الدين الالف من الكفيل لكونه عليك الدين من عاينه الدين وكذا يصح
 اتملك من الكفيل بالهبة اذا اذله بالقبض فصر كانه اخرجته عن الكفالة ووكاله
 بالقبض فقبضه ثم وهبه فبصره عليك الدين من عليه الدين مع الكفيل مسلطاً
 على الدين في الجملة (وان صالح) الكفيل (عن موجب الكفالة) وهو المطالبة
 عن شيء بشرط ابراء الكفيل خاصة (يرى هو) اي الكفيل فقط (دون الاصيل)
 لان ابراء الكفيل عن الكفالة يصير فسحاً لكفالاته لاسقاطاً لاصل الدين (وان قال
 الطالب للكفيل بالامر برأت الى من المسال رجع الكفيل على اصيله) لان البراءة
 التي ابتدأوها من المطلوب وانتهأوها الى الطالب لا يكون الا بالايفاء فيرجع
 فصار كاقراءه بالقبض منه او الدفع اليه واستفيد منه براءة المطلوب للطالب
 لاقراره كالكفيل كافي الفسخ (وكذا) رجع الكفيل على اصيله (وفي) قول الطالب
 للكفيل (برأت) دون الى (عند ابي يوسف) لانه اقر براءة ابتدأها من المطلوب
 واليائه الايفاء دون ابراء (خلافاً لمحمد) لان البراءة تكون بالاداء والبراءة
 فيثبت الادنى وهو ابراء ولا يرجع الكفيل بالشك (وفي) قول الطالب للكفيل
 (ابرأتك لا يرجع) الكفيل الى الاصيل لانه ابراء لا ينتهي الى غيره وذلك بالاسقاط
 فلا يكون اقراراً بالايفاء فيقبل جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب غائباً (وان كان
 الطالب حاضراً يرجع اليه في البيان في النكاح) لانه هو المحمل حتى في برأت
 الى الاحتمال لاني ابرأتك مجازاً وان كان بعينها في الاستعمال كافي النهاية فيرد
 بقوله برأت لانه لو كتب في الصك يرى الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان
 اقراراً بالقبض عندهم جميعاً كقوله برأت الى بقضية العرف فان العرف بين
 الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالايفاء وان حصلت
 بالبراءة لا يثبت الصك عليه فحملت الكتابة اقراراً بالقبض عرفاً ولا عرف عند
 ابراء كافي الفسخ (ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة) بالمال (بالشرط) مثل
 اذا جاء عند فانت يرى من الكفالة بالمال فيجاء غدا لا يبرأ عنها اذ شرطه بط
 وكفالاته جائزة (كسائر البراءات) لان في ابراء معنى التمليك والتفويض لا تقبل
 التعليق بالشرط لكونه مقاراً لهذا ظاهر على قول من يقول بدوت الدين

على الكفيل وعلى قول غيره ان عليك المطالبة بكذلك الدين لو دنا من رده اليه
 وكذا لا يجوز تعليق البراءة الاصيل لان معنى الكفيل فيه طهر اذا لم يال واجبه
 عليه بخلاف تعليق البراءة من الكفالة بالنفس اذ ليس فيه معنى الطهر لانه
 مجرد اسقاط و يروى انه يصح لانه عليه المطالبة دون الدين في الصحيح وكان
 اسقاطا محضاً كالطلاق واهـ هذا لا يرد اراء الكفيل بالرد بخلاف الاصيل
 كافي الهداية وعن هذا قال (والختار الصحة) اي صحة تعليق البراءة عن الكفالة
 قول المراد بالشرط الشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه اصلاً كدخول
 الدار ومحتى الغـ لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفاً فانه يجوز كافي تعليق
 الكفالة كافي الايضاح الكفيل بالمال والنفس اوقاً ان وافيت غداً فان اري
 من المال قوافاً غداً يبرأ من المال فقد جوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا
 اذاعلق البراءة باستيفاء البعض يجوز اذعلق البراءة عن البعض بتجديد البعض
 يجوز كافي مبسوط شيخ الاسلام فـ ان فيه اختلاف الروايتين فرواها فـ
 الجواز محمول على ما اذا كان غير متعارفاً ورواية الجواز محمول على ما اذا كان
 متعارفاً كافي البحر (ولا يجوز الكفالة بما تعدن استيفاؤه) اي لا يمكن استيفاؤه
 شرعاً (من الكفيل كالحدود والقدس) مطلقاً بالاجماع اقدم امكان ايجادها
 على من تكفل لعدم جريان الثابة في العقوبة بخلاف الكفالة بنفس من دناه
 الحد والقدس كما مر فعلى هذا لا يلزم الاستدراك بما مر كما قيل (ولا يجوز)
 الكفالة (بالعين المضمونة بغيرها كالبيع) في البيع الصحيح معينة قبل القبض
 (والرهون) بعد القبض (ولا) يجوز الكفالة (بالامانات كالوديعة والسـتـمار
 والمسأجر) بفتح الجيم (ومال المضاربة والشركة) لان من شرط صحة
 الكفالة ان يكون الكفول به مضموناً على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه
 الا بفعله او دفع بدله ليتحقق معنى الضم فيجب على الكفيل والمبيع قبل القبض
 ليس بمضمون بنفسه وانما هو مضمون بالثمن الا يرى انه لو هلك لا يجب عليه شيء
 بل يفسخ البيع وكذلك الرهن غير مضمون عليه بنفسه وانما يقطعه اذا هلك
 فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل وكذا
 الامانات ليست بمضمونة على الاصيل لاعتبارها وتسليمها فلا يمكن جعلها مضمونة
 على الكفيل فلا تصح الكفالة بها (ولا) يجوز الكفالة (بدين غير صحيح
 كدل التامة) لانه في معرض الزوال فلا يكون دئماً صحيحاً (حر كفاية)
 اي بالدين (او عهد) وانما قال هذا يدفع توهم ان كفاية العبدية ينبغي ان يصح
 لانه يجوز ثبوت هذا الدين عليه لان العبد يحمل الكفاية فخصه (وكذا يدل
 السعاية عند الامام) لان المساعي كالكتاب عنه فلا تصح الكفالة بدله

وعندها تصح لان المستحى حرمدين عندهما (ولا) يجوز الكفالة (بالجل
على دابة معينة) متأجرة الحمل (او بخدمة عبد معين) متأجر الخدمة
الحز الكفيل عن تسليم الحمل على دابة معينة لانها ملك الغير واول جل دابة اخرى
لا يستحق الاجر اذ لو جل المؤجر على الدابة الغير المعينة لا يستحق الاجر فثبت
الجز في هذه الصورة بالضرورة وكذا العبد لخدمة بخلاف غير العبد لعدم
الجز عن تسليم الحمل اذ يمكنه الجل على اى دابة كانت لان المستحى هو الحمل
لا الغير والغرض هو الاجر (ولا) يجوز الكفالة (عن ميت مطلق) يعنى اذا
مات من عليه دين ولم يترك شيئا فكفل عنه للفرمان رجل لم تصح عند الامام لانه
كفل بدين ساقط لا يجوز وجواز التبرع بمحمول على ان الدين باق في حق الدين
والكفالة بالساقط لا يجوز وجواز التبرع بمحمول على ان الدين باق في حق الدين
(خلافا لها) فان عندهما يجوز الكفالة لان الدين لما كان ثابتا في حوته
لا يسقط بالابراء او بالبراء ولم يوجد شيء منه سابقا فليد وكذا يطالب به
في الاخرة حتى من تبرع بقضائه يجوز لما روى انه عليه السلام اتى بجنادة رجل
من الانصار فسأل هل عليه دين قالوا نعم درهمان او دينار فامتنع من الصلوة
فقال صلوا على اخيكم فقام ابو قتادة فقال هما على يا رسول الله فصلى عليه
(ولا) يجوز الكفالة (بلا قبول الطالب في المجلس) اى في مجلس عقد الكفالة
سواء كفل بالنفس او بالمال عند الطرفين (وقال ابو يوسف يجوز مع غيبته)
اى غيبته الطالب (اذا بلغه) خبر الكفالة (فجاز) كسائر تصرفات
الفضولى وفي بعض نسخ المبسوط لم يشترط الاجارة وهو الاظهر عنه لانه
تصرف التزام قبضته الملتزم والهمان فيه معنى التمليك وهو تمليك المطالبة
منه فيقوم بهما جميعا والموجود شرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس الا ان قبل
عن الطالب فضلى فانه تصح ويتوقف على اجارته ولا كفيل ان يخرج نفسه
عنها قبل اجارته كما في الحقايق وغيره وبه علم ان قبول الطالب بخصوصه
انما هو شرط العقد واما اصل القول في مجلس الايجاب فشرط الصحة فعلى
هذا ان المص اترك قوله الطالب لكان اولى كما في الاصلاح وفي الدرر الفتوى
على القول الثاني كما في تلخيص الجامع الكبير والبرازية لكن في رفع الوسائل الفتوى
على قولهما وفي تصحيح الشيخ قاسم والمختار قولهما عند المحوى والذي
غيرهما واهذا قدمه المص تدبر قبل الانشاء لانه لو اخبر عن الكفالة حال
غيبه الطالب يجوز اجماعا (فان قال) المريض (لو ارثه تكفل عني عما على
فكفل) الوارث (مع غيبة الغرماء جاز اتفاقا) وان كان القياس ان لا يجوز
لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقوله وجه الاستحسان ان ذلك وصية في

الحقيقة ولهذا تصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما يصح اذا كان له مال او يقال له قائم مقام الطالب ما جنة اليد بخلافه لدفعه وقيد نفع الطالب فيصار كما اذا حضر يفسد وانما تصح بهذا اللفظ ولا يشترط ان يكون له مال لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة (ولو قاله) اي المربض هذا القول (لاجنبي اختلاف فيه المشايخ) فذهب من قال بالمال - وان قيل لا للمربض من مال الطالب وهم من قال بعدمه لان الاجنبي غير مطالب بهضاء ديدا لا التزام وكان المربض والصحيح سواء والاو لا يوجد كافي الفسخ وتماخ في البحر فلهذا قال (ويجوز) الكفاية (بالايمان المضمونة بفتحها) عندنا خلافا للشافعي في قول في الايمان لكن المناسب للمض ان يذكره عقب قوله ولا يجوز بالايمان المضمونة بغيرها (كأله وض على سدم الشراء) اي على طلبه بهد تسمية الشيء لانه مضمون عليه حتى اذا هلك حقه يجب الضمان عليه اذا لم يمتنع تقويم مقامه فامكن ان يجابه على الكفيل (والمفوض) لانه مضمون بعينه فان كان المضمون عينه قائما فليزم الضامن احضارها وتسليمها وفيتها ان هلك وان كان المضمون مستهلكا والمضمون بعينه (والمبيع) يمس (تاسدا) لان المفوض في البيع العاسد مضمون عليه حتى اذا هلك يجب عليه بعينه (و) تجوز الكفالة (تسليم المبيع الى المشتري ولم هو الى الراعي والمستأجر) بفتح الجيم (الى المسأجر) تسلم الجيم لان تسليم العين واجب على الاصيل فاه كن التزامه بفساد نصيبه التكفيل بالثمن لانه مادام قائما يجب عليه تسليمه وان هلك بغيره وقبل ان كان تسليمه واحدا على الاصيل كما عارفة جازت الكفالة بتسليمه وان كان غير واجب على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تحوز الكفالة بتسليمه كافي التبيين (و) تجوز الكفالة (بالتن) لانه ليس صحيح مضمون على المشتري كسائر الديون

(فصل)

(واودع الاصيل المال الى كاه) ليدفعه الى الطالب (قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد) اي لا يسترد الاصيل المال المدفوع (عنه) اي من الكفيل لانه تعلق به حق الضامن على احتمال قضائه الدين فلا يجوز المسألة ما في هذا الاحتمال لكن يحل ان يردده ودفعه الى السبيح وانما يتقاع هذا الاحتمال باداء الاصيل بعينه فاذا ادعى بفساده يسترد من الكفيل ما اخسده ولانه ملكه بالقبض واطلاقه شامل ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان قال حذ هذا المال واعطه الطالب فلا يسترد لكنه لا يملكه ماله حتى تتحقق امانته في يده وان دفعه على وجه

الاقضاء بان قال له اني لا آمن ان ياخذ الطاب حقه منك يا افاضك المال قبل ان
 تؤدى لم يكن رسالة والفرق بينهما انما هو من جهة ملك المدفوع للفايض وعنده
 واما ما قاله الفاضل المعروف بابن الشيخ في شرح الوقاية من انه لو دفع على وجه
 الرسالة فله ان يسترد لانه محض امانة في يده بخلاف لاكثر المعينات كما لا يخفى
 تدبر واشار الى ان بالكفالة صار للكفيل على الاصيل دين او كفل باسمه واهذا
 او اخذ الكفيل منه رهنا قبل ان يؤدى عنه جاز ولو ابراء الكفيل او رده قبل
 الاداء عنه صح حتى لو ادى عنه لم يرجع فثبت ان له ديناً عليه لكن لا رجوع له
 قبل الاداء كما في البحر (ومارح فيه الكفيل فيه) اي للكفيل يعني ان الربح الذي
 حصل في هذا المال بعاملة الكفيل خلال طيبه (ولا يتصدق به) لم يذكر
 انه حصل على ملكه ولا فرق بين ان يكون قضي الدين هو او قضي الاصيل
 كما في البحر وهو مفيد بما اذا قبضه على وجه الاقضاء واما اذا قبضه على وجه
 الرسالة فانه لا ملك له فلا يطيب له الربح على قواهضا وعند ابن يوسف
 يطيب له (ورده) اي رد الربح (الى المطاوب احب ان كان المدفوع شيئاً
 معين كالبر) يعني اذا كانت الكفالة بكر فقبضه الكفيل من المكفول عنه
 وباعد ورج فيه فالرج للكفيل لكن يستحب له ان رده على المكفول عنه ولا يجبر
 عليه عند الامام في رواية الجائع الصغير وهذا اذا قضي الاصيل الدين (خلافاً
 لهم) اي قالوا هو له ولا يردده وهو رواية عن الامام وعنده انه يتصدق به
 قبل ما يتعين لان ربح ما لا يتعين لا يستحب رده على المطاوب وعل يطيب للاصيل
 اذ ارجه الكفيل عليه قال في الغاية ان كان الاصيل فقيراً طاب له وان كان غنياً
 وفيه روايتان والاشبه ان يطيب لانه انما رد عليه على انه حقه (ولو اقر الاصيل
 كفيه ان يتعين عليه) اي يشتري (ثوباً) بطريق العينة بكسر العين (ففعول)
 الكفيل (فالثوب للكفيل والربح) الذي حصل للبايع يكون (عليه)
 اي الكفيل لا الاقر بيانه ان الاصيل امر الكفيل بان يشتري له ثوباً باكثر من القيمة
 ليقضى به دينه بطريق العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيسألي عنه
 ويبيع منه ثوباً يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً انبيء في ثوب الزيادة ليبعد
 المستقرض بعشرة ويحمل خمسة سمي به لما فيه من الاعراض عن الدين الى العين
 وهو مكروه لما فيه من الاعراض عن ميزة الاقراض مطاوعة لمذهوم الجهل
 ثم قيل هذا ضمان لما يخسر المشتري نظراً الى قوله على وهو فاسد وليس بتوكيل
 وقيل هو توكيل فاسد لان المبيع غير معين وكذا الثمن غير معين لجهالة ما زاد
 على الدين وكيف ما كان فالمشتري للشترى وهو الكفيل والربح اي الزيادة عليه
 لانه المافد كما في الهداية وفي العناية ومن الناس من صور للعينة صورة اخرى

كذا ويجعل المقرض والمستقرض بينهما ثالثاً في الصورة التي ذكرها صاحب
 الهندية مع صاحب الثوب ثوب بائني عشرة من المقرض ثم ان المقرض
 يبيع من ثلث عشرة وبسبب الثوب اليه ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض
 عشرة وأخذ من عشرة وقد فقهه الى المقرض فيلزم مع حاجته وانما توسط
 بين الحزاز عن شراء ما يباع باقل ما يباع قبل نقد آخر ومنهم من صور بيع
 ذلك وهو مدموم اختاره اكله الى يوا وقد ذمهم رسول الله عليه السلام بذلك
 فقال اذا تبايعتم بالدين واتتم ادمان القرض فلا تم وطهر عليكم هذوكم وقبل
 وائباك والعينه فانها عينه انتهى لكن هذا يخالف لما في الخاتمة حيث قال بعد
 تصويرها بقوله رجل له على رجل عشرة دراهم فادان يجهلها ثلثة عشر
 الى اهل قالوا بشري من المسنون شيئاً تلك العشرة دية من ثم يبيع من المدون
 ثلثة عشر الى سبعة فوقع الحرز عن الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله
 عليه السلام ثم قال بعد تعداد الصور الاخر وهذه الحيل هي العينة التي
 ذكرها محمد قال مشايخ الملح بيع العينة في زماما حرم من البيوع التي في اسواق
 انتهى لكن الحرر اولى (ومن كفل لاخر بما ذاب له على غريمه او بما قضى له
 به عليه فعاب العريم فدهن الطالب على الكفيل بار له على الغريم الف بالاقبل)
 رهاه على الكفيل حتى يحضر المكفول عنه فيقضى عليه لان المكفول به مال
 يقضى اموالاً يقضى به لا غير لان ذاب معنى وجب ولم يجب هنا فطالب على
 اليه ثب مال شرعاً ولذا اوافق الكفيل لا يلزمه المال لان بالاقرار لا يثبت الوصف
 المذكور بل بانه قضاء وهو مستف اذا تعرض الطالب لقضاء القاضى بالمال
 في دعواه ولا في قائمته حتى لو تعرض وقال قدمت المطالبة الكفالة الى الغلان
 لقاضى واقت عليه بانه يات وقضى لي عليه بذلك يقضى بالالف على الكفيل
 وعلى الغائب حتى لو اقر الكفيل لزمه الف في هذه الصورة (واو رهن)
 الصواب (ان له على زيد) العائث (الف وهذا كفيله) اي بهذا المال
 (بامر قصي به عليهما) اي على الكفيل والاصل في المسئلة قيود معتبرة
 الاول ان الكفالة مفيدة بهذا المال والساني ان هذا المال المكفول به غير مفيد
 بانه قضى به على المكفول عنه بعد الكفالة بل هو مال مطلق وبهذا القدر
 نثار هذه المسئلة عن المسئلة السابقة اذ لمكفول هنا مفيد بقضائه القاضى والثالث
 ان هذه الكفالة مفيدة بانها بامر الاصيل اذا الامر يتضمن الاقرار بالمال فيصير
 مقصداً عليه واما اذا لم يكن بامره فهي لا تتضمن الاقرار فانه قضاء على الكفيل
 لا يتضمن القضاء على الاصيل والى هذا اشار بقوله (واو بلامره قصي على
 الكفيل فقه) لا على الاصيل فليس للكفيل حق الرجوع على الاصيل بخلاف

الكفة لئلا يأمره فإليه حق الرجوع عليه بعد أداء المال خلافاً لفر لانه لما ندر
 كان زعمه أن هذا الحق غير ثابت بل المدعى طالب أن يظلم غيره قلنا الشرع
 كذبه فبطل زعمه وقه تنبيه على أن القضاء على الغائب جائز إذا كان الإثبات على
 الحاضر متضمناً له فكيف من شيء ثبت ضمناً ولا يثبت أصالة إذا تعدى إلى الغائب في
 ضمن القضاء بالأمر ضروري في الكفالة قال مشايخنا وهذا طريق من أراد إثبات
 الدين على الغائب ثم قال وكذلك من ادعى على آخر حقاً لا يثبت عليه إلا بالقضاء
 على الغائب كان الحاضر خصماً عن الغائب (وضمان الدرك للمشتري عند البيع
 تسليم) أي تصديق من الكفيل بأن المبيع ملك البائع (يبطل) من الإبطال
 (دعوى الضامن) على المشتري (المبيع) مفعول دعوى (بعد ذلك)
 لأن هذا الضمان ترغيب للمشتري في الاتباع والترغيب بمنزلة الإقرار بملك البائع
 ولا تصح دعوى الملكية لنفسه بعد ذلك لأن قص حتى لا يسمع طلب الشفعة
 منه ولو فرض صحة دعواه لرجع المشتري عليه بحكم الكفالة فلا يفيد (وكذا)
 يكون تسليمه ولا تصح دعواه بعد هذا (لو كتب شهادته) على البيع (وختم)
 أي وضع خاتمه على جادة السلف (على صك) متعلق بكتب وختم على سبيل
 النزاع (كتب فيه) صفة صك (باع ملكه أو) باع (بيعاً بائناً) نافذاً
 إذا بيع على هذا الوجه لا يكون إلا في ملكه فالدعوى لنفسه بعد الإقرار لغيره
 متناقضة فلا تسمع قلنا على عادة السلف لأنهم كانوا يختمونه بعد كتابة أسمائهم
 على الصك خوفاً من التغير والتزوير والحكم لا يختلف وفي القمح الختم امر كان
 في زمانهم وليس هذا في زماننا فيد بقله باع ملكه أو بيعاً بائناً لأنه لو كتب
 شهادته في صك يبيع مطابق عن قيد الملكية وكونه نافذاً بائناً لا يكون تسليمه تسمع
 بعده دعوى الملكية إذا بس فيه ما يدل على إقراره بالملك للبايع لأن البيع
 قد يصدر من غير المالك وأفعاله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم
 فانه مقيد بما ذكر كافي المخ (بخلاف ما لو كتبها) أي شهادته (على إقرار
 لما قبل) فانه لا يكون تسليمه إذا لم يتعلق به حكم وإنما هو مجرد إخبار ولو أخبر
 أن فلاناً باع شيئاً كان له أن يدعيه (وضمان الوكيل بالبيع الثمن للوكل باطل)
 يعني إذا باع رجل ثوباً بأمره ثم ضمن الثمن عن المشتري الآخر لا يصح (وكذا)
 ضمان المضارب الثمن رب المال (باطل يعني إذا باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن
 الثمن رب المال لا يصح لأن الكفالة التزام المطالبة وهي الهماء فيصير كل واحد
 منهما ضامناً لنفسه إذا خدق العقد رجع الهماء ولا يفيد ضمانهما بخلاف من
 لا يرجع اليه الخرق كالوكيل بالتزويج إن ضمن المهر والمأمور ببيع الغائب من
 قبل الإمام إن ضمن الثمن والراشئول بالبيع إن ضمن الثمن لأن كل واحد منهما

سفير ومعه مصحح صانهم وكذا الوكيل بقض النعم اداغتم الثمن على المشتري
 للوكل يصح (و) كذا (صمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باطام
 صفقة واحدة) باطل يعني لو باع رجلان ثوبا من رجل صفقة واحدة وصلى
 احدهما الصاحصة حصته من الثمن باطل الصمان لانه لو صح مع الشريكة يصير
 صامنا لصفته ولو صح في نصيب صاحبه لادى الى فسخ الصفقة قبل قبضه
 وذا باطل (وصح) صمان احد الشريكين (او بصفتين) لان الصفقة اذا
 تعددت فالتحجب لكل منهما بما يملكه يكون له خاصة الا ترى ان المشتري لو قبل
 نصيب احدهما ورد الاخر صح (وصح السدرك) صحيح لانه صمان اثنان
 عند ورود الاستحقاق لانه المفهوم فيما بين الناس فكان المصون معاوما وهو
 قادر على اوفاء ما التزم فصح (و) ضمان (الحراج) صحيح لماسرته دين
 مطالب من جهة الهاد بخلاف الركة وفي الحر اطلقه قسما الحراج الموطف
 وخراج المقاسمة وحصه بوضع الموطف وهو ما يجب في الذمة وفي الصون
 بخراج المقاسمة لانه لم يكن دنا في الذمة والرهى كالكفالة ثم مع التوفيق فيكون
 في كل موضع تحوز الكفالة فيه كذا ذكره الربيعي وهو مفروض الدرك فان الكفالة
 حاضرة دون الرهن انتهى لكن التحصيص واجب بقرينة قوله او رهن له
 فانه لا يصح الرهن بخراج المقاسمة تأمل واذا كتبت فيما في قوله وصح الرهن
 والكفالة بالحراج ان كان احصرت دير (و) ضمان (الصفة صحيح) بخراج كل
 من صمان الدرك والحراج والصفة قيل هي الثواب بينهما او حصته بها على هذا
 الثواب الآتية مستدركة تدرو قيل هي السالبة الموطفة الراتية الديوانية في كل
 شهرا وست والمراد بالواث غمرات بل بلطفه اجبا ما يحتمل ان يقع ويحتمل ان لا يقع
 وقيل لم اراد الصفة اجرة السلام وقال ابو حنيفة معاها اذا طلب احد للشريكين الصفة
 من صاحبه فمعهها فان صح لانها واحدة عليه وقيل معناها اذا اقتسمت ما يتبع احدهما
 قسم الاخر كما في شرح انه سهل (وكذا صمان الثواب) وفي الصحاح السالبة المصلحة
 واحدة ثواب الدهر وفي اصطلاحهم قال ارادوا بها ما يكون بحق وقيل المراد بها
 ما ليس بحق من هذا قال (سواء كانت بحق ككبرى الدهر) الشترك (واجرة الحارس)
 والمال المرطوف لدهر الجيش وودعه الاسترى فان الكفالة بها حاضرة بالاتفاق
 لانه كمال عامه ومصون على الاصل (او بغير حق كالحيات) التي في زمانها احدها
 الطامة بغير حق ففي حوارها اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز الكفالة منهم
 صدر الاسلام البردوي لانها صم ذمة الى ذمة في المطالبة او الدين وهذا لا يطابق
 ولا دين شرعيين فلم يتحقق معناها وقال بعضهم يجوز منهم فخر الاسلام
 صلى البردوي لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها والقيمة المطالبة

لانها شرعت لالتزامها في المطالبة الحسية كالمضاربة الشرعية. ولذا قلنا
من قام بتوزيع هذه الزوائد على المسلمين بالعدد يوجز وان كان الاخذ بالاخذ
طالما وقلنا من قضى نأية من غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع
وهو الصحيح كمن قضى دين غيره بامر كافى الجبر وفي الاصلاح والفتوى
على الصحة فانها كالدينون الصحيحة حتى لو اخذت من الاكارف الرجوع
على مالك الارض وهو اختيار المص (وضمن العهدة باطل) لاشتباه المراد
بها الاطلاقها على الصك القديم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى خيار المشرط
فمعدر العمل بها قبل البيان فتبطل للجهالة (وكذا ضمان الخلاص) باطل عند
الامام (خلافا لهما) اى قالاهى صحيحة بناء على تفسيرها بتخليص المبيع
ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه وهو ضمان الدرك في المعنى والامام
فتمرها بتخليص المبيع لا بحالة ولا قدرة عليه لان المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن
بتخصيص المبيع اورد الثمن جاز لامكان الوفاء به وهو تسليمه ان اجاز المستحق
اوردته ان لم يجز والخلاف راجع الى التفسير كافي الجبر والخلاف لفظي فقط تدبر
(ولو قال الكفيل ضمنه الى شهر وقال الطالب بل) ضمنه (حالا) فالقول للكفيل
(في الاقرار) يعنى من قال لا خلاك على مائة الى شهر فقال المقر له هي حالة
(فالقول للمقرض) والفرق ان الكفيل لم يقر بالدين فلا دين عليه في الصحيح
بل اقر بمجرد المطالبة بعد الشهر والطالب يدعى عليه المطالبة في الحال وهو
يتكرر فاقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تأخير المطالبة الى شهر
ولا يقبل قوله بلا بينة وقال الشافعي القول للمقر في الفصاين وكذا يروى
عن ابى يوسف (ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقبض بئنه
على بابه) لان المبيع لا ينفق بمجرد الاستحقاق على ظاهر الرواية مالم يقبض
بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل
وعن ابى يوسف وهو قول الأئمة الثلاثة انه يرجع بمجرد القضاء بالاستحقاق
وفي التذوير قال لا خراساك هذا الطريق فانه آمن وسلك واخذ ماله لم يضمن
واو قال ان كان مخوفا واخذ مالك فانا ضمان ضمن

(باب كفالة الرجلين والعدين)

لما فرغ من ذكر كفالة الواحد ذكر كفالة الاثنين والاثنين بعد الواحد
طعنا فافخر وضعنا (دين عليهما) اى على اثنين لاخر بان اشتريا منه ثوبا
(ويقل كل واحد من الاثنين) (عن صاحبه) جاز العقد لعدم المنافع
اذ يكون كل واحد منهما في النصف اصيلا وفي النصف الاخر كفيل (فما داه

احدى (ايضا ادى احدى من الدين نصفه) (مرجع) اي عا دى
 (على الآخر) اي على شريكه واربعين من نصفه لانه وقوع
 الاداء هو قبل اصاله اول من وقوعه كانه ادا الاول دى مع المطا ذ راء
 مصدا له فقط وكذا او وقع في النصف من صا احدى كال احدى ان ربح
 عا دى بان دخل المؤدى عا دى المؤدى بان دوا داء كاد دى دوى الى الدور
 (الاداء على النصف) فصرف الى ما عا دى كانه خرج على شريكه
 و كمل بامره (ولو كذا) اي لثان (عا دى من رجل) ما عا دى (وكمل
 كل احدى من صا) اي خرج المال (من صا احدى) اي ادا كان على
 حل الف درهم ولا د كمل عا دى كل صا عا دى على الاصل ثم كمل كل
 من صا احدى عا دى ما كانه ادا كانه له كمل حازه (ادا) كل صا
 (رجع نصفه على شريكه) فملا كان المؤدى او كسرا ادا لكل صا
 ولا ربحا لكل من كانه من على الاحدى الى المال ثم حان على الاصل (او)
 رجع هو (كذا) اي كل ما داه (على الاصل) ادا (او) كمل (بامره)
 ادا كمل كل صا ما لم يجمع ولا يؤدى الى ادا ربحا د كمل كل صا من صا احدى
 ما لم يجمع واما ادا كمل كل صا ما لم يجمع ثم كمل كل صا عا دى كانه الاول
 في اخرج كذا او كذا على الاصل ما لم يجمع ثم كمل من صا احدى لان ادى
 من صا احدى صا احدى فلا يكون عا دى الاصل ما لم يجمع وكمل كل ما لم يجمع
 عا دى ثم كمل كل صا عا دى بالنصف لانه جهة الصان كما في الدور
 وعنه (واوارا الصا احدى) اي احدى الاثنى (فله) اي لهما
 (احدى) ادا (الاخر كذا) اي كل الا الى لان لا شئ صا كمل
 ما كمل من الاصل فاحده (واو صحت الما اوصه) اي او اوصى
 احدى الما وصى شئ ثم صحت الما اوصه به بها (ولرب الدين احدى
 من صا من شريكها) اي شريك الما اوصه (كمل دى) لان الكسالة
 ما بعد الما اوصه ولا يخط ما لا يخط عا دى الما اوصه لان شريك له بان
 لا يؤا احدى شريكه لان الما صحت الكسالة بل او كذا كمل من شئ
 لشريكه (وما داه احدى صا لا رجع به) اي عا دى على الآخر ا ما لم يرد
 على الصا (فله) انا (ادا كوت الما من و قوا احدى) بان حل المؤلى
 كانه كذا على الف و دلا (و كمل كل) من ادى (من صا احدى صا) احدى
 (ورجع كل صا على الآخر نصف ما دى) وله من ادى رجع له عا دى
 المكتاب والكسالة له بدل الكسالة وكل صا ادى بان حل وطه الا شئ عا دى
 فصار كذا ادا احدى صا كذا صا ما لم يجمع ادا ادى فله وجه الا صا

ان تصرف الانسان يجب تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن هنا بان يجعل
 كل المال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعق الآخر مطلق باداءه
 لان معنى قوله كاتبكما بالاف ان ادعى الف درهم فأتما حران فكأنه قال لكل
 منهما ان ادبت الاف فانت حر فيكون عتق كل واحد معلقا باداء الاف
 ولا يحصل عتقه باداء نصفه اذا الشرط يشا بل المشروط جملة ولا يقسمه اجزاء
 فيطالب المولى كلا منهما بجميع المال بحكم الاصل لا الكفالة فأيهما ادى عتق
 وعتق الآخر تبعاله كافي ولد المكاتب فإدى احدهما رجع على الآخر لاستوائهما
 ولو رجع الكل او لم يرجع بشئ انتفى المساواة كما في الدرر قيد بـ وله وكفل لانه
 او كاتبهما معا ولم يزد على ذلك لزم على كل واحد منهما حصته وعتق باداء
 حصته فلو زار على انهما ان ادبا عتقا وان يحجز اردا في الرق ولم يذكر الكفالة
 فعندنا لا يعتق واحد منهما مالم يصل جميع المال الى المولى خلافا لفرقانه قال
 يعتق باداء حصته (وان اعتق السيد احدهما) اي احد العبدین المكاتبين
 فيما اذا كاتبهما وشرط كفالة كل منهما عن صاحبه قبل الاداء (صح) عتقه
 لصادقته ملكه ويرى عن النصف لانه ماضى بالتزام المال الا ليكون المال
 وسيلة الى العتق وما بقي وسيلة فيسقط ويبقى النصف على الآخر لان المال
 في الحقيقة مقابل رقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتياالا لتصحح الضمان
 واذا جاء العتق استغنى عن الاحتياال فاعتبر مقابلا برقبتهما فلهذا ينصف كافي
 الهداية (وله) اي للمولى (ان يأخذ حصة الآخر منه) اي الآخر (اصابة
 اومن المعتق كفاله و يرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه) اي ان اخذ المولى
 حصة الآخر من المعتق رجع المعتق بما يؤدي على الآخر لانه مؤدى عنه بامر
 فان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ لانه ادى عن نفسه لا يقال اخذ المعتق
 بالكفالة صحيح للكفالة ببدل الكتابة وهو بط لان كل واحد منهما كان مطالبا
 بجميع الاف والساقى بعض ذلك فيبقى على تلك الصفة لان البقاء يكون على
 وفق الشبوت كافي المصحح (ولو كان على عبد مال لا يجب عليه صفة مال)
 اي على العبد (الا بعد عتقه) وهو دين لم يظهري حق مولاه بل في حقه يؤخذ
 بعد عتقه كال لزمه باقرار او استقراض او استهلا كوديمة (فكفل به)
 اي بذلك المال (رجل كفالة مطلقة) عن قيد الحلول او التأجيل (لزم الكفيل
 حالا) لان المال حال على العبد لوجود السبب وقبول ذمته الا ان المطالبة
 تأخرت عنه بسببه اذ هذه الديون لا تتعاق رقبته لادم ظهوره هنا في حق
 المولى فصار كما وكفل عن قائب او فليس بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل
 حيث لا يلزم الكفيل حالا بل مؤجلا (واذا ادى) الكفيل ما على العبد (لا يرجع

على العبد الا بغيره (ان كان دأمره لان المطالب كان يرجع عليه بعد
 المتى فكذلك الكفيل لانه قائم مقامه - (ولو ادعى رقبته عبداً فكذلك رقبته
 البند) المكفول برفقته قبل التسليم الى المدعى (فيه من المدعى) اى اقام بغيره
 (انه) اى العبد (له) اى ملكه (من الكفيل قيمته) اى قيمة العبد لانه
 كفل من دى اليد بتسليم رقبته العبد لان المدعى يدعى قصص العبد على دى اليد
 والكفالة بالاعتيان المضمونة بنسبها جائزة فحب على الكفيل رد العبد فان هلك
 تحت عليها قيمتها بخلاف ما اذا ثبت الملك له باقرار دى المدعى وشكوله لان اقرار
 الاصيل ليس بحجة في حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يقرب الكفيل بنفسه
 (واوكل سيد عن عبده) بامره (او) كفل (عبداً غير مدبون) قيده
 فكذلك الكفالة فان كفالة الدبون من مولا لا تصح لانها تتضمن ابطال
 حق العرءاء (من سيده) بامره (ومثق) العبد (قاي) من السيد لانه
 (ادى) المال المكفول به (لا يرجع على الاخر) لان الكفالة وقعت بغير
 موعدة لان احدهما لا توجد على الاخر وقال زفر ان كانت الكفالة
 بالامر يرجع كل منهما على صاحبه لان المانع وهو الرق قد زال فلما وقعت
 بغير موعدة للرءوع ولا تنقلب موعدة بعد ذلك

(كتاب الحوالة)

ذكرها بعد الكفالة لان كلامهما مفيد الزام ما على الاصل للدونق الا ان
 الحوالة تتضمن راءة الاصيل راءة مفيدة ثم - لاف الكفالة فكانت كالركن
 مع لمعد والمعد مقدم وهى فى اللغة النقل والتحويل - وحر وروها كيف ما تركت
 دارت على معنى النقل والروال وقيل هى اسم بمعنى الاحالة يقال احلت زيدا
 على علي ولا ان ولدا قبل المدبون محيل ومحتمل والذات محال ومحتمل وليس ينقل
 الحوالة محال عليه ومحتمل عليه وللدن محال به ومحتمل به لكن ترك هذا الاسم
 محال فى محيل وارا من السادسة المذول من بابه وقد فرق البعض بالحق الى
 المذول وقال محتمل له قبل هو لغو لعدم الحاجة الى الصلة وفى اصطلاح الفقهاء
 (هى) اى الحوالة (تنقل الدين من ذمة الى ذمة) اى من ذمة المحيل الى ذمة
 المحتمل عليه واختلف المشيخ فى انها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة
 جميعا او من المطالبة دون الدين والتصحيح من المذهب انهما متى حث
 البراءة من الدين كفى المصحح (ونصح الحوالة فى الدين لاقى العين) اما الصحبة
 حبس الاجماع وعساوى البخارى ومسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتع احدكم على من فليتب

أى إذا احتل أحدكم على ملي فاحتل والامر بالإتيان دليل الجواز وأما اختصاصها
 بالدين فلأن الحوالة تقبل حكمي والدين وصف حكمي يثبت في الذمة
 فحاز الدين أن يقبل ذلك النقل أما العاين كالتوب فحسي فلا يقبل
 النقل الحكمي بل يحتاج إلى النقل الحسي فلا بد من أن يكون للمحتال دين على
 المحيل وإسداق في القصة أحال عليه مائة من من الخنطة ولم يكن للمحيل على
 المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقل المحتال عليه ذلك لأشئ عليه
 (رضا) متعلق بتصح (المحتال) لأن الدين حقه والذمم متفاوتة ولا بد من
 رضاه لا اختلاف الناس في الإبقاء وهذا بالإجماع (والمحتال عليه) لأن الدين
 يلزمه فلا بد من التزامه والاصح من مذهب الشافعي أن لا حاجة إلى رضاه إذا كان
 المحتال به دين المحيل وهو قول مالك واحد لأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه
 بنفسه ويقره قيده رضاهما لأنها لا تصح مع إكراه أحدهما وأراد من الرضى
 القبول في مجلس الإيجاب لكن في البرازية لو أحال إلى غائب فقبل بعد ما علم
 صحته ولا تصح في غيبة المحتال إلا أن يقبل رجل له الحوالة (وقيل لا بد من رضى
 المحيل أيضا) كما لا بد من رضى المختار والمحتال عليه وفي البحر رضى المحيل
 ليس بشرط على ما ذكره محمد في الزيادات وشرطه القدوري وإنما شرطه
 الرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات وفي العناية وذكر في الزيادات أن الحوالة
 تصح بدون رضاه لأن التزام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل
 لا يتضرر به بل فيه نفعه لأن المحتال عليه لا يرجع عليه إذا لم يكن بأمره قبل وعلى
 هذا تكون فائدة اشتراط الرجوع عليه إذا كانت بأمره وقيل أهل موضوع
 ما ذكر في القدوري أن يكون للمحيل على المحتال عليه دين يقدر بقدر ما يقبل
 الحوالة فإنها حينئذ تكون اسقاطا لمطالبة المحيل على المحتال عليه فلا تصح
 إلا برضاه والظاهر أن الحوالة قد تكون ابتداءً من المحيل وقد يكون من المحتال
 عليه والاول أحالة وهي فعل اختياري لا يتصور بدون الإرادة والرضى وهو
 وجه رواية القدوري والثاني احتيال يتم بدون إرادة المحيل بإرادة المحتال عليه
 ورضاه وهو وجه رواية الزيادات وعلى هذا اشتراطه مطلقا كما ذهب إليه
 الأئمة الثلاثة بناء على إبقاء الحق فله إيقاؤه من حيث شاء من غير قسر عليه
 بتعين بعض الجهات أو عدم اشتراطه مطلقا كما ذهب إليه بعض الشارحين
 على رواية الزيادات ليس على ما ينبغي انتهى (وإذا تمت) الحوالة (برى)
 المحيل من الدين بالقبول (أى بقبول المحتال الحوالة على المحتال عليه وقال
 زهر لا يبرأ اعتبارا بالكفالة أذكل واحد منهما عقد توثيق بحق ولنا أن الأحكام
 الشرعية تنبئ على وفق المعاني فمضى الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق

الأبرار ذمة الإميل بخلاف الكفالة قوله من الدين رد على من يقول انه غير
 من المطالبة لا الدين وقد تقدم بيانه آنفاً ومن ادعاه غير أموقته ومنه من ماذكر
 من برامة المحيل بان المشتري لو احوال المبيع بالثمن على رجل لم يملك حياض المبيع
 وكذا لو احوال المرفهين الراهن لا ينجس الرهن ولو احوال الزوج المرافة
 بصداقها لم ينجس نفسها بخلاف العكس في التبلاغة وفيه صريح في الحرقال
 ولكن القول في الزيادة عكسه وقوله بالقول متعلق بقوله اذا تمت الحوالة
 (فلا يباخذ المحتال من تركته) اي من تركته المحيل الدين اذا مات المحيل (ليكن
 يأخذ) فإسلام من الورثة او الغرماء مخافة التوى (اي الهلاك) (ولا يرجع عليه)
 المحتال (الا اذا توى حقه) فيجوز يرجع عليه كما روى انه عليه السلام قال
 اذا مات المحتال عليه مفسداً عاد الدين ولا ن برامة مقيدة بسلامة حقه له
 فيرجع عليه عند عدم السلامة وقال الشافعي لا يرجع عليه عند التوى بأي
 طريق كان لان الساقط لا يعود وفي البحر ومراعاة اذا كانت الحوالة باقية
 اما اذا فسخت الحوالة فان للمحتال الرجوع بذمته على المحيل ولذا قال في البدائع
 ان حكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وقوله وبالتوى مقيد بان لا يكون المحيل هو
 المحتال عليه ثانياً لما في الذخيرة رجل احوال رجلاً عليه دين على رجل ثم ان المحتال
 عليه احواله على الذي عليه الاصل يرى المحتال عليه الاول فان توى المولى على الذي
 عاينه الاصل لا يعود على المحتال عليه الاول (وهو يموت المحتال عليه مقلداً)
 بان لم يترك ما لاعتنا ولا ديننا ولا كفيلنا (او نكاهه) اي انكار المحتال عليه (الحوالة
 وحلفه) اي المحتال عليه (ولا يئنه) للمحتال والمحيل (عام) اي على الحوالة
 وهذا عند الامام لان العجز عن الوصول يتحقق بكل واحد منهما او هو التوى في الحقيقة
 (وعندهما بغفلس الفاضل اياه) اي المحتال عليه ايضا لانه عجز عن الاخذ منه بفلس
 الحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما كعجز عن الاستيفاء بوجه مقلداً وبالجمود
 قيدنا بان لم يترك كفيلنا لان وجود الكفيل يمنع موته مقلداً على ما في الزمادات
 وفي الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو ابرأ الكفيل بعد موت المحتال عليه مقلداً فله
 ان يرجع بذمته على المحيل وفي البرازية اخذ المحتال من المحتال عليه بالمال كفلاً
 ثم مات المحتال عليه مفسداً لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء اكفل بامر
 او بغير امره والكفالة حالة او مؤجلة او كفل حالاً ثم اجله المكفول له وان لم يكن
 به كفيل تبرع رجل اورهن به رهناً ثم مات المحتال عليه مفسداً عاد الدين
 الى ذمة المحيل ولو كان مباحطاً على البيع فبانه ولم يقض الثمن حتى مات
 المحتال عليه مفسداً بطلت الحوالة والثمن اصحاب الرهن ولو اختلف في كونه
 مفسداً فالقول للمحتال مع يئنه (على العلم) ونجس الحوالة (بالبراهة)

المودعة) يعنى اذا اودع رجل رجلا الف درهم واحال بها عليه آخر صح
 لانه اقدر على التسليم فكانت اولى بالجواز (وببرأ المحتال عليه) عن الحوالة
 (بهلاكها) كالزكوة المفيدة بالثياب لان المحتال التزم الاداء من هذه الدراهم
 وهى قد هلكت امانة وايضا ببرأ المودع عن الحوالة اذا استحققت الدراهم
 المودعة فيعود الدين على ذمة المحيل (وبالمعصوبة) اى تصح الحوالة
 بالدراهم التى غصبها المحتال عليه من المحيل (ولا ببرأ بهلاكها) اى لا ببرأ
 الغاصب بهلاك المعصوبة لانه لا يبطل الحوالة لانه فات الى خلاف وهو الضمان
 والخلف يقوم مقام الاصل وكان المغصوب قائما معنى فلا يبطل واما اذا استحق
 المغصوب بطلت الحوالة لان المغصوب وصل الى مالكه فهو يوجب راءة
 الغاصب من الضمان (واذا قيدت الحوالة بالدين او المودعة او الغصب لا بطلت)
 المحيل (المحتال عليه) اى لا يبطل المحيل من المحتال عليه ما عنده او عليه
 من الدراهم المودعة او المعصوبة او الدين لان هذه الحوالة المفيدة تتضمن توكيل
 المحتال بقض ما على المحتال عليه او ما عنده ويتضمن تسليم المحتال عليه ما عنده
 او عليه بامر المحيل فلا يبطل المحيل ذلك من المحتال لتعلق حق المحتال كالراهن
 لا يملك مطالبته لتعلق حق المرتهن حتى يضمن المحتال عليه للمحتال ان دفع
 الى المحيل (مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته) اى بعد موت المحيل
 يعنى ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغى ان لا يكون المحتال
 اسوة لغرماء المحيل بعد موته كفى الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذى بيد
 المحتال عليه للمحيل والدين الذى له عليه لم يصرفه او كالمحتال بعد الحوالة
 لايدا وهو ظاهر ولا رقة لان الحوالة ما وضعت للتملك بل لنقله فيكون بين
 الغرماء واما المرتهن فيملك المرهون بدا وحسب فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون
 شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه وقال زفر المحتال احق به
 من الغرماء لان الدين صار له بالحوالة كالمرتهن بالرهن بعد موت الراهن
 (وان لم يقيد) الحوالة (بشئ) من المذكورات (فله) اى للمحيل
 (المطالبة) من المحتال عليه بالعين او الدين ويقدر المحتال عليه ان يدفعها
 الى المحيل اذ لا تعلق لحق المحتال بما عنده او عليه بل حقه في ذمة المحتال عليه
 وفي ذمة سمة فغاية ما يجب على المحتال عليه اداء دين المحتال من مال نفسه
 (ولا تبطل الحوالة) سواء كانت مقيدة او مطلقة (باخذ) اى المحيل (على
 المحتال عليه) من الدين (او عنده) من المودعة او الغصب اما في المطلق
 فانها لم تتعلق بهذه الاشياء لعدم الاضافة اليها واما في المقيدة فلان المحتال
 عليه قد دفع ما تعلق به حق المحتال الى من ابس له حق الاخذ فيضمنه للمحتال

ويرجع الى التحجيل بما دفع اليه فلا يطل الحولة (وإذ اطلب المحال عليه المحل
بمثل ما حال به فقل احلت يدى لي عليك لم يقل (ملاحضة) اى لا يسمع قول
المحيل للمعتال عليه احلت يدى لي عليه حين طلب المحال عليه المحل مثل
ما حاله الابينة اذ المحال عليه انكر الدين لان اقراره بالخواء وقوله لا يكون
اقرارا ولا دليلا على ان عليه له دين اذ الخوالة تجوز بدون الدس على المحال
عليه بل يسمع طلب المحال عليه لوجود سيده هو اداء الدس باسمه (واوطلب
المحيل المحال بما حال فعلى احلت يدى لي عليك لا يقل (ملاحضة) اى لا يسمع
قول المحال للمحيل احلت يدى لي عليك حين طلب المحل من المحال ما قصد
الابينة لان المحل انكر الدين اذ اقراره بالخوالة واقدمه عليها لا يكون اقرارا
بالدين لان الخوالة تستعمل في الوكالة بمعنى عمل الصرّف بل يسمع طلب المحل
كطلب الموكل من الوكيل ما قبضه وفي التور ادى المال في الخوالة العائدة
وهي بالخيار ارشاء رجع على القاض وهو المحل ونشأ رجع على المحل
ولا يصح باحل عقدها (ونكره السعيد) بصم السنين والسناء عند سدويه
ومع اتقاء عند الاحفش ثم يبسفه ومعناها المحكم (وهي الاقراض)
اى ان قرض الى تاجر مثلا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر (استقوط
خطر الطريق) واعاكرهت اورود الهى عن عرض جرنعا واعاكرت
المسئلة في هذه الباب لان هذا الاقراض فى معنى حوالة الصديق على المستقرض
اولاه حوالة خطر الطريق اليه اولان المقرض يحمله بالإداء الى الصديق

(كتاب القضا)

لما كان اكثر المازعات تقع فى البياعات والديون عقها بقبضها وهو قضاء
القاضي اضاف الكتاب الى القضا دون الادب نظرا الى ان بيان القضاء
مقصود وبيان الادب متوع والقضايا فى اللغة له معنى يكون معنى الاتقان
والاحكام فى المصاح انه مصدر قضت من الحصين وعلما حكمت
والجمع الافضية وقضى اى حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك الانه دوا الانام
ومعنى الانواع ومعنى الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضنا الى بني اسرائيل
فى الكتاب وقضينا اليه ذلك الامر اى اتيهنا اليه والنعاه ذلك ومعنى الصنع
والقدير ومنه قوله تعالى فقضنا من سبع سموات فى يومين ومنه القضاء والقدر
ويقال استعصى فلان اى صيره قاصيا وفى الشرع هو قطع الخصومة او قول
ملزم صدر عن ولاية عامة وفيه معنى الامة جعما فكانه الزمة بالحكم واحمره به
وعرا عن الحكم بينهما وقدر ما عليه وماله واقام قضاه مقام صلتهما

وراضيه ما لان كل واحد منهما قاطع لمخصوصة وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع
 ومخاسنه لا تخفى على احد ولو لا ذلك لفسد العباد وخرب البلاد وانتشر الظلم والفساد
 والحاكم نائب الله تعالى في ارضه في انصاف المظلوم من الظالم وايصال الحق
 الى المستحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر به امر كل نبي قال الله تعالى : انا انزلنا
 التور بنور هادي ونور يحكم بها النبيون وقال الله تعالى : وان احكم بينهم بما انزل الله
 ولا تتبع اهواءهم ولا جل بهت الرسل والانبياء وكان عليه خلفاء والعلماء ولهذا قال
 (القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات) بعد الايمان بالله تعالى
 ثم هو على خمسة اوجه واجب وهو ان يتعين له ولا يوجد من يصلح له غيره لانه
 اذا لم يفعل ادى الى تضبيع الحكم فيكون قبوله امرا بالمعروف ونهيا عن المنكر
 وانصاف المظلوم من الظالم ومسحب وهو ان يوجد من يصلح له غيره لكن هو
 اصلح واقوم به ومخبر فيه وهو ان يستوى هو وغيره في الصلاحية والقيام به
 ومكروه وهو ان يكون صالحا للقضاء لكن غيره اصلح واقوم به وحرام وهو
 ان يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه في باطنه من اتباع الهوى بما لا يعرفه
 ثم اعلم ان رزقه وكفايته وكفاية اهله واعوانه ومن يمولهم يكون من بيت المال
 لانه محبوس لحق العامة فلو لا الكفاية ربما اطعم في اموال الناس وان عمر رضى الله
 تعالى عنه اعطى شريحا كل شهر مائة درهم واعطاه على رضى الله عنه كل شهر
 خمسة مائة درهم (واهله) اى القضاء (من هواهل للشهادة) لان كلا
 منهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير ولان كلا منهما الزام اذ الشهادة
 ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم (وشرط اهليته) اى القضاء
 (شرط اهليتها) اى الشهادة من العقل والبلوغ والاسلام والحرية وغيرها
 مما سنبين في كتاب الشهادة ان شاء الله تعالى (والفاسق اهل له) اى للقضاء
 (ويصح تقليده) اى تقليد الفاسق اى المسلم الذى اقدم على كبيرة او اصر على
 صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كافى القهستانى وبان العدالة
 شرط الاووية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاءه
 كافى الاختيار وهو قول الائمة الثلاثة (ويجب ان لا يقلد) الفاسق القضاء
 اذ لا يؤتمن عليه لقلة مبالاة نواطة فسقه حتى لو قلد كان المقلد كائما (كما يصح
 قبول شهادته) اى شهادة الفاسق حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان كائما لكنه
 ينفذ وفي الدرر هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ (ويجب ان لا تقبل
 شهادته) وفي الشئى اجتماع هذه الشرائط من الاجتهاد والعدالة وغيرها
 معتد في عصرنا لظهور العسر عن المجتهد والعدل فالوجه تنفيذ قضاء كل
 من ولاه سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا قال قاضيان ويصح تعليق

تقابل القضاة والامارة بالشرط وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل وتطبيق
عزل القاضي بالشرط صحيح كطبقى او كالة ولو كان في المصرف قاسيا كل سبلى
محل على حدة فالعبرة للدعى عند ابن يوسف والدعى عليه عند محمد وهو
الصحيح (واووسق) القاضي (الدل) باخذ الرشوة وغيره من الرما او شرب
الخمر (تستحق العزل) أي يجب على السلطان سلة كافي البرالة وفي العراج
يحبس عرله او حودسب الاستغناء (ولا يعزل في طهر السذهب وعابه
مشايخا) وهو الصحيح وعابه العزوى كما في الواقعات وما لم يعض المشايخ
اذا قلده اليه سقى اسداء يصح ولو فاد وهو عدل يعزل بالهوى وهو قول الأئمة
الثلاثة وفي الاصلاح وحليه العزوى لكن في البحر وهو غريب ولم اره والمذهب
العزل وفي نوادر ابن هشام قال محمد اووسق القاضي ثم تاب وهو على قضائه
كما اذا عصى ثم انصرف وكذا اذا ارتد العلاء بالله تعالى ثم اسلم قيد بالقضاء لان القس
لا يمع الامانة ولا خلاف ولا يعزل بالهوى وفي البحر الوالى اذ افاق وهو بمنزلة
المصطفى يستحق العزل ولا يعزل ولو حكم الوالى نفسه لم يصح لانه لم يفوض
اليه (واواحد القضاء بالرشوة لا يصرف قاسيا) اي مال دفعه اوليته لم يصح
توليته وهو الصحيح ولو قضى لم يعدوه يعنى اذا الامام او قلده برشوة اخذها
هو او قومه وهو عالم به لم يحز تقلده كقضائه رشوة كما في البحر وغيره ولم ار حكم
مالواحد دونه وهو غير عالم به هل يجوز تقلده ام لا وسعى ابن خلدون في تقلده
لان معهوم قوله وهو عالم به يقضى جوازه اذ لم يعلم كالأورثى وكيل القاضي
الناية او كاسه او بعض اعوانه فان بامرهم وقضاؤه فهو كالأورثى بنفسه
وان يعمر عليه يهد قضائهم وعلى المرتضى رد ما قضى بغيره بانوثة لانه
واحد القاضي الرشوة وقضى لا ينعقد قضائهم فيما ارثى بالا حجاج وحكمي
في المصنوع منه احتسلا فقبيل لا ينعقد فيما ارثى وينقد فيما سواه وهو اختيار
شمس الأئمة وقل لا ينعقد ههما وقيل ينعقد بهما وفي البحر قضى ثم ارثى
او ارثى ثم قضى او ارثى ولده لانه لما احد المال اوانه يكون عاملا لنفسه
اوانه وان كتب اليه ليسم الحصة واحدة اجرة مثل الكفاية ينقد لانه ليس
برشوة لما في فتاوى التتسى محل للقاضي اخذ الاجرة على كفيه السجلات والمحاصر
وعنديهما لكل الف درهم بخمسة دراهم وان كان اقل من الالف لكن خلفه
من المسقة مثل ذلك ففيه حصة ايضا وفي الحزمة وما قبل في الالف من اثمن حصة
لا نقول به ولا يلقى ذلك بغيره اصحابنا واي مائة لا كتاب في اخذ اليه واعاد اجرة
فيه بعد مائة وعشرين في صدقه اذ فيها كالتساجر المحككة والكتاب باحد

كثير في مشقة قليلة واجرة نسة القبيسة على رب الدين واعلم ان مادفع أمادفع
 اما للتودد وهو حلال من الجانبين واما لصبرورته فاضيا وهو حرام منهما
 واما الخوف على نفسه او ماله وهو حرام على الآخذ خلال للدافع وكذا اذا طمع
 في ماله فرشاه ببعض المال واما لسوى امره عند الوالى فان كان ذلك الامر
 حراما فاما على الجانبين وان حلالا فحرام على الآخذ ان اشترط وحلال
 للدافع الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال وان لم يشترط
 وطلب منه ان يسوى امره واعطاه بعد ما يسوى اخلفوا فيه قال بعضهم
 لا يحل له الاخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه يراه مجازاة الاحسان
 فيحل كما في البحر والرشوة لا تملك ولذا يلزم الاسترداد (والفاسق يصلح مقنيا)
 لانه يجتهد حذار النسبة الى الخطاء (وقيل لا) يصلح لانه من امور الدين
 وخبره غير مقبول في الدنات ورجحه صاحب البحر فقال وظاهر ما في البحر برانه
 لا يحل استغافوه اتفاقا فانه قال الاتفاق على حل استثناء من عرف من اهل
 العلم بالا جتهاد والعدالة اوراء متصباوا الناس يستفتونه معظمين وعلى امتناعه
 ان ظن عدم احدهما فان جهل اجتهاده دون عدالته فالتحارر منع استفتائه
 بخلاف المجهول من غيره اذا لاتفاق على المنع وثامه فيه فابطال ويكتفى
 بالاشارة من المتيقن لامن القاضي اذا لا للقضاء من صيغة مخصوصة كحكمت
والرمت او صرح عندى او ثبت او ظهر عندى او علمت على الصحيح (ولا ينبغي
 ان يكون القاضي قضا) من القضاة وهي خشونة القول (غلبا) اى شديد
 في الكلام متفاحشا (جبارا) اى متكبرا مقبلا بغضب (عنداء) اى مخالفا
 للحق لان القضاء دفع الفساد وهذه الاشياء بعينها فساد (وينبغي ان يكون)
 القاضي (وثوقا به) اى معتمدا عليه (في دينه) بالاختران عن الحرام
 (وثقة به) لانه ملاك الدين (وعقله) لانه مدار التكليف (وصلاحه)
 لان في ضده الفساد (وفهمه) ليفهم الفساد والخصوم (وعلمه بالسنة)
 والمراد بالسنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلات وتقريرا
 عند امرىءه (والآثار) وهى ما يروى عن الاصحاب رضى الله تعالى عنهم
 (ووجوه الفقه) اى طرقه قال مسكين ان الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم
 خاص في الدين لالكل علم وهو علم بالمعاني التى تعلقت بها الاحكام من كتاب
 وسنة واجماع ومقتضاياتها واشارتها وينبغي ان يكون شديدا من غير عنف
 لينا من غير ضعف لان القضاء من اهم امور المسلمين وكل من كان اعرف
 واقدر واوجه واهيب واصبر على ما يصبه من الناس كان اولى وينبغي
 للسلطان ان يتفحص في ذلك ويولى من هو اولى لقوله عليه السلام من قلده

انسابا عملا وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسله وخان جماعة المسلمين
 وفي الاشياء فقد ظلم مرتين باعطاء غير المستحق ومنع المستحق لكن في زماننا
 توحيد القضاء الى المستحق فقير بمكر لقلته اولمانع يمنع حتى اثبت بان اولى
 القضاء من قبل من له الامر فاما قد صدر ان اولى الاحق والاول تجاوز الله تعالى
 وعن سائر المؤمنين بحرمة سيد المرسلين صلوات الله على نبينا وعليهم اجمعين
 (وكذا المفتي) يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة (والاجتهاد
 شرط الاولوية) في الماضي والمفتي لا الجواز هو الصحيح تيسيرا وتسهيلا خلافا
 للامة الثلاثة وفي الفتح واعلم ان ما ذكر في العاصي ذكر في المفتي ولا يفتي الاجتهاد
 وقد استقر رأي الاصوابين على ان المفتي هو المجتهد واختلعا في المجتهد فقبل ان يعلم
 الكتاب بعامة والصفة بطرقها والمراد لعلمها علم يتعلق بها الاحكام منها من العام
 والخاص والمشارك والمأول والاصح والناسخ والنسخ ومعرفة الاحكام والقياس
 ولا يشترط حظه لجميع القرآن ولا لبعضه من ظهر القاب بل ان يعرف مضاف
 احكامها في ابوابها فبراجعها وقت الحاجة ولا يشترط التبحر في هذه العلوم
 ولا بد له من معرفة اساس العرب امة واعرابا والاعتقاد في كيفية اعتقاد جازم
 ولا يشترط معرفة على طريق السكاكين وادلتهم لانها صناعة لهم ويدخل
 في السنة اقوال الصحابة فلا بد من معرفتهم لانه قد يقاس مع وجود قول
 الصحابي ولا بد له من معرفة عرف الناس وهو معنى قولهم لا بد ان يكون صاحب
 قريحة فاما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فلا بد من التمسك والواجب عليه
 ان يذكر قول المجتهد كابي حنيفة على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون
 في زماننا من فتوى الموحودين ليس يتقوى بل هو نقل كلام المفتي لا حجة المستفتي
 وطريق نقله لذلك من المجتهد احد الامور اما ان يكون له سند فيه او باحده
 من كتاب معروف تدانته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
 المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبير المتوار او المشهور وتماه في البحر فليطالع
 وفي الحاجة ان اختلاف ائمة الهدى توسع على الناس فاذا كان الامام في جانب وهما
 في جانب خير المفتي وان كان احدهما مع الامام احذ بقولهما الا اذا اصاب المصالح
 على قول الآخر فتبهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في مسائل وصح
 في السراح ان المفتي يفتي قول الامام على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف فثم
 يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يخير اذا لم يكن نجهدا واذا اختلف
 مقبلان يمنع قول الاقدم وفي النسخ وان خالف ابا حنيفة صاحبه فان كان اختلافهم
 اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة باخذ بقول صاحبه لتغير
 احوال الناس وفي المراجعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما ويجوز للشان

الفتوى اذا كان حائطا للروايات واقفا على الدرايات بمحافظا على الطاعات
 محابا للسهوات والعالم كبير وان كان صغيرا والجاهل صغير وان كان كبير
 (فيصح تقييد الجاهل) عندنا لان المقصد ود من اقضاء ايصال الحق
 الى مسخقه وذلك يحصل بالعمل بفتوى غيره (ويختار المقادير الاولى)
 لانه خليفة رسول الله عليه السلام في القضاء وفي اصلاح وعند الشافعي
 لا يصح تقليد الفاسق والجاهل وما قاله كان احوط في زمانه وفي زماننا الاحتياط
 فيما قلنا لان في اشتراط العلم والعدالة سد باب القضاء انتهى (وكره التقليد
 ان خاف الخبف والعجز عن القيام به) اي كره قبول تقليد القضاء لخوف الجور
 او عدم اقامة العدل لعجزه فعلى هذا اوقال ان خاف الخيف او العجز لكان اولى
 لان احدهما يكفي كما في البحر (ولا بأس به) اي بالتقليد (لمن يشق من نفسه باداء
 فرضه) لان كبار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين تقلدوه وكفى
 بهم قدوة وقيل لا يجوز الدخول مطلقا بلا اجبار لقوله عليه السلام من ابتلى
 بالقضاء فيكنا ذبح بغير سكين وقدرى ان الامام دعى للقضاء ثلاث مرات
 فاني حتى حبس وجماد في كل مرة ثلثون سوطا حتى قال له ابو يوسف لو تقلدت
 لثعبت الناس فنظر اليه شبهه المغضب فقال لو امرت ان اقطع البحر سباحة
 لكنت اقدر عليه فقال ابو يوسف البحر عميق والسفينة وثيق والملاح عالم فقال
 الامام كاني بك قاضيا وذكر البرازي في مناقبه اقوالا حاصلة ان الامام لم يقبل
 القضاء ومات على الابهاء وانه رحمه الله تعالى احس بموته وسجد فخرجت روحه
 ساجدا سنة خمسين ومائة روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه
 ومن غريب ما وقع انه جئ بجنازته فازدحم الناس فلم يقدروا على دفنه الا بعد
 العصر واستمر الناس يصلون على قبره الشريف عشرون وحرر من صلى عليه
 خمسون الف الف وفي الهداية والكافي والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا
 في اقامة العدل بحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة والتكسرة لانه مأمور
 بالقضاء بالحق وربما يظن في الابتداء انه يقضى بالحق ثم لا يقدر عليه في الانتهاء
 ولانه لا يمكنه القضاء بالحق الابانة غيره ولعل غيره لا يعينه (ومن تعين له)
 اي للقضاء او تعين القضاء له (فرض عليه) صيانة حقوق العباد ودفعها
 اعظم الظالمين وفي البحر انه فرض عين ان تعين وفرض كفاية عند وجود غيره
 يعني ان كان في البلد قوم صالحون له فامتنعوا فيه اثموا اكلهم ان لم يقدر السلطان
 فصيل القضايا (ولا يطلب القضاء ولا يستلله) اي من صلح للقضاء يلحق
 ان لا يطلب بقلبه ولا يستلله ناسا له لما روى انه عليه السلام قال من سأل القضاء
 وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمه الرشيد وبوقفه

للصواب وتداول الإمارة (ويجوز تولد من السلطان الجائر) أي الظالم
 لأن علماء السلف تقلدوا القضاء من الخجاج مع أنه أظلم زمانه (ومن أهل المعنى)
 وهم الذين خرجوا عن طاعة الإمام لأن الصحابة تقلدوه من معاوية في تولد على
 رضي الله عنه وكان الحق سد على وقتل على رضي الله عنه أخوانا نفروا علينا
 قال أبو الليث الملقب بأدول رجلا قضاه بلدة وقضى ذلك المصطفى في محاب
 منه ثم رفع إلى قاض آخر ما وافق رأيه أفضاه وان خالف أطله وهي بمنزلة
 حكم المحكم وفي العمادة القلند من أهل المعنى يصح ويجوز استيلاء القاضي
 لا يتصرف قضاء العبد ويصح عزل الباغي لهم حتى لو أهرم الباسي بعد ذلك
 لا ينفذ قضاياه بعد ذلك ما لم يعلمهم سلطان العدل نابيا لأن الباغي صار سلطانا
 باقهر والعلة (إلا إذا كان لا يمكنه من إفضاء الحق) استثناء من قوله الجائر وأهل
 المعنى أي يجوز تقلده إلا إذا لم يمكنه الحذر وأهل المعنى من إفضاء الحق لا ينفذ
 لا يجوز لأن الحق لا يحصل بالقلند بخلاف ما إذا كان يمكنه (وإذا تقلد أحد القضاة أحد
 عزل الآخر يستل ديوان قاضي قله وهو الخرائد التي وه المجلات والمحاضر
 وغيرها) من الصكوك وكتاب نصب الأول وهو قدر التفقات لأن الديوان وضع ليكبر
 حجة عند الحاجة فيجعل في يده من له ولاية إفضاء يكتب له مني تسعين أحدهما
 في يد الخصم والآخر في ديوان القاضي أذ ربما محتاج إليها لمضى من المعاني وما في يد
 الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والتقصا فان كان الورق من بيت المال لا إشكال
 في واصله في يد القاضي الجديد وكذا من مال الخصوم أو من مال القاضي
 في الصحيح لأنه انحدث ندبا لا مولا (ويثبت) القاضي الجديد (أمين)
 من ثقاته وهو أحوط والواحد يكتفى (بقبضتها) أي الخرائط (بالقبضة
 المرولة أو أمينة وسألانه) أي المرولة (شيئا فشيئا) لاكتف باللائرام على
 العر (ويجعل كل نوع في خريطة على حدة) فكان فيها من نسخ السجلات
 مجمعان في خريطة وما كان من نصب الأوصياء يجمعون في خريطة وما كان
 من نسخ الأوقاف يجمعان في خريطة وما كان من الصكوك يجمعان في خريطة
 ليكون أسهل للتداول (وشطر) القاضي الجديد (في حال الحبوسين) لأنه
 نصب باطر المسلمين والمراد المحوس في معجى القاضي فيثبت القاضي ثمة
 يخصهم في السجن ويكتب أسماءهم وأخبارهم وسب حبسهم ومن حبسهم
 (من أقر بحق أوقامت عليه به) أي بالحق (بيعة الزمة) لأن كلامهم بها حجة
 ملزمة وليس المراد بالزمة الحكم عليه وإنما المراد الزمة الجبسية أي إدام حبسه
 وتماه في البحر فلبطالع (ولا يعمل بقول المزعول) فلو قال حبسه بحق عليه
 لا يقبل قوله وكذا لو قال أكت حكمت عليه لعلا نكذا وعلا في الدرر يانه
 صار كواحد من الرعايا وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصاً إذا كانت بغير

نفسه والاينادى عليه) اياما فان حضر احد وادعى وهو على انكاره اجتدأ
المحكم بينهما والايأتى في ذلك اياما على حسب ما يرى القاضى (ثم بخلى
سبيله) اى ان لم يحضر احد بعد النداء (لكن بعدما يستظهر في امره)
وفي الاختيار وار لم يحضر لا يخليه حتى يستظهر في امره فيأخذ منه كفيلا
بنفسه على الصحيح اتفاقا فان قال لا كفيل لى فينادى شهرا فان لم يحضر احد
اطلقه (ويعمل) اى يعمل القاضى الجديد (في الودائع وغلات الوقف)
التي وضعها المعزول في ايدي الامناء (بالينة او باقرار ذى اليد) لان اقرار غيره
غير مقبول قيد بغلات الوقف لانه لا يعمل باقرار ذى اليد في اصل الوقف
اذا بجمده الوارث ولا ينسب ولو قال المعزول ان هذا وقف فلان بن فلان سلمته
الى هذا واقروا اليد وكذب الوارث لم يقبل قول القاضى وذى اليد ان لم يرقم
عليه البينة كما في البحر (لابقول المعزول الا اذا قر ذواليد بالتسليم منه)
اى من المعزول اذا باقراره ثبت ان اليد كان للمعزول سابقا فصح اقرار المعزول
كانه في يده حالا لان من كان يده حقيقة يقبل اقراره فكذا اذا كان في يد مودعه
لان يده كيد المودع الا اذا بدأ صاحب اليد بالاقرار لغيره ثم اقر بتسليم القاضى
اليده والقاضى يقر به لغيره فيسلم الى المقر له الاول ويضمن المقر قيمته للقاضى
بالاقرار وجعل صاحب العناية وغيره هذه المسئلة على خمسة اوجه فليراجع
(ويجلس) القاضى (المحكم جلوسا ظاهر في مسجد) بهيئة يعلم الناس انه
جلس لفصل الخصومات لانه اعادة اخرى لان النبي عليه السلام جلس فيه المحكم
وقال اثنا بنيت المساجد لذكر الله تعالى * والحكم فسوى بينهما فكان القضاء
عبادة فلا منع لحضور المشرك فيه لان نجاسته في اعتقاده لاقى ظاهره والخاص
تمنع عن الدخول لكن تقطع خصو منها في باب المسجد (والجامع اولى)
من المسجد لانه غير خفي على الغريب وغيرهم هذا اذا كان الجامع وسط البلد
والا فيختار الوسط منهما وقال الشافعي يكره الجلوس للقضاء في المسجد لانه
يحضره المشرك وهو نجس (ولو جلس في داره واذن الناس في الدخول) فيها
اذناعا ولا يمنع احد الا ان اسكل اخذ حقا في مجلسه (فلا بأس به) لان الحكم
عبادة فلا يختص بمكان لكن الاولى ان تكون السدار في وسط البلد ويجلس
معه من كان معه في المجلس ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة وتبعد عنه
الاعوان لانه اهيب ولا يحكم وهو ماش اوقام او مستغول بشئ آخر ويجوز
ان يحكم وهو متكئ ولكن القضاء مستوى الجلوس افضل تعظيما لامر القضاء
ويستحب ان يقعد معه اهل العلم ان لم يكن عالما باحوال القضاء لكن لا يشاوره
عند الخصوم بل يخرجهم او يبعدهم ثم يساوره وينبغي للقاضى ان يعتذر للمقضى

عليه أو يبين له وجه فضله ليكون ذلك أدفع لشكائه للناس وإيقينه إلى أنه سائر عليه ومن يبيع نزل قربان نفسه العامة عرضه وهو يرى ويستحق للقاضي أنه إذا اختصم إليه أخوان أو نحو الأعلام أن لا يعمل بأفضله عليهم فبذلك قد لا يمكن فصلهما لأن الفضلاء ولو تحقق رعاياهم سبيل للعدواة وفي البرازية فضي القاضي بحق ثم أمره أن يستأنف القضية ثانياً بحضور من العلماء لا يقرض ذلك على القاضي (ولا يقبل) القاضي (هدية) ولو قبله لأن قبولها يؤدي إلى مناداته الموهدي فإن كان المهدي شاذي بالرد بقبولها وبعطيه مثل قيمتها كما في الخلاصة (إلا) أنه أن لا يردّها (من قريب) وهو ذو الرحم المحرم لأن في ردّها عليهم قطعة رحم وهي حرام (أو من جرت عادة مهاداته) قل القضاء من الاجتناب إدمان التهمة (أن لم يرد) أي للقريب أو من جرت عادة مهاداته (خصوصاً ولم يزد على العادة) حتى لو كان إماماً خصوصاً أو زادت على العادة يردّها كلها في الأول وما زاد عليه في الثاني وقيل فخر الإسلام بأن لا يكون مال المهدي قد ازداد فقيد ما زاد ماله لا بأس بقوله وفي البحر والقاضي أن يقبلها من السلطان ومن حاكم ادة واقتصر في اتانار خاتبة على من ولاه وفي الخاتبة ويجوز للامام والفني قول الهدية وأجابه الدعوة الخاصة (ويحضر الدعوة العامة) لعدم كونهما للدعوة إلا إذا كان صاحب العامة أحد الخصمين (لا الخاصة) لأنها جعلت لأجله ولم يفصل في الخاصة بين أن يكون من القريب أو من غيره أو ما إذا جرت له عادة بها أو لم تجر وفي الكافي وإن كان بين القاضي وبين المضيف قرابة يجب بلا خلاف كذا ذكره الخفاف وذكر الطحاوي أن على قولهما لا يجب الدعوة الخاصة للقريب وعلى قول محمد يجب (وهي) أي الدعوة الخاصة (مما لا يخفى أن لم يحضر) القاضي فإن علم المضيف أن القاضي إذا لم يحضرها لا يتركها دعامة وقبل أنجاوز العشرة فعمامة والافخاضة وقبل دعوة العرس والحسان عامة وما سواهما خاصة (ويشهد الجنائزة ويهود المريض) لأن هذا من حق المسلم على المسلم في الحديث المثل على المسلم ست حقوق إذا دعاه مجيبه وإذا مرض يعود وإذا مات يحضره وإذا قبله يسلم عليه وإذا استنجد ينصحه وإذا عطس يشتمه وهو لا يسهط بأفضائه لكن لا يكت في ذلك لجل هذا إذا لم يكن المريض أحد الخصمين وإن كان أحدهما ينبغي أن لا يعود له (ولا يخذل مزبجاً وكاتباً عدلاً) له معرفة بالفتنة ويجلس ناحية عن القاضي حيث يراه حتى لا يخذل بالرشوة (ويسوي) القاضي (بين الخصمين جلوساً) أي من حيث الجلوس بين يدي غير مترجمين ولا معتمدين ولا محجّين ويكون بين القاضي وبينه

قدر ذراعين من غير ان يرفع اصواتهما وتقف اعوان القاضى بين يديه ويمنعون
 الناس عن التقدم اطلاق في التسوية بينهما فمثل السلطان والشريف والوزير
 والاب والابن والصغير والكبير والذمي والعبد والحر وانما قلنا بين يديه لانه
 لو اجلسهما في جانب واحد كان احدهما اقرب الى القاضى فتفاوت التسوية وكذا
 لو اجلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره لان جانب اليمين افضل وفي
 البحر نقلنا عن الفتاوى الكبرى خاتم السلطان مع رجل فجلس السلطان مع
 القاضى في مجلسه فبغى للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس خصم السلطان فيه
 ويقعد هو على الارض ثم يقضى بينهما وحكى ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم
 انك تعلم انى لا ميل الى احد الخصمين حتى القلب الا في خصوصية النصراني مع
 الرشيد ولم اسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى (واقبالا ونظرا) لقوله عليه
 السلام اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستو بينهما في الجلوس والنظر والاشارة
 ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الآخر ولان في عدم التسوية كسر القلب
 الآخر (ولا يسار احدهما ولا يشير اليه) اى لا يكلم القاضى احد الخصمين سرا
 ولا يشير اليه بيده ولا برأسه ولا بعينه ولا بحاجبيه (ولا يضيفه) اى احد
 الخصمين (دون الآخر) وفيه اشارة الى انه لو اضافهما معا فلا بأس به
 (ولا يضحك اليه) اى الى احدهما (ولا يمزح معه) اى مع احدهما ولا يتلطف به
 (ولا يلقنه محبة) لان هذه الاشياء كلها تهمة وعليه الاحتراز عنها ولان فيه
 كسر القلب الآخر (ويكره تلقينه) اى تلقين القاضى (الشاهد بقوله
 اشهد بكذا) لان الشاهد يستفيد من قول القاضى زيادة علم فتوجد اعانة
 وهى تهمة (واستحسنه) اى التلقين (ابو يوسف في غير موضع التهمة)
 لانه قد يقول اعلم مكان الشاهد لمهاية المجلس وهو نوع رخصة عنده رجع اليه
 بعد ما تولى القضاء والعزيمة فيما قال لانه لا يخفى عن نوع تهمة وفى القبح وظاهر
 الجواب ترجيح ما عن ابي يوسف وفى الفتاوى على قول ابي يوسف فيما
 يتعلق بالقضاء لزيادة نجرته واما افتاء القاضى فالصحيح انه لا بأس به في
 مجلس القضاء وغيره لكن لا يفتى احد الخصمين قيد بالشاهد لبيان انه
 لا يلقن المدعى بالاولى وفى الخاتمة فان امر القاضى رجلين ليعلماه الدعوى والخصوصية
 فلا بأس به خصوصا على قول ابي يوسف (ولا يبيع) القاضى (ولا يشير
 في مجلسه) اى في مجلس القضاء واطبقه في البحر فقال ولا في غيره هو الصحيح
 لان الناس ينسأهون لاجل القضاء هذا اذا كان يكفي المؤنة من بيت المال
 او يعامل من جانبه والا لا يكره ولو باع مال المدين او امت لا يكره (ولا يمزح)
 لادها به هيبة القضاء (فان عرض له) اى للقاضى (هم او عباس او غضب

(أوجوع أو عطش أو ساجحة) حيوانية (كف عن القضاة) قال عليه السلام لا يقضى القضاة وهو تبيان وفي رواية وهو شعبان ولأنه يحتاج إلى التبرك وهذه الأراض تمنع صحة التفكير ولا يؤمن عن الوقوع في الخطأ ويكره له صوم المطوع يوم القضاة لأنه لا يجز عن الجوع ولا يثبت نفسه بطول الجلوس ويقعد طرفي النهار وإذا طبع في أرضه الخصوم رديهما مرة أو مرتين وإن لم يطمع أحد القضاة بينهما فإن تأخيره بعد ما ثبت ظلمه وفي التبيين وغيره القضاة واجب على القاضي بعد ظهور عدالة الشهود حتى أوامته بأمم ويستحق العزل ويبرز ويكره أن لم يقعد اعتراض القضاة بعد توفر شرائطه (وإذا تقدم إليه الخصمان فإن شاء قال لهما) أي للخصمين (مالكما وإن شاء سدكت) والسكرت أحسن كيلا يكون تهيجاً للخصومة وقد قدمنا قطعها (وإذا حكم أحدهما سكنت الآخر) لأنهما إذا سكتا جلة لا يتمكن من القهر

(فصل)

في الحبس لما كان الحبس من أحكام القضاة وأنه ينفى به أحكام إفرده في فصل على حدة وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة (فإذا ثبت الحق للمدعى وطلب المدعى (حس) خصمه فإن ثبت بالأقرار لا يجزى) أي لم يعمل بحسبه إذا لم يعرف كونه بماطلا في أول الوهلة فقلعه طمع في الإهمال فلم يستحسب المال (الإذا أمره بالأداء فاني) حيث حقه لظهور المسألة (وإن ثبت) أي الحق الذي ادعاه وأودعنا (بالسنة حبه قبل الأمر بالدفع) إن طلب الخصم حقه أظهور المطل بالانكسار وقال شريح يحبس من غير طلبه (وقيل لا) محس قبل الأمر بالدفع لأنه إذا ثبت بالسنة ريمان مال به فيقول ما علمت إلا الساعة بخلاف الأقرار لكن الأول مختار لصاحب الهداية وهو المذهب وصفة الحبس أن يكون لموضع ليس به فراش ولا بطاق ولا يمكن أحد أن يدخل عليه للاستئناس الأقراره وجيرانه ولا يكشون عنده طويلا ولا يخرج الجماعة وعيد ولا الجماعة ولا لمح فرض ولا حضور جنازة ولو مكبل كافئ أن يثب لكن في الخلاصة يخرج بالكبل لجنازة الأصول والفروع وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولا يخرج موت قريبه إلا أن يوجد من يقبله ويكفنه فيخرج حيث لقراءة الولاد وفي رواية يخرج وإن وجد من يجهزه ولا يضرب المحروس لأجل الدين إلا إذا امتنع من الاتفاق على قريبه فيضرب ولا يغل إلا إذا خيف أنه يفر بغيره ولا يجرد ولا يأم بين يدي صاحب الحق أهلية وتعين مكان الحبس للقاضي إلا إذا طالب المدعى مكانا آخر (فإن ادعى الفقر حبسه في كل مال له

بديل مال) ولا يلتفت الى قوله (كشأن) اطلاقه فشمّل الاجرة الواجبة
لانها من المنافع وشمّل ما على المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما
باقاة او خيار وشمّل رأس مال السلم بعد الأقالة واما اذا قبض المشتري المبيع
او لا كافي البحر (والفرض) اثبوت غنائه بحصول المال في صورتين (او)
لزمه (بإتزامه كالمهر المجل) قد بالمجل لانه لا يحبس في المؤجل ويصدق
في الاعسار وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين مؤجله
ومجّله كما في البرازية (والكفالة) اذا الاقدام على الاتزام دليل التسار في
الصورتين ويمكن المتقول له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثر
وفي الخاتبة رجع الافتصار على الاول فقال وقال بعضهم ان كان الدين واجبا
بدلا عما هو مال كالقرض وثمن المبيع فالقول قول مدعي اليسار مروي ذلك
عن الامام وعليه الفتوى وهو خلاف ما اختاره المصنف عا لله سبحانه وذكر في
انفع الوسائل انه المذهب المفتى به فقد اختلف الافناء فيما التزمه بعهده ولم يكن
بديل مال والعمل على مافي المتون لانه اذا تعارض مافي المتون والفتاوى فالمتعبد
مافي المتون وكذا يقدم مافي الشروح على مافي الفتاوى وقيل القول للمديون في
الكل وقيل للباين في الكل وقيل يحكم بالرأى الا في الفقهاء والعلوية كما في البحر
(لا فيما عدا ذلك) اي لا يحبس المديون فيما سوى تلك المذكورات كبديل الفصب
وضمان المثلقات وارش الجنابات والسرقه والنفقة واعتاق الامام المشتري كانت
وبدل الكتابات ان ادعى المديون الفقر لان الاصل في الادعى العسرة والمدعى
يدعى امرا عارضا وهو الغناء فلم يقبل منه (الاذا برهن خصمه ان له مالا لا يحبس)
اي القاضى المديون حيث شهد (مدة يغلب على ظنه انه لو كان له) اي للمديون
(مال لا ظهره وهو الصحيح) وذلك يختلف باختلاف الشخص والزمان
والمكان والمال فلامنى لتقديره وما جاء من التقدير بشهرين او ثلاثة اواربعة
او خمسة او ستة او شهر اتفاق وليس بتقدير حتما (وقيل) يحبس (شهرين
او ثلاثة) والصحيح الاول لما يشاهد او قال المديون حلفه انه ما يعلم انى معسر
يحبس القاضى الى ذلك ويحلفه انه ما يعلم عساره فان حلف حبسه بطله
وان نكل لا يحبس والمراد من الغناء قدرته الآن على قضاء الدين فلو كان
للحبوس مال في بلد آخر يطلقه بكفيل وان علم القاضى عسره لكن له مال
على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه المؤسر لا يحبس به كما في البرازية
وفي البحر وظاهر كلامهم ان القاضى لا يحبس المديون اذا علم ان له مالا غائبا
او محبوسا مؤسرا وانه يطلقه اذا علم باحدهما ثم يسأل القاضى عن الحبوس
بعد حبسه بقدر ما يراه من خبره فان قامت على اعساره اطلاقه ولا يحتاج

إلى إقف الشهادة وشرطه في الصغير والعبد الواحد يكفي والاثنان أحوط
 وكيفيته أن يقول أشهد أن حال المحبرين حاله حال العسرين في نفقته وكسوته وقد أختبرنا
حاله في السر والعلاية ولا يشترط اسماعها حضور رب الدين فإن كان غائبا
 معها وأطلقه بكفيل كافٍ البرازية (وإن لم يظهر له) أي للمحسوس (مال)
 بعد سؤاله عنه (حلى سبله) أي حلى القاضي المحسوس لأن صيرته ثبتت عنده
 فاستحق الطرة إلى الميسرة للآية حسه عليه يكون طلم (الآن يبرهن الخصم
 على يساره) شهادة عدلين أنه موثر قادر على قضاء الدين ولا يشترط تعيين
المال (فيود حسه) لظهور أنه بصير على طلمه من منع حق أخيه فيجازي
بتأييد حسه (ولأنهم البينة على إصهاره قبل خيسه وعليه طامة المشايخ)
 هو الصحيح لأن البينة للآيات لا للثبوت إذا أقام المدعي عليه بعد زمان
 على العسرة فتقل لأن المسار بعد البسار أمر عارض إيسا فيخلى القاضي
 بلا كفل الا في مال البنيوم ومال الوقف ومال العائث فلا يطلقه إلا بكفيل
 كافٍ المتح وفي البرازية أطلق القاضي المحسوس لأولاده ثم ادعى آخر مالا وادعى
 أنه موثر لا يحسنه حتى يعلم غناه (ويحس الرجل لفقة زوجته) لأنه طلم
 بالامتناع عن الاتفاق فلا يحس في النفقة الماضية لأنها تسقط بمضي الزمان
 وإن لم تسقط بأمر حكم الحاكم بها أو اصطلم الروحان عليها فلا نهالست
 بدل عن مال ولألدمته تعقد (الأولاد في دين والده) أي لا يحس أصل في دين
 فرعه لأنه لا يستحق العقوبة بسبب ولده سواء كان موسرا أو مقصرا لكن
 ينبغي أن يقبده بشيء وهو أنه إذا كان موسرا وامتنع من قضاء دين ولده
 وقتلا لا يحبس فالقاضي يحضيه دينه من ماله أن كان من جنسه والاباطة
 للقضاء كبره مال المحسوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عند جميع
 عفساره كنفوله ولو قال المديون أبيع عرضي واقض ديني أجله القاضي ثلاثة
 أيام ولو له عقار حبسه وبيعده ويقض الدين ولو ثمن قليل قيدتدين الوالد
 لأن الولد يحبس بدني أصله وبحبس القريب بدني قريبه كافٍ الجبر (الم أن أبي
 الوالد من الاتفاق عليه) أي على الولد فإنه حينئذ يحبس لأن النفقة للحاجة
 الوقت وهو بالنسبة قصد اهلاكه فيه بس لدفع الهلاك عنه وكذا الأول
 لا يحبس بدني عبده المأذون أن لم يكن على العبد دس ولا يحبس العبد
 أسدين المولى والمولى يحبس بدني مكاتبه إذا لم يكن من جنس بدل الكتابة
 وإن كان من جنسه لا يحبس ولا يحبس المكاتب بدني الكتابة ويحبس بدني
 آخر عليه (ولو مرض) المحسوس (في الحبس لا يفرج) من الحبس (أن كارهه
 من يخدمه فيه) أي في الحبس لأنه شرع ليحجر قلبه فتسارع إلى قضاء

الدين وبالمرض يزاد صبحه (والا) أي وان لم يكن له من يخدمه فيه
 (اخرج) من الحبس بكفيل لئلا يهلك كالومريض مرضا اضناه وهو مريض
 عن محمد وعليه الفتوى وعن ابن يوسف لا يخرج به والهلاك في السجن وغيره
 سواء (ولا يمكن المحترف من اشتغاله بالحرفة فيه) أي في الحبس (هو الصحيح)
 وقبل لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عسى يكون من ذلك وفي القهسباني
 ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف لو كان له عمل آجره وادى دينه
 بما سوى قوته وقوت عياله (ويمكن من وطئ جاريته ان كان فيه)
 أي في السجن (خلوة) قال الزبلي وغيره ان احتاج الى الجماع لا يمنع من دخول
 امرأته او جاريته عليه ان كان في السجن موضع سكرة لان اقتضاء شهوة
 الفرج كإقتضاء شهوة البطن وقيل منع لان الوطئ من فضول الحوايج التي
 فعلى هذا المناسبات للمص ان لا يقصر على الجارية لانه لا يمنع من وصول
 امرأته كذلك تدبر (واذا تمت المدة) للمص على الاختلاف (ولم يظهر له)
 مال خلى سبيله (هذا تكرار لكن ذكره توطئة لقوله) ولا يحول بينه وبين
 غرمائه (بعد خروجه من الحبس عند الامام (بن بلازمونه) لانهم منتظرون
 الى زمان قدرته على الابقاء وذلك ممكن في كل ساعة فيلازمونه كيلا يخفيه ولانه
 قد يكسب فوق حاجته الدارة فأخذونه منه فضل كسبه (ولا يمنعونه
 من التصرف والسفر) تفسر للازمة يعني انهم يدورون معه اينما دار ولا يمنعونه
 من التصرف والسفر كافي العناية (وبأخذون فضل كسبه) بلا اختياره
 او اخذه القاضي (ويقسم بينهم بالحصص) لاستواء حقوقهم في القوة لكن
 المديون لو أثر احد الغرماء على غيره نقضاء الدين باختباره فله بذلك
 (والملازمة ان يدوروا معه حيث دار فان دخل داره) لا يدخلون معه
 (وجلسوا على الباب) الى ان يخرج لان الانسان لا بد ان يكون له موضع
 خلوة (ولو كان الدين لرجل على امرأة) والمسئلة بحالها (لا يلازمها)
 لما فيه من الخلوة بالاجنبية (بل يبعث امرأة) امينة (تلازمها وقالوا اذا افلسه
 الحكم) أي اذا حكمه بافلاسه (يحول بينه وبين غرمائه) أي يأمرهم ان يتركوا
 ملازمته (الا ان يبرهنوا ان له مالا) لان القضاء بالا فلاس عندهما يصح
 فثبت العسرة وعند الامام لا يتحقق القضاء بالا فلاس وفي قوله الا ان يبرهنوا
 الحاشية الى ان بيئته اليسار ترجع على بيئته العسار لانها اكثر اثباتا

(فصل في كتاب القاضي)

وانما اخره عن الحبس لانه لما كان لا يتحقق في الوجود الإبقاءيين كان مريبا

بالنسبة الى ما قبله والسيطر قبل المركب وترك قوله الى القاضي كافي في كتابه
 لان هذا الفصل غير مختص به بل بين فيه السجل والحضر والصك والوثيقة
 (اذا شهدوا عند القاضي على الخصم حاضر حكم) اي القاضي (بما)
 اي شهادةهم لوجود الحق وشرط الحكم وهو حضور الخصم والراد بالخصم
 الحاضر من كان وكلا من جهة المدعى عليه او مستخرا وهو من رضى القاضي
 وكلا عن الغائب السمع الدعوى عليه والا لو اراد بالخصم للمدعى عليه لم يكن
 حاجة الى الكتاب الى القاضي الاخر لان الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم
 عليه كما في البحر وغيره لكن لا يخفى ما قبله من التكلف والاحسن ان يقال ان هذا
 توطئة لقوله وان شهدوا على نائب لا يحكم وليس بمقصود بالذات كافي الدور
 (وكتب) القاضي (بالحكم) للتأني الواقعة على طول الزمان وليكون
 الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم بحضور الخصم
 بنفسه او من يقوم مقامه (وهو) اي كتاب الحكم (بالسجل) الحكمي لانه
 سجله اي احكمه بالحكم وفي المصباح السجل كتاب القاضي وسجل القاضي
 بالتشديد قضي وحكم وانبت حكمه في السجل وفي البحر والسجل الحقبة التي
 فيها حكم القاضي ولكن هذا في صرفهم وفي عرفنا السجل كتاب كبير يضبط
 فيه وقائع الناس وما يحكم القاضي وما يكتب عليه (وان شهدوا على) الخصم
 (الغائب) كان في محلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسير
 السفر وعن ابي يوسف يجوز فيما يرجع في يومه وفي السراجة وعليه القوي
 ولا يحكم لعدم جواز القضاء على الغائب عندنا واحكم به حاكم يرى ذلك ثم
 نقل اليه نفذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا يتخذ بخلاف مذهبه لان الاول
 يحكم به بمرأته والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كافي التبيين وهو يدل على
 ان الحاكم على الغائب اذا كان حنفيا فان حكمه لا يتخذ لقوله يرى ذلك وهو مقيد
 لان معنى قولهم ان القضاء على الغائب يتخذ في اظهر الروايتين اذا كان القاضي
 شافيا كما سبأني (بل يكتب القاضي بما) اي بالشهادة الى قاض يكون الخصم
 في ولايته (بحكم) القاضي (المكتوب اليه) على وجه الخصم كذا يكون
 قضاء على الغائب (وهو كتاب القاضي الى القاضي) وجه التسمية بظاهر
 (والكتاب الحكمي) منسوب الى الحكم باعتباره ما يؤل اليه (وهو نقل الشهادة
 في الحقيقة) لان القاضي الكتاب لم يحكم به او اتمتها لما كتب اليه لبحكمه او لهذا
 يحكم المكتوب اليه براه وان كان بخلافه رأى الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له
 ان يخالفه ويتنقض حكمه اذا كان في فصل يحتج فيه او متفق عليه كافي البحر
 وفي البسوط وغيره والقياس بأبي جواز العمل بكتاب القاضي الى القاضي لان

القاضي الكاتب لو حضر بنفسه مجلس المكتوب اليه وعبر بلسانه عما في الكتاب
لم يعمل به القاضي فكيف بالكاتب وفيه شبهة التزوير اذا اخطأ يشبه الخط
والخاتم يشبه الخاتم الا انه جوز استحسانا لحاجة الناس اليه لما روى ان عليا
رضي الله عنه جوزه لذلك وعليه اجمع الفقهاء (ويقبل في كل ما لا يسقط
بالشبهة) اختراز عن الجحد والقود لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة فيصير
كالشهادة على الشهادة لان مبناهما على الاسقاط وفي قوله سعي في اثباتهما
قبل فيه شبهة التبدل والتزوير وهما يسقطان بالشبهات (كالدين) فانه
يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة (والعقار) فانه ايضا يعرف
بالحديد (والتكاج) سواء ادعى الزوج او الزوجة وكذا الطلاق ان ادعت
على الزوج (والنسب) من قبل الحي او الميت لانه يعرف بذكر الاب والجدة
والقبيلة (والغصب) اذ فيه يلزم القيمة وهي دين (والامانة والمضاربة
المجحودتين) لانهما كالمغصوبين حكما قيدهما بالمجحودتين لان غير المجحودتين
لا يحتاجان الى كتاب القاضي وكذا الشفعة والوكالة والوصية والوفاة والورثة
والقتل الذي يوجب المال لان البعض منها يعرف بالقدر والوصف والبعض
الاخر يعرف باحدهما ولا يقبل الكتاب في العين المنقول كالثوب والعبد والامة
ونحوها في ظاهر الرواية للحاجة الى الاشارة عند الدعوى والشهادة وروى
عن ابي يوسف للقاضي ان يقبل في العبد لان الاباق يقبل فيه لافي الامة وعنه
ايضا انه يقبل في الامة كالعبد (و) روى (عن محمد قبوله في كل ما يقبل
وعليه المتأخرون) وفي البرازية والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل
افقهاء اليوم على التجويز في الكل للحاجة (وبه يفتي) كما قال الامام الاسججاني
وهو مذهب الاثنية الثلاثة (ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان
الى فلان ويذكر نسبتهما) بان يقول من فلان بن فلان الى فلان بن فلان
وفي العنابة ويشترط فيه المعلوم الخمسة وهو ان يكون من معلوم الى معلوم
في معلوم اي المدعى المعلوم على معلوم اي المدعى عليه (فان شاء قال بعده)
اي بعد ان يقول الى فلان بن فلان (و الى كل من يصل اليه) الكتاب
(من قضاة المسلمين) حتى لا يبطل المكتوب اليه على ما سيجي ان شاء الله
فعالي (وقرأه) اي القاضي الكاتب الكتاب (على من يشهدهم عليه)
ليعرفوا ما فيه لانهم يشهدون عند المكتوب اليه (او يعلمهم بما فيه)
اي في الكتاب ان لم يقرأ اذ لا شهادة بدون العلم (وتكون اسمائهم) اي اسماء
شهود الطريق وكذا انسابهم (داخلة) في كتابه وفي التبيين وغيره ويكتب
فيه اسم المدعى والمدعى عليه على وجه يقع به التميز وذلك بذكر جدهما

وبذكر الحق فيه وبذكر شهود الاصل وانما انهم وانما انهم
 ان شاء وان شاء اكنى بذكر شهادتهم هذا اذا كان خبر مشهور وانما اذا كان
 مشهورا يكتفى باسمه المشهور ويكتب العنوان في داخل الكتاب حتى لو كان على
 الظ لا يقل فيل هذا في عرفهم انما في طرقنا العنوان ان يكون على الظ فيعمل به
 وفي الدرر ويكتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبله (وختمه)
 اى الكتاب (يحضرهم) اى بحضور الشهود (ويحفظون) اى الشهود
 (ما فيه) اى في الكتاب لانهم يشهدون به (ويسلمه) اى الكتاب (اليهم)
 اى الى الشهود دفعا لثمة التغير وهذا عند الطرفين (وابى يوسف لم يشترط
 شيئا من ذلك) المذكور (سوى اشهادهم انه كتابه لما اتى بالقضاء) وهو
 قول ابى يوسف اخرا قيل اذا كان الكتاب في يد المدعى يفتى بان الختم شرط
 وان كان في يد الشهود يفتى بانه ليس بشرط (واختار) الامام (السرخسي
 قوله) اى قول ابى يوسف اخرا (وليس بالخبر كالمباين) يعنى ان ابى يوسف
 قيل ان اتى بالقضاء وعين ما فيه قال فيه مثل ما قال ولا اتى بالقضاء وعين
 ما فيه قال جميع ذلك ليس بشرط تسهلا على الناس وان كان الاحتياط
 فيما قال (واذا وصل) الكتاب الى القاضي (المكتوب اليه) نظر الى ختمه
 ولا يقبله الا بحضور الخصم) اى لا يأخذ الكتاب الا وقت حضور الخصم
 لانه لازمه كافي الاختيار لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول
 البيعة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب (و) الا (بشهادة رجلين
 اورجل وامرأتين) لان الكتاب قد يزور فلا يشك الا بحجة تامة وايضا كتاب
 القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا ارام الا بيعة
 (انه كتب فلان بن فلان القاضي) والجملة مفعول قوله بشهادة وفيه اشهاد
 بانه يسلم الكتاب الى المدعى كما ذهب اليه ابو يوسف (قرأ علينا) واخبرنا
 به وختمه (وسلمه اليها في مجلس حكمه) كله خبر به خبر وفيه اشارة الى مذهب
 الطرفين (وعند ابى يوسف) يكتفى بشهادة (انه كتب فلان) القاضي
 (وختمه) ولا يشترط ان يقرأوا قراءة علينا وسلمه اليها في مجلس حكمه (وعنده)
 اى عن ابى يوسف (ان الختم ليس بشرط) فيكتبهم ان يشهدوا انه كتاب
 فلان القاضي لكن لابد من اسلام شهوده بالاتفاق ولو كان الذي على ذمى لانه
 يشهدون على فعل المسلم وانما يحتاج اليهم اذا انكر الخصم كونه كتاب القاضي
 اما اذا اقر فلا حاجة الى الشهود (فاذا شهدوا) سواء على ما قاله او على ما قاله
 عند القاضي المكتوب اليه (فختمه) اى المكتوب اليه الكتاب بعد شهود عدله والشهود
 كافي في البداية وهو الصحيح وفي النهاية ان الاصح ما قاله محمد بن يعقوب القح

عند شهادة الشهود بالكتاب والختم من غير تعرض عدالة الشهود وفي التبيين
 وأوجده في الكتاب ما يخالف شهادتهم رده وقرأه على الخصم والزمه ما فيه
 لأنه ثبت عنده ما في الكتاب إلا أن يقول الخصم لست بقلان الذي شهدوا به
 وأقام البيعة أن في هذه القبيلة اثنين بهذا النسب كافي القهستاني (ويبطل
 الكتاب بموت) القاضي (الكتاب وعزله قبل وصول الكتاب) إلى الثاني أو بعد
 وصوله قبل أن يقرأ عليهم وكذا بخروجه عن الأهلية كالجنون والفسق
 لأن الخروج كالعزل والإخراج حكما لكونه واحدا من الرعايا فكتابه لا يقبل
 كخطابه لاتقاء الولاية الشرعية وإنما قلنا بعد وصوله قبل أن يقرأ عليهم
 لأنه لو مات أو عزل بعد ما قرأ الكتاب لا يبطل في ظاهر الرواية ويحكم به
 المكتوب إليه على الصحيح وقال أبو يوسف لا يبطل مطلقا سواء مات الكاتب
 أو عزل قبل الوصول أو بعده بل المكتوب إليه يقضى به وهو قول الأئمة الثلاثة
 (و) يبطل (بموت المكتوب إليه) وعزله (إلا إذا كتب بعد اسم) أي اسم
 المكتوب إليه (والى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين) فثبت لا يبطل لأن الغير
 صار تبعا للمعروف المعين بخلاف ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه
 على ما عليه مشايخنا لعدم التعريف وإجاز أبو يوسف حين ابتلى بالقضاء
 وفي الخلاصة وعليه عمل الناس (لا) يبطل (بموت الخصم بل ينفذ على وارثه)
 أي وارث الخصم المتوفى لأنه قائم مقامه وكذا ينفذ على وصيه سواء كان تاريخ
 الكتاب قبل موت الخصم أو بعده أطلق الخصم فمثل المدعى والمدعى عليه
 (وإذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله أن يقضى به)
 من غير شاهد حتى إذا علم القاضي أن زيد أغصب شيئا من المدعى يأخذه
 عن زيد ويدفعه إلى المدعى وهذا جواب رواية الأصول وفي شرح مختصر
 الوقاية لأبي المكارم وهل يقضى القاضي بعلمه في حقوق العباد إذا علم في مصره
 حال قضائه وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا يقضى بعلمه وفي حدود هي
 حق الله كحد الزنا والشرب لا يقضى بعلمه وفي القصاص وحد القذف يقضى به
 وإذا علم بحقوق العباد قبل قضائه أو في غير مصره فحضر مصره ثم رفع الحادثة
 إليه فعند الإمام لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى واختلف المشايخ على قوله
 سواء كان قاضيا على الراسخ أو لم يكن ولو علم بحادثة في مصره فعزل ثم اعتد
 فعنده لا يقضى وعندهما يقضى

(فصل)

قال في النهاية قد ذكرنا أن كاتب القاضي إذا كان سجلا اتصل به فضاؤه يجب

على القاضي المكتوب اليه أمضاؤه إذا كان في محل يحتسب فيه بخلاف الكتاب
 الحكمي فان رأى له في التنفيذ والرد فذلك احتساب إلى يسار يده - إذا كان
 الاحتساب يذكر أصل يجتمعها وهذا الفصل لبيان ذلك وما يلحق به (ويجوز
 قضاء المرأة) في جمع الحقوق لكونها من أهل الشهادة لكن أتم القول لهذه
 الحديث لم يبلغ قوم ولو أمرهم أمرأة (في غير جسد وعود) إذا لا يجري فيها
 شهادتها وكذا قضاؤها في طاهر الرواية فلم قضت في حد وقود قرقم إلى قاض
 آخر فامضاء ليس غيره أن يطله كفا في الخلاصة واما قضى القاضي فيصحب بالاول
 ويصح أن لا يصح في الحدود والقود لشبهة الاثنية كفا في البحر (ولا يختلف
 قاض) على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته ولو أمر يضا وقال الطحاوي أنه لا ينفذ
 ولا يطله حاكم اعتبار بالحكم (ألا ان يروض البسه ذلك) الاختلاف بأن قبل
 من قبل المقلدول من شئت وفيد اشعار بأنه يستخلف بالاذن دلالة كفا في القهستاني
 فلو جعل قاضي القضاة كان له الاختلاف لان معناه التصرف في القضاء بتقدير
 وعز لا وفي الخلاصة الخليفة إذا اذن للقاضي في الاختلاف فاستخفاف رجلا
 واذله في الاختلاف حازلة الاختلاف ثم وثم فلو استخفاف الأمور بالاختلاف
 رجلا فقضى للقاضي الذي احتسبه أو ولد مستنبيه حاز قضاؤه ويقضى الثالث
 بمشهدوا به عند الأصل وعكسه كما في التوير لكن في البرازية لا يقضى القاضي
 بالحرمة القليظة بكلام النائب اما النائب يقضى بكلام القاضي إذا أخرجه
 (اختلاف الأمور بالحرمة) فإنه يستخلف لكونها على شرف القوات لتوقفته
 فكان الأمر به إذا في الاختلاف دلالة ولا كذلك القضاء (وأما استخفاف
 المفوض اليه) الاختلاف (فأية لا يعزل بعزله) أي تعزل المفوض اليه إياه
 لأنه صار نائباً عن الأصل إلا إذا فوض اليه ذلك يان قبل له من قبل السلطان
 استدع من شئت فحينئذ يجوز له العزل (ولا) يعزل (بعونه) أي بعون المفوض
 اليه (بل هو نائب الأصل) حقيقة وفيه إشارة إلى أن نائب القاضي لا يعزل
 بعونه كما في هداية الناطق ولم يعزل عند كثير من المشايخ وإلى أن قاضي أمير
 الناحية يعزل بعونه بخلاف موت الخليفة حيث لا يعزل القاضي كما لا يعزل
 أمرؤه وفي الفواكه المذرية ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله وبعونه فإنه
 نائبه من كل وجه وفي المحيط إذا عزل السلطان نائبه بخلاف ما لو مات
 القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قبل ولا يعزل القاضي إذا عزل السلطان
 عالم بصل الخبر إليه كأنوكيل ولا يعزل يعزل نائب القاضي والقاضي إذا قال
 عزلت نفسي أو أخرجت نفسي وسمع السلطان يعزل والإلا وقيل لا يعزل
 أصلاً لأنه نائب عن إمامة ولا يملك عزله (وعبر المفوض) إليه الاختلاف

(ان قضى نائبه بحضوره او) قضى (اعيته فاجازه) الاصيل عند استئاء
 (جاز قضاؤه) اذا كان المستخلف اهلا للقضاء لان المقصود حصول رأى
 الاول وقد وجد (كافي الوكالة) اى كالموكيل بالبيع والشراء اذا وكل غيره
 فاشترى وكيله بحضوره او بعينه فاجاز عمله جاز (واذارفع الى القاضي حكم
 قاض اخر في امر اختلف فيه في الصدر الاول) قيل هو زمان الصحابة
 والتابعين وقيل المراد ما يعي من الصحابة والفقهاء المجتهدين رضوان الله تعالى
 عليهم اجمعين في الاصح (امضاء) القاضي المرفوع اليه سواء كان موافقا
 لرايه او مخالفا لان القضاء متى لاقى مجتهدا فيه ينفذ ولا ينقض باجتهد آخر
 لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجع الاول بالقضاء به ولا ينقض
 عمادونه (ان لم يخالف الكتاب) كالقضاء بحل متروك التسمية عمدا اذ هو
 مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه كافي المنع وغيره لكن
 الا حسن ان يمثل القضاء بتقديم الوارث على المديون فان الاول نافذ عند الطرفين
 كافي التمهيد الثاني (او السنة المشهورة) كاتضاء بحل المطلقة الثلاثة بنكاح
 الثاني بلاوطى اذ هو مخالف للحديث المشهور وهو حديث العيلة (او الاجماع)
 كاتضاء بحل متعة النساء لاتفاقهم على فسادها ويشترط ان يكون القاضي عالما
 باختلاف الفقهاء حتى لو قضى بفصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك واتفق
 وقوع قضائه في موضع الاجتهاد لا يجب على الثاني تنفيذه وقال شمس الائمة
 هذا هو ظاهر المذهب لكن في الخلاصة ان هذا الشرط يعنى كونه عالما
 بالاختلاف وان كان ظاهرا المذهب لكن يبقى بخلافه انتهى فينبغي ان يعمل
 بما في الخلاصة في زماننا لان قضاة زماننا غالبا لامعرفة لهم بمذاهبهم فضلا
 عن علمهم بمذاهب بقية المجتهدين وفي البحر تفصيل فليراجع (وما اجتمع عليه
 الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض) كالحكم بجواز بيع درهم بدرهمين لان هذا
 حكى عن ان عباس رضى الله عنهما لكن الصحابة رضى الله عنهم انكروا
 وردوا عليه قيل في اصول الفقه يعتبر باختلاف الاقل في مقابلة اتفاق الاكثر
 لان واحدا من الصحابة ربما خالف الجمع الكثير ولم يقولوا نحن اكثر منكم يقال
 للمخالفة بين التولين لان المذكور في الكتاب خلاف وفي الاصول اختلاف فافترقا
 وذلك ان واحدا منهم اذا خالفهم ان جوزوا له يكون اختلافا وان لم يجوزوا
 يكون خلافا وفي المنع نقلا عن شرح الادب اوقضى في موضع الاختلاف يجوز
 وفي موضع الخلاف لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر بالخلاف بين
 الساف واراد بموضع الخلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر خلاف الشافعي وقيل
 الخلاف عبارة عن القول المجهور لكونه مقابلا لقول الجمهور وقيل الخلاف

فقول لا دليل مقرر والاختلاف قول قابل متبر وقيل الخلاف من آثار ابي عبد الله
 واختلاف من آثار الزهري (والقضاء بغير اوخر مرة تمتع ظاهرا) اي فيما
 بيننا (وباطنا) اي فيما عند الله عند الامام (ولو) وصية (بشهادة زور)
 اذا ادعى (بسبب معين) من العقود والنكاح كالنكاح والطلاق والسبع
 والبراء والافاق والرد بالميت والتب والهمة والصدقة رواهنا (وعندهما
 لا ينفذ باطنا بشهادة الزور) وان تعد ظاهرا وهو قول زور والامد الثلاثة
 ثم قرا بقبوله (فالواقعات بين زورانه زوجتها وحكم به حل لها بمكة)
 اي اذا احدث المرأة على الرجل انه تزوجها فاقامت على ذلك بينة زور وقضى
 القاضي بها حله وطهرها وحل لها بمكة من الوطى عند الامام لما روي
 ان عليا كرم الله وجهه قضى بالنكاح بين رجل وامرأة بشهادة الشاهد بن
 فقالت يا امير المؤمنين ان لم يكن يد فزوجني فقال على شاهدك زوجهاك ولم تأت
 قولها من تجد بد النكاح مع كون الشهود زورا بدلالة القصة بناء على ان حكم
 القاضي بمقتضى انشاء عقد صحيح ولان القاضي مكلف بحسب الوضع فيجب
 تعديل عليه اذا الوقوف على حقيقة الصديق متمدر بخلاف الحكم بشهادة الكفار
 والبيد والحكم على نكاح المشكوكه والغتة اذا الوقوف على هذه الاشياء ممكن
 ولا يلزم الايجاب والقبول في انشاء القاضي بالحكم وكذا لا يلزم حضور الاشياء
 في خصوص النكاح كما قيل لان ما ثبت في ضمن صحة القضاء ثبت انقضائه
 لا صريح فلا تراعى شرائطه (خلافا لهما) لان شهادة الزور حجة في الظاهر
 فيكون القضاء بقدر الحجة ولا يكون حجة في الباطن فلا يحل لها ذلك عندهما
 وقال ابو الليث الفتوى على قولهما واثم الشاهدان اثما عظيما ولا بد في المسئلة
 من زيادة قيد وهو ان لا يكون في المحل مانع لانشاء العقد لان قضاءه فيما ليس له
 ولاية انشاء اصلا لا يقبل الحل بالاجماع وفي الفقه الثاني اذا قضى القاضي بشهود
 زورانه طلقها ثلاثا ثم تزوجت بزواج بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا
 وباطنا عند الامام وان علم ان الزوج لم يطلقها لا قبل الاول ظاهرا وباطنا
 واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابن يونس فانه يحل الاول
 سرا وعن محمد يحل ما لم يدخل به الثاني (وفي املاك الرسالة) اي المطلقه وهي
 التي لم يدكر فيها سبب معين (لا ينفذ باطنا اتفاقا) لعدم احتمال الانشاء في
 نفس الملك بدون السبب كما في الصريح كمن ادعى امة انها ملكه مطلقا ولم يقل
 اشترتها مثلا واقام على ذلك بينة زور وقضى القاضي بها لا يحل له وطؤها
 بالاجماع (والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه) واليه في قوله بخلاف متعلق
 بالقضاء (باسيما او حامدا لا ينفذ عندهما) لانه قضاء عماد عند

(ربه غنى) كافي المحيط والهداية (عند الامام ينفذ) قضى (ناسيا
 وفي العهد روايتان) عند في رواية لا ينفذ وفي رواية ينفذ لانه ليس بخطاء يقين
 في الخاتبة اطهر الروايتين عن الامام نفاذ قضائه وعليه الفتوى وفي النسخ
 فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقواهما لان التارك عمدا
 لا ينفذه الا لهوى باطل لا يقصد جيل وما الناسي فلان المقام انما ولاء ليحكم
 مذهب الامام فلا يملك المخافة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كالأوامر
 السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة يجب عليه عدم سماعها
 ولو سمعها وقضى لا ينفذ لانه لا يصير قاضيا بالنسبة الى تلك الخاتبة كافي المخ
 واصل الخلاف فيما اذا وقع الخلاف في قضية في عصر ثم اجمع العلماء على احد
 القولين في عصر آخر هل يرتفع الخلاف المتقدم ام لا فعنده يرتفع وعندهما
 لا يرتفع فيكون الخلاف باقيا على حاله (ولا يقضى) القاضى اى لا يصح
 قضاؤه (على غائب) ولا يقضى له عندنا لان القضاء بالبيئة وهى لم تعمل
 الا اذا سلمت عن الطعن والطاعن غائب خلافا للشافعي وفي البرازية قضى
 للغائب او عليه لا يصح الا ان يكون عند خصم حاضر قال صاحب البحر ولذا
 فسرنا بعدم الصلة والاولى ان يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذه قاض آخر
 رآه فانه ينفذ واختلف الصحيح في نفاذه فقيل لا ينفذ وقيل ينفذ ورجح الاول
 في النسخ وانه لا بد من امضاء قاض آخر لان الاختلاف في نفس القضاء قال ظهير
 الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نقضى بعدم النفاذ كيلا
 يطرأوا الى ابطال مذهب اصحابنا والقائل بان الفتوى على النفاذ خواهر زاده
 ليكن اشبه على كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ اعم من كون القاضى شافعي
 راء او حنفي لا يراه والظاهر انه انما هو في حق من يراه لاجماع الحنفية على انه
 لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر ولو كان اعم لم يهدم مذهبنا (الابحضره
 ناسية) استثناء من قوله لا يقضى على غائب اى لا يصح قضاؤه على الغائب
 ولاء الا ان يحضر من يقوم مقامه (حقيقة كوكيله) واية ووصى الميت ومتولى
 الوقف وفيه اشارة بان القاضى انما يحكم على الغائب وعلى الميت ويكتب
 في السجل انه حكم على الغائب بحضرة وكيله وعلى الميت بحضرة وصيه
 (او شرعا) عطف على قوله حقيقة اى باقامة الشرع عنه (كوصى نصيه
 القاضى) كما اذا كان المدعى عليه ميتا وله صغير قد نصب له وصيا (او حكما)
 ان يقوم مقامه من حيث الحكم (بان كان ما يدعى على الغائب سنيا) لازما
 (لما يدعى على الحاضر) من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضر انه اشتراها
 من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضى الى المدعى فانه قضاه على

الغائب وهذا حيلة لدفع دعوى الخارج وأن إبراء الحاضر فاقام بيعة عليه
 بقضى الغائب بها عليه وهذا قضا على الغائب أيضا ولذا لو حضر اوامر
 لا يحتاج الى اعادة البيعة فالحاضر يتحب حصبا عنه حيث وكذا لو ادعى على
 الحاضر شفعة دار شرابة من الغائب او ادعى عليه الكفالة باره على ولان
 الغائب كذا وهذا كقول من يامر يقضى على الغائب على الحاضر والغائب
 ولو لم يقل يامر لا يقضى على الغائب وكذا لو ادعى ضد القذف على فاذعه
 فقال القاذف اراءه وقال القذوف اعتقك مولاك ويرى حله قصي عليه
 او ادعى المشهود عليه ان الشاهد عبد له لان من المدعى ان المالك الغائب
 اعتقه تغل ويقضى عليه ما هو حيلة اثبات العتق على الغائب ولو قال
 القاذف ان لم القذوف امة فلان وقد قذفه بان الرأية فاقام القذوف بيعة
 على ان امة بنت فلان القرينة فقضى القاضي بالحد فهو قتل بالنسبة ايضا
 كافي اكثر الشروح لكن لا يخفى ان كون امة بنت فلان القرينة لا يتأق كواها
 امة لجواز ان امة امة فكون امة لامة تدروى البحر والمخ اضاير كثيرة
 فلما راجع اليهم (فان كان) ما دعى على الغائب والاول وان كان بالواو
 (شرط) لما دعى على الحاضر (لا يصح) ولا يكون الحكم على الحاضر
 حكما على الغائب هذا قول عامة المشايخ وبعض المتأخرين على ان الشرط
 كالسبب لجامع التوقف واطلق ذكر الشرط كما في الهداية لكن في الكافي
 ان الاصح هو ان الشرط ان تضمن ضرر الغائب لا يظن له حكم السبب قال
 قاضيه ان وهو الصحيح كما اذا قل لا امر أنه ان طلق فلان زوجته بنت طالق
 فاقامت بيعة ان ولانا طلق زوجته لا تغل بيعة في الاصح وان لم يتضمنه فهو
 كالسبب كما لو طلق امرأته بدخول فلان الدار فاقامت البيعة على
 الدخول تغل بيعة وفي المتح واما حيلة اثبات ضلوق المرب المكون في الغدول
 ونبيه فكلاهما على الضعف من ان الشرط كالسبب فيها حيلة الركة ان يهرها
 معاقبة بطلاقه ومنها دعواها كقالة حقة العدة معاقبة بالطلاق ومع هذا
 لو حكم بالحرمه فقد لاخلاف المشايخ (ويقرض لقضى مال اليهم) وكذا مال
 الوقف والغائب قدرته على استخراج مئ شيئا مع حصول منعة الجفط
 المكونه مضمونا على المستقرض (ويكتب ذكر الحق) اى كتب الصك اذكر
 الحق مخفة التبيان لكثرة اشغاله قال المولى سعيدى فيه إشارة الى ان انصاف
 ذكر الحق على لكونه مفعولا له يكتب وعندى ان قوله ذكر الحق على الصك
 (ولا يجوز ذلك) اى الاقراض (لا معنى) بالاعتاق المسمى في ذرية على
 الاستحصال حتى لو اقرض بعض (ولا لئلا في الاصح) وفي المتح وفي الاب

روايتان اظهرهما كالوصى وهو الصحيح كما في الحائذ وفي الخلاصة والخزانة
الصحيح ان الاب كقاضى فقد اختلف الصحيح والعمد ما في المنون وبسبب
من عدم جواز اقراض الاب والوصى على العمد اقراضه للضرورة كخوف
ولهب فيجوز اتفاقا وفي التوير ولو قضى القاضى بالجور فالغرم على القاضى في ماله
ان قضى بذلك متعمدا واقربه ولو قضى خطأ فعلى المقضى له

(فصل)

في المحكم بهذا من فروع القضاء وتأخيره ان المحكم ادنى مرتبة من القاضى
لاقتصار حكمه على من رضى بحكمه وعموم ولاية القاضى وهو مشروع بالكتاب
والسنة والاجماع (واو حكم) من باب التفعيل (الخصمان من يصلح قاضيا)
بكونه اهلا للسهادة فلو حكمما عبدا او ذميا او محدودا في قذف لم يصح
وتشترط الاهلية وقت الحكم ووقت الحكم فلو حكمما عبدا فعتق او ذميا فبلغ
او ذميا فاحل ثم حكم لا ينفذ حكمه واو حكم الذميان ذميا جاز لانه من اهل الشهادة
في حقهم وبشترط ان يكون المحكم معلوما فلو حكمما اول من يدخل المسجد لم يجز
اجماعا للجهالة (الحكم بينهما صحيح) الحكم لانهما التزما ورضيا به اولاهما
على انفسهما (ونفذ حكمه) اى حكم المحكم (عليهما بيعة او اقرار او نكول)
ايكون موافقا لحكم الشرع بخلاف حكمه بعلمه فانه لا ينفذ (و) نفذ (اخباره)
اى اخبار المحكم (ياقرار احدا الخصمين) بان قال لاحدهما قد اقررت عندى لهذا
بكذا وقضيت عليك (و) نفذ اخباره (بعدالة الشاهد) بان قال لاحدهما قامت
عليك بيعة فعذلت عندى فحكمت لذلك (حال ولائته) اى بقاء محكميهما لان الاخبار
بالاقرار او العدالة مقيد او قوعه قبل قوله حكمت مثلا فيصير الاخبار قبل
الانزال بالحكم وتقوم مقام شهادة رجلين قياسا على سائر القضاة بخلاف
اخباره بحكمه لا بقضاء ولايته كالقاضى المعروف (ولكل منهما) اى من الخصمين
(ان يرجع قبل حكمه) لانه مقلد من جهتهما فكان لكل منهما عزله وهو من
الامور الجارية فينفرد احدهما بنفسه كما ينفرد احد العاقدين في مضاربة وشركة
ووكاله اذا لم يكن الوكالة بالتماس الطالب (لا بعده) اى لا يصح الرجوع بعد
حكمه لانه صدر عن ولاية عليهما كالقاضى اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه
(واذا رفع حكمه) اى حكم المحكم (الى قاض امضاء ان وافق مذهبه) لعدم
الفسادة في نقضه ثم فائدة هذا الامضاء ان لا يكون لقاض آخر رى خلافة
نقضه اذا رفع اليه لان امضاء بمنزلة قضاءه (والا) اى وان لم يوافق مذهبه
(نقضه) اى لم يعضه لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم القاضى اذا خالف

رأيه (ولا يصح الحكم في جسد) أدفعه حتى الله (ودود) لا يهتسب له لا يفتقر
 إلى حكمه دمه فلا يجوز حكم المحكوم فيها لا وفقاً حكمه على صحة حكمه فيها وقيل
 أن حكمه بمنزلة الصلح فيما يجوز فيه الاستفتاء بالصلح واستيفاء الدين والودود
 غير مشروع بالصلح فلا يجوز الحكم فيههما (وإصحح الحكم في سائر الجتهادات)
 وغيرها الذي هو الثابت بالكتاب والسنة والاجماع بالطريق الأول (خاتوم)
 أي مشايخنا (ولا يفتى به) أي بالحكم (دعوا الجاسر الموام) وفي البحر وأعلم
 أن معنى قواهم لا يفتى به لا يكتب على الفتوى ولا يحجب باللسان بأجل وأما ما كتبت
 المفتى كما قلده في الفتاوى الصغرى بقوله نكح هذا الفصل ولا يفتى به وطاهر
 الهداية أن معناه أن المفتى يجب بقوله لا يحل فليأجل فيه انتهى (وأوصى حكمه)
 في دم خطاء حكمه بالهدية على العاقلة لا يفتى (لأن حكم المحكوم لا يفتى في حق غيره
 المحكمين ولا يفتى إذا في حق العاقلة لأنهم ما رضوا بحكمه كما أوصى حكمه في جانب
 جميع قضى بده ليس للبتائع أن يرد على يابغة إلا أن يرضى البتائع الأول
 والثاني والمشتري بحكمه قيد بـ كـ وأنها على العاقلة لأنه يفتى فيه
 على الغافل من ماله إذا أقر بالقتل خطأ وإن لم يقر به لا يفتى بحكمه
 عليه بها كونه مخالفاً للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم الإيثار قوموا
 أفدوه ولا يصح حكم المحكم (ولا المولى) أي القاضي من جهة السلطان
 (لا يوبى) وإن علا (ووأده) وأن سفل (وزوجته) لأنهم يهمل حكمه
 لهم (وبصح) حكمهما (عليهم) كالشهادة حيث لا يجوز لهم ويجوز
 عليهم (ويصح أن يولاه وعليه) لأن من جاز شهادته له وعليه جاز
 فضائله له وعليه

(مسائل شتى)

جمع شئت أي متفرقة من كتاب القضاء وهو هنا مرفوع على الوصية في
 المسائل والمسائل خبر مبتدأ محذوف فإذا قلت جاءني القوم شئ نصبت على
 الحال أي متفرقين (ليس لذي سفل عليه) أي على السفل (طاهر) أي
 أن يند (أي لا يدق وتدا) (قوله أوتق كوة) يضم الكاف وتشديد الواو
 وهي الطاقفة وفي الديوان بالفتح الروزنة وفي البحر بالفتح ثقب البيت ويجمع
 على كوى بالكسر وقد ضم الكاف في المفرد والجمع ويستمر إقحام الماء إلى
 المراعع والجداول وفي الضحاح أن الجميع عمد ونقص (بلارضي ذي الملو
 ولاذي العلوان يبنى عليه) أو يضع جذعاً لم يكن قبل أو يحدث بـ كـ
 بلارضي ذي سفل عند الأعمام لكونه من أصناف الضرر فيمنع القاضي (وعندهما)

المسمى (محدثي) المسمى عليه (الهبة فاشترته منه او اقبل) المسمى
(ذلك) اي حديثي الهبة (فبرهن على الشراء بما وقف الهبة يقبل) رهائه
في انفسه لان المسمى في الحقيقة هو الشراء بعد الهبة (واو) برهن على
الشراء (قبله) اي قبل وقت الهبة (لا يقبل) برهائه كما لو ادعى اولا انها
اي الدار مثلا وقف عليه ثم ادعاها لنفسه او ادعاها لغيره ثم ادعاها لنفسه فانه
لا يقبل بخلاف ما لو ادعى المالك اولا ثم ادعى الوقف او لغيره فانه يقبل والفرق
ان التوفيق في الوجه الاول كان فلا يفتق التناقض الجواز ان يقول وهو لي
منذ شتاء ثم محدثي الهبة فاشترته منه منذ اشروع وفي الوجه الثاني لا يمكن
التوفيق فيفتق التناقض لان دعوى الهبة اقرار بان الموصوب ملك الواهب
قبل الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت الهبة وفي التبيين ولو لم تذكر الهبة
فانما يذكر لاحدهما يذبح ان تقبل بيته لانه يمكن التوفيق بان يجعل الشراء
متأخرا وفي البحر ان قوله بحديثي الهبة اشارة الى انه لا بد من توفيقه (واو) ادعى
ان زيدا اشترى حاربه فانكره زيد وترك هو) اي المسمى (خصوصه حل له)
اي للمسمى (وطؤها) اي وطق الجارية وكان الطاهر ان لا يجوز لاقراره بذلك
الغير وجد الجواز ان المشتري لما بعد الشراء كان محموده للبيع فيحتاج ان يجهده
اذ الفسخ رفع العقد من الاصل والوجود انكار العقد من الاصل وبهذه المسألة
جعل المحمود مجازا عن الفسخ الى الثور محمود ما عدا الكياح فسخ فوجده انه
تزوجها ثم ادعاها وبرهن يقبل رهائه بخلاف البيع (ومن اقر بقض عشرة)
دراهم من رجل (وادعى انها) اي العشرة (زيوف او نه رجعة يصدق)
مع بياضه لان الدراهم تقع عليهم ما اطلقه فشمعل ما اذا بين ذلك فوصلوا
او موصولا (لا) يصدق (انها موقوفة) لان اسم الدراهم لا تقع عليها
وقال صاحب المع والادعى انها موقوفة لا يصدق ان كان البيان منه موصولا
وصدق ان كان البيان منه موصولا (ولا) يصدق (ان اقر بقض الجيد
اوجه او الثمن او بالاستيفاء) لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف التمام
ثم في قوله قبضت دراهم بجادا لا يصدق في دعواه الزبوف مطلقا سواء كان
موصولا او موصولا وفيما اذا اقر انه قبض الثمن اوجه او استوفى ثم ادعى
انها كانت زبونا ينظر فان كان موصولا لا يصدق وان كان موصولا لا يصدق
لا يمكن الا ويل فالخامس انه ان كان موصولا صحيح في الكل والتفصيل في الموصول
والفرق ان في المسائل الثلاث اقر بقض القم والجودة مانعة واحد فانه استثنى
كان استثناء البعض من الكل فصح موصولا كقوله له على الف الامانة
اما اذا اقر بقض عشرة جياذ فذا اقر بكل منهما بلا فظ على حدة فاذ اقر

الا انها زئوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة كقوله على حائفة درهم
 ودينار الاديارا كان باطلا وان كان موصولا كما في البحر نقلا عن النهاية فعلى
 هذا يلزم للصنف التفصيل بشي (والزيغ ماردة البخر ايضا) اي كابرده
 في الجودة الا انه مقبول بين التجار (والنهرجة ماردة البخر ايضا) اي كابرده
 بين المال للرذاة ومقبولة عند بعض الناس (والسوقه ما غلب غشه)
 اي ظاهرها فضة ووسطها نحاس اورصاص وهو معرب ستويه قيد بدعوى
 المقر لانه لو اقر بقبض دراهم معينة ثم مات فادعى وارثه انها زئوف لم يقبل
 وكذا اذا اقر بالودعة او المضاربة او الغصب ثم زعم انها زئوف لم يصدق
 الوارث وفي التور اقر بدن ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربوا وبرهن
 عليه قبل برهانه (ومن قال لمن اقر له بالف لس لي عليك شيء) او قال
 بل هو لك او فلان (ثم قال) له (في مجلسه) ذلك (نعم لي عليك الف
 لا يقبل منه بلا حجة) لان الاقرار قد ارتد برد المقر له والثاني دعوى فلا بد
 من الحجة او تصديق الخصم (بخلاف ما وكذب من قال له اشترت مني هذا
 ثم صدقه) فانه يصح لان احد العقدين لا يفرد بالفسخ فلا يفرد بالعقد والمعنى
 انه حققهما في العقد فعمل التصديق اما المقر له يفرد برد الاقرار فافترا
 كما في الهداية لكن اورد يعقوب پاشا في حاشيته سوألا وجوابا في هذا المحل
 فليطالع (ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان لك على شيء قط فبرهن)
 المدعى (عليه به فبرهن هو) اي المدعى عليه (على القضاء او البراء قبل
 برهانه) وقال زفر لا يقبل لان القضاء يكون بعد الوجوب وكذا البراء
 وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى ويبرأ
 منه يقبل قضى بباطل وقد يصالح على شيء فثبت ظاهرا ثم يقضى كما يقبل
 برهانه لو ادعى القصاص على آخر فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على
 من ادعاه من القصاص ثم رهن المدعى عليه على العفو او الصلح عن القصاص
 على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فانكر فاقام المدعى
 بيته على دعواه ثم ادعى المدعى عليه اعاقه واقام بيته تقبل (وان زاد على
 انكاره لا اعرفك) او لا رأيك او لا جرى بيني وبينك معاملة او مخالطة او ما اجتمعت
 معك في مكان (فلا) يقبل برهانه على القضاء او البراء لتعذر التوفيق بين
 كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة وقال القدوري يقبل لامكان
 التوفيق لان المحتجب والمخدرة قد يؤذى بالشغب على بابة فيأمر بعض وكلائه
 بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق وفرج عليه في النهاية
 بان المدعى عليه لو كان ممن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل لكن في الاصلاح كلام

يتمكن جواره تنفع (واو ادعى على آخر بيع الله منه وان اردتها) اي رد الامة
 (بعث فذكر) الاسترخاء (فمن الدعي على البيع منه و) رهن (المنكر)
 على البراءة من كل عيب لا يسمع رهن المنكر) لان اشتراط البراءة تغير للعقد
 من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضي وجود العقد وقد انكره وهو ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف انها تعمل لا يمكن التوقي بان باعها وكسبه وبراءه
 من العيب وفي البحر تفصيل فليطالع وفي النور اقر بيع عبده من فلا ثم جده
 منحه (وذكر ان شاء الله في آخره) اي من كتبك الشري مثلا وذكر
 في آخره ما ادرك فلان من درك فلي خلاصه ان شاء الله قال وذكر ان شاء الله
 ولم قل وكتب لان الكتب المجرى ليس كالدكر في الحكم او كتب دكر اقرار على
 نفسه وذكر في آخره من قام به الدكر فهو ولي ما فيه ان شاء الله (يطلب
 كاه) اي كل الصك عند الامام قياسا لان الكل كشي واحد فلا استثناء بتصرف
 الى جميعه بحكم العطف في اثباته اما لو ترك فرجة فقالوا لا يلحق به ولو صير
 كاصل السكوت (وعندهما يطل آخره) اي ما يليه (قط وهو استحسان
 لان الاستثناء يتصرف الى ما يليه اذ الصك للاستيثاق ولو صرف الى الكل
 يكون للابطال وفي البحر والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا
 بها فانه للكل واما الاستثناء بالامالي الاخير

(فصل)

في القضاء بالوارث ذكر هنا مسئلتين تتعلقان باستصحاب الحال وهو الحكم
 بثبوت امر في وقت بناء على ثبوته في وقت آخر (ما نصرائي فعالت زوجته
 اسلمت بعد موته) ولي استحقاق الميراث (وقال وارثه ل) اسلمت (قوله)
 اي قبل موته ولا ميراث لك (فانقول له) اي لا وارث لا قولها يعبر عنه وعاد
 زفر القول قولها لان الاسلام حادث فضاف الى اقرب الاوقات ولما ان سبب
 الحرمان ثابت في الحال وثبت فيما مضى تحكما للحال كافي حرمان ما اطلاحت حوته
 والظاهر بلا حجة يصلح للدفع للاستحقاق (واذا اومات مسلم فعالت زوجته)
 انصراية (اسلمت قبل موته) ولي استحقاق الميراث (وقال الوارث ل)
 اسلمت (بعده) وليس لك الميراث يعني يكون القول لا وارث ايضا ولا يحكم
 الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهذا يحتاج اليه اما الورثة فهم
 الدافعون وبشهادتهم ظاهر الحدوث ايضا كافي الهداية وانه ير بالاستصحاب
 احسن من التعبر بالظاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثيرا ما يكون ظاهرا كاختار
 الآحاد كثيرا ما يوجب استحقاقا كافي الفتح (وان قال المودع) بفتح الدال

(هذا المودعي) يكسر المال (الميت لا وارث له) أي المودع (غيره) أي غير هذا
الابن فإنه لا يملك لو قال له وارث غيره ولا أدري أمات أم لا لا يدفع اليه شيء حتى يقسم
المدي بينة بقوله لا يملكه وارثا غيره دفع (المودعة اليه) أي إلى الابن لأن
ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت قيد باقراره بالبنوة لأنه لو قال هذا أخوه
شقيقه ولا وارث له غيره وهو بدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق
الآخر بشرط عدم الابن لأنه وارث على كل حال وقيد بالوارث احترازا عما إذا
أقرانه وصيه أو وكيله أو المشتري منه فإنه لا يدفعها اليه كما في البحر
(وإن قال) المودع (لآخر) بعد إقراره للاول (هذا ابنه أيضا) وكده
الاول) وقال ليس له ابن غيره (قضى الاول) للإنسان لأنه لما صح إقراره
الاول لكونه خاليا عن الكذب انقطع يد المقر عن المودعة فلا عبرة لإقراره
الإنسان لكونه إقرارا على الغير ولم يذكر ضمان المودع للثاني ففي الغاية أنه لا يقرم
الابن الثاني شيئا بإقراره له وفي النهاية فإن قيل ينبغي أن يضمن المودع هنا للمقر له
الإنسان كما قلنا في مودع القاضي المعزول إذا بدأ بإقرار بما في يده لإنسان ثم أقر به
القاضي المعزول سلمه فإنه يضمن للقاضي قلنا هذا أيضا يضمن نصيه إذا دفع
إلى المقر له الاول بغير رضی القاضي وهذا هو الصواب كما في القمح (ولو قسم
الميراث بين الورثة أو الغرماء بشهادة لم يقولوا) أي الشهود (فيها) أي في هذه
الشهادة (لا نعرف له وارثا آخر أو غريما آخر لا يؤخذ منهم) أي من الورثة
أو الغرماء (كقيل وهو) أي أخذ التكفيل من قبل القاضي كما فعله البعض (احتياط
ظلم) أي ميل عن سواء الطريق وهذا يكشف عن مذهبه أي المجتهد بخطئ
ويصيب لا كما ظنه البعض وفي الغاية أي دليل على أن المجتهد بخطئ ويصيب
على أن الإمام أسبق الأئمة وأصحابه يبرأ عن مذهب الاعتزال حيث قالوا كل
مجتهد مصيب وتماه في البحر فلبطالم (وعندهما يؤخذ) لأن في التكفيل نظرا
للفائب على تقدير وجوده والإمام أن وجود آخر موهوم فلا يؤخر الثابت
قطعه أنه أطلق فشمع ما إذا ثبت الدين والأرث بالبنوة أو بالإقرار والخلاف في
الاول ولا خلاف في أخذ التكفيل في الثاني وهي واردة على اطلاقه وشمع ما إذا
قال الشهود لا نعلم له وارثا غيره وهنا لا يؤخذ التكفيل اتفاقا وقيد بعدم التكفيل
لأن القاضي يتلوم ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث له غيره ولا غريم
له آخر اتفاقا (ومن ادعى) على آخر (عقارا أرثاله) أي لنفسه (ولاخيه
الغائب و رهن المدعي عليه) أي على ما ادعاه (دفع اليه) أي إلى المدعي (نصفه)
أي نصف ما ادعاه مشاعا غير مقسوم (وترك باقيه) أي ترك نصفه الباقي وهو
أصل الغائب (مع ذي اليد بلا أخذ كفيل منه) أي من ذي اليد (ولو)

كان ذوالمد (حاجدا) دعواه ضد الامام عدا طاهر في صورة الاقرار او انشا
 في صورة الجود لان المدعى ليس بخصم من ائمة في استيفاء نصيبه وانما هو
 للمصلحة العامة ولا خصم كما ان ادراى شيئا في يد انيسار ولم يتم له يوم الاقرار
 ولا خصم وقد ارتفع بحجوه بقضاء القاضي اذ انقضت مبادرت معلومة فلا يجوز
 بعده رجوع بحجوه قبل ذلك لاختفاء الامر فلا يكون شائنا به ولا يكون بد الجاهل
 صلبا ويد الميريد امانة فالبطلان الاول للمعطى اولي (وقالا) ان لم يكن حاجدا
 فكذلك (وان كان حاجدا احدا) اي اخيه افاضي (الوصف الاخر مد)
 اي من ذى اليد (ووضع عند امين) حتى يقدم العائث لحجته بوجه
 فلا يطر في تركه (وفي المنقول يؤخذ منه) اي من ذى اليد (انما) اي اذا كانت
 الدعوى في المنقول عقول يؤخذ منه ويوضع عند عدل الى حضور صاحب
 ائمة في الاصل لا مكان كتمان المنقول بخلاف العقار لانه يحق طريقه يد ولذا
 ملك الوصي بع المنقول على الكبير العائث دون معاصر (وقيل) ههنا
 (على الخلاف) يعني هذا الامام بترك صفه الباقي مع ذى اليد ولا يتحقق نمسه وكما
 وعدهما يؤخذ منه ويوضع على عدل وقبل يؤخذ الكفل مالا لانه في الجود
 واجمعوا على انه لا يؤخذ لو مقرا كما في البحر (واذا حضر العائث دفع اليه)
 اي الى العائث (نصيبه دون اعادة البتة) اتم الحاجة الى اعادة البتة والى القصد
 لان احد الورثة ينتصب حصما عن الميت فيثبت الملك لثمة ثم يكون اتم ويظهر
 الميراث منه وكذا يقوم الواحد مقامه فيما عليه دبا او عينا فيقوم مقام سائر
 الورثة في ذلك كما في التبيين وفي البحر ولم يذكر فيه احتيالا وذكره في اية صوابين
 وصحح انه لا يحتاج وكذا ينتصب احدهم فيما عليه مطلقا ان كان دبا وان كان
 في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض
 في يده فقد بقدره وطهر ما في الهداية والهداية انه لا بد من كونها كلها في يده
 في دعوى السدي ايضا وصرح في الفتح بالعرف بين العائث والدين وهو الحق
 وغيره سهوا انتهى (ومن اوصى ثلث ماله فهو) اي الثالث (بقه على كل مال له)
 لانها تحت الميراث والميراث يجري في الكل وكذا هي (ولو قال مالي او ماله ملك
 صدقة فهو) يقع (على مال الزكوة) كالقديس ومال السوء ومال
 التجارات مانع النصاب اولا وسواء كان عليه دين مستغرق لان المعسر جنس
 ما يجب فيه الزكوة لا قدرها ولا شرائطها ههنا عدا وهو استعسان والقياس
 استواءهما وهو قول زفر لان اسم المسأل يتناول الكل وجه الاستعسان ان
 ما اوجبه العبد لنفسه يعتبر بايجاب الله تعالى امواله اذ الشرع صرف الصدقة
 الى المال البدي في الزكوة لا الى كل المال وكذا يصرف اموال العبيد اليه

بخلاف الوصية لانها تعتبر بالميراث فيجزى في جميع الاموال (وتدخل فيه)
 اى في النذر (ارض العشر عند ابي يوسف) لكون مصرفها مصارف الزكاة
 (خلافا لمحمد) فانه قال لا تدخل ارض العشر لما فيها من معنى المونة وكذا
 وجب العشر في ارض الصبي والمكاتب والاقواق وضم الامام اليه في النهاية
 ولا تدخل الخراجية لتحضنها للمونة (فان لم يكن له) اى لم هذا الشخص (مال
 غيره) اى غير ما دخل تحت الايجاب (امسك منه) اى من ذلك المال قدر
 (قوته) اى قوت نفسه وعياله لاحتياجه اليه (فاذا اصاب) بعد ذلك
 (مالا تصدق بمثل ما امسك) ليكون مؤذيا ما اوجبه ولم يقدر بشئ لاختلاف
 احوال الناس وقيل المحترف يمسك قوته ليوم وصاحب الفسلة اشهر وصاحب
 الضياع سنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال قيد بالمال والملك
 من غير تعيين شئ للاحتراز عما اذا قال الف درهم من مالى صدقة وهو لا يملك
 المائة لا يبرئ منه الا بقدر ما يملك وان لم يكن له شئ لا يجب عليه شئ كما في البحر
 (ومن اوصى اليه ولم يعلم) الوصى بالايضا (فهو وصى) حتى اوباع شيئا من
 التركة بعد موت الموصى غير علم بجوز بيعه وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 انه لا يصح بلا علمه (بخلاف التوكيل) اى لا يصح بدون علم الوكيل بذلك
 وانذا اوباع شيئا من متاع الموكل لا يجوز بيعه والفرق ان الوصية استخلاف
 بعد القطاع ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث واما الوكالة
 فانها ولاية التصرف في ماله وليست باستخلاف لبقاء ولاية المنوب عنه فلا يصح
 من ثبت له الولاية (وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان كان) ذلك الفرد
 (فاسقا) اى لا يشترط الصحة التوكيل خبر عدل بل ثبت بخبر الواحد سواء كان
 عدلا او فاسقا او عبدا او صغيرا مميزا وليس فيها الزام كسائر المعاملات
 لان التوكيل ان شاء يستوفى (لا) يقبل (في العزل منه) والظاهر ان الضمير راجع
 الى التوكيل لكن لا معنى له بل الاولى ان يترك قوله منه واكتفى في العزل اى لا يقبل
 في عزل الوكيل تدبر (الا خبر عدل) اى لا يقبل خبر فاسقين وفيه اشعار بانه
 لا يشترط لفظ الشهادة (او مستورين) وظاهر قوله انه لا يقبل خبر الفاسقين
 وهو ضعيف والصحيح قبوله وثبوت هذه الاحكام لان تأثير خبر الفاسقين
 اقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه اوقفى بشهادة واحد عدل لم ينفذ
 وبشهادة فاسقين نفذ كما في البحر وهذا عند الامام (وعندهما هو) اى العزل
 (كالاول) اى التوكيل في انه يقبل في الاخبار بالعزل خبر فرد ولو كان فاسقا
 كالاخيار بالتوكيل وعند الائمة الثلاثة شرط في العزل والنصب عدلان (وكذا
 الخلاف) بين الامام وصاحبه (باخبار السند بخيانة عبده) يعنى لو اخبر به فاسق

للسيد بل عند ما جرى خطأ فباع أو ابتاع لا يصير محذرا للغداء عنه، وعند هيب
 بصير (والشفع بالبيع) يعني الشفع إذا سكت بعد ما حيز فاسق بالبيع لا يكون
 تاركا للشفعة عنه، وعند هيب يكون (والكر) الدائع (بالزواج) يعني إذا أجز
 فاسق الكر البالغ بالنيكاح فسكت لا يصير راضية بالنيكاح منه، خلافا لهيب
 (و سلم لم يجر بالشرائع) يتعلق بأخبار مقدر أي من أهل في دار الحرب فأجز
 بالشرائع فاسق لا يوافق عند خلافا لهما لأن كل واحد منهما من جنس
 المعاملات فلا يتوقف على أحد وصفي الشهادة ولأن فيها الزا من وجه
 دون وجه فيشترط أحد شطري الشهادة أما العدد والعدالة فلا يثبت بخبر المرأة
 والعد والوصي وإن وجد العدد والعدالة هذا بقيد بأن يكون الخبر غير المحرم
 ورسوله فلا يشترط فيه العدالة أو أخير الشفع مع المشتري بنفسه وجب الطلب
 إجماعا والرسول يعمل بخبره وإن كان واسفا اتفاقا صدقه أو كذبه كما ذكره
 الأسجاني لكي في المصحف فليطالع (ولو باع القاضى أو أمينه عبدا)
 رجل (للعراء) أي لأجل ديونهم (وأخذ المال) أي أخذ القاضى أو أمينه الثمن
 (فضاع) عند القاضى أو أمينه (واسحق العبد) وزع من يد المشتري
 (لا يصح) القاضى ولا أمينه الثمن للمشتري لأن القاضى أو أمينه بمنزلة الخليفة
 وكل واحد منهم لا يملك الضمان كيلا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة
 فيلزم تعطيل مصالح المسلمين وفي البحر إن أمين القاضى هو من يقول له القاضى
 جعلتك أمينا في بيع هذا العبد أما إذا قال بع هذا العبد ولم يرد عليه أختاف
 المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدة (ورجع المشتري على الغراء) لأن البيع
 وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعدر جعلها على العاقد كما تجعل العهدة
 على الموكل عند تعدر جعلها على الوكيل بأن كان صيا أو عبدا متحجورا عليه
 (ولو باعه) أي العبد (الوصى لأجلهم) أي لأجل الغراء (بامر القاضى)
 له بالبيع وقض ثمنه (ثم اسحق) العبد (أومات قل قبضه) أي قبض المشتري
 من (الوصى وضاع المال) أي ثمن العبد (رجع المشتري) بالثمن (على
 الوصى) لأنه عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما إذا وكله حال حياته
 وكذا الوصى الذي نصه القاضى لأنه نصه ليكون قائما مقام الميت (وهو)
 أي الوصى يرجع (على الغراء) لأنه عامل لهم ومن عمل عمل لاغيره ولحقه
 بسبب ضمان يرجع به من يقع له العمل وفي البحر والتقيد بامر القاضى اتفاق
 ويعلم حكمه بغير أمره بالأول ولهذا قال الامام الحصري وأمر القاضى
 وعدم أمره سواء وفي التو بر آخر القاضى الثالث للفقراء ولم يهبطهم أبدا
 حتى هناك كان الهلاك من مال الفقراء والثالثان للورثة (وأوقال لك فاضل عدل

عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وسعك فعله (ولا يلام عليه عند الله تعالى لان طاعة اولي الامر واجبة وتصديقه طاعة له وقول مثل هذا القاضي حجة وقال محمد آخره وهو مذهب مالك والشافعي لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لان قول القاضي يحتمل الغلط والتدراك لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وفي عبون المذاهب وبه يفتي لفساد اكثر قضاة زماننا وفي البحر تفصيل فليراجع (وكذا) وسعك فعله (في) القاضي (العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره) اي لو قال قاض جاهل عادل يلزم ان نسئله عن سببه فاحسن تفسير قضاؤه على مقتضى الشرع بان قال مثلا استقصيت المقربة كما هو المعروف وحكمت عليه بالرجم يسع لك فعل ما امر به (والا) اي وان لم يحسن تفسيره (فلا) يسع لك فعل ما امر به لخطأه بسبب الجهل (ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا) سواء كان عالما او جاهلا لتهمة الخيانة بفساده (ما لم يعاين سبب الحكم) اي يعاين سببا شرعا للحكم فيثبت بعمل بقوله لانتفاء التهمة (ولو قال قاض عزل لشخص اخذت منك الفاو دفعتها الى فلان قضيت بها) اي بتلك الالف (عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق فتال) ذلك الشخص (بل اخذتها) اي تلك الالف (او قطعت) يدي (ظلما) متعاقبا اخذت وقطعت على التنازع (واعترف) ذلك الشخص (بكون ذلك) اي الاخذ او القطع (حال ولايته) اي ولاية القاضي (صدق القاضي ولا يمين عليه) لان المدعى اقر بكون الاخذ في حال قضاؤه فكانه رضى بشهادة الظاهر هو ان القاضي لا يظلم في قضاؤه لكونه امينا فيما افوض اليه ويقبل قوله بلا يمين لانه اولزمه اليمين بصبر خصما وقضاء الخصم لا يثبت فيعطل امور الناس وفي التفهيماني وقبل وجوبا قول قاض عدل قضيت انا بهذا العسار لزيد مثلا لفقد التهمة وهذا ظهر الرواية وعن محمداته رجع الى انه لم يقبل وبه اخذ اكثر المشايخ كما مر آنفا واستفيد من قوله قضيت انا بهذا العسار لزيد ان المقضى او المقضى عليه معلومان والا لا يقبل للتهمة لان القضية في زماننا غير معتمد كما في اكثر الكتب وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيء مما كافي الكرماني (ولو قال) ذلك الشخص للقاضي (فعلته قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى القاضي فعله في) زمان (ولايته فالقول له) اي للقاضي (ايضا هو الصحيح) لانه متى اعترف انه كان قاضيا صححت اضافة الاخذ الى حالة القضاء لان حالة القضاء معهودة وهي مضافة للضمان فصار القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكرا للضمان فكان القول له كما لو قال طلقنا واعتقت وانما نحنون وجنونه كان معهودا وقوله هو الصحيح

استأثر عاقل السراحي انما عزم المذني ان القاضي قول ذلك بعد العمل كان
 القول قول المذني لان هذا العمل حادث يضاف الى اقرب اوقافه ومن ادعى تاريخه
 سابقا لا يصدق في الاتحاد لان الاصل متى وقعت المنازعة في الاستناد بعدكم
 الحال (والله طبع او لا احد ان كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن) القاطع
 او لا احد (هنا) اي فيما دل المذني فقلته قبل ولايتك ادعاه عليك (لا)
 يضمن (في الاول) اي فيما اعترف للمذني يكون ذلك حال ولايته اي اذا اقر
 القاطع او لا احد بما اقر به القاضي لم يضمن لان قول القاضي حجة ودفعه صحيح
 فصار اقراره به كعمله معاينا ولو اقر واحد منهما في الفصل الثاني بما اقر به
 القاضي يضمن لانه اقر بسبب العثمان وقول القاضي مقبول في دفعه العثمان
 عن نفسه لافي ابطال سبب ضمان علي غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله
 في قضائه بالتصادق وفي التنوير صحت شخص دعواه لانسان عند الشهود
 وقال الصواب كانت الدهن نجسة وانكره المالك فالقول للصواب ولو قتل شخص
 رجلا وقال قتلته لردته اولفته لم يزل قوله

(كتاب الشهادات)

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود بشرائطها كسيرة ثاني
 في اثناء المسئلة حتى قال صاحب البحر ان شرائطها احد وعشرون وشرائط
 العمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها
 سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد
 وست وجوبها طلب ذي الحق او خوف فوت حقه فان من عنده شهادة لا يعلم
 بها صاحب الحق وخاف فوت الحق يجب عليه ان يشهد عليه بلا طلب
 انتهى هذا ليس بمسلم لانه لا يجب ان يشهد بدون الطلب مطلقا بل يجب
 عليه ان يعلم صاحب الحق بانه يشهد له فان دعاه وجب عليه والا فلا يجب
 بل هو مقيد بان يكون ادعى عند القاضي ولم يجد شاهدا يتم به مدعاه وذلك
 الشاهد حاضرا يجب ان يشهد فهذا فيه طلب حكمي لان المذني ما ادعى
 عند الحاكم الا وهو يطلب من يشهد له بحقه كما ذكره المقدسي وبحجتهما
 كثيرة منها امثال الامر في قوله تعالى كونوا اقوامين لله شهداء بالقسط وركبوا
 استعمال لفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بما ثبت بها
 وفي المسووط والقياس ياتي كون الشهادة حجة ملزمة لانها تحتل الصديق
 والكذب والمحتمل لا يكون حجة الا ان هذا القياس ترك بالضرورة والاحتجاج
 والشهادة في اللغة حيز قاطع وقد شهد كذا وكذا وقد سكت هاو وشهده

كسبه شهردا حضر فهو شاهد وقوم شهود اى حضور وشهد له بكذا
 شهادة اى ادى ماعنده فهو شاهد والجمع شهد وتامه فى البحر فليطالع
 وفى التبيين هى اخبار عن مشاهدة وعيان لاعن تخمين وحسبان هذا فى اللغة
 فلهذا قالوا انها مشتقة من الشهادة التى تنبئ عن المعاينة وسمى الاداء شهادة
 اطلاقا لاسم السبب على السبب انتهى وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها
 الشرعى ايضا كما فى البحر وعن هذا قال (هى) اى الشهادة (اخبار)
 شرعى (بحق) اى على او غيره (لغير) اى حصل لغير المخبر من كل الوجوه
 كما هو المتبدر فيخرج منه الانكار فانه اخبار به انفسه فى يده وكذا دعوى الاصل
 فانه اخبار لنفسه فى يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل
 الوجوه كما ظن كما فى القهستنى (على الغير) فيخرج الاقرار اذ هو اخبار على
 نفسه ودخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما (عن مشاهدة لاعن ظن)
 وانه الاشارة المصطفوية حيث قال اذا رأيت مثل الشمس فاشهد والافدع
 وفى العاية وفى اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادق فى مجلس الحكم
 لمفظة الشهادة فالأخبار كالجنس يشملها والاخبار الكاذبة وقوله صادق
 يخرج الكاذبة وبعبارة يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات انتهى ويرد
 عليه قول القائل فى مجلس القاضي اشهد برؤية كذا لبعض العرفيات والاولى
 ان زاد لآيات حق كما فى الفتح (ومن تعين التحملها) اى الشهادة بان لا يوجد
 غيره نعم هو اهل للشهادة (لا يسهه ان يمنع منه) اى من التحمل اذا طلب
 لان فى الامتناع من التحمل من تضييع الحقوق وان لم يتعين التحمل بان يوجد غيره
 فهو مخبر (يفترض ادائها) اى اداء الشهادة (بعد التحمل اذا طلبت
 الشهادة) (منه) اى من الشاهد اقوله تعالى ولا ياب الشهداء اذا مادعوا
 وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه وهذا وان كان نهيا
 عن الالباء والكتمان لكن النهى عن الشئ يكون امرا بضده اذا كان له ضد
 واحد لان الانتهاء لا يكون الا بالاشتغال به فكان اداء الشهادة فرضا قطعيا
 كفرية لانه الانتهاء عن الكتمان فصار كالامر به بل أكد ولهذا اسند الاثم
 الى الآلة التى وقع بها الفعل وهو القلب لما عرف ان اسناد الفعل الى محله
 اقوى من الاسناد الى كلفه فقوله ابصرته يعنى أكد من قولهم ابصرته واسناده
 الى اشرف الجوارح دليل على انه اعظم الجرائم بعد الكفر ثم اداء الشهادة
 انما يجب اذا كان موضع الشاهد قريبا من موضع القضاء وان كان بعدا بحيث
 لا يمكن ان يضى الى القاضي ويرجع بعده فى بوءة هذا الى منزله لا يأتى بتركها
 ولو كان شيخا كبيرا لا يقدر على المشى يجوز له الركوب على مركب

المدعي والأعلا وفي البحر لو شهد سبعة الشاهد بغير أن المدعي قبض بدينه
 أو أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن المشتري اعتق العبد أو أن الولي تولى عن القاتل
 لا يسمه أن يشهد بالدين والكاچ واتباع والقتل (الآن يقوم الحق بغيره)
 بأن يكون في الصك سواء من يقوم به الحق فح لا يفتقر لأن الحق لا يضمن
 بامتاعه ولا بما فرض كفاية وفي الدرر ثم انه انما إذا علم أن القاضى قبل
 شهادته وتعين عليه الاداء وان علم أن القاضى لا يقبل شهادته أو كانوا جماعة
 قاضى غيره ممن تقبل شهادته فعلت لا يأنم وإن أدى غيره ولم تقبل شهادته بأنم
 من لم يؤد إذا كان ممن تقبل شهادته لأن امتناعه يؤدي إلى أضاع الحق قال
 شيخ الاسلام أواخر الشاهد الشهادة بعد الطلقت ملاحدر طاهر ثم أدى
لا تقبل لتكن التهمة (ومسترها) أى ستر الشهادة (في الحمود) (فضل)
 من إذا نهاى أى أنه يخبر بين أن يظهرها لمخافته من إزالة العناد أو قلته وبين
 أن يسترها وهو أحسن لقوله عليه السلام للذى شهد عنه لو سترته شريكك لكان
 حبرالك وفي الحديث من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة وقيد مخ
 أن النبي عليه السلام لقى القربى بالمرء الحد عند شهر وكفى به قدوة وكذلك
 نقل عن الخطباء الراشدين وأما قوله تعالى ومن يكتمها فإيه أنتم قلبه فذلك
 في حقوق العباد وفي البحر مصيل دليل طالع (ويقول) الشاهد (في) شهادة
(السرقه) أشهد انه (أحد) ماله ثلث لا يلزم ترك الواجب (لا سرق)
 للتحريم من وجوب الحد وصيباع المال لأن القطع والصمان لا يجتمعان فاعتبر
 في السرقه الستر مع الشهادة وحكى أن هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء
 ومهم أبو يوسف قاضى رجل على آخر أحد ماله من يمينه فامر بالاحد فسأل
 الله فأمروا بقطع يده فقال أبو يوسف لا لاه لم يقر بالسرقة وإنما قر بالإخذ
 فادعى المدعى أنه سرق فامر بها فافتوا بالقطع وخالفهم أبو يوسف فقالوا له
 لم قال لانه لما قرأ ولا بالأخذ ثبت الصمان عليه وسقط القطع ولا يقبل إقراره
 بعده عايسة قط الصمان عنه فتحبوا منه (وشرط لأربعة رجال) من الشهود
 أدوله تعالى واللاتى يأتين الفاحشة من أنسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة
 منكم ولقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء وأعطى أربعة نص في العمد والشر يجوز
 كإثبات البحر وأورد أنكم لا تقولون بالمقهور من أن لكم عدم حواء الإله فإجاب
 الزيلعي انه بالإجماع وأورد المعارضة بين هذه وبين قوله فاستشهدوا وشهيد بن الألب
 وأجاب في الفتح بأنها مبيحة ولا مانعة والقديم للمانع وجه هذا الاشتراط انه
 تعالى يحب الستر على عباده وأوعد بالعذاب لمن أحب إشاعة الفاحشة على
 المؤمن وفي اشتراط الأربع ووصف المذكورة بتحقيق معنى الستر (و) شرط

(للقصاص وضيق الحدود) وكذا الاسلام كاذب كروية مسلم كما في التور
 (رجلان) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فلا تقبل شهادة
 النساء لقول الزهري مضت السنة من اذن رسول الله عليه السلام والظليفتين
 من بعده ان لا شهادة للنساء في الحسود والقصاص ولشبهة البداية لانها قائمة
 مقام شهادتهم والحق ان الحدود والقصاص تندري بالشهادات (و) شرطت
 (للولادة والبكارة وغيب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة) حرة مسلمة
 لقوله عليه السلام شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى
 بالام يراد به الجنس فينساؤل الاقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في
 اشتراط الاربع وهو قول عطاء بناء على ان كل امرأتين مقام رجل واحد وعلى
 مالك في اشتراط امرأتين وهو قول الثوري لانه لما سقط اعتبار الذكورة بقي العدد
 معتبرا وفيه اشارة الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا
 قال تعبدت النظر اما اذا شهد بالولادة فاجأتها فاتفق نظري عليها تقبل
 شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط هذا اذا تأيد الشهادة بالاصل لانها لو قالت
 هي بكر يا رجل القاضي في العنين سنة لان شهادتها تأيدت بالاصل هو البكارة
 ولو قالت هي ثيب لا تقبل لانها تجردت عن المؤيد وكذا في رد المبيع اذا اشتراها
 بشرط البكارة فان قلن انها ثيب يحلف البايع اينضم نكوله الى قولهن والعيب
 يثبت بقولهن فيحلف البايع كما في الهداية فان قلت لو ثبت العيب بقولهن
 لا يحلف البايع بل ترد عليه الجارية فكيف يكون تحليف البايع نتيجة اثبت
 العيب وثبت العيب انما هو مثبت للرد لا للتحليف قلت معناه العيب يثبت بقولهن
 في حق سماع السد غوى وحق التحليف حتى انهن لو لم يقن انها ثيب لبس
 المشتري ولاية التمايف (وكذا) شرط شهادة امرأة واحدة (لاستهلال
 المولود في حق الصاوة) عليه بالاجماع لانها من امور الدين (لا في) حق
 (الارث) عند الامام لانه مما يطلع عليه الرجال (وعندهما في حق الارث ايضا)
 اي كما قبل شهادتهما في حق الصاوة لانه صوت عند الولادة ولا يحضرها
 الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة وبقولهما قال الشافعي
 واجد وهو ارجح كما في الفتح (و) شرط (لغير ذلك) المذكور من الحدود
 والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال (رجلان او رجل وامرأتان ما لا كان)
 الحق (او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية) والرجعة
 واستهلال صبي الارث والعاقب والنسب وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء
 مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل وشرط الخيار لان الاصل عدم
 قول شهادتهن انقصان العقل وقصور الولاية واختلال الضبط ولكن قلت

في الاموال ضرورة باعتبار كثرة وجودها وقلة حطرها ومنعصر عليها و
 مال مالك واحده في رواية وله ما روى ان عمرو بن دينار رضى الله تعالى عنه
 اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة والاصل قول شهاب بن
 لوجود ما ينشئ اهليه الشهادة وهي المشاهدة والصبط والاداء وما يعرض
 لهم من فلة الضغط زيادة السبلان انحرصهم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك
 الا الشهادة وان هذا لا عمل فيما سري بالاسماء وهذه الخلق تشب بالشهيد
 وانما لا تقل شهادة الاربع من عمر رجل كالاكثر حروجهن كافي الاهداء وغيرها
 وقال صاحب العصابة ولم يذكر الجواب عن قوله لا نقصان العمل وقصور الولاية
 والجواب عن الاول انه لا نقصان في عقولهن فيما هو من ط الكفاية وبيان ذلك
 ان للنفس الانسانية اربع مراتب الاولى استعداد لعمل ويسمى العقيلي
 السهولاني وهو حاصل لجميع افراد الانسان في مبدأ فطرتهم والى ان يحصل
 التدبيلات اسعمل الحواس في الحريات فيتبأ لاكتساب الفكرات بالمعركة
 ويسمى اهل بالملكة وهو مناط النكاح والثالث ان تحصل الطربيات المعروف
 عن متى شاء من قدر اعتقاد الى اكتساب ويسمى العمل بالعمل والرابعة هو
 ان يستحضرها ويلتفت اليها مشاهدة ويسمى العمل المتداد وليس هو منسائط
 النكاح وانما هو العقل بالملكة وهو فيهن نقصان بمشاهدة حالهن في تحصيل
 التدبيلات باستعمال الحواس في الجرباب وبالنسبة ان حثت فانه اوكن في
 ذلك نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال في الاركان وليس كذلك
 وقوله عليه السلام هن ناقصات العمل المراد به العمل بالفعل وان ذلك لم يصل
 للولاية والخلافة والامارة وبهذا طهر الجواب عن اثني ابعاضه فأمل انتهي (وشرط
 لكل الحرية) فلا تقل شهادة العبد (والاسلام) ولا تقل شهادة الكافر على
 المسلم وما في الفصح من ان الدمى اهل للشهادة في الجملة محمول فيما اذا شهد اسكاه على
 شبه (والعدالة) وهي كون حسنات الرجل اكثر من سيئاته وهي الارشاد
 بميامنه حراما في دينه وهذا في اول الاجتناب من الكفار وترك الاصرار على
 الصغار وعن ابى يوسف ان الفاسق اذا كان اوصيا فامروته ل شهادته والاول
 اصح الا ان الفاضل لو قضى شهادة الفاسق يصح عتيدا خلافا للشافعي ولما
 ان العدالة شرط وحب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق
 اهل للقضاء والشهادة الا ان يمنع الخليفة من القضاء شهادة الفاسق فيج لا يقد
 القضاء شهادة الفاسق (و) شرط (ايضا الشهادة) اي اعطى اشهد في جميع
 ما عدا ما ورد عارة النص كذلك وليكونه من العاطية فكان الامتناع
 عن الكذب بهذا اللفظ اشدد (ولا يفتح) الشهادة (او قال اعلم او اتقن)

مكان اشهد مخالفًا لما نطق به الكتاب واعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظ
الشهادة كطهارة الماء والموت وهلال رمضان لا يكون الواقع فيه من قبيل
الشهادة الشرعية بل من قبيل الاخبار (ولا يسئل قاض عن شاهد) كيف
هو (لا طعن الخصم) عند الامام عملاً بظاهر عدالة المسلم لقوله عليه السلام
المسلمون عدول بعضهم على بعض الاممودودا في قذف فان طعن الخصم
يسئل القاضي في السر ويرى في العلانية (الا في حد وقود) فانه يسئل القاضي
في السر ويرى في العلانية فيهما طعن الخصم اذ لا بالاجماع لانه يحتال
لاسقاطهما فيشرط الاستقصا فيهما (وعندهما يسئل في سائر الحقوق
سرا وعلناً) وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاء على الحجة وهي شهادة
العدل قبل هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان لان عصره
مشهود بالخبر لكونه قرناً ثانياً وعصرهما متكوت عنه لكونه قرناً رابعاً
اذ نشأ فيه الكذب لغیر احوال الناس (وبه) اي بقول الامامين (يفتى
في زماننا) لان الفساد في هذا العصر اكثر كما في اكثر المعينات ومحل السؤال
على قولهما عند جهل القاضي بحالهما ولذا قال في البحر نقلاً عن الملقط
القاضي اذا عرف الشهود بجرح او عدالة لا يسئل عنهم (ويجزى الا كفء
باسر) في زماننا تحريزاً عن الفتنة والتركية في السر ان يبعث القاضي اميناً
الى العدل العدل ويكتب اليه كتاباً فيه اسم الشاهد ونسبه ومحلته ومسجده
فيسئل عن جبرانه وصدقائه فاذا عرف فهم بالعدالة يكتب هو عدل فاذا عرف فهم
بالفسق يكتب الله اعلم اولا يكتب شيئاً احترازاً عن كشف السر واذا لم يعرفهم
بالعدالة او بالفسق يكتب هو مسنون ويزده الى القاضي سرا كيلا يظهر فيجندع
والتركية في العلانية ان يجمع القاضي بين العدل والشاهد في مجلسه لتنتفي
شبهة تعديل غيره (ويكتفى للتركية) ان يقال (هو عدل في الاصح
لان من نشأ في دار الاسلام في زماننا كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا
لا يسئل القاضي عن حرية الشاهد واسلامه مالم ينزعه الخصم) (وقيل لا بد
من قوله عدل جاز الشهادة) لان العبد او المحدث في قذف اذا تاب قد يكون
عدلاً مع انه لا يجوز شهادة كل واحد منهما (ولا يصح تعديل الخصم بقوله
هو عدل لكن اخطأ) في شهادته (اونسى) كيفية الواقعة هكذا قال الامام
يعني تعديل المدعى عليه الشهود لا يصح وعمراده على قول من يرى السؤال
عن الشهود واما على قوله فلا يأتي ذلك لانه لا يرى السؤال عن الشهود
ونظيره المراجعة فانه لا يراها ومع هذا فرع عليها على قول من يرى وعندهما
انه يجوز تركيته وهو قول الائمة الثلاثة لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه

لأنه لا يجوز تعديل الواحد عنده ووجه الظاهر أن في زعم المدعى وشهوده
 أن المدعى عليه ظالم كاذب في الخوف وزكوة الكاذب القاضي لا تصح وإطلاق
 الخصم ولم يقيد. لكن قديمه صاحب المحرر إذا كان لم يرجع إليه في التعديل لأنه
 إذا كان ممن يرجع إليه في التعديل صح قوله كما صرح به في الزيادة في هذا
 لو قيد. كما قيد صاحب المحرر لكان أولى (فإن قال) الخصم (هو عدل صدق)
 أي عادل صادق (ثبت الحق) أي حق المدعى لأنه إقرار منه بالبرهان الحق
 بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث لا يلزمه شيء لأنهم مع كونهم
 عدولا يجوز منهم التيسير والخطأ فلا يلزم من كونه عدلا أن يكون كلامه
 صوابا كما في الدرر لكن في البحر فلا عن المصدر الشهيد أنه يكون مقرا بقوله
 صدقوا فيما شهدوا به على وبقوله هم عدول فيما شهدوا به على (ويكنى
 الواحد بتركيب السر والترجمة والرسالة إلى المرنى) يعني يصلح الواحد
 أن يكون من كمال الشاهد ومترجما عن الشاهد ورسولا من القاضي
 إلى المرنى عند الشك لأن الترجمة من أمور الدين فلا يشترط فيها إلا العدالة
 حتى تجوز تركيبة العبد والمرأة والأعمى والمحدود في القذف التائب لأن خبرهم
 مقبول في الإقرار والدينونة (والاثنان أحوط) لأن قلة زيادة طمأنينة (وعند
 محمد لا بد من الاثنين) وهم قول الأئمة الثلاثة لأن الترجمة في معنى
 الشهادة لأن ولاية القاضي تنبني على ظهور العدالة فيشترط فيه العدد كالتشترط
 العدالة ومحل الاختلاف في ما إذا مرض الخصم بتركيب الواحد فإن رضی فحاز
 اجتماعا هذا في تركيبة السر أما في تركيبة العلانية يشترط جميع ما يشترط في الشهادة
 من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجتماع لأن معنى الشهادة
 فيها ما أظهر وإذا تخلص مجلس القاضي وعن هذا قال (ويشترط الحرية
 في تركيبة العلانية دون السر) وكذا يشترط العدالة فيها على ما قاله الخفاف
 ويشترط في تركيبة شهود الزنا أربعة ذكر أو عند محمد كما في الجهادية

(فصل)

لم يفرع من ذكر مراتب الشهادة شرع في بيان أنواع ما يجعله الشاهد وهو
 نوعان الأول ما ثبت بنفسه بلا شهادة والثاني ما لا يثبت بنفسه بل يحتاج إلى
 الأشهاد فشرع في الأول وقال (يشهد بكل ما سمعه) من المسموعات (وأراه)
 من البصريات (كالبيع والإقرار وحكم الحاكم) مثال ما كان من السموات كما في
 الفرائد لكن يمكن أن يكون مثالا لها كما في البحر (والنصب والنقل) مثال ما كان
 من البصريات (وإن) وصلية (لم يشهد) من الأقوال مبنية للمفعول (غاية) أي على

عائد من جانب المدعى فكل واحد منهما ثابت حكمه (وعقود الشهود)
انه باع وقرأته فان الب فوجبت عايدة شهادة به كباين وهذا اذا كان
اشيع بامته فضاهر وان كان بالتعاضى فكذا لان حقيقة البيع مبادئة المال بالمال
وقد وجد وقبل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حقيقى
وليس ببيع حقيقى كباين التبيين لكن فى ابرازية ولو شهدوا بابيع بائز ولا بد
من بيان الثمن فى الشهادة على الشراء لان الشراء بغير ثمن مجهول لا يصح (لا
يشهدنى) فيما لا يشهد فيه لانه غير واقع فكيف يكون كدبا وفى التبيين
ولو سمع من وراء الحجاب لا يسمع اريث شهد لاحتمال ان يكون غيره اذا انشبهت قسه
الغلبة اذا اذا كان فى الداخل وحده وعلم الشاهد انه ليس فيها غيره ثم جلس
على المسالك وليس له ملك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه يحصل به
العلم وينفى للقاضى اذا فسر له ان لا يقبله وقالوا اذا سمع صوت امرأه من وراء
الحجاب لا يجوز ان يشهد عايتها الا اذا كان يرى شخصتها وقت الاقرار قال
الشيخ ابو الاليث اذا اقترت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة
بنت فلان بن فلان لا يجوز لم يسمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا رأى
شخصتها حال ما اقترت فح يجوز ان يشهد على اقرارها برؤية شخصتها لا برؤية
وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فقالت انا فلانة
بنت فلان بن فلان وقد وهبت لزوجه مهرى فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة
عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن للسامع ان يشير
اليها فان ماتت فيثبت يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان
من فلان كما فى الدرر ثم شرع فى النوع الثانى فقال (ولا يشهد على شهادة
غيره اذا سمع اداها) اى لا يشهد على شهادة شاهد من سمع الشهادة سواء
سمع بمجلس القاضى او غيره لان هذه الشهادة غير ثابت الحكم بنفسه بل بالقاضى
فيستلزم التحميل مع انه لم يتحمله حيث لم يشهد عايدة (واشهاد الغير عليها)
اى لا يشهد على شهادة شاهد من سمع اشهادها على الشهادة (مالم يشهد هو)
اى شاهد الاصل (عايتها) اى على الشهادة توضيحه قال شاهد لشخص اشهد
منى ان فلانا اقر عندى بكذا فسمع آخر هذا القول لا يجوز للسامع ان يشهد
لان كلا من الشهادة والاشهاد غير ثابت الحكم بنفسه بل بالنزل الى مجلس
القضاء وذا يستلزم التحميل والاثابة وهو لم يوجد لانه ما حله بالاشهاد وانما حله
غيره قبل ان يسمع عند القاضى ان الشاهد يشهد بشهادة حل للسامع ان يشهد
(ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو بخطه مالم يذكر) اى لا يعمل للشاهد
اذا رأى خطبه ان يشهد الا ان يتذكر ولا للقاضى اذا وجد ديوانه مكتوبا

في شهادة شهود ولا يحفظ اليهم بشهادة واحدة او قضية قطعية ان يحكم بها
 الشهادة ولان معنى تلك القضية والاروى اذا وجد معشورا بخبره ان يحفظ
 خبره وهو معروف انه قرأ على فلان ونحوه ان يروى حتى يذكروا الشهادة
 او القضية او الرواية قبل هذا عند الامام لان الشهادة والقضاء والرواية لا يخل
 الا عن علم ولا علم هنا لان الخط يشبه الخط (وعندهما يجوز) بكل من الشهادة
 والقضاء والرواية (ان كان الخط محفوظا في يده) وان لم يذكروا الحادثة او قرع
 الامن جلت من الزيادة والنقصان فيكون الخلاف حيث ذكر في اذا كان محفوظا
 في يده فممن لا يجوز سواء كان الخط محفوظا في يده اولا وعندهما يجوز ان كان
 محفوظا في يده والا فلا وقال بعضهم الخلاف مطابق فعند الامام لا يجوز
 مطلقا وعندهما يجوز مطلقا لان الظاهر انه خطه والعمل بالظاهر واجب
 لكن في البحر وغيره وجوز محمد في الكل وجوز ابو يوسف لاروى والله اعلم
 دون الشاهد فان شمس الأئمة الحلواني ينبغي ان يفتي بقول محمد وجوز
 في البرازية يفتي بقول محمد وفي السراج وما قاله ابو يوسف هو الاول عليه
 وفي المنع وقواهما هو الصحيح فعلى هذا ينبغي للمصنف التفصيل (ولا يشهد)
 احد (بما يعينه) بالاجماع لما رواه أيضا (الالب) بان فلانا بن فلان
 واخوه (والوت) بان فلانا قسما (والنكاح) بان فلانا تزوج فلانة (والدخول)
 بان فلانا تزوج فلانة ودخل بها (وولاية القاضي) بان فلانا قد تولى القضاء
 من جهة فلان الامام (واصل الوقف) بان فلانا وقف هذه الضيقة مثلا
 هذا اذا لم يستند الى الملك كإقراره في آخر الوقف والقياس ان لا يجوز الشهادة
 بالتسامع في المسائل المذكورة ايضا ووجه الاستحسان ان هذه الأمور تختص
 لمائة اصحابها وهم خواص الناس وتتعلق بها الاحكام فلولا قبل الشهادة
 فيها بالتسامع لمطلات احكامها بخلاف البيع ونحوه قوله اصل الوقف
 احتراز عن شرائطه لما في البرازية وفي الوقف انها تقبل بالتسامع على اصله
 لا على شرائطه وهو الصحيح وكل ما يتعلق بجهة الوقف وتوقف عليه فهو
 من اصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط وفي الفصول للمادة
 المختار ان لا تقبل الشهادة بالشبهة على شرائط الوقف وفي النجى المختار
 ان نقل كايده في آخر الوقف وظاهر التقييد بما ذكر من الاسماء السبعة يدل
 على عدم قبولها به في غير ما من الولاية والعق واخلتف في نقل الاختلاف
 في العتق فنقل السرخسي عدم قبولها فيه اجماعا ونقل الحلواني انه على
 الاختلاف المذلول في الولاية فمن ارى يوسف الجوز فيهما ومن ذلك المهر
 وظاهر التقييد به لا تقبل فيه بل في البرازية والقاسم جريد والجرادة ان فيه

روايتين والاصح الجواز ونماه في البحر فليطالع (اذا اخبره بها) اى قوله
ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره (من يثق به من عدلين او عدل وعدلتين)
لان اقل بصداب يفيد نوع العلم الذى يقتضى عليه الحكم فى المعاملات قوله اذا
اخبره يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط فى الكل واما الذى يشهد عند
القاضى فلا بد له من اعظمها واشترطت فى العناية لفظ الشهادة على ما قالوا والاكتفاء
باختيار رجلين او رجل وامرأتين قولهما اما على قول الامام فلا يجوز الشهادة
ما لم يسمع ذلك من العصامة بحيث يقع فى قلبه صدق الخبر (وفى الموت يكفى
العدل واو) كانت (انى هو المختار) كفى القبح بغيره لان الناس بكرهون تلك
الحاجة فلا يحضره غالبا الا واحد عدل او واحدة عدلة وفى التبيين انه لا بد من خبر
عدلين فى الكل الا فى الموت وصحح فى الظاهرية ان الموت كغيره وانما يشترط العدالة فى
الخبر فى غير المتواتر ما فى المتواتر فلا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كفى الخلاصة
وفى البحر وغيره وفى الموت مسألة محيية هي اذ لم يعان الموت الا واحد واو شهد
عند القاضى لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يشترط بذلك عدل مثله
واذا سمع منه حله ان يشهد على موته فبشهادته هو مع ذلك الشاهد فبقضى
بشهادتهما (ويشهد من رأى جالسا بمجلس لقضاء) حال كون الجالس (يدخل
عليه الخصوم انه قاض) اى يحل ان يشهد الرأى على ان ذلك الجالس قاض
وان لم يعان تقليد الامام اياه لان ذلك علامة ظهريه له (و) يشهد (من رأى
رجلا وامرأة يسكنان معا) فى بيت (وبينهما انساب الزوجانهاز وجته)
اى حله ان يشهد بذلك وان لم يعان عقد انكاح وظاهره الاكتفاء بالرؤية
لكن ذكر غيره انه لا بد من الاخبار بانهاز وجته كفى التبيين (و) يشهد
(من رأى شيئا سوى الادمى فى يد متصرف) حرف بوجهه واسمه ونسبه
(فيه تصرف الملاك) اى ذلك الشيء (له) اى المتصرف (ان وقع
فى قلبه) اى قلب الرأى (ذلك) اى كرهه وان لم يعان اسباب الملاك لان اليد
اقصى ما يستدل به على الملاك انهى مرجع الدلالة فى الاسباب كلها فيكتفى
بها وفى البحر قوله ان وقع فى قلبه ذلك رواية عن ابى يوسف قالوا ويحتمل ان يكون
هذا تفسير اجماع لاطلاق محمد فى الرواية وفى القل قال الصدر الشهيد وبه تأخذ
فهو قولهم جعلا انتهى ومن ثمه قيده بوقوعه فى القلب فلورأى درة فى يد
كأس او كتابا فى يد جاهل لا يشهد بالملاك له بمجرد به كفى البرازية (والادمى)
اى لو رأى شيئا وهو ادمى (ان علم رقه او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه) اى لا يكون
غيرا (فكذلك) يعنى يحل للرأى فى يد متصرف فيه تصرف الملاك ان يشهد
بالملاك لذى اليد لان الرقيق لا يكون فى نفسه وكذلك الصغير الذى لا يعبر عن

عن نفسه لا بد له من قول عاينة حقيقة قصار كالتابع وإن كان كبيرا
أو صغيرا يبرهن نفسه ولم يعلم رقه لا يحل للراي أن يشهد بالملك الذي اليد لان
اليد لا بد على نفسه حادثة يد الغير عنها فانهم دليل الملك وعن الامام انه يحل له
أن يشهد فيهما ايضا اعتبارا بالثبوت وأنه يشهد بالملك الذي اليد بشرط
أن لا يخبره عدلان بأنه لغيره فلو اخبراه لم يجوز له الشهادة بالملك له كافي الجلاصة
وفي البحر ان القاضي اذا رأى عينا في يد رجل فانه يجوز له القضاء بالملك له
كافي البرازية وغيرها وبه ظهر ان قول الزملي في تقرير ان الشاهد اذا فسر
للقاضي انه عن سماع او معاينة يد لم يقبله لان القاضي لا يجوز له ان يتحكم بسماع
نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان سهو وانتهى وفيه كلام لان مراد
الراي ان القاضي لا يقضي به قضاء محكما مبرما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه
بدليل انه صرح قبل هذا بانه يقضي به قضاء ترك معنى انه يترك في يد ذي اليد ما دام
حصه لا حجة له كاذكره المقدسي تدبر (واو فسر) الشاهد (للقاضي انه شهد بان سماع)
في موضع يجوز فيه ان يشهد بالسماع بان يقول اني اشهد على هذا بالاسماع
(او معاينة اليد) بان يقول اشهد به لاني رأيت في يده (لا يقبلها) اي لا يقبل القاضي
شهادته الا في الوقف والموت فتقبل لو فسر للقاضي انه اخبره من يثق به على
الاصح قال به فوب باشا وذكر في بعض الشروح ان الشهادة في الوقف تقبل
ان فسرهما وفي النسب والنكاح ايضا وان فسرهما في الاصح وفي الموت ان كان
مشهورا وان فسرهما به سمعه وان لم يهين انتهى لكن اذا استند الى من يوافق به
كافي البحر وفي الراعي شهادته فيما يصح بالشهرة وقال لم نعين ولكن استشهد
عندنا نقل (ومن شهد انه حضر دفن زيد او صلى عليه قلت) شهادته
بالاتفاق (وهو) اي حضور دفن زيد او صلواته عليه (بيان) للموت حكما
حتى او فسر للقاضي قل لانه لم يشهد الا بعلم فوجب قبولها

(باب من نقل شهادته ومن لا نقل)

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع شرع في بيان من تسمع منه
الشهادة ومن لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محال الشهادة والمحال شروط
والشروط مقدمة على الشروط كما في العناية لكن الشروط هي الشهادة
لا من تسمع منه الشهادة تأمل وفي البحر يقال قبلت القول حادثة على الصدق
كذا في المصباح والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي
ومن لا يجب لا من يصح قبولها ومن لا يصح لان من جملته ما ذكره
من لا تقبل المصباح وهو اوفى بشهادته صحيح بخلاف العبد والصبي

والزوجة والولد والاصل لكن في خزانة المفتين اذا قضى بشهادة
الاعمى او المحدث في القذف اذ تاب او بشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحبه
او بشهادة الوالد لولده او عسكه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى ابطاله
انتهى فالمراد من عدم القبول عدم حله انتهى (لاتقبل شهادة الاعمى) عند
الطرفين سواء كان في يسمع اولا لان الاداء يفتقر الى التميز بالاشارة بين المشهود له
والمشهود عليه ولا يميز الاعمى الابالغمة وهي غير معتبرة لشبهها بنغمة اخرى
وقال زفر وهو رواية عن الامام تقبل فيما يجري فيه السماع لانه في السماع
كالصبر وفي البحر واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب جاز ما به من غير
حكاية خلاف انتهى لكن لم يذكر في الخلاصة انه مختار وانما قال وفي النصاب
وشهادة الاعمى لا يجوز الا في النسب والموت وما يجوز الشهادة فيه بالشهرة
والسماع فكان ينبغي ان يقول وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف كما ذكره
المقدسى (خلافا لابن يوسف) والشافعى في الدين والعقار (فيما اذا تحملها
بصيرا) واما قيدنا بالدين والعقار لان في المنقول لاتقبل شهادته اتفاقا لانه يحتاج
الى الاشارة والدين يعرف ببيان الجنس والوصف والعقار بالتحديد وكذا
في الحدود لاتقبل اتفاقا قيد بقوله ان تحملها بصيرا لانه ان تحملها اعمى لاتقبل
اتفاقا كما في شرح المجمع وغيره لكن المراد اتفاق غير مالك والافنديه مقبولة
قباسا على قبول روايته تدبر وفي الهداية ولو عمى بعد الاداء يمنع القضاء عند
الطرفين لان قيام اهلية الشهادة شرط وقت القضاء لصيرورتها بحجة عنده
وصار كما اذا خرس او جن او فسق بخلاف ما اذا ماتوا او غابوا لان الاهلية بالموت
انتهت وبالفية ما بطلت وعند ابن يوسف لا يمنع القضاء لانه لا اثر في نفس
قضاء القاضى للعمى العارض للشاهد بعد ادائه شهادته فيكون الاداء عنده
بحجة (ولا) تقبل (شهادة المملوك) سواء كان قنا او مدبرا او مكاتبا او ام واد
او معتق البعض (والصبي) لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية لهما (الا ان تحملها)
اي الشهادة (حال الرق والصغر واديا بعد العتق والبلوغ) لانهما اهل التحمل
لان التحمل بالمشاهدة والسماع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما لا ينافيان
ذلك وهما اهل عند الاداء وأشار الى ان الكافر اذا تحملها على مسلم ثم اسلم
فاداهما تقبل وكذا الزوج اذا تحملها لامرأته فابانها ثم شهد لها وفي الخلاصة
ومنى ردت الشهادة لعلة ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لاتقبل الا في اربعة
العند والكافر على المسلم والاعمى والصبي وفي النصاب اذا شهد المولى له بعد
فردت ثم شهد بعد العتق لاتقبل والمراد من الصغر ان يكون صاحب تمييز
لان مطلق الصغر ليس باهل لتحمل الشهادة فعلى هذا اوقار، والتمييز مكان

الصبر كافي الدوام لكان أولى وفيما جاز به قرب باشا من انه لا يجوز للقاضي
 ان يقبل شهادة المملوك وشكك به وان حكم لا تصح لانه غير مجتهد فيه هذه الكلام
 لان صاحب الكافي قال ورد شهادة المملوك والصبي خلافا لما كان به من سابقه وان
مجهولاهما تنع (ولا) تقبل (شهادته المجهول في حدف) اي انه قد (وان)
وصله (تاب) عندنا لعوله تعالى ولا علموا لهم شهادة ابدا وقد له تعالى
 الا ان من ياتوا اسثناء مفصل لان قوله تعالى لو انك هم المماسون كلام شدا
 انس من حسن الاول اذ هو احوار ومافله امر وانهي فلا عكس اثبات الشركة
 ينهض في المعنى فاداصر معطاع من الاول لا يصرف الاستثناء الى ذكره الى
 مادله وفي الخبر والاوجه انه متصل وتامه في القبح فليراجع ولا رد شهادته
 من تمام حده وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحد تدل وفي المنسوط لا يسهط
 شهادة العادف ما لم يصرف تمام الحد وعن الامام سقوطه نصرت الاكثرية
 ايضا سقوطها نصرت واحد وصعد الائمة لثلاثة تفصل اذا تاب لعوله تعالى
 الا ان من ياتوا اذا الاستثناء من حيث كانت معصوقا نصرت الى شفع ما تقدم
 ولا ان الموصد لشهادته فسقة وقد ارعع بالتوعد لكن رد الشهادة لا حل
 انه حد لا لعق ولهذا او امام اربعة بعد ما حد على ابدن تقبل شهادته بعد
 الوعد في الصحيح لانه او امامها وله لم يحد فكذا لا رد شهادته كافي النسخ وعلى
 هذا اوقد قوله ان لم يم سه على صدق فالتة لكان أولى تدر (الا ان حد
 كافرا ثم اسلم) فصل على الكافر وعلى اهل الاسلام ضرورة لان هذه الشهادة
 شهادة اخرى حدت بعد الاسلام ولم يلحقها رد بسبب الحد بخلاف الاله
 اذا حد ثم عتق حدث لا قبل شهادته لانه لا شهادة لله بعد اصلا في حال رقة
 فتوقف الرد على حدوثها فاذا حدث كان رد شهادته عند العي من تمام حده
 (ولا) تدل (الشهادة لاصله وان) وصله (علا) سواء كان الحد صحيحا
 او ماسدا (ومرعه وان سئل) لعوله عاه السلام لا تقبل شهادة الوالد ابوالد
 ولا الوالد ابوالد ولا ان المانع بينهما على وجه الاتصال فلا يخ من تمكن التهمة
 واجهدا قبل على اصله ومرعه الا اذا شهد الحد على ابنه لاني انه فانها لا تقبل
 اطلاق الله مع فصيل الولد من وجه فلا تقبل شهادته ولد الملا من لاصوله او فله
 او له ووجه لوجه من وجه وتدل شهادة الوالد من الرضاع له وشخور شهادته
 الرجل لام روحه وامها وروح ابنه ولا مرأه ابنه (وصدده) اي ولا تقبل
 شهادة المولى لعنه سواء كان للمعدن او لم يكن لعوله عليه السلام لا تقبل
 شهادة المولى لعنه ولا له شهادة من عده من وجه (ومكايه) كونه عيدا وقدر
 (ولا) فصل (من احد الروحين الآخر) لعوله عليه السلام لانه لا شهادة

لم أره وجهها ولا الزج لامرأته وقال الشافعي تجوز بلافراق وفي الخليل
 أن شهيد الرجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته وأشهد لامرأته وهو
 عدل ولم ير أحدكم شهادته حتى طلقها بآبائنا وانقضت عدتها روى ابن شبيب
 أن القاضي يفتد شهادته بعد علم أن الزوجية تمتنع منها وقت النضاء لا وقت
 الأداء ولا وقت النكاح كما في البحر وفي كلام الحاشية إشارة إلى أن القاضي
 لا يفتد شهادته في العدة لما في القصة طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته
 لها ولا شهادتها له انتهى فعلى هذا أوقفه بقوله ولو في عدة من ثلاث لكان
 أولى تدبر (ولا) نقبل شهادته (الشريك الشريك فيما هو من شركتها) لأنه
 مدع لنفسه فأشهد بما ليس من شركتها نقبل لانقضاء الزهدة (ولا) نقبل
 (شهادته الخث الذي يضل الردي) لارتكابه المعصية والمراد من الخث هو
 الذي ينسبه بالنساء باختياره في الأقوال والأفعال وأما الذي في الكلامين وفي
 أعضائه فكسر خلفه فهو مقبول الشهادة وفي البحر الخث بكسر الهمزة وقحها
 فإن كان الأول فهو بمعنى المكسر في أعضائه المتلين في كلامه أشهب بالنساء
 وإن كان الثاني فهو الذي يعمل به لواط (ولا) شهادة (الناجحة) في مصيبة
 غيرها ولو بلاجر (والغنية) لارتكابهما الحرام فإنه عليه السلام نهى عن
 الصوتين الإحسين الناجحة والغنية فبدنا بمصيبة غيرها لأنها لو ناحت في مصيبتها
 تقبل وكذا المراد بالتغني بين الناس فمجرد التغني لم يسقط العدالة كما في أنفسنا
 (ولا) تقبل شهادة (العندو بسبب دينه على من عاده) لأن العداوة لأجل
 الدنيا حرام فيظهر بالشهادة عليه عداوته أما إذا شهد لتفقت قيات لعدم
 ظهور فسقة من عداوته فيحمل على تركها وفي القصة أن العداوة بسبب الدنيا
 لا تمنع ما لم يسبق بسببها أو يجلب بها منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وما في
 الواقعات وغيرها اختيار المتأخرين وأما الرواية المنصوصة فبخلافها فإنه إذا كان
 عد لا تقبل شهادته وهو الصحيح وعليه الاعتماد وعممه في البحر فليطالع (ومد من
 الشرب على اللهو) سواء شرب الخمر أو المسكر من المحرمات أذبالأدمان والاعلان
 بظهر فسقه هذا إذا شرب على اللهو أما إذا شرب للتداوى فلا يسقط العدالة
 لكون الحرمة مختلفا فيها وفي أكثر المعنيات قالوا إنما شرط الأدمان ليكون
 ذلك ظاهرا منه عند الناس لأن من اتهم بشرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته
 وإن كان كيرة وإنما يبطل إذا ظهر ذلك وخرج سكران فيسخر منه الصبيان
 لأن مثله لا يحترز عن الكذب فينبغي أن لا يكون المراد من الأدمان الأدمان في الشدة
 بأن يشرب ومن يتيه أن يشرب بعد ذلك إذا وجد كما في النهاية لأنه لا يظهر
 الشرب منه كما لا يخفى وقيل المراد من مد من الشرب على اللهو غير شارب الخمر

لأن شار بها مردود الشهادة وأوقعية ولا حاجة لأبطال شهادته إلى الإدمان
 ولا إلى شربها على اللهو وقال الصدر الشهيدان المصنف بقية الأدلة بشرب
 الخمر من غير إدمان ويحسد شرط الإدمان لسهولة وطها وهو الصحيح وتقام الشهادة في
 في البحر فليطالع (ومن يملك بالطيور) لثمة غفلة وإسراعه على نوع اللهو
 ولأنه غالب يضر إلى العورات في السطوح وغيرها وهو فسق ما إذا أمسك الحمام
 للاستيف ولا يطيرها فلا تزل عدائته لأن مساكنها في البيوت مباح (أو) يذهب
 (بأطبور) لكونه من الملهو والمراد من الطيور كل أمم ويكون شبيها بين
 الساس احتز عما لم يكن شعا ك صرت التخصيص فانه لا يجمع قولها إلا أن
 يتفاحش بأن يرفضون به ويدخل في حد الكافر (أو يعني للناس) لأنه يجمع
 الناس على الكثرة كما في الهداية ومطهره أن العشاء كفرة وإن لم يكن للناس إل
 لاسماع نفسه للوحشة وهو قول شيخ الإسلام ما قال: ممنوع النع والامام
 السرخسي إنما مع ما كان على سبيل اللهو ومنهم من حوزة لاسماع نفسه دفعا للوحشة
 وهو الصحيح كما في أكثر المعنرات ومنهم من حوزة في عرس أو وليمة ومنهم من
 حوزة ليد تميد به نظم العوا في وقصاحة اللسان ومنهم من كرهه مطلقا ومنهم
 من الماحه مطلقا (أو ياب بالرد) من غير شرط المقامرة أو تفويت الصلوة
 (أو يقامر بالشرط أو تعوته الصلوة بسببه) أي بسبب الشرط لا ظهور الفسق
 بترك الصلوة وكذا بالمقامرة أما دونهما لا يجمع العدالة لأن الاجتهاد فيه مساعا
 لقول مالك وإسحاق في باباته وهو مروي عن أبي يوسف وإحارها ابن الشحنة
 إذا كان لاحضار الدهن واختار أبو زيد حله وفي التوارل سنن أبو القاسم من
 من يحظر إلى لاعة من غرامات يجوز فقال ابن بصرقاسة أو قدسوى بين الزبد
 والشرط في الكثرة فقال أو يقامر بالزبد والشرط وليس كذلك والحاصل
 أن العدالة إنما تسقط إذا وجد واحد من خسة القمار وموت الصلوة بسببه
 واكثر الخلف عليه والعبه على الطريق أو يدكر عليه فسقا والافلا بخلاف
 الزبد فانه مسقط مطلقا كما في البحر وأما لم تذكر الثلاثة الأخيرة لأنه معلومة
 فلا تساهل في تركها (أو ترك ما يوجب الحد) أي باني نونا من الكفار الموحدة
 المحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده وفادليل قلة ديانت له لا يجزئ على الشهادة
 زورا كما في الكافي وفي الدرر هذا مخالف لما نقلناه في شرب الخمر سرا لكن
 الرافق بينهما أن المراد بارتكاب ما يحل به ليس ارتكاب ما من شأنه أن يحدث به
 بل ارتكاب ما يحل به بالفعل ولا يكون ذلك إلا بإظهاره وإطلاع الشهود عليه
 وفي البحر الامامة على المعاصي والحد عليها كفرة ولا تقبل شهادة مانع الاكراه
 وقيد السر خسيء إذا ترصد لذلك العمل والافتقار لعدم ثبته الموت والطاعون

ولا تقبل شهادة الصكاكين لانهم يكتبون بخلاف الواقع والصحيح قبولها
اذا غلب عليهم الصلاح ولا تقبل شهادة الضعيف والرقاص والمجازف في كلامه
والمسخرة بخلاف ولا تقبل شهادة من يشتم اهله وماله ككثير الاحبانا وكذا
الشتام للحيوان ولا تقبل شهادة البخل والذي اخر القرض بعد وجوبه ان كان له
وقت معين كالصلاة والصوم ولا تجوز شهادة تارك الجماعة الا بآويل ولا تارك
الصلاة وكذا تارك الجمعة بغير عذر ولا تقبل شهادة اهل العجوة بعضهم
على بعض وذكر ابن وهبان لا تقبل شهادة الاشراف من اهل العراق لانهم
قوم يتعصبون وفي البحر فعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته انتهى فنبغي
ان لا تقبل في زماننا شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم متعصبون او بأكل
الربوا لانه من الكبر رأي يأخذ القدر الزائد والمراد بالاكل كل الاخذ وشرط
في البسوط ان يكون مشهورا باكل الربوا لان التجار قلما يتخلصون عن الاسباب
المفسدة للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد من الاشتهار بكافي الدرر (او يدخل الحجام
بلا زار) لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالة (او يفعل
ما يستخف به كالبول والاكل على الطريق) لانه تارك المروة وكذا كل من يأكل
خير السوقي في السرق بين الناس والمراد بالبول على الطريق اذا كان بحيث
يراه الناس وكذا غيرها في المباحات القاذرة في المروة كحسبة الاراذل
والاستخفاف بالناس وافراط المزح والحرف الدنية من نحو الدباغة والحياكة
والحجامة بلا ضرورة كافي الفهستاني لكن في البحر الصحيح القبول اذا كانوا
عدولا ومنه الخاسون والدالون (او يظهر سب واحد من السلف) وهم
الصحاب والمجاهدين المجتهدون رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لان هذه الانواع
تدل على قصور عنه ومروته ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب كافي الدرر
وزاد في القبح العلماء ولو قال او يظهر سب مسلم لكان اولى لان العدالة تسقط
بسب مسلم بان لم يكن من السلف كافي النهاية وغيرها قيد بالاطهار لانه لو كتمه
تقل كافي الهداية (وتقبل الشهادة لاختيه وعمه) ولسائر الاقارب غير الولاد
(ومحرمه رضا ومصاهرة) كأم امرأته وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه
لان الاملاك وبناتها مستمرة بينهم ولا بسوطة بعضهم في مال البعض فلا يتحقق
التهمة (و) تقل (شهادة اهل الاهواء) مطلقا سواء كان على اهل السنة
او لا بعضهم على بعض او على الكفرة اذا لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر
كافي الذخيرة وهم اهل القبلة الذين معتقدتهم غير معتقد اهل السنة في بعض
الامور كالجبرية والقدرية والرافض والخوارج والمعتلة والمشيئة وكل منهم
اشي عشر فرق على ما هو المذكور في الكتب الكلامية وقال السافعي لا تقبل

شهادة كلها لا شئ زاد قد علم ولنا ان هذه يوم كانت من حيث الاعادة ولم
 يوفهم في هذا الهوى امتدبتهم فصار كل بشر بالاث او بالكلية من
 التسمية عامدا مستحب ذلك بخلاف افسق من حيث التعاطي (الانطوائية)
 هم قوم من غلاة الروافض يعتقدون الشبهة اكل من حلف عنهم وقيل
 روى الشهادة اشبهتهم واجبة فتكن السهبة في شهادتهم ولا تغفل (و)
 فعل شهادة (الدمي على مثله) اي على ذي آخر (وان) وصاية (احكامه)
 كاليهود والنصارى اد الكفر ملة واحدة وقال ابن ابي ليسى لا تغفل ان تحسنا
 اعتقاد او في الفرر وتغفل من كافر على عبد كافر مولا مسلم او على حر كافر
 موكله مسلم بلا عكس (و) تغفل شهادة الدمى (على المستأمن) ان
 الذي اعلى حاله لكونه من اهل دارنا وانها اذا يغفل المسلم بالدمي
 لا بالمستأمن (دون عكس) اي لا تغفل شهادة المستأمن على الدمى لقصور
 ولائه عليه لكونه ادنى حاله (و) تغفل شهادة (المستأمن على منه
 ان كان من دار واحدة) حتى لو كان من اهل دارين كالروم والبركة لا تغفل لان
 الولاية فيما بينهم تقطع باختلاف المذتين ولهذا لا يجري التوارث بينهما وقال
 الشافعي ومالك لا تغفل شهادة اهل ملة على اهل ملة اخرى (و) تغفل
 شهادة (عدو رب الدين) اي باصر ديني لانه لا يكذب ادبته كاهل الاموال
 هذا تصرح ما علم ضمنا لانه يفهم من قوله ولا تغفل شهادة العدو بسبب الدنيا
 (و) تغفل شهادة (من الم بصغيرة) اي ارتكب صغيرة بلا اصرار عليها
 (ان اجنب السكر) اي كل فرد من افراد الكفار كافي اكثر الكذب لكن
 في القهستان نخلص الخلاصة المختار اجتناب الاصرار على الكفار ولو ارتكب
 كبيرة مرات قل شهادته واحتلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان شذوذا بين
 المسلمين وفيه هلك حرمة الله والدين (وغلب صوابه على خطئه)
 اي كثرت حسناته بالنسبة الى سببه تدعى اجتناب الكبار وفي الاختيار
 ولا بد ان يكون صلاحه اكثر من فساده معتادا للصدق محتيا عن الكذب
 صحيح المعاملة في الدنيار والد رهم مؤدبا لامة قاتل الله ووالهذ بان قال عمر
 رضي الله عنه لا تعرف نكم طائفة الرمل في صلاته افطروا الى حاله عند ذرهم
 ودينار اما الامام عصبية لا يمنع قول الشهادة لما في اعيان ذلك من سبب الشهادة
 انتهى (و) تغفل شهادة (الاقلف) لاطلاق النصوص عن قيد الختان
 لكونه سنة عندنا اطلاقا فيما لم ياتي بالكثر لكن بقية شيخان وغيره بان يترك
 لعدو كالكبر او خوف الهلاك اما اذا تركه على وجه الاعراض عن السنة
 او الاستخفاف بالدين فلا تنسب فالامام لم يقدر بوقت وغيره من وقت الولاية

الى شتر سنين وقيل الى اثنتا عشر (و) تقبل شهادة (الخصى) فارعى
رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الخصى ولانه قطع منه عضو ظمًا كالوقطعت
يده ظمًا وكذا الاقطع اذا كان عدلا مروى ان النبي عليه السلام قطع يد رجل
فى سرقته ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل شهادته كفى المصح (وولد الزنا) لان فسق
الابوين لا يوجب فسق الولد خلافا لما لك (والخثى) ارم يكن مسكلا وان كان
مسكلا يجعل امرأة فى حق الشهادة احتياطا وينبغى ان لا تقبل فى الحدود
والفصاص كالنساء (والعمال) والمراد بهم عمال السلطان الذين يأخذون
الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس بفسق فتقبل
الا اذا كانوا اعوانا على الظلم فلا تقبل كفى البحر وقيل العامل اذا كان وجيها
فى الناس ذا مروءة لا يجازف فى كلامه تقبل والحاصل انهم ان كانوا عدولا لا تقبل
والافلا وقيل اراد بالعمال الذين يعملون ويواجهون انفسهم للعمل لان من الناس
من رد شهادة اهل الصناعات الحسيسة فارد هذه المسئلة لاطهار مخلفتهم
وفى البحر وذكر الصدر ان شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجاني والمراد بالرئيس
رئيس القرية وهو المسمى فى بلادنا شيخ البلد ومنه المعروفون فى المراكب والعرفاء
فى جميع الاصناف وضمان الجهات فى بلادنا لانهم كلهم اعوان على الظلم
كفى القمح (و) تقبل شهادة (المعتق) بفتح التاء (لمعتقه) وعكسه لانه
لا نهضة فيها وقد قبل شريح شهادة قنبر وهو جد سيولويه اعلى رضى الله عنه
وكان عتيقه وفيه اشعار بان العتق لو كان متهما لم تقبل ولذا قال فى الخلاصة
واوشهد العمد ان بعد العتق على الثمن كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل
لانهما يجبران لانفسهما نفعا باثبات العتق لانه لو لا شهادتهما لتحققا وفسخ
البيع المقضى لا بطلال العتق وفى المصح ولا يعارض ما فى الخلاصة لو اشترى
غلامين واعنتهما فشهدا لمولاهما على انه قد استوفى الثمن جازت شهادتهما
لانهما لا يجبران بهما نفعا ولا بدفعان مغرما وشهادتهما بان البائع ارأى المشتري
من الثمر كشهادتهما بالايفاء كفى الخانية (والمعتبر حال الشاهد وقت
الاداء) وقت (الحمل) كالبناه (واوشهدا) اى ابنا الميت (ان اباهما
اوصى الى زيد) اى جعله وصيا (وزيد يدعيه) اى الايصاء قال المولى سعدى
والمراد من قوله والوصى يدعى اى الوصى رضى انتهى لكن الدعوى يستلزم
الرضاء بطريق ذكر المسلول واردة اللازم تدبر (قبلت) شهادتهما
(وان انكر) ذلك الوصى (فلا) اى لا تقبل شهادتهما لان القاضى لا يملك
اجبار احد على قبول الوصية (ولو شهدا ان اباهما الغائب وكله) اى زيدا
بقبض دينه او وكله بالخصومة (لا تقبل وان) وصلية (ادعاء) لان القاضى

لا يملك نصيب الوكيل من الغائب متى بينهما وشهادتهما تصير لهما اذ يمكن
ان تواصيا مع الوكيل على اخذ المال فلا تغفل للثمة بخلاف سئلة الوصية
لان القاضي يملك نصيب الوصي عند الطلب والحاجة وشهادتهما اولى وهذا
استحسان والقباس يمنع الجواز لانهما قصدا من يقوم باحيااء حقوقهما فلا تغفل
للتهمة والطاهر ان الضمير في قوله وان ادعاء يرجع الى الوكالة اي وان ادعى
الوكيل الوكالة فعلى هذا الرقاع وان ادعاهما بالأيث لكان اظهر (واوشهد
دايا ميت) اي اوشهد ضربان لهما على الميت دس (انه) اي الميت (اوصى
الزيد) اي جعله وصيا (وهو) اي زيد (بديعه) اي الانصاء (قلب)
شهادتهما كما اذا شهدا بين علي الميت لرحلين ثم شهدا المشهود لهما للشاهد
بين علي الميت تغفل شهادتهما عند الطرافين لان كل فرق يشهد بالدين في
الخدمة ولا شركه في ذلك وتثبت الشركة في المفوض بعد القبض وقال
ابو يوسف لا تغفل لان احد المرتيقين اذا وصى شيئا من التركة بدين يشرك
الغير الاخر قصار كل شاهد له قسمة كما في المح (وكذا لو شهد مديونا
اي اوشهد مديونا ميت ان الميت اوصى الى زيد وهو يدعيه قلت شهادتهما
استحسانا والقباس يمنع الجواز في الصورتين لان السدائين قصدا من يودعي
حقهما والمديون قصدا البراءة بالدفع اليه فلا تغفل للثمة (او) شهد من
اوصى لهما بان الميت قد اوصى الى زيد وهو يدعيه (او) شهد (وصياء)
بان الميت قد اوصى الى زيد وهو يدعيه (قلت) استحسانا والقباس يمنع
الجواز في صورتين لانهما ارادا يصيب من يوصل حقهما في الاولى وانصب
من تعيينهما على ان تصرف في مال الميت في اثباته فالتعرج جمع اليهما فلا تغفل
لا يقال بان الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نص آخر لانه يملكه
لاقرارهما بالحق عن اقيام بامور الميت بخلاف ما اذا كان الوصي حادا
في جمع هذه الصور لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصاية
كما مر آنفا ولا يد من كون الموت معروفا في النكل اي طهرا الا في مثله الغريمين
لميت عليهما دين فائهما تغفل وان لم يكن الموت معروفا وفي البحر واوشهد
الوصي بعد العزل لميت ان خاصم لا تغفل ولا تغفل كالوشهد الوكيل بعد عزله
للوكل ان خاصم لا تغفل ولا تغفل ثم قال تغفل عن البرازية واما شهادة الوصي
بحق الميت على غيره بعد ما اخرج القاضي عن الوصاية قل المصوومة
او بعد ما لا تغفل وكذا اوشهد الوصي بحق الميت بعد ما ادرت الورثة لا تغفل
ولو شهد الوصي لبعض الورثة على الميت اذا كان المشهود له صغيرا لا تجوز
اتفاقا وان بالاعا كذلك عنده وعندهما تجوز واوشهد لكبير على اجني نزل

في ظاهر الرواية واوشهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل واوشهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل انتهى (ولا تقبل الشهادة) حال كونها مشتملة (على جرح مجرد) اى جارية مجردة اى لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولذا يقال له الجرح المفرد (وهو) اى الجرح المجرد (ما فسق به) شاهد المدعى المعدل فان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا جرح وعنده الشافعي تسمع ويحكم به وكذا نقل عن الخصاف (من غير ايجاب حق للشرع) كوجوب الحد (اولاً بصد) كوجوب المال فلو اوجبته تقبل (نحو) ان يشهدوا (هو) اى الشاهد (فافسق او اكل ربوا او انه استأجرهم) اوشارب خمر في وقت اوزان في وقت او على اقرارهم انهم شهدوا بزور او ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد وليس في شئ مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو السبق في كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد ولذا قيدنا بالمعدل وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد كافي بالدرر فقبل هذا لوقال ولا تقبل الشهادة بعد التعديل كافي الغرر لكان اولي (وتقبل) الشهادة (على اقرار المدعى بفسقهم) اى بفسق شهوده لانهم ما ظهروا بالفاحشة بل حكوا عنه والاقرار بما يدخل تحت الحكم فهذه الشهادة ليست على جرح مجرد بخلاف الشهادة على اقرار الشهود مع انه لا يدخل تحت الحكم لان فيه هتك الستر وبه ثبت الفسق فلا تقبل (و) تقبل (على انهم) اى الشهود (عييد) او احدهم عند (او) انهم (محدودون في قذف او) انهم (شاربوا خمر) الا ان ولم يقدم العهد اذ لو كان متقدماً لا تقبل كما مر وكذا تقبل على انهم سرقوا مني كذا اوزنوا النسوة بلا تقادم ما لم يزل الرجم في الخمر ولم يمض شهر في الباقي (او) انهم (قذفة) افلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقاً للشرع وهو الرق في العبد والحد في الباقي (او) انهم (شركاء المدعى) شركة مفوضة والمدعى مال لوجود التهمة كما اذا شهد ولد المدعى او والده (او انه) اى المدعى (استأجرهم لها) اى للشهادة (بكذا واعطاهم ذلك) اى الاجر (بماعنده) اى من الشئ الذي عنده فيكون ماموصولة وفي بعض النسخ من مالى عنده اى من مالى الذي كان عنده لان المدعى عليه خصم في ذلك فثبت الجرح بناء

عليه (أو) اللهم على (أي صلاتهم بكذا) فمن المألوف (ودفعه) أي لم يزل
 (إليهم) أي إلى الشهود (على أن لا يشهدوا على) بهذا الباطل (فشهدوا)
 فعليه أن يردوا المال على أنهم خصام في ذلك (ومن شهد ولم يبرح) أي لم يزل
 عن مجلس القاضي (حتى قال أو همت نص شهادتي) منسوب على تزعم الخافض
 أي في بعض شهادتي (قبل أن كان عدلا) والمراد بالقبول قبول شهادته
 لا قبول قوله أو همت لما في الهداية فإن كان عدلا جازت شهادته ومعنى قوله
 أو همت أي أخطأت ببيان ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلا ووجهه
 أن الشاهد قد يثبت له لهابة فيجلس القضاة فإن كان العذر واضحا فيقبل
 إذا تداركه في أو ان المجلس وهو عدل بخلاف ما إذا قام عن المجلس ثم عاد وقال
 أو همت لأنه يؤهم الزيادة من المدعى بتليس وخيانة فوجب الاحتياط ولأن
 المجلس إذا تمدد في المحق بائس الشهادته فصار كلام واحد ولا كذلك
 إذا اختلف المجلس وعلى هذا إذا وقع الغلط في بعض الحدود أو في بعض النسب
 وهذا إذا كان موضع شبهة فاما إذا لم يكن فلا بأس بإعادة الكلام أصلا مثل
 أن يدع لفظة الشهادة وما يجري مجرى ذلك وأن قام عن المجلس بعد أن يكون
 عدلا وعن الشخوين أنه قبل قوله في غير المجلس إذا كان عدلا وأظ ما ذكرناه
 انتهى وفي الدرر إذا ذكر لفظا بعد ما شهد في شهادته فذكره يقبل إذا لم يكن
 فيه مناقضة وأطلق في الجامع الصغير والمحيط أنه إذا لم يبرح عن مكانه جاز
 ذلك إذا كان عدلا ولم يشترط عنده المناقضة وأنه شرط حسن ذكره الزاهداني

(باب الاختلاف في الشهادة)

تأخير الاختلاف في الشهادة عن اتفاقها بمائة ضبة الطبع لكون الاتفاق أصلا
 والاختلاف إنما يارضى الجهل والكذب فأخروه وصحبا للنياس كافي العناية
 (شرط موافقة الشهادة الدعوى) لأنها لو خافتها فقد كذبها والدعوى
 الكاذبة لا يعتبر وجودها والشرط توافقهما في المعنى دون اللفظ حتى لو ادعى
 المدعى الغصب فشهدا باقرار المدعى عليه بذلك قبل كما في أكثر الكتب
 وما في الوقاية من أنه شرط من موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهد من
 لفظا ومعنى مخالف لما في أكثر الكتب تدبره فريضة فقال (ولو ادعى دارا
 شراء أو رثا وشهدا) أي الشاهدين (بمالك فطلق رديت) شهدا أنهما
 لافهما شهدا بأكثر مما ادعاه المدعى لأنه ادعى مالكا خادما وهما شهدا بمالك
 قديم وهما مختلفان فإن المالك في المطلق ثبت من الأصل حتى يستحق روائده
 ولا كذلك في المالك الحادى ويرجع الباعة بموضعهم إلى بعض فيه قصارا غير

(وفي عكسه) اى ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملك سب كاشراء او الارث
(تقبل) الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعاه فلم يخالف شهادتهما الدعوى
المطابقة بمعنى (وبدأ شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) لان القضاء
لا يجوز الاجبة وهى شهادة النفي فالم يتفقا فيما شهدا به لانت الحجة مطلقا
والموافقة المطابقة للفظ والمعنى وهذا عند الامام وقالوا لان اتفاق فى المعنى هو
المعتبر لا غير والمراد بالاتفاق فى اللفظ تضابق اللفظين على افادة المعنى بطريق
الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد
بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم يقبل عنده
لعدم الموافقة لفظا وعدمها بقضى بأربعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها
معنى ثم فرعه فقال (فلا تقبل) الشهادة (او شهد احدهما بالف او مائة
او طلبة و) شهد (الآخر باثنين وبما شئت وبطلقتين او ثلاث) عند الامام
لعدم الاتفاق لفظا ولان الدلالة على الاقل بالتضمن غير معتبر الا ترى انه لو شهد
احدهما بانه قال لامي امة انت حلية وشهد الآخر انه قال انت برية لانت
شئ وان اتفق المعنى كما لو ادعى غصبا او قتلا فشهد احدهما به والاخر
بالاقرار به حيث لا تقبل وكذا فى كل قول جمع مع فعل لا يقبل كما لو ادعى عليه
الفا فشهد احدهما انه دفع لهذا المدعى عليه افا وشهد الاخر على اقرار
المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكروا انه لا يجمع بين القول
والفعل كما فى النسخ (وعندهما) والائمة الثلاثة (تقبل على الاقل) اى على
الالف او المائة او الطلبة عند دعوى الاكثر لانهم سألوا على الاقل معنى من غير
قدح ولو ادعى الاقل لانت شئ عندهم لان المدعى مكذب لشاهد الاكثر
وفى النهاية ان كانت المخالفة بينهما فى اللفظ دون المعنى تقبل كما لو شهد احدهما
على الهبة والاخر على العطية لان اللفظ ليس بمقصود فى الشهادة بل المقصود
ما صار اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة فى ذلك لا تضيق المخالفة فيما سواها
وكذا اذا شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل ذكره فى المحيط ولم يحك
فيه خلافا وفى البحر تفصيل فليظالم (او شهد احدهما بالف والاخر بالف
ومائة والمدعى يدعى الاكثر) اى الفا ومائة (قبلت) من شهادتهما (على
الالف اتفاقا) لاتفاقهما على الالف لفظا ومعنا وقد انفردا بهما بالف ومائة
بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فثبت ما اتفق عليه قيد بدعوى
الاكثر لانه لو ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الالف او سكت عن دعوى المائة
الزائدة لا تقبل لظهور تكذيب الشاهد فى الاكثر الا اذا ادعى التوفيق بان قال
كان اصل حتى الفا ومائة لكن ابرأت المائة عنهما واسأوت فثبت للتوفيق

(وكذا مائة ومائة وعشرة) أي أو شهد أحدهما مائة والآخر ثمانمائة وعشرة والمدعى يدعي الأكثر تغلب على مائة ألفا (و) كذا (طاعة وطلقه ووصف) أي شهد أحدهما مائة والآخر مائة ونصف تغلب انما قال على طاعة ان ادعى الأكثر بخلاف العشرة وخمسة عشر حيث لا تغلب لانه من ك كاذبين ادلس بينهما عطف وفي البحر شهد أحدهما على خمسة عشر والآخر على عشرة وخمسة والمدعى يدعي خمسة عشر ينبغي ان تغلب (ولو شهدا بألف أو بقرض ألف وقال أحدهما) أي أحد الشاهدين (قضى بها) أي من الألف (كذا) أي بخمسة مائة مثلا (قلت) شهادتهما (على الألف) لانه قههما على وحب الألف (لا) تغلب (عن القضاء) لانه شهادة فرد (أما يشهد به) أي الا ان شهد بمائة (آخر) وعرضي بوصف انه يقضي بخمسة مائة لان شاهدا القضاء مضمون شهادته ان لادين الاجسمائة (وينبغي) أي يجب (ان علمه) أي علم قضاة بعضه (ان لا يشهد) بالألف كلها (حتى يقر المدعى به) أي بماءض كي لا يكون ممنا على الظلم (ولو شهدا بعنه) أي بقتل شخص (زيدا يوم الحز بركة و) شهد (آخران بقله) أي بقتل ذلك الشخص (أباه) أي زيدا (فيه) أي في يوم البحر (مكوفة ردنا) بالاجماع لان أحدكما كاذب يفتن ولا مجال للترجيح لان القتل من باب الفعل والفعل الواحد لا يكثر وكذا لو اختلفا في الزمان او الالة التي فعل بها ردنا ايضا قد يكون الشهود له القتل لادهم أو شهدوا على إقرار القاتل بذلك في وقتين او مكانين قل كما في البحر (فان قضى بأحداهما) أي بأحد الشهادتين (اولا بطلت) الشهادة (الآخره) بالاجماع لال الأولى رخصت على الأخرى باتصال القضاء بها فلا تدفع بالثانية (ولو شهدا بسرقة مرة واختلفا) أي الشاهد ان (في أولها) أي في أول السرقة اطلق اللون فشمع جمع الألوان وهو الصحيح أي قال أحدهما حراء والآخر صفراء أو قال أحدهما سوداء والآخر بيضاء (قطع) أي علت شهادتهما وقطعت يد السارق عند الإمام لانهما اختلفا فيما ليس في طلب الشهادة وإذا لم تكن أص دكر اللون تغلب شهادتهما مع ان التوفيق ممكن بين اللونين لان السرقة تكون في الليالي غالب ويكون التحمل فيها من بعيد فيتشابه عليهما اللونان او يجتمعان بان يكون السواد من جانب فاحدهما براه والبياض من جانب والآخر يراه وفي الإصلاح ويرد عليه انه احتيال في إيجاب الحد والاصل خلاف ذلك ومما قيل في دفعه انه صيانة للحجة عن التعطل وانما يجب الحد ضرورة ضيق كالأبني ولو قيل ينت المال لا مكان التوفيق ويسقط الحد لمكان الشهادة لكان أدنى الاصول

واقرب الى العقود (وان اختلفا في الذكورة والانوثة) اى قال احدهما سرق
ذكرنا والاخر قال انى (لا) يمتنع اتفاقا لعدم تطابق الشاهدين في المعنى
لاختلافهما في جنسيتين متباينين (وعندهما) وهو قول الامة الثلاثة (لا يقطع
فيهما) اى فيما اختلفا في لونهما وفيما اختلفا في الذكورة والانوثة لان البقرة
البيضاء غير السوداء فكانا سرقين مختلفتين ولم يتم على واحد نصاب الشهادة
فصار كالاختلاف في الذكورة والانوثة قبل هذا الاختلاف فيما اذا ادعى سرقة
بقرة فقط من غير تقييد بوصف فاذا ادعى سرقة بقرة سوداء او بيضاء
فاختلفا الشاهدان لا تقبل اجماعا كما لا تقبل عند اختلافهما في المروى والهروى
في سرقة الثوب لان المدعى كذب احدهما (وفي الغصب) يعنى لو شهدا بغصب
بقرة واختلفا في لونها (لا تقبل اتفاقا) لان التجهل فيه بالنهار غالبا على قرب
فيه فلا يشبه عليهما وفي التزوير وفي العين تقبل (ولو شهدوا واحد بالشرء
او المكتابة باللف) متعلق بهما (و) شهد (الاخر) بالشرء او المكتابة (باللف
ومائة ردت) شهادتهما لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فالباع باللف
غير البيع باللف ومائة فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب
على واحد منهما ولا فرق بين ان يكون المدعى هو البائع او المشتري وبين
ان يدعى اقل المائتين او اكثرهما كما سيجي وكذا لو اختلفا في مقدار بدل المكتابة
لا تقبل شهادتهما لمناقرة ربه (وكذا العتق على مال والصالح عن قود والرهن
والخلع ان ادعى العبد) في الصورة الاولى (والقاتل) في الثانية (والراهن)
في الثالثة (والمرأة) في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد
وهو مختلف فلا تقبل (وان ادعى الاخر) اى المولى في العتق على مال وولى
المقتول في الصلح عن قود والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع بان يدعى مولى
العبد انى اعتقتك على الف ومائة وقال العبد على الف او ادعى ولى القصاص
ضالحكك على الف ومائة وقال القاتل على الف وكذا الباقيان (كان كدعوى
الدين) فيما ذكر من الوجوه من انها تقبل على الف اذا ادعى الف ومائة بالاتفاق
واذا ادعى الفين لا تقبل عنده خلافا لهما وان ادعى الاقل من المائتين تعتبر
الوجوه الثلاثة من التوفيق والتكذيب والسكرت عنهما لانه ثبت العفو
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين وفي الرهن
اذا كان المدعى هو الراهن لا تقبل لعدم الدعوى لانه لما لم يكن له ان يسترد الرهن
قبل قضاء الدين كان دعواه غير مفيدة فكانت كأن لم تكن وان كان هو
المرتهن كان بمنزلة الدين يقضى باقل المائتين اجماعا وفي العناية والدرر كلام
فليطالع (والاحارة كالبيع عند اول المدة) يعنى اذا كانت الدعوى في الاحارة

(وكيفذا المدة قول استيفاء المدة وعليه واختلف اشهادان لانه لا يتقبل
وعشر الاختلاف في البيع للعاحقة الى اثبات العقد سواء ادعى الموجر او المستأجر
وطلقا كانت الدعوى باطل المسلين او اكثرهما (وكالدين بعدها) اي بعد المدة
انما ثبت ما تنفق عليه الشاهدان وهو الاقل اما اذا كان المدعى هو الاجر فانه
لا حاجة حينئذ الى اثبات العقد واما ان كان المستأجر فلان ذلك منه اعتراف
بمال الاحارة فيجب عليه ما اعترف به من غير حاجة الى اتفاق الشاهدين
او اختلافهما وهذا ان ادعى الاكثر وان اقل لا يتقبل شهادته من شهوده بالاكثر
لان المدعى يكذب وفي بعض الشروح فان كان الدعوى من المستأجر فهو
دعوى العقد بالايجاع وهو في معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد
طاعت الشهادة فوخذ المستأجر باعترافه كافي الغاية (وفي النكاح تقبل)
الشهادة (باعت) اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر بان شهد احدهما بالنكاح
بالالف والآخر بالالف ومائة عند الامام (استحسانا) لان المال في النكاح تابع
ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل ولذا لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفساده وكذا
لا يختلف باختلافه اذا اتفقا على الاصل وهو المالك والحل فسلم القضاء به
فيقي المهر مالا مقردا وقضى بأقل للمالين (ولا فرق فيه بين دعوى الأقل
او الاكثر) وهو الصحيح وبين كون الدعوى من الزوج او الزوجة وهو الاصح
لان المنظور اليه هو النكاح وهو لا يختلف باختلاف المهر لكونه غير مقصود
فلزوم اكداد شاهد الاكثر عند دعوى الاقل لا يضر في ثبوت النكاح وقيل
الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية فان كان المدعى هو الزوج لا يتقبل
اجسادا (وقالا) وهو قول الأئمة الثلاثة (ردت) الشهادة (فيه) اي
في النكاح (ايضا) اي كافي البيع ولا يقضي شيء لان المقصود من الجاسبين
اثبات النسب اذ النكاح مالف غير النكاح مالف ومائة وذكر في الامالي قول
ابي يوسف مع قول الامام فالعمل بالاستحسان اول وفي اشئني وغيره ولو اختلف
الشاهدان في الزمان والمكان في البيع والشراء والطلاق والعسق والوكالة
والوصية والرهن والدين والقرض وايراة والكفلة والحالة والقذف فقبل
ولو اختلفا في الجنابة والنصب والقتل والنكاح لانه وفي البحر تفضيل فليراجع
(ولا بد من الجر في شهادة الارث) يعني اذا ادعى الوارث شيئا في يد انتساب
انها ميراث ابيه وشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضي له حتى يجر الميراث حقيقة
(بان يقول الشاهدان وترك ميراثا للمدعى) او حكما كما اشار اليه بقوله
(او مات وهذا ملكه او في يده) ونصيرف اما ان قال انه كان لايه لا يتقبل
شهادته لعدم الجر حقيقة وحكما هذا عند الطرفين (خلافا لابي يوسف)

فانه قال تقبل شهادته بلاجر لان ملك المورث ملك الوارث ليكون الوراثة
 خلافة ولهذا يرد بالعيب ويرد عليه به فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة
 به لاوارب ولهما ان ملك الوارث يتجدد في الاعيان وان لم يتجدد في حق الدينون
 ولهذا يجب الاستبراء على الوارث في الجارية الموروثة ويحل للوارث الغنى
 ما كان صدقة على المورث الفقير والتجدد يحتاج الى النقل لئلا يكون استصحاب
 الحال مثبتا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لتبوت
 الانتقال حيث ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدى عند الموت
 تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا نفاها من حال المسلم في ذلك الوقت ان
 يسوى اسبابه ويبين ما كان من الودائع والغصب فاذا لم يبين فالظاهر من حاله
 ان ما في يده ملكه فجعل اليد عند موت دليل الملك كما في العنابة والدرر وقال
 صاحب المنح ولا بد مع الجر المذكور من بيان سبب الوراثة واذا شهدوا انه اخوه
 فلا بد من بيان انه اخوه لايه وامه ولا حد هما ولا بد من قول الشاهد لا وارث له
 غيره ولو قال لا وارث له بارض كذا تقبل عنده خلافا لهما وذكر اسم الميت ليس
 بشرط حتى لو شهدوا انه جده ابوابيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بدون اسم
 الميت (قال قال) الشاهد (كان هذا التي لاب المدعى اعاره من ذى اليد
 او اودعه اياه قبلت) الشهادة (بلاجر) لان يد المستعير والمودع والمستأجر
 يد الميت فصاركاه شهد بان اياه مات والمنزل في يده (وان شهدا ان هذا التي
 كان في يد المدعى منذ كذا) والحال انه ليس في يده عند الدعوى (ردت)
 شهادتهما وعند ابي يوسف انها تقبل لان اليد مقصودة كالملك (ولو شهدا
 انه كان ملكه قبلت) فكذا هذا وصار كما لو شهدا بالاخذ من المدعى والوجه
 الظاهر وهو قول الطرفين ان الشهادة قامت بمجهول فان اليد متنوعة الى يد ملك
 وامانة وضمان فلا يملك القضاء بالنك بخلاف الاخذ لانه معلوم وحكمه معلوم
 وهو وجوب الرد وبخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وعز هذا قال وان شهدا
 انه كان ملكه قبلت شهادتهما امامي (ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى
 امر بالدفع اليه) اى الى المدعى لان الجهة في المقره لا تمنع صحة الاقرار
 (وكذا) بوخر يدفعه (او شهدا باقراره) اى اقرار المدعى عليه (بذلك)
 اى بانه كان في يد المدعى لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به

(باب الشهادة على الشهادة)

لا يمتنع حسن تأخير شهادة نفروع عن الاعول (نقل) الشهادة على الشهادة
 استحسننا في جميع الحقوق كالأموال والوقف على الصحيح احياء له وصونا عن اندراسه

والتعريف كافي في التعريف في اللغة شارة: وهو ما يبين أي شيء من الأشياء وهو الذي لا يشك في
لم يقل وقضاة القضاة وكما يقال في اللغة (في خبر ح) وفرد (وات) وصله
(تكررت) من نيت أو مرات أي يجوز في ذلك ما فهمتم بما شئتم في ذلك وفي كل
القباس أن لا يجوز لأن الشهادتين هما شهادة واحدة والشهادة في خبري فدها واحد
الاشهاد من أن الحاجة ما هي إلا الشهادة الأصل قد يخرج عن ادائها وهو
انوارض فلما يخرج لأذى إلى التواء الخوف وأهكذا يجوز أن لا يشك في
وإن تعدت الألف في شهادة من حيث البداية أو من حيث أن فيها زيادة أحسان
وقد أمكن الاستدراك عند شمس الشيوع فلا تقل في خبري بالشهادتين كل خبر
والفصل وعند الأئمة الثلاثة دليل على صحة هذا أيضا (وشروطها)
أي هذه الشهادة (تعد حضور الأصل) أي أصل الشاهد على القضية
لأدائها بأحد من الأسباب الثلاثة (بوت) أي بوقت الأصل كافي في الشهادة
وتغير ذلك في التمسك في ثلاثة أركان الأصل إذا كانت لا تقل شهادة واحدة
في شرط صحة الأصل (أو من) أي يكون مرضا مرضا لا يشك في
بشرط وثبات القضية وفيه اشعار بأنها تقل إذا كان الأصل محذرة وهي التي
في شرط الرجال ولو خرجت القضية بالحاجة أو الحسام تبارك الشبهة وكذا إذا حاس
الأصل في مجزئ أو ما في مجزئ الشاهد في خلاف كافي الشهادتين
هذا أن ذكر الدليل ليس محصر (أو سفر) شرعي في ظاهر الرواية وعليه
أفتوى لأن حوزة عند الحاجة والتمس عند غير الأصل وأما في الأشياء
يتحقق العجز بالمرية فلو كان الفرع ثبت أو حضر الأصل فيمن الحكم أمكنه
البيوت في منزله لم تقل وعند أكثر المتأخرين وهو قول الأئمة الثلاثة دليل
أبوى كافي اسراجة والمصرات قلوا الأول أحسن والساني أرفع ومن يقول
أنه يجوز كعب ما كان ولو كان الأصل في المصمر (و) بشرط (أن يشهد
س كل أصل إسان) لأن شهادة واحد على شهادة واحد ليس بشهادة خلافا
إليك (لا) بشرط (أعز فرعي الشاهد من) بل يكفي الفرعان للأصلين
فتشيد ولأن على شهادة أصل واحد ثم شهد هذا إلى الشاهد الثاني
على شهادة أصل آخر في حادثة واحدة أو قبل عندنا القول على
رضي الله تعالى عنه لا يجوز على شهادة رجل الشهادة رجلين ذكره
مسلما من غير تقييد بانغيار ولم يرو غيره خلافاه على جعل الإجماع على ما
لأنه في بل لا بد عندنا أن يكون شهود الفرع أو شهادة كل في خبرين
فأما مقام الأصل وأما في كل ما ذكر في الخبرين في خبرين ولا بد على
شهادة من الشاهدين وظاهره أن يكون ذلك في خبرين فلا تقل في خبرين

على الشهادة كقوله الاشهاد في المأوى وليس كذلك بل هو شهود وما وقع
 في الكثرة التي تلي يخبر ان يشهد عليها رجل واحد اتمان لتمام انصاف
 وكذا لا يشترط ان يكون المسهود على شهادته رجلا لان المرأة ايضا ان تشهد
 على شهادتها رجلين او رجلا وامرأتين ويشترط ان يشهد على شهادته كل
 امرأة نصيب الشهادة كما في التبيين وغيره (صفتها) اي الشهادة على
 الشهادة (ان يقرن) الشاهد (الاصل) اي اصل كل من الفريقين عند
 التحصيل بخلاف النزع (اشهد) عند الحاجة امر من التلا في طواشيد رجلا
 وهذا لرجلي يسمي لم يجز له ان يشهد (على شهادتي) فلو لم يذكره لم يجز
 خلافا لابي يوسف فانه معلوم كما في المحيط (اني اشهد بكذا) اي بان فلان بن
 فلان بن فلان اقر عندي له باف درهم والجملة بدل من التجرور قيد بقوله على
 شهادتي لانه اوقال اشهد على بذلك لم يجز له الشهادة وقيد على لانه لوقا
 بشهادتي لم يجز له كما في التبيين قيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء
 القاضي صحيحة وان لم يشهدا القاضي عليه وذكر في الخلاصة اخلافا بين
 الامام وابي يوسف فيما اذا سمعاه في غير مجلس القضاء واستار بعدم اشتراط
 قوله الى ان سكوت الفرع عند تحمله يكفي لكن لوقا لا قبل بذني ان لا يصبر
 شاهدا كما في الفقيه ولا يذني ان يشهد الشاهد على شهادة من ليس به
 عنده (ويقرن) الشاهد (الفرع عند الاداء اشهد) على صيغة المتكلم
 (ان فلانا اشهدني) ماض من الافعال (على شهادته بكذا وقال لي اشهد)
 امر من الثلاث (على شهادتي به) اي بكذا لانه لا بد من شهادة الفرع وذكر
 الفرع شهادة الاصل وذكر التحميل وانها اللفظ اطول من هذا بان يقول الاصل
 اشهد بكذا او انا اشهدك على شهادتي ناشد على شهادتي ويقول الفرع عند
 القاضي وقت الاداء اشهد ان فلانا يشهد ان فلان على فلان كذا واشهدني
 على شهادته وامرني بان اشهد على شهادته انا اشهد على شهادته او اقصمه
 بان يقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان
 بكذا ذكره محمد في السمر الكبير وهو مخار الفقيه ابني جعفر وابي الليث والامام
 السرخسي وهو اسهل وايسر لكن المص اختار الاوسط لما قالوا خير الامور
 اوسطها (ويصح تعديل الفرع اسسه) وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح
 كما في البحر لان الفرع ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالقول ينتهي
 حكمه النيابة فصيحة اجنبيا فيصح تعديله والمراد ان الفروع معروفة بالعدالة عند
 القاضي تعدلوا الاصول وان لم يعرفهم بها فلا بد من تعديلهم وتعديل اصراهم
 كافي المصحح ونبيه ايماء الى انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو خرس او فسق

او عي اوارقها قبل شهادة فرعه كما في الحرانة والى انه لو مات كذا سنة واما علم
 به واه على عدائه قلت شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في الذم
 (و) يصح تعديل (احد الشاهدين) الفرع الذي هو عدل عند القاضي
 الفرع (الآخر) الذي لم تعلم عدائه لانه من اهل التزكية وقيل لا تقبل لانه
 انه يعدل بحسب مقبول الشهادة وهي متعة لنفسه وبنيهم ولا يخفى انه مع
 عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا حضر وقد صح ذلك كما في القهرستاني
 (فان سكت) اي افرغ (عه) اي ص تعديل الاصل (جارا وطرا) اي بطر
 القاضي (في حاله) اي حال الاصل كما لو حضر الاصل نفسه ويسئل عن عدائه
 الاصل غير الفرع لكون الاصل متورا (وان ثبتت عدالته تعقل) شهادة
 فرعه (عند ابى يوسف) وهو المختار لان الواجب على الفرع هو الاشتغال
 لا التعديل ان يخفى عليه عداله (وقال محمد بن زيد بن شاذان) لانه لا شهادة
 الا بالعدالة واذا لم يعرف افرغ عداله الاصل لا يجوز مقوله فتد شهادة الفرع
 على شهادته (وتبطل شهادة الفرع) قبل الحكم (بانكار الاصل الشهادة)
 اي الاشهاد بان قالوا لم نشهدهم على شهادتنا فأتوا أو غابوا ثم شهد الفروع
 لم نعمل لان التحمل لم يثبت للعارض بين الخبرين وتقرر الاصل على شهادته
 شرط اخذها بخلاف ما لو اشهد على شهادته ثم نهاه عنها لم يصح نهيه
 كما في انه يرفد بالانكار لانه او سئل فسكت لم يطل الاسهاد وقيل لا يفي الحكم
 لانه لو ذكر امد الحكم لم يطل لما قال بعتوب بانها في حاشيته و مراده من بطلان
 شهادة الفروع عدم قولها واما الحكم الواقع قبل الانكار فلا يطل (وان شهدا
 على شهدة اثنين على فلانة بنت فلان العلانية) اي اقرت لفلان بكذا
 (وقالا) اي الفرعان (اخبرنا) اي الاصلان (انها امر قاتلها) اي العلامة
 (وجاء المدعى بالمرأة) منكرا (لم يدري) الفرعان (انها) اي هذه المرأة
 (هي) اي العلانية (ام لا) اي قال القاضي للمدعى قد ثبت لك بالحق على
 فلانة بنت فلان العلانية وهذا لانها نقلت كلام الاصول كما تحملا وقولها
 لا تدري امي هذه ام لا يوجب حرجا في الشهادة لانها لم يعرفها فقد عرفها
 الاصول الا انها غير تامة لكونها عامة اذ عددتهم لا يحصى والذا قال له (هات
 شاهدين انها هي) لان التعريف بالسنة قد تحقق بشهادتهما والمدعى
 يدعي ان تلك النسبة الحاضرة وهي منكرا فلا بد من اثبات انها امي (وكذا
 في نقل الشهادة) وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه في معنى الشهادة ينقل
 الشهادة الا ان القاضي لكمال ديانته واثوره ولايته يتفرد بالقتل وانما صورها
 في المرأة مع ان الحكم كذلك اذ لا عدم المعرفة في المرأة (فان قال) اي الشاهدان

(وفيها) اي في الشهادة والتقل فلانة بنت فلان (التيممة لا يجوز)
 فواهما لان مثل هذه النسبة غير تامة في التعريف لكونها عامة مع كونها
 في امرأة (حتى ينسبها الى فخذها) وهي القبيلة الخاصة بمعنى عند عدم
 ذكر الجدة وهذا لان التعريف لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة
 كاتسبة الى بني تميم فقط لانهم قبائل كثيرون لا يحصى عددهم ويحصل بالنسبة
 الى الفخذ لانها خاصة (والتعريف يتم بذكر الجدة) او الفخذ (او نسبة خاصة)
 ثم ينسبها بقوله (والنسبة الى المصر او المحلة الكثيرة عامة والى السكة
 الصغيرة خاصة) وفي البحر والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر
 وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الطرفين
 ولا بد من ذكر الجدة خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الاب الاعلى
 كتميمي او بحاري والى الحرفسة لالاى القبيلة والجدة لا تكفي عند الامام وعندهما
 ان معروفنا بالصناعة تكفي وان نسبها الى زوجها تكفي والبقى الاعلام وتامه
 فيه فليطالع

(باب الرجوع عن الشهادة)

وجه المناسبة لما قبله وتأخيره عنه ظاهر لان الرجوع عن الشهادة يقضي سبق
 وجودها وهو امر مشروع مرغوب فيه ديانة لان فيه خلاصا عن عقاب
 الكبيرة وترجم بالباب تبعا للكثر مخالفا للهداية اذ ليس له ابواب متعددة وهو
 وان كان رفعا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول التواقض في الطهارة قبل
 ركعتيه قول الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت بزور فيما شهدت به
 او كذبت في شهادتي فلوانكرها لم يكن رجوعا وشرطه ان يكون عند القاضي
 وعن هذا قال (لا يصح الرجوع عنها) اي عن الشهادة (الا عند قاض)
 سواء كان هو القاضي الاول او غيره لان الشهادة تخص بمجلسه فيخص
 الرجوع بما يخص به الشهادة وهو مجلس القاضي (فلوادعى المشهود عليه
 رجوعهما) اي رجوع الشاهدين (عند غيره) اي عند غير القاضي
 (لا يخلفان) اي الشاهدان اذا اراد المشهود عليه الخليف (ولا يقل برهانه)
 اي برهان المشهود عليه (عليه) اي على رجوعهما لانه ادعى رجوعا
 باطلا (بخلاف ما لو ادعى) المشهود عليه (وقوعه) اي وقوع الرجوع
 (عند قاض آخر) غير الذي كان قضى بالحق (وتضمنه) عطف على
 قوله وقوعه اي تضمنين القاضي المال (اياهما) اي الشاهدين واقام بينة
 نقل بينة ويخلفان ان انكرا لان السب صحيح كما لو اقر عند القاضي انه رجع

اعترضوا على ما في هذه الصحاح ورافقوا جميع فعل خبيثا الى سائر النوازل
كقاي الخ وفي الله عز وجل منى وجوهه منى على ما في هذه الصحاح ورافقوا جميع
والشعر لا يسمع منه الله عز وجل ويصنف منى لان راجع في نسخ هذه الصحاح
موجبا لا يدل لانها من النساء (عائشة) اي النساء ان من الشبهة
(ول الحكم لا حكم) اعاضى بشيخه من سائر اهل البيت كذا من بعض روايات
عائشة من سائرهم الا في لحن لكن امر النساء واطاعة النساء فانكروا
عن بعض ما كانوا يفتقدون روي ان ابا عبد الله واما عامر بن قيس واور
لم يحكم بالاصل لان اسما من سائرهم وبيدها ما في قوله تعالى
العصاة (وان) رجع (عائشة) او رجع الحكم (لنقص) اي من
حكمه لان الكلام الاول قد كذب باعطاء ذلك في رواية
شامل لما ذكرنا من اشاعته ورفقنا مع ما في رواية او رجع واصل
من كتابي اكثر الى ان لم يكن في حديث الله بن معاوية الى الله بن كعب الزهراني
بعد النساء طر الى حال لراجع طر الى خروج بعض من حاشا وفي الحديث
في الحديث صحح رجوعه في حق عائشة وحق غيره من رجع من رجع
وبعض النساء ورد الى علي لم يرد من رجع كان حاشا من رجع في حديث
عند اشهاد في الحديث انه رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
المشهوره على المشهوره عند صاحب الحديث على ما في رواية
صاحب الحديث وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رجع من رجع
الصالح على الشاهد اذ رجع من رجع في هذا الحديث من رجع من رجع
اي في رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
في خلاصته من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
جاء ثم رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
لا يسمع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
صاحب الحديث من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
مرجع عائشة (وصفا) اي الشاهدان الزايدان للشهود عند (ما اعاد الله)
اي ما شهد به لاد رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
للسبب عند وجود المشرك وانما بعد الشاهدان الزايدان على المشرك وهو
لا يسمع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
الدعي لان الحكم ما في رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
دعا كل او عسا (لان) الا في رجع من رجع من رجع من رجع من رجع من رجع
والزام الله ودينه المص الكبر واليهما في رجع من رجع من رجع من رجع من رجع

وحسب المجموع وخالف أصحاب المتأوى في إطلاقهم وقد صرح في الخلاصة
 وابن ابي شيبة وغيرهما بالتمام بعد انقضاء قبض المارعى المأولوا قالوا وعليه
 أن تأوى في الخلاصة أنه قول الاسم الآخر وهو قولهم انتهى وظاهره أن
 اشتراط التمس مرجوع عنه كافي البحر ودرق سبع الإسلام بين العين والدين
 فقال إن كان المشهود به عبدا فلا شهود عليه إن ضمن الشاهد بعد الرجوع
 وإن لم يضمنها المدعى وإن كان دينيا فلا بأس بذلك حتى تقضه وفي البحر
 تفصيل عدم انحصار تضمين الشاهد في رجوعه فراجع (وإن رجع احدهما
 أي احدا الساهدين عن شهادته في دعوى حق بعد انقضاء (ضمن) الرجوع
 (نصفا) ادبشارة كل منهما يقرم نصف الحجة فيبقاء احدهما على الشهادة
 تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف
 وعن هذا قال (وآهرة) في باب الضمان (لم يبق) من المشهود وعند الأئمة
 الثلاثة العبرة لمن رجع الأفي رواية عنهم (لا لمرجع) هذا هو الأصل فإن بقي
 اثنان يبق كل الحق وان بقي واحد يبق النصف كما مر آفا ولذا فرع عليه المسائل
 فقال (فاشهد ثلاثة) رجال بحق (ورجع واحد) عن شهادته (لا يصح)
 الرجوع شبهة البينة نصيب الشهادة (فارجع آخر) رجوع واحد من الثلاثة
 فعلى عبدا إلى النساء في ذلك وإن رجع تعقيبية (ضمنا) أي الرجوعان (نصفا)
 من المقسومة اربعة نصف نصيب الشهادة وهو واحد من ثلاثة فيبقى نصف
 الحق وإن قيل ينبغي أن يضمن الرجوع الثاني فقط لأن اتفاق اثنان فيه اجيب
 بأن اتفاق مضاف إلى التمس لأنه عند رجوع الأول لم يظهر أنه لم يسمع وهو
 مع النساء عدلين فلما زال ذلك لمفع رجوع آخر ظهر أنه (وإن شهد رجل
 وامرأاة فرجعت واحدة) منهما (ضمنت) الرجعة (رد) بالاجماع
 ثم ثلاثة ارباع الحق يثبت رجلا وامرأاة (وإن رجعتا) أي المرأتان
 (ضمتا نصفا) اربعة نصف الحق بقاء الرجل (وإن شهد رجل وعشر
 نسوة فرجعت منهن) (لا يصح) على صيغة الجمع المؤنث الغائبة شيئا
 من ادبها وهو رجل وامرأاة من العسر (فإن رجعت) امرأاة (أخرى)
 لم يرجع الممن من العسر (ضمن) النسوة (التسع ربعا) ابقاء ثلاثة
 ارباع الحق بقاء رجل وامرأاة كما مر (وإن رجعت النسوة العسر) دون الرجل
 (ضمن) صيغة جمع مؤنث غائبة (نصف) بالاجماع ابقاء نصف الحق بقاء
 الرجل فيما ينبغي أن يقول إن رجعت في المحلين وكذا في قوله وضمن التسع
 ينبغي أن يقول وضمنت فتعزل بغير رضى الله لأن الله تعالى قال في قصة يوسف
 عليه السلام وقول نسوة ووجهه بين في الفاسد فليطام (وارجع الكل)

أي الرجل والنساء (فعلى الرجل سدس) أي سدس الحق (وتساويهن)
 أي على النساء (حصة سدس) عند الإمام لأن كل امرأة بين قاست مقام
 رجل واحد ومشرقة كحصة من الرجال كما لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا
 فإن الصمان عليهم يكون سدساً فعلى الرجل عزم السدس هو حصة اثنين
 من العشر وعليهن عزم حصة سدس (وتسدسهما عليه) أي على الرجل
 نصف (وعليهن) أي على النساء (نصف) لأن العشر من النساء يقسم
 مقام رجل واحد فيكون نصفاً الصاب كأن الرجل الواحد يكون نصفاً الصاب
 ولهذا لا يل شهادتهن إلا بالصمان رجل فيكون العزم على المصاهرة وفي إثبات
 نقل عن المحط أورد جمع رجل وتساوي وهو منسحب فعلى الرجل نصف
 الحق ولا شيء على التسوية لأنه وإن كان ثلثين وهو مقام رجل
 واحد وقد بقي من النساء من ثبت شهادتهن نصف الحق فيجعل
 الزاحمات كأنهن لم يشهدن ثم قال وهذا سهو أو بل يجب أن يكون المصنف
 أحاساء به وصدهم أنضافاً وذكر الاستحسان أورد جمع واحد وأمره أن نصف
 بهما اثلاً ولو كان كما قال لم يجب عليها شيء انتهى لكن ذكر الاستحسان في هذه
 هذه المسئلة احتلاماً لأنه قال لو شهد رجل وثلاث نسوة فقصى به ثم رجع رجل
 وامرأة فمن الرجل نصف المال ولم يضمن المرأة شيئاً في قولهما وفي قياس قول
 الإمام نصف المال اثلاً تساه على الرجل وثلاثة على المرأة انتهى فعلى هذا
 طهر أن صاحب المسئلة اختار قولهما ولا سهو تدر (وإن شهد رجلاً وامرأة
 ورجعوا فالعزم على الرجلين خاصة) لأن الواحدة ليست بشهادة بل هي بعض
 شاهد فلا يرضى بالبدا الحكم (ولا يضمن راجع شهد بكاح مهر مسمى عليهما)
 أي على المرأة (أو عليهما) أي على الزوج الأصل أن المشرودة إن لم يكن
 مالاً كان قصاصاً أو كفاً أو نحوهما لم يضمن الشهود عبداً خلافاً للشافعي
 وإن كان مالاً فإن كان الاتفاق به عوضاً له فلا ضمان على الشاهد لأن الاتفاق
 بعوض كلاً اتفاق وإن كان بعوضاً لا مصادره فقد رخص لأحد أن يرضى
 وراءه وإن كان الاتفاق بلا عوض أصلاً وجب ضمان الكل إذا تقرر هذا
 فيقول ادعى رجل على امرأة مكاحاً وهي حادثة وأقام على ذلك يدة فقصى
 بالكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئاً سواء كان المسمى بمقدار مهر
 مثلها أو أكثر أو أقل لاسيما وإن اتفقا الصع على ما بعوض لا يبدله لكن الصع
 لا يتقوم على التلف واعايتقوم على التملك ضرورة التملك فان ضمان الاتفاق
 يدر بالمل والأمانة بين الصع والمال وأما ما سدد حوله في ملك الزوج فقد سار
 مدفوماً أظهره الخطر كما في الدرر (إلا ما زاد على مهر المثل) يعني أن كانت

مهر مثل المسمى أو أكثر بمسمى شيئا لأنهما أوجبا المهر عليه به عرض بعده
 أو زيد عليه وهو البضع لأنه عند الدخول في ملك الزوج مقوم وقدينا
 أن الاتفاق بعوض يعدله لا يوجب الضمان وإن كان مهر مثلها أقل من المسمى
 صفا الزيادة للزوج لأنهما اتفقا قدر الزيادة بالعوض وكذا لو شهدا عليها
 بقض المهر أو بعوضه ثم رجعا بعد القضاء ضمانا لها (ولا) يضمن (من شهد
 بطلاق بعد الدخول) لأن المهر تأكيد بالدخول فلا اتفاق (ويضمن)
 في الطلاق (قبل الدخول نصف المهر) إن كان مسمى أو المنعة إن لم يكن
 مسمى لأنهما أكدا ضمانا على شرف السقوط الآتري أنها أوطعت إن
 الزوج أواردت سقط المهر ولأن الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب
 سقوط جميع المهر ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنعة وكان واجبا
 بسهادتهما كما في الهداية والتعليل الأول للقدمين والثاني للتأخرين وفي البحر
 تفصيل فليراجع وفي التورير ولو شهدا أنه طلقها ثلثا وآخران أنه طلقها واحدة
 قبل الدخول ثم رجعا فضاء نصف المهر على شهود الثلاثة لأغبر ولو كان
 ذلك بعد وطئ أو خلوة فلا ضمان على أحد (وفي البيع) يضمن (مانقص
 عن قيمة المبيع) وفي المنح وأوشهدا على البائع به بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان
 لأنه اتفاق بعوض وإن شهدا بأقل من قيمته ضمانا لنقصان لأنه بغير عوض
 وأوشهدا على المشتري فلا ضمان أوشهدا بشرائه بمثل القيمة أو أقل وإن كان
 بأكثر ضمانا ما زاد عليها كذا صرحوا فعلى هذا لو قال ولا في البيع إلا مانقص
 من قيمة المبيع إن ادعى المشتري ولا في البيع إلا ما زاد على القيمة من الثمن إن ادعى
 البائع كما في الفرر لكان أظهر وأولى بتدبر وفي التورير وأوشهدا على البائع بالبيع
 بالغين إلى سنة وقيمة ألف فإن شاء ضمن الشهود قيمته حالا وإن شاء أخذ المشتري
 إلى سنة وأياما اختار برى الآخر (وفي العتق) يضمن (القيمة) يعني
 إذا شهدا على عتق عبد ثم رجعا ضمانا قيمة العبد مطلقا أي سواء كانا مؤسرين
 أو مؤسرين لاتلافهما مالمدة العبد عليه من غير عوض ولا يتحول الولاء
 إليهما بالضمان لأن العتق لا يحتمل الفسخ فلا يتحول بالضرورة إذا الولاء لمن اعتق
 أطلق العتق فأنصرف إلى العتق بلا مال فلو شهدا أنه اعتق عبده على خسمائة
 وقيمه ألف فقضى ثم رجعا إن شاء ضمن الشاهدين ألف ورجعا على العبد
 بخمسمائة وولاء العبد للمولى كما في البحر وفي التورير وفي التدبير ضمانا مانقصه
 وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه إليهما وما في الفسخ
 من أن الولاء للذين شهدوا عليه بالكتابة سهو والصواب الذي كابد كما في البحر
 وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمة الأمية فإن مات المولى عتقت وضمن

الشاهد ان فيهما الزيادة (وفي القضاة) يضمن (الدية فقط) يعني
 اذا شهدا ان زيدا قتل بكر اخافس زدتم رجعا حتى الدية عند مال القضاة
 لان القتل وجد باختیار الاول لانه ليس بمضطر فيه لافتدائه على العدو
 ايضا ولم يكونا سببا بالقتل فلما اصبحت السببية وقعت الشهادة وهي مائة عن
 القود لا عين الدية لان المال يثبت مع الشهادة بخلاف المكرة لانه مباشر فيه
 فيكون سببا يضاف اليه القتل فيقتضى وعنه الساقى فتضمن اوجود القتل
 تسببا كالمكرة (ويضمن الفرع ان يرجع) اي يضمن شهود الفرع بالرجوع
 عن شهادتهم لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم وكان التالف مضافا
 اليهم (لا الاصل ان قال الاصل ما اشهدته) اي الفرع (على شهادتي)
 اي لا يضمن شهود الاصل بعد الحكم بقولهم لم يشهد الفروع على شهادتنا
 بالاجماع لان الحكم لم يضاف اليهم بل الى الفرع ولا ينطل القطر بعد الحكم
 لانهما رخص بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد (او قال) الاصل (اشهدته)
 اي الفرع (وغاطت ضمن عند محمد) لان الفروع تقاوا شهادة الاصل
 فكان الاصل حصر وشهد عند مجلس القاضى ثم يرجع (لا) يضمن (عندهما)
 لان الحكم لم يقع بثبوت الاصل بل بثبوت شهادة الفرع وقوله غاطت اتعاقب
 اذا وقال رجعت عنهم فلا ضمان ايضا عندهما (وان رجع الاصل والفرع)
 جميعا بعد الحكم (ضمن الفرع فقط) عند الشئخين لان التالف يحصل بعد
 القضاء والقضاء بشهادة الفرع فيضاف التالف اليه بعد رجوعه والضمان على
 المتلف (وعند محمد يضمن المشهود عليه اي الفريقين) من الاصل والفرع
 (شاء) اي ان المشهود عليه مخير بين تصديق الفرع والاصل عنده لان القضاء
 وقع بشهادة الفرع من وجه وبشهادة الاصل من وجه فيخير بينهما والجهتين
 متعارتان ولا يجمع بينهما في التصديق (وقول الفرع كذب) قبل ماض (اصلي)
 او غلط ليس بشئ) يعني بعد الحكم بشهادة فهم لان ما مضى من القضاء
 لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما جاءوا عن شهادة فهم المتشهودوا
 على غيرهم بالرجوع (وان رجع المزي عن تركيبة ضمن) اي ضمن
 المزي بالرجوع عن تركيبة الشاهد بعد ان زكاه عند الامام لان قول
 الشهادة عند القاضى بالتركية يكون عليه امانة معنى فيضاف الحكم الى جلال
 العلة (خلافا لهما) فان عندهما لا ضمان على المزيين لانهم اتوا على
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان والخلاف فيما اذا قالوا تعبدنا او علمنا
 الشهود بعيد ومع ذلك زكيتهم اما اذا قال المزي اخطأت فيها فلا ضمان
 اجماعا كافى الجرح وغيره فولى هذا اوقيد مع علمه بكونهم عبيدا لكان اول

وقبل الخلاف فيما اذا اخبر المكون بالحرية بان قالوا انهم احرار انما اذا اواهم عدول فبنوا عبيدا لا يضمنون اجماعا لان العمد قديكون عدلا (ولا يضمن شاهد الاحسان برجوعه) لانه شرط محض فلا يضمن الحاكم اليه (ولورجع شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة) يعني اذا شهدوا انه علق عتق عبده بشرط وشهد الاخران ان الشرط الذي تلقى به العتق وجد فحكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن شهود اليمين قيمة العمد لانهم اثبتوا العتق وهو قوله انت حر ولا يضمن شهود الشرط لان الشرط كان مانعا واهم اثبتوا زوال المانع والحكم يضاف الى العتق لاني زوال المانع (ولورجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ) قال بعضهم يضمن شاهد الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات واليه مال شمس الأئمة السرخسي والى الاول مال فخر الاسلام على البردوى كما في التبيين وغيره (ومن علم انه شهد زورا) بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته فجاء حيا او شهد برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليست بالسنة علة ولم ير الهلال (يشهر فقط ولا يعز) عند الامام وعليه الفتوى كما في السراجية (وعندهما يوجب ضربا ويحبس) وفي الكافي اعلم ان شاهد الزور يعز اجماعا اتصل القضاء بشهادته او لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها بمسلم لانهم اختلفوا في كيفية تعزيره فقال الامام تعزيره تشهيرا فقط وقالوا يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لان عمر رضي الله عنه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه وله ان شرح القاضي في زمن عمر وعلى رضي الله عنهم كان يشهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه لافشاء قباحتهم وهذا التشهير لا ينحى على العقوبة رضوان الله عليهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل الاجماع وكان هذا من الامام احتجاجا باجماع العقابة لا تقليدا للشرح لانه لا يرى تقليد التابعي وحديث عمر رضي الله عنه محمول على السياسة بدلالة التبليغ الى الاربعين والتسعين

(كتاب الوكالة)

انما سميتها للشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في معاشه الى التعااضد والشهادة منه فكذا الوكالة وهي افة بفتح الواو وكسرهما اسم للتوكيل من وكلة بكذا اذا فوض اليه الامر فيكون الوكيل بمعنى المفعول لانه موكل اليه الامر وقيل هي الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى فيكون بمعنى فاعل والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة والاجماع وشرعا (هي) اي الوكالة (اقامة الغير

مقسم منه في التصرف) والمراد بالتصرف ان يكون معلوما لانه اذا لم يكن
 معلوما ثبت ادنى التصرفات وهو الحسنة فيما اذا قال وكا سلك بمالي فلو قال
 في تصرف جابر معلوم لكن اولى لان التصرف مطلقا يشتمل على المأثر والمعلوم
 وغيرهما كما في المصحح لكن يمكن ان يتجوز منه بان اللام للعهد والاحاطة الى زيادة
 تدبر (وشرطها) اي الوكيل (كون الموكل) اسم فاعل (من تلك
 التصرف) لان الوكيل يستند ولاية التصرف من الموكل فلا بد للعهد من ان يكون له
 وعنده قل هذا على قواهما واما على قوله فالشرط ان يكون اتوكيل حاصلا
 بعامله الوكيل فكون الموكل مالكا لذلك التصرف الذي وكل به الوكيل
 ان شرط اذ يجوز توكيل المسلم ذمنا مع الحر والحرر بعده مع ان المسلم
 لا يملك هذا التصرف منه انتهى لكن الشرط ان يكون الموكل مائنا سكا
 للتصرف نظرا الى اصل التصرف وقادرا عليه وان امتنع في بعض الاشياء
 معارض الالهى ولا يلزم ما قل تدبر (و) شرطها انصاكون (الوكيل)
 من (العقد العقد) ويعرف ان البيع سالك المصع وجاء للثمن والشراء على
 تنكس ويعرف العين الماحش والامر كما في اكثر العشرات وقال يعقوب باشا
 وهو مشيكل لانهم اتفقوا على ان توكيل الماقل صحيح وعرق العين السببر
 من انه حسن مما لا اطلاع على احد الا بعد الاشتغال بعلم العقد فلا وجه لاشتراطه
 وصحة الوكيل انتهى لكن المراد من الصبي الماقل هو المبرأ مطلقا فلا يرد
 تدبر (وعصده) اي يقصده الوكيل ثبوت حكم العقد وحصول الربح حتى
 او تصرف في البيع بطريق الهزل ولا يقع من الموكل كما في اكثر الكتب لكن اس
 فيما نحن فيه لان الكلام في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل وعصده
 ودعوه عن الموكل ولذا ترك في اكثر الارقال ان قوله يقصده ما كيد لقوله
 به عمل والعطف عطف تفسير لانه بالعصده يعلم كمال العقل تدبر وقد مر
 الى ان المصداق اصل ان يكون وكلا لانه وعده ويقصده وانما ربح المصلحة
 الى المصداق والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط حللا لمحمد داود وكل منع
 منه وطلاق امرأه فعل الوكيل قل العلم حار حللا له كما في الفهستاي بطلاق
 عن المحظوم فرعه بقوله (فيصح توكيل الحر البالغ) ينبغي ان يقصد بالماقل
 المحصر عن التجوز للمعنى الشور ولا يصح توكيل محرم وصبي لانه مطلقا
 وصبي يعمل فهو طلاق وعنان وهمة وصداقة من الصرافات الفخارة وصح
 توكيله بما عده لاذن والده كقول الامة وبما تردد بين ضرر ونفع كيبس
 واحارة ان ما دوننا والاثوقف على احازة وليد (او المأدود) والمراد بالمأدود
 الصبي الماقل الذي اذن له الولي والده والذي اذن له الولي اي يصح توكيل كل

منهما (حرا) مبعول توكيل (بالاعا اذونا) لان الموكل مالك للتصرف
والوكيل اهل له (او) توكيلهما (صيا غافلا او عبدا محجورين) قيد
الصبي والعبد لان الصبي اهل للعبارة حتى ينقد تصرفه باذن الولي فكذا
العبد حتى يصبح طلاقه واقاره في الحدود والقصاص ولا يمكن لا يرجع حقوق
العقد اليهما بل الى موكلهما اذ لا يصبح منهما التزام العهد فالصبي لقصور
الاهلية والعبد لحق المولى بخلاف المأذونين بحيث تلزمهما العهد استحسانا
وفي التمكن وعز ابى يوسف ان المستترى اذ لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي
محجور او عبد محجور له بخيار الفسخ وان كانا مأذونين لزمهما الثمن ورجعابه
على الامر استحسانا (بكل ما) موصوفة اولى من الموصولة والظرف
للتوكيل اى صح التوكيل لكل عقيد (بعقده هو) اى الموكل (بنفسه)
اى مسئلا بنفسه او بولاية نفسه عن العبر كالباع والهة والصدقة والوديعة
وغيرها لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد
من جواز دفعه لحاجته وفي القهستاني ولا يشك كل توكيل المسلم او الذمي ذميا
او مسلما يبيع الخمر او شرانها وباتوكيل يبيع المسلم والاستقراض كما ظن
فان الكفالة كافية الاولين واثالث مستثنى بقرينة الاتى وارابع مختلف فيه
انتهى ويمكن دفعه بوجه آخر كما بين آنفا (و) صح التوكيل (بابقاء كل
حق وباستيفائه) لان الموكل قد لا يهتدى الى طريق الاستيفاء والاستيفاء فيحتاج
الى التوكيل بالضرورة والمراد بالاستيفاء دفع ما عليه والاستيفاء القبض (الا في حد
كسرق او كسرقة) (وعود) اى لا يصح التوكيل باستيفائهما (مع غيبة
الموكل) عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص
في النفس او الطرف فوكلتك ان تطلبه منه فقبل فان استيفاءهما بدون حضور
الموكل باطل اسقوطهما بالشبهة وعند حضوره يجوز اجماعا وانما قلنا لا يصح
التوكيل باستيفائهما لانه صح التوكيل باثباتهما وقال ابو يوسف لا يجوز
التوكيل باثباتهما وقول محمد مضطرب والظاهر انه مع الامام في نفس التوكيل
وكذا الخلاف في التوكيل بالجواب من جانب من له الحد والقصاص وفي شرح
الطحاوى صح التوكيل باستيفاء التعزيز وعند الأئمة الثلاثة يصح في القود وان غاب
الموكل الا في رواية عن احمد وقول من الشافعي (و) يصح التوكيل
(بالخصومة في كل حق) لان كل احد لا يهتدى الى وجوه الخصومات فيحتاج
الى التوكيل بالضرورة (بشرط رضى الخصم) فلورضى قبل سماع الحاكم
الدعوى ثم رجع جاز رجوعه وان بعده لا وفي الغاية اختلف الفقهاء في جواز
التوكيل بالخصومة بدون رضى الخصم قال الامام لا يجوز التوكيل بالخصومة

الارضى الخصم سواء كان الموكل هو المدين او المدين على المدين وقال يجوز بيع
 رضى الخصم وهو قول الشافعي لكن في الهداية والضميمة وغيرهما
 لا خلاف في الجواز اما الخلاف في الزوم وهو الصحيح وعن هذا قال (الزومها)
 فعند الامام لا يلزم التوكيل بالارضى الخصم فتدبر الوكالة رد الخصم (الا ان يكون
 الموكل مرافعا لا مكره) مع وجود الرضى (خصم من مجلس الحاكم) وكذا
 لا يحسن الدعوى (او غايها مسافة نذر) الى مدة ثلاثة ايام فصاعدا او مرندا
 للسفر يعنى اذا قال انا زيد السفر يلزم منه التوكيل بالارضى الخصم طالبا كان
 انموكل او مطالوبا فلا ترد رد الخصم لانه لو لم يلزم بخصمه الخرج بالانقطاع
 عن مصالحه لكن لا يصدق بمجرد قوله بل ينظر القاضي في حاله وعدة ايام سفره
 او يستل عن مرفقائه (او) يكون الموكل امراة (مخبرة غير متادة الخرج
 الى مجلس الحكم) سواء كانت بكرا او ثيبا وعليه القنوى كافي الحقائق لانها لو حضرت
 لا يمكنها ان تنطق بحقة حياتهم فلزم توكيلها ولو اختلفا في كونها مخبرة ان
 كانت المرأة من نساء الاشراف فالقول لها بكرا كانت او ثيبا لانه اظهر من
 حالها وان كانت من الاوساط فالقول لها او كانت بكرا وان كانت من الاسافل
 فلا سواء كانت بكرا او ثيبا لان الظاهر غير شاهد لها كافي البيع ومن الإعذار
 الحيض اذا كان الحكم في المسجد والمجلس اذا كان من غير القاضي ترفعوا اليه
 كافي التبيين وفي البيع وهو مقيد بما اذا كان الطالب لارضى بالتأخير واما اذا رضى
 به فلا يكون عذرا واما حيض الطالب فهو عذر مطلقا والقياس كالحض
 انتهى وفيه كلام فانه يجوز للقاضي ان يخرج من المسجد ويسمع الخصم و
 او يرسل اليها نائبا ليرفع الخصومة كما قررناه في كتاب القضاء فلا وجه امسدة
 من الاعذار ويلزم منه ايضا ان بعد الجناية والبكر من الاعذار مع انهم لم يذكرها
 منها تأمل (وعندهما) وهو قول الائمة الثلاثة (لابشيرة ط رضى الخصم)
 فيلزم بالارضاه مطلقا لان التوكيل قصير في خالص حقه فلا يتوقف على
 رضاه غيره كالتوكيل بقضاء الديون وله ان التوكيل قد يكون اشد خصوصية وآكد
 انكارا فتبضرره خصمه فلا يجوز بغير رضاه كالموالة بالدين بخلاف التوكيل
 بالقبض فانه لا يختلف والمختار للقنوى ان القاضي ان علم من الموكل قصد
 الاضرار بخصمه يعمل بقول الامام وان علم من خصم الموكل التعنت في الاياه من
 قبول التوكيل يعمل بقول صاحبه وهو اختيار شمس الائمة السرخسي كافي
 الدرر وغيره (وحقوق عقد بضيقة الوكيل الى نفسه كبيع) فانه يقول بعث
 هذا الشيء منك ولا يقول بعثه منك من قبل فلان وكذا غيره (واجابة)
 واستيجار (وصالح عن اقرار) دون انكار كإسباني (تعاقي به) اي بالوكيل دون

الموكل فلا فرق بين كون موكله حاضرا او غائبا لانه اصل في العقد لانه يتقدم
 بكلامه ونائب عن الموكل في حق الحكم فزاعينا جهة اصالته في تعاقب الحقوق
 حتى لو شرط تقدم حقوق العقد بالوكيل فهو لغو خلافا لما سبق في فائه فان تعاقب
 بالوكيل لان الحقوق تابعة لحكم التصرف وهو الملك يتعلق بالوكيل فكسدا
 ترابعة واعتبره بالرسول وبالوكيل بالنكاح (ان لم يكن) الوكيل صيبا او عبدا
 (محجورا) اشارة الى ان العبد المأذون والصبي المأذون تتعلق بهما الحقوق
 وتلزمهما العهدة مطاقا وليس كذلك بل فيه تفصيل لما في شرح التجميع نقلا
 عن الذخيرة المأذون له ان كان وكلا بالبيع تلزمه الحقوق سواء باعده حالا او مؤجلا
 وان كان وكلا بالشراء فان كان بثمن حال لزمه ايضا لانه ملك ما اشتراه حكما
 ولهذا يحبس بالثمن استوفيه من الموكل وان كان بثمن مؤجل لا تلزمه الحقوق
 لانه لم يملك ما اشتراه لاحقية ولا حكما ولولمته العهدة لكان ملتزما مالا في ذنبه
 مستوجبا مثله على موكله وهو في معنى الكفالة فانه لا يصح منه انتهى ثم اشار
 الى تفصيل الحقوق فقال (فيسلم) الوكيل (المبيع) الى المشتري في الوكالة
 بالبيع (ويسلمه) اي يقبض المبيع عن السابغ في الوكالة بالشراء (ويقبض
 الثمن) اي ثمن مبيعه في البيع (ويطلب) بفتح اللام (به) اي بالثمن في
 الوكالة بالشراء فاشترى (ويرحم) على صيغة المبنى للمفعول (به) اي بالثمن
 (عند الاستحقاق) اي استحقاق ما باع (وبخاصم) على صيغة المبنى للمفعول
 (في عيب مشربه ورده) الى باعه (به) اي بالعب فان ذلك كله من حقوق
 العقد فتعلق بالوكيل (ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا رده الا باذنه)
 اي باذن الموكل (وبخاصم) على صيغة المبنى للمفعول (في عيب مبيعه و)
 بخاصم (في شفعتها) اي في شفعة ما باع (وان كانت) المبيع (في يده) بخلاف
 ما اذا سلم المبيع الى المشتري فان الوكيل لا يخاصم في الشفعة (وكذا شفعة مشربه)
 يعني يخاصم الوكيل في شفعة ما اشترى بالوكالة مادام في يده (والملك يثبت
 للموكل ابتداء) اذا اشترى الوكيل لان الموكل يخلف عن الوكيل في حق الملك
 كما ان الرق ينهب ويصطاد اذا المولى يخلف عن العبد في ثبوت الملك اليه
 ابتداء وهو الصحيح كما في الهداية وقبل ثبت الملك للوكيل فينتقل الى الموكل
 بلا مهلة ثم فرعه بقوله (فلا يعتق قريب وكيل شراه) ولا يفسد نكاح من كونه
 بشراها لان الملك يلزم الموكل فعلى القولين لان ملك الوكيل قريبه ومنه كونه
 لعدم تقرر ملكه لان العتق وفساد النكاح بتضييعان تقرر الملك كما في اكثر
 المعتبرات لكن لا يظهر لهذا التفرغ اثر الخلاف لان القريب لا يعتق بالاتفاق
 فالاولى ان يفرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف تدبر (وحقوق عقد بضيفة

(أو وكيل إلى موكله) مرادة أنه لا يستغنى عن الإضافة إلى موكله حتى لو أضافته
 إلى نفسه لا يصح والمراد من قوله السابق أنه يصح إضافته إلى نفسه ويستغنى
 عن إضافته إلى الله بكل لأنه شرط ولهذا الوصف الوكيل بالشراء والشراء إلى
 موكله صح بالاجماع فلعن الإضافة واحده والمراد بخلاف كما في الإصلاح
 (تعلق بالوكيل كتنكاح وجمع) لأن الوكيل فيها مقبر أي حال حكايته غيره
 فلا يلزم عليه شيء حتى لو أضاف النكاح إلى نفسه بأن قال تزوجتها بغير الوكيل
 (وصلح عن انكار) لأنه قضاء بين الوكيل فلا بد من الإضافة إليه لما في الإصلاح
 هذا الصلح لا يصح إضافته إلى الوكيل بل لابد من إضافته إلى الموكل بخلاف
 الصلح عن إقراره فإنه يصح إضافته إلى كل منهما وقد عرفت اختلاف المراد
 من الإضافة في الموضوعين فافترق الصلحان في الإضافة انتهى فعلى هذا فقول
 صدر الشريعة وأما الصلح فلا فرق فيه بين أن يكون عن إقراره وانكاره في
 الإضافة نحن نأخذ كما في حاشيته أنه موقوف بأشياء بالبدور تبيع (و) صلح عن
 (دم عمد) لأنه اسقاط محض والوكيل اجنبي مقبر (وكفاية وسبق على حال
 هذه وصدقة وأمانة وأبداع ورهن وإفراض) وما ذكر الاستقراض لما مر
 أنه لا يصح التوكيل به وعليه الفتوى (وشركة ومضاربة) فإن الوكيل
 يضيف هذه العقود إلى موكله في عرف أهل المسألة فتعلق حقوق العقود
 فيها إلى الموكل دون الوكيل ثم فرع على هذا الأصل بقوله (ولا يطالب)
 بفتح اللام (وكيل الزوج بالهر) من قبل الزوجة (ولا) يطالب من قبل
 الزوج (وكيل المرأة بتبائعها) أي تسليم المرأة إلى الزوج اذ يلزم بسقوط
 ما نكحها به عقد النكاح والسياسة يتلاشى مع أنها خلقت بحسب النكاح فلا يخ
 عن الملكية لنفسها (ولا) يطالب وكيل الخلع (ببديل الخلع) لما مر أنه
 مقبر فيه (والمشتري منع أمشي عن الموكل) يعني إذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه
 ثم إن الموكل طلب من المشتري الثمن له منه لأن الموكل اجنبي عن العقد ووكيل
 أصل في الحقوق ولذلك أن يوكل لآخر بهذه الحقوق وإن لم يكن له حق التوكيل
 والمراد من الموكل موكل وكيل ببيع ليس عبدا أو صديا محجورين لما مر وفي الخبر
 ولو كان الموكل دفع الثمن إلى الوكيل فاستهلكه وهو معسر كان للبائع حسن
 البيع ولا مطالبة على الموكل فإن لم يقبل الموكل الثمن إلى البائع باع القاضي (المأذون
 بأمن إذا رضى والا فلا) فإن دفعه أي إن دفع المشتري الثمن (إليه) أي
 إلى الموكل (صح) دفعه ولو مع نهى الوكيل لأنه ملكه لا في التصرف
 إلا إذا كان الموكل حاضرا عند دفعه التصرف فأنه قد يتصرف إليه في ضرورة
 (ولا يطالب الوكيل ثانيا) لأن نفس الثمن المقبوض حق الموكل وهو موصل

اليه ولأفادة في الاخذ منه ثم الدفع اليه وأما ذكر قوله وللمشترى الى هنا في هذا
المحل مع ان المناسب ان يذكر من تفرعات القسم الاول توطئة لما بعده (وان كان
للمشترى على الموكل دين وقعت المقاصة به) اى يثنى المبيع الذى باعه الوكيل
للموكل بمجر العقد لوصول الحق اليه بطريق التقاص وهذا حيلة للوصول الى
دين لا يوصل اليه (وكذا) تقع المقاصة به (ان كان له) اى للمشترى على الوكيل
دين (عند الطرفين لكونه يملك البراء عند عندهما) (خلافا لابي يوسف)
لان عنده لا يجوز البراء ولا تقع المقاصة (و) لكنه (يضمه الوكيل للموكل)
في فصل المقاصة عندهما كما يصح في فصل الراء (وان كان دينه) اى دين
المشترى (عليهما) اى على الموكل والوكيل (فالقاصة بدين الموكل دون الوكيل)
لان المبيع ملك الموكل لا غير

(باب الوكاية بالشراء والبيع)

افيدهما باب على حدة لكثرة الاحتياج اليهما وقدم التمراء لانه بنى عن
اثبات الملك والبيع بنى عن ازالته والازالة بعد الاثبات (لا يصح التوكيل بشراء
شئ يشمل اجناسا كالرقيق والثوب والداية) المجهالة الفا حشة فان الداية
اسم لما يدب على وجه الارض نعة وعرقا الخيل والبغل والجمار فقد جمع اجناسا
وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى النكساء ولهذا لا تصح تسميته
مهرا وكذا الرقيق لانه شامل للذكر والانثى المخلفين في بنى آدم واذا اشترى
الوكيل وقع الشراء له كما في النهاية (او) يشراء شئ يشمل (ما هو كالاجناس
كالدار وان) وصلية (بين الثمن) لانه يتعذر الامثال لامر الموكل لان بذلك
الثمن يوجد من كل جنس ولا يدري مراد الآخر لتفاش الجاهالة والمراد هنا
بالجنس ما يشمل اصنافا وبالنوع الصنف لاما اصطلم عليه اهل المنطق (فان سمي
نوع ثوب كاهروى) مثلا (جاز وكذا ان سمي نوع الداية كالفرس
والبغل) جاز سواء سمي غنا او لا بالاجاع (وبين ثمن الدار والمحلة) يعنى ان
وكل بشراء دار وبين ثمنها ومحلها جاز واختلفوا في هذا المحل وقد جعل
صاحب الكنز الدار كالعبد موافقا لقاضين لكن شرط مع بيان الثمن بيان
المحلة وجعلها صاحب الهداية كالثوب فقال وكذا الدار تشمل ما هو في
معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاغراض والجيران
والمرافق والمحل والبلدان فتعذر الامثال وان سمي ثمن الدار ووصف جنس
الدار والثوب جاز معناه نوعه انتهى وفي الاصلاح والدار ملحقة بالجنس من وجه
لانها مختلفة لقلّة المرافق وكثرتها فان بين الثمن الحقت بجهالة النوع وان لم بين

الخلف بجهاالة الجنس والمناخرون قالوا في ديارنا لا يجوز يدون بيان المحلة لانها
 تختلف باختلافها قال في آخر وفي المراج ان مافي الهداية مختلف لرواية
 المبسوط قال والمناخرون من مشايخنا قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان الحال
 انتهى وبه يحصل التوفيق فيحمل مافي الهداية على ما اذا كانت تختلف في
 تلك الديار اخلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لا تتغيرا ش انتهى
 والمص احتار قول الأخير بن في الدار ولهذا عطف بالواو فقل وبين ثمن الدار
 والمحلة والحاصل ان جهالة الدار جهالة الجنس عند المناخرون وجهالة النوع
 عند المتقدمين فيحمل عبارة كل من الكثرة والهداية على كل من المذهبين تبع
 (او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالتركي) يعني اذا وكل اشياء عند
 ترى مثلا يصح لان الله سد معلوم الجنس من وجهه لكن من حيث منفعة الحمل
 كانه اجنس مختلف فار بين نوعه كالتركي يصح التوكيل (او بين ثمانية نوعا)
 اي نوع الله سد بالدالة والكثرة يصح لان ذكر الثمن اذكر النوع في تقليل
 هذه الجهة واراد بين شي من هذه الم يصح التوكيل والحق بجهاالة الجنس
 لا امتناع الامثال لكن الاحس ترك الصفة وهو قوله يعني نوعا لان النوع
 صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم
 الجنس من وجهه كالاشاة والقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف
 غير مانع كما في القهستاني واطلاقه شامل لما اذا كان ذلك الثمن نوعا او لا وبه
 اندفع مافي الجوهره حيث قل وهذا اذا لم يوجد الله سد الثمن من كل نوع
 اما اذا وجد فلا يجوز سد بعض المشيخ كما في المح (او عم فعال اشعلي) اي
 اشترى (ما رأيت) وفي الفرائد وفي وصف قوله او عم صوابه لانه لا يناسب
 كونه معطوفا على قوله او بين جنس الرقيق ولا كونه معطوفا على قوله فان سمي
 نوعا الشوبحاز وقوله ثم قال لو يده بطريق الاستثناء ان يقول الا ان يعميم ليكون
 اسما واضهور ويدل على ما ذكرناه قول صاحب الهداية ومن وكل رجلا بشراء شيء
 فلا بد من تسمية جنسه وصلة او جنسه وما عطف عند بصير الفعل الموكل به معلوما في كنه
 الاعتبار الا ان يوكل وكالعامه فقول اشعلي ما رأيت لانه قوض الامر الى رأيه
 هي شيء اشتره يكون مثلا انتهى لكن يمكن ان يكون معطوفا على ما يفهم
 من الكلام السابق وهو قوله فان سمي الى هنا اي ان خصص جاز عند البيان
 او عم حاز وان لم بين او ان يكون او يعني الا كقواهم لا لزمنك او تعطني حتى اي
 الا ان تعطني حتى (ولو وكله بشراء الطعام فهو) يقع (على امر ودقيقه)
 يعني دفع الى آخر دراهم وقال اشترى طعاما يشتري البر ودقيقه والقياس
 ان يشتري كل معلوم اعتارا الحقيقة كما في البين على لاكل اذا طعام اسم لما يعم

المطعموم وجد الاستحسان ان الطعام اذا قرن بالبيع والسراى يحصل على ما ذكر
عرفنا ولا يعرف الاكل فيبقى على الوضع وفي العداية هذا في عرف اهل الكوفة
ان سوق الحنطة ودقيقتها عندهم يسمى سوق الطعام اما في عرف غيرهم
فينصرف الى كل مطعموم وبه قالت لائمة الثلاثة وقال بعض المشايخ الطعام
في عرفنا ينصرف الى ما يمكن اكله بمعنى المعتاد للاكل كاللحم المطبوخ والمضوى
اي ما يمكن اكله من غير ادام دون الحنطة والخبز وقال الصدر الشهيد وعليه
الفقوى كافي الذخيرة وانما قلنا دفع الى آخر لانه اوامر الادفع له لا يصح التوكيل
كافي الفهم في واطاؤه فشمل ما اذا كثرت الدراهم او قلت (وقد) يقع
على البري كغير الدراهم (و) يقع (على الخبر في قلبها) يقع (على الدقيق
في وسطها) قبل القليل مثل درهم الى ثلاثة والنوسط مثل اربعة الى خمسة
اوسمة قاله على هذا لم يكن من الكثير كافي الفهم في (وفي مخد الوائمة)
اي طعام العرس والمخدر باقح اسم زمان يقع (على الخبر بكل حال) سواء
كثرت الدراهم او توسطت او قلت لان مدار الامر في الكل العرف (وعلم
التوكيل بشراء عين) اي شيء معين (مدن له) اي للوكل (على الوكيل)
يعني لو قال رب الدين للمدين اشترى هذا العبد مثلا باف ب عليك فاشتره
بكون ملكا لا امر حتى اوهك في الوكيل بهلاك على ما لا امر لا على
الوكيل لان في تعيين المبيع تعيين السابغ وفي تعيين الابع توصيله بقبض دينه
من المدين اولا لاجله ثم بقضه لنفسه فلا يوجد عليك ادين من غير من عليه
الدين وكذلك اوامر شخص مدبونه بالنصديق بعباده صح كالأوامر الآتية
المستأجرة بمهمة ما المستأجرة مما عليه من الاجرة (وفي غير العين) اي اوقال
رب الدين للمدين اشترى الاف عليك عدا غير معين فالوكل باطل حتى
(ان اشترى وهلك في يد الوكيل فعلية) اي على الوكيل لان الشراء
نفذ عليه لا على الوكيل (وان قبضه الموكل فهو له) اي للوكل هذا عند
الامام (وقال هو لازم للوكل ايضا) اي كما هو لازم له في المعين سواء قبضه
الموكل اولا (وهلاكه) اي المبيع (عليه) اي على الوكيل (اذا قبضه
الوكيل) لان الدراهم والدنانير لا تتعينان في المعاوضات دينا كانت او عينا
الآرى انه لو تبايعا عينا بدين ثم تصادقا ان لادين لا يبطل العقد فصار الاطلاق
والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم الأمر لان يد الوكيل كيد له وله انها
تتبع في الوكالات الآرى انه لو قيد الوكالة بقبض العين منها او الدين منها
ثم استهلك العين او اسقط الدين عن المدين بالبراءة مثلا تبطل الوكالة لانعدام
المحل لتصرف الوكيل ولم يلزم عليه اعطاء مثل الدين لان الاستهلاك والاستقاط

في حكم الاخذ والاستيفاء وهذا المعنى في الاستيفاء لا ظاهر وانما اخذ صاحب
 هذه اية بالاستهلاك وما في رواية صاحب النهاية بان بطلان الوكالة مخصوص
 بالاستهلاك دون الهلاك بخلاف لما في شروح الجامع الصغير في هذا الموضع
 حيث قالوا لو هلك الدراهم المسماة الى الوكيل بشراء بطلت الوكالة وتماه
 في التسمية فليطالع واذا ثبت كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين
 من غير ان يوكل بقضه وذلك لا يجوز لانه تملك الوصف وهو الوجوب في الذمة
 والوصف مرض لا يقبل التولية (وعلى هذا) الخلاف (اذا امره)
 اي امر الموكل الوكيل (ان يسلم ماعليه او يصرفه) يعني اوفال اسلم مالي
 عليك ال فلان في كذا صح اتفاقا واوفال الى من شئت فقل في الخلاف وكذا اذا امره
 ان يصرف ماعليه والحاصل انه ان عين المسلم اليه ومن بعد عقد العقد الصرف
 صح بالاتفاق وفي العناية وانما خصهما بالذكر الدفع ماعني يترهم ان التوكيل
 فيه لا يجوز لاشتمال القرض في المجلس انتهى لكن قد تأمل (ولو ووكيل
 عبد يشتري نفسه) اي نفس العبد المأمور (له) اي للوكيل (من سيده)
 بان قال فلان لعبد اشترى نفسك من سيدي باق مثلا (فان قال) العبد المأمور
 لسيده (يعني نفسي لفلان) باق (فباع) السيد (فهو) اي العبد (له)
 اي الموكل لان العبد يصلح لان يشتري نفسه لنفسه ويصلح وكيلا عن غيره
 في شراء نفسه لكونه اجنبيا عن نفسه في حكم المالية فاذا اضاف العقد الى امر
 صلح شراؤه الامتثال فيقع الامر (وان لم يقل) العبد (لفلان عتق)
 العبد لان المطابق يتحمل الوجهين احدهما هو الامتثال للامر والاخر هو
 التصرف لنفسه فلا يقع امتثالا بالشك في التصرف واقعا لنفسه ثم اذا كان
 الشراء الامر فلا بد من قول العبد بقول المولى بعث وان وقع للعبد وكفى بقولي
 المولى بعث بعد قوله يعني نفسي لان الواحد يقول طرفي العقد في العتق لاني البع
 وانتم على العبد فهو حلال على الامر (وان ووكيل العبد غيره اشترته من سيده فان قال
 الوكيل للسيد اشترته) اي ذلك العبد (لنفسه فباع) السيد على هذا الحكم
 (عتق) العبد على السيد (ولو لاؤه) اي ولاه العبد (له) اي للسيد لان بيع
 نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق بغيره والامور يستمر
 عنه اذا ترجع اليه الحقوق فصار كانه اشترى نفسه والولاء للمولى (وان لم يقل
 لنفسه) عند اشتراؤه (فهو) اي العبد (للكيل) لكون قوله مطابقا فيقع
 التصرف لنفسه (وعليه) اي على المشتري (عنه) اي بمن العبد لكونه حافدا
 (وما اعطاه العبد) للوكيل (لاجل الثمن للمولى) لانه كسب عبده (واذا قال
 الوكيل لمن وكلاه بشراء عبد اشتريتك عبدا فاني) اي العبد صديقي (وقال)

الموكل (لا) بل تشتبه بنفسه فاقول (وكل انتم بان) اي زعم وجود
 (دفع الثمن) الى الوكيل لانه يدعي الثمن على الموكل وهو ينكره فاقول المنكر
 (والا) اي وان وجد دفع الثمن (فلو وكيل) اي فاقول للوكيل لانه امين
 فاقول الامين مع التمين وقد اجل المص في هذه المسئلة فلا بد من التفصيل لانه
 قال صاحب المحرر وغيره ان العبد ان كان معينا وهو حي فاقول للأمور انه
 اشتراه لموكله لانفسه اجاما سواء كان اتمن منقودا او لا لانه اخبر عن امر يملك
 استيفاه والخبر به في التحقق والشبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان
 ميتا والحال ان الثمن منقود فكذلك الحكم لان الثمن كان امانة في يده وقداد عي
 الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول له وان لم يكن
 الثمن منقودا فاقول للموكل لانه اخبر عما يملك استيفاه لان الميت ليس بمحرر
 لانشاء العقد به وغرضه الرجوع باتمن والاخر منكر فاقول له وان كان غير
 معين وهو حي فقل للأمور اشتريته لك وقال الآخر بل اشتريته لنفسك فاقول
 للأمور ان كان اتمن منقودا لانه يخبر عما يملك استيفاه وان لم يكن الثمن منقودا
 فاقول الآخر عند الامام وعندهما القول للأمور لانه اخبر عما يملك استيفاه
 فصح كافي المعين وله انه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فاذا رآى الصفقة خاسرة
 الزمها الآخر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيقبل قوله كما في المحرر
 وغيره فعلى هذا عبارة المص قاصرة فالاولى ان يفصل تدبر (ولو وكيل)
 بالبراء (طلب الثمن من الموكل) اذا اشترى وقبض المبيع (وان) وصليته
 (لم يدفع) اي الثمن (الى البائع) اذ يجري بين الوكيل والموكل مبادلة حكيمية
 ولهذا اختلفا في الثمن يتخافان ويرد الموكل على الوكيل بالعيب فصير الوكيل
 باعيا من موكله حكما في طلب الثمن من موكله سواء دفعه الى باعه او لا (وحسب
 المشتري لاجله) اي للوكيل بالشراء بحسب ما اشتراه من موكله لان يقبض
 ثمن المبيع وان لم يدفع الثمن الى باعه لما علم ان لمبادلة الحكيمية يجري بينهما وقال
 زفر ليس له الحبس لان الموكل صار قابضا بيده فحق الحبس يسقط وفي الثبوت
 ولو اشتراه الوكيل بمقدم اجله البائع كان للوكيل المطالبة حالا (فان هلك قبل
 حبسه هلك على الامر) اي ان هلك المشتري في يد الوكيل قبل ان يحبسه
 من موكله بهلك على مال الموكل لا الوكيل (ولا يسقط ثمنه) اي ثمن المبيع
 عن الموكل فراجع الوكيل عليه لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل
 قابضا بيده (وان) هلك المشتري في يد الوكيل (بعد حبسه) اي حبس
 الوكيل اياه (سقط) الثمن عند الطرفين لانه بمنزلة البائع منه وكان حبسه
 لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه (وعند ابن يوسف هو كالمحرر) لانه مضمون

بالحس للاعتناء به ان لم يكن وهو زهني يعرّف بخلاف البيع لان البيع ينسخ
 بهلاكه وهن لا ينسخ اصل العقد قلنا ينسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده
 الموكل بسبب ورعى الوكيل له والحاصل ان عندهما يقطع الثمن بهلاكه وعند
 ابي يوسف بهلاك الاقل من قيمته ومن الثمن حتى او كان الثمن اكثر من قيمته رجع
 الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر بن يحيى جميع قيمته (وابس الوكيل
 بشراء مدين شراؤه نفسه) ولا يملك آخر لانه يؤدي الى تغير الامر من حيث
 انه اعتمد ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل كما في الهداية
 والاعمال الاول يفيد عدم الجواز في عدم الحل كما في البحر وغيره الى بلعي
 بانه لا يتصور شراؤه نفسه وهو مناسب للاميل الثاني واو اشتراؤه لنفسه عند
 غيبة الموكل ثابرا او مطلقا وقم للوكيل الا اذا باشر على وجه المخالفة فانه وقع
 لاوكل ومن هذا قال (بان شراء بخلاف جنس مسمى) من الموكل له
 (من الثمن او غير النقود) بان شراء بالعرض او بالحيوان (وقع) الشراء (له)
 اي للوكيل لانه خالف امره فنفذ عليه وظاهر قوله بخلاف الجنس يقتضي
 ان لا يكون مخالفا عما اذا سمى له مما فراد عليه ونقص عنه لكن ظاهر ما في الكافي
 الحكم انه يكون مخالفا فيما اذا زاد لا فيما اذا نقص عنه لانه قال وان سمي بمما
 فراد عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون
 وصف له بصفة وسمى له ثمننا فاشترى تلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيكون
 على الامر (وكذا) يقع الشراء للوكيل (ان امر) الوكيل (غيره) شراء
 الغير) الوكيل الثاني (بغيره) اي بغيره الوكيل الاول لمخالفة امر الامر
 لانه ما مور بان محضر رأيه ولم يتحقق ذلك في حال غيبته (وان شراء) اي الوكيل
 الثاني (محضرته) اي محضرة الوكيل الاول (فلهوكل) اي يقع شراؤه
 للوكيل لانه محضر رأيه حيثئذ فلا يكون مخالفا بخلاف الوكيل بالاطلاق والاعتاق
 اذا وكل غيره فطاق الثاني او اعتق محضرة الاول حيث لا يعتد وان حضر رأيه
 (وفي غير المعين هو) اي الشراء (لاوكل) يعني او اشترى الوكيل بشراء شيء
 غيره من شيئا يكون الشراء للوكيل اذ الاصل ان يعمل بنفسه (الا ان اضاف
 العقد الى مال الموكل) بان قال اشترت بهذا الفل وهو مال الامر (او اطاق)
 العقد بان قال اشترت فقط (وتوى) الشراء (له) اي الموكل فيكون للوكيل
 في الصورتين وفي الهداية هذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقد الى دراهم
 الامر كان الامر وهو المراد عندى بقوله او يشترى بمال الموكل دون العقد
 من ماله لان فيسدى في العقد تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع وهو اي الجواب
 مطلق لا تفصيل فيه وان اضاف الى دراهم نفسه كان نفسه حلالا

الوكيل على ما يحل له شرعا او يفعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى
 دراهم غيره مستنكر شرعا وعرفا وان اضافت الى دراهم مطلقة فان نواها الامر
 فهو الامر وان نواها لنفسه فالتفسد ويعمل الامر في هذه التوكيل وان تكاذبا
 في النية يحكم العقد بالاجماع لانه دلالة ظهيرة على ما ذكرنا ومن توافقا على انه
 لم تحضره النية قال محمد هو للعاقدة لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه
 الا اذا ثبت جعده لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف يحكم العقد لان ما وقع
 مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقوفا فمن ابي حنيفة اى المالكين نقد فقط فعل
 ذلك المحتمل اصحابه ولان مع تصادقهما تحتمل النية الامر وفيما قلناه حل
 حاله على الصلاح كافي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه
 الوجوه انتهى (ويعبر في السلم والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل) في بطل
 عقدهما بمفارقة الوكيل صاحبه قبل القبض لوجود الافتراق من غير قبض
 ولا يبطل بمفارقة الموكل اذ القبض للعاقدة وهو ليس بعاقدة وما قبل من انه اذا
 حضر الموكل مجلس العقد لا يعتبر مفارقة الوكيل ضعيف لكون الوكيل اصلا
 في الحقوق في البيع مطلقا كافي البحر قيد بالوكيل لان الرسول فيهما لا يعتبر
 مفارقتها لان الرسالة في العقد لاقى القبض وينقل كلامه الى المرسل فصار
 قبض الرسول قبض غير العاقدة فلم يصح (ولو قال) الوكيل بالشراء (يعنى
 هذا الزيد) اى لاجله (فباع ثم انكر المشتري كونه زيدا امره) بعد اقراره
 بقوله زيد (فلزيد اخذه) اى اخذ المبيع جبرا (ان لم يصدق انكاره) اى
 المشتري لان قول الوكيل يعنى هذا الزيد اقرار منه بالوكالة فلا يلتفت الى انكاره
 للتناقض (فان صدقه) اى زيد انكاره بان قال لم امره بالشراء (لا يأخذه)
 زيد جبرا لان اقرار المشتري ارنده (فان سلمه المشتري اليه) اى الى زيد (صح)
 لان البيع يوجد بينهما حكما لان الوكيل ولو فوضه ليا كانا بيع والموكل كالمشتري
 فصار بيعا بالتساطى (ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم فترى رطلين
 بدرهم بما) اى من اللحم البدى (يباع رطل بدرهم لزم) في هذا البيع
 (موكله) من اللحم (رطل بنصف درهم) عند الامام قيد بما يباع رطل
 بدرهم لانه لو اشترى لما لا يباع رطل بدرهم بل اقل يكون الشراء واقعا للوكيل
 بالاجماع (وعندهما) وهو قول الأئمة الثلاثة (يلزمه) اى الموكل (الرطلان
 بالدرهم) لانه امره بصرف الدرهم في اللحم وفعل المأمور وزاده خيرا فصار
 كما اذا وكله ببيع عبده بانف فباعه بالفين وله انه مأمور بشراء رطل مقدر وليس
 بأمر بشراء الزيادة فنقد شراء رطل عليه وشراء رطل على الموكل بخلاف
 ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له قيل ان محمدا هنا

مع الامام في قول د مالور و اب لان في اعيان لاسد شي - الى الموكل انما كان في
 المبرور في امر انما امر ما يدري بمشروء ما بمشروء ما في درهم وفيه الدراهم في
 الدباير لم الموكل حلالا لمحمد و درهم و او درهم وفيها من الدراهم لا يرد
 الامر احد ما (ولو وكل شراء عدس بمسهما) لا ذكر بينهما (فشرى)
 المأمور بالامر (احدهما) اي احده العدس وبيع او بمسما (حار)
 من الامر بالايجاع لان التوكل مطلق فخرى على اطلاقه و قد لا يفي بهما
 في الشراء الا فيما لا يفيان اساس فيه وهو انهما في العايش لان التوكل بالشراء
 بالمعارف و اسعار في معاش و الناس و اهله و اعيانه او بمسما (وكذا
 ان وكل بشرائهما) اي شراء عدس بمسما (الا ان وفيهما مساويا
 فشرى) المأمور (احدهما) اي احده عدس (بمسما) اي بمسما
 الالف (او ما دل) من نصف الالف حار لانه ما دل الالف بهما وفيهما
 سواء فمسم بهما به من دلالة فكان امر الشراء كل واحد بمسما
 ثم الشراء بهما موافقة و ما دل بهما محالة الى خير فرفع عن الامر (وان)
 شري (ماكثر) من نصف الالف (لا يجوز) اي لا يقع من الامر له المأمور
 لانه محالة الى شري فلو اراده او كره و هذا عند الامام (و لا يجوز
 الشراء) ماكثر (انصافا) كما يجوز بمسما او دل (ان كان شراؤه بمسما
 الس من د و يدعي ما شري مثله الاخر) لان التوكل مطلق فمحمل على
 المصارف كما يشاء و ان كان لا دل في من الالف بانه شري مثلهما الباقي انما
 يحصل عرض الامر (فشرى) او كسل الالف (الاخر يدعي) من المثل
 (دل) و دفع (الخصومة) بهما (حار انصافا) لحصول الحق وهو شراء
 العدس بالالف (فان قال التوكل بشراء عدس من اي عدس) بالالف
 درهم (شري) اي الالف (بالالف و قال الموكل) دل شري (بمسما)
 اي نصف الالف وهو حصة و انشأ بينهما رهان (فان كان قد دفع)
 لم كل (الله) اي اي الركنل (الالف صدق التوكل انساوي) فيه امر
 (الالف) لانه امن و قد ادعى الخروج عن عهده الامانة و الموكل يدعي من
 نصف ما دفع الله وهو منكر و ان لم يساو فيه الالف لم يساوي نصفه
 صدق الموكل بلا حلف لانه امره بشراء عدس بالالف و المأمور اشترى عدس فاحش
 و الامر يساوي ما يساويه و من المأمور حصة سمائه (وان لم يكن دفعه هتتا)
 اي دفع الموكل الالف الى الوكيل و في المسئلة محالها (فان ساوى) فيه العدس
 (بهما) اي دفع الالف (صدق التوكل) لا يفي لان المأمور حالف
 الامر (وان ساواها) اي لم يساوى فيه الالف (حلف) لان الركنل هتتا

كالبايع والوكيل كما يشترى وقد وقع الاختلاف في الثمن فبحث المحالف وفتح
العقد (والعبد للمأمور) في صورتين (وكذا في معين لم يسم له ثمناً فشراه
واختلفا في ثمنه) يعني إذا قال له اشتر هذا العبد لي ولم يسم ثمناً فاشتراه المأمور
ثم اختلفا في ثمنه فقال المأمور اشتره بثلثي ألف وقال الآخر بل بخمسمائة وليس
لها رهان بلزمه المحالف كما في المسئلة الأولى فإن تكلا فالوكيل وان نكل أحدهما
فلن نكل (ولا عبرة بتصديق البايع) المأمور (في الإظهار) قبل لان البايع
ان استوفى الثمن فهو اجنبي عنهما وان لم يستوف فهو اجنبي عن الآخر
فلا مدخل له وهذا قول الامام ابي منصور وفي الهداية وهو اظهر وفي الكافي
هو الصحيح وقيل لا يخالف هنا لارتفاع الخلاف بتصديق البايع اذ هو حاضر
فيجعل تصديقهما بمنزلة انشاء العقد وفي المسئلة الأولى هو غائب فاعتبر
الاختلاف والى هذا مال الفقيه ابواليث وقال فاستحان وهو الاصح وفي التنوير
ولو اختلفا في مقدار الثمن الذي عينه له فقال الآخر امرتك بشرائه بمائة وقال
المأمور بألف فالقول الآخر مع يمينه والعبد للمأمور فان رهنه فدينه رهن المأمور
ولو امره بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال الآخر ليس هذا باخي فالقول الآخر
مع يمينه ويكون الوكيل مشترى لنفسه وعق العبد على الوكيل لزعم انه
أخو الموكل وعق على موكله فيؤخذ بذلك كما في البحر

(فصل)

في بيان احكام من يجوز للوكيل ان يعقد معه ومن لا يجوز (لا يصح عقد الوكيل
بالباع والشراء مع من رد شهادته له) كاعله وفرعه وزوجه وزوجته وسيده
وعنده ومكاتبه وشريكه فيما يشتركانه عند الامام (وقال يجوز) العقد (بمثل
القيمة الا في العبد والمكاتب) لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا املاك متباينة
ولما دفع مقطوعة بخلاف العبد الذي لا دين عليه لانه بيع من نفسه لان ما في
يد العبد للمولى وكذا للمولى حق في كسب المكاتب وبقلب حقيقة بالعجز وله
ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول
الشهادة لاركل واحد منهم ينفع بمال الآخر عادة فصار بيعاً من نفسه من
وجه ودخل في البيع الاجارة والصرف والسلم فهو على هذا الخلاف الا اذا اطلق
الموكل بان قال له بيع بمن شئت فيجوز بيعه من هؤلاء المذكورين بمثل القيمة كما
يجوز عقده معهم باكثر من القيمة بلا خلاف كما في البيع وفي النهاية وان كان
اكثر منهما يفتن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان البيع بغبن يسير لا يجوز عند
الامام ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة فعن الامام روايتان (والوكيل

الرهن في يده) اى الوكيل لان الوكيل استل في الحرق وقبض المهر منها
 والكفاية توثيقه والارتمان وثيقة الجانب الاستيفاء فيملكهما بخلاف الوكيل
 بقبض الدين لانه يعمل نيابة وقد انابه في قبض الدين دون الكفاية واخذ
 الرهن والوكيل بالبيع بقبض اصالة ولهذا لا يملك الموكل جره عن قبض الثمن
 كافي الهداية وفي المنع وهو مخالف لما في الخلاصة من ان الوكيل يقبض الدين له
 اخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية على اخذ الكفيل بشرط البراءة فهو حوالة
 لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها كما سرح به في البرازية ولما لم يرد
 المضمن عدمه للموكل والا فالدين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن
 بخلاف الوكيل بقبض الدين اذا اخذ رهنه فضاغ فانه لا يسقط من دين الموكل
 شيء ولا ضمان على الوكيل انتهى (ولو وهب) الوكيل (الثمن من المشتري
 او ابراء او حط منه) اى بعض الثمن (جاز) عند الطرفين (ويضمن)
 الوكيل الثمن كله لموكله في الحال (وعند ابن يوسف لا يجوز) كل من اهدية
 والبراء والحط اذا لامك له ولا امر له فيما فعل ولم يجز ولهما ان حقوق العقد
 راجعة الى العاقد وهذه التصرفات من حقوقه فيملكها ودفع الضرر حاصل
 بتضمنه في الحال على وجه الكمال (وكذا الخلاف لو اوجه) اى الثمن
 (او قبله) اى بالثمن (حوالة) قال قاضيخان ولم يذكر التأجيل في الاصل
 قيل يجوز التأجيل في قول ابن يوسف ايضا كالوابع بثمن مؤجل وقيل لا يجوز
 واختاره المصنف فلذا قال وكذا الخلاف لو اوجه (ولو اقاله) الوكيل بالبيع
 (صحيح) عقد الاقالة (وسقط الثمن عن المشتري ولو لم) الثمن (الوكيل)
 عند الطرفين لانه عاقد فيصح تصرفه فيضمن الثمن للموكل قبلنا بالبيع
 لان الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة اتفاقا هذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم
 اقال لا يصح وكذا اذا كان على الوكيل دين لرجل فاحاله على المشتري لباخذ
 الثمن ثم اقال لا يصح كافي شرح المجمع (وعند ابن يوسف لا يسقط عن المشتري)
 لانه اضرار للموكل فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري الا ان الاقالة لما كانت
 عنده بيعا صار الوكيل مستري من المشتري المبيع فكان الوكيل مديونا للمشتري
 مثل الثمن الاول كافي شرح المجمع (والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بثمن
 القيمة) او باقل منها وهو ظاهر لا يحتاج الى البيان (و) يجوز (زيادة
 يتغابن بهما وهي) اى الزيادة التي يتعاض بها (ما يقوم به مقوم) بان يقوم
 عدل مثلا بعشرة وعدل آخر بثمانية فاشتراه بعشرة يدخل تحت تقويم مقوم
 وقدموه في العروض زيادة نصف في العشرة وفي الحيوان بدرهم وفي العقار
 بدرهمين فهو الغبن البسيط فلزم الموكل وعن هذا قال (وقبر في العروض

ده نيم وفي الجوان ده يازده وفي العشار ده دوازده) هدا اذ علم بكى له قيمة
 ماومة كالهدى والدواب وغيرهم وامامه قيمة معلومة كالحرير واللحم وغيرهما
 ولا يحتاج الى تعويم مقوم فلا بد حل تحت حتى اذا زاد الوكيل بالشراء شيئا قليلا
 كما ليس لا يتعد على الموكل لظهور المخالفة وبه يفتى كافي البحر وغيره وعلى هذا
 لو قيد قوله وهو ما يقوم به مقوم بان لم يعرف سعره لكان اولى تدر (لا علم
 لا يتعان بها) اى لا يجوز شراء الوكيل بالنفس العاجز لجوار اشتراؤه لنفسه ثم
 لعلمه تحت يحوله على الامر وهذه التهمة لا توجد في الوكيل باسع اطلاقه فمثل
 ما اذا كان وكلا بشراء شيء بعينه فلا تلك الشراء نفس فاحش وان كان لا يملك
 الشراء لنفسه لانه بالمخالفة يكون مشتريا لنفسه وكانت التهمة مائة كافي التبيين
 لكن في الهدية خلافه مانه قال حتى لو كان وكلا بشراء شيء بعينه
 قالوا يفتى على الامر لانه لا يملك شراء لنفسه وفي العادة ان عاقب الهدية قول
 طامة المشايخ وبعضهم قال لا يتعد على الامر تدع (ولو وكل بدع عس
 واسع لصد حار) عند الامام لما قرأه آخا (وقال لا يجوز) بيه عايب
 بالشركة كالهدى لا ياتى كالبزاة يجوز بالاتفاق كما مر (الا ان باع الباقي
 قبل الخصومة) اى قبل الاختصاص الى العاصى ونعوض العاصى البيع فتح
 يجوز لعوده الى الوفاق (وهو) اى جوازه ان باع الباقي قبل الخصومة
 (احسان) عندهما وانما ذكر هذه المسئلة مع انها قد ذكرت فيما تقدم
 بقوله وسع نصف ما وكل بيه جاز توطئه لعول الامامين والمسئلة التى تليها
 وهو التوبل بشراء عدل لان المسئلة الاولى تذكر لاختلاف فيقولهم انها معق
 عليها فذكرها لدفع اتوهم لكن الاولى ان يتركها فيما سبق وذكرها هنا
 كما وقع في الهدية تدر (وان وكل شراء عند فاشترى بصدقه لا يلزم الموكل)
 لما قد مر من صدر الشركة (الا ان اشترى باده قبل الخصومة اتفاقا) لان شراء
 العاص قد يقع وسيله الى الامثال ما كان موروثا بين اثنين فيعده على الموكل
 بالاتفاق والفرق للامام بين البيع والشراء ان الامر في البيع سادف لم يكن
 ما عتر فيه اطلاقه بخلاف الامر بالشراء وقال زعفران الوكيل مطلقا اطلقه
 فمثل ما اذا كان العبد ميبا اولا لانه خالفه شراء نصف فلا يلزم الوكيل
 الا بعد شراؤه فبهذا طهر عدم صحة ما قيل بانى ان لا يوقف شراء نصف
 اذا كان الوكيل بشراء شيء بعينه بامل (واورد المبيع) اى رد المشتري المبيع
 (على الوكيل به بقبض) اى قبضا العاصى (رده) الوكيل (على
 امره مضافا) سواء كان بسبب البزة من قبل المشتري او ينكره الوكيل حين
 توجده عليه ائمن او اقرار الوكيل عند العاصى (في) اى في عيب (لا يحد

مثله) لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في الشكول ابعد العيب عن عام
 باعتبار عدم ممارسته المبيع فترم الامر فكذا باقرار فيما لا يحدث مثله لان القاضي
 يقن بخدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاءه مستندا الى هذه الحجج ثم
 ان اشتراطها فيما كان تاريخ البيع مستتبها على القاضي او كان العيب مما لا يعرفه
 الانساء او الاطباء فان قولهن وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة لافي الرد
 فيفتقر الى احدي هذه الحجج للرد حتى لو علم القاضي تاريخ البيع والعيب ظاهر
 لا يحتاج الى شيء منها كما اذا كان العيب مما لا يحدث اصلا كاصبع زائدة
 لا حاجة الى الحجة وانما قال بقضاءه لانه ان كان الرد يغير قضاءه ليس له الرد على
 الموكل ولا الخصومة معه كما في عامة روايات المسوط (وكذا) رد الموكل على
 الامر (فيما) اي في عيب (يحدث مثله) في هذه المدة (ان كان) قضاء
 القاضي (بينة او شكول عن يمين) لما تقدم آنفا (وان) كان قضاء القاضي
 (باقرار) الوكيل (فلا) برده على امره (ولزم الوكيل) لان الاقرار حجة
 قاصرة فيظهر حق المقر دون غيره والوكيل غير مضطر اليه لانه يمكنه السكوت
 والشكول ولكن له ان يخصم الموكل ان كان الرد عليه بقضاءه فليزمه بينة
 او شكول وان كان بغير قضاءه ليس له ان يخصم الموكل لانه فسخ للبيع بالتراضي
 فيكون بينهما جديدا في حق غيرهما والموكل غيرهما (ولو باع) الموكل
 (نسيئة) اي الى اجل (وقال الموكل امرتك بالعد وقال) الوكيل (لابل اطلقت)
 اي امرتني بالبيع من غير تقييد بالنقد (صدق الموكل) مع اليمين لان الامر
 مستفاد من الامر ولامساعدة بدلالة اللفظ على ما قاله المأمور (وفي المضاربة)
 صدق (المضارب) لان الاسل في المضاربة العموم والاطلاق فيعتبر قوله
 مع اليمين بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع
 آخر حيث يكون القول رب المال (ولا يصح) تصرف احد الوكيلين وحده
 فيما وكلاه) لعدم رضى الموكل الا براء بهما معا وفي المتخ اطلقه فتمثل
 ما اذا كان احدهما حرا بالغا عاقلا والآخر عبدا او صبيا محجورا عليه لكنه
 مقيد بما اذا وكلهما بكلام واحد اما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه
 يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت
 توكيله بخلاف الرصين اذا وصى الى كل منهما بكلام على حدة حيث لا يجوز
 لاحدهما ان يفرد بالتصرف على الاصح انتهى لكن في الشئني خلاف ما في المصح
 لانه قال لو باع احدهما والآخر حاضر يجوز ولو كان الآخر غائبا فاجاز لم يجز
 عند الامام خلافا لابن يوسف ولو كان احدهما صبيا او عبدا محجورا فلا آخر
 ان يفرد بالتصرف ولو مات احدهما او زال عقله ليس له ذلك تنوع وفي الخاتمة

رجل محل لرجلين وكانت احدهما امرأة جارية في يات دهرهم فاشترى احدهما
ثم اشترى الآخر فان لا آخر يكون مشتركا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما
جارية ووقع شراءهما في وقت واحد كانت الجزئتان للوكيل وعليه الفتوى
كافي البحر (الا في خصوصية) فان لاحدهما ان يخاصم وحده لان الاجماع
فيها معتذر لا قضاء الشك في مجلس القضاء خلافا لفرق والشافعي وطائفة
انه اذا خاصم احدهما لم يشترط حضرة الآخر وهو قول العامة لعدم القائمة
بسماعها وهو ما كت كافي التبيين وغيره وبه ظهر ان ما ذكره ابن مالك من اشتراط
الحضرة ضعيف كما في البحر لكن لا بد من مباشرة رأي الآخر حتى لو اشترى
احدهما بدون رأي الآخر لا يجوز عندنا كما ذكره القيني اهمل هذا يمكن ارجل
ما في ابن مالك على الرأي فيكون موافقا لقول العامة وهو اول من ارجل على
الضعف تدبر (ورد ودية) وفي البحر ولو قال ورد عين لكان اول فانه
لا فرق بين رد الودية والعارية والغصب والبيع الفاسد كما في الخلاصة لكن
يمكن بان رد عارية وغصب داخل في رد ودية حكما والبيع الفاسد في حكم
الغصب فاكفى بذكرها تدبر قيد بارد الاحتراز عن الاشتداد فليس لاحدهما
القبض بدون صاحبه (وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما) وكذا
تعلق عتبة الوكيلين وتدبير وتسلم هبة كما في التدبر لانه مما لا يحتاج الى الرأي
ويعتبر المتي فيه كالا واحد هذا اذا كان التوكيل بطلاق واجبة معينة وعق
معين لانه لو وكلهما بطلاق واحدة بغير عينها او عقد عبد بغير عينه لا يفرق
احدهما كما في السراج لانه مما لا يحتاج الى الرأي وقيد بلا عوض فيهما لانه لو كان
الطلاق والعق بموضع لم يفرق احدهما الا اذا اجاز الوكيل او اوكيل وفي البحر
ان الو كالة والوصاية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء
فليس لاحدهما الانفراد (وليس للوكيل ان يوكل) غيره لانه فوض اية
التصرف دون التوكيل به اذ رضى برأيه دون رأى غيره اوجوز ان تساوت
في الآراء (الا اذن موكله) لتحقيق رضائه (او قوله) اي يقول الموكل
للوكيل (عمل برأيك) لاطلاقه التوقيض الى رأيه واستثنى صاحب التدبر
من الاستثناء الاول فقال الا في دفع زكاة وفي قبض دين من في عياله وعند بعض
الثنى من الوكيل او وكيله فان تصرف وكيل الموكل بدون الاذن جائز فيه
(فان اذن) الموكل بالتوكيل (فوكل) الوكيل غيره (كان) الوكيل (الثاني)
وكيل الاول لا الثاني (ثم فرعه بقوله) فلا يعمد (الوكيل الثاني) (يعمد)
اي يعمد الموكل الثاني (ولا) يعمد (بوجه) اي بموت الموكل الثاني قال
المول سببى ينبغي ان تلك علة في اذا قال الموكل عمل برأيك انتهى وفيه

كلام لان الوكيل مأثور باعمال رآه وقد عمل بان يوكل غيره فتم الامر فلا يملك
العزل لان العزل الرجوع عن الرأى الاول وليس في قوله اعمل برأيك ما يدل على
هذا بخلاف ما اذا قال اصنع ماشئت لان فيه ما يدل على العموم فيملك العزل
تدبر (ويتعزلان) اى الوكيل الاول والثانى (يموت) الموكل (الاول)
لان الموكل حامل لنفسه فيعزل وكيله بموته لبطلان حقه (وان وكل) الوكيل
غيره (بلا إذن) من الموكل (فعقد) الوكيل (الثانى بحضرته) اى بحضرة
الوكيل الاول (جاز) تنقذه لان المقصود حضور رآه وقد حضر وظاهر
العبارة الاكتفاء بالحضرة من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعض والعمامة
على انه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان حضرة الوكيل الاول لا تنكفى
والمطلق من العبارات محمول على الاجازة كما فى اكثر المتعبرات فعلى هذا اوقال
فاجازته مكان قوله بحضرته لكان اولى تدبر (وكذا او عقد) الوكيل الثانى
(بغيره) اى بغيره الاول (فاجازه) اى اجاز الوكيل عقد
(جاز) ولو امكن كتنفى بقوله فعقد الثانى بحضرته او بغيره فاجازته جاز لكان
اخصر واولى لان الحكم فيهما موقوف على الاجازة على قول العمامة كما بين
قبلة تدبر قيد بالعقد احترازاً عن الوكيل بالطلاق والعقد اذا وكل غيره وطلق
الثانى بحضرة الوكيل الاول او طلق الاخيه فاحاز الوكيل فانه لا يقع وكذا
الابراء والخصومة وقضاء الدين كما فى المنع (او كان) الوكيل الاول (قد قدر
التمن للثانى) فعقد الثانى بغيره جاز لان الاحتجاج فيه الى الرأى التقدير الثمن
وقد حصل كما فى العنابة (ولا يجوز ائتمار او مكاتب التصرف فى مال طفله يدع
او شراء ولا تزوجه) لانتفاء ولايتهما بالرق (وكذا الكافر فى حق طفله المسلم)
لانتفاء ولايته بالكفر والاصل ان من لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه فى حقه
يقول حكم المسأمن والحربي والمرتد بعلم من حال الذمى دلالة ولذا بين حاله
دون غيره من الكفار وقيل تصرف المرتد موقوف بالاتفاق لتردد الملة فى حقه
فان اسلم نفذ وان قتل لا

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

اخر الوكالة بالخصومة عن الوكالة بالبيع والشراء لان الخصومة تقع باعتبار
ما يجب استيفاءه ممن هو فى ذمته وذلك فى الاغلب يكون لمطالبة المبيع او الثمن
(للوكيل بالخصومة القبض) عند ائتمار الثلاثة لان من ملك شيئاً ملك ائتماره
واتمام الخصومة وانتهؤها بالقبض (خلافاً لفر) لان القبض غير الخصومة
فلا تكون الوكيل به وكلاهما اذ يختصر الموكل للقبض من الناس والخصومة
الى الناس (والقوى اليوم على قوله) اى على قول زفر وهو قول الائمة

ثلثة من من تولى على الخصومة ولا يوثق على المثل لظهور الجملة
 في الوكلاء في هذا الزمان اتفق بذلك انصار الشريعة وكثير من مشايخ بلخ
 وسمرقند وغيرهم وبهذا اشار الى خلاف رفر هذا المبدأ لثلاثة احوال قوله في هذا
 المقام وفي التفسير الاول بالخصومة اذ ان لا يعبر عليه بالامانة اكان وكلاء
 بالخصومة يطلب المدعى وثبات المدعى عليه بخلاف الكفول (ومثله) اي مثل
 الوكيل بالخصومة (الوكيل بالخاصة) يعني ان الوكيل ما طلب مثل الوكيل
 بالخصومة فانه يملك القرض على اصل الرواية لانه في ماله وسعاً يقال اقتضت
 حتى ان يقرضه ماله مطاوع قضى الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوجه
 وانعوى على ان لا يملك كما في الهداية وفي الدلالة ان الوكيل بتفاسي الدين
 يملك القرض اتفاقاً في جواب كتاب الوكالة لكن فوى لمشايع على ان لا يملك
 له ساد الزمان انتهى فعلى هذا طهره عدم فهم ما قبل من انه قال صاحب
 الاحتشار والوكيل بالخاصة يملك القرض باجماع لانه لا مانع من ان يقرض
 اية من سلم ماله في دونه بالايجاع مع ان الخلاف مصرح في سائر الكتب
 لان ما قاله صاحب الاحتشار على رواية الاصل وانعوى على انه لا يملك له ساد
 الزمان فلا خلاف بالاتفاق على رواية الاصل لما في السراية الوكيل بالخاصة
 وكل ماله من في طاهر الرواية والنعوى على انه خطر ان كان الوكيل يملك
 في له كان من العرف بين التجار ان المنقاضي هو الذي يقرض الدين كان نوكله
 مائة من والا فلا تدروى التدوير ورسول النفاضي يملك القرض لا الخصومة اجماعاً
 ولا يملك الخصومة والافاض وكيال الملازمة كما يملك الخصومة وكل الصلح
 وكذا عكسه (ولو اكل نقص الدين الخصومة قبل الغرض) عند الامام
 (حسبنا له) وهو قول ائمة الثلاثة ورواية من الامام لانه ليس كل
 من يصلح للنقص يعرف الخصومة ويهتدى الى المحاكمة ولا ينعى له الرضى
 من الموكل وله انه وكلاء احد الدين من ماله لان قرض نفس الدين لا ينصير
 ولذا قلنا ان الدين تقضى بامثالها لان المله وض ملك المطلوب حقيقة وباتفاق
 يملك بدلا عن الدين ويكون وكلاء في حق التملك ولذلك الا بالخصومة وثمرته
 ما اذا قام الخصم البتة على استيفاء الموكل او ارأه ثقلاً عليه خلافاً له على
 بقوله قبل الرضى لانه بعد القرض لا يكون له الخصومة اتفاقاً وفي السيرة برامره
 من دين وان لا يقبضه الا حياً فقطه الا درهماً لم يجز قرضه على الامر
 والامر الرجوع على العريم بملكه ولو لم تكن للعريم بملكه على الايمان وقضى عليه
 بالدين وقضه الوكيل فضايع من الوكيل ثم رهن على الانشاء فلا حيل للمقضى
 عليه على الوكيل وانما رجع على الموكل (ولو اكل واحد الشفعة الخصومة)

قبل الأخذ اتفاقاً حتى اقام المشرى البينة على الوكيل على ان الموكل
 سألها قبل وتقبل الشفعة وأما بعد الأخذ بالشفعة فليس له الخصومة (وكذا
 الوكيل بالرجوع في الهبة) اي له الخصومة حتى لو اقام الموهوب له البينة على
 اخذ الواهب العوض وتقبل ويطلب الرجوع (او بالقسمة) يعني للوكيل بالقسمة
 الخصومة حتى اذا وكل احد الشريكين وكيلًا بان يقاسم مع شريكه فاقام
 الشريك البينة على الوكيل بان الموكل قبض نصيبه تقبل (او بالرد بالعيب)
 على البائع حتى اذا اقام البائع البينة على الوكيل بان الموكل رضى بالعيب تقبل
 (وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة) يعني له الخصومة واما قبل مباشرة
 الشراء لا يكون له الخصومة وهذا لان المبادلة تقتضي حقاً وهو اصل فيها
 فيكون خصماً فيها (وليس للوكيل بقبض العين الخصومة) بالاجماع لانه
 امين محض بقبض عين حتى الموكل من كل وجه فاشبه الرسول ثم فرعه بقوله
 (فلا ورهن ذوا اليد على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه منه تقصير الوكيل)
 عند (ولا يثبت البيع فيلزم) على ذي اليد (اعادة البينة اذا حضر الموكل)
 او من يقوم مقامه لان البينة قامت على من لا يكون خصماً والقياس فيه دفع العبد
 الى الوكيل اعدم قبول حجة ذي اليد لقيامها على من ليس بخصم فلم يعتبر وجه
 الاستحسان ان الوكيل خصم في حق قصريده لقيامه مقام الموكل في القبض
 فتقصيرده فنقام الحجة ثانياً على البيع اذا حضر الخصم (كما نقصر يد الوكيل
 بنقل الروجة او العبد) يعني اذا قامت المرأة البينة على الطلاق او اقام العبد
 البينة على العتاق على الوكيل بنقلهما الى موضع تقبل هذه البينة استمسكاناً
 في قصريده الوكيل عنهما حتى يحضر الخصم منكرًا (ولا يثبت الطلاق
 والعتق او رهنا) اي المرأة والعبد (عليهما) اي على الطلاق والعتاق
 (بلا حضور الموكل) كما امر انهما اقاما حجة على وكيل غير خصم ولذا
 وجب اعادتهما او حضر موكله بخلاف قصر اليد (وقرار الوكيل بالخصومة
 على موكله عند القاضى) بغير الحدود والقصاص (صحيح) سواء كان
 وكيلًا من قبل المدعى فاقرب بالقبض او من قبل المدعى عليه فاقرب بثبوت الحق
 وفيه اشعار بانه وانكره ذلك الوكيل صلح بالطريق الاولى وبانه لو استثنى الاقرار
 صح وصار وكيلًا بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيلًا بالاقرار وفي الصغرى
 لو استثنى الاقرار بحضرة الطالب صح والا لا وقال محمد انه ايضا يصح
 كما في القهستانى وفي السيرازية لو موكله غير جائز الاقرار صح ولم يصح الاقرار
 في الظاهر لو موصول وفي الاقضية ومفصولا ايضا (لا عند غير القاضى)
 اي ان كان اقراره عند غير القاضى فشهد به الساهد ان عند القاضى فانه غير

صحيح ان يحبس ثأنا من اهل دين (خلافا لما في يوسف) اي يصح عند قسمة
 القاضى منه ان الموكل امامه من نفسه مطلقا وهو يقتضى ان يملك ما ملك
 الموكل وهو يملك الاقرار عند صير الماضي كذا وكيله وعنه زهر والشافعى وهو
 قول ان يوسف اولا لا يصح اصلا وهو القياس لانه ما دور بالخصومة وهى
 منازعة والاقرار اصلا لانه مسالة والامر بالشئ لا يتناول صده وحده
 الاستحسان ان الوكيل صحيح فدخل تحت ما يملكه الموكل وهو الجواب
 مطلقا فيضمن الاقرار والموكل يملك الاقرار كذا يملك وكيله عند القاضى لكونه
 جواب الخصم وهو لا يكون معتبرا الا فى محاسن النقصاء ادوراه فحسبه بنفسى
 الى المجادلة والمجازاة وهو لم يوكل بذلك فح لا يكون وكلا (لكن لو رهن
 عليه) اي على الموكل هذا استدراك من قوله لا عند غير انقاض فلهذا اودى
 عليه لكان السب تدور (انه اقر فى غيره من انشاء خرج من الوكالة
 ولا يدع اليه المال) ولا يؤمر المدعى حله بدفع المال الى الوكيل لانه لا يصح
 بعد ذلك للمنافسة ولانه رغم انه مطلق فى دعواه (كلاب او اودى اذا اقر
 فى محاسن النقصاء لا يصح) اقراره بما (ولا يدع اليه) اي الى الاب او الوصى
 (المال) اي اذا ادعى الاب او الوصى ثأنا لصغيره فانكر المدعى حله فصدقه
 الاب او الوصى ثم جاء يدعى المال فان اقراره لا يصح لانه ولاية نظرية وذلك
 بارحط ماله ويصرف فيه على الوجه الاجدى والاقرار لا يكون حطما
 ولا يؤمر المدعى حله بدفع المال اليه لانه لا يصح دعواه وصدقه وصى آجر
 ويؤمر بدفع المال اليه بابت (ولا) يدع (يوكل رب المال كذا له يقتضى
 ما على المكول) كما لو وكاله نفسه من نفسه او صده او وكل المحل للمحل
 بصدقه من المحل عليه فيه غير صحيح لان الوكيل من يعمل اميره ولو صحتهما
 صار عاملا لنفسه فى اراء دمه (فلهذا لم الركن) ولا يقول قوله ملازم
 للوكالة اكونه امينا او صحيحا لانه لا يكونه مريثا نفسه فتعدم باعدام لارائه
 كافي الهداية وفي العامة سؤال وجواب فراجع الى التوير الوكيل يقتضى الدين
 اذا كمل صحيح وبطل الوكالة بخلاف العكس وكذا كل مرصحت كسالة الوكيل
 اية من بطلت وكالته تقيدت كماله او ما حرت (ومن صدق مدعى الوكالة
 يقتضى الدين امر بدفع اليه) ان اصدقه من قول انا وكيل العائى بقرض
 ديه اقرار على نفسه لانه ما يدعه خاص حقه اذا لم يكون يقتضى باسألها
 (فان صدقه صاحب الدين) اي اذا حذر الموكل وصدق الوكيل فى دعواه
 الوكالة فلا كلام لمصداق (ولا) اي وان لم اصدقه (امر) اي امر
 العزم (بادفع اليه) اي الى صاحب الدين (ايضا) اي كما امر بالدفع

الى الوكيل لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قوله مرجع
 عليه فبفساد الاداء ان لم يحجز الاستيفاء حال قيامه (ورجع) الغريم (به)
 اي بمادفعه (على الوكيل ان لم يهلك في يده) اي رجوع الغريم به ان كان
 مادفعه اليه باقيا في يد الوكيل لان غرضه من الدفع راحة ذمته ولم يحصل فله
 ان ينقص قبضه وبأخذ ما يجده واو كان بقاؤه حكما بان استهلكه الوكيل فانه
 باق بقاء يده (وان هلك) اي المقتوض في يد الوكيل (لا) اي لا يرجع
 فيما هلك لانه تصديقه اعترف انه محق في القبض فيكون امينا وهو لا يكون
 ضمينا اولانه مطالوم في اخذ الموكل ثانيا والمطلوم لا يظلم غيره (الا ان كان ضمنه
 عند دفعه) فحرج على الوكيل بمثل مادفعه قيل روى ضمنه بالتشديد وبعدمه
 فالمعنى بالتشديد الا اذا كان جعل الغريم الوكيل ضامنا بان قال عند دفعه
 ان حضر الغائب وانكر وكالك واخذ مني ثانيا فانت ضامن بهذا المال فقال
 الضامن وبعدم التشديد الا اذا كان الوكيل بان قال عند دفعه ان حضر الغائب
 وانكر الوكيل واخذ منه ثانيا فانت ضامن بهذا المال فيصير الوكيل كفيل اعمال
 قبضه السابقين المذكورين لان اضافة الضمان الى زمان القبض جائز لامال قبضه
 الوكيل اولاً لانه امانة في يده تصادقها على انه وكيل والامانة لا يجوز
 بها الكفالة وظاهر المتن انه لا رجوع على الوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن
 وليس كذلك بل الحكم كذلك لو قال له قبضت منك على اني ابرأك من الدين
 كما في الثور (اودفع اليه على ادعاه) حال كونه (غير مضيق وكالته)
 سواء كان مكذبا او سائبا فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رضاء الاجازة
 فانقطع رجاءه رجوع عليه وفي الثور فان ادعى الوكيل هلاكه اودفعه لموكله
 صدق بحلفه وفي الوجوه كلها ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب
 (ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه) لان تصديقه
 اقرار بمال الغير او لانه مأموور بالحفظ لا بالدفع بخلاف الدين فاذا لم يصدقه
 لا يؤمر بالدفع اليه بالاولى وفي المبخ تفصيل فليراجع (وكذا) اي مثل ما ذكر
 من الحكم (لو صدقه في دعوى شرأها من المالك) يعني لو ادعى انه اشترى
 الوديعة من مالكها وصدقه المودع لم يؤمر بدفعها اليه لانه مادام حيا كان
 اقرارا بملك الغير لانه من اهله فلا يصدقان في دعوى البيع عليه (ولو صدقه
 في ان المالك مات ورثها) اي الوديعة (ميراثا امر بالدفع اليه) اذا لم يكن
 على الميت دين مستغرق فلو انكر موته او قال لا ادري لا يؤمر بالتسليم اليه
 مالم تقم البينة هذه المسئلة وقد تقدمت في او آخر القضاء فكان ذكرها هنا تذكرا
 لذكر (ولو ادعى المدينون على الوكيل قبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له)

اى الدينون على استيفاء الدين (امر مدقم اليه) اى امر الغريم بدفع المذموم
 الذى عليه الى الوكيل لان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت فغيره دونه
 فلا يؤخر الحق ويجعلوا دينه والاشياء رب الدين جوارا للوكيل اقرارا بالدين
 وبوكالة والا لما شغل بذلك كما اذا طلب من الدين وادعى الاشياء فانه يكون
 اقرارا بالدين وكما اذا اجاب المدعى ثم ادعى القاطع في بعض الحدود فانه لا يقبل
 لان جوابه تسليم الحدود كما في المصح (ولا يستحق) اى الوكيل (اية ما يعم
 استيفاء موكله) الدين لانه نائب عن الموكل والسبب لا يحصى عليه الخاف
 خلافا لفر (بل يقع) الغريم بعدما دفع المال الى الوكيل (رب الدين
 ويستحق) اى رب الدين (انه ما استوفى) فان خاف بقى الحكم على حاله ولو نكل
 بطل الحكم فيسترد فيه ما قبض (ولو ادعى البائع على وكيل الرن بالبيع
 ان موكله رضى به) اى بالبيع (لا يؤخر بدفع الثمن قبل حلف المشتري) والفرق
 بين هذه وما تقدم من مسألة الدين ان التدارك ممكن هناك بان تردا ما قبضه
 الوكيل اذا ظهر الخطا عن نكوله فلهنا غير ممكن لان القضاء بالقسط ماضى
 على الصحة وان ظهر الخطا عند الامام كاهو مذهب في العقود والفسوخ
 ولا يستحق المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يقيد واما عندهما فيجب ان يعدل
 الجواب في الفصاين ولا يؤخر لان التدارك ممكن عندهما لبطان القضاء وقبل
 الاصح عند ابى يوسف ان يؤخر في الفصاين وفي المصح فلوردها الوكيل على البائع
 بالبيع في هذه المسئلة فخصر الموكل وصدقه على الرضاء كما في لئال البائع
 عند الكل على الاصح (ومن دفع اليه رجل اربعة عشر) دراهم (بنقهها على
 اهله فاقطع عليهم) اى على اهله (عشرة) اخرى (من عشرة فلهى بها)
 اى العشرة بالعشرة لان الوكيل بالاتفاق وكيل باسراء وحكمه كذلك قبل هذا
 استحسان وفي اقياس وهو قول الاثمة الثلاثة ليس له ذلك فيصير مثيرا لانه
 خاف امره وقيل القياس والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشراء
 واما لاتفاق فيتضمن الشراء فلا بد خلاته كما في الاصلاح وظاهر كلامه انه
 اتفق دراهمه مع بقية دراهم الموكل ولذا قال في النهاية هذا اذا كانت عشرة
 اصداف قاعة وقت الاتفاق وكان يضيف العقد اليها او يطلق اما اذا كانت
 متهلكة او اضاف العقد الى عشرة ثقه يصير مثيرا بالثقة مثيرا بالاتفاق
 لان الدرهم ثمين في الوكالة وفي التوزيع وصى اتفق من ماله ومال اليم
 غائب فهو اى الوصى متطوع في الاتفاق الا ان يهد على ان ما تقدم قرص
 عليه او انه يرجع عليه فلا يكون متطوعا وله ان يرجع

(باب عزل الوكيل)

وجه تأخيره ظاهر (للموكل عزل وكيله) عن الوكالة لانها حقه وله ان يبطله
(الا اذا علم به) اي بالتوكيل (حق الغير كوكيل الخصومة بعلم الخصم)
فلا يملك عزله فيصير كالوكالة المشروطة في عقد الرهن ومال الوقف وفيه
اشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزله قبل وجوده صح وعليه الفتوى
كما في القهستاني والى انه بطل تعليق العزل بالشرط (ويتوقف اعزاله)
اي انزال الوكيل (على علمه) اي علم الوكيل ثم فرعه بقوله (فنصره)
اي تصرف الوكيل (قوله) اي قل العلم باعزاله (صحيح) لان في اعزاله
بغير علم اضرارا به اذ ربما يتصرف على انه وكيل فيلحقه العهدة وكذا لو عزل
الوكيل نفسه لا يجوز بدون علم الموكل وعند الائمة الثلاثة يعزل الوكيل بلا علم
منه الا في قول عنهم ولو وجد الموكل الوكالة فقال لم اوكلك لا يكون عزلا الا ان يقول
والله لا اوكلك بشئ ويثبت العزل من الوكالة بمشاهدة كقوله عزلتك واخرجتك
عن الوكالة وبكاتبته وارسلته رسولا عدلا او غسره عدل خرا او عبدا صغيرا
او كبيرا اذا قال رسول الموكل ارسلني اليك لابلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره
فضولي بالعزل فلا بد من احد بشرط الشهادة اما العدد او العدالة وفي الدرر
قال وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فالت وكيلي فانه اذا عزله لم يعزل بل كان
وكيلا له ويسمى هذا وكيلا دوريا ولو اراد عزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول
في عزله عزلتك ثم عزلتك فانه يعزل واولاها كلعزلك فالت وكيلي لا يكون
معزولا بل كلما عزل كان وكيلا فاذا اراد ان يعزله يقول رجعت عن الوكالة المعلةقة
وعزلتك عن المنجزة فمح يعزل لان ما لا يكون لازما يصلي الرجوع عنه والوكالة
منه كافي التبيين وفي التوير وكله بقبض الدين ملك عزله ان يغير حضرة المديون
وان وكله بحضرة لا الا اذا علم به المديون فلو دفع المديون دينه الى الوكيل
قبل علمه بعزله يبرأ (وتبطل الوكالة بموت الموكل) هذا اولى من عبارة الوقاية
بموت احدهما لانه قال صاحب الدرر ولما لم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركته
لكن يمكن ان الوكيل اومات بحق الرد بالعيب لو ارثه او وصيه وان لم يكن فلموكل
في رواية ولو وصى القاضي في اخرى كما في القهستاني ففيه فائدة (وحنونه)
اي جنون الموكل وكذا جنون الوكيل (مطبقا) اي مستوعبا (وحده)
اي حده المطبق (شهره عند ابي يوسف) وكذا عند الامام في قول وعليه
الفتوى كما في المضمرات (وحول عند محمد) وكذا عند الامام في قول (وهو
المختار) لانه يسقط به جميع العبادات حتى الزكاة فقد ربه احتياطا (و)

تبتطل (بالمقابلة) أي لحاق الموكل (بدار الحرب) عند انقضاء
لأن تصرفات المبرر موقوفة عنده فكذا وكالت وان قبل اولى بدار الحرب
بطلت الوكالة (اخلاقا لهما) فان تصرفاته نافذة عندهما الا ان يموت او قبل
على رديته او يحكم بالمقابلة حتى يستقر امر الحاق فلو طرد من دار الحرب مستأجرا
ولم يحكم بالمقابلة تعود الوكالة عندهم وان حكم ثم عاد تعود الوكالة عند تحدد
اخلاقا لا ي. يوسف كما في القهستاني وفي النسخ فظاهر كلام الكثر وغيره من
المثون ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه وليس كذلك بل لابد من استثناء
من هذا الاصل فقل الا اذا وكل الراهن العبد او المرقون ببيع المرقن
عند حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل وجنونه كما لو وكيل بالامر باليد
والوكيل يبيع الوفاء وتماثله فيه فليراجع (وكذا) تبطل وكالة (بجز موكلة)
حال كون الموكل (مكاتب) أي اذا وكل مكاتب وكلا بالبيع مثلا ثم سار وقيما
بجزه عن اداء بدل الكتابة تبطل وكالة وكيفية لانه وقع تصرفه في مان الغير
بلا امره (وبجزه) أي بجز الموكل حال كونه (عبدا ماذونا) ولا فرق فيه
بين العلم وعدمه لانه عزل حكيم فلا يتوقف على العلم كما لو وكيل بالبيع اذا باعه
موكله وفي القهستاني وانما افضل بكذا للنية على العامل العبد لا لما ظن
ان في مابعد لم يشترط علم الوكيل وفيه اشعار بان المكاتب او الماذون اذا وكل
تجلا بالتفاضي او الخصومة لم تبطل وكالتة بالجز او بالجز كما في النهاية (و)
تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريك بسبب (استراق)
هذين (الشريكين) عن الشراكة أي يثبت عزل الوكيل بافراقهما ولا يتوقف
على علم الوكيل لما مر انه عزل حكيم والعم شرط للعزل الحقيقي واطلاقه
شامل اما اذا افترقا بطلان الشراكة بهلاك المالك المالك او احدهما قبل الشراء
فتبطل الوكالة ضمنية واما اذا وكل الشريك كان واحدا وصلا للتصرف
في المال فلو افترقا فان عزل في حق غير الموكل كمال منهما اذا لم يصير حايلا
في التوكيل وتماثله في الجز فالباطل (وتصرفي) هو بالجز أي وكذا تبطل
الوكالة بتصرفي (الموكل فيما وكل به) تصرفا بجز الوكيل عن الامتثال
كما اذا وكله باعتناق عبده او كتابته او تزويج امرأة او شراء شيء او طلاق او خلع
او بيع عبدا فاعتق او كاتب او زوج او طلق ثلثا او واحدة وعصفت عذبتها
او خالعها او باع نفسه فار الموكل او فعل واحدا منها بغيره بجز الوكيل
عن ذلك الفعل فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها واخذة والعمدة
قائمة بقيت الوكالة لا يمكن تنفيذ ما وكل به واو تزوجها بغيره وبانها لم يكن
للوكيل ان يزوجهما منه لوال حاجته بخلاف ما لو تزوجهما الوكيل وبانها

سبب يكون له ان يؤيد الموكل من سبب ما في ذم الموكل في الدار وفي البيع وتعود
 الوكالة اذا عاد الى الموكل قديم ماله فلو وكله بالبيع فباعه الموكل ثم رد عليه
 بما هو فسخ فالوكيل على وكالته وان رد به لا يكون فسخا لان تعود الوكالة
 كما او وكله في هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبة لا يمكن للوكيل الهبة
 ولو وكله بالبيع ثم رهنه الموكل او آجره فسلمه فهو على وكالته في ظاهر الرواية
 ولو وكله ان يواجر داره ثم آجرها الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على
 وكالته ولو وكله ببيع داره ثم بئى فيها فهو رجوع عنها عند الطرفين
 لا التخصيص والوصية بمنزلة الوكالة او في اثر ملكه كما اوطاق امرأته فهي
 في العدة فان تصرف الوكيل غير متعذر بان يقع الشئ في العدة وهي اثر ملكه
 كما تقدم انتهى لكن في قوله اوتى شئان الاول انه معطوف على قوله عاد وهو
 طرف للعود ولا عود في صيغة بقاء الاثر واشئان انه يلزم التكرار بما سبق من قوله
 ويتصرفه بنفسه كما اوطاق امرأته فهي في العدة الى آخره تدبر (ولا يشترط
 في الموت وما بعده) من الجون والمحق في دار الحرب والعجز وافتراق الشريكين
 ونصرف الموكل فيما وكل به (علم الوكيل) لما مر ان العلم شرط للعزل القصدى
 لا للعزل الحكيمى كما في اكثر المعبرات قال يعقوب باشا وهما كلام وهو ان الكافي
 مسألة تدل على اشتراط العلم في العزل الحكيمى ايضا وتماه فيه فليطالع

(كتاب الدعوى)

لما كانت الوكالة بالخصوص لاجل الدعوى ذكر الدعوى عقيب الوكالة هي
 واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرها وبعضهم قال الفتح اولى وبعضهم
 الكسر اولى ومنهم من سوى بينهما وفي الكافي يقول ادعى زيد على عمرو
 مالا فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به خطأ والمصدر
 الادعاء افتعال من دعا والدعوى على وزن فعلى اسم منه والفعل اللأيت
 فلا ينون يقال دعوى باطلة او صحيحة وجمعها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى
 ودعاوى والدعوى في الحرب ان يقول الناس يا فلان ماتى ثم اعلم انها
 مشروعة بالكتاب والسنة واجماع الامة (هي) اي الدعوى في اللغة عبارة
 عن اضافة الشئ الى نفسه حال المسألة او المنازعة مأخوذ من قولهم ادعى
 اذا اضاف الشئ الى نفسه بان قال لى ومنه دعوة الولد وفي السريع يراد به
 اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة لا غير كما في المبسوط وقبل هي في اللغة
 قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وفي الشرع ما اختاره المص
 تبعاً للوقاية بقوله (اخبار) عند الفاضل او الحكم فانه شرط كما في الكافي

وضمة (بحق) معلوم فانه بشرط (له) اي للحجبر (على غيره) اي على
 غير الحجبر بالاضطرار لما في السور وغيره وشروطه المجلس العاضى وصور خديم
 ومطلوبه المدعى وكونه بالمرءة وكون المدعى بما يحفل الثبوت مدعى
 ما يستحيل وجوده بالمرءة انتهى فعلى هذا الملاقى المص لا يخفى عن ش
 كفى الهستاني الاثبات بل عدم تقييده بالحضور ليكون حضور مجلس القضا
 ما حردا في مفهوم الدعوى وهي مطالبة حق عند من له الخلاص وللاخرج
 عن التعريف بالانكشاف الدعوى الصادرة عن صاحبة كتاب القاضى الى العاضى
 في مجلس اعاضى الكاتب فانه دعوى صحيحة حتى يتب في الكتاب على الاستشهاد
 بالدعوى الصحيحة الصادرة الى آخره مع انه احسار بحق له على غيره وليس
 بحاصر واماعدم تقييده بمجلس القضاء فلا يله جعله شرطا وشرط الدين
 خارج عن ذلك اشئ مامل (والمدعى) شرعا (من لا يحجر) اي لا يكره
 (على) هذه (الخصومة) اي المحامد وطالب الحق فلا يتكلم بما كان فيه
 مختصه من وجه آخر كما اذا قال قصت الدين فالدعوى ماله لا يحجر على هذه
 الخصومة اذ اتركها (والمدعى عليه من حجبر) على هذه الخصومة والجواب
 لكونه مكرامى واودع بصورة ولذا قال محمد في الاصل المدعى عليه هو
 المكر وهو الصحيح ذال اعتبار للمانى ولا يشك كل نوصى بالنيم فانه مدعى عليه
 معى فيما اذا حبر العاضى على الخصومة لا يبرم كك ما في القهستاني وانما عرفهما
 بذلك وعادل عما قضى التعريف اشارة الى اختلاف الشايع وفيهما قول
 المدعى من اذارك ترك والدعى عليه خلافة وهذا حاصل ما ذكر في هذا المتي
 قال ابو المكارم والعرف المذكورة ان كان عاما صححها كما قال في الهتداف
 لكنه تعرف له ناهى حكمه انتهى وقيل المدعى من لا يله عليه والمدعى
 عليه خلاف هذا ولذا نقل انه لا يكره مدعى اسوة ولا يقال له ولا
 عليه السلام وقيل المدعى من لا يستحق الامانة والمدعى عليه من يكون مستحقا
 لاحد ادعواه هولى كونه له على ما كان بالمثبت المدعى استحقاقه قيل
 المدعى من يلمس خلافا طاهر وهو الامر بالحادث والمدعى عليه من يمسك
 بالظاهر كالمدم الاصلى انتهى اذ لا تعرض على من له اليد بحق المدعى
 يحج دعواه كما لا يعرض الوحد على العدم الاصلى فلم يلزم عليه ما قال بعض
 الفضلاء ومنهم من قال المدعى من يلمس خلافا الطاهر ولا يلزم ان يكون
 امرا حاشا والمدعى عليه من يمسك بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما ايضا
 انتهى لان المراد بالامر الحادث كونه محتاجا الى الدال في ظهوره ووجوده
 وبالمدم الاصلى عدم كونه محتاجا اليه اصلا فالودع الذى يدعى ربا او دية

الى المودع لا يكون مدعى حقيقة وكذا لا يكون المودع بانكاره الرد منكرا حقيقة
لا به بانكاره مدعى شغل ذمة المودع معنى وكذا المودع بادعاء الرد ينكر الشغل
معنى ليقع دقته عن الضمان فيجبر على الخصومة فيما انكره معنى من الضمان
انكونه مدعى عليه فيصدق قوله مع اليمين اذا لاعتار للمعانى دون الصور
كما في شرح الوقاية لابن السبح (ولا تصح الدعوى الا بذكر شئ) اى قول
دين او عين (علم جنسه) اى جنس ذلك الدين كالدراهم والدنانير والخططة
وغيرها (وقدره) مثل كذا وكذا درهم او دينار او كرا قبل لا بد ايضا
من ذكر وصفه بانه جيد او ردى في دنوى الدين اذ هو يعرف به لان الزام
الخصم بالجهول عند قيام البرهان معتذر وكذا الشهادة والقضاء غير ممكن
بخلاف العين كما سيجي وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة الدعوى بلا عجز
عن تقريرها لم يسمع كما في الفقهستانى فان عجز عن الدعوى عن ظهر القلب فكتب
فسمع كما في الخزانة (فان كان) المدعى (ديناً) اى حقا في الذمة (ذكر)
المدعى (انه بطالبه) اى ان المدعى بطالب المدعى عليه بالدين لان فائدة
الدعوى اجمار انقاض المدعى عليه على ابقاء حق المدعى وليس للقاضي ذلك
الا اذا طالبه به فامتنع (وان كان) المدعى (عينا نقليا) اى متقولا (ذكر)
المدعى (انها) اى العين (في يد المدعى عليه بعرق) دفعا لاحتمال ان يكون
مهرنا او محموسا باتمن في يده قال صدر الشريعة هذه العلة تشمل العقار ايضا
فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم وفي حاشية يعقوب اشاجواب
عن طرف صاحب الدرر واعتراض عليه فلا يطالع (وانه) اى المدعى (بطالبه)
اى المدعى عليه (بها) اى العين (ولا بد من احضارها) اى يكلف احضار
العين المنقولة (ان امكن) الاحضار (ليسار اليها) اى الى العين (عند
الدعوى وعند الشهادة او الخلف) لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك
بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة ابغى في التعريف حتى قالوا في
المنقولات التي تعذر نقلها كالرعى ومحموه حضر المالك عندها او بعث امينا كما
في البحر وغيره لكن على رواية والافتقار وان تعذر يذكر قيمتها بغنى عنه تدبر
وفي المجتبى معرنا الى الاستيعابى في مسألة الشاهدين اذا شهدا على سرقة
بقرة واختافا في لونها تقل الشهادة خلافا لهما ثم قال وهذه المسئلة تدل على
ان احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو شرط لاحضرت ولما وقع
الاختلاف عند الشهادة في لونها ثم قال وهذه المسئلة ليس غنيتها غافلون
لكن ليس في ذلك دليل على ما ذكر لانها اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها
والقيمة كافية كما في البحر (وان تعذر) اى تعذر احضار المنقولات بان كانت

هالكه او قايه (يذكر قيمتها) ليحصر المدعى معلوما بها لان الغالب لا يعرف
الاباوصف والقيمة قال ابوالاثير يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة او الانوثة
في الداية هذا اذا ادعى العين اما اذا ادعى قيمة شيء مستهلك فلا بد من بيان
جنسه ونوعه واختلفوا في بيان الذكورة والانوثة في الداية قال العمادي ادعى
اصنافا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل ولم يذكر قيمة عين على
حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال
وهو الصحيح لانه لو قال غصبت مني عينا كذا ولا ادري انه هالك وقام ولا ادري
كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف
قيمة ماله ولو كلف بيان القيمة لتضرر به كافي الكافي فان عجز عن ردها كان القول
في مقدار القيمة قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلان
يصح اذا بين قيمة البكل جملة كان اولى وفي الشين فاذا سقط بيان القيمة عن
المدعى سقط عن الشهود ايضا بل اولى وقيل يشترط ذكر القيمة اذا كانت
الدعوى سرقة ليعلم ان السرقة كانت نصبا فاما فيما سوى ذلك فلا يشترط
كافي الجمع وفي التور وفي دعوى الايداع لابد من بيان مكانه سواء كان له محل
اولا وفي الغصب ان كان له محل وموئنة فلا بد من بيان موضع الغصب والا لا وفي
دعوى المثلبات لابد من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجود
(وفي العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق) كما يحتاج اليه في المقول ولكن يذكر
ان العقار في يده لان المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار في يده فلا بد
من اثباته لكن مسائل صدر الشريعة ياق على ما قاله به توبيا شتا في حاشيته
ويؤيد ما في الفهستان من قوله ويزيد في العقار ايضا عند بعض المشايخ
كما في قاضيهان والحزانة وهو المختار عند كثير انتهى لكن اختلف المشايخ
في القوي كاسبائي ندع (ولا ثبت اليد) اي يد المدعى عليه (فيه) اي في العار
(بتصادقهما) اي لا تثبت بتصادق المدعى والمدعى عليه على انه في يده
(بل) تثبت اليد فيه (بيينة) بان يشهد الشهود بانهم جاوروا في يده حتى
لو قالوا سمعنا ذلك لم تقبل (او يعلم القاضي) انه في يده لا محتمل كون العقار
في يده غيرهما وقد تواضعا على ذلك بخلاف المقول لان اليد فيه شبهة
فلا حاجة الى البينة ولا الى العلم بل تثبت بتصادقهما (في الصحيح) احتراز عما قيل
ان اليد تصح بالاقرار فلا حاجة الى البينة ولا الى العلم وفي العز يشهدوا انه حاكمه
ولم يقولوا في يده بغير حق يفتى بالمقول قال الجواني اختلف فيه المشايخ
والصحيح انه لا تقبل لانه ان لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم
وبه كان يفتى اكثر المشايخ وقيل يقتضى في المقول لاني العقار حتى يقولوا به

في يده بغير حق فاصحح الدين عليه الفتوى انه تقبل في حق الفضلاء بالملك
 لا في حق المطالبة بالسليم وتماه فيه فليراجع وفي المصحح وليس ما ذكر من اشتراط
 ثبوت اليد في العقار بالينة او العالم مطلقا في جميع الصور بل اذا ادعى المدعى ملكا
 مطلقا في العقار اما دعوى الغصب والشراء فلا يشترط ثبوت اليد (ولا بد فيه)
 اى في العقار (من ذكر البلد والمحلة) وفي الفصولين في دعوى العقار لا بد
 ان يذكر بلدة فيها العقار ثم المحلة ثم السكة اختارا لقول محمد فان مذهبه
 ان يبدأ بالاعم ثم بالاخص وقيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم (و) لا بد من ذكر
 الحدود الاربع في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها اى اصحاب الحدود
 (ونسبهم الى الجد) ليتبروا عن غيرهم لان تمام التعريف يحصل به في الصحيح
 من مذهب الامام هدا اذا لم يكن مشهورا (وفي الرجل المشهور يكتب في بذكره)
 لخصه قول المقصود به (فان ذكر ثلاثه وترك الرابع صح) وقال زفر
 لا لان التعريف لم يتم ولنا ان الاكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر
 الخدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة روى عن ابى يوسف يكفي الاثنان
 وقيل الواحد (وان ذكره) اى الحد الرابع (وغلط فيه) اى في الحد الرابع
 (لا) يصح لانه يختلف المدعى ولا كذلك بتركه وفي المصحح وانما ثبت الغلط
 باقرار الشاهد انى غلطت فيه اما لو ادعى المدعى عليه لا تسمع ولا تقبل بيته
 وتماه فيه فليطالع (واذا صحت) اى اذا جازت وقامت دعوى المدعى برعاية
 ما سبق (سأل القاضى الخصم) اى المدعى عليه (عنها) اى عن دعواه
 ليتضح وجه حكمه لان القضاء بالينة بخلاف القضاء بالاقرار ومعنى سواء له
 ان يقول خصمك ادعى عليك كذا وكذا فاذا تقول (فان اقر) اى الخصم
 (حكم عليه) اى على الخصم اى يحكم القاضى بالخروج عن موجب ما اقر به
 لان الاقرار حجة بنفسه فلا يتوقف في صدقه على الحكم من القاضى ولذا قال
 في الاصلاح فان اقر فيها ولم يقل حكم (وان انكر) الخصم انكارا صريحا
 او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روى انه اقرار غير
 ظاهر فيحبس حتى يقر فغلط كما في القهستانى لكن قال السرخسى وعند ابى
 يوسف يحبس الى ان يجيب وفي البحر والفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق
 بالقضاء كما في القصة والبرازية فلذا افتت بأنه يحبس الى ان يجيب وتماه فيه
 فليراجع (سأل) القاضى (المدعى الينة) في دعواه (فان اقامها)
 اى ان اقام المدعى الينة يحكم القاضى على خصمه لانه نور دعواه بالينة فهى
 فيعلة من البيان او البين اذ بها يظهر الحق من الباطل ويفصل بينهما (والا)
 اى وان لم يقمها بل عجز عن اقامتها (حلف) اى حلف القاضى (الخصم)

وهو المدعى عليه (ان طاب حبه) اي حلف المدعي بحلف المدعى عليه
 لانه حلف السلام قال له مدعى اليك بمئة دينار لاوقال ذلك بيمينه وبعال شراعية
 ولا ياتي وقال عليه السلام ليس لك الا هذا شاهدك او عينه فصار اليين حقا
 لاضاحه السد لام التلبس قيد تحلف للمدعى لان المدعى عليه او تحلف
 بيمين المدعى عليه بين يدي القاضي من غير اختلاف انه مدعى وهو هذا ليس
 بتحلف لان التحلف حق القاضى فتورهن عليه تامل والتحلف بيمينه
 انه مدعى ولا تحلف فسل طاه صد الطره من في جميع الدعاوى وكذا عد الى
 يوسف الا في مسائل في الرد الميب تحلف المشرى بالله ماضيت باليوب واشفع
 بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طالت ورحن العدة على زوجها العاين
 تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك العتق والمستحق يحلف بالله
 ما عت واجهوا على ان من ادعى دنا على الميت تحلفه القاضي ولا طاب الوصى
 واوارث (فان حلف) المدعى عليه (انقطعت الخصومة حتى تقوم المينة)
 اي اذا حلف المدعى عليه قال مدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه الا انه
 ليس له ان يخصمه لما لم يقم الدية على وفق دعواه فان اقامها له الحلف تقبل
 قال عليه السلام اليين العاجرة الحق ان ترد باليمين العادلة ولا تطلب اليامين
 لا يدل على علم الية لاحتمل انها عاتة او حاضرة في البلد ولم تحضر وان
 اليين بدل الية فاد اقدر على الاصل فمثل حكم الخلف ولا صيرة لما قاله بعض
 الفقهاء من ان العتة لا تنفع بعد اليين كافي الدرر وغيره (وان بكل) عن ابي
 (مرة) اي قال لا احلف (او سكت) لا آفة (من خرس او طرش او غيره
 فان السكوت لا آفة مכול حلهما هو الصحيح كافي السراج (فتصلى) اي قضى
 العاصي له عليه بالمال (بالكل) اي بسبب الامناع عنه (صح) ذلك
 القضاء لان الكول دل على كونه ماد لا او مقرا اذا ولا ذلك لا قدم على اليين
 اقامة الواجب دوما للصرر عن نفسه فخرج هذا الجواب على حاشي ابو
 في كوله (وعرض اليين) عليه (ثلثا) بان يقول له في كل مرة اتى اعرض
 عليك اليين فان حلفت والاقضيت عليك بما ادعاه (ثم القضاء) على تقدير
 كوله (احوط) لما فيه من المبالغة في الانططار ولا صيرة بعد القضاء بقوله
 احلف لاه ابطال حقه بالنكول فلا يفتض به القضاء ويعتبر قوله احلف فيل
 الحكم او بعد العرض ثلثا وفيه اشعار انه لا بد ان يكون انكول في مجلس القضاء
 وانفصل القضاء به وبدونه لا يوجب شيئا كافي اليين وفي المحبي بشرط ان يكون
 القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وقال الخصاص لا يشترط حتى
 لو استهله بعد العرض يوما او يومين او ثلاثة فلا بأس به وهو قول الاثمة

الثلاثة وفي المصحح ولم ارفيه راجعا وفي البحر واما المذهب فانه لو قضى بالنكول
 بعد العرض مرة واحدة وهو الصحيح والاول اولى انتهى (ولا ترد عين على
 مدعى) اذا نكل المدعى عليه عن اليمين وعند الأئمة الثلاثة ترد عليه عند
 نكواه فان حلف قضى له والا لا (ولا يقضى بشاهد ويمين) وقال الشافعي
 او اقام المدعى شاهدا واحدا ونحج عن الآخر ترد اليمين على المدعى فان حلف
 قضى له والا لا لان النبي عليه السلام قضى بشاهد ويمين ولنا قوله صلى الله
 عليه وسلم البينة للمدعى واليمين على من انكر وهذا الحديث مشهور كائن كالموازي
 وحدث الشاهد واليمين غريب ضعفه الطحاوي واول من قضى به معاوية
 رضي ولم يقع العمل به الى زمانه لعدم الحاجة اليه حتى لو قضى القاضي به
 لا ينفذ (ولا يحلف في نكاح) اي نفس النكاح او الرضى به او الامر به
 فلو ادعى احد من الزوجين بلاينة نكاحا على الآخر وهو منكره (ورجعة)
 بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها في العدة والآخر
 ينكرها فان ادعى الرجعة في العدة ثبت بقوله في الحل ككافي القهستاني
 (وفي ايلاء) كافي نسخة المص لكن الاولى كافي سائر المتون وفي ايلاء بدون
 الواو اي في الرجوع في مدة ايلاء بان يدعى احدهما على الآخر بعد مدة
 ايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته والآخر منكر وفي القهستاني فان اختلفوا
 قبل المدة ثبت النفي بقوله (واستيلاد) اي طلب ولدا بان يدعى احدهما في الامة
 والمولى اوال زوجة وان زوج انها ولدت منه ولدا حيا او ميتا كافي قاضيهان لكن
 في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم تصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة
 لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه
 تصويرهم كافي القهستاني (ورق) بان ادعى رجل على مجهول الحال انه
 رقه او ادعى المجهول انه سيده وانكر الآخر (ونسب) بان ادعى ان هذا
 ولده او ولد سيده او هو يدعى عليه والآخر ينكر (وولاء) سواء كان ولدا
 اعترافا او ولاء الموالاة بان يدعى احد من المعروف والمجهول على الآخر انه
 معتقه او مولاه فلا يحلف عند الامام في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف
 انقضاء بالنكول والنكول جعله بذلا واباحة صيانة عن الكذب الحرام والبذل
 لا يجري في هذه الامور (وعندهما) وهو قول الأئمة الثلاثة (يحلف)
 لان النكول اقرار والظاهر انه يحلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عليه ظهر
 انه غير صادق في انكاره اذا كان صادقا لا قدم عليه ولما كان النكول اقرارا
 فالأقرار يجري في هذه الاشياء فيستحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى
 المدعى حتى ان نكل يقضى بالنكول (وبه) اي يقول الامام بين (نفسي)

كما في صيدان وهو اختيار فقير الاستسلام على الردوي مما لا يعوم المدعوع
 وفي النهاية قال المتأخرون ان المدعى اذا كان متعنتا يأخذ القاضي بقولهما
 وان متخلوما بقوله (ولا) يستخلف (في حشد) اتفاقا هو خالص حتى الله
 تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق
 المبد فيه مغلوب فلوا دعي احد على احد قذف بالزنا فانكره لم يخلف الا اذا ضمن
 حقا بان ضاق حتى عبده بالزنا وقال ان زيت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى
 ولا يثبت عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا ذكره الرضوي
 وصححه الحلواني خلافا للسرخسي (و) لافي (ليمان) ايضا بالاتفاق
 اذا ادعت المرأة على زوجها انه قد قذفها فادعى الزوج باليمان وانكر الزوج
 لان اليمان قائم مقام حشد الزنا في جانب الزوج فلا يثبت بالنكول الذي هو
 اقرار مع شبهة (والسارق يخلف) بالاتفاق عند ارادة اخذ المال ويعول
 فيه بالله تعالى ماله عليك هذا المال وعن محمد ان القاضي يقول للمدعى ماذا تريد
 فان قال اريد القطع يقول في جوابه ان الحدود لا يستخلف فيه وان قال اريد
 المال يقول له دع دعوي السرقة وادع المال (فان نكل) عن الخلف
 (ضمن) المال (ولا يقطع) لان النكول اقرار مع شبهة فيعمل في الضمان
 دون القطع كما اذا شهد رجل وامرأتان على السرقة والمال ثقيل في المال دون
 القطع (ويخلف الزوج ان ادعت) الزوجة (طلاقا) بلا يثبت لها عليه
 (قبل الدخول اجماعا) ان مقصودها المال والاستحلاف يجري في المال
 بالاجماع (فان نكل ضمن) الزوج (نصف المهر) وانما وضع المهر
 في الطلاق قبل الدخول لانه لو اطلق ينصرف الى الطلاق الذي يلزم
 منه المهر تاما ويبقى امر الطلاق الذي يلزم منه نصف المهر
 مسطورا فكشفه اولي مع ان يوم الخلف في الطلاق بعد الدخول
 بطريق الاولى فانه اذا استخلفه قبل تأكد المهر فيعده اول
 (وكذا) يخلف (في النكاح اذا ادعت) المرأة (مهرها) وانكر الزوج
 فلو نكل يلزم المهر ولا يثبت النكاح عند الامام بخلاف الطلاق وكذا اذا ادعت
 النفقة بالنكاح يستخلف فان نكل يلزم النفقة دون النكاح (وفي النسب) اي
 يخلف في دعوى النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة) بان ادعى رجل على
 رجل انه اخوه مات ابوهما وترك مالا في يد المدعى عليه او طلب من القاضي
 فرض النفقة على المدعى عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب بالاجماع
 فان حلف برى وان نكل قضى بالنسب والنفقة لا النسب ان كان النسب قسما
 لا يصح الاقرار به وان كان سبيا يصح الاقرار به قبل الخلف (وغيرهما)

كما يجربان كان صبي في يد رجل النقطه وهو لا يعبر عن نفسه فادعت امرأه
 حرة الاصل انه اخوها يريد قصر يد المنقط لمساها من حق الحضانه وارادت
 استخلاصه فكل ثبت لها حق نقل الصبي الى حجرها ولا يثبت النسب وكذا
 العتيق بسبب الملك بان ادعى عبده علي مولاه انه عتيق لانه اخوه او اراد الواهب
 الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعي عليه يستخلف على
 ما يدعي بالاجماع (وفي القصاص) اي يخلف جاحد القود في النفس والاطراف
 بالاتفاق (فان نكل في) دعوى (النفس) لم يقتص منه بل (حبس حتى يقر)
 فيقتص منه (او يخلف) فيطلق عن الحبس والايحبس ابدا (وان) نكل
 (فيما دونها) اي النفس (يقتص) منه وهذا عند الامام لان الاطراف
 يسلك بها مسلك الاموال ولهذا ايجز قطعها للحاجة ولم يجب على القاطع
 الضمان اذا قطعها بامر صاحبها بخلاف النفس فانه لو قتله بامره يجب عليه
 القصاص في رواية والدية في اخرى واذا سلك بالاطراف مسلك الاموال يجزى
 فيه البذل كما يجزى في الاموال كما في اكثر المعتمرات وما قاله ابو المكارم من انه
 توجه عليه حينئذ لزوم قطع يد السارق بالنكول وقدمه انه لا يقطع ليس بوارد
 لان قود الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع في السرقة
 فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق بينهما تدبر
 (وعندهما يضمن الارش فيهما) اي في ضرورتى دعوى النفس والاطراف
 لان النكول اقرار عندهما لكن فيه شبهة البدل فيمتنع في الطرف بمافيه شبهة
 القصاص كما في النفس فيجب المال فيهما تعدد القصاص خصوصا اذا كان
 امتناع القصاص بمعنى من جهة من عليه كما اذا اقر بالخطاء والولى يدعى العبد
 وعند الأئمة الثلاثة يقتص فيهما بعد حلف المدعى على انه صادق في دعواه
 بناء على ما مر من اصلهم (فان قال المدعى لى بينة حاضرة) في المصير
 (وطالب بمن خصمه لا يخلف) عند الامام وهو الصحيح كما في المضمرات وغيره
 وقال ابو يوسف يستخلف لان اليقين حقه بالحديث المعروف فاذا طالبة يحجبه
 والامام ان ثبوت اليقين مرتب على الجز عن اقامة البينة بما روينا فلا يكون حقه
 دونه ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكره الخصاص ومع الامام فيما ذكره الطحاوى
 كما في اكثر المعتمرات ففعلى هذا ينبغي للمص ان يذكر الخلاف تدبر قيدا بالمصير
 لانها لو كانت في مجلس الحكم لا يخلف بالاتفاق وان كانت خارج المصير يخلف
 بالاتفاق وفي المجنب وقد رت الغيبة بمسيرة السفر وفي المخ وحضورها في المصير
 وظاهر ما في خزنة المفتين خلافه فانه قال الاستحلاف يجزى في الدعاوى
 الصحيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى لا شبهة لى او شبهة لى غيب

او مرضى وفي التمرادى المدينون الاتصال فانكر المدعى ولائجه له وصلى عليه
 فدل على المدعى اهل حتى في الختم ثم استخلفى فيه ذلك في زمان (وتعالى)
 من التكفل (مذهب) اى يؤخذ من المدعى فانه كل عسبه كذا تدبر
 ه صبح حقه استحقاقا والقاس ان لا كفل قبل اقامه البتة وهو مذهبنا شافعى
 وشيخان كون التكفل معروفا فيه ولا يؤهم احدى ما يكون له دار وجانوب
 ملكاله وله ان يطالب وكذا بالخصوص مذبحى اوعاب الاصل نعم الله على
 الوكيل ومضى عنه وصح ان كون كماله لا ووالا وان اعطيه فله ان يطالب
 بالتكفل نفس الوكيل وان كان المدعى موهولا فله ان يطالبه مع ذلك كفسلا
 ما عسى ان يخصصها ولا يعضه المدعى بملكه وان كان عقارا لا - ارجح الى ذلك ومنه
 اشارة الى ان الله صلى الله عليه وآله اولوا اطلاق المدعى وهذا اذا كان المدعى جاهلا
 بالخصوصه واما اذا كان عالما فلا يكره له اعصى لاطلعه (ثلثه اقام) هذا مروي
 عن الامام وهو الصحيح كما في الكافي وغيره وصح في الحاشية انه الى حارس الى صلى
 محمدا آخره دل بعبود الى رأى (مباح) وهو الاشبه رأى الامام ولا فرق
 في الظاهر بين الواحد والجمع وكذا بين المال والكر وعن محمد
 ان الخصم ان كان يثبت لانه لله لهذا العذر لا يجر على اعطاء التكفل ويؤد
 عذله الى بئس حاصره لا كفيل ومعناه في المصر حتى لو مال المدعى لا يستل
 اوسه ودى عت لا تكفل اذا لاقاه فله ان يخلع فاد احصر بئس ما حلف
 هل منه المدعى وكذا اموال المدعى لا يستل في وطالب عسبه بجمعه بملكوته
 القاصي فله الى بئس فان الله صلى الله عليه وآله وسلم لا دل وفي البحر ادعى
 القائل ان له منه حاصره على الله الواحد الا انه اقام فان نصب ولم يأت بانه وقال الى
 بئس عايد يعصى بالعصا صفا كالا وال وفي الاستحسان ورجل اسمه طاما
 لاضر الدم (فان) عن اعطاء التكفل (لارمة) ممدار ممدار التكفل
 (ودار ممدار) اى مع العزم (حب دار) بفسر الملامه وفي البحر ممدار
 عن الصبي رأب في رباب بعض الشايع ان الطال او مرضى عسبه بملكوته
 ممداره فلا بد ان لا يصح هذا الامام خلافا لهما وحله فبر ما لم يله ا و كل
 بغير مرضى الخصم لكن لا يخصصه في موضع لا بدك حسن وهو عزم مستحق
 عايد بعض الدعوى ولا يستعله عن التصرف بل هو تصرف والمسمى بدور
 معه ودال من المصاوب الى داره فان الطال لا يخصصه من ادخول الى اخصه
 بل لا بد من المطالب الى اخصه ولا يزم على باب داره (وان كان) المطاوب
 (عزم ما تكفل او يزم بدار مجلس انقاضي) الى ان يقوم من عسبه لان في احد
 التكفل والملامه بداره على ذلك اصرار به عنه عن السعر ولا يصرف في عدا

المقدار ظاهر فان برهن في المجلس فيها والا يحلفه ان شاء اوبعد (واليمين
 بالله تعالى لا بطلاق وعناق) لقوله عليه الصلوة والسلام من كان منكم حاقا فليحلف
 بالله اوليذر (وقيل ان الخ الحصر صح) اليمين (٢٤٨) اي بالطلاق والعناق
 (في زماننا) لقلة المسالة باليمين بالله تعالى كافي الهداية لكن لا يقضى عليه
 بالاكل لانه نكل عما هو منهى عنه شرعا حتى لو قضى لا يفسد وانما اتى بصيغة
 التريض لان اكثر مشايخنا لم يجوزوه وفي البحر القوي على عدم الحلف بالطلاق
 والعناق وهو ظاهر الرواية وفي الخاتبة ومنهم من جوزه في زماننا والصحيح
 ما في ظاهر الرواية انتهى (وتغلظ) اليمين (مذكر صفاته تعالى) اي صفات
 الله تعالى مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن
 الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولا فلاك هذا
 المال الذي اسعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه (ان شاء القاضي) لان احوال
 الناس شتى فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ ويتجاسر عند عدمه فتغلظ عليه
 لعله يمتنع بذلك والاختيار في صفة التغليظ الى القاضي يزيد فيه ما شاء وينقص
 ما شاء الا انه يحتاط (ويحترز من التكرار) اي يحترز عن عطف بعض الاسماء
 على البعض والائتداد باليمين واوامره بالعطف فاتي بواحدة ونكل عن الثاني
 لا يقضى عليه بالاكل لان المستحق يمين واحدة وقماتي بها واولم تغلظ جاز
 وقيل لا تغلظ على المعروف بالصلاح وقبل تغلظ في الخطير من المال دون
 الخفير (لا) تغلظ (زمان) على المسلم بان يستحلف في اول الجمعة او آخرها
 اوليلة القدر لان فيه تأخير المدعي (او مكمل) بان يستحلف مسجد الجامع
 عند المنبر لان المراد هو اليمين بالله تعالى والزيادة عليها زائدة على النص
 وفي الحاوي القدسي ولا يستحب تغليظ اليمين بهما انتهى وظاهره انه مباح
 لانه نفى الاستحباب وهو لا يستلزم نفى الاباحة بخلاف العكس المكن قال الربيعي
 فلا يسرع تدبر وعند الأئمة اثلاثة يجوز ان تغلظ بهما ايضا ان كانت اليمين
 في قسامة واعان ومال عظيم (ويحلف اليهودي بالله لئلا يزل التوراة
 على مومسي عليه السلام) يحلف (انصراني بالله لئلا يزل الانجيل على
 عيسى عليه السلام) فتوء كد اليمين بذكر المنزل على نبيهما (و) يحلف
 (المجوسي بالله الذي خلق النار) لانهم يعظمون النار تعظيم العبادة فتوء كد
 عما يتعدونه ليفيد فائدة اليمين وقيل ان المجوسي حلف بالله لا غير كما لا يستحلف
 بالله الذي خلق الشمس لان ذكر النار مع الله تعالى يسمر تعظيمها وما ينبغي
 ان يعظم بخلاف الكتابيين لان كتب الله معظمة وعن الامام انه لا يستحلف
 احدا الا بالله خاصا (و) يحلف (الوثني بالله) فحسب ان ذكر بالله تعالى

انه خالفه لان الكهنة يأسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم
 من خلقهم ليقولن الله كذا قالوا وفي المصح وغيره وبشكل عليه ان الدهرية
 منهم لا يعتقدونه ولا دلالة في الآية على ما ذكر لان الوثني بعد عشر الله تعالى
 وبه قد ان الله تعالى خافه انتهى لكن عكس ان الدهري هو من يقول يقدم
 الدهر واستناد الحوادث اليه ويقولون ان مبدأ المكنات هو الله تع كافي
 فلم يلزم عدم اعتقاد الله تع وعدم دلالة لحد ولا ان الدهري يعتقدون
 الدهر القديم هو الله تعالى فلم يلزم عدم اعتقادهم تأمل (ولا يخافون) اي
 الكفار (في مذهبهم) لان فيه تعظيماً لها والقاصي ممنوع عن ان يخضرها
 وكذا امنه لانها تجمع الشياطين لانه ليس له حق الدخول وفي البحر وقد اختلفت
 تعزير مسلم لازم الكنيسة مع اليهود (و) يخالف (المدعى عليه على
 الحاصل) هذا نوع آخر من كذبهم وهو الخلف على الحاصل والسبب
 والطائفة في ذلك ان السبب اما ان كان مما يرتفع رافع اولاً فان كان اثني فالخلف
 على السبب بالاجماع وان كان الاول وان تصرر المدعى بالخلف على الحاصل
 فكذلك وان لم تصرر يخلف على الحاصل عند الطرفين على السبب عند اي
 يوسف كما سيأتي ثم شرع في فصله فقل (في السع والبكاح) يخلف (بالله
 ما يسبكه مع قثم) في الحال اذا ادعى انه اشتراه (او نكاح فام في الحال)
 اذا ادعت البعثة فلو ادعت النكاح كان المثل على مذهبهم في الخلف واما عند
 الامام لا يخلف كما مر (وفي الطلاق) بالله (ما هي باني منك الآن) اذا ادعت
 الطلاق السابق فلو ادعت رجوعاً خالف على السبب لكنه خلاف الظاهر
 بانه يخلف على الحاصل في الظاهر ووجه اشبه بان سبب الحاصل كما اخبر في
 ضمن فعل العقد فحق في ضمن فعل آخر من الاعمال الحسية كما في
 النهي الثاني (وفي العصب) بالله (ما يجب عليك رده) اي رد العصب
 (وفي الودعة) بالله (ماله هذا الذي ادعاه في يدك ودبعة ولا شيء)
 منه (اي من الذي في يدك) (ولله ذلك حق) وفي الاحتسار وخلفه في الدين
 بالله ماله عليك من الدين والقرض فليس ولا كسر لاحتمال انه ادعى البعض
 او اراءه ولا بحث في عينه على الجمع (لا) يخلف (على السبب نحو)
 ان يقول في السع (بالله ما معه) لاحتمال انه باع ثم اقال ولا يخلف في النكاح
 بالله ما كسرت لاحتمال انه نكحها ثم خالفها او ابانها ولا يخلف في الطلاق بالله
 ما طلقها لاحتمال انه طلقها ثم نكحها ولا يخلف في العصب بالله ما غصبه
 لاحتمال انه غصب ثم سلم او ملك بالهبة او بالبيع ولا يخلف في الودعة بالله
 ما اودعك هذا لاحتمال انه اودعك ثم رده او هلك في يده تعبير صنفه وفي هذه

الصور لا يتخلف عند الطرفين على السبب فلو حلف بتضرر المدعى عليه لانه
 لو حلف مثلاً صلى في البيع يكون كاذباً ولو لم يتخلف يجب عليه تسليم المبيع
 العائد الى ملكه بالاقالة وهكذا في البواقي (خلافاً لابن يوسف) فان عنده
 يتخلف على السبب في جميع ذلك لان اليمين تستوفى بحق المدعى فوجب ان يكون
 اليمين موافقة لدعواه والمدعى هو السبب الا عند تعرض المدعى عليه بان قال
 للنااضي لا تخلفني فان الانسان قد يبيع شيئاً ثم يقيله فمحلف القاضي على
 الحاصل قيل ينظر الى انكار المدعى عليه بان اذكر السبب يتخلف على السبب
 وان اذكر الحكم يتخلف على الحاصل وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام
 يفوض الى رأي الحاكم كما في الكافي وغيره (فان كان) 'والانسب بالواو و
 (في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى حلف على السبب اجاباً) رعاية
 لجانبه (كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم لبراهما) اي لا يرى
 الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة بان كان شافعيًا فانه يتخلف على السبب بالله
 ما اشترت هذه الدار وما هي معتدة منك اذ لو حلف على الحاصل بالله لا يجب
 الشفعة عليك وبالله لا يجب عليك النفقة يصدق في عيته في اعتقاده فيفوت
 النظر في حق المدعى لا يقال ان المدعى عليه قد يتضرر بطلان الشفعة بتأخير
 الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار باحدهما والاولى بالضرر المدعى عليه
 لانه متمسك بمعارض السقوط والمدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب
 له من السراء فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض (وكذا)
 يتخلف على السبب اجاباً (في سبب لا يرتفع) يرافع بعد ثبوته (كعبد مسلم
 يدعى العتق) اي العتق الواقع في اسلامه على مولاه وهو ينكره (فيحلف على
 السبب بالله ما اعتقه) ليوافق اليمين الدعوى وليس فيه ضرر المدعى عليه
 اذ لا يصور عوده الى الرق لانه اذا اراد يقتل والهرب الى دار الحرب نادر الا انه
 رواية عن ابي يوسف وفي الاختيار ومن الافعال الحسبة ان يدعى على غيره انه
 وضع على حائطه خشبة او بنى عليه او اجري ميراً على سطحه او في داره
 او رمى تراباً في ارضه او شق في ارضه نهرًا فانه يتخلف على السبب بالله ما فعلت
 كذا لان هذه الاشياء لا ترتفع (بخلاف) العبد (الكافر والامة) فيحلف
 على الحاصل بالله ما هو حراً وما هي حرة الآن لان الرق يتكرر على الامة
 بالردة والحق والسبي وعلى العبد الكافر بنقض العهد والحق والسبي
 وعن ابي يوسف يتخلف على السبب وتماه في الذخيرة (ومن ورث شيئاً)
 من عيين علم ذلك بعلم القاضي او اقرار المدعى او بينة المدعى عليه (فادعاه
 آخر) ولا بينة للمدعى واراد تخليف الوارث (حلف على العلم) اي علم

المدعى عليه فعليه دفع الدية ما علم ان هذا العتق له لاسيما البتات لان الورث
لا يعلم بمصنعه المورث وده اياه الى انه لا تصاف وارث الدين قبل وصوله الدية
حالا لمصاف والاول المحرر بعد الفقه وقاصيهان والى انه لو لم يتحقق كونه
ميراثا حلف على البتات لمحقق من كون العين في يده كما في القيسية في
(وارثه او وهبه فعلى البتات) اى تحلف المدعى عليه على البتات بالله
ما هو به والاصل انه ان تصاف على قبل بصدقه يكون على البتات اى انه
ليس كذلك والبتات اذ يطع والتحليف على فعل غيره على العلم اى انه لا يعلم انه
كذلك الا انه اذا كان شبه فصل بالخلاف كما اذا ادعى سرقة ابيده تحلف
الذاع على البتات بالله ما اتق او ما سرق في يدي وهذا تحليف على فعل الغير
واما صح لان تسليمه لما عن يده واجب على النافع والتحليف برجع على
ما ضمن النافع فمعه فيكون على البتات واذا ادعى في السرقة تحلف بصدقه
على العلم اى انه لا يعلم انه اشتراه قلة كما في المصح وغيره (ولو احدى المكر عنه
او صالح منها) اى من اليقين (على منى صح) الاصدقاء والصلىح ان رضى
به الخصم لان عثمان رضى الله عنه اعطى شيئا من ادعى بقاء اربعين درهما
واحدى بمعه ولم تحلف اذ لو حلف لوقع على القيل والقال اذ اساس بين
التصديق والكذب على كل حال فاذا احدى فان عرصه لقوله عليه السلام
ديوا عن اعراسكم ما والكيم معي ارددوا وامدوا (ولا يحلف بعده) اى ليس
المدعى ان يحلف بعد ذلك لانه اسقط حقه باحد الدل منه وفيه اشعار بانه
لا يجوز ان يدع الحس لانهما لم يكن ما لاديه ان يستخلفه بعد ذلك وفي السور
ولو اسقطه اى اليقين وصدابا قال عرث من الحلف او تركته عليه او وهبته
لا يصح وله اءحلف

(باب الخالف)

لم يذكر حكم عين الواحد ذكر حكم من الاثنين اذ الاثنين بعد الواحد (ولو اخطأ)
اى المتناهين (في صدر الثمن) بان قال المشتري اشتريت باغ وما من النافع بعث
بأعين مثلا (اوقى) قدر (المبيع) بان قال النافع بعث صدا وما من المشتري
بدين وكذا الحكم لو اخطأ في وصف الثمن اوقى الحس كما في الهداية فعلى
هذا لو اخطأ قدر لكان اشمل (اوفيهما) اى في الثمن والمبيع جميعا فان قال
الذاع بعث صدا بالعين وما من المشتري لامل بعث عدينا مال (حكم لمن يرضى)
اى يحكم القاضي لمن اقام الدية منهم لان الجذب الآخر مجرد الدعوى والذاع
اقوى منها اذ هي متعددة حتى توجب النقص فلا يبرأ رضاء مجرد الدعوى

(وان رهنا) اى اقام كل منهما الياسة بما ادعاه (فليت الزيادة) اى يحكم
 اثبت الزيادة لانه خالص عن العارض اما اذا كان الاختلاف فى احدهما
 فظاهر واما فيهما فصحة البيع فى الثمن الاكثرو جهة المشتري فى المبيع الاكثر
 اولى فحكم بدين المشتري وباقيين للبائع (وان عجزا) اى البائع والمشتري
 (عن) اقامة (البرهان) قيل لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر
 والافسخا البيع (لان المقصود قطع المنازعة وهذا وجه فى طريق قطع
 المنازعة فيجب ان لا يحصل القاضى بالفسخ (فان لم يرض) والانسب بالواو
 (احدهما بدعوى الآخر بخالفا) اى استحالف الحاكم كل واحد منهما على
 دعوى صاحبه فان قال قبل القبض فهو قياسى لان كلا منهما منكر واما بعده
 فاستحسنانى فقط لان المشتري لا يدعى شيئا لان المبيع سالم ببقى دعوى البائع
 فى زيادة الثمن والمشتري ينكره فيكتفى بخلافه لكن عرفناه بالنص وهو قوله
 عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة بعينها تخالفا وترادا كما فى البحر
 وغيره لكن ما فى لفهستنى نقلا عن المضمرات من ان التحالف يصح قبل قبض
 المبيع وهذا استحسنان فان المشتري ينكر وجوب تسليمه والقياس ان يصح لانه
 ملك المبيع ولا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا بخلاف لما فى البحر وغيره تبع
 وانما قال المص فان لم يرض احدهما ولم يقل وان لم يرضيا كما فى الكنز وغيره
 لان شرط التحالف عدم رضى واحد لا عدم رضى كل منهما كما لا يخفى
 كفى البحر وغيره فعلى هذا ما قاله صاحب الفرائد من انه كان المناسب وان لم يرضيا
 الى آخره بس بوارد تدبر (ويدى) اى يبدأ القاضى (بينين المشتري)
 فى الصور الثلث لوبيع عين بدين هذا قول محمد وزفر وابى يوسف آخره وهو
 رواية عن الامام وهو الصحيح لانه افروهما انكارا لانه المطالب بالثمن فيكون
 هو البادى بالانكار وكان ابو يوسف يقول اولا يبدأ بيمين البائع وهو قول
 الشافعى فى الاصح وقبل يقرع بينهما هذا اذا كان بيع عين بدين وان كان
 بيع عين بيمين او ثمن بثمان فالقاضى مخير للاستواء وعن هذا قال (وفى المقايضة)
 اى فى بيع العيين بالعيين يبدأ القاضى (بايهما شاء) لاستواءهما فى فائدة
 النكول وصيغة اليمين ان يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله
 ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف بضم الاثبات الى النفي تأكيد او الاصح الاقتصار
 على النفي لان الايمان وضعت للنفي كاليثبات الاثبات (ومن نكل) من البائع
 والمشتري (لزمه دعوى صاحبه) بالقضاء لان النكول اما يلد واما اقرار فيه
 شبهة فتوبة القضاء يكون حجة ملزمة (وان حلفا) اى المتبايعان (فسخ
 القاضى البيع بطلب احدهما) او كليهما فلا ينفسخ البيع بنفس التحالف

وقيل ينسخ والاول هو الصحيح لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما قبيح
بيع مجهول فيفسخه القاضي قطعا للنازعة او يقال اذا لم يثبت البطلان في بيع
بلا بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في فاسد البيع فلو كان البيع جارية
وطبها ولو فسد بنفس التحالف لم يحل له وقد يطلب احدهما لانه لا يفسخ
بدون طلب احدهما ولو فسخت الفسخ بلا توقف على القاضي وان فسح
احدهما لا يكتفى بكفى البخر (ولا تحالف لاختلاف في الاجل) سواء كان في الاجل
او في قدره خلافاً للشافعي (او) اختلفاً (في شرط الخيار) سواء كان
في وجوده بان قال احدهما البيع بالخيار والاخر ينكره او في مدته (او قبض
بعض الثمن او كله) اى لا تحالف عند اختلافهما بان قال المشتري ادبت بعضه
او كله والبايع ينكره (وحلف النكر) في الصور الثلث لان هذا اختلاف في اداء
الثمن لافي الثمن كما ذاقه الاختلاف في اداء جبيع الثمن يحلف النكر بحسب
تخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون معتقداً للاختلاف
في القدر في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن لان الثمن دين وهو
يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف (ولا) تحالف لاختلاف
في قدر الثمن (بعد هلاك) كل (المبيع) في يد المشتري لانه لو هلك في يد
البايع تحالفاً على القائم عندهم (وحلف المشتري) عند الشك في صحة
الصحيح هذا اذا كان الثمن ديناً واما اذا كان عيناً فيتحالفان بالاتفاق لان المبيع
في احد الجانبين قائم ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل وقينه ان لم يكن وهذا
اذا هلك بعد القبض وان هلك قبله وكان الثمن مقبوضاً فيتحالفان اتفاقاً (وعند
محمد) والشافعي (يتحالفان ويقض) (الفقد) (وتلزم القيمة) اى قيمة
الهالك يوم القبض لان كلا منهما يدعى حقاينكره الاخر فيتحالفان واما
ار التحالف بعد قبض المبيع بخلاف القياس ولا ينعدي الى حال هلاك السلعة
وفي الفهستاتى نقلا عن المبسوط وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري
او زيادته زيادة متصلة او غير متولدة او منفصلة متولدة او منفصلة فانه
لا يتحالفان عندهما ويتحالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة
المتولدة من الاصل كالكسب وعلى العين او القيمة في منفصلة
غير متولدة منه كالصنع وعلى القيمة في المنفصلة المتولدة كالثمر واما في منفصلة
غير متولدة منه كالسب فيتحالفان ويقض على العين بالايجاع (واذا اختلف
او عذر الرد وهو) اى المبيع (قائم) يعنى او تعتبر حدوث العيب عنده وضار
بالحال لا يقدّر على رده مع العيب ثم اختلفا في الثمن لا يتحالفان عندهما بل القول
للمشتري وعند محمد والشافعي يتحالفان فيفسخ البيع على قيمة الهالك وكذا

لو خرج المبيع عن ملكه (ولا يخالف بعد هلاك بعضه) أى بعض المبيع
 بعد قبض الجميع عند الامام كعبدى مات احدهما قبل نقد الثمن عند المشتري
 فقال البائع الثمن الف وقال المشتري بل خمسمائة لان الخلف بعوض القبض
 مشروط بقيام السلعة وهى اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعضه فقد الشرط
 بل يخلف المشتري لانكاره زيادة الثمن (الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك
 أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً ويجعله كان لم يكن والعقد كانه على القائم
 فقط فيكون الثمن كله بمقابلة القائم فيخالفان وهو قول عامة المشايخ فالاستثناء
 ينصرف الى قوله لا يخالف كما هو الظاهر وهو الموافق لما في المنسوط وفي الجامع
 الصغير اذا اختلف بعد هلاك احدهما لم يخالفوا والقول للمشتري مع يمينه عند
 الامام الا ان يشاء البائع ان يأخذ حصة الحى ولاشئ له قال ابو المنكرم
 ومعنى لاشئ له على قول هؤلاء المشايخ ان لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً اصلاً
 على ما صرح به فى الكافي وكان غرضهم من هذا التفسير صرف الاستثناء الى
 قوله لم يخالف كما هو مخارهم وفيه تأمل وعلى قول غيرهم من المشايخ انه
 لا يأخذ البائع من الزيادة المتبازع فيها وانما يأخذ عن الهالك بعد ما اقر به
 المشتري فالاستثناء ينصرف الى قوله مع يمينه فانه اذا اخذ ما اقر به المشتري
 واخذ الحى فقد صدق المشتري وارتفع الخصومة فلا يخلف المشتري ولا يخفى
 ان الاستثناء المذكور فى المتن لا يصلح لهذا التفسير اذ لم يذكر فيه اخذ البائع
 الحى وفي تقديره تعسف (وعندهما يتخالفان ورد الباقي) ان حلفا لكن
 اختلفوا فى تفسير الخالف عند ابى يوسف قيل يتخالفان على القائم لالهالك
 لان العقد ورد فيه لافى الثانى وهذا ليس بمحقق لان المشتري لو حلف بالله
 ما اشترى القائم بحصته من الثمن الدنى يدعيه البائع يكون صادقا فيه لان من
 اشترى شيئين بالف اذا حلف انهما اشترى احدهما كان صادقا وكذا البائع
 لو حلف بالله ما بيعت القائم بحصته من الثمن الدنى يدعيه المشتري يكون صادقا
 فيه فلا يفيد الخالف بل الوجه ان يخلف على القائم والهالك ويقول اولاً بالله
 ما اشترى بهما بما يدعيه البائع فان نكل لزمه دعوى البائع وان حلف بخلف
 البائع بالله ما بيعتهما بالثمن الدنى يدعيهما المشتري فان نكل لزمه دعوى المشتري
 وان حلف بفسخان العقد فى القائم وتسقط حصته من الثمن وتلزم المشتري حصة
 الهالك من الثمن الدنى اقر به المشتري على القائم والهالك لانها انما يجب
 عند الانفصاخ والعقد لم يفسخ فى الهالك عنده فيقسم الثمن الدنى اقر به
 المشتري عليهما على قدر قيمتهما يوم القبض وعند محمد يتخالفان عليهما
 ويفسخ فيهما ويرد القائم مع قيمة الهالك يوم القبض لان هلاك الكل لا يمنع

الحالف عهده على مامر فذلك البعض اولى (واقول للمشتري) مع يمين
 اذا احتلفا (في حصة الهالك عهدي وسقط وتكلم قيمته) اي بالهالك
 (عند يمين) لمصر (ومصر قيمتها) اي قيمة القام والهالك (في الانقسام)
 اي انقسام الثمن عليهما - (يوم المبيع) فان استويا لم يرد نصف الثمن
 الذي اقره المشتري وان اختلفت القيمتان اوم القبض تسقط حصة القام
 بقدر قيمته وللمره حصة الهالك بقدر قيمته (وان اختلفا في قيمة الهالك فيه)
 فقل المشتري قيمته يوم المبيع من خسمائه وقيمة القام الف وقال لسابع على
 بمكسده (فالقول للسابع) مع يمينه لان السابع يدعو به في ما كان واحيا
 والمشتري يدعو به ما كان واحيا وكان السابع متمسكا بالاصل فوجب اعتباره
 قوله (ان رعتنا) على قيمة الهالك (فبرهانه) اي رهن السابع (اولي)
 لانهما اكثر اشياء طاه الا انها في الزيادة في قيمة الهالك (وان احتلفا) اي
 اله قدان (في قدر الثمن ومد اقالة السبع) وقال المشتري كان الثمن الف وقال
 السابع خسمائة ولا يذية لهما (بحالهما وعاد السبع) الاول حتى يكون حق السابع
 في الثمن وحق المشتري في لسبع كما كان قبل الاقالة ولا يجب على كل واحد منهما
 ان يرد على صاحبه شئ (ان لم يقض السابع السبع) قيل ينبغي ان لا يخاصما
 في اقالة السبع لان التحالف ثبت بالسبع المطلق بالحدث والاقالة مسخ في حق
 العاقدين فلم يتناول المص ووجب ان التحالف قبل قبض السبع ثبت قياسا
 لان كل واحد مدع ومكر على مامر فصار التحالف معولا ورجح القياس على
 المصوص عليه كما قلنا الاحارة على لسبع قبل الهض واوارث على احاقه
 والعمية على العين فيما اذا استهلكه في الدائم فخر المشتري ولا كذلك بعد القبض
 طاه على خلاف اله اس وص هذا قال (وان قضيه) اي قبض السابع المبيع بعد
 الاقالة ثم احلها (فلا تحالف) بعد الشك في ويكون القول لا كره (حلافا
 لمحمد) لانه يرى المص معولا بعد القبض ايضا (ولو) احتلعا (في قدر
 رأس المال ومد اقاله السلم) لا يجران (فالقول) مع يمينه للسلم اليه فيه
 اي في قدر رأس المال لانكراه الزيادة اعتبارا لاسار السداد (ولا يعود السلم)
 لان الاقالة في باب السلم لا يحتمل المص لانه امسقط ولا يعود بخلاف البيع
 (ولو احلها) اي الموحر والمأجر (في قدر الاحرة) يار قال المستأجر درهم
 وقال الموحر درهمان (او المنفعة) بان قال الموحر مدة الاحارة شهر وقال
 السأجر شهران (او قيمتهما) اي في قدر الاجرة والمنفعة معا بان قال الموحر آحرتك
 الدار شهرا بدرهمين وقال المسأجر أسأجرتها شهري بدرهمين (قبل استيفاء
 المدة تحالفا ووادا) اذا الاحارة مقبضة على لسبع لان العين المستأجرة في الاحارة

فإنه جهام المنفعة في إيراد العقد وكذا الأمر في فسختها فالمعقود عليه قبل
استيفاء المنفعة يكون قائماً تقديراً (و بدأ يمين المستأجر ان احتلفا في الاجرة)
لكونه منكراً وجوب ما يدعيه الموجه من الزيادة (و) بدأ (بيمين الموجهوا)
اختلفا (في المنفعة) لكونه منكراً وجوب زيادة المنفعة وفيه اشعار بأنه يحتلف
اولاً امر يدعى اولاً ان احتلفا فيهما وان ادعيا معا يحتلف من شاء وان شاء اقرع
بينهم كافي البيع (وايهما نكل لزمه دعوى الآخر) كما هو مقتضى النكول
(وايهما برهن من) برهانه (وان برهنا فسبحه المستأجر) اولاً لو احتلفا (في
المنفعة وحجة الموجه) اولاً لو احتلف (في الاجرة) نظراً الى اثبات الزيادة وتقبل
حجة كل واحد منهما في فضل يدعيه لو احتلفا في الاجرة والمنفعة معا بان ادعى
الموجه ان مدتها شهر بعشرة والمستأجر ان مدتها شهران بخمسة فيفضى
بعشرة للموجه وشهرين للمستأجر (و) لو احتلفا (بعد استيفاء المنفعة
لا يحتلفان) اتفاقاً (والقول للمستأجر) مع يمينه لانكاره الزيادة هذا عند
الشيخين ظاهر لان التحالف بعد قبض البيع على خلاف القياس فلا يفسد
الاجارة هنا عليه اذ هلاك المعقود عليه بالاستيفاء يمنع التحالف على اصلهما
بخلاف ما في صورة المقيس حيث وجد المعقود عليه وكذا على اصل محمد
لان الهلاك انما لا يمنع عنده في البيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليها
واو جري التحالف هنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المسافع لا تقوم بنفسها
بل بالعقد وتبين ان لا عقد واذا اشنع فالقول للمستأجر مع يمينه لانه هو المستحق
عليه (و) لو احتلفا (بعد استيفاء البعض) اي بعض المنفعة (يحتلفان)
فيم ابق اعتباراً للبعض بالكل (وتفسح) الاجارة (فيما بقي) من المنافع
لامك الفسخ وهذا لا يفي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف
عند الامام لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حدود المنفعة فكان كل جزء
من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض
فتحتالفان في حقه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع لانه بجميع اجزائه معقود
بعقد واحد فاذا تعذر الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في كله ضرورة (والقول
للمستأجر) مع اليمين (فيما مضى) لانه منكر بما يدعيه الموجه من زيادة الاجرة
(وان احتلفا) اي المولى والمكاتب (في قدر بدل الكتابة) بعدما اتفقا على
عقد الكتابة (لا يتحالفان) عند الامام لان التحالف في المعاولات عند
تباحد الحقوق الملازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب لانه ان يرفعه
عن نفسه بالعجز فلم تكن في معنى البيع (والقول للعبد) مع يمينه لانكاره الزيادة
ان اقام احدهما يمينه قلت وان اقاما ما فتنه المولى اولاً لا يثبتها الزيادة

لكن لم يبق ناداه قدر ما رهن عليه ولا يسمع وحب بدل الكتابة بعد سمع
 كما لو كانه على الف صلى الله عليه ان ادى جسمائه منق وكما لو اتي الحق الدليل بعد
 الاداء كما في البحر (وما لا) وهو قول الائمة الثلاثة (بمحاضات وتفسير)
 الكنتانية لاحد افعده في بدل عقد بقول الفصح فكان عمره السم (وان اختلف
 الزوجان في منع) اهل (الت) والمراد بالاماعها ما مع به من بعده
 او ما حصل منه كالعمار وغيره وادعى كل امة له ولا بد له احد (ما قول لها)
 اي للروحة بالاحلاف مع اليقين (في يصلح لها) اي ما يخص بالنساء بتاد
 كالدع والاسورة والخمار والملاثة والختال والحي وحوها لان الظاهر
 شاهدانها الا ان يكون الزوج عمر يدع ما يتعلق بالنساء فانه قول له رضى الظاهر
 (وله) اي القول للروح مع اليقين (في يصلح له) كالعمارة واللبس ودية والبقاء
 والسلاح والكس ونحوها لان الظاهر شاهد له لا اذا كانت الروحة واحدة
 او بانية ما يصلح له فلا نقل قوله وفي الحاشية او احكاما في مناع النساء واقاما البنة
 بقصى للروح (او) في يصلح (ايهما) اي القول للروح في احتص ايهما
 كالمثل والمرش والرق والاماني والمقار والموتى والقود لان الروحة
 وما في يدها في يد الروح والقول في الدعاوى اصحاب اليد بملاف ما يخص بها
 فان الاخصاص اقوى من اليد وفي الحر واه علم ان البيت للروح الا ان يكون
 لها بنية وفي الحاشية او واقاما البنية بقصى يدها لانهما خارجة معى اطلاق
 الروحين تشمل المسكين والسلم مع الدعة والحرى والمملوكين والمكانيين
 كما سياتى والصغير اذا كان الصغير يمد مع وشمل اختلافهما حال ثمة الكاح
 وما بعد العرفه وما اذا كان البيت ملكا لهما او لاحدهما خاصة لان العشرة لليد
 لالملك وفي العدة اذ عرفا وفي يدها حارية بملها مع نفسها واستخدمتها سنة
 والروح عالم بدسك ان سكون الروح عد بملها ما يصلح لهما الا طيل دعواه
 كما في الحر وبقيد اختلاف الروحين للاختلاف بين النساء الروح دون مناع
 النساء بملهن على السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت
 على حدة في بيت كل امرأة بملها وبين روجها على ما وصه او لا يشرك
 بعضهن من بعض كما في حراثة الاكل هذا اذا كانا حين (وهدون احدهما)
 اي احد الروحين ثم اختلف وارثه مع الحى فالخواب في غير الختم على ما مر
 (والقول في الختم) اي في يصلح لهما (الحى) مع اليقين ايهما كانه لا بد لبيت
 فبقيت بد الحى بلاه ارض وهدا احدهما الامام (وعند ابي يوسف كذلك) اي القول
 للروح في يصلح لهما (في الرأى على حمار لهما وفي حمار لهما) اي القول

للازوجة ، وكانت حديد (اولورثتها) بعد موتها اى يدفع في المشكل الى الزوجة
اولى وارثها ما يجهز به منها والباقي للزوج مع يمينه او وارثه عنده لان الظاهر
ان الزوجة تأتى بالجهاز وهذا اقربى من ظ هر يد الزوج ولذا يأخذ الباقي لعدم
المعارض لظاهره والحياة والموت في المشكل عنده سواء (وعند محمد للرجل
اولورثته) اى ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون
لهمسا فهو للرجل ان كان حيا اولورثته ان كان ميتا لقيام الورثة مقام المورث
واما اخلا فهما في غير متاع البيت وكان في يديهما فانهما كالاجنة بين قسم بينهما
وفي القهستانى وعن زفر والساجي ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله
كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ابي لى ان المشكل للزوج حيا ولورثته ميتا وقال
ابن شيرمة ان المتاع كله لاماعلى المرأة من الثياب وقال حسن البصري ان المتاع
لصاحب الميت الاماعلى الرجل من الثياب فهذه ممنة كتاب الدعوى او مسبعة
انتهى واعلم ان الاب او ادعى بعدم موته ان الجهاز كان عارية لها والزوج انهما
كان ملكا فاقول الاب على المختار الا اذا استمر العرف يدفع الجهاز ملكا لعارية فالقول
لها ولورثتها من بعدهم او اختلف الاب وانته فيما في البيت قال ابو يوسف اذا كان
الاب في عيال الابن في بيته فالاماع كله لابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله
فمتاع البيت الاب ولو اختلف المورث والمستأجر في متاع البيت فالقول قول
المستأجر مع يمينه وليس للمورث الاماعليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطارد
في آلات الاساكفة وآلات العطارد وهى في ايديهما قضى بينهما نصفين
ولا ينظر الى ما يصلح لكل واحد منهما (وان كان احدهما) اى احد الزوجين
(مملوكا) سواء كان مأذونا او مكاتب او محجورا (فالكل) اى كل المتاع
(الحرفى) حال (الحياة) لان يد الحر اقربى (والحمى) منها (فى الموت)
اى موت احد هما لان يد الحمى خالية عن المعارض كافى عامة شروح الجامع وذكر
السرخسى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا لكن اختار صاحب الهداية
قول العامة فاقضى اصحاب المتن اثره هذا عند الامام (وقالا المأذون والمكاتب
كالحر) لان لهما يدا معتبرة فى الخصومات حتى لو اخصما فى شئ هو فى ايديهما
يقضى بينهما بخلاف ما كابد محجورا حيث يقضى للحر لا للعبد وقوله الكل مشير
الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا فى مطلق متاع على ما ذكر فخر الاسلام كافى المصنف لكن
فى الحقايق ان الخلاف فيما اختلفا فى الامتعة المسككة كافى القهستانى وفى التنوير اعتقت
الامة واختارت نفسها فى البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعد العتق قبل ان تختار
نفسها فهو على ما وصفنا فى الطلاق رجل معروف بالفقر والحاجة صار بيده
غلام وعلى عنقه بدرة وذلك مداره قاده رجل عرف باليسار وادعاه صاحب

المدعى وهو المسمى بالسار وكذا ان فى منزل الرجل وعمل فى شانه فصعد
 منزل هي لى وان صاحب المنزل دعى لصاحب المنزل رجلان فى رهنه
 بها دوى مدعى واحد السهمه وما بها واحد هما يعرف بيع الدوى
 والاخر امرانه ملاح والدوى لادى يعرف بدعيه والسهمه لمن يعرف به
 ملاح وعامه ليم ططالع

(فصل)

فى بيان احكام دفع اذناوى (قال دوا السد) فى جواب من ادعى شئ فى يده
 (ان هذا لى اودعه فلان العث او اجاره او آخره او رهنه او حصه
 م) (اى من فحلان العاث (ورهن على ذلك) المذكور (المدعى
 حصومه المدعى) لانه اثبت امرى احدهما الملك للعاث وهو غير معقول
 شرعا والاخر دفع حصومه المدعى وهذا هو قول وقال ابن شبرمه لادى
 حصومه المدعى لان البث يثبت الملك للعث ولاولانه لا احد على غيره
 فى ادخال شئ فى ملكه لا رصته وقال ابن ابي الى تسعة الحصومه لانه
 لانه لا يجهدها اقره على عده فدين ان يده مدحوظ لانه حصومه (وقال
 ابو يوسف فمن عرف بالخل) جمع حيله (لا يدفع الحصومه وبه يؤيد)
 واحضاره فى المحار ان المدعى عليه ان كان صالحا حكمه قال الامام وان كان
 معروفا بالخل لم يدفع عنه لانه قد أخذ مال اعره فصار له دفع سرا الى من ربه
 اياه بوعول له اودعه لادى تحصره اليهود وقصدا لا ابطال حق العبره لانه ل
 يسه لهدى اسفه (وان قال اليهود اودعه من رهنه لا يدفع) الحصومه
 بالاجماع لاحل ان يكون المدعى من اودعه (بخلاف دواهم) اى قول اليهود
 (يعرفه) اى المودع (توجهه) اورأه (لا يجهده) لا يدفع) الحصومه
 (قال الامام لان العث لا يقع على العث اشترط العلم بسفه ونسه وان عصى
 على المدعى بالدفع عن دى الد وهما معلومان وهو ثبت عنه انه ليس بمحصر
 لهذا المدعى (خلافا لمحمد) فانه قال لا تدفع الحصومه معروفا كان بالخله اوله
 وانما يدفع اذا سرق اليهود ذلك الرجل باسمه ونسه لان الحصومه توجهت
 على دى الد نصاعده ولا تدفع الا بالخله على رجل عكن اتبعه والمعروف
 بالوجه لا يكون معروفا فصار هذا انه قول اليهود لا عرفه اصلوا فى المزاره
 ونعول لانه على قول محمد فهدى السمله تسمى بمحمه كتاب السد عوى
 للاشم ل على قول الامام وانى يوسف ومحمد وان ابن الى وان شبرمه كبرى
 اولان صورهما حسن ودعه واحاره واثار ورهن وعصب كما فى اكثر الكتب اكن
 فى الشيخ هذا اذا ادعى المدعى ما كان مطالعا فى العين كما افاده عدم تسميه وبل

عليه ما سيأتي من المسائل انقابلة اهذه ومن المعلوم ان فرض هذه المسئلة
 بعد اقامة المدعى البرهان لا تقرر في كلامهم من ان الخارج هو الطالب بالبرهان
 ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى المادى الملك المطابق
 فيما في يد المدعى عليه انكره وطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضى
 به حتى دفعه المدعى عيه بما ذكر و برهن على الدفع وفي البحر وكذا الحكم
 لوقال وكلنى صاحبه بحفظه كافي المبسوط وكذا الحكم لوقال اسكننى فيهما فلان
 الغائب وكذا الحكم لوقال سرقة منه او اخذه منه او ضل منه فوجدته كافي
 الخلاصة فالصور عسر و به علم ان الصور لم تحصر في المجلس فالاولى ان يفسر
 الخمسة بالاقرار (واو قال) ذواليد (سريته منه) من فلان الغائب
 (لا تندفع) الخصومة لكون يده يد خصومة لاعترافه سبب الملك وهو
 السراء (وكذا) لا تندفع الخصومة (لوقال المدعى سرقة) بناء الخطأ
 (او غصبته منى) فقال ذواليد اودعني فلان الغائب (وان) وصليته
 (برهن ذواليد على ايداع الغائب) لان المدعى لما قال لصاحب اليد غصبته
 منى صار ذواليد خصما باعتبار دعوى الفعل عليه وفيه لا يمكنه الخروج عنها
 بالاحالة على الغير لان اليد في الخصومة فيها ليس بسرط حتى تصح دعواه
 على غير ذى اليد ولا تندفع الخصومة بانقضاء يده حقيقة بخلاف الملك المطلق
 (وكذا) لا تندفع (ان قال) المدعى (سرق منى) على البناء للمفعول عند
 السجين استحياسا (خلافا لمحمد) وهو اقياس لانه لم يدع الفعل على
 ذى اليد بل على مجهول فصار كما لوقال غصب منى على البناء للمفعول ولهما
 ان ذكر الفعل يستدعى الفاعل للاحالة والطاهر انه ذواليد الا انه لم يعينه درأ
 الحمد عنه فصار كأنه قال له سرقة منى بخلاف الغصب فانه لاحد فيه فلو قضى
 عليه ثم حضر الغائب فاقام البينة تقبل لانه لم يصر مقضيا عليه وانما قضى
 على ذى اليد فقط وفي التنوير قال في مجلس الحكم انه ملكى ثم قال في مجلسه انه
 ودية عندي من فلان تندفع من البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعى
 على مقاتلته الاولى بحمله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره ويمنع من الدفع
 (ولوقال المدعى ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعني هو) اى زيد (اندفع)
 الخصومة (بلاجة) لانهم اعترفا على ان الملك في الاصل لغيرهما فيكون
 وصوله الى صاحب اليد من جهة زيد البائع فلا تكون يده يد خصومة
 (الاذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه) فتح لا تندفع وتصح دعواه لانه
 اثبت بينة كونه احق بامساكها ولو صدقه ذواليد في شرائه منه لا بأمره
 القاضى بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهى عجيبة وفي البحر

قدية في اليد من امة ثب الاحرار عما اذا قال دواليده او دعيه وكل فلان ذلك امة تدفع
 الابدية لانه لم يثبت باقي اليد من اشترى هو مده لانكار ذي اليد ولا من جهة وكالة
 لانكار المدعي وكذا لو اثبت مالبة امة دفعها الى الوكيل ولم يشهدوا ان الموكل
 دفعها الى ذي اليد وتقيده يدعوى الشراء من الغائب اتفاق في البرز ربة ادعى
 امة له عصه منه فلان الغائب ورهن عا مورع ذواليد ان هذا الغائب او دعه عنه
 اندفعت الخصومة لاتفاقهما على وصول العين من غيره وان صاحب اليد ذلك
 الرجل بخلاف ما لو كان مكان دعوى العصب دعوى السرقة فانه لا تدفع
 ربح ذي اليد المداع ذلك الغائب في الاستحسان انتهى

(باب دعوى الزحابين)

لمدفع من بيان دعوى الواحد ذكر دعوى ماراد عليه والواحد من ماراد
 (لا تشر بنية ذي اليد في الملك المطلق) وهو ان يقول في دعواه ان هذا ملكي
 ولم يبين سب ملكه (وبنية الخارج فيه) اي في المطلق (احق) بالاعتبار
 وبه قال احمد وقال الشافعي ومالك بنية ذي اليد احق لاعتضاها باليد
 وله رتبة شرعت للامتناع وبنية الخارج اكثر اثباتا لانه لا ملك له على المدعي
 بوجه وذواليد له ملك عليه باليد فترجح بنية الخارج بكثر ثبوتها الا اذا ادعى
 دواليده مع الملك فعلا كاتفي والتدبير والاستيلاء فدفع ذي اليد اولي بخلاف
 الكفاية كما سباني قد بالمطابق لاستوائهما في المقدار سب وهذا ان وقتا
 اولم يوقسا باتفاق (رهنا) اي الخارجا (على ما قد آخر) اي لو رهن
 خارجا على عين في ثلاث منكر بعد ادعاء كل منهما ملكا مطلقا فاقاما
 السنة (فصي به) اي بهذا الشيء (لهما) طريق الاشتراك عندنا لقبول
 الشر كنه على الماصفة لان الذي عليه السلام قضى بامانة بينهما بضمين
 لاستوائهما في سب الاستحقاق ولم يأمر عليه السلام بالقرعة لان استعمال القرعة
 في وقت كان اعمار فيه مساحتم استغنت بجرمة القمار اذ اتفاق
 الاسخفة ما في خروج القرعة قاروكا تعيين المسحق بخروج القرعة
 بخلاف قسمه المال المشتعل فلا قاضي ثمه ولاية التعيين بغير قرعة
 واعما قرع اطيب القلوب ونفي تهمة الميل عن نفسه فلا يكون ذلك في معنى القمار
 حلالا للشافعي واحدا كما سباني (واو) رهنا (على بكاح امرأة سقطا بالعدو
 العمل بها لان محل لاية ل الاشتراك وادعوا فارق القاصي بينهما حيث لا مرجح
 واذا نهرا وكان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كما في البحر وهذا مذهب
 عما اذا كان المدعيان حين والمراء اما لو رهننا عليه بعد موتها ولم يورثها او ارثا
 واستوى تاريخهما فانه قضى بالكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف

المهر ورنان ميراث زوج واحد فارجاءت بولديت النسب منهما و برث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما برنان من الابن ميراث اب واحد كما في المصح (وهي) اي المرأة (لمن صدقته) لان النكاح مما يحكم به بتصديق الزوجين هذا لم تكن المرأة المتنازع فيها في يد من كذبه ولم يكن دخل من كذبه بها واما ذ كانت في يد الآخر او دخل بها فلا اعتبار بالتصديق لانه دليل على سبق عقده كما في المصح (فان ارضا) اي المدعيان لنكاحها وكان تاريخ احدهما سابقا (فالسابق احق بها) من الآخر لانه لامعارض في هذا الزمان فيكون القضاء للسابق اذ عقد الاخر وبرهانه باطل ولا يعتبر ما ذكر من كونها في يده او دخل بها واولا رخ احدهما فقط فانهما لمن اقرت له كالأو رخ احدهما والاخر يد فانهما لذي اليد كما في البرازية (وان اقرت) المرأة بالزوجية (لاحدهما قبل البرهان فهي) اي المرأة (له) لتصديقهما عليه (فان برهن الآخر) اي الذي لم تقر له (بعد ذلك) اي بعد الاقرار الاول (قضى له) اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار فالسابق اولي (وان برهن احدهما) على نكاحها (ففقضى له) بالنكاح (ثم برهن الآخر) على انه نكحها (لايقل) برهانه اذ لا ينقض شيء بمثله وههنا صار الاول اقوى لاتصال القضاء به (الا) وقت (ان اثبت) ذلك الآخر بالبينة (سبقة) اي سبق نكاحه اياها على نكاح الاول فحق يقضى له لتيقن الخطاء في الاول (وكذا لا يقبل برهان خارج على) زوج (ذى يد) على امرأة (نكاحه ظاهر) بنقلها الى بينة او بالدخول معه (الا ان اثبت) الخارج (سبقة) اي سبق نكاحه على نكاح ذي اليد بالبينة فانه يقضى له لما مر (وان برهنا) اي الخارجيان (على شراء شيء من آخر) اي من ذي يد بلا تاريخ (فلكل نصفه) اي لكل واحد منهما نصف ذلك الشيء (بنصف ثمنه) اي ثمن ذلك الشيء ان شاء ورجع به على البايع بنصف ثمنه (او تركه) اي ترك النصف ان شاء لانهما لما استويا في السبب وجب على القاضي ان يقضى به بينهما لعدم القضاء بكله فيخير كل منهما لنفسه شرط عقده عليه فلعل رغبته في تملك الكل فيرده وبأخذ كل الثمن وعند الشافعي في قول واحد يقرع وفي قول آخرتها رت البينتان ويرجع الى تصديق البايع لان احديهما كاذبة يقين قلنا ان المحل الواحد لا يتصور ان يكون مملوكا لزيد على الكمال ومملوكا لعمر وعلى الكمال لان المشهود في الحقيقة هو السبب لانه المحسوس المحاط للشهود وكل واحد من الفريقين هناك صادق بان يمان السبب من الرجلين ولا يعلمان سبق احدهما (او ترك احدهما) نصفه (بعد ما قضى لهما لا يأخذ) المدعى (الآخر كله) لان بالقضاء

عند عدم التراضي والقض واما اذا ارخا قدم الاسبق وان لم يورخا ومع
احدهما قبض كان اولى وكذا ان ارخ احدهما فقط وفي الخلاصة ولو كان
كلاهما هبة او صدقة او احدهما هبة والاخر صدقة فلام يذكر الشهود القبض
لا يصح وان ذكروا القبض ولم يورخوا او ارخوا تاريخا واحدا فهو بينهما
اذا كان لا يحتمل القسمة وان كان يحتملها فلا يقضى لهما بشئ عند الامام
وعندهما يقضى بينهما نصفين ولو كان في يد احدهما يقضى له بالاجماع
(وكذا الشراء والمهر عند ابي يوسف) اى ادعى شخص ان هذا الشئ
اشترته من زيد وادعت امرأة ان زيدا تزوجها على هذا الشئ فاقاما البينة
ولم يذكر تاريخا او ذكرا واستوى تاريخهما يقضى لكل واحد منهما بالنصف
لان الشراء والمهر سواء في اثبات الملك ثم المرأة نصف القيمة على الزوج والمشتري نصف
العين المنقولة على البائع وله فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه (وعند محمد
الشراء اولى) فيقضى لصاحب الشراء (وعلى الزوج القيمة) اى قيمة المبيع
للرأة لان البينات بحجج الشرع فيجب العمل بها ما يمكن وهو ممكن بان يجعل
الشراء سابقا اذ لو تزوج على ملك الغير صححت القسمة فيجب القيمة عند تعدد
تسليم العين فقد بالشراء لانه لو اجتمع نكاح وهبة او رهن او صدقة فالتكاح
اولى وفي المصحح اعتراض عن طرف صاحب الفصولين وجواب عن طرف صاحب
البحر فليطالع (والرهن مع القبض اولى من الهبة) بلا عوض (معه)
اى مع القبض يعنى لو ادعى احدهما رهنا مقبوضا والاخر هبة وقبضا واقاما
البينة ولم يورخا فادعى الرهن اولى استحسانا والقياس ان الهبة اولى لانها
ثبتت الملك والرهن لا يثبت فكانت البينة المثبتة للزيادة اولى ووجه الاستحسان
المقبوض يحكم الرهن بمضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى
(فان كانت) اى الهبة (بشرط العوض فهى) اى الهبة (اولى) من الرهن
لكونها فى معنى البيع انتهاء فيكون عقدها عقد ضمان يثبت الملك معنى وصورة
بخلاف الرهن فانه لا يثبت الا عند الهلاك معنى لاصورة هذا اذا كانت العين
في بدائل اذ لو كانت في ايديهما يقضى بينهما نصفين الا ان يورخا وتاريخ
احدهما اسبق فيقضى له (وان برهن خارجا على ملك مورخ) هذه المسئلة
قد ذكرت واعادتها هنا لاجل ذكر التاريخ (او شراء مورخ عن واحد)
متفق بشراء (غير ذي اليد) احترز بهما بمبارهننا على ما في بد آخر كما مر
تفصيلها (فالسابق اولى) لانه اثبت ملكه في وقت لا ينازعه فيه احده
الاذ اتاني الملك منه وهذا القول متفق عليه على تخريج الكرخي وقول الامام
على تخريج صاحب الامالى وقول ابي يوسف آخرا ومحمد اولا وفي قوله الاخر

وهو قواني يرد سب اوله هو يدعوا كافي انبياء (وان رهن احدهما على اشترائه
من زيدو) رهن (الاخر عليه) اي على الشراء (من يكر واتقى لثمنه)
فهما سواء) حتى يكون المبيع بينهما نصيبين لان كل واحد منهما انبى الملك
لا يابىه وملك يابىه مطلقا لا ماريح فصار كما اذا حصر المانع قاضي الملك لمطلق
فكون بين الخارجين لاستواء تاريخيهما (وكذا لو وقت احدهما فقط)
لان توقيت احدهما لا يدل على تقديم الملك لغيره ان يكون الاخر اقدم بتخلف
ما اذا كان السابع واحدا لانهما اتصفا على الملك لا يلى الامن جهته
فاذا اثبت احدهما تاريخا بكمه حتى يبين انه تقدمه شراء غيره
وفي البحر ان البيعة على الشراء لا تنقل حتى يشهدوا به اشتراها من ولاي
وهو يملكها ونسامة يده فليطالع (ولو برهن خارج على الشراء من
شخصي و) رهن خارج (اخر على الهبة ولقضى من غيره و) رهن خارج
(اخر على الارث من ابيه و) رهن خارج (اخر على الصدقة والقبض من
رابع قصي يدعهم اربابا) سواء كان معهم او مع رخصهم تاريخا او لم يكن لانهم
يشترى الملك للملكهم وذلك تاريخه ولا تقدم الاقوى كافي السبب (ولو برهن
خارج على ملك مورخ ودوالد على ملك اقدم منه) اي من الخارج (وهو)
اي دوالد (اولي) عند الشيعين (خلافا لمحمد في رواية) وفي رواية عنه
على ما قالنا من رحمه عقال لا تنقل بينة دى اليد في الملك المطلق اصل لان البيعة
فيه تثبت اولة الملك فيسوى فيها القديم والآخر فصار كالمبيعة فثبتا على الملك
المطلق ولهما ان الله مع التار يخ مدفع ملك غيره في وقت التاريخ وبينة دى اليد
على الدفع منه ولة فلا تثبت الملك لغيره بعده الا بالتاريخ من جهته وهو لم يدع ذلك
قيده سابق تاريخ دى اليد لانه لم يكن لهما تاريخا او استوى تاريخهما او ارجحت
احدهما فقط كان الخارج اولي (وكذا اخلاق ارباب اليد لهما)
واقاما البيعة فصاحب الوقت الاول اولي في قول الشيخين وفي قول محمد لا يثبت
الوقف فكاتبها ثامنا على مطلق الملك فكون بينهما (ولو برهن خارج
ودويد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولي) عند الطرقيين
(وعند اني يوسف) وهو رواية عن الامام (ذو الوقت اولي) لانه اقدم
وصار كما في دعوى الشراء اذا ارجحت احدهما كان صاحب التاريخ
اولي ولهما ان يثبت دى اليد اعاقل لثمنهما من الدفع ولا دفع ههنا حيث
وقع الشك في التلقي من جهته (ولو كان المبيع في ايديهما اوى فثبتوا بالبيعة
مخالفا) اي ادعى دوالد او الخارج واقاما البيعة وارجحت احدي الشيعين
(فهما سواء) عند الامام (وعند اني يوسف الذي وقت اولي وعند محمد

الذي اطلق اولي) وعمل صاحب الهداية بان دعوى اولية الملك دليل استحقاق الزوايد ورجوع الباعثة بعضهم على بعض ولا يي يوسف ان التاريخ يوجب الملك في ذلك الوقت يتقين والاطلاق يحتمل غير الاولية والرجح بالتقن والامام ان التاريخ بضامه احتمل عدم التقدم فسقط اعتباره فصار كما لو اقاما البيئة على ملك مطلق بخلاف الشري لانه امر حادث فيضاف الى اقرب الاوقات فيترجح جانب صاحب التاريخ انتهى اكن صورته في المسئلة الثانية وهي قوله ولو في يد ثالث واماني المسئلة الاولى وهي قوله ولو في ايديهما فذكر ان يكون نظير قوله ولو اقام الخارج وذوايد على ملك مطلق الى آخرة فقال في عقده فملي هذا اذا كانت الدار في ايديهما انتهى قال صاصب الابضاح وغيره في تفسيره بان اقام احدهما على ملك مورخ والاخر على مطلق الملك سقط التاريخ عندهما وعنده صاحب الوقت اولي انتهى فبهذا التقرير ظهر مخالفة المص لماني الهداية تنوع (وان برهن خارج وذو يد على الشاج) اي اقام كل منهما بيئة (وذوايد اولي) لان بيئتهما قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستوتوا في الاثبات وترجحت بيئة صاحب اليد باليد فيقضى له ولا عبرة للتاريخ لان اولية الملك يستوعب كل تاريخ فلا ينفذ ذكره من احدهما او منهما اتحد التاريخان او اختلفا مالم يذكر تاريخا مستحيلا بان لم يوافق سن المدعي والقياس ان يكون الخارج اولي وبه قال ابن ابي ليلى وقال عيسى بن ابيان تمسارت الانسان ويترك في ذي اليد لا على وجه القضاء وجه الاستحسان ما روي انه عليه السلام قضى لذي اليد بتأقية بعد ما اقام الخارج بيئة انها ناقته نتجها واقام ذوايد البيئة انها ناقته نتجها ولان اليد لا تدل على اولية الملك فكان مساو بالخارج فثبتا بها يدفع الخارج وبيئة صاحب اليد مقبولة للدفع (وكذا لو رهن كل على نلقى الملك من آخر وعلى الشاج عنده) اي لو تلقى كل واحد من الخارج وذو اليد الملك من رجل فكان هناك بايعان واقام البيئة على الشاج عند من تلق منه فهو بمنزلة اقامتها على الشاج في يد نفسه فيقضى به لذي اليد كان الباعين قد حضرا واقاما على ذلك بيئة فانه يقضى ثمة لصاحب اليد كذلك ههنا كافي العانة (ولو رهن احدهما على الملك المطلق والاخر على الشاج فهو) اي صاحب الشاج (اولي) ايهما كان لان بيئته قامت على اولية الملك صريحا فلا يثبت الاخر الا بالتأقية منه والاخر لم يلق منه واوليته تثبت دلالة ولا عبرة بهما مع الصريح (وكذا لو كانا خارجين) فبرهن احدهما على الملك المطلق والاخر على الشاج فيبيئة الشاج اولي لماسينا (ولو قضى بالشاج لذي اليد ثم رهن ثالث على الشاج قضى له) اي للثالث (الا ان يعيد ذوايد برهانه) لان بيئة ذي اليد ما قامت على هذا

المدعى وانما قامت على الاول فليحضر الثالث مقضيا عليه ذلك القضاء (كما لو
 برهن المدعى عليه بالملك المطابق على الشئ يقبل وينقض القضاء) اى لو
 ادعى ذواليد والخارج الملك المطابق ويرهنه فقصي على ذى اليد بالملك ثم ان ذى
 اليد المقضى عليه لو اقام البيعة على الشئ يقبل وينقض به القضاء الاول لانه
 بمنزلة النص في دلالته على الاولية قطعا فكان القضاء واقعا على خلافه
 كالتضاء الواقع على خلاف النص وهذا استحسن وفي القياس لا يقبل برهانه
 اذ سيورته مقضيا عليه بالملك كما في المتأيد وفي الخبر اطلاق فقبل ما اذا برهن
 الخارج فقط على الشئ وقضى له ثم برهن ذواليد بقضى له وبطل القضاء الاول
 ولو ادعى ذواليد شئا جايضا ولم يبرهنه حتى يحكم به للمدعى بالشئ ثم برهن
 المدعى عليه على الشئ لا ينقض الحكم ثم علم ان المقضى عليه في حادثة لا يسمع
 دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء او على تلبى الملك من القضية له او على
 الشئ انتهى (وكل سبب لا يتكرر) اى في الملك اذا ادعاه ذواليد (فهو
 مثل الشئ) اى حكمه حكم الشئ في جميع ما ذكرناه من الاحكام وذلك
 (كسج ثياب لا تسج الامرة) كما ان ادعى رجل ثوبا انه ملكه تسجده وهو
 مما لا يتكرر تسجده وكذا اذا ادعت غزلا قطن انه ملكه فبرهنه بيدها (كحلب اللبن)
 فانه مما يتكرر ايضا فاذا ادعى ابنا انه ملكه حلبه من شاة (وان اخذا لبنين)
 بان ادعى جينا انه ملكه صنعه في ملكه (والا ليد) بان ادعى ابدا بانه صنعه
 من الصوف الذى هو ملكه (ومر عزي) وهى كاصوف ثبت شاة من المهر
 (وجز الصوف) بان ادعى صوفا يحزوزا انه ملكه جزه من شاة واقام على
 ذلك بيعة وادعى ذواليد بكل ذلك واقام عليه بيعة فانه يقضى بذلك لذي اليد
 لانه في معنى الشئ من كل وجه فليحق به بدلالة النص (وما يتكرر) اى كل
 سبب يتكرر قضى به للخارج (بمنزلة الملك المطابق) فلا يلحق بالشئ (كسج
 الخن) وهو اسم دابة ثم سعى الثوب المتخذ من وزه خرافاته مما يتكرر لان الخرز والصوف
 والشعر اذا بلى ينقض ويغزل مرة اخرى ثم يسج فيجوز ان ذاليد تسجده ثم خصه بالخارج
 ونقضه ثم تسجده فيكون ملكا ليهذا الطريق فليكن في معنى الشئ (وكالبيعة) فانه
 مما يتكرر لانه يبنى ثم يهدم ثم يبنى (والغرس) لان الخلل يفسد ثم يزرع
 المبر والحبوب (لان السهر قد يزرع في الارض ثم يغزل القاب فيسجد البر منه ثم
 يزرع ثانيا فليكن في معنى الشئ وكذا كل ما يزرع مما يكال او يوزن فاذا ادعى
 ثوبا انه ملكه من جزه او ادعى دارا انها ملكه يتاها او ادعى غرسا انه ملكه
 غرسه او حظا منها ملكه زرعها او حيا آخر من الحبوب واقام على ذلك بيعة
 وادعى ذواليد مثل ذلك واقام عليه بيعة قضى به للخارج للمهر (وما اشكل)

بحث لا بد من التكرار عندئذ (رجع فيه الى اهل الخبرة) لانهم اعرف به
 وقد قال الله تعالى فاستأوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (فان اشك كل عليهم)
 اى على اهل الخبرة (جعل كالمطلق) اى قضى به الخارج لان القضاء بيته هو
 الاصل وانما عدلنا عند تحيز النتائج كإروينا فاذا لم يعلم رجع على الاصل (وان برهن
 خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه) اى من الخارج بان كان عبد
 مثلاً في يد زيد وادعاه بكرانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه
 (فهو) اى ذواليد (اولى) لان الخارج وان كان يثبت اولية الملك فذو اليد
 تلقى الملك منه ولا تنافى فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه
 (وان برهن كل منهما) اى من الخارج وذو اليد (على الشراء من صاحبه
 ولا تاريخ لهما) اى سقطت البيتان (وترك المال في يد ذى اليد)
 بغير قضاء عند الشئخين (وعند محمد) ان كان في يد احدهما (بقضى)
 بالبيتين (الخارج) لا يمكن العمل بهما بحقل ذى اليد مشترى من الخارج وقبضه
 ثم باعه منه ولم يقبضه فهو بالدفع اليه لان تمكنه من القبض دلالة السبق على
 ما هو ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز ولهما ان الاقرار بالشراء من
 صاحبه اقرار منه بالملك له فصار يثبت كل منهما كأنها قامت على اقرار الآخر
 وفيه التماثل بالاجماع لتعذر الجمع فكذا هذا كافي الشئخين (وان ارخا) اى الخارج
 وذو اليد (في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج سبق قضى لذى اليد)
 عند الشئخين فيجعل كان الخارج اشترى اولاً ثم باع قبل القبض من ذى اليد
 وهو جار في العقار عندهما (وعند محمد) قضى (للخارج) اذ لا يصح عنده
 يهه قبل القبض فبقى على ملكه وفي التبيين وكان ينبغي ان يقضى به لذى اليد
 عنده ايضا فيجعل الخارج كانه قبضه ثم باعه لذى اليد عنده ايضا فيجعل
 الخارج كانه قبضه ثم باعه من باعه وهو ذواليد صحيحاً للعقد انتهى (وان اثبتنا
 قبضاً قضى لذى اليد اتفاقاً) لان البيتين حازان على القولين لان الخارج باعه
 من باعه بعد ما قبضه وذلك صحيح (وان كان وقت ذى اليد سبق قضى للخارج
 في الوجهين) فيجعل كانه اشتراه ذو اليد وقبض ثم باع ولم يسلم او سلم ثم وصل
 اليه بسبب آخر كافي الهداية لكن في البحر وفي المسوط ما يخالفه كاعلم من الكافي
 ونماه فيه فليطالع قال ابن الشيخ في شرح الرقاية قالوا حاصل الكلام في ضبط
 هذه الاقسام ان كان تاريخ احد المدعين عند اقامتهما البينة سابقاً فهو
 احق وان لم يكن سابقاً بل كان مساوياً بان ارخا موافقاً او لم يورخا اصلاً
 او ارخ احدهما وكان كل واحد منهما صاحب يد او كان كل منهما خارجاً في
 الملك المطلق اوى الملك بسبب فلهما متساويان الا اذا اتفقا من واحد وارخ

احدهما وهو الحق وان كان احدهما صاحب يد والاخر خارجا خارج الحق
 في الملك المطلق عند التساوي في التاريخ الا اذا ادعى باع الملك فمسلان قال
 هو يدي اعني اودرته فذو اليد احق بخلاف ما اذا قال كل واحد هو يدي
 كانه فلهما مساويان لكونهما خارجين اذ لا بد في ذلك ان يشهد من اعلى
 الدافين فاذا اعتدا بكون المبدع مقابلا ولا يضر في اليد فلهما بخلاف الحق
 فانه في يد المولى اذا كان صغيرا او كبيرا لا يعرف عنقه واو قال احدهما هو يدي
 كانه وقال الاخر تدبرته او اعنته فهو اول لان كل ينسب يكون اكثر سلطانا
 فهو احق هذا في الخارج وذو اليد في الملك المطلق اما في الملك يستت فان ذكر
 الخارج وذو اليد سببا واحدا والقباع من واحد فذو اليد احق وان باعوا من اثنين
 فالخارج احق عند التساوي في التاريخ وان ذكر اسبين كالشراء والهيبة
 وغير ذلك ينظر الى قوة السبب انتهى (ولا ترجع بكثرة الشهود) لان الترجيح
 عندنا بقوة الدليل لا بكثرة حتى لو اقام احد المدينين والآخر اربعة
 فلهما سواء اذ شهدا فلهما ليست اقل من شهدا فلهما في اثبات المدعى لان الاثنين
 على ثمانية موجهة الحكم فالكثرة لا تفصل للترجيح وايضا لا ترجع الآية بانه اخرى
 ولا الخبير بالخبر وانما يرجح بقوة فيه بان كان احدهما متوارا والاخر من الاجاد
 او كان احدهما مفسرا والاخر محتجلا لا يرجح المفسر على المحتل والنوار على
 الاحاد لقوة وصف فيه وقبل يعني لاكثرهما احدا لان الغالب اقبل الى قول
 الاكثر وكذا لا ترجع بزيادة العدل لان المعير في الشاهد اصل العبد له وهي ليست
 بذى حد فلا يقع الترجيح بها خلافا للملك (وان ادعى احد خارجين نصف
 دار والاخر كلها) فهو هنا على ذلك (قال مع الاول) عند الامام (ونصفهما)
 الاول (الثالث والربع الاخر) لان الامام اعني طريق المزارعة وهو ان صاحب
 النصف لا يتازع صاحب الكل في النصف فيسلم له النصف واستوت مزارعتهما
 في النصف الاخر فينصف النصف بينهما فلصاحب الكل ثلاثة ارباع واصحاب
 النصف الربع وهما اعتبار طريق العول والمضاربة لان في المضاربة كلا ونصفا فالسنة
 من اثنين وقول الى ثلاثة واصحاب الكل سيمان واصحاب النصف سهم هذا
 هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بكل حصة فلصاحب الكل له ثلثان من
 الثلاثة فيضرب اثنين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثالث
 في الدار فيحصل له ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضربت
 الثالث في الستة كانت الستة وهو اثنان وفي البحر تفصيل فليراجع (وان كانت)
 الدار (في دهم فكلها) اي كل الدار (لمدعى الكل نصفان ونصفا لا قضاء)
 لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما في يده لكون يده بذات حصة في حقله لان
 حمل امور المسلمين على النجدة واجب فدعى النصف لا مدعى شيئا في يد صاحب

الجميع قبل النصف لمضى الجميع بلام نزعة في ماقبله لا على وجه القضاء
 اذ لقضاء بدون الدعوى واجتمعت بينه الخارج وذى اليد فيما قبل يد صاحب
 النصف فتقدم بينه الخارج ولو كانت في يد ثلاثة فادعى احدهم كلها وآخرينها
 وآخر نصفها ورهنوا فهي مقسومة عنده بطريق النزعة وعندهما بالمول
 وبناه في الكافي فليطالع (واورهن خارجان على نتاج دابة وارخافضى لمن
 وافق سنها ناربخد) رجحانه بشهادة الحال ولا فرق في ذلك بين ان تكون
 الدابة في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف (وان اشكل)
 اى منهم بان لا يوافق التاربخين لعدم العلم (فلهما) اى يقضى لهما لعدم
 رجحان احد البرهنيين (وان خالفهما) اى خالف السن التاربخين معا
 (بطلا) اى البرهانان اظهروا كذب كل من الفريقين فتترك الدابة
 بغير قضاء في يد صاحب اليد كافي الهداية وغيرها وفي التبيين والاصح انهما
 لا ينظران بل يقضى بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت
 في يد احدهما يقضى بهما بينهما وتماه فيه فليطالع (وان برهن احد
 الخارجين على غضب شئ والاخر على ودعيته استويا) لان المودع اذا نكر
 الودعة يصير خاصيا ورهان الودعة يتضمن انكار صاحب يد

(فصل في التنازع بالايدي)

لمسافر من يمان وقوع الملك بالينة شرع في وقوعه بظاهر اليد لما ان الاول
 اقوى ولهذا اذا قامت الينة لا يلتفت الى اليد فقال (لابس الثوب اولى
 من الاخذ بكفه والراكب احق من الاخذ بالجمال ومن في السرج احق من
 الرديف) اى اوتنازعا ثوبا احدهما لابس والاخر آخذ بكفه وغيره من الاطراف
 ولاينة لهم فاللاس اولى من الاخذ في كونه صاحب اليد لانه متصرف
 ومستعمل وكذا لو تنازعا دابة احدهما راكبها والاخر آخذ بلجامها والراكب
 اولى في كونه ذايد متصرفه اقوى وكذا لو تنازعا دابة احدهما راكب بسرجهما
 والاخر رديفه فالاول احق لان تمكنه من ذلك دليل على تقدم يده وقيل هي
 بينهما على السواء (وصاحب الجمل اولى من علق كوزه عليها) اى اذا تنازعا
 في دابة وعليها حمل لاحدهما وللآخر كوز والاول اولى من كونه ذايد لانه اكثر
 تصرفا فيها ولا ترجيح بكثرة الحمل ان كانا حلاها وتنازعا كالاخيرة بكثرة الشهود
 واذا قاما بينة في هذه الصور فبينة من كان في حكم خارج اولى للممر مرارا
 (والراكبان بلاسرج او) راكبان (فيه) اى في السرج (سواء) لاستوائهما
 في التصرف ولو كان احدهما متعلقا بذنبها والاخر بمسكها بلجامها قالوا

يعني ان يفتى به المان عند الحاجة لا يفتى بالآخر مع الا ان عند الحاجة
 المتعلق بالنسب (وكذا الجلس على البساط والتعلق به ستر من جلد هو من جنس
 في بساط احدهما فاحد عليه والآخر متعلق به فهو بينهما بصيرة في اهل
 الطريق الفحص لان الجلوس عليه ليس يله قاسم وبافي قسم البساط من العرف
 الركوب والتمس لان المرء يصور بينهما تاسيا لا بالجلوس وكذا اذا كانا جالسين
 عليه فهو بينهما (ومن معناه) أي وكذا ان كان (ثوب) في يد أحدهما
 (وطرفه مع آخر) حيث ينصف بينهما وان كان يد أحدهما في الإصبع
 لان الزيادة ليست من جنس الحجة فان كل واحد منهما مستحبك بالسند
 الا ان أحدهما اكثر استصحابا ومثل ذلك لا يوجب ترجيح وقد اشارة الى الفرق
 بين هذا وبين مسألة القيص لان الزيادة ليست من جنس الحجة فان الحجة هي
 السند والزيادة هي الاستعمال كما في العناية بتسلاف عالمي الدار تمازغا فيها
 حيث لا يفتى بينهما لا بطريق التوك ولا بغيره لان الجلوس لا يدل على الملك
 (والحائط) وهو الجدار (ان جدوعه عليم) أي على الحائط (او ان دخل
 بيناه اتصالا تربع) اتصالا التربع اتصال جدار بجدار بحيث يدخل
 السات هذا الجدار في اثنان ذلك وانما يسمى اتصال التربع لانها متباينان
 ليصطا مع جدارين آخرين يمكن مربع وان كان الجدار من خشب فالتربع
 ان يكون ساج احدهما مراكبا في الآخر واما اذا تربع وادخل فلا يكون من رجا
 فلا عبرة به ولا اتصال المارقة من غير تربع لعدم الداخة فلا يدل على انها
 بينهما (لان له عليه هراذي) وهي خشبات توضع على الجدوع ويبنى
 عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البوازي لان لم يكن استعماله وضعا
 اذا الحائط لا يبنى لها بل التيقف وهو لا يمكن على الهراذي والبوازي كما في الدرر
 (بل الجار ان فيه سواء) يعني اذا تمازغا في حائط ولا أحدهما عليه هراذي
 وليس للآخر شيء فهو بينهما لان الحائط لا يبنى لاجلها خلاف الجدوع
 (وان كان لكل) من الرجلين (عليه) أي على الحائط (ثلاثة جدوع
 فيتهما) لاستوائهما في اصل القوة (ولا ترجح بالكثر منها) أي من الثلاث
 يعني ولا عبرة بالكثر والقلة بعد ان بلغ ثلاثا لان الترجيح بالقوة لا بالكثر على
 ما بينا واشترط ان بلغ ثلاثا لان الحائط يبنى للتخفيف وذلك لا يحصل بمادون
 الثلاث فإيا ففسار الثلاث كالنصاب له (وان كان أحدهما ثلاثة) جدوع
 (والآخر اقل فهو) أي الحائط (لصاحب الثلاثة) استحسانا وهو قول
 الامام والقياس وهو مروي عن الامام ان يكون بينهما نصفين لما بينا ان الترجيح
 بالقوة لا بالكثر فيستويان ووجه الاستحسان ان مادون الثلاث حجة ناقصة

اذ لا يبنى الحائط فيما دونه والحجة الناقصة لا تظهر بمقابلة الكاملة (والآخر
 موضع خشنه) باتفاق الروايات لان حكمنا بالحائط لصاحب الجذوع بالظاهر
 وهو يصلح بالدفع للاستحقاق فلا يؤول بالقطع ثم اختلف الروايات بمسند ذلك
 في انه يملك ذلك الموضع او لا ذكر في كتاب الدعوى ان الحائط بينهما على قدر
 الاجتناع لان موضع جذعه مشغول بجذعه فيكون في يده حقيقة باعتبار
 الاستعمال فيثبت لكل واحد منهما المالك فيما تحت خشبته لوجود سبب
 الاستحقاق فيه وصححه قاضيان وفي كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب
 الاجتناع واصحاب القليل ما تحت جذعه يريد به حق الموضع لان الحائط
 لا يبنى لاجل جذع او جذعين عادة وانما يصب له اسطوانة فلا يحكم له بالمالك
 وفي المحيط وهو اصح وتماه في التبيين فليطالع (ولو) كان (لاحدهما
 جذوع والآخر اتصال فلهذا الاتصال) اي صاحب الاتصال (اولى
 والآخر) اي لصاحب الجذوع (حق الموضع) وهذه رواية الطحاوي
 وصححه الجرجاني لان الحائطين بهذا الاتصال كبناء واحد فالقضاء بينهما
 يصير قضاء بأكمله ثم بقي الآخر وضع جذوعه لما بيننا ولا فرق بين ان يكون
 الاتصال من جانب او من جانبيين (وقيل لذى الجذوع) اي صاحب الجذوع
 اولى ورجح السرخسي هذه الرواية لانه تصرفا في الحائط ولصاحب الاتصال
 اليد والتصرف اقوى في الدلالة على المالك وفي المحيط الايدي في الحائط على
 ثلاث مراتب اتصال تربع واتصال ملازمة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة
 بناء فاولاهم صاحب التربع ثم صاحب جذوع ثم صاحب المحاذاة (وذويت
 من دار كذا بيوت منها) اي من الدار (في حق ساحتها) اي الساحة
 نصفان بينهما لاستوائهما في الاستعمال وهو المرور فيها والنزول وكسر
 الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بخلاف ما اذا تنازعا
 في الشرب حيث يقسم بينهما على قدر اراضيها (ولو ادعى ارضا كل
 منهما) يدعي انها) اي الارض (في يده وبرهنا) كذلك (قضى بينهما)
 لان اليد فيها غير مشاهد لتعذر احضارها والبيئة تثبت ما غاب عن علم القاضى
 (فان بره) احدهما (فقط) او كان (احدهما) ابن فيها) اي في الارض
 ابنا (ابني) فيها (او حفر) فيها (قضى بيده) اما الاول فلتقيام الحجة
 فان اليد حق مقصود واما في الصور الباقية فلوجود التصرف والاستعمال
 ولو قال او تصرفا بدل او كان ابن فيها او ابني او حفر لكان اشمل واقتصر تدبر
 (ومن في يده صبي يعبر عن نفسه) اي يتكلم ويعلم ما يقول (قال انا حر)
 وانكر صاحب اليد (فالقول له) لانه ان كان يعبر عن نفسه فهو في يده نفسه

فلا يقبل دعوى احد عليه له عده عده انكاره الا يثبت كالباع (وان قال)
 هذا الصبي (انما عده لعلان) وهو عدى اليد (وهو عدى اليد)
 بالاجماع لانه لما امر بكونه رفيقا لعلان افرانه ليس له استتملال ولا قدرة على
 نمسه فلا يعمل باقراره ويكون عدى اليد بالمخارج الا بالينة لا يقال ان الامرار
 بالرق ضرر و كان الواجب ان لا يمر في حق الصبي لان الرق لم يثبت بقوله
 بل دعوى دى اليد لعدم المعارض وتعمد في التدبير فراجع (وكذا من لا يبر
 عن نفسه) اذ هو غير لة المساع فكون ملكا من هو في دة ان ادعاء لعدم
 المعارض من يد على نفسه حقة او حكما (علو ادعى الخريد عده كثره لا يقبل
 بلا حجة) اى او كثر و ادعى الحرية فلا يقبل قوله لانه طهر عليه الرق فلا يثبت
 ذلك الا بينة

(باب دعوى النسيب)

لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في دعوى النسيب لان الاول اكثر وضوحا
 فكان اهم ذكر اقسامه (وادت مسعة لاول من دفع عن سعة) حرية (مبد
 سعة فادعاء) اى الولد (اليافع) اى بايع المبيعة (ولواكثر) من واحد
 (فهو) اى الولد (اى) و ثبت نسبه من السباع بدعونه وان لم يصدق
 المشري لشئ العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تطل بالبيع والمراد
 من المبيعة الحاربة التي لا ساع الامرة كما هو المتعارف فهدا المدفع ما قبل من ايه
 واجبه عليه ان يقول مديعت وقد ملكها سدين احبازا عما بدايت مرين
 فوادت لاول من سعة اشهر فاه حيث لم يصدق ان العلوق في ملك السباع
 الاول او الثاني (وهى) اى الحاربة (ام ولده) لان العلوق وقع في ملكه
 بقين (ويصح البيع) لعدم حوازيغ ام الولد فباحد الباع المسعة (وورد
 النسيب) لعدم سلامه البيع للمشري (وان) وصلة (ادعاء) اى النسيب
 (المشري مع دعونه) اى الباع (او) ادعاء المشري (بعدها) لان دعوة
 الباع دعوه استيلاد لكون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشري دعوة تحرر
 اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه والاول اقوى و اى في هذا عندما وهو استتمسان
 لان العلوق لما اتصل بملكه كان ذلك على كونه مع شهادته طهرة حيث ان الطاهر
 عدم الرثامع ان النسيب مساء على الخفاء وسعى عنه الساقض والقاس وهو قول
 زهر والائمة الثلاثة دعونه باطله لان البيع اصراف مديتها امة وبالدعوة يكون
 تخافا واذا بطلت دعواه لم يثبت النسيب بدون الدعوه الا ان اصدق المشري
 اما لو ادعى المشري او لا ثم ادعاء الباع لا يثبت النسيب من الباع لان النسيب الثابت

من المشتري لا يحتمل التقبض كاعتقافه اذ يحتمل على ان المشتري نكحها واستولدها
ثم اشتراها (وكذا) يثبت النسب من البائع (لو ادعاه) اى البائع (بعد موت
الام او عتقها) اى ان ماتت الام ثم ادعاه البائع وقد ولدت للاقل يثبت النسب
من البائع و يأخذ الولد لان الاصل فى ثبوت النسب هو الولد لا الام ولذا تضاف
الام اليه ويقال ام الولد وتستفيد الام الحرية من جهته لقوله عليه السلام
اعتقها ولدها فالثابت لها حق الحرية وله حقيقتها والاذنى يتبع الاعلى
فلا يضره فوات التبع وكذا لو ادعى البائع الولد المولود لاقل من نصف سنة
بعد اعتاق المشتري الام يثبت نسبه ويحكم بحريته لافى حق الام فلا نصير ام الولد
للبائع لان دعوته ان صح في حق الام بطل اعتاق المشتري والعنق بعد وقوعه
لا يحتمل البطالان (وردد حصته) اى حصة الولد (من الثمن فى العنق)
اى يقسم الثمن على قيمتى الولد والام وردد ما اصاب الولد من القيمة يوم الولادة
دون ما اصاب الام من القيمة يوم القبض (و) يرد (كل الثمن فى الموت) عند
الامام لانه يبين انه باع ام ولدته وما اليها غير متقومة عنده فى العقد والقبض
فلا يضمها المشتري (وقالا) يرد (حصته فيهما) اى فى العنق والموت لانها
متقومة عندهما فيضمها فعلى ما ذكره يكون رد حصته من الثمن لاحتصانها متفقا
عليه انما الخلاف فى الموت لكن فى الدرر وغيره اذا اعتق المشتري الام اود برها
يُرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن فى الصحيح
كافى الموت كذا ذكر فى الهداية فعلى هذا ان الخلاف ثابت فيهما على ما اختاره
صاحب الهداية والمضى اختار ما ذكر فى المبسوط حيث قال يرد حصته من
الثمن لاحتصانها بالاتفاق وقرق على هذا بين الموت والعنق بان القاضى كذب
البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب
فى فصل الموت فيؤخذ بزعمه فيسرد بحصتها ايضا كما فى الكافى (ولو ادعاه)
البائع (بعد موته) اى بعد موت الولد (او عتقه ردت) دعواه لعدم
 حاجته الى النسب بعد الموت وكذا بعد عتقه لما ذكرنا ان الولد هو الاصل
(ولو ولدت) الجارية المبعة (لاكثر من نصف سنة و اقل من سنتين)
من ذبيعت (ان صدقة المشتري) الدعوة (فالحكم كالاول) بمعنى ثبت نسبه
وامنيها و يفسخ البيع ويرد الثمن عندنا خلا فالزفر والشافعى على ما مر
(والا) اى وان لم يصدق المشتري (فلا يثبت النسب) لاحتمال ان لا يكون
العلق فى ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه فاذا صدقه فقد رضى
باسقاط حقه فيثبت النسب (وان) ولدت (لاكثر من سنتين) من ذبيعت
(لا يصح دعوته) لانه لم يوجد اتصال العلق عليه وهو الاصل (فان صدقه)

(المشترى) البائع (ثبت نسب) أي ليسب الولد (ويشمل على اشخاص ولا يراد
 المبيع ولا يمتنع ولده) ولا تصير الامه ام ولد لمحدث العلق بعد البيع ولا يستند
 على ما قبله حتى لم يمتلأن بيعة والامه ام ولد ليس له ملك نكاح بان ملكها
 ثم يباعها فاسودها ما يات نكاح سحلا لامره على الصلاح (وان باع عبدا اولده عبده)
 أي عند البائع وكان العاوق ابضا عبده (ثم ادناه بعد بيع مشتريه) من آخر
 سميت دعوته) ويكون هو ابسه (ورد بيع مشتريه) لان اتصال العلق
 بملكه كالبنه والبيع يحل النقص وماله من حق الدعوة لا يمتلئ فبناقص البيع
 لاجله (وكذا) الحكم (لو كاتبه) أي الولد (المشترى أو) كاتب المشتري
 (امه اوزهن) الولد اومه (أو آجر) الولد اوايه (أو زوجها) أي الام
 (ثم كما كانت الدعوة سميت) أي دعونه (ونقضت هذه التصرفات)
 لان هذه العوارض يعمد النقص فنقض ذلك كله وتصح الدعوة
 بخلاف الاصل والتدبير لانهما لا يمتلأن انقض على ما مر (ولو باع
 احد التوأمين ولدا عبده فاشتبهه مشتريه ثم ادعى الشايع) التوأمين (الاخر سميت
 تسهما منه) لانهما خلفا من ماء واحد (ويقال حق المشتري) اذ يثبت
 نسب احدهما يثبت نسب الآخر هذا اذا كان اصل العلق في ملك البائع
 وان لم يكن في ملكه يثبت نسبهما منه عند تصديق المشتري ولا يبطل حق
 المشتري ولا يمتنع بيع البائع لان هذه دعوة تحرير فيقتصر على محل ولا بد
 (ومن فيه صبي) لا يبع برهن نفسه (او قال هو ابن زيد) او هو ابن عبد
 فلان الغائب (ثم قال هو ابني لا يكون ابنه) أي ابن ذي اليد (وان) وصاية
 (يحد زده شوته) عند الامام لان النسب مما لا يمتلئ النقص بعد ثبوته والافرار
 مثله لا يرتد بالرد ففي قمتع دعوته واذا صدقه زيد او لم يدر صدقه ولا تكذيبه
 لم يصح دعوة المقر عندهم (وعندهما يصح ان يحد) زيد بنوته وهو ابن ذي
 اليد لان الافرار ارتد بالرد فصار كأن لم يكن والافرار بالنسب يرتد بالرد وان كان لا يمتلئ
 النقص وفي الدرر نقلا عن العمادية ولو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال
 هو مني يصح اذبالاقرار بانه ابني تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه ثبت نسب من
 رجل معين حتى ينتفي كونه مخلوقا من ماء الرافاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال
 حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي
 لان النسب ثبت واذا ثبت لا ينتفي بالنفي وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت
 النسب لانه اقرار على الغيبة جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق يثبت
 النسب لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب
 الاقرار فانام الابن البينة اقراني ابنه قبل والافرار بانه ابني مقبول لانه اقرار

على نفسه بانه جزؤه اما الاقرار بانه اخوه لا تقبل لانه اقرار على الغير (ولو كان الصبي) (في يد مسلم وذمي فادعى المسلم رقهه) ادعى (الكافر بنوته فهو حرا بن الكافر) لان الاسلام مرجح ايتما كان والترجيح يستدعى التعارض ولا تعارض ههنا لان النظر للصبي واجب ونظره فيما ذكرنا وفر لانه ينال شرف الحرية حالا وشرف الاسلام مالا اذ دلائل الواحدة انية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام تبعا وحرمانه عن الحرية اذ ليس في وسعه اكتسابها وتمامه في العنابة فليطالع قيل مسلم ايضا حالا بحكم الاسلام لا عبد لمسلم هذا اذا ادعى معا او ان سبق دعوى المسلم كان عبدا له وان ادعى البتة كان ابنا لمسلم لحصول الاسلام حالا (ولو كان الصبي) (في يد زوجين فرزعه) (الزوج) انه ابنتهما من غيرهما فرزعت الزوجة (انه ابنتهما من غيره فهو) اي الولد (ابنتهما) لان كلامهما اقر للولد بالنسب وهو في ايديهما ثم يريد كل منهما ابطال حق صاحبه فلا يصدق عليه والمراد من الصبي الصبي الغير المعبر والافهول من صدقه (ولو استولد مشتراته) يعني لو اشترى امه فولدت منه وادعاه (ثم استحققت) الامه بدعوى مستحق (فالولد حر) وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير الشراء اي سبب كان كالارث والهبة والوصية وكذا اذا تزوجها على انها حرة فولدت له فاستحققت كما في اكثر المعبريات فعلى هذا لو قال ولو ملك امه باي سبب كان لكان اشمل (وعلى الاب قيمته) اي قيمة الولد باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حر الاصيل في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيه نظرا لهما (يوم الخصومة) لانه يوم المنع كولد المفصومة (فان مات الوالد قبل) الخصومة اذ بعد الخصومة يفرم تحقق المنع منه (فلا شيء على ابيه) لانعدام المنع (وتركته له) اي تكون تركته الوالد ميراثا لايه سواء كان قبل الخصومة او بعدها لكونه حر الاصل اذا الولد في حيوته احق بما له فيكون الاب احق بعد وفاته لانه خلفه (وان قتله الاب غرم قيمته) لتحقيق المنع من الاب بقتله (وكذا ان قتله غيره) اي غير الاب (فاخذ دية) اي اخذ الاب مقدار قيمة الولد لان سلامة بدله كسلامته ومنع بدله بكنهه فيغرم قيمته كما اذا كان حيا (ويرجع) المشتري (بقيته) اي قيمة الولد التي ضمنها (وبالثلث) اي ثلث الجارية (على باعه) لان البائع ضمن له سلامة الولد لكونه جزء المبيع اذا الغرور يشمل سلامة جميع اجزاء المبيع (لا) يرجع (بالعقر) الذي اخذ منه المستحق لانه بدل استيفاء منفعة البضع وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته وعند الائمة الثلاثة يرجع بالعقر ايضا واوباعها المشتري من آخر فاستولدها الثاني ثم استحققت رجع المشتري الثاني على البائع الثاني

بالتن ونفقة الولد والمنسرى الاول على النافع الاول بالتن ولا يرجع عليه بقية
الولد عند الامام وما لا يرجع عليه نفقة الولد ابصارا وفي الدرر ادهى العسوة
وبين النسب ورهن الحصم ان النسب بخلافه ان قصى بالاول لم يقض به
والانساء على المعارض وعدم الاولوية رهن انه ان عكس لايه وامه ونوشا
الدافع انه ابن عمه لانه فقط او على اقرار المت به اى بانه ابن عمه لانه فقط
كان دفعه قبل القضاء بالاول لا دفعه لانه بالعماء بخلاف الاول ادعى
مرايا بالعسوة فدفعه ان ادعى حصصه قبل الحكم اقراره معقول يدعى بانه
من دوى الارحام اذ يكون حديث من كلامه باقضى انتهى

(كتاب الاقرار)

مأسسه بالدعوى لان حال المدعى عليه يتر من الاقرار والانكار والى الاقرار
اقرب لان لعالم في حال المسلم الصديق (هو) لغة الآيات من قر الشئ قرارا
ادامام وثبت ومنه ثابت عدم ان قرو يقال اقره اقرارا اذا ما عدا في الحسنى
واما في العول يقال اقره اذا طهر بالقول وشرا (احار) اى اسلام بالقول
فلو كذا واشار ولم يعمل شئ لم يكن اقرارا ودخل فيه ما اذا كتب الى العائب
اما عند فله على كذا فانه كالعول شرعا كما في القهستانى (بحق) اى عانت
ولسقط من عين وعبره لكنه لا يسعمل الا في حق المالية يخرج عنه ما دخل
من حق العبرر ونحوه (لآخر على نفسه) اى لعبر المحر على المحر اما بالنسبة على
آخر فهو دوى ولا حر على آخر فهو شبهة وفي ما قاله ابو المكارم
من ان العرب مقوص باقرار الوكيل في حق الموكل كلام لبيانه مناه
شرعا والسدليل على تحته الكتاب والسنة واجماع الامة ونوع من المعقول
وشروط الحرية والعهد والداوغ وركننه ان يقول المقر لعلان على كذا
(ولا يصح) الاقرار (الا لمعلوم) اى لشخص معلوم لان المجهول لا يصلح
مستحقا وفي المصحح واما جهالة المقر له فبعضه ان يعاشرت كل واحد من
الناس على كذا والا كلاحد هدى على كذا لا ولا يجبر على البيان ولكل منهما
ان يحلفه وفي الدرر وان لم تعاشر ان اقر بانه عصب هذا العبد من هذا اومن
هذا فانه لا يصح عند شمس الاثمة المرحسى لانه اقرار للمجهول وانه لا يبرئ
وقيل يصح وهو الاصح ونعمه فيه فليطالع (وحكمه) اى الاقرار (طه ور
المقره) اى المحر به للمقره عليه (لا يشاؤه) اى لا تاتى المقر به بهدا
اللعط ولدا مالوا ان المقر له ادعى ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة
الا انه اخدم عن طيب نفسه فانه فملك متبدا وانما لم تكف بالاثبات عن التبي

وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء وانما اطلق
اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح
الرد واوردته ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في القهستانى وقد فرع على كون حكم
الاقرار ظهور المقر به لانشاءه بقوله (فصح الاقرار بالجور للمسلم) ولو كان
الاقرار انشاء لما صح لان المسلم لا يصلح له تملك الجور وفي المحيط او اقر بخمر للمسلم
يصح ويؤمر بتسليمها اذا طلب استردادها ولو اقر بخمر مستهلك للمسلم لا يصح
لانه لا يجب للمسلم بدل الخمر (لا) يصح الاقرار (بطلاق وعتاق مكرها)
لقيام دلائل الكذب وهو الاكراه واو كان انشاء لصح لان طلاق المكره واعتاقه
واقسام عندنا (واذا اقر حر) وانما شرط الحرية ليصح اقراره مطلقا لان العبد
لمحجور عليه بتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون فيما ليس من باب
التجارة كالمهر لوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه والجنابة الموجبة للمال لان
الاذن لا يتناول الا التجارة فلم يكن مسلطا عليه بخلاف ما اذا اقر بالحدود
والقصاص (مكلف) لان اقرار المجنون والمعتوه والصبي العاقل لا يصح لانعدام
اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي والمعتوه مأذونا له في التجارة فيصح اقراره كما هو
من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والغارية والضاربة وانعصب دون
ماليس منها كالمهر والجنابة والكفالة لدخول ما كان من باب التجارة تحت
الاذن دون غيره والتسليم والمعنى عليه كالمجنون اعدم التمييز واقرار السكران
جائز مطلقا اذا كان سكره بطريق محظور الا اذا اقر فيما قبل الرجوع كالحدود
الخالصة لله تعالى وان سكر بطريق مباح كالشرب مكرها وكذا شرب المتخذ
من الخبث والعسل عندهما خلافا لمحمد (بحثي معلوم او مجهول كشيء وحق)
اي قال لفلان على شيء او حق (صح) اقراره لان جهالة المقر به لا تمنع صحة
الاقرار لان الحق قد يلمزم بمجهولا بان اتلف مالا لا يدري اوجرح جراحة
لا يدري ارشها (ولزمه) فيما اقر بمجهول (بيان المجهول) حتى لو امتنع اجبره
القاضي على بيانه (بماله قيمة) لانه اخبر عن الواجب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب
كتابة من الخطبة فلا يقبل قوله بل يحمل على الرجوع فيجبر على البيان وفي المحيط
واوقال لفلان على حق ثم عنت به حق الاسلام او الجار لا يصدق الا اذا قال
ذلك موصولا لانه بيان باعتبار العرف خلافا للائمة الثلاثة (والقول قوله)
اي قول المقر (مع يمينه ان ادعى المقره اكثر) مما يمينه المقر بلا يرهان لانكاره
الزيادة والقول المكر وفي المحر تفصيل فليراجع وفي القهستانى لو انكر الاقرار
بمجهول واريد اقامة البينة عليه لم يقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة
وتمامه في الجواهر والحقيقة (وفي) قوله (له على مال لا يصدق في اقل من درهم)

لان مادونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعتبر خلافا للائحة
 الثلاثة (وزم في) قوله على (مال عظيم نصاب مما بين به قضية او غيرها)
 لان النصاب عظيم يجعل صاحبه غنيا هذا قولها ورواية عن الامام وعنه انه
 اصدق في عشرة دراهم لانها مال عظيم حتى تقطع بها اليد وتنتاح البضع
 قبل الاصح صلى قول الامام ان ينظر الى حال القر في الفقر والغنى فان القليل
 عند الفقير عظيم والكثير عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض
 فان المائتين في الزكوة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حال
 المقر (ومن الابل خمسة وعشرون) اي زم في قوله على مال عظيم من الابل
 خمسة وعشرون ابلا لانه اول نصاب يجب فيه الزكوة من جنسه فهو عظيم
 من وجه دون وجه والمطلق ينصرف الى الكمال وفي الصحيح وان قال غصبت
 ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو
 من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من القر والاربعون
 من الغنم وعنده يرجع الى بيان المقر (ومن البر خمسة اوسق) لانه المقدار
 بالنصاب عندهما وعند الامام يرجع الى بيان المقر وقول المصنعيين ان هذا
 لايح عن التشوش يظهر لك عند التأمل (ومن غير مال الزكوة الزم فيه قيمة
 النصاب) فلا يصدق في اقل من مقدار النصاب قيمة في غير مال الزكوة كالجار
 والبخل لان قدر قيمة عظيم ايضا وعن الامام انه مقدير بعشرة دراهم
 كما في الاختيار (و) زم في (له على اموال عظام ثلثة نصبت) اي مال
 كان فسر به لان اقل الجمع ثلثة فلا يصدق في اقل منه للثبوت به (و) في
 (دراهم ثلثة) بالاجماع اعتبار الادنى الجمع (و) في (دراهم كثيرة عشرة)
 عند الامام لانها اقصى ما ينهي اليه اسم الجمع (وعندهما نصاب) وهو
 ما شأ درهم لان صاحب النصاب مكتر حتى وجب عليه مواساة غيره بخلاف
 مادونه وعلى هذا الخلاف اذا قال على دينار كثيرة عندهما خصرت
 الى النصاب وعنه الى العشرة وكذا اذا قال على ثياب كثيرة فعنده عشرة
 وعندهما يلزمه ما يساوي ما في درهم ولو قال على مال نفيس او كريم
 او خطير او جليل قال الناطق لم اجده منصوصا عليه وكان الجرجاني يقول
 يلزمه ماثنان (و) لو قال له (على كذا درهمين) زم (درهمين) لان كذا
 مبهم ودرهما تفسيره وفي التهمة والخبرة يلزمه درهمان لان كذا كتابة
 عن العدد وقل العدد اثنين لان الواحد ليس بعدد وفي شرح المختار قبل
 يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا يذكر للعدد تحريفا وقل عدد غير من كتب
 يدكر بعده الدرهم بالنصب عشرون واودكره بالخفض روي عن محمد يلزمه

مائة ولو قال له على درهم عظيم يلزمه درهم واحد ولو قال على دريهم يلزمه
 درهم تام لان النص غير قديد كره على سبيل الاستقلال فلا ينقص عن الوزن
 والمعتبر هو الوزن المعتاد في كل زمان ومكان (و) لو قال بلاواوله على (كذا
 كذا) درهم ازم (احدى عشر) درهما لان كذا كناية عن العدد
 بالاضافة وهو من احدى عشر الى تسعة عشر فيحمل على الاقل لثبته
 وعند الشافعي يلزمه درهم (وان ثلث) اى قال بلاواوله على كذا كذا
 كذا درهما (وكذلك) اى يلزمه احدى عشر ايضا لانه لا نظير له في الفاظ العدد
 فيحمل الاخير على التكرار اوائلا كذا (و) لو قال له على (كذا وكذا)
 بحرف العطف لزم (احدى وعشرون) درهما لانه فصل بينهما بحرف
 العطف واقل ذلك من العدد المفسر احدى وعشرين واكثره تسعة وتسعون
 فالاول يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه وعند الشافعي يلزمه درهمان
 (وان ثلث) لفظ كذا (بالواو زيد مائة) اى يلزمه مائة واحدى وعشرون
 لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو (وان ربيع) لفظ كذا مع ثلث الواو
 (زيد الف) على مائة واحد وعشرين لانه اقل ما يعبر عنه باربعة اعداد مع الواو
 فيحمل على الاقل لمتيقن دون الاكثر اذا لاصل في الذم البراءة ولو خمس
 زاد عشرة آلاف ولو سددس زاد مائة الف ولو سبع زاد الف الف وكما زاد
 عدد معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كما في البحر
 (وكذا كل مكمل وموزون) في جميع ما ذكر من الصور (وبشرك في عبادة)
 يعنى اذا قال له شرك في هذا العبد (فهو نصف عند ابى يوسف) لان
 الشرك بمعنى الشراكة وهى تنبى عن التسوية (وعند محمد يؤمر بالبيان) لان
 الشرك بجى بمعنى النصيب وهو يحمل فعليه بانه بما شاء وفي التسهيل والفتوى
 على قول ابى يوسف (وقوله على اوقبلى اقرار بدين) اى لو قال له على اوقال له
 قبلى فهو اقرار بدين لان على لا وجوب ولفظ قبلى يستعمل في الضمان كما مر
 في الكفالة وفي القدورى انه امانة والاول اصح كما في الهداية وغيرها
 (فان وضله) اى قال المقر بلا تراخ (هوود بعه صدق) لان اللفظ يحتمله
 محازا حيث يكون المضمون حفظه والمال محمله فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة
 المحل محازا فيصدق موصولا كما في الهداية وغيرها وفي المصح ولكنه خلاف
 الظاهر فلا ينصرف اليه عند الاطلاق ويجوز تفسيره به متصلا لانه يحتمله محازا
 (وان فضل لا) يصدق كالاثناء والتخصيص (و) لو قال (عندى او)
 قال (معى او) قال (فى بيتى او فى صندوقى او كسى) فهو (اقرار بامانة)
 لان هذه المواضع يحمل للعين لا للدين اذا الدين محمله الذمة والعين يحتمل ان تكون

مكتوبة وبإمانة أدناها فعمل عليها وهذا لان كل عند الحرف ونح القرآن
وما عداها لما كان معين فيكون من بعض النقص الذين ولا يعمل الدين لا يصح له
كونه في هذه الاماكن كافي الحج (ولو قال بان ادعى القائل انها) امر من الله
تخذ بالوزن الواجب لك على وانما انت الصغير مع ان الالف من العدد اعتبارا
للدراهم (او تفقد ما او انا على بما اوقد قضيتكم) ورايتي منها ووهبت على
او صدقت بها على او انا على بها فدية اقر) الالف لان الهاء كتابة عن المذكور
في الدعوى في جميع ذلك قصار كانه اعاد المدعى فيكون اقرارا بها الا اذا تصادقا
انه على سبيل الاستهزاء او شهد الشهود بذلك اما اذا ادعى انه قال مسبة هربا
لم تقبل منه (وبلا ضمير لا) اي لا يكون اقرارا بها كما اذا قال اتزن او اتقيد لاني
لا دليل حينئذ على انصرافه الى المذكور فيكون كلاما مبتدأ فلا يلزم شي
والاصل فيه ان الجواب ينظم باعادة الخطاب ليفيد الكلام فكل ما يصلح جوابا
ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا ابتداء او يصلح لهما فانه يجعل
ابتداء فان ذكره الكساية يصلح جوابا لا ابتداء او اذا لم يذكر الهاء لا يصلح
جوابا او يصلح جوابا او ابتداء فلا يكون اقرارا بالشك وفي المحيط ولو قال لي عليك
الف فقال نعم يكون اقرارا ولو ادعى رأسد لان الاشارة لا تقوم مقام
الكلام من غير الاخرس ولو قال رجل لآخر اعطني ثوب عيني هذا فقال نعم
كان اقرارا منه بالعدد واشوب له ولو قال اعطني سرج دايتي هذه او ثيابا منها
او فتح باب داري او جصصه فقال نعم كان ذلك اقرارا لان كلمة نعم
لا تستقل ولا بد من جعلها على الجواب كيلا يصير لغوا وفي المحرر قال لغيره
اقر صنت مائة درهم فقال لا اعود ديتها اوقال لا اعوده سدد ذلك فهو اقرار
ولو قال ما استقرضت من احد سواك اوقال من احد غيرك اوقال ما استقرضت
من احد فلك اوقال ما استقرضت من احد بمسك لم يكن اقرارا قال البس لي
عليك الف درهم فقيل الخطاب في جوابه بل فهو اقرار له بالالف وان قال
نعم لا يكون اقرارا وتعمده قيد فليراجع (ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو
حال لزمه) اي المقر حال كونه الدين (حالا) لانه اقر بحق على نفسه وادعى
انفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا حجة دون الدعوى كما اقر بسدد في يده
انه لعلان استأجره منه فصدقه انقر له في الملك لا الاجارة (وخالف المقر له على
الاجل) لكونه منكرا وعند الشافعي في قول واخذا منه مؤجلا مع غيبة
وفي التنوير بخلاف ما لو اقر بالدراهم السوداء فكذلك في صحتها حيث يلزمه اي المقر
بما اقر به فقط كاقرار الكفيل بدين مؤجل (ولو) قال له (على مائة درهم
فالكامل دراهم) فيلزمه مائة درهم ودرهم استحقاقا عند الوقوع درهم

تفسير المائة المبرمة والقاس ان يرجع في تفسير المائة اليه وهو قول الشافعي
(وكذا كل ما يكال او يوزن) يعني اوقال له على مائه وقفير حنطة يلزمه مائة
قفير حنطة وقفير حنطة (ولو) قال له (على مائة وثوب او) قال له (على
مائة وثوبان) من تفسير المائة) فليزمه ثوب واحد في الاولى وثوبان في الثانية
بالاتفاق لانها مبهممة والثوب عطف عليها لا تغبرها لان المعطوف لم يوضع
لتفسير المعطوف عليه لم يكن من قبيل الاكتناء كما في مائة ودرهم (وان قال)
له على (مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب) فليزمه اثواب في الكل لانه ذكر عدد دين
مبهمين وذكر عقبيهما ممبرا بلا واو فينصرف اليهما لاستوائهما في الحاجة
الى التفسير كعدد واحد بالاقتزان (ولو اقر بقر في قوصرة) وهي وعاء من
الخوص وغيره ويقال وعاء للتمر منسوح من قصب وفي الجوهره القوصرة
بتشديد الراء وتحذفهها وعاء التمر يتخذ من قصب وانما سمي قوصرة مادام
فيها التمر والافهى زبدل (رماه) اي التمر والقوصرة معا لان غصب الشيء
المبتدئ لا يتحقق بدون الظرف وكذا الطعام في السفينة والجواري بخلاف
ما اذا قال غصبت من قوصرة او من سفينة او من جوارق لان كلمة من للانتزاع
فيكون اقرارا بغصب المنة وع (او) اقر (بخاتم لزمه الحلقة والفص)
لاطلاق الاسم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفص في بيعه من غير تسمية (او)
اقر (بسيف فالتصل) اي لزمه حديد (والجفن) اي غلافه (والجابل)
وهي علاقة السيف لان اسم السيف يطلق على الكل (او) اقر (بحجلة)
يفتحين (فالكوة) اي لزمه الكسوة (والعيدان) لا نطلاق الاسم على الكل عرفا
لانه يثبت مزين بالاسرة والثياب والستور وقبل يت يتخذ من خشب وثياب اسمه
خرگاه واوتاق (وان) اقر (بداية في اصطبل لزمه البداية فقط) عند
الشيخين لان غصب الاصطبل لا يتحقق لعدم امكان النقل لكونه محلا للغير
فلا يكون نابعا لها وعلى قياس قول محمد يضمهما لان غصب غير المنقول
يتحقق عنده وعلى هذا الطعام في البيت (وان) اقر (بثوب في مندبل لزمه)
لان المندبل ظرف للنوب (وكذا) ان اقر (بثوب في ثوب) لزم الظرف كما لمظروف
لان الاقرار بالمظروف لا يتحقق بدون ظرفه (وان) اقر (بثوب في عشرة اثواب
لزمه ثوب واحد عند ابى يوسف) وهو قول الامام اولا لان كلمة في تستعمل في
الدين والوسط قال الله تعالى فادخلي في عبادي بمعنى بين عبادي فوقع الشك فلم
تثبت الظرفية ولان العشرة لا تكون ظرفا لواحد عادة والمتنع عادة كالمتنع
حقيقة فيحمل على بيان محله كما لو قال غصبت سرجا على فرس فانه اقرار
بغضب سرج فيكون ذكر الفرس بيانا للمحل (و) لزمه (احد عشر عند محمد

لانه قد يجوز ان ينافى الثوب امرين في عشرة الواب قصاص في عشرة ذرية
 في سواها في ربي الذين ما قاله محمد بن موسى بما اذا قل قصصت ذكر باسم في عشرة
 الواب حر ويلزمه الكل عند مع انه يمنع عروا (واو قال) له فلي (حجة في
 جسد لزمه حجة وان) وصية (نوى انصرف) المصطلح عليه عند الجسد
 لا المفرقة حجة مشروعة والجملة اذا صرحت بحجة تكثير حراؤه لال عينها
 كثر ويبلغ حجة وعشرين وقال وفر عشرة وقال الحسن ويلزمه حجة
 وعشرون كما في الاصلاح (وينة مع لزمه عشرة) اي لو قال له اردت حجة
 مع حجة لزمه عشرة لا لا تعني اذا لم يطرح حجة (نوى قوله على من درهم الى
 عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة) فبها عند الامام لان العساية
 لا تدخل تحت العيال لكن الاول تدخلها بالضرورة لان الدرهم الشان والثالث
 لا ينفق في دون الاول (وعندهما) والاشقة الثلاثة (يلزمه عشرة) فله اليد
 لاندان يكون موجوده اذا العدم لا يتصلح ان يكون حذا للوجود وجوده
 بوجوده فحل العايشان وعنده زفر يلزمه ثمانية وهو اعتبر الحسن خارجين
 وهو الماس لان بعض العايشات يدخل وبعضها لا فلا يدخل بالثك (وان قال له
 من داري ما من هذا الحداد الى هذا الحداد له ما به فها فها) بالا جاع
 او حوده فلا انصمام شيء بخلاف قوله على ما بين الواحد الى العشرة ان ليس
 للذي وجود مستقل لوجوده على الواحد فظهر الفرق بينهما (وصح الاقرار
 بالجل) المحتمل وجوده وقت الاقرار بان اقر بحمل حاربه اوشة رجل يصح
 اقراره بالاتفاق بلا بيان منه (وحل على الوصية من عمره) بيانه ان يوصي
 ربه رجل حاربه اوشاته لكر ومات واقر وارثه بان هذا الحمل اكر (و) صح
 الاقرار (لحمل ابن بن) القر (سبا صالحا) بصور الحمل (كاث)
 ما قال ان مورث الحمل مات مورثه الحمل واستهاكت من ماله المورث الفاعل
 (او وصيه) ما قال ان مورث اوصى في حوته بحمل دلالة بالاساس لا بد من
 سبا صالحا في الصورتين وهو الارث والوصية (فان ولدت) الحامل واداء
 (حيال اول من نصف حول مذاق قوله) اي للحمل (ما قرره) القر لانه كان
 موجودا وقت الاقرار بيقين (وان) ولدت ولدى (حس فلهما) ان
 مالها بينهما على السوية ان كما ذكر بن اواشين وان كان احدهما ذكرا
 والاخر انثى فذلك في الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين وفي العهدة
 وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معدة فولدت لاقل من ستين من موب احدهما
 استحق الولد ما قره لانه كان في البطن والى انه لو لم تكن معدة بل ذات
 زوج فولدت لاكثر من ستة اشهر الى سبعة (وان) ولدت واداء مت قاله

والمورث) أي يرد المال إلى ورثة الموصي والمورث لأن هذا الاقرار في الحقيقة لهما
وانه ينقل إلى الجنين بعد ولادته ولم ينقل فيكون أورثهما (وان فسر بيع أو اراض)
أي ان فسر المقر الاقرار بسبب غير صالح بان قال انه باع مني هذه الدار بكذا
أو اقرضني أو وهب مني كذا لا يلزمه شيء إذ لا يتصور شيء منه من الجنين (أو ابهم)
المقر (الاقرار) بلا بيان سبب أصلا بان قال على لجل فلانة كذا (أو) أي يكون
اقراره لغوا فلا يلزمه شيء أيضا عند أبي يوسف لأن وجوه فسادة أكثر كإبيع
والشراء والأراض والهبة من وجوه جوازه كالارث والوصية مع ان الحمل
على الجواز متعذر إذا جتمع بينهما غير متصور وليس أحدهما بان يعتبر
سببا أول من الآخر فتعين الفساد خلافا لمحمد لأن الاقرار من الخلع فيجب أعماله
وقد أمكن بالحمل على السبب الصالح وفي التور والاقرار للرضيع صحيح وان بين
سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض (وان اقر بشرط الخيار) بان قال له
على الف درهم قرض أو غضب أو أارية فأعده أو مستهلكة على اني بالخيار ثلاثة أيام
(لزمه المال وبطل الشرط) لأن الاقرار باخبار والاخبار لا يقبل الخيار وزاد
صاحب المحق قوله وان صدق المقر له لا عبرة بتعديده إلا ان اقر بمقدار بيع وقع
بالخيار له فإنه يصح الاقرار ويثبت الخيار إذا صدقه المقر له وأقام عليه بيته إلا
ان يكذب المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كاقاراه بدين بسبب
كفالة على انه بالخيار في مدة ولو كانت طويلة فإنه يجوز ان صدقه المقر له وفي الغرر
أشهدا على الف في محاسن وأجران في آخر لزم الفان الأمر بكتابة الاقرار أحد
الورثة اقرار بالدين قبل يلزمه كله وقبل حصته لكن الفتوى في زماننا بالاول
وفي التور اقر ثم ادعى المقر انه كاذب في الاقرار يخلف المقر له انه لم يكن كاذبا عند
أبي يوسف وبه يفتي وسيأتي ان شاء الله تعالى في مسائل شتى وكذا لو ادعى وارث
المقر وان كانت الدعوى على ورثة المقر له قايمين عليهم بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا
وفي المحق اذا قال ذوالبدن ليس هذا لي وليس ملكي ولا حق لي فيه وليس لي فيه حق
أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع له حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذوالبدن
لي صح ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع اقرار رجل بعين لا يملكه صح
اقراره حتى لو ملكه يوما من الدهر يؤمر بالتسليم إلى المقر له طلب الصلح عن الدعوى
لا يكون اقرارا وطلب الصلح عن المدعى يكون اقرارا أبرأني عن الدعوى ليس
باقرار أبرأني عن هذا المال اقرار الاقرار بشيء محال باطل وتما فيه فليطالع

(باب الاستثناء وما في معناه)

لم يذكر موجب الاقرار بلا تغير شرع في بيان موجهه مع الغير وهو الاشتناء

وما في صفاء في كونه مع السبب في كل من وجوه والحق في كل ما يليه بالبيان
التأثير في اختيار المثل من مجموع المركب وان باعتبار الأجزاء حيث لا بد
وسد لتأثير أحرار بعد الدخول بطريق المارسة وهذا مشكل لأن الاستثناء
يأتي في السبب والسبب في كل واحد من الأقسام لا يختص بأحد من الأقسام
والرقع بعد وقوع كل السبب وشروط الاستثناء الانفصال بالاستثنائي منه
الأداة المصلية له ضرورة نفس أو سمع أو أحد من هذه لا يفتح الاستثناء
كل في السبب والاداء بهما لا بشر كقوله ثلث على ألف درهم بأقل من عشرة
شغلا ثلث ألف مائة والأكثر وهو مما لا يصلح أن يكون له إلا ما لا يصلح
مع كل في الجمع وفيه إشارة إلى أنه لو استثنى مفصلا عن إقراره لا يصلح لأنه يؤدي
إلى الرجوع عن الإقرار والرجوع عنه غير جائز فلهذا ما أمر (صح)
استثناء بعض ما أمر به أو (كأن الاستثناء مفصلا) ما أمر به (ولم يرد)
لأن الاستثناء مع الجملة أي المصدر بقراره عن الباقي لأن معنى قوله على عشرة
الأدري ما معنى قوله على تسعة سواء استثنى الأول أو الأكثر وهو قول للأكثر
أوردوها في كلام الله تعالى وهو المصدر كل في التبيين وقال الأفراد استثناء
الأكثر ليعبر لأن العرب لم تكلم بذلك وهو مذهب جمهوري في الاستثناء
ولافرق بين استثناء الأول أو الأكثر وإن لم تكلم به العرب ولا يصح صحة إذا كان
موافقاً لطريقهم كالاستثناء الكسور ولم تكلم به العرب وهو الصحيح ولا فرق بين
أن يكون الاستثناء بما لا يصح أو بما يصح حتى إذا قال هذا العبد له لأن أدبته
أوقال الأئمة (صح) (وطل استثناء الكل) وإن ذكره موصولا ولم يرد كانه
لأنه لا يكون - بالكلية - بل يكون رجوعاً عن إقراره وذاع غير جائز كما في أكثر
المعيرات وقال صاحب النج من معنى هذا الكلام صحة استثناء الكل من الكل
فيما يقل الرجوع وليس كذلك وعن هذا قال في تويره والاستثناء المنعوق
باطل وأولاً عمل الرجوع كوصية أن كان يملك الصدرا ومساوئة وإن يعبرهما
كعبدى أحرار الأهل أو الاستثناء وإنه وإن شاء وأهم الكل صحيح الاستثناء
وتعصيه مأمور في الإطلاق وفي شرح الجمع أن استثناء الكل من الكل المأمور
إذا كان بمن لفظ السبب منه وأما إذا كان بغيره فصح كما وقال ثلث ما لي ريد
إلا العا وثلث ما له ألف فيصح الاستثناء ولا يكون ريد شيء كما مر في الإطلاق
وفي الحويزة واحتجوا في استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لا يدخل بكل
الكلام وقال بعضهم هو استثناء ماسد وليس رجوع وهو الصحيح (صح)
(وإن أمر شئين واستثنى أحدهما أو أحدهما وأما الآخر فمطل استثناءه)
بمعنى لو قال له على كرحطة وكرك شعير إلا كرحطة وقعب شعير فاستثناء كرك وقعب

باطل عند الامام (خلافا لهما) اي قال لا يصح استثناء الفقير لانه كلام متصل
 لان قوله الاكر حنطة استثناء صحيح لفظا الا انه غير مفيد واذا كان كلاما
 متصلا كان استثناء الفقير متصلا فيصح له ان استثناء الكرا باطل اجاعا فكان لغوا
 فكان قاطعا للكلام الاول فيكون الاستثناء منقطعاً وانما صورناها بتقديم الكرا
 لانه لو قدم الفقير بان قال الا فقير شعير وكر حنطة يصح استثناء الفقير اتفاقا لعدم
 الفاصل كما في شرح المجموع وغيره فعلى هذا اطلاق النص ليس بمجمله بل يلزم
 التفصيل تأمل (وان استثنى بعض احدهما) بان قال له على كره حنطة وكر شعير
 الا فقير حنطة او الا فقير شعير (او بعض كل منهما) بان قال له على كره حنطة
 او كره شعير الا فقير حنطة وفقير شعير (صح اتفاقا) في الصورتين لعدم
 تحال القاطع في الاولى وفي الثانية ان قوله الا فقير حنطة استثناء صحيح مفيد
 فلا يكون قاطعا فصح العطف عليه فيلزمه كره حنطة وكر شعير الا فقير حنطة
 وفقير شعير كما في الاحتمار (ولو استثنى كلياً او وزنيا او عددياً متقارباً من دراهم)
 بان قال له على مائة درهم الا فقير برا والدينارا او الامانة جوز (صح بالقيمة)
 استثناءنا عند الشيخين ولزمه مائة درهم الا قيمة الفقير او الدينار او الجوز لان
 الاستثناء اخراج البعض من المستثنى منه من حيث المعنى اذا المقدرات جنس واحد
 معنى ولو اجناساً صورة لانها تثبت في الذمة تمنا فكانت جنساً واحداً في حكم
 الثبوت في الذمة والقياس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر
 وعن هذا قال (خلافاً لمحمد) لان الاستثناء اخراج بعض مائة درهم صدر
 الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء امكن داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور
 في خلاف الجنس (ولو استثنى منها) اي من الدراهم (شاتاً او نوباً او داراً)
 بطل اتفاقاً لان ذلك القدر لا يفد الاتحاد الجنسي بل لابد من وصف الثمنية
 ولو معنى وقال مالك والشافعي يجوز في كل واحد من الكبلى والوزنى والعدي
 التحقق المجانسة من حيث المالية فيطرح قدر قيمة المستثنى ولزمه الباقي
 وفي التنوير واذا استثنى عديدين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجاً نحوه
 على الف درهم الامانة او خمسين فيلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح
 واذا كان المستثنى مجهولاً ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الا شاتاً او قبلاً
 او بعضاً لزمه احد وخمسون وتنام المسئلتين في شرحه فليطالع (ومن وصل
 باقراره ان شاء الله بطل اقراره) لان التعليق بمشية الله تعالى ابطال عند محمد
 فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط لا يتوقف عليه عند ابى يوسف فكان
 اعداها من الاصل كما في الدرر وغيره لكن في العناية خلافه لانه قال ومن قال
 لقلان على مائة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشية الله تعالى

اما البستان كما هو مذهب ابي يوسف او لما يلقى كما هو مذهب غيره
 في الطلاق فتلزم المائة الا ان يحل على اختلاف الروايتين (وكذا ان عاتقه
 بمشبهة من لا تعرف مائة كالمائة والبن) اي ان شاء الجن او اللامتك لانه
 لا تعرف مشبههم فلا يقع عليه شيء لان الاصل ان رافة الذم فلا يثبت بالشك
 وفي البحر وكذا بمشبهه فلان وان شاء وكذا كل اقرار علق بشرط على خطير
 ولم يضمن دعوى اجل كان قال ان حافت فلك ما ادعيت به وان بشرط كافي
 فتجبر كمالى الف درهم ان مت لزوم قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل
 كاذبا جاء رأس الشهر فلك على كذا لزوم للمل ويصحاق المقر له في الاجل
 (واو افر يدار واسنة بنى بندها) بان قال هذه الدار لزيد والبناء لنفسى (كأنا)
 اي الدار والبناء جميعا (للمقر له) لان البناء داخل في الاقرار بمعنى لا يقطعا
 والاستثناء تصرف في المأبظ فلم يصح بخلاف استثناء البيت من الدار كاستثناء
 ثلثها لان اجزاء الدار داخله تحت البدار فصح استثناءه وعند الامم الثلاثة
 يصح استثناء البناء منها (واو قال) المقر (شاؤها في والعرضة) اي البقرة
 (له كان) الحكم او الاقرار (كما قال) بان يكون البناء والعرضة للمقر له
 لان العرضة عبارة عن البقرة دون البناء فصار كأنه قال يارض هذه الارض
 دون البناء افلان بخلاف ما اذا قال بناء هذه الدار لي وارضها فلان حيث
 يكون له البناء ايضا لان الارض كالدور فينبغيها البناء بخلاف ما اذا قال
 هذه الدار لزيد والارض لغيري وحيث يكون الكل منهما ما اقر له به (ووفض
 الخاتم ويحل البستان كبائنها) وكذا طريق الماربة لان دخول الفصح
 في الخاتم بالبيعة وكذا دخول الخيل في البستان فلا يصح الاستثناء بخلاف
 ما لو قال الحافة افلان والفصل او الارض لي والخصل لي يصح (وان قال له
 على الف) درهم (من ثمن عبد) اشترته منه (لم اقبضه) اي العبد المملوك
 صفة عبد (ان عينه) اي المالك الذي ذكر عبد امينه وصدقه المقر له
 في شراؤه وعدم قبضه (وبل للمقر له سلم) العبد الى المقر (وليسلم) امر
 من التفعول اي خذ منه منه (ان شئت) فان سلم المقر له العبد المعين بان يحضره
 بين يديه يلزم على المقر الف بهذا القيد لانه اقر له بالف على صفة فليزوم
 على الصفة التي اقر بها وان لم يسلم العبد الى المقر لا يلزمه الف اجماعا وهذه
 المسئلة على وجوه احدها ما ذكرهنا والثاني ان يقول المقر له ان قل فلك ما بعد
 وانما بعثت فبا غيره والحكم فيه كالاول واشتات ان يقول العن فني ما بعدك
 وحكمه ان لا يلزم على المقر شيء والرابع ان يقول العن فني ما بعدك وانما بعثت
 غيره وحكمه ان يصحاقا لانهما اختلفا في البيع وهو يوجب الجاهل وقامه

في الدرر فراجع (وان لم يعينه) اي المقر العبد ولم يصدق المقر له في عسدم
 فضله (لزمه) اي المقر (الالف ولو قال لم اقبضه) عند الامام لانه رجوع
 بعد الاقرار فلا يصح لاموصول ولا مفصولا وبه قال زفر والحسن وعندهما
 ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل فان انكر المقر له سبب الوجوب
 لم يصدق وان صدقه المقر له لانه يبان تغير فيصح موصولا لامفصولا وبه
 قالت الأئمة الثلاثة (ولو قال له) على الف (من ثمن خرا او خنزير لا يصدق)
 عند الامام وصل او فصل ولزمه الالف (وعندهما) والأئمة الثلاثة
 (ان وصل صدق) في المستثنين ولا يلزمه الالف على ما مر آتفا ولو قال له على
 الف وهو حرام او روافي لزم له لاحتمال ان يكون هذا حلالا عند غيره
 ولو قال زورا او باطلا ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كافي التبيين
 (ولو قال له) على الف (من ثمن متاع او قرصتي وهي) اي الالف
 (زبوف او بهرجة) او ستوفة او رصاص (لزمه الجياد) لان النبع او القرص
 يقع على الجياد فلا يجوز التفسير بضدها هذا عند الامام لانه رجوع عن اقراره
 وصل او فصل (وقال يلزمه ما قال ان وصل) لما مر من انه يبان تغير
 فيصدق موصولا لامفصولا وبه قالت الأئمة الثلاثة (وان قال له) على
 الف (من غصب او ودعة وهو زبوف او بهرجة صدق) اتفاقا وصل
 او فصل فليزمه ما قر به لان الغصب لا يقتضي السلامة وكذا الودعة
 لان الشخص يغصب ما يحبه ويودع بما يملكه فلا يكون رجوعا بل بيانا للنوع
 فصدق مطلقا (ولو قال له) على الف من غصب او ودعة (وهي ستوفة
 او رصاص فان وصل صدق) لانه يبان تغير (والاقلا) اي وان فصل
 لا يصدق لانهما ليسا من جنس الدراهم الا ان اسم الدراهم يتناولهما
 بطريق الحراز فكان بيانا مغبرا فلا بد من الوصل (ولو قال غصبت ثوبا وجا
 بمعيب) اي ثوب معيب (صدق) المقر مع الخلف ان لم يثبت الخصم سلامته
 لما مر ان الغصب غير محض بالسليم كالودعة (ولو قال له) على الف
 الا انه يتقص مائة صدق ان وصل والالزم الالف (لما مر ان الاستثناء يجوز
 متصلا لامفصلا (ولو قال) المقر (اخذت منك الف وديعة فهلكت)
 في يدي من غير تعدد (وقال المقر له) بل (اخذتها) مني حال كونها
 (غصبا ضمن) المقر ما قر باخذها لانه اقر بسبب الضمان وهو
 الاخذ ثم انه ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والاخر يتكرر
 فاقول قوله منع يمينه بخلاف ما اذا قال له المقر له بل اخذتها فرضا
 حيث يكون القول للمقر لانهما تضاد قاعدا ان الاخذ حصل باذنه وهذا

لا يوجب الصمان على الآخر الا باعتباره عند الصمان والمثلث يدعى عليه اعقاب
وذلك يسير فالقول قول السكر (ولو قال) المقر (تبدل احسدت اعطيتني
لا يضمن) المقرانه لم يقر بما يوجب الصمان بل اقر بالاصطاء وهو فعل المقر له
ولا يكون مقرا على نفسه بسبب الصمان والمقر له يدعى عليه سبب الصمان وهو
بسكر فالقول قوله (ولو قال عصمت هذا الشيء من زيد لابل من عمرو هو)
اي الشيء (زيد وعاصد) اي المقر (اقيته عمرو) لان قوله من زيد اقرار له ثم
قوله لا رجوع تنه ولا يقبل وقوله بل عمرو اقرار منه لعمرو وقد استهلكت
بالاقرار زيد فيجب عليه قيمته لعمرو ولو قال له على ألف لابل الفان يلزمه الفان
استحسانا وفي القياس يلزمه ثلثة آلاف وهو قول زفر ولو قال غصته عبيد الاسود
لا بل ابيض لزمه عبد ابيض ولو قال غصته ثوبا هرويا لابل مرويا لزمه وكذا له
على كرحنطه لا بل بكر شعير لزمه ماء واو قال لعلان على الف درهم لا بل لعلان لزمه
المالان واو قال له على الف لابل خمسمائة لزمه الاثبات والاصل في ذلك ان لا بل
متى تحلت دين المدين من خمسين لزمه وكذلك من جنس واحد اذا كان المقر له اثنين
عازا كان واحد او الجنس واحد لم اكثر المدين وتماه في الاحتياط قلنا راجع وفي التفسير
واو قال الدين الذي على فلان لعلان او الوديعة التي عند فلان هي لعلان
فهو اقرار له وحق القرض للمقر وان كان اوسلم الى المقر له بري (واو قال) لاخر
(هذا) الشيء (كاربى وديعة عندك فاحدته وقال الآخر هول دفع اليك)
اتي الى الآخر لان المقر اقر باليد له ثم لاخذ منه وهو سبب الصمان ثم ادعى
استحقاقه عليه فلا تقبل دعواه فوجب عليه رد عينه فانما وقيته هالكما ثم يقيم
البنة على صدق دعواه ان قدر وان قال آخرت فرسي اونوي هذا فلانا فركبه
اي الفرس (اولسه) اي التوب (ورده) اي رد الفرس او الثوب (على وقال)
فلان (بل هي لي او اعترية او اسكتة داري ثم ردها) اي الدار (على صدق)
يعني للقول قول المقر في ذلك عند الامام استحسانا لان اليد في الاجارة والاعارة
تثبت ضرورة استيلاء المنافع فيكون اليد عدما فيما عدا التسوية فالاقرار له
باليد لا يكون مطلقا بخلاف الوديعة والقرض لان اليد فيهما مقصودة فيكون
الاقرار بهما اقرارا لهما باليد (وعندهما) وعند الاثثة الثلاثة (القول) منع
عينه (لما خوذ منه) وهو القياس لان المقر اعترف بيد المقر له ثم ادعى عليه
الاستحقاق فقبل اقراره له دون دعواه عليه فوجب عليه الرد ثم غم على صدق
دعواه بينة ان قدر (ولو قال) لاخر (خاطوني هذا مكسدا ثم فحشته
منه وادعاه الآخر) اي قال التوب ثوبي (وعلى هذا الخلاف) اي يصدق
القاضي عاين الامام لاعندهما (في الصحيح) احتراز عن قول بعضهم ان القول

قول المقر بالاجماع وفي الاستمرار الاختلاف اذ يمكن البداية او الثبات معروفة
 المقر ولو كانت معروفة كان القول قوله وفاقا (ولو قال له اقتبضت) اى قبضت
 (من فلان الف) كانت على عليه او اقرضته الف ثم اخذتها منه وانكر فلان فاقول
 له (فيه ان يأخذها منه وهذا اظهر لان القابض قد اقر بان له ملكه وانه (اخذه
 منه اقتضاء بحقه وهو مضمون عليه اذ الديون تقضى بائمالها فاذا اقر بالاقتضاء
 فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى عليه ما يبرئه من الضمان وهو تملكه عليه
 بما يدعيه من الدين مقاصة والاخر ينكره فاقول المنكر (ولو قال زرع فلان
 هذا الزرع او بنى هذه الدار او غرس هذا البكرم الى استعنت به) اى بفلان
 (فيه) اى فى الزرع او البناء او الغرس وذلك كله فى يد المقر (وادعى فلان ذلك
 اى قال الملك ملكى وفعلت ذلك لنفسى لا بالاعانة لك ولا باجر منك كما زعت
 (فاقول للمقر) لانه ما اقر له باليد انما اقر بمجرد فعل منه وقد يكون ذلك فى
 ملك فى يد المقر وصار كما قال خاطى الى الخياط قبضى هذا بنصف درهم ولم يقل
 قبضته منه لم يكن اقرارا باليد ويكون القول للمقر لانه اقر بفعل منه وقد يخطئ
 ثوبا فى يد المقر كذا هذا ولو قال ان هذا اللبن او هذا السمى او هذا الجبن من
 بقره فلان او هذا الصوف من غنمه او هذا التمر من نخلة وادعى فلان انه له امر
 بالدفع اليه لان الاقرار بملك الشيء اقرار بما يتولد منه لانه يملك بملك الاصل
 كما فى التبيين

(باب اقرار المريض)

افرده فى باب على حدة لاختصاصه باحكام ليست للحجج واخره لان المرض
 بعد الصحة (دين صحته) اى المريض (وما زعمه) اى المريض (فى مرضه)
 اى فى مرض الموت (بسبب معروف) كبذل ما ملكه بالاستقراض او بالشراء
 وعائنهما الشهود او اهلك ما لا يخرج بهر مثلها وعائنهما الناس (سواء)
 لانه لما علم سببه اتى التهمة فى الاقرار به فصار كالدين الثابت بالدينه فى مرضه
 (ويقدمان) اى دين الصحة وما زعمه فى مرضه بسبب معروف (على ما اقر به
 فى مرضه) ولو كان المقر به ودية كما فى البحر هذا عندنا وعند الائمة الثلاثة
 الدينان سواء لانه اقرار لاتهمة فيه لانه صادر عن عقل والذمة قابلة للمقوق
 فى الحالىين ولنا ان حق غرماء الصحة تعلق بملك المريض مرض الموت فى اول
 مرضه لانه محرم عن قضاؤه عن مال آخر فالأقرار فيه صادق حق غرماء الصحة
 فكان مجبورا عنه ومدفوعا به (والاكل) اى كل واحد من دين الصحة ودين
 المرض بسبب معلوم ودين المرض الثابت بمجرد الاقرار فالكل افرادى فانه

اكبر استعمالا كما في القيسية (مضمون على الارث) وان احاطت الاربعة المذكورة
 جميع ماله والقيس ان لا ينفذ الا من اثبت لكن ترك بالاثر وهو قول ابن عمر
 رضي الله عنهما اذا اقر المريض بدين جاز ذلك في جميع تركته والاثر في نفسه
 كالحيز لانه من القدرات ولا يتركها بقبول قصار المقره اول من الورثة ولان قضائه
 نفسه من حوائجه الاصلية كتركته (ولا يصح تخصيصه) اي المريض
 (غربا) من اقره (بقضاء دينه) اي ليس للمريض ان يقضى دينه من
 اقره دون امض واو اعطاه مهر وايضا اجرة لان فيه ابطال حق الباقين
 الا اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى قبل وفاته ذلك بالنسبة
 بخلاف ما اذا لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة لاقره اذا لم تكن العين في يده
 واذا اقر بدين ثم يدين فحاصل ما وصل او فضل واقر بدين ثم يودعه فحاصل
 وعلى القلب الوديعة اولى واقراره ببيع عده في صحته وقضى الثمن مع دعوى
 المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن الا بقدر الثالث بخلاف اقراره
 بان هذا العبد لفلان فانه كالدين واقر بقض دينه ان كان دين الصحة يصح
 مطلقا سواء كان عليه دين الصحة او لا وان كان دين الرض ان كان عليه
 دين الصحة لا يصح والنفذ من الثالث الا في اقراره باستيفاء بدل التكاية فنافذ
 كما في البحر وبراءة مديونه وهو مديون ضير جائز ان كان احتيايا وان كان وارا
 فلا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء صحيح قضاء لادبائه
 كما في التور وفي المح قال فيه اس لي على زوجي مهرا وقال فيه لم يكن لي
 على فلان شيء ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز
 هذا الاقرار ولو اقر الابن بدينه ليس له على والده شيء من تركته امد صح
 بخلاف ما وبراء او هبته وكذا اقر بقض ماله منه وتاممه فيه فليطأ له
 (ولا) يصح (اقراره) اي للمريض بدين او عين (او ارثه) عنده وعند
 الشافعي في القول الاصح يصح لانه اطهار حق ثابت لترجح جاب الضيق فيه قصار
 كالاقرار لاجنبي ووارث آخر وبودعة مستهلكة للوارث ولما قوله عليه السلام
 لا وصية للوارث ولا اقراره بالدين لانه ضرر لبقية الورثة (الا ان يصدق)
 اي المريض (بقية الورثة) لان عدم الصحة كان الحجة عليهم فاذا صدقوه فقد
 اقر واشتد عليهم فليروهم وكذا لو كان له دين على وارثه فاقرب قبضه لا يصح
 الا ان يصدق القية وكذا لو رجع فيما وهبه منه في مرضه او قضى ما غصبه منه
 ورهته عنه او استرد المبيع في البيع الفاسد وكذا لا يجوز ذلك له بدو ارثه ولا مكانه
 لان يقع لولاه ملكا ارحقا ولو صدرت هذه الاشياء منه للوارث وهو مريض ثم
 رث ثم مات حاز ذلك كله لانه لم يكن مريض الموت فليتعلق له حق الورثة كما

في الاختبار وفي التنوير اقر فيه اوارثه يومر في الخلل بتسليمه الى الوارث فاذا مات
 برده وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت (وان اقر)
 المريض (لاجني صح) لعدم التهمة (وان) وصلية (احاط) اقراره
 اى استغرق (بماله) لمديننا (وان اقر) المريض (لاجني ثم اقر انه ابنه ثبت
 نسبه) لان النسب من الجوايج الاصلية ولا تهم فيه (وبطل اقراره) لان
 دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر ان البنية ثابته زمان الاقرار فبطل
 الاعند الشافعي في الاصح ومالك لا يبطل اذالم يتهم (وان اقر) المريض
 (لاجنية) اى لامرأة اجنبية (ثم تزوجها لا يبطل اقراره) لها وقال زفر
 يبطل لانها وارثة عند الموت فتحصل التهمة ولنا انه اقر وليس بينهما سبب
 التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده ولهذا قال في البحر وغيره والعبارة لكونه وارثا
 وقت الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب جديد كالترويج وعقد الموالاة
 وفي التنوير بخلاف اقراره لاختيه المحجوب اذ زال حجه وصار غير محجوب فانه
 يبطل اقر فيه انه كان له على ابنته المينة عشرة قد استوفيتها وللمقران ينكر
 ذلك صح اقراره كالأقرار لامرأة في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك وارثا
 وقبل لا يصح (ولو اوصى لها) اى لاجنبية (ثم تزوجها بطلت) الوصية
 لانها عليك مضافا الى ما بعد الموت وهى وارثة في هذا الوقت فتبطل (ولو
 وهبها) اى لاجنبية شيئا (ثم تزوجها فلا رجوع) هذا مخالف لعامة المتون
 والشروح قالوا في هذا الخلل ان الهبة المدكورة باطلة كالوصية لان الهبة
 في الرض وصية فعلى هذا القول ولو اوصى لها او وهبها ثم تزوجها بطلت لكن
 اخصر واولى والعجب من المصنف قد نطق بالحق في كتاب الوصايا حيث قال
 وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية نكحها بعدها وغفل ههنا الا ان يقال انه
 يمكن الجواب عن طرف المصنف بان المراد بقوله فلا رجوع لبطلانه لانه اذا كانت
 الهبة باطلة لا يجرى عليها الرجوع فذكر عدم الرجوع واراد البطلان وفي التنوير
 ولو اقران طلقها ثلثا فيه اى في الرض فلهما الاقل من الارث والدين هذا
 اذا طلقها بسؤالها وان طلقها بلا سؤالها فلهما الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار لها
 (وان اقر) رجل (بغلام) اى وولد فيشمل البنت (بجهول النسب) في بلد هو فيها
 وهو المراد من تجهول النسب في كل موضع على ما في القنية لكن في اكثر الكتب
 ان تجهول نسبه في مولده فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب (يولد)
 صفة بعد صفة لغلام او حال منه (مثله) اى مثل هذا الغلام (مثله)
 اى لثل هذا المريض بان يكون الرجل اكبر منه بانثني عشرة سنة ونصف
 والمرأة اكبر منه تسع سنين ونصف كافي المضمرات (انه) اى ان هذا الغلام

(إنه وصدق) أي المقر (الغلام) أن كان الغلام معرا لأمه في بد نفسه
 بخلاف الصغير لانه في بد غيره فينزل منه إلى الشهية فلم يعتبر هذا الشرط وعند
 الأئمة الثلاثة بلا قصد بعد أيضا يعتبر لو كان غير مكلف (بنت نسيه) أي
 لأم (منه) أي المقر لأن النسب من الخواص الأصلية ولا يهبط فيه (ولو)
 كان المقر في حالة الإقرار (مريض أو ثرك) الغلام (الورثة) المعروف في الميراث لانه
 صار كما وارث المعروف بثبوت نسبه منه (وصح إقرار الرجل بالوالدين والولد)
 بالشرط المتقدمة في الابن لانه إقرار على نفسه وليس فيه حل للنسب على
 الغير (والزوجة) أي صح إقراره بالزوجة بشرط خاوها عن زوج وعنده
 وبشرط أن لا يكون تحت المفراختها ولا أربع سواها (والولي) أي صح إقراره
 بالولي من جهة المناصفة إن لم يكن ولاؤه ناشئا من جهة غير المقر (وبشرط
 تصديق هؤلاء) لأن إقرار غيرهم لا يلزمهم لأن كلامهم في بد نفسه
 إذا كان المقر صغيرا في بد المقر وهو لا يعبر عن نفسه أو عياله فثبت نسبه
 بمجرد الإقرار ولو كان عدا الغير بشرط تصديق مولا لانه الحق له (وكذا)
 يصح (إقرار المرأة) بالوالدين والولد والزوج والولي لما ذكرنا (لكن بشرط
 في إقرارها) أي المرأة (بالولد تصديق الزوج أيضا) كما أن تصديق الولد
 شرط لأن الولد للفراس والحق له فإذا صدقها فقد أقره بهذا إذا كان
 إقراره زوج أو كانت معتدة منه وأدعت أن الولد منه لأن فيه تحيل
 للنسب عليه فلا يلزمه بقولها أما إذا لم يكن إقراره زوج ولا هي معتدة أو كان
 إقراره زوج وأدعت أن الولد من غيره صح إقراره لأن فيه إقرارا على نفسه هادون
 غيرها فيصدق عليها (أو شهادة قابلة) بولادته منها لأن قول القابلة حجة
 في تعيين الولد (وصح تصديقهم بعد موت المقر) لقاع النسب بعد الموت
 (التصديق الزوج بعد موتها) أي الزوجة لأن تصديقه بعد موتها باطل
 عند الإمام لانه لمسامات زال النكاح به لإيقاعه في جانيه إذ يجوز له أن يزوجه
 إختها أو أربع سواها ولا يحل له أن يغسلها عندنا والتصديق منه لا يثبت شيئا
 ولو باعتبار إرث لانه معدوم وقت الإقرار لأن التصديق إذا صح يستند
 إلى وقت الإقرار فلا يمكن اعتبار التصديق باعتبار إرث بمجرد بخلاف
 ما إذا أقر نكاح امرأة ومات فصدقته بعد موته لأن ملائق النكاح باقية بعد موته
 في جانيها ولذا يحل لها أن تغسله لكونه مالا كما لها حتى يبقى ملكها إلى انقضاء العدة
 فليها المهر والارث منه وفاقا (وعندهما) والأئمة الثلاثة (يصح أيضا) أي
 كما يصح تصديقهم بعد موت المقر لقاع النكاح بعد موتها في حق الإرث والإقرار
 قائم والكذب منه لم يوجب فصيح التصديق في هذه الحالة فثبت النكاح بتصادقهما

فبرث منها ولهذا اوقام السنة على النكاح بعده وثباتها قبل (وان اقر رجل (بنسب غير الولاد كاخ وعم لا يثبت) النسب منه لان فيه حمل النسب على غيره فلا يجوز الا باقامة البينة الا في حق نفس المقر حتى يلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا على ذلك الاقرار لان اقرارهما حجة عليهما (ورثة) اي يرث هذا المقر له من ذلك المقر (ان لم يكن له) اي للمقر (وارث معروف ولو) كان (بعدا) لانه مقر بشئتين بالنسب فقبض مقر على غيره فلا يجوز وباستحقة في ماله فقبضه مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم وان كان له وارث قريب او بعيد لا يرث المقر له من المقر (ومن مات ابوه فاقرب باخ) وهو بصدقه (شاركه في الارث ولا يثبت نسبه) لان الميراث حقه فيقبل فيه قوله واما النسب ففي ثبوته تحميلة على الغير فلا يقبل فيه (ولو كان لايهما الميت دين على شخص فاقرب احدهما بقبض ابيه نصه فالتصريف الباقي للآخر ولا شيء للمقر) يعني ان مات وترك ابنتين وله على رجل مائة درهم مثلا فاقرب احدهما ابنتين ان اباه قبض منه نصفه وكذبه الآخر فلا شيء للمقر والمكذب نصفه لانه اقرب بالدين على الميت وكذبه اخوه فينفذ في حقه خاصة فوجب على الميت خمسون على زعمه والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه وليس له ان يشارك اخاه في الخمسين وان تصادقا على انه مشترك بينهما لانه لو رجع المقر على اخيه لرجع اخوه على الغريم باق من الدين على زعمه ثم رجع الغريم على المقر بما زاد على خمسين مما اخذه من اخيه المكذب لان الوارث لا يأخذ شيئا الا بعد قضاء الدين فيؤدي الى الدور وقال صاحب الدرر في غره حرة اقرت بدين لاخر فكذب بها زوجها صح في حق زوجها عند الامام حتى يحبس وتلازم وعندهما لا مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان ولها زوج واولاد منه وكذا الزوج صح في حق المرأة لا في حق الزوج وحق الاولاد حتى لا يبطل النكاح واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنه اوقت الاقرار احرار مجهول النسب حرر عبده ثم اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح اقراره في حقه حتى صار رقيقا له دون ابطال العتق حتى يبقى معتقه فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان له وارث والا فامقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر

(كتاب الصلح)

وجه المتبادر في اراده بعد الاقرار ان انكار المقر سبب للخسومة وهي تستدعي الصلح هو اقامة اسم بمعنى المصالحة وهي المسألة خلاف الخصامة واصاله من الصلاح ضد الفساد وفي الشرع (هو) اي الصلح (عقد رفع النزاع)

من الشرع وسند تعالى القضا المقتور بمعاظية ورأى كنهه ان يجاب والله ول
الموضوع ان له كافي الدروى العائبة لا يجيب ملغنا والله بول فيا بين بالنعين
وقال واما اذا وقع الدعوى في الدراهم وطلب الصلح على ذلك الجس فقد تم
الصلح بقول المدعى قبلت ولا يحتاج فيه الى قول المدعى عليه بشرط العقل
لا اللوع والخربة وصح من صبي ما دون ان عرى عن صريرين ومن عده ما دون
ومكاتب وبشرط ان يصا كون الصلح عليه ما لو ما ان كان يحتاج الى قضه
وكون الصلح عند حقان عور الاعتراض عنه واو كان غير مال كافصاص
والعزير ما لو ما كان الصلح عند اوجبه ولا يصح الصلح او كان المصالح
عنه مما لا يجوز الاعتراض عنه كحق الشفعة وحده القدي والكفاهة بافس
وحكمه وقوع السراء عن الدعوى كافي المصح والعمر (ويحوز) الصلح
(منع اقرار) من المدعى عليه (وسكون) منه ما لا يقر ولا يكر (وانكار)
وكل ذلك جائز عندنا لقوله تعالى والصلح خير عرفه بالام فالظاهر العموم ولعله
عليه السلام الصلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا احل حراما وحرم حلالا
وقال الشافعي لا يجوز مع الانتكاح والكوث لاسيما صلح احل حراما لاي احسن
المال بعد حق في ربح المدعى فكان رشوة واما ما رواه واول ما رواه واول
آخر احل حراما لعينه كالحجر او حرم حلالا لعينه كالصلح على ان لا يطأ
الصرة وفي العائبة تفصيل على اجماع (فالاول) اي الصلح بالاقرار
(كالبيع) في احكامه (ان وقع عن مال بمثل) لوجود معنى
السع وهو ما ادلة المال بالمال بالعراضي من غير جسد ثم فرعه بقوله (سئل
فيه الشفعة) اي نذت الشفعة في الصلح عن عقار او على عقار كانت في البيع
والشفعة حق المطالبة في كل مبيع (والرد مال) ما كان بدل الصلح حينها
مثلا فوجد المدعى فيه عياله ان يرد (وحار الرؤم) بان لم ير المصالح ما وقع
عليه الصلح وقت الصلح ثم رآه الخارجيه (والشرط) ما يصالح على شيء
فشرط احدهما الخيار لغيره لايه من احكام البيع (ونعنه) اي الصلح
(جهالة الدل) اي الذي وقع عليه الصلح لانه مع قصار كجهالة الثمن (لا)
تفنده (جهالة المصالح) لانه بسقط وجهالة الماقت لا تقضى الى المازعة
خلافا للشافعي وفيه اية تفصيل فلعلم الع (واشترط القدرة على تسليم
الدل) لان القدرة عليه شرط في صحة الصلح كيكون ما لو ملة الدل شرطا
في الصحة (وان استحق) في صلح مع اقرار (بعض المصالح) او (استحق)
(كذا رجع) المدعى عليه على المدعى (بكل البذل او به) صورته ادعى زيد
دارا مثلا في يد عمرو فادعوه وصالح زيد على مائة درهم فصارت المائة في يد زيد

والسداد في يد عمروم استحق نصف الدار مثلاً او كلها يرجع عمرو على زيد
تخمين درهمين في الاولى وبمائة درهم في الثانية وفي تحرير المص من الف والنشر
الغير المرتب واما تصوير صاحب الدار في هذا المحل لا يوافق منه بل الصواب
ما صورناه تتبع (وان استحق بعض البذل او كله رجع) المدعى وهو زيد على
المدعى عليه وهو عمرو (بكل المصالح عنه او بعضه) لان كل واحد منهما
عوض عن الآخر فأيهما اخذ منه بالاستحقاق رجع بما دفع ان كلا فبالكل
وان بعضاً فبالبعض (وان وقع) الصلح عن اقرار (عن مال بمنفعة اعتبر)
هذا الصلح (اجارة) صورته ادعى على رجل شيئاً فاعترف به ثم صالحه على
سكنى داره سنة او على ركوب دابته معلومة او على لبس ثوبه او خدمة عبده
او زراعة ارضه مدة معلومة فيكون معنى الاجارة لان العبرة للمعاني والاجارة
تمليك المنفعة وهذا الصلح كذلك ثم فرعه بقوله (فيشترط فيه التوقيت) لكن
هذا في الاجير الخاص بان ادعى شيئاً فوقع الصلح على خدمة العبد او سكنى سنة
وفيما عدا ذلك لا يشترط التوقيت كما اذا صالحه على صبغ الثوب او ركوب الدابة
او حمل الطعام الى موضع كافي التبين (وبطل) الصلح (بموت احدهما)
اي احد المتصلحين لانهما كالمو جر والمسنأجر وكذا يبطل بقوات المنفعة قبل
الاستيفاء فيعود الى السدوى ولو كان ذلك بعد استيفاء بعض المنفعة بطل
بقدر ما بقي فيرجع في دعواه بقدره وهذا قول محمد وهو القياس لانه اجارة
وهي تبطل بواحد من هذه الاشياء وقال ابو يوسف لا يبطل الصلح بموت
المدعى عليه بل المدعى يستوفي المنفعة على حاله وان مات المدعى فكذلك
في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث يقوم مقامه ويبطل فيما يتفاوت فيه
كلبس الثياب وركوب الدابة (والاخيران) اي الصلح عن سكوته او انكار
(معاوضة في حق المدعى) لانه يزعم ان ما اخذه كان عوضاً عما يدعيه
(وفداء ليمين وقطع المنازعة في حق الآخر) اي المدعى عليه لانه يزعم ان المدعى
مفتروم بطل في دعواه وانما دفع المال اليه لئلا يحلف ولتقطع الخصومة ويجوز
ان يكون اشئ واحد حكمان مختلفان باعتبار شخصين كالنكاح موجب الحل
في المتناكحين والحزمة في اصولهما فأي أخذ كل واحد منهما بما يزعم ثم فرعه
بقوله (فلاشفعة في دار صولح عنهما) اي الدار (مع احدهما) اي
مع سكوته او انكار صورته ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر او انكر
فصالح عنها بدفع شيء آخر لم تجب الشفعة لان المدعى عليه يأخذها على
اصل حقه ويعطي المال دفعا للخصومة لانه يستبها ولا يلزمه زعم المدعى لان
المدعى لا يؤخذ الا بزعمه (وتجب) الشفعة (في دار صولح عليها) اي على

الدار فيما ادعى ماله على آخر فشكت او سكر فصالح يدفع الدار قبله لان المدعى
 ياخذها عوضا عن ماله فيؤخذ ربحه (وما استحق من المدعى بعضا او الا)
 في صورة الصلح مع سكون او انكار (رد المدعى) على المدعى عليه فيها (حصة)
 اى ما استحق (من البذل) لان المدعى عليه قد بذل العوض لدفع خصومة
 المدعى فبالاستحقاق ظهر عدم خصومة المدعى مع المدعى عليه فبرما اخذته في ماله
 الخصومة على المدعى عليه (ورجع) المدعى (بالخصومة) مع المستحق
 (فيه) اى فيما استحقه بعضا كان او كلا (وما استحق من البذل) بعضا او كلا
 (يرجع المدعى الى دعواه في قدره) اى في قدر البذل اى يرجع المدعى الى
 الدعوى في الكل ان استحق الكل وفي قدر المستحق ان استحق البعض لان
 المدعى لم يترك الدعوى الا لئلا يسلم له البذل فادلم يسلم له رجع بالبدل بخلاف
 ما اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال احدهما لك هذا الشئ فهذا او قال الاخر
 اشتريت حيث يرجع المشتري عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه
 لا بالدعوى كافي الثمين (وهلاك البذل) اى بدل الصلح (قبل التسليم)
 الى المدعى (كاستحقاقه) اى كاستحقاقه في بدل الصلح فيه طلبة لان هلاك البذل في
 البيع بطل البيع فكذلك اذا كان البذل مما يمين باليمين فان لم يكن كاشفدين لا بطل
 بهلاكه اى الفصلين اى في فصل الاقرار وفي فصل الانكار والسكون في الاقرار
 يرجع نكاه او بعضه وفي الانكار يرجع بالدعوى (واوصالح على بعض داريديها)
 معنى اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالحه على قطعة معلومة منها
 (لا يصح) الصلح وهو على دعواه في الباقي لان البعض لا يصلح عوضا عن
 الكل لازوم ان يكون الشئ عوضا عن نفسه اذ البعض داخل في ضمن الكل
 ولان ما قبضه من عين حقه فيكون على طلبه في باقي الدار اذا لاسقاط لا يقع
 من الاعيان لكونه متحدا بالديون (وتحباته) اى حبله جواز هذه الصلح
 (ان يزيد) المدعى عليه (في البذل شيئا) فيصير الزائد عوضا عن الباقي
 (او يبرأ) بضم اوله وفتح ثامه اى يبرأ المدعى عليه او يضم اوله وكرسر ثامه
 اى يبرى المدعى المدعى عليه (عن دعوى الباقى) بان يقول المدعى ابرأكم
 او ابرأت من دعوى هذه الدار لان الاراء عن دعوى الدين حاز كافي الشئ

(فصل)

(يجوز الصلح عن مجهول) لانه اسقاط ولا يجوز الاسلي معلوم) لانه تسليم فيؤدى الى
 المنازعة والصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومهما جاز ان
 ومجهول على مجهول ومعلوم على مجهول ومهما جاز ان فالحاصل ان كل ما صحتح الى

عنه لا بد ان يكون معلوما لان جهاته تغضى الى المنازعة وما لا يحتاج الى قبضه
 يكون امقاطا فلا يحتاج الى علمه فانه لا يقضى الى المنازعة وتماه في العتابة وغيرها
 فليطالع (فيجوز) الصلح (عن دعوى المال) لوجود معنى البيع فاجاز
 به جاز صلحه مطلقا سواء كان عن اقرار او سكوت او انكار (وعن)
 دعوى (المنفعة) كان يدعى في دار سكنى سنة وصية من صاحبها فمجدد
 الوارث او اقر فصالحه على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة
 جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس
 بان يصلح عن السكنى على خدمة العبد مثلا واما اذا اتحد جنسهما كما اذا صالح
 عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز كافي الدرر وغيره وانما احتج الى هذا
 التصور لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استيجار عين والمالك ينكر ثم
 صالح لم يجز كافي السراج وغيره لكن في البحر ان الصلح عن دعوى المال
 مطلقا والمنفعة جاز كصلح المستأجر مع المورج عند انكاره الاجارة او مقدار
 المدة المدعى بها او الاجرة وكذا الورثة اذا صالحوا الموصي له بالخدمة على
 مال مطلقا والمنافع ان اختلف جنسهما فانه يجوز لان اتحد انتهى (و)
 يصح الصلح عن دعوى (الجنابة في النفس) من القتل (و) في (مادونها)
 من نحو شح الرأس وقطع اليد (عدا) كانت الجنابة (او خطأ) اما العمد
 فلقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيئا الآية اى من اعطى له بدل اخيه المقتول
 شيئا بطريق الصلح واما الخطاء فلان موجه المال فالصلح كان عن المال لكنه
 لا يصح الزيادة على قدر الدية والارش على اخذ مقادير الدية للربوا الا اذا قضى
 القاضى باخذ مقاديرها فصالح على جنس آخر منها بزيادة جاز بخلاف الصلح
 عن القود حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على الاقل لانه لا موجب له
 في المال ولو وقع الصلح على غير مقاديرها جاز كيف ما كان لعدم الربوا لكن
 يشترط القبض في المجلس ليخرج عن ان يكون دينابدين (و) يصح الصلح
 ايضا (عن دعوى الرق) كما اذا ادعى على مجهول النسب انه عبده ثم
 تصالحا على شيء معين (وكان عتقا بمال) في حق المدعى وفي حق الاخر لدفع
 الخصومة لانه امكن تصحيحه بهذا الاعتبار فصح (ولا ولاء) له (عليه)
 لانكار العبد الا ان يقيم المدعى اليانة بعد ذلك فتقبل في حق ثبوت الولاء عليه
 لا غير هذا اذا انكر العبد الرق اما اذا صالحه باقراره فيثبت الولاء (و) صح
 الصلح عن (دعوى الزوج) النكاح وكان حلالا مطلقا في زعمهما ان كان
 باقرار فوجب عليها العدة وان لم يكن باقرار يكون خلعا في زعمه ودفعا في زعمها
 لا تلزم العدة عليها قضاء فان اقام على التزويج ينة بعد الصلح لم تقبل

(ويحرم) أحد المال (عليه) أي على المذموم (ديانا ابن كبر) ماله
 في دعواه وهذا عام في جميع أنواع الصلح إلا أن يشترط بطريق نفسه ويكون
 ملكا على طريق الهبة كما في العارية (وأوصا لها بمال لقرله بالثكاح جار)
 ويشمل زيادة في المهر لهنها تزعم أنهن زوجت نفسها منه ابتداء بالمعنى وهو يرغم
 أنه زاد في مهرها (ولا يجوز أن ادعت) أي الثكاح (المرأة) . هكذا
 في بعض نسخ القدوري وهو الصحيح صرح به الزاهد ولذلك احتسار
 المص ووجهه أنه بدل لها المال لترك الدعوى فإن جعل ترك الدعوى مذهبها
 فرقة فأزوح لا يعطى بالموض في الفرقة وأما بدل فالحل على ما كان عليه
 قبل الدعوى فلا شيء يقابله الموض فلم يصح (وقيل يجوز) وجهه أن جعل
 بدل الصلح زيادة في مهرها (ولا) يصح الصلح (عن دعوى الجدة) من الحدود
 فأواخذ رأيا أو سارقا أو شارب خمر فصالحه على ما إن لا يرفع يده يطل
 الصلح وله أن يرجع عما دفع وكذا إذا أخذ فاذن المحض أو المحضنة فصالحه
 لأن الحدود حق الله تعالى لاحق المرافع والاعتراض عن حق الفسخ لا يجوز
 كصلح واحد عن حق العامة كما إذا صالحه عما اشترعه إلى الطرأ في نعم الإمام
 ذلك إذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال (وإن دل عليه أدون
 رجلا عدا وصالح عن نفسه لا يجوز) لأن رقبته ليست من تجارتها ولذا لا يملك
 التصرف فيها بها فلا يملك استخلاص مال المولى إلا أن ولي القتل لا يقبله بعد
 الصلح لأنه مضاعفة بدله ولا يجب عليه بدل الحال ويتأخر إلى ما بعد العاقبة
 بخلاف المكاتب حيث يجوز أن يصالح عن نفسه (بخلاف صلحه) أي
 المأذون (عن نفس عبده) أي المأذون (قال رجلا عدا) تجاز صلحه
 لأن تصرفه في عبده من باب التجارة فيملك التصرف بهما واستخلاصهما (وإن صالح)
 الغاصب (عن معصوب تلف بأكثر من قيمته) أي قيمة العبد قبل الغصب بالقيمة
 (جاز) يعني أن من خص ثوبا أو عبدا قيمته ألف واستهلكه وصالحه على الفين
 حاز عند الإمام (وقال يطل الفصل) من قيمته (أن كان مملوكا) أي إن
 (فيه) لأن حقه في القيمة والرأى عليه أن يؤوله أن حقه في الهبة الباقي وأنما ينقل
 إلى القيمة بالقضاء فإذا تراصيا على الأكثر كان اعتصاما فلا يكون ربوا (وإن)
 صالح عند (عرض صح مطلقا) أي سوله كانت قيمته أكثر من قيمة الموصوف
 أولا (اتفاقا) لأن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس وأما قل القضاء
 لأنه إذا قضى القاضي بالقيمة ثم صالحا بأكثر من قيمته لا يجوز إجماعا كما في أكثر
 المتعبرات فعلى هذا لو قيد كما قيدنا لكان أولى قيد يكون الصلح على أكثر من
 قيمة بعد الاستهلاك إذا كان قبله يجوز اتفاقا وكذا إذا صالحه بغير جنسه يجوز
 اتفاقا وكذا إذا صالح على طعام هو صوف في الذمة حالا وقضه قبل الافتراق

جاز بالا جماع كافي العناية (وان اعتق موسر عبدا مشتركا) بينه وبين آخر
 (وصالح) الشريك (عن باقية باكثر من نصف قيمته) ائى العبد (بطل
 الفضل) بالاتفاق اما عندهما فظاهر والفرق الامام ان القيمة في العتق
 متعوض عليه وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاضي فلا تجوز الزيادة
 عليه بخلاف ما تقدم لانها غير منصوص عليها (وان) صالحه (بعرض
 صح) كيف ما كان الماهر انه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس قيد العتق
 بقوله موسرا اذ لو كان موسرا لانزيم عليه قيمة نصيب شريكه بل تلزم على
 العبد سعائه كما مر (ويجوز صلح المدعى بمال يدفعه الى المكر لبقوله) بالعين
 صورته رجل ادعى عينا على رجل في يده فانكره فصالحه على مال اعترف له
 بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعى كازيادة في الثمن
 كافي الاختيار (وبطل الصلح عن دم عبدا وعلى بعض دين مدعيه) على آخر
 من المكيلات والموزونات (يلزم) اى البذل (الموكل لا الوكيل) لان الصلح عن
 القود معاوضة باسقاط الحق والصلح على بعض الدين اسقاط محض فالوكيل
 فيدسفير ومعبّر فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح كما مر في الوكالة (الا ان ضمنه)
 اى الوكيل البذل فانه حينئذ يكون مؤاخذا بعقد الضمان لا بعقد الصلح
 والاستثناء منقطع (ويدل ما) اى يدل صلح (هو كبيع) بان كان الصلح عن
 مال بمال مع اقرار (يلزم) البذل (الوكيل) لا الموكل لان الوكيل في المعاوضة
 المالية اصل وفي المعاوضة الاسقاطية سفير قيدنا مع اقرار لانه اذا كان حاصلا
 مع انكار لا يجب البذل على الوكيل مطلقا كافي البحر وما في الاصلاح من ان كون
 البذل من غير جنس المصالح عنه لبس بشرط كيف والصلح عن فرس بفرس
 جائز مخالفا لما ذكر في اول الكتاب وهو قوله صح مع اقرار كبيع ان وقع عن مال
 بمال من غير جنسه ثم قال في تعليقه لانه اذا كان من جنسه فهو حط وبراءة وقض
 واسدء او فضل وروا تدبر (وان صالح فضولى) اى صالح رجل عن رجل آخر
 بلا امر (وضمن) الفضولى (البذل او اضاف الى ماله) اى الى مال نفسه بار قال
 صاحبك على التى هذه او على عبدي هذا (او اشار الى عرض او نقد بلا اضافة)
 بان قال صاحبك على هذا العبد او على هذا الالف (او اطلق) بان قال صاحبك
 على الف (وسلم) القدر المصالح عليه الى المدعى (صح) الصلح اما اذا ضمن
 البذل فلان الحاصل للمدعى عايد لبس الالبراء وفي حقهما الاجنبى والمدعى
 عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولى اصيلا اذا ضمن كالفضولى بالخلمع اذا ضمن
 البذل واما اذا اضاف الى ماله فلانه بهذه الاضافة التزم التسليم الى المدعى
 وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه واما اذا اشار الى نقد او عرض فلانه

تعيين المصالح بشرط قبضه به الصلح واما اذا اطلق وسلم فلان تسليم اليد يوجب سلامة الموضع له فيتم العقد لحصول مقصوده (وكان) الفضول (مبتزعا) لانه فسملة بلا اذن المدعى عليه (وان اطلق) اي صالحك على الف (ولم يسلم توقف) اي صار الصلح موقفا على الاحازة (فان احازه المدعى عليه حاز) الصلح (ولزمه البذل) لالتزامه اياه باختياره اهذا اختيار بعض المشايخ وقال بعضهم انه يقف على المصالح لم يتوقف الا اذا لم يذكر البذل كافي الله ستاني (والا) اي وان لم يجزه (يطل) الصلح سواء كان المدعى عليه مقرا او لا والبذل عينها اودينا لان المصالح هنا وهو العضوى لا ولاية على المطلوب فلا ينفذ تصرفه عليه فيتوقف على اجازته وفي التور والاطاع في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالصلح ادعى وقعة ارض على آخر ولا ينفذ للمدعى على دعواه فصالحه النكر لقطع الخصومة عنه جاز الصلح وطالب له لو صادقا وقبل لا كل صلح بعد صلح قال الثاني باطل وكذا الصلح بعد الشراء اقام المدعى عليه بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان حق والصلح ماض على الصحة واوقال المدعى انه ما كان لي قبل المدعى عليه حق بطل الصلح والصلح من الدعوى القاسدة بصرح وعن البياطلة لا وقبل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا وبصرح الصلح بعد حلف المدعى عليه دفعا للزاع باقامة البينة وقبل لا طلب الصلح والابراء من المدعى عليه عن الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح والاراء والمال صالح البايع مع المشتري عن عيب وظهر عدم ذلك العيب اوزال العيب بطل الصلح

(باب الصلح في الدين)

وهو الذي ثبت في الدمة (الصلح عما استحق دفعه المدين) مثل البيع فيسنة ومثل الافراض (على بعض حكمه) كمن له على آخر الف درهم فصالحه على خمسمائة (احد) حبر المندأ (ابعض حكمه واسقاط لباقيه) لان تصحيح تصرف الماقل واجب ما لم يكن وقد امكن ذلك فيجعل عليه (لاما وصلة) لا فضاها الى الزواثم ورعه بقوله (فلو صالح) المدينور دايته (عن الف حال) في ذمته (على مائة جالة) باسقاط ما فضل هو تسعمائة (او) عن الف حال على (الف مؤجل) باسقاط وصف الحمول فقط هو حق له كالف فضل (صح) الصلح (وكذا) صح او صالح (عن الف جياذ على مائة زبون) باسقاط ما فضل واسقاط وصف الجودة معا ولا يشترط قض الدل

في هذه الصور اسكونه مدينة لا معاوضة (ولا يصح) اوصالح (عن دراهم
حالة على دنائير مؤجلة) الى شهر سواء عن اقرار او انكار لان الدناير غير مستحقة
بعقد المدينة فلا يمكن حمله على التأخير فتعينت المعاوضة وبيع الدراهم بالدناير
نسباً لا يجوز لكونه صرفاً (او) صالحه (عن الف مؤجل على نصفه حالا)
فانه لا يصح ايضاً لان الاجل خير من المؤجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون باراء
ما حط عنه وذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام (او) صالحه (عن الف
سود) جمع اسود اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوقة الغش (على
نصفه بيضا) - لانه من دراهم سود لا يستحق البيض فقط صالح على ما لا يستحق
بعقد المدينة وكان معاوضة الالف بخمسة مائة وزيادة وصف وهو ربوا بخلاف
ما اوصالح على قدر الدين وهو اوجود كما اوصالحه عن الف حال على الف مؤجل
او صالحه عن الف بيض على الف سود جاز بشرط قبضه في المجلس لانه اذا كان
الذي يستوفيه ادون من حقه قد راو وصفا ووقتا او في احدها فهو اسقاط
واذا كان ازيد منه فمعاوضة (و اوصالح عن الف درهم ومائة دينار على مائة
درهم حالة او مؤجلة صح) لانه يجعل اسقاطا للدناير كلها والدراهم الائمة
وتأجيل المائة التي بقيت فلا يحمل على المعاوضة لان فيه فسادا (وان قال
من له على آخر الف اد غدا نصفه) اي نصف الف (على انك برى
من باقيه ففعل) من عليه الالف ذلك بان قبل وادى اليه في الغد انصف
(برى) عن النصف الباقي بالاتفاق (والا) اي وان لم يود غدا بالنصف
(فلا يبرأ) عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) فانه قال يبرأ وان لم يود
ولا يعود اليه النصف الساقط ابدالا لانه ابراء مطلق لانه جعل الاداء عوضا
عن البراء نظرا الى كلفة على والاداء لا يصلح ان يكون عوضا لوجوبه عليه
فصار ذكره كعدمه ولهما انه ابراء مقيد بشرط الاداء وانه غرض صالح
حذرا من افلاسه او يتوصل بها الى ما هو الانفع من تجارة رابحة او قضاء
دين او دفع حبس فاذا عدم الشرط بطل البراء وكلمة على لتحتمل الشرط
فتمحل عليه عند تعذر المعاوضة تصحيا لكلامه وعملا بالعرف وهذه المسئلة
على وجوه الاول ماذكر والثاني قوله (وان قال صاحبك على نصفه على
انك ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذ لم تدفع اجماعا) يعني
ان قبل وادى اليه النصف في الغد برى عن الباقي والا فالكل عليه بالاجماع لانه
اتى بتصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل والثالث قوله (وان قال ابرأتك
من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برى) جواب ان (من نصفه اسطى)
النصف في الغد (او لم يعط) لان الدائن اطلق البراءة في اول كلامه ثم ذكر

الاداء الذي لا يصلح عوضا في استئجار كون الاداء شرطا وهو ان يكون له
لكونه من ذكروا موثرا من السيرة فلم ينفذ في كونه شرطا في السيرة فليس
الاطلاق فيصير الاداء وحده فغير مفيد في حق البرية بخلاف الاداء في الصورة
الاولى لكونه مفيد في السيرة لذكره في اول الكلام وبهذا التفرير الطبع الفرق
بين الصورتين والاربع قوله (وكذا لو قال ادالي قصبة على المك يرى من ياقه
ولم يوقت الاداء) وقفا فانه يصح الابدان بالاجزاء ولا بد من ان يراه ابراءه من
لانه لما لم يوقت الاداء وقفا لا يكون الاداء غرضا صحيحا لان الاداء واجب على
المدين في مطابق الايمان فلم يتقيد البراءة على العارضة ولا يصلح عوضا
بخلاف ما تقدم لان الاداء في الغرض صحيح كافي الهداية والخاسر قوله
(ولو قال ان اديت الى قصبة فانت بري او اذا اديت اوتيت) الى نفسه
فانت بري (لا يصح البراء) واصلية (ادي) نفسه لانه تعليل الشرط
صريحا والبراءة لا تحتمل التعليل بالشرط لما فيها من معنى التخليص (ومن قال)
اي المدينون (مرار بدينه لا اقر لك حتى تؤخر) اي الدين (عني او تحط
عني) بهضه فقل (رب لدين التأخير او الحط (جاز) اي التأخير والحط
لانه ليس بمكره عليه فصار نظير الصلح مع الانكار فلا يمكن من مطالبة في الحال
او التأخير ولا من مطالبة ما حط في الحط ابدا (وان اعلن) ما قاله مرار
(زعم) اي جميع الدين (الحال) اي بلا تأخير ان اخطأ ولا حط ان اخطأ

(فصل)

في الدين المشترك واخراج (وان صالح احمد ربي الدين) في دين (عن نفسه)
اي الدين وهو نصبه (على ثوب فشر به) الخيار ان شاء (ان يبيع
المدينون نصفه) اي ينصف الدين ابقاء حصته في ثوبه (او اخذ نصف
الثوب) من شريكه لانه حق المشاركة لانه عوض عن دينه (الا ان يضمن)
اي الشريك (له) المصالح (ومع الدين) لان حصته في الدين لا في الثوب
ولا فرق بين ان يكون الصلح عن اقرار او سكوت او انكارهم همه اقرار الاول
ان يكون المصالح عنه ديناً لانه او كان الصلح عن عيب مشترك فخص
المصالح بيد الصلح وليس لشريكه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل
وجه لان المصالح عند مال حقيقة بخلاف الدين والشأن ان يكون المصالح
عائد ثوبا والمراد خلاف جنس الدين لانه اوصاله على حقه بشاركه فيه
او يرجع على المدينين وليس للقائض قبضه خيار لانه يعمله قبض بعض الدين
(وان قبض) احده الشريكين (شيئا من الدين بشاركه شريكه فيه)

اى فى الذى قبضه اذ لم يشاركه تلزم قسمة الدين قبل القبض وهذا عبر جائز
 فله ان يشارك فيه ان شاء لانه عين حقه من وجهه وان شاء رجع على الغريم
 لان حقه عليه فى الحقيقة (واتبعنا) اى الشريكان رجعا (على الغريم)
 اى المديون (بما بقى) من الدين لاستوائيهما فى الاقتضاء ولو سلم له المقبوض
 واختار متابعة الغريم ثم توى نصيبه بان مات المديون مقلدا رجع على القابض
 بنصف ما قبض لكن ايس ان يرجع فى عين تلك الدراهم المقبوضة بل يعود
 الى ذمته (وان) لم يصلح احد الشريكين بل (اشترى) من الذى عليه
 الدين (بنصيبه) من الدين (شئنا) فالآخر مخير ان شاء (ضمنه شريكه
 ربع الدين) لانه صار قابضا لنصيبه بالمقاصة ولا ضرر عليه لان مبنى البيع
 على المماكسة والمنازعة بخلاف الصلح لان مبناه على الخطيئة والمساخمة
 فلو الزمناه دفع ربع الدين بتضرره لانه لم يستوف تمام نصيب الدين فلذا
 خيرناه (واتبع الغريم) ان شاء لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له
 حق المشاركة فله ان يشارك (ومن ارأ) احدهما ذمة المديون (عن نصيبه
 اوقاص الغريم بدین سابق) بان كان للمطلوب على احدهما دين قل وجود
 دينهما عليه حتى صار دينه قصاصا به (لا يضمن شريكه) شيا فى الصورتين
 اما فى الاولى فلان البراء اتلاف لا قبض والرجوع يكون فى المقبوض لافى المنافع
 واما فى الثانية فلانه قضى دينها كان عليه ولم يقبض لان الاصل فى الدينين
 اذا التقي قصاصا ان يصير الاول مقضيا بالثاني والمشاركة انما تثبت فى الاقتضاء
 (وان ارأ) احدهما (عن البعض) اى بعض نصيبه (قسم الباقي على
 سهامه) لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرون
 درهما فابراه احدى من نصيبه كان له المطالبة بالخمسة وللأخرى المطالبة
 بالعشرة كما فى الدرر (وان اجل) احدهما (نصيبه لا يصح) التأجيل
 عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) فانه يصح عنده اعتبارا بالبراء المطلق
 ولهما انه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض كما فى الهداية وفى النهاية ما ذكره
 من صفة الاختلاف مخالف لما ذكر فى عامة الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول
 ابي يوسف وذلك سهل لجواز ان يكون المص قد اطاع على رواية لمحمد مع
 الامام (وبطل صلح احد ربى السلم) اى احد الشريكين فى سلم (عن نصيب
 على ما دفع) من رأس المال وهذا عند الطرفين لانه يستلزم جواز قسمة الدين
 فى الذمة وانها لا تجوز (خلافا له) اى لابي يوسف (ايضا) كخالف
 فى المسئلة الاولى فان عنده يجوز لانه دين مشترك فاذا صالح احدهما على
 حصته جاز كسائر الديون كما فى شرح الكنز للعيني وانما شرط على دفع رأس

المال لان الصلح على غير رأس المال لا يجوز بالإنفاق لما فيه من إعتدال المصالح
 فيه وفي الثبوت صلح اجدري سلم عن نفسه على ما دفع فان إيجازه الآخر قد
 عليه ما وان رده رد وبطل ثم قال وهذه البسارة اول من قول البكر وهو
 اختيار المص ويطل الى آخره لانه ليس بباطل بل هو صحيح ومؤيد لان اراد
 به انه سيطل على تقدير عديم الاجازة انتهى (وان اخرج الورثة احدهم
 عن عرض) هي التركة (او) اخرجوه عن (عقار) هي التركة (غلال)
 اعطوه له (او) اخرجوه (عن اجدل التقدين بالآخر) اي من ذهب هو
 التركة بقضة دفعوها اليها ورض بقضة هي التركة يذهب دفعوه اليه (او عنهما)
 اي عن التقدين (بهما) اي بالتقدين بان كان في التركة دراهم ودنانير وبطل
 الصلح ايضا دراهم ودنانير (صح) هذا الصلح في الوجهين كلاهما (قل البطل
 او كثر) صرفا الجنس الى خلافه كما في البيع لكن في الوجه الثاني والاثالث يعتبر
 انقباض في المجلس فخرزا عن الربوا لانه ضرف ولا يعتبر التساوي والاصح
 في جواز الخارج اثر عثمان رضي الله تعالى عنه فانه صنح فاعترض امرأه
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه عن ربع الثمن وكانت له اربع نسوة على
 ثمانين الف دينار بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر (وعن تقدين)
 وهما الذهب والفضة (وغيرهما) اي غير التقدين مثل النقشار والعروض
 اراد ان التركة ان كانت مشتملة على هذه الاجزاء فاخرجوه (باجدل التقدين)
 يعني دفعوا اليه اما فضة او ذهبا (لا يصح الا ان يكون المعطي) يعطى المصالح
 اي السني اعطوه (اكثر من نفسه من ذلك الجنس) ليكون نصيبه بمثله
 والزيادة بمقابلة حقه من بقية التركة فخرزا عن الربوا وذلك لان الصلح لا يجوز
 بطريق الابراء لان التركة اصبحت البراءة من الاضيان لا يجوز لكن لانه
 من التفاضل في المجلس فيقابل التقدين لانه ضرف في هذا القدر (وان)
 صالحوا (بعرض) في هذه الصورة (جاز مطلقا) لعدم الربوا (وان)
 كان (في التركة دين على ائتمس فاخرجوه) اي اخرجت الورثة احدهم
 (ليكون الدين لهم بطل الصلح) لان فيه تمليك الدين الذي هو حصته
 المصالح من غير من عليه الدين وهم الورثة فيقتل ثم تعدي التقلان الى الكل
 لان الصفة واحدة سواء بين حصص الدين اوليين عند الامام ويصح
 ان يجوز عندهما في غير الدين اذ ادين حصته ثم ذكر لخص الصلح لا فقال
 (فان شرطوا) اي الورثة (براءة الفرع من نصيبه) اي من الدين السني
 هو نصيب المصالح (صح) الصلح لانه اصفط وتمليك الدين من عليه
 الدين وفي هذا الوجه ضرر لسائر الورثة حيث لا يكتسب الرجوع على

المديون بقدر نصيب المصالح ويوع نفع لهم حيث لا يبقى للمصالح حق فيما على
 المديون فاذا وجد الضرر مع النفع في محل لا بعد الضرر ضررا فتصير هذه
 الجبلة مقبولة عند البعض (وكذا) صح الصلح (ان قضوا) اى تجلوا
 قضاء (حصته) اى حصة المصالح (منه) اى من الدين (تبرعا) ثم
 نصلحوا بما بقى من التركة ولا يخفى ما فيه من ضرر بقية الورثة فالاولى ما ذكره
 بقوله (او اقرضوه) اى اقرض بقية الورثة المصلح (قدرها) اى قدر
 حصته من الدين (واحالهم) اى احال المصالح الورثة (به) اى باقرض
 الذى اخذه منهم (على الغرماء) وهم يملكون الحوالة (وصالحوه عن غيره)
 اى عن غير الدين بما يصلح ان يكون بدلا (صح) وفى التبيين والوجه منه
 ان يدوه كفاه من ثمر او نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء او يحيلهم
 ابتداء من غير بيع ليقضوه له ثم يأخذوه لانفسهم (وفى صحة الصلح عن تركة
 هى اعيان غير معلومة على مكمل او موزون اختلاف) قال الامام المرحوم
 لا يصح الاحتمال الربوا بان كان فى التركة المجهولة مكمل او موزون ونصيبه
 من ذلك مثل بدل الصلح وقال الفقيه ابو جعفر يصح لاحتمال ان لا يكون فى التركة
 من جنس بدل الصلح وعلى تقدير كونه محتمل ان يكون نصيبه اقل من بدل
 الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولا عبرة بها هذا هو الصحيح
 كما فى التبيين وغيره (والاصح الجواز ان علم انها) اى التركة (غير المكمل
 او الموزون) والاولى بالاولى كما فى الهداية وغيرها (اذا كانت كلها) اى كل
 التركة (فى يد البقية) اى بقية الورثة لان التركة قائمة فى ايديهم فالجهالة
 فيها لا تنفضى الى النزاع لعدم الحاجة الى التسليم حتى لو كان بعض التركة
 فى المصالح ولا يعرفه بقية الورثة لا يجوز وقيل لا يصح لانه بيع اذا المصالح عنه
 عين ومع الجهالة لا يصح البيع (وبطل الصلح والقسم) ان كان على الميت
 دين مستغرق (للتركة لان التركة لم يملكها الوارث الا ان يضمن الوارث الدين
 بشرط ان لا يرجع فى التركة او يضمن اجنبى (بشرط براءة الميت وان) كان
 الدين (غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاءه) اى قضاء الدين
 حاجته الى تقديم القضاء (ولو فعل) وصالح (قاتوا يجوز) لان التركة لا تخ
 عن قبيل دين والداين قد يكون غائبا فتضرر الورثة با توقف على محي
 والداين لا يتضرر لان على الورثة قضاء دينه (والقسم تجوز قياسا) لما
 من ان التركة لا تخ عن قبيل دين فتقسم تقيا للضرر عن الورثة (لا) تجوز
 (استحصانا) وهو قول الكرخى لان الدين يمنع تلك الوارث اذ ما من جزء
 من التركة الا وهو مشغول بالدين فلا تجوز القسمة قبل قضاؤه (وقيل القياس

بن يوسف الكلبي) ما مر من ان الدين يتعلق بمثل جزء من التركة (والاستحسان ان
ان يوسف قد نذر الدين ويقسم السابق) لم يقطع الضمير عن الورثة وفي الشورى
واذا اخرجوا واحدا فخمسة تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما عدوه
من مالهم غير المراث المشترك بينهم وان كان ما عدوه له مما ورثوه من ماله
فمضى قدر مراثهم والموصى له كوارث فبذلك ساء ما حلوا احدهم ثم ما ظهر
للبيت من ارض لم يملوها هل يكون داخل في الصلح اشهر هذا اي القوانين
لا يكون داخل فيه

(كتاب المضاربة)

هي مقصلة من لمرب في الارض وهو السهم بها قال الله تعالى وآخرون
يفضرون في الارض يعني الذين يسافرون في التجارة وسمى هذا العقد بها
لان العامل قد يسرق في الارض فاما المالك الربح واهل الحجر يسمون هذا
العقد مضاربة وقراضا لان صاحب المال يقطع قدرا من ماله ويسلمه لآخر
واصحاحنا اخصاروا لفظة المضاربة **ك** وفيها موافقة للبص وفي الشرع
(هي) اي المضاربة (شركة في الربح) بان يقول رب المال دفعته
مضاربة او مائة على ان يكون لك من الربح جزء معين كاصف او الثلث
او غيره ويقول المضارب قلت ففد اشء اربان كلا من الابحساب والقول
ركن وانظر للشركة (عمال من جانب) وهو جواب رب المال (وعمل
من جانب) آخر وهو جواب المضارب وهو مشروعة لمحاكاة اليها فان الناس
سينفق في المال غني عن التصرف فيه وينتهي في التصرف في سفر اليد
عن المال حيث الحاجة الى شرع هذا النوع من التصرف ليدفع مضطحة
الغنى والذى والعقر والفقير ويحث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والناس
باشرونة فقرهم عليه وتماملت به الصحابة رضي الله تعالى عنهم (والمضارب
امين) استداء لانه قض المال بادن مالكه لا على وجه المبدلة والوثيقة
والجسلة في ان يصير المال مضمونا على المضارب ان يقرضه من المضارب
ويشهد عليه وسلم اليه ثم احده منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين
به في العمل بجزء شافع من الربح فاذا عمل ورجح كان الربح بينهما على
الشرط واحد رأس المال على انه بدل القرض وان لم يربح احده رأس المال
بالقرض وان هلك المال هلك على المستقرض وهو العامل وذكر الزيلعي حيلة
اخرى فليطالع (فاذا تصرف) المضارب في المال (فوكيل) لان منصرف
في ملكه بامرء وانما هذا برحم بما لحقه من اهدى على رب المال كالكامل

(فان ربح) منه (فتمريك) لب المال لانه هو المقصود من عقد المضاربة
(وان خالف) المضارب شرط رب المال (بغاصب) ولو اجاز بعده لوجود
التعدي منه على مال غيره فصار غاصبا فيضمن وبه قالت الاثمة الثلاثة واكثر
اهل العلم وعن علي والحسن والزهرى انه لا ضمان كافي الشئى (وان شرط
كل الربح له) اى للمضارب (فستقرض) فان استحقاق كل الربح لا يكون
الا بعد ان يصير رأس المال مأكالا لان الربح فرع المال واشترطه له بوح
تملكه رأس المال اقتضاء (وان شرط) كل الربح (لب المال فستبضع)
حيث يكون عاملا لب المال بلا بدل وعمله لا يتقوم الا بالاسمية فكأنه كان وكلا
متبرعا (وان فسدت) المضاربة بشئ (فاجبر) لان المضارب عامل لب المال
وما شرطه له كالأجرة على عمله ومتى فسدت ظهر معنى الاجارة فلا ربح
حيث لانه يكون فى المضاربة الصحيحة (ولما فسدت) صارت اجارة
(فله) اى للمضارب (اجر مثله) اى اجر مثل عمله كما هو حكم الاجارة
الفاسدة (ربح اولم يربح) وبه قال الشافعى لانه لا يستحق المسمى اعدم الصحة
ولم يرض بالعمل مجانا فيجب اجر المثل وان لم يربح في رواية الاصل وعن ابي يوسف
لاجره اذا لم يربح اعتبارا بالمضاربة الصحيحة (ولا يزداد) اجر مثل عمله (على) قدر
(ما شرطه) من الربح (عند ابي يوسف) لانه رضى به وهو المختار (خلافا
لمحمد) فان له اجر المثل عنده بالغامبلغ وبه قالت الاثمة الثلاثة (ولا يضمن)
المضارب (المال) بالهلاك (فيها) اى المضاربة الفاسدة (ايضا)
اى كما لا يضمنه فى المضاربة الصحيحة لانه امين فلا يكون ضمينا وهذا ظاهر الرواية
وبه يفتى وعن محمد انه يضمن كافي القهستانى وقال الطحاوى عدم الضمان
قول الامام وعندهما هو ضامن اذا هلك فى يده وبما يمكن التحرز عنه وقال
الاسيحيانى والاصح انه لا ضمان على قول الكل كافي الغنابة (ولا تصح
المضاربة الا بمال تصحبه الشركة) من النقديس والتبرو الفلس اتفاق لكن
فى الكبرى ان فى المضاربة بالتبرر واثنين وعن الشيخين انها تصح بالفلس ولم تصح
عند محمد وعليه الفتوى كافي القهستانى (وان دفع عرضا وقال بعه واعمل
فى ثمنه مضاربة فقبل او قال اقض ما لى على فلان) من الدين (واعمل فيه
مضاربة) فقبل (جازت ايضا) كما تصحبه الشركة لان المضاربة فى المسئلة
الاولى اضيفت الى ثمن العرض وهو مما تصح فيه المضاربة وفى الثانية اضيفت
الى زمان القبض والدين اذا قبض صار عينا فيجوز هذا العقد بخلاف ما لو قال
اعمل بالدين الذى فى ذمتك فانه لا يجوز اتفقا وفى المصحح ولو قال اقض دنى
على فلان ثم اعمله مضاربة فعمل قبل ان يقبض كله ضمن ولو قال فاعمله

لا يصح وكذا بلواولين ثم للترتيب فلا يكون ما دوننا بالعقل الا بعد قص الكل
 بخلاف الفس والواو منه مكفى قص ابيض كذا في بعض الغسرات لكن
 في القول بان الله كما وافي هذا الحكم نمر لان ثم يفيد الترتيب والترتبي والفس
 يفيد التعقيب والترتيب وينبغي ان لا يثبت الاذن فيها قبل القرض بل يثبت بعد
 بخلاف الواو فانها المطلق الجمع ممن غير تعرض لفسارة ولا ترتيب وفي المحرر
 اوقال اشترى عبدا أسند ثم دعه واعمل بعه مصارفة فاشتراه ثم باعه وعمل فيه
 حاز ولو قال رب المال للفاصل او المستودع او المصع اععمل عسا في يدك
 مصارفة حاز (وشرط تسليم المال الى المضارب بلا تدرب الرب المال قبضه)
 لان تحلية المال له مل واجب للتمكين من التصرف فيه حتى لو شرط عمل رب
 المال معه لم يثبت المصارفة لان ذلك محل التسلط بخلاف الشركة (عاذا
 كان) رب المال (او غير عاقد كالمصع اذا عقد بها) الى المصارفة (له)
 اى للمضارب (وليد) اى ولي الصغير وشرط عمل الصغير معه وان لا يجوز
 لان يد المالك ثابت له وبقاء يده يمنع التسليم الى المضارب (واجد الشريكين
 اذا عقدها) اى المصارفة (الاخر) اى اذا دفع احده المتفاوضين واحدا
 شريكى العسل المال مصارفة وشرط عمل شريكه معه وان لا يجوز لقيام
 المالك له بالمعريفه عن المالك لا العاقد حتى لو دفع الات او الوصى مال الصغير
 وشرط عمل نفسه حاز لانهما من اهل ان يأخذ مال الصغير مضارفة وبأنفسهما
 فجاز اشتراط العمل عا هجا بخلاف المأذون او دفع ماله مضارفة وشرط
 عمله معه فانه لم يجز لان اليد المنصرفة ثابتة له فمزل منزلة المالك وفيه اشتراط
 بان الوصى اذا دفع مال الصغير الى نفسه مضارفة صار كفى الذخيرة لكن يتجوز
 ان يزداد في هذه المسئلة ان الوصى لا يجعل لنفسه اكثر مما يجعل لامثاله كما قاله
 الطرسوسى (و) شرط (كون الربح بينهما مشاعا) اى لا تصح المضاربة
 حتى يكون الربح مشاعا بينهما بان يكون اثلاثا او متصفا ونحوهما لان الشركة
 لا تحقق الا به ولو شرط لاحد هما دراهم مائة تطل فيكون الربح للمل
 وشرط كون نصيب كل من المضارب ورب المال معاوما عند العقد وكون
 رأس المال معاوما تسمية او اشارة (فتسند) المضاربة (ان شرط لاحدهما
 عشرة دراهم مثلا) لان اشتراط ذلك مما يقطع الشركة بينهما لانه ربما
 لا ربح ما شرط فاذا لم يصح ثبت معه مستوفاة بحكم العقد فيجب اجر المال
 وفي الله ورواوى المضارب فسادها فالقول رب المال ويعكس فالمضارب
 (وكل شرط يوجب جهالة الربح) كشرط رب المال على المضارب ان يدفع اليه
 ارضه لمرعها سنة او داره لبيكتها سنة (يفسدها) اى المضاربة لانه جعل

بعض الربح عوضاً عن عمله والبعض أجره داره أو أرضه ولا يعلم حصته العمل حتى يجب حصته وتيقط ما أصاب منفعة الدار (وما) أي كل شرط (لا) يوجب جهالة الربح (فلا) بقصد المضاربة (و) لكن (يبطل الشرط) لأنه لا يفضي إلى جهالة حصته العمل إذ نصيبه من الربح مقابل عمله لا غير ولا جهالة فيه (كشرط الوضعية) وهي الخسران (على المضارب) لأن الخسران جزء مالك من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح ولا الجهالة فيه فلا يفسد المضاربة لأنها لا تفسد بالشروط الفاسدة كالوكالة ولأن صحتها تترقب على القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة (وللمضارب في مطلقها) أي مطلق المضاربة وهو ما لم يقيد بمكان أو زمان أو نوع من التجارة نحو أن يقول دفعت إليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه (أن يبيع ويشترى ويوكل بهما) أي البيع والشراء (ويسافر) بمال المضاربة براً وبحراً ولو دفع المال في بلدة على الظاهر وعن أبي يوسف لا يسافر وبه قال الشافعي وعن الإمام أن دفع إليه المال في بلدة ليس له أن يسافر به وفي القهستاني ولا يسافر سفرًا يخوف إنجأه الناس عنه في قوتهم (ويضع) من الإبضاع وهو أن يدفع إلى غيره ما لا يعمل فيه ويكون الربح لرب المال (ويودع ويهين ويبرهن ويوآجر ويستأجر ويحتال بالتمن على الأيسر وغيره) لأن كل ذلك من صنيع التجار (ولو أضع) المضارب (رب المال صح ولا تفسد به) أي بالإبضاع (المضاربة) وقال زفر تفسد لأن رب المال حينئذ متصرف في مال نفسه وهو لا يصلح أن يكون وكيلًا فيه فيكون مسترداه وإن كان المتصرف في مال المضاربة صار حقا للمضارب فيصلح أن يكون رب المال وكيلًا عنه في التصرف فيه (وليس له) أي للمضارب (أن يضارب) مال المضاربة لآخر (الأياذن رب المال) صريحاً (أو بقوله له) أي للمضارب (اعمل برأيك) لأن الشيء لا يتضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض المطلق اليه كالأوكيل لا يملك التوكيل إلا بقول الأصيل اعمل برأيك بخلاف الإبضاع والإيداع لأنهما دون المضاربة مثلها فينضمهما (ولا) أي ليس للمضارب (أن يقرض أو يستدين) بأن يشتري بأكثر من مال المضاربة (أو يهب أو يتصدق) وإن قيل له اعمل برأيك لأن المراد بهذا القول التعميم في كل ما هو من صنيع التجار وهذا ليس من صنيعهم إذا ربح المقي عندهم لا يحصل بهما (الابتذيص) من رب المال على الأقراض والاستبدانة والهبة والتصدق فحينئذ ملكها وفرع على الاستبدانة بقوله (فإن شترى بمالها) أي المضاربة (نزا) بفتح الباء الموحدة والراء عند أهل الكوفة ثياب الكتان

لا يثبت الصوف والخزك في المغرب (وقصره) أي غسله بأحرة من ماله من قصر
يقصر بالضم قصرا أو قصره أو من قصر الثوب بالتشديد أي حرمه فغسله كما
في الفهستاني (أو حله) من موضع إلى آخر (به له) أي يقال للمضارب لاء أهيا
(فهو) أي المضارب (متبرع) ولا يرجع بماله على رب المال (وإن)
وصلية (قيل له أعل برأيك) لاء استدانة على الال لا إذن صريح ولو قصر
بالشاشكمه حكم الصغ (وله) أي للمضارب (الحاط بماله) أي المضارب
(والصغ) ماله (أن قل له ذلك) أي أعل برأيك ولمراد من الصغ أن يصغ
أحرارهم الخلاف في كونه زيادة بخلاف السواد فإنه نقصا عند الإمام لكن
إطلاق المص يشير أنه اختار قول الإمامين وسكت عن قول الإمام تنوع (فلا يصح
المضارب به) أي بالحاط ولا بالصغ فإنه مأذون به لأن قوله أعل برأيك يشتمل
فلا يكون به متديا (ويصير) المضارب (شريكا) رب المال (بما زاد الصغ)
فيه (وحصله) أي حصة قيمة الصغ (له) أي للمضارب (إذا بيع) المصوبوغ
(وحصة الثوب) الأبيض (في) مال (المضاربة) حتى إذا كانت قيمة
الثوب غير مصوبوغ القسا ومصوبوغا القسا ومائتين كان الألف للمضاربة
وما شادهم للمضارب بدل ماله وهو الصغ بخلاف القصار والمجل وتمايه في العناية
فيطالع (وإن قيدت المضاربة بيلد) معين بأن قل رب المال للمضارب دفعته
مضاربة في الكوفة مثلا (أو سلعة) أي متاع معين بأن قال دفعته مضاربة
في الكرابس مثلا (أو وقت) معين بأن قال دفعته مضاربة بأصيف مثلا
(أو معامل معين) بأن قال دفعته مضاربة لفلان (فليس له) أي للمضارب
(أن ينجاز) مما عينه المالك لأن المضاربة توكيل وفي التخصيص مأذنة
لأن التجارات تختلف باختلاف الاسكنة والأدنة والأوقات والأشخاص وكذا
ليس له أن يدفعه لصاعته إلى من يخرج من تلك الهدية وقال مالك والشافعي
إذا شرط المالك أن لا يشتري إلا من رجل بعينه أو سلعة بعينها أو بالإيم وجوده
لا تصح المضاربة (كما) لا يمتدى الشريك (في الشركة) عما عينه الشريك
الآخر شيء مهمل (فإن نجاز) المضارب بأن يخرج إلى غير ذلك البلد
فتصرف فيه أو اشتري سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو باع مع غير
من دينه (ضمن) لأنه صار خاصا بالخلفة وكان المشتري له (وأرجح له)
أي للمضارب وعليه خسارته ثم قيل بضمن بنفس الإخراج من البلد لو جرد
المحاسبة وقيل لا بضمن مالم يشر لاحتمال عودته إلى البلد قبل الشراء فإن عاد
والضممان فصار مضاربة على حاله بالتمسك الأول (فإن قال له) أي قاله
المالك للمضارب (عامل أهل الكوفة أو عامل الصبارة وعامل في الكوفة

غيرها لها) اى الكوفة (اوصارف) اى عامل معاملة الصرف (مع غير
 الصيرفة لا يكون مخافا) فيجوز لان فائدة الاول التقييد بالمكان وفائدة
 الثانى التقييد بانواع هذا هو المراد عرفا لا فيما وراء ذلك كما فى الهداية
 (وكذا) لا يكون مخافا (لو قال اشترى سوقها) اى الكوفة (فاشترى فى
 غيره) اى غير سوق الكوفة لان اماكن المصر كلها سواء فى السعر والنقد والامن
 فيجوز (بخلاف قوله لا تشترى فى غير السوق) فانه حينئذ لا يجوز لو اشترى
 فى غيره فيضمن لانه صرح بالحجر والولاية الى المالك وفى العناية كلام فليطالع
 (وان قال) لمالك المضارب (خذ هذا المال تعمل به) اى بالمال (فى الكوفة)
 مرفوعا او مجرما (او) خذ هذا المال (فاعمل به) اى بالمال (فيها)
 اى الكوفة (او خذ به) اى المال المضارب (بالنصف فيها) اى الكوفة
 (فهو تقييد) فليس له ان يعمل فى غير الكوفة لان قوله تعمل به تفسير لقوله
 خذ والكلام المبهم اذا تعقبه تفسيرا كان الحكم للتفسير وكذا قوله فاعمل به لانه
 فى معنى انفسه لان الفاء للوصل والتعقيب والذى وصل الكلام المبهم وتعقبه
 كان تفسيره له وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف لان الباء الاصاق فيقتضى
 ان يكون العمل فيه وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف فى الكوفة لان فى الظرف
 وانما تكون البلدة ظرفا اذا حصل الفاعل والفعل وكذا اذا قال خذ مضاربة
 على ان تعمل بالكوفة لان على الشرط فيتقيده كما فى التبيين (بخلاف خذ)
 اى المال مضاربة (واعمل به فيها) اى فى الكوفة فانه ليس بتقييد حتى لا يضمن
 فى العمل فى غيرها لاراء الوادى لعطف والشيء لا يعطف على نفسه وانما يعطف
 على غيره وقد يكون الابتداء اذا كانت بعدهما جملة فتكون مشورة لاشترط
 الاول والضابط ان رب المال متى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التلفظ به
 ابتداء او يمكن جعله مبنيا على ما قبله يجعل مبنيا عليه كما فى الالفاظ الثلاثة
 السابقة التى تذكر فى المتن وان استقام للابتداء به لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ
 كما فى الالفاظ الاخيرة (والمضارب ان يبيع بنفسه) متعارفة عند التجار كسنة
 اودونها (ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار) كعشرين سنة مثلا وعند الاثمة
 الثلاثة لا يبيع بنفسه الا بانه لا يبيع بالنسيئة يوجب قصر يد المضارب عن
 التصرف فيصير بمنزلة دفعه المال مضاربة فلا يجوز الا بالاذن ولئان البيع
 بالنسيئة من صنيع التجار وهو اقرب الى الخصيل البيع الذى هو مقصود رب المال
 فانه بالنسيئة اكثر منه بالنقد ولهذا كان له ان يشتري دابة للركوب وليس له
 ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكررها اعتبارا لعادة التجار كما فى الهداية
 (وان باع) المضارب (بنقد ثم احر) اى الثمن (صح اجاعا) اما عندها

فان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولى لان المضارب لا يصح لانه ان يقابل
 ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك واما عند ابي يوسف فلا يملك
 الاقالة ثم البيع بالتسبا بخلاف الوكيل لانه لا يملك الاقالة كما في الهداية (وله)
 اى للمضارب (ان ياذن لعد المضاربة) اى العد الذى اشترى من مال المضاربة
 (في التجارة) في الرواية المشهورة لانه من صنع التجار وعن محمد لا يملك
 ذلك لانه بمنزلة الدفع مضاربة (وليس له) اى للمضارب (ان يزوجه عبدا
 او امه من مالها) اى مال المضاربة لان الزوج ليس من التجارة مع ان
 عقد المضاربة يتضمن التوكيل بالتجارة فلا يملك الزوج وان كان اكسبا
 بجهة اخرى وعن ابي يوسف ان المضارب يزوجه الامة لانه من الاكساب
 اذ يستفيد منه المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة وفيه اشارة الى انه لا يحل
 وطئ جارية المضاربة ربح او لا واذن به اولا كما في القهستاني (ولا) يجوز
 للمضارب (ان يشتري به) اى بمال المضاربة (من يعق على رب المال)
 سواء كان ذلك العتق سبب القرابة كما اشتراه ابن رب المال او بسبب اليقين كقوله
 ان ملكه فهو حر لان حصول الربح غير مضمون بالعتق فعقد المضاربة بتأجيله
 (فالشري) المضارب به من يعتق عليه (كان) الشراء (له) اى افس المضارب
 ويضمن دفع الضرر (لالها) اى لا يكون للمضارب لان الشراء نافذ على المشتري لكونه
 اصيلا في حق البايع (ولا) يجوز للمضارب (ان يشتري من يعتق عليه)
 اى على المضارب (ان كان في المال ربح) لانه يعتق نصيبه ويغيب نصيب رب المال
 بسببه او يعتق على الاختلاف الذى مضى يملكه في العتق والمراة من الربح هنا
 ان تكون قيمة العد المشتري اكثر من رأس المال سواء كان في جلة رأس المال
 ربح او لا حتى لو كان المال الفاشترى بهما المضارب عبدين قيمة كل واحد منهما
 الف فاعتقهما المضارب لا يصح عتقه واما بالنسبة الى استحقيق المضارب فانه
 يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقهما رب المال في هذه الصورة صح وضمن
 نصيب المضارب منهما وهو خسارة موصرا كان او موصرا كما في المح (فان فعل)
 اى اشترى من يعتق عليه وقيمه اكثر من رأس المال (ضمن) اى المضارب
 لانه مشري لنفسه (وان لم يكن) في المال (ربح صح) شراؤه لانه لا يعتق
 عليه اذ لا ملك للمضارب فيه لكونه مشغولا برأس المال فيمكنه ان يبيعه للمضاربة
 فيصح (فان حدث ربح بعد الشراء) بان كان قيمته وقت الشراء قدر رأس
 المال او اقل ثم ازدادت قيمته حتى صارت اكثر من رأس المال (عتق نصيبه)
 اى نصيب المضارب لكونه مالكا قريبه (ولا يضمن) رب المال شيئا من قيمته
 لعدم صنعه في زيادتها فصار كما اذا ورثه مع غيره (بل يسعى المعتق) بفتح التاء

(في) قيمة (نصيب رب المال) منه لاحتباس رأس المال ونصيبه من الربح عنده (ولو اشترى المضارب بالنصف امة بالف وقيمتها) اى الامة (الف) فوطئها (فولدت ولدا يساوى القافادعاء) اى ادعى المضارب الولد حال كونه (موسرا) اى في حال يساره (فصارت قيمته) اى قيمة الولد (الفا ونصفه) اى خمسمائة (استسعاها) اى الغلام ان شاء (رب المال في الف وربعه) اى ربع الالف وهو مائة وخمسون (او اعتهقه) اى اعتق رب المال الغلام ان شاء (فاذا قبض) رب المال (الالف) من الغلام (ضمن المدعى) اى المضارب (نصف قيمة الامة) وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحمل على انه ولده من الزكاح بان زوجها البائع له ثم باعها منه وهى حبلى منه حلالا لمره على الصلاح لكن لا تقيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من التجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عندنا لان بعضها ليس بارلى به من البعض فتح لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا ينفذ دعوته فاذا زادت قيمته فصارت الفا وخمسمائة طهر الربح فلك المضارب منه نصف الزيادة فتفذت دعوته لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينفذ اعتناقه السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعده بحدوثه واما الدعوة فاخبار فاذا رد في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته كما اذا خبر بحرية عبد لغيره يرد اخباره فاذا ملكه بعد ذلك صار خرا كما في الدرر هذا

(باب)

يقر بالتوين وعدمه (المصارب بمضارب) مع آخر مضاربة المضارب مركبة فلهذا اخرها عن المفرد (فان مضارب المضارب) اى دفع المضارب مال المضاربة الى آخر مضاربة (بلا اذن) من رب المال (فلا ضمان) على المضارب اذ اهلك المال بمجرد الدفع (مالم يعمل) المضارب (الثانى) في المال واذا عمل ضمن الدافع ربح الثانى اولا (في ظاهر الرواية) عن الامام (وهو قولهمنا) وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا مالم يربح) اى اثنى وقال زفر يضمن بالدفع تصرف او لم يتصرف وهو رواية عن ابى يوسف وهو قول الائمة الثلاثة لانه دفع ماله الى غيره بلا امر فيضمن ولنا انه كالايدياع قبل العمل وهو يملك الايدياع بنفسه وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام سبب

حصول الربح مقام حقيقة حصولة في صبرورة المال معصوبا به هذا اذا كانت
المضاربة الثانية صحيحة (وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان) على الاول
(وان) وصاية (ربح) الثاني لانه اجبر والاجبر لا يستحق شيئا من الربح
فلا تمت المضاربة وله اجر مثله على المضارب الاول فيكون الربح بين الاول
ورب المال على ما شرط له (وحيث ضمن) اي حيث لزم الضمان بعمل الثاني
في طاهر الرواية وبالربح في رواية الحسن عنه (فلو لم يضمن اية ما شاء)
باجتماع اصحابنا (في المذهب) من الرواية التي خبر رب المال ان شاء ضمن
المضارب الاول رأس ماله لتعديده عليه وان شاء ضمن الثاني له فله بغير اذن
المالك وان احتار رب المال ان أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك كما في المنسوخ
فان ضمن الاول صححت المضاربة بينهما وبين الثاني لانه ملكه بالضمان من حين
خالف بادفع الى غيره لاعلى الوجه الذي رضى به فصار كما اذا دفع مال نفسه
وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع عناضن على الاول باعقده لانه
طال له كالمودع ولانه معرور من جهته في ضمن العقد وصحت المضاربة بينهما
ويكون الربح بينهما على ما شرطوا ويظبط للثاني ما ربح لانه يستحقه بالعمل
ولا خبت في العمل ولا يظبط الاول لانه يستحقه بملكه المبتدأ به آء الضمان
ولا يعرى عن نوع حث كما في الهداية (وقبل على الخلاف في المداع المودع)
اي يضمن الاول فقط ولا يضمن الثاني عند الامام وعندهما يضمن به على
اختلافهم في مودع المودع فان عنده لا يضمن وعندهما يجزى والفرق بينهما
للإمام ان مودع المودع كان بقضه لنفع الاول ولا يكون ضامنا اما لمضارب
الثاني فيعمل فيه لنفع نفسه فحاز ان يكون ضامنا (وان اذن) رب المال (له)
اي المضارب بالدفع الى آخر (بالمضاربة فصار) المضارب (بالثالث و) الحال
انه قد (قيل له) اي وكان رب المال قال للمضارب الاول (ما رزق الله يثاب)
نصفان او (ما رزق الله) (فلي نصفه او ما فضل) من رأس المال (فنصفه)
فعمل الثاني وربح (فنصف الربح لرب المال وثلاثة لثاني) اي للمضارب الثاني
(وسدسه الاول) اي للمضارب الاول لان الدفع الى الثاني مضاربة لانه باذن
المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى وقد جعل المضارب
الاول للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يقدر ان ينقص من نصيب
رب المال شيئا فبقى للاول السدس ويظبط ذلك اكملهم لان رب المال يستحقه
بالمال وهما بالعمل (وان دفع) المضارب الاول للثاني (بالنصف) والمسئلة
بحالها (فنصفه) اي الربح (لرب المال ونصفه لثاني) اي للمضارب الثاني
(ولا شيء الاول) لان المالك شرط لنفسه جميع الربح فانصرف شرط الاول

النصف للثاني الى نصيبه. فيكون للثاني بالشرط ويخرج الاول بغير شيء لانه
 لم يبق له (وان شرط) الاول (للثاني اثنين) اي ثلثي الربح والمسئلة بحالها
 (فكما شرط) يعني رب المال النصف والمضارب اثنى الثلثان (ويضمن)
 المضارب (الاول للثاني سدس) اي سدس الربح من ماله لان المالك شرط
 النصف لنفسه فله ذلك واستحق المضارب اثنى ثلثي الربح بشرط الاول
 لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في حق المالك اذ لا يقدر ان يغير
 شرطه فيقرم له قدر السدس تكمله للثاني لالتزامه بالعقد (وان كان قبل له)
 اي المضارب الاول يعني قال له رب المال (ما رزقك الله او ما ربحت بيننا نصفان
 فدفع) المضارب لا يخرج مضاربة (الثالث) فعلم الثاني وربح (فابكل منهم)
 اي لكل واحد من المالك والمضارب الاول والثاني (ثلث) لان ثلث الربح
 مشروط للثاني وما بقى من الربح ثلثان وهو موزق الاول فنصف الثلثين هو
 الثلث ارب المال على ما شرط ولا يبقى الاول الا الثلث ويطلب اليهم ايضا
 (وان دفع) المضارب لاخر مضاربة (بالنصف) في هذه الصورة (فللثاني
 نصف) الربح (فابكل من) المضارب (الاول ورب المال ربع) الربح
 لان الاول شرط للثاني نصف الربح وذلك مفوض اليه من جهة رب المال
 فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الا النصف
 فيكون بينهما (واو شرط) المضارب (لعبد رب المال ثلثا) من الربح
 (لعبد) العبد (معه) اي مع المضارب (و) شرط (رب المال ثلثا)
 من الربح (ونفسه ثلثا صح) ذلك لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع التولية
 والتسليم من المالك سواء عليه دين اولا لان العبد بدا معتبرة فيكون منفردا
 خصوصا اذا كان مأذونا واشتراط العمل اذن له فتكون حصته للمولى اذ لم يكن
 على العبد دين والافق هو العزم انه ان شرط عمله والافق هو للمولى قوله معه عادي
 وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون للمولى وان لم يشترط عمله قيد بعبد رب المال
 لان عبد المضارب او شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون
 ما شرط رب المال اذا كان على العبد دين والا يصح سواء شرط عمله اولا
 ويكون للمضارب وقيد يكون العاقبة للمولى لانه او عقدها المأذون مع اجني
 وشرط عمل مولاه لم يصح ان لم يكن عليه دين وهو الاصح عند الامام خلافا
 لهما وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد
 وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع الثاني واو شرط
 بعض الربح للمساكين او للصح اوفي الرقاب لم يصح ويكون رب المال او شرط
 لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه اول رب المال صح وان شاء لاجني لم يصح

كساقى البحر (وتبطل) المضاربة (بموت احدهما) اى بموت المالك
 او المضارب لكونها وكالة وهى تبطل به ولا يورث (و) تبطل ايضا
 (لمخاق رب المال) بدار الحرب حال كونه (مرتدا) العا ذى الله تعالى
 اذا حكم بالمخوفة من يوم ارتد وانتقل ملكه الى ورثته فلم يتصرف المضارب بعد
 ذلك فى المال الا اذا كان مسلما او عروضا خبيثا وشراؤه فيه جائز حتى يخلصه
 رأس المال قبل المخوفة لانه لو ارتد ولم يلحق فتصرفه موقوف فان عاد بعد
 ساقه مسلما فالمضاربة على حالها كفى البحر بخلاف الوكيل والفرق ان محمل
 التصرف حرج عن ملك الموكل ولم يتعاق به حق الوكيل بخلاف المضارب
 لكن ينبغي ان يكون هذا اذا لم يحكم بالمخوفة اما اذا حكم فلا تعود المضاربة
 لانها بطالت كما هو ظاهر كلام الاتفاقى لكن فى المشايخ تعود سواء تحكم
 بالمخافة او لا (لا) تبطل المضاربة (لمخاق المضارب) اجماعا لان تصرفات
 المرتد اذا تسوقف عند الامام للوقوف فى املاكه ولا ملك للمضارب فى مال
 المضاربة فثبت المضاربة على حالها فان مات او قتل او لحق وحكم
 يلحقه بطلت المضاربة كما فى السراج (ولا يعزل) للمضارب (بعزله)
 اى يعزل رب المال اياه (ما لم يعلم) المضارب (به) اى باعزله لانه وكيل من جهته
 فبشرط فيه العلم بعزله (فان علم) المضارب بعزله (والمال عروض قلته) اى
 للمضارب (بيعها) اى العروض مطلقا لان له حقا فى الربح ولا يطهره الا بالقد
 فثبت له حق البيع ليطهر ذلك (ولا يتصرف فى ثمنها) اى فى ثمن العروض
 التى يبيعها لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليطهر الربح ولا حاجة اليه بعد
 النقد ولا يملك المالك مسخها فى الحالة لان المضارب حقا فى الربح كما فى البحر
 (وان كان) مال المضاربة (نقدا من حسن رأس المال) اى مال بقد
 المضاربة حين علمه بعزله (لا يتصرف) المضارب (فيه) اى النقد لعدم
 الحاجة اليه وهو معزول (وان) كان المال (من غير جنس) اى غير جنس
 رأس المال (قلته) اى للمضارب (تبديله بجنسه) اى اذا كان رأس المال
 دراهم وهو معزول ومعه دمايره ببيعها بالدراهم (استحصانا) لان الواجب
 للمضارب ان يرد مثل رأس المال وهو يتحقق برده بجنسه فكان له تبديله بجنسه
 ضرورة وفى القياس لا يبدل لان النقد من جنس واحد من حيث الثمنية
 (ولو افرقا) اى المضارب ورب المال بالنسخ (و) كان (فى المسالدين
 على الناس لزمه) اى المضارب (الاقتضاء) اى مطالبة الدين شرعا (ان كان)
 فيه (ربح) لانه يأخذ الاجر فعليه عمل الطالب (والا) اى وان لم يكن
 فيه ربح (فلا) يلزم الاقتضاء لانه وكيل محض وهو متبرع فلا جرم على

المتبرع (وبشكل) المضارب (المالك به) اى بالافتضاء لان المضارب هو
العاقد وحقوق العقد تتعلق لعاقد فلا بد من توكيله المالك فى الطاب اذا امتنع
كيلا يضيع حق رب المال حيث لا بد فع المديون الدين اليه وانما يدفعه الى من
عقد معه اوالى وكيله (وكذا) اى مثل هذا حكم (سائر الوكلاء) فانهم
اذا امتنعوا عن الافتضاء يوكلون المالك (والبيع) من باع الناس باجر
(والبسمار) بالكسر. التوسط بين البائع والمستترى ببيع ويستزى للناس باجر
من غير ان يستأجر (يجبر ان عليه) اى على الافتضاء او حود سبب الاجبار
وهو العمل باجرة عادة فجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجب
عليهما التقاضى والاسفاء لانه وصل اليهما بدل عملهما فصارا كالمضارب
اذا كان فى المال ربح (وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح اولا) دون
رأس المال لانه تابع ورأس المال اصل فيصرف الهالك الى التابع كما فى مال
الزكوة الى العفو ابتداء (فان زاد) الهالك (على الربح لا يضمن المضارب
لكونه امينا سواء كان من عمله اولا ويقبل قوله فى هلاكه وارلم يعلم ذلك كما قبل
فى الوديعة وسواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة فهى امانة عند الامام
وعندهما ان كانت فاسدة فالسال مضمون كفى المصح وهو قول الطحاوى لكن
ظاهر الرواية عدم الضمان فى الكل كما قررناه فى قوله ولا يضمن المال فيها (فان
اقتسماه) اى المضارب والمالك (الربح وفسخت) المضاربة (ثم عقدت)
المضاربة جديدا (فهلك المال او بعضه) فى يد المضارب (لا يتردان)
اى المضارب والمالك (الربح) المقسوم لان المضاربة الاولى قد انتهت وثبتت
اثباتا بعقد جديد فهلاك المال فى الثانى لا يوجب انتفاض الاول كما اودفع اليه
مالا آخر (وان اقتسماه من غير فسح) ثم هلك المال كله او بعضه (تراداه)
اى المضارب والمالك الربح المقسوم (حتى يتم رأس المال) لان الربح تابع
فلا يسلم بدون سلامة الاصل (فار فضل شيء) من الربح بعد ما استوفى
رأس المال (اقتسماه) اى ما فضل لانه ربح (وان لم يبق) اى الربح ما هلك
من رأس المال (فلا يضمن على المضارب) لانه امين فيه

(فصل)

فى المتفرقات (ولا يفتق المضارب من مالهها) اى مال المضاربة (فى مصره)
الذى ولد فيه (اوفى مصر اتخذته دارا) اى وطننا اذ لا يحتبس فيه لعمل
المضاربة بل يسكن فيه بالسكنى الاصلى عمل اولم يعمل قيد باتخاذ وطننا لانه
اونوى الإقامة فى مصر ولم يتخذ وطننا ففتنه من مال المضاربة (ولا)

يتفق (في) المضاربة (الفاسدة) لانه احيى ولا نفقة له (فان سافر) المضارب
للتجارة في المضاربة (وطعامه وشرابه من ماله) اي مال المضاربة لان النفقة
تجب بسبب الاحتياج كنفقة القاضي والوجه فاذا سافر صار محتجوسا به فتجب
مؤنته الزانية فيه خلافا للشافعي (بالمعروف) اي بحيث لا يبعد مثل هذا
الانق في عرفهم اسرافا (ولدا السوء) المعروف (وركوبه شرا) واستنجا
وعلف الدابة التي ركبها في سفره وحواججه والركوب بالفتح المركوب
(وكذا اجرة خادمه) اي خازنه وطاقمه وغاثل ثيابه وعامل مالا يد له منه
اعتبارا اعادة لعمار (وفرش ينم عليه وغسل ثيابه) مستدرك بقوله وخادمه
الان راديه ثم ما يغسل به مثل الخرض والصابون كما في الكسابة (وكذا الدهن)
يفتح لدال وسكون الهاء بمعنى الادهاا (في موضع يحتاج اليه فيه) الدهن
كالخيار وكذا اجرة الحمام والحلاق ودهن اسراج والحطب وانما قلنا
اعتبارا لاعداء التجار لان غسل الثياب ونحوه ليس له لادله منه فكل من يغني
ان لا يكون من مال المضاربة كاجرة الخدم ولكن في عادة التجار لا يد منه ايراد
وتغسل الناس في مساكنهم فلا يد منهم في عداد المفسدات (وضمن)
المضارب (ما كان زائدا على العادة) لانتهاء الاذن (ونهته) اي المضارب
(في مصره من ماله) لانه اجزاء الاحتياض هذا تصرح بما علم ضمنا قوله
ولا يتفق المضارب من ماله في مصره فلو قصر لمكان الخصم (كالدواء)
فانه من ماله في طاهر الرواية لان الحاجة الى النفقة دائمة بخلاف الدواء لانه
قد يمرض وقد لا يمرض فلا يد من جلة النفقة سواء كان في السفر والحضر
فيكون من ماله كزوجة يكون دواؤها من ماله وعن الامام ان الدواء من مال
المضاربة لانه لا يتكمن من التجارة الا به فيصير كالنفقة (ويرد ما بقي من كسوة
وشبهها) كاطعام ونحوه (اذا قدم) من السفر الى مسكنه (الى رأس المال)
لانتهاء الاستحقاق بانتهاء السفر (وماده من السفر كسوق مصر) في كون
نفقته في ماله لاني مال المضاربة (ارامكنه ان يغدو ويبيت في اهله) لان اهل
السوق يخرجون في اسواق مصر ويبيتون في منازلهم مع ان ذهابهم وابابهم
لمصلحة غفهم لا لمعير (والا) اي وان لم يمكنه ان يغدو ويبيت باهله (فكالمفرق)
في كون نفقته في مال المضاربة لاني مال نفسه لان ذهابه قد صار المضاربة
(نفيا وابس للنفقة) لانفاق من ماله (اي من مال البضاعة لانه كالوكيل
فيكون متبرعا فلا تجب له النفقة) ويؤخذ ما نفقه المضارب من الربح اولا
يرد ان المضارب اذا انفق من مال المضاربة فربح يأخذ المالك من الربح مقدار
ما نفقه المضارب من رأس المال ليكمل رأس المال (وما فضل) من الربح

(قسم) بينهما على ما شرط فتكون النفقة معروفة الى الربح لا الى رأس المال وفيه اشارة الى انه ان لم يربح يجب النفقة من رأس المال كقاي لفراد ولو اتفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال (وان سافر) المضارب (بماله ومال المضاربة) او خلط ماله بمال المضاربة باذن رب المال (او) سافر (بمالين لرجلين اتفق بالحصصة) اى توزع النفقة على قدر الحصة من المال (وان باع) المضارب (متاع المضاربة من ارجحة بحسب ما انفقه) اى المضارب (عليه) اى على المتاع (من) اجرة (حل و نحوه) من تجرت العادة بين التجار يضعه كاحرة السمسم والقصار والصباغ وقال قام على بكذا لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار الحقها رأس المال في بيع المراجعة فلهذا قال في التوروك كذا يضم الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتاده التجار وهذا هو الاصل كافي النهاية (لا) بحسب (نفقة نفسه) اى المضارب في سفره اذ باع مراجعة لانها لا تزيد في القيمة (ولو شري مضارب بالتصريف بالمضاربة بزاو باعه) اى البر (بالفين واشترى بهما عبدا فضا) اى الفان (في يده) اى المضارب (قبل نقدهما) اى الالفين (بغير) المضارب (ربهما) اى ربع الالفين وهو خمسمائة (و) بغير (المالك الباقي) وهو الف وخمسمائة لان المال لما صار النسيب ظهر الربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه خمسمائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم اذا ضاع الالفان قبل النقد كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر ما لكهما في العبد فربعه على المضارب وثلاثة ارباعه على المالك (وربع العبد للمضارب وباقيه) وهو ثلثة ارباعه (للمضاربة) لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب رب المال على المضاربة لعدم ما بنا فيها (ورأس المال) وهو جميع ما دفع رب المال الى المضارب (اثنان وخمسمائة) لانه دفع اليه مرة الفواخرى الف وخمسمائة (ولا يبيعه) اى المضارب العبد (من ارجحة الاعلى الفين) ولا يقول قام على بالفين وخمسمائة اذا اشترى وقع بالفين فلا تضم الوضعية التي وقعت بسبب الهلاك في يد المضارب (فلو بيع) العبد المذكور بعد ذلك (باربعة آلاف حصة المضاربة ثلثة آلاف) بعد دفع المضارب حصته وهى الالف لانه لما ضمن ربع العبد كان ربعه ملكه خاصة فالالف ربعه لانه اربعة آلاف ثم رفع منها رأس المال وهو الفان وخمسمائة (والربح منها خمسمائة بينهما) اى بين المضارب والمالك فتكون حصة كل منهما خمسين

وما جرى (ولو اشترى رب المال عبداً بمائة مثلاً من المضارب لم ينفذ
 البيع) المضارب العبد (مرابحة الاعلى جديده) ولا يقول قام على يافق
 لان بيعه من المضارب كبيع من نفسه لانه او كذا يبيع بالمال قاله
 فيكون كالمعذور وكذا لو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبداً
 بمائة مثلاً فباعه من رب المال بالمائة مائة مرابحة على نفسه لانه لان البيع
 الجارى بينهما كالمعذور (ولو اشترى مضارب بالبيع المضاربة عبداً
 بعقل) اي تساوى قيمته (الفين مثلاً) ذلك العبد (رجلاً) مثلاً (بعتاً)
 فامر بالدفع او الفداء فاذا دفع العبد الى ول المقتول انتهت المضاربة بهلاك
 ما بينهما بالدفع لا بدل وكذا ان فديا خرج العبد عن المضاربة اما خروج حصه
 المضارب فانقرض ماله في العبد ففداء فصار كالمعذور اما خروج حصه
 المالك فالسالة الحصة متضمنة لفداء (فبيع العبد عليه) اي المضارب
 (وبالفداء) وهو ثلثه ارباعه (على المالك) لان الفداء مؤنة المالك فيقدر بقدره
 وقد كان المالك بينهما ارباعاً فكذا الفداء (واذا قرى) على بناء المجهول يعني
 اذا فديا صار العبد لهما ولكن (خرج عن المضارب) فبقى ارباعاً (فيعدهم المضارب
 يوماً وليلة) ثلاث ايام (بحكم الاشتراك بينهما لانه يحكم الفداء كما يحكم الشراء
 ولو اختار رب المال الدفع واختار المضارب لفداء مع ذلك فبقي الفداء ثم اعلم
 ان العبد المشتري في المضاربة اذا جرى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المصنف ارب
 والمالك سواء كان الارش مثل قيمة العبد او اقل او اكثر وكذا لو كانت قيمته الفا
 لا غير لا يدفع الا بتعذرهما والحاصل انه لا شرط لحضرة المالك والمضارب
 للدفع دون الفداء الا اذا اتى المضارب الدفع وفاءه وقيمه مثل رأس المال فلو لم
 المال دفعه لعمته فان كل واحد منهما لما وقيمة امه امه اذ هم فداء الحياض
 كان متظوعاً كما في البحر وذكر قاضيان ان المضارب ليس له الدفع وفداء
 وحده لانه ليس من احكام المضاربة فمما كان اليها (ولو اشترى بالغ المضاربة
 عبداً وهلك او تلف قبل فداءه) اي قبل دفعه الى البائع (دفع المالك الثمن)
 يعني الفا آخر (ثم) اذا جهز المالك الفا آخر ليدفعه وهلك قبل ان يقصد
 (يدفع اليه فداء آخر) وثم كذلك الى ما لا يتناهى حتى يصل الثمن الى البائع
 لان هلاك الامانة كهلاكها في يد المالك (وجب مع ما دفع) المالك من الفدين
 والثلثة والاكثر (رأس المال) لان المال قيد المضارب امانة دون استيفاء
 لان حكم الامانة يتأيد وليس فيه تضيق حق رب المال لانه يتحقق برأس المال
 بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده هلاك الثمن بعقد الشراء الامرة والخطأ
 فان قبضه بعقد الشراء استيفاء فصار مضموناً عليه فلا يرجع على الموكل بمرد

اخرى (ولو كان مع المضارب لقان فقال) المضارب رب المال (دفعت
الى انفا ورجعت الفا وقال المالك بل دفعت اليك الالفين فالقول للمضارب) وقال
زفر القول رب المال وهو قول الامام اولا لان المضارب يدعى الربح والشركة
فيه ورب المال ينكره فالقول قول المنكر ثم رجع وقال القول قول المضارب
وهو قولهما لانهما اختلفا في القبول والقول في تقابره للابض واوضحنا
اعتبارا بما ذكر اصلا فان القول له (ولو اختلفا مع ذلك) اى مع الاختلاف
في رأس المال (في قدر الربح فللمالك) اى فالقول رب المال في مقداره الربح
فقط لان الربح يستحق بالشرط وهو مستفاد من جهته فابهما اقام البيعة على
ما دعاه من فضل قبيل وان اقامها فاليئنة بيعة رب المال في دعواه الزيادة
في رأس المال والبيعة بيعة المضارب في دعواه الزيادة في الربح (ولو قال من معه
الف قدر ربح فيها) الجملة حال اوصفة الف (هى مضاربة زيد وقال زيد
بل بضاعة) ابضعة لك (فالقول لزيد) لان من معه الف يدعى عليه تقويم عمله
او شرطاً من جهته او الشركة في ماله وهو ينكر فالقول قول المنكر (وكذا
لو قال ذوالبيد هى قرض وقال زيد) بل (بضاعة او ودية او مضاربة)
يكون القول لزيد وهو رب المال والبيعة للذى في يده المال لانه يدعى عليه تملك
الربح وهو ينكر ولو كان بالعكس بان ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة
فالبيعة بيعة المضارب لان رب المال يدعى عليه الضمان وهو ينكر وابهما اقام
اليئنة قبلت وان اقامها فبيعة رب المال اولى لانها مشبهة للضمان (ولو قال
المضارب) رب المال (اطلقت وقال المالك عينت) نوعاً من التجارة (فالقول
للمضارب) مع عينه لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص بصبر
لعراض الشرط وتقبل بيعة من اقامها فان اقامها فان وقتاً وقتاً قبل صاحبها
يقضى بالتأخرة وان لم يوقتاً او وقتاً على السواء او وقتاً احديهما دون الاخرى
ففى بيعة رب المال كفى البخر (ولو ادعى كل) اى كل واحد من المال والمضارب
نوعاً) مغاير لما يدعيه الاخر (فللمالك) اى القول للمالك مع عينه لانهما
اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته والبيعة للمضارب لاحتياجه
الى ثنى الضمان ولو وقت البيعتان وقتاً فصاحب الوقت الاخير اولى لان آخر
الشرطين ينقض الاول كما في الهداية فان قلت ان البيعة للثابت لالتمني واجيب
بان اقامة البيعة على صحة تصرفه ويلزمها ثنى الضمان فاقام صاحب الهداية
اللازم مقام الملزوم وفي التح وان لم يوقت او وقتاً على السواء او وقتاً احديهما
دون الاخرى فاليئنة للمالك وان كان المالك يدعى العموم فالقول قوله قياساً
واسمها ما كفى الذخيرة

(كتاب الودعة)

الاخفاء في اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو الامانة وهي في اللغة مشتقة
 من الودع وهو مطلق الشرك قال عليه السلام لينتهين اقوام عن ودعهم
 الجماعات اي عن تركها يقال له مودع يفتح الدال وتاركها مودع بكسر هـ
 وفي الشريعة (الابداع تسليم المالك غيره على حصة ماله) صريحا اودلالة
 لما قال في المحيط لو اتفق ذى رجل فاخذ رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا
 بضمن لانه لما اخذه فقد التزم بحفظه دلالة وان لم يأخذه ولم يدق منه لا بضمن
 وان كان المالك حاضرا لا بضمن في الوجهين (والودعة ما يترك عند الامين
 للحفظ) ما لا كان اذ غيره وركها الايجاب صريحا كقول اودعتك هذا المال
 او كناية كما لو قال الرجل اعطى الف درهم او قال رجل اعطيتك فعلى اعطيتك
 فهذا على الودعة كما في المصحح اودعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل
 شيئا فهو ايداع اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض بالصريح
 والقول من المودع صريحا قوله قبلتها ونحوه اودلالة كما لو سكت عند وضعه
 بين يديه لما قال في الخلاصة او وضع كتابه عند قوم فذروه واوتروا فمضوا
 اذا صاع وان قام واحد بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فضمن الضمان
 ولهذا او وضع ثيابه عرأى الثيابى كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكون الجماعى
 مودعا مادام الثيابى حاضرا فان كان غائبا فالجماعى مودع ولو قال لصاحب
 الخان اين اربطها فقال هناك كان ايداعا وفي البرازية ليس ثوبا عرأى الثيابى
 فظن الثيابى انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح وانما الجماعى وسرق
 الثوب اربام فاعدا لا يضمن وان مضطجعا يضمن بشرطها كون المثل قابلا
 لاثبات البدل عليه حتى او اودع الطبيب الايق في الهواء والمال الساقط في البحر
 لا يصح وكون المودع مكلفا شرط اوجوب الحفظ عليه حتى او اودع صبيا
 فاستهلكها لم يضمن ولو كان عبدا متجورا ضمن بعد التقى كما سبأنى واوكات
 الودعة هذا فقتله الصبي ضمن طائفة الصبي فيمنه وجبرهولى العبد بين البدع
 والفساد وحكمها وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة في يده وجوب اداها
 عند طلب مالكة وشرعية الابداع بقوله تعالى ان الله امركم ان تؤدوا الامانات
 الى اهلها واداء الامانة لا يكون الا بدها وبالسنة لانه عليه السلام كان يودع
 ويستودع وبالاجماع على ان قول الودعة من باب الاعانة وهي متدبرة لقوله
 تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله عليه السلام والله في عون العبد ما دام العبد
 في عون اخيه (وهي) اي الودعة (امانة) الفرق بين الودعة والامانة
 بالعموم والخصوص لان الودعة خاصة والامانة عامة وجل العام على الخاص

صحيح دون العكس كما يقال الانسان حيوان ولا يقال الحيوان انسان قال الوديعه
هي الاستحفاظ قصد الامانة ما يقع في يده من غير قصد بان هبت الريح يثرب
انسان والفته في حجر غيره وفي الوديعه يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق وفي الامانة
لا يبرأ بعد الخلاف كافي النهاية والكفاية وقال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا
اعتبر في احديهما القصد وفي الاخرى عدمه كان بينهما تبين لا عموم وخصوص
والاولى ان يقال والامانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بان
المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لان عدم القصد
معتبر فيها حتى يلزم التباين بل هي اعم من الوديعه لانها تكون بالقصد فقط والامانة
قد تكون بالقصد وبغيره تدبر وما في الثانية من انه قد ذكرنا ان الوديعه في الاصطلاح
هو التسليط على الحفظ وذلك يكون بالعدو والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير
عدو فيه كلام وهو ان الامانة مبنية للوديعه بهذا المعنى لانها اعم منها لان التسليط
على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان فيكونان متباينين
والاولى ان يقول والوديعه ما ترك عند الامين كافي هذا المختصر (فلا يضمن)
اي لا يضمن المودع الوديعه بغير تعد (بالهلاك) سواء امكن التحرر عنه
او لا هلك معها المودع شيء او لا لقوله عليه السلام ليس على المستودع غير الغل ضمان
ولان شرعيتها لحاجة الناس اليها ولو ضمنها المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك
تعطيل المصالح واشتراط الضمان على الامين باطل وبه بقى كافي اكثر العتبرات
واستثنى صاحب الدرر فقال الا ان يموت المودع مجهلا اى لم يبين حال الوديعه
فانه حينئذ يكون متعديا فيضمن وكذا الامناء اى كل امين مات مجهلا لحال الامانة
يضمن الامويل ايضا اخذ الغلة ومات مجهلا وساطنا اودع بعض الغنمين بعض
الوديعه ومات مجهلا اى بلا بيان المودع وقاضيا اودع مال اليتيم ومات مجهلا
بلا بيان المودع انتهى لكن الاولى المرافق لما في الخلاصة واودع بعض الغنمية
بعض الناس لكن الانحصار على التثنية لا يليق لان الوصى اذا مات مجهلا فلا
ضمان عليه وكذا الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وكذا اذا مات الوارث مجهلا
ما اودعه عند مورثه وكذا اذا مات مجهلا لما القشه الريح في يته وكذا اذا مات
مجهلا لما وضعه مالكة في يته بغير علمه وكذا اذا مات الصبي مجهلا لما اودع
عنده محجورا وكذا لو مات احد المتفاوضين ولم يبين حال المال الذي في يده
لا يضمن نصيب شريكه (ولما اودع ان يحفظها) اى الوديعه (بنفسه)
في داره ومنزله وحاقوته ولو اجارة او عارية (وعياله) من زوجته ووالده ووالديه
واجبيرة للسكنة سواء كانوا في نفقته او لا وكذا لو حقت الزوجة الوديعه
بزوجهها فصاعت لا تضمن الزوجة لانه ساكن معها بلا نفقة منها والمراد
من الاجير التلذذ الخاص الذي استأجره مسانهة او مشاهرة بشرط ان يكون

طه سامة وكسوفه عليه وولده انكر سيراين كان في قوله دون الاخير الميامنة وسند
 الشافعي وليست هبة للملكي بضمن بالدفع وتشرط كوي من في قوله انما لم يرد مع
 ال زوجته وهي غير امينة وهو غير عالم بذلك اتركها في بيت الذي فيه ودائع
 الناس وذهب فضلت عن كافي الخلافة (وله) اي المودع (السفر بها)
 اي باو دية (سند عدم الهوى) عن الملك (والجوه) بحسب الودية
 بالاجرايج بان كان الطريق امينا لا تصد اجسده بسوء خالها وارقت له بمكة
 دفعه عنه اور دية هذا عند الامام سواء كان له حل وموثة او لا بان الامر مطبق
 فلا يتعد بالشكل كالاية يد بالمان واما اذا قال احفظها في هذا المصغر ولا تخرجها
 منه فان كان سفره له بدعة صحت وان كان سفره لا بد منه ان كان في المصغر
 من في عيه له ذلك لان له ان يتركها في اهله والام لا يصح وان كان المودع
 بها في البحر ارجح (حلا فاتها فميت له حل وموثة) لان الطاهر من
 حال صاحبها لا يرضى به فيتعذر ان كان قيل عند ان يوسف
 اذا كان السفر بعيدا وليس له ذلك في له حل وموثة وعند محمد ليس له السفر
 بها بعيدا كان او قريباً في حاله حل وموثة وقال الشافعي ليس له ذلك في
 الوجهين (وار حوطها) اي المودع الودية (بهمهم) اي يعبر من في عياله
 فضاعت (صحت) المودع او ذلك العبر كافي الفهسياني لان صاحبها لم يرض
 به غيره والابدى تختلف في الامانة ولكن روى عن محمد ان المودع اذا دفع
 الودية الى وكيله وليس في صد له اودع الى امين من امثاله بمن شق به في ماله
 وليس في عياله لا يصح وفي انتهائية وعليه الهوى ثم قال وعن هذا لم يشترط
 في الصحة في حوط الودية بالعيال (الا اذا حاق) المودع (الحرق) بان وقعت
 نار العبر اذ ناله نعال في داره فعاق هلاك الودية (او) خاف (العرق)
 كذلك (ودعها) اي الودية (الى حاره) في صورة الحرق (او) دفعها
 (الى سفينة اخرى) في صورة العرق فضاعت لا يصح لانه لا يمكن ان يحفظها
 في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار مأذونا فيه دلالة وايضا قال في الخلاصة
 امرأه حصرتها الوفاة وعدوها ودية ودفعها الى جارة لها فهلكت عيدها
 ان لم يكن وقت وفاتها شخصتها احد في عياله لا يصح وفي التبيين هذا
 اذا لم يمكن ان يدفعها الى من هو في عياله وان امكنت ان تحفظها في ذلك
 الوقت بعينه فدفعها الى الاجنبي يصح لانه لا ضرورة له فيه وكذا لو القاها
 في سفينة اخرى وهلكت قبل ان يستقر فيها باب وقعت في البحر ابتداء او بانتهج
 يضمن لان الاملاف حصل بعينه وفي المصحح ان ادعى المودع استسلم الى جارة
 او الى ذلك آخر صدق ان علم وقوعه في العرق بنية وان لم يعلم لا يصدق

(فان طلبها) اى الودیعة (ربها حبسها) اى حبس المودع الودیعة (و)
الحال (هو قادر على تسليمها) اى الودیعة (صار غاصبا) فیضمن ان ضاعت
لیجود العمدى بعه وهذا لانه لما طلب لم يكن راضيا بما ساء بعده فیضمنها
بحبسه عنه وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم اقدر ان احضر هذه الساعة
فتركها فهلكت لم یضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها فقال
اطلبها غدا فلما كان من العمد قال هلكت لم یضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها
كما فى القهستاتى اوالى انه لو طلب وقت الفقة ولم يردھا خوفا على نفسه او على ماله
بان كان مدفونا مع ماله لا یضمن كما فى شرح المجموع (وكذا) یضمن ان هلكت
(لو طلبها) صاحبها (وبجده) اى بجده عند مالکها على حذف المضاف
بقريته مقابله وهو قوله بخلاف جدها عند غيره (ايها) اى الودیعة بار قال
لم تودعنى (وان) وصليمة (اقر بعهده) اى بعد الجحود لان الطالب انرفع عقد
الودیعة وصار غاصبا بعهده (بخلاف بجدها) اى الودیعة (عند غيره)
اى غير المودع فانه لا یضمن وقال زفر یضمن لان الجحود صار غاصبا فیضمن
ولما ان انكاره عند غيبة المالك كان لحفظ الودیعة خوفا عليها من طمع طامع
فلا يكون موجبا للضمن بخلاف حضرته وفيه اشارة الى انه لو قال له ما حال
وديعتى عندك لينكر على حفظها فجحدھا لا یضمن عليه والى ان المودع او ادعى
ان المالك وهبها منه او باعها له وانكر صاحبها ثم هلكت لا یضمن كما فى الخلاصة
والى ان يكون الودیعة منقولا لانها لو كانت عقارا لا یضمن بالجحود عند الشئخين
خلاف المحمديين وفى البحر هذا اذا نقلها من مكانها وقت الانكار لانه
لو لم ينقلها من مكانها حال جحوده وهلكت لا یضمن عليه وقال صاحب المح
ولو جحد الودیعة ثم ادعى ردعا بعد ذلك وبرهن على الرد قبل برهانه وبرئ
منها قبل الجحود وقال غلطت فى الجحود او نسيت او ظننت انى دفعتها وانا صادق
فى قولى لم يستودعنى فان يثبت تقبل فى قول الشئخين وفى الافضة لو قال
لم يستودعنى ثم ادعى الرد والهالك لا ىصدق ولو قال لبس له على شئ ثم ادعى
الرد او الهالك ىصدق وتماه فيه فليطالع (وان خصها) اى المودع الودیعة
(بماله) بغير اذن المالك لانه ان خلطها باذنه كان شركا فيها (بحيث
لا یتميز فان) خلطها (بنجسها) كخلط الخلطة بالخلطة فى غير المايع والابن
بالابن فى المايع (ضمن) المودع لانه صار مستهلكا لها واذا ضمنها مالکها
(وانقطع حق المالك منها) اى من الودیعة (فى المبيع وغيره عند الامام) لكن
قالوا لا يباح له تناول قبل اداء الضمان قيد يكون المودع هو الخاطا لانه لو كان
اجنبيا او من فى عياله لا یضمن المودع والضمان على الخاطا صغيرا كان او كبيرا

ومما ينبغي ان يدركه في هذا الموضع (وعنه حكما في خبر المدعي لثبوت ان المدعي
 ان شاء) ان هذا الموضع ليس هو الذي من وجهه دور وجه آخر ان لم يدرك وصول
 لذلك ان من ماله حكما بالمدعي ان شاء فيمكن ان يكون ان اراد مدعي شراؤه
 ان لم يدرك ان هذا من كل وجه مدعي وصول المدعي الى ماله حقيقة في ماله
 ملك المدعي على المحاط والعنه ان شاء في ماله حقيقة في ماله حقيقة في ماله
 الحقيقة مدعية (وكذا) للمالك ان يشتركه (في المانع) ان شاء (عنه)
 محمد) لان المحس لا يملك الجس (وعنه ان يوثق بغير المدعي ان شاء لا كثر
 فيه) انصار الثقات احرار وفي التمسك انصار ولا ماله وعنه ان شاء لا كثر
 والحاط المحس لا يملك (واب حاطها ان شاء) كغيره من وراثته بشرح
 (صحيح المودع) واهضه حق المالك احدا) لان هذا هو الالاف حقيقة في ماله
 الصانع بالاجماع وهذا اشارة الى انه لو حاط على وجه غير لم يملك (وان احاطت)
 ودعه عن المودع (عنه) اي المودع (اشتركا) اي المودع والمودع
 (احدا) لان الصانع لا يملك الا بالمدعي ولم يوجد وكما يشتركه ملك
 وانك من ماله ان شاء (واب مدعي) المودع (فيها) اي المودعة
 (ان كان يوافق المدعي او يوافق المدعي او يوافق المدعي) في ذلك (صحيح)
 انه ان شاء المدعي (ان زال المدعي) ان يترك لاس اوال كعب او الا سحرهم
 ملأ (زال المدعي) وعنه الا عند المدعي لا يبرول لان حكم المودعة ارتفع
 بالمدعي فلا يعود اليه الا بسبب حديد ولم يوجد ولا يبرأ عن الصانع
 واسألني الشيء انما يبطل بغيره ويؤلف لاس في الاداع ولذا صح الامر
 بالخصم مع استعمال اداء قادر ان جاد حكم المدعي وفي التجارة برول الصانع
 سببه يبرأ ان لا يبرأ على المدعي الى المدعي حتى يبرأ عن ثوب المودعة فلا
 ومن عرفه ان المدعي به انتم سرق الا لا يبرأ عن الضمان وفي المانع ان المودع
 اذا حاط في المودعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الصانع اذا صدقه المالك
 في المودع وان كرهه لا يبرأ لان عدم المدعي على المدعي في الوفاق (خلاف)
 المدعي والمال (احد) لانه ان ادها ثم اراد المدعي لا يبرأ عن الضمان لان ماله حكما
 كان لا يبرأ عنهما لانهما المانع. بما قارن المدعي عن المدعي لم يوجد المدعي
 الى صاحبهما بخلاف المودع فان مدعي بذلك حكما لكونه ماله في المودع
 حلاه لزم انصار المودعة (وكذا) زال الصانع (او اودعها) اي المودعة
 (ثم اسردها) لزم (او اودع) المودع (مدعيها) اي المودعة (وهذا)
 انما هي ما في ماله فقط) ولا يضمن كالمالك لان الصانع يجب ان يبرأ منه
 حال في العوض دور العوض ولا يملك في المانع عنه (ويرد منه)

وخلاصه بالباقي ضمن الجميع) لانه خلط مال غيره بماله فيكون استهلاكاً على الوجه
 الذي تقدم كافي الهداية يعني عند الامام وعندهما ان شاء شره وان شاء يضمن
 وعند الأئمة الثلاثة يضمن ما اتفق فقط قيد بالا اتفاق ورد المثل لانه اذا اخذ بعض
 الوديعه لينفق في حاجته فرده الى موضعه ثم ضاعت فلا ضمان عليه وتماه في
 المتح فليراجع (واوتصرف فيها) اي الوديعه (فربح يتصدق به) اي بالربح
 عند الطرفين (وعند ابى يوسف يطيب له) الربح اذا ادى الضمان او سلم عينها
 بان باعها ثم اشتراها ودفع الى مالكها ودليل الطرفين بين في البيع
 (وان اودع اثنين من واحد شيئاً لا يدفع) الواحد (الى احدهما)
 اي الى احدهما الاثنين (حصته بغية الاخر) فان دفع ضمن نصفه ان هلك
 عند الامام سواء كان مثلياً او غير مثلي في المختار لان هذا الدفع يوجب القسمة
 والمودع مأور بالحفظ لا بالقسمة (خلافاً لهما) في المثلي لان معنى الافراز
 فيه غالب كما ان معنى المبادلة في غير المثلي غالب ولذا لا يجوز له الدفع فيد ويجوز
 في المثلي وفيه اشارة الى انه لا يجوز له الدفع حتى لو اعطاه الى القاضى لم بأمره
 يدفع نصيبه اليه في قول الامام والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقاً حتى
 اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخر اخذ بحصته والى انه يأخذ حصته منها
 اذا ظفر بها والى انه لو دفع وارثك المذموم لا يضمن كافي المتح (وان اودع)
 واحد (عند اثنين ما يقسم) اي ما يمكن قسمته كالدراهم والدنانير (اقتسماه)
 المودعان (وحفظ كل واحد منهما) حصته (لانه يمكن الاجتماع على
 حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت
 بالنقص (فان دفع احدهما كله الى الآخر ضمن الدافع) عند الامام
 وكذا المرتبهان والوكيلان بالشراء اذا سلم احدهما الى الآخر ما يمكن
 قسمته لان الاصل ان فعل الاثنين اذا اضيف الى ما يقبل التجزى تساؤل
 البعض لا الكل فاذا سلم احدهما الكل الى الآخر ولم يرض المالك به يضمن
 (لا) يضمن (القابض) لان مودع المودع لا يضمن عنده (وعندهما
 اكل) واحد منهما (حفظ الكل) اي كل الوديعه (باذن الآخر) لانه
 رضى بامانتها فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يضمنه (وان)
 كان ما اودع عند الاثنين (مما لا يقسم) اي مما لا يمكن قسمته كالعبد او مما يتعيب
 بالقسمة كالنوب (حفظه) اي ما لا يقسم (احدهما باذن الآخر اجماعاً) لان
 المالك رضى بقبول يد كل واحد منهما على الانفرد في الكل (وان نهى)
 اي نهى المالك المودع (عن دفعها) اي الوديعه (الى عباله) فدفع المودع
 (الى من نهاه) كان (له منه يد) وعدم احتياج اليه كدفعه الخاتم الى

عنده مع ان له اقل من مائة (ضمن) ان هلك (وان) دفعها (الى من لا بد)
اي لا يراق له (منه يدفع الدابة الى سيده) كدفع (شيء يحفظه الناس
الى زوجته لا يضمن) ان هلك لان الوديعة مما يحفظ بيده او يبيد بحاله في يده
فتبطل الملك بغير ان كان انتهى مقيدا والا اعتبر الحفظ المطاوع كما لو قال
لا تدفع الى فلان من عيالك ولم يكن له عيال سواء لم يصح له فيه
لانه لا بد له من الدفع وان كان له عيال غيره قد دفعه الى من يهيى عن
دفعها اليه ضمن وعند الائمة الثلاثة لو كان الاخر دون الاول يضمن
والاول (وان امر) اي امر الملك المودع (يحفظها) اي الوديعة (في
بيت معين من دار) المودع (يحفظها في غيره) اي حفظ المودع في بيت آخر
(منها) اي من هذه الدار وكانت بيوت الدار متوية في الحفظ (لا يضمن)
المودع لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة هذا الشرط فلا يمكن مقيدا فلا يعتبر الشرط
(الا ان كان فيه) اي في البيت الآخر (خل طاهر) بان كانت الدار التي فيها
البيتان عظيمة والبيت الذي نهى عن الحفظ فيه مكثوف بخلاف من كان
الشرط معتبرا حينئذ فيضمن لكون المدين احرز من الاخر (وان امر بحفظها
في دار تحفظ في غيرها) اي في غير تلك الدار (ضمن) انفاوت الدارين في
الاعقاب فيفيد امره (ولو اودع المودع) غيره (فهلك) الوديعة (ضمن)
المودع (الاول فقط) عند الامام لان الثاني قضى المال من يداين اذ بالدفع
لا يكون ضمينا ما لم يشاركه في ضروره فاذا فارقته فقد ترك الحفظ اللازم بالتزام
فيضمن بتركه والثاني مداوم على الحفظ ولم يوجد منه صنع في هلاك المال فلا يلزمه
الضمان (وعندهم) وعند الائمة الثلاثة (ضمن اياشاء) اي بغير الملك
في التضمن لان الاول خاض بالتسليم الى الثاني بغير اذن الملك والثاني تمتد بقضيه
بغير اذنه (فان ضمن) الملك المودع (اشاء يرجع) اي اثنى (على الاول)
لانه عامل له بامره فيرجع عليه بما لحقه من العهدة (لا) يرجع (بالعكس)
اي ضمن الملك المودع الاول لا يرجع الاول على اثنى لانه ملك بالضمان فظهر
انه اودع ملك نفسه (ولو اودع الغاصب) المفضوب عند غيره (ضمن)
المفضوب منه (اياشاء) من الغاصب ومودعه (اجابا) لان الذي صار ذم
الاول في التلقا منه ابتداء لعدم اذن الملك فكذا بقاء ثم مودع الغاصب ان لم يعلم
ان المودع غاصب فيضمن يرجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذلك في
الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار ثمان الائمة (ولو اودع عند
عبد متجور) لان العبد المأذون بأخذ الوديعة يضمن في الحال انه قال (شيطا
فانفقد) اي انفق العبد ذلك الشيء (ضمنه بعد ضيقه) عند الطرفين (وان)

اودع (عند صبي) يعقل (فالفقه فلا ضمان أصلا) لاحالا ولا بعد البلوغ
 عند الطرفين لان المالك استحققت من ليس باهل التزام الحفظ اما الصبي فلا يصح
 التزامه أصلا قصار المالك كانه اذن بانثاقه واما العبد فالترامد لا يصح في
 حق المولى نظرا ولا يضمن في المال وصح في حق نفسه لكونه مكلفا فيضمن بعد
 العتق كما مر (وقال ابو يوسف يضمنان) اى العبد والصبي (للحال) فيباع
 العبد فيه لان محجور يتهم في الاقوال فقط ولهذا اواستهلكا غينا قبل الابداع
 يضمنان هذا باتلافهما اما لو تلفت في ايديهما لا يضمنان اتفاقا ولو اتلفا ما اودع عند
 الاب والمولى يضمنان اتفاقا وانما قلنا عند صبي يعقل لانه اذا كان لا يعقل لا يضمن اتفاقا
 كذا ذكره في غير الاسلام وغيره وفي المحيط ظن بعض مشايخنا ان الخلاف في صبي يعقل
 وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في كل واحد وعلى هذا الخلاف الافتراض والامارة
 كما في شرح المجموع (وان دفع العبد بالوديعة الى مثله) اى الى عبد محجور (فهلك)
 عند الثاني (ضمن الاول) اى ولذلك ان يضمن العبد الدافع (بعد العتق)
 فلا يضمن الثاني عند الامام لانه مودع المودع (وعند ابى يوسف ضمن ابهما
 شاء الحال) اى يخبر المالك في التضمن لان الاول متلف بالدفع والثاني متعدي
 بقبضه بلا اذن كما مر آفا (وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق) لانه مع
 الامام في ايداع العبد المحجور (وان ضمن الثاني للحال) لان ضمانه ضمان فعل
 بقبضه ملك الغير بغير اذنه فلزمه في الحال وفي شرح المجموع محل الخلاف
 اذا دفع العبد الاول الى الثاني فانه لو امر الاول الثاني بقبضه فقبضه وديعة
 وضاع ليس للمالك ان يضمن الاول قبل العتق اتفاقا وفي رواية عن محمد ان الثاني
 يضمن بعد العتق (ومن معه الف) درهم (فادعى كل واحد من اثنين) ايداعها
 اى الالف (عنده) اى عند من (فنكل) عن الحلف (لهما) اى لكل واحد
 منهما على الانفراد بعد ان استخلفاه (فهى) اى الالف (لهما) للاثنتين (وضمن
 لهما) اى للاثنتين (مثلها) اى مثل الالف لان دعواهما صحيحة فيجب عليه العين
 لهما فان حلف لهما فلا شيء لهما عليه اعدم الحجة وان حلف لاحدهما ونكل
 الآخر قضى به لمن نكل له دون الآخر لوجود الحجة في حقه دون الآخر وان نكل
 لهما قضى بينهما اعدم الاولوية ثم يجب عليه الف اخري لاقراره لهما
 وللقاضي ان يبدأ ابهما شاء بالحلف والاولى القرعة وفي التحليف للثاني
 يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها الا لهما اقر بها الاولى ثبت الحق فيها له
 فلا يفيد اقراره بهذا للثاني فلو اقتصر على الاول لكان صادقا وفي الجبر لو قال
 اودعنيها احدهما ولا ادري ابهما فان اصطحا على احدهما بينهما فلهما
 ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بعد الصلح والافان ادعاها

كل واحد احدھا ليس له ذلك لان المفردة مجهول ولكل ان يستعمله فان حلف
 قطع دعواه بها وان سئل فكمسئلة الكتاب وكذا لو قال على الف لهسد
 ولهدا وفي التثنية ردع الى رجل العسا وقال ادعها اليوم الى فلان فلم يدفعها
 حتى صاعت لم يصح كما وقال له احل الى الودعة فقال افعل ولم يقل حتى مضى
 اليوم قال للودع ادفع الودعة الى فلان فقال دفعته وكسده فلان وصاعت
 الودعة صدق الودع مع عبه قال لا ادري كيف ذهبت لا يصح على الاصح
 كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت وفي الحج قال لا ادري ذهبت في داري
 او في موضع آخر يصح ولولم يبين مكان الدفن لكشف سرقة الودعة من
 المكان المدفون فيه لا يصح وفي العدة اذا دفن الودعة في الارض ان جعل هناك
 علامة لا يصح والاصح وفي العارة يصح مطلقا والله اعلم

(كتاب العارية)

أجرها من الودعة لان فيها عليك وان اشتركا في الامانة هي مأجورة من العربة
 وهي العطة المخصوصة بالاجارة ومسئلة في ملك المانع ورده المظن وغيره
 بالمشقات استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من وقيل هي منسوبة
 الى العار لان طالعها عب وعار على ما قال الجوهري وابن الاثير ورد اراء
 وغيره بان العاريات والعارية واوبة على ما صرحوا انهم به وفي العرب انها
 منسوبة الى العارة اسم من الاجارة وفي النهاية ان ما في العرب هو الميول عليه
 لانه عليه السلام يشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما يشرها وقيل هي
 في الاصل اسم موضع الانسية كالدردي والكروسي وهي من العاور وهو الثياب
 لا تشديد فكأن يجعل للعربة وبه ولفظه بوبه وقيل هي اسم العين المصار
 وشربعه (هي) اي العارية بمعنى الاجارة لا للمصارية التي هي اسم لما عبر
 والالم يصح حل التملك عليه (تملك مفعلة) من عين مع بقائها احتراز عن
 قرص نحو الدراهم وعن السع والهبة (بلا بدل) احتراز عن الاجارة وقال
 الكرخي هي اباحة الاتعاع عليك الغير لانتك المنة وهو قول الشافعي لانها
 تعتد بلفظ الاباحة وتبطل بالهبة والتملك لا يبطله كالهبة والاجارة ولا بالاستعارة
 لانك الاجارة من غيره ومن ملك المانع ملك اجارتهما ولا ان التملك غير جار
 مع الجهل بخلاف الاباحة ادعها لا يشترط ضرب المدة ولك ان العارية تنبي عن
 التملك لكوبها من العربة هي العطة من المصار ولذا تعتد بلفظ التملك
 وانما اعتدت بلفظ الاباحة لانها استعيرت للتملك بلا عوض كانه قايده الاجارة
 بلفظ الاباحة وانتهى لبس اطلاق التملك بعد ثبوته بل يمنع من التملك لانه دليل

الرجوع والاسترداد وانما لا يملك المستعير الاجازة لما فيها من الضرر بالمعبر
لانه ملك المستعير المتافع على وجه يمكن من الاسترداد متى شاء فلو ملك المستعير
الاجازة لم يمكن المعبر من ذلك والجهل فيها ليس بمضر لعدم الافضاء الى النزاع
لجواز رجوع المعبر في كل ساعة ولحظة والمنافع قابلة للتليك كما في الوضعية
بخدمة العبد بضرب المدة وهي مشروعة بالسكاب والسيف والاجاع وانما اختلفوا
في كونها مستحبة وهو قول الاكثر او واجبة وهو قول البعض وشرطها قابلية
العين الانتفاع بها مع بقائها وسيدتها ما من من التعاضد المحتاج اليه المدنى بالطبع
ومحاسنتها النيابة عن الحق سبحانه في اجابة المضطر لانها لا تكون الا للحيحتاج
كالقرض فلهذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بمائة عشر (ولا تكون)
العارية (الا فيما ينفع به مع بقاء عينه) اعلم ان الاعارة نوعان حقيقة ومجاز
فالحقيقة اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالثوب والدار
والعبد والذابة والمجاز اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك عينه كالدرهم
والدنانير وغيرهما من الكمالات والموزونات فتكون اعارة صورة وقرض معنى
وعن هذا قال (واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض) لان الانتفاع بها
انما يمكن باستهلاك عينها فاقضى اعارة ثوب بملكيته او ذلك يكون بالهبة او القرض
لكونه ادنى ضررا لانه يوجب رد المثل (الا ان عين انتفاعا يمكن رد العين بعده)
اي بعد الانتفاع كما لو استعار دراهم ليعارب بها ميراثا او ليرثي بها دكانا صارت
عارية لا قرضا (ونصح) العارية (باعرتك) اي جعلتها عارية لك لكونه
ضرر بها لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض
(ومحكك) هذا الثوب بمعنى اعطيتك لان هذا اذا اضيف الى ما ينتفع به مع
بقاء عينه فهو عارية اذا اصله اعطاه الشيء لآخر لينتفع به ابان ثم يرد به فروعى
اصله واذا اضيف الى ما لا ينتفع به مع بقاء عينه فهو هبة كالدرهم والدنانير
والمطعم والمشروب (واظممتك ارضي) هذه لان الطعام اذا قارن الى ما يطعم
عينه كالبر يرد به تملكك عينه واذا قارن الى ما لا يطعم كالارض يرد به اخذ
غلته اطلاقا لاسم المحل على الحال (وحلتك على دابتي) هذه لانه يقال
في العرف حل فلان فلانا دابته اذا اعارها اياها واذا وهبه اياها فاذا نوى
احدهما صح تملكته واذا لم ينو حل على الادنى لثلاثين اعل على بالشك ولان الحمل
هو الاركان حقيقة فكان عارية وفي الدرر وشرح المجمع كلام تنبع (واخدمتك
عبدى) لانه اذن له في الاستخدام وهو العارية (اذالم يرد بذك) اي بكل
من الاطعام والحمل والاحدام (الهبة) فاذا نوى احدهما صح تملكته وان لم يكن
له تملك على الادنى كما مر (وداري لك سكني) اي من جهة السكنى

لأن دارى متبناً وأنت غيره وسكنى فمير من النسبة إلى العاطف لأن قوله أنك تسكن
 تلك العين والمعدة وقوله سكنى يحكم في المروعة وهو معين للثاني بحكم التفسير
 فيكون عارية (أودارى لبث عمرى سكنى) فعمرى مفعول مطلق لقبل محذوف
 تقديره وعمرها لك عمرى وأمرى حمل الدار لأحد مدة عمره وسكنى تميز وتخصيص
 للتخصيص على العارية (وللمير الرجوع فيها) أى في العارية المطلقة
 أو المقتبسة (متى شاء) لعدم لزومها هذا إذا لم ينقلب الإجارة والاعلام يرجع
 كما إذا استعاره لترضع ابنه فارتفعته فلما صار البني لا يأخذ لدى غيره فإنه
 لا يبرء منها وعليه أجر مثل خادته إلى أن يعظم وكذا لو استعار من رجل فرساً
 لفرز وعليه فأجره إياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه
 كآله ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدّر على الكراه والشراء كان
 المستعير أن لا يدفعه لأن هذا ضرر بين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع
 الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجزى فيه كراه أو شراء (وأوهلك)
 العارية (بلائهم) من المستعير (فلا ضمان) ولو بشرط الضمان فإنه شرط
 باطل كما في المحيط وفي التبيين والعارية إذا اشترط فيها الضمان يضمن عندنا في رواية
 صاحب الجوهرة جزم بأن العارية تضير مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية
 وفي السيرازية أعرنى هذا على أنه إن ضاع فأنما ضمان وضاع لم يضمن انتهى
 وهذا إذا لم يبين أنها مستحقة للغير فإن ظهر استحقاقها ضمانها ولا رجوع له على
 المير لأنه يشرع وللمستحق أن يضمن المير وإذا ضمنه لا يرجع له على المستعير
 ولا يهلك والد المستعير إجارة مال ولده والبيد المأذون يملك أن يستعير والمرأة
 إذا أعارت شيئاً من ذلك الزوج فهلك إن كان شيئاً داخل البيت وما يكون
 في أيديها عادة فلا ضمان على أحد أمافي الفرس والثور فيضمن المستعير والمرأة
 كما في البحر وقال الشافعي وأحد يضمن إذا هلك في غير مائة الاستعمال لقوله
 عليه السلام العارية مضمونة ولأنه قبض لنفسه فصار كالمقبوض على سبيل
 الشراء ولنا قوله عليه السلام ليس على المستعير ضمان الغل ضمان ولأنها أمانة
 في يده سواء هلك من استعماله أو لا وما روياء بحول على ضمان الرد (ولا يوجز)
 العارية لأنها دون الإجارة والتي لا يستتبع فوقه (ولا ترهن) لأن الزهن
 إفاء وليس له أن يوفي دينه بمال غيره بغير إذنه وله أن يودع على المفتى به وهو
 التخار وصح بعضهم عدمه كما في المح (كالوديعة) أى كالأنو جر ولا ترهن
 الوديعة لأنها أمانة فلا يجوز التصرف فيها (فإن أجرها) أى أجر المستعير
 العارية (فلفت) أى هلك (العارية ضمن ابها شيئاً) أى المير محرم
 أن شاء يضمن المستعير لأنه صار فاصلاً عنه به أو يضمن المتأجر لأنه قبض ملك

المستعير بغير اذنه (فان ضمن) اى المعبى (الموجر) اى المستعير (لا يرجع)
بغيره (على احد) لانه بالضمن تبين انه اجر ملك نفسه ويتصدق
بالاجرة عندهما خلافا لابن يوسف (وان ضمن المستأجر رجوع على الموجر)
اى المستعير (ان لم يعلم) المستأجر (انه) اى ان ما استأجره (عارية) عند
موجره وهو المستعير لكونه مغرورا من جهة موجره فيسده لانه ان علم لا يرجع
لان الموجر حينئذ لم يكن متدغرا و صار كالمستأجر من الغاصب اذا كان طالما
بالغصب (وله) اى للمستعير (ان يعبر) العارة (ان كان ما لا يختلف باختلاف
المستعمل كالجل على الدابة) والاستخدام والسكنى والزراعة وان شرط المالك
ان ينفع هو بنفسه لان التقييد فيما لا يختلف غير مفيد خلافا للشافعى لان العارية
اباحة المنافع عنده فلا يملك اياحتها غيره ولنا انها تملك المدفع فيملك ان يعبرها
كامر (لا ما يختلف) باختلاف المستعمل (كالركوب) اى ركوب الدابة
وليس الثوب (اربعين) المعبر (مستعملا) لان المعبر رضى بذلك المعين دون
غيره لان ركوب العسكرى لا يكون كركوب السوق وليس القصاب ليس كالس
البراز (وان لم يعين) المعبر مستعملا (جاز ايضا) كما يجوز ان يعبر ما لا يختلف
باختلاف الاستعمال لانه تكون الاعارة مطلقة حينئذ (ما لم يعين) المتفق فعلى
المستعير (فان تعين) المتفق بفعله (لا يجوز له) ان يعبره وفرعه بقوله (ولو
ركب هو) اى المستعير (ليس له) اى المستعير (اركاب) غيره (وان اركب)
المستعير (غيره فليس له ان يركب هو) يعنى من استعارة دابة مطلقا كان له
ان يحمل او يعبر غيره للحمل ويركب بنفسه او يركب غيره وايضا هل من الحمل
او حمل الغير من الركوب او الاركاب فقد تعين العمل فليس بعد حله ان يحمل
غيره ولا عكس هذا والاضمن وكذا حكم الاركاب بعد الركوب وعكسه
تعين الركوب فى الاول والاركاب فى الثانى وهذا الذى ذكره اختيار
فخر الاسلام وقال غيره له ان يركب بعد الاركاب ويركب بعد الركوب
وهو اختيار شمس الائمة السرخسى وشيخ الاسلام كافى الغنابة (وان قيدت)
الاعارة (بنوع او وقت) اى قيد المعبر العارية بنوع من الانتفاع بان شرط
ان ينفع هو بنفسه او فلان معين او قيدها بوقت معين بشهر او جهة مثلا (او لهما)
اى قيدهما بالتويع والوقت جميعا (ضمن) المستعير (بالخلاف) فى واحد
منهما (الى شرف فقط) فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير كما اذا قال له حمل
على هذه الدابة هذه الخنطة كان له ان يحمل عليها مثلها او دونها فى الضرر كحمل
مثل الخنطة بشعبرا لان الاذن بالشئ اذن بما يساويه وبما هو خير منه وهذا
لا يتجملان والقياس يضمن لانه مخالف فان عند اختلاف الجنبين لا تعتبر المتفعة

والضرر بخلاف ما وقال احد عليها عشرة اقدرة شبر يحتمل عليها عشرة
 اقدرة برلان المعبر لم يرض بالشئ الشغل فيضمن اوجود التمدى (وان اطلاق)
 المعبر الانتفاع (فيهما) اى فى النوع والوقت (فيه) اى للمستعير (الانتفاع
 باى نوع شاء فى اى وقت شاء) - عملا بالاطلاق واختلوا فى ايداع المستعير فقال
 جماعة منهم الكرخي ليس له ذلك قال الباقلاني هذا القول اصح وانكرهم على
 ان له ذلك منهم مشايخ العراق وابو الليث وابو بكر محمد بن الفصل وبرهان
 لامة قال طهير الدين وعليه الفتوى وفى الملح وجعل الفتوى فى السراجية
 ايضا لكن فى الصبر فية ان القول بان العارية تؤدع ولا تؤدع محله اذا كان
 المستعير تلك العارية اما فيما لا يملكها فلا يملك الايداع وان اختلفا فيما سأل
 على الهداية وفى مسافة الركوب والجل اوفى الوقت فالقول فى ذلك كله للمعبر مع
 يمينه (وتصح امانة الارض للبناء والغرس) اى غرس الشجر لان منفعتها
 معلومة وتجاوز اجارتها فكذا اجارتها بل اول لكونها تبرعا (وله) اى للمعبر
 (ان يرجع) من العارية بعد ان تنقضى المستعير او غرس (متى شاء) لانها غير
 لازمة (ويكلفه) اى المعبر المستعير (قامهما) اى قلع البناء والعرض من الارض
 لانه شغل ارض المعبر بهما فيؤخر بتفرقة الا اذا شاء ان يأخذهما بقيتهما
 فيما اذا كانت الارض تستضر بالقلع بخلاف ما اذا كانت لا تستضر بالقلع حيث
 لا يجوز الترك الا بامانة قهها كفى التدين (ولا يضمن) المعبر ما ينقص من البناء والعرض
 بسبب القلع (ان لم يوقت) العارية اذا المستعير بنى وغرس فى محل كان لغیره
 حق الرجوع فاغتربته اعتمادا على الاطلاق من غير ان يستحق من المعبر وعد
 (وان وقت) المعبر وقتا معيناً (ورجع قبله) اى قبل الوقت الذى عينه
 (كره له) اى للمعبر (ذلك) الرجوع لما فيه من تخلف الوعد (وضمن) المعبر
 للمستعير (ما ينقص) من البناء والغرس (بالقلع) بان يقوم قائداً غير مقلوع
 يعنى اذا كانت قيمة البناء الى الوقت المضروب عشرة دنانير مثلاً واذا قلع فى الحال
 يكون قيمة النقص دينارين يرجع المستعير على المعبر بثلاثة دنانير لان المعبر غرة
 بالتوقيت وقال زفر لا يضمن لان التوقيت والاطلاق فيها سواء لطلان التأجيل
 فى العوارى (وقبل يضمن) المعبر (فيه) اى قيمة البناء او الغرس ذكره
 الحاکم الشهيد (ويملكه) اى المعبر البناء او العرس الان يشاء المستعير
 ان يرفعهما ولا يضمنه قيمتهما فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان فى القلع
 ضرر بالارض فالخيار الى رب الارض كفى الهداية وعن هذا قال (والمستعير
 قامه) اى البناء او الغرس (ولا يضمن ان لم تنقص الارض) اى بالقلع
 (كثيرا وعند ذلك) اى عند نقصان الارض كثيرا بالقلع (الخيار للمالك)

بين صاعين نصف الهما وصاعين فبعضهما لا للمستعير لانه صاحب اصل والمستعير
صاحب تبع والزوج بالاصل كما في الهداية وفي المحيط بضمن المعبر قيمة الشاء
والاشجار قائدة على الارض فغير مقبوضة وان شاء المستعير قطع غرسه
وبناء ولا يضمنه اذ لم يضرب بالارض وان كان القلع يضرب بالارض لا يقطع الارضاء
صاحبها ويضمن له قيمته مقلوما انتهى وظاهره مع ما قبله ان القلع اذ لم يضرب
بالارض كان الخيار للمستعير بين قلعه وبين انصاف جميع القيمة وهو يخالف
لما في المختصر والكفر حيث جعله يضمن ما قصه القام لا يضمن جميع القيمة
كما في المح (وان عارها) اي الارض (للزرع لا تؤخذ منه) اي من المستعير
استحسانا لان التضرب بالمؤمن حرام (حتى يحصد) الزرع بل يترك في يده
بطريق الاجارة باجر المثل كلاتقوت منفعة ارضه مجانا (وقت) المعبر (اولا)
يوقت لان للزرع نهاية معاونة فكان في الترك مراعاة الحقن وانصاف في القام
ابطال ملك المستعير وفي الترك تأخير حتى تصرف المعبر فيها والاوّل اشد
ضررا فصار الى الثاني (واجرة رد المستعار) اجرة رد (المستأجر) او دعيته
والرهن والمغصوب على المستعير والموخر والمودع والمزني والمغصب (اما المستعار فلان رده على المستعير لانه قبض العارية لنفسه فتكون اجرة
الرد عليه واما المستأجر فلانه مقبوض المنفعة الموخر لان الاجر سله فلا يكون رده
واجبا على المستأجر بل على الموخر فتكون مؤنة رده عليه واما الودعيته فلان
منفعة حفظها عائدة فكانت مؤنة ردها عليه واما الرهن فلان قبضه قبض
اسمائه فكان قابضا لنفسه واما المغصوب فلان الغاصب يجب عليه رد العين
المغصوبة الى يد مالكها كما كانت فتكون مؤنة ردها وفي عدة الفتاوى ثقة
العبد المستعار على المستعير وكسوته على المعبر (واذا رد المستعير الدابة)
المستعارة (الى اصطلح ردها) اي صاحب الدابة (او) رد (العبد)
المستعار (او الثوب) المستعار (الى دار مالكه رى) عن الصمان اذا هلك
الدابة او هلك العبد او الثوب استحسانا والقياس ان لا يبرأ لانه لم يردهم الى اصحابهم
واما ضيعتهم تضيعا وهو قول الاثمة الثلاثة وجه الاستحسان انه اتى بالتسليم
التمعارف وهو الممول عليه (بخلاف الغصب والودعيته) فان الغاصب لا يبرأ
الا بالتسليم العين المغصوبة الى المالك لانه متعديا يات يده فيها فلا تكون ازالتهما
الا بالتسليم اليه حقيقة واما المودع فلا يبرأ ايضا الا بالتسليم الودعيته الى مالكها
لا يبرأ للحفظ ولم يرض بحفظ غيره اذ اودعها به لما اودعها عنده (وان رد المستعير
الدابة مع عبده او اجبره مشاهرة او مستأهنة رى) اذا هلك قبل الوصول
الى المالك لانه من عيال المستعير وله ردها من عياله (وكذا ان ردها)

إلى الذئبة (مع أسير ليلها) أي رُب الساية مشاعرة أو متبادلة (أو)
 مع (معدة) أي رُب الساية يرى في الصن ان اذا هلك استحسننا
 والقياس ان لا يبرأ الا بالسلخ الى صاحبها كما ذكرناه آملين هذا في زمانهم
 واما في زماننا فلا يبرأ الا بالسلخ الى يده صاحبها كما في الشعبي (يقوم) حال
 من اجبره وعبد صفته لان الجملة مذكرة (صلى الله عليه وسلم) وهو الصحيح
 لان الذئبة وان لم تكن في يده دائما الا انها تدفع اليه في بعض الاوقات فيكون
 رضى المسالك يدفعها اليه مؤجودا (بخلاف الاجنبي والاجير مباومة)
 طاه اذا ردها مع الاجنبي او الاجير مباومة لانه لا يبعد من المال فلا يرضى
 الملك به فيضمن ان هلك قل الوصول (و) بخلاف (ردني نبيس)
 كمقد اللاتي (ال دار مالكم) قاله ان هلك قل الله بض يلزم الصن لان هذا
 لا يبعد نسيان في العرق (و) يكتب منه عبر الارض للزراعة قد اطعني ارضك
 لا اعترتي اي اذا عبرت الارض للزراعة واراد المستعمر ان يكتب كتابا يكتب
 لك قد اطعني ارضك ولا يكتب قد اعترتي عند الامام لان لفظ الاطعم اذن
 على الزراعة لان عين الارض لا يطعم واعلم بطعم ما يحصل منها بخلاف
 لاجارة قيمها لانها تكون للبناء (خلافها) ما عداها يكتب الاجارة
 لان لفظ الاجارة موضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اول واذا عبرت
 الارض شكى للزراعة يكتب لك اعترتي ارضك بالاته في وفي التواوير ادعى
 اتصال الامانة الى مستخدمها قل قوله كالودع ادعى الرد والوكيل والتاوير
 سواء كان في حرة مستخدمة او بعد موته الا في الوكيل بقض الدين اذا ادعى
 بعد موت الموكل انه قضه وتوقع له في حيوته لم يقبل الادبنة بخلاف الموكل
 بقض العين

(كتاب الهبة)

وجه المناسبة بين ما قلناه وبينه لان ما قلناه عليك الهبة بلا عوض وهي
 عليك العين كذلك وهي لغة المفضل على الغير بما يرضاه واو خير مال كقوله تعالى
 يهب لمن يشاء الهبة ويهب لمن يشاء الذكور وفي العناية انها في اللغة عبارة عن
 اتصال الشيء الى اغير بما يرضاه قال الله تعالى فهبلى من لدك وايدى انتهى وهو
 يرجع الى المعنى الاول ويتعدى اما باللام نحو وهبته له وحكى ابو عمرو وهبته كما
 في القاموس وقلوا محذوف اللام منه واما من نحو وهبته منك على ما قلناه في
 احاديث كثيرة في الصحيح كما في دقائق اتوى فط من المطرزي انه خطاه
 ومن التمازاني انه عبارة الهبة كما في القاموس الثاني وفي الشريعة (هي عليك

عين (بالعوض) هذا تعريف للهبة المحضة العارية عن شرط العوض
 فان الهبة بشرط العوض بيع انتهاء فثبت الثمرة والخيار كما سيأتي فلا ينتقض
 التعريف بالهبة بشرط العوض فعلى هذا لا يلزم ما ارتكبه صاحب الدرر
 واعتراض بعض عليه تدين والمراد بالعين عين المال لا العين المطلق فربطه التملك
 المضاف اليه لان العين الذي ليس بمال لا يقيد الملك وكذا المراد بالتمليك هو
 التملك في الحال لان قوله وهبت لانشاء الهبة حالا كعت فلا حاجة الى قول من
 قال هي تملك مال الحال الاحتراز عن الوصية ولان العين قد لا يكون ما لا تدبر
 فخرجت عن هذا التعريف الاباحة والعارية والاحارة والبيع وهبة الدين
 ممن عليه الدين فان عقد الهبة اسقاط وان كان بلفظ الهبة وهي امر مندوب
 وصنيع محمود محبوب قال صلى الله تعالى عليه وسلم تهادوا تحابوا وقبولها سنة
 فانه عليه السلام قبل هدية العبد وقال في حديث البريرة هولها صدقة
 ولنا هدية وقال عليه السلام او اهدي الى طعام لقلت واودعيت الى كراع
 لا جبت والها اي الاجابة الاشارة بقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
 فكلوه هنيئا اي سرورا امر بشا اي رضيا على الاكل وهي نوعان تملك واسقاط
 وعاليها الاجماع كافي الاختيار وسببها ارادة الخير للواهب ذنوب كالعوض
 وحسن النشاء والمحبة من الوهوب له واخرى قال الامام ابو منصور يجب على
 المؤمن ان يعلم واصله الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان
 اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة كافي النهاية وشرايط صحتها في الواهب العقل
 والبلوغ والملك وفي الوهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع ميمرا غير مشفول
 وحكمها ثبوت الملك في العين الموهوبة غير لازم وعدم صحة خيار الشرط فيها
 وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة كما سأتى وركنها هو الايجاب والقبول وعن
 هذا قال (وتصح) الهبة (باجاب وقبول) على ما في الكافي وغيره لانها
 عقد وقيل العقد بالايجاب والقبول وانما حدث بمجرد الايجاب فيما اذا حلف
 لا يجب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار
 لكن ذكر في الكرماني ان الايجاب في الهبة عقد تام والقبول ليس بركن كما اشار
 اليه في الخلاصة وغيرها وفي المبسوط القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب
 الدين من القرم لم يفتقر الى القبول وفي القهستاني ولعل الحق هذا فان في التأويلات
 التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا او وضع ماله في طريق ليكون ملكا
 للرافع جازا انتهى لكن يمكن الجواب بان القبول كما يكون بالصرح يكون بالدلالة
 فيكون اخذه قبولا دلالة (وتتم) الهبة (بالقبض الكامل) ولو كان الوهوب
 شاغلا ملك الواهب لا مشغولا به لقوله عليه السلام لا تجوز الهبة الامقبوضة

والمراد هنا في الملك لا يجوز لأن جوارها دون القبض ثابت خلافاً للملك
فإن عبده ليس بالقبض بشعره الهبة قال صاحب المسح هذه الشاغلة تجوز
وهبة المشغول لا تجوز والأصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال
الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة مثاله وهب جراباً فيه طعام لا تجوز
ولو وهب طعاماً في جراب جازت واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع
تمام الهبة ذكر صاحب المحیط أنه لا يمنع فإنه قال أمار داراً من أسان ثم
إن المستعير غطت متاعاً ووضع في الدار ثم وهب المبر الدار من المستعير صحت
الهبة في الدار وكذلك لو أن العسر هو الذي خصص المتاع ووضع في الدار ثم
وهب المبر من المستعير كانت الهبة تامة وعمامة فيه فلا يرجع وفي الخاتمة رجل
وهب داراً وسلم وفيها متاع الواهب لا تجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس
بهبة فلا يصح التسليم ولو وهبت امرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها
وزوجها أيضاً ساكن فيها جازت الهبة ويصير الزوج قابضاً للدار لأن المرأة
ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وفي الخلاصة رجل وهب لابنه الصغير
داراً والدار مشغولة بمتاع الواهب جازت ولو صدق بدار عتلى ابنه الصغير
والاب ساكنها لا تجوز عند الإمام وعندهما تجوز وعليه العنوي والمراد بالقبض
الكمال في القول ما هو المناسب وفي القمار أيضاً ما يناسبه فاختار مفتاح الدار
أو هوبة قبض لها بخلاف مال الوهب ثياباً في صندوق مقفل ورفع الصندوق
لا يكون قبضاً فلا تتم الهبة وفي القبولين هذه المبرض تبطل بمرته قبل التسليم
إذا الهبة في المرض ولو كانت وصية حتى تعتبر من الثلث لكانها هذه حقيقة
فلا بد من القبض ولم يوجد (فإن قبض) الموهوب (في المجلس) أي مجلس
الهبة (بلاذن) صريح من الواهب (صح) استحساناً والقبض أن لا تجوز
وهو قول الشافعي لأنه تصرف في ملك الغير ولا يجوز إلا بإذنه أو وجه الاستحسان
أن القبض كالقول في الهبة من حيث أنه يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك
فيكون الإيجاب منه تسلطاً على القبض (ولعمد) أي بعد المجلس أراد به
بعد الافتراق (لا بد من الاذن) الصريح فلا يصح القبض بمسند الافتراق
بلاذن صريح لأننا ثبتنا تسلطاً فيه الخاف له بالقبول والقبول يتقيد بالمجلس
لأن الدلالة لا تفعل عمالة الصريح فلهذا لو وهب من القبض لا يصح قبضه
لا في المجلس ولا بعده وفي الفقه حتى والحاصل أنه إذا اذن بالقبض صريحاً
يصح قبضه في المجلس وبهذه وإعلكه قياساً واستحساناً وأونهي عن القبض
بعد الهبة لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا بملكه قياساً ولم يذكره
بالقبض ولم ينه عنه أن قبض في المجلس صح القبض استحساناً لا قياساً وأما قبض

بعد التدليس لا يصح القبض قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب
وقضى فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه
لا يجوز هذا لكنه يخالف لما ذكرنا من التأويلات انتهى لكن يمكن التوفيق في
بان وضاع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع اذن بالة ضلاله فيجوز فلا مخالفة
اصلا تدبر (وتعتقد) الهبة (بوهبت) اي بقوله وهبت لانه صريح
وفي الفراند قال المص اولا وتصح باليجاب وقبول قال الى ان ركن الهبة الايجاب
والقبول ثم قال وتعتقد بوهبت الى آخره ومال الى ان ركن الهبة الايجاب فقط
كان صاحب الهداية فعلم كذلك لكن يمكن الجواب بان المص بين اولا الركن
فقال لايجاب والقبول ثم اراد ان يبين الفاظ الايجاب فقال وتعتقد بوهبت الخ
فلا يلزم ما قاله صاحب الفراند تدبر (وتحلت) لكثرة استعماله فيه
(واعطيت واعطيتك هذا الطعام) لان الاطعام اذا نسب الى ما يطعم
فيه يكون هبة كما مر اطلقه فشم ما ذكر كان على وجه المزاح كما في الخلاصة
وغرها ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت وسلم اليه جاز
وعن ابن مبارك انه مر على قوم يضربون الطنور فقال لهم هبوا هذا في
قد دفعوه اليه فضرب به الارض فكسره فها هو ناشع خدعتنا انتهى وشمل
ما لو قال لقوم قدوهب جارية هذه لاحدكم فلما اخذها من شاء فخذها رجل
منهم ملكها كما في الخاتمة وكذا بقوله اذنت للناس جميعا في تمر فحسلي من اخذ
منه شيئا فهو له فبلغ الناس من اخذ شيئا مما ملكه كما نقله صاحب البحر عن المتقي
ثم قال وظاهره ان من اخذ منه ولم تبلغه مائة الواهب لا يكون له كما لا يخفى
انتهى لكن يخالف لما مر آتيا من انه لو وضاع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع
جاز لانه مطلق سواء بلغته المائة اولا تأمل (وكسوتك هذا الثوب)
لان الكسوة يراد بها التملك وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال لبس
نفسك فتمسك يكون هبة ولو دفع اليه دراهم فقال الفقهاء يكون قرضا
(واعمرتك هذا الشيء) لقوله عليه السلام من عمر عمرى فهو لعمركه واورثته
من بعده ولان العمرى تملك للمحال فثبت الهبة ويطل ما اقتضاه من شرط
الرجوع ولذا لو شرط الرجوع صرح بما يطل شرطه ايضا كما لو قال وهبتك
هذا العبد حياتك او حيائه او اعمرتك دارى هذه حياتك او اعطيتها حياتك
او وهبت هذا العبد حياتك فاذا مات فهو لى واذا مات فهو لورثتي فهذا تملك
صحيح وشرطه باطل (وجعلته لك عمرى) لان الالم فيه التملك فصار كانه
قال ملكتك هذا الشيء الى آخر عمرى (ودارى لك) حال كونها هبة
تسكنها) لان الالم في لك التملك ظاهرا وقوله تسكنها مشورة وتليك على

المصور وايس تفسيره صار اضرب قوله هذا الطعام لك يأكله (وبانيها)
 أي بنية الهمة (في حركتك على هذه الدابة) لان الجمل يستعمل في الهمة محازا
 فيجعل دابرها هذه الهية كما مر في البارية (وار قال داري لك) حال كونها (هبة
 سكي) كما مر ان سكي بمعنى قيسير تفسير المداق (بكونه متكاملا في تمليك الهمة
 ويكون عارية (او) داري لك حال كونها (سكي هبة) ثم في هذا تمليك الهمة
 (او) داري لك حال كونها (تخلي) على وزن جلي العطية (سكي) فتفسره تحليها
 تحلها سكي وسكي ومع الاسم (او) داري لك حال كونها (سكي صدقة) فسكي
 بقر وتتمليك الهمة (او) داري لك حال كونها (صدقة تجارية) لان العارية تتميز بصدقة
 بغير المداق (او) داري لك (عارية هبة) أي داري لك اطارق العارية حال كونها
 متافعا هبة لك لان قول العارية صريح في تمليك الهمة (عارية) أي مجمع هذه
 العيارات تكون عارية لاهة (وتصح هبة مشاع لا يَحْتَمِلُ التَّسَمُّعُ) أي ايس من شاه
 ان يتسم معنى لا يفي منه ما به الهة القيمة أصلا كويدودا لا يفي منه ما به بهد القيمة
 من حسن الاشماع الذي كان قبل القيمة كاليت الصغير والجمام (لا) أي لا تصح
 هبة (ما) أي مشاع (يَحْتَمِلُهَا) أي القيمة على وجه يتصح به بعد القيمة
 كما قبلها كالارض والثوب والدار ونحو ذلك وام كانت الهبة اشرك الوهاب
 لان الهبة في الهمة منصرف عليه فيشترط كماله والمشاع لا يقبل القرض
 الايصم غيره إليه وذلك غير موهوب فلم يوجد القرض الكامل فاكتمل بالقبض
 القاصر ضرورة ولا يجوز فيما يَحْتَمِلُ القيمة حلانا بالبيع فاه حار فيهما وقالت
 الامثلة الثلاثة الهبة يفتد تمليك فحوز في المشاع وغيره كالبيع باواعه واراد
 المص بالشروع للمانع الشروع المقارن للعقد لا الطاري كان يرجع الواهب
 في بعض الهبة شايما فاه لا يفسدها اما لا يتحقق فيفسد الكل لاهه متعارف
 لا يرقى بالهبة لان الرهن يطله الشروع الطاري كالقسار في كافي النحر وفي
 الدرر اعتراض على صدر الشريعة في هذا المحل قلبه احم (فان قسم) أي
 افر الجزء الموهوب المشاع (وسلم) الى الموهوب له (صح) العقد لحصول
 الشرط بعد رجوع الشروع وهو كال الشروع واوسله شايما حتى لا يفسد تصرفه
 فيه ويكون مصموما عليه وينفذ فيه تصرف الواهب كما في الدرر وفي المنع هبة
 المشاع اذ فسدت لاتعد الملك وان قضى الجملة روى ذلك من أبي يوسف وهو
 الصحيح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مصمومة بالقبض ولا يثبت الملك للموهوب له
 بالقبض هو المختار وفي جامع افصولين والبرازية ان الهبة الفاسدة تفسد الملك
 بالقبض وبه يفتى فقد اختلفت الصحيح لكن لفظ القوي أكد من اوطأ الصحيح
 كما اعادة في بعض المعتمرات (ولا تصح هبة دقيق في روى) هبة (دهن في محرم

ومن في ابن واب (وصلة) بين ابنا او اسخرج السد عن (من السهم
 والسهم من الابن) (وسلم) لان الموهوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس
 بمحل الملك بخلاف المشاع اذ هو محل له حيث كان موجودا وقت العقد الا انه
 توقف على القسمة والتسليم وذلك لانه في العقد (وهبة ابن في ضرع وصوف
 على فتم ومحل وزرع في ارض وتم في محل كهبة المشاع) لان امتناع الجواز
 للاتصال وذلك يمنع القبض كالشايح حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك
 الواهب وبنت صحت بخلاف مالو وهب الجمل وسلمه بعد الولادة لا يجوز لان
 في وجوده احتمال الاقصاد كالمعدوم وفي الكافي او وهب زرعاً في ارض وتمرا
 في شجر وامره بالحصاد والجذاذ جاز استحساناً ويجعل كانه وهبه بعد الحصاد
 والجذاذ (وهبة شيء هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد قبض) لتحقيق شرط
 الهبة وهو القبض لان القبض الواجب بالهبة قبض امانة فينبو عنه كل قبض
 بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض فيه مضمون فلا يوجب عنه قبض امانة فيلزمه
 قبض جديد وفي اطلاقه شامل لما اذا كانت في يده امانة او مضمونة ولو ودعته
 كانه بعد الهبة لم يكن عاملاً للمالك فاعتبرت يد الحقيقة (وهبة الاب لطفله تتم
 بالعقد) لانه في قبض الاب فينبو عن قبض الصغير لانه ولله (ان كان الموهوب
 في يد الاب) فلا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا لكن يلزم الاشهاد
 وعليه الاحتياط والتحرز عن بخود سائر الورثة بعد موته (او في يد مودعه)
 لان يد المودع كيد المالك (لان كان) الموهوب (في يد غاصب) اي لو غصب
 عنه مثلاً غاصب فهو لانه الصغير وهو في يد الغاصب لا تتم الهبة بمجرد
 العقد لانه ليس في يد الاب حقيقة وحكما لكونه مضمونا والضمان انما يكون
 بتقويت اليد (او في يد متناع بيعاً فاسداً) اي لو باعه بيعاً فاسداً وسلم ثم وهبه
 لابنه الصغير لا يجوز (او في يد متب) معناه او وهب لآخر بلا عوض ثم وهبه
 لابنه الصغير لا يجوز وهو ظاهر لكن في عامة المعتبرات او في يد مرتبهن مكان
 متب يعني لورهن لآخر ثم وهب لطفله لا تتم الهبة بمجرد العقد تتبع
 (والصدقة في ذلك كالهبة) والمراد من الصدقة هنا التصديق لابنه فقط
 ولا يلزم التكرار لان المص ذكر مطلق الصدقة في آخر هذا الكتاب فعلى هذا
 تفسير صاحب الفرائد في هذا المحل مطلقاً ليس بشيء تتبع (والام كالاب)
 في ان هبتها لطفله تتم بالعقد (عند غيبته) اي الاب غيبة منقطعة وتفسيرها
 تقدم في باب الاولياء (او موته) اي الاب (وعدم وصيه ان كان الطفل في
 عياله) لان الام ولادة الحفظ اذا كان في حجرها لكن بشرط غيبة الاب غيبة
 منقطعة او موته وعدم وصيه لانه عند حضور الاب او الوصي لا يكون الام ذلك

ولوق حبره (وكذا كل من يؤول الطعل) كالم والاخ من هذا الجنس
 يقع للطعل ولانه لما كان له ناديه وشليبه في حرفه كان له الصرف الرفع تليكه
 بمجرد الهبة اذا كان فيه كما في الاب عند عدم الاب (وهبة الاجنبي له) اى
للطعل (تم بقضة) اى بقض الطعل (لو كان عاقلاً) اى عيز ايهـ فلـ
التحصيل ولو ابوه خـ لانه في الصرف النافع ملحق بالنافع الطافل وفي الحبر
 من وهب لصغير بهر عن نفسه شيئاً فـ يصح كما يصح قوله وفي السراجية
 من وهب للصغير شيئاً ان يرفع فيه وايسر للإب او يرضى من مال الصغير
 وفي الخاتبة وسم القاصي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهل في هبه (وتم)
 ابضاً (بعض ابيه) حال صغره (اوحده او وصى احدهما) اى يقض
 وصى الاب او وصى الحق سواء كان الصغير في حجرهم اولا لان اهولاه
ولاية على ابيهم اما الاب فظاهر واما غيره من الجد والوصى فلهما هم مقام الاب
 (او) يقض (انه ان) كان الطافل (في حجرها) للمامر وفي الخلاصة
 و بإباح لوالدين ان يأكل من المأكول للموهوب لصغير فاما ان يغفر المأكول
 لا بإباح لهما الا عند الاحتاج وأشار الى ما علم ان ما وهب للصغير يكون ملكه
 اما واو اتخذ الاب واية الحمان فأهدى الناس هدايا وصهوا بين يدى الولد
 فان كانت الهبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان
 فله استدانة لصبي والاب يقرر ان كان من اقرباء الاب او معرفة وهو الاب وان كان
 من اقرباء الام او معرفة فهو الام سواء كان الهدى يقول عند الهدية
هدى لصبي ام لا وهذا اذا لم يقل الهدى هذه له اولها وكذا او اتخذ الولاية
لراف منه كما مضى وفي لسراجية وينبغي ان يعدل بين اولاده في المطايا والعدل
عند ابى يوسف ان يعطى هم على السواء هو المختار كما في الخلاصة وعند محمد
يعطى هم على سبيل الموارث وان كان بعض اولاده مشتغلا بالعلم دون الكد
لناس بان يفصله على غيره وعلى جوار المأحرين لناس بان يعطى من اولاده
من كان عالمًا مأدبا ولا يعطى منهم من كان مأسقا فاجرا (او) يقض (اجنبي
يربه) ويحجره لان له عليه بدا معتبرة حتى لا يتمكن اجنبي آخر ان يرفعه
من يده فيملك الرفع في حقه (و) تم (يقض زوج المطالة لها) اى للمطولة
(او) وصلية (مع حشرة الاب بعد الرقاق) اى بعد ان رقت الصغيرة
 اليه بى الصحيح لان الاب اقام مقام نفسه في حفظها وقض الهبة منه وارقبضه
الاب ايضا صحيح لان الولاية له واشترط الرقاق لشوت ولاية الروح لانه
ان يملكه باعتبار انه يعولها وذلك بعد الرقاق (لا قوله) اى لا يصح قرض
الروح قبل الرقاق لانه لا يعولها قبله ولا يشترط ان يكون مما يحتاج ذلك

في الصحيح (وصح هبة اثنين لواحد دارا) لانها سلت جسيلا وقبضت جسيلا ولا شيوخ وقيد اشعار بان هبة الاثنين الاثنين لا يجوز (لا عكس) اى لا يصح هبة الواحد الاثنين عند الامام وزفر لان هذه هبة النصف من كل واحد فثبت الشيوخ والقبض في المشاع لا يتحقق بخلاف الزمن لان حكم الحبس بالدين وهو ثابت لىكل واحد منهما بكماله وقال يعقوب باشا رجل وهب من رجلين شيئا يحتل الصفة فالهبة فاسدة وليست باطلة عند الامام فاذا قبضا ثبت لهما الملك على قول وبه بقى كافي الذخيرة ويعلم من هذا ان المراد من عدم الصحة الفساد لا البطلان كما لا يخفى فليأمل انتهى (خلافا لهما) فان عندهما نصح زكرا الى انه عقد واحد فلا شيوخ كما اذارهن من رجلين وفي السراجية وهب من رجلين درهما صحيحا يجوز وعليه الفتوى لانها هبة مشاع لا يقسم وانما قيدنا بالصحيح لان المفشوش في حكم العروض فيكون مما يقسم فلا يصح هبته للرجلين للشيوخ (وصح تصدق عشرة) دراهم (على فقيرين وهبتهما) اى هبة عشرة دراهم (لهما) اى لفقيرين (ولا يصحان) اى لا يصح ان تصدق بعشرة ولا هبتهما (لثنين) هذا رواية الجامع الصغير جعل كل واحد منهما مجازا عن الآخر حيث جعل الهبة للفقيرين صدقة والصدقة على الاثنين هبة وفرق بين الهبة والصدقة في الحكم حيث اجاز الصدقة على اثنين ولم يجز الهبة والجامع بينهما ان كلا منهما تملك بلا عوض فجازت الاستعارة والفرق ان الصدقة يتنعم بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير نائب عنه ولا كذلك الهبة فيكون تملكها من اثنين ولهذا الواوصى ثلث ماله للفقراء صح وان كانوا مجهولين لانها وقعت لله وهو معلوم واووصى به الاغنيا غير معينين لا يجوز وفي الاصل سوى بينهما فوجب ان يمنع في البابين فكان في المسئلة روايتان وقيل المراد بالصدقة المذكورة في الاصل الصدقة على غنيين فلا مخالفة بين الروايتين وهذا كله على قول الامام (خلافا لهما) فان عندهما الهبة من شخص جائزة فالصدقة اولى

(باب الرجوع فيها)

اى في الهبة قد ذكرنا ان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم فكان الرجوع صحيحا وقد يمنع عن ذلك مانع فيحتاج الى ذكر ذلك في باب على حدة فقال (يصح الرجوع فيها) اى في الهبة بعد القبض ولو منع اسقاط حقه من الرجوع بان قال اسقطت حتى من الرجوع (كلا او بعضا) ما لم يمنع مانع من الموانع الآتية وعند الاثمة الثلاثة لا يصح الرجوع في الهبة الا لو اذ فيما وهب

تولد له اولاد سايه السلام لا يرجع الوهب في هبة الا لو ائتمروا على ان يهبوا له والعماد
 في هبة كما كان يهود في هبة وفي رواية لا يتعدى الواهب ان يرجع في هبة ولا يقوله
 في الصكوة والسلام الواهب الحق به هبة ما لم يطلب عتدا اي ما لم يعموس والمراد
 به بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قلها قلها هذا عندما يهداها من وابل ما روزه
 ان الواهب لا يستند بالرجوع من قدر تراض ولا حكم حاكم الا لو ائتمروا بان
 ان يأخذ من ابنته سد الحاجة من شعر رضاء ولا قضاء كسائر اموال امته (وبكره)
 اي الرجوع نحو بما لان الامام الزاهد قد وسف الرجوع بالبيع وكما الخلداني
 وكثير من السارحين ولا يقال لما كروه تنزيها فبيح لانه من قسار المباح او قرب
 منه كما في البيع (ويمنع منه) اي من الرجوع (حروف دمع خرقه) احدها
 من يدت شعره قيل فيه وهو قوله * وما منع عن الرجوع في الهبة * باصاحبي
 حروف دمع خرقه * وفي خزائن الفقه اثني عشر ينقطع به حق الرجوع
 اذا كان الموهوب له ذا رحم محرم منه او كانت زوجته او كان زوجها او كان
 اجنبا وعوضها وقال حذو هذا عوض هبتك او بدلا عنها او جراه عنها او مكافاة
 عنها او في مقابلها او مات احدهما او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة متصلة
 بان كان عبدا صعبا ففكر او كان مهر ولا فسخ او كانت أرضا فبني فيها او كان
 ثوبا فغطاه او صنع صه ما ريد او غيره بان كان قطعة قطعتها او قطعها ففهم
 او سويقا فقلته بسمن او كان ابنا فانتخذه حنا او سمنا او اقطع او كانت حارية
 فعملها القرآن والكتبة والمشاطاة لعدة اشياء لا ينقطع به حق الرجوع
 اذا زادت قيمته او اصبحت الموهوبة يرجع في الام دون اولاد او اثمرت الشجرة
 يرجع في الشجر دون الثمر او كان ثوبا فقطعه ولم يقطعها او كان دارا فابنهم شيئا
 منها او وهب لشيء عد او في مرصه اورشه ثم مات الواهب عقه فلورثته الرجوع
 فيه او وهب لاحبه ولا حنبي عبدا يرجع في نصيب الاجنبي او استحق العوض
 يرجع في الهبة واستحق الهبة يرجع في العوض انتهى ثم شرع ان يبين ذلك
 بالفاء التفصيلة بقوله (فالمدال) من هذه الحروف (الزيادة المتصلة)
 بالموهوب (كاسه) على الارض اذا كان يوجب زيادة في الارض وان كان
 لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها يار كانت الارض كبيرة
 بحيث لا يعد مثله زيادة فيها كما هي امتع من تلك القطعة دون غيرها كما في التبيين
 وفي السراجية اذا وهب ارضا في الموهوب له فمما يبنى بطل الرجوع ولو زال
 عاد حق الرجوع (والغرس) وفي المبحر رجل وهب لرجل ارضا ببناء ابنه
 في ناحية منها فمخلا او بني فيها يدا او دكانا كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع
 في شيء منها (واسمن) بان كان الموهوب هرا لا فسخ عند الموهوب له

واختار بالمتصلة عن الزيادة المنفصلة وعن هذا قال (لا المنفصلة) كالأول
 وأدبر والعرفانه يرجع في الأصل دون الزيادة قيد بالزيادة لان نقصان
 كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب أولا غير مانع لما في التبيين من انه لا يرجع
 في الجارية الموهوبة اذا ولدت حتى يستغنى ولدها فاذا حبلت ولم يرد فللواهب
 الرجوع فيها لانه نقصان انتهى لكن يخالف ما في السراج من انه لو وهب
 له جارية فحبلت في يد الموهوب له فاراد الرجوع فيها قبل انفصال الولد لم يكن
 لذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة تتبع ثم المراد بالاتصال هو ان يكون
 في نفس الموهوب شيء يوجب زيادة في القيمة كما هو المذكور في المتن وكالحبل
 والحياطة والصبيغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر له رجوع لانه
 لازيادة للعين وكذا اذا زاد في نفسه من خيران يزيد في القيمة كما اذا طال الغلام
 الموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان
 حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل عندهما ينقطع الرجوع خلافا
 لابي يوسف ولو وهب عبدا كافرا فاسلم في يد الموهوب له او وهب عبدا حلالا
 الدم فباعه او الى الجانية وهو في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجانية خطأ ففداه
 الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء ولو علم الموهوب له العبد القرأن
 او الكتابة او الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبهت
 الزيادة في السعر وفيه خلاف زفر وروى الخلاف في العكس واختلفا في الزيادة
 فالقول للواهب لانه يتكرر لزوم للعقد كما في التبيين وشرح الكثر للعيني وفي الجانية
 ولو علم القرأن او الكتابة او القراءة او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئا من
 الحروف لا يرجع الواهب في هبته لحدوث الزيادة في العين انتهى هذا يخالف
 ما في التبيين كما في المنع وفيه كلام لان صاحب التبيين اشار الى ما في الجانية
 فقال وروى الخلاف في العكس تدبر ولو ان مريضا وهب لرجل جارية فوطئها
 الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق رد الهبة ويجب على الموهوب
 له العقر هو المختار (والميم موت أحد العقدين) اماموت الموهوب له فلخروج
 الموهوب عن ملكه وانتقله الى وارثه واماموت الواهب فلتعذر الرجوع عنه
 والوارث ليس بواهب والنص في حق الواهب هذا اذا كان بعد التسليم لانه
 قبل التسليم بطالت لعدم الملك ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة
 قبل القبض مبطل لهما كالموت فان كان الحربى اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد
 رجوعه الى دار الحرب حاز استحسانا (والعين العوض المضاف اليها)
 اي الى الهبة (اذا قبض) الواهب العوض وفسره بقوله (نحو خذ هذا
 عوضا عن هبتك او بلا عنها) اي عن هبتك (او) خذه (في مقابلتها)

أى مقابلة الهبة لأن الشرط في كونه عوضاً أن يذكر له نظائره من الواهب له
 عوض (ولو) وصلية (كان) التعويض (من اجنبى) أى جاز العوض
 من اجنبى وسقط حق الواهب في الرجوع في الهبة إذا قبض العوض لأن العوض
 لا يسقط الحق فيصح من الاجنبى كبدل الخلع ولو كان التعويض بغير إذن
 الموهوب له ولا رجوع للعوض على موهوب له (واو كان شريكه) سواء
 كان باذنه أو لا لأن التعويض ليس بواجب عليه فصار كالإمارة أن يتبرع
 لأنسان إذا قال على أنى ضامن (فلولم يظف) أى لم يقل الموهوب له
 خذ عوض منك يكون فله هبة متبدلة لا تعويضاً فيشترط قيد ما يشترط
 في الهبة من القبض (فكل) واحدة منهما (أن يرجع فيها وهب) وفى
 المبسوط هكذا سواء كانت الهبة شيئاً قليلاً أو كثيراً وسواء كان العوض من
 جنسها أو من غير جنسها لأنها ليست بمعاوضة تحضة حتى يتحقق فيها الروا
 وإنما هي إقراض الرجوع (والخاء الخروج) أى خروج العين الموهوبة (من
 ملك الموهوب له) بسبب من أسباب الملك كالبيع والهبة فإن تبدل الملك
 كتبدل العين فلو ضحي الشاة الموهوبة أو نذر التصديق بها وصارت لما لا يمنع
 الرجوع عند الطرفين خلافاً لما يوجب (والزى الزوجة) أى الزوجة
 مائة من الرجوع لأن الملقى فيها الصلة أى الاحسان كما في القرابة (وقت الهبة
 فله الرجوع لو وهب ثم نكح) لأنها لم تكن زوجة وقت الهبة (لا) يرجع
 (لو وهب ثم أبان) لوجود الزوجية المائة وقت الهبة (والفاء القرابة)
 لأن الملقى منها صلة الرحم وقد حصل وفى الرجوع قطعة الرحم فلا يرجع
 سواء كان القريب مسلماً أو كافراً فسر القرابة بقوله (فلا رجوع فيها وهب
 لذي رحم محرم) من الواهب وإن وهب لمحرماً بلا رحم كاخيه من الرضاع
 وأمهات النساء والربائب وأزواج البتات لا يمنع الرجوع وقيد بالمحرم
 لأن الرحم بلا محرم كإبن عمه لا يمنع الرجوع (ولو وهبت لعمه أخيه) أو لأخيه
 وهو سبب لا ينجى فانه (يرجع) فيها عند الإمام وقال لا يرجع في الأولى ويرجع
 في الثانية (واو كانا) أى العبد ومولاه (ذا رحم محرم) من الواهب (فلا رجوع
 فيها) أى في الهبة للواهب اتفاقاً على الأصح (والهاء هلاك الموهوب)
 فانه مانع من الرجوع لعدم هلاكه وهو غير مضمون عليه (والفول
 فيه) أى في الهلاك (قول الموهوب له) لأنه منكر أو جوب الرد عليه فاشبه
 المدوع وفي الخلاصة لو قال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا عين عليه
 وإن قال الواهب هى هذه حلف المنكر أنها ليست هذه كما يحلف الواهب
 أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى الأخ عليه ذلك كما في المخرج (وفى الزيادة)

قول الواهب) اى لو ادعى الموهوب له ازدياد ما يدر زيادة متصلة وانكرها
 الواهب فيكون القول له خلافا لرفر (ولو عوض) الموهوب له (فاستحق
 نصف الهبة رجوع بنصف العوض) لان نصف العوض عوض عن نصف
 الهبة فلما لم يسلم له نصف الهبة يرجع بنصف العوض كافي البيع (وان استحق
 نصف العوض لا يرجع) الواهب (بشئ حتى يرد باقيه) اى باقى العوض
 لان العوض ليس تبدل حقيقة بدليل انه يجوز ان يعوضه اقل من جنسه
 في المقدرات ولو كان معاوضة لما جاز الربوا وانما اعطاه لاسقط حقه في الرجوع
 كما مر آفا الا انه لم يرض بسقوط حقه الا بسلامته كل العوض فاذا لم يسلم له كله
 كان له الخيار ان شاء رضى بما بقى من العوض وان شاء رد الباقي عليه ويرجع
 في الهبة خلافا لرفر اذ عنده يرجع بالنصف اعتبارا بالموهوب (وان استحق الكل
 رجوع بالكل فيهما) اى لو استحق كل الهبة كان للموهوب له ان يرجع في جمع
 العوض ان كان قائما وبعده ان هالكا وهو مثلى وبقية ان قويا ولو استحق كل
 العوض حيث يرجع في كل الهبة ان كانت قائمة لان هالكه ويشترط ان لا تزداد
 العين الموهوبة فلو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كافي الخلاصة
 (ولو عوض عن نصفها) اى الهبة (فله) اى الواهب (ان يرجع بمالم يعوض)
 لان المانع قد خص النصف غاية ما فيه انه يلزم منه الشروع في الهبة لكنه طار
 فلا يضره وفي المبح نقلا عن المجتبى ان العوض المانع من الرجوع هو المشروط
 في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب
 في هذا الباب مضلقة عن هذا الشرط منها ما تقدم من ان دقيق الخطة يصلح
 عوضا عنها ومن انه لو عوضه ولد احد جارتين موهوبتين وجد بعد الهبة
 فانه يتمتع الرجوع وتماه فيه فليطالع (ولو خرج نصفها) اى نصف الهبة
 (عن ملكه) اى الموهوب له (فله) اى الواهب (ان يرجع بمالم يخرج
 عن ملكه) لان المانع من الرجوع وهو الخروج عن ملكه لم يوجد الا في النصف
 فيقدر الامتناع بقدره ولانه الرجوع في كل الهبة في النصف اول ان يرجع
 الى مالم يعوض (ولا يصح الرجوع) عن الهبة (الا برض) من الطرفين
 (او حكم قاض) بالرجوع لولايته على العامة ولولايتهما على انفسهما كالرد
 بالعيب بعد القبض اذ في حصول المقصود وعدمه حقا لان من الجائز ان يكون
 المراد الثواب والتعيب وعلى هذا لا يرجع لحصول المرام ومن الجزأ ان يكون
 المراد العوض وعلى هذا يرجع فلا بد من الالزام والقضاء وعند الاثمة
 الثلاثة يصح بدونهما ثم فرعه بقوله (فلو اعتق الموهوب له) العبد
 الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ) اعتاقه لانه لا يخرج

من ملك اوهوب له الاية عساه وارثه في صبح اناسه وانهما (ولومعه)
 اي سمع الموهوب له اوهوب عن اواه به ان يرجع قبل القضاء
 اوهوبه (وهلك) الموهوب في يد الموهوب له (لا يضمن) لان به عهده
 معصومة الا اذا طلبه بعد القضاء فله مع اقدرة على التسليم
 يتيسر مسكونه يده بدخما ان لمسه بعد طلبه فله عهده اي ليس
 بالمع بعد الرجوع و من الم بعد الطلب (وهو) اي الرجوع (مع احمه)
 مع الراعي ارفضاء الهوى (فسخ) اعهده (من الاصل) او اياه
 الملك اعدم (لانه من اوهوب له) و قد رجوع ما ترعى به حدد
 فحمل عهده الهية المشداه وان عقد الهية وقع حاراً وحسب الحق الهية
 فاذا رجع الواهب كان مستوفياً ثابته ياتيه لان العقد وقع عهده لا يرم
 لاسداه لفقد حدده ثم رعه قوله (ولا شرط فيه) اي الواهب لان القبض
 انما يعتمد في امثال الملك لافي عهده الى الملك القديم (وصح) اي الرجوع
 (في الشئ) القابل للسمه بان وهب داراً ورجع في نصفها واوكان به
 منه اهل لصح في المشاع اهل لا يسمه (وان نف الموهوب) اهد اوهوب له
 (ما يصدق) مستحق (قصص الموهوب له) قيمه للمستحق (لا يرجع اليها)
 بما صير لان المقدس وهو غير قابل له ولا يستحق السلامة ولا يات به الضرر
 بخلاف الودعة لان المودع قابل له ويخلف المعاوضات لان عقد المودعة
 يقتضي السلامة والاعارة كالهبة ها كما في النذر (والهبة اشترط له وضمة
 اهداء) اي في اهداء العهد (بشرط القبض في الوصيين) لان القبض
 شرط في الهبة لم ير وكل واحد منهما واجب من وجه (ومنها) اي الهبة
 (الشئ) فيما يحمل السمه (في احدىهما) اي في واحد الوصيين لما صير
 من ان هبة لمشاع لا تصح (مع اهما) اي في اتهما العهده اهداء
 (وثب السمعة) اذا كان عهدها كماله (وحسار العهده والشرط والرؤية
 في كل واحد منهما) والهاء في قوله بشرط وفي قوله وثبت مائة مائة
 من الاموال وعندهم والائمة الثلاثة بيع مطلقاً اي اهداء وانتهاه لانها تملك
 بدل من الاهداء فكل يما ولنا انه اشتمل على وجهين فجمع بينهما ما يمكن
 علا ما شئ بهن فيكون اهداء مع مائة مائة فيجري فيه احكام الهبة وامهاؤه
 معبراً به فيجري فيه احكام البيع ولا ينافاه من الحكمين لان الهبة من حكمها
 ما حرر الملك الى الهض ومن حكم اسع اللزوم وقد سلب الهبة البيع بالنعوض
 هذا اذا ذكره بكلمة على بان يقول وهبتك دا على ان تعوضني كذا ادوات
 وهبتك كذا فهو بيع اجناساً كما في الخفاق والهبة وطاهره انه مع اهداء

وذهب كل من الجهر وفيه اشهر من رايه اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان بخرل
وهبت كذا ان كان كذا ينبغي ان تكون الهبة باطلة كالمع

(فصل)

في بيان احكام مسائل منفردة (ومن وهب امة الاحياء او) وهبها (على)
شرط (ان يرد لها) اي رد الموهوب له الامنة (عليه) اي على الواهب
(او) على ان (يعقها او) على ان (يستولدها) اي يتخذ الامنة ام ولد
(صحته الهبة) في الصور كلها (وبطل الاستثناء) لانه لا يعمل الا في محل
يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل قصدا لان ماني البطن ليس مال ولا يعمل
وجوده حقيقة فتصح فيهما وفي الجنين لا يجوز لانه جزء منهما فلا يجوز استثنائه
بمخلاف النوصة لان افراد المحل بالنوصة جائز وكذا استثنائه (و) بطل
(الشرط) في الصور الباقية لكونه مخالفا بمقتضى العقد والتحكك فيكون فاسدا
والهبة لا تقصد بالشرط الفاسد كما مر (وكذا) تصح الهبة وبطل الشرط
(او وهب دارا على ان يرد) اي الموهوب له (عليه) اي على الواهب
(بوضهها) اي الدار (او) على ان (يبعوضه شيئا منها) اي من الدار
واعترض الزيلعي تبعا لصاحب النهاية على قولهم او ببعوضه شيئا منها بان المراد
به اما الهبة بشرط العوض فهي والشرط حائز ان فلا يستقيم قوله وبطل
الشرط وان اراد ان يبعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض
لانه ذكره بقوله على ان يرد شيئا منها انتهى واجاب صاحب الدرر بان يختار
النسق الاول وقوله فهي والشرط جائز ان منسوع وانما يجوز اذا كان العوض
مالا كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذا
الحال في الصدقة انتهى لكن انما جعل معنى الجواب من كون العوض المجهول
شرطا فاسدا موافق للمخاتبة في مسألة هبة الارض بشرط اتفاق ما يخرج منها
على الواهب لكنه مخالف لما قاله الترناسي من انه لو وهب بشرط العوض
ولم يسم العوض جائز لان الهبة تقتضي عوضا مجهولا وقد اصاب بعض الفضلاء
بانما يختار النسق الثاني ولا تكرار لان في عبارة العوض مطية الصدقة كما لا يخفى
لكن الاولى ما في شرح الكنتز للعيني من انه لا يلزم التكرار اصلا لان قوله على
ان يرد عليه شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو بالفاظ
مخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا لعدم الاستلزام واما قوله
او ببعوضه شيئا منها فصرح بالعوض ولا شك انهما متغايران (ولو بدر المحل
ثم وهبها) اي الامنة (فالهبة باطلة) لان المديون على ذلك الواهب

الى قوله فيصار كهيئة المشاع (اجتزاعا معا جمعه) اي اجمال (معه وها) اي
 اي الامة فانه يتصور العقب في الولد واليه في الامة لان الخمين لم يبق علي ملك
 الرايت فلم يستول الامة غير حصة الولد (ومن قال لمدينة اذا جاء عند
 خالدين لك او قال فانت بري منه) اي من الدين (او) قال (ان ادبت الى
 نصفه) اي الدين (فالباقى) اي النصف الآخر (لك او) قال له ان ادبت
 الى (نصفه فانت بري منه) اي من النصف الباقي (فهو بطل) لان الامة
 تملك من وجه واسطة من وجه وهذا يتبدل ولا يشوق على قبول والتعلق
 بالشرط فيخص بالاسقاط الحصة التي تحلف بها كاطلاق والعاقبة وهذا
 تملك من وجه ولا يجوز تعلقه بالشرط فيبطل بتسلاف قوله انت بري
 من النصف على ان تؤدي الى النصف لانه تعبد وليس يتبقى كافي التبيين وغيره
 ولو قال لمدينة ان كان لي عليك دين اراك عنه وله عليه دين صح الازاء
 لانه اتلف بشرط كافي فكون تجبرا وادفالت وجه المراد ان مات من
 مرضك هذا فانت في حل من مهرى اوقات مهرى خليك صدقة فهو باطل
 لان هذه مخطرة وتعلق ولو قال للطالب لمدينة اذات فابري من الدين الذي
 لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب الطالب كافي المصح (والعمرى جازة
 للعمرى) بفتح الميم الثانية وهو الموهوب له (حال حيوته واورثته بعده) اي بعد
 وفاته بقوله عليه الصاوة والسلام من امر عمرى فهي للعمرى واورثته
 لان المفهوم منه اطلاق الشرط لانه قال عليه السلام واورثته كما يتناه في اول
 الكتاب ثم اشار الى تفسير العمرى بقوله (وهي ان يجعل داره له عند موته
 فاذا مات ردت) الدار (اليه) اي الى الواجب بطل شرط الرد بعد الموت
 لما مر (والرقي) بضم الزاء (باطلة وان قضتها كنت عارية في يده) هذا
 عند الطرفين (وهذان يوسف نسح كالعمرى) لما روي عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما انه عليه السلام قال العمرى جازة لمن امره
 والرقي جازة لمن اوقعا وبه قال الشافعي واحمد والجواب عنه انه مأخوذ
 من الارقاب معناه رقية داري لك وذلك جاز لكن لما احتل الامر من
 لم تلت الامة بالشك فتكون عارية ثم اشار الى تفسيرها بقوله (وهي ان تقول
 ان مات قبلك فلك وان مات قبلي فلي) فيستوفى كل واحد موت صاحبه وفي
 الثوب يمت الى امره متاهل ومثله ايضا ثم افرقا بعد الراف وادعي انه جاربه
 واراد الاسترداد وارادت الاسترداد ايضا يسترد كل ما اعطى الماني فتاوى قاضي
 ظهير الدين من انه رجل تزوج امرأته بمثل هذاها اليها وعوضت له
 هذاها عوضا للثمن فاذا لم يكن ذلك لم يكن ذلك عوضا وكان لكل واحد

منهما ان يسترد (والصدقة كالهبة) لانها تبرع مثلها فاذا كان كذلك
 (لا تصح) الصدقة (بدون القبض) بل لابد من كونها مقبوضة كالهبة
 (ولا) تصح (في مشاع يقسم) اى يحتل القسمة كسهم من الدار عند الامام
 خلافا لهما على ما تقدم في الهبة (ولارجوع فيها) اى في الصدقة
 بعد القبض لان المقي فيها هو الثواب دون العوض (ولو) كانت الصدقة
 (لغنى) استحسانا لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله
 وفي الخاتمة ولو اختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول
 للواهب وفي الخاتمة في هذا المحل كلام وفي حاشيته للمولى سعدى جواب فليطالع
 (ولا) رجوع (في الهبة لغنى) لان المقي الثواب وقد حصل بخلاف الهبة
 لغنى لانها قد تكون لعوض دينوى (ولو قال جبيع مالى او ما ملكه لفلان فهو
 هبة) لان مملوكه لا يصير لغيره الا بملكه (وان قال ما ينسب الى او ما يعرف لى)
 لفلان (فاقرار) لانه لا يفهم منه التملك وانما يفهم منه انه ملك لفلان ولكنه
 مندوب الى بكونه في يدى فيكون اقرارا وفي التوبة الهبة الدين ممن عليه الدين
 وبراءة عنه يتم من غير قبول تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه
 على قبضه وفي المنع نفلا عن جواهر الفتاوى لما سأله عن كتب قصة الى السلطان
 وسأل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان
 على ظهر القصة انى جعلت الارض ملكا له هل يصير الارض ملكا له
 ام لا يحتاج الى القول من السلطان في مجلس واحد فانه تملك يحتاج الى القول
 عن السلطان في مجلس واحد قال هذا هو القياس لكن لما عذر الوصول اليه
 اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره فاذا امره بذلك واخذ منه بالتوقيع تملك

(كتاب الاجارة)

عقبه بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فان الاجارة تملك المنافع والهبة تملك
 العين والعين اقوى وهى في اللغة اسم للاجرة وهى ما يستحق على عمل الخير
 وفي القهستانى فانها وان كانت في الاصل مصدر آجر زيد بأجر بالضم اى صار
 اجيرا لانها في الاغلب يستعمل بمعنى الاتجار اذ المصدر يقام بعضها مقام
 البعض فيقال آجرت اجارة اى اكرتها ولم يجىء من فاعل بهذا المعنى على
 ما هو الحق كذا في الرضى وقال بعض اهل العربية الاجارة فعالة من المفاعلة
 وآجر على وزن فاعل لا فاعل لان الاتجار لم يجىء والمضارع يواجر واسم الفاعل
 المواجر وفي عين الخليل اجرت زيدا مملوكى اوجره ايجارا وفي الاساس آجر
 وهو موجر ولم يقل مواجر فانه غلط ومستعمل في موضع فيج وقد جوز صاحب

اكتساف في مقدمة الادب كون آجره الدار من باب الاعمال والمصلحة معا
 وفي الاصطلاح (هي) اي الاجارة (بيع منفعة) استئجار من بيع عين (مملوكة)
 جنسا وقدرًا (بموت) مال ارفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار
 يركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار اخرى للربوا (معلوم) قدرًا وصفة في غير
 المروض لان جهاتهما تعضى الى المازعة (دين) اي مثلي كالكيل والوزون
 والعددي المتعارف (او عين) اي قبض كالثياب والدواب وغيرهما فتخرج البيع
 والهيبة والماربة والنكاح فانه استنبطه النافع بموت لا تملكها وفي السرد
 وانما عدل عن قواهم تلك نفع معلوم بموت كذلك لانه ان كان تدبيره للاجارة
 الصحيحة لم يكن مانعًا من التاولة العائدة بالشرط الناسد والشروع الاصلى وان كان
 تدبيره للاعم لم يكن تقييد النفع والمريض بالمعومة صحيحًا وما اخبر بهما
 تعريف الاعم انتهى لكن المص قيد البدلين بالمعومية فبعد اخرج الاجارة
 الفسدة بالجهالة عن التعريف وتعدان المنفعة في الشرع هي الاجارة الفاسدة
 الى النزاع وجعل ذكر المعلوم توطئة لقوله الآتي والمنع من علم تارة الى آخره تدبر
 والقياس بأبي جواز عقود الاجارة لان المعقود عليه معلوم واضافة التملك الى
 ما سيوجد لا يصح لكنه جواز حاجة الناس اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب
 والسنة وضرب من المعقول اما الكتاب فبقوله تعالى على ان أجرني ثمانى حجج
 وشريعة من قلنا لازمة مالم يظهر نسخها واما السنة فقوله عليه السلام من
 استأجر احدا فليعلمه أجره وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعطوا الاجير أجره
 قل ان يخف عرقه واما المعقول فلان بالناس حاجة اليه ولا فسدة فيه وتنفذ
 ساعة وساعة على حسب حدوث المنفعة وفي البحر والبراد من انعقاد العلة
 ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب حدوث النافع هو عمل العلة ونفاذها
 في المحل ساعة وساعة لا ارتباط بالايجاب والاقول كل ساعة وان كان ظاهرا
 كلام المشايخ يوهم ذلك والحكم بأحر من زمان انعقاد العلة الى حدوث النافع
 ساعة فساد لان الحكم قابل للزحاضى كافي السبع بشرط الخيار وتماه فيه فلا يطامع
 وبهذا يدفع اعتراض الاول معدى على الهداية بانه لا بد ان يتأجل في هذا
 المقام فان انعقاد هو اذرة ط الفول بالايجاب فاذا حصل الارتباط باقامة الدار
 مقام المنفعة لتحقق الانعقاد فامضى الانعقاد ساعة فساعة بعد ذلك تدبر ومن
 محاسن الاجارة دفع الحاجة بقابل من البديل فان كل واحد لا يقدر على دار
 يسكنها وحام يغسل فيها والى يحمل انتقاله الى بلد لم يكن يبلغه الا بمسقة
 النفس وسبها تعاق البقاء المقدر وشرطها معلومية البدلين وركنهما الايجاب
 والقبول فلفظين ماضيين من الانفساط الموضوعات لعقد الاجارة مثل ان يقول

اعرتك هذه الدار شهرا بكذا او وهبتك منافعها وتعتد بالتعاطي كالبيع وشرطها ما تقدم من كون الاجرة والمنفعة معلومتين وحكمها وقوع الملك في البسدين ساعة فساعة كما هي وفي المنع ولا تعتد الاجارة الطويلة بالتعاطي لان الاجرة غير معلومة قد يجعلون اسكن سنة دائها وقد يجعلون فلوسا وفي غير الطويلة الاجارة تعتد بالتعاطي كذا في الخلاصة قلت مفاد كلامه ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تعتد بالتعاطي انتهى (وما صلح ثمننا) في البيع (صلح اجرة) في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر برثن المبيع وممراده من الثمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه الاعيان فان الدين يصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة وفيه اشارة الى انها لو كانت الاجرة دراهم انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مخلفة فالاجارة فاسدة ما لم يمين نقدا عنها فان بين جاز والى انها لو كانت كيليا او وزنيا او عدد بامتقاربا فالعسرط فيه بيان القدر والصفة وقوله وما صلح ثمننا صلح اجرة لا ينافي بالعكس حتى صلح اجرة ما لا يصلح ثمننا كالمنفعة فانها لا تصلح ثمننا وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كاستيجار سكنى الدار بزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا (وتفسد) الاجارة (بالشروط) كالبيع (وبثت فيها) اى في الاجارة (خيار السرط) كما ثبت في البيع (و) خيار (الرؤية) خلافا للشاعبي فبهما (و) خيار (العيب) سواء كان حاصل قبل العقد او بعده (وتقال) الاجارة (وتفسخ) كافي البيع كاسيا حتى ولما ذكر في التعريف معلومية المنفعة احتاج الى ما به تكون معلومة فقال (والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالسكنى) اى كاجارة الدار للسكنى (والزراعة) اى كاجرة الارض للزراعة (فتصح) اجارتها (مدة معلومة اية مدة كانت) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت فاذا انها تجوز ولو كانت المدة لا يعمش احد العاقلين الى مثلها عاده واختاره الخصاف لان العبرة للخط وانه يقضى التوقيت كما تزوج امرأه الى مائة سنة فانه توقيت فيكون منعة ومعه بعضهم لان الغالب كالمتيقن في حق الاحكام فصارت الاجارة مؤبدة معنى والتأيد يطلها فاذا انها تجوز مضافا كما لو قال آجرتك هذه الدار غدا والمخرج يبعها اليوم وتنفق الاجارة كافي الخلاصة وفي الحنية ولو كانت الاجارة الى القدر ثم باع من غيره فيه روايتان في رواية ليس الآجر ان يبيع قبل مجيء الوقت وفي رواية مجاز والفنوى على انه يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وتماه في المنع فليطالع وعند الشافعي في احد قوليه لا يجوز اكثر من سنة (وفي الوقف منع شرط الواقف) لانه كنص الشارع في وجوب الاتباع (فان لم يشترط) الوقف

في اجارته مدة يلسكت عنها (فاقوى ان لا يزاد في) اجارة (الاراضى على
 ثلث سنين وفي) اجارة (غيرها) اى غير الاراضى ان لا يزاد (على سنة)
 واحدة كيلا يدعى المستأجر ملكها وهو المختار كالى الهداية وقد افق الصدر
 الشهيد بعدم الزيادة على ثلث سنين في الضياع وعلى سنة واحدة في غيرها
 الا اذا كانت المصلحة في غيره وفي المحط وهو المختار للفقوى فلو آجرها المتولى اكثر
 مما ذكر لم تصح وقبل تصح وتفسخ وهذه المسئلة وما قبلها ذكرت في الوقف
 لما الفائدة في تكرارها والحيلة في الزيادة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد على سنة
 ويكتب في الكتاب ان فلان بن فلان استأجر الوقف كذا وكذا سنة بكذا
 فيكون العقد الاول لازما والباقى غير لازم لانه مضاف فقول الوقف
 ان يفسخ الاجارة في العقود الغير اللازمة اذا خاف بطلان الوقف لمصلحة
 مذكورة بخلاف ما اذا كانت الاجارة طويلة بعقد واحد كالى الحائنة وغيرها فعلى
 هذا يتدفع اعتراض صدر السريعة من ان علة عدم الجواز اذا كانت هذا المعنى
 اى دعوى المالك بمرور الزمان لا تصح الاجارة الطويلة بعقد مختلفة كما يجوزها
 البعض تجاوز الله عنهم انتهى وذكر صدر الاسلام ان الحيلة في الزيادة ان يرفع
 الى الحاكم حتى يجبره واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز الا باجر المثل او اكثر او آجر
 الناطر بدون اجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المستأجر تمام اجر المثل وفي البحر
 متولى ارض الوقف آجرها بغير اجر المثل يلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند
 بعض علمائنا وعليه الفتوى قبل ان استأجر دار الوقف بمدة طويلة ان كان السعر
 بحالها حيث لم يزد ولم ينقص يجوز وان خلا اجر مثلها يفسخ العقد ويجدد
 ثانيا وكذا اذا استأجرها الى سنة فعلا السعر بعد مضي نصف السنة يفسخ
 العقد ويجب المسمى ويجدد ثانيا فيما بقى بخلاف الكرم المستأجر لياكل ثمرة
 في رأس السنة (و) المنفعة (نارة) تعلم بذلك العمل كصنع الثوب وخباطته
 اى خياطة الثوب وفيه اشارة الى انه لا بد ان يعين الثوب الذى يصنع ولون
 الصنع بانه اجر او نحوه وقد ر الصنع اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة
 والمخيط (وحل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة) لما فى البحر من ان استئجار
 الدابة للركوب لا بد فيه من بيان الوقت والموضع حتى لو خلا عنهما فهي
 فاسدة وبه يعلم فساد اجارة دواب الملايين الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت
 او الموضع (و) المنفعة (نارة) تعلم (بالاشارة كتفل هذا) الطعام (مثلا
 الى موضع كذا) لانه اذا عرف ما يغله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما
 (والاجرة) في الاجارة (لا تنحق بالعقد) اى بنفس العقد فلا يجب تسليمها
 عينا كان او دينا عندنا لان حكم العقد يظهر عند وجود المنفعة وهى معدومة

عند العقد ولذا يقيم العين مقام المنفعة في حق إضافة العقد إلى المنفعة كما يقيم
السفر مقام المنفعة فتجب الاجرة مؤجلاً موقفاً على تحقق أحد الأمور الآتية
ذكرها وعن هذا قال (بل يتحقق بالتجمل هو أو بشرطه) أي بشرط التجمل
لأن امتناع المالك بنفس العقد لتحقيق المساواة فإذا تجمل أو شرط التجمل
فقد أبطل المساواة التي هي حقه بخلاف الاجارة المضافة بشرط تجمل الاجرة
فإن الشرط باطل لا امتناع ثبوت المالك من التبدل للتصريح بالاضافة إلى وقت
في المستقبل والمضاف إلى وقت لا يكون موجوداً قبله ولا يتغير هذا المعنى
(أو استيفاء المعقود عليه) لتحقيق المساواة بينهما إذا العقد عقد معاوضة
(أو التمكن منه) أي من استيفاء الفسخ إقامة للتمكن من الشيء مقام ذلك الشيء
هنا إذا كانت الاجارة صحيحة فاما إذا كانت فاسدة لا يجب شيء بمجرد التمكن
من استيفاء المنفعة الصحيحة الامتناع ثم فرع على هذا بقوله (فتجب) الاجرة
(لو قبض) المستأجر (الدار ولم يسكنها) أي الدار (حتى مضت المدة)
لأن تسليم نفس المنفعة للمالك يمكن اقيم تسليم محلها مقامها إذا التمكن من الانتفاع
ثبت به وفي النوازل إذا استأجر دابة إلى مكة فلم يسكنها كان بغير علة في الدابة
فعليه الاجر وإن كان لعله فيها فلا اجر (وتسقط) الاجرة (بالغصب)
الا إذا تمكن اخراج الغاصب من الدار بشفاعة وحماية كما في النور (بقدر قوت
التمكن) يعني إذا غصب الدار المستأجر غاصب من يد المستأجر في جميع المدة
سقطت الاجرة وإن غصب في بعضها سقطت بقدر ذلك وأشار بقوله سقط
الاجر إلى أن العقد يفسخ بالغصب كما في الهداية خلافاً للقاضيخان فإنه قال
لا تفسخ وإطلاقه شامل للعقر وغيره ومراعاة من الغصب ههنا الحيلولة بين
المستأجر والعين لاحقيقته إذا غصب لا يجري في العقار عندنا قال صاحب التلح
ولو أنكر الموجر الغصب وأدعاه المستأجر ولا يثبت له على دعواه بحكم الحال
فإن كان المستأجر هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للموجر وإن كان
فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا اجر عليه كسئلة الطاحونة وفي تنويره
ولو سلم أي لو سلم الأجر للمستأجر العين الموجرة بعد مضي بعض المدة فليس
لا حدهما الامتناع من ذلك إذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في العين
الموجرة لأجل ذلك الوقت فإن كان فيها وقت كذلك أي يرغب فيها في وقت
معين دون وقت كما في بيوت مكة ومعنى خير في قبض الباقي وفي السراجية وغيرها
إذا سكن داراً معدة لليلة أو زرع أرضاً معدة للاستغلال من غير اجارة يجب
الاجرة وعليه الفتوى وفي القنية تسليم المفتاح في المصر مع الخليفة يده وبين
الدار تسليم للدار حتى يجب الاجرة بمضي المدة وإن لم يسكن وتسليم المفتاح

في السواد ليس بنفسه المار وأن حذر المصير والمفتاح في يده (ولرب الدار
 والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة) لان العقد في حق
 المتعة يتم عند شئنا فشيئا وكان ينبغي ان يجب تسليمه واوخطوة او سكن ساعة
 الا انما جازنا استحقاقا لنا وقد رتبنا يوم ومرحلة لان هذا يغني عن الحرج الا اذا بين
 زمان الطلب عند العقد فيوقف الموجر الى ذلك الوقت لكونه بمنزلة التأجيل
 وقال زفر بن ابي اسلم ذلك الابد انقضاء المدة وانتهى السمر كما قال الامام اولا
 (وللعصر والحياط بعد الافراع من عمله) اذ قبله لا ينفع بالبعث فلا استحقاق
 للاجر (وان) رصيلة (عمل في بيت المستأجر) على ما في الهداية والتجريد
 وفي المبسوط والذخيرة وقاضيهان والتمرتاثنى والقوائد الظهيرية اذا خا ط
 البعض في بيت المستأجر يجب الاجر له بحسابه كما اذا سرق الثوب في بيت
 المستأجر يستحق الاجر بحسابه واستشهد في الاصل بما لو استأجر انسانا لبيتني له
 حائطاً فسي اعمد ثم انهدم فله اجر ما بنى وفي التورث ثوب خا طه الحياط باجر
 ففقهه رجل قل ان يقضه رب الثوب فلا اجر له ولا يجبر على الاعادة وان كان
 الحياط هو افاتق للشوب فعليه الاعادة كانه لم يعمل (وللجواز) طلب الاجر
 (بعد اخراج الحيز) من التور لان تمام العمل بالاخراج وفي اطلاقه اشارة
 الى انه يستحق الاجر باخراج البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر صار مسلماً
 الى صاحب الدقيق (فان احترق) الحيز (قبل الاخراج) من التور (سقط
 الاخر) سواء كان في بيت المستأجر او بيت الاجير لانه هلك قبل التسليم فعليه
 الضمان في قول اصحابنا جعلا لان هذا جناية يده بتقصيره في القلع من التور
 فان ضمنه قيمته مخوذاً اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقاً لم يكن له اجر كما في الغايه وغيرها
 وهذا ظهر لك ان قول الرقابة فان احترق بعد ما اخرجته فله الاجر وقبله
 لا ولا غرم فتمسا وقول صدر الشريعة اي في الاحتراق قبل الاخراج وبعده
 الاخراج غير موافق للنقول عن الائمة الفحول كما في الدرر لكن يمكن اتوجه
 بين كلام صاحب الوقاية وصاحب الغايه بان المراد بالاحتراق في الوقاية ما لا يكون
 بصنعه وفي الغايه ما يكون بصنعه كما يدل عليه قوله بالاجماع واما ما قيل من انه
 لا ضمن في الفصلين على الحياز لان الجناية غير واقعة منه فيها هذا على ظاهر
 الرواية عن الامام كما قبل في الهداية لانه لم يوجد منه الجناية فصاحب الوقاية
 اخبر ما اختاره صاحب الهداية فليس يسد يد لان قول صاحب الهداية لا ضمان
 عليه متعلق بقوله فان اخرجته ثم احترق من غير فعله فقط لا فيما اذا احترق قبله
 تنفع ومن هذا قال (وان) احترق من غير فعله (بعده) اي بعد الاخراج
 (فلا) بسقط (ان كان) بخير (في بيت المستأجر) لانه بمجرد الاخراج

صار مسلماً اليه في منزل المستأجر فاستحق الاجر بوضعه فيه وفيه اشارة بان من كان يخبر في منزل نفسه لا يستحق الاجر بالاخراج بل بالتسليم الحقيقي (ولا ضمان) فيهما عند الامام (وقالا ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخير وله الاجر) ولا يجب عليه ضمان الخطب والملح وفي النهاية هذا الذي ذكر من الاختلاف اختيار القدوري واما عند غيره فهو مجرى على عومه فانه لا ضمان بالاتفاق اما عند الامام فلانه لم يهلك من عمله واما عندهما فلانه هلك بعد التسليم وقال القدوري يضمن عندهما مثل دقيقه لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم (وللطباخ للولاية) طاب الاجر (بعد الغرف) اي بعد وضع الطعام في القصاص اعتبارا للغرف وانما قيد للولاية لانه لو كان لاهل بيته ولا عرف عليه كما في الجوهره فان افسده الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن للطعام واذا دخل الخبز او الطباخ بنار يخبر بها او يطبخ بها فبرقت منه شرارة فاحترق بها البيت فلا ضمان عليه (واضارب اللبن) على وزن الكلم اي الذي يتخذ اللبن من الطين طاب الاجرة (بعد اقامته) اي اقامة اللبن عن محله (عند الامام) حتى لو فسد بالمطر قبلها فلا اجر له (وقالا بعد تشريحه) وهو جعل بعض على بعض حتى لو فسد بعد الاقامة قبل النقل فلا اجر له اذ لا يؤمن الفساد قبله وله ان الفراغ هو الاقامة والتشريح عمل زائد كالنقل الى موضع العمارة بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر هذا اذ اللبن في ارض المستأجر وان لبن في ارض نفسه لا يستحق حتى يسلمه وذلك بالبعد بعد الاقامة عنده وعندهما بالبعد بعد التشريح قيل الفتوى على قولهما والعرف في ديارنا على ما قاله الامام (ومن) كان (لعمله اثر في لعين كصباغ) يظهر لونا في الثوب (وقصار يقصر بالنشا والبيض) هذا في ديار الشام ايظهر البياض المستور وكذا حكم قصار يقصر بالماء انصاف في كافي ديارنا كافي شرح الوقاية لابن السمع (فله) اي للمستأجر (حبسها) اي العين (الاجر) لاجل الاجرة حتى يستوفيها وقال زفر ليس له ذلك لان المعقود عليه صار مسلماً الى صاحب العين باتصاله بملكه فيسقط حق الحبس به وانما ان اتصال العمل بالحمل ضرورة اقامة العمل فلم يكن راضيا بهذا الاتصال من حيث انه تسليم بل رضاه في تحقيق عمل الصيغ ونحوه من الاثر في المحل اذ لا وجود للعمل الابيه وكان مضطرا اليه والرضاء لا يثبت مع الاضطرار هذا اذا كان حالاما اذا كان مؤجلا فلا يملك حبسها وفي الخلاصة هذا اذا عمل في مكانه واما اذا عمل في بيت المستأجر فليس له حق الحبس (فان حبسها) للاجر (فضاعت) العين بلا تعد منه (ولا ضمان) عليه لكونه امانة في يده كما كان قبل الحبس

(ولا آخره) اذا ثبت المفقود عليه قبل التسليم هذا عند الامام (وقالان)
 شاء المالك مستورا له (لا اجر) لان العمل صار مستورا اليه تقسيرا الوصول
 في نفسه اليه فيصار كما لو صار مستورا حقيقة (او غيره) (ولا اجر) لان العمل
 لم يصير مستورا له (ومن لا اثر له) اي في الدين (كالحال والملاح وغسل
 الثوب ليس له) اي لا عمل (حبسها) اي الحبس لان المفقود عليه نفس
 العمل وهو عرض ولا اثر يقوم مقامها فلا تصور حبسه او حبسها من
 ضمان العصب وصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاستاجر قيمتها محمولة وله الاجر
 وان شاء غير محمولة ولا اجر (بخلاف راد الاثر) فانه يحبس على العمل
 وان لم يكن له اثر لانه كان على شرف الزوال والهلاك فاحياه بارد فكأنه
 ياحيه فكان له في الحبس (واذا اطلق) المستاجر (العمل للصانع)
 ولم يقيد بعمله (فله ان يعمل غيره) كما اذا امر ان يخط هذا الثوب بدرهم
 فاللزم عليه العمل سواء اوفاه به او باسسته به غيره كالماثور بقضاء الدين
 وقوله على ان يعمل اطلاق لا قيد فيه ان يستاجر غيره (وان قيد بعمله بنفسه)
 ما قال حظه يدك (ولا) اي فليس له ان يستعمل غيره ولو غلامه او اجيره
 لان عمله يكون هو المفقود عليه والافحص (ومن استأجر رجلا ليحني بهياله)
 من موصع (فوحد به نفسه) اي بعض المال (فديما تاتي بمن يتي)
 من الله الى (دله) اي للاحمر (اخره بحسائه) لانه اوفى بعض المفقود عليه
 فسحق الاحمر بحسائه قال الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عمله
 معلوما حتى يكون الاحمر معانلا بجهلهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر
 كله كما في اسدين وعلى هذا الوعيد المص بقوله او كانوا معلومين والافكلة لكان
 اولى في الخلاصة فان لم يكونوا معلومين فالاحارة فاسدة (وان استوحر لا يصل
 طعام الى زيد فوحد ميتا) اولم يجدد (فرد) اي الطعام (ولا اجر له) لانه
 نقص المفقود عليه وهو حل الطعام وايصاله اليه وقال زفره الاحمر لانه
 معسالة لحمل الى الصخرة وقد اوفى به وجب في رده فلا يسقط بحسائه حقه
 من اخرته (وكذا) لو استأجر (لا يصل كتاب اليه) اي الى زيد (فرد)
 اي الكتاب (لموته) اي زيد (او عتبه) فلا شيء له عند الشيخين (وقال
 شمله اجر ذهابه) اي له الاحمر للذهاب في نقل الكتاب لانه اوفى بعض
 المفقود عليه وهو قطع المسافة لان الاجر مقابل لما فيه من المشقة دون حل
 الكتاب لخذه مؤته ولهمما ان المفقود عليه نقل الكتاب لانه هو المقتصد
 او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم متعاقد به وقد نقضه فسد
 الاحمر هذا موافق لما في الهداية وشرحها ومخالف لما في الجمع وشرحه

حيث صرح بان ابوالسخت مع محمد لامع الامام لكن يمكن الحمل على اختلاف
 الروايتين (واوركه) اي الكتاب (هناك) لاورد وكذا اذا دفع الى وصيه
 (فله اجر الذهاب اجاما) لانه اني باقضي ما في وسعه هذا اذا شرط المجيء
 والاوجب كل الاجرة لو ترك الكتاب منه كما في القهسباني وفيه اشارة الى انه
 لو وجد له ولم يوص له البذل لم يجب له شيء من الاجر لانتفاء المعقود عليه وهو
 الايصال

(باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

لما فرغ من ذكر الاجارة وشروطها ووقت استحقاق الاجر ذكر هنا ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز (وضح استيجار الدار والحنوت وان) وصلية (لم يذكر ما يعمل فيه) اي
 في كل واحد منهما استحسانا لان العمل المتعارف في كل واحد منهما السكنى فينصرف
 العقد المطلق اليه والقياس ان لا يجوز للجهة كالأرض والثياب فانها مختلفان
 باختلاف العامل والعمل فلا بد من البيان (وله) اي المستأجر (ان يعمل كل شيء)
 من العمل لانها لا تختلف باختلاف المستعمل فله الوضوء والغسل وغسل الثياب
 وكسر الخطب المعتاد والاستنجاء بماء طيب والدق المعتاد اليسير وان يدق فيه
 وتداوير ربط الدواب في موضع معتاد له ويسكنها من احب سواء كان باجارة
 او غيرها وليس للاجير ان يدخل دابته الدار المستأجرة بعدما سكن المستأجر
 وفيه اشارة الى انه اوقال عند العقد استأجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل
 فيها غير السكنى كما في القهسباني (سوى ما يوهن البناء كالحداثة والقصارة
 والطحين) من غير رضی المالك او اشتراط ذلك في عقد الاجارة لان هذه الاشياء
 توهن البناء والمراد رعي الثور والمساء لارحى البدقانه لا يمنع من النصب فيه
 او انه يهدم البناء بهذه الاشياء وجب عليه الضمان لانه متعد فيها ولا اجر عليه
 لان الضمان والاجر لا يجتمعان وان لم يهدم وجب عليه الاخر استحسانا والقياس
 ان لا يجب ولو اختلفا في اشتراط ذلك كان القول للمؤجر لانه لو انكر الاجارة كان
 القول له فكذا اذا انكر نوعا من الانتفاع ولو اقاما البينة كانت بينة المستأجر اولى
 لانها تثبت الزيادة (و) صح (استيجار الارض للزرع ان بين) المستأجر
 (ما يزرع) بجرمان العادة باستيجارها للزراعة من غير نكير فانفق الاجماع
 عليها غير ان ما يزرع فيها يتفاوت فلا بد من بيانه (اوقال علي ان يزرع)
 فيها (ما يشاء) كمالا يفضى الى المنفعة ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل
 علي ان يزرع فيها ما يشاء فثبت الاجارة للجهة ولو زرعها بعد
 ذلك لا ينعقد صحبة في القياس كما اذا اشترى نخيرا او خنزيرا وفي الاستحسان

تسمية المسمى وبما ان المسمى هو المسمى والاسماجر المسمى والاسماجر المسمى
 اليسع وفي القصة ان المسمى المسمى على ان يزرع فيها ما يشاء قبل
 ان يزرع ريعين ريعين وحريها وفي المسمى المسمى وهي مائة ريع غير
 ان كان المسمى لا يجوز ما لم يجره الا ان يجرها مائة الى المسمى
 وان يجره حتى يجره (و) جميع المسمى الارض (المسمى المسمى) اي غرس
 الاسماجر لان كل واحد منهما نفع من مائة الاجارة (واذا لم يجره المسمى)
 اي مدة الاجارة طويلة كانت او غير طويلة (زعم) اي المسمى المسمى
 اي البناء والغرس (ويقال) اي الارض حال كونها (مارة) فتم
 لان ليس ايهما مائة مائة مائة حتى يتركها المسمى على المسمى المسمى
 انما يجب الارض سواء كان يجره او غيره فوجب المسمى وفي القصة انما يجره
 وفقا وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فليسا جران يمسكها ما اجل
 المسمى المسمى في ذلك ضرر ولو ان المسمى المسمى المسمى المسمى
 وفي المسمى وبهذا يعلم مثله الارض المسمى (ان يجره) (المسمى)
 وهو صاحب الارض (في ذلك) اي البناء والغرس (مقاولا) لان في ذلك
 نظرا لهما (رضي صاحب) اي صاحب البناء او الغرس ان لم ينقص الارض
 بالمسمى (وان كانت الارض تنقص بمائة) اي البناء او الغرس (بدون ريعه)
 ايضا) اي يجره المسمى فحين مقاولا ويملكه بدون رضى صاحب (ايضا)
 اي كما يجره ريعه ان كانت تنقص بمائة ومعرفة فحين ذلك ان يقوم الارض
 بدون البناء والشجر ويقوم وفيها بناء وشجر واصحاب الارض ان يملكه
 فيضمن ما بينهما (او ريعها) يعطى على ان يجره اي المسمى المسمى
 المسمى والمسمى لكن رضى المسمى يكفي فلا حاجة الى رضى المسمى لما قالوا في
 تعبته لان الحق له فاذا رضى باستمراره على ما كان يجره وبغير اجر كما في ذلك
 نأمل (بتركه) اي يترك كل واحد من البناء والغرس على الارض (فيكون البناء
 والغرس لهما) اي المسمى المسمى (والارض لهما) اي للمسمى الذي هو صاحب
 الارض (والطبعة) في الارض المسمى وكذا المذكور ونحوها (كالمسمى)
 في المسمى اذا انقضت المدة اذ ليس لاشه اهما مدة مائة (وان ريع يتركه)
 على الارض (باجر المسمى الى ان يدرك) لان له نهاية مائة فوجد في المسمى
 مراعاة الحقين بخلاف موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله ان
 الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان عليه اول ما اتمت المدة
 باقية و يلحق بالمسمى المسمى فيترك الى ادراكه باجرة المسمى كما في المسمى
 فيومر بالمسمى مطلقا (و) صحيح (استبحار الدار كوت والجل و) استبحار

(الثوب اللبس) يخرج ان العادة بذلك (فان اطلق) الموجر للمستأجر الزكوة
او اللبس بمعنى ان يقول على ان يركبها من شاء ويلبس الثوب من شاء (فله)
اي المستأجر (ان يركب من شاء ويلبس من شاء) لانه يختلف باختلاف الزكوة
واللبس فلا يجوز الابانة من اوبان يشترط ان يفعل ماشاء وفي التبيين ولولم يبين
ولم يقل ان يفعل فيه ماشاء فسدت الاجارة للجهالة (فاذا ركب) الدابة
(او لبس) الثوب (هو) اي المستأجر نفسه (او اركب) المستأجر الدابة
(او لبس) الثوب (غيره تعين) مراداً من الاصل (فلا يستعمله غيره)
فصار كالنص عليه ابتداء وفي البحر واذا تكارى قوم مشاة ابلا على ان المكارى
يحمل عليه من مرض منهم او من عابدين منهم فهو فاسد (وان قصد)
الموجر (راكب) معين (او لبس) معين (فختلف ضمن) المستأجر
اذا هلك الدابة او الثوب لان الناس يعاقون في العلم بالركوب واللبس ولا اجر
عليه وان سلم لانه مع الضمان تمتع (وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل)
في كونه ضمن اذا هلك مع المخالفة والتقيد (وما لا يختلف به) اي باختلاف
المستعمل (فتقيد) اي تقيد الموجر بشخص معين (هدر فلو شرط)
الموجر (سكنى واحد بعينه) في اجارة الدار (جاز) للمستأجر (ان يسكن
غيره) لان الشرط ليس بتقيد لعدم التفاوت في السكنى وما يضر بالبناء كالخدمة
والقضارة فهو خارج بدلالة العادة والفتنطاط كالدار عند محمد وعند
ابي يوسف هو كاللبس لاختلاف الناس في ضرره ونصب اوتاده واختيار مكانه
(وان سمي ما يحمل على الدابة نوعاً وقدرًا كركب) يحمله على الدابة التي
استأجرها (فله) اي للمستأجر (خل مثله او ما اخف منه) في الضرر (كالشعبير
والسمسم لا) اي ليس له ان يحمل عليها (ما هو اضر منه) كالحمل لان الاصل
ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى اكثر منها لم يجز فله ان يحمل
كخطئة اغيره لو استأجرها يحمل كخطئة لانه مثله وله حمل كشرع لانه دونه
والقياس ان يضمه بالحمل عليها خلاف الجنس كيف ما كان للمخالفة وجه
الاستحسان ان التقيد بالادبير اذا كان مفيداً ولا فائدة هناك وفيه اشارة بان سمي
مقداراً من الخطئة وزناً لحمل مثل ذلك الوزن من الشعبير او القطن يضمن لانه
ياخذ من ظهر الدابة اكثر من البر كافي شرح الكثر لكن ذكر في الذخيرة في هذا
ايضاً عدم الضمان وقال شيخ الاسلام انه لا يضمن استحسناتاً وهو الاصح
لان ضرر الشعبير او القطن مثل ضرر الخطئة في حق الدابة عند استوائهما
وزناً وبه ينفي الضرر الشهيد كافي النهاية (وان سمي قدرًا من القطن فلبس له
ان يحمل مثل وزنه حديدًا) لانه يجتمع في مكان واحد من ظهرها فيضرها

اكثر (وان زاد على مسمى مطبعت) الدابة (حين قدس الزيادة ان كان
 تعلق ما جعلها) لانها مطبعت بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه والسبب
 الثالث فاسم عليها حتى لو كان المأذون مائة من وراد عليه عشر من مثله
 نص في سدس الدابة وأشار بالزيادة الى انها من جنس المسمى فلو جعل يسمي
 آخر غير المسمى وحب جمع القيمة والى انه حمل الزيادة مع المسمى معا فلو جعل
 المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جمع القيمة كما في البحر
 (والا) اي وان لم تعلق ما جعلها (فكل القيمة) لعدم الاذن عند هذا اذا جعلها
 المستأجر اما اذا جعلها صاحبها بيده فلا ضمان على المستأجر وان جعلها معاً وجب
 النصف على المستأجر ولو جعل كل واحد حواله وحده لا ضمان على المالك
 ويجعل حل المستأجر ما كان محققاً بال عقد ولم تعرض المص الاجر اذ هلك
 وفي المأذون ان عليه الكراء لانه كيف اجمع الآخر والصمان لا ما يقول الاجر
 في مقابلة الحمل المسمى والصمان في مقابلة الزائد وفي البحر ولم تعرض للاجر
 اذا سلمت ولم اره صريحاً والواعد تقتضي ان يجب المسمى فقط اما اذا جعله الجمال
 بعينه وحده فلا كلام واما اذا جعله المستأجر زائداً على المسمى فباعه العصب
 لا تضمن عندنا ومن هنا يعلم حكم المكاري في طريق مكة وان كان لا جعله المستأجر
 الزيادة على المسمى الارضى صاحب الدابة واهداً قالوا ينبغي ان يرى المكاري
 جميع ما جعله انتهى (وفي الارذاف يصح الصنف) اي المستأجر اذا استأجر
 الدابة لمركبها فاردف معه رحلاً فمطت يصح المستأجر بصفا قيمتها
 (ولا عبرة باشعل) لان ركوب العالم باعروسه لا يضمن وان ثقل وركوب عير
 العالم اضروا وحف هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الاثمين وان لم تطبق
 حملها يصح كل القيمة وقالوا هذا اذا كان الرديف يستمسك بنفسه وان كان
 صديراً لا يستمسك يصح بقدر ثقله وقبيل الارذاف لانه اذا جعله على عاتق صاحبه
 يصح جمع القيمة ثم لذلك الخيار ان شاء ضمن الرديف وان شاء ضمن الراكب
 فالراكب لا يرجع عما ضمن والرديف يرجع ان كان مستأجراً والا فلا كما في الدين
 وغيره (وان كلفها) اي الدابة من كلفت الدابة بلجأها اذ اردتها وهي
 ان يجزئها الى نفسه لقف ولا تجزئ (او صر بها فمطت) اي هلك
 (حين) صد الامام لا يهمل غير مأذون فيه (خلا ما هما) اي لا يصح بعهدهما
 وعد الاثمة الثلاثة (فيما هو معادي) لان الصبر في السير معتاد وكان مأذوناً
 به بخلاف غير المعتاد وفي العناية ان صبره للدابة يكون تعدياً موحداً للضمان في
 بالكبح لان بالسوق لا يصح اتفاقاً (وان تجاوزها) اي للدابة (مكثاً سماء)
 فمطت (حين) فيها لا يصر غاصاً (ولا يبرأ) من الضمان (بردها)

الى الدابة (الى مائة) اي الى مكان سماء (وان) وصليته (استأجرها ذهبا
 وابيا في الاصح) وقال زفر لا يضمن لانه لمساعد الى الوفاق يرى عن الضمان
 كأودع ولنا ان يد المستأجر ليست يد المالك ولا بد من الرد اليه بعد التعدي وبالمودع
 لا يكون رادا اليها اليه بخلاف المودع فان يده يد المالك في الحفظ فاذا عاد المودع
 الى الوفاق عاد الى يد المالك حكما فقوله في الاصح احتراز عما قيل انه يضمن
 اذا استأجر ذاهبا فقط لاجابا لان الاجازة انتهت الى ذلك الموضع فيضمن
 بالتجاوز عند قال صاحب الهداية الاطلاق اصح وقال صاحب الكافي التقييد
 اصح (ونزع سرج الحمار) الذي اكتره بسرج (واسرجه بما يسرج به
 مثله) فهلكت (لا يضمن) اتفاقا لانه اذا كان يماثل الاول تناوله اذن المالك
 اذلا فائدة في التقييد بغيره الا اذا كان زائدا عليه في الوزن فتح يضمن الزيادة
 كما في الهداية (وان اسرجه او اوكفه بما لا يسرج) متعلق بقوله اسرجه
 (او بما يوكفه به) متعلق بقوله اوكفه (مثله) فهلكت (ضمن) جميع
 قيمته لانه لم تناوله الاذن من جهته فصار مخالفا (وكذا ان اوكفه بما يوكفه به
 مثله) عند الامام لان الاكاف يستعمل بغير ما يستعمل له السرج وهو الحمل
 واثره يخالف ايضا لانه لا يثبت ان المساط السرج فكان في حق الدابة خلافا
 الى جنس غير المسمى فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل قيد بكونه
 لا يسرج مثله لانه اذا استأجرها باكاف فأكفه بها باكاف مثله او اسرجها مكان
 الاكاف لا يضمن كما في الخلاصة وفي البحر واستأجرها عربانة فاسرجها وركبها
 ضمن قال مشايخنا اذا استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن وان استأجرها لركبها
 في المصر ان كان المستكرى من الاشراف لا يضمن ثم قال وفي الكافي الضمان
 مطلقا من غير تفصيل المشايخ وكان هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى
 انتهى (وقالا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط) حتى لو كان وزن
 الاكاف ضعف وزن السرج ضمن نصف قيمتها لانعدام الاذن في قدر الزيادة
 والجواب قد مر آنفا وفي العناية ولم يبين مقدار المضمون اتباعا لرواية الجامع
 الصغير لانه لم يذكر فيه انه ضامن لجميع القيمة ولكنه قال هو ضامن وذكر
 في الاجارات يضمن بقدر ما زاد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان
 وانما المطابق محمول على المفسر ومنهم من قال فيها روايتان في رواية الاجارات
 يضمن ما زاد وفي رواية الجامع يضمن جميع القيمة وقال شيخ الاسلام وهذا اصح
 وتكلموا في معنى قولهما يضمن بحسابه وهو احدي الروايتين عن الامام فهم
 من قال انه يقدر بالمساحة حتى اذا كان السرج ياخذ من ظهر الدابة
 قدر شبرين والاكاف قدر اربعة اشبار يضمن بحسابه وقيل يقدر بالوزن

(وأن شئت الجمال طريقاً غير ماضية المالك مما يملكه الناس فلا ضمان عليه)
 أي على الجمال (إن لم يتفاوت الطريقان) لأن التقيد غير مفيد عند عدم التفاوت
 (وإن تفاوت). أي الطريقان بأن كان الطريق المملوك أعسر أو أبعد أو أخوف
 من الطريق الآخر (أو كان) الطريق المملوك (مما يملكه الناس) وإن لم يكن
 بين الطريقين تفاوت كما في شرح الوفاية لابن الشيخ وغيره وعلى هذا ظهر لك
 عديم فهم من قال من أنه لا حاجة اليد لأن تفاوت الطريقين يغني عنه ويمكن
 دفعه بالتكافؤ انتهى لأنه لا بد من ذكر هذه المسئلة لأنها مسئلة تدفع قدراً
 بالثمين لأنه أول ما يبين لا ضمان وفي الخلاصة الجمال إذا نزل في موزنة وفيه إله
 الاشتغال فلم ينتقل من فساد المنافع عطر أو سرقة وهو ضمان إذا كانت السرقة
 والمطر غالباً (أو جله) أي حل الجمال المنافع (في البحر) إذا قيد بالبر (فتلحق)
 المتساع في هذه الصور (ضمن) الجمال لصحة التقيد أما إذا تفاوتت أو لا يملكه
 الناس وظهر وأما إذا حله في البحر فله عطر البحر وأدرة السلامة إطلاقه يشمل
 ما إذا كان مما يملك الناس أو لا وتقرضنا بكونه في يد بائع لأنه لو لم يقبض به لا ضمان
 كافي البحر (وإن ساع) قال الاتفاق السماع بلغ بالتشديد أي أن بلغ الجمال المنافع
 ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز بالتحقيق على استناد الفعل إلى المنافع أي
 إذا بلغ إلى ذلك الموضع كافي البحر (فله الأجر) أي لتمام الحصول المقصود
 وارتفع الخلاف معنى فلا يلزم اجتماع الآخر والضمان لأنهما في جانبين كما في
 شرح الكنت للمبني (وإن ساع زرع زرع رطة) أي من استأجر أرضاً
 ليزرعها حنطة فزرعها رطة (ضمن ما قصت الأرض) لأن الرطاب أكبر
 ضرراً بالأرض من البر لأن شارب عروقها فيها وكثرة الحاجة إلى سقيها فكان
 حلالاً إلى شرمع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع النقصان (ولا أجر عليه)
 لأنه لما خالف صار غاصباً فاستوفى القيمة بالغصب فلا يجب الإيجرة قال المبني
 وإن زرع ما هو أقل ضرراً من البر لا يجب عليه الضمان ويجب عليه الأجر لأنه
 خلاف إلى حبر فلا يصبره غاصباً وفي المصحح ما ذكره هنا من عدم وجوب الأجر
 ووجوب ما نفس من الأرض هو مذهب المتأخرين من المشايخ وإمامته هب
 المتأخرين فيجب استئصاله على الغاصب إذا كانت الأرض للوقف أو للعلم
 أو أهداها صاحبها للاستعمال كالخان ونحوه (وإن أمر بحياطة الثوب فبعضها
 فحياطه) أي حبر المالك بين تصمين قبضه (أي الثوب) وبين أحد الثوبين وروى
 (أجر مثله) لأنه لما كان يشبه القميص من وجد لأن الأثر لا يستعملونه استعمال
 القميص كان موافقاً من وجه بخلافه من أوجه فإن شاء مال إلى جانب الوفاة
 وأخذ الثوب وإن شاء مال إلى جانب الخلاف وصحته القيمة وأما وجوب أجر الثوب

دون المسمى لأن صاحبه إنما رضى بالمسمى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل (لا يزاد على مسمى) كما هو الحكم في سائر الأجزاء الفاسدة وفي النحر أطلقه فمثل ما إذا كان يستعمل استعمال القبيص وما إذا شققة وجعله ذبلاً خلافاً للاستيحائي في الشئ حيث أوجب فيه الضمان من غير خيار وعن الأمام أنه لا خيار لأرب الثوب في الكل بل يضمنه قيمة الثوب (وكذا) خير المالك (وأما بقائه فخطئه سواء بل في الأصح) الاتحاد في أصل المنفعة وصار كمن أمر بضرب طست من شئ فضرب منه كوزاً فانه يحرق فكذا ههنا (وقيل يضمنه ههنا الخيار) لا تفاوت في المنفعة

(باب الإجارة الفاسدة)

وجه التأخير عن الصحة ظ (يجب فيها) أي في الإجارة الفاسدة (اجر المثل لا يزاد على المسمى) المعلوم عندنا وعند ذفر والأئمة الثلاثة يجب الاجر بالغاً ما بالغ اعتباراً ببيع الأعيان وإنما إن المنافع غير متقومة بنفسها بل بالعقد ضرورة حاجة الناس وقد انقطع المتعاقدان بالتسمية الزيادة فيه وإذا نقص اجر المثل لا يجب زيادة المسمى لفساد التسمية بخلاف البيع لأن تقوم الأعيان لئس بضروري فالخصل أن المسمى أن كان مساوياً لاجر المثل أوزاد عليه فاجر المثل وإن كان أقل منه فالمسمى كما في القهسبتي ههنا إذا لم يكن الفساد لجهة المسمى أو لعدم التسمية فإن كان لجهة المسمى أو لعدم التسمية يجب اجر مثله بأختام بالغ وكذا إذا كان بعضه معلوماً وبعضه غير معلوم مثل أن يسمى دابة أو ثوباً أو يستأجر الدار أو الحمار على اجرة معلومة بشرط أن يعمرها أو يرميها وقالوا إذا استأجر داراً على أن لا يسكنها استأجر فساد الإجارة ويجب عليه اجر المثل بالغاً ما بالغ أن يسكنها (ومن استأجر داراً كل شهر بكذا صح العقد في شهر واحد فقط) وفسد في الباقي لأن كلمة كل للعموم وقد يعتذر العمل بها لأن الشهور لانهاية لها والواحد معين فيصح فيه وإذا تم الشهر كان الكل منهما فصح الإجارة لانتهاء العقد الصحيح من غير محضر صاحبه على قول أبي يوسف وبمحضره على قولهما وقيل لا يفسخ إلا بمحضر صاحبه بالاتفاق (إلا أن يسمى بجهة الشهور) أي إلا أن يعين كل الشهر بأن يقول أجرتها عشرة أشهر كل شهر بدرهم مثلاً لانه حينئذ تعلم المدة فيصح العقد فيها بالإجماع (وكل شهر سكن) المسكن أجرة (مند) أي من الشهر (ساعة صح فيه) أي في ذلك الشهر الذي سكن ساعة لحصول رضائهما بذلك (وسقط حق الفسخ) أي لا يكون للموثر إخراجها إلى أن يقضى ذلك

لشهر الايام لا تم الايام في ارضها في ارضها ومثلها هو انفس من وهذا حال
 اليه من الشهور (وقال في الرواية وماؤه) اي بقا حتى الفصح (في السنة
 الاولى في يومها) اي لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر لتدخل
 ويومها وبه يفتي كاي اكثر ما مشرت لا ذلك رأس الشهر وفي اعتبار اول الشهر
 نوع حرج لتعدد اجتماع المعلقين في ساعة رؤيته الهلال ولو فصح في اثناء
 الشهر لم يفسح. وقل بنفسه اذا خرج الشهر ولو كان في اثناء الشهر فصح
 رأس الشهر يفسح اذا حل الشهر بالاشهبة ولو قدم باجرة شهر من اوله
 وفرض الاجرة لا يكون لواحد منهما الفصح فيما حل (وابا جرها) اي الدار
 (سنة مكدا صح وان) واصلية (لم يبق قسما كل شهر) لان البعثة صارت
 معلومة بان المدة والاحرة معلومة فصح وتمسح الاجرة على الاشهر على
 السواء ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان (واثناء المدة) اي مدة
 الاشارة (ماضي) ان وقعت التسمية بانه قول من شهر رجب من هذه السنة
 مثلا (وال) اي ان لم يقع تحيينه (عوقت العقد) هو المتبر في ابتداء المدة
 لان الاوقات كلها سواء في حكم الاشارة وفي شبه بعين الزمان الذي يلي العقد
 كالحل واليمين ان لا تكلم فلما شهر اهذا اذا كان العقد مطلقا من غير تعيين
 المدة وان من المدة تمين ذلك وهو ظاهر (فان كان) عقيد الاشارة (حين
 يهل) على صيغة المفعول معني يصير الهلال والمراد من الحين اليوم الاول
 من الشهر دور ليلة كافي اليمن (تعتبر) السنة كلها (بالاهلة) لانها هي
 الاصل في الشهور طال الله تعالى يذكرك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس
 (والا) اي وان لم يكن العقد حين يهل الهلال بل كان بعد ما مضى من الشهر
 (والايام) اي فتعتبر الايام في الشهر وهو بالعدد وهو ان يعم كل شهر ثلثون
 يوما هذا عند الامام لانه لما اعتبر اعتبار الشهر الاول بالاهلة فعذر الثاني
 والثالث ايضا لان الشهر الاول لما وجب تكيله من الحين لكونه متصلا به المتص
 الثاني ايضا موجب فله من الثالث وهكذا الى آخر المدة (وعند سجدة الاول)
 اي الشهر الاول (بالايات والفي بالاهلة) لان الاصل في الشهور اعتبارها
 بالاهلة عند الامكان وقد امكن ذلك في الشهور المخللة وتعذر بالاول فيكم
 بالايام الشهر الآخر (وابو يوسف معه) اي مع محمد (في رواية ومع الامام
 في اخرى وكذا العدة) فان الامام اذا كان حين يهل الهلال فغير شهرا عدية
 بالاهلة وهذا للاختلاف واذا كان في اثناء الشهر ففي حين تفرق الطلاق يفتي
 بالايام اتماما وكذا في حق انقضاء العدة عده واما عدهما فبشهر واحد
 بالايام وشهران بالاهلة وذكر في النهاية ان العدة في هذه الصورة فتمت بالايام

اتفاقا كما في الفقهستاني (ويجوز اخذ) الخنثى (اجرة الحجام) للتوارث والله اعرف
قال صلى الله تعالى عليه وسلم مارآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن فلا تعتبر
حاله المنيعة في مثل هذا ومن العلماء من كره الحجام لانه شربيت بإشارة النبي
عليه السلام وكره بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلم يخلو اجتماعهن عن فتنه
والصحيح انه لا بأس باتخاذ الرجل والنساء جميعا للضرورة كما في اكثر المعنرات
(و) يجوز اخذ (الحجام) اجرة لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم
احبهم واعطى اجرة فكان قوله عليه السلام ان من حرام السحت كسب الحجام
منسوخا بما روى (لا) يجوز (اخذ اجرة عسب التيس) هو ان يواجر
خفا ليزو على الاناث لقوله عليه السلام ان من السحت عسب التيس بمعنى
اخذ اجرة عسب التيس على حذف المضاف والمضاف اليه لان حقيقة العسب
ليس بمكره لانه سب لبقاء النسل ولان الاستيجار للاحبال والازناء وهو امر
مؤهوم غير معاوم (ولا) يجوز اخذ الاجرة عند المتقدمين (على الطاعات)
وفي شرح الوافي والمذهب عندنا ان كل طاعة يختص بها المسلم فالاستيجار
عليها باطل (كالاذان والحج والامامة) والتذكير والتدريس والغزو (وتعليم
القرآن والفقه) وقرائتهما لان القرية تقع على العامل ولقوله عليه السلام
اقرأوا القرآن اي علموا ولا تأكلوا به بخلاف بناء المساجد واداء الزكاة وكتابة
المصحف والفقه وتعليم الكسابة والنجوم والطب والتعبير والعلوم الادبية
فان اخذ الاجرة في الجميع جائز بالاتفاق وقال الشافعي يجوز في كل ما لا يتعين
على الاجير وعند مالك يجوز على الامامة اذا جدها مع الاذان (او المعاصي)
اي لا يجوز اخذ الاجرة على المعاصي (كالغناء والنوح والملاهي) لان المعصية
لا يتصور استحقاتها باعقد فلا يجب عليه الاجر وان اعطاه الاجر وقبضه
لا يحل له ويجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط اذا اخذ المال من غير شرط
ينساح له لانه عن طوع من غير عقد وفي شرح الكافي لا يجوز الاجارة على شيء
من الغناء والنوح والمزامير والطلل او شيء من اللهو ولا على قراءة الشعر ولا اجر
في ذلك وفي الواو الجي رجل استأجر رجلا لضرب له الطبل ان كان للهو
لا يجوز وان كان للغزو او القافلة او العرس يجوز لانه طاعة (ونفى اليوم
بالجواز) اي يجوز اخذ الاجرة (على الامامة وتعليم القرآن والفقه)
والاذان كما في عامة المعنرات وهذا على مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ
استحسنوا ذلك وقالوا بنى اصحابنا المتقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة
الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكانت لهم عطيات من بيت المال واقتراد
من المتعلمين في محازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مرفوع يعينونهم

على معاشيتهم ومعاييرهم وكانوا يشقون بوجوب التعليم خوفا من ذهب القرآن
وتشر ايضا على التلاميذ حتى يتفهموا لاقامة الواجب فكثرت حفاظ القرآن واما اليوم
فذهب ذلك كله وانقطعت الخطبات من بيت المال بسبب احتلالها للعلم واشتغل
الحفاظ بمعايشهم وقلموا ايام حسنة ولا يشقون له ايضا فان حاجتهم عنهم من
ذلك قالوا يتبع باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فانوا يجاوزوا لذلك وراؤهم
حسننا وقالوا الاستحكام قد تخلق باختلاف الزمان الا ترى ان السلف كن يخرجون
الى الجامعات في زمانه عليه السلام وزمان ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه
حتى متهم عمر رضي الله تعالى عنه واستقر الامر عليه وكان ذلك هو المصوات
كافي التبيين وفي النهاية يفتي بجواز الاستحجار على تعليم الفقه ايضا في زماننا
وفي الخاتمة خلافة نيسع وفي المجمع يفتي بجواز الاستحجار على التعليم والفقه
والامامة كذا في الذخيرة والروضة ولا يجوز استحجار المحقق وكتب الفقه
لعدم التعارف كافي شرح الكنته لا يبي (وتحجر المستاجر) وهو الصبي او وليه
(على دفع ماسمى) من الاجر (ويحس به) اى بالاجر الذى سمي (نو)
يخير (على) دفع (الحلوة المرسومة) الحلوة يفتح الحاء المهملة هدية تهدي
الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان اعادته استبداء الحلوى
وهي لغة ما يستعمله اهل ماوراء النهر حتى لو لم يكن بينهما قول وشروط يؤمن
بارضائه العلم وفي الخاتمة وغيره ارجل استاجر رجلا يعلم ولده او عبده الخرقه
فيه روايتان في رواية الميسوط نجوز وفي رواية القندوري لا يجوز فان بين ذلك
وقته ما لو ما سسنة او شهر اجازت الاجارة ويسحق المسمى قبل الولد او لم يعلم
وان لم يعلم لسد ذلك وقتلا لتصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والى سدد
وان لم يعلم فلا اجر له وفي الجواهر استوجروا حمل جثامة مثل او اسلم ميت فان كان
في موضع لا يوجد من يغسله فغيره ولاء فلا اجر لهم وان كان في موضع فيه اناس
غيرهم فلهم الاجر وفي التفت اجارة البق جارة وهي على وجهين احدهما
ان يستأجرها الى مدة معلومة والاخر ان يستأجرها الى مكان معلوم وتلاهما
جائران ان مضت المدة وهي في البحر فله ان يسكنها حتى يخرج من البحر ويعطيه
اجر مثلها واكدنا اجارة الخيام والقطط جائزة وله ان يتصب ذلك كما يتصب
الناس فان احترق في الشمس او فسد في السفرة من المضرا والنج او خرق من غير
عنف او خلاق فلا ضمان وكذا اجارة الاسلحة جائزة وله ان يقر بل ولا ضمان عليه
ان هلك وان تعمى عليها فهلك فعليه الضمان ولا اجر عليه (ولاصح اجارة
المشاع) سواء كان الشيوع فيما يحتمل القسمة كالبروق او فيما لا يحتمل القسمة
كالعبد عند الامام لان اجارة الدار مثلا تنافي للاقتناع بغيرها وهذا غير

منصور في المشاع حيث لا يمكن التسليم به والمراد من الشيوع الشيوع
الاصلي لان الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند الامام وعنده
فسدها (الامن الشريك) فانه يجوز مشاعا بالاجماع في ظاهر الرواية عن
الامام لان الكل مجتمع على ملكه فلا يلزم الشيوع وعنده لا يجوز ايضا ما اختلف
المشايخ على قول الامام قيل لا ينعقد حتى لا يجب الاجر اصلا وقبل ينعقد
فاسدا حتى يجب اجر المثل وهو الصحيح (وعندهما تصح) اجارة المشاع
(مطلقا) سواء اجر نصيبه شريكه او غيره لانه نوع تملك فيجوز كالبيع وبه
قال الشافعي ومالك والحيلة في جواز اجارة المشاع ان يستأجر الكل ثم يبيع
في النصف فانه يجوز لان الشيوع الطاري لا يفسد ما يملك ويحكم الحاكم
بحوازه وفي الفنى انفقوا في اجارة المشاع على قولهما لكن في الحائز وغيرها
الفتوى على قول الامام وبه جزم اصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب
كخافي المصح (وان اجر دارا من رجلين صح اتفاقا) لان التسليم يقع
جمله ثم الشيوع لتفرق الملك بينهما طار (ويجوز استيجار الظئر) وهي مرسعة
(باجر معلوم) والقياس ان لا يصح كاجارة البقرة او الشاة لشرب لبنها واجارة
البستان لياكل ثمره وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضه من لكم فافوهن اجورهن
وعليه انعقاد الاجر وقد جرى به التعامل في الاعصار بالانكير لانه عقد على منفعة
هي تربية الصبي واللبس تابع وهو اختيار صاحب الذخيرة والابيضاح واقرب
الى الفقه كما في الهداية وهو الصحيح كما في الكافي وقيل عقد على اللبن لانه
المقصود والخدمة تابعة وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وفي النهاية كلام
فليطالع (وكذا) يجوز استيجارها (بطعامها وكسوتها) استحسانا عند
الامام لان الجهالة هنا لا تنفي الى النزاع لان العادة جارية بالتسوية على الظئر
شفقة على الولد (حلافا لهما) اى قال لا يجوز قياسا للجهالة وهو قول الشافعي
وفي الجامع الصغير ان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها
وبين ذراعها جاز اجاعا ومعنى تسمية الطعام دراهم ان تجعل الاجرة دراهم
ثم يدفع الطعام عوضا عنها ولو بين جنس الطعام ووصفه وقدره جاز ايضا
وفي الطعام لا يشترط الاجل (وعليها) اى على الظئر (غسل الصبي وغسل
شبابه) عن البول والغائط لاعن الوسخ (واصلاح طعامه) بالمضغ او الطبخ
(ودهنه) بفتح الدال اى جعل الصبي مطلا بالدهن بالضم لان كلا منهما عليها
عرفا والعرف معتبر فيما لا نص فيه (ولا) يجب على الظئر (ثمن شئ منها)
اى من هذه المذكورات (بل هو) اى ثمن طعامه ودهنه وما غسل به شباب
من الصابون ونحوه (واجرها) اى اجر الظئر (على من نفقته) اى نفقة

عليه (عائده) سواء كان وأداه أو فحيره من يجب عليه نفقته فبعض
من يجب عليه نفقته فعلى الوصي من مال الصبي فلا تبطل الأجرة بونه وقال
الربيع أنها تبطل إذا كان للصبي مال كافى الفهتنى وما ذكره محمد من أن الدهن
والريحان أهل الظئر فيشه على ما هو عرف الكوفة ثم فرعه بقوله (مان ارسته)
أى أن أرضعت الطئر الصبي معنى أو جرته فقولهم فإن أرضعت يكون من قبيل
المشاكله (أنى المدة) أى فى مدة الرضاع (لبن شاة) فى غده (أو غده)
من التعبدية (يطعام) وضعت المدة (ولأجر لها) لأنها لم تأت بالمثل
الواجب عليها وهو الرضاع وهذا الجار وليس بالرضاع وهو غير ما وقع عليه
فقد الأجرة ولهذا لو أوجر الصبي اللبن الطئر فى المدة لم يفتحق الأجرة فسلم
بهذا أن المقود عليه هو الرضاع والعمل دون اللبن وهو اللبن كما فى العائده
وفى الحديث أو استأجر شاة لترضع جدياً أو صبياً لا يجوز لأن لبن البهيمة قيمة
فوقت الأجرة عليه وهو مجهول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع
الأجرة عليه واعتنع على قول الرضاع والتربية والحضانة وفى الفهستينى
فإن جده أظئر فالاعتبار لبيتهما وليتهم وإن أقام ككى بيته فيشها وهذا
إذا شهدوا أنها أرضعت لبن شاة وما أرضعت نفسها فلا واكتفى بأبى لم قبل
لأنها شهادة على التنى بخلاف الأول فإن التنى فيها دخل فى صين الإيثار
كما فى المحيط وفى الفرر بخلاف ما إذا دفعته إلى خادمها حتى أرضعتها حيث
تستحق الأجر (ولزوجها) أى لزوج الطئر (وطئها) إذا أراد لانه قسم
فلا يمكن المستأجر من إبطاله (لا) وطئها (فى بيت المستأجر) إذا منع
المستأجر عن الوطئ فيه لأنه ملكه فيمنعه فلم يمنع بل اذن فيه جاز (وله)
أى لزوج الطئر (فحقها) أى الأجرة (أن لم تكن) الأجرة (برضاء)
سواء كان تشبه أجاتها بأن كان وجهها بين الناس أو لم تشبه فى الأسع لكن
ليس على الإطلاق بل (أن كان نكاحه) أى نكاح الزوج (بظها) بين الناس
أو يكون عليه شهود صيانة لحقه (لا) أى ليس له أن يفسخ الأجرة (أن أقرت)
المرأة (به) أى بالنكاح لأن الإقرار حجة قاصرة غير مة وله فى إبطال حق
الغير وهو المستأجر (ولا هل الطفل فحقها) أى الأجرة (أن مرضت)
الظئر (أو حلت) لأن الحبل والمرضة تغض بالصغير وكذا تفصح المرضة
إذا مرضت أو حلت أن خبف عليها وكذا تفصح إذا تقيا لبنها أو كانت سارقة
أو فاجرة نابها فجورها بخلاف ما إذا كانت كاترة كحافى شرح السكر وغيره
ومافى الفهستينى من أنه صح استيجار الطئر الكافرة والفاجرة لكن ذهب
عن الرضاع الخمسة نوع مختلفة إلا أن يراد بالفاجرة غير ثابت فجورها أو يراد

صحة الاستيجار فقط وكذا تقسح اذا كان الصبي لا يأخذ يديها ولها ايضا
 فسختها اذا كانت تماثل منهنهم وكذا اذا لم تجر عادة بارضاع ولد غيرها
 ولا تقسح بموت اب الصبي لان الاجارة واقعة للصبي لا الاب سواء كان له مال
 او لم يكن بخلاف موت الصبي او الظرفانها انتقضت ولو سافرت هي
 واهل الصبي تقسح الاجارة (وفسد استيجار حاكم لينسج له غزلا بنصفه)
 اي بنصف الغزل او ثلثه (او) استيجار (حمار ليحمل عليه طعاما) الى بيته
 (بقير منه) اي من الطعام بان جعل الفقير اجرة (او) استيجار (ثور
 ليطحن له رابعة فقير من دقيقه) اي دقيق ذلك البرامافساد الاول والثانية فلانه
 جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله قصصار في معنى فقير الطبخان وقد نهى عنه
 رسول الله عليه السلام والمعنى فيه ان المستاجر عاجز عن تسليم الاجر لانه
 بعض ما يخرج من عمل الاجير والقدرة على التسليم شرط لصحة العقد وهو
 لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يقدرا ففسد قال ابو المكارم قال فاضحيان
 يجوز النسخ بالثلث او الربع وبه اخذ الفقيه ابو الليث والامام الحلواني والامام
 ابو علي النسفي (ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى) لان الاجارة
 لما فسدت وجب الاقل من المسمى ومن اجر المثل لرضاه بحط الزيادة بخلاف
 ما اذا استأجره ليحمل نصف طعامه بالنصف الا اجر حيث لا يجب الاجر
 لان الاجير فيه ملك النصف في الحال بالتجمل فصار حاملا طعاما مشتركا بينهما
 ويحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر اذا من جزء يحمله الا وهو عامل
 لنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه وفي المصحح اشكال وجواب ان شئت فارجع
 وفي الهداية بخلاف ما اذا اشتراكا في الخطب حيث يجب الاجر بالقاما بلغ
 عند محمد لان المسمى هناك غير معلوم فلم يصح الخط وعنده اي يوسف لا يجاوز
 باجرة نصف ممن ذلك لانه رضى بنصف المسمى حيث اشتراك هذا اذا احتطب
 احدهما وجع الآخر واما اذا احتطبا جميعا فهم شركان على السواء
 كما في النهاية والعناية وفي التوير اذا استأجره لصد له او يحتطب
 فان وقت جازوا الا اذا عين الخطب وهو ملكه (وان استأجره
 ليخبر له اليوم فقيرا بدينهم فسد) العقد عند الامام لان العقود عليه
 مجهول لذكرة فيه امرين يحتمل كل منهما ان يكون معقودا عليه
 العمل والوقت فالعمل ينفع المستاجر لانه لا يعطى الاجر الى الموخر الا بعد
 تمام العمل والوقت ينفع الاجير لانه يستحق الاجر بمضي المدة سواء عمل
 او لم يعمل ولا ربحان في احدهما فيؤدي الى النزاع ولو كان المعقود عليه
 كليهما يلزم ان يعمل مستغرقا لهذا اليوم فذلك مما لا يقدر عليه احد عادة

(بملافا لهما) اى في هذه المدة ويكون البقي على العمل فون اليوم حتى اذا فرغ
منه فصف لغيره ان قاله الاجر كاملا وان لم يفرغه في اليوم فليد ان يعمل في الغد لان
المعقود عليه هو العمل وذكر اليوم للنجول (ولو قال في اليوم) بطله في (صح)
انقضا لان ثمة في الطرف لثلاثة ايام المدة ولا ينقض الاستغراق فكان المعقود
عليه هو العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذفت في انه ينقض الاستغراق
ولو استأجره ليخرج له كذا من الدقيق على ان يفرغ منه اليوم بخروج بالاجرة
(وان استأجر ارضا ان يكرها) من كرت الارض اذا احلها بالبحر ان
باب قصر (ويزرعها) ان استأجرها على ان (يسقيها وفيها) (صح)
الاستيجار لكونه شرطا يقتضيه العقد لان الزراعة لا تنافي الا بالكراب والب في
(و) ان استأجرها (على ان يثبها) ان كان المراد بالثبثة ان يرد الارض
مكروية بقيد الاجارة لبقاء نفع الكراب بعد انقضاء المدة وهذا شرط لا يقتضيه
العقد وسبب الفساد بقاء النفع لرب الارض فتوجد صفتان في صفة وهي
منهي عنها وان كان المراد كرت الارض مرتين وكانت الارض تخرج الربيع
بكرها مرة والمدة سنة واحدة ففسد الاجارة ايضا لما مر وان كانت تخرج
بكرها مرتين لا تفسد لعدم بقاء الزاوية وكذا لا تفسد ان كانت المدة في هذه
الصورة سنتين او اكثر لعدم منقعة الثانية (او) استأجرها على ان (يكرى
نهرها) اى يحفر انهارها العظام تفسد الاجارة لبقاء منقعة في العام القابل
بخلاف الجدد اول كافي التبين (او) على (ان يسرقها) اى يجعل السرقة
عليها وهو الزبل وهو عرب ويقال له السرقة بعد الاجارة ابقاء الاثر بعد
الانقضاء الا اذا كان الربيع لا يخرج الا بالسرقنة او كانت المدة طويلة (لا يصح)
الاستيجار في الكل لما قررناه آنفا (وكذا) لا يصح الاستيجار (للازاعة)
اى لزراعة الارض (زراعة) ارض (اخرى) بان جعلت زراعة الارض
الاخرى اجرة بها (ولركوب) اى لا يصح استيجار دابة لركوبها (بركوب)
دابة اخرى لركوبها الاخر بمقابلتها (ولسكني) اى لا يصح استيجار دار لسكنها
(يسكني) دار اخرى ليسكنها الاخر بمقابلتها (وللبس) اى لا يصح
استيجار ثوب لبسه (لبس) ثوب آخر ليلسه الاخر بمقابلته ويكون من
قبيل بيع الشيء بنفسه فبيته وذا لا يجوز خلافا للثلاثة الثلاثة وفي الدور كلام
ان ثلث فطالع ثم لو استوفى اجدتها المنفعة عند انعقاد الجنس فله اجر المشل
في ظاهر الرواية وذكر الكرخي عن ابي يوسف انه لا شيء عليه (وان استأجر
شريكة او حماره) اى حارسه (لجل طعامه) اى الطعام (ليجها)
لا يلزم الاجر الذي سماه ولا اجر المنزل لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع

بعضه لنفسه فلا يسحق الاجر وعند الأئمة الثلاثة يجوز هذه الاجارة ويجب
المسمى لانه اوفى للشروط عنه (كراهن استأجر الرهن من المرتهن) اى كما
لا يجوز للراهن استئجار الرهن من المرتهن لان الرهن ملك الراهن والمرتهن
ليس بمالك حتى يوجره منه وفي المصحح لو استأجر حراما فدخل الاجر مع بعض
اصدقائه الحرام فانه لا يجب الاجرة لانه يسترد بعض العقود عليه وهو منفعة
الحرام في المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس بمعلوم (وان استأجر)
رجل (ارضا ولم يذكر) انه يزرعها او لم يزرع (ما يزرعها لا يصح) العقد
لان استئجار الارض غير مخصص للزراعة وكذا ما يزرع فيها يختلف فبعضه اقل
ضررا بهما من بعض فلا بد من التسمية عند العقد والا لا يعلم المقود عليه
فيقضى الى الفساد هذا (ان لم يعلم) الموجر اما ان عم بان يقول على ان تزرع
ماشيت قم يصح اوجود الاذن منه (فان زرعها) بلا ذكر الزراعة او ما يزرع
فيها (ومضى الاجل عاد) العقد (صححها وله) اى الموجر (المسمى)
من الاجرة استحسانا لارتفاع الجهالة وانقطاع المنازعة فينقب جازا كما
اذا اسقط الاجل المجهول قيل بحجته وفي القياس لا يعود وهو قول زفر لانه وقع
فاسدا فلا ينقلب جازا فلزم اجر المثل كافي اكثر الكتب وما في المصحح من انه
وعند محمد لا يعود صححها وهو القياس مخالف لاكثر الكتب تدبر (وان استأجر
حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه حمل المعتاد) اى ما يحمل لناس على مثله
(فتق) اى هلك في الطريق (لا يضمن) المستأجر لان العين المستأجر امانة
في يد المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة هذا اذا لم يمتد فاذا تعدى ضمن ولا اجر
عليه (وان بلغ) الحمار مع الحمل (مكة) شرفها الله تعالى (فله) اى للموجر
(المسمى) من الاجرة عند العقد استحسانا لان الفساد كان للجهالة فاذا حل
عليه شيئا يحمل على مثله تعين ذلك فانقلب صححها وفي البرازية تكرار دابة
الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخوار زم والشام وخراسان
وسند وما وراء النهر وهند والخطاي والدشت والروم واليمن اسم للولاية وبخارى
وسمرقند وبلخ وجرخانية وهرات واوزجنت اسم البلدة وجعل شمس الأئمة بخارى
اسم للولاية ففي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز
عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلد اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزلة
(وان اخصما) اى الموجر والمستأجر (قل الزرع) في مسألة استئجار الارض
بلا ذكر الزرع (و) قبل (الحمل) في مسألة استئجار الحمار (نقضت الاجارة
للفساد) لقائه قبل ارتفاع الجهالة بالتعيين بالزرع في المسئلة السابقة والحمل
في هذا فلو اخصما بعد الزرع او الحمل لا يقضى بنقض العقد لعدم الامكان

بل حتى يمتلئ ما كان فلا يتدفع الفساد في المسئلة السابقة إلا بمضي الاجل
او بالاروغ في المسئلة الثانية واو استأجر دابة ثم جدد الاجارة في بعض الصروق
ويجب عليه اجر ما ركب قبل الابتكار ولا يجب له ابعده هذا عند ابي يوسف
وعند محمد يجب الاجر كله وفي التنوير اجارة المنفعة بالمنفعة يجوز اذا اختلفا واذا
اتحد الا

(فصل في)

لما قرع من بيان انواع الاجارة شرع في بيان الحكم بهذا الاجارة وهي الفسخان
والاجير موقوفان مشترك وخاص والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دوزي
(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد) معناه ان لا يتخص الواحد عمل غيره او لم يعمل
ولا يشترط ان يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فقط فهو مشترك اذا كان
لا يمنع ولا يمتنع عليه ان يعمل لغيره وفي العرر الاجير المشترك من يعمل لاول واحد
او يعمل له غير موقت او موقت لا يتخصص وفي الفدوري الاجير المشترك
من لا يستحق الاجر حتى يعمل والاجير الخاص هو الذي يستحق الاجر بتسليم
نفسه في المدة وان لم يعمل وفي التبيين هذا يؤول الى الدور لان هذا حكم لا يعرفه
الا من يعرف الاجير المشترك والخاص واجاب صاحب المسئلة انه قد علم
عما سبق في باب الاجر متى يستحق ان بعض الاجراء يستحق الاجرة بالعمل
فلا يتوقف معرفته على معرفة العرف وقيل قوله من لا يستحق الاجرة حتى
يعمل مفرد والتعريف بالمفرد لا يصح عند عامة المحققين وذا انضم الى ذلك
قوله كالأصباغ والفصاير فان يكون تعريفها بالكسال وهو الصحيح لكن قوله
لان المعقود ينافي ذلك لان التعامل على التعريف غير صحيح وفي كونه مفردا
لا يصح التعريف به نظرا والحق ان يقال انه من التعريفات العقلية ومما فيه
ذباطاع قال الزيلعي والواحد ان يقال الاج

عمل معلوم يبين محله ليسم عن القبض و
واردا على مناسقه ولا يصح معاومة الابد كسر المدة ابد كالمستأجرة
ومما فيه فليراجع (ولا يستحق) الاجير المشترك (الاجر حتى يعمل)
كأصباغ والفصاير ونحوهما لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين
العوضين فالحق ان المعقود عليه المستأجر وهو العمل لا يسلم الاجير العوض وهو
الاجر (والتماع في بده) اي في يد الاجير (امانة لا يضمن ان هلك) التناع
من غير فعله عند الامام وهو قول زفر وحسن بن زياد قياسا سواء هلك بامر
يمكن التجرد عنه كاسترقه والنهب او لا يمكن التجرد عنه كالحرق الغشاق
والعييد والمكار لان العين امانة في يده لحصول القبض باذنه فلا يكون حافظ

مقصودا بالذات ولذا لا يقبله الاجر لان الاجر في الاجارة بمقابلة العمل والوصف
 بخلاف المودع باجر لان حفظه مقصود حتى يقبله الآخر (وان) وصليية
 (شرط) عليه (ضمانه) لانه شرط لا يقتضيه العقد (به) اي بعدم الضمان
 (يفتى) وفي الخاتمة والفتوى على قول الامام وفي المنع وقد جعل الفتوى عليه
 في كثير من المعينات وبه جزم اصحاب التون وكان هو المذهب (وعندهما)
 وعند مالك والشافعي في قول (يضمن ان امكن الحرز منه) اي من الهلاك
 (كالنصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن) الحرز عنه (كالموت) خفف انفه
 (والحريق الغالب والعدو والمكار) لكونه سببا لصيانة اموال الناس وافق
 المتأخرون بالصالح على نصف القيمة لاختلاف الصحابة والائمة وعلى هذا
 حكم الولاة والقضاة عملا بالقولين وفي شرح المجمع نقلا عن المحيطة الخلاف
 فيما اذا كانت الاجارة صحيحة وان فاسدة لا يضمن اتفاقا (ويضمن ما) اي الذي
 (تلف به) اي بعمل الاجير المشترك (اتفاقا كتحريق الثوب من دقه) اي دق
 القصار (وزلق الجمال) اذا لم يكن من مزاحمة الناس كما في الاصلاح فان التلف
 الحاصل من زلقه حصل من تركه التثبيت في المشي (وانقطاع الحبل الذي
 يشده المكارى) الحبل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شد
 الحبل (وغرق السفينة من مدها) وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج
 اوريج او نحوهما لم يضمن كما في القهستاني وقال زفر والشافعي لا يضمن لانه مأثور
 بالعمل مطلقا وانه ينظم السليم والمعيب واتا ان المقصود هو المصلح دون المفسد
 فكان هو المأذون فيه دون غيره وفي شرح الوقاية لصدر الشريعة ينبغي
 ان يكون المراد بقوله ماتلف بعمله عملا جاز فيه القدر المعتاد على ما يأتى في الحجام
 او عملا لا يعتاد فيه المقدار المعلوم لكن ما في المنع نقلا عن العمادية يخالف لانه
 قال وان هلك بفعله بان تحرق بدقه او عصره يضمن عندنا بخلاف البراغ
 والحجام فان البراغ ونحوه لا يضمن ما هلك بفعله اذا لم يجاوز المعتاد ومعناه
 ان الاجير المشترك يضمن ما هلك بفعله بجاوز المعتاد او لا تدبر (لكن لا يضمن به)
 اي بغرق السفينة (الادعى) من مدها (ممن غرق في السفينة اوسقط من الدابة)
 وان كان بسوقه او قوده لان ضمان الادعى لا يجب بالعقد بل بالجناية وما يجب
 بها يجب على العاقلة والعاقلة لا يتحمل ضمان القود وهذا ليس بجناية
 لكونه مأذونا فيه قيل هذا الكلام اذا كان ممن يستسك على الدابة
 وركب وحده والا فهو كالمتاع والصحيح انه لا فرق فيه (ولا يضمن قصاص
 ولا براغ لم يجاوز المعتاد) فانه لا يجب الضمان اذا سرى الى النفس لانه ليس
 بالوسع لعدم العلم بحصول الموت الا ان يجاوز الموضع المعتاد لان

ذلك خير ما دون وجه فحينئذ ان الله هذا كله اذا لم يزل وان هلك بعض نصف
 الدية حتى ان الحمار لو قطع الحشفة ورمى المقطوع تجب عليه دية كاملة لان الدية
 هو الحشفة وهو عضو كامل تجب عليه الدية كاملة وارمات وجب عليه نصف
 الدية لان اسمها لم يأت دون وجه وعبر ما دون وجه حتى نصف الدية وهو من
 اقرب المسائل - شئب الاكثر بالية والاقل بالية لاك وتعتدله في المصحح قليلا مع
 سئل صاحب المحيط عن قصاد جاء الى العلام وقال ادخل فقتله فقتله فقتله
 فقتله فقتله من ذلك السب قال يعني القصاد فقتله القصد ويكون على صفة
 القصاد له خطأ وكذلك الصبي تجب دية على عاقلة القصاد وسئل عن
 رجل قصد فثامزكه حتى مات في سيلان الدم قال يجب عليه القصاص كما في
 القصول العمدية (ولو انكسردن في طريق الفرات) ذكر الفرات للشهرة
 بالوقرة والزيادة بلافاضة (قليلك ان تصنعه) اي الجمال (فجته) اي قيمة
 الدن التي تقوم (في مكاب حله ولا اجر له او) ضمن قيمته (في مكان كسر واه)
 اي الجمال (الاجر بحسبه) اما الصبيان فلان السقوط بالشار او باشطاع حل
 وكل ذلك من صنعه واما الحمار فلانه اذا انكسر في الطريق والجملة شيء
 واحدتين اوقع تعديا من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء
 الحمل حصل باذنه فلم يكن تعديا وانما صار تعديا بعد الكسر فيحمل الى اي الوجهين
 شاء وفي الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الاول لا اجر له لانه
 ما استوفى اصلا كما في الهداية (و) ثانيا الوجهين (الاجر الحاصل) فهو
 (من يعمل لواحد) قد صاحب الدرر بقوله عملا موقتا بالخص من وقال تواتر
 القيود عرفت بما سبق (ويسمى اجر وحد) ايضا (ويستحق) الاجر
 الحاصل (الاجر بتسلم نفسه) اي اجر (عنه) اي المقدس سواء عمل او لم يعمل
 مع التمكن بالاجماع (كن استوجر للخدمة) العمومية (نفسه او رعي الغنم)
 لهذا المسأحة دون غيره لان المقدور على ما عده وذكر العمل لضرف
 المصحة المستحقة الى لك الجهة وصار كاللواحق عدا من رجل حيث لا ملك
 بعد من آخر وفي شرح الوافي واعلم انه ان اسأجره لرعي غنمه بدرهم شهرا
 فهو اجر مشترك الا ان يقول ولا يرعى غنم غيره فيجيب بغير اجر وحد وان اسأجره
 لرعي غنمه شهرا بدرهم فهو اجر وحد الا ان يقول ويرعى غنم غيره وفي
 الدخيرة او اسأجره يوما يعمل في الصحراء طارت السماء بعد ما خرج الاجر
 الى الصحراء لا اجر له لان تسليم النفس في ذلك العمل لم يوجد لكان العذر وبه كان
 يعني المرغية في كافي الشئ وفي المصحح وان هلك في السنة نصف الغنم او اكثر من
 النصف فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا لان المقدور عليه هو تسليم

نفسه وقد وجد وليس الراعي ان ينزوع على شيء منها فيغير ذلك صاحبها
 لان الاتراء جعل عام فان فعل فغطت ضمن وان كان الفحل نزاع عليها فغطت
 فلا ضمان عليه لانه يغير قوله كما في الجوفرة وفي العمادية ثم الراعي اذا كان اجبر
 وحده فانت من الاغنام واحدة حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها
 لان القم اومات كلها لا ينقص من الاجر شيء انتهى وهو مخالف لقول الجوفرة
 مادام يرعى منها شيئا كما لا يخفى (ولا يضمن) الاجر الخاص (ما لا يفي به)
 بان يسرق منه او غاب او غصب (او يفته) لان العين امانة في يده بالاتفاق
 لانه لا يقبل الاعمال الكثيرة من الناس فلا يوجد العجن والنقص في الحفظ بخلاف
 الاجبر المشترك اذا ذون كالكسار القدوم او تحرق الثوب عند العمل اذا لم يعتمد
 القسار لانه يقبل الاعمال الكثيرة من الخلق طمعا في الاجر فيجوز عن القيام فيجب
 عليه الضمان عند هما الشبهة اما الصيانة اموال الناس كما مر وفي النسخ الراعي
 اذا خلط القم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول
 قوله في تعيين الدواب انها الغنم وان كان خائلا لا يمكن التمييز يكون ضامنا
 قيمتها والقول في مقدار القيمة قول الراعي وقد تفرقة الاغنام يوم الخلاء
 فان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاهلكها المدفوع اليه واقر الراعي بذلك
 ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه
 ان كان الراعي اقر وقت الدفع انها المدفوع اليه ولو مدت بقرة من الباقورة فخاف
 القارانه لو تبعها ضيع الباقي كان في سعة من ان لا يتبعها ولا ضمان عليه بالاتفاق
 ان كان الراعي خائلا وان مشترك فذلك عند الامام وعندهما يضمن وفي
 الثوب استأجر حجارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن
 وفي الجواهر بقار ترك البقر مع صبي لحفظهن فهلكت بقرة وقت السقي باقية
 فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن والا يضمن واوجاه البقار ليلا وزعم انه رد
 البقرة وادخلها القرية فطلبها صاحبها ولم يجدها ثم وجدها بعد ايام في قري
 الجبانة قد غطت قالوا ان كان العرف فيما بينهم ان البقار يدخل البقر في القرية
 ولم يطلبوا منه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع
 يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه (وصح ترديد الاجر) اي جماله
 مترددا (بين نوعين مختلفين وايهما وجد لم يمسح له نحو) لو قال للخياط
 (ان خطمت فارسا فبدرهم او روميا فبدرهمين) فاي عمل من هذين العاملين عمل
 يستحق المسمى هذا عند الكل لانه خيره بين عقدين صحيحين مختلفين والاجر
 قد يوجب بالعمل وعند العمل يرتفع الجهل وعند زفر والائمة الثلاثة لا يجوز
 لجهاالة المعقود عليه الحال (و) كذا اوفال للصباغ (ان صبغته بصفر

فبدرهم (برعفران بدرهمين) هذا عند الكل للمر (و) كذا لو قال
للمتاجر (ان سكنت في هذه الدار بدرهم في الشهر او) ان سكنت (في هذه)
الدار (بدرهمين و) كذا لو قال (ان ركبها الى الكوفة فبدرهم او)
ان ركبها (الى واسط بدرهمين) قيل فيه احتمال الخلاف لان هذه المسئلة
ذكرت في الجامع الصغير مطلقا فيحصل ان يكون قول الكل او قول الامام
خاصة (وكذا يصح اورد بين ثلثة) اشياء بان قال ان خطبت فارسا او روميا
او تركيا (لا) يصح (بين اربعة اشياء) كما في البيع والجامع دفع الحاجة غير
انه يشترط خيار التعين وفي البيع دون الاجارة لان الاجارة مما يجب بالعمل
واذا وجد بصر العقود عليه معاوما بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد
والبيع محمول (ولو قال) الحياط (ان خطته اليوم بدرهم او) ان خطته
(غدا فبدرهم) فخطته اليوم فله الدرهم وان خطه غدا فله اجر المثل (لكن
لا يجوز) اجر المثل (نصف درهم) لانه هو المسمى في اليوم الثاني قال
القنوري هي الصحيحة وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف
درهم هذا عند الامام لان ذكر اليوم للتجبريل دون الوقت وبطل عليه هنا
نقص الاجر لو اخر الفعل الى الغد فتبقى في اليوم الثاني تسميتان احدهما
درهم والاخرى نصف والتسميتان في عقد واحد مفيدة فوجب اجر المثل
كما لو قال خطه اليوم بدرهم او نصفه فلا يكون ذكر اليوم للتأقيت اذ لو كان
للتأقيت يفسد العقد ان لاحتاج الوقت والعمل فيصير اجيرا مشتركا واجيرا تاما
وانه لا يجوز وكذا لا يكون ذكر الغد لترقيسه بل يكون للتعلق فيجوز في الاول
دون الثاني عن ماسر وفي اكثر الكتب واخطاه بعد غدا الصحيح انه لا يجوز
نصف درهم عند الامام واما عندهما فالصحيح انه ينقص من نصف درهم
ولا يزداد عليه (وقالا الشرطان جائزان) حتى اذا خطه اليوم فله درهم
واذا خطه غدا فله نصف درهم لان ذكر اليوم لا أقيت وذكر الغد للتعلق
فوجدت في كل واحد من وقتين التسمية مقصودة فصارا عقدين كاختلاف
التوعين كالرومية والفارسية وعد زفر الشرطان فاسدان وهو قول الامام
الثلاثة لان ذكر اليوم للتجبريل وذكر الغد للترقيس والتوسيع فيجتمع في كل يوم
تسميتان (ولو قال ان سكنت) بالتشديد من باب الفعل ويجوز ان يكون سكنت
بالخفيف من الثلاثي فعلى هذا يكون قوله عطارا او حادادا ولا يكون المعنى
ان سكنت هذا الحانوت حال كونك عطارا او حال كونك حادادا (هذا الحانوت
عطارا بدرهم او) سكنت (حادادا بدرهمين تجاز) عند الامام لانه خبره
بن عقدين صحيحين مختلفين والجهالة في العمل ترتفع عند المباشرة

(خلافا لهما) اى قال لا يجوز لان المعقود عليه واحد والاجر ان مختلفان ولا يدري
ايهما يجب فلا يجوز وبه قال زفر والائمة الثلاثة (وكذا الخلاف) بين الامام
وصاحبيه (لو قال ان ذهبت بهذه الدابة) الباء للتعدي الى الحبرة فبدرهم
وان جاوزتها) اى الحبرة متهيبا (الى القادسية فبدرهمين او قال ان حلت
عليها الى الحيرة كرشعير فبدرهم وان حلت كبر فبدرهمين) فالعقد جائز فهما
عند الامام لما مر انه خير بين عقدين صحيحين مختلفين كما في مسألة الخياطة
الرومية والفارسية وعندهما لا يجوز وبه قال زفر والائمة الثلاثة لان المعقود
عليه وكذا الاجر احد الشئين وهو مجهول والجهالة توجب الفساد (ولا)
يجوز ان (يسافر) المستأجر (بعد استأجره للخدمة بلا اشتراطه) اى بلا اشتراط
السفر لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا ينعظمها الاطلاق وعليه عرف الناس
فانصرف الى الحضر بخلاف العبد الموصى بخدمته حيث لا يتقيد بالحضر
لان مؤنته عليه ولم يوجد العرف في حقه الا اذا شرط ذلك او كان وقت الاجارة
متهيبا للسفر وعرف بذلك فيجوز ولو سافر المستأجر بالعبد المستأجر ضمن
قيمته للمالك اذا هلك لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان
لا يجتمعان (ولو استأجر عبدا يحجورا فعلم) العبد (واخذ الاجر لا يسترده
منه) اى لا يسترد المستأجر ما دفعه اليه لعمله من العبد المحجور لان هذه الاجارة
بعد الفراغ صحيحة استحسانا لان الفساد لرعاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية
حقه في الصحة ووجوب الاجر له والقياس ان يسترده لانعدام اذن المولى وقيام
الحجر وهو قول الائمة الثلاثة وفي شرح الكنتز للعيني وعليه اجر المنزل وكذا
الحكم في العصبي المحجور عليه اذا اجر نفسه فالاجر له ولو اعنته المولى في نصف
المسدت تنفيذ الاجارة ولا خيار للعبد فاجر مامضى السيد واجر ما يستقبل
للعبد وان آجره المولى ثم اعنته في نصف المدة فلا يبدل الخيار فان فسخ
الاجارة فاجر مامضى المولى وان اجاز فاجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى
واذا هلك العبد المحجور في حالة الاستعمال نجب عليه قيمته ولا يجب عليه
الاجر (ولو آجر العبد المغصوب نفسه) بالآخر (فاكل غاصبه) اى العبد
آجره (لا يضمنه) اى لا يضمن الغاصب ما اخذ من الاجر من يد العبد فالتلف
عند الامام لان الضمان انما يجب باتلاف مال محرز لان انقوم به وهذا غير محرز
في حق الغاصب لان العبد لا يحجز نفسه فكيف يحجز ما في يده ك ما آجره
الغاصب فاخذ اجره فالتلف حيث لا ضمان عليه بالاتفاق قيل رده على المغصوب
منه او تصدقه وهو اولى ان يطرق خبث فيه (خلافا لهما) اى قال لا يضمن لانه
اكل مال المالك بغير اذنه لان الاجارة تعتبر صحيحة بعد الفراغ على ما مر فيكون

الاجر راجعا الى مولاه (وما وجدته) من الاجر (سيده اتخذه) في يد العبد
 وغيره بالاتفاق لانه عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك (وقص
 العبد اجره) من المستأجر (صحيح) بالاجماع لانه المباشر للعقد فيخرج
 المستأجر من هذه الاجرة بالاداء الى العبد (واوآجر) رجل (عبده) هذين
 الشهرين آخر (شهرا باربعة) دراهم (وشهرا بخمسة) دراهم من غير
 تعيين منهما (صحيح) العقد على الترتيب المذكور (والاول باربعة) لانه لما قال
 شهرا باربعة ينصرف الى ما يلي العقد تجر يا بلحواز فينصرف الثاني الى ما يلي
 الاول ضرورة (واوآستأجر عبدا فاني او مرض) يعني اذا استأجر عبدا شهرا
 بدرهم فقصه في اول الشهر ثم ساء آخر الشهر والعبد مرض او اتي واحتلفا
 (فادعى) المستأجر (وجوده) اي وجود المرض او الابق (اول المدة) و
 ادعى (الولي وجوده) قبل الاحار بساعة حكم الحال (اي يجعل الحال
 حكما بينهما فيكون القول قول من يشهد له الحل مع عينه لان القول في الدعوى
 قوله من يشهد له الطاهر وعن هذا قال (فان كان) العبد (حاضرا) وقت
 الدعوى في صورت الابق (وصحيفا) في صورة المرض (صدق) الولي
 وبحكم به ليس كذلك من اول المدة فيجب بالاجر (والا) اي وان لم يكن
 حاضرا او صحيفا وقت الدعوى (فالمتأجر) اي يصدق المستأجر وبحكم
 بان مرض العبد او ايقاه من اول المدة (وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرحي
 وجريانه) اي وكذا اوقال الملك ماء الطاحونة كان جاريا في المدة وقال
 المستأجر لم يكن حاريا فيها فقول للمالك ان كان حاريا والا فلا يستأجر
 وفي الخلاصة وحل استأجر رحي ماء وبينها ومتاعها مدة معلومة باجرة معلومة
 فانقطع الماء سقط من الاجر بحسابه وان لم ينقض الاحارة حتى عاد الماء لم منه
 الاجارة وان اختلفا في نفس الانقطاع بحكم الحال (واوقال رب الثوب امرتك
 ان تصبغه اجر فصبغه اصفر وقال الصانع امرتني بمصبغة صدق رب
 الثوب) لان الاذن يستفاد من قول رب الثوب فكان اعلم بكفيه فاقول قوله
 مع بيته الابري لو انكر الاذن بالاكليسة كان القول قوله فكذا اذا انكر صفته
 (وكذا الاختلاف في القميص والقباء) بان قال رب اثوب امرتك ان تعمله قباء
 وقال الحياط قبصا فاقول رب الثوب ايضا مع عينه (فان حلف رب الثوب
 ضمن الصانع قيمه ثوبه غير معمول) اي صاحب الثوب تعد الخلف بخبر ان شاء
 ضمنه قيمة ثوب غير معمول (ولا اجر له او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله ولا يجاوز
 به المسمى) على ما بينا من قبل وعن محمد انه يضمن له ما اراد الصيغ فيه لانه
 بمنزلة العاصب وقال ابن ابي ليلى القول قول الصانع (وان قال رب الثوب

عملت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول (رب الثوب) لانه ينكر تقوم عمل
الصانع لانه يتقوم بالعقد ولانه ينكر لضمان والصانع يدعيه فالقول قول المنكر
مع عينه عند الامام في القياس وعند الشافعي في قول واحد القول للصانع
(وعند ابى يوسف) القول (لالصانع ان كان حريفا) اى معاملاته بان سبق
بينهما اخذ واعطاء يلزم له الاجر لان ما سبق من المعاملة يدل على انه يعمل باجر
فقام ذلك مقام الاشتراط في الاستحسان (وعند محمد) القول (لالصانع
ان كان معروفا بعمله بالاجر) لانه قبح الخائون لاجل الاجر جرى ذلك مجرى
التصبص على اعتبار الظاهر في الاستحسان فجوب الامام عن استحسانهما
ان الظلم يصلح للدفع للاستحقاق وهنا تحتاج الى استحقاق الاجر والقوى على
قول محمد كافي التبيين وغيره

(باب فسخ الاجارة)

وجه التأخير عما قبله ظ اذ الفسخ يعقب العقد لا محالة (تفسخ الاجارة
بعبث فوت) صفة عيب (التفح كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او)
ماء (الرحى) فان كلاهما يفوت التفع فيثبت خيار الفسخ وفي الهـ دابة
ومن اصحابنا من قال بان العقد لا يفسخ لان المنافع فاتت على وجه يتصور
عودها فاقبها في الباقي في العبد وعن محمد ان الاجر او ثاها اى بعد الخراب ليس
المستأجر ان يتنع ولا الاجر وهذا تنصص منه على انه لا يفسخ لكنه اى العقد
يفسخ وهو الاصح واوانقطع ماء الرحى والبيت مما يتنع به لغير الطحن فعليه
من الاجر بحصته لانه جزء من العقود عليه وفي التبيين فاذا استوفاه لزمته حصته
وفي الواو الجبى رجل استأجر ارضا ليرزعاها فزرعها ولم يجد الماء ليسقيها فيبس
الزرع والمسئلة على وجهين اما ان يستأجرها بشربها او بغير شربها ففي الوجد
الاول سقط عنه الاجر لفوات التمكن من الاتفاع وفي الوجه الثاني ان انقطع
ماء الزرع على وجه لا يرجى فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقى
فلاجر عليه واجب ولو لم يقطع الماء لكن سال الماء عليها حتى لايتها به
الزراعة فلاجر عليه لانه عجز عن الاتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب
وفي الثانية رجل استأجر ارضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقى من ماء
الانهار لا شئ على المستأجر وكذا اذا كانت بماء السماء فانقطع المطر (واوخل)
عطف على قوله فوت (به) اى بالتفع يعنى العيب لا بفوت التفع بالكلية بل يخل
به بحيث يتنع به في الجملة (كرض العبد او دير الدابة) الدبرة واحدة الدبر
بالفتح جراحة تحدث في ظهرها من ثقل الرجل فان الاجارة تفسخ به ايضا

وفي شرح الوفاة لابن الشيخ ولا حاجة الى القضاء ولا الى الرضاء في الفسخ
بموجب لغوات النفع تامة ويحتاج الى القضاء او الرضاء بالعيب الذي يحل به عند
عامية المشايخ لغوات النفع على وجه يتصور عوده (فلوا نفع) المستأجر
(به) اي بالمتأجر (معيا) ورضى بالعيب (او ازال الموجر عيبه سقط
خياره) اي خيار المستأجر لحصول الرضى والتكفين من الانتفاع فثبت عليه
اجرة كاملا وفي المنع وعمارة الدار المستأجرة وأعطيتها وإصلاح المسيرات
وما كان من البناء على رب الدار فان ابني صاحبها كان للمستأجر ان يخرج
من الدار الا ان يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك وقد رآها الرضاء بالعيب
وإصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على صاحب الدار بلا جبر عليه لانه لا جبر
على اصلاح ملكه فان قول ما ذكر من الاصلاح المستأجر فهو مثير فيه
فليس له ان يجبره من الاجرة وكذا تنسخ الاجارة بخيار الشرط والروية عندنا
خلاف الشافعي (وتنسخ) الاجارة (بالعذر) عندنا لان العقد عليه في
الاجارة بالنفع وهو غير مقبوض فيكون العذر فيها كالعيب قبل القبض في البيع
خلاف الشافعي لان العقد في الاجارة واقع على الاعيان ليكون المنافع غير تنسخها
عنده فتكون الاجارة كالبيع فلا تنسخ بالعذر بل تنسخ بالعيب وبه قال مالك
واجند والوثور (وهو) اي العذر (الحجز عن المتى على موجب العقد
الايحتمل ضرر غير مستحق به) اي بعقد الاجارة (تقع بين سكن وجهه)
اي السن (بعدها متوجره) اي لقلع السن فان العقد ان يقر لم يقر
صحيح وهو غير مستحق بالعقد (وطبخ) اولية مات عروسها بعد الاستحجار
للطبخ لها) اي لوليها (او) طبخ اولية (احتلت) عروسها بعد
الاستحجار للطبخ لها فان العقد ان يقر تسترر المستأجر بانلاف ماله في غير
الوليعة (وكذا) تنسخ (او استأجره) كانه يجر فيه قد ذهب ماله) اي مال
المستأجر واذا فس (او آجر شيئا فله) اي الموجر (دين لا يحد قضائه)
اي قضاء دينه (الامن عن ما آجره) من دار او دكان (او) وصية (باقراره)
اي واو كان الدين باقرار الموجر لانه اوفى العقد بزمه الحيس لاجله حيث لا يقدر
مالا سواء وهو ضرر زائد لم يستحقه بالعقد وفيه اشارة الى انه لو كان له مال غيره
لا تنسخ (او استأجر عبدا للخدمة في المصرا او مطلقا) اي لا يقيد بالمصر
(فسافر) المستأجر فانه ثبت حق الفسخ لان خدمة السافر اشق فلا ينظمها
الخدمة المطلقة فضلا عن المقيدة بالمصر وفي منع المستأجر عن السفر ضرر
لم يستحق بالعقد واذا اتى بقوله مطلقا كان اخضر واشمل للمصر وغيره فذكر
(او اكترى دابة للسفر بماله عند) اي نكح للتأجير ما يوجب المنع من السفر

لا يحتمل كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طالب غريمه لغرض او التجارة
 فافتر وغير ذلك فانه ثبت له حق الفسخ لانه لو مضى على موجب العقد لزمه
 ضرر زائد (ولو بدا للمكاري منه) اى ولو ظهر له (ما يوجب المنع) من السفر
 (فليس بعذر) لانه لا يلزمه ضرر لانه يمكنه ان يعقد ويثبت ثلثا او احيانا
 (ولو مرض) المكاري (فهو عذر في رواية الكرخي) لانه لا يعزى عن ضرر
 لان غيره لا يشق على دابته مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف ما اذا لم يمرض
 (دون رواية الاصل) لما ذكرنا وفي القهسنا في الفتوى على الرواية الاولى
 قل هذا اختيار المصنف قدها (ولو استأجر خياط يعمل نفسه) لغيره (عبدا
 يخبط له) اى الخياط (فليس) الخياط (فهو عذر) لانه يلزمه الضرر
 على موجب العقد لقوات مقصوده وهو رأس ماله (بخلاف خياط يخبط
 بالاجر) فانه ليس بعذر لان رأس ماله الخياط والخياط والمقراض فلا يخفق
 الا فلاس فيه (وبخلاف تركه) اى الخياط (الخياطة ليعمل في الصرف)
 حيث لا يكون عذرا لانه يمكنه ان يعقد الغلام الخياطة في ناحية من الدكان وهو
 يعمل في الصرف في ناحية (وبخلاف بيع ما آجره) فان هذا ليس بعذر
 للفسخ بدون حقوق دين لاسكان استيفاء المستأجر والعين على ملك المشتري
 كما يستوفىها والعين على ملك البائع كما في الشئ وقال ابو المكارم وهل يجوز
 البيع اختلفت الروايات فيه في الكفاية قال الامام السرخسي الصحيح ان البيع
 موقوف على سقوط حق المستأجر وليس للمستأجر ان يفسخ البيع وهو
 اختيار صدر الشهيد وفي النخبة هو اصح الروايات وفي الجامع الصغير كل ما ذكرنا
 انه عذر فان الاجارة فيه تنقض وهذا يشير الى انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي
 وفي الزوائد ان الامر يرفع الى الحاكم ليفسخ الاجارة لانه فعل مجتهد فيه
 فبوقف على قضاء القاضي كالرجوع في الهبة قال السرخسي هذا هو الاصح
 ومنهم من فرق فقال ان كان العذر ظاهرا انفسخت والا يفسخها الحاكم قال
 قاضيان والمحوى وهو الاصح (ولو استأجر ذكنا لعمل الخياطة فتركه) اى عمل
 الخياطة (لعمل آخر فعذر) تنسخ به الاجارة لان الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين
 بخلاف ما استأجر الخياط عبدا يخبطه فترك الخياطة لعمل الضرف لان العامل ثمة
 شخصان فامكنهما كما في الهداية وفي الفرائد وفيه بحث لانه يمكن ان يعمل العمل الآخر
 فيه مكان عمل الخياطة فلا يلزم الجمع بين العملين انتهى لكن يمكن ان يحسب
 بان المكن الذي يعمل فيه الخياطة لا يمكن ان يعمل فيه عمل آخر في اكثر البلاد
 عادة فيلزم العذر (وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر) فهو عذر لمافية
 من المنع عن السفر وفيه ضرر تعطيل مصالح السفر او الزام الاجر بدون

الاتباع بخلاف ما اذا أجز بقاراعهم سائر لانه لا يصح راد المسماة بجزء بمكة
استيفاء المنة بعد قبضه المورث (ومستحق) الاجارة بلا حاجة الى البيع
(توت احد الله قدي) الى احد من الآخر والمستأجر وجد الأثرة الثلاثة
لا يطل يوت احدهما ولا يوتهما كالتع اوليان المتاع والاجرة صارت ملكا
لورثة والقد الساق لم يوجد منهم فبعض (سقطها لغيره) فالمثل حال
عن احد اي حال كون احد الماعدين قد سقطها لنفسه او سقطه احد لم يرد
بالاضافة على طريقة قوله ولقد أمر على التيم يسبني لار المعروف لام العهدة
الدني وما اصيف الله في حكم الكربة (وار سقطها) اي الاجارة (لغيره فلا)
تفسح الاجارة لوتة (كالوكيل) ينفذها الموكلة (والوصي) وكذلك الات
والقاضي ينفذها المحجور (وتولى الوفا) ينفذها الموقوف لأن المورث
والمستأجر باقيان فلا يلزم ما مر من عدم الجواز لانعدام الامتثال حتى اومات
المعقود عليه اطات وومات احد المستأجرين او احد الوجرين اطات الاجارة
في نصيبه ونقت في نصيب الآخر وقال زفر بطل في نصيب الحي ايضا لانها
احارة المشاع ولما ان عدم التوسع شرط في ابتداء العقد لا في بقاءه

(مسائل مثورة)

اي هذه مسائل متفرقة على ابواب الاجارة فتنداركها وجمعها في آخر الكتاب
(واو احرى) المستأجر (حصائد ارض مستأجرة او مسترة) وهي تجمع
حصيدة وهي ما يتحصده من الزرع والثبت والمراد هنا ما لم يمتد من اصول النصب
المحصود في الارض (فاحتمق) بسببه (شي في ارض غيره لم يضمن) لانه
غير متعد في السبب فلم يوجد شرط الضمان لان قوله وقع في ملك نفسه كن حمر
بثا في داره موقع انسان لا ضمان عليه (ان كانت الرمح هادئة) حين اوقد
النار ثم تحركت لانه لا يصنع له والهادئة من هدا بالهجرة اي سكن وفي نصيب
الرمح هادئة من هادن اي سكن (وان كانت) الرمح (مضطرة ضمن)
لانه قد فعل مع علمه بما قبله فافضى اليها فجعل كدشر وهذا القول الدني ذكره
من تعصيل الهادئة والمضطرة اختار شمس الأئمة السر خسي كما في كثير
المعتبرات وفي التنوير بنى المستأجر تورا اود كانا في الدار المستأجرة واحرق
بعض بيوت الحيوان او الدار لاصمان عليه فطالفا اي سوا بني باذن صاحب
الدار اولا الا ان يجاوز ما يصمد الناس وفي التبيين او وضع حرة في الطريق
فاحرق شيئا ضمن لانه متعد بالوضع ولورفته الرمح الى شيء ما حرقته لا يضمن
لار الرمح لسخت وقوله واو احرى الحساد الحساد من الكوز في ذكابه فوضعه

على العلة وضربه بطرقة وخرج شرار النار الى طريق العامل واحرق شيئاً
ضمن ولولم يضربه ولكن اخرج الريح شيئاً لم يضع ولو سقى ارضه سقيا لا يحتمله
الارض فعدى الى ارض جاره ضمن (ولولا قعد خياط او صباغ في حانوته من
يطرح عليه العمل بالثصف صح) هذا الفعل لان صاحب الدكان قد يكون
ذاجاة وحرمة ولا يكون حانقاً في العمل فيقعد حانقاً يطرح عليه العمل وكان
القياس ان لا يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول لكنه
جاز استحساناً لان احدهما يقبل العمل بالوجاهة والاخر يعمل بالخداقة فذلك
منظّم المصلحة ولا تضره الجهالة الحاصلة من الكسب قبل لان تخصيص العمل
باحدهما لا يدل على نفي العمل عن الآخر فاذا تقبل احدهما العمل والاخر يعمل
يجوز كما يجوز في شركة الصنابع والتقبل لعدم الجهالة المفضة الى النزاع قال
صاحب الهداية هذه شركة الوجوه وقال العيني في شرح الكنت وفيه نظر
لان شركة الوجوه ان يشتركا على ان يشتربا بوجوههما ويبيعا وليس شيء في
هذه من بيع ولا شراء فكيف يتصور ان يكون شركة الوجوه انتهى لكن يمكن
بان مراد صاحب الهداية بشركة الوجوه ليس ما هو المصطلح عليه المسار في
كتاب الشركة بل مراده بها ههنا ما وقع فيه تقبل العمل بالوجاهة يرشدك
اليه قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بمحضه يقبل ويمكن بوجه آخر انه اطلق
عليه شركة الوجوه تعليفاً للجهة الوجاهة على جهة العمل لكونها سبباً تأمل
(وكذا) صح (لو استأجر جلاً بمحمل عليه محلاً وراكبين) يقعد ان فيه
(الى مكة) استحساناً لان المقى هو الركب وهو معلوم والمحمل تابع وما فيه
من الجهالة تزول بالصرف الى المعتاد فلهذا قال (وله) اي المستأجر (المحمل
المعتاد) بين الناس والقياس ان لا يجوز لجهالة وبه قال الشافعي (وان شاهد
الجمال المحمل فهو اجود) لانه اقرب لحصول الرضى (وان استأجره)
اي الجمل (لجل زاد فاكل) المستأجر (منه) اي من الراد في الطريق (فله)
اي المستأجر (رد عوضه) اي عوض ما اكل لان المستحق عليه حل معلوم في
جميع الطريق فله استيفاؤه وعند الشافعي في الاظهر لا يرده ولو شرط رده
صح بالاجماع ولو شرط عدمه لا يصح بالاجماع (ولو قال لغاصب داره فرغها)
اي الدار (والا) اي وان لم تفرغ (فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ) الغاصب
بعد ذلك بل مكث فيها اياماً (فعليه) اي الغاصب (المسمى) اي الدنى سماء
له المالك من الاجر لوجود الالتزام بسبب عدم التفرغ (فان جدد الغاصب ملكه)
اي كون الدار ملك من يدها (او لم يجد لكن قال (لا اريدها) اي الدار
(بالاجرة فلا) عليه المسمى لانه حيث لا يكون ملزماً بالاجارة (وان)

وصليه (برهن) السدعي (على ملكه بعد تحده) اي بعد تحده العاصي
لان الدية بعد ذلك لا تعيد في حق الاجارة وكذا لا يلزم عليه الاخر
اذا اقر بالملك له لكن قاله لا اراد بالافرار الاجر لعدم رضائه صريحا بالامادة
(ومن آخر ما سأخره باكثر) من الاخر الاول (بصدق الفصل) لا يلزم
مالم يقصده وعند الشافعي ان طلبه الفصل هذا اذا كانت الاخره الناية من
حسن الاول لانه لو لم يكن من حسناتها طاب الفصل انما فا ذكره الفلجعاوي كما
في شرح المجموع قال المولى خسرو حارر للسأخر ان يوجر الاخر من غير موجه
ولا يحور ان يوجره لو جره لان الاجارة تملك المفعة والسأخر في حق المفعة قائم
مقسام الموجه فلم تملك المسالك وفي التحق تفصيل فليراجع وفي العرون وكذا
لا يستجبر دار فعل وقص الوكيل ولم يلزمها الى الموكل حتى مضت المدة يرجع
الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط بمغيب الاجر وقص الوكيل ومضت
المدة ولم يطلب الامر وان طلب الامر وان لم يلزم لا يرجع (ويصح الاجارة)
حال كونها (مصافة) الى زمان في المستقبل مان قال مثلا اذا جاء رأس الشهر
فقد آخرك هذه الدار بكذا الى سنة هذا عندنا لان مطلقها يقع مصافا
لان انعقادها يتحدد بحسب ما يحدث من المفعة على ما عرف وقوع الفساد
اول الخوار خلافا للشافعي لان المفعة عند كالعين فاشد مع العين (وكذا)
يصح (فسختها) اي قبح الاجارة كما اذا مال فاسخت لهذا هذه الاجارة رأس
الشهر الاتي ولو مال اذا جاء رأسه فقد فاسخت لم يجز وقال السرخسي حارر
والفتوى على الاول وفي العمادي انه لا يصح اجمالا (وكذا) تصح (المرافعة
والمعاملة) اي المساواة ايضا بالاصافة كما اذا مال دعوت اليك هذه الارض
او الاشجار للرأفة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت لان كلامها اجارة
(و) كذا (المضاربة) كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صار
باعتشره عشر من اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصرفه اذ ما الاصل
صورتها عشر درهما (والوكالة) كما اذا مال بع عدي هذا مائة نصير
وكيلا لا يصح تصرفه الا بعد العدة وحلف في العمل فله وصح الرجوع اجمالا
فشرط علم الوكيل لانها من باب الاطلاق كالطلاق والعق والوقف
(والكمالة) بان مال مادأ لك على فلان فعلى لادها التزم المال اشتاء فمضوا
اصافهما (والايضاء) اي حمل الغير ومساها قال ادامت فانت وصي ميمنا
احلف اذا الايضاء لا بصور في الحال الا اذا حمل محاربا عن الوكالة (والوصية)
بان قال فثلث مالي له فلا لادها تملك بعده (والعصاة والامارة) كما يشاء
في العصاة (والاطلاق) بان قال لامرأته ان قدم فلا فانت طالق لا يطلق

حتى يبي (والعق) بان قال لعده انت حر اذا جاء رأس الشهر (والوقف)
 كما اذا قال ارضي هذه موقوفة عددا وفي القهستاني وضح العارية والاذن
 في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بان لم يصح تعاقب كل منها
 وقد صح تعاقب المزارعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان لا يصح فسخ كل
 منها غير الاجارة مضافا انتهى (لا) يصح كل واحد (من البيع واجارته
 وفسخه والقبضة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلى عن مال وبراء
 الدين) حال كونه مضافا الى زمان في المستقبل لان هذه الاشياء تملك وقد امكن
 تغييرها للحال فلا حاجة الى الاضافة وفي التور فسخ العقد بعد تحيل البدل
 فلا يجعل حبس البدل حتى يستوفي مال البدل كما في التبيين استأجر مشغولا
 وفارغا صح في الفارغ فقط المستأجر فاسدا اذا اجاز صححها جازت وقيل
 لا وفي الفرر المستأجر لا يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء بخلاف
 المشتري

(كتاب المكاتب)

اورد عقد الكتابة بعد عقد الاجارة لمناسبة ان كل واحد عقد يستفاد به المال
 بمقابلة ماله على وجه يحتاج فيه الى ذكر العوض بالانحساب والقبول
 بطريق الاصله وبهذا وقع الاحتراز عن البيع والهبة والطلاق والعناق يعني
 قولنا بمقابلة ماله على مال خرج به البيع والهبة بشرط العوض وقولنا بطريق
 الاصله خرج به النكاح والعناق على مال فان ذكر العوض فيها ليس بطريق
 الاصله قيل لا انب ان يذكر عقب العناق لان الكتابة ما كها الولاء والولاء
 حكم من احكام العتق ايضا لكن لان ذلك لان العتق اخراج الرقة عن المالك
 بالعوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك لشخص ومنفعة لغيره وهو انب
 الاجارة لان نسبة الذاتيات اولى من العرضيات كما في العناية لكن في حاشية المولى
 سمي كلام فليطالع والمكاتب هو مفعول من كاتب مكتبة والمولى مكاتب
 بكسر التاء واصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذا حرزتها والكتبة
 هي الطائفة المقتضية من الجيش والكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة
 لانها تجمع الحروف ويسمى هذا العقد كتابة ومكتبة لان فيه ضم حرية البد
 الى حرية الرقة اولان فيه جمعا بين نجمين فصاعدا اولان كلا منهما يكتب
 الوثيقة (الكتابة) في اللغة مصدر كتب وفي الشرع (تحرر المملوك بدا)
 اي من جهة اليد (في الحال ورقية) اي من جهة الرقة (في المال) اي في المستقبل
 لان المكاتب لا تحرر رقة الا اذا أدى بدل الكتابة واما في الحال فهو حر من جهة

اليد فعد حتى يكون احدى مكسبه ويجب على المولى الصبر بالزيادة عليه او على
 ماله ولهذا قيل المكاتب طار من ذل اله ودينه ولم يعزل في ساحة الحرية فصار
 كأنه عامه ان استظير تباعر وان استعمل تقارب ثم شرط الكسابة ان يكون الرق
 قائما بالحل وان يكون الدل معلوم القدر والجس وسبها رغبة المولى في بدل
 الكتابة تاحلا وفي ثواب العتق آجلا ورغبة المولى في الحرية وركهسا الاجابات
 والقول وحكمها من جانب العبد فكل الحرة وثبوت حرية البدن في الحال حتى
 يكون العبد اخص نفسه وكسبه من مولاة والعاطية كاتبك على كذا او ما يقوم
 مقامه (في كتاب مملوكه او) وصليته (صفرا بمقل) فبده لانه اذا لم يعزل
 العقد لا يجوز اتفاقا لانه ليس باهل له وللعقد موقوف عليه (بمال حال)
 بان يؤدي الدل عقيب العقد (او) بمال (موجب) بان يؤدي في كل شهر مقدارا معلوما من الدل
 معلومة (او) بمال (موجب) بان يؤدي في كل شهر مقدارا معلوما من الدل
 الاولى بالاولى كما في الهداية حيث قال وكون بدايتها مضمنا وموجلا فليس بشرط
 ضدنا تدبر (مقبول) المملوك ذلك (صح) العقد عندنا لا يلحق قوله تعالى
 وكتبواهم ان علمهم فيهم خبر الآية فنشاول جمع ما ذكرنا من الحال والموجب
 والتجيم والصغير والكبير وكل من يتأتى منه الطلب ولانه عقد معاوضة والدل
 معقود عليه فاشبه الثمن في عدم اشتراط القدرة عليه لان وهم القديرة كافي
 هنا كافي البيع وقيل يمكن ان يستغنى فيقدر على الاداء ولو كان مديونا للصغير
 وقال الشافعي لا يجوز كتابة الصغير لانه ليس باهل للصرف وكذا لا يجوز عنده
 الا بجمعا والله سبحانه ليعتكن من الحصول اذا القدرة على التسليم شرط صحة
 العقد لكن قيد التأجيل زيادة على ان فرد كافي سائر المعاوضات والامر
 في هذه الآية ليس امر ايجاب باحاج بن الفقهاء واعاهاو امر يدي هو الصحيح
 وفي الجمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ارجح بدونه واما ادية فله فله به والمراد
 بالخير المذكور على ما قيل ان لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فالا فضل
 ان لا يكتبه وان كان يصح اوفعه واما اشتراط قول العبد فلاه مال يلزمه ولا يلزم
 من الزامه ولا يفتق الابادة كل الدل لقوله عليه السلام اعانعي كوت على
 مائة دينار فادها الا عشرة دنابر فهو عتد وقال صلى الله تعالى عليه وسلم
 المكاتب عتد مابق عليه درهم وفيه اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 وما اخبرناه قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ويعتق بادائه وان لم يقل المولى
 اذا ادتها فانت حر لان موجب العقد يثبت من غير التصريح به كافي البيع حلاها
 للشافعي ولا يجب حط شيء من الدل اعشارا بالبيع كما في الهداية وقال الشافعي
 يجب عليه حط ربع الدل (وكذا اوقال) المولى (جعلت عليك الغاؤه عليه)

نجوما) اى منفردا على النجوم (اولها) اى اول الججوم (كذا) من الدرهم
 (وأخرها كذا) منها (فاذا ادبته) اى الالف (فانت حر وان عجزت فغن)
 اى فانت قن على حالك (فقبل) العبد ذلك صح (العقد) وصار مكتابة
 والقياس ان لا يجوز لأن فيه تعليق العتق بإداء المال وهو لا يوجب الكتابة وجه
 الاستحسان ان العبرة للعاني وقد اتى بمعنى الكتابة مفسرا في عقد به قيل قوله
 جعلت عليك يحتمل عقد الكتابة ويحتمل الضريبة على العبد فلاتعين جهة
 الكتابة الا بقوله فان ادبته فانت حر فيكون قوله وان عجزت فغن حثا للعبد على
 الاداء (ولو قال) المولى (اذا ادبت الى الفاك كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق)
 يعنى يكون اعتاقا بالمال لا بالكتابة فى رواية ابى حفص قال فخر الاسلام وهو
 الاصح لان التنجيم ليس من خواص الكتابة حتى يجعل تفسيرها لانه يدخل
 فى سائر الديون وقد تخلو الكتابة عنه ولم يوجد لفظ يختص بالكتابة ليكون
 تفسيرها لهما فلا يكون مكتابة (وقيل مكتابة) وهو رواية ابى سليمان لان التنجيم
 يدل على الوجوب لانه يستعمل للتيسير وذلك فى المال ولا يجب المدل الا بالكتابة
 لان المولى لا يستوجب على عبده دين الا فى الكتابة (واذا صححت الكتابة خرج)
 المكاتب (عن يد المولى) لان موجب الكتابة مالكة اليد فى حق المكاتب
 ولهذا ليس له المنع من الخروج والسفر (دون ملكه) اى لا يخرج من ملك
 المولى لما روينا ثم فرع عليه بقوله (فان اتلف) المولى (ماله) اى مال المكاتب
 (ضمنه) اى ضمن المولى ما تلفه لكونه اجنبيا فى مال كسبه (وكذا) ضمنه
 (ان وطئ المولى المكاتبه) اى يغرم العتق لانها تخرج بعقد الكتابة من يد
 المولى فصار كالاجنبى فى حق نفسها (او جنبى) المولى (عليها) اى على
 المكاتبه (او على ولدها) اى يغرم المولى ارش الجناية لهما ولولدها لكونه
 اجنبيا فى حقها ولولدها (وان كاتبه) اى ان كاتب المولى عبده (على قيمته)
 بان قال كاتبك على قيمتك (فسدت) الكتابة لان القيمة مجهولة قدرا وجنسا
 ووصفا فتباحشت الجهالة وصار كما اذا كاتب على ثوب اودابة ولان الكتابة
 على القيمة تنصبص على ما هو موجب العقد الفاسد لانه موجب للقيمة
 (فان اداها) اى القيمة (عتق) العبد لكونها بدلا معنى (وكذا)
 تفسد الكتابة (او كاتبه على عين لغيره) بان قال كاتبك على هذا العبد
 وهو مملوك لغيره (يتعين) صفة عين (بالتعين) كالثوب والعبد وغيرهما
 من المكيل والموزون غير التقدين فى ظاهر الرواية لعدم القدرة على تسليم ملك
 الغير وصلى الامام يجوز ان قدر على تسليمها بان يملكها وفيه اشارة الى انه
 لو كاتب على دراهم او دنانير بعينها وهى اغيره جاز لانها لاتعين فى المعامضات

في باق بدها هم دين في الدية لا يدها هم الغير فيجوز (أو على مائة دينار وربع)
 السيد. (عليه) أي العبد (عبد غير معين) أي لو كاتبه على مائة دينار
 أن يردّه سيده عبداً بغير عيه بار قال إذا لمائة دينار على أن يأخذ متى صدق
 بغير أن عيه فانت حر فالكتابة فاسدة عند الطرفين بناء على أن استثناء العبد
 من المائة لا يصح لانعدام شرطه وهو المجانسة وإنما يصح استثناء قيمته ولكنها
 مجعولة لاختلاف القومين فيها (وعند أبي يوسف يجوز) الكتابة (وتعبر
 الدية على قيمة المكاتب وفيه عيب وسيط فسيط فسيط العبد) أي حصته
 (والباقي) من المائة بعد حصته (بدل الكتابة) يعني إذا كان بدل الكتابة
 مائة وفيه المكاتب خمسين وفيه العبد خمسين يجب على المكاتب أداء خمسين
 ويطه خمسون لأن كل ما جاز أراد العقد عليه جاز استثنائه منه ويجوز الكتابة
 على عبد فكذا يجوز استثنائه هذا في عبد غير معين حتى أو شرطه أن يرد عبداً
 معاً صح اتفاقاً (وإن كاتب المسلم) عبده (بحر أو حرز فسيط) العقد
 سواء كان العبد مسلماً أو كافراً لأنهما ليسا بمال فلا يصلحان للأوص في عهد
 المعاوضة وكذا لو كان المولى ذمياً والعبد مسلماً لأن إسلام أحد الطرفين يمنع
 صحة العقد (فإن أداء) أي أن أدنى المكاتب الخمر أو الخبز (عق) العبد
 (ولزمه قيمة نفسه) هذا في ظاهر الرواية سواء أتى بالشرط بار قال أن أدت
 الخمر فانت حر أو لم يأت به لأنهما مال في الجملة وإن لم يكن لهما قيمة في حق
 المسلمين وقال زفر لا يعتق إلا بأداء قيمة نفسه لأن الدل في الكتابة الفاسدة هو
 القيمة وعن أبي يوسف أنه يعتق بأداء الخمر لأنه بدل صورة ويعتق بأداء القيمة
 أيضاً لأنه هو البديل معني وعن الطرفين أنه يعتق بأداء عين الخمر إذا قال
 أن أدتها إلى فانت حر باعتبار أنه متعلق بالشرط وقد وجد الشرط (والكتابة
 على ميتة أو دم باطلة) لأنهما ليسا بمال أصلاً عبد أحد (ولا يعتق بأداء
 المسمى) لعدم انعقاد الكتابة بطلانها فلا يلزم على المكاتب شيء وفي الاختيار
 وأوثق المتق بأداءهما عقق بالأداء لوجود الشرط (ونجس القيمة) أي قيمة
 العبد (في) الكتابة (الفاسدة) لأن الواجب رد قيمته لنفسه لا العبد
 وقد نذر بالعتق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لأن المولى لم ير التفصيص والعبد
 رضي بالزيادة فلا يطل حقه في العتق لأن حقه أولى له من الرقبة إلى آخره
 وعن هذا قال (ولا تنقص) القيمة (عن المسمى) لما مر أن المولى لم يرض
 بالتفصيص (وتزاد) القيمة (عليه) أي على المسمى إن كانت زائدة عليه فسمي
 في قيمة نفسه) بالغة ما بلغت لما مر قبل هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخمر لأن بدل
 الكتابة في الفاسدة هو قيمة المكاتب وقبل هذه مسئلة مبتدأة لاتعلق أهلها بمسئلة

الخمر لان وضع المسئلة فيما اذا كاتب عبده بآلف على ان يخدمه ابدا فالعقد فاسد
فتجب القيمة فان كانت ناقصة عن الف لاتنقص وان زائدة زيدت عليه وقبل
هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير مختصة لان القيمة في الكتابة الفاسدة من
جنس المسمى فقيمة المكاتب ان كانت ناقصة عن المسمى لاتنقص منه وان
زائدة زيدت عليه (وصحت) الكتابة (على حيوان ذكر جنسه
فقط) كالعبد والفرس (لا وصفه) كالجسد والردى ولا بد للبص ان يذكر
النوع بان يقول ولانوعه كافي اكثر المعينات لان الكتابة بدون ذكر النوع كالترى
والهندى جائزة لانها مبادلة مال بمال من حيث ان العبد مال ان العبد مال في حق
المولى ومبادلة مال بمال من حيث ان العبد ليس بمال في حق نفسه فتقع الكتابة
بين الجواز والفساد فحمل على الجواز فالجهالة بعد ذكر الجنس لا تضر لكونها
يسيرة لان مبناها على المسامحة وقال الشافعي لا يجوز هذا العقد للجهالة (وزعم)
المكاتب (الوسط) اى الحيوان الوسط (او قيمته) اى قيمة الوسط لان كل
واحد اصل من وجه فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ايضا لان الوسط لا يعلم
الا بها فاستويا فيخير ويجبر المولى على قبول مآدى (وصح كتابة الكافر عبده
الكافر بخمر مقدر) لانها مال عندهم بمنزلة الخل عندنا وانما قال مقدر ولم
يقل مقدرة بناء على ما قاله صاحب القاموس انه قد يذكر (واى) من السيد
وعبده (اسلم فلا سيد قيمتها) اى قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن تملك
الخمر وتملكها (وعتق) العبد (باداء عينها) اى الخمر لان الكتابة
عقد معاوضة وسلامة احد العوضين لا حدهما يوجب سلامة العوض الآخر
للاخر واذا ادى الخمر عتق ايضا لتضمن الكتابة تعلق العتق باداء الخمر
ادهى المذكورة في العقد كما في الرمز وفي شرح الطحاوى والترناشى لو ادى
الخمر لايعتق ولو ادى القيمة يعتق وفي الغرر وصحت على خدمة شهر للمولى او غيره
او حفر بئر او بناء دار اذا بين قدر المعول والاجر بما رفع النزاع ولا تفسد الكتابة
اشرط الا ان يكون في صلب العقد

(باب تصرف المكاتب)

(له) اى للمكاتب (ان يبيع ويشترى ويسافر) لانه لا يقدّر على تحصيل البذل
الا بها وقوله (وان) وصلية (شرط عدمه) اى عدم سفر المكاتب متصل بما قبله
اى له ان يسافر وان شرط عليه المولى ان لا يخرج من البلد استحسانا لكونه
شرطا مخالفا لمقتضى عقد الكتابة وعند مالك والشافعي في قول لا يسافر
الاذنه وهو القياس (و بزواج امته) اى للمكاتب ان يزوج امته بالايجاب لما مر انه

من باب الاكتساب ياخذ المهر والخلاص عن نفقتها (و) له (ان يكتب عبدة) او ان
 انحصار الكونها اكتسابا ياخذ بدل الكتابة ايضا فيكون داخلا في العقد
 كالبيع بل هو انفع منه لان الكتابة لا تزال الملك الابد وصول البندك والبيع
 يزول قبل وصوله وقيل زفر ايسر له ذلك وهو اقيس وباقول الشافعي واحد
 لان المال هو العتيق والمكاتب ليس من اهلها (فان ادعى) المكاتب اشياء المكتوبة
 (بعد عتيق) المكاتب (الاول قولاه) اى المكاتب التى (له) اى المكاتب
 الاول لانه صار اهلا بعد العتيق (وان) ادعى المكاتب الشئ بدل الكتابة
 (فله) اى قبل عتيق المكاتب الاول (فلا يدعى) اى ولا المكاتب التى لى سيد
 المكاتب الاول لا المكاتب الاول لعدم رجوع المكاتب منعه له لعدم اهليته
 الاعتيق فيخلقه فيه اقرب الساس اليه وهو مولاه ولو ادعى الاول بعد ذلك لا يتقبل
 الولاء اليه لان المولى جعل معقفا والولاء لا تحول عن العتيق الى غيره واو ادعى
 قولاهما للمولى لكونه اصلا (وليس له) اى للمكاتب (ان يتزوج بلا اذن)
 من المولى لانه ايسر من الاكتساب فيه من عمل ذمته بالمهر والتمتعة ويجوز
 باذنه لان الحجر لاجله فاذا اذن حاز (ولا) ان (يهب) لانها تبرع (واو)
 وصليته (وهوض) لانها تبرع ابتداء (ولا يتصدق) لانه تبرع ايضا
 (الا يبيع) منه لانها من ضرورات التجارة (ولا يكفل) مطلقا مسودا
 كان في المال او في النفس بامر او بمبرور لانها تبرع محض (ولا يقرض)
 ولا يعنى (واو) وصليته (عمال) لانها ليس باهل (ولا تزوج عبده) لان
 تعيبه ونقص لماله لكونه شاغلا لرقبه بالمهر والتمتعة (ولا يبيع من نفسه)
 لان بيع المبد من نفسه اعتق فلا يملكه (والاب والوصى في رقيق في الصغير)
 السيدنى تحت حجرهما (كالمكاتب) في التصرفات المذكورة من تزويج الامة
 وكتابة رقيق الصغير لا على اشتافه على مال ولا يبيعه من نفسه ولا تزويج عبده
 (ولا يملك) المبد (المأذون منه) ذلك (عند اضرهين) وعند ابى يوسف له
 اى المأذون (تزوج امته) على هذا الخلاف المضرب والشريك (شركة)
 صنان ومه وضد اهلها اهلهم لا يملكون شيئا مذكروا فاما لكون التجارة والتزويج
 والكتابة لبايعتها وهذا لان التجارة مبادلة المال بالمال والضع ليس بمال
 وكذا الكتابة لان المال مقابل ملك الحجر في المال وهو ليس بمال فلا يكون
 ولذا اهلهم يملكون تزويج الامة لان نفسه منعة على ما بينا (وان اشترى المكاتب)
 قريبه ولاداد حل في كتابته (لانه من اهل ان يكتب وان لم يكن اهلا للعتيق
 يجعل مكاتبه بعد تحقيقه لاصلية بقدر الامكان فيدخول في كتابته بآله واغواهم
 دحولا الوالد الوارد في الكتابة ثم الوالد المشترى ثم الوالدان وعن هذا يمارتون

في الاستحكام فان الولد المولود في الكتابة يكون حكمه حكم امه حتى اذا مات
 ابوه ولم يترك ولاء يسعى على نجوم امه وابول الشترى يؤدى بدل الكتابة حالا
 والبرد في الرق والوالدان بردان في الرق كإمات ولا يؤديان حالا ولا مؤجلا
 (واو اشترى) المكاتب (ذا رحم محرم غير الولاد) كالخ وابنه والم وابنه
 (لا يدخل) فيجوز له بيعه عند الامام لان المكاتب لملك له حقيقة اذ انه يقدر
 على الكسب فالمكاتب فقير كاسب وهذه القدرة تكفي للصلة في قرابة الولاد لا في
 غيرها ولذا تجب نفقة الاولاد والوالدين على من يقدر على الكسب ولو كان
 فقيرا واما نفقة الاخ والم فليجوز على الغني لا على المكاتب الفقير (خلافا لهما)
 فانهما لا يدخلان في كتابته بالشراء فلا يجوز بيعه لان وجوب الصلة يشمل
 القرابة المحرمة ولذا يعتق على الحر كل ذى رحم محرم ويجب نفقتهم عليه
 ولا يرجع فيما وهبه لهم ولا تقطع يده اذا سرق منهم ونحو ذلك من الاحكام
 وعند الأئمة الثلاثة لو اشترى بلاذن السيد لا يكاتب ولا يصح شراؤه وبلاذن
 يصح هذه المسئلة تذكر في العتاق فلو اقتصر على احدهما كان اخصر
 (وان اشترى) المكاتب (ام واه) اى امرأته الزكوة المملوكة للغير (مع ولدها
 منه دخل الولد) في الكتابة تحقيقا للصلة كما مر (ولا تباع الام) لان الولد
 لما دخل في كتابته امتنع بيعه فتبعه امه في امتناع البيع فامتنع بيعها لانها تبع له
 قال عليه الصلاة والسلام اعتقها وادها ولا تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعقده
 ولم ينفسخ النكاح لانه لم يملكها فجازله ان يطأها بملك النكاح وكذا المكاتبه
 اذا اشترت زوجها غير انها لها ان تبعه كيف ما كان لان الحرية لم تثبت من
 جهتها كما في التبيين (وان لم يكن) الولد (معها) اى مع ام الولد (جاز
 بيعها) لعدم دخولها في كتابته قياسا عند الامام لان ما كسبه المكاتب متردد
 بين ان يؤدى وبين ان يعجز فان ادى الكل يتقرر له وان عجز يتقرر للمولى فلا يتعلق به
 ما لا يحتمل الفسخ وهو امومية الولد (خلافا لهما) فان عندهما لا يجوز
 بيعها لكونها ام ولده وبه قال الشافعي في قول (ولده) اى ولد المكاتب
 (من امه يدخل في كتابته) لانه بالدعوة ثبت نسبته منه فبيعه في الكتابة (وكسبه)
 اى كسب الولد (له) اى للمكاتب لانه في حكم مملوكه وكان كسبه له وكذا
 المكاتبه اذا ولدت ولدا فالحكم كما سبق (ولو زوج المكاتب امه من عبده
 ثم كاتبهما) اى كاتب المكاتب العبد والامة (فولدت الامة يدخل الولد في
 كتابة الام وكسبه) اى كسب الولد (لها) اى الام لان تبعية الام ارجح ولهذا
 يتبعها في الحرية والرق كما مر في العتاق حتى لو قتل الولد تكون قيمته للام دون
 الاب (ولو نكح) اى تزوج (مكاتب بالاذن) اى باذن المولى (امرأه زعمت

انهما حرة فولدتا من المكاتب (فاستحققت) اي ثم استحققت بولدها (فولدها
 عند) وكذا ان ولدت عن غيبه فولدها عبد عند الشيخين لكونه مولودا من
 الملوكن فيكون رقيقا اذ الولد يتبع الام في الرق والحريه كما مر مرارا وهو
 القياس وتركنا هذا في ولد الحر باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم لان حق
 المولى محبور بقيمة واجبة في الحال بخلاف ولد المكاتب والام لان قيمته متأخرة
 الى العتق هكذا ذكروا هنالك لكن في التبين هذا ما ينحل جدا فان دين العبد اذا ردد
 بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى وبطال به الحال والموضوع هنا
 مفروض فيما اذا كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج يغير اذن
 المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزم المهر ولا قيمة الوالد في الحال
 انتهى لكن يمكن الجواب بانه ليس فيه دين كسائر الديون حتى ينال عتقه
 لان المولى اذن بالتزوج المقيد بكونها حرة لا مطلقا فالمرور ورجح هو العتق
 فلا يوجب ان يلزم على المولى ما يلزم على العبد عند كون ابنه حرا لان العتق
 بالغرم ولا غرم للمولى حتى يجب الضمان ولان ولد المكاتب ليس في معنى الحر
 خلق من ماء الرقيق وولد الحر خلق من ماء الحر فافترقا من هذا الوجه فلا يلحق
 بولد الحر المرور بالقياس والدلالة تدبر (وعند محمد) وزفر والائمة الثلاثة (حر)
 بالقيمة (وثبوته عند) اي من المكاتب (قيمته) اي قيمة الولد (بعد عتقه)
 لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو المرور فانه لم يرقب في تكاثرها
 الا لئلا يال حريه الاولاد فيلحق بولد الحر المرور الا ان قيمته قطا بامسد العتق
 كما في اكثر الكتب لكن في التبين ولدها حر بالقيمة يعطيه المستحق في الحال
 اذا كان التزوج باذن المولى وان كان يغير اذنه يعطيهما بعد العتق ثم يرجع هو
 بماض من قيمة الوالد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت هي العارة له انتهى
 فعلى هذا يلزم المص الفصل تنوع (وان وطئ المكاتب امة بملك) اي اذا اشترى
 المكاتب فوطئها (بغير اذن سيده) وانما اقتصر بغير اذنه مع ان المشقة على
 حالها مع الاذن افهم منه ما اذا كان باذنه بالطريق الاولى (فاستحققت) اي
 الامة (اخذ منه) اي من المكاتب (صقرها في الحال) من غير ما خبرنا الى الذي
 (وكذا ان شراها) اي شري المكاتب امة شراء (فاسدا فوطئها قدرت) بحكم
 الفساد اخذ منه صقرها في الحال ايضا من غير ما خبرنا الى العتق (وان وطئها)
 اي المكاتب الامة شكاح بان تزوجها بغير اذن المولى فاستحققت (لا يؤخذ منه)
 العقر (الا بعد صقه) بالاجماع والفرق ان في الوجهين الا واين ظهر الدين
 في حق المولى لان الجارة وتوايعها داخله تحت الكفاية والعقر من ثوابها
 وفي الوجه الثاني لم يظهر لان الشكاح ليس من الاكساب في شيء ولا نشطه

الكتابة فلا يظهر في حق المولى كما في أكثر الكتب وقال صدر الشريعة
واقبال ان يقول ان العقر ثبت بالوطى لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذا
بالوطى والوطى ليس من التجارة في شئ فلا يكون العقر ثابتا في حق المولى
انتهى وقال يعقوب باشا هذا القول ليس بظاهره لان وجوب العقر مبنى على
سقوط الحد وسقوطه مبنى على الملك والمالك مبنى على الشراء وهو مأذون فيه
فيكون مأذونا فيما سبق فيما يتعلق به انتهى لكن الاذن بان شئ انما يكون اذا ما
يتعلق به اذا كان ما يتعلق به من اوازمه والوطى ليس كذلك فالظاهر ان الوطى
وان لم يكن من التجارة في شئ لكن سببه الذي هو الشراء منها وتزويل السبب
منزلة السبب من القواعد المقررة عندهم تأمل (ومثله) اى مثل المكاتب في الحكم
المذكور (المأذون) له (في التجارة) قيل هذا اذا كانت الامة المشكوة ثيبا اما لو كانت
نكرا يؤخذ بالعقر حالا وكذا لو نكحها باذن مولاه يؤخذ بالمهر في الحال

(فصل)

(واذا ولدت المكاتبه من مولاه) فلها الخيار ان شاءت (مضت على الكتابة او)
ان شاءت (عجزت) من العجز (نفسها) مفعول عجزت لانه تلقتها جهنا
حرية عاجلة يبدل وهى الكتابة وآجله يغير بدل وهى امومية الوالد فاختار اسمها
شانت (وهى) اى الكتابة (امولده) سواء صدقته اذا ادعى او كذبت لان
للمولى حقيقة الملك في رقبتهما ولها حق الملك والحقيقة رابحة فثبت من غير
تصديق بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكاتب حيث لا يثبت النسب من
المولى الا تصديق الكتابة بخلاف ما اذا ادعى جارية ابنه يثبت نسبه بمجرد الدعوى
ولا يحتاج الى تصديق الابن (واذا مضت على الكتابة) يعنى اذا اختارت
الكتابة ومضت عليها (اخذت) اى ام الولد (منه) اى من مولاه (عقرها)
اى مهر مثلها لانها مختصة بنفسها بالكتابة فصار المولى كالاجنى في حق
نفسها (وان مات المولى) بعد مضيتها على الكتابة (عتقت) بالاسبيلاد
(وسقط عنها النبدل) لان كنفاتها بطلت وانفتت القائدة في ابقائها لانها تعتق
بجانا من جهة كونها ام ولد (وان ماتت) المكاتبه (وركت مالا ادبت منه)
اى من المال (كاتبها وما بقى) من المال (ميراث لانها) تثبت عتقها في آخر
جزء من حياتها وان لم يترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر قيل اوقال
لولدها اى كان اشبه للبت انتهى لكن الابن يأخذ جميع المال وابست البت كذلك
لانها تأخذ النصف والاخر للمولى ومراد المص ما يأخذ الجميع وهو الابن فقط
لانه قال وما بقى اى مجموع ما بقى تأمل (ولا يثبت نسب من تلده بعده) اى بعد

الولد الأول (يلا دعوة يل هو مثلها) أي مثل أم الولد (في الحكم) حرمة ومهرها
 عليه وولد أم الولد الميراث ثبت نفسه من غير دعوة إذ لم يحرم على المول وطؤها
 وإن حرم فلا يلزمه حتى إذا عجزت عنها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن الموافق
 بعد الحج ثبت فيه من غير دعوة إلا إذا نكح صبر بها كسائر أهليات الأولاد
 وأولاد المول الثاني ومات من غير ولاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة
 لأنه مكاتب ثم مالها ولومات المول بعد ذلك متفق وبطلت هذه السعاية لأنه في
 حكم أمه (وأر كاتب) شخص (مدره أولم ولده صح) ما دله من الكتابة
 لقيام الملك فيها وإن كانت أم الولد غير مقومة عند الإمام (ما مات) الأول
 (عند) أم الولد المكاتب (بحاجا) أي ميراثي لأنها عتقت بالاسم بلا
 والدل وجب لتعصيل العتق وقد حصل ويملك لها الأولاد والإكساب لأنها
 عتقت وهي مكاتبه وملكها يمنع من ثبوت ملك الغير فيه فصار كما إذا عتقها
 المول في حال حيوته (والمدير) المكاتب (يسعي) بعد موت المول (في)
 جرم (بدل لثابته) أن شاء (أو) يسعي (ثلثي قيمته إن كان) المول يموت
 (معسرا) عند الإمام لأنه استحق حرية المالك طاهرا فالأفلسان لا يلزم المال
 في مقابلة ما يستحق حريته بحاجا فيبقى السدل جميعا في مقابلة ثلثي الرقبة
 كما إذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على ألف بصبر كل لألف في مقابلة الواحدة
 الناقية بخلاف ما إذا تقدمت الكتابة لأن الدل يقابل بكل الرقبة لأن ثلثيها
 ادلاستحق في عند عقد الكتابة في شيء من الحرية (وعند أبي يوسف يسعي في
 الأقل من السدل أو من ثلثي قيمته) أكون الأقل ما دعا (وعند محمد يسعي في
 الأقل من ثلثي الدل أو من ثلثي القيمة) لأن المدير اعتق ثلث رقبته بحاجا فسقط
 حصته من بدل الكتابة كما أسقط من قيمته فيبقى الثلثان من السدل فصار
 الاختلاف بينهم في الخيرو في القدر لأن أبا يوسف مع الإمام في المهادر ومع محمد
 في الحار فالخيار عند الإمام فرع العجز وعدم الخيار عندهما لعدم العجز
 لما ين في موضعه وإنما وضع المسألة في الأمر لأنه إن كان له مال غيره وهو يخرج
 من الثلث عتق وطل كسائه (وأدير) المول (مكاتبه صح) التفسير
 بالإجماع لأنه يملك ثبوت العتق فيه فيملك استعاقب بشرط الموت (ومضى عليها
 أي على الكتابة أرشاه (أو عجز) من الحج (نفسه وصار مديرا) لأن
 الكتابة عقد غير لازم في حق الله وإن كان لازما في حق المول (فإن مضى بها)
 أي على الكتابة (فثبت سيده) حال كونه (معسرا يسعي) المدير (في ثلثي
 البدل أو) في (ثلثي قيمته عند الإمام) لأن الاعتاق مخرج فيسقط من بدل
 الكتابة الثلث فخير منها ما شاء (وعند أبي يوسف في الأول من ثلثي كل

منها (لان الله قل يختار اقل الدينين ضرورة فالخلاف في الخيار مبني على تجزى
 الاعناق وعدم تجزئه اما المقدار هنا فمقتضى عليه (وان اعتق مكانه عتق)
 لقياس المالك فيه (وسقط عنه بدل الكتابة) لانه التزمه ليحصل العتق
 وقد حصل بدونه (وان كوتب) العبد (على الف مؤجل وصلى على نصفه
 حال الصبح) الصلح والقياس ان لا يجوز لانه اعتياض بالمال الحلال عن الاجل
 وهو ليس بمال والدين مال فكان زبواؤه قال ابو يوسف وزفر والشافعي
 ومالك كما في عيون المذاهب وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال
 من وجه لانه لا يقدر على الاداء لاجل دون وجه آخر وبذل الكتابة ليس
 بمال من وجه حيث لا يجوز الكفالة به دون وجه آخر فاستويان كونهما مالا
 وغير مال (وان مات مريض) وهو الذي قد كان (كاتب عبدا قيمته الف)
 فكاتبه (على الفين الى سنة ولا مال له) اي للرخص (غيره) اي غير العبد
 (ولم يجز الورثة) ذلك (ادى العبد المكاتب) ثلثي البذل حالا (ادى
 الباقي الى اجله) اي عند انتهائه اجله (او برديقا) عند السجين لان
 جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بجميع البذل فيصير متعلقا بكل
 البذل ولذا يكون عتقه متعلقا باداء الكل فلا يجوز في قدر الاثنين منه (وعند
 محمد) ان شاء (يوذي ثلثي قيمته) وهي الف (للحال والباقي الى اجله او برديقا)
 لان المريض ليس له اتجايل في ثلثي القيمة اذ لاحق له فيه واماني الزيادة
 فيجوز الترك فيصح بالتأخير (وان كاتبه على الف) الى سنة (وقيمته الفان
 ولم يجزوا) اي الورثة (ادى ثلثي القيمة للحال اورد الى الرق اتفاقا) يعني انه
 يخبر بين الامرين لان المحابة هنا حصلت في القدر والتأخير فاعتبر الثلث فيهما
 اي يصح تصرفه في ثلثي القيمة لافي حق الاسقاط ولا في التأخير كما في البيع
 (ومثلها) اي مثل الكتابة (السبع) يعني اذا باع المريض داره بالفين الى سنة
 وقيمتها الف ثم مات ولم يجز الورثة فعندهما قال للمشتري ادى ثلثي جميع الثمن
 حالا والثلث الى اجله والافاقض لسبع وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة لافيا زاد
 عليه كما في الهداية (وان كاتب حر عن عبد بالف وادى) الحر الالف (عتقه
 عتق ولا يرجع الحر به) اي بالالف (عليه) اي على العبد لكونه متبرعا اذ لم
 يأمره بذلك صورة المسئلة ان يقول الحر لولي العبد كاتب عبدك على الف درهم
 سواء شرط العتق بادائه بان قال ان ادبت اليك فهو حر اولم يقل ذلك فكاتب
 المولى ثم ادى الحر الالف يعتق في الصورتين اما في الاولى فيجوزكم الشرط
 واما في الثانية فلعدم توقف الكتابة المنبورة على قبول الغائب فيما يتبعه
 وهو صحداؤه الحر القابل بعقد الكتابة استحسانا وفي القياس لا يعتق لان الشرط

ممدوم والعمد موقوف على قول العبد العائى فيما حضره وهو وجوب ابدل
 عليه والموقوف لاحكامه (وان قول العبد) حين اوعى الكلام الله قبل اداء
 الحر (فهو) اى العبد (مكاتب) لان الكفاية كانت موقوفة على احواله
 وقوله احواله وانما قل اداؤه لانه ان قل بعد اداء الحر فلا يكون حكم المكاتب
 او حود الحرية قل ان قال العبد لادله ثم ادى العائى فلا يلتزم لان العقد ارتد
 رده (وان كاتب) لاولى (عدا عن نفسه ومن آخر غائب) بان قال الحاضر
 لاولى كاتنى يا ب درهم على نسي وتلى فلان العائى مكاتبهما (فقل)
 العبد الحاضر (صح) عقد الكتابة والناس ان لا يحور الا عن نفسه اولائه
 عليها ويتوقف في حق العبد ادم الولاية عليه وحده الا يحسب ان الحاضر
 اصفى لانه قد الى نفسه ابداء يجعل نفسه اصلا والعائى تبعها فيصح كامة
 كويت دحل اولادها تبع حتى سقوا بادائها ولا يلزم عليها من الدل شيئا
 (وقول العائى رده لعل) اذ لا يتوقف في حقه (ولا يوجب الحاضر بكل الدل)
 لان لكل الدل عليه (ولا يوجب العائى شيئا) من الدل لكون العقد نافذا
 على الحاضر ولو اكتسب العائى شيئا ليس لاولى ايا حقه وليس له ان يذمه من غيره
 ولو ابرأه المولى او وهبه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابرأ الحاضر
 او وهبه له عتقا حبا ولو اعتق اعائى سقط عن الحاضر حصته من الدل وان اتفق
 الحاضر او مات سقطت حصة الحاضر وادى العائى حصته حالا والاردف
 (وانها) اى اى واحد من الاثنين وهما الحاضر والعائى (ادى) يدل
 الكتابة (اجبر المولى على العول) اى على قول المددوع اليه اما الحاضر
 فلا الدل عليه واما العائى فلاه يبال به شرف الحرية وان لم يكن الدل
 عاية وصار كعسر الرهن اذا ادى الدين يجر المرتضى على القول بالحاجة
 الى استحسانه عينه وان لم يكن الدل عليه (وعقبا) اى الحاضر والعائى
 رجعا لو حود الشرط في حقهما وهو اداء يدل الكفاية (ولا يرجع احدهما
 على الآخر) مما ادى الى المولى من بدل الكفاية اما الحاضر فلاه قصى دنيا
 عليه واما العائى فلاه ادى بعر امره (وكذا لو كاتبهما معا) اى لو كاتب
 عسديه كتابة واحدة ان اديا عنقا وان عجزا ردا الى الرق ولا يعتقان الا باداة
 الجمع لان الكتابة واحدة وشرطها فحما معترا وبهما ادى اجبر المولى على
 القول وعنقا (ولا يفتى احدهما باداة حصته) لانهما اكتنفتا واحدا
 (بخلاف ما لو كانا) اى العبدان (الاثنين) اى لرجلين وكاتبهما كذلك فكل
 واحد منهما مكاتب حصته يعنى اداؤها لان كل واحد من السيدين اذا استوجب
 الدل على مملوكه وبعبارة مطلقة في مملوكه لافى مملوك غيره بخلاف المثلة الاولى

لأن شرطه معتبر في حقهما لأنهما مما وكاه كافي الاختيار (ولو عجز أحدهما)
 في المسئلة الأولى فرد إلى الرق أما نصاحتهما أوردته القاضي ولم يعلم الآخر
 (ثم ادعى الآخر البطل عتقا) جيبا لما مر أنهما كشخص واحد وأوذكر هذه
 المسئلة عقيب الأولى لكان أوضح وأنسب تدبر (وإن كانت أمة عنها وعن)
 والدين (صغيرين لها جاز) العقد استحسننا إذا قبلت الأمة (وای) واحد
 من الشقة وهم الأم والأبنا (أدى أجبر المولى على القبول وعقوا) لأنها
 جعلت نفسها أصلا في الكتابة وأولادها تبعوا وأواعق المولى الأم بقي عليهما
 من بذل الكتابة بحصتهما يؤدبانه في الحال ويطالب المولى الأم بالبدل دونهما
 ولو اعقتهما سقط عنها حصتهما وعليها الباقي على نجومها كما مر
 في كتابة الحاضر والغائب (ولا يرجع على غيره) بشئ لكونه متقفا بالآداب
 ومتبرعا في حق الغير

(باب كتابة العبد المشترك)

بين الاثنين ذكر كتابة المشترك بعد غير المشترك لأن الاشتراك خلاف الأصل
 ولأن المشترك من غيره كالركب من المفرد (ولو أذن أحد الشريكين في عبده
 الآخر أن يكتب حصته منه) أي من العبد (بألف) درهم (وبقبض البدل)
 أي بدل الكتابة (ففعل المأذون) أي كاتب الشريك المأذون (وقبض البعض)
 أي بعض البدل (ففجز المكاتب) عن أداء باقيه (فالقبوض) من البدل
 (للقباض خاصة) عند الإمام لأن الكتابة متجزئة على قوله لأفادتها الحرية
 لما يكون مقصرا على نصيبه ودال على إذن للعبد بالأداء إليه فيكون متبرعا
 في نصيبه على القابض فيكون كل القبض له (وقالا هو) مكاتب (بينهما)
 وما أدى فهو بينهما لأن الإذن بكتابة نصيبه إذن بكتابة البطل لأن الكتابة
 لا تجزى عندهما كالحرية فيكون القابض أصيلا في بعض مقبوضه ووكيلا
 في بعضه شريكه فيصير المقبوض مشتركا بينهما بعد العجز كما كان مشتركا قبل
 العجز (أمة) مشتركة (لرجلين كاتبها فأنت بولد فادعاه أحدهما) أي ادعى
 أحد الشريكين الولد (ثم أتت باخر) أي بولد آخر (فادعاه) الشريك
 (الآخر فجزت) الأمة عن أداء البدل (فهي) أي الأمة (أم ولد)
 الشريك (الأول) لأن دعوه صحيحة لقيام ملكه وكون استيلاده غير متجزئ
 لأن الكتابة لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فتقتصر أمومية الولد على نصيبه
 كافي المدبرة المشتركة وكذا دعوة الآخر صحيحة في ولدها الثاني مادامت الأمة
 باقية على الكتابة لقيام ملكه ثم إن الكتابة لما حلت كان لم تكن بسبب العجز

وقسم وطى الآخرة حقيقة في أم ولد العير وظهر أن كل أمة أم ولد للأول
 زوال الكتابة المانعة من الانتقال ولتقديم وطئه (وصى الأول) (الثاني
 (نصف قيمتها) لأنه ثلاث تصيداً استكمل الاستيلاء (و) ضمن (نصف
 عقرها) أو طئه جارية مشتركة (و) ضمن (الثاني) الأول (تلم عقرها)
 لأمه وطى أم ولد الغير حقيقة (و) ضمن (قيمة الولد) الثاني (وهو)
 أي الولد الثاني (أنه) أي ابن الثاني لأنه بمنزلة المبرور لأنم حين وطئها كان
 ملكه قائماً ظاهراً وولد المبرور ثابت النسب منه وحده بالقيمة كما عرفت في موضعه
 (وإنهما) أي أي واحد من الشريكين (دفع العير إليها) أي المكتبة (فل
 العجز حار) دونه لأنه حقه حال قيام الكتابة لا خصاصها من غيرها فإذا عجزت
 ردت إلى المولى لأنه طهر أحصاها هذا كله عند الإمام (وتشدهما)
 كل الأمة أم ولد للأول حين إدعائه لأن تكبيل أمومة الولد واجب بالاتفاق
 فيما لم يكن بناء على الاستيلاء المكتوبة غير متعز و التكبيل يمكن بسبب فسخ
 الكتابة بالاستيلاء فيمتصرونه المكتبة فينتقل نصيب الثاني إلى الأول
 كما ينتقل يفسخ الكتابة بالعجز (لا يثبت نسب الولد) الثاني (من الثاني)
 لأن وطى الثاني صادف أم ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه (ولا يضمن)
 الثاني (قيمته) أي قيمة الولد ولا يكون حراً عايداً بالقيمة فبرأه لا يجب الحد
 عليه للشيء وهي شبهة أنها مكتوبة بينهما (وحكمه) أي حكم الولد
 (كامه) يعني يكون تابعاً للأمة في الاستيلاء (ويضمن تمام العقر) لأن الحد
 لا يعرض عن الحد الفاتين والحد مندرى للشيء فحق القرامة (ويضمن
 الأول) (الآخر) نصف قيمتها مكاتبة عدد إلى نصف (لأمه ثلاث نصيب
 شريكة وهي مكاتبة سواء كان مؤسراً أو مسيراً لأنه ضمنان التملك (و)
 يضمن (الأول منه) أي من نصف قيمتها (و) من نصف (ماتق من البدن)
 أي بدل الكتابة (تعد بمجد) لأن حق الآخر في نصف الرقة نظراً إلى العجز
 وفي نصف البدل نظراً إلى الأداء قلل تردد يلزم إقرارها بالقيمة وإذا انفخت
 الكتابة في حصص الشريك عندهما قبل العجز وكلها مكاتبة للأول ونصف
 البدل عند الشيخ أي منصوص وبكل البدل عند عامة المشايخ (وأولهما)
 الثاني (الأمة المكتبة المشتركة بعد استيلاء الأول (مل دبرها فعجزت)
 عن الكتابة (نظراً للتدبير) بالإجماع لأن الأول تملك نصيب شريكة بالعجز
 من وقت وطئه على مذهب الإمام أو تملك كلها بالاستيلاء قبل العجز على
 مذهبهما فأن تدبر يقع في ملك غيره (وهي) أي الأمة (أم ولد الأول)
 زوال الكتابة المانعة بالعجز والزوم استكمال الاستيلاء (والولد له) أي الأول

احده دعوته (ضمن) الاول شريكه (نصف قيمتها) لملكه بالاستيلاء
 (ونصف عقرها) او وقوع الوطى في الشراكة (ولو اعقتها احدهما)
 اى اعتق احد الشريكين الامة المكتوبة المشتركة حال كونه (موسرا فعجزت)
 عن الكتابة (ضمن المعتق) لشريكه (نصف قيمتها ورجع) المعتق (به)
 اى غاصبته (عليها) اى على الامة لان الساكت عن التحرير يضمن التحرر
 وهو ايضا يضمنها عند الامام (خلافا لهما) اى قال لا يرجع عليها اذ بالعجز
 صارت كأنها لم تزل عن القنية وهذا الخلاف على ما مر ان الساكت اذا ضمن
 المعتق يرجع عنده لانهما وان لم تعجز الامة عن اداء البذل حال كون المعتق
 موسرا فلا ضمان عند الامام اذ بالاعتاق لم يتغير نصيب الساكت بناء على
 ان الاعتاق مجزئ عنده وهى مكانة قبل الاعتاق (وعندهما يضمن الموسر
 ونحو التسوية في المعتق) لان الاعتاق لما كان لا يجزئ عندهما يعتق الكل
 فان كان المعتق موسرا يضمن الساكت قيمة نصيبه من المكتوبة وان كان معسرا
 تسبى الامة لان ضمان الاعتاق يختلف باليسار والاعسار كما بين في موضعه (ولو دبر احد
 الشريكين ثم اعتق الآخر) حال كونه (موسرا ضمنه المدير) بكسر الباء بمعنى المدير
 ان يضمن المعتق نصف قيمته ان شاء (او استسعى العبد او اعتقه) اى خبر المدير
 بين الثلاثة عند الامام (وان عكسا) اى ان اعتقه احد الشريكين ثم دبره الآخر
 (فالمدير) بالكسر (يعق او يستسعى) ولا يضمن عند الامام ووجهه ان التدبير
 يجزئ عنده فتدبير احدهما يقتصر على نصيبه لكن يفسد به نصيب الآخر
 فثبت له خيرة الاعتاق والتضمين والاستسعاء لما عرف من مذهبه واذا اعتق لم يبق له
 خيار التضمين والاستسعاء واعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يجزئ عنده ولكن
 يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمنه قيمة نصيبه وله خيار العرق والاستسعاء ايضا
 كما هو مذهبه ويضمنه قيمة نصيبه مدبرا لان الاعتاق صادق المدير ثم قيل قيمة
 المدير تعرف بقوم المتولين وقيل يجب ثلثا قيمته قنا كما في الهداية (وعندهما
 ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا) لانه ضمان تلك فلا يختلف
 بهما (وعتق الآخر لغو) لان التدبير لا يجزئ عندهما فملك نصيب
 صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته قنا لانه صادق التدبير وهو قن (وان اعتق
 الاول ضمن) لشريكه نصف قيمته (او) كان (موسرا او استسعى العبد او) كان
 (معسرا) لان هذا ضمان الاعتاق فيختلف باليسار والاعسار عندهما (وتدبر الآخر
 لغو) لان الاعتاق لا يجزئ فعق كله فلا يصادف التدبير المالك وهو يعتمد

(باب الحجر والموت)

اى موت المكاتب وموت المولى تأخير باب احكام هذه الاشياء ظهر التماس

لان هذه الاشياء مشأخرة عن عقد الكتابة (اذ اعجز الكتاب
 عن تحريم) اى مكاتب عجز عن اداء وظيفة مفوضة من يد الكتاب
 لما امر ان التحريم فى الاصل المطالع ثم سمي به الوقت ثم الوظيفة التى تودى
 فى ذلك الوقت للامانة بينهما (فان رضى له حصول مال) بان كان
 لهذا الكتاب على آخرذين رضى ان يكون مقبوضا او مال رضى قدومه (لا يحل
 الحاكم بتعجيله) ويهمل يومين او ثلاثة ايام نظرا للجائزتين والثلاثة هى المدة
 التى ضررت لا بلاء الاعذار كما مهال الحصر للدفع والمدون المقرلة قضاء وكسر ط
 الخيار وحوادث ذلك فلا يزداد عليه (والا) اى ان لم يرجعه حصول مال (عجزه)
 الحاكم (وفسخ الكتابة ان طلب سيده او عجزه تسببه رضاه) اى رضاه
 المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ عند الطرفين لان الكتابة
 عقد لازم تام فلا يفسخ الا بالقضاء او الرضا كفاى الرجوع عن الهبة وفى بعض
 الروايات ينفر المولى بالفسخ كفاى الكفاى والمولى حق الفسخ فى الكتابة الفاسدة
 بلا رضاه العبد ولا العبد حق الفسخ ايضا فى الجائزة والفاسدة بغير رضاه المولى
 كفاى الشور (وعند ابن يوسف لا يعجز) اى لا يحكم الحاكم بعجزه (عالم توال
 عليه نيمان) لقول على رضى الله تعالى عنه اذا توالى على المكاتب نجه ان ردالى
 الرق والار فمسا لا يدرك بالقياس كالجبر ولهما ما روى عن ابن عمر رضى الله
 عنهما ان مكاتبه عجز عن تحريم فرداه الى الرق ولان الحق بالعقد من جانب
 المولى اعم من المسمى عند انقضاء العجز الاول وانه قد فاق فوجب تعجيله
 كما لو توالى عليه نيمان وهذا لان الكتابة قابلة للفسخ والاخلال بالعجز الواحد
 اخلال بانه ورض المولى من الكتابة فوجب له حق الفسخ دفعا للضرر عنه
 كفوات وصف السلامة فى البيع وفى المضمرات ان الصحيح قولهما (واذا عجز)
 المكاتب (عادت اليه احكام رقه) لان فك الجبر كان لاجل عقد الكتابة
 فلا يرق بدون العقد (وما فى يده) من الاكساب (لمواه) اذا ظهر له
 كسب عبده بسبب عجزه (ويحل) ما فى يد المكاتب (له) اى المولى (واو)
 وصية كان (اصله من صدقة) ولم يكن المولى مصرفا للصدقة زكوة كانت
 او غير ها لانه اخذه عوضا عن العتق زمان الاخذ والمكاتب قد اخذه صدقة
 وهو من المصارف ومن الاصول المفردة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات
 اخذ القول عليه السلام ابررة هى لك صدقة ولنا عدية كما مر وفى الصحيح ولا فرق
 على الصحيح بين ما اذا اذاه الى المولى ثم عجز او عجز قبل الاذاه وفى المسألة
 تفصيل فليراجع (وان مات) المكاتب (من وفاة) اى ان مات وله مال
 ابقى يبدل الكتابة (لا يفسخ) الكتابة (ويؤدى بدلها) اى يد الكتابة

(من ماله ويحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حياته ويورث ما بقي) من ماله
وهو قول علي وابن مسعود رضي الله عنهم اياه اخذ علما ولان الكتابة عقد
معاوضة فلا تبطل بموته كما لا تبطل بموت مولاه اذا المعاوضة تقتضي المساواة
قال الجمهور ان المكاتب يعتق في آخر جزء من اجزاء حياته لان بدل الكتابة
هو سبب الاداء موجود قبل الموت فيستند الاداء الى ما قبله فيجوز اداء ثابته
كادائه ولان بدل الكتابة يسام في آخر عمره مقام الخلية وهي الاداء فيكون
المولى مستحقا عليه قبل الموت وقال البعض ان المكاتب يعتق بعد الموت وقال
زبد بن ثابت رضي الله عنه تفصح الكتابة بموت المكاتب كما اذا لم يترك مالا
وافياويه اخذ الشافعي لقوات المحل (ويعتق اولاده الذين شراهم) في كتابته
(او ولدوا في كتابته) متعلق بقوله شراهم وولدوا على التنازع حتى او ولدوا
قبل الكتابة لا يتبعون ولا يعتقون الا ان يكونوا صغيرين وعن هذا قال (او)
اولاده الذين (كوتبوا معه تبعا) بان يكونوا صغيرين (او قصدا) بان يكونوا كبيرين
ولكن كوتبوا معه لان الصغير يتبعون الاب في الكتابة والكبير ين يجعلون مع الاب
كشخص واحد فاعتقون ويرثون اما لو كان الاب والد مكاتبين بعقد على حدة
يعتق من وقت اداء بدل الكتابة مقصورا عليه ولا يرث لانه مق بالكتابة كما في
شرح الوقاية لابن الشيخ (وان لم يترك وفاء) اي ان مات المكاتب ولم يترك
مالا بقي يبدل الكتابة (وله ولد ولد في كتابته سعي) الولد في كتابة ابيه كما كان
يسعى ابوه (على نجومه) اي على نجوم ابيه المقسطة (فاذا ادبى) الولد
الكتابة (حكم بعقده) اي اعتق الولد لانه داخل في كتابة ابيه فبعقده بعقده
(وعقده ابيه قبل موته) يعني في آخر جزء من اجزاء حياته (والولد المشري)
اي الولد الذي اشتراه المكاتب في كتابته ومات (اما ان يؤدى البدل حالا او يرد
في الرق) عند الامام لان حكم العقد لم يسر اليه لكنه اذا ادبى في الحال فقد ظهر
ان اباه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وانه مات خرا (وعندهما هو) اي الولد
المشري (كالاول) اي كما لو ولد في الكتابة لكونه مكاتباً ببيعة الاب وبه قال مالك
وفي الثوري اشترى المكاتب اخذ فوات عن وفاء ورثه ابنته (وان مات المكاتب
 وترك ولدا من) امرأة (حرة وترك ديناء على الناس فيه وفاء) يبدل الكتابة
(فيجني الولد فقضى القاضي) اي قضى القاضي (بارش الجناية على عاقلة الام
لا يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب) لان هذا القضاء يقرر حكم الكتابة لانها
تقتضي الخاق الولد بموالي الام والمحاسب الدية عليهم لكن على وجه يحتمل ان
يعتق فيعجز الولد الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكم الكتابة لا يكون تعجزا
عنه (وان اخضع موالى الام) موالى (الاب في ولائه فقضى به) اي قضى القاضي

بأول موله والى المم فهو مضمون المخرج (١) الكتاب لان هذا الخلاف في الاول هو صدور
 وذلك على بقاء الكتابة وانقضاءها فانها اذا انقضت مات عبدا واستقر الولاء على
 مولى الامر واذا بقيت واتصل بها الاداء مات حرا وانتقل الولاء الى مولى الاب وهذا
 فصل بجهته فيه فيقدم بالاقية القضاء وان هذا كان تجزيرا وهذا كله فيما اذا مات
 المكاتب عن وفاة فادبت الكتابة او عن ولد فاذا مات اما اذا مات لآخر وفاة اولاهن
 ولد فاختلوا في بقاء الكتابة قال الاسكافي تنقح حتى لو طوع انسان باذنه
 بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث لا تنقح مالم يقض بخرجه حتى
 لو طوع به انسان عنه قبل القضاء بانقح حجاز ويحكم بمقتضى آخر خبره
 كافي شرح الكنز للمعنى (واوجنى عبدا فكتبه سيده) حال كونه (جاهلا
 بجهته فبخر) العبد عن الكتابة فالولى بالخيار (ان شاء دفع) العبد بالجناية
 الى الميضي عليه (او هذا) العبد بالارش لانه اوجب الجناية العبد في الاصل
 ولم يكن سالما بالجناية حتى يصير تحت رالفداء وان هذا قبيح ويكفر جاهلا لكن
 الكتابة مائة للدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصلى (وكذا) الحكم (اوجنى
 المكاتب فبخر) عن الكتابة (في القضاء) اي بموجب الجناية لانه لم يخرضارفتا
 وحكم جنابة الفخر فيه المولى بين الدفع والفداء على ما عرف في موضعه (او)
 بخر (بعد ما قضى عليه) اي على المكاتب (هـ) اي بموجب الجنابة في حال كتابته
 فبخر (فهو) اي بموجب الجنابة (دي) عليه (ويباع) العبد (فيه) لا انفصال بين
 رقبته الى قيمته بالقضاء هذا عند الحاكم من ان الاصل في جنابة العبد وجوب الدفع
 الا اذا تمذر التسليم او جرد المانع عن الانفصال من ملك الى ملك وهو قابل للرجوع
 والزوال فيكون المانع متزدا فلم يثبت الانفصال الا بالقضاء او بالرضاء او بالموت
 عن الوفا بخلاف اسير والاحتلال لان المانع لا يقبل الانفصال فوجب القيمة
 بلا توقف وعند زفر وهو قول ابي يوسف اولابايع فيه وان بخر قبل القضاء
 لان المانع من الدفع قائم وقت وقوع الجنابة وهو الكتابة فوجب القيمة
 بنفس الوقوع بجنابة المذبروام الولد وفي الدرر اقر بالمكاتب بجنابة خطا لعمد
 وحكم بها عليه لان جنابته مستقيمة في كسبه وهو احق باكسابه فمقتضى اقراره
 كالحرم واذا لم يحكم عليه حتى بخر يطأت (ولا تنقح) الكتابة بموت السيد
 لان الكتابة من اسباب العتق والعق حق للمكاتب وكذا سيده حتى لا فلا يطل
 بموت السيد كالندير وامومة الولد والدين والاجل اذا مات الطالب (ويؤدى
 المكاتب) (السيد الى ورثته) اي الى ورثة سيده (على شجونه) لان النجوم
 حقه لانه اصل وهو حق المطاوب فلا يطل بموت الطالب كالاجل في السيد
 هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو منقوص لا يصح تأجيله الا من التلث

(فان اعتقه) اى العبد المكاتب (بعضهم) اى بعض الورثة (فى مجلس و)
اعتقه (الاخرى) مجلس (آخر لا ينفذ) عنقه لانه لم يملكه اذ المكاتب لا ينفذ
من ملك المورث الى ملك الوارث كما لا يملك بساير اسباب الملك ولا تسقط حصته
من البذل عندنا خلافا للسافى وقيل يعتق اذا اعتقه الباكون ما لم يرجع الاول
(وان اعتقوه) اى جميع الورثة فى مجلس واحد (كلهم عتق) العبد المكاتب
(مجانا) والقياس ان لا يعتق لعدم ملكهم وجه الاستحسان انه يجعل ابراء
عن بدل الكتابة اقتضاء صحيحا للعتق كما اذا ابراء المولى عن كل بدل الكتابة
وفى الشورى مكاتب تحت امة طلقها ثنتين فلكها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره
كاتباء بدا كتابة واحدة وعجز المكاتب لا يعجزه الفاضى حتى يجتمعا

(كتاب الولاء)

اورد كتاب الولاء عقب المكاتب لانه من آثار زوال ملك الرقة وهو لغة القرابة
وشرعا قرابة حكيمية حاصلة من العتق او من الموالاة وهى المتابعة لان فى ولأء
العتاق ارضا بوالى وجود الشرط وكذا فى ولأء الموالاة وقيل الولاء والولاية
بالفج النصرة والحجة بالعتق والوئمال او بالعتق والوعد ولو كافرا فالولأء عبارة
عن النصرة بالعتق او بالعقل فبرئه شرعا عند عدم المنافع من الارث وفى الشورى
هو عبارة عن التاصر بولأء الشفاعة او بولأء الموالاة ومن آثاره الارث والعقل
(الولأء لمن اعتق) وهو لفظ الحديث اخرجه الأئمة الستة عن عائشة الصديقة
رضى الله تعالى عنها عن النبي عليه السلام الولأء لمن اعتق يعنى اعتق مملوكه
ذكرنا كان السيد اوثنى قولاًؤه له ولذا قال الجمهور سبب هذا الولأء الاعتاق
والاصح ان سبب العتق على ملكه لانه يضاف اليه يقال ولأء العتاق
ولا يقال ولأء الاعتاق والاضافة دليل الاختصاص وهو بالسببية ولان من ورث
قريبه فعتق عليه كان مولى له ولاعتاق من جهته والحديث لا ينافى ان يكون
العتق على الملك هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتاق لا بحالة وتخصيصه
به خرج مخرج اخاب (ولو) وصلية (تدبير) بان دبر عبده فبات وعتق من
شبه (او استيلاء) بان استولد جارية ومات عتقت من جيع ماله (او كتابة)
بان كاتب عبده وادى بدل الكتابة فعتق (او وصية او ملك قريب) بان ملك
اباه او ابنته بشراء او هبة او نحو ذلك فعتق عليه وذلك لاطلاق الحديث قال
صدر الشريعة فان قيل كيف يكون الولأء فى التدبير والاستيلاء للسيد
والدبر واما الولد انما يعتقان بعد موت السيد فلنا صورته ان رتد السيد ويطلق

بدار الحرب حتى يحكم بعقبي مدره وام والده ثم جاء مسلحان مدره او ام والده
 فاولاه احدى و قد كلام لان العرض اثبات الولاء له في جمع المواد كجاء
 عليه تصور المسئلة فالحواش ان يقول ان الولاء يثبت ابتداء لمول ثم ينتقل الى
 ورثه فستقوم الكلايم في المكاتب الذي ادعى الدليل بعد موت السيد الى الورثة
 وكذا في الموصل شرائه ثم اعقد وغيرهما تدبر (واما شرطه فانه
 او سائت) يعني لو اتى السيد وشرط الولاء لمصره او شرط ان يكون معه شاة
 ولا ولا بينهما ورثه غيره كان الشرط له والاولا به يحمله للشرع فعره كافي للسب
 اذا شرط ان لا يرثه ووافق شرح الوقايد لصدر الشريعة من ان ذلك شرط
 مع القيد لمعنى العقد متسام الص سهو من قلم السامع متع (ومن اعني)
 كامة (حامل من روح قبر) للمهر (فولدت) الامه الجاهل والدا بعد عتيها
 (لاهل من نصف سنة فولا الولد له) اي لمول الام (لا يجل) ولا الجاهل
 (عنة) اي من مولى الام الى مولى الاب ان اعني ابوه (ادا) الا انها لما
 اعتقت وتيقن وجود الحمل في ذلك الوقت في حالها مقصودا لاهل جرؤها
 ولا يستل من موالها الولاء به الى ما يولد له عليه السلام الولاء لمن اعني
 (وكذا لو ولدت) الامه المذكورة وليس (نوأمين احدهما) اي ولادته
 احدهما (لاهل من نصفها) اي من نصف السنة من وقت الاعتناق والآخر
 لاكثر منه وبينه والذين اقل من ستة اشهر فولاها اول الام ادا لا ينقل عنه
 الى مولى الاب ان اعني الاب لان ادوا من موافق من ما واعد في عتيان معا
 بالاعتناق المزبور لو كان مملوكا لولد من اقل من اقل مدة الحمل (وان ولدت) الامه
 المربورة ولدا بعد عتيها (لاكثر من ذلك) اي من نصف سنة (فولاوه)
 اي الولد (له) اي لمول الام ايضا لان الولد جرؤها فتيها في العتبات
 الشرعية الا ترى انه ياتيها في الحرية والرق فكذلك في الولاء يغير جعله تبعها
 للاب (فسد) لكي ان اعني الاب (والولد حي) (جروه) اي جرحه بالام
 الولاء (الى مواله) اي بحر الاب ولا يراه من مولى الام الى قوم نفسه لان
 الولاء لحمة كلحمة النسب ثم النسب من الاباء وكذا الولاء وانما يكون من
 الامهات للصورة وقد زالت بالعتق فيقول الى مولى الاب كولد الامه
 ينسب الى قوم الام ثم اذا اكد نفسه ينقل الى الاب والمانع فان مات
 مولى الاب قل الولد بعد اعتناقي الاب لا يكون مولى الام وانما ذلك الولاء
 كمال بن كمال الورث في شرح افرائض وفي التبيين هذا اذا لم يكن
 معسدة فان كانت معسدة فبها ولد لاكثر من ستة اشهر من وقت
 العتيق ولاقل من سمين من وقت الفراق لا ينقل ولاؤه الى موال الاب

لأنه كان موجودا عند عتق الام ولهذا ثبت نفسه من الزوج ولا يرجع
 (الاواون عليهم بما عقلوا عنه قبل الجرح) اى لو تزوجت معتقة بعد فولدت
 اولادا فبني الاولاد فعقلهم على مولى الام لا يرجعون على عاقلة الاب
 بما عقلا والانه حين عقل عنه قوم الام كان النسب ثابتا لهم وانما ثبت لقوم
 الاب مقتضرا على زمان الاعتاق لان سببه هو العتق فلا يرجعون به (ولو تزوج
 العجمي) جرا الاصل (له مولى مولاة او لامعتقة) سواء كانت معتقة العرب
 او العجم وما وقع في القدوري وهو من تزوج من العجم بمعتقة للعرب اتفاقا (فولدت
 ولدا) منه (اى من العجم) (قولا الولد لمواليها) اى موالى الام عند الطرفين
 (وعند ابى يوسف حكمة) اى حكم الولد (حكم ابيه) فيكون المولى لموالى ابيه لا لمواليها
 لانه كالنسب والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه اقوى وبه قالت الاثمة
 الثلاثة ولهما ان ولادة الفتاة قوى معتبر والنسب بين العجمين ضعيف لانهم ضيعوا
 انسابهم ولا تفاخر لهم به وكذا اولاد الموالاة ضعيف والضعيف لا يعارض القوي قيد
 بالاعجمي لان اباه ان كان عربيا يكون ولأواه لموالى ابيه اتفاقا لشرف نسبه
 وقيدنا بالمر الاصل لان الابوين لو كانا معتقين فالنسبة الى قوم الاب اتفاقا
 لانهما استويا بالترجيح لثبوت الاب وقيد بمولى الموالاة لانه لو كان مولى عتاقة فولأوه
 لموالى ابيه اتفاقا وفصل صاحب الدرر في هذا الجدل وخاصه ان الام اذا كانت حرة
 الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولأوه على وادها لانه كما لا ينتقل الولاء في المسئلة
 الاولى وهى قوله ومن اعتق حاملا الخ فلان لا ينتقل عند كونها حرة الاصل بالطريق
 الاولى ويوافق ما ذكر في البدائع والتكملة ومختصر المحيط من اشتراط عدم كون
 الام حرة اصلية في ثبوت الولاء وامامافى المسئلة وان كان المبادر منه المخالفة لكنه
 لا مخالفة في الحقيقة على ما حقق في الدرر وذهب البعض الى ثبوته عند كون
 الام حرة اصلية ومن علماء هذه الدولة منهم من افق على الثبوت ومنهم من على
 خلافه والمولى ابو السعود افقى اولاه على الثبوت ثم رجع وافق على خلافه وثبت
 عليه كما فصل في حاشية عزى زاده على الدرر وموجب ما يقتضيه الاصول عدم
 الثبوت لان الولاء يتفرغ على زوال الملك وهو على ثبوته وثبوته في الولد من
 جانب الام البتة واذا كانت حرة اصلية كيف يتصور الملك على الولد وينبغي
 ان ينسبه ان لفظ حر الاصل يستعمل في معنيين عدم جرى الرق على النفس
 من حين العاوق مع جريه على الاصل وعدم جريه على الاصل ابدا
 والاختلاف انما هو على المعنى الثانى واما على الاول فلا نزاع في الثبوت
 ومراجع مسائل الولاء الى هذه الصور وهى ان الولد امانا ان تكون امه حرة
 اصلية بهذا المعنى اولاه امانا ان تكون معتقة حال الحمل من قن ولدت لافل

من نصف منه اولاد وح اما ان يكون ابوه رقيقا ولا و لا وح اما ان يكون حرا لا اصل
لهذا المعنى اولاد كان فاما ان يكون عرسا اولاد فهذه ست صور في الاولى
والخامسة لاولاد اصلا والثانية والثالثة الولاء لقول الام وفي الرابعة لقول الاب وفي
السادسة لقول الام عند الطر فبين خلافا لابي يوسف وفي قول المتن من
اعتق حاء لالح دلالة الى الاولى والثانية وفي قوله وان واصلت لاكثر الخ الى
الثالثة والرابعة وفي قوله لو تزوج اعظمي الى الخامسة والسادسة تمام (والمتن)
عصبة سببة (مقدم على ذوى الارحام) وهو من لا فرض له ويدخل في نسبه
الى آلت اشئ (مؤخر عن العصبة السببة) سواء كانت عصبة نفسه او غيره
او مع غيره وكذا مقدم على الرد على ذوى السهام وهو آخر العصبات وهو
قول على رضى الله عنه وبه اخذ علماء الامصار وسياتي في الفرائض ان شاء الله
تعالى (ان مات السدس ثم مات) (المتن) ولا وارث له من التست (فأما)
اى ارث المتن (لا قرب عصبة سببه) على الترتيب المعروف في علم الفرائض
(فيكون) ارثه (لائحة) اى ابن السبيد (دون ابيه او اخيه) عند الطر فبين
لا لجزء اقرب وهو اختيار سعيد بن السبب ومذهب الشافعي والقول الاول
لا يبي يوسف (وعند ابي يوسف لايه السدس والثاني الابن) وهو احدى
الروايتين عن ابي مسعود رضى الله تعالى عنه وبه قال شريح والنفعي لان الولاء
كله اثر الملك فيخلق بحقيقة الملك ولوترك المتن ما لا وترك ابا وابنا كان لا يبيد
سدس ماله والباقي لايه فكذا اذا ترك ولاد والحواب انه وان كان اثر الملك
لكنه ليس بمال ولا له حكم المال كالفصا ص الذى يجوز الاعتراض عنه بالمال
ولا يجزى فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال مل هو سبب يورث به بطر ابق
العصبة فيعتبر الاقرب فالاقرب واوترك المتن ابن المتن لوجوده قالوا لا كله
الى بالاتفاق واوترك جدد المتن واحاء فالولاء للجد عند الامام وعند هبى الولاء
بينهما نصفان (وعند استواء القرب) كما اذا ترك المتن ابي اخوى معتقة
(تستوى القصة) لاستواء الاستحقاق (وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن
او اعتق من اصق او كاس او كاتب من كتابين الحديث) اى اقرأ الحديث الخ
واخره اوديرن اودر من دون او حر ولاد معتقهن او معتق معتقهن وسياتي
تمامه في الفرائض ان شاء الله تعالى وفي شرح الكفر للعنى هذه احدث منكر
لا اصل له واعمال الروى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم فاشرح السبب في
عن على وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم انهم لا يرثون النساء من
الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن وتمامه فيه فليطالع عمه وفي الشئى اومات
المتن ولم يترك الابنة معتقة فلا شئ لها في طاهر الرواية وتوضع تركت في بيت

المال وافتي بعض المشايخ بدفع المال اليها لا يطريق الارث بل لانها اقرب
الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال وليس في زماننا بيت المال انتهى وفي
التور اذا ملك الدينى عبدا فاعاققه فولاؤه كالتب ولو اعترق حرى في دار
الحرب عبدا حرييا لا يعنى الا ان ينجى نفسه فان خلاه عتق ولا ولاه له وله
ان يوالى من شاء ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا منه واعاقفه
بالقول عتق ولو كان العبد مسلما فاعاقفه مسلم او حرى في دار الاسلام
فولاؤه له

(فصل)

هذا الفصل ايمان بانى نوعى الولاء كافي الاصلاح وجه تأخيره عن ولاء العاقبة
ظاهر (ولأء الموالاة سبه العقد) ولهذا يضاف الى الموالاة وهى العقد
والاصل فى الاضافة اضافة السبب الى السبب كما يضاف الولاء الى العاقبة
لان سبه العتق (فلو اسلم العجمي) مجهول النسب وانما بشرط كونه اعجميا
لان خلاص العرب بالقبائل فافغى عن الولاء وانما بشرط كونه مجهول النسب
لان من عرف نسبه لا يجوز ان يوالى غيره كافي الدرر وغيره قال ابن كمال الوزير
واما كونه مجهول النسب فليس بشرط وفي شرح الجمع لابن مالك وهو المختار
(على بدرجل ووالاه) بان قال انت مولاي رثني اذا مات وتعتقل عني اذا جئت
فقبيل الآخر فذلك عقد صحيح واشار اليه بقوله (على ان يرثه) اى الرجل
اذا مات هو (وان يعتقل) الرجل (عنه) اى عن الذي اسلم على يده اى يؤدى
الخدمة عنه اذا جئني (او والى غيره من اسلم على يده) معناه انه اسلم على بدرجل
ووالى غيره (صح) هذا العقد (ان لم يكن معتقا) فانه اذا كان معتقا لم يصح
عقد الموالاة اقوة ولأء العاقبة وكذا يصح لو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه
لان الصبي من اهل ان يثبت له ولأء العاقبة اذا ثبت سبه بان ملك قريبه او كاتب
ابوه او وصيه عبده وعتق كان ولاؤه له فيجاز ان يثبت له ولأء الموالاة اذا صدر
منه عقدها بالاذن كالمولى العبد باذن سيده آخر فانه يكون وكلا من سيده
يعقد الموالاة (و) اذا صح يكون (عقله) اى جنائته (عليه) اى على المولى
الذى اسلم على يده ووالاه والذى والاه وكان قد اسلم على يد غيره (وارثه)
اى ميراثه للذى والاه اذا مات (ان لم يكن له وارث) من النسب (وهو) اى القابل
للموالاة (مؤخر عن ذوى الارحام) لان ذوى الارحام يرثون بالقرابة وهى اقوى
وأكد من الولاء لانها لا تقبل النقص والولاء يقبل بخلاف الزوجين حيث
يرث معهما لانهما بعد الموت كالاجانب ولهذا لا رد عليهما فاذا اخذا حقهما

صار الباقي خاليا عن الوارث فيكون لمولى الموالاة وصند الأئمة الثلاثة / يصح
 عقد الموالاة أصلا وبوضوح ماله في بيت المال لأن منب الأثر الفرض والتعصية
 ولهذا لا يسيء أن لدوى الارحام عندهم ولنا قوله تعالى والذين صدقت بكم
 الخ وتسل من أئمة التفسيران المراد الصفة لا القسم إذا عاذا أن بأشد كل
 واحد من المة قد من يبر صرحه عند العقد (وما لم يقل عند) أوصل ولده
 (وله) أي لم والى (أن يصره) أي ولا الموالاة بغير رضا صاحبه (قولاً)
 بأن قال فحدث عقد الموالاة ملك لأنه عند تبع ولا يكون لازماً (بمصرته)
 أي بمحضرة صاحبه لأنه عقد واقع بينهما ولا يفسخ أحدهما إلا بمحضرة
 صاحبه كالمضاربة والشركة (وهذا مع غيره) أي بغيره صاحبه (بأن يقل
 عنه إلى غيره) بأن والى رجلاً آخر فيكون فسخاً كالعقد مع الأول ولا يلزم من
 ذلك حضور صاحبه ثبوت الانفصال في ضمن العقد الثاني مع الآخر فصار
 كالعمل الحكيم في الأمانة وكل من الصخين مالم يقل عنه (ولعله أن يقول)
 الأصلي (عنه أوصل ولده لا يصره) أي عقد الموالاة (هو) أي الأسفل
 (ولا ولده) يتعلق بحق العربة والحصول المقتضى ولا اتصال القضية (والأصل
 أيضا) أي كالأصل (أن يبرأ عن ولده) أي الأسفل (بمحضرة)
 أي الأسفل لعدم لزوم الأمانة بشرط في هذا أن يكون بمحضرة من الآخر
 (وأوالت أمرأة فولدت) رجلاً بشرطها (وأقرت بالولاء) أي أقرت
 إماماً والولاء لفلان (فولدت) والدا (مجهول النسب) أي لا يعرف له أب
 (أو كان معها ولداً صغيراً بذلك) أي كان الصغير مجهول النسب كذلك
 صح إقرارها على نفسها (وتبعها فيه) أي تبع الولد إمامه في الولاء ويصير
 مول فلان عند الإمام (خلاهما) أي قال لا يتبعها ولدها في الصورتين لأن
 الأم لا ولاية لها على ما الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه وله أن الولاء
 بمنزلة النسب فيكون نعماً محضاً في حق الصغير المجهول النسب فملكه الأم
 كقول الهبة وأوالت رجل أنه متفق خلاف فكذلك للقرلة في الولاء استتلا
 أو قال لامل واليتي فافر المقر له والولاء لا يصح عند الإمام وعندهما يصح

(كتاب الأكرام)

قبل الموالاة تغير حال المولى الأعلى من حرمة أكل مال المولى الأسفل بعد موته
 إلى أنه كان الأكرام تغير حال الخطاب من الحرمة إلى الحلل فكان مناسياً أن يذكر
 الأكرام عقب الموالاة (هو) لغة مصدراً كرهية إذا جعله على أمر يكرهه
 والكره بالفتح اسم منه (فعل بوقعه الأنبياء بغيره بقوت به) أي بذلك القول

(رضاء) أي رضاء ذلك الغير فقط بدون فساد اختياره كالجس مثلاً (أو بفساد اختياره) مع تحقق عدم الرضاء أيضاً كالتهديد بالقتل مثلاً وفي الدرر إن عدم الرضاء معتبر في جميع صور الإكراه وأصل الاختيار ثابت في جميع صورته لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده أقول هذا هو المسطور بأن يكون نفوت النفس أو العضو وهذا معدوم للرضاء مفسد الاختيار وأما غير ملجئ بأن يكون بجس أو قيد أو ضرب وهذا معدوم للرضاء غير مفسد الاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية وهو قول يوقعه بغيره فينفوت به رضاء أو يفسد اختياره فإن فيه جعل قسم الشيء قسماً لا انتهى لكن يمكن دفعه بأن القسم الأول الرضاء فقط والقسم الثاني الرضاء مع الاختيار وقال في الإصلاح وهذا ظاهر بقرينة المقابلة فمن وهم أن فيه جعل قسم الشيء قسماً لا فقد وهم وفي القهستاني أن الإكراه لم يحقق مع الرضاء وهذا صحيح بقياساً وأما استحساناً فلا لأنه لو هدد بجس إية أو ابنه أو أخيه أو أمه أو زوجته أو واحد من محارمه ولداً كبس أو بهيمة أو غيره كان إكراهاً استحساناً فلا ينفذ شيء من هذه التصرفات وينفذ بقياساً لأن هذا ليس بإكراه حقيقة (مع بقاء أهليته) أي الإكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفساده لا ينافي أهلية الوجوب والإداء لأنها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والإكراه لا يخل شيء منها إلا ترى أنه متردد بين فرض وحظر ورخصة ومرة يأثم ومرة يشاب كافي القهستاني (وشروطه) أي شرط الإكراه مطلقاً أربعة الأول (قدرة المكرة) بكسر الراء (على إيقاع ما هدد به سلطاناً كان أو أصلاً) هذا عندهما لأن كل مغلب قادر على الإيقاع وعند الإمام لا إكراه إلا من السلطان لأن القدرة لا تكون بلا منعة والمصلحة للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وزمان لأن زمان الإمام لم يكن فيه لغير السلطان من القدرة ما يتحقق منه الإكراه وزمانها كان فيه ذلك فيحقق الإكراه من كل مغلب لفساد زمانها والقوى على قولها كما سيأتي وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الإكراه ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ يدل على أنه على الوفاق وفي المنع تفصيل فإطاع وفي الضهيرية أن مجرد الأمر من السلطان إكراه من تهديد (و) الثاني (خوف المكرة) بالقبح (وقوع ذلك) أي ما هدد به الحامل بأن ظن أنه يوقعه والحامل أعم أن يكون حقيقة كما إذا كان حاضراً أو حكماً كما إذا كان غائباً ورسوله حاضراً خاف الفاعل منه خوف المرسل وأما إذا غاب الرسول أيضاً فلا إكراه كما سيأتي (و) الثالث (كونه) أي كون المكرة (ممتنعاً عنه) أي قبل الإكراه (عن قول ما أكره عليه) وفي القهستاني إذا لم يمنع عنه لم يكن إكراهاً

لغوات ركنه وهو فوت الرضا كما اشير اليه في الاختيار وفيه ولازم على ان هذا
 الشرط مستلزم (لحقه) اي يلحق نفسه كبيع ماله او اتيقه بلا عوض او عاق
 عبده ولو عمل او اجر اخروي (او لحق) شخص (آخر) كالاق مال آخر (او لحق
 الشرع) كضرب الجرح والزنا ونحوهما لان الاكراه اهذه الحقوق يهدم الرضا
 لامتناعه قبل الاكراه (و) الرابع (كون المكره متعلقا بنفسه او عضوا) من الاعضاء
 (او موجبا عنه اسم الرضا) لان من كان شريفا يقيم بكلام خشن فيسقط مثل
 هذا في حقه الاكراه اذا هو اشتد له من الم الضرب ومن كان رذيل فلا يقيم
 الا بضرب مولى او بحبس شديد فلا يهد الضرب مرة يتوسط ولا الحبس ساعة
 بل يوما في حقه الاكراه ليكون الأشخاص متفاوتا ولذا قيد ما وجب الغم بادم
 الرضا وفي المصحح الاكراه يفتق لا يهدم الاختيار شرطا كالعين اذا اكرهه القاضي على بيع ماله
 بالفرقة يهدم مضي المدة الا ترى ان المستدرك اذا اكرهه القاضي على بيع ماله
 نقد يهدم والذي اذا اسلم عبده فاجبر على بيعه نقدا يهدم بخلاف ما اذا اكرهه
 على البيع بغير حق (فلو اكره على بيع) ماله (او شراء) بسلعة (او اجارة)
 دار (او اقرار) اى على ان يقر رجل بدين (يقبل) متعلق باكره بان قال باع ماله
 والاقبلت (او) اكره على هذه الاشياء ونحو (بضرب شديد وحبس بعيد)
 او قيد مؤبد (اخرى) المكره بعد زوال الاكراه عنه (بين الفصح) اى فصح
 العقد الصادر ويرجع عن الاقرار لانه دام الشرط هو الرضا بالاكراه سواء كان
 الاكراه ملجئا او غير ملجئ (والامضاه) لان العقد والاقرار يثبت الملك
 ولو باكره وينع التفاضل الذي لا يكون فيه حتى الاسترداد للعاقبة لان هذا التفاضل
 يتوقف على العقد الطوع (او يملكه) اى البيع (المشترى ملكا فاسما ان قبضه)
 اى اذا باع مكرها ثبت فيه الملك ان قبض المشتري البيع مبدئا وعند زوال العلة
 الثلاثة لا يثبت لانه بيع موقوف والوقوف قبل الاجارة لا يفيد الملك ولذا انه مات
 شرطه وهو الرضا بعد وجود الركن فصار كسائر الشروط المشددة فثبت
 الملك وبعض المشايخ جعلوا بيع الوفا كبيع المكره وصورته ان يقول البياع
 المشتري يثبت هذا العين منك يدن لك على على انى متى قضيت ديني فهو لى
 وبعضهم جعلوه رهنا لملكك المشتري ولا يتصرف به واي شيء اكل من زوائده
 يضمن ويستردده عند قضاء الدين ولو استأجره البياع لا يلزمه الاجرة وسقط
 الدين به لانه وبعضهم جعلوه بيعا جائزا مفيدا ببعض الاحكام وهو الانتفاع
 به دون البض وهو البيع وفي النهاية وعليه القوي وبعضهم جعلوه بيعا باطلا
 وفي الكافي والصحيح ان العقد الجارى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا
 ثم ينظر ان ذكرنا شرط الفصح في البيع عند ادائه الدين فتد وان لم يذكر او بلفظ

باقظ البيع بالوفاء او تلفظا بالبيع الجائر. والحال ان عندهما اى في زعمهما هذا البيع
 عبارة عن بيع غير لازم فانه يفسد ح علامر عهما وان ذكرنا البيع من غير شرط
 وذكرنا الشرط على الوجه البعاد جازا لبيع و يلزمه الوفاء بالبيع ثم فرغ عليه
 بقوله (فلو اعتق) المشتري (صح اعتاقه) لكونه ملكه وكذا تصرفه فيه تصرفا
 لا يمكنه نقضه (ولزمه) اى المشتري (قيمه) لانه ايتلف ما ملكه بعقد فاسد (وقبض)
 المكرة (الثمن) من المشتري (او تسليم البيع) للمشتري حال كونه (طوعا)
 اى طابعا قيد للذكورين (اجازة) بالبيع اذ القبض والتسليم طابعا لدليل الرضاء
 (لا فعلهما كرها) اى ان قبض الثمن وسلم البيع مكرها لا ينفذ البيع لعدم
 الرضاء (ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها) اى اذا كره على الهبة
 دون التسليم وسلم طوعا لا يكون اجازة لان غرض المكرة انما هو استحقاق
 الموهوب له لا مجرد لفظ الهبة والاستحقاق لا يثبت فيها بدون التسليم فكان
 التسليم فيها داخلا فى الاكراه والاكراه فى البيع يثبت بنفس العقد ولم يكن التسليم
 فيه داخلا فى الاكراه فافترقا (فان هلك المبيع فى يد مشتري غير مكره) بفتح الراء
 والبايع مكره (لزمه) اى المشتري (قيمه) اى قيمته المبيع للبايع المكرة لكون
 العقد فاسدا فكان مضمونا عليه بالقيمة (والبايع تضمن اى شاء من المكرة)
 بكسر الراء (او المشتري) لان لكل واحد منهما دخلا فى هلك ماله واحد
 منهما بالذات وواحد آخر بالواسطة (فان ضمن المكرة) بالكسر لكونه
 فى حكم الغاصب لدفع مال المالك الى المشتري (رجع على المشتري بقيمته) لانه
 ياداء الضمان ملكه فقام مقام المالك المكرة فيكون مالكه من وقت وجود
 السبب بالاستناد (وان ضمن) البايع (المشتري) الاول من المشتريين بالقيمة
 (بعد ما بداوته البياعات) بان باعته المشتري من آخر وبيع آخر من آخر ثم وثم
 وانما يلزم الضمان لكونه فى حكم غاصب الغاصب باخذ المال بواسطة من كان
 آلة للبايع ولذا لا يرجع المشتري بما ضمن على المكرة الذى كان واسطة وآلة للبايع
 (نفذ كل شراء وقع بعد شراؤه) اى المشتري الاول لكونه مالكا بالضمان
 فظهر انه باع ملك نفسه للبايع المكرة ان يضمن من شاء من المشتريين فايهم
 ضمنه ملكه وجازت البياعات التى بعده (ولا) ينفذ الشراء الذى (وقع قبله)
 اى قبل الضمان اعدم دخوله فى ملك غيره قبل التضمن حتى يملكه (وان اجاز)
 المالك المكرة (عقدا منها) اى من هذه البياعات (جاز ما قبله) اى ما قبل
 هذا العقد (ايضا) اى كما جاز ما بعده وبأخذ هو الثمن من المشتري الاول
 لان البيع كان موجودا والمانع من الفوؤ حقه وقد زال المانع بالاجازة فعاد الكل
 الى الخواز وفي الضمان يثبت المستند الى حين القبض لا ما قبله (وله) اى للمشتري

(استداده) أي الثمن (إذا أصبح) البيع (لأن) كان الثمن (بافيا) قبل
 البائع والمكره لغرض البيع وإن كان هالكاً لا يأخذ منه شيئاً لكونه أمانة في يده
 لأنه أخذه بأذن المشتري ولو ذكر هذه المسألة لعقبت قوله لا فعلها كراهها كافي أكثر
 الكتب لكان أنسب تبسيع (وضرب سقوط وحسن يوم ليس باكره) فانه
 لا يزال مثله عادة فلا يعدم الرضاء وهو شرط اثبوت حكم الاكره (الافقن)
 أي في حق من (يستضربه) أي يضرب سقوط وحسن يوم (لصكوه
 ذا منصب) فيكون مكرهاً مثله لأن ضرره أشد من ضرر الضرب الشديد
 فيقوت به الرضاء وفي المسقوط الحد في الجلس الذي هو اكره ما يجزئ به الاهتمام
 البين به وفي الضرب الذي هو اكره ما يجد منه إلا الشديد وليس في ذلك حد
 لأن زاد عليه ولا ينقص منه لأن المقادير لا تكون بأمر أي ولكنه على قدر ما يرى
 الحاكم إذا رفع اليه (وإن اكره على اكل مئة أو) اكل (دم) ووقع في الإصلاح
 أو شرب دم لأن البدم من المشروب لأن المأكول لكن يمكن التوفيق بأن يكون
 ما كولا فيما إذا كان جامداً ومشروباً فيما إذا كان سائلاً نذر (أو) اكل (لحم
 خنزير أو) اكره على (شرب خمر يضرب أو حسن أوقيه لا يحل) للمكره
 (التناول) لأن هذا لا يكون اكرهاً بل إذا اضطرب بمسألة أكثر الناس فلو لم
 عليهم التحمل إلا أن يقول لا ضربن على عينك أو ذكرك وفي البرائة الاكره
 بالجنس لمؤبد والقييد المؤبد لا يوجب الاكره إذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم
 الإفضاء إلى تلف نفس أو مال وإنما يوجبان غماً والتناول للمحرم لازالة الغم
 لا يحل ومن المشايخ من قال أو ذاتهم يقع في قلبه أنه بالجنس المذكور أو بالجنس
 في بيت مظلم يخاف عليه التلف غماً أو على عضو من أعضائه أو غيبة بظلمة
 المكان يحل ويجوز لم يحل الجنس الذي كان في زمانه وهو المكث المحرم اكرهاً
 أما الجنس الذي احدثه اليوم فهو اكره لأنه تعذيب لا حبس مجرد (وإن)
 اكره على تناول هذه الاشياء (بقتل أو قطع عضو أو حل) تناولها لأن الاكره
 علمي بينهما وخبرفة هذه الاشياء مفيدة بخالة الاختيار وأما حالة الاضطراب
 فحقه على أصل الجدل لقوله تعالى إلا ما اضطررت إليه (وبأنهم) المكره (بضربه)
 على التلف ان علم الإباحة) لأنه امتنع عن جناح والقي نفسه في مهلكة (كافي
 المحضة) أي كاي تكون آتياً بالصبر في حالة المحضة والجوع فالتلف نفسه
 وذكر شيخ الاسلام أن المكره إنما اثم إذا علم بالإباحة ولم يتناول وأما إذا لم يعلم فقد
 رجونا أن يكون في سعة منه لأنه يعتذر بالجهل فيما فيه حجة (وإن اكره على
 الكفر أو سب النبي عليه السلام بقتل أو قطع عضو) (خص له اظهاره) أي اظهار
 الكفر أو غيره (وقوله مطمئن بالاعان) أي غير متغير عقيدته فإن المشركين

اكرهوا عمارا فاعطاهم ما ارادوا مع طمأنينة القلب فقال عليه السلام فان عادوا
 فقد اى ان عاد الكفار بالاكراه فقد اى اطمئنان القلب بالايان فيما جرت به على
 اسالك ونزل في حقه قوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولان بهذا
 الاظهار لا يفتوت الايمان حقيقة لقيام التصديق وفي الامتاع فوت النفس حقيقة
 فيسعه الميل اليه (ويوجب بالصبر على التلف) لان خيار رضى الله تعالى عنه
 قد صبر حين ابتلى حتى صلب ولم يظهر طمة الكفر وسماه رسول الله عليه السلام
 سيد الشهداء وقال في مثله هو رفيق في الجنة ولان الحرمة قائمة والامتاع
 عزيزة فاذا بذل نفسه لاعران الدين واقامة حق الله تعالى كان شهيدا
 وفي الاصلاح وغيره تفصيل فليطاع (ولارخصة) على اجراء الكفر على
 اللسان (بغيرهما) اى بغير القتل والقطع لان غيرهما ليس بمجبي (وان اكره
 على اتلاف مال مسلم باحدهما) اى بالقتل او القطع (رخص) الاتلاف
 (له) اى للمكره لان اتلاف مال الغير يستباح للضرورة كما في الخمصة وقد ثبت
 (والضمان على المكره) بالكسر لان المكره في حق الاتلاف آفة للمكره فلم يلزم
 عليه الضمان وفيد اشارة الى الاحتراز عن الاكل والكلم والوطئ فان فيها
 لا يصلح آفة والى ان المكره على الاخذ والدفع الى المكره انما يسعه اذا كان حاضرا
 عند المكره فان كان ارسله ليفعل فحاف ان يظفر بفعل ما يوعده لم يحل له الاقدام
 على ذلك لروال القدرة على ذلك والانجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر
 لاعوان الظلمة في اخذ الاموال من الناس عند غيبة الامر من وتغالهم بامرهم
 والخوف من عقوبتهم ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر معه على ان يرد
 عليه فيكون بمنزلة حضور الامر (او) ان اكره (على قتله) اى قتل غيره
 (او قطع عضوه) بالقتل او القطع (لا يرخص له) في ذلك بل يلزم الصبر عليه
 فان قتله اثم لان قتل المسلم حرام لا يباح لضرورة ما فكذا بهذه الضرورة الا ان يعلم
 انه لو لم يقتله قتله وكذا لو اكره على الرضا لا يرخص وفي جانب المرأة يرخص لها
 الرضا بالاكره المجبي ولا يلزم عليها الحد كما في التور اذا اكرهت بغير مجبي
 (فان قيل) اى ان قتل او قطع العضو بالمكره (فانقصا على المكره) بكسر
 الراء (فقط) اى دون المكره بالفتح ان كان القتل عدا لكونه حاملا ولا يقتص
 القاتل لانه آفة له كالسيف هذا عند الطرفين (وعند ابى يوسف لا) يجب
 (قصاص على احد) منهما لان الحد مضاف الى المكره من وجه لانه
 المباشر والى المكره من وجه لانه الحامل فهو كالمدافع الى القتل فتعكت فيه
 الشبهة في الجانبين فلا قصاص على واحد منهما فالدية من مالهما اذا المعاقلة
 لا تحملا في العمد وعند زفر يقتص الفاعل فقط لانه هو المباشر حقيقة وكذا

(استزادة) أى الثمن (اذاف صح) البيع (لو) كان الثمن (باقيا) فى يد
البائع والمكره بفساد البيع وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا لكونه امانة فى يده
لانه اخذ به باذن المشتري واوذكر هذه المسألة عقب قوله لا فعلها ما كرهها كافي اكثر
الكتب لكان انسب تبسع (ويضرب سيوط وحسن يوم ليس باكره) غايه
لا يبالى بمثله عادة فلا يعدم الرضاء وهو شرط اثبت حكم الاكره (الاقبح)
اى فى حق من (يستضربه) اى يضرب سيوط وحسن يوم (لكونه
ذا منصب) فيكون مكرها بمثله لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد
فيقتوت به الرضاء وفى الميسر الحد فى الحبس الذى هو اكره ما يجزى به الاكتمال
الدين به وفى الضرب الذى هو اكره ما يجزى منه الامم الشديد وليس فى ذلك جرم
لا زاد عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا تكون بالراى وليكنه على قدر ما يرى
الحكم اذ ارفع اليه (وان اكره على اكل ميتة او) اكل (دم) ووقع فى الاصلاح
او شرب دم لان السدم من المشروب لا من المأكول لكن يمكن التوفيق بان يكون
ما كولا فيما اذا كان جامدا ومشروبا فيما اذا كان سائلا تدز (او) اكل (لحم
حترى او) اكره على (شرب خمر يضرب او حبس اوقية لا يحل) للمكره
(التناول) لان هذا لا يكون اكرها ملجئا اذ لا يضطر بمثله اكثر الناس فلو لم
عليهم العمل الان يقول لا ضربن على عينيك او ذكر له وفى البرازية الاكره
بالحبس لموبد والتبديد الموبد لا يوجب الاكره اذ لم يمنع الطعام والشراب لعدم
الافضاض الى تلف نفس او مال وانما يوجبان غما والتناول للمعزوم لازالة الغم
لا يحل ومن المشايخ من قال لو ذاتهم تقع فى قلبه انه بالحبس الذى كور او بالحبس
فى بيت مظلم يخاف عليه التلف غما او على عضو من اعضائه او على بطلان
المكالم يحل ويحمد لم يحل الحبس الذى كان فى زمانه وهو المكالم المحرم اكرها
اما الحبس الذى احدثوه اليوم فهو اكره لانه تعذيب لا حبس مجرد (وان)
اكره على تناول هذه الاشياء (بقتل او قطع عضو حل) تناولها لان الاكره
ملجئ اليها وحرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار واما حالة الاضطرار
شفقة على اصل الحن لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه (ويأثم) المكره (بضربه)
على التلف ان علم بالاباحة) لانه امتنع عن مشاجرة والى نفسه فى مهلكة (كفاى
المخمصة) اى كفاى يكون آثما بالضيق فى حالة المخمصة والجوع فانلف نفسه
وذكر شيخ الاسلام ان المكره انما اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقدر
رجونا ان يكون فى سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء (وان اكره على)
الكفر او سب النبي عليه السلام بقتل او قطع عضو رجس له اظهاره اى اظهار
الكفر او غيره (وقوله مطعون بالايمان) اى غير متفق عقيدته فان المشركين

اكرهوا عمارا فاعطاهم ما ارادوا مع طمأنينة القلب فقال عليه السلام فان عادوا
فقد اى ان عاد الكفار بالاكره فقد اى اطمئنان القلب بالايان فيما اجرته على
لسانك وزل في حقه قوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولان بهذا
الاطهار لا يفوت الايمان حقيقة اقام التصديق وفي الامتناع فوت النفس حقيقة
فيسفه الميل اليه (ويوجر بالصبر على التلف) لان خيبا رضى الله تعالى عنه
قد صبر حين ابتلى حتى صلب ولم يظهر كلمة الكفر وسماه رسول الله عليه السلام
سيد الشهداء وقال في مثله هو رقيق في الجنة ولان الحرمة قائمة والامتناع
عزيمة فاذا بذل نفسه لاعتزاز الدين واقامة حق الله تعالى كان شهيدا
وفي الاصلاح وغيره تفصيل فإيطالع (ولارخصة) على اجراء الكفر على
اللسان (بغيرهما) اى بغير القتل والقطع لان غيرهما ليس بمجلى (وان اكره
على اتلاف مال مسلم باحدهما) اى بالقتل او بالقطع (رخص) الاتلاف
(له) اى للمكره لان اتلاف مال الغير يستباح للضرورة كما في الخمصة وقد ثبت
(والضمان على المكره) بالكسر لان المكره في حق الاتلاف آفة للمكره فلم يلزم
عليه الضمان وفيه اشارة الى الاختراز عن الاكل والتكلم والوطئ فان فيها
لا يصلح آفة والى ان المكره على الاخذ والدفع الى المكره انما يسفه اذا كان حاضرا
عند المكره قال كان ارسله ليفعل فيخاف ان ظفر بفعل ما يوعده لم يحل له الاقدام
على ذلك لرواى القدرة على ذلك والانجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر
لاعوان الظلمة في اخذ الاموال من الناس عند غيبة الامرين وتغالاهم بامرهم
والخوف من هفوتهم ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر معه على ان يرده
عليه فيكون بمنزلة حضور الامر (او) ان اكره (على قتله) اى قتل غيره
(او قطع عضوه) بالقتل او بالقطع (لا يرخص له) في ذلك بل يلزم الصبر عليه
فان قتله اثم لان قتل المسلم حرام لا يباح للضرورة ما فكذا بهذه الضرورة الا ان يعلم
انه لو لم يقتله قتله وكذا لو اكره على الزنا لا يرخص وفي جانب المرأة يرخص لها
ان تبا لا اكره المجلى ولا يلزم عليها الحد كما في التوبة اذا اكرهت بغير مجلى
(فان فعل) اى ان قتل او قطع العضو بالمكره (فان قصاص على المكره) بكسر
الراء (فقط) اى دون المكره بالفتح ان كان القتل عمدا لكونه حاملا ولا يقتص
القاتل لانه آفة له كالسيف هذا عند الطرفين (وعند ابي يوسف لا) يجب
(قصاص على احد) منهما لان الحد مضاف الى المكره من وجه لانه
المباشر والى المكره من وجه لانه الحامل فهو كالدافع الى القتل فتمكنت فيه
الشبهة في الجانبين فلا قصاص على واحد منهما فالدية لمن مالهما اذا اعادته
لا تحمها في العمد وعند زفر يقتص الفاعل فقط لانه هو المباشر حقيقة وكذا

كما لا على المكره وقد سألنا الشيخ عن كل مفسر للمكره الماعل من شرا
والخامل سدا (ولو اكره على ان يرد اي فعله من حبل فعله) اي يرد
(فدیه على مادله المكره) لا يه او ما شر لا يحب عليه الفعل من لا يه في معنى
انه ل يملك بل فه اليدیه على المدله فكندا اذا المكره عليه وهذا اسد الامام
(وشهد ابي يوسف حب) اليدیه (في ماله) اي في مال المكره للمفسر
ان العمل الحاصل بالا كره لا يحب الفصاص عنده (وسد شعد عليه) اي على
المكره (اعصاص) لان عمل بالفعل كامل بالسب عنده فحب الفصاص
(ولو اكره عليه اي رد) اي على سعود من مكان مال (او احكم بام) اي
لوا اكره فعل على احمال عنه في بار (او ما وكل) اي كل واحد من هذه
اشئ (مهلان فه) اي للمكره (الحبار في الافدام) عليه (والدبر) وشهد
الامام لا يه اي بلى متساوين في الافصاص الى الاه فكندا قبح ار ماهو
الاهون في رغمه (وما لا يرد الصبر) اي تصبر ولا تفعل ذلك لأن ه اشرة الفعل
سبح في اهلال عنه في صبر حاه اعه ثم اذا الى عنه فعلی المكره فصاص
لا يه مضطر الى الافاص وعده هما لا فصاص لا يه بحار في اله عنه قيد بما فعل
لا يه لوا اكره بالمصاص لأن له الافدام تعا وقيد بقوله كل ملك لا يه اولم كن
كذلك كان له الافدام تعا كفي شرح المجمع (واوودعت باري سقيه
فكان يحدث (ان صبر احرق وار الى عنه) في الافاص (ع في فله) اي لأن اسلي
به (الخيار) من الصبر والافاص (عند الامام وسد محمد بلم ه اشتب)
وعن ابي يوسف رواي مع لامام في وانه ومع محمد في روية وعنه الطريدين
ومدبر فعله واصل هذه المسئلة في السرا كسر ذكره اي الاسقاطان
(وان اكره على طلاق) امراه (او عصا) ع عنه (او يوكل اهما) اي
بالطلاق والافاص (فعل) اي ع عنه او طلق امراه او يوكل اهما
فاع في اله كيل او طلق (عند) لان الاكره لا يباني الاهامة حلافا الافاص اشته
واله ساس ان لا تصح الوكا لا يهما طل بالهر ل فكندا مع الاكره كالبس
وامثاله وجه الاسحسان ان الاكره لعم مع العصا السع ولكن يوجب فساده
فكندا التوصيل مع عنه مع الاكره والسروط الماسدة لا يوكل لكن يوها مبي
الاسقاطات واذا لم يطل فعد عنه تصرف الوكيل فعلی هذه ما وقع في العوائد
الز منه من انه لوا اكره على الطلاق وقع الاذا اكره على اله كل له فوكل يخری
على الفيس لا على الاسحسان تدر (ورجع) المكره (سنة العهد) المع
(على المكره) بالكسر في صوره الافاص لا يه تصلح اله لم مل بطرا الى الانقلاب
لا الى بطه لان كلامه بالافاص لم تصلح آلة الحامل بل تصيف السد ولت انكره
الولاء المكره لالحامل ه صحة لا افاص واحراره عن ملكه مسوا كان وسيرا

او من سر الامة شمل اطلاق فلا يختلف بالسار والاعسار ولا سعيه على العبد ولا يرجع
 المكره على العبد لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره قيل هذا اذا كان
 العتق بالقول اما اذا كان بالفعل كما اذا اشترى ذارحم يحرم لا يرجع المكره بالقيمة
 لمصلحة العوض وهو صلة الرحم وفي البحر يرد من اكره على شراء ذى رحم محرم منه
 بعشرة آلاف وقيمة الف او كالمشتري جعله خرا ان ملكه ففعل فهو حر وعلى
 المشتري قيمة الف و بطلت الزبادة ولا يرجع على الدنى اكرهه بشئ (وكذا)
 يرجع المكره على المكره في صورة التطبيق (نصف المهر) اذا سمى ويرجع
 على المكره بماله من المنة اذا لم يسم (لو كان قبل الدخول) لان المهر يصلح
 آلة للحامل في اطلاق المال لافي ايقاع الطلاق لان ما عليه من المهر والمنة كان
 على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها كالارتداد او تقبل ابن الزوج
 وفدنا كسد ذلك بالطلاق كرها وكان هذا تقريرا للمال فيضاف التقرير الى
 الحامل فكان متلفا فيرجع الزوج عليه (ولا رجوع) عليه (او) كان الطلاق
 (بعده) اي بعد الدخول لان المهر هنا تقر بالدخول لا بالطلاق والدخول
 ليس بصنع من المكره وفي الجواهر اوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فاكراه
 على الدخول عتق ولم يضمن المكره شيئا وكذا الواكراه على ان يتزوج امرأة
 قد كان جعلها طالق ان تزوجها فترجها وغرم نصف المهر لم يرجع على من اكرهه
 بشئ ولو اكره على ان يجعل كل مملوك بملكه فيما يستقبل حرا ففعل ثم ملك بهيبة
 او صدقة او شراء عتق عليه ولم يغرم الدنى اكرهه شيئا ولو ورث مملوكا ضمن
 الدنى اكرهه قيمة استحسانا (وصح بمن المكره) بشئ من الطاعات او المعاصي
 (و) صح (نذره) اي نذر المكره بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها
 (و) صح (ظهاره) اي ظهار المكره هو تشبيه امرأه يظهر امره فيحرم عليه
 قربانها حتى يكفر لان كل واحد منها لا يحتمل الفسخ فلا يأتى فيه الاكراه
 (ولا يرجع) المكره على الحامل في الصور الثلاث (بتمام غرم بسبب ذلك)
 اذا لم يطالب به في الدنيا (و) صح (رجعته) اي لو اكره ان يراجع امرأته
 فراجعها صح لانها استدامة النكاح (وابلاؤه) بان حلف ان لا يقرب امرأته
 (وفيته) اي بالسيان (فيه) اي في الابلاء لانه كالرجعة لان كل ما يفسد مع
 الهرل يفسد مع الاكراه (وكذا) يصح (اسلامه) اي اذا اسلام مكرها يحكم عليه
 بالاسلام لانه لما احتمل رجونا الاسلام احتياطا لانه يعلو ولا يعلى كما في اكثر المعبرات
 فبهذا علم ان ما في الخابذة من ان اسلام المكره اسلام عندنا ان كان حربيا وان كان
 ذميا لا يكون اسلاما محمول على حواز القياس لانه يصح في الاستحسان كما في المن

(لكن لا قتل فيه لو ارتد) بعد الاسلام مكرها لان في اسلامه شبهة دائمة للقتل
وتظهير السكان فان اسلامه صحيح وكفره لا يصح ولا يجزم برده لعدم القصد
كما في شرح الكفر (ولا يصح ابرأؤه) اي ابرأه المنكرة دية عن مديونية او عن كفيل
مديونية لكونه مما يحتمل الفسخ كالتبعية فالفاعل بعد زوال الكره يصير مخيرا
وكذا لو اكره الشفع على ان يسكت عن طلب الشهادة فسكت لا تطل الشهادة
(ولا) تصح (رده) لما من الرخصة في اظهار الكفر اذا اكره بالمجبي
(فلائين بها) اي به هذه الردة (امرأته) لعدم الحكم برده وانما قيدنا
اذا اكره بالمجبي لانه لو اكره بغيره فقد صحت رده فبين امرأته (فان ادعت)
المراة (بتحقيق ما ظهره وادعى) المكر (ان قلبي مطمئن بالامان صادق)
استحسانا والقياس ان يكون القول قولها فيفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب
الدينونة بها فيستوى فيها الطابع والمنكر كلفظة الطلاق وجه الاستحسان
ان هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة وانما يقع باعتبار تغير الاعتقاد والاكره دليل
على عدم تغيره فلا تقع الفرقة كما في شرح الكثرة (واواكره على الزنا فعلى)
المكره (حد ما لم يكرهه السلطان) لما من ان الاكره لا يتحقق من غيره بتقدير
الامام فالرأى لا يوجد مع الاكره (وعندهما لا حد عليه) لما من ان الاكره
يتحقق من السلطان ومن غيره فلا يحد في صورتين (وبه) اي يقول الامام
(يفتى) ان ليس فيه اختلاف يظهر في حق الحجة فان حكم الاكره لا خلاف
فيه وانما اظهر في ان يقع من غير سلطان اولا فان وقع من غيره اكره بالمجبي
كما في زماننا يجري على حكمه لا ينكر وقال زفر يحد لان انتشار الآلة دليل
الطواغية ولنا ان انتشار الآلة قد يكون طبعيا لا طوعا كما في النائم والصبي كما في بعض
المعتبرات فعلى هذا اندفع ما قال صاحب الاصلاح من ان مدار الجواب هنا
ليس على ذلك الاصل الخلاف كما ذهب اليه كثير من الناظرين في هذه المسئلة
بل على اصل آخر قرره الراعي حيث قال ان الاكره لا يتصور في الزمان
لان الوطني لا يحصل الا بانتشار الآلة والاكره لا يتصور في الانتشار فكان طوعا
فيجب الحد الان يكره السلطان لان اقامة الحد اليه وهو الذي حله عليه انتهى
لانه ليس على اصل معتبر بل على قول زفر كما في شرح الوقاية لابن الشيخ
وفي التويراكره القاضي ليقر بسرقة او قتل رجل بعد ما وقطع يده رجل بعد
فاقر بذلك فقطعت يده او قتل ان كان المقر موصوفا بالصالح اقتص من القاضي
وان منهم ما بالسرقية معروفا بها وبالقتل لا يقتصر من القاضي استحسانا او جود
الشبهة صادرة عن السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح والحيلة له فيه من اين
اعطى ولا مال له فاذا قال المظالم بيع جاريتك وقد صار مكرها فعلى بيع الجارية

فلا ينفذ بيعها المذكور باخذ المال لا يضمن باخذها اذ انوى وقت الاخذ انه يرد
على صاحبه والا يضمن وان اختلفا في النية فالقول للمكره مع عيته

(كتاب الحجر)

المناسبة بين التكاين ان كل واحد منهما من العوارض التي تزيل سبب الولاية
والرضا وسبب تأخير هذا الكتاب عن الاكراه لان ما تقدم عليه منفق عليه
وهذا يختلف فيه (هو) في اللغة المنع مطلقا اى منع كان ومنه سمي الحطيم
حجرا لانه منع من الكعبة ومنه سمي العقل حجرا لانه يمنع القبايح ومنه قوله تعالى
هل في ذلك قسم الذي حجر اى اذى عقل وفى العرف عبارة عن منع حكيمى
كالنهي الا ان التصرف فى الحجر لا يفيد المالك بحال فى البيع وفى النهى يفيد
بعد القبض كما فى البيع الفاسد فهذا فرق بين الحجر والنهى من حيث الحكم
وكذا بفرق من حيث الماهية لان الحجر هو المنع لخلق الغير والنهى هو المنع لخلق
الشرع وفى الشرع (منع نفاذ تصرف قوى) لان الحجر فى الحكيميات دون
الحسيات ونفوذ القول حكيمى الا ترى انه يرد ولا يقبل والفعل حسي لا يمكن رده
اذا وقع فلا يتصور الحجر عنه وهو المراد بقوله هو منع نفاذ تصرف قوى
(واسبابه) اى الحجر (الصغر) بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم
العقل وان كان مميزا فعقله ناقص فالضرر محتمل واذا اذن له الولي صح تصرفه
لترجح جانب المصلحة (والجنون) وفى الدرر فان عدم الافاقة كان عديم العقل
كصبي غير مميز وان وجدت فى بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل
فى تصرفاته واما المعتوه فاختلفوا فى تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل
الفهم بخياط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
(والرق) ليس بسبب الحجر فى الحقيقة لانه مكلف مختار كامل الرأى كالحر غير
انه وفى يده ملك المولى فلا يجوز ان يتصرف لا يحصل حقه فان اذن المولى رضى
بقوات حقه اعلم انه تعالى شرف البشر بالانعام بالعقل وركب فيهم الهوى والعقل
وجعل فى الملائكة العقل دون الهوى وفى البهائم الهوى دون العقل
فمن غلب عقله على هواه كان افضل خلقا لما يقاسى من مخالفة الهوى
ومن غلب هواه على عقله كان اردى من البهائم قال الله تعالى اولئك
كالانعام بل هم اضل فجهل بعضهم ذوى النهى حتى كن بعضهم ائمة
الهندى ومصاييح الدينى وابسلى بعضهم بالردى كالجنون والعته والصفر
وجعل تصرف الصغير والمعتوه غير نافذ بالحجر عليهما كيلا يتعلق بهم
الضرر باحتيال بعض من يعاملهما وجعل الصبي والمجنون سببا للحجر

عليه ما قل ديت رجعة ولم يمتنعنا في انفسه ثم فرغ من قوله (فلا يصح تصرف
 مبي او عيب بلائحة ولي او سيده) في قولنا قبله هذا المصنف من رتب ذلوقا
 وسيد بالواو اكان اول (ولا) يصح (تصرف المحور المصوب بحال) ولو اسار
 المولى اعدم حقة قيد بالملوك اى للمتعرق لانه ان كان بين تارة ويذوق اخرى
 فهو في حال اتانف كالمشاكل (ومن عقد منهم) اى من هؤلاء المتعورين
 (وهو يفتنه) اى يعقل العقد (وليه يتخير بين ان يجبره) اى اعند (او يهينه
 لانه اذا كان بهذه الصفة يحتل ان يكون في حقه مصلحة فيجبره اول اول المولى
 ان رأى فيه ذلك كمقد الاجنى وعند الاثمة لا يصح اجازته (ومن اتلف
 منهم) اى من المتعورين (شيئا قبله) اى على من اتلف (مناه) بالاجماع
 لا بهم غير متعورين ما هم في الاقصال (ولا يصح ملاقى للصبي او المتعور)
 واوقال والمتعور بالواو اكان اول (ولا) يصح (اعتقه) لقوله عليه السلام
 رفع القلم عن ثلث عن العبي حتى تحتل وعن المحور حتى يدق ويطأه بنفسه
 ان لم يتماق ما هو الهما حكم وكذلك لا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما (ولا اقرارهما)
 لعسان عقلمها او عدمه (وصح طلاق اميد) لقوله عليه السلام لا تأكل مال
 والمكاتب الا الطلاق (و) صح (اقراره) اى اقرار العبد (في حق نفسه)
 لكونه مكلفا واهلا لافى حق سيده لعدم ولا بد العبد عليه ثم فرغ من قوله (واقرار
 اى العبد المتعور) بمال لم يرد حقه (لانه اقرار على غيره وهو المولى لثانته
 وما في يده ملك المولى فاذا اتفق زال المانع هذا اذا اقر المولى واما اذا اقر له
 فلا يلزمه شيء وفي الحائبة ولو ان صبيها سحرها بحجوزا استقرض ما لا يفيطلى
 صدق المرأة صح استقرضه فسلم يعطه المرأة وصرف المال في بعض حوائجها
 لا يوجب احد به لاقى المال ولا يهدى الملوغ لانه ليس من اهل الالتزام بخلاف العبد
 المتعور فانه لو احدث به احد الحق لانه اهل الالتزام (وان) اقر العبد المتعور
 (بمعد او قود لم يهدى في المال) لانه متى على اصل الحرية والادمية في الجواز
 الحد عليه وفي حق الدم والهدى لا يجوز اقرار المولى عليه في الحد والعصا
 (ولا يحجر على السبي) اى لا يحجر حر حاقل بالغ عن التصرف بسب سبعة
 هو اتلاف مال بلا مصلحة نفعه منقلبه عند الامام لانه لا يرى الجبر على الحر الباع
 المقل بسب السفه والدي واعهلة (وان) وصلى (كان مبدرا) لانه
 لم يملك قادر على التصرف فاطال قدرته يؤدى الى اهدا رآد مبد وهدا
 اصغر من صرر الاتلاف (وان) بلغ غير رشيد (وهو لا ينفق ماله فيما يحل
 ولا يمسك ما يحرم ويتصرف فيه بالنسبة والاسراف) لا يسلم اليه ماله
 بالاجماع لانه ارا الصاقلو بلغ رشيدا ثم صار سفها لا يمتنع الى عيش لا بد ليس

بأثر الصبا (حتى يبلغ سبعة خمر وعشرين سنة فاذا بلغها دفع اليه) ماله
عند الامام (وان) وصليته (لم يؤنس رشده) لان هذا السن لا ينفك عند
الرشيد الا نادرا والحكم في الشرع للغلبة (وان تصرف) السفينة (فيه)
اي في ماله (قبل ذلك) اي قبل البلوغ الى خمس وعشرين (نفذ) تصرفه
لعدم الحجز عنده كما ذكر (وعندهما) والائمة الثلاثة (يحجز على السفينة
ولا يدفع اليه ماله مالم يؤنس رشده ولا يصح تصرفه) اي تصرف السفينة
(فيه) اي في ماله بسبب سفهه في تصرفات لا تصح مع الهزل كالباع والهبة
والاجارة والصدقة ولا يحجز عليه في غيرها كالاتلاف والعناق ولا عن الاسباب
الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص اذا لا يجري الحجز فيها بالاجماع لقوله تعالى
ولا تؤتوا السفهاء اسوالكم الى قوله فان آتستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم
اذا الامر بالدفع عند انكاس الرشد فلا يجوز الدفع قبل العلم بالرشد لان علة المنع
هي السفه فيبقى المع مادامت العلة باقية فلا يكون للزمان دخل هنا وفي التنوير
نقلا عن الخانية وبقولهما يفتى ثم فرعه بقوله (فان باع) المحجور (لا ينفذ)
يعنه لانه محجور عندهما وفائدة الحجز عدم التنفيذ (وان) كان (فيه)
اي في بيعه (مصلحة) بان كان يمثل القيمة او كان رابحا وكان الثمن باقيا في يده
(اجازة الحاكم) وان كان الثمن اقل من القيمة او كان البيع خاسرا ولم يبق الثمن
في يده لم يجزه والحاصل ان تصرفه موقوف لاحتمال ان يكون فيه مصلحة
فاذا رأى الحاكم فيه مصلحة اجازته والارده وان باع قبل حجب القاضى جاز عند
ابن يوسف وعند محمد لا يجوز (وان اعتق) عبدا (نفذ) عتقه عندهما
لان كل كلام لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه السفه والعنق لا يؤثر فيه الهزل
فينفذ من السفه وعند الشافعي لا ينفذ والاصل عنده ان الحجز بسبب السفه
بمثلة الحجز بسبب الرق حتى لا ينفذ بعده شيء من تصرفاته الا الاطلاق كالمرقوق
والاعتاق لا يصح من الرقيق فكذا من السفه (وسعى العبد في قيمته) اي اذا نفذ
عندهما فعلى العبد ان يسعى في قيمته عند محمد وهو قول ابن يوسف اولا لان الحجز
لمعنى الضر وذلك في رد العتق لانه متعذر فيجب رده برد القيمة كما في الحجز على
المرضى وفي قوله الاخير وهو رواية عن محمد ابس عليه سعاية لانه لو وجب
انما يجب حقا لمعتقه والسعاية ماعهد وحويلها في التسرع الالحق غير المعتق
(واودبر) عبده (صح) تديره لانه يوجب حق العتق للمدبر فيعتبر بحقيقة
العتق لانه لا يجب السعاية مادام المولى حيا لانه باق على ملكه (وان مات)
المولى (قبل رشده) اي قبل ان يؤنس منه الرشد (سعى العبد في قيمته مدبرا)
لانه تمتعت المولى بعتقه ولانه اعتقه في حيوته فعليه السعاية في قيمته مدبرا

لا راحة في لافاء غيرها كما لو استغفرت بعد الدخول في شرج الكثر لانه وان جاءته
 جارية ببوله فادعها تحت نفسه ثم وكان الولد حرا والامه ام ولد له ولا يثبت
 هي ولا واسها في شيء بخلاف ما وافعهها من غير ان يدعي الولد ولو لم يكن معها
 ولد فقال هذه ام وادي كانت بمنزلة ام الولد لا تقدر على شيء فان ماتت
 في كل قبعتها كالمریض اذا قال لاسه وليس معها ولد فقال هذه ام وادي
 (ويصح تزوجه) اي تزوج المستبد فلا بأس (بجهر النكاح) وانما طبع النكاح
 لانه لا يورثه الهزل فلا يورثه السقه مع ان التزوج من خواججه الاصليه
 ومن ضرورية صحة النكاح وجوب المهر فلم يمتد قدر مهر المثل لانه من ضرورات
 صحته كما في اكثر الكتب لكن ان ما هو من ضرورات صحة النكاح وقد اصاب
 من المهر لا قدر مهر المثل ندر (وان سمي اكثر) اي من مهر المثل (ما طلت
 الزيادة) لان ما اراد عليه لم يرد بالنسبة وهو لين من اصل التزام الميسل
 وان طلقها قل الدخول وحدها نصف المسمى وكذا لو تزوج ارضا او زوج
 بكل يوم واحدة فطلقها كافي الدين (ومخرج) على مائة الى مائة
 من الاعمال (زكاة مال السفيه) لانه واحد عليه حق الله تعالى (ويشترى
 منه) اي من ماله (عليه وعلى من تلمذ نعمته) من اولاده وروحه وحاشا
 من يجب عليه عند لان احبوا هؤلاء خواججه الاصليه حقا القرينة والسفيل
 لا يطل حق الله تعالى ولا حق الناس (ويبلغ القاصي قدر الزكاة) امن ماله
 (اليه) اي الى السفيه (ليورثي نفسه) يصرفها الى مضرقتها لان الواجب عليه
 الاثم وهو عار عن فعل يعله هو عادة ولا يحصل ذلك الابنية (ويوكل)
 اي انقاضي (امينا الى ان يورثها) كيلا يصرفها الى محض المضرقة ويؤسلم
 القاصي انفقته الى امته لمصرفه الى مستحقها لانه لا يتخرج فيه الى السفيه
 فاكثرت فيها فعل الامين (فان اراد جها الاسلام لا يمنع منها) اي من الخطة لانه
 واجب عاه بالحبس الله تعالى من غير صنعة وفي المرائض هو ملحق بالصالح
 وغير السفيه اذ لا نهمة فيه (ولا) يمنع (من عمرة واحدة) والقاسم ان يمنع
 لانه تطوع كالخروج طوعا وحده الاستحسان انها واجبة عند بعض العلماء فيمكن
 منها احتياطا وكذا لا يمنع من ان يسوق السدنة تحرزا عن مؤشع الخلاف
 ولا يمنع من القرن وان جنى في احرامه ينظر ان كانت حشابة يحرث فيها الصوم
 كقتل الصيد والخلق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكبير بالمال بل يكفر بالصوم
 وان كانت جارية لا يجزى فيه الصوم كالخلق من ضرورة التطيب وترك
 الواجبات فانه يلزم الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحشال بل يحرث
 الى ان يصير مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالا والامد لا ذنوبه في الاحرام

وكذا اوجامع امر آت بعد الوقوف برفة تلزمه بدنة ثم تأخر الى ان يصير مصلحا
(وتدفع نفقته) اى نفقة السفينة فى طريق الحج والعمرة (الى نفقة) من الحجاج
(نفق اليه) اى الى السفينة (فى الطريق) بالمعروف (لا) تدفع (اليه)
كلا يذير ولا يسرف (وقصح منه) اى من السفينة (الوصية فى القرب) جمع
قربة (وابواب الخير) من التلث ان كان له وارث والقياس انها لا تصح لانها
تبرع امكننا استحسانا ذلك اذا كانت مثل وصايا الناس لانها قربة يتقرب بها
الى الله تعالى وهو يحتاج اليها سيما فى هذه الحالة وفيه اشارة الى انه اذا اوصى
بما يستحقه المسلمون فلا ينفذ كما فى التبيين (ويحجر على المفتى الماخن) هو الذى
يعلم الناس الخيل الباطلة بان علم المرأة الارتداد لتبين من زوجها وبان علم الرجل
ان يرتد لتسقط عنه الزكوة ثم يعلم ولا يبالي ان يحرم حلالا ويحل حراما
(والطبيب الجاهل) هو الذى يسقى الناس فى امراضهم دواء مخافا لعدم علمه
ففسد ابدان المسلمين (والمكارى الفلاس) لانه باخذ الكراء او لا يشتري به
الجمال والظهور ويدفع الى بعض دونه فيعوق المسلمين من نحو الحج والعزوة (اتفاقا)
قيد للثلاثة جميعا لان منع كل واحد منها دفع ضرر العامة اذا المفتى الماخن
يفسد على الناس دينهم والطبيب الجاهل يهلك ابدانهم والمكارى الفلاس
يتلف اموالهم فيحجر هؤلاء عن عملهم لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف
وانتهى عن المنكر (ولا يحجر على فاسق) سواء كان اصليا او طاريا (ومقتل
اذا كان) كل واحد منها (مصلحا لماله) لان حجر السفينة عندهما كان للنظر له
صيانة والفسق يصلح ماله فيدخل تحت قوته تعالى فان استتم منهم رشدا
فادفعوا اليهم اموالهم لانه تعالى علق الدفع بعلم رشده واجد لانه نكرة فى الاثبات
فيكون اقله كافيا فالمراد هو الرشيد فى المال لافى الدين بكسر الدال والاي لم
الرشيدان ولو كان الفاسق موجبا للحجر لكان حجر الكافر اولى به ولم يذهب
اليه احد وعند الشافعى يمنع زجره وعقوبة عليه وان كان مصلحا لماله ولذا
لا يكون الفاسق اهلا للولاية والشهادة عنده وفى المصحح ولو ان قاضيا حجر على
مفسد يستحق الحجر ثم رفع الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر فجاز ما صنع
جاز اطلاق الثانى لان قضاء الاول كان فى فصل مجتهد فيه وهذا اختلاف
فى نفس القضاء ولان الحجر الاول لم يكن قضاء لعدم المقتضى عليه فينفذ
قضاء الثانى فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا اطلقه الثانى صح
اطلاقه وليس للقاضى الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر وكذا لا يحجر
من له عقلية شديدة عند الامام لانه ليس بمفسد ماله ولا يقصده امكنه
لا يهتدى الى التصرفات الرابحة فيغبن فى البياعات لسلامة قلبه وعندهما

يمنع القاصي من الصرف شفعة له وهو قول الإمامة الثلاثة كما في استمرا المتبررات
 لكن المص لم يذكر الاختلاف في المقت بل أتى بصورة الاتفاق اكنة من ذكر
 الخلاف في ذكر الشفعة للمشاركة في المثل المال اولهم اعتناء مواهبها في هذه
 المسئلة تمنع (ولا) بحجة (على مديون) وارطلب الحجر ثرواؤه بعد الامام
 لان المنع من الصرف بطلب العرما بطل اهليته والحقه بالهائم وهو شنيع
 لا تركب لدفع ضرر خاص (ولا يسمى القضي ماله) أي مال المديون (فيه)
 أي في الدين لان نصرف الحاكم فيدهر عليه ولان السع لا يجوز الا بالاعتراضي
 بالس فيكون باطلا (من تحسه) أي المقتضى لسع ماله (الامام حتى يبيته) أي
 المال (هو) أي المديون (بنفسه) فيكون الحس اقضاء الدين لا لمجل البيع
 لان قضا الدين بالسع ليس بطريق متعين بل يكون بالاستهتار والامتناع
 والصدقة من الناس الا ان قدرته على القضاء بيع ماله للوجود اطهر من قدرته
 عليه بالاستعراض وشعره وسب الحس للماطلة والطلب بأحبر القضية الواجب
 وامتناعه مع القدرة عليه (ما كان) والاول بالاول (ماله) أي مال المديون
 (من خمس دينه) كالدرهم (اداه) أي الدين (الحاكم منه) من خمس
 الدراهم بالاجاع لان للدين الاخذ بالارضاء المديون عند الحاجة فاقاضي
 اذا قضى دينه لا يلزم حجره عند الامام لان قضاء الدين من القاصي اقامة
 (وبيع احدا للدين بالآخر استعاضا) بالاجاع وفي القياس لا بيع الدراهم بالدين
 ولا الدين بالدراهم للاختلاف في الصورة ولا بأحد رب الدين جبر او حجة الاستحسان
 الاتحاف في التمسك والدين يضم احدهما الى الآخر في الركة (وعندهما) وعنده
 الإمامة الثلاثة (بحجر عالم) أي على المديون (ان طلب غراموه) الحجر حيا
 (وبنوع من التصرف) الذي يصير بالعرما (وهو) يمنع من (لاقرار) أي
 اقرار الدين بغيرهم حتى لا يضر بالعرما لان الحجر على الشفعة انما جوازها نظر اليه
 وفي هذا الحجر نظر العرما لانه حسيه يلحق ماله فيقرض حقهم ومعه في القياس
 وهذه من السع ان يكون ما قل من ثمن المثل اما البيع بثلث المثل لا بطل بحق العرما
 والمع لحقهم ولا يمنع منه كما في الهداية (وبيع الحاكم ماله) أي مال المديون
 الحصر لؤدى الدين من محبة لانه او كان غائبا لا يبيع ماله انفسا (ان امتنع)
 من بيعه (ويشعره) أي قسم ثمنه (بين غرامائه بالحصص) اذا ايفى بحق
 حيايه فبأنه ناد عنه الحاكم كتب فان الجواب اذا امتنع عن المغارة فرق
 الحاكم بينهما والاصل ان من امتنع عن ايفاء حق مستحق حله وهو مما يجزى
 فيه السبابة ثلث القضي منه كذا في أسلم صيده واني فان يبعه باعد القاصي
 عليه (وان اقر حال حجره) بمال (لزمه) ذلك المال (ببقيتها ديونه لاني

احال) لان المدينون لما حزر القرماء تعلق حقهم بما في يده فلا يملك ابطاله
بالاقرار الغيرهم مع ان الاقرار امر مشاهد فيحصل ان يكون كاذبا فلا يزح
لكن ينفذ اقراره على نفسه وفيه اشارة الى انه لو استفاد مالا آخر بعد الحز
نفذ اقراره وتبرعته فيه لان حقهم تعلق بالمال القائم لا بالاستفاد والى انه واستهلك
مالا لغيرهم فله ان يشترى لهم فيما في يده لانه مشاهد وكذا لو تزوج امرأة بمهر
تمثلها وكذا لو كان سب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعلمه او بشهادة
الشهود فله ان يشترى لهم فيه (وينفق من مال الفلاس عليه وعلى من لزمه
نفقته) كالولادة الصغار وزوجته وذوي ارحامه لان حاجته الاصلية مقدمة
على القرماء (والقوى على قولهما في بيع ماله لا متباعدة) عن البيع كافي الاختيار
(وتباع النقود) جملة مستأنفة مستينافا ببيانها كان قالوا قال اذا كان القوي
على قولهما في بيع ماله فأي ماله يباع أولا فاجاب بقوله وتباع النقود أولا (ثم)
تباع (العروض ثم العقار) وقبل يبدأ القاضي يبيع ما يحشى عليه التوى من
عروضه ثم ما لا يحشى عليه التلف منه ثم يبيع العقار فالحاصل ان القاضي نصب
ناظرا فينظر له ان يخطر للمدين كما ينظر للمدين فيبيع ما كان انظر اليه ويبيع
ما يحشى عليه التلف انظر له (ويترك له) أي للمدينون (دست من ثياب بدنه)
وباع الباقي لان به كفاية (وقيل) يترك له (دستان) لانه اذا غسل ثيابه
لا بد له من ملابس وقالوا اذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي بدون ذلك فانه
يبيع ثيابه فيقضي الدين بعض ثمنها ويشترى بمافي ثوب يلبسه لان قضاء
الدين فرض عليه وكان اولى من التحمل وعلى هذا اذا كان له مسكن وعكسه
ان يخرى بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويقضي بعض ثمن الدين ويشترى
بالباقي مسكنا بكيفية كافي التبيين (ومن افلس وعنده متاع رجل شره منه)
أي من الرجل فتبضه من البائع بعد الشراء باذنه والمتاع قائم بيده (فرب المتاع
اسوة الغرماء فيه) أي في التاع فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص اذا كان الدين
كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد انقضاء
الاجل شاركتهم فيما قبضوه بالخصص كافي القهستاني قيدنا القبض بعد الشراء
بالاذن لانه ان افلس قبل قبضه او بعده بغير اذن باعه كان للبائع الاسترداد
وحبس المبيع بالثمن وقال الشافعي البائع اولى سواء كان قبل القبض او بعده

(فصل)

في بيان احكام البلوغ (بحكمه يبلوغ الغلام بالاحتلام والازال او الاحبال
أي يجعل المرأة حليلة) (ويبلغ الجارية بالحيض او الاحتلام او الحبل) بفتح

وذا لا يكون إلا أنزالها ولذا لم يدس كسر الألف في الجارية قبل وجهه عليه
 السلام في قولها إنه أمر باطن لا يعلم شيئا كما يعلم من الصبي وفي السرور والابصار
 اللوع يكون بالألف حقيقة ولكن ضميرها محذوف لا يكون إلا مع أنزال فعل كل
 واحد علامة على اللوع وفي التسهيل على هذا ينبغي أن يكون المراد بالاجتلام
 هو الاجتلام مع الإزال فتح يفي ذكر الأزال عن ذكر الاجتلام وفي التسهيل في عدم
 كون الخوض لا مع الأزال كلام ثم رانتهى لكن يمكن أن الخوض لا يوجد إلا من
 يحل عادة ولا يكون بعد الأزال (فان لم يوجد شيء من ذلك) أي من اسباب الحكم
 يلوغها (فإذا تم له) أي للعلام (ثمان عشرة سنة) يحكم ملوغه (و)
 إذا تم (أربع عشرة سنة) يحكم ملوغها عند الامام بقوله تعالى ولا تقرنوا
 مال النعيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده واشهد بالعلام على ما قاله أي
 صلوات الله تعالى عليها ومن تعد ثمانى عشرة سنة وقبل ثمان وعشرون
 وقبل خمس وعشرون فوجب أن يدور بالحكم على القول الأول الاحتياط
 إلا أن الجارية أسرع ملوغها من الإلام فمر فتايبهما سنة (وعند هـ)
 والأمة الثلاثة (إذا تم خمس عشرة سنة جهيميا) أي في العلم والجارية
 (وهو رواية عن الامام وبه يفتى) لأن علامة اللوغ لا تأخر عن هذه
 المدة فيهما عا لسا (وإحدى مدته) أي مدة اللوغ بالاجتلام ونحوها (له)
 أي للعلام (ثنا عشرة سنة وإلها) أي للجارية أدنى المدة (تسع سنين)
 كذا ذكرنا ولا يعرف ذلك إلا سمعا أو باسع (وإذا راعها) أي قرنا باللوغ
 (وقالوا بلعاصدا) في دعواهما أن لم يكد نهما الطاهر لما في الخاتبة صبي
 أقرانه بالغ وعاسم وبني الميت قال أبو بكر محمد بن الفضل أن كل الصبي
 مرأها قبل قوله ونحوه في حقه وألم يكن مرأها ولم يعلم أن مثله لا يحل لا يجوز
 حقه ولا قبل قوله لأنه يكذب طاهر وتبين لهذا أن بعد ثمانى عشرة سنة
 إذا كان بحال لا يحل مثله إذا قرأ باللوغ لا يقبل قوله (ونكاحا) أي العلم
 والجارية (كأن بالغ حكما) أي احكامهما حكم الناعين لأنه أمر لا يوقع عليه
 إلا من جهتها وقبل فيه قولهم بالضرورة

(كتاب المأذون)

إيراد المأذون بعد الحجج طاهر الماسة إذا أذن يقتضى سبق الحجر وفي الأمة
 صارة عن الإلام وفي الشرع (الأذن فك الحجر) الثالث شرعا (واسقاط
 الحق) مطلقا - وإن كان حق الصبي أو المهر أو حق مولى عبده وقد ذهب
 البعض إلى تخصيص الاستقاط بحق مولى السيد هذا وهو البصري والمدينة

مولاه اذ هذا الحق يمنع تصرف العبد لنفسه فاذا اسقط المولى حقه هذا بقدر
 العبد الى الاكتساب بالاضافة الى نفسه ليتعاق حق من يعامله بذمته ولا يقدر
 الى دفع يد مولاه عما اكتسبه كالحرف يأخذ من كسب عبده كما في شرح الوقاية
 لابن الشيخ وفي الدرر والاذن نوعان احدهما اذن العبد وهو فك الحجر بالرق
 الثابت شرعا على العبد واسقاط الحق فيتصرف العبد لنفسه باهليته والنوع
 الثاني اذن الصنى والمعتوه وهو فك الحجر واثبت الولاية لهما (ثم يتصرف
 العبد) بعد ذلك لنفسه (باهليته) القديمة بقوله ثم يتصرف عطف على
 محذوف فان قوله الاذن فك الحجر معناه اذا اذن المولى ينكح الحجر عن العبد
 فعطف على قوله ينكح قوله ثم يتصرف العبد فقوله واسقاط الحق كما في تفسير
 لقوله فك الحجر (ولا تلم) ترفع على كون تصرف العبد لنفسه باهليته
 (سيده عهدة) اى عهدة التصرف كما اذا اشترى شيئا ولم يؤد ثمنه بطلب منه
 الثمن ولم يرجع على سيده لانه اشترى لنفسه لاسيده والوكيل عكس هذا
 اذا اذن بطلب من الموكل لامن الوكيل (ولا يتوقف) الاذن بزمان ولا مكان
 (فلواذن له) اى للعبد (ايوما) ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة
 او مكانا (فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه) لان الاسقاطات لا تتوقف
 فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر
 باعتباره بقاء الرق فكان في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط
 يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشرط جائز كاضافته الى المستقبل كما في القهستاني
 (ولا يخصص) بنوع من التجارة (فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا
 في سائر الاثواع) حتى لو اذن بشراء الخمر ونهى عن شراء البر كان اذنا بشراء
 البر وغيره وان لم يكن العبد مهتديا الى التصرف في غير الخمر والسيد عالم به
 فان قلت انه ازال الحجر في حق تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضا
 بتعطيل منافعه مطلقا والخصص اقول كما في القهستاني وقال زفر الاذن
 عبارة عن توكيل واتاة فيقتد بما يقدر به المولى وبه قال الشافعي واحمد
 (ويثبت) الاذن (صريحا) كما اذا قال لعبده اذنت لك التجارة
 (ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت) ولم يمنعه منه فسكوته
 اذن له في التجارة بخلاف سكوت القاضي فانه ليس باذن لكن لا يكون
 مأذونا في ذلك الشيء لانه وسيلة الاذن ووسيلة الشيء خارج عن ذلك الشيء
 (سواء كان البيع للمولى او لغيره بامر او بغير امره) بعبارة (صريحا
 او فاسدا) وفي التبيين هكذا ذكره صاحب الهداية وغيره وذكر قاضيان
 في فتاواه اذا رأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا

وكذا المرفق مذكراً أي الرافق بيع الرهن وسكنت لا يظن أن من اشهى السكن
 يمكن التوفيق بين كلام صاحب الهداية وقاضيهان بأن يقال إن مراد قاضيهان
 بقوله لم يكن ذلك اذئاله هو أن سكوت المالك فيما ذارأي بعده يبيع حيناً من
 أعيان مال المولى لا يصير اذئالاً في حق ذلك التصرف الذي صادق السكوت لافي
 حق سائر تصرفات ذلك العبد في باب الكفارة مطلقاً وروشد الية قوله وكذا
 المرفق اه فان المراد هنا عدم صحة الصرف الذي صادفه السكوت لا محالة وكذا
 يؤيد ما قاله الفهستاني في هذا المحل نقلاً عن الشيخية فإنه يصير ما ذؤنا فيما
 يستغل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من مال يبيعه في الحل لأنه لا بد فيه
 من الاذن الصريح بخلاف ما إذا اشترى من ماله فعلى هذا ان ما في الدرر في
 هذا المحل محل تأمل تنوع وصدر زفر والشاقعي لا يثبت الاذن بسكوت المولى
 عند ما رآه سمع او يشترى لانه يحتمل الرضى والخط لا يثبت بالشك ولما ان
 العادة قد جرت بذلك لاحاد دفع الضمير عن الناس (وللأذن) خبر مقدم
 (ادباً عاماً لا بشرأى شيء بيمينه او) شراء (طعام الاكل او) شراء (ثياب
 الكسوة) يعنى للعبد الذي قال له مولاه قد اذنت لك في البعارة ولم يقبده بشراء
 شيء بيمينه او بشراء طعام الاكل او ثياب الكسوة ولم يقبده البضائع من
 التجارة (ان يدع) متداً مؤجر (و يشترى) لا للعقبة يتناول جميع انواع
 التجارات واما اذا امره بشراء شيء بيمينه كاطعام والكسوة لا يكون ما ذؤناله
 لانه استخدم ولو صار ما ذؤناله لضرر كما في شرح الكفر للعيني وفي لفهسته اني
 اذا قال له اذنت لك في التجارة اي في كل تجارة او قال له اشترى ثوباً او قال له
 آجر نفسك من الناس فإنه صار ما ذؤنا لانه امره بالعمود المذكورة بخلاف ما لو قال
 اشترى ثوباً للكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فإنه لم يصير ما ذؤنا
 لانه امره بعقد واحد وقد صح ان يكون استخدم ما حاول يصح للاستخدام صار
 ما ذؤنا وان امره بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعاً وامره بالسيلة ان يبيعه
 فإنه صار ما ذؤنا لانه لم يكن ان يجعل استخدمه لا السيد وهذا ظاهر ولا للمالك
 لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الشيخية
 (و يوكل بها) اي له التوكيل بالبيع والشراء لانه من توابع التجارة فله لا يفتن
 من مباشرة الكل فيحتاج الى معين (و) لانه (يسلم) اي يجعل نفسه ربه السلم
 (و) لانه (يقول اسلم) اي يجعل نفسه المسلم اليه لانه من توابع التجارة
 (و) لانه (يرهن و يرهن) لانه من اعيان وامتيقاده وهما من توابع التجارة
 (و يزارع) اي له ان يدع الارض من اربعة و يأخذها من اربعة لانها من
 عمل التجارة (و) لانه (يشترى بدارا برزعه) لان يربح (و) لانه (يشترك

عتينا) لانه وكالة وليس ان يشارك في مفاوضة لانها آقالة (و) له ان (يستأجر)
 الاجير والبيت وغيرهما (ويوجروا) وصاية (نفسه) فان اجاره نفسه
 بيع منافعه وليس كبيع نفسه فيملك التصرف وعند الاثمة الثلاثة ليس له ذلك
 لان ذلك تصرف في نفسه فلا ينظمه الاذن (و) له ان (يضارب) يأخذ
 المال مضاربة (ويدفع المال مضاربة) لانه ان دفع يكون مستأجرا وان اخذ
 يكون موجرا لنفسه وهما من التجارة (و) له ان (يضع) اي يدفع المال
 بضاعة يعني له ان يعطي رجلا قدر رأس المال ليتجربه ويكون الربح له (و)
 له ان (يقبض) له ان (يقبض) يدين اذ لو لم يجز الاقرار لم يعامل له احد فيكون
 من لوازم المعاملة سواء صدقه المولى او كذبه وسواء كان مديونا او لا هذا
 اذا كان اقراره في صحته وان كان في المرض قدم غرماء الصحة كافي الحر وعند الاثمة
 الثلاثة يدين معاملة فقط واذا اقر لزوجته ووالده وولده اطل عند الامام خلافا
 لهما (ووديعه) لان الايداع وقبول الوديعة من عادة التجارة فله ان يقبض
 بها (وغصب) لان ضمان الغصب مفاوضة فيملك المفصوب بالضم ان افله
 ان يقبضه (ولو باع او اشترى بغير فاحش جاز) عند الامام لان المأذون
 منصرف باهلية نفسه كالمرضي صح عقده بالفاحش ولو نهى عن البيع بالغبن
 الفاحش كافي المبح (خلافا لهما) لان المقي من الاذن الاستتباب والعقد
 بالفاحش اطلاق فلا يدخل تحت الاذن فلا يجوز قبضا بالفاحش لان بيعه
 وشراءه يغبن بغير جاز بالاتفاق ليعذر الاحتراز عنه (ولو حابي) العبد المأذون
 اي باع شيئا باقل من قيمته والحياة الغبن بالرضاء (في مرض موته صح من جميع
 المال ان لم يكن عليه) اي على المأذون (دين) فينفذ وان زادت الحياة على
 الثالث (وان كان) عليه دين (من جميع ما بقى) بعد الدين يعني بؤدى دينه
 او لا فابقى يكون الحياة من جميعه لان الاقتصار في الحر على الثلث ولا وارث
 للعبد والمولى وان كان بمنزلة الوارث الا انه رضى بسقوط حقه بالاذن فصار
 كما وارث اذا سقط حقه من الثلثين (وان لم يبق) شيء بعد الدين بان كان محيطا
 بما بقى (ادى المشتري جميع الحياة اورد المبيع) اي يقال له اد جميع الحياة
 والافارد البيع كما في الحر هذا اذا كان المولى صحيحا وان مرض لا تصح حياة
 العبد الا من ثلث مال المولى كتصرف المولى بنفسه كافي التبيين (وله) اي للمأذون
 (ان يضيف معاملة) لجرمان العادة بذلك بين التجار لاستجلاب القلوب
 وفي البرازية ويخذ الضيافة اليسيرة لا اليكثيرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده
 عشرة آلاف درهم فبعشرة يسير ولو عشرة دراهم في يده فبسدائق كثيرة
 (و) له (ان يحيط من الثمن) قدر ما يحيط التجار لانه لا يملك ان يحيط من الثمن اكثر

من العادة لانه تبرع بمعد تمام العتمة (يعني) اي يثبت عيب ظهر فيه لانه
 من صريح الجواز قيد بالعيب لانه لا يحسب بدونه لانه تبرع (و) له (اي باذن
 رقيقه في التجارة) لانه نوع تحريم والاصيل ان كل من له ولاية اختاره اصح
 اذنه للمعد فيها كالكاتب والمأذون والمضارب والاب والجد والقاضي وشريك
 المياوضة والمندان والوصي ولا يجوز للام والاخ والعلم لانهم ليس لهم ولاية
 التجارة كافي الاختيار (الا ان يتزوج) اي ليس للمأذون ان يتزوج الا باذن المولى
 لانه ليس من باب التجارة ولان يتسرى جاز يشترطها وان اذن له مولاه
 كافي جواهر العتمة (او تزوج عبده) لان التزوج ليس بتجارة ولا ولاية في ذلك
 الا باذن المولى (وكذا) لا تزوج (امته) عند الطرقيين (خلافا لابي يوسف)
 فان عبده يزوج الامه دين العبد لان تزويجها تحصل مال ياقاط النفقة واجتباب
 المهر فيصير كاحارتهما ولهذا ان الاذن لاية اول خبر التجارة وقبيح ان التزويج
 ليس منها (ولان يكاتب) رقيقه لانه ليس بتجارة اذ هي مبادلة مال بمال
 وبذل البكابة مقابل غشك الجرح وهو ليس بمال (او يمتن ولو) وصولية
 (على) لان الاعتاق فوق الكفاية فاذا لم يملك هذا الاعاك الاعلى ولاه ليس
 بحر فلا يملك التحرر وهذا اذا لم يجز المولى فان احاز ولادين عليه حاز وكذا
 اذا كان عليه دين عندهما لكن من قيمة العبد للعراء (او غرض) اي ليس له
 ان يقرض لانه تبرع ابتداء (او يهب ولو) وصاية (بمعرض) لانها
 من ائتمعات (او يهدي) اي ليس له الاهداء (الا) اهداء الشيء (اليسير
 من الطعام) كارتباف ونحوه لاستحباب القايول لا الدراهم والدنانير (والمحجور
 لا يهدي اسير ايضا) اعدم الاذن (وعراقي يوسف اذا دفع المولى الى
 العبد (المحجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه) على ذلك الطعام (للاكل
 معه فلامس به) اعدم ظهور الضرر على المولى (بخلاف ما اورد مع اليه)
 اي الى العبد المحجور (قوت شهر) لما في كلامه جند ضرر بين للمولى (قالوا
 ولا بأس للمرأة ان تنفق من بيت زوجها باليسير كارتباف ونحوه) بدون
 استطلاع رأي الزوج لانه غير ممنوعة من قبله عادة وهذه المسئلة ليست
 من مسائل هذا الباب فيكون ذكرها المناسبة هي كونها اعدونة عادة وفي اكثر
 الكتب والادب والوصي لا يملك ان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون له من اتخاذ
 الضيعة اليسيرة والصدقة (وما لم المأذون من الدين بسبب تجارة او مافي نعمته)
 اي في حكم التجارة (كبيع وشراء) نظير للجرة قبل مسورة وجوب الدين
 بالبيع والشراء ان يبيع ويشتري المبيع وبها لك الثمن في يده (واجارة واستيجار
 وقصص وهدايا وعقارات شراها فوطنها فاصحفت) نظير لما هو في معنى

التجارة قبل صورة وجوب الدين بالتجارة ان يأخذ المأذون الاجرة بمجالات
 بهلك المستأجر او يستحق قبل تمام المدة (يتعلق) ذلك الدين (برقبته)
 اي المأذون وفيه اشعار بأنه اوباع مولاه بعد الدين كان باطلا فقبل معناه
 سيطر لانه موقوف على اجازة الغرماء وقبل انه فاسد لانه لو اعطيه المشتري
 بعد القبض يصح ولم يمتد قيمته فلا يكون موقوفا كما في القهستاني (فياع فيه)
 اي يدع القاضي المأذون مرة في ذلك الدين بطلب الغرماء بمحضرة مولاه او نائبه
 وان لم يرض بذلك مولاه (ان لم يفده) اي الدين (المولى) وقال زفر يتعلق
 بالكسب بالارقبه لانه مأذون في التجارة لاني التصرف في رقبته لان غرض
 المولى من اذنه تحصيل مال لم يكن لا تقويت مال قد كان بخلاف دين الاستهلاك
 فانه يباع فيه لجباية لتمام الاذن وبه قال الشافعي ومالك وعن احمد
 يتعلق بدمه مولاه ولنا انه ظاهر في المولى بسبب الاذن وكل دين يظهر في حقه
 فهو متعلق بالارقبه لانه لا بد من محل يستوفي منه واقرب المحل اليه نفسه فصار
 كدين الاستهلاك والجامع دفع ضرر الناس (ويقسم) القاضي (ثمنه)
 اي ثمن العبد (وما يفده) اي المأذون (من كسبه) بين الغرماء (بالخصص)
 اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم لان ذبونهم متعاقبة برقبته فيخصصون
 في الاستيفاء من البذل كما في الزكاة (سواء) كان (كسبه) اي كسب المأذون
 ما يفده (قبل الدين او بعده او اتهمه) وحاصله سواء كان كسبه قبل الدين
 او بعده بالعبادة او بقبول الهبة وفيه اشعار بأنه يشترط حضور المأذون في بيع
 كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط رضاه ولا حضور مولاه (وما بقي عليه)
 اي على العبد من الدين بعد ما اقتسم الغرماء ثمنه (يطالب به بعد عقده)
 ولا يطالب به الحال اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل
 بالسعاية لاني اجمع بينهما ولا في الطلب من المولى لانقطاع تعلقه به (وما اخذه
 سببه منه) اي من كسبه (قيل) ظهور الدين (لا يسترد) لانه
 اخذه حين كان فارغا عن حاجة العبد فيخلص له بمجرد القبض (وله)
 اي للمولى (اخذ غلته) اي اجرة (مثله مع وجود الدين) يعني لو كان
 المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحقوف الدين
 يكون له اخذ غلته بعد وجود الدين مثل ما اخذ قبل الدين استحسانا
 والقباس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجبه
 الاستحسان ان في اخذه الغلته متفعة للغرماء فانه يترك على حاله لاجل
 ما يحصل له من المنفعة ولولم يأخذ يحجر عليه فيفسد عليهم باب الاكتساب
 (والاند عايها) اي على غلته مثله (للغرماء) احكام الضرورة فيه

وتقدم حقههم (ويحجب) المأذون غير المدبر (ان ائق) لان الايقاع يمنع ابتداء
الاذن عنه ناعلى ما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وكذا يمنع بقاءه ولا يلزم
شي من تصرفه كالمع وضفر والائمة الثلاثة يبق مأذونا لان الايقاع لا ينافي
ابتداء الاذن فلا ينافي في دوامه وهل يعود الاذن ان عاد من الايقاع فما صحح
انه لا يعود وفي الفقه في اواذن الايقاع لم يصح الاذن لكن في الهداية اشارة
الى انه قد صح ادنه كاذن المصد المصوب فانه قد صحح لانه لا يبطل اذنه به
وفصل في المدبرة انه ان اقر العصب او كان للمالك يانة حاضرة فمأذون ففسد
صح الاذن والا فلا (امات سيده او جن مصدا اوسى بنار الحرب) حال كونه
(مرتدا) علم المصد بذلك اولم يعلم اما الموت فلانه يرزى انك واما الجون فلانه
يرزى الاهابية واما الملقى فلانه موت حكما (او حجر عليه) اى بصير محجورا
ان حجر المولى عليه بان قال يحركك من ان تصرف او يابسان خبر الحجر اليه
وشروط ان يعلم لمأذون حجر نفسه الاحتراز عن الضرر هو قضاء الدين بعد
الحرية (وسلم به استكثر اهل سوفه) اى سوق العبد لار الاكثر قائم مقام
الكل هذا اذا كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم الا العبد فيكفى علمه بحجره وقال
الشافعي بحجره صحح وان لم يعلم به احد من اهل سوفه وينقل مالك واجد
(و) تحجب (الامة) لما ذونة (ان استراده سيدها) عندنا استحسننا
لان يمنع عن ان يخرج الى الناس لتعامل معهم فيكون لاستيلاذ احصانا والاعلى
الحجر عادة الا اذا اداس امر يحاوه ويتموق دلالة وقال زفر لا بصير محجورا
عليها اعتبارا للقاء بالابتداء فانه يصح ان ياذن لام والده والبقاء اسهل
وبه قات الاثمة الثلاثة (لا) تحجب الامة المأذون (ان ديرها) المولى وحدها
بالاجماع لانعدام دلالة الحجر (ويضمن) المولى (القيمة للغريم فيهما) اى في
الاستيلاذ والتدبير لانه اتلف بهما محلاته فيحق لغيرهما وهو الرقبة والوجه
عند لاند بهعله امتنع بهما وبالسع قضى حقه وعند الاثمة الثلاثة لا يضمن
(وغيره) اى لمأذون وهو رفع بالابتداء (بهر الحجر بدين او بان ما في يده امانت)
امره (او غصب) منه (صحح) فيقضى مما في يده لامن رقبته لانها ليست من
كسبه بل من كسب مولاه هذا عند الامام (حالا فلهما) فانهما قال لا يصح
اقراره وهو القياس لار المصحح هو الاذن وقد زال وبه قات الاثمة الثلاثة وجه
الاستحسان ان المصحح هو اليد وهى باقية حقيقة وبطلان اليد حكما بالحجر
فراغ مما في يده من الاكسب حاحته اقراره دليل على تحققة ما (وان استغرق
دينه) اى دين المأذون (رقبته وما في يده لا يملك سيده ما يده) من اكرهه
عند الامام ثم فرع عليه بقوله (فلو اعتق عبدا مما في يده لا يصحح) عند الامام

(وعندهما) وعند الأئمة الثلاثة (يملك) السيد ما في يده (فيصح عنه)
 في عبده و يغرم قيمته للغرماء اوجود سبب الملك في كسبه وهو كونه مالكا
 لرقبته واهذا يحل وطئ لأذونة وله ان ملك المولى انما يثبت خلافة عن السيد
 عند فراغه عن حاجته و لمحيط به الدين مشغول بها فلا يخلقه فيه والعنق
 وعدمه فرع ثبوت الملك وعدمه وقال صاحب المصح ولواشترى ذارحم محرم
 من المولى لم يعتق ولو كان للمولى يملك ما معه اعتق ولو اتفاه المولى ما في يده من
 الرقيق ضمن لانه اتفاه ما لا يملكه لو كان المولى يملك ما معه لم يضمن
(وارايستغنى) دينه رقبته (صح) اعتاق عبده (اتفاقا) اما عندهما
 فظاهروا ما عنده فلانه لا يعرى عن دين قليل فلو جعل ماله لا يبقى الا شفاع
 بكسبه فيفوت الغرض من الاذن (ويصح بيعه) اى بيع هذا المأذون (من
 سيده بمثل القيمة) او اكثر لانه لا تهمة في البيع بمثل القيمة فيصح (لا) يصح
 بيعه (باقل) من القيمة ولو يسيرا لان حق الغرماء تعلق بالمالية وليس له ان يطل
 حقهم اما لو كان دينه اقل بحيث لا يحيط فجاز بيعه باقل من قيمته لعدم تعاق
 حق الغرماء وفي القهستاني وهذا عنده واما عندهما فيبيع من سيده مطلقا
 الا ان السيد مخير بين ازالة ائمن وبين نقض البيع وبيع من اجنبى بالغنى السيد
 لا الفاحش وقبل الصحيح ان قوله كقولهما كافي الكافي (و) يصح (بيع سيده
 منه) اى من هذا المأذون (بمثلها) اى بمثل القيمة وبالاقل منها لا يصح
 لان المولى اجنبى عن كسب عبده اذا كان عليه دين فالكلام فيه لانه لا يملك
 كسبه فيخرج المبيع عن ملكه فيصح كافي الاجنبى وعندهما جواز البيع بتمدد
 الفائدة وقد وجدت ان المولى يستحق اخذ الثمن والعقد المبيع فثبت اكل واحد
 منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فافاد كافي التبيين (لا) يصح (بالاكثر) لان
 الزيادة تعاق بما حق الغرماء (ولو باع) المولى منه (باكثر) من قيمة المثل
(يحط) المولى (الزائد) من القيمة (او بنقص البيع) صيانة لحق الغرماء كافي
 المتوسط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فاصد
 واراسقط المحاباة وكان ائمن يسيرا كافي القهستاني (فان سلم سيده له) اى الى
 العبد (المبيع قبل تعد الثمن سقط) عن ذمة هذا المأذون (الثمن) اى ثمن مبيع
 باعه سيده منه لان المولى لما سلم المبيع فقد ابطال حقه من العين فلم يبق له حق الاق
 الدين مع ان المولى لا يستوجب على عبده دينا فيبطل ائمن ايضا فيخرج مجانا
 بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون المولى احق به من الغرماء لانه لا يدين
 بالقد فملكه بعد عبده وعندهما تعلق حقه بعينه فكان احق به وبخلاف
 ما اذا باع العبد من سيده فسلم اليه المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يسقط الثمن كافي

اشدين ومن اى يوم فان الاول ان يسترد البيع ان كان غاة في يد العبد وشتره
 حتى يسوق الثمن (وله) اى الاول (ان لا يشاء) اى البيع (حتى باسند
 ثمة) لان البيع لا يزال ملك اليد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى غول على ما كان
 عليه حتى يسوق الثمن ولذا يكون اخمس من سائر العرماء (وليس حتى اسند)
 للعرماء (باعده) العبد (لما دون) حال كونه (مديونا الاقل من قيمه)
 اى العبد (ومن الدين) اى ان كانت قيمة الادون اقل من الدين ضمن سيده
 للعرماء القيمة لتعلق حقهم برقبته وان كان الدين اقل من القيمة ضمن الدين
 لان حتى العرماء ليس الاقبسه وقد وصلوا اليه وصار هذا بما لو اشترى الراهن
 المرهون (وما زاد من دينه على قيمته طواب به معفا) اى للعرماء ان يطالبوه
 بعد مائة لان الدين مستقر في ذمته او حدود سبه والمولى لم يملكه الا قدر القيمة
 ففى الناقى عليه كما قال فبرجع به عليه وعند مالك والشافعى اؤخذ من كسبه
 والاطول بعد مائة قبل العرماء بالخيار ان شاؤا اشعوا المئتين بالدين وان شاؤا
 اشعوا المولى بالاقل من قيمته ومن الدين (وان باعد) المولى (وهو) اى العبد
 المأذون (مديون مستغرق) رقبته (ونقيه مشترية) اى حمله المشتري به
 قضه غائبا (فالعرماء احارة بيده واحدثته) اى ان شاء العرماء احازوا البيع
 واخذوا ثمن المدوح لا يضمنون احدا القيمة لان الحق لهم والاحارة الاحتقار
 كالاذن السابق (او قصعين اى شاؤا من السيد والمشتري قيمته) اى قيمة العبد
 لانه متعهد ببيعه وتسليمه الى المشتري وانما قد يقول وغيبه لان العرماء اذا قدروا
 على العبد كان لهم ان يطلوا البيع الا ان يقضى المولى دونهم (وان صنفوا
 السيد) اى ان اختاروا قصعين قيمته اياه (ثم رد عليه) اى رد المشتري العبد
 على البائع قضاء (وب) اى سبب بعد ما عهده العرماء قيمه (رجع)
 المولى (عليهم) اى على العرماء (بالقيمة وعاد حقهم) اى العرماء
 (فى العبد) لان سبب الضمان قد زال وهو البيع والتسليم هذا اذا رد عليه
 قبل القبض مطلقا او بعده بقضاء لانه صحيح من كل وجه وكذا اذا رد عليه
 بخيار الرؤية او الشرط وان رده بالعيب بعد القبض بغير قضاء فلا سبب للعرماء
 على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى افاة وهى بيع فى حق غيرهما
 وار فضل شئ من دينهم رجوعا به على العبد بعد الحربة (وان باعد) المولى
 (و) الخال انه قد (اعلم) المشتري (مكونه مديونا للعرماء رد البيع
 ان لم يصل ثمة اليهم) لان حقهم تعلق به وهو حق الاستسقاء والاستسقاء
 من رقبته وفى كل منهما فائدة فالاول تام ومؤخر وانما ناقص بمسجل وبالباع
 نفوت هذه الحربة فللهذا لهم ان ردوه (ومن وصل) ثمة (اليهم ولا بحماية)

في البيع فلا) اي فليس لهم ان يردوه لوصول حقهم اليهم فينفذ البيع لزوال
 المانع هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع من غير طلب الغرماء والتمس لا يفي
 بدينهم فاما اذا كان دينهم مؤجلا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قادر على
 تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لان حق الغرماء متأخر وكذا اذا كان البيع بطلبهم
 لان البيع وقع لاجلهم وكذا اذا كان الثمن يفي بدينهم (فان غاب البايع) بعد
 بيع المولى المأذون وقضى المشتري (فالتشترى ليس خصما لهم ان انكر)
 المشتري (الدين) عند الطرفين (وعند ابن يوسف هو خصم ويقضى لهم
 بالدين) لانه يدعى المالك لنفسه فيكون خصما لكل من ينازعه ولهما ان الدعوى
 تتضمن فسخ العقد وقدمام بهما فيكون الفسخ قضاء على الغائب وعلى هذا
 الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها وغاب ثم حضر الشفع فالموهوب له
 ليس بخصم عندهما خلافا له واما اذا كان البايع حاضرا والمشتري غائب فالحكم
 كذلك اجماعا (ومن قال) عند قدمه مصرى (انا عبد فلان فاشترى وباع)
 ساكتا عن اذنه وحججه او غير ساكت (فحكمه كالمأذون) بناء على ان امور المسلمين
 محمولة على الصلاح والجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه مع ان العمل
 بالظاهر الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن الناس اولان تصرفه واقدامه
 عليه كالحذر دليل الاذن (الا انه لا يباع في الدين) لان بيع الرقبة ليس من اوازم
 الاذن لان المدبر المأذون اذا حلقة الدين لا يباع رقبته اذا الدين لم يظهر في حق
 المولى لان الغرور والضرر ليس من جانبه فيطالب الدين من العبد بعد حنقه
 (ما لم يقر سيده باذنه) يعني اذا حضر الولي وقر باذنه او اثبت الغريم اذنه على
 وجه المولى في باع العبد المأذون

(فصل)

في بيان حكم الصبي والمعتوه (تصرف الصبي ان نفع) بلا ضرر اصلا
 (كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن) اي بلا توقف على اذن
 الولي لمكونه اهلا واو على القصور (وان ضرر) اي ان كان تصرفه ضارا
 (كالاطلاق والاعتاق فلا) يصح (ولو) وصلية (باذن) لانه دام
 الشرط فيه وهو الاهلية الكاملة (وان احتملها) اي النفع والضرر (كالبيع
 والتمراء صح بالاذن) اي باذن الولي (لا بدونه) اي الاذن علق باذن وليه
 دفعا للضرر بانضمام رأى الولي في المتردد بينهما وعند الشافعي لا يصح
 تصرفه باجازة الولي وانما لا يصح اسلامه (فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه
 او جده عند عديمه) اي عدم الاب (او وصى احدهما) اي وصى الأب او الجد

عند عدم وثيق ائيب والمراد منه ائيب في رضى الاب مقدم على ائيب
 ورضيه ابيه مادام فيه طعنا او ابد موته وصيه المختار ثم وصي وصيه
 في الفقه الثاني ثم حده هو اب الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه (او اعصى)
 اي ثم اعصى اومن يقوم به الام ووصيه ها وصاحب الشرط
 (حكمه) اي حكم هذا الصبي (حكمه الى حد المأذون) في جميع ما ذكرنا من
 الاحكام من انه لا يتقيد بوع من التجارة ويكون مأذوا لا يكون الولي حين
 براه بيع ويشترى ويصح اقراره في يده من كسبه وصوره بالعين العايش
 حده خلاها لهما (بشرط ان يعمل او اسع سألها للاب والسرء حاله)
 اي المالك راد الزمان عاه وان قصد البيع ويعرف العين السير من الساجس
 (ولو اصر) الصبي (المأذون) بالتماره من قبل الولي (عا في يده من كسبه)
 من اودين لوابيه او اعمه لاه من تمام التجارة ولو اصرح لا يعمله اساس
 (وارثه) اي عا ورث عن ابيه او غيره (صح) اقراره في ظاهر الرواية لان الحجر
 ارتفع بالمأذون فصار كالسالم (وعن الامام انه لا يصح في الارث) لان الحاجة
 في صحة الاقرار عامه الحاجة في التجارة والحاجة في الموروث (والمأذون)
 السدي بمقل السع والشراء بالعين المذكور (ميراثه الصبي) فيما مر من
 الاحكام وفي السع تفصل فليراجع (وصح ادن الوصي او اعصى له البتيم)
 لان اياهما تصرفا في مال التيم والاذن منه

(كتاب العصب)

وكان المصنف ابراهه او كتاب الحجر لما بينهما من المناسبة الظاهرة لكن غارصه
 ان اراد المأذون من الحجر ادخل في الماسة لم يقرر من ايه ذلك الحجر فاورده بعده
 كباي المح هو في الماسة احد الشيء من العمر على وجه العهر فالا كان او غيره حتى
 يصلح على احد الحجر ونحوه لا يجوز يقال غصه له وغصته عليه وقد يسمى
 المعصوب غصه ما سمى للمعقول بالمصدر وفي الشرع (هو) اي اعصب (ازايله
 اليد المحه) اي التي لها حق (باثبات اليد المبطلة) في مال مقدم محترم قابل
 للقل اعراذن مالكة لا تحبسية وهذه الة ولا بد منها لان في مال غير مال غير مال
 خمس الكونه شاملا مع انه احتراز عن ثمة وحر وقولنا متقوم احتراز عن
 حجر مسلم وقولنا محترم احتراز عن مال الحر وقولنا قابل للقل احتراز عن
 العقار فان غصه غير متصور خلافا لمحمد ومعه العصب تعويث يد المالك
 لا غير وعد الامنة اثبات يد مبطلة لا غير فائدة الخلاف في رواية المعصوب
 كرواد المعصوبة وثمرة السان فانها ليست بمعصوبة عندنا عندهم معصوبة

وقرأنا عبر اذن ما كنه احتراز عن اخذه من يد المالك باذنه كالوديعة وقولنا
 لا يثنى احتراز عن السرقة ثم اشار الى الخلاف بقوله (فاستبداد العبد)
 اى عبيد الغير (بغراذنه وحل لادابة) اى دابة الغير بغر اذنه (عصب)
 اوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيهما (لا الجلوس على البساط)
 لان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه اذا البسط فعل الملك وقد بقي اثره له
 فى الاستعمال فلم يكن اخذا وعند الأئمة المثلثة الجلوس ايضا غصب (وحكمه)
 اى الغصب (الاثم ان علم) انه مال اخير وان ذلك الفعل غصب واقدم
 عليه امال ظن انه ماله فالصمان ولا اثم اذا الخطأ مرفوع (ووجوب رد عينه)
 اى عين الموصوب (فى مكار غصب) ان غاصب اياها لا اختلاف القيم باختلاف
 الاماكن (ان كانت) العين (قائمة) بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم على
 اليد ما اخذت حتى ترد اى يجب على اليد الغاصب رد ما اخذت حتى ترد فاذا
 ردت سقط وجوب الرد (والضممان او هلك) اى العين سواء علم اولم يعلم
 وسواء هلك او هلك منه حق العبد فلا يتوقف على علمه وقصده (وفى المثل)
 وهو ما يوجد له مثل فى الاسواق بالاتفاوت معه به كفى اكثر الكتب لكن يسكل
 بنحو التراب والصاوغ فانه قيمي (كالكيلى والوزنى والعددى المتقارب) اى
 ما لا يتفاوت احاده فى القيمة (يجب مثله) لان هذا الواجب ضمان جبر والجب
 انما يتحقق بايجاب المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم ورد العين هو الموجب الاصلى لاه اعدل واكمل ورد القيمة او المثل مخلص
 بصر اليه عند تعذر رد القيمة ولهذا يطالب برد العين قبل الهلاك ولو اتى بالقيمة
 او المثل لا يعتد به لكونه قاصرا وكذا يبرأ ان غاصب برد العين من غير علم المالك
 بان سلمه اليد بجهة اخرى كما اذا وهب له او اطعمه ايا فاكله والمالك لا يدري انه
 ملكه وفى الاطعام خلاف الشافعى كما فى شرح الكنز للعيني (فان انقطع المثل)
 عن ايدى الناس (يجب قيمته يوم الخصومة) واقضاء عند الامام لان لمثل
 نوعان كامل وهو المثل صورة ومعنى فصار أصلا فى ضمان العدوان وقاصر
 وهو المثل معنى هو القيمة وضمان القاصر لا يكون مشتر وعامح احتمال الاصل
 لكونه خلفا عنه ولا ينقطع الاحتمال بالانقطاع ولكن بالخصومة والقضاء ولذا
 لو صبر المالك الى محيى اوانه كان له ان يطالب بالمثل الكامل وبه قال مالك واكثر
 الشافعية وهو الصحيح كما فى القهستانى نقلا عن التحفة (وعند اى يوسف
 يوم العصب) لان سبب الرجوع هو الغصب فتعتبر قيمة يومه وفى القهستانى
 هو اعدل الاقوال كما قال صدر الشريعة وهو المختار على ما قال صاحب النهاية
 (وعند مجب يوم الانقطاع) لانه صار الآن كالذى لا مثل له وبه قال احمد

[illegible]

كالضبعة والدار (فهلاك في يده) بان غلب السبل على الارض او هدم البناء
 بآفة سموية (لا يضمن) عند الشئخين لانتهاء الشرط هو النقص بل يرد لما مر
 ان الغصب ازالة اليد بدل في العين وهو لا يتصور في العقار لان يد المالك تزول
 عنه باخراجه وهو فعل فيه لافي العقار فصار كما اذا بعد المالك عن المواشي حتى
 تلف لا يضمن لان منع المالك بالتباعد فعل فيه لافي المواشي (خلافا لمحمد)
 فان عنده يجري الغصب في العقار لان ازالة اليد فيه يكون بما يمكن لا بالنقل
 وبقوله قال ابو يوسف اولا وزفر وهو قول الاثمة النشأة وبه يقتضى في الوقف
 كما في شرح الكفر للعيني وغيره وفي المصح القنوي في غصب العقار والحدود
 الموقوفة بالضمان وقال الاستروشي وعماد الدين في فصوله والاصح انه اى العقار
 يضمن بالبيع والتسليم وبالجمود في اودبعة اى اذا كان العقار وديعة عنده فمحمدة
 كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بان شهدا على رجل بالدار ثم رحل
 بعد القضاء ضمنا (وما قص منه) اى من العقار (بقوله كسكناه) اى سكنى
 الغاصب في الدار المغصوبة (وزرعه) في الارض المغصوبة (ضمنه)
 اى التمسك بالاجماع كما في النقلي لان ذلك اتلاف واهلاك والعقار يضمن به
 ولا يشترط لضمان الاتلاف في يده قيل في تفسير النقصان انه ينظر بكم تستأجر
 هذه الارض قبل الاستعمال وبعده وقبل بل ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم
 تباع بعده فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان وقال العيني وغيره وهو الاقيس
 (وياخذ) الغاصب (رأس ماله) وهو البذر وما غرم من النقصان وما نفق
 على الزرع (ويتصدق بالفضل) عند الطرفين حتى اذا غصب ارضا
 فزرعها كربن فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كرونقصها قدر كرو
 فانه يأخذ منه اربعة اكرار ويتصدق بالباقي (وعند ابى يوسف لا يتصدق
 به) اى بالباقي لان الزيادة حصلت في ضمانه وملكه لان ما ضمن من الفائت يملكه
 بالضمان ولهما انه صار ملكا له ملكا خيرا وحراما لحث اليأس هو التصرف
 في ملك الغير فيكون سبيله التصديق (وكذا ابو سفيان العبد المقصوب) اى لو آجر
 العبد المقصوب واخذ غلته (فقصه الاستغلال او آجر) المستعير (المستعار
 ونقص يضمن النقصان) لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه فيجب عليه
 ضمان قيمة ما عذر رده من اجزائه كالا او بعضا (وما فضل من الغلة
 والاجرة تصدق به) عند الطرفين (خلافا له) اى لابي يوسف لما ذكرنا
 آتفا (وان تصرف في الغصب او الوديعة فريخ وهما يتعيان بالتعيين)
 كالعروض ونحوها (تصدق بالرخ) ولا يطيب له عند الطرفين (خلافا له)
 اى لابي يوسف (ايضا) اى كخلافه في المسئلة التي قلها (وان كانا)

اى المصنوب او الوديعه (لا يتغير) كالتعدين فقد قال الكرخي على اربعة
 اوجه ذكرها المصنف قوله (فان اشار) للتصرف (اليه متا) اى الى ذراهم
 الغصب او الوديعه (وتقدم فيها فكذلك) لا يطيب له الربح ويصدق به عندها
 خلافا له (وان اشار الى غيرهما وتقدم فيها) اى ذراهم الغصب او الوديعه (او اشار
 اليهما وتقدم فيها واطلاق) اطلاقا ولم يشر اليهما ولا الى غيرهما بل قال اشتركت
 فيهم (و) لكن (اتقدم فيها) اى ذراهم الغصب او الوديعه (وطاب له الربح
 اتفاقا قولا وفيه) اى بعدم الطيب في الاولى وبالطيب في الصور الثلاث السابقة
 (بنى) قائله صاحب الوقاية موافقا لما في المحيط حيث قال القوي في قول
 الكرخي لكثرة الحرام دفعه للعرج عن الناس في هذا الزمان وهذا قول المتقدم
 الشهيد وفي الدرر به كان يقتضى الامام ابو الليث (والمختار) عندنا حيث (انه
 لا يطيب مطلقا) يعنى في الصور كلها الاطلاق المبتوط والجامعين (ولو اشترى
 بالغصب او الوديعه جارية تعدل الفين فذهبها او طمسا فاطا كله لا يصدق
 بشئ) وهذا قولهم جيتا لان الربح انما يمين عند اتحاد الجس كما في الهداية
 (فصل)

وان غير ما غصبه بالتصرف فيه اجترار عما اذا تغير بغير فعله بان صار الغيب مثلا زينا
 بنفسه او اطلب تحرافا لك يتغير ان شاء ياخذ به وان شاء يتركه ويغيبه (قرآن)
 بذلك التغير (باسمه) اى اسم المصنوب اجترار عما اذا غصب شاة فذهبها فقط
 فان ملك مالكها لم يزل بالذبح المجرد اذ لم يزل اسمها بحيث يقال شاء مذبوحه
 لكن اورد على ذلك يقولهم شاة حيوية مع انها بخلاف المذبوحه في الحكم
 (واعظم منافعه) اى اكثر مقاصده اجترار عن ذراهم فسكنها بلا ضرب فاه
 وان زال اسمه لكن بقي اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حتى الملك عنه كما في المحيط
 وغيره فليكن زوال الاسم مغنيا عن اسم النافع كما في التمسكتى فعلى هذا
 ان ما قال صاحب الدرر من انه لم يقل اعظم منافعه لان من قاله قصد شاة الخطة
 اذا غصبها وطمحها فان المقاصد المتعلقة بعين الخطة كعملها هريسة ونحوها
 يزول بالطمح ولا حاجة اليه لان قوله زال اسمه معناه لانه لم يزل ليس يستند
 بل هو عدم اطلاق على ما قررنا نقلا عن المحيط وغيره يدبر (ضمنه) اى الغاصب
 المصنوب (وملكه) يقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب
 بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان
 فلو انى الملك عن اخذ القيمة واراد اخذ المغير لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن
 حكى عن الامام مفتى الثقلين ان الصحيح عند المحققين من ما تضمنه على قصة
 مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراض الخصمين باليمين او قضاء القاضى به

اوداء البدل كما في القسمين تقلا عن الذخيرة وعند الشافعي في القول الاظهر
لا ينقطع حق المالك وهو رواية عن ابي يوسف غير انه اذا اختار احد العين لا يضمن
التقصان عنده في الاموال الربوية وعند الشافعي يضمنه (ولا يخل انتفاعه)
اي انتفاع الغاصب (به) اي بالمقصوب المغير (قبل اداء الضمان) سبحانه واما القياس
الحل وهو رواية عن الامام وقول الحسن وقول زفر لان ملكه ثبت بكسبه والملك
مباح للتصرف ولهذا لو وهبه او باعه صح وجه الاستحسان ان في اباحة الانتفاع به
قبل الاداء فتح الباب للغصب فيحرم الانتفاع لكن جاز للغاصب بيعه وهبته لانه
مملوك له بجهة محظورة كالمقبوض بالبيع الفاسد (كشاة ذبحها وطبخها
او شواها وطففها ورطخه او زرعه ودقيق خبره وغلب او زيتون عصره) قيد
للغيب والزيتون (وقطن غزله وغزل سمجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية
وساجه) بالجم وهو مفرد ساج وهو شجر عظيم صلب قوي ينبت ببلاد الهند وهي من
اسرار الاشجار ويستعمل في بناء الدور وابوابها واساسها واما اذا نى عليها فلا ينقطع
حق المالك لانه متعمد في البناء عليها والساجه من وجه كالاصل لهذا البناء فيهدم
للرد كما اذا نى في الارض المقصوبة (اولئكة نى عليها) وهذه الاشياء تشبهات
للانبيان المقصوبة للتغير بقول الغاصب تغيرها ظاهر فيما عدا الساجه واما تغيرها
فيها فلا انها كانت ثقيلة والآن صارت من العمار ولذا استحق بالشفعة فيكون
ها النكاح من وجه وتغيرا من وجه والتفسير يوجب انقطاع حق المالك وهو ملكها
بهذه التصرفات عندها خلا للشافعي وهو يضمنه التقصان وفي الذخيرة انما زول
الملك عن الساجه اذا كانت قيمتها اقل من قيمة البناء واما اذا كانت اكثر منها
فلا تزول عن ملكه كما في شرح المجموع (وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير
او) جعل الفضة او الذهب (آنية لا يملكه) اي المجهول (وهو ما يملكه بلا شيء
في مقابلة الجعل فعند الامام لان الجوده والصنعة في الاموال الربوية عند مقابلتها
يحبسها لافقيتها لها ولهذا او غصب خليا فكسره ثم رده الى مالكه لا يضمن
(وعندهما يملكه الغاصب وعليه) اي على الغاصب (مثله) اي مثل الذهب
والفضة لتبدل الاسم بالصنعة (فان ذبح) الغاصب (الشاة) بغير اذنه
(فالملك) يخبر (ان شاء طرحها) اي الشاة (عليه) اي على الغاصب (وضمنه
قيمتها) اي الشاة المذبوحة (او اخذها) اي الشاة (وضمنه نقصانها)
اي الشاة بذبحها لوجود نقصان بعض منافعها كالدر والنسل دون بعض اذ لحمها
منقطع به وروى الحسن عن الامام انه ليس له ان يضمنه التقصان اذا اخذ اللحم
لان الذبح والسليخ زيادة فيها والاول هو الابط (وكذا الوقطع يدها) اي الشاة لان
قطع اليد او الرجل كالذبح في الحكم فله الخيار المذكور في الذبح (او قطع طرف

(دابة غير مأكولة) ومما ظهر كلام المصنف انه يخبر فيه ايضا بين قسمين لجميع قيمتها
 وتركها له وبين قسمين تفصيلها لكن ما في اكثر الكتب المعبرات شيئا من ظاهرها
 لانهم قاتوا او كانت الدابة غير مأكولة اللحم يضمن قاطع الطرف جميع قيمتها
 لانه استهلاكه من كل وجه بخلاف قاطع طرف احد حيث يضمنه نصف قيمته
 مع اخذه انتهى وفي الفرقة تفصيله وحاصله ان المصنف اختار ان يفرق بينهما
 من ما كول اللحم وغيره كقول اللحم كافي الدابة ويقتصر على التناوب ويترك
 الكثر والدرر وغيرها وبعضهم يروى بينهما والمصنف اختار التوبة بينهما
 فلهذا قال او قطع طرف دابة غير مأكولة موقوف على ما قبله انتهى لكن
 التوبة على قول محمد فقط لما في الثانية او ذبح جوار غير يضمن له ارضيته التوبة
 في قول الامام ولكن يضمن جميع القيمة وعلى قول محمد ان ذبح جوار غيره فذلك
 ان يملك الجوار ويضمن النقصان وان شاء يضمنه كل القيمة فلا يملك المتبوع
 وان فله قلا فليس له ان يضمنه النقصان وقال محمد ان كان له قيمة يملكه قطع
 اليد والرجل فان شاء يضمنه جميع القيمة وان شاء امرك الدابة ويضمن النقصان
 والاعتماد على قول الامام انتهى فعلى هذا ان ما قال صاحب الفرقة ليس
 بشيء بل الصواب ان يقال ان مراد المصنف من قطع طرف دابة غير مأكولة
 الدابة التي يمكن الانتفاع بما في قيمته لما في النهاية بقوله من التوارد اذا قصع
 اذن الدابة او ذبحها يضمن النقصان فلهذا قال من قطع طرف دابة غير مأكولة
 ولم يبق يد دابة او رجلها وكذا يضمن النقصان او قال صاحب الدابة ان يضمنه
 النقصان واوسلم الجلد اليه ان كان جلدها من ثمن (او خرق الثوب) اي يخبر
 ايضا او خرق ثوب الفرس (خرقا فاحشا يفوت) الجملة صفة خرقا (بعض
 العين وبعض نفقه) لا كله لانه لو فوت بكل يقع منه كل القيمة وهذا تفصيل
 الخرق الفاحش على الصحيح وفي ان يبين والصحيح ان الفاحش ما يفوت به
 بعض العين وجنس النفقة ويبقى بعض العين وبعض النفقة واليسير
 ما لا يفوت به شيء من النفقة وانما يدخل فيه نقصان في النفقة وفي النهاية
 ان الفاحش هو المستأصل للثوب وهو ان يحول الثوب لا يصلح الا لخرق ولا يرغب
 في شرائه ومراه الى الخلو اني قلت وفي المجتبى والصحيح ما جرده محمد له وهو
 ان يفوت بعض العين وجنس من منافعه ويبقى بعض العين وبعض النفقة
 وقبل يرجع في ذلك الى الخياطين وقبل ان كان طولا ففاحش وان كان عرضا
 فيسير والكل في النسخ (وفي) خرق يسير (نفقه) اي نقص الخرق الثوب
 والجملة صفة يسير (ولا يفوت شيئا من النفقة يضمن) الخارق (نقصاته)
 يعني مع اخذ عينه وليس له ضرر ذلك لان العين قائمة من كل وجه وانما دخله عيب

فنقص لذلك فكار له ان يضمه النقصان (واو بنى زجل في ارض غيره او غرس)
 فيها شجرا (امر) الباني والغارس (بالقلم) في ظاهر الرواية (وارد) اى رد
 الارض الى المالك لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق اى لذى عرق ظالم
 وصنف العرق بصفة صاحبه وهو الظلم مجازا كما يقال صام بهيـاره وقام ليـله
 هذا اذا كانت الارض لا تنقص بالقلم (وان كانت تنقص بالقلم فللمالك)
 ان يضم له اى للعاصب (قيمهـا) اى قيمة البناء والغرس (مأمورا بقلعهـما)
 لان فيه دفع الضرر عنهما وانما يضم قيمته مقلوعا لانه مستحق القلع ثم ين
 طريق معرفه قيمتهـما بقوله (فتقوم الارض بلا شجر او بناء) بمائة مثلاً
 (وتقوم مع احدهما) بمائة وعشرة حال كونه (مستحق القلع) فتحـ نقص
 اجرة القلع هى درهم فيبقى مائة وتسعة دراهم (فيضمن) المالك (الفضل)
 هو التسعة قال المشايخ هذا اذا كانت قيمة البناء او الغرس اقل من قيمة الارض
 واما اذا كانت قيمة البناء او الغرس اكثر من قيمة الارض فلا يقال للعاصب اقلع
 البناء او الغرس ورد الارض بل يضم قيمة الارض فيملكهـا بالضمن وبه يفتى
 بعض المتأخرين لكن ظاهر الرواية ما ذكر في المتن وبه يفتى البعض في زماننا
 هذا بسبب الظلم هذا اذا كانت الارض ملكا اما اذا كانت وقفـا فيؤمر بالقلع
وارد مطلقا وفي التبيين وعلى هذا لو بلغت دجاجة او اوة ينظر ايهما اكثر
 قيمة فاصاحبه ان يأخذ ويضمن قيمة الآخر وعلى هذا التفصيل لو ادخل فصل
 غيره في داره واكثر فيها ولا يمكن اخراجه الابهـم ادم اصدار وعلى هذا التفصيل
 لو ادخل البقر رأسه في قدر من الخمس فعذر اخراجه (وان صبغ) العاصب
 (الثوب) السدى غصبه (احـ او اصفر او ات السويق) السدى غصبه
 (يسمى فذلك) بالخيار (ان شاء ضمنه) اى العاصب (قيمة ثوبه) حال كونه
 (ابيض) اى اخذ قيمة ثوب ابيض لانه متلف من وجه (و) ضمنه (مئل)
 سويقه (ان كونه مثليا وترك ما غصبه العاصب له) (او احدهما) اى ان شاء
 اخذ الثوب والسويق (وضمن ما زاد الصبغ والسمن) في الثوب والسويق
 لان الصبغ مال متقوم كالثوب وبغصبه وصبغه لا يسقط حرمة ماله وبحسب صيانتها
 ما يمكن وذات اتصال معنى قال احدهما اليه وايفاء حق الآخر في عين ماله
 وهو فيما قلنا من الخيـر الا انا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والعاصب
 صاحب وصف كما في الدرر وعند الشافعي يؤمر العاصب بقلع الصبغ بغسل
 بقدر الامكان ويسلمه وان انتقص قيمة الثوب بذلك فعليه ضمان النقصان
 (وان صبغه) اى الثوب (اسود ضمنه) اى المالك (قيمهـا) ابيض او اخذه
 (لا رد شيء لانه) اى الصبغ بالسواد (نقص) عند الامام (وعندهما الاسود)

كثيره وهو) أي الاختلاف بين الإمام وبينهما اختلاف زمان فإن بني أمية في زمانه كانوا يمتعون عن لبس السواد وفي زمانه ماشر الممان كانوا يلبسون السواد فأجاب كل على ما شأله وفي الثور رد غاصب الغاصب الغصب على الغصب الأول يبرأ عن ضمانه كما هو ذلك الغصب في رد غاصب الغاصب فأدى القيمة إلى الغاصب إذا كان قبضه القيمة معروفاً غصباً شاكاً ثم غصبه آخر منه فإراد المسالك أن يأخذ بعض الضمان من الأول وبعضه من الثاني لذلك الإجازة لا تلحق إلا بالحق فلو أنلف ما لا غيره بعد ما يقال المسالك اجتزأ أو وصيت لم يبرأ من الضمان كغير الغاصب الخطب فأجبت لا يمكنه ولو كسره الجوهري لم ينقطع الرجوع

(فصل)

في بيان مسائل متصل بمسائل الغصب (وإن ثبت ما غصبته) أي أن جعل الغاصب الغصب قائماً (وضمن قيمته) للمالك (مدته) أي أنه صحت الغصب أن كان قابلاً للتقبل من مالك إلى مالك هذا عندنا لأن المالك مالك للبدل بكماله فيملك الغاصب المبدل ولا يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك شخص واحد ولا توجد العدالة بل يقع الضرر في ملك الغاصب المبدل كما ملك المسالك البدل تحقيقاً للعدالة بينهما ودفعاً للضرر حتى لو كان الغصب قريب الغاصب يعتق عليه بإدائه الضمان عندنا وقال الشافعي لا يملك الغاصب لأن الغصب محظور فلا يصلح سبباً للمالك (مستنداً إلى وقت الغصب) وهو كل شيء ثبت مستنداً فهو ثابت من وجه دون وجه فيكون ناقصاً فلا يظهر أثره في حق الأولاد ويطهر في حق الأصحاب وعن هذا قال (وتسقطه الأقسام) للبيعة (دون الأولاد) لأن بيعتهم فوق بيعية الأصحاب الأبرار أن واحداً المدير والمكاتب مدبر ومكاتب ولا يكون أصابهما عديراً ومكاتباً (والقول في القيمة) عند اختلافهما (لغاصب مع يمينه) لأنه منكر (أن المبرهن مالكه على الزيادة) التي ادعاهما فإن أقيمت دعوتها وجبت تلك الزيادة ولم يشترط قول الغاصب حينئذ لأن المالك أثبتة بالحجة الملزمة وفيه إيمان بأنه لو لم يقيم وأقام الغاصب حجة القلة لم تقبل وهو الصحيح بل يخاف على دعواه لأن يمينه تنفي الزيادة واليمين على النفي لا تقبل وقال بعض من اختلفنا بيني أن تقبل لاسقاط اليمين عن نفسه كالودع إذا ادعى رد الوديعة فإن القول قوله ولو أقام بينة على ذلك قبلت وكان القاضي أبو علي النسفي يقول هذه المسئلة تعدت مشكلة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الوديعة وهو الصحيح كما في التمهيد وغيرها

وفي المصح الغاصب او المودع المتدعي اذا قال لا اعرف قيمة الغصوب بعد هلاكه
والمالك يقول قيمته كذا درهمان وهو لا يصدق ولا يقر بشئ من القيمة ويقول
لا اعرف قيمته فانه يحلف على دعوى المدعي فان لم يحلف يكون حكمه حكم
النكول وهل يشترط ذكر اوصاف الغصوب في دعوى الغاصب ام لا الاصح
عدم الاشتراط قال محمد في الاصل اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه
جارية له واقام على ذلك بينة يحبس المدعي عليه حتى يجيء بها ويردها على
صاحبها وتماه في العتابة فليراجع (قال ظهر) المغصوب الغائب (وقيمته
اكثر) اي حال كون قيمته اكثر مما ضمن الغاصب به (و) الحال انه (قد ضمنه)
الغاصب (بقول المالك او ببرهانه او بالنكول) اي نكول الغاصب عن المدين
(فهو) اي المغصوب (للغاصب ولا خيار للمالك) لانه رضى به لادعائه
هذا القدر ويقتضى بيع غاصب ضمن القيمة بعد بيعه (وان ضمنه) الغاصب
(بقوله) اي يقول الغاصب مع قيمته (فاليالك) بالخيار (ان شاء امضي
الضمان) اي اجاز ضمنه بان رضى بالبدل وترك المغصوب في يد الغاصب (او)
ان شاء (اخذه) اي المغصوب الظاهر من الغاصب (ورد عوضه) الذي
اخذه من الغاصب لانه لم يرض بزوال عينه بهذا المقدار لادعائه الزيادة فيصير
اخذه لضرورته عن اقامة البينة قال العيني وغيره ولو ظهر المغصوب وقيمته
مثل ما ضمنه او اقل في هذه الصورة وهي ما اذا ضمنه بقول الغاصب مع قيمته
قال الكرخي لا خيار له لانه توفر عليه ماله ملكه بكماله وفي ظاهر الرواية يشترط له
الخيار وهو الاصح (ولو برهن كل من المالك والغاصب على الهلاك عند
الآخر) اي واقام الغاصب البينة على ان يرد المغصوب الى المالك فهلاك عنده
واقام المالك بينة على انه هلك عند الغاصب (فبينه الغاصب اولى) عند
محمد لان الضمان ثابت بنفس الغاصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب
يدعى زواله والمالك ينكره فبينه الغاصب تكون اولى وفي الجمع وهذا ظاهر
المذهب (خلافا لابن يوسف) فان عنده بينة المالك اولى لانها مشتملة للضمان ولم ينقل
عن الامام شي وفي الجواهر واوشهدوا ان الغاصب غصب هذا العبد ومات عنده
وشهد شهود الغاصب انه مات في يد المالك لم تسمع بينة الغاصب وروى عن محمد
في الاملاء ان البينة بينة الغاصب ولو اقام المالك البينة ان الغاصب غصب يوم النحر
بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم النحر بمكة هو والعبد قال الضمان واجب
على الغاصب ولو شهد احدهما انه غصب هذا العبد منه وشهد آخر على اقراره
بالغصب لم تقبل (ومن غصب عبدا فباعه) اي الغاصب المغصوب (فضمنه)

الملك فيتمه (تفذي يمه) اى بيع الغاصب (وان ابقى قيمته) بعده (لا ينفذ)
 عنده) والفرق ان ملك الغاصب باقص لانه يثبت مستندا كما من وهو يكتفى له ان
 السمع دون البتق الا ترى ان الذم ينقذ من المكاتب بل من المأذون دون عتقه
 (وزوائد المفصوب غير مضمونة مالم يثبت) الغاصب (فيها) اى في الزوائد
 (او يمتنعها) بوجه طلب الملك ايها) اى الزوائد (سواء كانت متصلة كالسكن
 والسمي او منفصلة كالزوائد والتمر) لانها امانة وحكمها هذا وقال الشافعي فله
 الضمان مطلقا لوجود حد الغصب لما من هو الركن اليه المطلة فثبت عنده
 ولنا ان سبب الضمن اخراج الدين من ان تكون متعاقباتها في حق الملك ولا يوجد
 الا اذا وجد ما يوقوت ختم كانهدى والمنع بعد الطلب فيثبت تحقيق حد الغصب
 لانه صار من بلا على السائل بما تصرف والانتفاع ويستثنى منه منافع غصب
 الوقت فانها تضمن وعليه الفتوى كما في القصة في قبلا عن المصادي
 (وان نقصت الجارية بالولادة في بد الغصب) اى اذا ولدت الجارية المفصوبة
 التي حبلت عند الغاصب ولدا ونقصت بالولادة (ضمن) الغاصب (بنقصانها)
 اى الجارية (و) لكن (يجبر) النقصان (بقية الولد) قال زفر واشافعي
 لا يجبر النقصان بالولد لانه ملكه فكيف يجبر ملكه بملكه كما لو حزن صوف ثياب
 الغنم وثبت آخر فلا يفيد اتحاد سبب الزيادة والنقصان فيلزم عليه الضمان
 ولنا ان سبب النقصان الزيادة واحد وهو الولادة لانها لو ثبت فوات جزء من
 مائة الام وتحدث مائة الولد فاذا صار مالا انعدم ظهور النقصان فيه فأتى
 الضمان (او) يجبر (بأجرة) لانها كالولد لكونها قائمة بمقتضاه اوجوبها
 بدلا عنه (ان وقت) قيد بقية الولد والغرة (وما) اى يجبر النقصان بقية
 الولد ان كان في قيمته وفاء ويسقط ضمانه عن الغاصب وان لم يكن وفاءه يسقط
 بحضابه وكذا يجبر النقصان بأجرة ان قيمها وفاءه ويسقط ضمانه عن الغاصب
 وان لم يكن وفاءه يسقط بحضابه ايضا (واوزنى) الغاصب (بأجرة عضبها) حبلت
 (فردها) اى الامة (حاملها فولدت ثقات) عند المالك (بها) اى بسبب
 الولادة في نفاسها (ضمن) الغاصب (قيمتها يوم معاودتها) عند الامام لان
 ما انقعد فيها من الملوقة هو سبب التلف فلا يوجد الرد بعد ذلك على الوجه الذي
 نصبها كما اذا جنت في بد الغاصب وقتلت في بد الملك (بخلاف الحرة) يعنى
 لو اخذها مكرهة فزنى بها فردها حاملة فولدت وماتت لا يضمن الغاصب
 ديتها لان الحرة لا تكون مضمونة بالغصب ليقض ضمان الغاصب بعد فساد
 الرد (وعندهما لا يضمن في الامة ايضا) اى كالحرة بل يضمن نقصان الحمل وهو
 قول الامة الثلاثة لان سبب التلف هو الولادة في بد الملك بعد صحة الرد

من الفاضل لان العيب لا يمنع صحة الرذول لكنها معيبة بالحبس فيجب عليه نقصان العيب (ولوردها محبوبة) اي اوغصب امة فحمت ثم ردها محبوبة (فانت لا يضمن) الفاضل الانقصان الحكي اتقا كما في البرازية وغيرها لان الموت يحصل بزوال القوى وانه يزول بترادف الآلام فلم يكن الموت حاصلا بسبب واحد في يد الغاصب فيجب عليه قدر ما كان عنده دون الزيادة وفي الجواهر اذا غصب صلبا خرا من اهله فرض ومات في يده فلا ضمان عليه وكذا اذا اصابه شيء من آفة السماء ولو عقره سبع او نهشته حية فالغاصب ضامن وفي نسخة فعلى عاقلة الغاصب الدية (وكذا لو زنت) الامة المعصوبة (عنده) اي عند الغاصب (فردها) اي الامة (فالحديث) في يد المالك (فانت منه) اي من الجلد لا يضمن الغاصب الانقصان الرتالانه الحاصل عنده لاسبب الموت وهو الجلد (ولا يضمن) الغاصب (منافع ما غصبه سواء سكنه) اي فيما غصبه (او عطله) اي جمعه معطلا هذا عندنا وعند السافعي واحد يضمن فيجب اجر المثل لانها مال مقوم مضمونة بالعقود كالأعيان وعند مالك يضمن بالاجر في السكون لافي التعطيل ولنا ان عمر وعليا رضي الله تعالى عنهما حكما بوجوب قيمة ولد المفرور وحرته ورد الجارية مع عقرها على المالك ولم يحكما بوجوب اجر منافع الجارية والأولاد مع علمهما ان المصحق يطلب جميع حقه وان المفرور كان يستخدمهما مع الأولاد ولو كان ذلك واجباله لما سكتنا عن بيانه بوجوبه عليهما ولعدم المماثلة بين المنافع والدراهم لانعدام البقاء في المنافع فلا يكون تقومها ذاتها بل لضرورة عند ورود العقد ولا عقدها واما اذا انقص بالاستعمال فيضمن لاستهلاكه بعض اجزاء العين (الا في الوقف) وكذا في مال الزنيم والعد الاستغلال ذكر صدر القضاء وبسير الدار معدة للاسباحار اذا بناها لذلك او اشترأها لذلك او نواجر ثلث سنين على الولاء ويشترط علم المستعمل بكونها معدة حتى يجب الاجر واستثنى صاحب المصحق قال الا اذا سكنها بتأويل ملك او عقد يعني منافع المعد للاستغلال مضمونة في كل الاحوال الا فيما ذكر من السكنى بتأويل ملك وعقد كبيت سكنه احد الشرى يكن اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة دون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى او للاستغلال فانه لا يجب الاجر واما السكنى بتأويل العقد لما تقدم عن القبة من سكنى المرتنن بتأويل عقد الراهن انتهى (ولا) يضمن ايضا (نجر المسلم او خنزيره بالانلاف) سواء كان المتلف مسلما او ذميا لعدم تقومهما في حق المسلم والعبرة لجانب المتلف عليه دون المتلف (وضمن) المتلف (القيمة فيها لو كانا) اي الخمر والخنزير (الذمى)

لا يسهل ما في حقه وفيه امران تركهم وما يدعون وعندك ساقى لا يسهل
 استدم الشؤم ايضا في حق الذي كره ما يسهل في الاحكام بها (وان اتلف
 ذي خرقى صحت مثلهما) بقدرته عليه واراسل الصاب بغير ما قضى له عليها
 ولا شيء على الاطوب لان الحرقى حقه ليست بموتة فكان باسلامه غير الله عما كان
 في ذمته من الحرقى وكذا الواسلا واراسل الدواب وحده واراسل الاطوب ثم الثقات
 لعبد قال ابو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن الامام وقال محمد يجب
 عليه قيمة الحرقى وهو رواية عن الامام ايضا وفي الدور خلاف ما اشتراهنا
 في الحرقى من الذي وشتر بها فلا ضمان عليه (ولا ضمان بالتلافى المتدولو)
 وصليبة (الذي) لان احدا لا يتخذ ثوباها (ولا) ضمان (بالتلافى متروك التسمية
 عدا واو) وصليبة (لمن يتبعه) من المسلمين لان استحلال متروك التسمية بخلاف
 نص الكتاب والخصم مؤمن به فانك ولائفة المتابعة فلا يجب على متلفه
 الضمان ولا على من اشتراه باليمن ولا بغيره صحتها (وان غضب خرم مثل فعلها
 اى شترها خلا (بما لا يفيد له) كالقيل من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس
 (اخذها المالك بلا شيء) لان اخذها اذا ذكر تطهيرها بمنزلة غسل الدواب
 الجس فلا يوجب المالكه فبقى على المالك المعضوب منه (فاولا تلفها) اى الحرقى
 التي تصير خلا (الغاصب) قبل ان يردّها الى المالك (صحتها) لان المعضوب
 واجب الرد عليه فاذا قوته عليه وجب عليه فحينئذ خلفا عنه (لا) يضمن
 (لو تلفت بلا صفة) لانه لم يوجد منه التفويت (وان خلل) التالف صاب الحرقى
 (بالتلف ملح) ذي قيمة ونحوه (مذهبها) اى الحرقى التي تصير خلا (ولا شيء
 للمالك) عليه اى الغاصب عند الامام لان الحرقى لم تكن متبوءة والمخ مثلا
 متقوم قدر رجع جات الغاصب فيكون له بغير شيء (وعندهما) اخذها المالك
 ان شاء وورد قدر وزن المخ من الخل (هكذا كروه) كأنهم اعتبروا المخ بالمال
 لانه يشوب فيكون اختلاط المايه بالماء فيشتر كان عندهما (فاولا تلفها) الغاصب
 لا يضمن (عند الامام) خلا قالهمسا (لما ياتي في دفع الجار) وان خللها بالقاء
 خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام (وار بمرور الزمان لانه استهلك الحرقى
 الغير المتبوءة في حق السلم كما او اراقها والخطا استهلك عنده (وكذا)
 ملكها الغاصب ولا شيء للمالك (عند محمد ان يخلت من مباحاتها) لانه
 استهلك (والا) اى وان لم يخل من مباحاتها بل بعد زمان (فاخل بينهما
 على قدر ملكهما) وفي التبيين وعندهما ان ضارت خلا من مباحاتها فكما قال
 الامام وان ضارت بمرور الزمان كان الخلل بينهما على قدر حقيبتا كذا لانه
 لم يهلك الحرقى فيقدر كانه خلل بالخل والخطا ليس بامتهلاك

عند شجده وان كان ما دعا لان الجنس لا يهلك بجنسه وقيل ظاهر الجواب فيها
 انه يقسم بينهما على قدر حقهما سواء صارت خلا من ساعة او بعد حين
 اما عندهما فلا يشك لان الخلط ايسر بانه يلاصق وكذا عند الامام لان الخلط
 انما يوجب زوال المالك اذا كان يوجب الضمان وهنا قد ذكر وجوب الضمان
 لان ختم الماس لم لا يضمن بالاتلاف فصار كما اذا اختلط بنفسه من غير صنعه
 ولو استهلكه الغاصب في هذه الرواية ينبغي ان يحجب عليه الضمان اجبا عما كان
 في النهاية انتهى (وان عصب جازم بانه يذبحه بالائمه له) كالتراب والشمس
 (اخذ المالك بلاشئ) اذ ليس فيه مال متقوم للغاصب وكانت الدباغة اظهارا
 للمالية وان تقوم فصارت كغسل الثوب (فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته مذبوحا
 اتفاقا) وقيل طهر اغمر مذبوع لان وصف الدباغة هو المسمى حصله فلا يضمنه
 وجه الاول وعليه الاكثرون ان صنعة الدباغة تابعة للجلد فلا تفرد عنه
 واذا صار الاصل مضمونا عليه فكذا صفة (وان دبغه) اي الغاصب الجلد
 المصبوغ (بماله قيمة) كالعص والقرظ (يا حذو المالك ويرد ما زاد الدبغ) لانه
 بهذا الدباغ اتصل بالجلد مال متقوم فمأخذ الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه
 وطريق معرفته بما ذكره بقوله (بان يقوم مذبوحا وذلك اغمر مذبوع ورد)
 المسالك الى الغاصب (فضل ما بينهما) كافي الثوب المصبوغ والغصان بحسنه
 اي الجلد (حتى يستوفي حقه) لان فعل الغاصب متقوم لاستعماله ما لا متقوما
 فيه كحبس المبيع بالثمن والرهن بالدين والعبد الاتقي بالجلد (وان اتلفه) اي
 الغاصب الجلد المذبوع بماله قيمة (لا يضمن) عند الامام لان تقوم الجلد المذكور
 قد حصل بمال الغاصب وصنعه فقام حقه فيه ولذا كان له ان يجنسه حتى
 يستوفي ما زاده الدباغ لما حر ان صنعه متقومة لانفاقه فيه ما لا متقوما فصار
 الجلد تابعاً له في حق التقوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة ثم الاصل وهو
 الصنعة او المال غير مضمونة عليه بالاتلاف فكذا التابع غير مضمون من غير
 صنعة وفي الباقي على صد الصدر الشريعة في هذا المحل كلام لكن دفعه
 ابن الشيخ في شرح الوقاية فليراجع (وعندهم) يضمنه مذبوحا الا قدر ما زاد
 الدبغ) لانه استهلك ما لا متقوما للمالك فعليه الضمان (ولو تلف لا يضمن
 اتفاقا) لعدم صنعه (ومن كسر ماسم ربطا او طبلا او من مارا اودفا او اراق له)
 اي الماسم (سكر) يتختم اسم للي من ماء الرطب اذا غلا واشتد (او منصبا)
 هو ما ذهب نصه بالطبخ وغلا واشتد (ضمن قيمته صالحا لغير اللهو في الربط
 يضمن الخشب) الصالح للاستعمال وكذا الباقي وفي سكر ونحوه يضمن قيمته صالحا
 لكونه خلا وغيره (ويصح بيع هذه الاشياء) عند الامام لانها اموال

لنفسها لما يحل به الاستفاح وإن صلحت لا تحل فصار كالأمة المفسدة
والجماعة الطيارة. (وقال لا يضمن ولا يجوز بينها) لأن هذه الأشياء أعدت
للمضيق فيحصل بقومها وقولها مناقات الأئمة الثلاثة (وعليه الفتوى)
لفساد الزمان فمابين الناس حتى ذكر الصدر الشهيد أن البيت يؤدم على
من اعتاد الفسق وأنواع الفساد وأنه لا بأس بالهجوم على بيت المقدس وإراقة
العصر قبل أن يشتد على من اعتاد الفسق وقيل الاختلاف في الهدف والطبل
الذي يضرب للهو فاما طبل الغزاة او طبل الطلح او طبل الصيد او الدفء الذي
يتباح ضربه في العرس او يلعب به الصبيحة في البيت فيصيح يا تفتاق بالانلاف
كما في شرح الكثر للشيخ (ومن غضب مدبرة فأتى في يده) أي الغاضب
(ضمن) الغاضب (فيها) بالاتفاق لغومها وكذا الحكم لو غضب مدبرا
فلا فائدة في التخصيص سوى التوطئة والمناسبة لقوله (ولو غضب ام ولد فأتى
في يده) فلا ضمان عليه عند الأمام لعدم تقومها عنده (خلافا لمحمد)
قال محمدان يضمن قيمتها لتقومها عندهما وقولها مناقات الأئمة الثلاثة (ولو شق
الرق لأراقة الحرم) التي فيه (لا يضمنه عند أبي يوسف) لأنه لا يتيسر
الأراقة إلا بالشق فيكون ما دونها فيه (خلافا لمحمد) هو يقول إن الأراقة
ممكنة بدون الشق فيضمن الرق لأنه مال متقوم. (ولا ضمان ضلي من حل قبل
عبد غيره أو) حل (ربا له دابة) أي دابة غيره. (أو ضم اصطبلها)
أي اصطبل دابة الغير (أو) قح (أو قص طير) غيره. (فذهب) العبد
أو الدابة أو الطير عقيت ذلك الفعل هذا عند الشخصين لأنه محلل بين فعله
والتلف فعل قاعل مختار وهو ذهاب العبد والدابة وطيران الطيور واختيارهم
صحيح وتركهم منهم متصور والاختيار لا يعدم تأييد العقل فيصنف التلف
إلى المباشر دون التبع كما في الاختيار (خلافا لمحمد في الدابة والطير) لأنه
فرق بين ذي العقل وغيره ذكر هذا الملاق صدور الشريعة والفقهوم
من الشئ وغيره أن الخلاف في الطير لأنه قال وعن محمد يضمن في الطائر سواء
طار من قوره أو منك ساعة ثم طار لأن الطائر محمول على التعار فبذلك
عقيب التبع لأنه لو منك ساعة ثم ذهب لا يضمن عندنا وعند الشافعي خلافا
لمحمد في رواية وفي الاختيار ذهبت دابة رجل لبل أو نهارة بعير أو رسل صاحبها
فانسلت ذرع رجل لا ضمان عليها لأنها ذهبت باختيارها وفعلها مذبذبة
وإن أرسلها ضمن رجل وجد في زرعه أو دابة فآخريتها فهلك أو أكلها
الذئب لم يضمن لأنه ولاية الإخراج وإن ساقها بعد الإخراج ضمن (ولا)
ضمنان (على من سعى إلى سلطان بن يونس ولا يندفع) عنه (الإمام يحيى)

والرفع اليه لان دفع الايذاء عن نفسه حقه فلا يلزم الضمان لما اخذه السلطان
 اما لو كان دفع الايذاء ممكنا بالاستعانة فسعى اليه فيلزم الضمان (او) لا ضمان
 للساعي (بمن يسقى ولا يمنع نهيه) اي الساعي اوجوب دفع المنكرات بما يمكن
 (ولا) ضمان (على من قال السلطان الذي قد يغرم وقد لا يغرم ان فلانا
 وجد مالا) هذه الجملة مقول قول (فغرمه شيئا) لا يضمن الساعي لانتفاء
 السبب في هذه الصورة بتوسط فعل فاعل بخيار (وان كان عاده) اي صادة
 السلطان (ان يغرم اليه ضمن) الساعي لوجود السبب (وكذا) ضمن الساعي
 (لو سعى بغير حق عند محمد زجراله وبه) اي قول محمد (يفتى) لكثرة
 السعاة في زماننا وعند الشيخين لا يضمن الساعي لما مر وفي التنوير ولو مات الساعي
 المسمى به ان يأخذ قدر الحسبان من تركته (ولو اطعم الغاصب المغصوب
 ماله بغيره) (لم يعلم) اي وان لم يعلم الغاصب المالك انه طعمه
 لانه عين ماله وصل اليه فلا يضمنه ثانيا وكذا فيما اذا بس الثوب المغصوب
 ماله خلافا للشافعي وفي الغرر امر شخص عبيد غيره بالابق اوقال اقبل
 نفسك ففعل وجب على الامر قيمته واوقاله ائلف مال مولاه فائلف لا يضمن
 استعمل عبيد الغير لنفسه وان لم يعلم انه عبيد اوقال ذلك العبد اتى جرح ضمن قيمته
 ان هلك ولو استعمله لغيره لا يضمن

(كتاب الشفعة)

تاسب الكتابين من حيث ان كلا منهما يفضى الى تملك مال الانسان بغير
 رضاه الا ان الغصب يصلح شيئا لملك مال والشفعة لا تجرى الا في العقار فلذلك
 قدم الغصب مع كونه عدوانا (هي) اي الشفعة لغة فعله بالضم بمعنى مفعول
 من قواهم كان هذا الشيء وترا فشفعته باخرى جعلته زوجا له فهي في الاصل
 اسم للمالك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء باع الشفع العتار التي
 يشفع بها اي تؤخذ بالشفعة كما في القهستاني ومنه شفاعة النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفارين وفي الشرع (تملك العقار)
 وهو الضيعة وقيل ماله اصل من دار وضعية وما في حكمه كالمودون المنقول
 كالشجر والبناء فانه من منقول لم يجب الشفعة فيه الا ببيعة العقار كالأدار والكرم
 والرحى والبئر وغيرها (على مشتريه) اي بالذي اي بالتمن الذي (قام
 عليه) اي على المشتري (جبرا) اي من حيث الجبر وعنه الغوى وهو موجود
 فيه مع زيادة او صاف كالتملك وعلى وجه الجبر وقيل هي ضم بقعة مشتراة
 الى عقار الشفعة بسبب الشراكة او الجوار وهذا احسن كافي شرح الكثر للعيني

وسببها اتصال تلك الشقة بالمشترى لا أنها تجب لدفع صرر الدخيل عليه
على الدوام بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث إعلاء الحدار وإيقاد النار
ومنع ضوء الشمار وإثارة أهباء وإيقاد الدواب لاسيما إذا كان يصاد كقبيل
أصفي السخون معاشرة الأعداء وتشرطها أن يكون المحل مقادراً له لا كان
أو علواً واحتل القسمة أو لا وان يكون العقد عقد معاوضة مال بمال وزكها
أحد الشفع من أحد المتما قدره عند وجوده لمع شرطها وحكمها جواز
الطلب عند تحقق السبب وصفتها أن الأحذيم أعزله شرعاً مبتدأ حتى ثبتت
ما ثبت بالشراء بخلاف خيار الرؤية والعيب (ونحو) أي تلك ولاية الشفعة
(بعد البيع) الصحيح أو ما سد الفتح فيه حتى السالك (وتسمى بالاشترى)
والطلب في الحال حتى لو أحرس ببيعة قبل الاستقرار بطل شفعته لأن حكمها
منه بمتزلة فلا بد من الطلب والاشترى في الحال فإذا اشتد استقر
بعد ذلك لا يطل بالآخر (وتلك بالأحد فضاء أو رضاء) والبيوت أن يقول
ونكالي العضاء أو الأحادي رضاء كما في العزلان القضاة إذا حكم بشفة الملك للشفع
من غير أخذ وحاصله أنه يملك العضاء المستفوع بأحد الأمرين إما بالاختار
إذا سلم المشتري رضاء أو بحكم الحاكم من غير أخذ كما في أكثر المتبررات
بأمر (وانما يجب) أي ثبت الشفعة (المحيط) وهو الشريك الذي
لم يقاسم (في نفس المسع) وهذا بالإجماع (عان لم يكن) أي وألم يؤخذ
المحيط في نفس المسع (أو) وحد ولكن (سلم) الشفعة (فالمحيط في حق
المسع كاشرب) كسر الشين وهو الشريك الذي لم يؤخذ (والطريق
الحاصل) ثم فسرد ذلك بقوله (ككثير لا يجري فيه الشفعة) أي أنظر
الس من مثال للشرب الحاصل (وطريق لا يبعد) مثال للطريق الحاصل
حتى إذا كان عامين لم يستحقهما الشفعة فالسهم العام عند الطرفين مانع
وهو السع كدجلة وهران وذكر شيخ الإسلام أحلفوا فيه فقيل الحاصل
ما ينفق ما ينفق بين الشركاء ولا يبقى إذا انتهى إلى أحرا الأرض ولا يكون له منفذ
والعام ما ينفق ويبقى وله منفذ وعنده المشايخ على أنه ما كان شركاً ولا ينفقون
واحتلوا جميع لا يخص من حصة أو مائة أو مائة أو عشرة وعشرون
إذا ص ان يكون مائة مائة أو مائة وما زاد على ذلك فهو عام
والاصح أنه معوض إلى رأى كل محتدم في زمانه وهو أشبه بالإعاضل (ثم)
تتبعه الطريق (الجار الماص) أي لجار له حق وأحترمه عما يكون وقفاً
أو اجارة أو ودية لا أنها لا تثبت فيها الماني العريذ لشفعة في الوقت ولا تجوز
(وأوباه في سكة أخرى) والظاهر أن ولو وصاية لكن الأولى أن يقول لو كان

بابه في سكة اخرى بدون الاولوية ان كان يابه في تلك السكة كان خليطا
في حق البيع فلا يكون جارا ملاصقا فلماذا قال صاحب الهداية وغيره في تفسير
الجار الملاصق هو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة اخرى
وقال الشافعي لا شفعة بالجوار بل بالشركة في الشفعة لقوله عليه السلام الشفعة
فيما لا يقسم وبه قال مالك واحد وانما قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار
من غيره فلا تثبت الجار المقابل اذا كانت السكة نافذة اما اذا كانت غير نافذة
فثبت (ومن) مبتدأ (له جندوع على حائطها) اي حائط الدار (ان) من له
(شركة في خشبة عليه) اي على الحائط (جار) خبر المبتدأ لان الجار بهذا
المقدار لا يكون خليطا في حق البيع ولا يخرج عن كونه جارا ملاصقا (وان)
كان شريكا (في نفس الجدار فشاركك) يقدم على الخليط لكن في التبيين
وغيره واذا كان بعض الجيران شريكا في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران
لان الشركة في البناء مجرد بدون الارض لا يستحق بها الشفعة ولو كان البناء
والمكان الذي عليه البناء مشترك بينهما كان هو أولى من غيره من الجيران انتهى
فلزم التوفيق بين ما في المتن بان مراد المص بالبناء المكان الذي عليه
البناء لا البناء المجرد تدبر (وهي) اي الشفعة (على عدد الرؤس) اي رؤس
الشفعاء (لا السهام) اي سهام ملكهم لان علة الاستحقاق اتصال الملك
لا قدره والترجح لقوة العلة لا لكثرته ولذا اقسام على التضيف ما باع شريك
لصاحب نصف وثلاث وبنس وجاز له جارا ان اخذهما من ثلثة جوانب وثانيتها
من جانب خلافا للشافعي اذ عنده يقضى بقدر الاملاك لا بقدر الرؤس
لان الشفعة من مرافق الملك فيكون على قدر الملك وفي التور او اسقط بعضهم
حقه من الشفعة بعد القضاء ايس لمن بقي اخذ نصيب التارك ولو كان بعضهم
غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع وكذا لو كان الشريك غائبا
فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة ثم اذا حضر وطلب قضى له بها اسقط الشفع
الشفعة قبل الشراء لم يصح اراد الشفع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك
جبرا على المشتري واوجع بعض الشفاء نصيبه البعض لم يصح وسقط حقه
(فاذا علم الشفع البيع) اي العقار المشفوع (يشهد) من الافعال (في مجلس
علمه) اي الشفع على (انه يطالبها) سواء علم ببيع من البائع او المشتري
او بسمع الكلام في حق البيع او باخبار شخص بان فلانا باع داره بلفظ يفهم
طالبا كطليت الشفعة او ناطالبا لها او اطالبا لان الاعتبار للمعنى والمعتبر
الطلب دون الاشهاد وانما الاشهاد للاشاث حتى لو صدقه المشتري على الطالب
لا يحتاج الى الشهود ثم اعتبار المجلس اختار الكرخي وبعض مشايخ بخارى للتأمل

وفي رواية الاصل بشرط على فوره ثلثه بالبيع حتى لو سكنت ساعة تطول
 واليد ذهب مشايخ الملح وعامة مشايخ بخاري وعليه الفتوى كما في النسخ وفي
 تطول ان سكنت اذ في بيوت حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او وسطه فقراء
 الكتاب الى آخره طالت شفعتها اذا كان ذلك بعد العلم بالاشترى والجن (ويسمى)
 اى الطلب في المجلس (طلب موثقة) اى مسابقة من اوثوب سمى به ليدل
 على غاية التعجيل (ثم يشهد عند العذر) لانه محل للشفعة (او) يشهد (على
 المشتري) ولو غير ذي يد بانه ولد اطلب منك الشفعة في دار اشتريتها من فلان
 حدودها كذا وانا شفعتها بالشرك في الدار او الطريق او بالحوار بدار حدودها
 كذا فسيها الى فلان ان بين حدود الدار بن مع كل واجبة من مراتب الشبوت
 كما في النجاسة لكن في الكافي وغيره ان شئ بهذه الامور ليس بمالاد منه وفيه
 اشارة الى انه الاشهاد عند ائمه هو لا ومع الاقرب على ما قال بعض المشايخ
 وذهب الآخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما في الفهرست (او على البايع
 ان كان المبيع في يده) فلا يصح الاشهاد عنده بايع لس مذي يد حتى ما ذكره
 القدوري واختاره الصدير الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح
 عنده استحياسا وانما ذكر قلعة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لا يمكن على فوره
 المجلس في الاكثر بل مقبولة بمدة التحكيم من الاشهاد كما في النهاية وغيره حتى
 او عكس ولم يطلب بطلت شفعتها (فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت
 طلبت الشفعة) قبله طلب الموثقة (واما اطلبها الا ان حاشدوا على ذلك ويسمى)
 هذا الطلب (طلب تقرير واشهاد) ولا يدعته لانه يحتاج اليه لاثباته عند
 القاضي ولا يمكنه الاشهاد على طلب الموثقة ظاهرا لانه على الفور فيحتاج بعين
 ذلك الى الاشهاد لتقرير (ثم يطلب عنده قاض فيقول اشترى فلان دارا
 كذا وانا شفعتها بسب كذا) قيل هذا ظاهر في الشفع في الحوار لاق الشفع
 في نفس البيع (ره) ايها القاضي (يا تسليم الى) حتى بالرد او بترك الدخل
 بينه وبينه فالتسليم على هذا المعنى لا يقضي القبض بل بوجوده قبل القبض
 وبعد فلا يرد ما قيل من انه هذا اذا قبض المشتري البيع وطلب الخصومة
 لا يتوقف عليه انتهى (ويسمى) هذا الطلب (طلب خصومة وعملك) فلا بد
 من ادباض لانه لا يحكم له بدون طلبه (ولا تبطل الشفعة بتأخير) اى بتأخير
 طلب الاخذ (مطابقا) بعد ما استقرت شفعتها بالاشهاد عند الشيعين (في
 ظاهر المسند وعليه) اى على قول الامام (الفتوى) لان الحق قد ثبت
 بالطلب فلا يبطل بالتأخير كسائر الحقوق ولو كان التأخير بعذر من مرض
 او سفر او حبس او عدم قاض يرى الشفعة بالحوار في مله لا يسقط بالاجماع

وان طالت المدة وعن ابي يوسف ان اخره الى مجلس حكم يبطل لتركه عندما يمكن
الاجد وفي رواية الى ثلثة ايام (وقيل بفتى بقول محمد) وزفر رواية عن ابي يوسف
(انه) اى الشفع (ان اخره) اى طلب الخصومة (شهرا بلا عذر بطلت)
الشفعة لانه قال القنوي اليوم على انه اذا اخر شهرا سقطت الشفعة لتغير احوال
الناس في قصد الاضرار بالغير وفي المحيط والخلاصة ومنية المفتي ومختارات
التوازل والقنوي على قول محمد (واذا ادعى) الشفع (الشراء وطلب الشفعة
سأل القاضي المدعى عليه) وهو المشتري عن الدار التي يشفع بها الشفع هل هي
ملك للشفع اولا (فان اقر) المشتري (بملك ما يشفع به) او انكر خلاف (او نكل
عن الخلاف على العلم بملكه) بان يخلف بالله ما علم انه مالك لما يشفع به
(او) انكر (و برهن الشفع) اى اقام بينة انها ملكه (سألته) اى القاضي
المشتري (عن الشراء) فيقول له اشتريت ام لا (فان اقر) المشتري (به)
اى بالشراء (او) انكر خلاف (او) نكل عن ايمين انه ما ابتاع او ما استحق
الشفيع (عليه هذه الشفعة او رهن الشفع) يعنى ان ثبوت الشفعة ان كان متققا
عليه يخلف على الحاصل بالله ما استحق هذا الشفع الشفعة على فان كان
مختلفا فيه كشفعة الجوار يخلف على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار لانه
ربما يخلف على الحاصل بمدّ هب الشافعي كما في شروخ الكثر وفي التوير
من لم ير الشفعة بالجوار كالشافعي طلبها عند حاكم يراه (قضى) اى القاضى
(له) اى للشفع (بها) اى بالشفعة لثبوتها عنده قال العيني والواجب في هذا
ان يسأل القاضي اولا عن المدعى عن موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها
لانه ادعى حقا فلا بد ان تكون معاومة فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري
الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا يصح دعواه على المشتري حتى يحضر البايع فاذا بين
ذلك سألته عن طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد فاذا بين ذلك كله تمت
دعواه ثم اقبل على المدعى عليه فسأله كافي المين (ولا يشترط احضار الثمن وقت
الدعوى) في ظاهر الرواية فيجوز له المنازعة وان لم يحضره الى مجلس القاضي
لان لزوم الثمن على الشفع بعد القضاء لا قبله وعن محمد وهو رواية
الحسن عن الامام انه لا يقضى حتى يحضر الثمن لاحتمال ان يكون الشفع
مقتسافقوى المال على المشتري (فاذا قضى له لم يحضره) اى الثمن
لتحقق سبب اللزوم (والمشتري حبس الدار لقبضه) اى للمشتري
حبس الدار لقبض ثمنه فلو لم يثبته حبس القاضي الشفع بالاياه لان الشفع
والمشتري نزلا منزلة البايع والمشتري (ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر)
القاضي (بادائه) اجماعا لتأكيد الشفعة بالقضاء (وللشفيع ان يخاصم

(بائع ان كان المبيع في يده) لان له دمجمة اصابه فكان حصه كالمالك (و) لكن
 (لا يسمع الماضي البتة) اي بدة الشئ (عليه) اي البائع اعيته المشتري
 (حتى يختصر المشتري) لانه المالك (فيصح البيع بخصمته) اي المشتري
 عند احصاء البائع لان احدهم صاحب يد والآخر ملكا (ويقضى بالشفعة
 على البائع ويجعل عليه) اي على البائع (العهد) اي يجعل ما يرتب
 على البيع من الاحكام على البائع قل تسليم المبيع الى المشتري والعهد
 على المشتري لو كان ذلك اياه لان البائع يصير اجنبيا كما في اكثر المعصيات
 وعلى هذا ان المص اطلق في محل التعدد وقال الشافعي العهد على المشتري
 مطلقا (ولو قيل بالشراء حصم للشئ مع) لانه العاقد والآخر بالشفعة
 من حقوق العقد ولهذا لو كان البائع وكلا كان للشئ مع ان يختصه ويأخذها منه
 بخضرة المشتري (انما يسلم الى الموكل) فاذا سلمها الى الموكل لا يبقى له
 يد ولا ملك فلا يكون خصما اياه (والشئ حيارا لرؤية واليب وان)
 وصاية (شرط المشتري ابراءه منه) اي من اليب بالاجماع لان الاحد
 بالشفعة بمنزلة الشراء فثبت فيها الحيار ولا يسهق رؤية المشتري بشرط
 رآه لان الشئ ليس اياه عنه فلا يسهق حقه باسقاط المشتري

(وفصل)

(وان اختلف الشئ مع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري) مع اليين لان الشئ مع
 يدعي عليه حق الاحد بعد الاول والمشتري ينكره فالقول للمكر ولا يثبت القائل
 (ولو برها) اي لو اقام كل منهما البينة على دعواه (ولا شفيع) اي بينه
 الشئ احق باقتدام عد الطرفين لكونه مدينا ولا يملك صدق البدين تجريل
 المتقدمين فجهلا لا وجود للشفيع باحديهما شاء (وعده في يومه
 للمشتري) اي بينه المشتري احق لانهما ثبت الزيادة وهو قول الشافعي واجيد
 (وان ادعى المشتري ثمنه) ادعى (البائع) ثمنه (اقل منه) اي من ذلك الثمن
 (احده) اي الشئ العقار (بما قال البائع قل قص الثمن) سواء قضى المشتري
 العقار او لا لان هذا القول من البائع حط بعض الثمن عن المشتري والحط
 عنه حط عن الشفيع (وبما قال المشتري اياه) اي اخذ الشفيع بقول
 المشتري اياه قضى البائع الثمن لانه حبط كالاجنبي وبقي الاخلاف بين المشتري
 والشفيع والقول للمشتري ولو كان قص الثمن صرطا اهرق البائع مع التدار
 بالف وقضت الثمن احدهما الشئ مع بالف لانه بين الثمن في حاله ولاية البيان فيه
 فقل بيباته وان قال قضت الثمن وهو الف اخذها بقول المشتري لانه لما

باستيفاء الثمن او لاصرا اجتنابا فلا يعتبر قوله في مقدار الثمن وعند الأئمة الثلاثة
 يأخذها بقول المشتري فيهما (وان عكسا) اى ادعى البائع ثمننا والمشتري
 اقل منه (فبعد القبض يعتبر قول المشتري) اى لو كان بعد قبض البائع الثمن
 (أخذها) الشفيع بما قال المشتري (وقوله) اى قل القبض (يتحاملان)
 ويترادان البيع (وائى) من البائع والمشتري (نكل) عن الثمن (اعتبر قول
 صاحبه) فإخذها الشفيع بذلك لان النكول بمنزلة الاقرار بما عليه الاخر
 (وان حلفا فسخ البيع) اى فسخ القضى العقد بينهما (وبأخذها) اى العقار
 (الشفيع بما قال البائع) لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع كما ورد
 عليه بعب بقبضه قاض كما فى اكثر المعنبرات (وان حط) البائع
 (عن المشتري بعض الثمن يأخذها) اى العقار (الشفيع بالباقي) من الثمن
 سواء كان قبل قبضه او بعده لما مر ان الحط عن المشتري حط عن الشفيع اى الحط
 يلحق باصل العقد خلافا لفرق والأئمة الثلاثة فان عندهم لا اثر للحط بل عليه
 الثمن المسمى (وان حط) البائع عن المشتري (النكل) اى كل الثمن (ياخذ
 الشفيع) بالكل) اى بكل الثمن بالاجماع لانه يصير بيعا بلا ثمن وانه بط لکن
 فى شرح الهداية للدهلوى كلام فليطالع (وان حط) البائع عن المشتري
 (النصف) اى نصف الثمن (ثم) حط (النصف) الاخر (يأخذ) الشفيع
 (بالنصف الاخير) لانه لما حط النصف التحق باصل العقد فوجب عليه
 النصف فلما حط النصف الاخر كان حطا للجمع فلا يسقط عن الشفيع
 (وان زاد المشتري فى الثمن) بعد عقد البيع (لا تترتب الشفيع الزيادة) اى اخذها
 بالثمن الاول بالاجماع لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال لانهما من ذوات
 الانشال (وان) كان الثمن (قيميا فقيمه) اى يأخذ المبيع بالقيمة فى شراء دار
 بثوب او فرس لانهما من ذوات حقه (واذا كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله)
 اى يأخذ الشفيع المبيع بمثل الثمن فى شراء العقار بمكيل او موزون القيم فإخذ
 كل واحد بقيمة الاخر فى شراء عقار بعقار لتحقق البدلية بينهما ولكونه من
 ذوات القيم (وان كان) الثمن (مؤجلا) باجل معلوم لانه ان كان مجهولا
 فالبيع فاسد (اخذ بمن حال لو يطالب) الشفيع شفيعته (فى الحال) لان تركه
 بعده ثبوت حقه دليل الاعراض وفى الهداية فلا شفيع الخيار ان شاء اخذها
 بثمن حال وان شاء صبر حتى ينتضى الاجل (وبأخذ) الشفيع العقار (بعد
 مضي الاجل) لكون الثمن مؤجلا وقال زفر ومالك واحمد والشافعى فى القديم له
 ان يأخذها فى الحال بالثمن المؤجل لان الشراء وقع به ونسأ ان الاصل فى الثمن
 ان يكون حالا وانما يؤجل بالشرط ولا شرط فى حق الشفيع (ولا يتجمل ما على

المشتري لو أخذ الشفع بالحال (لأن الاحل ثبت له بالشرط فلا سطل واحد
الشفع ثمن حال كما لا يطل بيعة المشتري ثمن حال وإن احتار الاطار كان له
ذلك لانه ان لا ياتهم الغمر الزائد كافي التيسير (ولو سكت عن الطلب ليحل
الابطل بطلت شفعته) عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) فان عنده لا يطل
بالأخير الى ما قبل الاحل لأن الطلب ليس يقصود له آتاهل الاحل وهو لا يمكن
منه في الحال ثمن مؤجل فلا فائدة في طلبه في الحال ولهما ان حقبة قد شئت
ولهذا انه ان يأخذ ثمن حال والمكوث عن الطلب بعيد ثبوت حقه بطل
الشفعة (ولو اشترى دمي بحمر او خنزير بأحد الشفع ادمي بمثل الخمر وقيمة
الخير) لأن هذا البيع مقضي بالصفة فيما بينهم وحق الشفعة يعم المسلم والدمي
والخمر لهم كالحال لسا والخنزير كالشاء فأحد الاول والثاني والثاني بالقيمة
ولو اسلم الدمي صار حكمه حكم المسلم من الاعتداء فأحدها بالقيمة (و)
بأحد الشفع (المسلم بالقيمة فيهما) اما الخنزير من ذوات القيم واما الخمر فلان
المسلم طاهر عن تسليمها فالحق بغير المثل ثمن ان طرأ معرفة قيمة الخمر والخنزير
بالرجوع الى دمي اسلم او فاق في ثاب وفيما في الفرايد من انه اني صورة وهي انه
لو اشترى دمي بخنزير وكان شفعها مسلما ودميا لم يمينوا حكمها كلام لانه بين
آثما ان المسلم يأخذ بالقيمة وكذا يأخذ الدمي بالقيمة لأن الخنزير من ذوات
القيم فلا وجه على ما قاله بامل (واو بنى المشتري) على الارض المشفوعة
(او غرس) فيها حكم بالشفعة (واخذها الشفع بالثمن واعتيمتها) اي البناء
والعرس (مقادير) والمراد بقيمتها مقادير قيمتهما مستحق القلع (كما في)
النصب او كلب المشتري قلعهما (اي البناء والعرس) وبأخذ الارض فارضة
بكل الثمن مدونهما وعن ابي يوسف لا يكلف بالقلع بل يكون بالخيار بين ان يأخذها
بالثمن وبقيمة البناء والعرس وبين ان يترك لأن المشتري يحق في البناء وليس يعتمد
اذا في ملكه المشتري والتكليف بالقلع من احكام العدوان وبه قال الشافعي
ولما انه بنى في محل مظهر تعاقب حق متأكد لانه هو الشفع من غير تساطع بأمر
الشفيع بالقبض كالغاصب اذا بنى لان حق الشفع اقوى من حق المشتري
لتقدم حق الشفع عليه ولذا ينقض الشفع بيع المشتري وهبه وجهه مسجدا
ومقبرة وحمل تصرفه كالتصرف في ملك الشفع في حق القبض وله ان ينقض
المسجد وينش الموقى كما في التهستاني (ولو اسقطت) الارض (بعد ما بنى
الشفيع او غرس رجوع) الشفع (على المشتري بالثمن فقط) يعني لا يرجع بقيمة
البناء والعرس لانه على السابغ ان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه معناه
لا يرجع بمناقض بالقلع وعن ابي يوسف انه يرجع به لانه ملك عليه وكان

كالمشتري وجه الظاهر وهو الفرق بينه وبين المشتري ان المشتري مغرور من جهة
 البائع ومسائط عليه من جهته ولا غرور ولا تسائط للشفيع من جهة المشتري
 لان الشفيع اخذها منه جبرا (وان جف الشجر) بأقصة سهاوية (او انه هدم
 البناء) عند المشتري بعد شراء المشتري بغير صنع احد ولم يبق شيء من نقض او خشب
 فاما اذا بقي شيء من ذلك فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقسم الثمن على قيمة
 الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ (يأخذها الشفيع بكل الثمن
 ان شاء) ولا يسقط من الثمن شيء لانهما تابعا للارض حتى يدخلان في البيع
 من غير ذكر فلا يقاسا بهما شيء من الثمن بخلاف ما اذا تلف بعض الارض
 بغيري حيث يسقط من الثمن بحصته (وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع
 العرصه بحصتها) من الثمن ان شاء وان شاء ترك لان المشتري قصد الانلاف
 فيلزم الخيار المذكور ونقص الاجنبي كنقص المشتري (وليس له) اي للشفيع
 (اخذ النقص) بل هو للمشتري لكونه مقصولا ومنقولا (واذا اشترى المشتري
 الارض مع شجر ممر) بان شرطه في البيع (او غير ممر فامر في يده) اي المشتري
 بعد الشراء (اخذها الشفيع مع الثمر فيهما) لانه بالاتصال خليفة صار تبعا
 من وجهه وهو الاستحسان والقياس ان لا يكون له اخذ الثمن لعدم التبعية كالمتاع
 الموضوع فيها (فان جده) اي قطع الثمر واجتثاه المشتري (فليس للشفيع
 اخذه لانه لم يبق تنعنا للعقار وقت الاخذ حيث صار مقصولا عنه فلا يأخذه
 (وياخذ ما سواه) اي ما سوى الثمر (بالخصه في الاول) وهو ما اذا اشترى
 ثمرها فليسقط من الثمن حصه الثمر لانه دخل في البيع مقصودا فيقابله شيء من
 الثمن (وبكل الثمن في الثاني) اي فيما اثر في يد المشتري اي يأخذ الارض
 والنجل بجميع الثمن لان الثمر لم يكن موجودا عند العقد فلا بد حل عند الاخذ
 في البيع الاتباع فلا يقابل شيء من الثمن وفي التوير قضى للشفعة للشفيع ليس له
 تركها الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا

(باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب وما يبطلها)

اي الشفعة ذكر تفصيلها بعد ذكر الوجوب محملا لان التفصيل
 بعد الاجال (انما يجب) اي ثبت الشفعة (قصدا في عقار) انما قال قصدا لانها
 ثبتت في غير العقار بتبعية العقار كالنجر والشجر كافي الدرر قوله (ملك) على
 صيغة المجهول صفة عقار واحتز بقوله (بعوض) عما اذا ملك بالهبة فان الشفعة
 لا يجب فيها ويقوله (هو مال) عما اذا ملك بعوض غير مال كالمهر ونحوه
 فان الشفعة لا يجب كما سيأتي (وان) وصلة (لم يمكن قسمته كرجي وحام وبن)

ويثبت صبر لم يدفع اسداسم مسددا لدفع ضرر الجوار خلافا للساقى اذ يتبع
 لا شفعة فيها لا يتقسم لان وجوب الشفعة لدفع مؤنة القصة فلا يستحق الا
 فيما يقسم (ولا تجب) الشفعة (في عرس وملك) لانهما ليسا بعقار قال
 النبي عليه السلام لا شفعة الا في ربيع او حائط خلافا لما لاك في الشفعة (وبناء
 وشجر يباع) صفة بناء وشجر (بدون الارض) لانهما منفوقان وان يباع
 الارض تجب فيها اشفعته فيما للارض (ولا) تجب (في ارض وصدة قسدة)
 لان ملكهما ليس بمقابل مال (وهبة بلا عوض مشروط) في العقد حتى
 لو عوض دارا اخرى لا تجب الشفعة ايضا فيها لان هذا انه وبض نبرع
 لا عوض حقيقة عن الهبة وقد اشار الى انه اذا شرط العوض تجب لانها بيع
 الشاهد كما من في الهبة ولما اذا وهد به بعت عوضا عنها بغير شرط لا تجب عندنا
 خلافا لما لك (وما بيع) اي لا تثبت الشفعة في عقار بيع (بخيار البائع) لانه يمنع
 زوال الملك عن البائع (او) بيع العقار (بعاقباته) اي اذا اشترى عقارا شراء
 مسددا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقضاء ما له البائع فيها واما بعده
 فلا حق الفسخ لار لكل واحد من المتبايعين سبيلا من فسخته (مالا يسقط حق
 الفسخ) فان سقط حق الفسخ في البيع بخيار البائع بان اسقط الخيار او في
 المشتري فيها في البيع الفاسد تجب الشفعة لزوال المانع وان اشترى بشرط
 الخيار فلا شفعة بالاجماع (ولا) تثبت الشفعة في عقار (فبما قسم بين
 الشركاء) لان في القصة معنى الافراز ولم تشرع الا في المادلة المطابقة (او)
 لا تجب في عقار (جمل اجرة) بان استأجر حاما يداير دفعها اليه عوض الاجرة
 (او بدل جلع) بان خالهها على دار دفعها اليها (او) بدل (عق) بان اعق
 عبده على دار ولا نفع للعبد (او) بدل (صلح عن دم عمدا) جمل (مهر)
 لانها ليست باحوال ولا مثل لها حتى ياخذ الشفع به هذا عندنا لان تقوم المناقعة
 في الاجارة لضرورة الحاجة وكذا تقوم الدم لضرورة الصيانة عن الهدر
 وما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن موضعها فلا يكون مقومة في حق الشفعة
 واما الاعناق فهو ازالة مالية فكيف يقوم المال وعند الائمة الثلاثة تجب فيها
 بناء على ان الاعراض مقومة عندهم (وان) وصلية (قوبل ببعضه) اي اياه حتى
 ما جمل بدلا هذه الاشياء (مال) عند الامام لان معنى البيع فيه تابع فلا شفعة
 في النعم كما لا شفعة في الاصل (وعندهما تجب) الشفعة (في حصصة المال)
 حيث كان فيها مادلة مال بمال (ولا) تثبت (فيما صولح عنه) اي عن العقار
 (بانكار او سكوت) لانه اذا صالح عنها بانكار بني الدار في يده فهو يزعم انها
 لم تزل عن ملكه وكذا اذا صالح عنها بسكوت لانه يحتل انه بذل المال اخذناه

ايمنه وقطع الشئ خصه كما اذا انكر صريحاً بخلاف ما اذا صالح عنها باقرار
 لانه معترف بالملك للمدعى كافي لهداية (ويجب فيما سأل عليه) اى العقار
 (باحدهما) وفي الهداية اذا صالح على الدار باقرار اوسكوت او انكار وجبت
 الشفعة في جميع ذلك لان المدعى اخذها عوضاً عن حقه في زعمه اذ لم يكن
 من جنس المدعى به فيعامل بزعمه انتهى فعلى هذا ان قيد المص بالانكار
 والسكوت مما لا ينبغي تدبر (ولا) تجب شفعته (فيمست شفعته ثم رد بخيار
 رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء) لانه فسخ من كل وجه فعاد الى قديم
 ملكه والشفعة في المبيع لاقى الفسخ قوله بقضاء قيد للرد يعيب سواء كان ارد
 بعد القبض او قبله (وما رده) اى يعيب (بلا قضاء او بالاقالة تجب) الشفعة
 (فيه) لانه فسخ في حقهما ولو لاتهما على انفسهما وقد قصد الفسخ
 بيع جديد في حق ثالث لوجود جسد البيع وهو مبادله المثل بالتراضي والشفعة
 ثالث ومراوده بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير
 قضاء كافي لهداية وفي التبيين كلام وفي التسهيل جواب فليطالع ان ثبت
 وقال زفر لا يجب لان العقد قد انفسح بأرد بالعيب والاقالة وهو قول الشافعي
 واجيد (ويجب) الشفعة (في العلو وحده) تجب (في السفل بسببه)
 اى بسبب العلو هذا اذ لم يكن طريق العلو فيه لانه بماله من حق القرار التحق
 بالعقار اما اذا كان طريق العلو في السفل فتح ثبت الشفعة بالطريق لامن حق
 القرار لان شركة الطريق اقوى من حق القرار (و) تجب الشفعة (فيما بيع
 بخيار المشتري) لان الخيار لا يمنع زوال الملك عن الباع بالاتفاق والشفعة
 تثبت عليه كافي لهداية (وان بيعت دار بجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له
 الخيار باعها او مشتريها) اما الباع فلان الملك في الدار عند هذا البيع للبائع
 فاذا اخذها بالشفعة فهذا نقص منه للبيع واما المشتري فلان المبيع دخل
 في ملكه عندهما لانه يصير بالاخذ مختاراً للبيع فيصير اجازة فيلزم ويملك به
 المبيع وكذا عنده لانه صار احق بالمبيع من غيره وذلك يكفي لاستحقاقه الشفعة
 كما بدأون او المكاتب اذا بيعت دار بجنب دارهما وعن هذا قال (وتكون)
 الشفعة (اجازة) واسقاطا للخيار (من المشتري) في حق مبيعه لوجود دليل
 الرضا بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرهما حيث لا يبطل خياره باخذ ما بيع بجنبها
 بالشفعة لان خيار الرؤية لا يبطل بصريح الابطال فكيف بدلاته كافي لهداية
 (وشفيع) الدار (الاولى اخذها) اى اخذ الاولى (منه) يعنى اذا حضر
 شفيع الدار الاولى وهى التى اشتراها المشتري كان له ان يأخذها بالشفعة لانه
 هو اول بها من المشتري لما عرف ان الشفع اول من المشتري (لا اخذ الثانية) وهى

اننى اخذها السرى مطرقا لثمنه لانها ملكه فى الاولى حتى بعث اليه
 هذا اذا لم تكن مصلة عليك وان كانت مصلة كان له ان يشاركه واما بالثمنه
 (وان سمى) دار (حب) الدار (السعد) بها (واسدا شعبةها) اى الدار
 المسعد (البايع ان بعث قبل قبض المشتري) لعه ملكه فيها (وادا قبض)
 المشتري (بعد الحكم له) اى للبايع (بها) اى بالثمنه (لا تطل) الشفعة
 ان سألها منه الحكم له وهاهنا لا يصل لان ملكه فى الشفعة وقد قرر بالحكم
 فلا تطل باخراج الاولى عن ملكه وانما يحق المشتري الدار المسعد تحبها
 بالشفعة اذا كان معها بعد قبضه لافله لان السعد انما تسحق بالملك ولا مال له
 فيه (وان سمى سعد قصص اشري) المسعد فاسدا (فالشفعة للمشتري)
 لثبوت الملك له بالمضى (وان اسرد البايع منه) اى من المشتري (المسعد)
 حكم المسعد (فهل الحكم له) اى للمشتري بالشفعة (بصا شفعة) لاقطاع
 ملكه عن اى شفع بها قبل احكم بالشفعة (وان) استردها منه (بعد الحكم)
 له (بعث النافى على ملكه) اى ملك المشتري لانه اخذها حتى كان له حق
 الاخذ (ولم يسل والدى فى الشفعة سواء) للعمومات ولدهما استروا
 فى السبب وفى الحكمه فب وان فى الاستحقاق ولهدا يسوى فهاهنا كور
 والاثاث والصغير والكبير خلا فالان اى لى فى الدى والصغير (وكذا الخمر
 والعدا المأدون والمكاتب) اى سواء (واو) وصله (فى بيع اسد كالمكس)
 اى للمأدون والمكاتب شفعة فى بيع السيد كما للسيد شفعة فى بيع المأدون والمكاتب
 لان ما فى يدهما ليس ملك مولاهما قال ابن الشيخ فى شرح الرقاة وصبره
 الشفعة للمأدون حال كونه مدبورا او مخطا رفته وكسده فيما عدا
 ماله لكونه احد ما وكذا يحب الشفعة لسيده فيما عدا المأدون الذى
 عا دس محط لان ما فى يد العبد المسمى ملك له لا ماله قبل احاطة الدس
 ماله ورفته ليس بشرط فقال الاحاطة هاقدا لانه لظهور حق الشفعة
 بخلاف ما ادالم يكن عا دس لانه لانه لم يولد ولا شفعة لى مع له انتهى فعلى
 هذا ان المص قد اطلق فى محل التمسيد وحل صاحب التمسيد على ما قال
 صاحب الاصلاح ليس مما شجى بدر

(فصل)

(وتصل الشفعة بسلام الكل او البعض) اى كل المشترى او بعضهما الى البايع
 من البيع لان التسليم له لا يصلها اما بسلامه الكل فلا بد صريح فى الاسقاط
 واما البعض فلا حتى الشفعة لا تنجز ثبوتا لانه ملكه كما لملكه المشتري والمشتري

لا يملك البعض لانه تفريق الصفة فلا يتجزى اسقاطا فيكون ذكر بعضه كذكر
كله كافي الاختيار (واو) وصليته اى واو كان التسليم (من الوكيل) والمراد
من الوكيل الوكيل بطلب التسفعة واما الوكيل بالشراء فتسليم الشفعة صحيح
بالاجماع وكذا سكوته اعراض بالاجماع ثم الوكيل بالشفعة انما يصح تسليمه
اذا كان في مجلس القاضى عند الامام وعند ابى يوسف يصح مطلقا وعند محمد
وزفر لا يصح تسليمه اصلا ووافق هذا الوكيل على موكله بانه سلم الشفعة جاز
اقراره عليه عندهما اذا كان في مجلس القاضى وان كان في غيره فلا يجوز الا انه
يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا وهى
مسئلة اقرار الوكيل وموضعها في الوكالة (و) تبطل الشفعة (بترك طلب
المواثبة او) طلب (التقرير) حين علم مع القيدرة عليها لانها تبطل
بالاعراض وترك الطلبين او احدهما دليل الاعراض (و) تبطل الشفعة
(بالصلح) اى صلح المشتري الشفيع (عن الشفعة على عوض) لانه احد
الاعتياض عن حق ليس بمال فسقط حقه (وعليه) اى على الشفيع (رده)
اى العوض لان حق الشفعة لم يكن متقدرا في المحل وهو مجرد التملك الغير المنقوم
فيكون المأخوذ رشوة (وكذا) تبطل شفيعته (اوباع شفيعته بمال) لان البيع
تملك مال بمال وحق الشفعة لا يحتمل التملك فكان عبارة عن الاسقاط مجازا
فتسقط الشفعة ولا يلزم المال بخلاف القصاص لانه حق متقرر وبخلاف
الطلاق والعاق لانها اعتياض عن ملك في المحل (وكذا لو قال للمختبة اختارني
بالف او قال العتبن لامر أنه ذلك) اى ترك الفسخ بالف (فاختارته)
اى اختارت الزوج (تبطل خيارها ولا يجب العوض) لانه لم يقابله حق متقرر
فلا يكون تجارة عن تراض فلا يحل (وتبطل) الشفعة (يبيع ما يشفع به قبل
الحكم له) اى الشفيع (بهاء) اى بالشفعة لزال سبب الاستحقاق قبل القضاء
واما بعد القضاء فيكون ميراثا للورثة ولا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع العقار
بشراء المشفوع او لا لانه لا يختلف في الحالين وكذا ابراء الغريم لان ذلك اسقاط
فلا يتوقف على العلم (و) تبطل ايضا (بموت الشفيع) قبل الاخذ بعد
الطلب او قبله فلا يورث عنه وقال الشافعي لا تبطل لانها حقه والوارث
يخلفه في حقوقه ولنا ان حق الشفعة حق التملك وهو قائم بالشفيع فلا يبق
بعد موته (لا) تبطل (بموت المشتري) لوجود المستحق (ولا شفعة لمن باع) صورته
وكل صاحب الدار شفيعها يبيعها فباعها لان البيع يدل على الاعراض وعند الأئمة
الثلاثة يجب له الشفعة (او بيع له) صورته ان المضارب باع دار المضاربة
ورب المال شفيعها فلا شفعة له لان البيع له (اوضحن) الشفيع (الدرك) عن البائع

فان شفعه تبطل لانه في بيعه له الدرك حين ان يحصل له الدوا ذلك لا يكون الا بتركه
 للشفعة وفي احدها اتصال ذلك وعند الائمة الثلاثة يجب (او ساوم المشتري
 بيبعا او اجاره) او طلب الشفع من المشتري ان يوايه عقد الشراء وان الشفعة
 تبطل بذلك لانه دال الاعراض (وتجب) الشفعة (لمن اساع) قبل بيعه
 لموكل المشتري شفع الدار بشرائها فاشترى فله الشفعة (او ببيع له) بيباه اشترى
 المضارب بمال للمضاربة داوا ورب المال شفعها بدار اخرى كان له الشفعة
 ولا فرق بين ان يكون البيع او الشراء من الاصل او وكيله في بطلان الشفعة في
 الاول ووجودها في الثاني (ولو قبل الشفع انهما) اتى الدار الى ثنت فيها الشفعة له
 (بعت مالف) درهم (فسلم) الشفع لاحل الاستكثر (ثم بان) اى طهر
 (بها بعت باقل) من الالف (او) طهر انهما بعت (بكيلى او ورنى
 او غدى) من مالف او اكثر فله (اى للشفع) (الشفعة) لان تسليمه كان
 لاستكثار الثمن اوله مذكر الجنس طاهرا مادام بين له خلاف ذلك كان له الا حصة
 للبيعه وعدم الرضا على تقدير ان يكون انتم غرضه لان الرضا في الاحد
 تحلف باخلاق الثمن قدرا او حيا فذا سلم على بعض وجوهه لا يلزم منه
 التسليم في الوجوه كلها (واو مان انما بعت بعرض فعه الف او دماير قيمتها الف)
 او اكثر (فلا) شفعه له اما عدم الشفعة ان طهر انهما بعت بعرض فعه مثل
 قيمة الذى يلعن او اكثر فعند البائدة لان الواحد في غير المكمل والموردين
 القيمة فلا يطهر العاوت واما عدم الشفعة ان طهر انهما بعت بدماير قيمتها
 الصدا لان الجنس متحد في حق التمية ولهذا يضم احدهما الى الاخرى الركوة
 وقال زفره الشفعة لاجل خلاف الجنس وهو قول الائمة الثلاثة كافي الهداية
 وغيرها لكن في التبيين هذا قول ابي يوسف وهو استحسان والقاس ان يثبت له
 حق الشفعة وهو قول الامام ورفر وفي الهداية بقاء عن المنسوط وقول محمد
 مع الامام لان الجنس مختلف حقيقة وحكما واهذا جار الفصل بينهما
 في البيع وليس احيار ما احيار صاحب الهداية فاهذا المبدى كالاختلاف بين
 علمائنا الثلاثة تنبع واما قيد مالف او اكثر لان قيمته ان اقل فهو على شفيعته (واو
 قبل له) اى للشفع (المشتري فلا سلم) الشفعة (فان اياه) اى المشتري (فغيره)
 اى غير فلان (فله الشفعة) لان رصده نحوارة لا يحس وار غرضه لمساوت الالف
 (واو قيل له) المشتري (فلا) سلم (ثم مان اياه) اى المشتري (هو) اى فلان
 (مع غيره) فله الشفعة في حصة العبر لان التسليم لم يوجد في حقه (ولو لم يده)
 اى الشفع (بيع النصف سلم الشفعة فطهر بيع لكل فله الشفعة في الكل)
 لانه سلم النصف وكان حقه في اخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطه

استقاطا للكل وعلى صاحب الهداية بان التسليم لضرب الشركة ولا شركة لكن
 في التبيين هذا التعايل يستقيم في الجار دون الشريك والاول يستقيم فيهما
 واما اذا اخبر بشراء الكل فتسلم ثم ظهر بشراء التصف لاشفعة في ظاهر الرواية
 لان التسليم في الكل تسليم في ابعاضه وقيل له الشفعة ومال اليه شيخ الاسلام
 كما في المنع ثم شرع في بيان الحيلة فيها فقال (وان باعها) اي الدار (الا ذراعا)
 اي مقدار ذراع (من طول) الجدار الذي يلي (جانب الشفع فلا شفعة له)
 لان الاستحقاق بالجار ولم يوجد الاتصال بالبيع وكذا لو وهب هذا القدر
 للمشتري لعدم الاتراف (وان شري منها) اي من الدار (سهما بثن ثم شري
 باقية) اي باقى الدار (فالشفعة في السهم فقط) لان الشفع جار والمشتري
 شريك في الباقي فيقدم عليه ولو اراد الحيلة اشترى السهم الاول بجميع الثمن
 الا درهمه والباقي بالدرهم فلا يرغب الجار في اخذ السهم الاول لكثرة الثمن
 لاسيما اذا كان جزءا قليلا كالعشر او اقل مثلا (وان ابتاعها) اي ان اشترى
 الدار (بثن) كثير كالف (ثم دفع عنه) اي عن الثمن (ثوبا) يساوى مائة
 درهم مثلا (اخذها الشفع بالثن لابقية الثوب) لان الثوب عوض عما في ذمة
 المشتري فيكون البائع مشترى بعقد آخر غير العقد الاول وهذه الحيلة نعم الشريك
 والجار لكن فيه ضرر البائع لانه اذا استحققت الدار المشفوعة بقي كل الثمن
 والاوجه ان يباغ بالدرهم الثمن دينار حتى اذا استحق المشفوعة يبطل الصرف
 فيجب رد الدينار لا غير كما في الهداية وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها
 صاحب الدرر وهو قوله لو اشترى بدراهم معلومة اما بالوزن او الاشارة مع
 قبضة فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضيق الفلوس بعد القبض لان الثمن
 معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة فيجباله الثمن تمنع الشفعة (ولا تتركه
 الحيلة في استقاطها) اي الشفعة (عند ابى يوسف) لانه يحتمل لدفع الضرر
 عن نفسه وهو الاخذ بالارضاء والحيلة لدفع الضرر عن نفسه مباح وان تضرر
 الغير في ضمنه وهو رواية عن الامام (وبه) اي بقول ابى يوسف (يفتى قبل
 وجوبها) واما بعد وجوبها فمكرهة بالاجماع (وعند محمد تكره) لانها
 وجبت لدفع الضرر وهو واجب والحق الضرر به حرام وبه قال الشافعي
 قيل لا تتركه الحيلة لمنع وجوب الشفعة بالاجماع واما الخلاف في فصل الزكوة
 والمختار عندي ان لا تتركه في الشفعة دون الزكوة كما في شرح الكنت للعيني
 وفي التنوير ولا حيلة لاستقاط الحيلة لما قال البرازي وطالبها كثيرا فلم يجد لها
 (ولا شفع اخذ حصص بعض المشتري لائحة بعض الباقي) يعني اشترى
 جماعة عقارا والبائع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة بتعددهم فلا شفع ان اخذ

فصبت بعضهم ويزك الباقي وان تعدد البائع بان باع جماعة سقارا مشركا بينهم
والمشركى واحد لا يتعد الاخذ بالشفعة تعددهم حتى لا يكون للشمع ان يأخذ
بعضهم دون البعض بل يأخذ الكل او يترك واعرف ان في الوجود الثاني احدى
البعض تتفرق الصفقة على المشركى فيعسر ربه زيادة الصبر بالإحدى منه وذهب
الشركة وفي الوجه الاول يقوم الشفع مقام احدىهم فلا تتفرق الصفقة على
احد ولا تفرق في هذا بين ان يكون قبل القبض وبعده هو الصحيح الا ان قبل
القبض لا يمكنه احد نصيب احدىهم اذا غلبت حصته من الثمن حتى بعد المباح
كيلا يودي الى تفرق الد على البائع بمنزلة المشترى اتمسكهم لانه كواحد
منهم بخلاف ما بعد القبض لانه سقطت يد البائع مسوا سمي لكل دون ثلثا
او سمي لكل حصة لان العبرة في هذا بالاتحاد الصفقة بالاتحاد الثمن واحداً
والمعنى في العدد والاتحاد للعقد دون المالك ونظامه في ان ينطبق الع (والجار
احد بعض مشاع بيع وقسم وان) وصلي (وقع في غير حاسبه) يعنى اشترى
رحل نصف دار غير مقسوم وقاسم المشترى البايع احد الشفع نصيب المشترى
الذى حصل له بالشفعة وليس للشمع بقضها مطلقا سواء كانت القسمة بحكم
او بالتراضي اذا القسمة من تمام القبض لما فيه من تكمل الانتفاع بخلاف ما اذا باع
احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشترى الشريك الذى لم ينع
حيث يكون للشمع بقضه لان العقد لم يقع من الذى قاسم ولم تكن القسمة من تمام
المن الذى هو حكم السع الاول بل هو تصرف بحكم المالك فينقص الشفع
كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفعان ثم جاء شفع ثالث بعد ما قسما بالفضاء
او بالتراضي فلا شفع ان شفع القسمة وفي الهنداية ثم اطلاق الخواب في الكتاب
يدل على ان الشفع بأحد النصف الذى صار للمشترى في اى جانب كان وهو
المروى عن اى يوسف لان المشترى لا يملك ابطال حقه بالشفعة وهو الامام اه
انما يأخذ اذا وقع في جانب الدار التى يشفع بها لانه لا تنق حار اعمى ابني في الحائث
الآخر (وللعبد المأذون المدينون الاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس) هذا
مستدرك لما سبق قبل الفصل بل الاول ان يدكرها فيما سبق مفيدة بهذا الورد
واكتفى بتدبر (وصح تسليم الاب والوصى شفعة الصغر) عند الشيخين (خلافا
لمحمد فيما بيع بغيره او قبل) اى ما حثه لا يصح تسليمهما شفعة الصغر
والوصى على شفعة اذا باع لانه حق ثابته فلا يمكن ابطاله وبه قال زهر
ولهما ان هذه معنى الدالة وهما يملكانها الا ترى ان من اوجب بيعا للوصى صح
رده بهما وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة بسكون الاب والوصى عند
المسلم بالشراء (وقوله) اى قول محمد (رواية من الامام في الاقل الذى

لا تنقسم فيه) وفي الكافي اذا سلم الاب شفعة الصغير واشترى باقل من قيمته
 فكثير ممن الامام ان التسليم يجوز لانه امتناع عن ادخاله في ملكه لازالة عن ملكه
 ولم يكن يبرأ ومن محضاته لا يجوز لانه بمنزلة التبرع بماله ولا روايته عن ابي يوسف
 وفي التبيين كلام قليطام

(كتاب القسمة)

عقب بالقسمة مع اشتراك كل على المبادلة رقيا من الادنى الى الاعلى لجوازها
 ووجوب القسمة في الجملة (هي) اي القسمة لغة بالكسر اسم من الاقسام
 كافي المغرب او التقسيم كافي القاموس لكن الانسب بما يأتي من لفظ القاسم
 ان يكون مصدر قسمة بالفتح اي جزأه كافي القهستاني وفي الشريعة (جمع نصيب
 شابع في معين) اي في مكان معين وسبب القسمة طاب الشركاء او بعضهم
 الانقاع بملكه على وجه مخصوص حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لا تصح
 القسمة وركناتها هو الذي يحصل بذلك الفعل الافراز والتميز بين الانصبا
 كالكيل والوزن والعدد والذرع وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة فان فات
 بها لا تنقسم جبرا كالبئر والرحى والجمام لان الغرض المطلوب منها توفير
 المنفعة فاذا ادت الى فواتها لم يحبر وحكمها تعين نصيب كل من الشركاء على
 حصة وهي مشروعة في الاعيان المشتركة لان النبي عليه السلام يشرها
 في المغانم والموارث وجرى التوارث بها من غير تكبر (وتسمى) اي القسمة
 مطلقا سواء كانت في المثليات او القيمات (على) معنى (الافراز) وهو اخذ
 عين حقه (والمبادلة) وهي اخذ عوض عن حقه (والافراز) وهو التميز
 (اغلب) اي راجع (في المثليات) كالكيل والموزون والمعدود المتقارب لعدم
 التفاوت بين ابعاضها ثم فرع بقوله (فياخذ الشريك حصته) اي نصيبه
 (منها) اي من المثليات (حال غيبة صاحبه) في ذوات الامثال لكونه
 عين حقه (ولو اشترى) الضمير للنصيب راجع الى المثلي الدال عليه
 لفظ المثليات (فاقسمه فلكل) اي لكل واحد منهما (ان يبيع
 حصته من ارضه) وتولية (بخصه ثمنه) ولو كانت مبادلة لما جاز هذا
 وفي الاختيار فلا يخاف من معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له كان له بعضه
 وافضل لشريكه الا انه جعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لعدم
 التفاوت (والمبادلة) اي الاعطاء من الجانبين (اغلب في غيرها) اي في غير
 المثليات من العقار وسائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضها (فلا يأخذه)
 اي الشريك قصده حال غيبة صاحبه ولا يمكن ان يجعل كله اخذ عين حقه

يعلم الممسك له بأنه (و يبيع) حصته (مر أجرة بعض الشراء والتسليم)
 وأو كانت أفرا بجاز (ويبيع عليها) أي على القسم (فيه) أي في غير المثل
 (طالب أشريك في مفرد المجلس) بحسب لغنى الافراز في الجنة مطابق أحد
الشركاء من القاضي أو بمخصص بالانتفاع بمنصبه (لا في غيره) أي لا يجوز على
القسم تعدد المبادلة باعتبار مخش انتفاوت لأن ما يؤديه ليس عين حقه بل هو
عوض حقه فيلزم من الرضا ولو توافقوا بسطها تجوز لأن الحق أهم هنا إذا امكن
الوصول إلى حقه أما إذا لم يمكن الوصول إلى حقه بدون المبادلة فهر على المبادلة
كما في قضاء الدبون (و دب للقاضي أصب) رحل (قاسم يكون رزقه من بيت المال)
لأنه قوله له من كأفضاء والمقنين والمقاتلة فتكون كفائتد من بيت المال
لأنه أحد لصالحهم كثيرة هؤلاء (ليقسم لا) أخذ (أجر متهم) لكونه أرفق
للإمام وأحد من القسم (فإن لم يخل) أي لم ينصب قاسم رزقه من بيت المال
لأن النصب غير واجب حتى يجب النصب بل هو مردود فيجوز أن ينصب وأن لا ينصب
فإن لم نصب (ينصب قاسم يقسم) وبين الناس (بأجر) على المقاسمين لأن
التفيع أهم على الخصوص والبست بقضاء بحقيقة حتى للقاضي أن يأخذ الأجر
على القسم وأن كان لا يجوز له على القضاء (بقدره) أي أجر المثل (له)
أي للقاسم (القاضي) مثلا يطع في أموالهم وتحكم بالزادة ثم إن الأجر هو أجر
المثل وإن له قدر معين وقيل بقدر الأحرار مع العشر كأن كوة لأنها عمل العمامة
فأشبه أن كوة كما في شرح الوقاية لأن الشيخ (وهو) أي أجر المثل (على عدد الرؤس)
أي رؤس المقاسمين عند الإمام لأن تيميز الأقل من الأكثر كثير
الأكثر من الأقل في المشقة (وعند هما على قدر السهم) لأنه مؤنة
المالك فيقدر بقدره وبه قال الشافعي وأحد واصف المساكين (وأجرة الكيل)
والوزن على قدر السهم أجسا عائ لم يكن) أي ما تأخر من الكيل والوزن
(للقسم) لأن الأجرة مقابل يعمل الكيل والوزن لأن التيميز (وإن) كان (أها)
أي للقسم (فعلى الخلافي) حيث نحب الإجرة على عدد الرؤس عنده
وعند هما على قدر السهم (ويجب كونه) أي القاسم (عدلا مينا لألمسا)
بالقسم (لأنه من جنس عمل القضاء ويعتمد على قوله وتنقطع العدالة والأمانة)
والم ها وإنما ذكر الأمانة بعد العدانة وهي من لواز مها لجواز أن يكون
غير طاهر الأمانة كما في المخ وغيره وليس ربما لأن ظهور العدالة يستلزم
ظهورها كما لا يخفى فأصل كما قال يعقوب بأنها (ولا يجوز الناس على قاسم وأحد)
أي لربيعين القاضي قاسم وأحد للقسم لأنه تحكم في الزيادة على أجره له (ولا يترك القاسم)
أجمع قاسم (لشركوا) أي بمذهبهم القاضي من الاشتراك كما لا نصير

الاجرة عالية بتواكلهم وعند عدم الشركة يبادر كل منهم اليه خيفة القوت
 فيرخض الاجر بسبب ذلك (وضح الاقسام بانفسهم) بالتراضي والاخر
 القاضى (لولايتهم على انفسهم واموالهم) ويقسم على الصبي ولدا ووصيه
 كالبيع وسائر التصرفات (فان لم يكن) اى وان لم يوجد احد هــا (فلا بد
 من امر القاضى) اى نصب القاضى له من يقسم قوله ويقسم الى هذا كلام صاحب
 الاختيار لكن في غامضة المفترقات وصحت برضاء الشركاء الا عند صفراحد هم
 ولانث عنه وكذا الحكم عند جنون احد هم (ولا يقسم عقار بين الورثة
 باقرارهم) اى لو ادعى الشركاء ارض العقار عن زيد عند القاضى لا يقسم بينهم
 باعتبارهم (ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة) عند الامام لان الشراكة
 مبنية على ملك الميت والقسمة قضاء على الميت والافراز حجة قاصرة لا تعدى
 الى غير المقر فلا بد من البينة لتكون حجة على الميت مع ان العقار محصن بنفسه
 فلا حاجة الى القسمة بخلاف المقول لانه غير محفوظ بنفسه (وعند هـما يقسم
 باقرارهم) ويدكر فى كتاب القسمة ذلك يعنى انه قسمها بينهم بقولهم ايتصر الحكم
 بالقسمة عليهم ولا تعدى الى شركاء لهم آخروه قال الشافعى واحد فى قول
 (وغير العقار يقسم اجبا) لان فى قسمته نظرا لاحتياجه الى الحفظ كباخر
 (وكذا العقار المشترى يقسم) اتفاقا لان من فى يده شئ فالظاهر انه له وفي رواية
 لا يقسم حتى يقيموا البينة على المال لجواز ان يكون فى ايديهم والمالك للغير والاول اصح
 (والمذكور مطلق ملكه) اى يقسم اتفاقا فيما اذا ادعوا المالك ولم يذكر
 كيفية انتقاله اليهم بقوله من غير اقامة البينة وذلك لانه ليس فى القسمة قضاء
 على الغير فانهم لم يقرروا بالمالك لغيرهم فيكون مقتصر على فيجوز (وان برهنا)
 اى اقام رجلان بينة (ان العقار فى ايديهما) وطلبا القسمة (لا يقسم حتى برهنا)
 اى حتى يقيموا البينة (انه) اى العقار ملك (لهما) لاحتمال ان يكون لغيرهما قال
 العيني وغيره فى شرح المكنز وهذه المسئلة بعينها هى المسئلة السابقة وهى
 قوله والمذكور مطلق ملكه لان المراد فيها ان يدعوا المالك ولم يذكر كيف
 انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة البينة على انه ملكهم وهو رواية القدورى
 وشرط هنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ تعيين الروايتين
 وليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار للمسئلة مكررة يحاشى عنه مثل هذا
 المختصر انتهى ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار فى ايديهم ومعهم
 وارث غائب اوصى قسم العقار بينهم بطلب الحاضرين هكذا وقع فى الوقاية
 والهداية وفى العناية قيل هذا سهو والصحيح فى ايديهما لانه لو كان
 فى ايديهم لكان البعض فى يد الطفل والغائب وسائر ائى انه ان كان

لا يقسم واحداً عنه بانه اطاق الجمع واراد التي بقربة قوله وارثان واقام الملك
 وليس انتهى هذه القربة وقمت في عبارة الهداية لاني عبارة المص لانه قال
 و رهنوا بضعة للجمع فلا يمكن الجواب عندئذ (ويوصى و وكيل)
 للعائت (اوصى) للصي (نص) الوكيل (حصه العائت او) لعض
 الوصي (حصه الصي) لان في هذا نظراً للعائت والوصي ولا بد من اقامة البينة
 عند الامام وعندهما يقسم بقولهم كما مر (واو كان العمار في يد العائت
 اوصى منه) اي من العمار في يد العائت (او) كان (في يد مودعه او) كان
 (في يد الصغير لا يقسم) لان في هذه التهمة قضاء على العائت او اظهل باخراج
 شي في يد من غير حصم حاصر صهما وامين الحصم ليس حصم عند فيما
 يستحق عليه سواء اقيمت البينة هما اولا (وكذا) لا يقسم (او حصر وارث
 واحد) و رهن على الموت والعدد والى في غائب عن النظر اوصى لان الواحد
 لا يكون شخصاً ومخاضاً ولا بد من اثنين (او كانوا مكثرين وتمايل احدهم)
 اي لا يقسم لان الملك الثالث ملك حديد بسبب مباشره فلا يصلح الحاصر خصماً
 من العائت بخلاف الارث لان الملك الثالث له ملك خلافة ما نصب احدهما
 صهما من الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت التهمة قضاء بحضرة
 الخصامين وصح القضاء لتمام البينة على حصم حاصر وفي الشراء قامت على
 خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى (واذا اتفق كل واحد) (ومن الشركاء
 صده بعد القسمة قسم اطلب احدهم) لان في القسمة تكمل المنفعة وكانت حقاً
 لازماً فيما شتمها (وان تصير الكل) بالقسمة كالجام وغيره (لا يقسم الا برضاهم
 لان القسمة لتكمل المنفعة وفي هذا انقضاء قهود على موضوعه بالقبض
 (وان اتفق البعض) لكثرة حصه (دون البعض) بل تصير امله حظه (قسم
 بطلب ذي النفع) لانه طاب تكميل منعة ملك (لا اطلب الاخر وهو الاصح
 هذا قول الحنفى والامام السرخسى لانه لا فائدة له فهو موقوف في طلب القسمة
 حيث يشعل غايته وفي الدرر نقلا عن الدخيرة وعليه الفتوى وذكر
 الخصاف عكسه لان صاحب الكثير يطلب ضرر صاحبه وصاحب القليل
 رضى بضرره وذكر الحاكم ان ايهما طلب القسمة قسم القاضي قال في الحاشية
 وهو اختيار الشيخ الامام العروفي نحو امر زاده وعليه الفتوى وفي الجمع ينبغي
 ان يقول على ما حزم به عامة اصحاب المتون والمروء لا يسهل الموضوع
 لهل المسدود ولا يرضه ما في المساوى وانما يقول عليها اذ اقامت بقاها
 كنت الاصول وهى الموضوعات على المذهب واما مع معارضتها لهما لا بدت
 اليها كما في انفع الوسائل (ويقسم العروض من جنس واحد) اي يقسم العاضى

عروضا اذا اتحد جنسها بطلب بعض الشركاء جبر الوجود المعادلة بالزيادة
 والمنفعة (ولا يقسم) القاضى (الحسنين) باعطاء (بعضهما فى بعض)
 لعدم الاختلاط بينهما فلا تكون القسمة تمييزا بل معاوضة ولا بدفهما عن
 التراضى وهذا بالاجماع (ولا) يقسم القاضى (الجواهر) مطلقا لان جهاتهما
 متغايرة لتفاوتها قيمة وقيل لا يقسم الكبار ويقسم الصغار لقلة التفاوت وقيل
 لا يقسم الجواهر ان كانت مختلفة الجنس كاللائى والبواقيت (ولا) يقسم (الحما
 ولا البئر ولا الرعى ولا الثوب الواحد ولا الحياض بين دارين الارضاهم)
 استثناء من قوله ولا يقسم الحسنين الى هذا لى الارضاء الشركاء لما فيه من الحاق
 الضرر بهم (وكذا) لا يقسم (الرقيق الارضاهم) عند الامام (خلافا لهما
 فان عندهما يجوز لاتحاد الجنس فصار كالابل والحيل والغنم وبه قالت الائمة
 الثلاثة وله ان قسمة الرقيق لما تبها الباطنة متعذر ولاوقوف عليها ولا يمكن
 التعديل فلا يقسم الابتراض بخلاف الحيوان اذا كانت من جنس واحد
 وبخلاف الغنم لان حق الغنمين يتعلق بالمالية لابلعين وهذا الخلاف فيما
 اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شئ آخر من العروض وهم ذكور فقط
 او اناث فقط واما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع
 وان كان مع الرقيق شئ آخر مما يقسم جازت القسمة فى الرقيق تبعاً لغيرهم بالاجماع
 (والدور المشتركة) بين الاثنين او اكثر كلها (فى مصر واحد يقسم) كل
 واحدة (على حدة) الابتراضى الشركاء عند الامام وهو الصحيح وهذا قسمة
 فرد لا قسمة جمع لان الدور اجناس مختلفة بوجوه السكنى وان كانت جنسا
 واحدا نظرا الى اصل السكنى فيوجد فحش التفاوت باعتبار المقاصد باختلاف
 الحال والجيران والقرب الى المسجد والماء والسوق (وقالا ان كان الاصل قسمة
 بعضها فى بعض جاز) ان يقسم على هذا الوجه لانها جنس واحد اسمها
 وصورة ونظرا الى اصل السكنى واجناس نظرا الى اختلاف الاضرار وتفاوت
 منفعة السكنى فكان امرها مقوضا الى رأى القاضى ان شاء قسم وان شاء
 لم يقسم وعلى هذا الخلاف الاقرحة المتفرقة والكروم المشتركة (وفى مصرين
 يقسم كل على حدة بالاتفاق) فيمارواه هلال وعن محمد لو كانت احديهما بالركة
 والاخرى بالبصرة قسمت احديهما فى الاخرى كفى الاختيار (وكذا) لا يقسم احديهما
 فى الاخرى دار وضعية اودار وجانوت (فى مصر بل يقسم على الانفراد بالاتفاق
 لاختلاف الجنس قال صاحب الهداية جعل النار والجانوت هنا ج نسين وذك
 فى اجارات الاصل ان اجارة منافع الدار بمنافع الجانوت لا يجوز لاحتمال الربوا
 وهذا يدل على انهما جنس واحد فيجعل فى المسئلة روايتان اوتبنى حرمة

سنة فان خرج في القرعة الاولى اسم من له الثلث اتفاقا فله السهمان احدهما هو الملقب بالاول في طرف شرق والاخر ما يليه تخيما لحقه ثم ان خرج في القرعة الثانية اسم من له النصف فله ثلثة اسهم على الاتصال فيبقى سهم واحد لمن له السدس بلا حاجة الى اخراج قرعة والقرعة هنا لازالة نهمة الميل عن القسام او القاضي في اعطاء كل سهام لاني اصل الاقسام فعني القمار يسقط عن الاعتبار (ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم) صورته دار بين جماعة فارادوا قسمتها وفي اخذ الجانبين فضل بناء فاراد اخذ الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا عذر فح للقاضي ذلك لان القسمة من حقوق المالك المشترك والشركة بينهم في الدار لاني الدارهم فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك كما في الدرر وعن ابني يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة اذا كان ارض وبناء لتعذر التعديل بالقيمة وعن الامام انه يقسم الارض بالساحة على الاصل في المسوحات فمن كان نصيبه اجود او وقع له البناء يرد على الآخر دراهم حتى يساويه فيدخل الدراهم في القسمة ضرورة اولاية الاخ وعن محمد انه يرد على شريكه من الارض في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية بان لا تفي الارض بقيمة البناء فح يرد في مقابلة الفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر وفي الاختيار وقول محمد احسن واوفى الاصول (فان وقع مسيل) ماء (او طريق) المروز (لاحدهم في نصيب اخر) الحال انه (لم يشترط) ذلك في القسمة (صرف) المسيل او الطريق (عنه) اي عن الآخر (ان امكن) صرفه تحقيقا يعني القسمة وهو قطع الاشتراك (والا) اي وان لم يمكن صرفه عنه (فستخت القسمة بالاجاع) لاختلافها وتسايف لان الحق تملك النعمة ولا يكون ذلك الا بالطريق والمسيل (ويقسم) القاضي (سهمين من العلو بسهم من السفل) عند الامام (وعند ابني يوسف) يقسم (سهمين بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة) كما اذا كان علو مشترك بين رجلين وسفله لرجل وسفل مشترك بينهما وعلوه لآخر وطبعا القسمة او احدهما قال الامام بحسب ذراع من السفل بذراعين من العلو لان السفل يبقى بعد قوات العلو والعلو لا يبقى بعد فناء السفل وقال ابو يوسف بحسب ذراع من السفل بذراع من العلو لان الاصل هو السكنى وقد استويا فيه وقال محمد يقوم كل على حدة ويقسم بالقيمة لان منفعة العلو والسفل متفاوتة بحسب الاوقات ففي الصيف يختار العلو وفي الشتاء السفل فلا يمكن التعديل الا بالقيمة قل هذا اختلاف عصر وزمان احاب كل واحد بما شاهده في زمانه وفي شرح

الطحاوي الاختلاف في الساحة ولما التزم وقسم بالقيمة اتفاقا (وعليه) أي على
 قول محمد (آله وري) كأي أكثر المضمرات (فإن أقرنا) والاولى بالاول (أحد
 المتقاسمين بالاستيعاء) أي يأخذ تمام حصته من المقسوم (ثم ادعى أن بعض نصيبه
 منه) وقع (في يد صاحبه) غاطا عند ما شهد على نفسه بالاستيعاء (لا يصدق)
 قوله (الابحثة) منه لأن هذا الدعوى يحتاج إقراره السابق بالاستيعاء
 فلا تسمع دعواه إلا بالبينة حتى قالوا يحصل دعوى الغلط على وجه القسمة
 يكون وجهها لإقامة البينة وقال صدر الشريعة ووجه رواية الميت أنه اعتمد على
 فعل القاسم في إقراره باستيعاء حقه ثم لما مال حتى أمهل ظهر الغلط في فعله
 فلا يؤخذ بذلك الإقرار عند ظهور الحق انتهى وهذا على رواية الهلالية
 في ثبوت هذه الدعوى بالبينة حيث قل أن لم يثبت عليه بينة استحلف الشركاء
 انتهى وقال ابن الشيخ في شرح الوفاة وهذا لا يمنع ثبوت هذه الدعوى
 بالنكول أو بالإقرار أيضا إذ لا نزاع فيه بل يمنع قول من يارح وقيل المراد بالبحثة
 إقرار الخصم أو نكوله لأصير لكون الدعوى على السابق وقال صاحب
 الإصلاح الأبحثة من يثبت المدعى وقرار الخصم ونكوله على العييم (وتقيل
 شهادة القسمين) بفتح الميم عند اختلاف المتقاسمين (فيها) أي في القسمة
 عند الشك في أنها شهادة على فعل غيرهما باستيعاء حقه ميا (خلافا لمحمد)
 فإن مثله لا تقبل وهو قول أبي يوسف وأبو غالب الأئمة الثلاثة لأنها شهادة
 على فعل نفسه مما فاورثت الزهامة وهذا إذا قسمنا محابا ولا يجران إلهما معا
 قال الطحاوي إذا قسمنا باجر لا تقبل الشهادة لأجما وقيل الخلاف في الكل
 وهو الأصح فلما اطلق في الكتاب كأي شرح اليكز المعنى (وان قال) أحد
 المتقاسمين بعد ما أقر بالاستيعاء (قبضتم) أي جني (ثم أحيد) صاحبي
 (أعصم) مني بعد ما قبضتم (وانكر شريكه) ذلك (حليف خصمه)
 لأنه يدعى عليه العصب وهو منكر فالقول قول المكر في التسهيل ولا فرق بين
 هذه المسئلة وبين المسئلة الأولى في أن الخصم يحلف فيهما إذا لم تكن له بينة
 إلا أنه في الأولى يستثنى أن تقبل دعواه كإمارة بخلاف الثانية (وان قال) قيل
 أن يقر بالاستيعاء أصابني من ذلك (كذا) إلى كذا (ولم يسلم) ما أصابني
 من حق (إلى وكذبه الآخر بخالها وجمعت) القسمة لأن الاختلاف في مقدار
 ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار المبيع وفي الفرائد نقلا
 عن التسهيل هذه هي المسئلة بعينها وأجاب هنا أنه تقبل دعواه بل يمكن
 أن لا تقبل للناقض فظهر أن في المسئلة روايتين (ولو ادعى) أحد المتقاسمين
 (غشا) في القسمة (لا يعتبر كالبيع) أي كالأعتبار بدعوى العيين في البيع

اوجود التراضي (الاذا كانت القسمة بقضاء) القاضي (والغبن فاحش
 ففسخ) القسمة ج وقال صاحب المح ولو ظهر غبن فاحش في القسمة
 فان كانت بقضاء القاضي بطلت عند الكل لان تصرف القاضي مقيد بالعدل
 ولم يوجد ولو وقعت القسمة بالتراضي تبطل ايضا في الاصح وقيل لا يانفت
 الى قول من يدعيه لانه دعوى الغبن ولا معتبر به في البيع فكذا في القسمة اوجود
 التراضي وقيل تفسخ هو الصحيح ذكره النكافي وتمامه فيه فليطالع (ولو استحق
 بعض معين من نصيب البعض لا يفسخ) القسمة اتفاقا على الصحيح (ورجع
 البعض) (بقسطه في حظ شريكه) كما اذا كانت الدار بينهما نصيبين فقسمت
 فاستحق من يد احدهما يث هو خمسة اذ رجع نصف ما استحق في نصيب
 صاحبه (وكذا) لا يفسخ (في الشايع عند الامام وعند ابى يوسف يفسخ)
 القسمة لعدم تحقق الافراز باستحقاق النصيب الشايع وبه قال الشافعي واحد
 وهو قول محمد في رواية ابى سليمان وروى ابو حفص انه مع الامام وهو الاصح
 كما في النكافي وغيره (وفي بعض مشاع في الكل يفسخ اجماعا) لانه لو ثبت
 القسمة لتضرر المستحق بتفريق نصيبه (ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت
 محيط بماله) (تفيض) القسمة لانه يمنع وقوع الملك للوارث (وكذا)
 تفيض القسمة لو ظهر دين لشكته (غير محيط) بماله لتعلق حق الغرماء بالتركة
 (الاذا بقي بلا قسمة ما يفي به) اي بالدين فح لا يفسخ لعدم الحاجة الى نقض
 القسمة في ايفاء حقهم (ولو ابرأ الغرماء) بعد القسمة ذم الورثة من ديونهم
 (او اداها) اي الدين (الورثة من مالهم لا تفيض) القسمة (مطلقا)
 اي سواء كان الدين محيطا او غير محيط لزوال المانع وفي الهداية ولو ادعى احد
 المتقاسمين دينا في التركة صح دعواه لانه لا تناقض اذا الدين يتعلق بالمعنى والقسمة
 تصادف الصورة ولو ادعى عينا باي سبب كان لم يسمع للتناقض اذا لاقدام على
 القسمة اعتراف منه بكون القسوم مشتركا

(فصل)

في المهاداة (ونحو المهاداة) عند تعذر الاجتماع على الانتفاع وهي
 لغة مفاعلة من التهيئة وهي الحالة الظاهرة للشيء والنهاى تفاعل
 منها وهو ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقته ان كلا منهم رضى
 بهيئة واحدة ويختارها وقيل مفاعلة من التهيأ فكانه تهيأ لانتفاع به عند
 فراغ صاحبه والفرق بين القسمة والنهاى ان الاول يجمع المنافع في زمان واحد
 والثاني يجمع على التعاقب ويجرى فيه جبر القاضي كما في القسمة فيما يحتملها

وشرطا فحينئذ المتافع والقياس ان لا يجوز الا بالامانة الشفعة بحسبها لكونها
جازت استحسانا بالاجماع. (ويجوز عليها).

الشريك (في دار واحدة) متعلق بقوله (و) (بأن يكن هذا) الشريك (بعضا) اي بعض الدار (وهذا) الشريك (بعضا)
اي من الدار (او هذا) يمكن (في مالها وهذا في سفلها) لان القسمة
على هذا الوجه جائزة (فكذا المهاباة) والنهاي في هذا الوجه افران يجمع
الا نصيبا لامباراة ولهذا لا يشترط فيه التماثل في كل واحد ان يستدل
ما اصابه بالمهاباة بشرط ذلك في العقد اولم يشترط بحدوث المانع على ملكه
كافي الهداية وتجوز المهاباة (في بيت صغير يملكه هذا لغيره وهذا لغيره) او له
اي لكل واحد منهما (الاجارة) اي اجارة ما اصابه (و) اخذ القلة (في نوبة)
متعلق بالاجارة لانها اقسمة المتافع وقد امكن اقله استغلالها (و) تجوز المهاباة
(في عبد واحد) يخدم العبد (هذا يوما وهذا يوما) لان المهاباة قد تكون في الزمان
من حيث المكان والاول من مدين ههنا ولو اختلفا في النهاية عن حيث الزمان
والمكان في محل بمختلف ما امرهما القاض

وفي الزمان اكمل فلما اختلفت الجملة
الزمان يترفع في الهداية لغير التهمة (و) تجوز المهاباة (في عشرين يخدم احدهما)
اي احدهما (احدهما) اي احدهما الشريكين (و) يخدم العبد (الآخر)
الشريك (الآخر) لا اشكال على اصلهما لان عدهما تجوز قسمة الزمان
جبرا واختارا فكذا متفقهم واما عند الاثام والقياس على عدم جواز القسمة
يمنع الجواز لكن الصحيح الجواز لقلة التفاوت في الخدمة بخلاف اعيان الرافق
لانها متفاوتة تفاوتا جسا على ما يشاء (و) وانما على ان نفة كل عبد على
من يخدمه جاز استحسانا) بخلاف الكسوة لان العادة تجرت بالتساوي
في الطعام دون الكسوة ولقلة التفاوت في الطعام وكثرتها في الكسوة فان وقت
شبهنا من الكسوة معروفا جاز استحسانا لان عند ذكر الوصف يستند التفاوت
او يقل (و) يجوز (في دارين يسكن ههنا) الشريك (ههنا) الدار (و)
يسكن (ههنا) الشريك (الآخر) الدار (الآخرى) ويجوز القاضي عليه
اذا طلبه احد الشريكين وهذا ظاهر لان الدارين عدهما كدار واحدة
حتى يجر الجبر على قسمتهما واما عند فلان المتافع فيها لا تفاوت فيجوز
منهما ويمنع افرانها كالايمان المتقاربة بخلاف القسمة وقد قبل لا يجر اعتبارا
بالقسمة وعنه انه لا يجوز النهاية في اصلها لا بالجبر ولا بالتراضي (ولا يجوز ذلك)
اي النهاية (في دابة) يركب هذا يوما وهذا يوما (او دابتين) يركب هذا ههنا وهذا

الاخرى (الابتراضيهما) عند الامام لان الاستعمال يتفاوت بتفاوت الراكبين فانهم بين
 جاذق واحذق بخلاف العبد والعبيدين لانه يخدم باختياره فلا يحسد الزيادة
 على طاقته والادابة بتحملها (خلافا لهما) اى عندهما يجوز اعتبارا بقسمة
 الاعيان (و) يجوز التهاى (فى استغلال دار) يستغلها هذا شهرا وبأخذ
 غلتها وهذا شهرا وبأخذ غلتها (اودازين هذا هذه) يعنى هذا الشريك
 يستغل هذه الدار وبأخذ غلتها وهذا الشريك الآخر يستغل الدار الاخرى
 وبأخذ غلتها فى ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير (لا فى استغلال عبد
 اودابة) اى لا يجوز التهاى فى استغلالهما لان النصيين يتعاقبان فى الاستيفاء
 فالظاهر التغير فى الحيوان فتقوت المعادلة (وما زاد فى) نوبة (احدهما فى
 الدار الواحدة) من الغلة على الغلة فى نوبة الآخر (مشارك) لتحقيق التعديل
 بخلاف ما اذا كان التهاى على المنافع فاستغل احدهما فى نوبته زبادة لان التعديل
 فيما وقع عليه التهاى حاصل وهو المنافع فلا تنضره زيادة الاستغلال من بعد
 لافى الدارين وفى الهداية والتهامى على الاستغلال فى الدارين جائزا ايضا فى
 ظاهر الرواية واو فضل غلة احدهما لا يشتركان بخلاف الدار الواحدة والفرق
 ان فى الدارين معنى التميز والافراز راجح لاتحاد زمان الاستيفاء وفى الدار
 الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر فرضا وجعل كل واحد فى نوبته كالموكل
 عن صاحبه فلهذا رد عليه حصته من الفضل (و) يجوز التهاى (فى استغلال
 عبيدين هدا هدا) اى يستغل هدا الشريك هدا العبد وبأخذ غلته
 (وهذا الآخر) اى يستغل الشريك الآخر وبأخذ غلته (لا) يجوز (هنا)
 الامام لان التفاوت فى اعيان الرقيق اكثر من التفاوت من حيث الزمان
 فى العبد الواحد فالاولى ان يمنع الجواز والتهامى فى الخدمة يجوز ضرورة
 ولا ضرورة فى الغلة لا يمكن قسمتها لكونه عينا ولان الظاهر هو التسامح فى
 الخدمة والاستقصاء فى الاستغلال فلا يتقاسمان كفى الهداية (خلافا لهما)
 اى عندهما يجوز اعتبارا بالتهامى فى المنافع (وعلى هدا) بخلاف (الدان)
 حيث منع الامام المهاياة فى بغلتين مثلا وجوزها صاحباه لما ذكر (ولا يجوز)
 المهاياة (فى بمر شجرة وابن غنم او اولادها) لانها اعيان باقية ترد عليها
 القسمة عند حصولها فلا حاجة الى التهاى بخلاف ابن آدم حيث يجوز
 المهاياة فيه حتى لو كانت جاريتان مشتركة بين اثنين فتهامسا ان ترضع احدهما
 ولد احدهما والاخرى ولدا لآخر جاز لان ابن آدم لا قيمة لها فجرى مجرى
 المنافع والحيلة فى الثمار ونحوه ان يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي
 نوبته او ينفع بالبن المقدر بطريق القرض فى نصيب صاحبه اذ فرض المشاع

جائزاً في التدين (ونجوز) المهادية (في عيود ودار على السكنى والخسعة)
 لان ائق منهما يجوز عند اتحاد الخس عند الاختلاف اول (وكذا) فجوز
 المهادية (في كل شئ في المعة) كسكنى البدار وورع الارض وكذا الحمام
 والدار لكل واحدة من المنعنين يجوز استحقاقها بالمهادية (ولا تطل المهادية
 ولا تطل المهادية بموت أحدهما ولا عوفيهما) لانه لو انتقض لاستأنف
 الحاكم فلا فائدة في النقص ثم الاستئناف (وأوجب أحد هما القسمة
 والآحر المهادية طلت) المهادية فيما يحتمل القسمة لان القسمة اقوى في
 استحقال المعة

(كتاب الزراعة)

لما كان الخارج في عقد المارعة من انواع ما يقع فيه القسمة ذكر المارعة بعدها
 وهي مفاعلة من زارع من الزرع وهو الغاء الحب ونحوه في الارض وفي الشرع
 (اهـ) اي المارعة (عقد على الزرع بعض الخارج) ويسمى الخسارة
 والمخاطبة ويسمونها اهل العراق القراح (وهي) اي المارعة (فامده) عند
 الامام لان النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن الخسارة بالثلث والرابع والخسارة
 هي الزراعة على لغة اهل المدينة والنجدة بالثلث والرابع للعامة في هذا
 الزمان نعم اذا العباد ثابت في غيرهما ايضاً وبدأ قل في العريف بعض
 الخارج ولا نهى في معنى فقير الطعان ولان الاجر مجهول او معدوم وكل ذلك
 مذهب ومعاملة التي عليه الصلاة والسلام اهل حبر كان خراج معاملة بطريق
 المصالح وهو جائز (وعندهما حائز) لانه عليه الصلاة والسلام طام
 اهل خبر على اصل ما يخرج من ثمر وزراع ولان الحاجة مما مله اليها
 لان صاحب الارض قد لا يقدر على العمل بنفسه ولا يجد ما يستأجر به والقادر
 على العمل لا يجد ارضا ولا ما يعمل به فدعت الحاجة الى حوازمها فما الحاجة
 كالضارمة (وهـ) اي بقولهما (يعق) لتعامل الناس وتثله يترك خبير
 الواحد والقياس قال الامام الحصري واهو حليفة هو الذي فرع هذه التثليل
 على اصوله اي على قول من حوز الزراعة كما في الخلاصة وفي المسوط ثم التفريع
 بعد هذا على قول من يجوز المارعة وعلى اصول اي حليفة ان لو كان يرى جوازها
 لعلم ان الناس لا يحدون فيها بقوله لاحتهم اليها وتعاملهم بها (ويشترط
 فيها) اي في المارعة عند من يجوزها (صلاحية الارض للزراع) لان المي
 وهو الربح لا يحصل بدون كونها صلاحية للزراعة (و) يشترط (اهلية قبلي)
 لانه لم يصح عقد بدون الاهلية (و) يشترط (تعين المدة) لتصر الميعاد مع معاومة

اكسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة وكذا ذكر مدة
 لا يعبر الى احدهما الى مثلها غالباً وجوزه بعض وعن محمد بن سلمة انها بلا ذكر
 المدة جائزة وتقع على سنة واحدة وه اخذ الفقيه ابو الاليث (و) يشترط تعيين
 (رب البذر) قطعاً للمازعة (و) يشترط تعيين (جنسه) اي البذر ليصير
 الاجر معلوماً اذا لاجر بعض الخسار ج (و) يشترط تعيين (نصيب الآخر)
 اي بيان نصيب من لا بذر من جهته لانه اجرة عمله او ارضه فلا بد ان يكون
 معلوماً (و) يشترط (التخلية بين الارض والعامل) لانه بذلك يتمكن من
 العمل فصار نظير المضاربة لا تصح حتى يسلم المال اليه حتى اذا شرط في العقد
 ما يفوت به التخلية وهو عمل رب الارض مع العامل لا يصح (و) يشترط (الشركة
 في الخرج) بعد حصوله ليتحقق المعنى المقى من المزارعة وهو الشركة لانها
 تنعقد اجارة في الابتداء وشركة في الانتهاء ثم فرع على هذا الشرط بقوله
 (فتفسد) اي المزارعة (ان شرط لاحدهما) اي لاحد العاقلين (فقران)
 جمع قفير (معينة) لاحتمال انقطاع الشركة عند اخراج الارض مقدارا
 مدكوراً او قليلاً خفيئاً لا يوجد على ما عقد عليه وهو الاشتراك فيما يخرج
 على الشبوع (او) شرط لاحدهما (ما يخرج من موضع معين) وكون الباقي
 بينهما لا نقطاع الشركة بان لا يحصل حبة الامن موضع مذكور (كالمذاببات)
 جمع ماذبان وهو معرب وهو اصغر من النهر واعظم من جدول (والسواقي)
 جمع ساقية وهي فوق الجدول دون النهر كما في المغرب فيكون الماذبان والساقية
 من الاقفاط المترادفة وانما تفسد المزارعة لاحتمال ان لا يخرج الا منها فيؤدي
 الى قطع الشركة (او) شرط (ان يرفع قدر البذر) لصاحب
 البذر وكون الباقي بينهما (او) شرط ان يرفع قدر (الخراج) ويقسم
 ما بين (من قدر البذر او قدر الخراج بينهما) لانه يؤدي الى قطع الشركة في
 بعض معين او في الجميع لاحتمال ان لا يخرج الا قدر البذر او الخراج والمراد من
 الخراج الخراج الموظف بان كان الموضوع على الارض دراهم مسماة واما اذا كان
 الخراج خراج مقاسمة بان كان الموضوع عليها نصف الخراج او ثلثه او نحو
 ذلك من الجزء الشائع وان اشترط رفعه لا تفسد المزارعة لانه لا يؤدي الى قطع
 الشركة (او) شرط (ان يكون النسيب لاحدهما والحب للآخر) لانه يحتمل
 ان تصيبه آفة لا تحصل بها الحب سوى التبن فيؤدي الى انقطاع الشركة في المقى
 وهو الحب (او يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البذر) لانه خلاف مقتضى
 العقد (او يكون التبن بينهما والحب لاحدهما) يعينه لانه يؤدي الى قطع
 الشركة فيما هو المقى وهو الحب (وان شرط كون الحب بينهما والتبن

(رُب البذر أو شتر طر مع العشر) أى عشر الخسارح والأرض عشرية
والتي بينهما (صحت) المزارعة أما الأولى فتبوز الشركة لوجودها في المقي
ولكون التي أصاحب البذر على ما يقضي به حكم العقد لانه عناه البذر وأما الثانية
فلأن العشر مشاع لا يؤدي إلى قطع الشركة وكذلك إذا شرط صاحب
البذر عشر الخسارح لنفسه أو للآخر والباقي بينهما (وإن) شرط كون الحظ
بينهما (لم يتعرض للى) لحصول الشركة فيما هو المرام (وهو) أى التمس
(بينهما) وهذا قول شيخنا الخ اعتبارا للعرف فيما يخص عايد المقدان ولانه
تبع للحد واتبع يقوم بشرط الأصل (وقيل) سيكون الذى (رب البذر)
لانه عماله ملكه قال ابن النخ فى شرح الوقاية وفى ديارنا أصاحب البقر لكونه
علمه (وأجر الحصاد والرعا) والدياس والتدريفة عليهما (أى على العامل)
ورب الأرض (بالخص) لأن الغرم بالغنم (فإن شرط) الأجر (على العامل)
فصحت المزارعة لانه شرط لاية قضيه العقد وقيد مقعة لاحدهما فتقصد
(وعن ابن يوسف) أى الشرط على العامل (يصح) للعامل بين الناس
اعتبارا بالاستصناع (وهو الأصح وعند الفتوى) وهو اعتبار مشايخ بلخ قال
شمس الأئمة المرحومى هذا هو الأصح فى ديارنا (وشرطه) أى الأجر (على
رب الأرض) بعد اتفاقا لعدم التعامل بذلك (وما) كان (قبل الإدراك
كالسقى والحفظ وهو على المزارع وإن) وصلىة (لم بشرطه) لأن ذلك موجب
عقد المزارعة لانه عمل يزاوجه لزوع ولا ينقص من الهداية فالخاصل أن ما كان
من قبل الإدراك كالسقى والحفظ فهو على العامل وما كان منه بعد الإدراك
فعل القسمة فهو عليهما فى ظاهر الرواية كالخصاد والدياس واشباهه سلى
ما ينشأ وما كان بعد القسمة فهو عليهما قال فى المسألة لكن فيه هو قبل القسمة
على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما فى نصه خاصة لتبرك ملك
كل واحد منهما عن ملك الآخر وإذا كان البذر والأرض لاحدهما والعمل والبقر
للآخر (كانت) الأرض لاحدهما والبقية (من العمل والبذر والبقر) (الآخر)
كان العمل (لاحدهما والبقية) من الأرض والبذر والبقر (الآخر) صحت
المزارعة فى الكل أما الأولى فلأن الاستيجار يقع على العمل حسا والقر والاعمال
كايقع الاستيجار فى الخياطة على الخياط ويجعل امرته آلها وأما الثانية
فلأن صاحب البذر استأجر الأرض بجر معلوم من الخسارح كاستيجارها بديارهم
معلومة وأما الثالثة فلأن صاحب الأرض استأجر العمل ليعمل بأجرة الاستأجر
فصار كما إذا استأجر خياط ثوبه بأجرة أو طبايا بطين عمره (وإن) كانت
الأرض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت (المزارعة) لأن رب البذر

يصير مستأجرا بالبذر وانه لا يجوز له كون الانتفاع بالاستعانة لآله او بصير مستأجرا
للبقر مع الارض ببعض الخارج وانه لا يجوز لعدم التعامل وهو ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف انه يجوز لما فيه من العادة والقياس ينزكه به (وكذا) تبطل
(لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل الاخر) لان الشرع لم يرد به
(او) كان (البذر لاحدهما والباقي) وهو العمل والبقر والارض (الاخر)
وانما بطلت لان العامل اجير فلا يمكن ان يجعل الارض تبعاله لاختلاف منفعتها
وههنا مسورة اخرى لم يذكرها وهي ان يكون البقر من واحد والباقي من اخر
قالوا هي فاسدة لان ذلك استيجار البقر باجر مجهول اذ لا تعامل في استيجار البقر
ببعض الخارج فلا يعلم ما هو اجره بحسب التعامل وفي الثور دفع رجل ارضه
الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما
كذلك فعلا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس
للعامل على رب الارض اجر ويجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها
وكذلك تفسد لو كان البذر ثلثا من احدهما وثلثه من الاخر والربع بينهما على
قدر بذرها (واذا صححت) الزراعة (فالخارج على التمرط) اى فالخارج
على ما شرط من النصف او الثلث او نحو ذلك لصحة الالتزام (وان لم يخرج)
من الارض شئ (فلا شئ للعامل) لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا شركة
في الخارج (ومن ابي) اى امتنع (عن المضى) على موجب عقيد الزراعة
(بعد العقد اجبر) من طرف الحاكم لانها انقضت اجارة وهي عقد لازم
(الارب البذر) فانه لا يجبر عند الابراء فانه لا يمكنه المضى بالاتلاف ماله وهو
اقاء البذر على الارض ولا يدري هل يخرج ام لا فصار نظيره ما لو استأجره ليهدم
داره ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل لانه لا يلحقه به ضرر كما في التبيين
(وان فسدت) الزراعة (فالخارج لرب البذر) لما مر من انه ثمة ملكه
(والاخر اجر مثل عمله) ان كان رب البذر صاحب الارض (او) اجر مثل
(ارضه) ان كان البذر من قبل العامل (ولا يزداد) اجر المثل (على ما شرط)
اى على المسمى عند السيئين لوجود الرضى كما في الاجارة الفاسدة (خلافا لمحمد)
فان عنده يجب بالغته ما بلغت لان التسمية عند الفساد تكون لغوا وبه قالت
الائمة الثلاثة (وان فسدت) الزراعة (لكون الارض والبقر فقط لاحدهما
لزم اجر مثلهما) اى اجر مثل الارض والبقر لانه استوفى منفعة الارض والبقر
بحكم عقد فاسد فيلزم اجر مثلهما (هو الصحيح) احتراز عما قيل بغيره مثل
اجر الارض مكروبة واما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد الزراعة بحال فلا ينعقد
العقد عليه لا صحيحا ولا فاسدا ووجوب اجر المثل لا يكون بدون انعقاد العقد

والمنافع لا تقوم بدونه (وإذا فسدت) المزارعة بوجه من وجوه الفساد
 (والبذر رب الأرض فالحارج كله حله) أى حله قدير البذر والفضل لأى
 مناهلكه (وإن) فسدت والبذر (للعامل) لا يطيب له الحارج فتح (تصدق
 بما فضل عن قدر بذره و) قدر (أجره الأرض) لأنه حصل من بذره لكن
 فى أرض مملوك لا غير بمقد فاسد فوجب شيئا كما كان عوض فماله طاب له وتصدق
 بالفضل كما فى الاختيار (وإذا أبى رب البذر عن المضى وقد كرب
 العامل الأرض) أى قبلها للعرث (فلا شئ له) أى للعامل فى عمل الكراة
 (حكما) أى قضاء لأن المنافع انما تقوم بالعقد وهو انما تقوم بالحارج فإذا انعدم
 الحارج لا يجب شئ (ويسترضى) أى الآتى فى عمله (ديانة) على وجه يمكن
 إذا القروى فى الكراة من جانب الآتى (وتبطل المزارعة بموت أحدهما)
 أى أحد المتعاقدين (وتصحح بالاعتذار كالأجرة) وقدر الربح فى الإيجارات
 (وتصحح) المزارعة (أن لزم دين بخوج الى بيع الأرض) بأن لم يقدر على
 قضائه الا يبيع الأرض (قبل نبات الزرع) لأن ذلك عذر وهى تصح
 بالاعتذار (لا بعده) أى لا بعد نبات الزرع (مالم يخصص) أى لو نبات الزرع
 أولم يخصص لم تبع الأرض بالدين حتى يخصص الزرع لأن فى البيع ابطال
 حق المزارع والتأخير اهون من الابطال ويخرج القاضى من الحبس أن كان
 حبسه به قال صاحب الدرر ولو دفعها ثلث سنين فلان ثبت فى الأولى ومات
 صاحب الأرض قبل ادراكه ترك الزرع فى يد المزارع وقسم على الشرط وطلات
 المزارعة فى السنين الآخرين لأن فى إبقاء العقد فى السنة الأولى مراعاة حق
 المزارع والورثة وفى القطع ابطال الحق العامل أصلا فكان الابتداء أول
 وأما فى الآخرين فلا حاجة الى الإبقاء فلم يثبت الحق للمزارع فى شئ بعد فعلها
 بالقياس (ولا شئ للعامل أن كان كرب الأرض أو حفر النهر) لأن المنافع
 لا تقوم الا بالعقد وقومها بالحارج فلا حارج (وإن تمت مدتها) أى المزارعة
 قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر مثل حصته من الأرض حتى يدرك الزرع
 ويستحصل لأن فى قلعه ضررا قيبى بأجر المثل إلى أن يستحصل ويجب على غيره
 صاحب الأرض بحصته من الأجرة (وثقة الزرع) وثقة الحفظ وكرى
 الانهار (عليهما) أى على المتعاقدين (بقدر حصصهما) أى على قدر
 ملكهما بعد انقضاء المدة عليهما لأنها كانت على العامل لبقاء العقد لأنه
 مستأجر فى المدة فإذا مضت انتهى العقد فتحب عليهما لأنه مال مشترك بينهما
 (وإيهما اتفق بغير إذن الآخر ولا امر قاض فهو مشرع) لأن كل واحد
 منهما غير مجبور على الاتفاق ولا يقال هو مشطر إلى ذلك لأخيه حقه لأنه

يمكنه ان يتفق بامر القاضى فصار كالدار المشتركة (وليس لب الارض اخذ
 الزرع بقلا) لمافيه من الاضرار بالزارع (وان اراد المزارع ذلك) اى اخذ
 الزرع بقلا (قيل لب الارض اقلع الزرع ليكون بكنكمسا او اعط نصيبه)
 اى المزارع (او اتفق) انتب (على الزرع وارجع فى حصته) اى ارجع عليه
 بما انفقته فى حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجبر عليه لان ابقاء العقد
 بعد وجود النهى نظر للعامل وقد ترك النظر لنفسه ورب الارض بين هذه
 الخيارات لان بكل ذلك يستدفع الضرر كما فى الهيداية (ولو مات رب الارض
 والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك) لان العقد ثمه يبق فى مدته
 وموجبه عايه الى ادراكه وحضاده (وان مات العامل) والزرع بقل (فقال
 وارثه انا عمل الى ان يستحصد فله) اى للوارث (ذلك) اى ان يعمل مكانه
 نظرا للورثة (وان) وصليته (اى رب الارض) ولا اجر للوارث بمقابلة عمله
 لانه قام مقام العامل وهو لا يستحق الاجر فى المدة كان الوارث ورثه مع ما لزم
 عليه من العمل فان اراد الوارث قلع الزرع لم يجبر على العمل والعامل على
 الخيارات الثبت لما بينا لكن اورجع المالك بانفقة يرجع بكلها اذ العمل على العامل
 مستحق لبقاء العقد كما فى الكفاية وفى التوير الغلة فى المزارعة مطلقا اى صححة
 او فاسدة امانة فى يد المزارع فلا ضمان لو هلك ومثله المعاملة واذ اقصر
 المزارع فى سقى الزرع حتى هلك الزرع لم يضمن فى الفاسدة ويضمن فى صححة

(كتاب المساقاة)

لا يخفى عليك انه كان المناسب ان يقدم المساقاة على المزارعة لكثرة من يقول
 يجوزها ولورود الاجاديت فى معاملة النبي عليه السلام باهل خير غير ان اعتراض
 موجبين صوب اراد المزارعة قبل المساقاة احدهما شدة الاحتياج الى معرفة
 احكام المزارعة لكثرة وقوعها والثانى كثرة تفريع مسائل المزارعة بالنسبة
 الى المساقاة والمساقاة من المزارعة كما فى الشنف وانما آثر على المعاملة التى
 هى لغلة اهل المدينة لانها اوفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها
 اللغوى والبشرى فالتفرقة من الظن كما فى القهستى (هى دفع الشجر الى من يصلحه
 بجرء معلوم من ثمره) اى الشجر (وهى) المساقاة (كالمرارعة حكما) حيث
 يفتى على صحتها (وخلافا) حيث تبطل عند الامام (وتصح عندهما) كالمرارعة
 وبه قالت الائمة الثلاثة (وشروطا) يمكن شروطها فى المساقاة كذكر نصيب
 العامل والشركة فى الثمر والتخليفة بين العامل والشجر واما بيان البذر ونحوه
 فلا يمكن فى المساقاة (الا المدة فانها) اى المساقاة تصح بلا ذكرها

أي بالبيان المدة المستحقة تأخير لادراك الثمر وقتها وما وقف من مائة وثم
 فيدخل فيه ما هو المتفق به وادراك البذر في اصول إلى طرية في هذا بمنزلة
 ادراك الثمار لأنه نهاية معلومة فلا يشترط فيه بيان المدة بخلاف الزرع
 في ظاهر الزاوية لأن ابتداءه يختلف كثيرًا خريفًا وصيفًا وربيعًا والاشتغال
 منه عليه قد دخله الجهالة الفاضلة قال صاحب المح وغيره وشروط الإ
 في أربعة أشياء أحدها إذا امتنع أحدهما بغير عيب إذاضرر عليه في المعنى
 بخلاف المزارعة والثاني إذا انتقضت المدة بترك بلا أجر ولا عمل ولا أجر
 رقي المزارعة بأجر والثالث إذا استحق الخيل يرجع للعامل بأجر مثله وفي المزارعة
 بقيمة الزرع والرابع ما بين في المثل (وتقع) مدة المسافة (عسلى) مدة (أول ثمره
 تخرج) في هذه السنة فأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وأخرها وقت
 ادراكه المعلوم فتجوز وفي المح والقنوي عسلى أنه تجوز وإن لم يبين المدة
 فتكون له ثمرة واحدة فأول ما تخرج فيها انتقضت المسافة (و) تقع (في الرطبة
 عسلى ادراك بذرها) أي دفع الرطبة لادراك البذر كدفع الشجر لادراك الثمر
 يعني إذا دفعها بعد ما تنجس ببقاها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها يخرج البذر
 فهو جائز كما في القهستاني (وأودفع نخيلًا أو اصول رطبة ليقوم عليها) معناه
 حتى يذهب اصولها أو ينقطع ثباتها لأنه لا يعرف متى ذلك (أو يطلق في الرطبة)
 يعني لم يقل حتى يذهب اصولها (فسدت) المعاملة لأنه لا يعلم وقت أول جزء منها
 حتى لو عرف جاز كما لو أطلق في النخل فإنه ينصرف إلى الثمرة الأولى (ويجب بذرها)
 أي المسافة (ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها) أي في المدة بقوات التي وهو
 الشركة في الخسار فلهما مل أجر المثل (وان أحمل خروجها) أي خروج
 الثمر فيها (وعدمه) أي عدم خروجها فيها (جازت) المسافة لأجل حصول المثل
 (فإن خرج الثمر فيها) أي في المدة (فعسلى الشرط) الذي شرطه (لحقه في الرام)
 (وان تأخر عنها) أي عن المدة (فسدت) المسافة (وللعامل أجر مثله)
 لفساد العقد لأنه تبين الخطأ في المدة المسماة فصار كما إذا علم في الإعتداء كما
 في الهداية وفي المح كلام فان شئت فارجع إليه (وكذا) أي للعامل أجر مثله
 (كل موضع فسدت) المسافة (فيه) لأنها في معنى الإجارة الفاسدة (وان لم
 يخرج شيء) من الثمر (فلا شيء له) أي للعامل مثله على جواز أن لا يخرج أبدًا
 معما وبه فلم يبين الخطأ في المدة وفي القهستاني هذا عند أبي يوسف (وقال له
 أجر المثل وإصح المسافة في النخل والبكرم والشجر والطيناب) يعني يقول
 كالكرات والاسفاناخ ونحوهما (وأصول الباذنجان) تنبت الحاجة الناس
 في كلها لا في بعضها واعتاد ذكر الشجر هنا مع انتفاءه مما سبق وذكر النخل

مع دخوله في الشجر ردا للمساقة اذ عنده لا يجوز في الشجر ويجوز في الخمل
 والكرم لوقوع الار فيه مما لا في غيرهما (فان كان في الشجر نمران كان الثمر يزيد
 بالعمل صحت) المساقة (والا) اي ان لم يزيد بالعمل بان انتهى الثمر (فلا) تصح
 لان العامل لا يستحق الاجرا لا بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي لان جوازه قبل
 التناهي للرجاحة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله في على الاصل (وكذا
 في المزارعة اذ ادفع ارضا فيها قبل) فانها يجوز وان استحصدا وادرك لم تجز لما قررناه
 قبله والاصل ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد الثمر والزيادة صحت
 واذا عقدت على ما تناهى عظمه وصار بخال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل
 لا تصح وانما يعرف خروج الاشجار عن حد الزيادة اذا بلغت وثمرت كما في المح
 (وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فيعمل العامل) لانه من تمام عمله
 (وما بعده) اي بعد الادراك (كالجذاذ) اي القطع (والحفظ) بعد الجذاذ
 (فعليه) لان الثمر بعد الادراك صار ملكا مشتركا فيه فبشتركان في نحو هذا
 العمل بقدر الحصص (ولو شرطه) اي ما يعمل بعده (على العامل فسدت)
 المساقة (اتفاقا) لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة الاخر فيكون مفسدا
 (وتبطل) المساقة (بموت احدهما) اي احد العاقدين (فان كان الثمر خاما)
 اي نيا لکن في القرائد كلام ان شئت فارجع اليه (عند الموت او تمام المدة)
 على تقدير ذكر المدة فيها (يقوم العامل او وارثه عليه) كما كان يقوم قبل ذلك
 الى ان يدرك الثمر قال ابن الشيخ في شرح ابو قباذ ان مات الدافع في حال ان الثمر في
 يقوم العامل عليه كقام وان مات العامل والثمر في يقوم وارث العامل عليه
 كقام مورثه (وان) وصالية (اي الدافع) على كونه حيا (او ورثته)
 ان ميتا اي ليس الهمما المنع من ذلك استحسانا كما في المزارعة لان في منعه الحق
 الضرر به فيبقى العقد دفعا للضرر عليه ولا ضرر للدافع ولا على ورثته
 (فان اراد) العامل (حصره) اي قطعه (بسرا) والمناسبت ان يقول نيا
 (خير الاخر) ان حيا (او وارثه) ان ميتا (بين ان يقسموه) اي البسر
 (على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه) اي نصيب العامل من البسر (او ينقوا)
 على البسر (حتى يبلغ ورجعوا عليه) بما انفقوا في حصة العامل من البسر
 لانه ليس له الحق للضرر بهم (كما في المزارعة) على هذا الوجه وقد بينا
 ههنا وجه الخيار فيها فلا نعيد (ولا تنسخ) المساقة (بلا عذر) لان المساقة
 تعقد اجارة وتم شركة فيكون انفساخ عقدها بما تنسخ الاجارة به (ومرض
 العامل اذا عجز عن العمل عذر) وفي الهذانية ومن الاعذار مرض العامل
 اذا كان يضعفه عن العمل لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه

ولم يلقه فبجعل عذرا ولو اراد المسائل ترك ذلك لئلا يهل بكون عذرا فيه
روايتان وأما أول أحدهما أن يشترط العمل بيده فيكون عذرا من جهته (وكذا
كونه) أي العامل (سارقا يخاف منه على الثمن أو السيف) قبل الإدراك لأنه
لزم صاحب الأرض صبره لم يترجمه فصح به (واودع فناء) أي أوصا
بفضاء الرجل (مدة معلومة لمن يفرس) فيها شجرا (تكون الأرض والشجر
بينهما لا يصح) لاشتراط الشركة فيما كان سائلا للأدفع قبل الشركة
بالعمله (والشجر) الذي يراس (رب الأرض) لو قوع اندرس بالتراضي
فبيع الأرض لأصله بها (وللعارس قيمة يرسه و) اجر مثل (عمله) لأنه
يتبع عمله اجرا وهو وصف الأرض أو وصف الخارج ولم يحصل له منه شيء
فيجب عليه اجره قبل حيلة الجواز ان مع نصف الاغراس ينصف الأرض
ويأخر صاحب الأرض العامل ثلث شئنين مثلا شئ قليل ليعمل في نصيبه
وفي الثور ذهبت الرمح نواة رجل والفنهاء في كرم الخرفيت منها شجرة فبقي
أصاحب الكرم وكذا لو وقعت حوطة في أرض غيره فنتفت وفي المصح دفع كرمه
مئة مئة بالاصف ثم زاد أحدهما على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز لأنه
هذه مشاع وان راد العامل يبور لانه اسقاط

(كتاب الدبايح)

وجه المشاحة من المساقاة وادبايح اصلاح ما لا يتفع به بالاكل في الحال الاشفاق
في المال (الذبيحة اسم لما يذبح) مجازا باعتبار ما أول لأن الذبيحة اسم لما ذبح
اولا عند الذبح كما في شرح الكبر للهي وفي افة هستان والذبيحة ما استذبح من السم
طاه منتقل الى الاسمية من الوصف اذ اندمخ اسم ماض في الذبيحة المذكاة
كاطس والمراد دبح الدبايح (والدمح) في الشرع (قطع الاوداج) جمع ودح
والمراد الودجان والخلفون والمرى واعاصر عنه ما لا وداح تعليا كما ورد في الحديث
قال ابن السكيت في شرح الرقابة الدبايح جمع ذبيحة وهي اسم للذبوح والدمح
بالفتح مصدر دح اذا قطع الاوداج والكيسر اسم كالدبيحة والدكاة الذبيح
وهي اسم من ذى الذبيحة تذكاة اذا ذبحها قال حرم ذبيحة لم تذك قبل يراد
بالذبيحة معاه المجازي فالعسى حرم حيوان من شاة الدبح اذ لم يذبح فبجرح
السمك والخراد اذ ليس من شاة الدبح وقول راد بها معناها الحقة في ماله
حرم مذبح لم يذبح لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهذه لا يتناول حرمة
ماتيس مذبوح كالتردية والتطبيحة ونحوهما تناولها طاهرا وقيل المعنى حرم
مذبح لم يذبح ذبحا شرعيا فبذبحهم حرمة مثيل التردية والتطبيحة بطريق

الدلالة فان ما كان حراما اذا لم يذبح حال كونه مذبوحا حُرمة ما لم يذبح حال عدم كونه مذبوحا اخرى والبق وحكمه الى الفهم اسبق لكن لا يخرج منه السمك يقال حبل الذبيحة على معناها المجازي اولى من الحمل على معناها الحقيقي انفي تناول الحقيقي حُرمة بعض الصور تكلف وفي اخراج ما لم يذبح منه تعسف (وتحل ذبيحة مسلم وكناني ونحى او حربي) اما المسلم فلقوله تعالى الاما ذكيتم والخطاب للمسلمين واما الكناني فلقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكيتهم لان مطاق الطعام غير المذكي يحل من اى كافر كان وفي النسخ المولدين كناني ومجوسى تحل ذكاته وفي التجريد ولو اهل نصراني على ذبيحته بغير اسم الله تعالى فيسمع كلامه لم تؤكل ومن لم يشاهد ذبحه منهم حل اكل ذبيحتهم لكن فيه كلام قد قررناه في النكاح (واو) كان الذبايح (امرأة اوصيا او مجنونا بعقلان) حل الذبيحة بالتسمية ويضبطان شرائط الذبح ويقدران على الذبح والاصلاح فن لا يعقل ولا يضبط لتحل ذبيحته (او) كان الذبايح (اخرس) لان الاخرس عاجز عن الذكر فيكون معذورا وتقوم الملة مقام تسميته كالناسي بل اولى (او اقلف) وانما ذكر الاقلف مع ان حل ذبيحته يفهم مما سلف احترازا عن قول ابن عباس رضى الله عنهما فانه يقول شهادة الاقلف وذبيحته لا تجوز فتعاضد عن ترك الحالتين بلا عذر (لا) تحل (ذبيحة وثني) لانه مشرك كالمجوس وهو الذى يعبد الوثن وهو الصنم هذا عندهما واما عنده تحل لكن لا خلاف حقيقة على ما مر في النكاح (او مجوسى) لانه مشرك ليس له احتمال ملة التوحيد (او مرتد) لانه لا ملة له حيث ترك ما عليه ولم يقر على ما انتقل اليه عندنا بخلاف اليهودى اذ تنصر او بالعكس او تنصر المجوسى او تهود لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ما هو عليه عند الذبح حتى او ينجس يهودى او نصراني لا يجل صيده ولا ذبيحته (او تارك التسمية) حال كونه (عمدا) مسلما كان او كتابيا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافا للشافعى لقوله تعالى الاما ذكيتم قال ابو يوسف والمشافى على ان متروك التسمية عامدا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضى بجواز يه لا ينفذ وفي شرح الوقاية لصدر الشريعة تفصيل وحاشيته الاخر مناقسة فليراجعهما وفي الهداية لم يكوّن مخالفا للاجماع وفي الفقهستانى وفيه اشعار بان التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه تعالى فلو قال الله او غيره مر بداله جاز فلو سمي ولا يزو الذبح لم يحل وحسب الان بسم الله والمستحب عند الباقى بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلوانى الا انه كرهه مع الواو وليكن المنقول عن الاثر بالواو فلا يكره وانما حل الاكل اذا سمي على الذبيحة لانه

عند الذبح لا فتاح على لم يعمل لما في التوراة واسمى ولم يحضره طلبة
او يباح بخلاف ما لو قد بالسمية التبرك في ابداء الفعل فانه لا يصح كما قال الله
تعالى واذا يدب مساجات المؤذن فانه لا يصح شرا في الصلوة وان لم يبيح
الله نية في التسمية بجل وكذا اذا وصل بينه وبين التسمية بعمل كثير لم يعمل وكذا
لو سعى وذبح لقوم الامير او غيره من العظماء لا يصل لانه ذبح تعظيما له لا لله
فعال بخلاف ما اذا ذبح للضيق فانه لله تعالى (فان تركها) اي التسمية (ناسيا
تجلى) ذبحتم لان السبان مردوع حكمه خلا بما لك (ذكره) المسبوح
(ان يترك مع اسم الله تعالى غيره وسيلادون عطف) مثل ان يقول بسم الله محمد
رسول الله بالرفع لا يذبح غيره ذكره على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن
يكره لوجود القرآن والوصل صورة وان قال بالخص لا يعمل قيل هذا اذا كان
يعرف الحق اكل ذبحته (و) كره (ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان)
فانه لا يحرم لان الشريعة لم توجد ولم يكن الذبح واقعا عليه واصح بكرة
في اسما فاقبله (فان قاله) اي قوله اللهم تقبل من فلان (قل الاضحاك) او بعد
لما ذكره (او) قيل (التسمية او بعد الذبح لا يكره) لما روى عن النبي عليه
الاصحاح من ثم يذبح بواحدة يقول هذا منك ولك ان صلواتي وسلامي
والسلام الله اذا اراد ان يذبح (او) لا يذبح بواحدة (او) لا يذبح بواحدة
ومجباى ومما لله رب العالمين لا يترك له ويد الشاكرت واما اول المسلمين
بسم الله والله اكبر كما قرأه في الحج ثم يذبح ويقول بعده اللهم تقبل هذا
من امير محمد بن شهد لك بالوحدانية ولي بالبلغ (وان عطف حرمت ذبحته
(نحو بسم الله وفلان بالجهر) قال العيني في شرح الكثر والاولى لا يذبح
الا حرام بل يحرم اكل الذبيحة مطلقا بالعطف نحو ان يقول بسم الله واسم فلان
واسم الله وشهد رسول الله بالخوض ولورفع العطف على اسم الله تجل واخذوا
في انصب ويكره فیهما بالاتفاق لو حود ان وصل صورة (وكذا) يحرم (ان يجمع
شاة وسمي) ثم تركها ولم يذبحها (وذبح غيرها) اي غير الشاة (تلك التسمية)
لان التسمية في الذبح مشروطة على الذبيحة ولم تقع على الشاة بحرم (وان
ذبحها) اي الذبيحة الاولى (بشقة اخرى حلت) لانه لا اعتبار باختلاف
الاكلة هنا (وان رمى الى صيد وسمي فاصاب) اسمهم (غيره) اي غير ذلك الصيد
(اكل) لان التسمية هنا على الاكل لان الكفاية تحسب الوسع والذي في وسعه
هو الرمي دون الاصابة على ما قصد (وان سمي على سهم ورمي به) اي بغير
ذلك السهم الذي سمي عليه (لا يؤكل) لانه لم يعلق التسمية على ذلك الغير وكان
رميه لا تسمية (والارسال) اي ارسال الكلب والجراح (كالمري) حكاه اقلو ارسل تلبه
الى صيد وسمي فترك الكلب ذلك الصيد فاخذ غيره حل لتعلق التسمية بالاكلة

بخلاف ما اذا ارسل كلنا وسمى ثم ترك وارسل آخر فاصاب لا يؤكل لعدم وجود
 التسمية على الاكلة وهو الشرط وفي النحر ويشترط التسمية حال الذبح وفي الرمي
 عند الرمي وفي الارسالة عند الارسال والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل
 المجلس (والشرط) في التسمية (الذكر الخالص) المجرد عن شوب الدعاء
 وغيره قال ابن مسعود رضي الله عنه جردوا التسمية ثم فرعه بقوله (فلو قال)
 عند الذبح (اللهم اغفر لي لاجل) لانه دعاء وسؤال (وبالحمد لله وسبحان الله)
 يريد به التسمية (يحل) لانه ذكر خالص فيقوم مقام التسمية (لا) يحل في
 الاصح (لو عطس) عند الذبح (وحمله) لانه يريد الحمد لله على النعمة
 دون التسمية بخلاف الخطبة حيث يحزبه ذلك عن الخطبة اذ انوى لان المذكور
 ذكر الله تعالى مطلقا وفي الذبيحة المأمورة هو الذكر على المذبوح وفي النحر وفي
 قواعد صاحب البحر واما النية في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس
 بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم ينصح (والسنة
 بحر الابل) اى قطع عروقها النكاسة في اسفل عنقها عند صدورها لان موضع
 النحر عنها لالحم عليه وما سوى ذلك من الخلق عليه لحم غليظ فالنحر اسهل
 من الذبح (وذبح البقر والغنم) لان اسفل الخلق واعلاه سواء في اللحم منهما
 والذبح اليسر (ويكره الغنم) اى ذبح الابل ونحر البقر والغنم لترك السنة
 المتوارثة لقوله تعالى ان الله يأمركم ان تبدوا بقره وقال تعالى وقد بينا بدع
 عظيم وقال تعالى فصل ربك والبحر اى انحر الجزور (ويحل) لوجود شرط
 الحل وهو قطع العروق وانهار الدم والسنة ان ينحر البقر قائما ويدبح الشاة
 مصطحمة وكذا البقر (والذبح) اى قطع اوداج (بين الخلق) هو الخلق على
 ما في النهاية (واللثة) بفتح اللام والباء المشددة هي النحر من الصدر على ما في
 الكافي والهديّة موافقا لرواية المسوط وفي الخاتمة محل الذكوة الخلق كله
 لقوله عليه السلام الذكوة ما بين اللثة والحنين وهو الموافق لرواية الجامع
 الصغير انه لا بأس بالذبح في الخلق اعلاه واسفله واوسطه وعن هذا قال (اعلى
 الخلق واسفله واوسطه) فيكون عطف بيان لقوله بين قال ابو المكارم وفي
 الكافي ان ما بينهما هو الخلق كله وقد سبق ان الخلق هو الخلق فظهر فساد
 ما في المكفاية من ان مقتضى رواية الجامع ان الذبح لو وقع في اعلى من الخلق
 كان المذبوح حلالا لكونه ما بين اللثة والحنين وقد صرح في الذخيرة
 ان الذبح اذا وقع في اعلى من الخلق لا يحل انتهى لكن قال القهستاني
 والخلق في الاصل الخلق استعمل في بعض الغنى بعلاقة الجزية لقريظة رواية
 المسوط والذخيرة وكلام الحق والعقابي والكافي والمضمرات يدل على ان الخلق

يستعمل في المتن بمسلافة الجزئية بقرينة رواية الجامع فالمعنى نحن سبباً الخلق
واللهية فالذبح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل المتن في المتن
الغسل افساد كلام التكليف بقاء على كلام الآخرين مع انه محله على خلاف
مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان السذم لو وقع في اعلى من
الحلقوم كان السد يوح حللا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان يحل
وان وقع الذبح فوق الخلق قبل العقدة ولو جعل بين معنى في كافي الكرماني لم يستقم
كما لا يخفى (وقيل لا يجوز فوق العقدة) رواه ابي بصير في الترمذي لمخالفة
ظاهر الحديث السدي مرآة (والعروقي) اي عروق الذبح الاختصاصي
كافي اكثر الكتب لكي لا يبدل الاول عروق الخلق في المذبح كافي القهستاني
(التي تقطع في السد كوة) اربعة (الحلقوم) مجرى النفس والمرى
منه وز اللام فعل مجرى الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصلة بالحلقوم
كافي السديان وغيره لكن في النقلة ان الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى
الشراب وفي المعنى ان الحلقوم مجريهما وفي المذهب وطعن انهما عكس ما ذكرنا
موافق لمعنى الهداية فانه قال واما الحلقوم فيخالف المرى فانه مجرى القلب
والماء والمرى مجرى النفس (والودجان) تشبه بوضع بعضتي عرقان عظيمتان
في حايي قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى (ويكنى قطع ثلثتها منها) اي من الاربعة
(اذا كانت) عند الامام لان الاكثر حكم الكل وله كان يقول ابو يوسف
اولا ثم رجع الى ما سياتي (وعند محمد) كافي المحيط وغيره وفي الهداية (وعن محمد
لا بد من قطع اكثر كل واحد منهما) اي من اربعة وهو رواية (عن الامام)
لان كل واحد منهما متصل من الآخر والامر بورد بقطعه فقسام
الاكثر مقام الكل (وعند ابي يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى) ولا يكتفي
بواحد منهما (واحد الودجين) لان كلا منهما مخالف للآخر ولا بد من
قطعهما واما الودجان فالق من قطعهما انهاز الدم فيوت احدهما عن الآخر
وعند الشافعي قطع الودجين ليس بشرط وعند مالك لا بد من قطع الكل
(وقيل محمد معه) اي مع ابي يوسف وفي الهداية المشهور في كتب الضحائنا
ان هذا قول ابي يوسف وحده وكون محمد معه رواية القسدي في مختصره
(ويجوز السذم بكل ما قرى الاوداج) اي قطع العروق واخرج ما فيها من
الدم لان المراد من الاوداج ههنا كل الاربعة تغليبا (وانهر الدم) يعني اسيله
من نهر الماء في الارض سال (واو) وصلية (مروءة) تكبير الميم اي يجوز
الذبح بها وهي حيرة ايض يذبح بها كالكسكين (او ايطلة) بكسر اللام وسكون
الياء هي قشر القصب (او منا او ظفرا من وعين) اذيهما يحل الذبيحة مع

الكرامة عندنا لقوله عليه السلام اظهر الاوداج بماشت وروى افرالوداج
بماشت (لا) تحل (بالقائم) اى متصلين بموضعهما وعند الشافعى الذبيحة
ميتة ولو كانا متزوعين لقوله عليه السلام ما خلا الظفر والسن واما السن فعظم
واما الظفر فدى الحبشة ونحن نحمله على غير المتزوع فانه الصادر من الحبشة
(ونذب احداث الشفرة قبل الاضجاع) اورود الاثر وان يضجع بالرفق وعلى
اليسار وبوجه الى القبلة ويشد منها ثلث قوائم فقط ويدبح باليمين ويسرع
على الذبح واجراء الشفرة على الحلق (وكره بعده) اى بعد الاضجاع اشفاقا
على المذبوح (وكذا كره جرها برجلها) اى الذبيحة (الى المذبح) ارفاقا لها
(والنخع) بفتح النون وسكون الخاء المججمة وهو ان يصل الى النخاع وهو خيط
ابيض فى جوف عظم الرقبة لزيادة المبالاة اليه وقيل ان بعد رأسها حتى
يظهر مذبوحها وقيل ان يكسر رقبتها قيل ان يسكن من الاضطراب (و) كره
(قطع الرأس والسلم) قبل ان يبرد والذبح من القفاء) اذ هو عذاب فوق
العذاب (وتحل) الذبيحة او ذبحنها من القفاء (ان بقيت حية حتى قطعت
العروق) ليتحقق الموت بمساها ذكوة كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج (والا)
اى ولم يبق بل ماتت قيل قطع العروق فلا تحل ولا تؤكل لوجود ما ليس بذكوة
كما لو ماتت حتف انفها (ولزم ذبح صيد استأنس) كالظبي اذا تألف فى البيت
فانه يدبح لامكانه (وجاز جرح نيم) بفتح نيم مثل الغنم والابل والبقر (توحش)
بان تد عن اهله ودخل فى البادية وصار وحشيا لان الذكوة الاختيارية تعدت
فيدنى بالجرح فى بدنه حيث اتفق كالصيد (او رد) حيوان فى بيتا لم يكن
ذبحه فانه يجرح وبؤكل اذا علم بموته من الجرح والا لوان اشكل ذلك اكل
لان الظاهر ان الموت منه وكذا الدجاجة اذا تعلقت على شجرة وخيف موتها
صارت ذكوة وتها الجرح ثم ان المص اطلق الجواب فيما توحش من الغنم
وكذا فيما تردى وعن محمد ان الشاة اذا نذت فى المصر لا تحل بالعقر وان نذت
فى الصحراء تحل بالعقر وفى الابل والبقر يتحقق العجز فى المصر والصحراء فيحل
بالعقر وقال مالك يلزم الذبح فى الوجهين لا الجرح لان ذلك نادر ولا عبثة
للسادر فى الاجكام (ولا يحل الجنين بذكوة امد اشعر اولا) حتى لو نحر ناقة
او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم تؤكل عند الامام وزفر
وحسن بن زياد لانه مستقل فى حيوته فيشترط فيه ذكوة استقلالية (وقال)
يحل ان تم خلفه) لقوله عليه السلام ذكوة الجنين ذكوة امه وبه قالت الأئمة الثلاثة

(فصل)

فما يحل اكله وما لا يحل (ويحرم اكل كل ذى) اى صاحب (ناب)

هو حيوان ينهب بالناب كالذئب من سبع هو كل جارح منتهب قاتل (أو) يحرم كل ذئب (مخلب) يختطف بالمخلب كالباري من الطير فكان من شأنها الإتيان بالناب والمخلب وهو المؤثر في الحرمة وقوله (من سبع) بيان لقوله ذئب وقوله (أو طير) بيان لقوله ذئب مخلب والمراد من ذئب ناب الذي يصيد بنابه ومن ذئب مخلب الذي يصيد بمخالبه لا كل ذئب ناب ومخلب فإن الحمامة لها مخالب والبعير له ناب لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نهي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذئب ناب من السباع وكل ذئب مخلب من الطير (وإيضاحاً أو تعالفاً) لأنهما من السباع فلا يؤكل لجهما كالذئب والفرد والفهد والكلب والسنور أهلياً أو بزياً فيكون الحديث حجة على الأئمة الثلاثة في إباحة أكلهما (و) يحرم أكل (الجرأهلية) لما روى أن النبي عليه السلام حرم لحوم الجرأهلية يوم خيبر بخلاف الوحشة فإنها يحل أكلها وعند مالك يحل أيضاً في الأهلية (والبغال) لأنه متولد من الحمار وإن كانت أمه فرساً كان على الخلاف المعروف في لحوم الخيل وإن كانت أمه بقرة يؤكل ولا خلاف لأن المعنى في الحل والحرمة الأم فيما تولد من ما كول وغيره كقول (والفيل) لأنه ذئب (والضبيب) لأنه من السباع خلافاً للأئمة الثلاثة (واليربوع وإن حرس) يقال لها بالفسار يسمى راسولاً لأنها من سباع الهوام بخلاف الشافعي (والزبور) لأنه من المؤذيات (والسحفة) البرية والبحرية لأنها من الخبائث (والحشرات) الضغار من الدواب جمع الحشرة كالقارورة والوزغة وسام أبرص والقنفذ والحية والضفدع والبرغوث والقمل والذباب واليعوض والقراد لأنها من الخبائث وقد قال الله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وما روى من إباحة الضبيب محمول على الإتيان قبل تحريم الخبائث فالأثر في الحرمة الخبث الخلق كما في الهوام أو بعارض كافي الجلالة كبقرة تنسج النجس قيل الحكمة في حرمة هذه الحيوانات كرامة نبي آدم كيلا يتعدى شيء من الأوصاف الذميمة إليهم بالأكل وفي الحلية لأبأس بدود الزبور قيل نفخ الروح فيه لأن ملا روح له لا يسمى ميتة وإعسا أن الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا وإن شئنا أوجلت من كلب ورأس ولد هارأب الكلب أكل الرأس أنه إن أكل العلف دون اللحم أو صياح صياح الغنم لا الكلب أو أتى بالصوتين وكان له الكرش لا الإماء كما في القهستاني (ويكره الغراب الأبقع) الذي يأكل الجيف (والقذافي) بضم القافين المعجمة والذال المهملة وفي آخره فاء نوع من الغراب لأكلهما الجيف (والرجم) جمع رجمة وهو طير أبيض يشبه النسر في الحاقته (والبغال) وهو طائر صغير يشبه

العصفور لانهما يأكلان الخيف (و) بكرة اكل لحم (الخيل تحريما) اى كراهة
 تحريم عند الامام (في الاصح) كافي الخلاصة والهداية وهو الصحيح كافي المحيط
 وغيره وهو قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وبه قال مالك لانه عليه
 السلام نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كافي الكرماني وغيره وحكى عن عبد
 الرحيم الكرميني انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فرأيت ابا خنيفة في المنام
 يقول كراهة تحريم يا عبد الرحيم وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة
 لحمه وعليه الفتوى كافي كفاية البيهقي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظهير الرواية
 وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره (وعندهما) والشافعي واحد
 (لا بكرة الخيل) لحديث جابر رضى الله تعالى عنه انه قال واذن في لحم الخيل
 يوم خيبر (وحل العقيق) لانه يخلط في اكله فاشبه الدجاج وعن ابى يوسف انه
 يكره لان غالب ما كوله الخيف والاول اصح (وغراب الزرع) لانه يأكل الحب وليس من
 سباع الطير ولا من الحيات فاصله ان الغراب ثلثة انواع نوع يأكل الحب فقط وهو
 ليس بمكروه ونوع يأكل الخيف فقط وهو مكروه ونوع يأكل الحب مرة والخيف اخرى
 وهو غير مكروه عند الامام ومكروه عند ابى يوسف (والارب) لانه غايه السلام
 امر اصحابه ان يأكلوه حين اهدى اليه مشويا وكذا الوركاء في شرح البكر للعينى
 وفي النهاية وذكر في بعض المواضع ان الخفاش يؤكل وذكر في بعضها لا يؤكل
 لان له نابا (ولا يؤكل من حيوان الماء) وهو الذى يكون مشواه وعيشه في الماء
 عندنا لقوله تعالى ويحرم عليهم الحيات (الاسماك بانواعه) غير الطافي
 وقال مالك وجاعة باطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والكلب
 والانسان وعن الشافعي انه اطاق ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحد
 لهم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر من غير فصل وقوله صلى الله عليه وسلم
 في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ولانه لادم في هذه الاشياء اذا دموى
 لا يسكن الماء والمحرم هو الدم فاشبه السمك ولنا قوله تعالى ويحرم عليهم
 الحيات وما سوى السمك حيث ونهى رسول الله عليه السلام عن دواء يتخذ فيه
 الضفدع ونهى من بيع السرطان والصيد المذكور فيما لا يحول على الاصطيات
 وهو مباح فيما لا يحل والميتة المذكورة فيما روى محمول على السمك وهو حلال
 مستثنى عن ذلك لقوله عليه السلام اكلت ثوبا ميتان ودمان اما الميتان
 فالسمك والجراد واما الدمان فالكنيد والطحجال (كالجريت) بكسر الجيم
 وتشديد الراء نوع من السمك غير المار ماهى (والمار ماهى) وانما افردهما
 بالذكر لما كان الخفاء في كونهما من جنس السمك ولما كان الخلاف فيهما لمحمد

ذكره صاحب الأمر وما قيل ان الحُرث كان ميمونا يتبعه اناس الى حليمة
 فسبح الله تعالى في قنوع لان المسح لاسل له ولا يقع ما فيها بعد ثلثة ايام
 وان المار ما هي . ولدمس الحمة ليس بواقف بل هو جاس شيء بها محسورة
 (ولا يؤكل الثنائي) هو السمك الذي يموت في الماء حتف اده يلاصق
 ثم يملو فيظهر حتى اذا احسره عنه الماء تجوز اكله لقوله عليه السلام ما انحسر
 عنه الماء فكل وروى عن محمد بن ابي الحسن انه اذا احسره الماء من موضعه فان كان رأسه في الماء
 فأت لا يؤكل وان كان دبه في الماء فأت يؤكل اذ هذا سبب لموته وفي الفتاوى
 الصغرى اذا وجد السمك ميتا على الماء ومطنه من قوق لم يؤكل لانه طاف
 وان كان طهره من قوق اكل لانه ليس مطاف وقال الشافعي ومالك لاناس به
 لا طلاق في مارونا ولان ميتة البحر موصوفة بالحل بالحديث ولما ماروى حار
 رضى الله تعالى عنه عن النبي عامه السلام انه قال ما اصاب منه الماء فكلوا
 وما لم يصبه الماء فكلوا وما طوى فلا تأكلوا (وان مات لحرا ورذاوى كسدر الماء
 فيه روايات) في رواية يؤكل او حود السمك وموتها وفي التبع وقال محمد بن
 اكله وبه اخذ ابو الالبث وعليه الفتوى وفي اخرى لا لأن الماء لا يقبل السمك
 حارا او باردا وبه اخذ السرخسي وفي الدرر وان صرت سمكة فقصع بعضها
 يحل اكل ما بين وما بين لان موته بسبب قوائمه من الحي وان كان ميتا فحين
 خلال الحديث وكذا ان وجد في الماء سمكة اخرى لان صيق المكان سبب
 لموتها وكذا ان طها شيء من طهر الماء او مات في حب ماء او وجهها في حطيرة
 لا يستطع الخروج منها وهو بقدر على احد هاهنا صحت فتقدها لان صق
 المكان سبب موتها واذا ماتت في الشكة وهي لا تمدر على الخاض منها او اكل
 شئ الماء في الماء لا تأكله مات منه او رطها في الماء مات او نجس الماء وقبت
 بين المماتات يؤكل وفي المصحح ادا رمى صيدا فقطع عضوا اكل الصبي دون
 العصور ولو قطع من اصبعين اكل انتهى (ويحب هو) اى السمك (والجراد
 المذكور) ماروباه لكن بينهما فرق وهو ان الجراد يؤكل وان مات حيا
 انه يخلف السمك وعدم مالك لانه من موت الجراد من سبب وبه قالوا
 في رواه وعن مالك انه يقطع رأسه وشبهه (ولو ذبح شاة لم يعلم - وآنها
 فحركت او خرج منها) اى من الشاة (دم) من غير تحريك (حلت) اكلها
 لان الحركة وحروج الدم لا يكونان الا بالحي وذكر محمد بن مقبل ان حرج الدم
 ولم تحرك لا يحل (والا) اى ان لم تحرك او لم يخرج الدم (فلا) تحل ان لم يعلم
 حوته وقت الذبح (وان علمت) حوته وقت الذبح (حلت) مطلقا اى على
 كل حال قال العيني في شرح الكفر واوضح شاة من نصد لم تحرك منها الا قد هوى

قال محمد بن سلمة ان فحمت فاهها لا تؤكل وان فحمت عنبها تؤكل وان مدت
رجلها لا تؤكل وان قبضت رجلها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام شعرها
اكلت وفي التور سمكة في سمكة فان كانت المظروفة صحيحة حلنا والا حل الضرف
لا المظروف

(كتاب الاضحية)

عقب به الذبايح لانها كالقدم مذكورة اذ بها تعرف التضحية اى لذبح من ايام
الاضحية وهى اقوله وكان اصله اضحية اجتمعت الراو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت فى الباء وكسرت الحاء لثبات الباء ويجمع
على اضاحى بتشديد الباء قال الاصمعي وفيها اربع لغات اضحية بضم الهمزة
وتكسرهما وضحية بفتح الضاد على وزن فعيلة ويجمع على ضحايا كهديبة على
هدايا واضحية وجمعه اضحي كاربطة وارطى وقال الفراء الاضحية يذكر ويؤث
وفي الشرع هى ذبح حيوان مخصوص بذية القرية في وقت مخصوص وهو يوم
الاضحية وشرايطها الاسلام واليسار الذى يتعلق به صدقة الفطر فتجب على
انثى وسببها الوقت وهو ايام الحروركنها ذبح ما يجوز ذبحها وحكمها
الخروج عن عهدة الواجب فى الدنيا والوصول الى الثواب فى العقبى (هى)
اى الاضحية (واجبة وعن ابى يوسف سنة) مؤكدة وهو قول الشافعى
واحد (وقيل هو) اى كونها سنة (قواهما) يعنى ذكر الطحاوى انها
واجبة عند الامام سنة عندهما ووجه الوجوب قوله عليه السلام من وجد سعة
ولم يصح فلا يقربن مصلاتا غذا وعيد يلحق بترك الواجب ووجه السنة
قوله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يضحي منكم شاة فلا يأخذ من شعره واطفاره
شيئا اذ التعليق بالارادة شافى الوجوب لكن المراد من الارادة القصد انذى
هو ضد السهو لا التخير لانه لا يتخير بين الاداء والترك فكانه صرح به
وقال من قصد منكم ان يضحي وهذا لا يدل على نفي الوجوب فصار هذا
نظير قوله عليه السلام من اراد منكم الجمعة فليغتسل لم يرد التخير هناك
فكذا هنا وانما تجب التضحية دون الاضحية لما تقرر من ان الوجوب
من صفات الفعل الا ان القدورى ومن تبعه قال ذلك توسعة وبجازا
والمراد بالوجوب الوجوب العملى لا الاعتقادي حتى لا يكفر جاحدها كما فى المخ
(على جر) فلا تجب على العبد (مسلم) فلا تجب على الكافر (مقيم)
فلا تجب على المسافر لقول على رضى الله تعالى عنه ليس على مسافر جمعة
ولا اضحية وعن مالك لا يشترط الإقامة ويستوى فيه المقيم بالمصر والقرى

والنواحي (موسر) لان العادة لا تجب الا على المأدر وهو الذي دون الفقر
 ومقتداه فانجب فيه صدقة الفطر وقوله (من غلة) يتفق بقوله ثب
 لانه اصل في الوجوب عامر (لا من غلة) اي اولاده الصغار في ظاهر الرواية
 لكونها قرية محضة ولا تجب على العير بسبب القبر (وقيل) اي في رواية
 الحسن عن الامام (يجب) اي عن الطافل (ايضا) اي كونه لكونها
 قرية مالية والطفل في معنى نفسه فيلحق به كما في صدقة الفطر (وقيل) اي
 عنه (اي عن الطافل) (ابوه او وصيه من ماله) ان كان له مال (قطعه)
 النفل (منها ما يمكن) الاطعام بقدر الحاجة (ويستدل بالناق ما يتفق به
 مع قوله) كالثوب والخف ولا يستدل بما يتفق به بالاستهلاك كالخبز والادام
 لان الواجب هو اراقة الدم فان صدق بالجمع ترفع وهو لا يجزى في مال السبي
 فمضى ان اطعم الطفل ويدخره ويستدل بالناق بالاشياء التي يتفق الطفل بها
 مع بقاها اعيانها اعتبارا لتحل الاصحية وفي الهدية وان كان للصغير مال يصح
 عنه ابوه او وصيه من ماله عند الشجرين وقال محمد وزهر والشافعي من ماله
 نفسه لامر مال الصغير بالخلاف في هذا الخلاف في صدقة الفطر وقيل لا يجوز
 التدخيرة من مال الصغير في تولاهم حريسا لما قرناه قبيله والاصح ان يصح
 من ماله يأكل منه مما ملكه ويتناقص ما يتفق به (وهي) اي الاضحية
 (شاة) تجوز من فرد فقط (او بدنة) تجوز من واحد ايضا (او سبع)
 تضم السنين يعني واحد من السبع (بدنة) بيان للفسد الواجب واقفاس
 ان لا تجوز البدنة الا من واحد لان الارافة واحدة وهي القرية والمقرة لا تجزى
 الا اثار كماء بالاثرو وهو ما روى عن جابر رضي الله عنه قال فخرنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص في الشاة فيتقرب على
 اصل القياس ثم اراد تفسير قوله اوسع بدنة فقال (بان اسدرك المضي مع
 بدنة في بقرة او غيرها وكل) واحد منهم (يريد القرية وهو) اي كل واحد
 منهم (من اهلها) اي اهل القرية يكونهم مسلمين (وام ينقص نصيب احدهم
 عن سبعة) ثم فرضه فقال (وله اراد احدهم بصدقة اللحم او كان كافرا
 او نصيبه) اي نصيب احدهم (اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم) لما
 ان وصفت القرية لا تجزى حتى اذا مات رجل وزك امرأة وابنا وبقرة
 فصحهاها يوم العيد لا يجوز في نصيب المرأة لانه اقل من السبع وكذا لا يجوز
 في نصيب الابن لانعدام وصف القرية في البعض وقال مالك تجوز البدنة
 عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا
 اقل منها (وتجوز اشتركا اقل من سبعة وابو) كانت البدنة (بين اثنين)

نصدين في الأصح قال العيني في شرح البكتر وتجاوز ثمن ستة أو خمسة أو أربعة
 أو ثلثة ذكره محمد في الأصل لأنه لما جاز عن السبعة فعمد دونه أولى ولا يجوز
 عن الثمانية لعدم النقل فيه (ويقسم لهما) أي إذا جاز على الشركة فقسمة
 اللحم (وزنا) بين الشركاء لأنه موزون (لاجزافا) لأن في القسمة مع
 التلك فلا يجوز جفاف عدد وجود الجنس والوزن ولا يجوز التحليل لأنه في معنى
 الهبة وهبة الشارع فيما يقسم لا يجوز (إلا إذا خلط) وضم (مع اللحم من أكارعه
 أو جلده) أي يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الأكارع أو يكون في كل
 جانب شيء من اللحم وبعض الجلد أو يكون في جانب اللحم وأكارع وفي آخر اللحم وجلد
 فتح يجوز صرفا للجنس إلى خلاف الجنس كافي الدرر (ولو شري بدنة الاضحية
 ثم اشرك فيها ستة جاز استحسانا) وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ورواية
 عن الإمام لأنه أعدّها للقربة فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان أنه قد يجرد
 بقرة سميعة ولا يجرد الشريك وقت الشراء فست الحاجة إلى هذا (والأشترأ
 قبل الشراء أحب) إذ به يبعد عن الخلاف وبسمل عن الرجوع في القربة وروى
 عن الإمام كراهة الاشتراك بعده (وأول وقتها) أي أول وقت تضحية الاضحية
 (بعد الفجر) لكن (لا يذبح في المصر قبل صلاة العبد) لقوله عليه السلام
 من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحته وهذا الشرط لمن يجب عليه صلاة العبد
 (ويذبح غير المصرى) كاهل القرى (قبل الصلاة) ومن هنا ظهر أن وقت
 التضحية في حق البعض الذي لا يجب عليه صلاة العبد من طلوع فجر يوم
 النحر لا إتمام المانع وهو الاشتغال بالصلاة وفي حق البعض يعتبر بعد أن يصلى
 الإمام صلاة العبد الواجبة وعند مالك وأحمد أهل المصر لا يذبحون قبل ذبح
 الإمام أيضا وعند الشافعي صح قبل الصلاة لو عضي من الوقت قدر ما يصلى
 ركعتين مع خطبتين (وأخر وقتها) قبيل غروب الشمس في اليوم
 الثالث (عندنا لما روى عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا
 أيام النحر ثلثة أفضلها أولها وقد قالوه سماعا لأن الرأي لا يهتدى إلى المقادير
 وعند الشافعي أربعة لقوله عليه السلام أيام التشريق كلها أيام ذبح قلنا
 إذا كان في الأخبار تعارض فالأخذ بالمشقة أولى ثم المعتبر في ذلك
 مكان الاضحية حتى لو كان في السواد والمضي في المصر يجوز من اشتقاق
 الفجر وعلى عكسه لا يجوز إلا بعد الصلاة وحيلة المصرى إذا أراد التجيل
 أن يخرج بها إلى خارج المصر فيضحي بها كما طاع الفجر اعتبارا بالذكوة بخلاف
 صدقة الفطر ولو ضحي بعد ما صلى أهل المسجد ولم يصل أهل الجبانة أجزأه
 استحسانا والمعتبر هي الصلاة دون الخطبة (واعتبر آخره) أي آخر وقتها

(لغة سحر وسعد والولادة والموت) فلو كان ثباني أول أيام دفن في آخرها
لا يجزئ عليه وفي المكس ثبت وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان مات فيه
لا يجزئ عليه قمين ان الامام صلى بعير طهارة فهد المسلوة دون استحبة
بما يشهد والله يوم السعد هذا الامام صلى بالناس المسد ثم صعدوا ثم بان انه
يوم عرفة اجزأهم المسلوة والصحية كما في التور ولوقفت في البلد فتنة
ولم يبق فيها واليه صلى بهم العبد فصعدوا بعد طواف الفجر اجزأهم كما
في المصح (واواها) اي اول ايام الفجر (افضلها) لما يشاء آغشا (وكره
الدخيل) وان جاز لاحتمال العسلط في طلة الليل وفي المصح الطان هذه
الكرامة فتنزيه ورجعها الى خلاف الاول اذا احتال المصلح لا يصلح دايلا على
كرامة الصريح التي نسبتها الى الحرام كسنة الواجب الى العرض (ما لم يأت
وقتها قبل دحجها) اي واولم يصح ما اوجب على نفسه بان عين شاه في ملكه
وقال الله على ان اضحى بهذه الشاة (لزم التصديق بعين المدونة حجة) سواء
كان ذلك الموجب فقيرا او غنيا واولد ان يضحي ولم يسم شيئا يقع على الشاة
ولا يأكل النادر منها واول كل فمليه قيمة اكلة لان سيلها التصديق وليس التصديق
ان يأكل من صدقه (وكذا) اي لزم التصديق بعين المدونة حجة (ما شراها
فقير للصحية) لان الفقير اعانجب عليه اذا شراها بنفقة الصحة فيتعلق بالحل
(والقنى يتصدق بفقيرها شراها) اي الشاة (اولا) لان الواجب يتعلق
بدمته (واما يجزئ فيها) اي في الاصلية (البدع من الاصل) البدع
شاة تمت لها ستة اشهر عند الفقهاء اذا كانت عطيفة لقوله عليه السلام لا تدعوا
الاسنة الا ان يعسر عليكم فندبحوا جدعة من الصان وعند اهل اللغة ما تمت له
سنة وذكر الزعفراني انه ابن ستة اشهر وعن الزهري من المعرسة ومن الصان
لثمانية اشهر (والشي) فصاعدا من الجميع وهو ابن خمس من الابل وحواشيها
من الفرو والجاءوس وحول من الشاة والمعر لانه عرف بالص على خلاف القياس
فيقتصر عليها والولود بين الاهلي والوحشي يتبع الام لانها هي الاصل
في التسمية فيجوز بالغسل الذي امه نفرة وباطني الذي امه شاة (وي) تجوز
(الجماء) بتسديد الميم وهي التي لا قرن لها بالخلفة اذ لا يتعلق به المني وكذا
مكسور القرن بل اولي لما قلنا (والحصي) وعن الامام ان الحصي اول لان الجم
الدوا طيب (والثولاء) وهي الجذوة اذا لم يمتها من السوم والرضي لان هذا
لا يخل بالمني وان منهها من ذلك لا يجوز اذ يخل (والجرباء) السمينة ولم يلق
جلدها لان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم واعاقيدنا بالسمنة لانها
اذا كانت مبرولة لا تجوز لان الحرب اذا كان في اللحم انقص (لا) تجوز

(العينة) وهى الذاهبة العينية (والعوراء) وهى (الذهبية احدهما) (والعجفاء) اى المهرولة (التي لاتبقى) اى يبلغ عصفها الى حد لا يكون فى عظمها مخ (والعرجاء) التى لاتمشى الى المنك اى المسد مخ لورود النهى عنهن (و) لايحوز (مقطوعة اليد او الرجل) لنقصانها (وذاهبه اكثر العين او) اكثر (الاذن) لقول على رضى الله تعالى عنه امرنا رسول الله عليه السلام ان تستشرف العين والاذن وان لا تضحي بمقابله ولا مدبرة ولا شرفاء ولا خرقاء (او اكثر الدن) لانه عضو كامل مق فصار كالاذن (او) اكثر (الالية) وانما قيد الذهب بالاكثر لانه ان بقى الاكثر من العين والاذن والدن ونحوها جاز لان الاكثر حكم الكل بقاء وذهابا وفى الجمع واختاره ابو الايث وعليه الفتوى (وفى ذهب النصف روايتان) عن الامام وكذا عنهما لما فى الهداية وفى كون النصف مانعا روايتان عنهما كما فى انكشاف العضو عن ابى يوسف (ويحوز ان ذهب اقل منه) اى من النصف (وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يحوز) قال ابن السخ فى شرح الوقاية فى ظاهر الرواية عن الامام لان الثلث قليل ولذا تنفذ فيه الوضعية بخلاف ما زاد عليه لكونه اكثر (وقيل ان ذهب الثلث لا يحوز) لقوله عليه السلام فى حديث وصية الثلث والثلث كثير وفى رواية عنه الربع وفى القهستانى ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر من النصف لا يحوز بالاجماع وان كان اقل منه يحوز بالاجماع وطريق معرفة ذهب العين ان تشدد العين العلولة بعد ان كانت جابعة فيقرب اليها العلف فينظر اليها من اى مكان رأت العلف ثم تشدد العين الصحيحة ويقرب العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا وفى القهستانى ولا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو على الرازى وقال ابن السماعه انه يجمع وفى شرح الكيز للعيني ولا يحوز الهماء وهى التى لا اسنان لها ولا السكاء وهى التى لا اذن لها خلقت وان كان صغيرا يحوز ولا الجلالة وهى التى تأكل العذرة ولا تأكل غيرها ولا الجسداء وهى المقطوعة ضرعها ولا المصرفة وهى التى لا تستطيع ان ترضع فضيلها ولا الحداء وهى التى ييس ضرعها وفى الهداية وهذا الدنى ذكرنا اذا كانت هذه العيوب قائمة وقت الشراء ولو اشترى اسلمية ثم تعيت بعيب مانع ان كان غنيا عليه غيرها وان كان فقيرا يحز به بهذه لان الوجوب على الغنى بالشرع ابتداء فلم يعين به وعلى الفقير بشرائه بنية الاضحية فتعيت ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما فى نصاب الزكوة وعن هذا الاصل قالوا اذا امانت المشترة للضحية على مواسم مكانها اخرى ولا شى على الفقير ولو ضلت او سرق او اشترى اخرى ثم ظهرت الاولى فى ايام النحر

ويرد شئ أحدهما وعلى الآخر ذبحهما (ولا يصح أكلها من أصغرهما)
 (دفع) ونزلهما ذبحاً ولو أكلتهما فاضطررت فأكسرت رجلها فذبحها
 أصغرهما فشدتها خلافاً لغيره والشائعي لأن حالة الذبح ومقدّماته
 في الذبح فكله حصل به اعتقاده وحكمها وكذا الأوزيات في هذه الحالة فامتنعت
 أخذت من دورها وكذا بعد دورها بعد محمد خلافاً لابي يوسف لأنه حصل
 في هذه الذبح (واربأب أحد مسنده) الذين تشاركوا في الذمّة (وقال
 ورثه) وهم كبار (ادبحوها) أي الذمّة (سلكهم وعنده) أي من الميت
 (اصح) ذبحها أحسبنا على الجمع لو حوّد قصد القرمة من النبل والصحة
 من أمير عرف قرية لانه عند السلام صحى عن أمته والشراس أن لا يصح
 وهو رواية عن أبي يوسف لأنه نزع بالانقلاب ولا يجوز من غيره (وكذا كذا)
 (يدع عن أصحبه ومعه وقران) مع اختلاف جهات فريتهم
 عند ما لا اتحاد لهم وهو القرمة ون السوير وان كان في شهر من السنة يصير اليها
 أو من يد اللحم لم يحز عن ^{لحم} ^{لحم} ^{لحم} (وبما كثر من لحم أصحبه ويطعم من شاء
 من فتي ودهر) لما روى أنه عليه السلام في عن أكل لحوم الصالحين بعد ثلاث
 ثم قال كلوا ورتدوا وادخروا والصوص كثره وعليه إجماع الأمة (ونذير
 لا يفسد الصدقة عن الثاب) لأن الجهات ثلث الأكل والادخار والتصدق
 وهذا لا ينافي استحباب الصدق بما فوقه كالصحة مثلاً (وتركه) أي وثبت
 ترك التصديق (لدى عدل تومعه سلمهم) أي على العيال (ونذير أن يذبح يده
 أن أحسن الذبح) لكونه مائة (والا) أي أن لم يحسنه (بأمر غيره) فأنذره
 لا يحلها مائة (ويحصرها) لقوله عليه السلام أمر طمعة رضى الله
 بها قومي فاشهدى أصحيتك فاه بعمر لك بأول فطرة من دمه ما كل ذنب
 (ومكره أن يدعها كذا) لأنه قرية وليس هو من أهله ولو أمره عدع
 حاز لأنه من أهل الذبح بخلاف الجوسي (ويتصدق بجلدها ليكون حراماً لها
 أو يملكه آتة كحرام أو حرم أو حرول لأن الإسماع ليس تحرام (أو يشترى يده)
 أي بالجلد (ما سمع به مع يده) أي بقاء ما ينفق به استخساراً (كعربال ونحوه)
 لأن للبدل حكم المبدل (لأما به تملك) أي لا يشتري به ما لا ينفق به إلا بعد
 الاستهلاك (كحل وشبهه) ولا يبيعه بأدراهم لينفق الدراهم على نفسه وعياله
 والمبى أنه لا يحصر على قصد القول واللحم عترة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه
 به لا بدع به إلا بعد الاستهلاك (ما بدل اللحم أو أخسده) أي عاباً فمع
 بالاستهلاك حار (ويتصدق به) لا انتقال القرمة إلى البدل وقوله عليه السلام
 من باع جلد أصحبه فلا يصح له منه كراهة السبع أما السبع ما ترقبها الملك

والفدية على التسليم هذا قول الامام وعن ابي يوسف بيع الاضحية او جلدها
او لمها باطل لانه بمنزلة الوقف وفي التنوير ولا يعطى اجر الجزاء منها وبكره
جزء صوفها قل الذبح ينتفع به بخسلاف ما بعده وبكره الانتفاع بلبنها قبله
(واودع اضحية غيره بغير امره جاز) استحسانا ولا ضمان على الذباح
ولا يجوز قياسا وهو قول زفر لانه ذبح شاة غير بغير امره فيضمن كما اذا ذبح
شاة اشتراها القصاب واذا ضمن لا يجوز به عن الاضحية وجه الاستحسان انه
لما اشتراها الاضحية فقد تعينت للذبح اضحيته حتى وجب عليه ان يضحي بها
فصار مستغنيا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله دلالة لانه ربما يجز عن اقامتها
اعارض بعرض له فصار كما اذا ذبح شاة شد القصاب رجلها ايدها ببحها
وان كان تفوته المباشرة وحضورها لكن يحصل له تجمل البر وحصول مقصوده
بالتضحية بما عينه فيرضى به ظاهرا وفي شرح المجمع ولو ذبح الراعي والاجني
شاة لا يرجح حيوتها لا يضمن وقال الصدر الشهيد يضمن (ولو غلط اثنان فدفع
كل شاة الاخر صحيح ولا ضمان) استحسانا ولا يصح قياسا ويضمن كل واحد
منهما اصحابه لما مر قبله (ويحالان) يعني ياخذ كل واحد منهما اضحيته
ان كانت باقية ولا يضمن لانه وكله ان كانت مأكولة يحال كل واحد منهما
صاحبه ويجز بهم لانه لو اطعمه الكل في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلك
له ان يحال له في الانتهاء (وان تشاحا) اي تنازعا بان اضحيته اعظم واسمن
ولم يرضيا (ضمن كل) واحد منهما (صاحبه قيمة لحمه) لان التضحية لما وقعت
اصاحبه كان اللحم له ومن اتلف لحم اضحية غيره ضمنه (وتصدق بها) اي بتلك
القيمة لانه بدل لحم الاضحية (وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة
الوديعة وصحتها) لان في الغصب ثبت الملك من وقت الغصب فكانت التضحية
واردة على ملكه ولكن بأثم خلافا لفرق في الوديعة يصير غاصبا بالذبح فيقع
الذبح في غير الملك فلم يثبت الملك الا بعد الذبح فكانت التضحية واردة على غير
الملك كما في اكثر المعبرات قال صدر الشريعة يصير غاصبا بمقدمات الذبح
كالاضجاع وشد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح وقال صاحب الدرر حقيقة
الغصب كما تقرر في موضعه ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة وغايه ما يوجد
في الاضجاع وشد الرجل اثبات اليد المبطلة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة
وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور انتهى لكن الظاهر تحقق
ازالة اليد المحقة بالاضجاع وشد الرجل للذبح فانهما ليسا من احكام الوديعة
ولامر اثنان المودع تأمل

(كتاب الكراهية)

اوراد الكراهية بعد اذ قد علمنا ان كل واحدة من هذه هي اصل
 و فرع و قد بينا في الكراهية الاخرى ان في وقت الاحتياط من بيان ايام العروق
 يتصرف في الاحتياط بعد التصديق و يتبين ان ما تقدم ان نكلم فيه وفي اقامة
 صبره مقام كونه ثمة في الكراهية فبما ان الكراهية و قد ما هي ضد زيادة
 و ابرضا في ثمة و انها في هذه و بما وقد عجزنا عن ان بيان المكره اهم او جوب
 الا من تركه و قد علمنا ان في الاحتياط و الا بالاحتياط و هو حسن لان الاحتياط المنع والاحتياط
 الاطلاق و قد بينا ما يباح في الشرع و ما منعه و انما هو بانه مستحسن
 لان جوبه بان ما يستند اليه شرع و في هذه و قد علمنا ان كتاب الزهد و الورع لان كبريا
 من مسائل المذهب الشرع و الزهد و الورع تركها في الشرع (المكره)
 كراهية تحريم (الى المذهب اقرب) عند الشخصين له ادنى الادلة و قد بينا
 في باب اكرامة الله و علمه تركه و يحكم و في المكره و الاحتياط ما قاله الشخصان
 كما في جواهر البناوي (و يستند فيه) كل (المكره حرام) ما لم يشهد دليل على
 خلافه (و يطلق به) اي لم يطلق عليه لفظ الحرام في كتبه (لعدم) الدليل
 (المباح) بل كتب بالكراهية تركه واجب كما في الحرام فالحرمان ما سمع به
 بدليل قطعي و تركه فرض كسرت الحرام و المكره ما منعت بطي و تركه واجب
 كما كل اصيب فسد المكره الى الحرام كذا الواجب الى الفرض قال في الساعات
 في بحث الحكم وان كان طائفا به لعل ينتهض تركه في جميع و قد علمنا ان الاحتياط
 اعقاب و وجوب او فعل ينتهض منه خاصة للواب قدت و خاصة بقيد ان التركة
 لا قرب عليه شيء او تركه يصدر عنه و لا سيما لا تحته باق المتبقي فخرهم اولئك
 يصدر تركه خاصة للواب و كراهية وان لم يكن طائفا فان كان تحريما فاما الاحتياط
 و الاخرى و قد علمنا ان تلك حدودها و اعلم ان الكراهية على ما بين كراهية تحريم
 و كراهية مكره و ما بيننا ثمة بقيد و بها و ثمة يطلقونها فاما المتبقي فلا كلام
 فيها و المطلق فصل على التحريم

(فصل)

في بيان احوال (الاكل) اي بعض الاكل و كذا الشرع (فرض) وهو ما يدفع به
 الهلاك و في تركه اقله افسس و اتفهلكه ما هلك فسد عين و قد بينا من
 اداء الفرائض و يحرم على ذلك دل عليه اسلام ان الله تعالى او حرم كل شيء
 حتى لا يقربها السد الى فيه (و) يعضه (مستدوب) وهو ما اراد (على
 ما يدفع به الهلاك) (ليتمكن من الصورة) فاما و بهل عليه الصوم (لان

الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة وسئل ابو ذر عن افضل الاعمال فقال الصلوة
 باكل الخبز (و) بعضه (مباح) اى لا اجر فيه ولا وزر (وهو ما زاد)
 منهيا (الشبع لزيادة قوة البدن) وفي القهستاني اواكل للسمن كره على
 ما قال ابن مقاتل وعن ابى مطيع لا بأس باكلها خبر امكسورا في الماء البارد للسمن
 ولا شئ على من رزق بطناً عظيماً خلقة له من غير ان يعتمد السمن واواكل
 الوان الطعام ثم تقياً فوجد نافعا فلا بأس به لانه علاج (و) بعضه (حرام
 وهو الزائد عليه) اى على الشبع لانه اضاعصة للمال وامراض للنفس ولانه
 تبذير واسراف قال عليه السلام لا خير في الشبع ولا في الجوع خبر الامور اوسطها
 (اللقصد التقوى على صوم الغد) لان فيه فائدة (اولئلا يستحي الضيف)
 لانه اذا امسك والضيف لم يشبع ربما استحي فلا يأكل حياء او نجلا فلا بأس
 باكله فوق الشبع لئلا يكون بمن اساء القرى وهو مذموم عقلا وشرعا (ولا تجوز
 الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة) قال عليه السلام
 ان نفسك مطيتك فارفق بها وليس من الرفق ان يجيعها وتذيعها ولان ترك
 العبادة لا يجوز فكذا ما يفضى اليه واما تجويع النفس على وجه لا يعجز
 عن اداء العبادات فهو مباح ككافي الاختيار (ومن امتنع من الميتة حال
 الخمصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم) لانه اتلف نفسه لمديناته لابقائه
 الا بالاكل والميتة حال الخمصة اما حلال او امر فوع الاثم فلا يجوز الامتناع
 عنه اذا تعين لاحياء النفس وروى ذلك من مسروق وجاعة من العلماء والتابعين
 واذا كان يأثم بترك الميتة فاطنك لترك الذبيحة وغيرها من الحلالات حتى
 يموت جوعا كافي الاختيار وفي البرازية خاف الموت جوعا او عطشا ومع رفيقه
 طعام او ماء اخذ بالقيمة منه قدر ما يسد جوعته او عطشه فان امتنع قال بلا سلاح
 وان الرقيق يخاف الموت جوعا او عطشا ايضا ترك له البعض (بخلاف من امتنع
 من التدابى حتى مات) فانه لا يأثم لانه لا يقين ان هذا الدواء يشفيه ولعله يصح
 من غير علاج كافي الاختيار (ولا بأس باتفكه بانواع الفواكه) لقوله تعالى كلوا من
 طيبات ما رزقناكم (وتركه افضل) لئلا تنقص درجته (واتخاذ الوان الاطعمة
 سرف) بل عليه قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا (وكذا) سرف (وضع
 الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة) وفي المحيط من الاسراف الاكثار في الوان
 الطعام فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم
 حتى يأثوا على اخره لان فيه فائدة ومن السرف ان يأكل وسط الخبز ويدع
 جوانبه وترك القيمة الساوقة من المائدة بل يرفعها اولا ويأكلها قبل غيرها
 ولا يأكل طعاما حارا ولا يشم ويكره اكل السويق ان كان فيه شئ

واخذ الدهن ثم صبّه على الرأس من اليد لا يكره كافي النهاية وفي التسهيل
وصلى هذا الواخذ الطعام من انية الذهب والفضة بملقعة ثم اكله من الملقعة
يذبح ان لا يكره وكذا لو اخذ منه بيده واكله ولكن ينبغي ان لا يفتى به هذه
الرواية ثلثا يفتح باب استعمالها لكن في الدرر تفصيل فليطالع (وحل استعمال
اناء عقيق وبارور وزجاج ورصاص) عند ناعدم التفاخر بمثل هذه الاكسية عادة
لانها ليست من جنس الايمان وقال الشافعي يكره لحصول التفاخر كالخبر في
قلنا لا نسلم ولئن كانت عادة نهم جارية بالتفاخر في غيرهما فلم تكن هذه الاشياء
في معناهما فامتع الاطراف بهما ويجوز استعمال الاواني من الصفر وفي التبيين
ويمكن ان يستدل به على اباحة غير الذهب والفضة لانه في معناه بل عينه

(فصل في الكسب)

وفي الاختيار قال محمد بن سمانه سمعت محمد بن حسن يقول طلب الكسب
فريضة كان طلب العلم فريضة وهذا صحيح لما روى ابن مسعود رضي الله
عنهما عن النبي عليه السلام انه قال طلب الكسب فريضة على كل مسلم
ومسلمة وقال عليه السلام طلب الكسب بعد صلاة المكتوبة اي الفريضة بعد
الفريضة ولانه لا يوسل الى اقامة الفرض الا به وكان فرضا لانه لا يمكن
من اداء العبادات الا بقوة بدنه وقوة بدنه بالقوت عادة وخلقة ومحصل القوت
بالكسب ولانه يحتاج في الطهارة الى آلة الاستقاء والاكسية وفي الصلوة الى ما يستر
عورته وكل ذلك انما يحصل عادة بالاكتساب والرسول عليهم السلام كانوا
يكتسبون وكذا الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم ولا يلتفت الى قول جماعة
انكروا ذلك وتمايمه فيه ان شئت فليراجع وطلب العلم فريضة ايضا على كل مسلم
ومسلمة قال في الخلاصة حكى عن ابي مطيع انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير
سماع افضل من قيام ليلة وفي البرازية طلب العلم والفقه اذا صحت النية افضل
من جمع افعال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية وهو اقسام فرض وهو
مقدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرائض ومعرفة الحق والباطل والحلال والحرام
ومستحب وقربة كتعلم ما لا يحتاج اليه لتعليم من يحتاج اليه ومباح وهو الزيادة على
ذلك للزيادة والكمال ومكره وهو المتعلم ليهيئ به العلماء وعما رى به السفهاء وولد لك
كره الامام تعلم الكلام والمنظرة فيه وراء قدر الحاجة وفي البرازية وتعلم علم
التجوم لمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به والزيادة حرام والحيلة والتجوه
في المنظرة ان تكلم مسترشدا منصفابلا تغت لا يكره وكذا ان غير مسترشد
لكنه منصف غير متعنت فان اراد بالمنظرة طرح المتعنت لا بأس به ويحتاج الى
الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع وفي الفهستائي وتعلم
المنطق كسرب الحمر وفي قوت القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء انتهى

والتعليم بقدر ما يحتاج اليه لأقامة الفرض فرض ولا يجب على الفقيه ان يجيب
عن كل ما يسأل عنه اذا كان هناك من يجيب غيره فان لم يكن غيره يلزمه الجواب
لان المقوى والتعليم فرض كفاية (افضله) اى الكسب (الجهاد) لان فيه
الجمع بين حصول الكسب وحرار الدين وقهر عدو الله (ثم الجارة) لان النبي
عليه الصلوة والسلام حث عليها فقال التاجر الصديق مع الكرام البررة
(ثم الجارئة) واول من فعله آدم عليه السلام (ثم الصائفة) لانه عليه السلام
حرض عليها فقال الحرفه امان من الفقر لكن في الخلاصة ثم المذهب عند جمهور
العلماء والفقههاء ان جميع انواع الكسب في الاياحة على السواء هو الصحيح
(ومنه) اى وبهض الكسب (فرض وهو) اى الكسب (قدر الكفاية
للفسقة وعياله وقضاء ديونه) لما يثبتانه لا يتوصل الى اقامة الفرض الا به خصوصاً
الى قضاء الدين ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب بعد ذلك وسعه
وان اكتسب ما يخره نفسه وعياله فهو في سعة لان النبي عليه السلام ادخر
قوت عياله سنة كافى الاختيار (ومنه) وهو الرائد عليه (اى على قدر الكفاية
للبواشى به) اى بالرائد (فقيراً او يصل به قريباً) فانه افضل من الخلق ثقل العبادة
لان منفعة النفل تخصه ومنفعة الكسب له وغيره قال عليه السلام الناس عيال الله
فى الارض واحبهم اليه اتقهم اعياله (ومباح وهو الرائد للجهل) والتم قال عليه
السلام ثم المال الصالح للرجل الصالح وقال عليه السلام من طلب الدنيا حلالاً
منعفاً الى الله تعالى ووجهه كالقمر ليلة البدر كما فى الاختيار (وجرام وهو الجمع
للتفاخر والبطر وان) وضايه (كان من حل) قال عليه السلام من طلب الدنيا معافاً خيراً
مكافراً الى الله وعليه غضبان (ويغنى على نفسه وعياله بلا انصراف ولا تقصير)
ولا يتكلف التحصيل جميع شهواتهم ولا تمنعهم جميعها بل يكون وسطاً قال الله
تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ولا يستديم السرف
قال عليه السلام اجوع يوماً واشبع يوماً (ومن قدر على الكسب رزقه) اى من
الكسب لما يثابره (وان يحجز عنه) اى من الكسب (رزقه السؤال) لانه نوع
اكتساب لكن لا يحل الا عند الحجز قال عليه السلام السؤال آخر كسب العبد (فان
ترك) اى السؤال وهو قادر عليه (حتى مات) من جوعه (ثم) لانه الذى نفقته الى
اتهلكه فان السؤال يوصله الى ما تقوم به نفسه فى هذه الحالة كالكسب ولا يذل فى
السؤال فى هذه الحالة (وان يحجز عنه) اى عن السؤال الكسب (بفرض على من علم
به) اى يحجزه (ان يطعمه او يذل عليه من يطعمه) ضوالة عن الهلاك فان امتدوا

من ذلك حتى مات اشترى كواقي الاثم واذا اطعمه واحد سقط عين الباقي ومن
كان له قوت يومه لا يحل السؤال (ويكره) اعطاء سوال جمع سائل كمن صار
جمع ناصر (المسجد) فقد جاء في الاثر ينادى يوم القيمة ليقيم من بغض الله
فبقوم سوال المسجد (وقبل ان كان) اي السائل في المسجد (لا يخطى رقاب
الناس ولا يجرب بين يدي مصل لا يكره) اعطاؤه وهو المختار كافي الاختيار فقد روى
انهم كانوا يستلون في المسجد على عهد رسول الله عليه السلام حتى روى
ان عليا رضي الله عنه تصدق بخاتمه في الصلوة في المسجد (ولا يجوز قبول هدية
امراء الجور) لان الغالب في مالهم الحرمة (الا اذا علم ان اكثر ماله من حل)
بان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس به وفي البرازية غالب مال المهدي ان خلا لا
لا بأس بقبول هديته واكل ماله مالم يبين انه من حرام لان اموال الناس لا ينج
عن حرام فيعتبر الغالب وان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه
حلال ورثته او استقرضته ولم يذا قال اصحابنا لو اخذ مورثه رشوة او ظلم ان علم
وارثه ذلك بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلم بعينه له اخذه حكما لادبائه في تصدق
به بنية الخصماء وفي الخائبة وقال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحكيم يأخذ
جوائز السلاطين والخائبة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يقدمه من اي مال شاء
كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان الميتلى بطعام الظلمة يحرق ان وقع
في قلبه حله قبل واكل والا لاقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب
الامام فمين به ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالافراسية وفي
الخلاصة السلاطين اذا قدم شيئا من المأكولات ان اشتراه محل وان لم يشتريه ولكن
الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مغسوبا بعينه يباح اكله وفي الخائبة رجل
غصب لهما فطبخه او حنطة فطبخها قال ابو بكر البخاري محل له اكله وعليه
الصمان في قول الامام وهذا ظاهر قوله لان على قول الامام ومحمد اذا غضب
حنطة فطبخها او لهما فطبخه ينقطع حق المالك ويصير ملكا للغاصب وقال
ابو يوسف اكله حرام قبل ان يرضى صاحبها (ولا يكره اجارة بيت بالسواد)
اي بالقرية (ليتخذ بيتا او كنيسة او بيعة او بيع) معطوف على قوله ليتخذ اي
ليباع (فيه الحرم) عند الامام لان الاجارة واردة على منفعة البيت ولا معصية فيه
وانما معصيته بفعل المستاجر وهو فعل الفاعل المختار فقطع نسبته منه كبعض
الجارية لمن لا يستبرئها او يأتها من دبرها او بيع الغلام من اللوطي كافي التبيين
وغیره وهذا صريح في جواز بيع الغلام من اللوطي والمقبول في كثير من المعنرات
انه يكره (وعندهما يكره) ان يوجر يتا لشيء من ذلك لانه اعانة على المعصية
وبه قالت الائمة الثلاثة قالوا ان ما ذكره الامام مختص بسواد الكوفة لان اغلب

اهله اذى واما في سوا ما لا سلام الاسلام طاهرة فلا يكره من اجاره الميت
 اذ حده معدا ومما في الاصحح كالايجكون في الامصار لعدم الادب من الحكام
 في اعيان فيه شعائر الاسلام وعنه هذا قال (ويكره في المصارح والحدائق وكذا في
 سواد ثلثه اهل الاسلام) الامر ان شعائر الاسلام طاهرة (ومن حل لدي
 حرا ياجر طاب له) عند الامام (وعنه ههنا يكره) انه ذلك اوجود الامة على
 المعصية وقد صح ان النبي عليه السلام لمن في الحرم عشر او عشرينها حاملها
 والمحمول له وله ان المعصية في شربها لا في حملها مع ان الحمل يحمل على
 الارادة او الخلل والحدث محمول على الحمل المقرون يقصد المعصية وعلى هذا
 الخلاف اذا آخذ في دابة لينقل عليها الحرم او اجر نفسه ليرى الحمار ولا بأس
 ببيع الزنار من الصاري والله اسوة من الجوسي واوان اسكافا امره اسلب
 ان يتخذ له حفا على رى الجوسي او المسعة او حياطا امره ناسان ان يتخذ له
 ثوبا على رى الفساق يكره له ان يعل ذلك (ولا بأس بقول هديه العبد الماجر
 واجابه دعوته واستعارة ناسه) والله اس ان لا يجوز لاه يتبرع والمسد ليس
 من اهله لكن حوز في الشيء النسر للصورة استحسانا كما مر في المأدود (وكره قول
 كسوة ثوبيا واهدائه احد القديس) لانه لا ضرورة في الشيء الاكثر كالدرهم
 والثياب فبقى على الاصل وهو عدم الحمار (وعنه في المعاملات قول الفرقة
 ولو) وصلة كان (اشي اوءع اوا سقا او كافرا كوله) في قول الفرقة (شريت
 اللحم من مسلم او كان فيحل اذ) شريته (من محوسى فحرم) بهذه العبارة
 اولى من عبارة الكثر وهو قوله وينقل قول الكافر في الحل والحرمه لان شارحه
 الريلعى قال هذا سهو ولا يخل والحرمه من الديانات وانما ينقل قوله في
 المعاملات خاصة للصورة انتهى لكن حله على المساهلة اولى من حله على
 السهوه ويكون المراد به نقل قول الكافر فيما يؤدي الى الحل والحرمه لانه قال
 العيني اراد بالحل الحل الصبي وبالحرمة الحرمة الضمنية لانه اراد حاصل مسئله
 في الهدايه وهو قوله ومن ارسل اجرا له محوسيا او خادما فاشترى لما فقيل
 اشترى من يهودى او نصرانى او مسلم وسعه اكس لان قول الكافر مة قول
 في المعاملات لانه خبر صحيح صدوره عن عقل ودين يعتمده به حرمة الكدس
 والحاجة ماسة الى قوله لكثرة وقوع المعاملات وان كان صير ذلك لم يسعه
 ان يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكنان والمسلم لانه لما نقل قوله في الحل
 اولى ان ينقل في الحرمة ومما الشرح في الحل والحرمه هو هذا اعنى لما نقل قوله
 في الحل اولى ان ينقل في الحرمة فافهم قال صاحب التلح وينقل قول الفاسق
 والكافر في المعاملات لانهما يكثر وجودهما فيما بين اجناس الناس على شرطهما

زائداً أدى إلى الخرج فقبل قوله مطلقاً دفعاً للخرج كما إذا أخبرته وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه وكذا في الوكالات والمضاربات وغيرها وهذا إذا غلب على الرأي صدقه أما إذا غلب عليه كذبه فلا يعتمد عليه (و) يقبل (قول العبد والامة والصبي في الهدية) بأن قال العبد أو الامة أو الصبي هذه هديته أهديها سبيدي أو أبي يجوز أن يأخذها لأن الهدايا تبعث عادة على اليدى هؤلاء (و) يقبل قولهم (في الإذن) بأن قال العبد أو الامة أو الصبي الميراث ذلني مولاي أو الولي في البيع والشراء يجوز أن يسمع ويرى معاملته مع الغير أن يبيع ويشتري منه ولا يؤدي إلى الخرج في استحضار الشهود إلى مواضع العقود (وشرط العدل في السدائات) لأنه لا يكثر وقوعها فلا خرج في اشتراط العدالة ولا حاجة إلى قبول قول الفاسق لأنه متهم فيها (كالخبر عن نجاسة الماء فيتهم) ولا يتوضأ (أن أخبر بها مسلم عدل ولو) وصليته (كان اتى أو عبداً) لترجح جانب الصدق في خبره اظهر وعدائه (ويجوز في الفاسق) بنجاسة الماء (وفي) خبر (المستور ثم يعمل بغالب رأيه) وإن وقع في قلبه صدقه يقيم وإن وقع فيه كذبه يتوضأ لترجح جانب الكذب (ولو أراق الماء) الذي أخبر بنجاسته فادق أو مستور (يقيم عند غلبة صدقه وتوضأ) معطوف على قوله أراق والمعنى أومأ يرق الماء وتوضأ (ويقيم عند غلبة كذبه كان أحوط) كافي شرح الرقابة وغيره وفي الجوهره وهذا جواب الحكم أما الاحتياط فيتهم بعد الوضوء

(فصل في اللبس)

لما فرغ من مقدمات مسائل الكراهة ذكر تفصيل ما يحتاج إليه الإنسان قدم اللبس لكثرة الاحتياج إليه (الكسوة منها فرض وهو) أي ما هو فرض (ما يستتر العورة ويدفع صبر الحر والبرد) قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي ما يستر عورتكم عند الصلاة ولأنه لا يقدر على أداء الصلاة إلا بستر العورة وخلفته لا تتحمل الحر والبرد فيحتاج إلى دفع ذلك بالكسوة فيصار نظير الطعام والشراب فكان فرضاً كافي الاختيار (والأولى كونه من القطن أو الكتان) وهو المأثور وهو أبعد عن الخلاء (بين النفيس والخسيس) لئلا يحتقر في الدنيا ويأخذ الخلاء في النفيس وعن النبي عليه السلام أنه نهى عن الشهرة بين وهو ما كان في نهاية النفاة وما كان في نهاية الخساسة وخير الأمور أوساؤها (ومستحب وهو الزائد) على قدر الضرورة وفي الحج وهو ما يحصل به أصل الزينة في الأزار والرداء والعمامة والقميص الرقيق ونحوها (لاخذ الزينة)

المأمور به بقوله تعالى خذوا زكواتكم الآية (واطهارة زكاة الله تعالى) خصوصاً إذا كان
 ذاعماً ومروءة وفي التوبة العمامة الطويلة وليس البان الواحدة حسن في حق
 الفقهاء الذين هم اعلام الهدى دون سائر الناس الا حسن ان يلبس احسن
 ثيابه للصلاة وفي الحديث صلاة مع عمامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة وروى
 من صلى وحيد مشدود كان خيراً ممن صلى سبعين صلاة وحيد مكشوف قال
 عليه السلام ان الله يحب ان يرى أثر نعمه على عبده (ومما هو الثوب الخليل
 للترين) في الجمع والاعاء سادس وجماع الناس اذا لم يكن للكبر وكذا جمع المال اذا
 كان من حلال لان النبي عليه السلام خرج وعليه رداء قيمته الف درهم وروى
 قام عليه الصلاة والسلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته اربعة آلاف درهم
 وكان الامام ابو حنيفة يتردى رداء قيمته اربع مائة دينار وكان يقول لتلاميذه
 اذا رجعتم الى بلادكم فعليكم بالثياب البسيطة والمصرخى بالنس العليل في عامة
 الاوقات وليس الاحسن في بعض الاوقات اطهار العمة الله تعالى حتى لا يؤذى
 المحتاجين كما في البرارية وفي العيبة ومن الخفي كان يخرج من بينه في ثياب
 حسنة واصحابه يقولون نحن نعرف حقيقة انه يحل له الآن أكمل المينة
 (ومكروه وهو اللبس للتكرار) والخلاء له وله عليه السلام لقنادس معدي كربة
 كل والنس واشرب من غير مخيلة (وليس ثياب البياض والاسود) اقبلوه
 عليه السلام ان الله يحب ثياب البياض وانه خلق الجنة بياضاً وقد روى
 انه عليه السلام لبس لبنة اسوداء والعمامة السوداء يوم فتح مكة ولا بأس بالازرق
 وفي الشريعة وليس الاحصر سنة (ومكروه) الثوب (الاجر والمصفر) للرجال
 لا به عليه السلام نهى عن لبس الاجر والمصفر وفي المصفر ولا بأس بلبس الثوب
 الاجر وانه صرح ابو المكارم في شرح النقاية وهذا ظاهر في ان المراد بالكراهة
 كراهة التزين لانهما ترجع الى خلاف الاولى كما صرح به كثير من المحققين
 لان ثلة لا بأس بعمل خالصاً فيما تركه اولا كما قاله بعض اهل الحق في ذلك
 صرح صاحب نسخة الملوك بالحرمة فافان ان المراد كراهة الحریم وهو المحمل
 عند الاطلاق (والسنة ارجاء طرفي العمامة بين كعبه) هكذا فعله النبي عليه
 السلام (قدر شبر وقيل الى وسط الطهارة وقيل الى موضع الخواصر واذا اراد
 تجديد لفهسا بقضها كما افهمها) ولا يلزمها على الارض دفعة واحدة هكذا قل من
 فعله عليه السلام كما في الاحتار (ويحل للنساء لبس الحرير ولا يدخل للرجال)
 واو تحائل بينه وبين ثوبه على المذهب كما في السور لا اله الا الله عليه السلام
 من لبس الحرير والذهب وقال انما يلبسه من لا حلاق له اي لا نصيب له
 في الآخرة واما جاز للنساء بحديث آخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضي الله

تعالى عنهم فيهم على رضى الله عنه ان النبي عليه السلام خرج وباحدى يديه
حرير وبالاخرى ذهب وقال هذان خرامان على ذكر امتي حلال لانهم وروى
حل لانهم الا ان القليل عفو وعن هذا قال (الاقدار اربع اصابع) مضومة
فلا يحرم فهو استثناء من قوله ولا يحل وفي القنية من اصابع عمر رضى الله عنه
وذلك قبس شيرنا يرخص فيه وفي المنح القليل من الحرير عفو وهو مقدار ثلاث
اصابع او اربع بمعنى مضومة وذلك كالعالم لان الناس يلبسون الثياب وعليها الاعلام
والطرز في تلك الاعصار من غير تكبير وان كان اكثر من الاربع فهو مكروه
وقد روى ان النبي عليه السلام لبس جبة مكفوفة بالحرير وروى انه لبس فروة
اطرافها من الديباج وكان المعنى في ذلك انه تبع كما في السراج وفي السير الكبير
العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا انتهى هذا مخالف لما وقع في كثير
من المعبرات من التقيد بثلاث اصابع او اربع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى
بذلك من الاشراف والعظماء وكذلك اذا كان في طرف القلنسوة لابس به
اذا كان قدر اربع اصابع او دونها في ظاهر المذهب كما في القنية وعن محمد انه
قال لا ينبغي ذلك في القلنسوة وان كان اقل من اربع اصابع وفي المجتبى وانما رخص
الامام في العلم في عرض الثوب قلت وهذا يدل على ان القليل في طوله يكره وبه
جزم مولى خسرو ولكن اطلاق الهداية وكثير من المعبرات مخالف وفي القنية
نقلا عن برهان صاحب المحيط ان عند الامام لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل
بجلده حتى اولس به فوق قبض من غزل او نحوه لا يكره عنده فكيف اذا لبسه فوق
قباء او شيء آخر محشوا وكانت جبة من حرير بطائنها لبس بحرير ولو لبسها فوق
قبض غزل قال رضى الله تعالى عنه وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عمر به
البلى ولكن طلبت هذا القول عن الامام في كثير من الكتب فلم اجد سوى
هذا قال نقلا عن الخوافي قال ومن الناس من يقول انما يكره الحرير اذا كان
بمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه كان عليه جبة من
حرير فقبل له في ذلك فقال اما ترى الى ما بلى الجسد وكان تحته ثوب من قطن ثم
قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل حرام وفي الجامع للزهد وروى ومن الناس
من اباح لبس الحرير والديباج للرجال ومنهم من قال هي حرام على النساء
ايضا وصامة الفقهاء على انه يحل للنساء ورجال انتهى قال عبد البر في شرح
الرومانية بعد حكايته لما قد مناه عن القنية قلت وفي حفظي من خزائن
الاسكندر ما لفظه قال الامام ومحمد لابس لبس الحرير وقلنسوة الثعالب
انتهى وهذا مطلق وفيه زيادة محمد مع الامام كما في المنح وفي التنوير
والثوب المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والا لا ولا بأس بكلفة ديباج

للرجال لانها كاللبث وكذا لباس علامة حرير يوضع في عهد النبي كتمه لبس
 بلبس وفي القنينة نكره الكعة الميومة من الارسيم هو الصحيح وكذا انفاضية
 وان كانت تحت العمامة والكس السدي بهاق لكن في الفتاوى الصغرى
 والديخيرة وشرح القدوري لا نكره الكعة من الحرير عند الامام وعند ابى يوسف
 نكره واختلف في عصية الجراحمة بالحرير وعن محمد لا بأس ان يكون عروة
 القميص وزر من الحرير وهو كالعلم يكون في اثوب ومعه غيره فلا بأس به
 وان كان وحده كرهته واكره نكته الحرير لانه ان لبس وحدها لانه اذا كان معه
 غيره فاللبس لا يكون مضافا اليه بل يكون تيمانيا للباس والمحرّم هو اللبس الحرير
 كما في المحرط وفي القهستاني ولا بأس ان يفسد خمارا اسود من الحرير على العين
 الرامدة او الناضرة الى التلج وكذلك اوصلى على سجادة من الارسيم لم يكره
 فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بساتر الوجه فلبس بحرام (ولا بأس) للرجال
 والنساء (بتوسده) اى باتخاذ الحرير وسادة (واقترانه) اى اتخاذه فراشا
 والنوم عليه وكذا ساتر الحرير وتعليقه على الباب عند الامام (خلافا لهما)
 لعموم النهي ولانه من زى الاكاسرة والجبارة واتشبه بهم حرام قال عمر رضى الله
 عنه اياكم وزى الاطاحم وبه قالت الائمة الثلاثة وهذا الخلاف على قول القدوري
 وصاحب المطومة والمجمع وذكر في الجامع الصغير الخلاف بين الامام ومحمد
 وذكر ابو الليث ان ابا يوسف مع الامام وله ما روى انه عليه السلام جلس على
 مرفعة حرير وقد كان على بساط عبد الله بن عباس رضى الله عنهما مرفعة
 حرير ولان القليل من المنوس مباح كالاعلام فكذلك القليل من اللبس وهو
 التوسد والافراش ولانه ليس باستعمال كامل بل استعمال على سبيل الازمتهان
 فكان قاصرا عن معنى الاستعمال والتزى فلم ينعقد حكم التحريم من اللبس الذي
 هو في الاستعمال اليه فلم يحرم بل كان ذلك قليلا للبس وانما وجبوا ترضيا في اعيان
 الاثارة وبطبره انكشاف العورة في الصلوة فان القليل منه لا يفسد وكذا
 الكثير في الزمان القليل كما في المطلب وغيره (ولا بأس بلبس ماسداه) بالفتح
 اى ماسدى من الثوب بالفارسية تان وتار (ارسيم) بكسر الهمزة وسكون الباء
 وكسر الراء وفحها وحركات السين المهملة هربى او معرب (ولمجد) ما دخل
 بين السدى (هيرة) اى غير الارسيم سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير
 كالمقطن والكتان والصوف يعنى في الحرب وغيره لان الصلوة رضى الله تعالى عنهم
 كانوا يلبسون مثل هذا ولا الثوب يصبر بالسج والتسج بالحمّة فهي معتبرة
 لكونها هلة قريبة ويضاف الحكم من الحل والحرمه اليها دون السدى فيكون
 الميرة لما يظهر دون ما يخفى وقيل لا يلبس الا اذا غلب الحمّة على الحرير والصحيح

الاول وهذا بالاجاع (وعكسه) اي ما لحته ابراهيم وسيداه غيره (لا يلبس
 الا في الحرب) لافي غيره وهذا ايضا بالاجاع للضرورة (وبكره لبس خالصه)
 اي الحرير (فيها) اي في دار الحرب عند الامام (خلافا لهما) فان عندهما
 يجوز لما روى انه عليه السلام رخص لبس الحرير والديباج في الحرب ولان فيه
 ضرورة فان الخالص منه ادفع مضرة السلاح واهب في عين العدو وليريقه
 وله اطلاق النصوص الواردة في النهي عن لبس الحرير والضرورة اندفعت
 بالخلوط السدي لجنه جرير فلا حاجة الى الخالص منه وفي النسخ وهذا اذا كان
 اثوب صفيقا يحصل به اتقاء العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل منه
 الاثاء فان لبسه لا يحل بالاجاع لعدم الفائدة ولا بأس بلبس القراء كلها من
 جلود السباع والانعام وغيرها من الميتة المدبوغة والسذكية وكذلك الصوف
 والوبر واللبد لانها عين طاهرة مباحة وقال ابو يوسف اكره ثوب القز يكون
 بين الفرو والظهارة ولا يرى بحش والقر بأسا لان الثوب ملبوس والحشو غير
 ملبوس (وجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لا) يجوز (للرجال)
 اما بالذهب فلما روي بنا واما بالفضة فلانها في معنى الذهب في التزين ووقوع
 التباخر بها (الانحاش) على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان له فضاء او اكثر
 حرام (والمنطقة وحلية السيف من الفضة) لانها مستثناة مما لا يجوز للرجال
 تحميقا لمعنى النموذج والفضة اغنت عن الذهب لانهما من جنس واحد
 وقد ورد آثار في جواز التختيم بالفضة وكان النبي عليه السلام اتخذ خاتما
 من فضة وكان في يده حتى توفي ثم في يداي بكر الى ان توفي ثم في يد عمر
 الى ان توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنهم الى ان وقع من يده في البئر فانفق
 ما لا عظميا في طلبه فلم يجده وقالوا ان قصد بالتختيم التخيير فكروه وفي
 الاختيار سن ان يكون الخاتم على قدر مثقال لودونه (و) الا (مسمار الذهب
 في ثقب الفص) لانه تابع كالقلم في الثوب ولا يعد لباسا له (و) الا (كتابة الثوب
 بالذهب او الفضة) لانه تبع للثوب ولا حكم له وفيه خلاف اي يوسف (و) الا
 (شد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب) عند الامام (خلافا لهما) وفي الهداية
 ولا يشد الاسنان بالذهب ويشد بالفضة وهذا عند الامام وقال محمد لا بأس
 بالذهب ايضا وعن اي يوسف مثل قول كل منهما فلهذا قال في التبيين عند
 الامام واي يوسف لان المحرم لا يباح الا للضرورة وهي تدفع بالفضة وقال
 محمد يجوز بالذهب ايضا لما روى عن عرفة بن اسعد اصاب انفه يوم الكلاب
 فاتخذ انفا من فضة فانفق فامر به عليه السلام ان يتخذ انفا من ذهب وبه قالت
 الأئمة الثلاثة قلنا الكلام في السن والروى في الانف ولا يلزم من الاغناء في السن

الإبري أن الختم حاز لأجل الختم ثم لما وقع الاستفتاء بالأدنى لا يصار إلى الأعلى
 ولا يجوز قياسه على الأنف فكذلك هنا ويحتمل أنه عليه السلام خص صفة
 بذلك كما خص الزنبرك وصعد الرحمن رضي الله عنهما بلبس الحرير لأجل الحكمة
 في جمعهما (ولا يثبت بحجر ولا سيف ولا حديد) ما روي أن النبي عليه السلام
 نهى عن الختم من هذه الأنواع (وقيل يباح بالحجر البتة) لأنه ليس بحجر
 إذ ليس له مثل الحجر وإطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه كما في الهداية
 وفي الدرر نقلا عن السير خشي والأصح أنه لا بأس به كالعقيق فإنه عليه السلام
 كان يثبت بالعقيق وقال تخموا بالعقيق فإنه مبارك وفي الجانية والصحيح أنه لا بأس
 به لأنه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو حجر وعمامه فيه قليل طالع وفي المع
 لأن جل العقيق لما ثبت جل سائر الإحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر لكن يجوز
 الختم إن كانت الحلقة من الفضة والفض من الحجر سواء كان من عقيق أو زرحد
 أو جودوزج وغيرها لكونه تابعا ولأن القوام بهما ولا يعتبر بالفض ويجعل
 الفض إلى باطن ككفه بخلاف المرأة لأنه للزينة في حقها وليس خاتمة في
 اليسرى لاقى اليمنى ولا في غير ختمه اليسرى من أصابعه وسوى الفقيه
 أو البيت بين اليمن واليسار وهو الحق لا خلاف الروايات (وترك الختم أفضل لغير
 السلطان والفاضل لعدم احتياجه إليه بخلاف السلطان والفاضل كما في الهداية
 وفي المع وطاهر كلامهم أنه لا خصوصية لهما بل الحكم في كل ذي حاجة كذلك
 فلو قيل وترك الختم أفضل لغير ذي حاجة إليه لبدل فيه المباشر ومتولى
 الأوقاف وغيرها ممن يحتاج إلى الختم لضبط المال كان أهم فائدة كالأخى انتهى
 لكن ذكر الشيء لا ينافي جريان الحكم على غير هذا الشيء عند وجود
 العلة وهي الحاجة والضرورة خصوصاً في أمر الاستحباب تدر (ويجوز الإكل
 والشرب من الماء مفضل والجأوس على سريرم مفضل بشرط انقضاء موضع
 الفضة) بأن لا يكون العضة في موضع الفم عند الأكل والشرب وقيل يثنى
 موضع الفم واليد وفي موضع الجأوس عند هذا عند الامام (ويكره) ذلك
 (عند أبو يوسف) مطلقا (وعن محمد روايتان) في رواية مع الامام وفي رواية
 مع أبي يوسف وعلى هذا الخلاف الأثناء المصيب بالذهب والفضة والكسبي
 المصيب بهما وكذا إذا فعل ذلك في السقف والسجد وحلقة المرأة وجعل الخقف
 مذهباً أو مفضضاً كالوجه له في نصل سيف وسكين أو في قبضتهما أو في لحام
 أو ركاب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة كما في الثوب وفي الهداية وغيرها
 وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التويبه الدني لا يخلص فلا بأس به بالإجماع
 لأنه منتهالك فلا عبرة لبقائه لونا لهما إن مستعمل جزء من الأثناء مستعمل جميع

الاجزاء فيكره كما اذا استعمل موضع السدّ هب والفضة والامام ان ذلك تابع
ولا تعتبر بالتواضع فلا يكره كالخبة المكفوفة بالحرير والعلم في الثوب (ويكره الناس
الصبي ذهباً او خيراً) للاعتاده والاثم على اللبس كالخمر فان سقيها الصبي
حرام كسربها وكذا الميتة والدم وفي التنوير لا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا
الباغ (ويكره حل خرفة لمسخ العرق او المخاط او) ماء (الوضوء) لانه نوع
ينجبر لكن الصحيح انها ان كانت لحاجة لا يكره كافي الهداية وغيرها (والرم)
وهو الخيط الذي يعقد على الاصبع لتذكر الشيء (لا بأس به) لانه ليس بعنث
لفيه من الغرض الصحيح وهو التذكير عند النسيان اما سد الخبوط والسلاسل
على بعض الاعضاء فانه مكروه اكونه عبثاً محضاً وخاصة ان كل ما قبل على وجه
الخصبر فهو مكروه وبدعة وما قبله لحاجة وضرورة لا يكره وهو نظيراً لربع
في الجلوس والانكاء

(فصل)

في بيان احكام النظر ونحوه كالس (ويحرم النظر الى العورة الاعضاء بالضرورة
كالطيب) اي الى النظر الى موضع النظر ضرورة فيرخص له اخفاء حقوق الناس
ودفعها لحاجتهم (والختان والخافضة) بالخاء والضاد المجبة هي التي تحت
النساء (والقبالة والخالق) الذي يعمل الحفنة (ولا يجاوز) كل واحد منهم
(قدر الضرورة) فانه يلزم ان يعضوا ابصارهم من غير موضع الرض والختان
والحفنة وفي التبيين وينبغي للطبيب ان يعلم امرأة اذا كان المريض امرأة
ان امكن لان نظر الجنس اخف وان لم يمكن يستتر كل عضو منها سوى موضع
المرض ثم ينظر ويغض بصره عن غير ذلك الموضع ما استطاع لان ما يثبت
للضرورة يتقدر بقدرها (وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة)
وقد ثبت في الصلوة ان العورة ما بين السرة الى الركبة والسرة ليست بعورة
خلافاً لبقوله ابو عصمة والشافعي والركبة عورة خلافاً للشافعي ثم حكم
العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ينكر
عليه في كشف الركبة برفق وفي الفخذ بعنف وفي السوءة بضرب ان اصبر
وفي الفهستان والاولى تنكير الرجل اثلاثونهم ان الثاني عين الاول وكذا الكلام
فيما بعد وفيه اشعار بأنه لا بأس بالنظر الى الامرد الصبيح الوجه وكذا الخلوة اذا
لم يؤمر بالقباب كما في الخميس انتهى (وتنظر المرأة) المسلمة (من المرأة)
اوجود المحامسة وانعدام الشهوة غالباً لان المرأة لا تستهي المرأة كما لا يستهي
الرجل الرجل ولان الضرورة داعية الى الانكشاف فيما بينهما وعن الامام

ان ينظر المرأة الى المرأة تنظر الرجل ذوات محارمة والاول اصح كما في اكثر
 المعتمات (ومن الرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل) الى الى ما سوى العون
 (ان امت الشهوة) وذلك لان ما ليس بمعوره لا يختلف فذا النساء والرجال
 فكان لهما ان ينظرته ما ليس بمعوره وان كانت في قلبه شهوة او في اكثرها
 اليها تشتهي او شك في ذلك يستحب اليها ان تعض يدها ولو كان الرجل هو
 الناظر الى ما يحوز له النظر منها كالوجه والكف لا ينظر اليه ختماس الخوف
 واما قيدا بالسلمة لان الدمة كالرجل الاجس في الاصح الى من ساء كما في المجنبي
 وفي المعنى والتدوير وكل عضو لا يحوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بمده وهو
 الاصح كغيرها (وينظر الرجل) الى جميع بدن (روحه وامته التي يحل له)
 اي الرجل (وطؤها) لقوله عليه السلام عرض بصرك الا عرض وحيك وامتك
 قيل الاولى ان لا ينظر شكل واحد منها الى عورة صاحبه لانه يورث اللسان
 وكذا لا ينظر الرجل عورة غيره لان الصديق رضى الله تعالى عنه لا ينظر
 الى عورته ولا يمسها بيده فلو قال العض ان الاولى ان ينظر الى فرج امراته
 وقت الوقاع اكون الماع في تحصل معنى اللذة وقيد الامة بكونها يحل له وطؤها
 لان ما لا يحل وطؤها كانه المشتركة او المكروهة لغيره او المحوسنة لا يحل له
 النظر الى فرجها (و) ينظر (من محارمه) بسا اورضا عا ومسا هرة بالمكاح
 وكذا بالسماح على الاصح كما في القهستان ولذا قال في المحرر وغيره والمصاهرة
 وان كان زنا (و) من (امه صهره) واومكارة او مدرة اوام ولد او معتقة لبعض عنده
 (الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضدان من شهوته) لقوله تعالى
 ولا يبدى زينة الا لهواتهن اذ المراد بالزينة واضع الزينة بطريق حذف للمصاف
 واقامة المصاف اليه مقامه لان الرأس موضع الحاج والشعر موضع العقاص
 والوجه موضع الكحل والى موضع القلاعة التي تنتهي الى الصدر والاذن
 موضع القيرط والعصده موضع الدملوح والساعده موضع السوار والكف موضع
 الحاسم والساق موضع الخشمال والقدم موضع الحصاب محل النظر للمحارم
 الى تلك الاعضاء لان المرأة تكون في ثياب مهتها عادة ولا يكون مستورة
 ويدخل عليها بعض المحارم من غير امتيذان فلو حرم النظر الى هذه المواضع
 تؤدي الى المحرم وكذا الرقعة تعل للمحرمه المؤتمدة فلما تشتهي بخلاف ما وراءها
 لانها لا تنكشف عاها وحكم امة العبر تكلم المحرم لانها تحتاج الى الخروج لجواب
 مولاهما في ثياب مهتها وكان عمر رضى الله تعالى عنه اذا رأى خارية متفردة
 يضربها بالدره ويقول انى صك الخمار يا دارا ان تشهين الحرار ولا يحل النظر
 الى عطنها وطهرها خلافا لمحمد بن مقاتل فانه قال ينظر الى طهرها وعلنها

(ولا بأس بمسه) أى لمس الرجل الموضع الذى يحل النظر اليها من محارمه وأمنه غيره (بشرط أمن الشهوة فى النظر والمس) لتحقيق الحاجة الى ذلك بالركاب والارتحال فى المسافر والمخاططة وكان عليه السلام يقبل رأس فاطمة رضى الله عنها ويقول اجد منها ريح الجنة (ولا ينظر الرجل الى البطن والظهر والفخذ وان) وصلية (أفن) أى عن الشهوة لأنها ليست مواضع الزينة وقال الشافعى يجوز له ان ينظر الى ظهر محارمه وبطنها (ولا) ينظر الرجل (الى المرأة الأجنبية الا الى الوجه والكفين ايا من الشهوة) لان ابداء الوجه والكف يلزمها بالضرورة للاخذ والاعطاء ولا ينظر الى قدميها لعدم الضرورة فى ابدائها فى ظاهر الرواية وعن الامام يحل النظر الى قدميها اذا ظهرتا فى حال المشى وعن ابى يوسف فانه يباح النظر الى ذراعيها ايضا لانها قد يبدا منها عادة (والا) أى وان لم يأمن الشهوة (فلا يجوز) النظر الى الوجه والكفين لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة بشهوة صيت فى عينيه الا تلك يوم القيمة قالوا ولا بأس بالنأمل فى جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب بين محمها فيه فلا ينظر اليه حيث ذكرنا فى التبيين (لغير الشاهد عند الاداء) فلا يجوز عند التحمل ان ينظر مع عدم أمن الشهوة فى الاصح لان وجود من لا يشتهى فى التحمل ليس بمعدوم بخلاف من يؤدبها وقبل يباح كما فى النظر عند الاداء (والحاكم عند الحكم) وان لم يأمن لانها مضطران اليه فى اقامة الشهادة والحكم عليها كما يجوز له النظر الى العورة لاقامة الشهادة على الزنا (ولا) يجوز (مس ذلك) أى الوجه والكفين (وان آمن) الشهوة (ان كانت) المرأة (شابة) قال عليه السلام من مس كف امرأة لبس منها سبل وضع على كف جرة يوم القيمة ولان المس اغلاظ من النظر لان الشهوة فيه اكثر (ويجوز) مسه (ان كانت عجوزا لا تشتهى) لانعدام خوف الفتنة (وهو شيخ يأمن على نفسه وعليها) وان كان يأمن على نفسه وعليها لا يحل له مصاغتها المصافيد من النعرض للفتنة (ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء) للضرورة وفى الهداية واطلاق ايضا فى الجاء مع الصغير ولم يفصل بين وجود الشهوة وعدمها سواء كان فى النظر او فى المس حيث قال رجل اراد ان يشتري جاربة لا بأس بان لمس ساقها وذراعيها وصدرها وينظر الى صدرها وساقها مكشوفين وقال مشايخنا يباح النظر فى هذه الحالة وان انتهت للضرورة ولا يباح المس اذا انتهى او كان اكثر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع وفى الاختيار اذا اراد الرجل الشراء يباح له النظر مع الشهوة دون المس انتهى فبلى هذا يلزم المصنف الفصل (او التكاح) فلا بأس ان ينظر اليها مع الشهوة لما روى

ان الغزوة اراد ان يتزوج امرأته فقال عليه السلام انظر اليها فانه اخرى ان يدوم
 بيتك (واذا مع سبته كلاجني) من الرجال حتى لا يجوز انها ان تبدى
 من زينة الاما يجوز ان تبدي للاجنبي ولا يحل له ان ينظر من سبته الا ما يجوز
 ان ينظر اليه من الاجنبية وقال مالك هو كالحرم وهو احد قول الشافعي
 (والجرب والخصي كالفعال) اما الجرب فانه يسحق فيزل قبل ان يجتباها
 الجرب محل اختلاطه بالنساء في حقه وقول لا تخل في الاصح واما الخصي
 فلقول عائشة رضي الله عنها الخصال مثله فلا يبيح ما كان حراما قبله ولا ي
 تخل يجتمع وكذا الختف في الردي من الافعال كالفعال الفاسق ويكره للرجل
 ان يقبل الرجل سواء كان معه اولده أو عضوا منه وكذا تقبيل المرأة ثم امرأه
 أو خد هاء ثم اللقاة والوداع (او يمسكه في ازاره لا يمس) عند الطرفين (وعند
 ابي يوسف لا يكره) لما روى انه عليه السلام عاتق جده فعند قدمه من الحشفة
 وقبل ما بين عنبه وأههما ما روى انس رضي الله عنه قال قلنا رسول الله عليه
 السلام اعانني بعضنا لبعض قال لا قلنا ايضا فمع بعضنا بعض قال نعم قالوا الخلاف
 فيما اذا لم يكن عليهما غير الازار اما اذا كان عليهما قميص أو حبة جاز
 بالاجتماع وقال الامام ابو النضر ان الكروه من العانة ما كان على وجه
 الشبهة واما على وجه البر والكرامة بخيار عند الكل (ولا بأس بالصاحفة)
 لانها سنة قديمة متوارثة في السنة والسنة في الصاحفة يمكن ايده ولا يجوز للرجل
 مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب عن الفراش كما في التور
 (و) لا بأس (تقبيل يد العالم) او الاخذ اعزازا للدين (او السلطان العادل)
 لعنه وبغيرهم تعظيم اسلامه واكرامه كما في القهستاني وقال سفيان الثوري
 تقبيل يد العالم او السلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك فقيل رأيت
 لكن تقبيل رأس العالم اجود وقد شرف الائمة لو طلب من عالم أو زاهد ان
 يدفع اليه قدمه ليقبله لم يجبه وقيل اجابه لان الصحابة رضي الله عنهم يقولون
 اطراف النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاختيار وفي التور وتقبيل يد نفسه
 مكروه كتقبيل الارض بين يدي العلماء والسلاطين فانه مكروه والافضل
 والراضي اكسان لانه يشبه عبادة الرحمن هذا على وجه التحية فلو كان على وجه
 العبادة يكفروا كذا من سجده على وجه التحية لا يكفر ولم يكره يصير آتيا
 من تكبير الكبيرة في الظلم بربده انه يكفر بالسجدة مطلقا وقال شمس الائمة السرخسي
 السجود لعن الله تعالى على وجه التعظيم كفر وفي الاختصار ومن اكراه على
 ان يسجد للملك الافضل انه لا يسجد لاه كافر ولو سجد عند السلطان على وجه
 التحية لا يصير كافرا وفي القهستاني يكره الاعاء الى قريب الركوع كالسجود

وفي الغمادية وبكره الانحاء لانه يشبه فعل المجوس وفي القهستاني وبكره
عند الطرفين لا عند ابان يوسف وفي القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه
تعظيما له و كذا القيام لغيره ليس بمكروه اعينه وانما المكروه بحجة القيام
من يقام له فان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره لهم وكذا لا يكره قيام قارئ القرآن
من يجي عليه تعظيما له اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي
العلم تعظيما له فاما في حق غيره فلا يجوز (ويعزل) المولى ماء (عن امته)
عند الجماع (بلاذنها) اي الامة لانه لاحق لها في الوطئ (لا) ينزل الزوج
(عن زوجته الابلاذن) لان لها حقا في الوطئ (ولا تعرض الامة اذا بلغت
في ازار واحد) لوجود الاشتباه والمراد بالازار ما يستتر بين السرة الى الركبتين
لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفهما

(فصل)

في بيان احكام الاستبراء وهو طلب البراءة مطلقا وهما طلب براءة الرحم (من ملك امة)
رقية ويدا (بشراء او غيره) كهبة نور جوع عنها او خلع او صلح او كتابة
او عتق عبدا وضدقة او وصية او ميراث او فسخ بيع بعد القبض او دفع بجنابة
او نحو ذلك (يحرم عليه) اي على المالك (وطؤها) يحرم (دواحيه)
اي دواحي الوطئ كالمن والقبلة والنظر الى الفرج لا فضاؤها الى الوطئ
او الاحتمال وقوعها في غير ملكه اذا ظهر الحبل وادعاء البائع هذا رد لمن قال
لا يحرم الدواحي لان الوطئ انما حرم لئلا يختلط الماء وبشبهه النسب وهذا
معدوم في الدواحي (حتى يستبرئ) المالك (بحيضة فيمن تحيض وبشهر
في غيرها) اي تستبرئ بشهر واحد في الصغيرة والائيسة والمنقطعة الحيض
فان الشهر قائم مقام الحيض في العدة فكذا في الاستبراء واذا حاضت في اثنتي
بطل الاستبراء بالايام لان القدرة على الاصل قبل حصول التق بالبدل يبطل
حكم البدل كالمعدة بالشهور اذا حاضت وفي الهداية والاصل فيه قوله عليه
السلام في سنن اوطاس الا لاوطوا الحبال حتى يضعن حملهن ولا الحبال
حتى يستبرين بحيضة وهذا يفيد وجوب الاستبراء بسبب احداث المالك
واليدلانه هو الموجود في مورد النص وهذا لان الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم
صيانة للمياه المحرمة عن الاختلاط والانساب عن الاشتباه والولد
عن الهلاك وذلك عند تحقق الشغل او توقيه بماء محترم (وفي) امة (مرتقة
الحيض) لا فية بان صارت ممتدة الطهر وهي من تحيض (لا باياس) يجب
الاستبراء (بثلاثة اشهر) لانها عدة الايسة والصغيرة اثنتين انها ليست بحامل

وفي أكثر المعاني لا تغد في ظاهر الرواية عند الجاهل (وعند محمد بن يعقوب
 اشهر وعشر) لانها مائة فراع رحم الحرة المتوفى عنها زوجها (وفي رواية
 عن محمد بن يعقوب) اثنى عشرين وخمسة ايام وفي المخ تقلا عن الكافي والفقيه
 عليه السلام هذه المدة حتى صليت للتعرف عن شغل يومهم بالتحاح في الاماء لان
 يحصل للتعرف من شغل يومهم تلك اليمين وهو دونه اولى (وفي) الامية
 (الحامل) الاستبراء (بوتبعها) اي يوضع جملها المارو بها آفا (او) وصلي
 (كانت) الامية (بكر) متصل بقوله يحرم (او يمشية من امرها ومن مال طفل)
 بان باع ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا اشترى من طفل له ولد الصغير كما في
 الغاية (او من يحرم عليه وطؤها) كالحرم رضاعا او مصاهرة او محرمات
 ولكن غير ذى رحم يحرم حتى لا تقع الامية عليه وانما حرمت عليه اقامة توهم
 شغل الرجم مقام تحققة او جود السب وهو المالك واليد اذا الحكم يدار على السب
 وعن ابي يوسف اذا تيقن بفراع رجها من ماء النابح لم يستبرأ وفي الاصلاح
 في هذا المجل كلام وفي شرح الوقاية لابي الشيخ جواب ان شئت فراجعهما
 (ويستبرأ الاستبراء للبايع) اي يستحب لمن يريد بيع امته الموطوءة ان يستبرأ بها
 بترك الوطئ تجنباً عن احتمال اشتغال رحم ما اراد بهما بانه (ولا يجب
 عليه) لان ملك البائع قائم وهو يقتضي جواز وطئها خلافاً لما لك (ولا تكفي
 في الاستبراء) حيضة ملكها (المشترى) فيها اي في الحيضة يعني لا يعتبر بالحيضة
 التي اشترى بها في خلال الحيضة لان الواجب عليها الحيضة الكاملة (ولا)
 تكفي الحيضة (التي) حدثت بعد ثملتها بسبب من الاسباب (قبل القبض)
 اي الامية لانها وجدت قبل ثملته وهو المالك والبدن فلا يعتبر احدهما (او) التي
 حاضت بها (قبل الاجارة في بيع الفضولي) اي باعها الفضولي فحاضت قبل
 الانجازه وان كانت في بد المشتري كما لا يعتبر بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل
 ان يشتريها شراء صحيحاً لانها العلة (وكذا الولادة) اي لا تكفي الولادة التي
 حصلت بعد سبب الملك قبل القبض لانه العلة خلافاً لابي يوسف (وتكفي
 حيضة وجدت) تلك الحيضة (بعد القبض وهي) اي والحال ان الامية
 (بجوسية فاصلمت) لانها وجدت بعد سببه وحرمة الوطئ لمائع وقد زال
 كافي حالة القبض وكذا المكتوبة بان كاتبها بعد الشراء فحجرت (فحقت)
 الاستبراء (عند تملك انصب شريكه) في الامية المشتركة بينهما لان السبب قد تم
 في ذلك الوقت والحكم يضاق الى تمام الدلة (لا) يجب (عند حدود الامية
 الايقية ورد الغصوبة والمساخرة) على صيغة المفعول (وفي المهرية)
 المأمور من انعدام السبب هذا ان ائتمت في دار الاسلام ثم رجعت ايماناً بقيت الى

دار الحرب ثم عادت اليه بوجد من الوجوه فكذلك عند الامام وعندهما
يجب عليه الاستبراء (ولأنكره الخيلة لاسقاطه) (عند ابن يوسف
خلا فالحمد) اذ عنده مكروهة (واحد بالاول) اي بعدم كراهة الخيلة
(ان علم عدم الوطئ من الملك الاول) في هذا الطهر (و) اخذ (بالثاني)
اي بكراهة الخيلة (ان احتمل) الوطئ منه وفي الدرر وه يفتي (والخيلة)
في اسقاطه (ان لم تكن تحتته) اي تحت المشتري (حرة ان يترزوها) اي
الامة التي يريد شراؤها من سيدها (تم بشرتها) بعد تسليمها المولى اليه
ذكر هذا القيد في الخيانة ولا بد منه كيلا يوحّد القبض بحكم التسراء بعد فساد
الكاح الشراء فيجب الاستبراء بالقبض بحكم التسراء قيل لا يكفي القبض بل بشرط
ان يطلأ الزوج قبل الشراء لان ملك الكاح لا يجمع مع ملك اليين فلا توجد
الامة عند الشراء منكوحة ولا معتدة فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث
حل الوطئ ملك اليين اما اذا وطئها تصبر معتدة فلا يجب الاستبراء (وان كانت
تحتته حرة فان يزوجهها البايع) الى شخص ممن يثق به (قبل البيع او) تزوجهها
(المشتري) بشرط ان يكون امرها بيدها (بعد البيع) اي بيع البايع منه (قبل
القبض ثم يطلق الزوج) قبل الدخول (بعد الشراء والقبض) ان كان التزويج
من البايع قبل البيع (او بعد القبض) ان كان التزويج من المشتري بعد البيع قبل
القبض يعني الخيلة ان ينكحها البايع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتماد ان
يطلقها ثم يشتري المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى
منكوحة الغير ولا يحل وطؤها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل
على المشتري وحينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او ينكحها المشتري قبل
القبض ذلك ارجل ثم يطلقها الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ
لا يحل الوطئ فاذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك (ومن ملك امتين
لا ينكحهما) والجملة صفة امتين كما في الفرائد لكن في الفهستان والجملة حال لاصقة
بحدف اللتين فانه مما اختلف فيه ولم يجوزه البصرية (نكاحا) كاختين او بنت
وامها نسبا او رضاعا (فله) اي للمالك (وطؤ احديهما فقط) لاوطؤهما
(ودواعيه) اي دواعي وطئ تلك الواحدة فقط دون وطئ الاخرى ودواعيه
كالنقيل بشهوة والمس بها (فان وطئها او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم
عليه وطؤ كل منهما ودواعيه حتى يحرم احديهما) بتليك او نكاح صحيح
لاخر او عتق

(فصل)

في البيع (ويكره بيع العذرة) وهي رجعية الادعى (خالصة) لان العادة لم تجر

بالانتفاع بها وإنما ينتفع بها برماداً وتراب غالب عليها بالانقاع في الأرض فتح
 يجوز بيعها وعن هذا قال (وجاز) بيعها (او بمخاوطه) برماد او تراب
 (في الصحيح) وفي التبيين والصحيح عن الامام ان الانتفاع بالمذرة الخالصة
 جاز (وجاز بيع السرقين) مطلقاً في الصحيح عندنا لكونه مالا مشفعاً به لكيفية
 الأرض في الانبات وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز بيع السرقين كالعذرة مطلقاً
 لانها من الانجاس (والانتفاع) من العذرة الخالصة والمخاوطه والسرقين
 (كالبع) في الحكم فما كان بيعه غير حائز يكون الانتفاع به غير حائز وما كان
 بيعه جازاً يكون الانتفاع به جازاً (ومن رأى جارياً رجل مع آخر يبيعها فأنالا
 وكلني صاحبها) أي صاحب الجارية يبيعها (او اشترتها) أي الجارية (منه)
 أي من صاحبها (او وهبها) أي صاحبها (او تصدق) أي صاحبها (بها)
 أي بالجارية (على ووقع في قلبه) أي في قلب الراي (صدق) أي صدق
 السامع الفاضل بهذه الكلمات (حل له) أي للراي (شراؤها) أي الجارية
 (منه) أي من السامع الفاضل (و) حله (وطؤها) ايضاً بعد الشراء لانه
 اخبر بخبر صحيح لا نزع له وقول الواحد في المعاملات مقبول على أي وصف
 كان للمار وهذا اذا كان ثقة وكذا اذا كان غير ثقة واكثر رأيه انه صادق لان
 عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة وان كان اكبر رأيه انه كاذب لا يسمع له
 ان يتعرض لشيء من ذلك كإتي الهداية (وبجوز بيع بناء مكة) لكونه ملك
 من بناها وهذا بالاجماع الا يرى ان من بنى على الأرض الوقف جاز بيعه فهذا
 كذلك (ويكره بيع أرضها) أي أرض مكة (واجارتها) عند الامام
 لما روى ان النبي عليه السلام قال مكة حرام لا يباع رباؤها ولا توحريوتها ولا
 الحرم وقف الخليل عليه السلام وقوله صلى الله عليه وسلم من اكل اجور أرض
 مكة فكانما اكل الزنا (خلاصاً لهما) لانها مملوكة لهم اطهور الاختصاص
 الشرعي بهما صار كالبنا وقوله عليه السلام وهل ترك لساعقيل من ربح دليل
 على ان اراضيها تملك وتقل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس
 مع اراضيها والدور التي فيها من غير تكبر وهو من اقوى الصحيح وبه قال الشافعي
 (وقولهما رواية عن الامام) وفي شرح الكنتز للعيني وبه يعني (ويكره
 الاحتكار في اقوات الادمين) كالبر ونحوه (والهائم) كالشعير والنب (في بلد
 بصرياً به) لانه تعالى به حق العامة قيد بقوله يضر باهله لانه لو كان المصير
 كبير الاضرار باهله فليس يحتكر لانه حبس ملكه ولا ضرر فده امره (وعند
 أبي يوسف) لا يختص بالاقوات بل يكره الاحتكار (في كل ما يضر احتكاره
 بالعامة واو) وصليته (كان ذهبا او فضة او ثوباً) او نحو ذلك لانه اعتبر

حقيقة الضرر اذ هو المؤثر في الكراهة وعند محمد لا احتكار في الشيا وباحتلافوا
 في مدة حبس القوت المكروه قيل هي اربعون يوما قوله عليه السلام من احتكر اربعين
 ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل شهر لان مادونه قليل عاجل كما مر هذا في
 حق المعاقبة في الدنيا لكن الاثم يلزم في مدة قليلة لتكون التجارة غير محجوزة في الطعام
 (واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره) اي القاضي المحتكر (يبيع ما يفضل
 عن حاجته) اي عن قوته وقوت عياله ودوابه (فان امتنع) المحتكر عن
 البيع حبسه القاضي وعزروه (باع عليه) وقيل لا يبيع عند الامام وعندهما
 بيع وقيل يبيعه بالاجماع وهو الصحيح كافي المنع وغيره فلهذا اتى بصورة
 الاتفاق (ولا احتكار في غلة ضيعته) لانه خاص حقه (ولا فيما جلبه من
 بلد آخر) عند الامام لعدم تعلق اهل بلد بطعام بلد آخر (وعند ابي يوسف
 يكره) ان يحبس ما جلبه من بلد آخر لا تعلق قوله عليه السلام من احتكر
 فهو خاطي * (وكذا) يكره (عند محمد ان كان يجلب منه الى مصر عادة)
 فهو بمنزلة فناء المصر لتعلق حق العامة بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا عن مصر العادة
 بالجل منه الى مصر لانه لم يتعلق به حق العامة (وهو) اي قول محمد (المتخار)
 هذا لم يوجد في الكتب التي اخذ المص مسائل كتابه منها كافي الفرائد (ويجوز
 بيع العصير) اي عصير العنب (ممن) يعلم انه (يخذ خمر) لان المعصية
 لا تقوم بنفس العصير بل بعد تغيره فصار عند العقد كسائر الاشربة من غسل
 ونحوه بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه (ولو باع مسلم
 خرا او في دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه) يعني كان لمسلم دين على مسلم فباع
 الدين عليه دين خرا واخذ ثمنها وقضى به الدين لا يحل للدين ان يأخذ ثمن
 الجريد منه (وان كان المدين ذميا لا يكره) والفرق ان البيع في الوجه الاول
 باطل لان الجمر ليس بمال متقوم في حق المسلم فبق الثمن على ملك المشتري
 فلا يحل اخذه وفي الوجه الثاني ان البيع صحيح لانه مال متقوم في حق الكافر
 فيما لكانه البائع فيحل الاخذ منه (ويكره التسعير) لقوله عليه السلام لا تسعر واذا
 الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ولان الثمن حق العاقد فلا ينبغي له
 ان يتعرض لحقه (الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا فاحشا) كالضعف
 وعجز الحاكم عن صيانة حقوقهم الا بالتسعير (فلا بأس حبه) اي بالتسعير
 (بشورة اهل الخبرة) اي اهل الرأي والبصر لان فيه صيانة حقوق المسلمين
 عن الضياع فان باع بكثر مما سعره اجازة القاضي قيل اذا خاف البائع
 ان يضر به الحاكم ان ينقص من سعره لا يحل ما باعه لكونه في معنى المكرة فالجواب
 فيه ان يقول له المشتري يعني ما تحبه فحباي شي باع يحل كافي الاختيار وغيره

سكن في الهداية وغيرها ومن باع منهم بمقدرا من ماله صح لانه فيه مكره سلب
 البيع وان لم يوجد الرضى في القدير الشري اذا وجد البيع ناقصا منه ان يرجع
 على البائع بالقيمة لان المقدر المعروف كالمشروط (ويجوز شراء ما لا بد لا طفل
 منه) مثل النفقة والكسوة (وبينه) اى بيع مالا لا عقل من يبيعه (لا يبيعه
 ونحوه وامه والمنفعة ان هو) اى الطفل (في حجرهم) وقال الشافعي ومالك
 لا يجوز شراؤهم ويبيعهون له الابامر الحاكم (وتوخره) اى الطفل (امه فقط)
 اذا كان (في حجرها) لانها تلك الاتلاف منافعها بغير عوض بان تستعمله
 فتملك اتلا دهنها بهوضه والاحارة بالاولوية دون الاخ والعلم والمنفعة فانهم
 لا يتلكون الاق سادده ولو في حجرهم هدر ريانة الجامع الصغير وفي رواية
 القدوري يجوز ان يوحره المنقط ويسلمه في صناعة فجعله من النوع الاول وهذا
 اقرب لان فيه ضرورة ونفعه مختصا الصغير واما الاب والجسد ووصيهما فانهم
 يتلكون التصرف بحكم الولاية ولهذا لا يشترط ان يكون في ايديهم وحجرهم

(فصل في المهرقات)

(تجوز المسامحة بالسهام والحيل والخير والادل والاقدام) لقوله عليه السلام
 لا شيء الا في خف او بطل او حافر والمراد بالخف الادل وبالتضل الرعى وبالحافر
 العرس والعل وفي الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر
 رضى الله عنهما سبق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه يحتاج اليه في الجهاد
 للكر والعروكل ما هو من اسباب الجهاد فتعلمه مندوب اليه سعيا في اقامة هذه
 البر بضة وعن النبي عليه السلام لا يحضر الملائكة شيئا من المالا هي سوى النضال
 والرهان (فان شرط فيها) اى في المسابقة (جعل من احسد الجانبين) مثل
 ان يقول احدهما لصاحبه ان سقتني اعطيك كذا وان سبقك لا آخذ منك
 شيئا (او) شرط فيها جعل (من ثالث لاسبقهما) مثل ان يقول ثالث
 للمسايقين ايكمما سقى له على كذا (حاز) لانه نحر يض على آداء الحرب والجهاد
 لهوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم وفي التماس لا يجوز لانه تعليق المال
 بالخطر وعند الائمة الثلاثة لا يجوز في الاقدام (وان) شرط (من كلا الجانبين
 محرم) ما يقول ان سقى فرسك اعطيك كذا وان سقى فرسي فاعطني
 كذا لانه نصير قارا والتمار حرام (الا ان يكون بينهما) فرس (يحمل
 كذا لهما) اى افرسهما يتوهم انه يسبقهما (ان سبقهما احدهما) الجمل
 (منهما وان سبقاه لا يعطيهما) شيئا او بالعكس يعنى شرط (انهما او سبقاه
 يعطيهما واوسبقهما لا يأخذ شيئا منهما) كافى التسهيل (وفيما بينهما ايتهما

سبق اخذ) المال لمشروط (من الآخر) لان بالحلل خرج من ان يكون قرا
فيجوز وان لم يكن الفرس المحلل مثلهما لم يجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما
فلم يخرج حيث اخذ من ان يكون قارا (وعلى هذا اختلف) عالمان (اثنان في
مسألة واراد الرجوع الى شيخ) فاضل (وجعلا على ذلك جعلنا) قال في المح
او وقع الاختلاف بين اثنين وشرط احدهما لصاحبه انه ان كان الجواب كما قلت
اعطيتك كذا وان كان كما قلت لا اخذ منك شيئا فهذا جائز لانه لمساجز في
الافراس لمعنى يرجع الى الجهاد يجوز هنا للمث على الجهد في طلب العلم لان الدين
يقوم بالعلم كما يقوم بالجهاد (وولاية العرس سنة) قديمة وفيها مسؤولية عظيمة
(ومن دعوى اليها) فليجب وان لم يجب اثم (اقوله عليه السلام من لم يجب
الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما احاب ودعا وان لم يكن صائما
اكل ودعا وان لم يأكل اثم وحفبا كافي الاختيار (ولا يرفع منها) اى من الولاية
(شبهنا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها) لان الاذن في الاكل دون الرفع
والاعطاء (وان علم المدعو ان فيها الهو الا يجيب) سواء كان ممن يقتدى به
اولا لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكر اقال على رضى الله تعالى
عنه صنعت طعاما فدعوت رسول الله عليه السلام فرأى في البيت تصاوير
فرجع بخلاف ما يحب عليه لانه قد لزمه (وان لم يعلم) ان ثمة (لهو حتى حضر
فان قدر على المنع فعل) المنع لانه نهى عن منكر (والا) اى وان لم يقدر عليه
(فان كان مقتدى به او كرك اللهو على المائدة فلا يقعد) لان في ذلك شين الدين
وقبح باب المعصية على المسلمين وقال تعالى فلا تقعد بعد الذكوى مع القوم
الظالمين (والا) اى وان لم يكن مقتدى به ولم يكن اللهو على المائدة (ولا ناس
بالفهود) والصبر فصار كتنشيع الحيازة اذا كان معها نياحة حتى لا يترك
التشبيع والصلوة عليها الماعنها من النياحة كذا هنا (قال الامام اتيته به)
اى باللهو (مرة فصبرت وهو) اى قول الامام (شمول على ما قبل ان يصير
مقتدى) اذ قد عرفت انه لا رخصة للمقتدى (ودل قوله ابتليت على حرمة كل
الملاهي) حتى التغنى بضرب القضب (لان الابتلاء انما يكون بالمحرم) فيسل
ان الابتلاء لا ينفك عن الشر ولو في المال فلا يرد ما قال في الاصلاح من انه وفيه
نظر لان الابتلاء يستعمل فيما هو محظور العواقب ولو كان مباحا ومنه قوله عليه
السلام من ابتلى بالقضاء الحديث انتهى لان الابتلاء يستعمل فيما يوجد فيه
الشر كما هنا وفيما يفضى اليه غالبا كما في القضاء ولذا قالوا هنا دل هذا
على حرمة كل الملاهي ولم يقولوا دل على حرمة كل ما يطلق عليه
كما في شرح الوقاية لابن سنيح قيل الصبر على الحرام لاقامة السنة لا يجوز
بقاى الظاهر انه يجلس معرضا عن اللهو منكره غير مشتغل ولا متأذبه

فلم يتحقق منه الجلوس على اليهودي على هذا لا يكون مبني بحرام (والسلام منه)
 أي لعنه (ما حرمه كالسج ونحوه) كالقعيد والكبير والتهليل والصلوة
 على النبي عليه السلام والاحاديث النبوية وعلم الفقه قال الله تعالى والداك مرتين
الله كثيرا والسذاكرات الآية (وقديانم به) أي بالسج (ونحوه اذا فعله في
 مجلس الفسق وهو يعلم) لما فيه من الاستهزاء والمخالفة لموحده (وان قصد به)
 أي نحو التسليم (فيه) أي في مجلس الفسق (الاعتبار) والاعتباط (والانكار)
 لأفعال الفاسقين وان يشتعوا أعمالهم فيه من الفسق (حسن) وكذا من سجد
 في السوق بدة ان الناس غافلون فلعلهم تدبها الآخرة وهو افضل من تسبيحه
 في غير المجامع قال عليه السلام ذا كراه الله في الدنيا كراه الله في الآخرة كما في
 الاختيار (ويكرهه الله للتأخر عند فتح متاعه) بان يقول عند فتح المتاع لا اله
 الا الله أو سبحان الله أو يصلي على محمد عليه السلام فانه يأثم لانه يكون لأمر
 الدنيا بخلاف الغزى أو العالم اذا كبر أو هال عند المسارعة وفي مجلس العلم
 لانه يقصد به التعظيم والتفخيم واطهار شعار الدين (و) يكره (الترجيع بمرارة
 القرآن و) كذا يكره (الاستماع اليه) لانه تشبه بفعل الفسقة حال
 فسقهم وهو الغنى ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا كره في الاذان (وقيل
 لأبأس به) لقوله عليه السلام زينا القرآن بأصواتكم (وعن النبي عليه السلام
 انه كره رفع الصوت عند القراءة والخطبة) وفي البرازية ويكره
 رفع الصوت بالدكو وبذ ككر في نفسه وقدها سبحانه من قهر عباده
 بالموت وتعمد بالبقاء سبحانه إلى البيد لا يموت (والزحف) أي الحرب
 (والدكير) أي الوعد (باطك به) أي برفع الصوت (عند) استماع
 (العلماء) المحرم (الذي يسمونه وجدا) والظاهر الموصول مع ضلته صفة لقوله
 العناء لكن في تسميتهم العلماء وجدا بحث تدبر وفي التسهيل في الوجد من ارب
 وبعضه يسلب الاختيار فلا يوجد للامكار لا تفصيل انتهى وفي القصة ولا بأس
 باحتمالهم على قراءة الاحلاس جهرا عند ختم القرآن ولو قرأ واحدا واستمع
 الساقون فهو أولى (وكره الامام القراءة عند القبر) لان اهل القبر حية (و)
 كذا يكره (العمود) على القبر لانه اهنة (وحوزها) أي القراءة عند القبر
 (محمودة) أي يقول محمد (أحمد) للفتوى لما فيه من النفع اورود الانوار بقراءة
 آية الكرسي وسورة الاحلاس والمانحة وغير ذلك عند الدور ومذهب اهل
 السنة والجماعة ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره ويصلي وقدم في الحج
 ويؤتيه ما قال في كتاب المسمى بالحج من انه احبنا سعيان الثوري قال حدثنا
 عمر ابن ابي عطاف قال شهدت محمد بن حنفية صلى على ابن عباس رضي الله تعالى

عنهما فكبر عليه اربعاً وادخله من قبل القبلة وضرب عليه فسطاطاً ثلثة ايام انتهى وظهر ان ضرب الفسطاط ليس الا لاجل القراءة لا غير وفي التنوير تطيين القبور لا يكره في المختار وفي القهستاني ويستحب زيارة القبور فيقوم بحذاء الوجه قرباً وبعداً كما في الحياة فيقول عليكم السلام يا اهل القبور ويدعوه مستقبل القبلة. وقيل الدعاء قائماً اولى وقال السيرجسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح (ومنه) اي من بعض الكلام (ما لا اجر فيه ولا وزر يحوق واقعد) ونحوهما لانه ليس بعبادة ولا معصية وقيل لا يكتب عليه ولا له لانه لا اجر عليه ولا عقاب وعن محمد ما يدل عليه وعن ابن عباس انه قال الملائكة لا تكتب الا ما كان فيه اجر او وزر وقيل يكتب ثم يحو ما الاجزاء فيه ويبقى ما فيه جزاء ثم قيل يخوف كل اثنين وخميس وفيهما تعرض الاعمال والاكتزون على انها تمحى يوم القيمة كما في الاختيار (ومنه) اي يعصيه (ما ياتى به كالكذب والغيبة والنميمة والشتم) لان كل ذلك معصية حرام بالنقل والعقل وكذا التعلق فوق العادة لان التعلق مذموم بخلاف التواضع لانه محمود وفي التنوير ويكره الكلام في المسجد وخلف الجنائز وفي الخلاء وفي حالة الجماع (والكذب حرام الا في الحرب الجدية وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم) لانا امرنا بهذا فلا يلى فيه الكذب اذا كانت نيته خالصة (ويكره التعريض به) اي بالكذب (الاحاجة) كقولك لرجل كل فتقول اكلت يعني امس فلا بأس به لانه صادق في قصده وقيل يكره لانه كذب في الظاهر (ولا غيبة اظلم) يؤذي الناس بقوله وفعله قال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه ليكي يحذره الناس (ولا تاتى في السعي به) اي بالظلم الى السلطان لئلا تجره لانه من باب النهي عن المنكر ومنع الظلم (ولا غيبة الا معلوم فاغتيال اهل قرية ليس بغيبة) لانه لا يريد به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول فصار كالتدفع وفي التنوير وكان يكون الغيبة باللسان تكون الغيبة بغیر العين والاشارة باليد وكذا الرمز والكسبة والحركة وكل ما يفهم منه الحق فهو داخل في الغيبة وهو حرام وفي الدرر رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان تذكر على وجه التضييق بريد السب (ويحرم اللعب بالسرد او الشطرنج) وقد مر تفصيلهما في الشهادة (والاربعة عشر) وهو لعب يستعمله اليهود (وكل لهو) لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الحديث وفي البرازية استماع صوت الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة (ويكره استخدام الحصيان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الصاد جمع خصي على وزن فعيل لان فيه تحريض الناس

على الحياء الذي هو ملا وقد نهى عنها (و) يكره (وصل الشعر بشعر آدمي)
سواء كان شعرها أو شعر غيره أو قوله عليه السلام أمن الله الواسل والمستوصلة
الحديث (أو) يكره (قوله في الدعاء إني أعوذ بك من عرشك) بتقديم العين
أو بتقديم الفاء عند المتأخرين لأن الكراهة في القول الثاني طاهرة لا استحالة
العقود وكذا في الأول لأنه يؤهم تعلق عرشه بالعرش المحدث والله تعالى يجمع صفاته
قديم (حسبنا ما لا ييوسف) فإنه يجوز الأول بعده لدعاء ما يؤور وهو الله هم
إني إني أعوذ بك من عرشك ويمتص الرحمة من كأك وباسمك الأعظم
ونحلك الأعلى وكلما ك التامة وبه أخذ أبو الليث والأئمة الثلاثة وقل وجهد الحواري
جواز جعل العرشقة للعرش العظيم كما وصف بالمجد والكرم (و) يكره
(قوله إني أعوذ بك بحق أنبيائك ورسلك) أو بحق البيت أو بحق المسعر الحرام
أذلاحق لأحد على الله تعالى وإنما يختص برحمة من يشاء من غير وجوب عليه
(استماع الإلهي حرام) والمذهب أن يذكره بقوله وكل لهو (و) يكره تعشير
المصحف (والتعشير أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن العظيم سجدة)
(ونقطه) يفتح النون أي نقط المصحف وهو إظهار أعرايه لقول ابن مسعود
رعى الله تعالى عند جردوا المصاحف (الاليعيم) الذي لا يحفظ القرآن
ولا يقدر على القراءة إلا بالنقط (ناه) أي النقط (حسن) خصوصاً في هذا
الزمان فالروى مخصوص زمانهم لأنهم كانوا يتلقونه عن النبي عليه السلام
كما أنزل وكانت القراءة سهلاً عليهم لكونهم أهلاً فيرون النقط بخلافه
الأعراب والتعشير محلاً لحفظ الآتي ولا كذلك الجمي وعلى هذا لا بأس بكتب
أسماء السور وعدا الآتي فهو وإن محدثاً فحسن وكما من شئ يحلف بأحلاف
المرأ والمكان (ولا بأس بتهليله) أي المصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد
وتزيده وفي القبة ينسخ لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأينسه
على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأقلم فلم وارق مداد ويقرح السطور
ويحتم الحروف ويصنع المصحف ومن الإمام أنه يكره أن يصنع المصحف
وأن يكتب بقلمه في وكذا لا بأس بقراءة المصحف لأن ابن عمر رضى الله عنهما كان
يأخذ المصحف كل غداة وبقوله وقول عهده في ومشورتي عز وجل كما في القبة
(ولا بأس بدخول الدمي المسجد الحرام) وقال مالك يكره ذلك في كل مسجد
وقال الشافعي وأحمد يكره في المسجد الحرام (ولا) بأس بعبادة أي عبادة
الدمي إذا مرض بالاجع لأن فيه إظهار محاسن الإسلام وكذا عبادة فاسق
في الأصح وفي الشورى وسلم على أهل الدمي ولا يريد على قوله عليك أن يرد
عليه (ويجوز إحصاء البهائم) مرة في الناس لأن لحم الخبيط طيب قبل الصواب

خصاء البهائم اذ ذبح حال خصاءه اذا نزع خضيد (و) يجوز (اخراج الجير على الخيل)
 اذ لو كان هذا الفعل حراما لاركب النبي عليه السلام البغلة لما فيه من قبح بابه
 (و) يجوز (الحقنة للرجال والنساء) للتداوى بالاجاع او لاجل الهزال اذا خش
 يقضى الى السهل ولا جناح اذا كان يعتقد ان الشاق هو الله تعالى دون الدواء
 (لا) يجوز الحقنة (بمحرم كالخمر ونحوها) قيل يجوز التداوى بالمحرم كالخمر
 والبول ان اخبره طبيب متمم ان فيه شفاء والحرمه ترتفع بالضرورة فلم يكن
 متداويا بالحرام فلم يتناولوه حديث النهي كما في حاشية اخي جلبي لكن فيه كلام كالاجتناب
 تأمل (ولا بأس برزق القاضي) من بيت المال (كفاية) بمعنى يعطى منه ما يكره
 واهله في كل زمان سواء كان غنيا في الاصح او فقيرا (بلا شرط) واذا شرط يكون
 استيجارا باجر على افضل طائفة وذلك يجوز هذا اذا كان بيت المال حلالا جمع
 بحق وان كان حراما جمع من باطل لم يحل اخذه وقدم تفصيله في القضاء
 (ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم) لان الاجتناب في الامة بمنزلة المحارم
 في النظر والمساكن عند الاركاب وكذا ام الولد لقيام الرق فيها وكذا المكاتب
 ومعتق البعض عند الامام والفقوى على انه يكره في زماننا لغلبة اهل الفساد
 (والخلوة بها) اي ولا بأس بالخلوة بالامة (قبل نباح) اعتبارا بالمحرم (وقيل
 لا) تباع اقدم الضرورة (ويكره جعل الريبة) اي جعل الطوق الحديد الثقيل
 المسامع من تحريك الرأس (في عرق العبد) لانه عقوبة الكفار فيحرم كالا حراق
 بالنار وفي النهاية لا بأس في زماننا لغلبة التمدد والفرار (لا) يكره (تهيبه)
 اجترار عن الاباق والتمرد وهو سنة المسلمين في الفساق (ويكره ان تقرض بقالا
 درهما لياخذ منه) اي من البقال (به) اي بالدرهم (ما يحتاج) من الطعام
 وغيره (الى ان يستقرقه) اي الدرهم فانه قرض جرتعا وهو منهى عنه وينبغي
 ان يودعه اياه ثم يأخذ منه شيئا قسيئا وان ضاع فلا شيء عليه لان الوديعة
 امانة (والسنة تقليم الاظافر) وفي الدرر رجل وقت اقليم اظافيره وحلق رأسه
 يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير الجمعة واخره الى يومها تأخيرا
 فاحشا كان مكروها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز
 الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب لما روى عن النبي عليه السلام انه قال
 من قلم اظافيره يوم الجمعة اغاذه الله تعالى من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة
 ثلاثة ايام وينبغي ان يدفنه وان القاه فلا بأس به ويكره القساوة في الكتيف
 والمغتسل (و) السنة (تنف الابط وحلق العانة والشارب) وفي القنية
 ويستحب حلق عاتيه وتضيف بدنه بالاعتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل
 في خمسة عشر يوما مرة ولا عذر في تركه وراء اربعين (وقصه) اي الشارب

(حسن) وفي حق الله تعالى في دار الحرب ان توفيه شارب به مندوب اليه (ولا بأس
 بدخول الحمام للرجال والنساء اذا انزروا) اذ داخل فيه (وقض بصره) وبسبب
 (تخاف الاوعية انقل الماء الى البيوت) الحاجة الوضوء والشرب للنساء لانهن
 نهين عن الخروج فيلزم كبر تحليبا لها (وكونها) اي الاوعية (من الخرق
 افضل) وفي الحديث من اتخذ اواني بيته خرقا زارته الملائكة ويجوز اخذها
 من ثياب اورصاص او شبه اواديم (ولا بأس بستر حيضان الميت باللبود) جمع
 اللبد (للبرد) لان فيه منفعة (ويكره الزينة وكذا ارتخاء السر على البيت) يعني
 لا يكره ان يكون لدفع البرد ويكره ان للتكبر (واذا ادنى الفرائض) من النفقة
 والكسوة وغيرها (واجب ان ينظم ينظر حسن وجواري جيدة فلا بأس به)
 لان النبي عليه السلام تسمى ماريثام ابراهيم مع ما كان عنده من الحرار
 والاصل فيه قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده (والفناعة بائني
 الكفاية ويصرف الباقي الى ما يقع في الآخرة اولى) لان ما عند الله خير وابق
 (كتاب احياء الموات)

مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهية يجوز ان يكون من حيث ان مسائل هذا
 الكتاب ما يكره وما لا يكره ومن محاسنه التسبب في الخصيب في اقوات الانعام
 ويشروعية بقوله عليه السلام من احيى ارضا ميتة فهي له وشروطه مستند
 في اثناء الكلام وسببه تعلق البقاء بقدر وحكمه تلك الحي ما احياء كما في العنابر
 الموات لغة حيوان مات وسمي بد ارض لا مالك لها ولا ينفع بها تشبها بالموت
 بالحيوان اذا مات وطول الانتفاع به فالمراد من الاحياء عرفا بالتصرف والانتفاع
 بان يبنى فيها بناء او يزرع فيها زراعا او يفرس فيها شجرا او نحو ذلك وشرفا
 (هي) اي الموات يقع الميم وضعها على وزن فعال من الموت (ارض لا ينفع
 بها) اي بالارض لا انتفاع بانها اصلا او عارضا بحيث لا يرجع عوده اولغلبة
 الماء عليها او نحوهما مما يمنع الانتفاع مثل غلبة الرمل والحجر والكسول وشمل
 ان يكون الارض بالحق او غيرها (عادية) اي قديمة غير مأوكة لاحيد
 من زمان بعيد ولذا اتيت الاعداء (او مأوكة في الاسلام) لكن (ليس لها)
 اليوم (مالك معين مسلم او ذمي) سواء كان فيها آثار العمارة اولا فان حكمها
 كالماوات حيث يتصرف فيها الامام كما يتصرف في الموات لكن لو ظهر لها مالك
 يرد عليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزراعة والا فلا وعن محمد لا يبي مالها
 آثار العمارة ولا يؤخذ منه التراب كالمقصور الخربة كما في القهستان في قد مالين
 لها مالك لانها اذا كانت مأوكة لمسلم او ذمي لم يكن مواتا وان مضت عليه

القرون وصارت خربة وفي الذخيرة ان الاراضي التي انقضت اهلها كالوات
 وقبل كاللقطة (وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا) علم لها
 مالك معين او لا بل تكون لجماعة المسلمين (ويشترط عند ابي يوسف كونها)
 اى الارض (بعيدة عن العامر) اى البلد والقرية فان العامر بمعنى المعمور
 لان الظان ما يكون قريبا من القرية لا ينقطع احتياج اهلها اليه كرى مواشيهم
 وطرح حصايدهم فلا يكون مواتا (وحد البعيد) ان يكون في مكان بحيث
 (اوصح من اقضاه) اى لو وقف انسان في اقصى العامر فصاح باعلى صوته
 (لا يسمع فيها) فانه موات وان كان يسمع فلنيس بموات وفي رواية عنده ان البعد
 قدر غلوة كما في الذخيرة (وعند محمد) يشترط (ان لا ينفع بها) اى بالارض
 (اهل العامر) من حيث الخطاب والاحتشاش الى غير ذلك (ولو)
 وصالية (قرية منه) اى من العامر حتى لا يجوز احياء ما ينفع به اهل القرية
 وان كان بعيدا ويجوز احياء ما لا ينفعون به وان كان قريبا من العامر وبه
 قالت الائمة الثلاثة وشمس الائمة اعتمد قول ابي يوسف كما في التبيين وفي الفهستاني
 ويقول محمد بن شتى كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي
 والمفهوم من كلام صاحب التسهيل ان قول الامام كقول ابي يوسف في اشتراط
 البعد حيث قال اعتبر محمد عدم الارتفاق لا البعد خلافا لهما (من احياءها)
 اى الموات (باذن الامام) اوثابه (ولو) وصالية (ذمبا ملكها) اى ملك
 المحي الموات (وبلا اذنه) اى بلا اذن الامام اوثابه (لا) يملكها عند الامام
 (خلافا لهما) فان عندهما يملكها بدون الاذن لانها كانت مباحة وبه سبق
 اليها بالخصوص فيملكها كما في الخطب والصيد وبه قالت الائمة الثلاثة الا عند
 مالك او تشاها اهل العامر يعتبر الاذن والا للامام ان الارض مغنومة لاستيلاء
 المسلمين عليها فلم يكن لاحد ان يختص بدون اذن الامام كسائر المغنم وفي الفهستاني
 وان كان مستأمننا فلا يملكها اصلا بالاتفاق وفي التبيين ولو تركها بعد احياء
 وزرعها غيره قيل الثاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها دون رقبتهما
 والاصح ان الاول احق بها لانه ملك رقبتهما بالاحياء فلا يخرج عن ملكه
 بالتزك ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط الاحياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفر
 على التعاقب تعين طريق الاول في الارض الرابعة في المروي عن محمد لانه لما احيى
 الجوانب الثلاثة تعين الجانب الرابع للاستطراد وملك الذي بالاحياء كالمسلم
 لانهم لا يختلفان في سبب الملك انتهى (ولا يجوز احياء ما قرب من العامر
 بل يترك من عى لاهل القرية ومطرحا لخصايدهم) لتحقيق حاجتهم اليه تحقيقا
 وتقدير افضار كالنهر والطريق وعلى هذا قالوا ليس للامام ان يقطع به ما لا غناء

المسلمين عنه كالحلج والابار التي يستقي منها آكل في التيسين لكن بين هذا وبين
 ما نقل آنفا عنه وهو قوله ويجوز اجباؤها لا يقتضي به وان كان قريبا من العامر
 وقول المص وحسنه محمد ان لا يدفع بها اهل العامر ولو قرينة من مخالفة
 لان مقتضاها ان يجوز احياء ما قرب من العامر على تقدير علمه انقاذهم
 بها نفع (ولا) يجوز احياء (ما) اي يحل (يعدل) اي يرجع (لأنه) ماء الفرائد
 ونحوها (كسجلة والشط وغيرهما) (واجمل صوده اليد) لحاجة العامة الى كونه نهرا
 (فان) الظاهر وان بالواو (لم يحل) عود الى مكانه ولم يكن على قول ان يوسف
 حرم العامر (جاز) احياءه لكونه ملحقا بالموات (ومن حذر ارضا ثلاث سنين
 ولم يعزها) اي الارض (اخذت) الارض (منه) اي من الحجر (ودفعت الى غيره) اي
 غير الحجر لان الدفع كان الى الاول لغيرها فيحصل النفع للمسلمين من حيث الشجر
 والخراج فاذا لم يحصل يدفعه الى غيره تخصيصا لا المقصود ولان الحجر ليس باحياء
 في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للرعاية والحجيرة الاسلام بوضع الاحجار
 حولها انه قصد احياءها لكونه من الحجر بالحركة وقيل اشتقاقه من الحجر بالسكون
 هو المنع لان من اعلم في قطعة ارض من الموات علامة بوضع الاحجار او الشوك
 في اطرافها او باحراق ما فيها من الشوك وغيره فكانه بمنع الغير فسمى دفعه
 بحجيرة ولا يغيب المالك ففقت مباحة على حالها لكنه هو اولي بها وانما قد
 ثلاث سنين لقول عمر رضي الله عنه ليس الحجر بعد ثلاث سنين حق وهذا
 من طريق السديانة فاما اذا احياءها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها الحق
 الاحياء منه دون الاول ونظيره الاستيلاء وجفر المعدن وان حفر بها بئر فهو
 بحجيرة وليس باحياء وهكذا اذا جعل الشوك حولها ولو كثر بها او ضرب
 عليها المستاة او شق لها نهرا فهو احياء كاف في التيسين (ومن حفر بئرا في ارض
 موات فله حريمها ان) حفرها (باذن الامام) عند الامام لانه احياء بالاذن
 عنه والا (وكذا) له حريمها (ان) حفرها (بغير اذنه عندهما) لان حفر
 البئر احياء عندهما سواء بالاذن او بغيره (او حريم) بئر (الوطن) التي
 يترع الماء منها باليد ويناخ الابل حولها للشرب (اربعون ذراعا) عن كل
 جانب قوله عليه السلام من حفر بئر فله مما حوله اربعون ذراعا (من كل جانب)
 عطشا لما شئت ولان الحافر لا يمكن من الانتفاع ببئر البحر عنها (هو الصحيح)
 احراز عما قبل الاربعون من كل الجوانب الاربعه من كل جانب عشرة اذرع
 لان ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الاربعه والصحيح ما في المتن لان في الاراضي
 الرجوة تحول الماء الى ما حفر دونها فيؤدي الى اختلاف سجد (وكذا) اربعون
 ذراعا من كل جانب في الصحيح (حريم) البئر (الصحيح) التي تزح المال بالاسدح

عند الامام (وعندهما للتأضح ستون) اى فخر بمها ستون ذراعا لقوله عليه
 السلام حریم العين خمسمائة ذراع وحریم بئر العطن اربعون ذراعا وحریم
 بئر ناضح ستون ذراعا وله قوله عليه السلام من حفر بئرا فله ما حوله اربعون
 ذراعا من غير فصل ولما تعارض الخبران اخذنا بالاقول لثبته وفي المحيط اذا كان
 عمق الماء زائدا على اربعين يزداد عليها (وحریم العين خمسمائة ذراع من كل
 جانب) لما روينا ولان العين تستخرج للزراعة فلا بد من مكان يجرى فيه الماء
 ومن حوض يجمع فيه الماء ومن موضع ينزل فيه المسافر والسدواب ومن
 موضع يجرى منه الى المزارع والمراعى فقد رزقنا زيادة قيل لو كان عادية فخر بمها
 خمسون ذراعا وعند الشافعى ومالك يعتبر العرف في الحریم مطلقا (ويمنع
 غيره) اى غير حافر البئر او العين (من الحفر في حریمه) لانه بالحفر ملك حریم
 ذلك المحفور فليس لغيره ان يتصرف في ملكه (لا) يمنع من الحفر (فيما وراءه)
 اى فيما وراء الحریم لعدم تعلقه بما وراءه (وان حفر احد بئرا فيه) اى في داخل
 الحریم (ضمني) بالتشديد الاول للثاني (النقصان) لتعدي الثاني بتصرفه في
 ملك غيره وطريق معرفة النقصان ان يقوم الاولى قبل حفر الثانية وبعده
 فيضمن نقصان ما بينهما (ويكبس الاول بنفسه) اى يملأها بالتراب كما اذا هدم
 جدار غيره فانه لا يؤمر بان يبنى جداره بل يضمن قيمة بنائه ثم يبنى بنفسه هو
 الصحيح كافي الهداية وقبل لا يضمنه النقصان وان يأخذه بكبس ما احتقره لان ارالة
 جنابة حفره عليه كافي الكفاية يلقبها في دار غيره فانه يؤخذ برفعها وما عطب
 في الاولى فلا ضمان فيه لانه غير متعد اما ان كان باذن الامام فظاهر وكذا
 اذا كان بغير اذنه عندهما والعذر للامام انه يجعل الحفر تحجيرا وهو تسبيل
 منه بغير اذن لامام والتحجير لا يكون متعديا فلا يضمن بالاتفاق وان كان لا يملكه
 بدون الاذن وما عطب في الثانية ففيه الضمان لانه متعد فيه حيث حفر في ملك
 غيره كافي الهداية (وان حفر) بئرا (بامر الامام فيما وراءه) اى في غير حریم
 الاول قريبة منه (فذهب ماء البئر) الاولى وعرف ان ذهابه من حفر الثاني
 (ولا ضمان عليه) لانه غير متعد فيما صنع والماء تحت الارض غير مملوك لاحد
 فليس له ان يخاصمه في تحويل ماء بئره الى البئر الثاني كالمتاجر اذا كارهه حانوت
 فأتخذ آخر بجنبه حانوتا لمل تلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له
 ان يخاصم الثاني كافي الدرر (وله) اى للدنى حفر فيما وراء الحریم متصلا
 بحریم البئر الاولى (الحریم) من الجوانب الثلاثة (مما) اى من جانب
 (سوى حریم) الحافر (الاول) لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اراد
 التوسعة عليه حفرها بعيدا من حریم البئر الاولى (وللقناة) اى يجرى الماء

تحت الأرض (حريم بقدر ما يصلحها) أي يحيط به البسة لاقاء الطين ونحوه
منه الامام (وقيل لأحرم لها ما لم يضرها) عنده لكونها جوف الأرض
كالنهر وقيل أنه مقوض إلى رأى الامام كافي الاختيار (وعندهما هي)
أي العتاة (كأثر) في استحقاق الحريم (وأن ظهر ماؤها) أي ماء القاء (وهي)
كالعين) الفؤارة (أجماعاً) فيقدر حررها بنحو سحابة ذراع (ولا يحرم
أهر) فهو بحري كبير لا يحتاج إلى الكرى في كل حين (في أرض غير الاستحجة)
أي من كان له أهر في أرض غيره فليس له تحريم عند الامام إلا في غير هذه على
ثبوت الحريم له (وعندهما) أي النهر (مسناة) أي مسناة النهر لأن يمشي
عليها ويبقى طينها قبل هذه المسئلة على من أحى نهر في أرض
موات بأذن الامام لا يستحق الحريم عنده وعندهما يستحقه أكن الحقيقة
من مشايخنا ما قالوا أن له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج إليه لاقاء الطين ونحوه
وهو الصحيح كافي القهستاني نقلاً عن الشافعي وهذا الحريم (بقدر نصف عرض
من كل جانب عند أبي يوسف) لأن المسئلة الحاجة الغالبة وذلك بشغل تربة
إلى حافته فكن ما ذكرناه (وبقدر عرضه عند محمد) من كل جانب لأنه
قد لا يمكنه القاء التراب من الجانبين فجتاح إلى القاء في أحدهما فيقدر في كل
طرف بطن النهر والحوض على هذا الاختلاف لهما أنه لا ارتفاع بالنهر
إلا بالحريم لأنه يحتاج إلى الشيء فيه لتسلسل الماء ولا يكون ذلك عام في المسئلة
والقاء الطين ولا يمكنه العمل إلى مكان بعيد إلا يخرج فيكون له الحريم اعتباراً
بأثره أن الحريم ثبت في التراب نص على خلاف القياس فيقتصر على مورد
ولان الحاجة في البئر أكثر لأنه لا يمكن الارتفاع عام التراب دون الاستقاء ولا الشفط
إلا بالحريم وأما النهر يمكن الارتفاع بماه دون الحريم وفي الشئ وإنما اختلف
الامام وصاحبه في موضع الاشتاء وهو أن يكون النهر مؤثراً بالأرض ولا فاصل
بينهما وإن لا يكون الحريم مشغولاً بحق أحدهما كالغرس حتى لو كان مشغولاً
بحق أحدهما كان الحق به بالاتفاق انتهى واتفاقنا هو بحري كبر لأن المجري
لو كان صعباً يحتاج إلى كرى في كل وقت فله الحريم بالاتفاق كافي الكفائية
(وهو) أي قول محمد (الاروق) بالباس الذين هم أهل النهر كما في الهداية
وغرها وفي القهسته في نقلاً عن الكرماني والفتوى على قول أبي يوسف
(فالمسناة) مبتدأ خبره قوله الثاني لصاحب الأرض وتفرغ على الخلاف
المربور يعني المسناة التي (من النهر) أي بين نهر رجل صفة المسناة (والأرض)
أي أرض الآخر (و) الحال أنها (ليست في يد أحد) منهما بأن لا يكون
عليها غرس ولا طين فليأخذ منهما والأفصاح الشامل أولى لأنه صاحب يد

وان كان لكل واحد منهم سيدة فيشتركان فيها ولو كان عليه غرس لا يدري
من غرسه فهو من مواضع الخلاف (اصحاب الارض) هذا عند الامام
اذلحريم لانهر عنده (فلايفرس فيها صاحب النهر ولايتلى عليها طينه
ولايعمر) لكونها تعديا منه في حق مالكها (وقيل له) اى اصحاب النهر
المرور واقاء الطين فيها (ما لم يفتح) وهو الصحيح كما في التبيين وغيره لانه
لا يطل بذلك حق صاحب الارض وبذلك جرت العادة ولكن لايفرس فيه
الا المالك (وعندهما هي) اى المسئلة (لب النهر فله ذلك) اى الغرس
والا لاقاء والمرور بناء على اصلهما كما مر آنفا (وقال الفقيد ابو جعفر اخذ بقول
الامام في الغرس ويقولهما في اقاء الطين) فلايفرس فيها صاحب النهر كيلا
يطل حق مالكها ولكن يلقى الطين للحاجة والضرورة (ومن غرس شجرة
في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب) كما جزم به في المختار
حيث قال واوغرس شجرة في ارض موات فحريمها من كل جانب خمسة اذرع
ليس انفسره ان يغرس فيه انتهى (يمنع غيره من الغرس فيه) لانه يحتاج
الى الحريم لجذاذ ثمره والوضع فيه

(فصل في الشرب)

لما فرغ من احياء الموات ذكر ما يتعلق من مسائل الشرب لان احياء الموات
يحتاج اليه وفي القهستاني الشرب بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب
واليه اشار بقوله (هو) اى الشرب (النصيب) قال الله تعالى لها
شرب ولكم شرب يوم معلوم اى نصيب (من الماء) اى الحظ المعين من الماء
الجاري او الراسكد للحيوان او الجساد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا
للمزارع او الدواب (والشفقة شرب بنى آدم) اى استعمالهم الماء لدفع
العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها (و)
شرب (البهائم) اى استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة
ما لا ينطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن يخص التعارف بما عدا السباع
والطيور كما في القهستاني (الانهار العظام كالفرات) نهرا الكوفة (ودجلة)
نهر بغداد وغيرهما (غير مملوكة) لاحد لعدم يد فيها على الخصوص لان قهر الماء
يمنع قهر غيره فلا يكون محرزا والمالك بالاحراز (واسكل احد فيها) اى في الانهار
العظام (حق الشفقة والوضوء ونصب الرحي وكري نهر الى ارضه) لقوله عليه
السلام المسلمين شركاء في ثلثة الماء والكلاء والنار لان الانتفاع بالانهر كالانتفاع
بالشمس والقمر لا يمنع منه احد على اى وجه كان بشرط لجواز الانتفاع

على الأربع وفيما نحن فيه من الحديث اثبت الشركة للناس عاما (ولو كانت
 البئر والعين او النهر في ملك احد فله) اى لصاحب الماء (منع من يريد الشقة
 من الدخول) اى فى ملكه اذا كان يحجر ماء آخر يقرب من هذا الماء فى ارض
 مباحة لعدم الضرورة (فان لم يحجر غيره) اى غير ذلك الماء (لزمه) اى صاحب
 الماء (ان يخرج اليه الماء او يمكنه) من التمكن (من الدخول) بشرط ان لا يكسر
 ضيقه وهذا عن الطحاوى وقبل ما قاله صحيح فيما اذا احتفر فى الارض مملوكا له
 اما اذا احتفرها فى ارض موات ليس له ان يمنعه كفى الهداية (فان لم يفعل)
 ما ذكر من الاخراج والتمكن (وخيف العطش) على نفس الطالب او دابته
 (قول بالسلاح) لا رعى الله تعالى عنه ولا به قصه ان لا يمنع حقه
 وهو الشقة لان الماء فى البئر والنهر ونحوهما مباح غير مملوك (وفى) الماء
 (الحرز) فى الاوائى (يقال بغير سلاح) يعنى عند خوف الهلاك اذا كان فيه
 فضل من حاجته ولا يقاتله بالسلاح لانه ملكه بالاخراج حتى كان له تضمينه
 الا انه مأثور ان يدفع اليه قدر حاجته قبل منع خاف الامر فيؤديه الى القتال
 كفى الاختيار (كما فى الطعام حال الخمصة) والمفهوم من الكفى وغيره جواز
 ان يقاتله بالسلاح لانه قال الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فصار
 ذلك بمنزلة التعزير

(فصل)

فى كرى الانهار (وكرى الانهار العظام من بيت المال) خبر كرى الانهار
 وفى الهداية الانهار ثلثة نهر غير مملوك لاحد ولم يدخل ماؤه فى المقاسم بعد اى
 قط كالفرات ونحوه ونهر مملوك دخل ماؤه تحت القسمة والا انه عام ونهر مملوك
 دخل ماؤه فى القسمة وهو خاص والفصل بينهما استحقاق الشفعة به وعدمه
 والاول كرىه على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
 مؤنته عليهم ويصرف اليهم من مؤنة الخراج والجزية دون العشور والصدقات
 لان الثانى للفقراء والاول للنواب (وان لم يكن فيه) اى فى بيت المال (شئ)
 فعلى العامة) اى فالامام يحجر الناس على كرىه احياء لمصلحة العامة اذ هم
 لا يجتمعون ولا ينفقون عليها بانفسهم ولا يقيمون ان لم يجبرهم الامام عليه وفى
 مثله قال عمر رضى الله عنه لو تركتم لبعتم اولادكم الا انه يخرج للكرى من كان
 بظيفه ويجعل مؤنته على المياسير الذين لا يطيقونه بانفسهم كما يفعله فى تجهيز
 الجيوش فانه يخرج من كان يطبق على القتال ويجعل مؤنته على الاغنياء
 (وكرى ممالك) ودخل ماؤه فى المقاسم قوله ملك على صيغة المبنى للمفعول

على اربابه وهذا النوع انسان ان يكون اماماً من وجهه وخاصاً من وجهه وانسان
ان يكون خاصاً من كلي وجهه والفارق بينهما ان ما يستحق به الشفعة فهو خاص
من كل وجهه وما لا يستحق فهو عام من وجهه فذكره على اهل العلم ليعلموا
المسال لان منفعة لهم على الخصوص فتكون مؤتمية عليهم لان العزم بالغنم
(لا على اهل الشفعة) لانهم لا يختصون اولاهل الدنيا كما هم حق الشفعة ولانهم
اتباع والمؤنة تجب على الأصول دون الانبياء (ويجبر من ابى) عن الكرى
دفعا لضرر بنية الشركاء وقيل لا يجبر في المملوك الخ ص لان كل واحد من
الضررين خاص ويمكن دفعه بالكري باسم القاضى ثم رجوع على الابى ولا كذلك
الاول (ومؤنته) اى مؤنة الكرى المستزك (عليهم) اى على الارباب (من
اعلاء) اى من اعلى النهر (واذا جاوز) الكرى (ارضى رجل) من الشركاء
(سقطت) المؤنة (عنه) اى من الرجل (عند الامام) وفي الخاتمة الفتوى
على قوله (وليس له) اى للرجل (سقى ارضه مالم يفرغ شركاؤه) عن الكرى
لاختصاصه بالانقطاع بالماء دون شركائه (وقيل له) اى للرجل (ذلك) اى السقى
قبل مراغهم (وعندهما هي) اى المؤنة (عليهم) اى على الارباب (يجعل
من اوله) اى من اول النهر (الى آخره بحصص الشرب) وبساتين الشركاء
في النهر اذا كانوا عشرة مثلاً فعلى كل واحد منهم عشر مؤنة الكرى فاذا جاوز
عن ارض احدهم فعلى كل من الساقين تسعة منها واذا تجاوز عن ارض اخرى
وعلى كل منهما تسعة منها هذا عند الامام وقالوا على كل منهما عشرة من اول
الكرى الى آخره لان اصحاب الاعلى حقاً في الاسفل لاحتياجه الى تسهيل ما قبض
من الماء فيه وله ان المقصد من الكرى الانتفاع بالسقى وقد حصل اصحاب
الاعلى فلا يلزمه انتفاع غيره وانس على صاحب المسيل عاقبته كما اذا كان له
مسيل على سطح غيره كيف وانه يمكنه رفع الماء عن ارضه بسده من اعلاء ثم انما
يرفع عند اذ الجاوز ارضه كما ذكرناه وقيل اذا جاوز فوهة نهره وهو مروي عن
محمد والاول اصح لانه رأياً في اتخاذ الفوهة من اعلاء واسيله اذا جاوز الكرى
ارضه حتى سقطت عند مؤنته قيل له ان يفتح الماء يسقى ارضه لانه لا يتهم الكرى
في حقه وقيل ليس له ذلك مالم يفرغ شركاؤه نقلاً لاختصاصه كما في الهدياية
(وتصح دعوى الشرب بلا ارض) استحساناً لان الشرب قديم لك بلا ارض
ارثاً ووصية وقد يباع الارض بدون الشرب فيبقى له الشرب وحده فصار هو
مرغوباً منه عليه فنصح الدعوى وتقبل الياسة وفي القياس لا تصح دعواه
بدونها لعدم تحقق شرط صحة الدعوى وهو الاعلام والشرب لا يقبل
الاعلام لجهالة المقام (ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد رب الاربع

منع الاجراء في ارضه (فليس له) اي الرب (ذلك) اي المنع ويترك على حاله
لان موضع النهر مستعمل له باجراء مائه فيكون في يده فعند الاختلاف يكون
القول قوله في انه ملكه (فان لم يكن) اي النهر (في يده) اولم يكن له اشجار
ولا طين ماقى على جانبي النهر (اولم يكن جاريا فادعى انه) اي النهر (له) وقصد
اجراءه لا يسمع بلائنه انه) اي النهر (له) وانه كان له حق الاجراء في هذا
النهر يسوقه الى ارضه لسقيها فيقضي له به لاثباته بالحجة ملك الرقبة اذا كانت
الدعوى فيه اوحق الاجراء باثبات الجري من غير دعوى الملك (وعلى هذا
المصنف في نهر اوسطح والميراث والمشي في دار الغير) حكم الاختلاف فيها
نظيره في الشرب وقع في نسخة المصنف بالواو في الميراث والمشي لكن الظاهر
باو فيهما تدبر (وان اخصم جماعة في شرب) اي نهر بين قوم اخصموا في
الشرب فالنهر (بينهم قسم) الشرب (على قدر اراضيهم) لان الحق
بالشرب سقي الاراضي والحاجة الى ذلك تختلف بقله الاراضي واكثرها والظاهر
ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضيه وبقدر حاجته بخلاف الطريق
اذا اختلف فيه الشركاء حيث يستوون في ملك رقبة الطريق ولا يعتبر في ذلك
سعة الدار وضيقها لان الحق فيه الطرق ولا يختلف باختلاف الدار الواسعة
والضيقة (ويمنع الاعلى) منهم (من سكر النهر) اي من سنده يعني اذا كان
ارض الاعلى منهم مرتفعة والماء قليلا بحيث لا يمكنه سقي ارضه بتمامها
الا بسنده لم يكن له ذلك لان الماء يكون محبوسا عن الباقيين في بعض المسرة وفيه
منع لحقهم فلوا لم يجدوا من الجبل الى وجه الارض فانتشر لا يمنع الاعلى منه
بل يكون لمن سبق اليه يده وفيه اشعار بانه يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون
السكر انتهى (بالارضاء الشركاء) اي بالارضاء الباقي (وان) وضعية
(لم تشرب ارضه) اي الاعلى (بدونه) اي السكر فان تراضوا على ان يسكر
الاعلى النهر حتى يشرب بخصته او اصطحوا على ان يسكر كل رجل منهم في
نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا امكنه ان يسكر بلوح او باب لا يسكر
بما ينكس به النهر كالتراب والطين من غير تراض لكونه اضرا رايهم
فان لم يسكر بلوح قبل التراب ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى ارض كل
واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى
ان يسكروا ليرتفع الماء الى اراضيهم (وليس لواحد منهم) اي من الشركاء
(ان يشق منه) اي من النهر المشترك (نهر او ينصب عليه رحي او) ينصب عليه والية
وهي بالفارسية جرخ آب (او) ينصب عليه (جسرا) وهو اسم لما يتخذ من
الخشب والاولواح على النهر (بلا اذن البقية) اذ بالشق يكسر ضفة النهر

المبتزلة وبالنصب غير منقسم الذي كان يجري عليه ويبدأ بالباب الذي
 فيه وقف على اذن شريكه (الارجح في ملكه ولا يقصر بالنهر ولا يملكه) اي الا
 اذا وضع رجلي في ملكه بان وقع في بطن النهر وكان جانيبا ملكه والاخر حتى
 التماسيل حال كونه غير يقصر بالنهر من كبر ضيقه ولا يملكه من اخراجه عن
 حذبه فيجوز كما ذكرنا (ولا ان يوضع في النهر) اي يجره في ارضه لانه يكسر
 طرف اصل النهر ويزيد على مقدار حقه في اخذ الماء (ولا ان يقسم بالايام
 او مضافة بعد كون القسمة) من التقديم (بالكوى) بكسر الكاف جمع كوى
 يفقهها وقد يضم الكاف في المنزلة فالجمع كوى كعروة وعري ويجوز فيه الماء
 والقصير والمراد ثقب في الخشب او الحجر ليجري الماء الى المزارع او الجوار اول ابي
 ليس لواحد منهم ان يقسم بالايام ولا مضافة مع ان القسمة قد كانت من التقديم
 بالكوى وكذا ان يقسم بالكوى وقد كانت بالايام لان التقديم يترك على قدمه
 الا ان يرضى الكل (ولا ان يزيد كوة) اي او كان لكل منهم كوى مضافة في
 خاص ليس لواحد ان يزيد كوة (وان) وصاية (لم يقصر بالباقيين) لان الشريك
 خاصة بخلاف ما اذا كان الكوى في النهر الاعظم لان لكل منهم ان يشق
 نهره منه ابتداء فكل له ان يزيد في الكوى بالطريق الاول كما في الهداية (ولا ان
 ينقص بعض كوا) وفي التبيين ولو اراد الاعلى من الشريك من النهر الخاص
 وقيد كوى بينهما ان يسد بعضها دفعا لفيض الماء عنها كيلا تنزل ليس له ذلك
 لمباقيه من الاضرار بالاخر وكذا اذا اراد ان يقسم النهر مضافة لان القسمة
 بالكوى تقدمت الا ان يتراضا لان الحق لهما (ولا) اي ليس لواحد (ان يسوق
 شربه الى ارض اخرى له ليس لهما) اي للارض الاخرى (منه) اي من ذلك
 النهر (شرب) لاحتمال ان يدعي رب الارض بتقادم العهد حق تلك الارض
 في الشرب وكذا اذا اراد ان يسوق شربه في ارضه الاولى حتى تنتهي الى هذه
 الارض الاخرى لانه يستوفي زيادة على حقه اذا لارض الاولى تشف بعض
 الماء قبل ان يسقى الاخرى (فان رضى البقية) اي بقية الشركاء (بشيء من
 ذلك) المذكور من النقص والزيادة والقسمة من الايام وغيرها (جاز) لان الحق
 (لهم) ولهم اسقاطه (ولهم) اي للبقية (نقصه) بعد الاجازة وورثتهم من
 بعدهم) لانه اعارة الشرب لامبالة لان مبادلة الشرب بالشرب باظلة وكذا
 اجارة الشرب لا تجوز لما عرف في موضعه فتعينت الاعارة وهذا لان القسمة
 بالكوى قدمت وليس لاحدهما ان ينقص تلك القسمة فاذا اراضيا على خلاف
 ذلك يكون كل واحد منهما معبرا نصيبه من صاحبه فيرجع فيها هو وورثته
 اي وقت شاء لان العارية خير لازمة كما في التبيين (والشرب يورث) لانه يورث

ما ياجرى فيه الارث (ويوصى بالتفادع به) اى بعينه لا بقرينة اذا الوصية
كالارث في الثبوت بعد الموت فيصير حكمها كحكمه وجهه الموصى به لا تنفع
الوصية لانها من اوسع العقود حتى جازت للمدوم بالمدوم كافي المصح (ولا يباع
الشرب ولا يوهب ولا يوجر ولا ينصدق به بالارض) للجهالة الفاحشة وعدم
تصور القبض ولكونه غير متقوم حتى لو اتلف شرب انسان بان سقى ارضه
من شرب غيره لا يضمن على رواية الاصل وفي الهداية ولا يباع الشرب في دين
صاحبه بعد موته بدون ارض كافي حال حيوته وكيف يصنع الامام والاصح
ان يضمن الى ارض لا شرب له فيبيعها باذن صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض مع
الشرب وبدونه فيصرف السماوات الى قضاء الدين وان لم يجد ذلك اشترى على
تركة الميت بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها ما فيصرف الثمن الى ثمن
الارض والفاضل الى قضاء الدين (ولا يجعل) الشرب (مهرا) حتى لو تزوج
امراة على ان يكون الشرب مهرا لها يجب مهر المثل عليه لا الشرب (ولا)
يجعل (بدل صلح) فيكون المدعى على دعواه (ولا يضمن من ملأ ارضه فترت
ارض حاره) او غرقت لانه مسبب وليس بمتعدد فيه فلا يضمن لان الشرط
وجوب الضمان في السبب ان يكون متعديا وانما قلنا ليس بمتعدد فيه لان له ان يملأ
ارضه ماء ويسقيها كافي المصح وفي القهستانى هذا اذا اسقى في نوبته مقدار حقه
واما اذا اسقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال اسماعيل الزاهد وذكر
في التتمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد دفع الى ضمن وعليه الفتوى (ولا) يضمن (من سقى
من شرب غيره) لان الشرب ليس بمال متقوم وهذا على رواية الاصل وهو
مختار الامام المعروف بنحو اهر زاده وعليه الفتوى كما في القهستانى وفي الزهدى
من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤدبه بالحبس والضرب وفي المصح
وار اخذ خرة بهدمرة يؤدبه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك

(كتاب الاشربة)

ذكر الاشربة بعد الشرب لانهما شبهتا عرق واحد لفظا ومعنى وقدم
الشرب لما سبقت له احياء الموات ومن محاسنه بيان حرمتها اذ لا شبهة في حسن
تحرّم ما زيل العقل الذى هو ملك معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان قيل
ما باله حل اللحم السائلة مع احتياجهم الى ذلك قلت بان السكر حرام في جميع
الديان وحرمة شرب القليل علينا كرامة لنا من الله تعالى لئلا نقع في المحذور
ونحن مشهود لنا بالحكمة واعلم ان الاصل في الاشياء كلها سوى الفروج الاباحة
قال الله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جيئة وقلتا واما ما فى الارض

جلالاً طيباً وانما ثبت الحزمة في أرض مصر بمطابق أو حبر مروى فقام بوجد
 شيء من الدلائل المحرمة فهي على الإباحة وقد دل كتاب الله تعالى وهو قوله
 تعالى إنما الحرام والنجس الآية وقول النبي عليه السلام حرمت الخمر أعينها قليلها
 وكثيرها وقد تواتر خبرها عن النبي عليه السلام وعليه إجماع أئمة والسبكر
 في كحل شراب فالشراب لغة اسم لما يشرب به ماء كان أو غيره جلالاً أو غيره
 واضطلاحاً ما هو مسكر وما يستخرج منه وهو ما يخرج من شجرة عند بعض اصحابنا
 والمضاف محذوف أي شرب الاشربة واسماؤها الثمار كالعنب والتين والزيتون
 والحبوبات كالبر والذرة والدخن والجلالات كالسكر والغايذ والعسل والالبان كالبان
 الابل والزمالك والمخدة من العنب خمسة أنواع اومئة ومن التين ثلاثة ومن الزيتون اثنان
 ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في مطبوخ كما سيأتي (محرم الخمر)
 وأن قلت (وهي التي) يكسر الزون ويشد الباء (من ماء العنب إذا غلا)
 من غلا يعني غلياً وقليلاً أي صار اسفله أعلى (واشتد) أي قوى بحيث يصير
 مسكراً (والقذف بالزبد) بالتحريك أي رماء بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد
 فيه صفو وورد (شترط) عند الامام لأن الغايان بداية الشدة والقذف بالزبد
 والسكون كالشدة اذ به تغير الصافي عن الكدر (خلالاً لهما) لأن عند هذا
 وعند الأئمة الثلاثة لا يشترط فيه القذف بالزبد لانه يسمى خمر اقل القذف وفي
 المنع والغليان والشدة شرط بالاجماع وفي النهاية ولا يجددون القذف احتياطاً
 به قال ابن الشيخ في شرح الوقاية وخص اسم الخمر بالتي من ماء العنب إذا صار
 مسكراً بمقتضى أهل اللغة واستعمل فيه وقال بعض التماس لفظ الخمر اسم لكل
 مسكراً كان أو مطبوخاً من ماء عنب أو غيره لانه مشتق من مخامرة وهو
 موجود في كل مسكر واجب عليه الغتاسمي هذا خبرنا بالخمر وهو الشدة
 والقوة ولا ختماره وهو تغير ريحه لا للمخامرة ولوسم الغتاسمي للمخامرة العقل
 وذلك لا يدل على أن كل ما يخمر من العسل يسمى خمر كالخمر لانه اسم خاص
 بالكواكب اظهره وهذا لا يدل على أن كل ما ظهر يسمى خمر مع أن المباشرة في الوصف
 تعتبر تارة كافي النخم والخمر وقد لا تعتبر تارة كافي الخبز والجدار (و) محرم
 (الطلاء) بكسر الطاء وتخفيف اللام ومد الالف (وهو ما طلى منه) أي
 من ماء العنب (فذهب اقل من ثمة) كافي الوقاية والكثير لكن في التبيين نقلاً
 عن المحيط الطلاء اسم للثالث وهو ما إذا طلى من ماء العنب حتى ذهب ثلثه
 وبقي ثلثه وصار مسكراً وهو الصواب لما روي أن كبار الصحابة رضوا الله عنهم كانوا
 يسمون من الطلاء ما ذهب ثلثه وبقي ثلثه على ما يسمي من قريش ولويد المحيط
 نقير الخمر هي اياه بما ذهب ثلثه وفي ايهامية كافي التين يسمي بالذهب اقل من ثلثه

ويسمى الباذق ايضا سواء كان الذاهب قليلا او كثيرا بعد ان لم يكن
 الذاهب ثلثين (فان ذهب نصفه) بالطبخ وبقي النصف (يسمى منصفيا
 وان طبخ نادى طجة يسمى باذقا) اسم لما يطبخ من ماء الغنص حتى يد
 اقل من ثلثه سواء كان اقل من الثلث او النصف بعد ما صار مسكرا (اذا غلا
 واشتد) وقذف بالزبد على الاختلاف لانه رقيق ملذ مطرب يد عوقليه
 الى كثيره كالخمر ولهذا يجتمع عليه الفساق فيحرم شربه دفعا لما يتعلق به الفساد
 وقال الاوزاعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس
 بخمر (و) يحرم (السكر) وفي المغرب بقحتين عصير الرطب ولهذا قال
 (وهو الى من ماء الرطب) وفي المخرج واشتقاقه من سكرت الريح اذا مسكت
 فسر الجوهري بنبيذ التمر وفي الهداية السكر هو الذي من ماء التمر الرطب
 وفي الغنيمة المفسر التمر بالرطب لان المتخذ من ماء التمر اسمه نبيذ التمر لا السكر
 وهو حلال على قول الشيخين في قول الجوهري والفقهاء نوع مخافة فليأمل
 وانما يحرم (اذا غلا واشتد) وقذف بالزبد وقوله حلال وقال شريك بن عبد الله
 هو مباح وان قذف بالزبد لقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب يتخذون
 منه سكرا ورزقا حسنا لان الذكر وقع في موضع النية وهي لا تحقق بالحرم
 قيل في جوابه ان توصيف المعطوف بالحسن لا يخرج عن الدلالة على ان
 في المعطوف عليه قبحا مع ان الامتان مشوب بالزويج هو يتخذون سكرا
 ويدعون رزقا حسنا (و) يحرم (نقيع الزبيب) وهي الى من ماء الزبيب
 (اذا غلا واشتد) ويتأتى فيه خلاف الاوزاعي (واشترط قذف الزبد فيهن)
 اي في النقيع والسكر والطلاء (على ما في الخبر) اي على الخلاق الواقع
 فيها (والكل) من الطلاء والنصف والباذق والسكر والنقيع (حرام)
 حديث كل مسكر حرام وله لا خلا له بسلامة العقل (وحرمتها) اي حرمة
 هذه الاشياء (دون) حرمة (الخمر فحجاسة الخمر غلبة) رواية
 واحدة كابول اثبت حرمتها بل لم يقطع (ونجاسة هذه) الاشياء
 (مختلف في غلظتها وخفقتها) فان نجاستها خفيفة في رواية (ويكفر
 مسح الخمر) لانكاره الدليل القطعي (دون هذه) الاشياء لان حرمتها غير
 قطعية بل اجتهادية (ويحد بشرب قطرة من الخمر وان) وصاية (لم يسكر
 بخلاف هذه الاشياء) اي لا يحد فيها ما لم يسكر منها لان الحد ورد في التي خاصة
 ولا يعمد الى المطبوخ (ويجوز بيع هذه) الاشياء (ويضمن متلفها) عند الامام
 (خلافا لهما) كما في الغصب (وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان)
 على التالف (اجازها) اما عدم جواز البيع فلقوله عليه السلام ان الذي

حرم شربها حرم بيعها واكل ثمنها واما عدم الضمان فلهذا يطبخ بنوعيه
 في حق المسلم (ووطئت الخمر او غيرها) من الاشربة الحرة (بعد الاستعداد
 لا قبله وان) وصاية (دفع الشربة) وفي الثالث لان الطبخ يمنع من ثبوت
 الجريمة لانه فيها يذوقونها (لكن قول لا يخذ) من شرب ذلك المطبوخ
 (ما لم يسكر) لان الحد في القليل ورد في النبي والطبخ يورث الشهادة والحد
 يندري بها وعند السكر يلحق بالخمر (ويحل قيدا للزبيب اذا طبخ اذني
 طخنة) وهو ان يطبخ الى ان يتسحق (واد) وصاية (اشند) بمائه (ما لم يسكر)
 بلائذ له وطرب بل يذوقه وله عليه السلام لا تذبذوا الرطب والزبيب معا
 ولكن انذبذوا كل واحد منهما على حدة وهذا نص على ان المخذ من كل
 واحد منهما فرادي مباح وهذا محمول على المطبوخ منه اذ ان حرام باجتماع
 الحسابات رمي الله تعالى عنهم وفي الهداية ووجع في الطبخ بين العنب
 والتراوين التمر والزبيب لا يحل حتى يذهب ثلثه لان التمر ان كان يكتفي بقيد اذني
 طخنة فعصير العنب لا يدار يذهب ثلثه فيعتبر جانب العنب احتياطا وكذا
 اذا جمع بين عصير العنب ونقع التمر اساقط انتهى هذا خلافا لاساقطه وهو
 قوله وينذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذني طخنة لال منع (وكذا)
 يحل (يذوقه لوانين والخطوة والشعر والذرة) وفي الهداية وينذ العسل
 واللين وينذ الخطوة والذرة والشعر لال وانما يطبخ وهذا عند الشيخين
 اذا كان من غير لهو وطرب لقوله عليه السلام الحمر من هاتين الشجرتين واسار
 الى الكرمة والخلعة خص التحريم بهما والمراد بيان الحكم انتهى لكن يتناقض قوله
 عليه السلام حرمة الخمر اعيها والسكر من كل شراب الا ان يحل هذا
 على سكر من كل شراب يخذ من هاتين الشجرتين غير الخمر كما في التسهيل
 لكن رد عليه ما روى عن النبي عليه السلام انه قال ما سكر كثيره فله حرام
 وقال كل مسكر خمر الا ان يذوق ل لبس ثابت وان سلب ثبوته فهو محمول على القبح
 الاخير تنبع فان اقوال الفقهاء في هذا محل مضطربة (والخليطين) من الزبيب والتمر
 (طبخت اولا) هذا قيد لقوله وكذا يذوق العسل الى هالكن في الهداية وغيرها
 من المعبرات ولا بأس بالخليطين لما روى عن ابن زياد انه قال سقاني ابن عمر رضي الله
 عنهما مشربة ما كدت احدثي الى اهلي فعدوت اليه من الغد فاخبرته بذلك فقبل
 ما زدناك على عجرة وزبيب وهذا من الخليطين وكان مطبوخا لان مذهب ابن عمر
 نقيع الزبيب كان حراما وهو النبي منه والابو دى الى التناقض وما روى من النهي
 عن الخليط محمول على حالة البسوط وكان ذلك في الابتداء والاباحة في حالة
 السعة انتهى فعلى هذا يظهر التفرقة بين قول الاص ووهو طبخت اولا وبين قول

الهداية وغيرها وهو كان مطروحا - لكن يمكن ان تقول ان الهداية
 وغيرها بعد الاشتداد وقول المعنى وهو طيحت اولا قبل الاشتداد ويؤيده
 ما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت نبتذ لسوء قول الله عليه السلام
 في مسته في اخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فيطرحهما فييه ثم يصب عليه
 الماء فينتذه غدوة فيشربه عشية وفتذ عشية فيشربه غدوة فعلم انه قبل
 الاشتداد لانه لا يشد في الغدوة وكذلك في العشي فاليابا تتبع (وكذا) يحل
 (المثلث وهو عصر العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثا) وبقى الثلث ولا يمتد
 بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع
 من العصير فذهب صاع باز يد طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى
 الثلث فيحل ويبقى ان يطبخ موصولا فاما ان يقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل
 تغيره محدث المرارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفقهاء كما في القهستاني
 (وان) وصاية (اشتد) وقذف ما لم يسكر بلانية لهو وطرب عند الشيخين
 لانه لغلظته لا يدعوا الى السكر شره وهو في نفسه غداء فبقى على اصل
 الاباحة كما مر تفصيله قبله وفي الهداية والذي يصب الماء بعد ما ذهب
 ثلثه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ طبخة فحكمه حكم المثلث لان صب الماء لا يزيد
 الا ضعفا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا
 كل لان الماء يذهب اولا للطافية او يذهب منهما فلا يكون الذاهب ثلثي
 ماء العنب (وفي الحديث بالسكر منها) اي من هذه الاشياء (روايتان والصحيح
 وجوبه) اي وجوب الجدلان القساق يجتمعون عليه في زمانه اجتمعهم على
 سائر الاشربة بل فوق ذلك (ووقوع طلاق من سكر منها) اي من هذه
 الاشياء (تابع الحزمة) فمن قال انها حرام يقع طلاق من سكر منها ومن قال
 انها حلال لا يقع طلاق من سكر منها لانه بمنزلة النائم وذهب العقل بالنج
 وابن الرماك (والكل حرام عند محمد) وعند مالك والشافعي (وبه) اي بقول محمد
 (يفتي) لفساد الزمان وعن محمد مثل قواهما وعند انه كره ذلك وعند انه
 توقف فيه (والخلاف) بينه وبين الشيخين (انما هو عند قصد التقوى)
 بشرطها (اما عند قصد التلهي فحرام اجساما) فانه يقع الطلاق بالاجتماع
 لان التلهي حرام وما يؤدى الى الجرام فهو حرام ايضا (وخل الخمر حلال)
 لان الاشتداد الذي هو علة الحرمة (ولو) وصلية (خللت بعلاج)
 فالبقاء ملح او خل عندنا لقوله عليه السلام خير خلكم خل خركم ولان الخل
 اصلاح كدفع الجلد بازالة صفة الاسكار وعند الشافعي يكره تخليلها ولا يحل
 الحل الحاصل به ان كان التخليل بالغذاء شي فيه قول واحد لا احتمال بقائه اجزاء الخمر

وان يصح ان يغير لعماء شئ فينبه على ان الخل الحاصل به قولان ثم اذا صار
خلابا يهر ما يوراد بها من الالبان واما اعلاء وهو الذي اتفق من عند الجمهور
في طهر فيه وقيل لا يطهر ولو اتصل بالخل فتخلل من ساعته طهر الاستسقاء
(ولا بأس بالمشافة) اي اتفاد التمدد في الدابة وهو القرع (والختم) به
المدد المهدنة وسكون الروح وفتح انشاء المشاة وهو الجرة الخضراء وقيل هو
بطرة الجرا يعمل فيها الخمر ويؤتى بها من نواحي اليمن (والمرفق) هو الوعاء
المثل بالرفق (والغير) هو الخشب المنقور لان هذه الظروف كانت شائعة
بالخمر لما حرمت الخمر حرم استعمال هذه الظروف تشديدا في تحريم الخمر
ليترك اتساق فلما تمت الابام ابيح استعمالها لاسقرار الامر بانها وان استعمل
فيها الخمر ثم انبذ فيها بطر ما كان الوعاء عتيقا غسل ثلاثا فبطهر وان جديدا
لا يطهر عند محمد لشرب الخمر فيه بخلاف ابي حنيفة وعبد الله بن يوسف غسل
ثلاثا ويغطف في كل مرة وقيل عند ابن يوسف بماء مرة بعد اخرى حتى
اذا حرج الماء صافيا سير متغير يحكم ببلهارته وفي الخافية انه حتى عن اعفاه
ابن جرير ان الخمر اذا صارت خلابة طهر الطرف كله ولا يحتاج الى ذلك الكلف
وهو احد الغلبة ابوالثابت وهو اختيار صدر الشهد وعليه الفتوى لان بخار
الخل يرتفع الى اعلاء فبطهر كله (ويكره شرب دردي الخمر) وهو ما بقي في
اسفله (والامتناساط به) اي دردي الخمر واما خص الامتناساط بالذكر مع
ان الامتناساط به حرام لانه باثرا في تعيين الشعر والمراد بالكرهية الخمر لان فيه
احرام الخمر وهذا هو المفهوم من الهداية وضربها ولذا قال في مختصر الرواية
وحرم شرب دردي الخمر (ولا يحد شاربها بلباسه) لان وجوب الحد للرجز
عن الجبل والطمع لا يمل الى السدردي قتلته لا بدعو الى كثره خلافا لاشافعي
ما قال يحد لانه شرب جرأ من الخمر (ولا يجوز الاتقاء بالجر) لان الامتناساط
بالخص حرام كاحقائه في الكراهية (ولا) يجوز (ان يداوى بها) اي بالخمر
(حرج) بصم الخيم (ولا) يجوز ان يداوى بها (دردانة) لانه نوع
اتقاء والدبر بالهر بك قرحة دابة (ولا يبي في آدميا ولو) وصليته (صديقا
لندواي) كايته في الكراهية (ولا تنقي الدواب) مطلقا (وقبل) ان اراد ينقي
الدواب (لا يخل الخمر اليها) اي الى الدابة (فان قيدت) اي الدابة (الى الخمر
فلا بأس به) اي بالقرود لانه لا يكون حاملها (كاي الكلب والمية) فانه ان دماه
اليها فلا بأس به وان حمله اليه لا يجوز (ولا بأس بالغاء السدردي في الجبل)
لانه يسير حلا (لكن يخل الخمر اليه) اي الى السدردي (دون عكسه) اي
لا يجعل السدردي اليه لانه لا يخل الخمر اليه

(كتاب الصيد)

مناسد كتاب الصيد لكتاب الاثرية من حيث ان كل واحد من الاثرية والصيد
بما يورث السرور ومن حيث ان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للاثرية غير خفية
ثم كان منها ما هو حلال وحرام كذلك من الصيد ما هو حلال وحرام الا انه
قدم الاثرية لحرمتها اعتناء بالاحتراز عنها ومحاسنها بحاسن المكاسب ولان فيه
تحقيق منة الله تعالى بقوله وخلق لكم ما في الارض جميعا وسببه يختلف
باختلاف حال الصائد فقد يكون للحاجة اليه وقد يكون اظهارا للجلافة وقد يكون
للتفرج (هو) اي الصيد مصدر بمعنى الاصطياد ثم صار اسما للصيد المتبع
بقوامه او بجناحه لان المصدر يطلق على المفعول كضرب الامير وهو (جاز
بالجوارح المعلمة) من الكلب والفهد والباري والشافين والباشق والعقاب
والصقر ونحوها وقيد صاحب التوير بشرط قابلية التعليم وبشرط كون
الحيوان السدى بضاده ليس بجنس العين فلا يجوز الصيد بدب واستداعهم
قابلية التعليم ولا يجوز بالخيزر الجحاسة عنه فلا حاجة الى الاستثناء فعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز الاصطياد بالكل على القول بجحاسة عنه الا ان يقال ان النص
ورد في حل الاصطياد به بخصوصه والاصل فيه قوله تعالى احل لكم الطيبات
وما علمتم من الجوارح مكابن تعلمونهن ، علمكم الله اي صيد ما علمتم من الجوارح
وهو معطوف على الطيبات والجوارح الكواكب والجرح الكسب والمكابن
المساطين وقيل ان يكون جارحة تايها وتخليها حقيقة ويمكن حل الآية على
على المعنيين فيشترط الجراحة حقيقة على ما هو ظاهر الرواية لان في اشتراط
الجرح من الكواكب عملا بالثبوت به ومعنى قوله مكابن معلمين الاصطياد تعلمونهن
تؤدبونهن والمعلم من الكلاب مؤدبها ثم علم في كل ما ادب جارحة بهيمة كانت
او طيرا كما في التبيين (والمحدد من سهم وغيره) لقوله عليه السلام اذارميت
سهمك وذكرت اسم الله عليه فكل (لما يؤكل لا كله) اي يجوز اصطياد
ما يؤكل لحمه بما ذكر لا كله (و) يجوز اصطياد (لما يؤكل لحمه جلده وشعره)
لاطلاق قوله تعالى واذا حلتهم فاصطادوا ولا يختص بما كول اللحم قال قائلهم
صيد الملوك ارايب وتعال * واذا ركبت فصيدي الابطال * ولان صيده سبب
الانتفاع بجلده او شعره او ريشه ولا يستدفع شره وكل ذلك مشروع كما في الهداية
(ولا يذوقه) اي في الصيد (من الجرح) اي موضع منه فوات بعد جرحه يؤكل في ظاهر
الرواية لان الذبح الاختياري يحصل باخرج وكذا الذبح الاضطراري وعن ابن يوسف
وهو رواية الحسن عن الامام والشافعي في قول انه لا يشترط الجرح لان الجوارح

في الآية معنى انكوا سبب ابدانهم في العلم ما خرجتم بها من اني كنتم في الدار
 بآيات وخلق حقيقة كما مر قبله (و) لا بد فيه من (كون المرسل) اي
 مرسل التوارخ (او الراي مسلما او كائنا) وهو يعقل التسمية ويضبط على نحو
 ما ذكرنا في الدبايح وبه يصير اهلا للذكوة (وان لا يترك التسمية عمدا بعد الارسال
 او الراي) لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كتابك المعلم وذكرت
 اسم الله تعالى فكل شرط التسمية للاكل والشرط في رواية
 قيد بانعمد لانه لو تركه ناسيا حل ايضا كما مر في الدبايح (وكون التسمية ممتضا)
 من الادنى قادرا على الامتناع بالثوأم او الحاشين متوحشا قال ابن الشيخ
 في شرح الوقاية ما حيوان كالطي والارث اذا وقع في الشبكة او سقط في البئر
 او كان مسموما محروما هو متوحش غير ممتنع واذا استأنس بالادنى هو ممتنع غير
 متوحش ولا يجرى الحكم المذكور من الدخ الا اضطراري وان كان ممتعا ولم يكن
 متوحشا في الاصل كالنقر لا يكون صيدا وان كان متوحشا كالدب واشعلت
 لا يكون من الدبايح لانه لا يؤكل بل يكون صيدا يدفع بحلده (و) لا بد (ان لا يفقد)
 المرسل او الراي (عن طلعه بعد التوارخ من بصره) الا ان يفقد لحاجة
 انسانية كغضه حاجة واكل عن جوع وشرب عن عطش وصلوة عن فرض
 وجاوس عن عي فان فقد عن طلعه بالضرورة فوجدته ميتا نعم الكلفة لقوله عليه
 السلام اهل هوام الارض فنته كما سألني تفصيله (و) لا بد (ان لا يشارك
 المعلم غير المعلم) في اللام فلهما ولو ارسل الكتاب المعلم وشاركه غير المعلم في جرح
 صده لم يؤكل لانه احتج فيه الميج والمحرّم والاحتراز عنه ممكن فبرجح المحرم
 احتشاطا ولو شاركه في اخذه دون الجرح كره كراهة المحرم على الاحتشاح
 (او) ان لا يشارك المعلم (مرسل) اسم معمول مضافا الى (من لا يحل ارساله)
 ككتاب المرتد او الوثني او الجوسي او ككتاب لم يرسل لا الصيد او ارسل وترك التسمية
 عمدا لما يبداء (وان لا يطول وقعه) اي وقعة المعلم (بعد الارسال) حتى
 لا يقطع ارسله بالتسمية (لعمري ان للصيد) فلو وقف العهد ولكن الاحتشاح
 في الاخذ لا يجرم لان ذلك عاده وكذا بعض الكلاب فلا يقطع به فوراً بالارسال
 كما سألني (ويجوز لكل خارج علم) من السباع والطي (من ذي ناب او مخالب)
 اخذ الصيد بطريق الشرع وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخالب لم يحل صيده
 لاذخ لانه لم يحج كافي الفقه ثانياً (وكانت العلم اعلم الراي او بالاجوع الى
 اهل الحسبة) بعد الامام فان عده لا باق في ذلك القادر لان تعرف اجتهادا
 بل سماجا ولا سماع فيفوض الى راي البتلي به كما هو اصله في جدها واختيار
 اهل الحمة ولان ذلك يختلف باختلاف طائفتها (ومعندها) وهو رواية

عن الإمام (يُثَبِّتُ) التعلم (في ذِي النَّبَرِ الْأَكْلَ ثَلَاثًا) لأن تركه مرة يَحْضُرُ
على الشَّيْعِ ومَرَّتَيْنِ عَلَى الْمَرْكِ بِالنَّبَرِ وإذا تركه ثَلَاثًا يَحْضُرُ عَلَى رُكٍّ لَا تَهَابُ
وَالْإِسْتِلَابُ بَقِيْنَا لِأَنَّ الثَّلَاثَ مَدَّةٌ ضَرَبَتْ الْإِخْتِبَارَ وَابْتِلَاءَ الْأَعْدَادِ كَأَنِّي مَسَدَةٌ
الْخِبَارِ (و) يُثَبِّتُ التَّعْلَمَ (فِي ذِي مَخْلَبٍ بِالْأَجَابَةِ إِذَا دُعِيَ بَعْدَ الْأَرْسَالِ) وَهُوَ مُتَوَرِّقٌ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَئِنْ يَدْنُو لَا يَتَحَمَّلُ الضَّرْبَ لِلتَّعْلِيمِ كَمَا يَتَحَمَّلُ
الْكَلْبُ وَنَحْوَهُ فَكَتَفِي بغيره بما يدل على التَّعْلِيمِ فَإِنْ فِي طَبَعِهِ نَفُورٌ فَيَعْرِفُ زَوَالَهُ
بِرُجُوعِهِ بِالْعَمَاءِ سِوَاءِ كَانَ الرُّجُوعُ بِطُغْيَانِ الْحِمِّ أَوْ لَا وَقَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ بِالطُّغْيَانِ
فَهُوَ مَعْلَمٌ وَالْأَفْلَاوَامَاءُ مِنَ الْقَهْدِ مِمَّا يَتَحَمَّلُ الضَّرْبَ فَعَلَهُ بِتَرْكِ الْأَكْلِ وَالْإِحَابَةِ
جَمِيعًا لِأَنَّهُ فِي طَبَعِهِ الْإِفْتِرَاسُ مَعَ النُّفُورِ (فَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الصَّيْدِ (الْبَازِي أَكَلَ)
أَيْ يَحْتَلِ الْأَكْلَ الْبَاقِي مِنْ هَذَا الصَّيْدِ لِأَنَّهُ تَعْلَمُ بِالْأَجَابَةِ لَا بِتَرْكِ أَكْلِهِ بِالْإِجْمَاعِ أَلَا
عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ لَا يَبْزُكُ (لَا) أَيْ لَا يَوْكُلُ (أَنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ أَوْ الْقَهْدُ)
عِنْدَنَا مُطَافًا سِوَاءِ كَانَ نَادِرًا أَوْ مُعْتَادًا وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ فِيمَا إِذَا أَكَلَ نَادِرًا
فَفِي قَوْلٍ يَحْرُمُ وَفِي قَوْلٍ يَحِلُّ بِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَوْاعَتَادُ الْأَكْلِ حَرَمٌ مَا ظَهَرَ عَادَتُهُ
فِيهِ وَهَلْ يَحْرُمُ مَا أَكَلَ مِنْهُ قِيلَ الَّذِي ظَهَرَ بِهِ عَادَتُهُ فِيهِ وَجِهَانٌ وَالْأَصَحُّ
مَا قُلْنَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَرَسَتْ كِلَابُكَ الْمُعْلَمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ تَسَالَى
فَكُلُّ مِمَّا مَسَكَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكَلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلُ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا
أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ كَأَنِّي التَّبْيِينُ وَغَيْرُهُ (فَإِنْ أَكَلَ) ذُو النَّبَرِ مِنَ الصَّيْدِ (أَوْ تَرَكَ)
ذُو الْمَخْلَبِ (الْأَجَابَةُ بَعْدَ الْحِكْمِ بِتَعْلِيمِهِ حَرَمٌ مَا صَادَهُ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ تَرْكِ الْأَكْلِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى التَّوَالِي أَوْ بَعْدَ تَرْكِ الْأَجَابَةِ (حَتَّى يَتَعْلَمَ) عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي
يُبْنَاهُ آتِفَا (وَكَذَا مَا صَادَ قَبْلَهُ) أَيْ حَرَمٌ مَا صَادَهُ قَبْلَ أَكْلِهِ وَقَبْلَ تَرْكِ الْأَجَابَةِ
لَا لَهُ عِلَامَةُ الْجَهْلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَظَهَرَ أَنَّ الْحِكْمَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيمِ خَطَأً (وَبَقِيَ فِي مِلْكِهِ)
بَارٍ كَانَ يَحْرُزُ فِي بَيْتِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ (خِلَافًا لِمَا) فَإِنْ عِنْدَهُمَا لَا يَحْرُمُ إِلَّا الَّذِي أَكَلَ
مِنْهُ لِأَنَّهُ تَعْلَمُ بِالْإِجْتِهَادِ فَلَا يَنْقُضُ بِاجْتِهَادِ آخَرٍ أَوْ لَمْ يَبْقَ فِي مِلْكِهِ بَارٍ بِأَكْلِهِ
أَوْ يَلْقَهُ لَا تَنْظُرُ الْحَرَمَةَ لِانْقِطَاعِ الْحِلَّةِ وَإِنَّمَا قُلْنَا يَحْرُزُ فِي بَيْتِهِ لِأَنَّهُ مَا لَيْسَ بِمَحْرُوزٍ
بِأَنَّ كَانَ فِي الْمَفَازَةِ بَعْدَ ثَبُتِ فِيهِ الْحَرَمَةِ اتِّسَاقًا (وَأَنْ شَرِبَ الْكَلْبُ مِنْ دَمِهِ)
أَيْ دَمَ الصَّيْدِ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ لَحْمِهِ (أَوْ نَهَسَهُ) أَيْ الْكَلْبُ (فَقَطَعَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الصَّيْدِ
(بِضْعَةٍ) أَيْ أَطْمَعَةٍ مِنَ اللَّحْمِ (فَرَمَاهَا) أَيْ رَمَى أَنْصَادَ تِلْكَ الضَّعْدَةِ (وَاتَّجَعَهُ)
أَيْ أَمْسَكَ الْكَلْبُ الصَّيْدَ بَعْدَ نَهْسِهِ وَالْقَطْعَ وَالرَّمِي فَخَذَهُ وَقَتْلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ
(أَكَلَ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِالشَّرْبِ بَدُونِ الْأَكْلِ أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ وَسَمَهُ إِلَيْهِ وَكَذَا
إِذَا قَطَعَ مِنْهُ بِضْعَةً وَلَمْ يَأْكُلِ الصَّيْدَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ غَايَةِ عِلْمِهِ حَيْثُ شَرِبَ

ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له وكذا اذا لم يأكل واخذ ما زاد
 عليه بان غير ما زاده مطلوب لصاحبه وفي كل منهما علم الصيد صاحبه وذا كافي
 في تحققي علمه (وان) وصاية (اكل) الكلب (تلك البضعة بعد صيده) لان
 هذا ليس يأكل من الصيد اذا لم يبق صيدا بعد تسليمه وقبض صاحبه (وكذا)
 يؤكل (لو اكل ما طعمه من الصيد) لانه لم يبق صيدا كما اذا القى اليه
 طعنا ما غيره (او اكل هو) اي الكلب (بنفسه منه) اي من الصيد بان خطف
 شيئا منه (بعد احراز صاحبه) لانه يخرج عن كونه صيدا في هذه الحالة
 (يخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد) اي نهى الصيد فقطع منه
 بضعة فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل لما امر انه اكل في حابة
 الاصطباذ فتبين انه لم يأكل على نفسه (وان خنقه) اي خنق الكلب
 الصيد (ولم يجرحه لا يؤكل) لان الجرح شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه
 وهذا يدل على انه لا يخل بالكسر وعن الامام انه اذا كسر عضو فقتله
 لا بأس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة كما في الهداية
 وفي الغاية الفتوى على ظاهر الرواية (وكذا ان شاركه كلب غير معلوم
 او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله التسمية عدا) هذه المسئلة مستندة لانها
 ذكرت بينهما نفاقا فائدة في ذكرها ثانيا الان يقال توطئة الى قوله (وان ارسل
 مسلما كلبه فزجره مجوسي فانزجر) والمراد بالزجر التهيج اي هيجه فهاج بان
 صاح عليه فازداد في العدا وكذا في التبيين (حل) اكل الصيد (وبالعكس)
 يعني ان ارسله مجوسي فزجره مسلما فانزجر (حرم) اكله الحاصل انه اذا اجتمع
 الارسال والاعراض فاعبرة الارسال لان الزجر دون الارسال لكونه بناء على
 الارسال فلا يفسد به الارسال لان الشيء لا يرتفع الامثلة او بما فوقه كما في نسخ
 الاى فلا يرتفع ارسال المسلم بزجر المجوسي ولا ارساله بزجر المسلم في كل واحد
 منهما على ما كان عليه وفي الهداية وكل من لا يجوز ذكوه كالرند والحرم
 ومارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسي (وابلج برسله) اي الكلب (احد)
 فزجره مسلما او غيره فاعبرة للزاجر اي لو انهم الكلب بنفسه على الصيد فزجره مسلما
 فانزجر واخذ حل اكله انحصانا والقياس ان لا يخل لان الارسال ذكوة اضطرارية
 ولهذا بشرط فيه التسمية فان لم يوجد لعدم الذكوة حقيقة وحكما وجه الاستحسان
 ان الزجر عند علم الارسال بمنزلة الارسال لان الزجر عقيب زجره دليل
 على طاعته (وان ارسله) اي الكلب (وليسم) وقت الارسال (عند انزجره
 يسمى فاعبرة لحل الارسال) يعني لا يؤكل (بلاعبرة بالتسمية وقت الزجر
 (وان ارسله على صيد فاخذ) الكلب (غيره) اي غير الصيد (حل ما دام

على سائر ارساله) وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذ الارسال مختص
 بالبيسار وانما ان الارسال شرط غير مفيد لان المقى حصول الصيد اذ لا يتدر
 على الوفا به اذ لا يمكن تعليمه على وجد يأخذ ما عينه فسقط اعتباره مادام لم
 يعدل عن سنته ولو عدل عن الصيد بمنه وسيرة وتشاغل في غير طلب الصيد
 وترك سنته واتبع الصيد فاخذه لم يؤكل لانه غير من سل اليد (وكذا اوارس له
 على صيود بسمية واحدة فاخذ كلها حلت) الصبود كلها لان المقى به حصول
 الصيد والذي يقع بالارسال وهو فعل واحد فيكتفى فيه بسمية واحدة بخلاف
 من ذبح الساتين بسمية واحدة لان الثانية مذ بوحه بفعل آخر فلا بد من تسمية
 اخرى (وان ارسل الفهد فكمن حتى استمكن ثم اخذ حل) لان مكثه ذلك
 حيلة منه للصيد لاستراحة فلا يقطع الارسال (وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك)
 اي النكمون فيكون ح بمنزلة الفهد (واوارس له) اي الكلب (على صيد
 فقتله ثم اخذ اخر) فقتله (اكلا) جميعا لان الارسال قائم لم ينقطع (كما ورى
 صيد افاصاب الشين) اي اصابه وغيره اكلا واو قتل الاول فمكت عليه طولا من
 النهار ثم مر به صيد اخر لا يؤكل الثاني لانقطاع الارسال اذا لم يكن ذلك
 حيلة منه للاخذ وانما كان استراحة بخلاف ما تقدم (واذا رمى سهمه وسمى
 اكل ما اصاب ان جرحه) اي السهم لانه ذبح حكمي ولا يخل بدون الذبح لما روى
 عن علي بن حاتم قال قال رسول الله عليه السلام اذا رميت فسميت فخرقت
 فكل وان لم تحرق فلا تأكل (وان تركها) اي التسمية (عدا حرم) اكله لاشتراط
 التسمية في كل ذبح حقيقة او حكما بالانص (وان وقع السهم به) اي بصيد
 (فتعامل) اي تكلف في المشي حاملا للسهم (وغاب) الصيد (ولم يقد) الراعى
 (عن طلبه) اي الصيد (ثم وجده) اي الصيد (ميتا) ان لم يكن به جراحة
 غير جراحة السهم (لقوله عليه السلام لا يئى ثعلبه اذا رميت سهمك وغاب ثلثة
 ايام فادركته فكل ما لم يئن رواه مسلم واما لو وجد به جراحة سوى جراحة سهمه
 لا يحل لانه يظهر ح لونه سببان احدهما موجب لعله والاخر موجب لحرمة فيه لم
 الموجب للحرمة مع ان الموهوم في مثل هذا كالحق في دليل قوله عليه السلام
 لعل هوام الارض فقلته خلافا للشافعي (ولا يحل ان يقد عن طلبه ثم وجده ميتا)
 لان الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة اليه فيحرم وهو القياس في الكل الا ان تركه
 للضرورة فيما لا يمكن التحرز عنه وبقي على الاصل فيما يمكن وفي التبيين وجعل
 قاضين في فتاواه من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره ثم قال وهذا
 نص على ان الصيد يحرم بالتوازي وان لم يقد عن طلبه واليه اشار صاحب
 الهداية لقوله والذي رواه حجة على مالك في قوله ان ما توارى عنك اذا

لم يثبت لغيره قدا بات الة لا يحل وهذا يشير الى انه اذا توارى عند لا يحل عددا
 وان لم يثبت عن طاه فكون مناقضا لقوله واذا وقع السهم بالصيد فصار
 حتى غاب عنه ولم يزل في طاه حتى اصابه ميتا اكله وان قعد حيا لم يؤكل
 في الامر على الطلب وعدمه لاعني الواري وعدمه وعلى هذا ان كتب فيه
 اصحابا ولو حل ما ذكره على ما قعد عن طاه كان يستقيم ولم شاقص بكتبة
 خلاف الطاهر انتهى لكن يمكن ان يقال ان كلام صاحب الهداية مني على
 ان مدار الحل وعدمه عدم الواري وذكر الطلب فيما سبق لانه الام ان مجرد
 التوارى لا يصير حل لاد مع هذا من ان يقعد عن طاه حتى يقتل كمال الواري
 فانه اذا غاب المرمى ولم يقعد المرمى عن طاه فوجد ميتا لا يله هذا تواريا
 وقد اوى اليه صاحب الهداية بقوله الا اما اسقطنا اعتباره الى اعتبار الموهوم
 مادام في طاه ضرورة ان لا يرى الاصطيد عنه وفي النهاية اي عن التعب
 عن نصرة في العياض والشاخر والبراري والظهير بما اصابه السهم يتعامل
 ويظير حتى يغيب عن نصرة فيسقط اعتباره ضرورة اذا كان في طاه لان الطالب
 كالواحد ولا ضرورة فيما اذا قعد عن طاه ولانه لو قعد بكون الواري بسبب
 عمله ويمكن الاحتراز عن ذلك الا واري باز يتسع اثره ولا اشتغال بعمل آخر
 (والحكم بما جرحه الكتاب) بالارسال (كالمكرم وما جرحه النجوم) في جميع
 ما ذكر (وان رماء) اي الصيد (وقع في ماء ميت حيد) اي في الماء (او) وفيه
 (على سطح او على جبل او شجر او حائط او آجر ثم ردى ميتا) الى الارض (ميت
 حرم) اكله لانه متردية وهي حرام بالاصول لانه احتمال الموت بعد الرمي اذا لم يمت
 مهلك قبل هذا اذا لم يقع الحرح مهلكا في الحال اما اذا كان مهلكا فوفوه
 في الماء حل لا يصير لان الحياة الناقصة كالخوف في المدبوح بعد الذبح فوكل
 وكذا السقوط من عل واحتمال ان يكون من السقوط لامن الجرح هذا
 اذا لم يكن الجرح مهلكا في الحال اما اذا كان مهلكا باق فيه من الحياة بقدر
 ما في المدبوح ثم ردى على كافي الشهية (وكذا) يحرم (او وقع على رخ
 منصوب او فصة فاقعة او حرف) اي طرف (آجرة فخرج بها) لاحتمال ان
 حد هذه الاشياء فله تعدد او تردية وهو ممكن الاحتراز عنه (وان وقع على
 الارض ابتداء حل) لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتباره سد باب الاستعداد
 محلا ما اذا امكن التحرر عنه لان اعتباره لا يؤدي الى الحرج فامكن ترجيح
 الحرم عند التماس على ما هو الاصل في الشرع كافي ان (وكذا او وقع على
 صخرة او آجرة فاستقر عليهما) وكذا لو وقع على جبل او طهر بات ولم يترد
 منه (ولم يخرج حل) لان وقعه على هذه الاشياء وعلى الارض اسوام وفي

الهداية وذكر في المنتقى او وقوع على صخرة فانشق بطنه لم يوت كل احتمال الموت
 بسبب آخر وصححه الحاكم الشهيد وحل مطلق المروى من قوله فان شق عليها
 في الاصل على غير حالة الانشقاق وحله اى رواية المنتقى شمس الائمة السرخسى
 على ما اصابه حد الصخرة فانشق بطنه لذلك وحل المروى في الاصل على انه
 لم يصبه من الاجرة الا ما يصبه من الارض او وقع عليه وذلك عفو كما لو وقع
 على الارض وانشق بطنه وهذا اى ما فذه شمس الائمة اصح انتهى (وان وقع
 في الماء فأت حرم) هذه المسئلة مستندة لانها ذكرت بينهما انفا فلا فائدة
 في ذكرها ثانيا الا ان يقال ذكرها تمهيدا لقوله (وان كان الطير ما ينفوق فيه)
 اى في الماء (فان انفس جرحه) بضم الجيم (فيه) اى في الماء (حرم) لاحتفال الموت
 بالماء وبه قالت الائمة الثلاثة اذا كانت جراحة غير مهلكة يحل اما اذا كانت مهلكة
 عند الشافعى ومالك (والا) اى وان لم ينفس جرحه في الماء (حل) ليقين الموت
 بالرمي (ويحرم ما قتله المعراض) وهو اسم لسهام لا يرش له يمر على عرضه فيصيب
 (بعرضه) لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بجرحه فكل وما اصابه بعرضه فلا تأكل
 ولانه لا بد له من الجرح ليتحقق معنى الذكوة كما في الهداية (او البندقة) معطوف
 على المعراض اى يحرم ما قتله البندقة وهى طينة مدورة يرمى بها لانه يدق
 ويكسر ولا يجرح فصار كالمرأض اذا لم يخرق (ولم يجرحه) قيد لهما (وان
 اصابه) اى اصاب الرامى الصيد (بحجر) اى بان رماه بحجر (وجرحه بجده)
 بكسر الخاء بمعنى الحدة كما في شرح المجموع والظاهر انه ما فتح بمعنى ط فيه (فان
 كان) الحجر (ثقيلا لا يؤكل) لاحتمال انه قتله بقله (وان كان حقيقا اكل) لتعين
 الموت بالجرح وان كان خفيفا وجعله اى الجرح طويلا كالسهم وبه حدة فانه يحل
 لانه يقتله بجرحه ولو رماه بروة حديدية ولم يضرع بضما لانحل لانه قتله دقا
 كما في الهداية (وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا) سواء كان ثقيلا او خفيفا لاشتراط
 الجرح (ولو رماه بسيف او بسكين فاصاب ظهره) اى ظهر السيف او السكين
 (او مقبضه) اى مقبض السيف (فقتله لا يؤكل) لانه قتله دقا والحديد وغيره
 فيه سواء والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح يبين كان
 الصيد حلالا واذا كان مضافا الى الثقل يبين كان حراما وان وقع الشك
 ولا بدرى مات بالجرح او الثقل كان حراما (احتياطيا وشرط في الجرح الادماء)
 لقوله عليه السلام ما نهر الدم وافرى الاوداج فكل شرط الانهار (وقيل
 لا يشترط) الادماء لا تيان ما في وسعه وهو الجرح واخراج الدم ليس في وسعه فلا يكون
 مكلفا به لان الدم قد يحتبس لغلظه او يضيق المنفذ بين العروق وكل ذلك
 ليس في وسعه (وقيل ان) كان الجرح (كبيرا لا يشترط) الادماء (وان) كان

(صفة اشتراط) لان الكرم ما لم يخرج منه الدم لدمه وانما هو اشتراط التخرج
 فلما هو ان يكون انتصير منه (وان اصابت اليه طلع) اي طلع الصيد
 من كرم الضمان حماره (او غيره فان ادماء حل) اكله (والا فلا) يخل وهذا
 يؤيد قول من يشترط خروج الدم واوديع شاة او غيرها فتعركت بعد الذبح
 وخرج منها دم مسفوح توصكل واو لم تعرك ولم يخرج الدم لان كل
 واو لم تعرك وخرج الدم المسفوح او تعرك ولم يخرج منها الدم اكله وان حل
 حوته عند الذبح توصكل وان لم يخرج الدم ولم يعرك (واروى صيداه طمع
 عضوا منه اكل) الصيد (دون العضو) اي يؤكل صيد قطع عضو منه
 بالرمي كاليد او الرجل لانه ذابح ربه ولا يؤكل عضوه المقطوع لقوله صايد السلام
 ما بين من الحى وهو ميت قد ذكر هذه السلام الحى مطلقا فيصرف الى الحى
 الحقيق وعند الشافعي يؤكل لان اذامات الصيد في المال والا يؤكل المبان
 منه لا المبان (وان قطعه) اي العضو (ولم يسه فاحتمل التيسار) فان
 (اكل العضو ايضا) اي كما يؤكل الصيد لانه بمنزلة سائر اجزائه (والا) اي
 وان لم يخل ولم يتوهم التيسار بعلاج لم يبق منه معلقا بجلده (فلا) يؤكل
 من اوجود الالفة مئى والديرة للمائى (وان قسده) اي شق الصيد طولا
 وكذا عرضا كما فى المهناتى (نصعين او) قطعه (اثلاثا والاكثر من
 حاسب الجهر اكل الكل) اي يؤكل المبان والذئ من جميعا اذا لم يكن بقا
 الحوة بعد هذا الجرح فلا يتناول الحديث بخلاف ما اذا كان التشيان فى طرف
 الرأس والثالث فى طرف الجهر اذ توصكل المبان منه لا المبان لا مكل الحوة
 فى الثلثين فوق حوة المدبوح بخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس اذ توصكل
 المبان منه لا المبان لا مكل الحوة المدكورة (وكذا) اكل الكل (او طمع
 نصف رأسه او اكثر) لليلة المذكورة (واذا ادرك الصيد حيا فذوق
 حوة المدبوح ولان من ذكونه) لانه قدر على الاصل وهو ذكوة حقة قل
 حصول المقصود بالبدل وهو ذكوة الاضطراب اذا المقتصد هو الاياحة بالذكوة
 الاضطرابية ولم يأت قبل موت الصيد بطل حكم البدل (فذكرها) اي الذكوة
 (متمكنا) اي قادرا (منها) اي من الذكوة (حرم) لما يشاء الله (وكذا) يحرم (او)
 تركها (غير متمكن منها) اما العقد الاكدة او الضيق الوقت ومعه آفة الذبح ومعه من
 الحوة فوق ما يكون فى المدبوح (روى طاهر الزواية) لان ذكوة الاضطراب اعناء
 تمنى اذا لم يقع فى بدنه حيا وهذا وقع فى بدنه حيا سقط اعتبار ذكوة الاضطراب فيه
 وعن الشيخين وهو قول الشافعي انه يحل اذا كان فيه من الحوة كثيرا
 فى المدبوح بعد الذبح (وان لم يبق من حيوته الا مثل حوة المدبوح) وهو مالا

يومهم بضوء بعد هذا كما دلت على اصداءه واخرج ما يند (لم يدركه شيء ففعل)
 ولا تلزم تذكية لان ما بقى اضطراب المذبوح وفيه اشارة الى انه اومات قبل
 وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وله تأخذ
 كما في القهس تاتي نقلا عن النظم (وقبل عند الامام لابد من تذكيته
 ايضا) اى كما يكون فيه حيوة فوق ما يكون في المذبوح لانه وقع في يده حيا فلا
 يحل الا بالذكاة الاختباري (فان ذكاه حل) جماعا (وكذا ان ذكى المتردية)
 اى التى سقطت من العلو (والنطيحة) اى التى ماتت من النطح وهو ضرب
 الكبش بالقرن له (والموقوذة) اى التى قتلت بالخشب (والثني) اى شق
 (الدئب بطنها وفيد) اى فى كل واحد من هذه الاربعة (حيوة خفية)
 اى دون حيوة المذبوح (اوجلية) اى فوق حيوة المذبوح وقيل الخفية
 بان لم يتحرك ولكن يتنفس بالحياة والجلية بان يتحرك (حل) اى يحل اكل هذه
 الاربعة اذا ذكيت (وعليه الفتوى) لقوله تعالى وما كل السبع الا ما ذكيت
 استثناء مطلقا من غير تفصيل فينبأ ان كل شئ مطلقا لان المقصود تسهيل الدم
 الجحش بفعل الذكاة وقد حصل (وعند ابى يوسف اركان) احد هذه
 الاربعة بحيث (لا يعش مثله لا يحل) بالتذكية لانه لم يكن موته بالذبح اى مضافا
 الى الذبح وبه قالت الائمة الثلاثة (وعند محمد ان كان يعيش فرق ما يعيش
 المذبوح حل والا) اى وان لم يكن يعيش فوق ما يعيش المذبوح بل كان يعيش
 مقدار ما يعيش المذبوح (فلا) يحل بالتذكية لان قدر حيوة المذبوح غير
 معتبر (ومن رمى صيدا فأنجسه) اى جعله ضييفا (واخرجه عن حيز الامتناع)
 اى صبره الى حال لا ينجم من ذكائه ولكن تربيته (ثم رماه آخر فقتله
 خرم) اكله لا جلال الموت بالثاني وهو ايسر بدنة كوة للقدرة على ذكاة
 الاختيار (وضمن) الثاني (قيمته) اى قيمة الصيد (مجر وحا الاول) يعنى
 الاول خلك الصيد بأثخانته والثاني برميته اكلف ملكه فيضمن قيمته معيبا بالجراحة
 وفي التبيين تفصيل فليطالع قيدا بقوانينا تربيته لانه اولم ترج حيوته بان
 قطع بالرمي الاول رأسه او يقر بطنه او نحوها يحل اكله لان الموت مضاف
 الى الاول لا لالثاني كافي شرح للمجمع (وان لم ينجنه الاول) ورماه الثاني
 فقتله (حل) اكله لانه حين رمى الثاني كان صيدا للقدرة على الامتناع (وهو)
 اى الصيد (لثاني) لانه هو الذى اخذته واخرجه عن حيز الامتناع وقد قال
 عليه الصلاة والسلام الصيد لمن اخذ وفي التبيين ولورمىاه معا فاصابه احدهما
 قبل الآخر وانجنه ثم اصابه الآخر اورمىاه احدهما او لاثمرمىاه الثاني قبل
 ان يصيبه الاول او بعد ما اصابه قبل ان ينجنه فاصابه الاول وانجنه او انجنه

ثم اصحابه اشاقى قتيلا. فهو الاول ويؤكل كل وقت ولا يحل اكله واورماه معصا
واصحابه معاذات فنهجا فهو بينهما لا يسيروا في السبيل والباري والكلب
في هذا الكلبهم حتى يملكه بالخنقة ولا يعبر امساكه بدون الاثخان وتعامه فيه
ان شئت فراجع (ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فصر به فصره) اي
طرحه على الارض (ثم صر به فقتله اكل وكذا) يؤكل او ارسل كلبين فصره
احدهما وقتله آخر لان الامتناع عن الخرج بعد الخرج لا يدخل تحت التعليم فيقول
عقوا ما لم يكن ارسال احدهما بعد ما اخذ الاول (واو ارسل رجلا ان كل منهما اكله
فصره احدهما وقتله الآخر حل) اكله اذا كان ارسال الثاني قبل ان يخذله
الاول لما يشاء (وهو) اي الصيد (الاول) ان كان اخذته قبل ان يخرج حده
الثاني لانه اخرجته عن حد الصيدية فلكه ولا يحرم بخرج الثاني بعد ما اخذ الاول
لان ارسال الثاني حصل الى الصيد لكونه قبل ان يخذله لان المتعبر في الحل
والحرمة حاة الارسال افدته على الامتناع ولا يعبر بعده لعدم قدرته عليه
وعن هذا قال (ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم) لما يشاء ان الارسال
اذا كان بعد الخروج عن الصيدية لم يكن موته ذكوة للندرة على ذكوة الاختيار
(وضمن) الثاني للاول (كافي الرمي) تلف الصيد المملوك للاول بالارسال الثاني
(ومن سمع حسا) اي صوتا خفيا (فقتله انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه
فاذا هو صيد فقتله اكل) لانه لا يعتبر بظنه مع تمينه صيدا كما في الهداية وبذكر
في المتن اذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان اودابة فرماه فاذا ذلك الرمي
صيدا واصاب صيدا آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يزيد الصيد ثم قال
ولا يئمل الصيد الابوجهين ان رماه وهو يريد الصيد وان يكون حرمه صيدا
سواء كان مما يؤكل اولا وهذا اوجه لان الرمي الى الارض ونحوه بقصده لا يعبر
صيدا فلا يمكن استباره واو اصاب صيدا وقد قال في الهداية وان بين انه حين
آدمي لا يحل المصاب وحل قولاه المختلفان على الروايتين عن ابن يوسف وتعامه
في النبيين فليطالع

(كتاب الرهن)

وجد المناسبة بين كتاب الرهن وكتاب العبيد ان كل واحد منهما سبب لتحصيل
المال ومن محاسنه حصول النظر لجانب الدين والمديون وهو مشروط بقوله
تعالى فلهما مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما ورهنته
بهدارعه وقد انعقد الاجماع على ذلك لانه عقد وثيقة بالثمن الاسمين فاعتبر
بالوثيقة في طرف الوحوب وهي الكفالة كافي الهداية (هو) اي الرهن

الحبس مصلقة قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي محبوسة بجزاء عملها
ويقال قلب المحب رهن عند حبيده وقيل هو جعل الشيء محبوسا اي شئ
كان بائنا سبب كان وقد يطلق الرهن على الرهون تسمية للقبول بالصدور
يجمع على رهان ورهون ورهن وشرا (حبس شئ بحق يمكن استيفاءه)
اي استيفاء الحق (منه) اي من ذلك الشيء (كالدين) اي مثل ما وجب في
الذمة حتى اذا ارتهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن
بالقصاص والحدود والمراد بالشيء هنا المال ولذا قال البعض هو حبس المال بحق
كما قيل هو حبس العبد بالدين فصار ذلك خروجاً من العموم الى
الخصوص وبرد بالحق هنا ما يعين الدين الواجب حقيقة وهو الظاهر كالدون
في الذمة او حكما كالاعيان المضمونة بنفسها مثل المغصوب والمهر وبدل الخلع
وبدل الصلح عن دم العمد لان الموجب الاصل في هذه الاعيان المثل والقيمة
ومألها الى الدين ولهذا تصح الهفافة به والبراء عن قيمته هذا عند الجمهور
وبدل على هذا عبارة الضمان فرد الدين وجودها خلاص عن الدين بخلاف
العين الغير المضمونة كالودائع والعواري وبخلاف المضمونة بغيرها كالمبيع في
يد البائع وفي الاصلاح وفي الشريعة جعل الشيء محبوسا بحق لا حبس الشيء
بحق لان الحبس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا انتهى وفيه
كلام لانه لا يرد ذلك لان اللازم في الرهن الشرعي كونه مقبولا ومحبوسا عند
المرتهن او العبد اذ مجرد جعل الراهن الشيء محبوسا لا يفيد بدون مطاوعة
المرتهن لانه آخذ الحق منه تدبر (وينفقد) الرهن (بإيجاب) من الراهن
بان قال رهنتك هذا المال بدين لك علي (وقول) من المرتهن كافي سائر العقود
حال كون ذلك العقد غير لازم لزوما شرعيا (ويتم بالقبض) اختلف العلماء
في القول قال بعضهم انه شرط والظاهر ما ذكر في المحيط بسير الى انه ركن
وقال بعضهم لايجاب ركن والقبول شرط اما القبض فشرط اللزوم وفي
الذخيرة قال محمد لا يجوز الرهن الا مقبوضا فقد اشار الى ان القبض شرط الجواز
وقال شيخ الاسلام شرط اللزوم وبه قال اكثر العلماء والاول اصح كافي الهداية
وفي الكثر ولزم بإيجاب وقول ويتم بقبضه انتهى وهو مذهب مالك وفي التنبيه
وهذا سهو فان الرهن لا يلزم بالإيجاب والقول لانه تبرع كالهبة والصدقة
ولا كونه بنقده لهما فيلزم به انتهى لكن يمكن الجواب بان المراد باللزوم هو
الانقضاء بدل عليه قوله ويتم بقبضه فانه لو اراد ما هو الظاهر منه لما قال انه يتم
به اذ اللازم لا يحتاج في تمامه الى شئ آخر تدبر (محوزا) اي يتم بالقبض حال
كونه صحيحا احتراز عن رهن الثمر على السجر ورهن الزرع في الارض لان المرتهن

(لم حرره) أي لم يجمعه ولم ينفقه به حال كونه (مبرئاً) عن ذلك الرهن وهو
احترز عن عكسه وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الأرض دون الزرع
ورهن دار ذيها مع الرهن حال كونه (مبرئاً) عن انفصله بغيره أو انفصال خلية
وهو احتراز عن رهن المشاع كرهن نصف العبد أو السدار وفي الدرر وهذه
الأماني هي الماسة لهذه الآلة ط لا ما قيل أن الأول احتراز عن رهن المشاع
والثاني عن المشمول والثالث عن رهن ثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على
أهل النظر **تدبر** (والعابية) هي أن يحل بين الرهن والرهنين (فيه) أي في
الرهن (وفي البيع قبض) أي في حكم قبض الرهنين وبه قال الشافعي ومالك
حتى إذا وجدت من الرهن بمحصنة الرهنين ولم أحده فضايع حتى المرتهن
كما أن التحلية في المسع قبض كذلك هذا في طاهر الرواية لأن الرهن يقدر على
الخلية دون القبض الخ في لكونه فعل العبد ولا يكف به وإذا قبل الخلية
تسلم إلا أن ذكر القبض هنا طالع والنسب من التسليم لأن القبض كان مخصوصاً
بمسه فصار مخصوصاً به كما في الهبة والصدقة وعن أبي يوسف إذا قبض
لا يثبت بهما في المهرول إلا بالمثل كما في العصب لأن القبض هو موجب للقبض قبل
أنه حاس على البيع المشروع أول من العباس على أعين المتنوع وفي المصحح
قال ذلك ينبغي أن لا يكتفى بالخلية في قبض الرهن إذا قبض مخصوص عليه في
الرهن بخلاف المسع وفيه استبدال المشايخ على شرطية القبض في الرهن بقوله
بما في قوله من وصفه فانه أمر بالرهن لأن المصدر متى قرر بقاءه في محل الحراء
رأيه الأمر كما وقع في كثير من الفرق والأصل أن المنصوص راعى وجوده
على أكل الخبز فلهذا أحب أنه بان المنصوص إنما راعى وجوده على أكل
الخبز إذا قبض عليه بالاستئصال وأما إذا ذكر تبعاً لما هو عليه فلا يثبت أن راعى
وجوده كما ذكر فإن التراضي في البيع مخصوص عليه بقوله تعالى إلا أن تكون
تجارة عن ترثن فلو صح ما قال المعترض أصل مع المكرة ولم يحدوا من كماله
انتهى لكن لا يمتنع هذه الملازمة بل اللازم من صحة ما قال المعترض هو ثبوت
صحة البيع بالرضاء في الجملة على من الخلية في الرهن فانه أحد في الجملة كما في
البيع والهبة تدبر (ولأمر أن يرجع عنه) أي عن الرهن (قبل القبض)
لكونه غير تام وغير لازم قبل القبض (فإذا قبض لزم الرهن) لما قرئناه آمناً
ولأرجوع بمسده (وهو) أي الرهن (مقصور بالآقل من قبضه) أي الرهن
(ومن المدين) إذ هناك ولا دلالة اسم تفضيل أو تعميل باللام وكلمة من ليست
مضنية بل سالية والمعنى بالآقل الذي هو من هذين المذكورين أيهما كان
وقال الشافعي وهو كاهامه في ذلك التدبر ولا يستعمل في ذلك التدبر لانه

لقوله عليه السلام لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له ضمه اى للراهن
 لزوائده عليه غرمه اى لو هلك كان الهلاك على الراهن قال معناه لا يصير مضمونا
 بالدين ولنا قوله عليه السلام للمرتهن بعد ما نطق فرس الرهن عنده ذهب
 حرق وقوله عليه السلام اذا عجز الرهن فهو بمافيه معناه على ما قالوا
 اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك الرهن واجاع الصحابة والتابعين رضى الله
 تعالى عنهم على ان الرهن مضمون مع اختلافهم في كيفية والقول بالامانة
 خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا يخلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلى
 بان يصير مملوكا كذا ذكره الكرخي عن السلف وعن النخعي في رجل دفع
 الى رجل رهنا واخذ درهما فقال ان جئت بك الى كذا وكذا والافالرهن لك
 فقال ابراهيم لا يخلق الرهن فجعله جوابا للمسئلة وتمام تحقيقه في شرح الهداية
 وغيرها تنع (فلو هلك) كل الرهن في يد المرتهن (وهما) اى الرهن والدين
 (سواء) اى متساويان في المقدار (صار المرتهن مستوفيا لدينه) حكما لا يطلب
 المرتهن من الراهن ولا الراهن من المرتهن شيئا (وان كانت قيمته) اى الرهن (اكثر)
 من الدين (فان امانة) في يد المرتهن لا روى عن علي رضى الله تعالى عنه انه قال
 المرتهن امين في الفضل ولان المضمون يقع بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر
 الدين فلا يدخل الفضل في ضمانه خلافا لفراد عند مضمون بقيمة الهلاك
 لا بالاقل منهما فيدخل الفضل في ضمانه بالهلاك لان الفضل عن الدين مروهون
 لكونه محبوسا به فيكون مضمونا (وان كان الدين اكثر) من قيمة الرهن
 (سقط منه) اى من الدين (قدر القيمة) اى قيمة الرهن (وطولب الراهن
 بالباقي) من الدين مثلا اذا كان الدين مائة درهم والرهن ايضا يساوى مائة
 درهم فهلك من غير تعد صار المرتهن مستوفيا دينه حكما ولا يبقى له مطالبة
 على الراهن فان كان الرهن يساوى مائة وخمسين درهما مثلا فالجسون
 امانة في يده فلا يضمنها الا بالتعدى وان كان الرهن يساوى تسعين بصير المرتهن
 مستوفيا من دينه تسعين درهما ويرجع على الراهن بعشرة دراهم (وتعتبر قيمته)
 اى قيمة الرهن (يوم قبضه) وفي المخرج نقلا عن الخلاصة وحكم الرهن انه لو هلك
 في يد المرتهن او العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت
 قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الى آخر ما قاله وفي التبيين ان ضمان
 الرهن على المرتهن يخالف ضمان الاجنبي فانه تعتبر قيمته يوم القبض بخلاف
 ما لو تلفه اجنبي فان المرتهن يضمنه قيمته ويكون رهنا عنده والواجب هنا
 في المستهلك قيمته يوم هلك باستهلاكه ثم بحث وقال وان نقصت القيمة تراجع
 السعر الى خمسمائة وقد كانت قيمته يوم القبض الف والواجب بالاستهلاك خمسمائة

وسفاهة من إسنه من غير ما يخص كذا في قوله وسفاهة من إسنه من غير ما يخص
 وتعد قيمة يوم القرض فهو معصون بأقضى لم يجمع السهم انتهى إذا قرر
 هذا لم يرق أن ما ذكره من صاحب الموائد من قوله المهر قيمه الرهن يوم
 الملك لقولهم أن يده أمانة في آخره فله حنف لصريح المقول انتهى
 وفي التاوير المرحوم على يوم الرهن إذا لم يجد المأذون أي مقدار ما يريد أخذه
 برهن من أسرى يمشون من الدين في الأصح (وبهاتك) الرهن (على رهن
 رهن فكيفه) أي كفي للمد الرهن أو الأمانة المرحومة (هية) أي على
 الرهن لانه ملكه حقيقة وهو أمانة في يد الرهن حتى إذا اشترى لا يثبت قرض
 الرهن من قرض اشتراه لانه قرض أمانة فلا يثبت من قرض الضمان وإذا كان
 ملكه فثبت كان عليه كفته (وللمرتهن أن يطالب الرهن بدينه) لأن هلاك
 الرهن لا يفسد طلب الدين (ويشهده) أي يحس المرتهن الرهن بدينه
 (وإن) وصلي (كان الرهن حنده) لأن حنده باقي بعد الرهن والحبس جزءه أظلم
 وأظهر معناه عند الداعي له وهو الأظلم وهو المدة (وله) أي المرتهن
 (أن يحس الرهن بعد فتح حقه) أي بعد الرهن (حتى يضمن دينه إلا)
 وقت (أن يبره) أي المرتهن من الدين لأن الرهن لا يطل بمجرّد الفسخ
 بل رده على الرهن بضارقي السج طه في مائتي القبض وادق (وليس عليه)
 أي على المرتهن (أن كان الرهن في يده) أي المرتهن (أن يمكن الرهن من يده)
 أي من بيع الرهن (للبايع) يعني لو أراد الرهن أن يبيع الرهن لعض الرهن بجمته
 لا يجب على المرتهن أن يمكنه من البيع لأن حكم الرهن الحس الدائم إلى
 أن يرضى الدين فكيف يصح الفسخ منه (وليس للمرتهن إلا أن يرضى)
 باستخداه ولا يسكن ولا يملك إلا ما لا يملك من الرهن الحس إلا أن يستوفي
 دينه دون الانقضاء (ولا إجارة ولا عارضة) أي ليس للمرتهن في الانقضاء إجارة
 أو عارضة إذا لم يكن له الانقضاء عند ولا يكون مالكاً تسلط العبر عليه إلا بآذن الرهن
 وفي المص وعض صداقة بين محمد بن مسلم السمر قدي وكان من كبار علماء سمر قد
 أن من أذنه شيئاً لا حل له أن يتنع شيئاً منه بوجه من الوجوه وأذن الرهن
 لانه أذله في الرباله يستوفي دينه كاملاً فتفي له المعة التي استوفي بعد لا
 فيكون ربا وهذا امر عظيم كذا رأيت مفعولاً بهذا المعط وعراه إلى المانع
 لهذا الإذن المرحوم قات وهو مخالف للكلام جامعة المعتبرات في الحاشية
 رحل رهن شاة وإباح للمرتهن أن يشرب لبنه كان للمرتهن أن يشرب وأكل
 ولا يكون ضامناً وفي نقوائد الزينة إباح الرهن للمرتهن أكل الشاة كما
 لم يضمن ثم قال يكره للمرتهن الانقضاء بالرهن بآذن الرهن وإن أذله في الرهن

فلان جوع بالاحرة انتهى فليحمل ما تقدم على الديانة وما في سائر المعبرات
على الحكم (ويصير بذلك) أي يصير المرتهن بالاتفاق قبل الإذن (متعديا)
أذ هو غير مأوربه من جهة المالك (ولا يبطل به) أي بالتعدي (الرهن) لبقاء
العقد قبل استيفاء الدين (وإذا طلب) المرتهن دينه (أمر بأحضار الرهن)
أولاً لأن لم يكن الرهن مؤنة محل بقربته الآتي ليعلم أنه باق ولأن قبضه قبض
استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء لأن هلاكه يحتمل فاذا هلك
في يد المرتهن تكرر الاستيفاء (فاذا أحضره) أي المرتهن الرهن (أمر الراهن
بتسليم كل دينه) أولاً ليعين حق المرتهن في الدين كما يعين حق الراهن في الرهن
الحاضر تحقيراً للتسوية بينهما ثم أمر المرتهن بتسليم الرهن كما أمر البائع
بتسليم المبيع بعد تسليم المشتري الثمن (وكذا) أي وكذا الحكم فيه مثل الحكم
فيما تقدم أو طالبه المرتهن (في غير بلد العقد) أي عقد الرهن (ولم يكن للرهن
حل ومؤنة) فإن الأماكن في حق التسليم ممكن واحد في الملبس للمحل مؤنة
(فإن كان له) أي للرهن (حل ومؤنة فله) أي للمرتهن (أن يستوفي دينه بلا)
تكليف (أحضار الرهن) لأن الواجب عليه التسليم بمعنى التخليه لا النقل
من مكان إلى مكان وللراهن أن يحلف المرتهن بالله ما هلك (وكذا) أي للمرتهن
أن يستوفي دينه من الراهن (أن كان الرهن وضع عند عدل) بأمر الراهن
(ولا يكلف بأحضاره) لكونه في يد الغير بأمر الراهن (ولا) يكلف أيضاً المرتهن
(بأحضار ثمن رهن باعه) أي الرهن المرتهن بأمر الراهن (حتى يقبضه)
أي الثمن من المشتري لأنه صار ديناً بالمبيع بأمر الراهن فصار كان الراهن رهنه
وهو دين وأوقفه يكلف بأحضاره لقيام البدل (ولا) يكلف أيضاً (أن قضى
بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي) من الدين لأنه أن يحبس كل
الرهن حتى يستوفي القيمة كما في حبس المبيع (وللمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسه
وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله) وأجبره مشاهرة أو مساهمة لأن
العبرة بالمساهمة لا بالنفقة حتى أن الزوجة لو دفعت الرهن إلى الزوج لا يضمن
أن هلك مع أن الزوج ليس في نفقتها (فإن حفظه) أي المرتهن الرهن (بغيرهم)
أي بغير المدكورين (أو أودعه) المرتهن عند آخر (فهلك ضمن) المرتهن
(كل قيمته) لأن المالك ما أذن له في ذلك فيضمن جميع قيمته كالمغصوب لكونه
متعدياً وهل يضمن المودع الثاني فهو على الخلاف الذي ينشأ في مودع المودع
ثم إن قضى بقيمة الرهن فيما إذا تعدى المرتهن عليه من جنس الدين يتقاصا
بمجرد القضاء بقيمة إذا كان الدين حالاً وطالب المرتهن الراهن بالفضل
إن كان هناك فضل وإن كان الدين مؤجلاً يضمن قيمة الرهن وتكون

بقية رهنا عند المرتهن فإذ حل الاجل اخذ المرتهن بيده وإن قضى بالقيمة
 من خلاف جئته كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه لانه بدل الرهن
 فاخذ حكمه (وكذا) يضمن جميع قيمته (ان تعدى فيه) اي في الرهن جرم مجتبا
 كما في العصب لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانة تضمن بالانلاف
 (او حمل الخسار) الرهن (في خصمه) فهلك يضمن جميع قيمته لانه استعمل
 فان حرمه (اي الخسار والظاهر بالاولى بالبقاء) (في اصبع غيرها) اي غير الخسار
 (ولا) يضمن لان ذلك بعد حفظا فظهور التعدي في الاول دون الثاني معنى
 على المدة واورده خاتمين فليس خاتما فوق خاتم فان كان ممن يتجمل بلبس
 خاتمين صمن والا كان حافظا فلا يضمن وكذا يضمن بتقلد سيف الرهن لانه ايضا
 استعمل لانه لا ثلاثة طانة حفظ فان الشيطان يتقلدون في المادة بسفين لا الثلاثة
 (وعليه) اي على المرتهن (مؤنة حفظه) اي الرهن اي ما يحتاج في حفظ
 نفس الرهن (و) مؤنة (رده) اي رد الرهن (اليده) اي الى يد المرتهن ان خرج
 من يده بحمل الاتق ان كانت قيمة الرهن مثل الدين وان كانت اقل منه فالمؤنة
 عليه ايضا بطريق الاولى ولدالم يتعرض له (و) كذا مؤنة (ردجرته) الى يد
 المرتهن بان تبض عين الرهن او يحدث به مرض آخر فداواته على المرتهن
 لان الامس الكحق له واجب عليه فتكون المؤنة عملا (كاجرة بيت حفظة)
 اجرة (حافظه) وفي الهداية هذا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان كراه
 المأوى على الراهن بمنزلة النفقة لانه سعى في تبيته ومن هذا القسم جعل
 الايقان على المرتهن لانه محتج الى اعادة يد الاضياع التي كانت له ليرده وكانت
 من مؤنة الرد قبل رده وهذا اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة
 الرهن اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة عليه لانه امانة بيده
 والرد لاعادة اليد وبه في الزيادة يد المالك اذ هو كالمودع فيها فلهذا يكون على
 المسالك وهذا بخلاف اجرة البيت الذي ذكرناه فان كلهما يجب على المرتهن
 وان كان في قيمة الرهن فضل لان وجوب ذلك اي اجرة البيت بسبب الحبس
 وحق الحبس في الكل ثابت له فاما الجليل انما يلزمه لاجل الضمان فيقدر
 بقدر المضمون ومن هذا قال (واما حمل الاتق والمداوة) اي مداواة القروح
 ومعالجة الامراض (والعداء من الجنائبة) قسم على الضمون والامانة
 بمعنى ما كان من حصة المضمون فعلى المرتهن وما كان من حصة الامانة فعلى
 الراهن اذا تقرر عندك ما قلنا من الهداية لا ينقضي عليك ما في اثنى من الاختلال
 ولو قال وعليه مؤنة حفظه كاجرة بيت حفظة وحافظ وان كان في قيمة الرهن
 فضل وعليه مؤنة رده الى يده اورد جزئه اذا كانت قيمة والدين سواء

واما اذا كانت اكثر من اى الدين فتقسم على المضمون والامانة كالتفاد من الجناية
كافى اكثر المستعيرات لكان اسلم تدبر (ومؤنة تيقته) اى جعل الرهن باقيا (و)
مؤنة (اصلاحه) اى اصلاح منفعته. (على الراهن كالنفقة) من مأكله ومشربه
(والكسوة واجرة الراعى واجرة ظئر ولد الرهن) هذه امثلة مؤنة لتيقته (وسقى
البستان وسقيح نخله) اى نخل البستان (وجذاه) اى التمر من النخل (والقيام
بمصلحه) كالاصلاح جداره وقلع الحشيش المضر وغيرهما عنه هذه امثلة
المؤنة لاصلاح منافعه الاصل فيه ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه
وتيقته فهو على الراهن سواء كان فى الرهن فضل او لا لان الدين باقية على ملكه
وكذا ما دعه مموكة لداصلاحه وتيقته عليه لما نه مؤنة ملكه كفى الوديعه (وما اداه
احدهما) اى الراهن والمرتهن (مما وجب على صاحبه بلا امر) اى بغير
امر المامى (فهو تبرع) فيما اداه كما اذا قضى دين غيره بغير امره (و) ماداه
مما وجب على صاحبه (بامر المامى يرجع) المؤدى (به) اى بما اداه وقيده
صاحب المنح فى مته بقوله ويجهله دينا على الآخر وقال وحينئذ يرجع عليه
وبمجرد امر القاضى من غير تصريح بجهله دنا عليه لا يرجع كفى التبيين نقلا
عن المحيط وفى انتهائه نقلا عن الذخيرة فعلى هذا لو قيده المص كفى التوير
لكان اولى تدبر (وعن الامام انه لا يرجع به ايضا) اى كما لا يرجع به اذا اداه
بلا امر صاحبه (ان كان صاحبه حاضرا) وان كان بامر القاضى لانه يمكنه
ان يرجع الامر الى القاضى فبأمر صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع فى الوجهين
وهى فرع مسألة الخبر لان القاضى لا يلى الحاضر ولا ينفذ امره عليه فلهذا امره
عليه لصار محجورا عليه ولا يملك الخبر عنده وعداى يوسف بملكه فينفذ امره عليه
كفى التبيين قال صاحب المنح لو قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا
هو الذى رهنته عندى فاقول للمرتهن لانه هو القابض والقول للقابض بخلاف
ما اذا ادعى المرتهن رده على الراهن حيث لا يقبل قوله لان ذلك شان الامانات الغير
المضمونة والرهن مضمون على المرتهن وفى التاتارخانية وبصدق المرتهن فى دعوى
الهلاك ولا يصدق فى دعوى الرد وفى شرح المجموع اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن
ولم يقم البينة عليه ضمنه عندنا سواء كان الرهن من الاموال الظاهرة او الباطنة خلافا
لمالك فى الباطنة وفى البرازية زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم
المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلاك فى يد الراهن فانقول للراهن فان برهنا
فلا رهن ايضا ويسقط الرهن لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك فى يد
الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن وان برهنا فلا رهن لاثباته الضمان اذن للمرتهن
فى الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك عند ترك الانتفاع وعوده

لرهن وقال المرتضى ذلك حال الشئ مع قول المرتضى لا يفسد في الرهن
في الحدود التي هي رهن صبا يساوي اعاياها في كل المرتضى البيع في الرهن
بمنه يفسد بها وقال الرهن لا بل مات عند ذلك يحلف الرهن بالله ما يعلم انه باعه
ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع
اذن الرهن في الرهن في ايس ثوب من هون يوما فباع به المرتضى فخرقا وقال
تخرق في ايس ذلك اليوم وقال الرهن ما سته في ذلك اليوم ولا تخرق به فالقول
للرهن وان اقر الرهن بالبيع فيه ولكن قال تخرق قبل الماس ومعه
فالقول للمرتضى ويجوز للمرتضى المهر بالرهن اذا كان الطريق آتيا وان كان له
حل وموته عند الامام كالوديعة وعند محمد ليس له ان يسافر بالرهن والوديعة
ايضا اذا كان له حل وموته وعنده في المصحح فراجع

(باب ما يجوز ارتهانه والرهنة وما لا يجوز)

لم يذكره سد مات الرهن شرع في تحصيل ما يجوز رهنه وما لا يجوز اذا انفصل
بعد الاحمال (لا يصح رهن المشاع وان) وصليته (كان) المشاع (مما لا يحتل
اقسمة) بخلاف الهبة حيث يجوز فيما لا يحتل السمتة (او) كان (من
الشريك) هذا عندنا لان موجب الرهن ثبوت بدلا مستقيا للرهن وبد
الاستبراء في الحرة الشائع لا يثبت لان شرط الصحة هو التمييز ولم يتحقق وقال
الشافعي يجوز فيما يصح فيه البيع وهو قول مالك واحمد لان موجب الرهن
استحقاق البيع في الدين والمشاع يجوز رهنه فحوز رهنه كالقسوم (واوطرا)
الشروع به الارتهان (عند) عند الطرفين وقيل انه لا يمتنع له ذلك
وليس يمتنع لان الدال منه هو في اذا لم يكن الرهن مالا او لم يكن القابل به
معهونا وما نحن فيه ايس كذلك بناء على ان قبض شرط تمام العقد لا شرط
حوازه وصورة الشيوع الطاري ان يبرهن الجميع ثم يتفاسخ في البيع واذن
الرهن للعدل ان يبيع الرهن كيف شاء فراجع نصه وانه يمنع نقاء الرهن في
رواية الاصل وهو الصحيح كما في المصحح (خلافا لابي يوسف) لانه لا يمنع لان
حكم النقاء اسهل من الابتداء فاشهد الهبة وانما فسد لان هذا الشيوع راجع
الى محل الرهن وما رجع الى المحل فالنقاء كالابتداء وقد قالوا باستثناء الهبة
من هذا الاصل لانها لا تحتج الى القبض او عند العقد بخلاف الرهن فان
حكمه دوام القبض فعلى هذا اندفع ما قاله ابو المسكيزم من ان وجهه على ما
في الهداية وغيرها ان الكلام في محل الرهن فلقاء والابتداء فيه سواء
كالحرمية في النكاح ولا يخفى انه منقوض بالهبة فان الشيوع فيها مانع ابتداء

لا يشاء فالوجه الايق بالقاء هو بين الفرق بين الرهن والهبة انتهى تدبر
واعلم ان ما قل البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المسغول
جائز لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه بيع المعلق عنه بشرط قبل وجوده
في غير الدين جائز لارهنه كما في شرح الاقطع (ولا) يصح (رهن التمر على الشجر
بدون الشجر ولا) يصح رهن (الزرع في الارض بدونها) اي بدون الارض
لا صر ان القبض شرط في الرهن ولا يمكن قبض المتصل بغيره وحده فصار في معنى
المشاع (ولا) يصح رهن (الشجر او الارض المسغولين بالثمر والزرع دون الثمر والزرع)
لان الاتصال يقوم بالطرفين فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس
برهن لم يجوز لانه لا يمكن قبض المرهون وحده وعن الامام ان رهن الارض بدون
الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا
رهن الدار بدون البناء ولان البناء اسم للمبنى فيصير رهننا جميع الارض وهي مشغولة
بملك الراهن كما في الهداية (ولور من الشجر بمواضعها جاز) لانه رهن الارض
بما فيها من الشجر وذلك جائز ومجسورة ما ليس برهن لا يمنع الصحة ولو كان
فيه ثمر يدخل في الرهن لانه تابع لاتصاله به فيدخل تبعاً تصحيحاً للعقد بخلاف
البيع لان بيع النخيل بدون الثمر جائز فلا ضرورة الى ادخله من غير ذكره وبخلاف
المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه ما
وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الارض ولا يدخل في ابيع ويدخل البناء
والغرس في رهن الارض اي لو قال رهنك هذه الدار او هذه القرية واطاق
القول ولم يخص شيئاً دخل البناء والغرس (او) رهن (الدار بما فيها) اي
الدار (جاء) وفي الهداية واواستحق بعضه ان كان الذي يجوز ابتداء
الراهن عليه وحده بقي رهنه باحصته والابطال كله لان الرهن جعل كانه ماورد
الا على الباقي ويمنع التسليم كون الرهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه
في الوعاء المرهونة ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحمل عليها فلا يتم حتى يلقى
الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنها تاماً
اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصارك اذا رهن متاعاً في دار او وعاء
دون الدار والوعاء بخلا ما اذا رهن سرجاً على دابة او لجاماً في رأسها ودفع الدابة
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنها حتى ينزعه مهتماً يسلم اليه لانه من
توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر (ولا يجوز
رهن الحر والمدير وام الولد والمكاتب) لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء
والاستيفاء من هو لا يعتذر لاستحقاقهم الحرية فصاروا كالحر (ولا) يجوز
الرهن (بامانات) كالوديعة والسارية والمضاربة ومال الشركة لانها ليست

بمضمونة (ولا يجوز الرهن بالسرك) صورته باع وسلمه الى المشتري فحاشي
 المشتري من الاستيفاء فاحذر الثمن رهنه فدا الرهن بطلوا الكفالة حاشية
 وامرني انه شرع الاستيفاء ولا استيعاء الا في الواجب فلا يحتمل الانتفاء والتعلق
 واما الكفالة فهي الغرام بغير عوض وذلك بمقتضاها كالزام الصوم والصلوة
 (ولا يجوز الرهن بجاهر مضمون بغيره كالبيع في يد البائع) فانه مضمون بالثمن حتى
 لو هلك ذهب بالثمن ولا يجب على البائع شيء من الرهن لا يجوز الا بالامانة
 المضمونة بنفسه كامر ولا يجوز بالامانة المضمونة بغيره كالرهن وان هلك
 الرهن بالبيع ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار بالبطل ولا يجب على المشتري شيء
 وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان البيع والرهن مال والعماسد ملحق بالصحيح
 بالاحكام وفي المتوسط انه حاز الرهن به فمضى بالاول من قيمته ومن قيمة العين
 وبما حذر لعقيد اوسع من الردعي واولا ثلاث قبل الاعراب ثلاثة عين بغير مضمونة اصلا
 كالامانات وعين مضمونة بعينها كالمعصوم وشهود وعين غير مضمونة بنفسها
 مضمونة بغيرها وسقوط الثمن فصار هذا للتسمية ثلث عين المضمونة باخر (ولا يجوز
 الرهن بالكفالة بالعمس) اي لا يجوز الرهن الكفيل شاعرا المكفول له تسليم نفسه
 المكفول به اليه لان استيفاءه من الرهن معدوم في الحاشية رجل كفول عن رجل بمال
 ثم ان المكفول عد اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل انه لو كفول بمال مؤجل
 على الاصل فاعطاه المكفول عند رهنا بذلك حاز الرهن واوكفول رجل على انه
 ان لم يوافق به الى سنة فمليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول
 عد بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا وكذا لو كان الكفول قال للطالب
 في الكفالة ان مات فلان ولم يؤد المال فهو على ثم اعطاه المكفول عند رهنا
 لم يجز (ولا يجوز الرهن بالامتناع في نفسه وما دونها) عند ولي القصاص
 فلا يتمتع بما عليه لما مر من ان استيفاء القصاص من الرهن غير ممكن
 بخلاف الجارية خطأ لان استيفاء الارش من الرهن ممكن (ولا ياشقة) اي لا يجوز
 رهن الناعم والمشتري عند الشئ لسلم الدار بالشمعة لان استيفاء المسح من
 الرهن غير ممكن اد لو هلك المسح لا يلزمه الصمان (ولا يجوز) يا حرة
 السبيحة والعمية لان الاحارة على ذلك باطنة شرعا بالرهن ايضا باطل لكونه
 في مقالة غير جائز اصلا (ولا يجوز رهن المولى شيء) بانه الجاني او العبد
 (المدين) لانه غير مضمون على المولى فله او ذلك انه لا يجب على المولى شيء
 فاذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن ان يأخذ الرهن من المرتهن حتى
 لو هلك رهن في المرتهن قبل الطلب به لا شيء له الا حكم الساطن فيبقى
 الفيس باذن الملك (ولا يجوز للرهن بالخبر ولا ارضاءه من مسلم او ذمي)

لان المسلم لا يملك الا قضاء اذا كان رهننا ولا يملك الاستيفاء اذا كان مرتهنا وكذا
 الحال في الخنزير (ولا يضمن له) اي للمسلم (مرتهنها) اي مرتهن الخمر (ولو)
 وصاية (ذميا) اي اذا كان المرتهن ذميا لم يضمنها كما لا يضمنها بالغصب منه
 لانها ليست بمال في حق المسلم (ويضمنها هو) اي المسلم لو ارتهنها (من ذمي)
 اي اذا كان الراهن ذميا والمرتهن مسل فهلاك في يد المرتهن يضمن المسلم الخمر
 للذمي لانها مال متقوم في حقه فتصير الخمر مضمونة على المسلم للذمي باقل من
 قيمتها ومن الدين كما يضمنها بالغصب (ويصح) الرهن (بالدين ولو) وصاية
 (موعودا) بان رهن شيئا من شخص (ليقرضه كذا) من المال وعند الأئمة
 الثلاثة لا يصح الرهن به (فلو هلك) هذا الرهن (في يد المرتهن لزمه) اي المرتهن
 (دفع ما وعد للراهن) اي ان رهن ليقرضه الف درهم مثلاً وهلك
 الرهن في يد المرتهن قبل ان يقرضه فلا يجب على المرتهن تسليم الالف
 الموعود الى الراهن جبراً لان الموعود جعل موجوداً حكماً باعتبار الحاجة
 ولانه مقبوض من جهة الراهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيعطى له
 حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه (ان كان الدين مثل قيمته) اي
 الرهن (او اقل منها) اما اذا كان الدين اكثر من قيمة الرهن فعليه قدر قيمته
 هذا اذا سمى قدر الدين فان لم يسمه بان رهينه على ان يعطى شيئاً فهلاك في يده
 يعطى المرتهن الراهن ما شاء لانه بالهلاك صار مستوفياً شيئاً فيكون بينه اليه
 وقال محمد لا يصدق في اقل من درهم والمصلح بلغت الى هذا لانه غير متعارف
 كما قاله ابو المكارم لكن لان ذلك لان المص قد ذكر حكمه فيما سبق وهو قوله وان كان
 الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطوبى الراهن بالباقي تدبر وروى عن ابي يوسف
 اذا قال لغيره اقرضني وخد هذا الرهن ولم يسم القرض فاخذ الرهن ولم
 يقرضه حتى ضاع الرهن فعليه قيمة الرهن في الدين الموعود بالغة ما بلغت
 كالمقبوض على سوم الشراء وفي البرازية والحاصل في الرهن بالدين
 الموعود ان المستقرض اذا سمى شيئاً ورهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن
 الاقل من القيمة ومن المسمى وان لم يكن سمى شيئاً اختلف فيه الامام الثاني
 ومحمد لكن قد قرناه نقلاً عن التنوير ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يسم
 المقدار ليس بمضمون في الاصح تتبع (و) يصح الرهن (برأس ما السلم وثن
 انصرف) قبل الافتراق ولم يصح عند زفر وهو قول الأئمة الثلاثة لانه استبدال
 ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين
 امانة والمضمون هو المالية كما في القهستاني (وبالمسلم فيه) قبل الافتراق وبعده
 وعرف فيه روايتان ثم اشار الى ما يظهر فيه فائدة جواز الرهن بالاشياء المذكورة

بالتمام بقره (فإن ذلك) الرهن (في محاسن العقيد قبل الافتراق منه استوفى)
 أى صار الرهن منتهى (حكما) بوجود القبض وانحصر في المحاسن من حيث
 المالية فقيم المثل والصرف (وإن افتراق) أى المتعاقدين (قبل العقد) أى قبل
 نقد رأس المثل ومثل الصرف (و) قبل (الهلاك) أى هلاك الرهن (بطل
 العقد) فهما لعدم القبض حقيقة لا حكما فإن الرهن لم يصرفا بضا حقا
 لا بالهلاك (والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله إذا صح) أى لو تفاخرا المسلم
 وبالمسلم فيه رهن بكون ذلك رهنا برأس المال استحيانا حتى يحسد به
 والقياس أن لا يحسد به لأنه دين آخر وجب بسبب آخر وهو الضمان والمسلم فيه
 وجب بالقد لا يكون الرهن باحدهما رهنا بالأخر كما لو كان عليه دينان درهم
 ودنانير واحدهما رهن ففقدى الذى به الرهن أو أبرأه منه ليس له حسد بالدين
 الآخر وجه الاستحسان أنه إن رهن ثلثه الواجب بسبب العقد الذى جرى
 بينهما وهو المسلم فيه فقد عدم الفسخ ورأس المال عند الفسخ فيكون محسوبا
 لأنه بذله مقام مقامه إذ الرهن بالثمن يكون رهنا ببذله كما إذا رهن بالفضوب
 فهلك الغصوب صار رهنا بقيمته (وهلاكه) أى هلاك الرهن (بعد الفسخ
 هلاك بالأصل) أى هلاك الرهن بعد الفسخ هلك الرهن بالمسلم فيه لأنه رهنيه
 وإن كان محسوبا غيره وهو رأس المال كمن باع عبدا وسلم المبيع واجده يائسا
 رهنا ثم غاب المبيع له أن يحسبه لاخذ المبيع لأن الثمن بذله ولو هلك المبيعون يائسا
 يائسا (ويصح) الرهن (بالاعتيان المضمونة بنفسها) أى بالمثل (أو الهبة
 كالغصوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عمد) فإن هذه الأشياء يجب
 تسليم عيئها عند قبضها إذا تجاوز الدل عند وجود الأصل وعند هلاكها
 يجب الاتيان بمثلا إن كان لها مثل وبقيتها أن لم يكن لها مثل فإذا هلك الرهن
 عند قيام العين في يد الراهن يقال له سلم العين وخذ من المرتهن الأقل من قيمة
 العين ومن قيمة الرهن لأن الرهن مضمون عندنا وإذا هلك العين قبل هلاك
 الرهن يصير الرهن رهنا صحيحا بقيمة العين المضمونة ثم إذا هلك الرهن يملك
 بالأقل من القيمة ومن قيمة الرهن (و) يصح الرهن (ببذل الصلح عن النكار وإن
 وصية) أقر المدعى بعدم الدين (صورته أو ادعى رجل على رجل دينا ألف
 درهم مثلا فأنكر المدعى عليه فصالحه على خمسمائة على الإنكار وأعطاه بهينا
 رهنا يساوى خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصادقا إن لادين عليه
 فإن المرتهن يضمن قيمته خمسمائة للراهن باعتبار الظاهر وعن أى يوسف
 خلافة أى ليس عليه أن يرد شيئا أو رهن الأب الدين عبد طفله جاز لأنه يملك
 أياد أعد وهذا النظر منه في حق الميراث لأنه إذا هلك مضمونا والودعة

امانة وان كان الولد كبيرا لا يجوز للاب ان يرهن ماله بدين على نفسه الا باذنه
 (يكذا الوصى) اى الوصى مثل الاب فى الحكم المذكور وعن ابن يوسف وزفر
 انهما لا يملكان ذلك وهو القياس لان الرهن ابقاء حكمهما فلا يملكان كالايتفاء
 حقيقة وجه الاستحسان ان فى حقيقة الايتفاء ازالة ملك الصغير من غير عوض
 بملكه فى الحال وفى الرهن تحفظ مال الصغير فى الحال مع بقاء ملكه فيه (فان هلك)
 العبد الرهن (لزمهما) اى الاب والوصى (مثل ما سئل به) اى بالرهن
 (من دينهما) اى من دين الاب والوصى ولا يضمنان الفضل ان كانت قيمة الرهن
 اكثر من الدين لانه امانة عند المرتهن وانهما ولاية الابداع وذكر الترتاى
 ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر الدين والوصى بقدر
 القيمة لان للاب ان ينفع بمال الصبي بخلاف الوصى وفى الدخيرة التسوية بينهما
 فى الحكم وقال لا يضمنان الفضل لما مر من انه امانة وكذا الواسطى المرتهن على
 البيع لانه موكل على بيعه وهما يملكانه (ولورهن الاب) متاع الصغير (من نفسه
 او من ابن آخر صغيره) اى الاب (او من عبده) اى الاب (تاجر لا دين عليه
 صح) لان الاب او فور شفقتة نزل منزلة شخصين واقيت عبارته مقام عبارتين
 فى هذا العقد كما فى بيته ما الصغير من نفسه فبولى طرفى العقد (بخلاف الوصى)
 اى لو ارتهنه الوصى من نفسه او من هذين او رهن عينه من اليتيم بحق اليتيم
 عليه لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفى العقد فى الرهن كما لا يتوليهما
 فى البيع وهو قاصر الشقة ولا يبدل عن الحقيقة فى حقه الخافا له بالاب والرهن
 من انه الصغير ومن عبده التاجر الذى ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه
 اى الوصى (بخلاف ابنة الكبير وابنه) اى اب الوصى وعبده الذى عليه دين
 لانه لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه متهم فيه ولا تهمة
 فى الرهن لان له حكما واحدا (وان استدان الوصى لليتيم فى كسوته او طعامه
 ورهن به متاعه) اى متاع اليتيم (صح) لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن
 يقع ايتفاء الحق فيجوز وكذلك لو اتجر لليتيم فارتهن او رهن لان الاولى للوصى
 التجارة بغير ماله ولا يجدها من الارتهان والرهن لانه ايتفاء واستيفاء (وليس
 للطفل اذا بلغ نقض الرهن فى شيء من ذلك ما لم يقض الدين) لوقوعه لازما
 من جايه ولو كان الاب رهنه فقضاه الابن رجع به فى مال الاب لانه مضطربه
 حاجته الى احياء ملكه فاشبهه بمعير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يقتكه
 الاب بصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه (ولورهن شيئا بثمن عبيد فظهر)
 العبد (خرا او يثنى خل فظهر) الخل (خرا او يثنى ذكبة فظهرت ميتة
 فارهن مضمون) لانه رهنه بدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه أكد من الدين

الموعود (وجازرهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون) لانه يفتحق
 الاستيفاء منه فكان يحلل الرهن (وان رهنه بجنسها فملا كمالها بمثلها من الدين
 ولا صبرة للجودة) لانها ساقطة الاعتبار عند المقابلة بالجنس في الاء والاروية
 وهذا عند الامام فان عنده يصير مستوقيا باعتبار الوزن دون القيمة (وعندهما
 هلاكها بعينها ان خالفت وزنها فيصير بخلاف الجنس ويجعل رهنا مكان
 الهلاك) قالوا وعندهما ان لم يكن في اعتبار الوزن اضرار ايا احد هما بان كانت
 قيمة الرهن مثل وزنه اى يكون هلاكها بمثلها من الدين عند الامام وان كان
 فيه الخاق ضررا باحد هما بان كانت قيمته اكثر من وزنه او اقل ضمن المرتهن قيمته
 من خلاف جنسه ثم يجعل ما ضمن رهنا مكانه ويكون دينه على حاله لانه لا وجه
 الى الاستيفاء بالوزن لما فيه من الضرر بالمرتهن والالى اعتبار القيمة لانه يؤدى
 الى الربا فصرنا الى التضمن بخلاف الجنس لينتفض القبض ويجعل مكانه ثم
 يتسكه وفي النهاية والبيان تفصيل فليراجعهما (ومن شري) شيئا (على
 ان يعطى بائن رهنا بعينه او كفيلا بعينه صح استحسانا) لانه شرط ملائم
 للعقد اذ الرهن والكفالة للاستيفاء وهو ملائم الوجوب وفي القياس لا يجوز
 لكونه صفقة في صفقة وهي منهي عنها واذا كان الرهن او الكفيل غائبا بقوت
 معنى الاستيفاء لان المشتري ربما رهن شيئا حقيرا او يعطى كفلا فقيرا لا يعيد
 من الاستيفاء فيبقى العقد بشرط غير ملائم فيفسده قياسا واستحسانا اما لو كان
 الكفيل غائبا خضرا في المجلس وقبل صح وكذا لو لم يكن الرهن معينا فانفقا على
 تعيين الرهن في المجلس او نقد المشتري الثمن حالا حاز وبه رد المجلس لا يجوز
 (فان امتنع) المشتري (عن اعطائه) اى اعطاء الرهن (لا يجبر) المشتري
 على اعطائه عندنا لان عقد الرهن تبرع ولا حبر على التبرعات وقال زهر مجمل
 عليه لان الرهن صار بالشرط حقا من حقوقه كالكفالة المشروطة في عقد الرهن
 فيلزم الرهن بآرويه (و) بثت (لا باع) الخيار ان شاء (فسخ البيع)
 ان ادى عن اعطاء الرهن وان شاء ترك الرهن لانه وصف مرغوب في العقد
 ومارضى (الاب) فيتخبر بفواته (ان دفع) المشتري (الثمن حالا) فع
 لا يفسخه لمصول المتي وهو الائمان في العقود (او) دفع (قيمة الرهن رهنا)
 لان بدا الاستيفاء ثبت على المعنى وهو القيمة (ومن شري شيئا وقال) المشتري
 (لئانه امسك هذا) الثوب مثلا (حتى اعطيتك الثمن فهو) اى الثوب
 (رهن) عند الطرفين (وعند ابي يوسف وديعة) لارهن وهو قول زهر
 والائمة الثلاثة لان قوله امسك يحتمل الامر بـ الرهن والايدياع لانه اقل وادون
 من الرهن فيقضى بدونه بخلاف ما اذا قال امسك بدينك او بملك على الاب

لما قاله بالدين فقد عين جهة الرهن ولنا انه اتى بما ينفي عن معنى الرهن وهو
الحبس الى ايفاء الدين فالعبرة في العقود للمعاني لا ليري انه لو قال ملكتك هذا بكذا
يكون بيعا للنصر يحج بوجوب البيع كانه قال بعثك بكذا ولا فرق بين ان يكون ذلك
الثوب هو المشتري او لم يكن بعد ان كان بعد القبض لان المبيع بعد القبض
يصح ان يكون رهنا بثمنه حتى يثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا كان قبل القبض
لانه محبوس بائنه وضمانه يخالف ضمان الرهن ولا يكون مضمونا بضمانين مختلفين
لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له امسك المبيع حتى اعطيه الثمن قبل القبض
فهذا انفسخ البيع كما في التبيين (ولو رهن عبدين بالف وليس له احدا احدهما
بقضاء حصته) اي حصة احدهما من الاف (كالباع) لان المجموع
محبوس بكل الدين فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من اجراء الدين تحصيله
للق وهو المبالغة في الحمل على الايفاء فصار كالمبيع في يد البائع فان سمي لكل
واحد من اعيان الرهن شيئا من المال الذي رهنه فكذلك الجواب في رواية
الاصول وفي الزيادات له ان يقضه اذا دى ما سمي له وجه الاول ان العقد متحد
لا يفرق بتفريق التسمية كما في البيع ووجه الثاني انه لاحاجة الى الاتحاد
لان احد العقدين لا يصير مشروطا في الآخر الا يرى انه لو قل الرهن في احدهما
جاز بخلاف البيع (ولو رهن) رجل (عينا عند رجلين) بدين اكل واحد منهما
عليه سواء كانا شريكين في الدين او لم يكنا شريكين فيه (صح) الرهن (وكلهما)
اي كل العين (رهن اكل) واحد (منهما) اي من الرجلين لان الرهن اضيف
الى جميع العين في صفقة واحدة ولاشروع في الرهن وموجبه صبر ورته محتسبا
بالدين وهذا الحبس مما لا يقبل الوصف بالتجزئي فصار محبوسا اكل واحد
منهما بخلاف الهبة من رجلين حتى لا يجوز عند الامام لان العين تنقسم عليهما
فثبت الشروع ضرورة (والمضمون على كل) واحد منهما (على حصة دينه) لان
كل واحد منهما يصير مستوفيا باهلاك اذ ليس احدهما باولى من الآخر
فيقسم عليهما لان الاستيفاء مما يقبل التجزئ (فان تهائبا) اي المرتهان
(في حفظهما) اي العين المرهونة (وكل) واحد منهما (في نوبته كاهل)
الذي وضع عنده الرهن (في حق الآخر) وفيه اشارة الى ان ارتهان
كل واحد منهما باق ما لم يصل الرهن الى الراهن كما في العارية وفي التبيين هذا
اذا كان لا يتجزئ فظاهر وان كان مما يتجزئ وجب ان يحبس كل واحد منهما
النصف فان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن الدافع عند الامام
بخلافهما (فان قضى) الراهن (دين احدهما) اي احد المرتهنين دون
الآخر (فكلهما) اي كل العين (رهن عند الآخر) لان جميع العين رهن في يد كل

واحد منهما من غير تفرق على ما ذكرنا (واو رهن) (ثاني من واحد مع وله)
 اي للواحد (ان يمسكه) اي الرهن (حتى يستوفي جميع حقه منهما) لان قبض
 الرهن يحصل في الكل من غير شئوع فصار نظير المبيع وهما في المشتريين
 (واو ادعى كل من اثنين ان رهنه) (فعل ماض (هذا الشيء) مفعول رهن
 (متم وقبضه) اي الشيء (ورهنه عليه) اي على ما ادعى (اطل رهنه) اي
 صورتهما رجل في يد عبدة اذ جاء رجلان يقول كل واحد منهما الذي اليه
 قد رهنني عبدك هذا بالف درهم وقبضه منك واقام التينة على عداهما
 فهو باطل اذ لا وجه الى القضاء لكل واحد منهما باكل لا سيما لانه ان يكون
 اليه الواحد كله رهنه لهذا وكله لذلك في حالة واحدة ولا اخذ مساهلة
 لعدم اولوية حقه على هذا لا يخول الى القضاء لكل منهما بالتصف لا فضائه
 الى الشئوع فيه مدار العمل بهما وتعين اتها تر ولا يمكن ان يفقد كانهما
 ارتهنانه معا استحسانا اذا جهل التاريخ لان ذلك يؤدي الى العمل بخلاف
 ما اقتضت الحجة لان كلامهما اثبت بيمينه حبس ويكون وسيلة الى مثله في الاستيفاء
 وبهذا القضاء يثبت حبس يكون وسيلة الى شطره في الاستيفاء وليس هذا
 علا على وفق الحجة وما ذكرناه وان كان قياسا لكن محمد اخذ به القوة
 واذا وقع باطلا فاولئك يهلك امانة لان الباطل لا حكم له هذا اذا لم يؤرخا فان
 ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما
 كان صاحب اليد احق (ولو) كان هذا (بعد موت الرهن) اي اذ مات الرهن
 فاقام كل واحد منهما له رهنه عنده وقبضه (قبلا ويحكم بكون الرهن مع كل)
 واحد منهما (فصفه) بدل من الرهن (رهنه بحقه) اي يحق كل منهما
 استحسانا وهو قول الطرفين لان حكم الرهن هو الحبس في الحياة وليس للشئوع
 وجه هنا بخلاف المات اذ بعده ليس له الحكم الا الاستيفاء بان يبيعه في الدين
 شاع اولم يشع وعند ابن يوسف يبطل هذا قياسا لان القضاء بالتصف خسر
 جاز في الحياة للشئوع وكذا في المات له وفي الثوب اخذ جماعة المديون ليكون رهنه
 عنده لم يكن رهنه دفع ثوبين فقال خذاهما شئت رهنه بكذا فاحد هما لم يكن
 واحد منهما رهنه قبل ان يختارا احدهما

(بات الرهن يوضع على عدل)

لما فرغ من الاحكام الراجعة الى نفس الرهن والمقر رهن ذكر في هذه النيات
 الاحكام الراجعة الى نياتهما وهو العدل لما ان حكم النائب اذا يتفق حكم
 الاصل ثم ان المراد بالعدل ههنا من رضى الراهن والمقر رهن يوضع الرهن في يد

وراد عليه بعض المعبرين قيدا آخر حيث قال ورضيا ببيع الرهن عند حلول
الاجل بناء على ما هو الجاري بين الناس فيما هو القالب والافر ضاهما بيبعه
الرهن عند حلول الاجل ليس باهر لازم وعن هذا قال في الكافي ليس للعدل
بيع الرهن مالم يسلط عليه لانه مأمور بالحفظ لحسب (ولو اتفقا) اى الراهن
والمرتهن (على وضع الرهن عند عدل صحيح) وضعهما (وبتم) الرهن (بقبض
العدل) هذا عندنا وقال زفر لا يصح لان العدل يملكه عند الضمان بعد
الاستحقاق فيعدم القبض وبه قال ابن ابي ابي قلنا يده يد المرتهن فيصح
والمضنون هو المالية فيسزل منزلة شخصين (وليس لاحدهما) اى الراهن
والمرتهن (اخذته) اى اخذ الرهن (منه) اى من العدل (بلا رضى
الآخر) ليعلق حق كل واحد منهما به حفظا وامتنافا فلا يبطل كل واحد
حق الآخر (ويضمن) العدل قيمة الرهن (بذ فعه الى احدهما) لانه مودع
الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المالية وكل واحد اجنبي عن الآخر
والمودع اذا دفع الى الاجنبي يضمن ولانه لو دفع الى المرتهن يدفع ملك الغير
ولو دفع الى الراهن تبطل اليد على المرتهن وذلك تعد (وهلاكه) اى الرهن
(في يده) اى في يد العدل (على المرتهن) لان يده في حق المالية يد المرتهن
والمالية هي المضمونة (فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيرهما) اى غير
العدل والمرتهن (بيعه) اى يبيع الرهن (وقت حلول الاجل صح) التوكيل
لان الرهن ملكه فله ان يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا ومجزا
فاو وكل بيبعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح عند الامام لان امره وقع
باطلا لعدم القدرة وقت الامر فلا يتقلب جائزا وقالا يصح لقدرته عليه وقت
الامتنال (فان شرطت) الوكالة (في عقد الرهن لا ينغزل) الوكيل (بالعدل)
اى عزل الرهن بدون رضى المرتهن لتعلق الحق بالرهون وفي القهسباني
ولو وكل بعد الرهن ان عزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح
انه لم ينزل كافي الذخيرة لكن الصحيح ان عزل كافي الحاشية (ولا) ينزل
ايضا (بموت الرهن ولا) بموت (المرتهن) لان الوكالة المشروطة في ضمن
عقد الرهن صارت حقا من حقوقه فيلزم بلزوم اصله كافي الهداية لكن هذا
الدليل يقتضى جواز عزله قبل ان يقبض المرتهن الرهن فان الروم انما يتحقق
بالقبض الان يقال لما كانت هذه الوكالة ثابتة في ضمن عقد الرهن فنوالها
يكون في ضمن زوالها ايضا تدبر (وله) اى للوكيل (بيعه) اى بيع الرهن بعد
موت الراهن (بغيبه ورثته) اى ورثة الراهن كما كان له حال حيوته ان يبيعه
بغير حضرة الراهن (وتبطل) الوكالة (بموت الوكيل) فلا يقوم وارثه

الموكل رضى رايه

لا يرى غيره كافي الهداية وهذا يقتضى ان يجوز بيع الرهن اذا قل الراهن
 الموكل بالبيع اجرت لك فاصبحت فيه من شئ وصرح بذلك في البشارة
 وعن ابى يوسف ان رضى الموكل بملك يبيعه للرهن الوكالة كما مضى اذا مات
 والماله يرضى بملك رضى المضارب فيها (واووكله) اى العدل (بالبيع
 مطلقا ملك يبيعه بالتقدير المستند فلا رهن) اى العدل (بعده) اى بعد توكيله
 مطلقا (عن يده لانه لا يعتبر فيه) لانه لازم باعده فكذلك بوضعه وكذا
 لا يعمل بالعدل الحكيمى كونه الموكل وارثا له ولحقه وقد تدار الحرج لان الرهن
 لا يبطل بغيره واو بطل ان كان يطل لحق الورثة وحتى الرهن مقدم عليه
 كما تقدم على حق الراهن بخلاف الوكالة المفردة حيث يبطل بطلوت يتصرف
 بعرض الموكل وبما قد في التبيين فراجع (ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الراهن
 بل ارضى الآخر) لتعاقى حق كل منهما بالرهن كما يشاء (وان حصل الاجل
 والراهن) او وارثه بمذمومة (غالب) وابى الوكيل ان يبيعه (اجبر)
 بالتفريق (الوكيل على يده) اى الرهن بان يحبس القاضى اياها فان لم يبع
 الحبس اياها بالقاضى يبيع عليه وهذا على اصلها مما ظاهر واما على اصل الامام
 فكذلك عند البعض لان جهة البيع نيت لان بيع الرهن صار حقا للرهن
 اياه لحقه بخلاف سائر اموال المديون وقيل لا يبيع كالابيع مال المديون بعده
 وفيه اشعار بانه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر هو كفى القهستانى ثم
 ان البيع لا يفسد بهذا الاجبار لانه اجبار بحق قصار كالا اجبر وفيه الهمام
 انه لا يجوز البيع قبل حائل الاجل وفي الحاشية لوساطة العدل على البيع مطلقا
 ولم يقل عند حلول الدين فله ان يبيع قبل ذلك (كما يجبر الوكيل بالخصوصومة
 عليها) اى على الخصوصومة (عنه سيرة موكله) اى اذا وكل المديعى عليه
 رجلا مخصوصا بطلب المدعى فعاب الموكل وابى الوكيل ان يتخذه فانه يجبر
 على الخصوصومة لان المدعى خلى سبيل المدعى عليه اعتمادا على ان وكيله مخير
 فلا يمكن لوكيل ان يمتنع كفى الكافى وفيه اشعار بان تكون الوكالة بطلب المدعى
 لكن اطلاق المقتضى خلافه تدبر وفي البر جندى والخلاف في اجار الوكيل
 بالخصوصومة كالطلاق في اجبار الوكيل ببيع الرهن وانما قيد الوكيل بالخصوصومة
 لان الوكيل بقضاء الدين لا يجبر اذا وكله بنفسه من مال نفسه بخلاف ما اذا وكله
 بقضاء الدين من مال الموكل انتهى (وكذا يجبر) على يده (او بشرط)
 الوكالة (بعد عقد الرهن في الاصح) ويذكر السيرجى ان في ظاهر الرواية
 لا يجبر الوكيل على البيع وعن ابى يوسف ان الجوانب في الخصمين واحد اى يجبر

سواء شرط اولم يشترط وبقيده اطلاق الجواب في الجامع الصغير (فان باعه)
 اى الرهن (العدل فتمه) اى ثمن الرهن (قائم مقامه) اى مقام الرهن
 ولا فرق بين ان يكون الثمن مقبوضا او لم يكن لقيامه مقام ما كان مقبوضا وهو
 الرهن (وهلاكه) اى هلاك الثمن لوتوى على المشتري (كهلاكه) اى الرهن
 فيسقط بقدره دين المرتهن ولا ينظر الى قيمة الرهن بل الى قيمة الثمن خص العدل
 بالذكر ولظاها رآه اذا وكل المرتهن ببيع المهر ون كل الحكم ايضا كذلك
 كافى البرجندى (فان اوفاه) اى الثمن بعد بيع العدل الرهن (المرتهن
 واستحق الرهن وكان هالكا) في يد المشتري (فللمستحق ان يضمن الراهن)
 قيمة الرهن ان شاء لانه فاصب في حقه بالاخذ (ويصح البيع والقبض)
 اى قبض المرتهن الثمن بمقابلة دينه لان الراهن يملكه باداء الضمان مستندا
 الى وقت الغصب فتبين انه امره ببيع نفسه (او) ضمن المستحق (العدل)
 معطوف على قوله الراهن لانه متعدي في حقه بالبيع والنسليم (ثم العدل) على
 تقدير تضمنه (محجب ان شاء ضمن الراهن) لانه وكيل من جهته حامل له فيرجع
 عليه بما حقه من العهدة (وبصحة) اى البيع وقبض المرتهن ايضا لان العدل
 يملكه باداء الضمان فتبين انه باع ملك نفسه ولا يرجع المرتهن على العدل
 بشئ بدينه (او) ضمن (المرتهن فتمه) الذى اداه اليه لظهور اخذه الثمن
 من غير حق (وهو) اى الثمن (له) اى العدل لانه يملكه وانما اداه
 الى المرتهن على ظن ان المبيع ملك الراهن فاذا تبين انه يملكه لم يكن العدل
 راضيا به فله ان يرجع به عليه (ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن
 بدينه) لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع المرتهن
 على رآه بدينه ضرورة (فان كان الرهن قائما) في يد المشتري (اخذه)
 اى الرهن (المستحق) من مشتريه لانه وجد عين ماله (ورجع المشتري
 على العدل بتمه) لكونه ناقدا لحقوق العقد راجعة اليه (ثم) يرجع (هو)
 اى العدل (على الراهن به) اى بتمه لانه الذى ادخله في العهدة بتوكيله فيجب
 عليه تخليصه (وصح القبض) اى قبض المرتهن الثمن لان مقبوضه سلم له
 (او يرجع) العدل (على المرتهن) بالثمن الذى اداه اليه اذ انتفاض العقد يبطل الثمن
 وكذا ينقض قبضه بالضرورة (ثم) يرجع (المرتهن على الراهن بدينه)
 لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاده في الدين كما كان فيرجع به على
 الراهن هذا على اشتراط التوكيل اما ان لم يشترط في الرهن لا خيار للعدل وعن
 هذا قال (وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن
 فقط) لا على المرتهن سواء (قبض المرتهن منه اولم قبض) كما اذا باع العدل

بإمر الرهن وضاع الثمن في يده من غير تعدد منه ثم استحق المرهون ومن
العبد يرجع به على الراهن (وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فليسحق
ان يصحن الراهن فينه) ان شاء لانه متعد في حقه بالتسليم (ووصير المرتهن
مستوفيا) بدنه لان الراهن ملكه باداء الضمان فصح الابقاء (و) ان شاء
(ان يصحن المرتهن) لانه متعد في حقه ايضا بالعوض (ويرجع المرتهن بها) اي
بالقيمة التي ضمنها لانه مفروز من جهة الراهن (و) يرجع (بدنه على الراهن
لانه المتضمن قبضه فيعود حقه كما كان قبل لما كان قرار الضمان على الراهن
والملك في المضمون ثبت ان عليه قرار الضمان فبين انه رهن ملك نفسه بقال
لما كان رجوع المرتهن على الراهن بسبب انه مفروز من جهته كان الملك
بالرجوع متأخرا عن حقه الرهن فبين انه ملك غيره

(باب التصرف في الرهن وخلافه والجنبة عليه)

لما ذكر الرهن واجكامه شرع فيما يمتنع عليه اذ عارضه بعد وجوده (بيع
الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه) وعن ابي يوسف
انه نافذ كالاستحق لانه تصرف في خالص ملكه والصحيح ظاهر الرواية لتعلق
حق المرتهن به فيوقوف على اجازته وان تصرف الراهن في ملكه كالوصية
يتوقف نفاذها فيما زاد على الثلث على اجازة الورثة لتعلق حقهم به فان اجاز
المرتهن جاز لان المانع من النفاذ حقه وقد زال بالاجازة وان قضى الراهن
دينه جاز ايضا لان المقتضى لنفاذ البيع موجود وهو التصرف الصادر عن الاهل
في المحل وقد زال المانع من النفاذ (فان اجاز صار عنه رهنا مكانه) وفي
الهداية فانما نفاذ البيع باجازه المرتهن ينتقل حقه الى بدله هو الصحيح لان حقه
تعلق بالمسألة والبدل له حكم المبدل وصار كالعبد المديون اذا بيع برضا الغرماء
ينتقل حقهم الى البدل لانهم رضوا بالانتقال دون السقوط رأيا فكذا
هذا وعن ابي يوسف انه انما يكون الثمن رهنا اذا كان الراهن شرطا في بيع
بدنه اما اذا لم يكن شرطا فلا والصحيح هو الاول وهذا كله اذا باع الراهن
وهو في يد المرتهن اما اذا دفعه الى الراهن فقبل لا يبق الرهن فلا يكون الثمن
رهنا والاصح انه يبق رهنا لانه عمارة الاجازة فلا يطل الرهن لكن يطل ضمانه
كافي العمادية (وان لم يجز) المرتهن البيع (ومسح لا يمسح في الاصح)
اذ ثبت حق المسح له لضرورة صيانة حقه ولا حاجة الى هذه الضرورة اذ حقه
في المسح لا يطل بانه قادم هذا العقد فيبقى موقفا ولا يفسخ في رواية ابن سماعة
كعقد الفضولي حتى لو استثنى الراهن فلا سبيل للشترى عليه واذا كان

موقوفاً (فان شاء المشتري صبر الى ان ينكح الرهن) لان العجز على شرف
الزوال (اورفع) المشتري الامر (الى القاضي ليستخدم) اى يفسخ القاضي
البيع بسبب العجز عن التسليم فان ولاية الفسخ الى القاضي لا الى المشتري
كما ذابق العبد المشتري قبل القبض فانه يتخير المشتري لما ذكرنا كذلك هنا
ولو باعه الزاهن من رجل ثم باعه بعتائياً من غيره قل ان يجزئه الرهن فالثاني
موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمنع توقف الثاني
فلو اجاز الرهن البيع الثاني جاز الثاني ولو باع الراهن ثم اجر اورهن او وهب
من غيره و اجاز الرهن هذه العقود جاز البيع الاول والفرق هو ان المرتهن
ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق حقه به فانه يصح تعيينه لتعلقه فائدة به
املاحق له في هذه العقود لانه لا يبدل في الهبة والرهن والسدى في الاجارة بدل
المنفعة لا يبدل الدين وحقه في ماله العين لافي المنفعة فكانت اجازته اسقاطاً لحقه
فزال المانع فنفذ البيع الاول فوضح الفرق كما في الهداية (وصح عتق الرهن)
موسراً كان او معسراً (الرهن) اى العبد الرهن بلا اذن المرتهن (و) كذا
يصح (تديره واسئلاده) عندنا لانه تصرف صدر عن الاهل ووقع في المحل
فخرجوا من الرهنه لبطان الخباية فلا يجوز استيفاء الدين منهم وانما لا ينفذ
بيعه للعجز عن التسليم والبيع مقنن الى القدرة على التسليم بخلاف الاعناق
ولهذا ينفذ اعناق الآبق دون بيعه (فان كان) الراهن (موسراطوب
يدينه ان) كان (حالاً) لانه اوطوب باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين
فلا فائدة فيه (واخذت قيمة الرهن) اى اخذ المرتهن من الراهن قيمة العبد
(فبعت) اى القيمة (رهناً مكانه او) كان الدين (مؤجلاً) حتى يحل
الدين لان سبب الضمان متحقق وفي التضمين فائدة وهو ان يكون الكفل
رهناً واذا حل الدين اقتضاء بحقه اذا كان جنس حقه ورد الفضل
كافي الهداية (وان كان) الراهن (معسراً سعى) العبد المعفق في
الاقل من قيمته ومن الدين) اى ان كانت القيمة اقل سعى العبد في القيمة وان كان
الدين اقل من القيمة سعى في الدين وانما يسعى لانه لا يتمكن المرتهن من استيفاء
حقه من الراهن الفقير فيأخذ من المنفعة بالعق وهو العبد بمقدار ماله اذ ليس
عليه ان يسعى فيما زاد على مقدارها (ورجع) العبد (به) اى بما سعى (على
سيده) اذا ايسر لانه قضاء بالزام الشرع ومن قضى دين غيره وهو مضطر
فيه يرجع عليه بخلاف المستسعى في اعناق اخذ الشر بكن لانه يؤدي ضماناً
عليه لانه انما يسعى لتخصيل العتق عنده ولكمليه عندهما وقال الشافعي انه
ينفذ ان كان موسراً لا يمكن تضمينه ولا ينفذ ان كان معسراً (و) سعى

(المدر وام أولاد) في التدبير والاستيلاء (في كل الدر الأربعون) لأن كسبه
المدر والمستولد ملك المولى فيسبغ ان في كل دينه بالارجوع (والا لاف) أي
اللاف الراهن الرهن (كاعتاقه موسرا) أي ان كان السدين حالا اخذ منه كل
الدين وان كان مؤجلا أخذ قيمته ليكون رهنا عنده الى زمان حاول الاجل
(وارا لاف) أي الرهن (اجنبي) أي غير الراهن (ضمنه) أي الماف (المرتهن
قيمه) أي الرهن يوم هلك (وكات) القيمة (رهنا مكا) لأنه احق به من الرهن
حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه والواجب في هذا المستهلك قيمته يوم هلك
ياستهلاكه بخلاف ما عليه على المرتهن تعتبر قيمته يوم القبض حتى لو كانت قيمته يوم
الاستهلاك خمسمائة ويوم الارتهان الفاسخ مائة وخمسة مائة وكانت رهنا وسقط من
الدين خمسمائة لأن المعنى في ضمان الرهن يوم قبضه كما مر لأنه دخل في ضمانه
لأنه قبض استيفاء الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل
صمى قيمته لأنه انلف مال العبر وكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل لأن الضمان
بدل الدين فانه حكمه ومؤجل الدين والمضمون من حقه استوفى المرتهن منه
دينه ورد الفضل على الراهن ان كان فيه فصل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع
بالمفضل وان نقصت عن الدين تراجع السعر الى خمسمائة وقد كانت قيمته يوم القبض
الفاو ح بالاسمه الا ان خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك
وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض وهو مضمون بأقبض الساق
لا بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالاملاف وهو قيمته يوم انلف كما في الهداية
وغيرها وهو مشكل فان التقاض تراجع السعر اذا لم يكن مضمونا عليه ولا به تبرأ فكيف
سقط من الدين خمسة مائة سوى ما صمى بالاملاف وكيف يكون ما انتقص
به كالهالك حتى يسقط الدين بقدره وهو لم ينتقص الا بتراجع السعر وهو لا يعتبر
دو ح ان لا يسقط بمقابلته شيء من الدين كما في التبيين لكن الاشكال يصح
بقول صاحب الهداية وغيره وتعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض
الساق لا بتراجع السعر اذ لا شك ان القبض السابق مضمون عليه لأنه قبض
استيفاء فالهلاك يتقرر الضمان ولما كان المعبر قيمته يوم القبض وقد كانت
قيمه يوم القبض الفاتمة انتقصت منهما خمسمائة بتراجع السعر سقط عن الدين
لا بحالة مقدار تمام الالف خمسمائة منه بالاف وخمسمائة منه بقبض الساق
حيث كانت قيمته وقت القبض الفاتما ولا تأثير في سقوط شيء منه بتراجع السعر
اصلا وهذا طهر من عبارة الهداية وغيرها تدبر (ولو اعار المرتهن الرهن
أي فعله مثل ما فعل بالعارية والاف العارية تمامك المنافع والمرتهن لا يملك ذلك
وفي المحرر فصل في تراجع (من رآه خرج من مائة) لأن الضمان كان بالتدبير

قبضه وقد انتفض بالرد الى صاحبه فان رفع الضمان لا يرتفع المقترض له فلا يكون
مضمونا على صاحبه لان الاسترداد باذنه (و يرجوعه) اى يرجوع الرهن الى يد
المرتهن (يعود ضمانه) حتى يذهب الدين بهلاكه او بد القبض الموجب للضمان
(وله) اى للمرتهن (الرجوع) من الاعارة (مضى شاء) لان عقد الرهن باق
الا في حكم الضمان في تلك الحالة (ولو اعاره اخدهما) اى اعار المرتهن او الراهن
الرهن (باذن الآخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضا) لا يبين من ان الضمان كان
باعتبار قبضه وقد انتفض (فلو هلك في يده) اى في يد المستعير (هلك مجانا)
لا يرتفع القبض الموجب للضمان (ولو هلك منهما) اى من الراهن والمرتهن
(ان رده) من المستعير (رهنا) كما كان لانه لم يخرج عن الرهنية بالا عارة ولان
لكل واحد حقا محترما في الرهن وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من الاجنبى
اذا باسرها اخدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد
مبتدأ كافي الهداية (فان مات الراهن قبل رده) اى قبل رد المستعير الرهن
الى المرتهن (فالمرتهن احق به) اى بالرهن (من سائر الغرماء) لان حكم الرهن
باق فيه اذ يد العارية ليست لازمة وكونه غير مضمون لا يدل على انه غير
مرهون فان ولد المرهون مرهون وليس بمضمون بالهلاك فقطهر منه ان الضمان
ليس من اوازم الرهن من كل وجه (ولو استعار المرتهن الرهن من رهنه) للعمل
(او استعماله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه) اى عن المرتهن لثبوت
يد العارية بالاستعمال وهى مخالفة ليد الرهن فانقضى الضمان (وان هلك) الرهن
(قبل استعماله) اى المرتهن الرهن (او) هلك (بعده) اى بعد استعماله (فلا)
يسقط ضمانه عن المرتهن اما الاول فبقضاء عقد الرهن واليد والضمان واما الثانى
فلان يد العارية ترتفع بالافراغ فيبقى على اصل الرهن (وصح استعماله شئ لبرهته)
ذلك الشئ لانه متبرع باتبات ملك اليد فيعتبر بالتبرع باتبات ملك العين واليد
وهو قضاء الدين بماله ويجوز ان ينفصل ملك اليد عن ملك العين شيوتا للمرتهن
كما ينفصل في حق البائع زوالا لان البيع يزول المالك دون اليد (فان اطلق)
المعبر ولم يقبده شئ (رهته) اى المستعير (بما شاء) من قليل او كثير
(عند من شاء) عملا لالطلاق (وان قيد) المعبر ما اعاره للرهن (بقدر او جنس
او مرتن او بلد تقيد به) فليس للمستعير ان يتجاوز عنه اذ كل ذلك لا يخ
عن افادة شئ من التيسر والحفظ والامانة ثم بين فائدة فقال (فان خاف)
ما يقبده به المعبر (فهلك كان ضامنا فان شاء) المعبر (ضمن المستعير) قيمته
(وتتم الرهن بيده) اى بين المستعير والراهن (وبين مرتنه) لان كل واحد
منهما متعهد في حقه فصار الراهن كالمقاصب والمرتهن كالمقاصب الى اصاب (او) ضمن

(المرتهن ويرجع المرتهن) باسمه ويدفعه على المستعير لماسم (في الاستعارة)
وان خاف الى حرام من له اكثر من قيمه فربحه باقل من ذلك ينزل فيه او اكثر
فانه لا يضمن (وان وادى) المستعير في ارتها به بعد ما عينه المير (وهلاك عدد
مرتته صار مستوفيا بدونه) ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر او صار مستوفيا
(وقد رقت الزهرا) كانت قيمته (اقل من الدين وطالب رهنه باقية) اي باقى
الدين اذا لم يقع الاستيفاء بازاءه على قيمته (ووجب للمير على المستعير
مثل الدين) او صار مستوفيا دينه بال كانت قيمته كالدین او اكثر لانه قضى
دينه كله (او قدر القيمة) او صار مستوفيا قدر قيمة الرهن لانه قضى ذلك
القدر من دينه ولا يجب عليه قيمته مطلقا لانه قد وادى فلا يكون متدينا (واوله
عدد المستعير قبل رهنه او بعد ذلك) عن الرهن (لا يضمن) لانه لم يصر قاصدا له
وهو الواجب للصمان على ما يراه (وان) وصاية (كان قد اسعمل من قبل)
بالاستخدام او بالركوب او نحو ذلك لانه امين خائف ثم عاد الى الدواق ولا يضمن
حالا للشايعي (واولاد المير افكك رهن بعضه دين المرتهن من عدمه
له ذلك) وليس للمرتهن ان يمنع من تسليم رهن بل يكون محبورا على الدفع
لان قضاؤه كفشاء الزاه في استخلاص ملكه (ورجع المير عما ادعى
على الزاهن) لكونه غير متبرع في التصا لانه سعى في استخلاص ماله
وام قال المستعير هلك في يدى قل الرهن او بعد الفكك وادعى المير هلاكه
عد المرتهن والقول للمستعير) مع عينه لانه ينكر الايعاء بدعواه الهلاك في هاتين
الحالتين فان قل قد صار مضطرا عليه بالزهن وهو يدعى سقوط الضمان
بالدفع فكذلك ولا يقبل قوله في ذلك بحجة كانه اصيب يدعى رد المقصود قلنا الرهن
وان كان اثبات بد الاستيفاء ولكن حقيقة الايعاء بالهلاك فاذا انكر الهلاك في يد
المرتهن فقد انكر الايعاء حقيقة والصمان بشأه وكان منكرا للصمان (ولو احلها
في قدر ما امره بالزهن به فلامير) اي ما يقول للمير لان الادن يستفاد من جهته
واو انكر اصله كان القول له فكذا اذا انكر وصفه (وجنابة الزاهن على الرهن
مضمونة) لانه تعلق به حق المرتهن وتعلق حق المير بالمال يجعل المالك
كالاخفى في حق الصمان الا ترى ان تعلق حق الورثة بمال المريض يمنع نود
نصرفه فيما زاد على الثلث وكذا الورثة اذا القوا العمد الموصى تحمته ضمتوا
دينه ليشتري به عدد يقوم مقامه (وكذا حياية المرتهن عليه) مضمونة
(فيسقط من دينه مقدارها) اي بقدر الجارية لان عين الرهن ملك المالك
وقد تعدى عليه المرتهن وهو سلب الصمان وصرفه مستوفيا من دينه بقدر
الحاجة اما اذا كان قدر الجارية اكثر من لدى يضمن الزاهن المرتهن زاد

على الدين لان الكل صار مضمونا عليه بالاستهلاك (وجناية الرهن عليها)
اي على الراهن والمرتهن اذا كانت موجبة المال بان كانت خطا في النفس
او في دونها وانما يوجب الفساض فهو معتبر بالاجماع كافي اكثر المقتررات
فعلى هذا لو قيد له كان اولي تدبر (وعلى ما لها هدر) اي بطل عند الامام
(خلافا لها في المرتهن) فان عندهما جناية الرهن على المرتهن معتبرة وهو
مذهب الائمة الثلاثة اما الوفاقية فلانها جناية المملوك على المالك وجناية المملوك
على المالك فيما يوجب المال هدر بالاتفاق بخلاف الجناية الموجبة للقصاص
واما الخلافية فلهما ان الجناية حصلت على غير المالك وفي الاعتبار فائدة وهو
دفع العبد اليه بالجناية فتعتبر ثم ان شاء الراهن والمرتهن ابطلا الرهن ودفعاه
بالجناية الى المرتهن وان قال المرتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله وله ان هذه
الجناية او اعتبرناها المرتهن كان على المرتهن التطهير من الجناية لانها حصلت
في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخصيص عليه وجناية على مال
المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لافائدة في اعتباره لانه
لا يتلك بهما العبد مع ان التملك فائدة ولم يوجد وان كانت القيمة اكثر من الدين
فعن الامام انه يعتبر بقدر الامانة لان الفضل ليس في ضمانه فاشبهه جناية العبد
الوديعة على المستودع وعنه انه لا يعتبر لان حكم الرهن وهو الحبس فيه ثابت
فصار كالمضمون وهذا بخلاف جناية الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتهن
لان الاملاك حقيقة متباينة فصار كالجناية على الاجنبي كما في الهداية (ولورهن
عبدنا يساري القاب بالف مؤجلة فصارت قيمته مائة) بان انتقص سعره (فقوله
اي العبد (رجل) خطأ) (وغرم مائة وجل الاجل يقبض المرتهن المائة قضاء
عن حقه) وسقط باقيه وهو تسعمائة (ولا يرجع على رايه بشئ) لان انتقصان
من حيث السعر لا يوجب السقوط عندنا لان نقصان السعر عبارة عن فتور
رغبات الناس فيه وذا غير معتبر واما نقصان العين فيقرر بقوات جرمه فيسقط
الدين في انتقاصها لافي انتقاص المسالية من جهة السعر ولما كان الدين باقيا ويد
الرهن بدلا لانتفاء صار مستوفيا الكل من الابتداء خلافا لفر لان المالية انتقصت
فاشبهه انتقاص العين (وان باعه) اي المرتهن الرهن وهو العبد الذي يساوي
القاب وكان رهنا بالف (بالمائة بامر رايه) قبض المائة قضاء لحقه (ورجع)
المرتحن بعد قبض المائة (عليه) اي على الراهن (بالباقي) اي باقى الدين وهو
تسعمائة وفي الكافي واما الفصل الرابع وهو ما اذا باعه بمائة فانه يصح لانه ان كان
موضوع المسئلة ان سعره تراجع الى مائة فظاهر لا باعه بمثل قيمته فصح
بالاجماع وان كان موضوع المسئلة انه لم ينتقص فصح البيع ايضا عند الامام

او صح عدله ان كان قال نعم بما شئت واذا صح البيع صار المرتهن او كلى الراهن
 بما ياعده بآفته وصار كائن الراهن استرده وياعده بنفسه ولو كان كذلك يظلل الراهن
 ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى كذا هذا (وان قلته) اى بالسد الرهن الذى
 يساوى الفا قيل نزول السعر الى مائة او بعد النزول (بعد) هو (بعدمائة)
 (عدقع) بمائة المجتهول (به) اى دفع العبد الجانى مقام العبد المقتول بسبب
 قتله (انتكاه الراهن بكل الدين) وهو الاف عند الشيخين لان التعبد لم يظهر فى
 نفس العبد اذ العبد الباقى قام مقام الاول من حيث انه دم ولحم فكاه تراجع
 سعره الى مائة واو كان الاول قائما وتراجع سعره لم يكن له خيار فكذلك هنا (وعده
 محمد) هو بالخيار (ان شاء دفعه) اى العبد المدفوع (الى المرتهن) بدنه
 ولا شئ عليه غيره (وان شاء انتكاه بالدين) لانه تعبد فى ضمان المرتهن فواجب
 الخبير وقال زفر يصير الثانى رهنا بمائة لان يد المرتهن يد الاستيلاء وقد تقرر
 بالهلاك الا انه اخلف به لا بقدر العشرة فبقي الدين بقدره (وان حى)
 العبد (الرهن خطاء فداء المرتهن) لان ضمان الجناية على المرتهن والعبد كله
 فى ضمانه ودينه مستغرق رقبته وعلى تقدير الفداء يبقى الدين والعبد رهن وليس
 له ولاية الدفع الى ولي اقتيل اذ الدفع لملك وهو ليس بملك (ولا يرجع المرتهن
 على الراهن) شئ من الفداء لان العبد كله مضمون وجناية المضمون بجناية
 المضمون فلو رجع على الراهن رجس الرهن عليه ولا يفيد (فان ابى) اى امتنع
 المرتهن من الفداء (دفعه الراهن) الى ولي الجناية (او فداء) اى يقال للراهن اقبل
 واحدا من الدفع والفداء ان شاء يدفعه وان شاء يقضى عنه (ويسقط الدين)
 تاما بقدر كل منهما من الراهن ان كان الدين اقل من قيمة الرهن او مساويا
 وان كان الدين اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي كما فى اكثر
 المعترات فعلى هذا لو قيده كاقيدناه لكان اولى تدبروى بعض المعترات اذ اولدت
 المروية واداء فقتل انسانا خطاء او استهلك مال انسان فلا ضمان على المرتهن
 بل يتحاطب الراهن بالدفع او الفداء فى الابتداء لانه غير مضمون على المرتهن
 فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط شئ من الدين كما او هلك فى الابتداء وان فدى
 وهو رهن معاهه على حالهما ولو استهلك العبد المروى ما لا يستغرق رقبته
 فان ادعى المرتهن الدين لزم العبد بدنه على حاله كما فى الفداء وان ابى قيل
 للراهن بعد فى الدين الا ان ينسار ان يؤدى عند فان ادعى بطلان دين المرتهن
 كما ذكرنا (فى الفداء) وان لم يؤد ويبيع العبد فى الدين ياخذ صاحب دين العبد
 دينه ونماه فى الهداية والكافي فليطأاهما وفى النسخ او رهن حيوانا من غير من آدم
 فعلى البعض على البعض كان هذا او يصير كاهلك باقة سماوية فلو رهن

عبدین کل واحد منهما يساوی الفایفین فقتل احدهما الاخر اوجنی احدهما
 علی الآخر فیما دون النیس قل الارش او کثیر لا تعتبر الجنایة ویسقط دین المجنی عنه
 بقدره ولو کانا جرمنا بالف فقتل احدهما الآخر فلا دفع ولا فداء ویبقى القاتل
 رهنا بسبعمائة وخمسين ولورهن عبدا اودابة فجنایة الدابة علی العبد هدر
 وجنایة العبد علی الدابة معتبرة حسب جنایة العبد علی عبد آخر (ولومات
 الراهن باع وصبه الرهن وقضى الدین) لان الوصى قائم مقامه (فان لم یکن له
 وصی نصب الف ضی له وصیا وامره) ای الوصى (بذلك) ای بالبیع لان
 الفاضی نصب ناطرا لحقوق المسلمین اذا عجزوا عن النظر لانفسهم وقد تعین
 النظر فی نصب الوصى لیؤدی ما علیه لغيره ویستوفی حقوقه من غیره ولو کان
 الدین علی المیت فرهن الوصى بعض التركة عند غريم له من غرمائه لم یجز
 والاخرین ان ردوه ولو لم یکن المیت غريم آخر جاز الرهن

(فصل)

هذا الفصل کالسائل المتفرقة التي تذکر فی او اخر الکتاب (رهن رجل عصيرا)
 ای عصیر عنب عند رجل (قیمته عشرة) دراهم (بعشرة) دراهم
 (فخنمر) العصیر ای صار خرا (ثم نخل) ای صار خلا (وهو) ای
 والحال انه (بساویها) ای عشرة دراهم (فهو) ای العصیر المذكور الذی
 صار خلا بعد ان صار خرا (رهن بها) ای بعشرة دراهم لان عند الرهن
 لم یبطل بالخنمر لان ما صلح محلا للبیع صلح محلا للرهن لان المحلۃ انما تكون بالمالۃ
 فیهما والخنمر لا یصلح محلا لا یشدء البیع ویصلح لبقائه فان من باع عصیرا
 فخنمر فی ید البائع بقی البیع الا انه یخیر فی البیع لغير وصف المبیع کالوتوب
 فاذا صار خلا فقد زال العارض قبل تقرر حکمة فیحمل کان لم یکن (وان رهن
 شاة قیمتها عشرة بعشرة فانت فدیغ جلدھا وهو يساوی درهما فهو رهن به)
 ای بدرهم لان الرهن بتقرر بالهلاك فاذا بقی بعض المحل یعود الحکم بقدره بخلاف
 ما اذا ماتت الشاة المیعة قبل القبض فدیغ جلدھا حیث لا یعود الیعد الیعد
 بقدره علی ما هو المشهور وان قال بعض المشایخ یعود البیع هذا اذا كانت
 قيمة الجلد يوم الرهن درهما وان كانت قیمته یومئذ درھمین کان الجلد رهنا
 بدرھمین وفي البرازیة اشتری خلا بدرهم او شاة علی انها مذبوحۃ بدرهم
 رهن به شیئا ثم هلك الرهن فظھر ان الخل خرا والشاة میة یهلك مضمونا
 بخلاف ما اذا اشتری خرا او خنزیرا او میة او حرا ورهن بالثمن شیئا وهلك عند
 المرتهن لا یضمن لانه باطل وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا او وصفا یسقط

من الدين بقدره بخلاف التمسك بمراجع السعر على ما سرفه فأورهن ثوبا
 قيمته اربعون بعملة فافسد السوس حتى صارت قيمته عشرة ببنكه الراهن
 بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لاد كل رابع من القروض دون
 ربع الدين وقديني من القروض بقية فيبقى من الدين ابصار ربعه (وعاء الراهن
 كواحدة وبنه وصوفه ونمرة للراهن) لانه متولد من ملكه فلا بدخل الكسب
 والهبة والصدقة في الرهن لانها غير متواصلة من الاصل فباحد الراهن في
 الحمل (ويكون رهبا مع الاصل) لانه تبع له والرهن حق متأكد لازم فيسرى
 الى الولد الا ترى ان الراهن لا يملك انطباعه بخلاف ولدا لجارية الحائنة حيث
 لا يسرى حكم الجارية الى الولد ولا يقع امدفيه (مان هلك) الفداء (هالك بلا شيء)
 لعدم دخوله تحت العقد مقصودا (واربى) النماء (وهالك الاصل يهلك)
 الراهن (يخصه من الدين ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة
 النماء يوم الفكك) لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة
 بالفكك اذا بقي الى وقتها والتبع يقابله شيء اذا صار مقصودا كولد المبيع
 (فما اصاب الاصل سقط) من الدين لانه يقابله الاصل مقصودا (وما اصاب
 النماء افكك به) صورته رجل رهن مائة بدينه دراهم وقيمتها عشرة يوم
 القبض ثم ولدت ولدا قيمته خمسة دراهم يوم الفك فصارت قيمتها عشرة
 والدين يقسم على قيمتهما اثلاثا يصيب ثلثا الدين الام وهو ستة فبقية
 ويصيب ثلثه للواحد وهو ثلثة لان قيمتهما اثلاث فيلزم الراهن ان يدفع الثلث
 ثم ياحد الواحد وفي التوزيع ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل زوائد الرهن
 فاكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين وان لم يفتك الراهن الرهن
 حتى هلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي اكلها
 المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه
 المرتهن من الراهن كحاصر وفي الحائنة رهن جارية فارضعت صبيا للمرتهن
 لم يسقط شيء من دينه بخلاف مالورهن شاء فشرب المرتهن من لبنها
 فانه محسوب عليه من الدين (وتصح الزيادة في الرهن) مثل ان يرهن ثوبا
 بعشرة بساوى عشرة ثم زاد الراهن ثوبا آخر فيكون مع الاول رهنا بعشرة
 (ولا تصح) الزيادة (في الدين) مثل ان يقول الراهن اقرضني خمسة اذ اخرى
 على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالف (فلا يكون الرهن رهنا بها) اى
 بالزيادة عند الطرفين لان الزيادة في الدين ترك الاستيثاق وهو يكون مثاقبا لعقد
 الرهن ولان الزيادة في الدين توجب التسويع في الرهن وهو غير مشروع
 فلا يصير الرهن الاول رهنا بالدين الحادث بل يصير كل الرهن بمقتضى الدين

السابق فان هلك العبد الرهن يسقط الدين الاول ويبقى الدين الثانى بل الرهن
 (خلافا لابي يوسف) فان عنده تجوز الزيادة فى الدين فيسقط بموت العبد الرهن
 الدينان قياسا على الجانب الآخر ولان الدين فى باب الرهن كالأمن فى البيع
 والرهن كالأمن فتجوز الزيادة فيهما كما فى البيع وقال زفر
 والشافعى لا تجوز الزيادة فى الرهن ولا فى الدين لعدم جوازها فى الأمن والمبيع
 ثم المراد بقولهم ان الزيادة فى الدين لا تصح ان لا يكون رهنا بالزيادة
 كما انه رهنا باصل الدين وامانفس زيادة الدين على الدين فصححة
 لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الاول جائزا جماعا (وان رهن
 عبدا يعدل الف بالالف فدفع مكانه عبدا بعدلهما) اى الالف (فالاول رهن)
 رفات قبل الرد يصير مستوفيا لدينه فالعبد الاول رهن كما كان (حتى يرد) المرتهن
 (الى راهنه والمرتهن امين فى) العبد (الثانى) حتى يجعله مكان الاول (يرد الاول)
 على الراهن فح يصير الثانى مضمونا لان الاول دخل فى ضمانه بالقبض والدين
 وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان الابتض القبض مادام الدين باقيا واذا بقى
 الاول فى ضمانه لا يدخل الثانى فى ضمانه لانهما رضيا بدخول احدهما فيه
 لا بدخولهما فاذا رد الاول دخل الثانى فى ضمانه ثم قيل بشرط تجديد القبض
 وقيل لا يشترط كما فى الهداية وغيرها لكن فى الحاشية رجل
 رهن عند انسان عبدا بالف درهم ثم جاء الراهن بجارية وقال خذها
 مكان العبد يصح ذلك اذا قبض انتهى يفهم من هذا انه اذا قبض الرهن
 الثانى خرج الاول من ان يكون رهنا رد الاول على الراهن او يرد
 (ولو ابرأ المرتهن الراهن عن الدين او وهبه) اى الدين (منه) اى من الراهن
 (فهلك الرهن) فى يد المرتهن (هلك بلاشئ) استحسانا وقال زفر يضمن
 قيمة الرهن وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فيبقى الضمان ما بقى القبض
 ولنا ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وذالما يتحقق
 الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت بعلة ذات
 وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا لورد الرهن يسقط الضمان لعدم القبض
 ولو بقى الدين وكذا اذا ابرأ عن الدين يسقط الضمان لعدم الدين وان بقى
 القبض فاما اذا احدث المرتهن بعد البراءة منعه ثم تلف فى يده ضمن قيمته لان
 حق المنع لم يبق فصار ما منع غاصبا فيضمن القيمة وكذا الوارثته المراءة رهنا
 بالصدوق وبراءة او وهبه او ارتدت والعبد بالله قبل الدخول او اختلعت
 منه على صداقها ثم هلك الرهن فى يدها يهلك بغير شئ فى هذا كله ولم يضمن
 شيئا لسقوط الدين كفى الابراء (ولو قبض) المرتهن (دينه او بعضه منه)

اى من الرهن (او من غيره) كالتطوع (او شريه) اى بالدين (تحية) منه
 (ا) وصالح عنه اى من الدين (على شئ او احواله) اى احوال الرهن من تهته بدينه
 (على آخره هلك) الرهن فى يد المرتهن (قبل رد) اى الى الرهن (هلك
 بالدين) لان نفس الدين لا يسقط بالاستيه ونحوه لما تقرر فى موضعان الدين
 تنفى بامثاله الا بانفسها لكن الاستيفاء يتعذر لعدم الفائدة لا يعقب طسالة مثله
 وبفضى الى الدور قاذم هلك الرهن تقرر الاستيفاء الاول فانقض الاستيفاء الثانى
 للابتنكر الاستيه (ورد ما قبض الى من قبض منه) هذا فى جورة ايفاء الرهن
 او التطوع او الشراء او الصلح وتبطل الحوالة وبملاك الرهن بالدين اذ بالحوالة
 لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل والمذايد ودالى ذمة المحيل
 اذا مات المحتال عليه مقل (وكذا) اى كايها لك الرهن بالدين فى الصورة المذكورة
 يهلك به ايضا (لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك) الرهن (هلك بالدين)
 لان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كاقى الدين الموجود
 وقد بقيت الجبهة لاحتمال ان تصادقا على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم
 الدين بخلاف البراء لان البراء يسقط الدين اصلا والاستيفاء لا يسقط الدين بل
 يثبت لكل واحد منهما على الاخر فيتعذر الاستيفاء لاسر من عدم الفائدة
 وفى النكاح اذا تصادقا على ان لا دين بقى ضمان الرهن اذا كان تصادقهما بعد
 هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن ووجوب الدين
 ظاهرا يكتفى لضمان الرهن فصار مستوفيا فاما اذا تصادقا على ان لا دين
 والرهن قائم ثم هلك الرهن فان هلك بهلاك امانة لان بتصادقهما ينقضى
 الدين من الاصل فتضمن الرهن لابقى بدون الدين وذكر شيخ الاسلام
 الاسيحي انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه
 والصواب انه لا يهلك مصونا وفى التور كل حكم عرف فى الرهن التخيخ فهو
 الحكم فى الرهن الفاسد وفى كل موضع كان الرهن مالا والقسم له مصونا الا انه
 بعد بعض شرائط الجواز ينقص الرهن بصفه الفساد وفى كل موضع لم يكن
 كذلك لا ينقص الرهن اصلا فاذا هلك هلك بغير شئ وتعامه فى المحل فليطالع

(كتاب الجبايات)

اوردا الجبايات صعب الرهن لان الرهن اصابة المال وحكم الجباية لصيانة النفس
 ولما كان المال وسيلة لبقاء النفس قدم الرهن على الجبايات لان الو سائل تقدم
 على المقاصد كفى اكثر الشروح وقال فى غاية اليسار ولكن قدم الرهن لانه
 مشروع بالنكاح والمنه بخلاف الجباية فانها محظورة على انسان فعلة

انتهى واورد عليه ان هذا التعليل ليس بشئ لان المق بالبيان في كتاب الخبايات
اعمالها واحكام الجناب دون انفسها ولا شك ان احكامها مشروعة ثابتة
بالكتاب والسنة فلا وجه لتأخيرها من هذه الخبئية ويمكن الجواب عنه بان
كلا من الرهن والجنابة من افعال المكلفين ويبحث في كل منهما عما يتعاق
بفعل المكلف من الاحكام الخمسة وشك في جواز الرهن وحظر الجنابة ويكنى
هنا القدر في تقديمه عليها كما لا يخفى والجنابة في اللغة اسم لما يجنبه اى يكسبه المرء
من شر تسمية للمفعول بالمصدر من جنى عليه جنابة ثم خص في العرف بما يحرم
من الفعل سواء كان في نفس او مال وفي عرف الفقهاء بما حرم فعله في نفس
او طرف والاول يسمى قتلا وانواعه خمسة عمد وشبه عمد وخطاء وجار مجرى
الخطاء والقتل بسبب كاسياتى تفضيله والثاني يسمى جنابة فيمادون النفس
وشرع القصاص لما فيه من معنى الحياة شرعا كما قال تعالى ولكم في القصاص
حياة والفرق بين هذه الآية وبين قول العرب القتل انفى للقتل بلاغة وفصاحة مبين
في كتب البيان بما لا مزيد عليه ثم شرع في بيان احكام القتل فقال (القتل اما عمد)
موجب للضمن احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحربي والمرتد (وهو ان
يقصد ضربه) اى ضرب القاتل المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر (بما
يفرق الاجزاء من سلاح اعد الحرب) او محدد من حجر او خشب اوليطة او حرقه
بنار) اقول انما شرط في الآلة ما ذكر لان العمد هو القصد وهو من اعمال
القلب لا يوقف عليه الا بدليله وهو استعمال ما ذكر من الآلات فاقيم الدليل
مقام المدلول هذا عند الامام (وعندهما) وفاقا للشافعي (عابقتل غالبا)
حتى لو ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وقوله اوليطة بكسر اللام
قشر القصب والاحراق بالنار من القتل العمد الموجب للقصاص لان النار
من المفرقات للاجزاء كافي الاتقان وقال في الكفاية لا ترى انها تعمل عمل
الحديد حتى انها اى النار اذا وضعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه في الذكوة
وسال بها الدم حل وان انجمد ولم يسيل الدم لا يحل انتهى وفي الخاتبة
ان الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية
انتهى وفي الخلاصة رجل ضرب رجلا لم يقتله فان اصابته الحديد قتل به
عند الكل وان اصابه بظهره ولم يجرحه فقد هلك لاشك انه يجب القصاص
وكذا عند الامام في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوى عنه انه لا يجب
فعل هذه الرواية يعتبر الجرح سواء كان حديدا او عودا او حجرا بعد ان يكون
آلة يقصد بها الجرح وقال صدر الشهيد والا صح ان المعتبر عنده الجرح وكذا
سجلات البر ان من الحديد وقال رجل احمى تنورا ورعى فيه انسانا او القاه

في نار لا تطفئ الخروج منها عليه العصا من غير له السلاح وكذا كل
 ما لا يثبت حاده كالسلاح الا انه لا يحمل النار كالسلاح في حكم الذكوة حتى لو توقفت
 النار على المدخ وانقطع بها العروق لا يعمل اكله اسهوى لكن قال في البرار به
 ان النار تعمل في الخوان عمل الذكوة حتى لو وقف النار في المدخ فاحرق
 العروق نزل كل اسهوى وهذا موافق لما قدمناه من الكفاية ويحمل على
 ما اذا سال بها الدم وبه حصل التوفيق في كلامي صاحب الخلاصة والبرار به
 (وموجه) اي العمل العمدة (الانتم) لقوله تعالى ومن يعمل مثمرا زائدا
 جهنم وفي الحديث سباب المسلم فسق ومعناه كفر وقال عليه السلام لروا لي
 الدنيا اهور علي الله تعالى من ذل امرئ مسلم وعلمه انه هذا الاجماع
 (والعصا ص عينا) نصب على الخال من العصا ص اي حال كونه عصا
 حلافا للشافعي فانه مال لا يبيع العصا من ذل الولي محريمه ومن احاد الدقة
 لقوله عليه السلام من قبل له ذيل فهو يحرق الطرس اما ان يعمل واما يودي
 واما قوله تعالى كتب عليكم العصا في الله الى الله وعوله تعالى وكتبنا عليهم
 فيها ان اتوا بالحق والمراد به اصل العمدة وما اوردته من الحديث فعلى
 تقدير صحة لا يجوز الرأفة على الصلح لا به نسخ والى ذلك اشار ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما بقوله العمدة دود لا مال فيه ولا ان المال لا يصلح موحدا
 لعدم المسئلة بينه وبين الآدمي صورة ومعنى اذ الآدمي خلق مكر ما سوله تعالى
 واحد كرماني آدم لتشعل بالطاعات والعبادات والمال خلق لا فائدة مصالحة
 ومتدلا في حوائجه فلا يصلح حار او مائسا مقامه الا ان الصلح على مال يجوز
 بالراضى سواء كان باذل من الدين او اكثر منها (الا ان يعنى) على صفة
 الجهول اي الا ان هو ولي العصا او مصالحة على شيء من ماله كما امر آغا
 والله واصف (ولا كف ربه) لا ينفصا كان داثرا من الخطر والاباحة والله لى
 كبير بمصدا لا اى ان تكون الكثرة سببا له لوجود معنى العادة ومنها
 ولقوله عليه السلام حسن من الكثرة لا كفاؤه ومن منها ذل النفس العمدة
 وعد الشافعي علمه الكفاؤه كما في الخطاء مرأاه خلق الله تعالى في الله سد
 (واما سد عمد وهو صرته) اي الله بل (قصدنا عبر ما كر) في العمدة لا يعرق
 الاحراء كالشجر مطاعا والحر ايضا ان كانا غير محمد بن والوسط والسد هذا
 عددا لا امام حلافا لغيره في العمل العظم على ما مر في العمل العمدة لا يشبه العمدة
 عددا غير صرب المال ما لا يعمل منها عاليا كالعدا والحر الصغر والوسط
 (والبدن موجه) اي شبه العمدة (الانتم) لعصا ما هو محرم شرعا ولقوله تعالى
 ومن نزل مؤمنا معدا فخرأوه جهنم حالدا فيها فان قال ان المدعى عام للمؤمن

والذي والدليل خاص بالمؤمن قلنا ان موجبهما في المؤمن ثبت بعبارة النص
وفي الذي بدلالته لتحقيق المساواة في العصمة لا يقال ان الآية دليل المعترلة على
خلود مرتكب الكبيرة في النار لانقول ذلك في المستحل او يراد بالخلود طول
الكث او يراد بها الوعيد الشديد تنبيهها على عظم تلك الجناية (والكفارة)
على القاتل لانه خطأ نظرا الى الآلة فدخل في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا
خطأ الآية (والدية المغلظة على العاقلة) الناصرة للقاتل اما وجوبها فلقوله
عائده السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا والجرح فيه دية مغلظة
مائة من الابل الحديث واما كون الوجوب على العاقلة فلا نه خطأ من وجه
فيكون معذورا فيتحقق التخفيف لذلك ولانها تنجب بنفس القتل فتجب
على العاقلة كما في الخطأ وتجب في ثلاث سنين لقضية عمر رضي الله تعالى عنه
وهو ما روى عنه رضي الله تعالى عنه انه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين
والمروي عنه كالمروى عن رسول الله عليه السلام لانه مما لا يعرف بالرأى
(لا القود) عطف على الدية اي ايس فيه قود لشبهه بالخطأ (وهو) اي شبهه
العمد (فيما دون النفس) من الاطراف (عمد) باعتبار الضرب والاتلاف جميعا
يعني اذا جرح عضوا بالآلة جارحة وجب فيه القصاص ان كان مما يراعى فيه
المساثلة و ليس فيما دون النفس شبه العمد كما كان في النفس لان اتلاف النفس
يختلف باختلاف الآلة ومادون النفس ليس كذلك لما روى عن انس
ابن مالك رضي الله تعالى عنه ان عمة الربيع لطمت جارية فكسرت ثنيتهما فطلوا
منهم العفو فابوا والارش فابوا الا القصاص فاختصموا الى رسول الله عليه السلام
فامر بالقصاص فقال انس بن نضر اتكسر ثنية عمة الربيع والذي بعثك نبيا
بالحق لا تكسر ثنيتهما فقال رسول الله عليه السلام يا انس كذب الله القصاص
فرضي القوم وعفوا وطلبوا الارش فقبل عليه السلام ان من عباد الله من لواقم
على الله لا يره ووجه دلالته على ما نحن فيه ان اللطمة لو اتت على النفس لا توجب
القصاص ورأيناها فيما دون النفس قد اوجبته بحكمه عليه السلام انه ما كان
في النفس شبه عمد هو عمد فيما دونها ولا يتصور ان يكون فيه شبه عمد كما في التبيين
(واما خطأ) عطف على قوله اما عمد او شبه عمد (وهو) اي الخطأ قسمان
اما خطأ (في القصد بان يرمى شخصا ظنه صيدا) فاذا هو آدمي (او) يرمى
بظنه (حرييا فاذا هو آدمي معصوم الدم) وانما سمي خطأ في القصد اي في
الظن حيث ظن الا آدمي صيدا والمسلم حرييا واما الخطأ في الفعل فقد بينه
بقوله (او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب آدميا) فانه خطأ في الفعل لا القصد
فيكون معذورا لاختلاف المحل بخلاف ما لو عمد ضرب موضع في جسده

من ثلثين موضعا منه آخر فان حدث يجب اغصاص اذ جميع البدن محل واحد
 فيما يرجع الى مقصوده ولا يميز بخلاف ما اذا اراد يد رجل فاصاب عنق غيره
 وابانه فهو خطأ كما في العنسية اما لو اراد ان يضرب يد رجل بالسيف فخطأ
 فاصاب حنقه فبان رأسه فهو عمد وحي المصح قال في البدائع والخطأ قد يكون
 في نفس الفعل وقد يكون في ثلث الاعمال اما الاول فيجوز ان يقصد ميلا فيصيب
 آدميا وان يقصد رجلا فيصيب غيره وان قصد عضوا من رجل فاصاب عضوا
 آخر منه فهذا عمد واس خطأ واما الثاني فيجوز ان يرمى الى انسان على طر
 انه حري او مرتد فاذا هو مسلم انتهى (واما ما جرى مجرى الخطأ كقام
 انقلب على غيره فله) حكمه حكم الخطأ وليس خطأ حقيقة لعدم قصد
 السام الى شيء حتى يصير مخطئا لمقصوده ولما وجد دل حقيقة وجب عليه
 ما ابلغه كعمل الطفل فعمل كالخطأ لانه معذور كالخطي (وموضحهما) اي
 الخطأ مطلقا وما جرى مجراه (الكفارة والدية على العاقلة) لقوله تعالى قهر
 رقة موصية وذبة مسلمة الى اهله وقد قضى به عمر رضي الله تعالى عنه في ثلاث
 مسعين محصر من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فصار اجماعا (واما قتل
 نسب) اي كونه سببا للقتل (وهو) اي القتل بسبب (نحو ان يحرق ثوبا او يضع
 حجرًا في غير ملكه بلا اذن) من له الاذن وهو قد للمعاطفين (فيهلك به انسان)
 به بقواه في غير ملكه على اهله لوقعه في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه مأذون
 في فعله فإيكن متعديا به وبما ينبغي ان يعلم ان اذا امتشى الهالك عليه بعد علمه بالخفر
 فانه لا يلزم على الخافر شيء (وموضحه) اي كل واحد من الخفر ووضع الحجر
 (المذبذبة على العاقلة) لانه سبب التلف وهو معذور به بالخفر ووضع الحجر فجعل
 كالمسافر للقتل فوجب دية الدية صالحة للاخس وتكون على اه قلة لان القتل
 بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فيكون معذورا فوجب على اه قلة ثمرة ما
 عنه لاق الخطأ بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا قال (لا) نجب (الكفارة فيه)
 وفي المجتبى وفيه دية الخفر والوضع في غير ملكه دون نسب القتل قا واولا ثم فيه
 معناه لا اثم فيه اثم القتل دون اثم الخفر والوضع (وكلاهما) اي ما ذكر من انواع
 القتل كالعمد وشبهه والخطأ (توجب حرمان الارث الاهدأ) اي الا القتل
 بسبب فانه لا يوجب حرمان الارث كما لا يوجب الكفارة وقال الشافعي هو ملحق
 بالخطأ في الاحكام

(باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب)

لما فرغ من بيان اقسام القتل وكان من جعلها العمد وهو قد يوجب القصاص

وقد لا يوجه احتاج الى تفصيل ذلك في باب على حدة فقال (يجب القصاص
 بقتل من هو محقون الدم على التأيد) قوله على التأيد صفة لموصوف
 محذوف تقديره حقنا واحترز به عن المستأمن فان في قتله شبهة الاباحة بالهود
 الى دار الحرب فلا يكون محقون الدم على التأيد وقوله (عمدا) قيد للقتل
 اى قتل عمد فهو منصوب على انه مفعول مطابق لبيان النوع واحترز به عن القتل
 الغير العمد فانه لا يجب فيه القصاص (فيقتل الحر بالحر) لكمال المماثلة
 (و) بقتل (بالعبد) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله
 تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية لقوله عليه السلام العمد قود ولان
 القود يعتمد على المساواة في العصمة وهى اما في الدين او الدار ولان التخصيص
 بالذكر في قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد لا يفي ما عداه مع ان اللام لتعريف
 العهد لا لتعريف الجنس على ما قاله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما في سبب
 نزول هذه الآية وعند الشافعى لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد
 بالعبد وانت خير بان حل اللام في قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على العهد
 كما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما في سبب النزول يحسم مادة الاستدلال
 بهما رأسا لان مبنى استدلال الشافعى على حل اللام للجنس وليس كذلك
 (والمسلم بالذمي) لعمومات الكتاب والسنة ولما روى انه عليه السلام قتل مسلما
 بذمي وانما اعطوا الجزية لتكون اموالهم كما وانا ودمائهم كدمائنا خلافا
 للشافعى لقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر ولانه لامساواة بينهما وقت
 الجناية وكذا الكفر مبيح فيورث الشبهة ولنا ان المساواة في العصمة ثابتة نظرا
 الى التكليف او الدار والمبيح كفر المحارب دون المسلم والقتل بمثله يؤذن
 بانتفاء الشبهة والمراد بمبارواه الحربى لسبب افاقه ولاذ وعهد في عهده والعطف
 للمقابلة كما في الهداية (ولا يقتلان) اى المسلم والذمي (بمسئمن)
 لانه خير معصوم الدم على التأيد كما مر (بل) بقتل (المستأمن)
 بمثله (المساواة بينهما وهو القياس وفي الاستحسان ان لا يقتل لقيام
 مبيح القتل فيه وفي المنع وينبغي ان يعول على الاستحسان لتصر بمهم
 بان العمل على الاستحسان الا في مسائل مضبوطة يعمل فيها بالقياس ليست
 هذه المسئلة منها وقد اقتصر مولى خسرو في مختصره على القياس انتهى
 (و) يقتل (الذكي بالانثى) وفي النهاية وذكر صاحب الكشاف في تفسير
 قوله تعالى والانثى بالانثى قال مالك والشافعى لا يقتل الذكر بالانثى لكن هذا
 يخالف لعمامة كتب الشافعى ومالك (و) يقتل (العاقل بالجنون) لابعكسه
 (و) يقتل (البالغ بغيره) اى غير البالغ لابعكسه ايضا (و) يقتل (الصحيح بغيره)

اى بسير اصحح كلاعى واذن (و) يقول (كامل الاطراف باعتقها)
 اى ينقص الاطراف للعومات المذكورة (و) يقول (الفرع باصله) وان علا
اعدم المسقط (لا) يقول (الاصل بمرعه) يقوله عليه السلام لا يقاد الوالد
بوالده قال الد يتناول الجدم قل الاب والام وان علا والوالدة والجدة من طرف
الاب والام وان علت وهو باطلا فه حجة على مالك في قوله يقاد اذا بجدة بجدة
ولانه سبب لا حياته في الحال ان يحق له افتاؤه ولهذا لا يجوز له قتله وان وجد
في صنف الاعداء مقابلا اوزانيا وهو مخصص والقصص بمقتضى المقول ثم تحافه
الوارث كما في الهداية (بل يجب الدبة في مال) الاب (الاب) لا يه قل ابنه عدا
والعاقلة لا تعقل العبد (في ثلاث سين) وقال الشافعي يجب في الحال لا
الاجل كاف للتخفيف في حق المساطي وهذا عامد ولا يستحق وثنان المال
ليس بمسائل للفس فكان القاس ان لا يكون بلاعدها الا ان الشرع ورده
و جلا لا يعدل عه (ولا) يقول (السيد تعده او مد ره او مكايده) لا هو وح
القصاص اوجب له كما لو قوله غيره ولا يجوز ان يجب له على نفسه قصاص
(وعدولده) اى لا يقول الوالد بقوله عده ولده لان الولد لا يستوجب القصاص
على الاب (وعده بعضه له) اى لا يقول المولى بقوله عده بعضه له وبعضه
لا حر لان القصاص لا يجوز ما ذا سقط في الدم سقط في الكل (وان ورث
قصاصا على اسد) بار قل الاب ام انه او قتل الاب اخا لامرأته ثم مات امرأته
قل ان نقص منه قال انهما رث الدم ص الذي لهما على ايه (سقط)
القصاص لحرمة الايوة (ولا نقص ص على شريك الاب او المولى او شريك
المحطى او) شريك (الصبي او) شريك (المحرزن او) شريك (كل من لا يجب
القصاص به له) كشريك الحد والام وتبرهم بالمأمر من ايه اذا سقط في الدم
لا حل انه ملك الدم سقط في الكل لعدم التجزى (وان قتل عبد الرهن
لا يقصص حتى يحضر الراهن والمرتبه) لان المرتبه لا ملك له فلا يلى القصاص
والراهن لو تولاه يطل حق المرتبه في الرهن فشرط احتما عليها ايستقط حق
المرتبه برصاه وقيل لا يثبت القصاص لها وان احتما وقد يا احتما حتى
لو اختلفا فلهما القيمة يكون رهنما مكانه (وان قل مكاتب عن وفاء وله)
اى للمكاتب (وارث مع سيده ولا قصاص) لان الحياة رضى الله تعالى بهم
احلوا في موته حرا ورقا على الاول الاول هو الوارث وعلى الاب المولى فاشبه
من له حق القصاص فارتفع (وان لم يكره وفاء نقص سيده) بالاجماع سواء
كان مع السيد وارث اولا لا يه مات عدها لا يرب لنصا الكنانة بموته تاجرا
فقصص المولى (وكذا) يقصص للمولى (ان كان له وفاء ولا وارث له غير سيده)

اى المكاتب عند الشيخين لان حق الاستيفاء للمولى يتعين لانعدام الوارث
 وتعدد السبب لا يقتضى تعدد الحكم ولا يؤدى الى المنازعة لانحد الحكم للمولى
 (خلافا لمحمد) فان عنده لا يقتضى المولى لانه لا يستوفى لاشتباه سبب الاستيفاء
 وهو الولاء ان مات حزا او المالك ان مات عبدا (ولا قصاص الا بالسيف) سواء
 قتله به او غيره لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد به السلاح وقوله
 عليه السلام لا تعدنوا عباد الله وقال الشافعى بقول بالقتل مثل ما فعل ان كان
 قولا مشروعا فان مات قتيلا والا تحرقه لان معنى القصاص على المساواة
 والفعل المشروع كارجح وهو فى الجملة مشروع وغير المشروع كوطئ الصغيرة
 والواطء بالصغير او اجرع احدا اخر حتى قتله اختلف اصحاب الشافعى فيه
 قال بعضهم تحرقه ولا يقول به منعه واما القتل بحجر مشروع فى الرجح
 فيجاز ان يقتل به وقال بعضهم يتخذله مثل آتة من الخشب ويقول به مثل ما فعل
 وفى الخمر يجرع الماء حتى يموت (ولاب المعتوه ان يقتص من قاطع يده) اى المعتوه
 (وقاتل قريبه) يعنى اذا قطع رجل يد المعتوه عمدا لوقتل قريبه كولد فولى
 المعتوه يعنى اياه يقتص من جانب المعتوه لانه من الولاية على النفس شرع لاسر
 راجع الى النفس وهى تشق الصدر فليده كالانكاح (وان يصالح) اى لاب المعتوه
 ان يصالح القاطع على مال قدر الدية او اكثر لانه انظر فى حق المعتوه ولو صالح
 على اقل منه لا يجوز فحب دية كاملة (لان يعفو) اى ليس له ولاية العفو لانه
 ابطال لحقه بلا عوض (والصى كالمعتوه) لان كل ما ثبت من الاحكام المذكورة
 لاب المعتوه ثبت لاب الصبي (والقاضى كلاب فى الصحيح) عند عدم الاب
 فى الاحكام المذكورة لانه نائب من السلطان والسلطان يقتص من قاتل القاتل
 الذى لاولى له كذا يقتصه النائب وقوله فى الصحيح احترز عماروى عن محمد
 ان القاضى لا يستوفى القصاص للصغير لافى النفس ولا فيما دون النفس ولان يصالح
 كذا فى الخاتمة وفى النهاية قال ابو يوسف ليس للسلطان ان يقتص اذا كان
 المقتول من اهل دار الاسلام كالفقيط كالمسلم له ان يعفو بغير مال لان الحق
 للمسلمين وقتلنا للسلطان ولناجه ولاية عامة قبلى الاستيفاء (وكذا الوصى)
 اى هو كلاب فى جميع ذلك (الا انه لا يقتص فى النفس) لانه ليس له ولاية على
 نفسه حتى لا يملك تزويجه ويدخل تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس
 واستيفاء القصاص فى الطرف لانه لم يستثن الا القود فى النفس وفى كتاب الصلح
 ان الوصى لا يملك الصلح لانه تصرف فى النفس بالاغتياض عنه فيزول منزلة الاستيفاء
 ووجه المذكور هنا ان المقتول من الصلح المال وانه يجب بعقده كما يجب بعقد الاب
 بخلاف القصاص لان المقتول منه التشق وهو مختص بالاب ولا يملك العفو لان الاب

لا يملكه لمقدم من الإقتضال فهو أولى قالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء
 في الطرف كما لا يملكه في النفس لان ابي محمد وهو الشافعي وفي الاختصاص ان يملكه
 لان الاطراف بسلكها مملوكة الاموال ذنبا خلقت وقاية للانفس كالمال
 كذا في الهداية (ومن قتل وله اولياء كبار وصغار) فان كان للمتوليتون
 صغار وكبار واخوة صغار وكبار (ولا كبار الا قصاص من قاتله قبل كبير
 الصغار) عند الامام لانه الحق ثابت لكل منهم على الكمال فيجوز على
 الانفراد واحتمال العفو من الصغير منقطع كافي ولاية الانكاح بخلاف الكبير
 لان احتمال العفو من الغائب ثابت (خلافا لهما) لان الحق مشترك بينهما
 فلا ينفرد به بعضهم باستيفائه وقد قال الشافعي واحد في رواية (ولو تباين احد
 الكبار ينتظر) حضوره (اجابا) لما بنا من احتمال العفو من الكبير الغائب
 (ومن قتل بحديدة المراقص منه ان جرحه) لانه سبب ظهر الجرح (وان)
 قتل (بظهوره) اي بظهر المر (او عصاه فلا) يقتص لكونه غير جارح
 (وعليه الدية) عند الامام (وعندهما يقتص) وهو رواية عن الامام
 اعتبارا منه للآلة وهو الحديد وعند انما يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا
 الضرب يستجبات الميراث كافي الهداية (وكذا الخلاف في كل مثل) ان كان
 مما لا يطيقه الانسان (وفي العريق والخنق) يعني لا يقتص عند ابي حنيفة
 خلافا لهما لوجود القتل بغير حق وهو مذهب الشافعي وله ان القصاص
 يتعلق بالعمد المحض وهو ان يقتل باكلة جارحة تعمل في نقص النية ظاهرا
 وباطنا ولم يوجد والقود يستوفى بالسيف وفيه جرح اظاهر والباطن فلا يتماثلان
 وكذا لا يقتص في القتل بغريق ان كان الماء كبيرا بحيث لا يمكنه النجاة بالسباحة
 كالبحر خلافا لهما وهو قول الشافعي فعنده بفرق ان كان كبيرا يمكنه النجاة
 بالسباحة فهو شبه العمد عندنا وان كان قليلا لا يقتل به غابا فلا يقتص عند
 بالاتفاق كما في شرح الوقاية لابن الشيخ وفي التبع وان سبج ساعة فلا دية فيه
 وار القاء من سطح او جبل او نهر ورجي نجاة غالبا فهو خطأ العمد والادعية على
 الخلاف ولو اجرعه سما كرها او ناوله واكرهه على شربه فلا قود فيه والدية
 على عاقلته وقيل هو على الخلاف المعروف اذا كان السم مقدارا يقتل غابا
 وان ناوله فشرب من غير اكرام فلا قصاص فيه ولا دية علم الشرع به او لم يعلم
 ولو ادخله بشاغات فيه جوعا لم يصح شفا عند الامام وعندهما تجب الدية
 ولو دفعه حيا فمات بفاد به (وان تكرر منه القتل) بالثقل والغريق والخنق
 (عند) اي من القتال (قتل به) اي بالقتل المكرر (اجابا) لكن قال
 صاحب الاختيار وان تكرر منه ذلك فلا لام قتل سياسة لانه سعى في الارض

بالفساد (ولا قصاص في القتل بموالاته ضرب السوط) وقال الشافعي في
القصاص لان الموالاته في ضرب السوط الى ازمات دلائل العمدية فيقتل
موجب العمد وهو القصاص وانا ماروي الا ان قتل خطاء العمد قتل السوط
والعصا وفيه مائة من الابل ولان هذه الآلة غير موضوعة للقتل (ومن جرح)
اي عمدا (فلم يزل ذافراش حتى مات اقتص من جرحه) اوجود السبب وعدم
ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف اليه كما في الهداية (وذا التي الصنفان
من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسلما ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة
لا القصاص) لان هذا احد نوعي الخطاء والخطاء بنوعه لا يوجب التود
ويوجب الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب ولا اختلفت سبوف
المسلمين على عيان ابي حنيفة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية قالوا
انما يجب اذا كانوا مختلطين فان كان في صف المشركين لا يجب السقوط عصمته
بتكثير سوادهم قال عليه السلام من اكثر سواد قوم فهو منهم (ومن مات بفعل
نفسه وزيد وحية واسد) يعني من شج نفسه وشحه رجل وعقره اسد واصابته
حية مات من ذلك (فعلى زيد ثلث دية) لان فعل الاسد والحية جنس
واحد لكونه هدر في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه جنس آخر لكونه هدر في الدنيا
معتبرا في الاخرة حتى يأثم به بالاتفاق ولا يصلى عليه عند ابي يوسف ويغسل فقط
وفعل زيد معتبر في الدنيا والاخرة فصارت ثلاثة اجناس وبوزع دية النفس
اثلاثا فيكون التلف بفعل زيد ثلثها فعليه ثلث الدية في ماله لانه عمدا والعاقلة
لا تعقل فيه يفهم من هذا الكلام ان يكون المقتول عاجلا بالغيا والابلق فعلة
بفعل الاسد والحية فيكون فعلة هدر كفعلهما وكذا يفهم ان لا يفتاوت
في جانب الاسد والحية زيادة من وطئ فرسه حيث يكون فعل هذه الثلاثة
جنسا واحدا لكونه هدر مطلقا ايضا حتى لا ينقص بانضمام الفرس اليهما
عن اثلث الواجب على زيد (ومن شجر على المسلمين سيفا وجب قتله) اقوله عليه السلام
من شجر على المسلمين سيفا فقد احل دمه اي اهدره ولان دفع الضرر واجب
فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه الابى ولا شيء بقتله لانه باغ سقطت عصمته
ببغيه فلم يلزم على القاتل قصاص ولا دية ولا كفارة ولا يختلف بين ان يكون
بالليل او بالنهار في مصر او غيره (ولا شيء في قتل من شجر على اخر سلاحا ليلا
اونهارا في مصر او غيره او شجر عليه عصا ليلا في مصر اونهارا في غيره فقتله
المشهور عليه) لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل فلا يختلف
الحكم فيه بالنهار والليل او المصر او غيره هذا في السلاح واما العصا فكما سلاح
ان كانت خارج المصر لا فرق فيها بين الليل والنهار لانه لا يلحقه القوثر حينئذ

فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما اذا كان في المصر فيجوز الدفع بالقتل مشروط
 بان يكون بالليل اما اذا كانت العصابة في المصر نهارا فلا يجوز له الدفع بالقتل
 كما ياتي في المتن (ولا) شيء (على من) اي شخص (قل) اي ذلك الشخص
 (من) اي شخصا آخر (سرق متاعه ابيلا و اخرجته ان لم يمكنه الاسترداد
 بدون القتل) لقوله عليه السلام قاتل دون مالك ولا به يباح القتل دفعيا
 في الابتداء فكذا استرداد في الانتهاء وهذا اذا كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل
 كما في الهداية وغيرها اما اذا امكن الاسترداد بدون القتل كالتهديد والصلح
 وقتله مع ذلك يجب عليه القصاص لانه قتله بغير حق وهو بمنزلة العاص
 منه اذا قتل العاص حيث يجب عليه القصاص لانه بقدر على دفعه بالاستعانة
 من المسلمين والحاكم فلا تسقط عصمته بخلاف السارق الذي لا يدفع الا بالقتل
 كذا في الزباني و شرط الاخراج لانه مالم يخرج المباح لم يكن سارقا والسبب
 في اكثر الكتب انه اذا قصد الاخذ ولا يمكن من دفعه الا بالقتل فلا شيء وقوله وعلى هذا
 لا فرق بين القتل بعد الاخراج او قبل الاخراج حيث انه في الصورتين ان امكن
 الدفع او الاسترداد بدون القتل لا يقتل وان لم يمكن يجوز له القتل فلا مائدة بعندهما
 ح نقد الاخراج قاتل (ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا نهارا في
 مصر) لانه يثبت فيمكن ان يلحقه الموت ويفرق بين العصا التي تلبث والتي
 لا تلبث بالصغر والكبره مدالا ما بين العصا التي لا تلبث مثل السلاح في الحكم حيث
 لم يفرق فيها بين الليل والنهار والمصر وغيره (او شهر سيفا وضربه ولم يقتل
 ورجع) عطف على قوله شهر عصا يعني يجب القصاص اذا شهر رجل على
 رجل سلاحا فضربه الشاهر ولم يقتله وانصرف ثم ان المشهور عليه ضرب
 الشاهر قتله لعصمة دم الشاهر بالانصراف لان هدر دمه كان باختيار شهرة
 وضربه فاذا انصرف عن ذلك عاد الى ما كان عليه من العصمة فيقتص من قتاله
 لانه قل رجلا معصوم الدم (ولو شهر مخنون او صبي على اخر سيفه فقتله
 الاخر عمدا فعليه السدية في ماله ولو قتل رجلا صالحا عليه صبي قيمته) وعن
 ابي يوسف لا يجب السدية في الصبي والمجنون ويجب الضمان في السدانة وقال
 الشافعي لا يجب في الكل لانه قتله دوما من نفسه ولنا ان القتل من هذه الاشياء
 غير متصف بالحرمة فلم يقع بغيا فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح
 ولهذا لا يجب القصاص على الصبي والمجنون يقتلها ولا الضمان بقول المدابة
 واذا لم تسقط كان قضيه ان يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة الا انه
 لا يجب القصاص لوجود الميخ وهو دفع الشر فيجب السدية في الادعي والقيمة
 في السدانة

(باب القصاص فيما دون النفس)

لما فرغ من بيان القصاص في النفس شرع في بيان القصاص فيما دون النفس
 اذ الجزء يتبع الكل (هو) اي القصاص فيما دون النفس (فيمكن فيه) الضمير
 في فيه يرجع الى ما وهى نكرة موصوفة عبارة عن فعل الجناية (حفظ المماثلة)
 وكل ما يمكن رعايتها فيه يجب القصاص وما لا فلا (اذا كان عمدا فيقتص
 بقطع اليد من المفصل) لا فيما اذا قطع من نصف الساعد حيث لا يمكن فيه
 رعاية المماثلة كما سيأتى (وان) وصالية (كانت اكبر من يد المقتوع) لان منفعة
 اليد لا تختلف بذلك وانما اعتبر الكبر والصغر في شدة الرأس اذا استوعبت
 رأس المنجوج وكان رأس الساج اكبر من رأسه اعدم المماثلة بينهما
 اذ المعتبر في ذلك هو الشين دون المنفعة بخلاف قطع اليد فان الشين فيه لا يختلف
 ولهذا خبر بين الاقتصاص واخذ الارش (وكذا الرجل) اذا قطعت من
 المفصل للمماثلة لامن نصف الساق حيث لا يمكن المماثلة ايضا كما سيأتى (وكذا
 في مارن الانف وفي الاذن) اذا قطع عمدا فيقتص من القاطع لاق قصبة الانف
 لعدم امكان رعاية المماثلة (و) كذا يقتص (في العين ان ذهب ضوءها)
 بضرب او غيره (وهى قاعة) اي والحال ان العين قاعة وقرله بضرب او غيره
 اي بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس ولم تهرب من الحية او قال
 ذلك طبيبان وفيه رهن الى انه اوابض بعض النظرة او اصابها قرحة او سبل
 او شى مما يقبح بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب ياضه
 ثم ابصر لم يكن عليه شى قالوا وهذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك
 ففيه حكومة عدل والى انه اذا كان عين المجنى عليه اكبر من عين الجاني او اصغر
 فهو سواء وكذا البدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ابهام اليمنى باليمنى
 والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شى من الاعضاء اليمنى الا باليمنى
 ولا اليسرى الا باليسرى فالخاصل انه لا يؤخذ شى من الاعضاء الا بمثله من
 القاطع ومن قطع يداظرهما مسود او بها جراحة لا يوجب نقصان دية اليد
 يجب القصاص كما في المنح (لا) يقتص (ان قلعت العين وذهب نورها)
 اذ رعاية المماثلة في القلع والانحساف غير ممكن (فيجعل على الوجه قطن رطب
 وتقابل العين بمرآة محجة حتى يذهب ضوءها) وانما جعل هذا الوجه لصيانة
 الوجه والعين الاخرى عن الضرر (و) يقتص (في كل شجيرة تراعى فيها
 المماثلة كالموضحة) وهى ان يطهر العظم كما سيأتى (ولا قصاص في عظم سوى
 السن) تعذر استيفاء المثل لانه يحتمل الزيادة والنقصان وان قوله عليه السلام

القصاص تدرى في القاتل وهو ثوب عصته بمقتضى القصاص فيجب المثل
 كما في الخدماء فان الجرح عن القصاص في القاتل وهو كونه خاطئا ولا يقتص
 لما في لاسقاط حقه (وقيل على العاقلة) والصحيح هو الاول لان القاتل عمد
 والعاقلة لا تحصل العمد ولو قتل جرحا لم يشخصا فامر الجرح وسبب العمد رجلا
 بالصلح عن دمه بها بالف فصالح فهي نصان) يعني اذا قتل جرحا وسبب رجلا
 عمدا حتى وجب عليه ما الدم فامر الجرح وولى العمد رجلا بالصلح عن دمه بها
 على الف فقتل قال الف على الجرح وولى العمد نصن لاه مقابل بالقصاص
 وهو على السواء فيقسم بدله على السواء ولان الف وحسب
 بالعمد وهو مضاف اليهما فيصاف موجه وهو الف (ويقتل الجميع بالعمد)
 والقصاص لا يقتل لهدم المساواة وترك القصاص باجتماع الخصامة رضي الله
 عنهم روى ان سبعة من اهل صماء قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله تعالى عنه
 وقال او اجتمع عليه اهل صماء فقتلهم ولان زهوق الروح لا يجري واشتراك
 الجماعة فيما لا يجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيصاف
 الى كل واحد منهم كلاكه اس مغيره كولاية الانكاح في باب النكاح ثم علم
 انه لا بد في التت من قتل واحد يجرح كل واحد جرحا مملكا لان زهوق الروح يتحقق
 بالمساواة كما في الصحيح القدوري للشخص قاسم حتى اذا لم يجرح كل واحد جرحا
 مملكا لا يقتل قل الزاهدي في المجتبي انما يقتل جميعهم اذا واحد من كل
 واحد منهم جرح بصلح زهوق الروح فاما اذا كانوا اضافة او مفرق او مابين
 بالامسك والاختلاف قصاص عليهم انتهى وبدل عليه قول الزيلعي في تعليل
 وجوب قتل الجميع بالقرء لان زهوق الروح لا يجزى واشتراك الجماعة فيما
 لا يجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم
 كاله ليس مغيره انتهى (و) يقتل (الفرد بالجمع اذ ان حضر اولادهم)
 اي يقتل الفرد حيث لا تجب الدية عندنا خلافا لما ابيى لانه يقتل بالاول
 ويجب المال للباقيين ان علم اول من قتل وارثا علم اول المقتولين يقتل لهم
 وقسمت الديات بينهم وقيل يقرع قتل من خرجت قرعته فيجب المال للباقيين
 (وان حضر واحد) من الاولياء (قتل له) اي لذلك الواحد الحاضر
 (وسقط حق) اولياء (الثقة) وهو القصاص عند الموات المحل فصار مكوت
 العبد الجاني (ولا تقطع يد ابيد وان امر اسكينا فقطعها مائل يصح ان يثبتها)
 يعني لا تقطع يدا رجلين سيد رجل امر اسكينا واحدا على يد فقطعت واحدة دية
 واحدة على المناصقة عندنا لان كل واحد قاطع بعض اليد دلا على ثلثة لان
 الانقطاع حصل وانما يداهما على السكين عند الامر او التحريك

فبعضه البعض الى كل واحد بخلاف انفس لان زعموا في الروح لا يجوز
وعند الشافعي يقطع يداهما قايما بالانفس لكون الطرف تابع لها اوزجرهما
وقيل عند الشافعي يقطع باحدهما بالقرعة وعلى الآخر الدية قبل او وضع
احدهما السكين من جانب والآخر وضع السكين الآخر من جانب وامرا
حتى انقي السكينان لا يجب القصاص اتفاقا لان كلا منهما قاطع للعص
(فان قطع رجل يمين رجلين) سواء قطعتهما معا وعلى التعاقب (فلهما قطع
يمين ودية بد بينهما) وهو نصف دية النفس فيقسم بينهما نصفين
(ان حضرا معا) لان المباشرة مريعة بالقيمة في الاطراف وعند الشافعي
يقطع بالاول في التعاقب والثاني الارش ويقرعه بينهما في القران والقصاص
من خرجت قرعته والآخر الارش (وان حضر احدهما) اي احد المقطوعين
(وقطع) القاطع عند حضوره (فلا آخر الدية) اي دية واحدة لان الحاضر
ان يستوفى ثبوت حقه وتردد حق القاتل بين ان لا يطلب اوبعضو مجنونا
اوبصالح فاذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيعين حق الآخر في الدية لانه
اوفى به حقا مستحقا (وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتضيه) عندنا لانه غير
متهم فيه لانه مضر بالعبد فيقبل قوله ولان العمد مبق على اصل الحرية في حق
الدم عملا بالادمية سواء كان مأذونا او مجبورا حتى لا يجوز اقرار المولى عليه
بالحد والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الضمان فلا يبالي به خلافا لفر
اذعنده لا يجوز اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصار كالاقرار بالقتل
خطاء او بالمال (ومن رمى رجلا عمدا فنفذ الى آخر) عمدا (فانا نقص للاول)
لانه عمدا (وعلى عاقلة الدية للثاني) لانه اخذ نوعي الخطاء كانه رمى الى صيد
فاصاب آدميا والفعل متعدد متعدد الاثر

(فصل)

(ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا) اي سواء كانا عمدين او خطائين
او مختلفين (ان تجلاهما براء) فيجب القصاص والقتل في العمدين ودية ونصف
دية في الخطائين والقصاص والدية اذا كان القصاص عمدا والقتل خطاء والقصاص
ونصف الدية في عكسه والاصل فيه ان الجمع بين الجراحات واجب ما لم يكن
تبعيا للاول لان القتل في الاعم يقع بضربات متعاقبة وفي اعتبار كل ضربة
بنفسها بعض الجرح الا ان لا يمكن الجمع فيعطى كل واحد حكم نفسه لتخلل البرء
بينهما وهو قاطع للسرابة في العمدين والخطائين ولاختلاف حكم الفعلين وتخلل
البرء بينهما ايضا في المختلفين (والا) اي وان لم يتخلل بينهما براء (وان اختلفا

عمداً (أو سهواً) وإن كان القطع عمداً أو بقتل خطأ أو بالعكس (أخذ بهما) ايضاً فيجب القطع والدية في الاول والنقصان ونصف الدية في الثاني
 انعمذر الجميع لاختلاف الجنايتين لكون احدهما عمداً والآخر خطأ (لا) يؤخذ بهما (ان كما خطائين) ولم يتخلل بينهما يراه (بل نكفي ذنباً واحداً)
 اعني ذنب القتل لان ذنب القطع انه تجب عند الحكم اثر الفاعل وهو ان يراى
 عدم السراية (وفي العمدتين) الذين لم يتخلل بينهما يراه (يؤخذ بهما)
 فيجب القطع والقتل عند الامام (وعندهما لا) لقطع (بل يقتل فقط)
 فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل لان الجميع بينهما يمكن لتجانس الفعلين وعدم
 تداخل البرء فيجمع بينهما وله ان الجميع متعذر اما لاختلاف بين هذين السليين
 لان الموجب القود وهو يعتمد المساواة في العدل وذلك بار يكون القتل بالقتل
 والقطع بالقطع وهو متعذر (واوضربه مائة سوطاً فبرأ من تسعين ومات
 من عشرة وحب ذنب واحد فقط) عند الامام لانه لما رى منها لا في معتبرة
 في حق الارش وان بقيت معتبرة في حق التعزير للضارب في الاعتبار للعشرة
 وكذلك كل جراحة انه ملكت ولم يبق لها اثر على اصل الامام وعن ابي يوسف
 في مثله حكومة عدل وعن محمد انه تجب اجرة الطبيب وعن الادوية كافي الهداية
 (وان حرقته) اي حرقت المضروب مائة سوط (واقى لها الاثر) اي اثر
 الجراحة بعد البرء (ولم يمت تجب حكومة عدل) عند الامام لقاء الاثر والارش
 انه لا يجب باعتبار معنى الاثر في النفس وان لم يبق لها اثر لا يجب شيء عند
 (ومن قطعت يده عمداً فعفا) المقطوع (عن القطع فأت منه) اي من القطع
 (فعلى قاطعه الدية في ماله) عند الامام لانه عفا عن القطع وهو غير المتسل
 فلما سرى تبين انه القتل لا القطع فيجب ضمان القتل لان حقه فيه هذا في القياس
 الا ان الدية وجبت استمساها لان صورة العفو مورثة للشبهة (وعندهما هو)
 اي عفو المقطوع وعفو (عن النفس) فلا يلزم على القاطع شيء اذ العفو
 عن المقطوع عفو عن موحده وهو واحد الامر به هو القطع ان لم يسر او القتل
 ارسرى (وان عفا) المقطوع (عن القطع وما يحدث منه) اي من القطع
 (او) عفا (عن الحياة) عمداً (فهو عفو عن النفس اجماعاً) لكون الجناية
 حنفاً متناولاً للسارية والمقتصرة ثم مات من ذلك لاشي عليه (والعمد من كل
 المال والخطأ من ثلثه) اي ثلث المال يعني ان كان القطع عمداً وعفا عنه كان
 من كل المال لان موجب قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حتى الورثة فيصح
 العفو عنه على الكمال وان كان خطأ وعفا عنه فهو عفو عن الدية فيعتبر
 من ثلث المال لان الدية مال وحق الورثة يتعلق بهما والعفو وصية فيصح

من الثلث (الشج كالقطع) أى العفو عن الشجة كالعفو عن القطع - ع فاذا عفا
المشجوع عن الشجة مات منها يضمن شاحه ارشه عند الامام لان العفو موزر
لشبهة فلا يضمن القتل وعندهما لا يجب شيء اذا العفو عن الشجة عفو عن موجب
هو الارش ان لم يسر او القتل ان سرى ولو عفا عن الشجة فهو عفو عن النفس
وكذا لو عفا عن الشجة وما يحدث منها فهو عفو عن النفس ولو عفا عن الشجة
خطاء فهو عفو معتبر من الثلث ولو عفا عن الشجة عمدا فهو عفو مجانا
(وان قطعت امرأة بد رجل فتزوجها على) موجب (يده ثم مات) المقطوع
يده (فعليه مهر مثلها وعليها الدية في مالها ان قطعت عمدا وعلى عاقبتها
ان) قطعت (خطاء) هذا عند الامام لان العفو عن اليد او القطع لا يكون
عفو عن ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزوجها على القصاص
في الطرف ولبس بمال على تقدير الاستيفاء فعلى تقدير السقوط اولى فلا يصلح
للمهر فيجب لها عليه مهر المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين
الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه اجيب ان الموجب الاصل
للعمد هو القصاص لا طلاق قوله تعالى والجروح قصاص وانما سقط للتعذر
ثم تجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف
فاذا سرى تبين انه قتل ولم يداواه العفو فتجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس
وهو في مالها لانه عمدا والمساواة لا تتحمله فاذا وجبت له الدية ولها المهر
تقاصا ان استويا وان فضلت الدية رده على الورثة وان فضل المهر
رده الورثة عليها وان كان القطع خطاء يكون تزوجها على ارش
اليدها اذا سرى الى النفس تبين انه لا ارش لليدها وان المسمى معدوم فيجب
مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة
بنفس القتل لانه خطاء ولا تقع المقاصة لان الدية على العاقلة قيل ينبغي
ان تقع المقاصد على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على
العاقلة بل على القاتل (وان تزوجها على اليده وما يحدث منها) يعنى
السراية (او على الجناية ثم مات) من ذلك القطع (فعليه مهر المثل في العمد)
لان هذا تزوج على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح مهر اياها او تزوجها على
نحر او خنزير (ويرفع عن العاقلة) مقدارها (أى مقدار مهر مثلها) (في الخطاء)
ان كان مهر المثل اقل من الدية (والبقى) من الدية (وصية لهم) أى للعاقلة
(فان خرج) الباقي (من الثلث سقط والا) أى وان لم يخرج الباقي من الثلث
(فقد خرج منه) لانه تزوج على الدية وهى تصلح مهر الا انه يعتبر بقدر
مهل المثل من جميع المال لانه وان كان مريضا مرض الموت لم يكن التزوج

من الجوائح المصلحة ولا يصح في حق الزيادة على مهر النسل لانه محله فذكر
وصية والدية تحت على العاقلة وبعد ضرب مهرا فتسقط كلها عنهم ان كان
مهر مثلها مثل الدية اذا كثر (وكذا الحكم عندهما في المهر الاول) اي فيما
اذا روجها على الدلان العوض الدخوع في حديث منه عندهما فاقى جوابهما
في النكاح اي في الخطاء واهل (ومن قطع يده بعد ما انقص له من
المسقط قبل فاطمة) يعني لو ان رجلا قطع يده قبل ما انقص له ما انقطع يده
ثم مات المصروع الاول منه قبل المقتطوع الثاني قبل المقتطوع الثاني به وهو
احال الاول قصاصا له من ان الحياة كان قبل عدم وحى المصن العود
واستيفاء المصالح لا يوجب سقوط العود اذا ادى في طرف من عليه العصاص
وعن ابي يوسف انه يسقط عنه في العصاص لانه لما اقدم على القطع فعند اذراه
تجاوزاه وحين نقول انما اقدم على القطع من اي من المقتطوع الاول ان حقه
فيه وهدد السراية بدين انه في العود فيمكن مرأته من دون العلم به (ومن
قبل له ولي عدا فمقطع يده فانه ثم عفا عن اهل فعله) اي قاطع اليد (دية اليد)
عند الامام لانه استوفى عبر حقه لان حقه في الدل وهذا قطع وكان الله اس
ان تحت العصاص الا انه سقط للشبهة واداسقط وحسب المال (ومن قطع يده
فاقص من فاطمها) حسبه بلاحكم بما تم كافي السرد (فسر) القطع (الى
منه فعند) اي على المصن (دية العن) عند الامام لان حقه في المصن لاني
الذل والمسرى كان فلا لا قطعاً فصار دية بغير حق وما سجد بوصف
السلامة هو من الواحات كالمرى الى الحرقى وما نحن فيه ليس به ساد العود
مدون لكن لم تحت العصاص لادراة تشبه فاعل الى الدية (خلافا لهما
فيهما) اي في هذه المسئلة والمسئلة التي قلها امامي الاولى فلان اوداعه على
المصن دليل على انه ارأه عن غيره وامام في هذه المسئلة ولا به استوفى حقه وهو
المصن فعند حكم السراية اذا اجترار عن السراية خارج من وسعة تلاية بد
لشرط السلامة لما قدم من سدات العصاص كالامام العاصي اذا قطع يد السارق
فسرى الى العن ومات وكالمر اع والعصا والحمام والحمار وكما لو قال انقطع
يدي فقطعها ومات وفي المصن ومات العن اذا مات من ضرب اسمه او وصيه
بأدباً سلمهما اي على الاب والوصي عند الامام كضرب معلم صبي او عبدا
بغير اذن ابيه ومولاه وان كان المصن ياديهما لاصحاب وكذا نصن روح
امرأه صرأها بأدباً

(باب الشهادة في الدل واعمار حاله)

(كتاب الشهادة في الدل امر اجدها بالنقل او زدها بعد ذكر حكم الدل)

لا ما يتعلق بالسبي كان ادنى درجة من نفس ذلك الشيء (انقود يثبت للوارث)
 بطريق الخلافة (ابتداء لا بطريق الارث) عند الامام لانه يثبت بعد الموت
 والميت ليس اهل لان يملك شيئاً الا ماله اليه حاجة كالمل مثلاً وهذا مجهز
 وتقتضى ديونه وتنفس وصيايه من ماله وطريق ثبوته الخلافة وعندهما بطريق
 الارث والفرق بينهما ان الوراثة تستدعى سبق ملك المورث ثم الانتقال منه الى
 الوارث والخلافة لا تستدعى ذلك فالمراد بالخلافة ههنا ما ذكره صدر الشريعة
 ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله ففي القتل اعتدى القاتل على المقتول
 بمثل ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامته فالورثة قاموا مقامه من غير ان يكون
 المقتول ملكه ثم انتقل منه الى الورثة (فلا يكون احدهم) اى احدهم الورثة
 (خصما عن البقية فيه) اى في اثبات فعل القصاص بغير وكالة منهم فاذا اقيم
 القصاص اقيم بجميعهم (بخلاف المال) لان الميت اهل لان يملك المال ولهذا
 لو نصب شبكة وتعلق به صيد بعد موته يملكه وعندهما يثبت بطريق الوراثة
 (فلو اقام احد اثنين حجة بقتل ايهما عمدا والاخر غائب لزم اعادتها)
 اى اعادة الحجة (بعد عود الغائب) ليمكن من الاستيفاء عند الامام وحاصله
 انه ليس الحاضر ان يستوفى القصاص قبل عود الغائب بل اذا اقام الحاضر
 البينة يحبس القاتل لانه صار متهما بالقتل والمتهم يحبس فان عاد الغائب فليس
 لهما ان يقتلاه بتلك البينة بل لا بد لهما من اعادة البينة (خلافا لهما) اى قال
 لا يلزم اعادتها بعد عود الغائب بل يحبس ايضا اذا اقام الحاضر البينة فاذا عاد
 الغائب فلهما ان يقتلاه بتلك البينة (وفي) قتل (الخطاء والدين لا يلزم)
 اعادة البينة اذا جاء الغائب بعد اقامة الحاضر لان هذا لا يوجب القود بل يوجب
 الدية فطريق ثبوته الوراثة اجماعاً وحاصل الكلام ان احد الورثة
 ينتصب خصماً عن الباقيين فيما يدعى مالا للميت او عليه كما اذا دعى احد
 الورثة شيئاً من تركته الميت على احد واقام عليه بينة يثبت حق الجميع بلا حاجة
 الى الدعوى والاثبات من الباقيين وكذا اذا ادعى احد على احدهم شيئاً
 من التركة واقام عليه بينة يثبت على جميعهم بلا حاجة الى الدعوى والاثبات
 على الباقيين (ولو يرهن القاتل على عفو) الوارث (الغائب فالحاضر خصم)
 عن الغائب (ويسقط القود) اى لو اقام القاتل البينة على الوارث الحاضر
 ان الوارث الغائب قد عفا ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب فتقبل بينة العفو
 عليه لانه يدعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله الى المال
 فاذا قضى عليه يصير الغائب مقضياً عليه تبعاً ويسقط القود عن القاتل لعدم
 التجزى وينتقل الى الدية (وكذا اذا قتل عبد الرجلين واحدهما غائب)

فقام له دل على انهما شركاء في الدية فثبت انهما
 شهدا ويشهد الدية للمات (وتوشهد وليا قصاص وهو اسميه لقب)
 تلك الشهادة هي اذا كان اولياء المقتول ثلاثة فشهد اثنان منهما على الثالث
 بهما فشهدا معا باطلا لانهما يتحرران الى انفسهما معصا وهو المقتول
 الدية مالا وهو معصا لهما ربحا ان القصاص قد سقط ورعيتهما
 مع في حق انفسهما وشهد المقتول على وجوه اربعة ذكر الاول
 قوله (قَالَ صَدَقْتُمَا) اي اوليتي (الْقَاتِلَ فَقَطْ) وكسبهما المقتول عليه
 (وَالِدَيْهِمَا اِلَّا نَا) لانه تصدق بهما اقرارهما بشي الدية فلم يادع
 بصلان حتى لشرك في تصدق فقتول مالا عزم الدية اثنان وذكر
 اثنان بقوله (وَإِنْ كُذِّبَتْ) انه لي بعد ان كذبتهما الولي المشهور عليه بالهوى
 (فَلَيْتِي لَمْ يَأْتِ) اي لاوليتي الشاهدين (وَلَا خِيَمَاتُ الدِّيَةِ) لانهما
 شهدا معا عليه بالهوى اقرارا بصلان حقهما في القصاص فصيح اقرارهما في حق
 انفسهما وادعاهما لانه مالا فلا تصدق دعواهما الا بدية والولي المشهود
 عليه ثلث الدية لان دعواهما عليه بالهوى وهو سكر في قلبه يصيد مالا
 لان سقوط القصاص مضاف اليهما وذكر الثالث قوله (وَإِنْ صَدَقْتُمَا)
 احوهما فقط (دِينَ الْعَاقِلِ) (فَرَمَ الْعَالِ لَهُ) اي الاج (ثَلَاثُ الدِّيَةِ)
 يعني نعم الله ثلث الدية وهو نصب الشريك (ثُمَّ بِأَحْسَنِ) اي ما تحدد
 المحسر انما ثلث (مَدَّ) اي من الشريك المصدق لان ربح الشريك به عما
 تصدق المحسر ولا شيء له على اعداها وانهما على العاقل ثلث الدية وما في يد
 الشريك وهو ثلث اندم مال العاقل وهو من حسن حقهما فبصرف اليهما
 لاقرارهما بذلك كمن قال لفلان مالي الف درهم فقل المقر له ان ذلك لي
 وانما هو لفلان فان ذلك يصرف اليه فكذا هذا وهذا كله استحسن والقاس
 ان لا يلزم انه بل شيء لان ما ربحه الشاهد ان على العاقل لم يثبت لا بكاره وما احر
 به اعداها للشهود عليه فبطل باقراره ما هو لكونه بكنهه وحواله ان القاتل
 كيدي للشاهد في قضاها للشهود عليه ثلث الدية (وَعَمَّ) ان القصاص قد سقط
 شهدا معا كما ادعاه والمقر له ما كذب العاقل حصة من ارضي الوجوب
 الى غيره فعمل الواجب للشاهدين وفي مثله لا يرد الاقرار كمن قال له لان على
 كذا فمال المقر له ليس لي ولكنه له لان على ما يدعي في الدين (وَإِنْ أَحْبَبَ)
 شاهدا له في زمانه (أَيُّ مَالٍ) (أَوْ مَكَّةَ أَوْ) في (أَنَّهُ) ان قال
 احدهما به بعضا وقال الاخر عليه بالسيف (أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ)
 وقال الاخر لا ادري ما ادعاه بطل (شَهِدَا) لان القاتل لم يشكر والقتل

في زمان او مكان غير القتل في زمان آخر. ومكان آخر وكذا القتل بآلة غير القتل
 بآلة اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الآلة فكان على كل قتل شهادة فرد
 فلم يقل ولان اتفاق الشاهدين شرط للقبول ولم يوجد ولان الفاضل يتقن
 كذب احدهما لا بحالة اجتماع ما ذكر واذا بين احدهما الآلة وقال الآخر
 لا ادري بماذا قتله فلا تقبل شهادتهما ايضا لان المطلق يغابر المقيد لان المطلق
 يوجب الدية في ماله والمقيد يوجب الدية على العاقلة فاختلف حكمهما
 كما ضرورة الاولى فلا تقبل. واما اذا شهد احدهما بالقتل معاينة والاخر على اقرار
 القاتل كان باطلا لاختلاف المشهود به فان احدهما فعل والاخر قول وقد تقرر
 في كتاب الشهادة انه لا يجمع بين قول وفعل وكذا تبطل الشهادة لو وكل
 النصاب في كل واحد منهما بان شهد شاهدان انه قتله يوم الجمعة واخران انه
 قتله يوم السبت او شهدا كذلك في المكان ليتقن القاضي بكذب احد الفريقين
 وعدم الاووية بالقبول ولو وكل احد الفريقين دون الآخر قبل السكامل منهما
 لعدم المعارض كما في المبح (وان شهدا بالقتل وجهلا الآلة) بان قال لا ادري
 بأي شيء قتله (لزم الدية) استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة
 لان الفعل يختلف باختلاف الآلة فجهل المشهود به وجه الاستحسان
 انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بمحمل فيجب اقل موجب وهو الدية
 ولانه يحمل اجسالهم في الشهادة على اجسالهم بالمشهود عليه ستر عليه
 ومثل ذلك سائر شرعا لان الشرع اجاز الكذب في اصلاح ذات
 البين على ما ردد به الحديث ليس بكذاب من اصلح بين اثنين وقال خيرا
 فهذا مثله او احق منه فيحمل عليه وانما وجبت الدية في ماله دون
 العاقلة لان المطلق يحمل على السكامل فلا ثبت الخطاء بالشك (ولو اقر
 كل واحد من رجلين بقتل زيد وقال وابنه فقتلناه جميعا فله) اي للولي
 (قتلهم) جميعا لان كذب الولي في بعض ما اقر به وهو الانفراد
 بالقتل لا يبطل الاقرار وان كان فيه التمسق لان فسق المقر لا يعم صحة الاقرار
 وكذا لو قال الولي لاحدهما انت قتلت له ان قتله دون الآخر ولو قال الولي
 في صورة الاقرار صدقتم ليس له ان يقتل واحد منهما لان كل واحد منهما
 يدعي الانفراد بالقتل فتصدقه بوجه ذلك فصار كانه قال لكل واحد منهما
 قتله وحده ولم يشارك فيه احد كما تقول فيكون مقرا بان الآخر لم يقتله
 بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلناه لانه يدعو القتل من غير تصديق فيقتلهما
 باقرارهما ولو اقر رجل بانه قتله فقامت الدية على آخرانه قتله كلاهما
 كان الولي قتل المقر دون المشهود عليه ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت

اثبت فثبت وصدق كان له ففته كما اذا قال ذلك لاحد المشهود
 شهدا على رجل بقتله خطاه وحكم بالدية وبما المشهود بقتله خياضت
 المسا قبله اولى او الشهود ورجع الشهود على الاولى والمصدق الخطاه الا
 في الرجوع واوشهدا على اقراره او شهدا على شهادة غيرهما في الخطاه
 لم يصحوا ضمن الاولى الدية له ففته كما في انشور (واوشهدا بقتل زيد عمرا و) شهد
 (اخران بقتل بكرابه واذهي وليه فقتلهما قلنا) اي الشهادة ان لان تكذيب
 الاولى الشاهد في بعض ما شهد به وهو الا نفراد في القتل يبطال الشهادة
 اصلا لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع القول (والعبارة بالذاري)
 لان الرمي ذيل الرامي ولا فعل له بعده بوجب اعتباره حاله في حق الحل والضممان
 عند ذلك (لا الوصول) اي ليس المعتبر حالة الوصول (في تبدال حال الرمي)
 عند الامام (فاورمي مسلما) عمرا (فارتد فوصل) السهم (اليدقات يجب
 الدية) عنده لان الضمين لو رثته الميراث لكونه معصوما وقت الرمي لا القصاص
 لان رثته بالمشبهة فوجب الدية (خلاها لهما) اي لاشي على الرمي لان التلف
 حصل في محل غير معصوم فيكون هدره وان الرمي اليه كان مبرأ بالارادة
 عن موجب كما اذا ارأه بعد الجرح قل الموت (واورمي مرءا فاصلم قبل الوصول
 لا يجب شيء انما) وكذا اذا رمي حربا ثم اسلم لان الرمي ما بعد وجب الضمان
 اذ لم تقوم التحمل فلا يعقاب موجبا بصيرورته متوقفا بعد ذلك (وان رمي عبدا
 فاستحق فوصل) السهم اليه بعد ما اعتق (وهله) اي على الرامي (فيتم تديما)
 عند الشك في لانه بصير فالاص وقت الرمي قد صدر هو مملوكا في تلك الحال
 فوجب قيمته (وتندمجد) عليه (فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي) لان توجه
 السهم عليه اوجب اشرافه على الهلاك حتى لو كانت قيمته قبل الرمي اقنا
 وبعده ثمانمائة يلزم الرامي ثمانان وقال زفر فوجب عليه لدية لان الرمي يصير عبدا
 عند الاصابة اذ حلة الاتلاف لا تصير من غير تلف يتصل به وقد تلف يد الرمي
 (وان رمي محرم صدرا قل) من احرامه قبل الاصابة (فوصل) السهم الى
 الصيد فقتله (وجب الجزاء) اذا لا اعتبار بخالة الرمي (وان رماه حلالا واحراما)
 بعد الرمي (فوصل) السهم الى الصيد فقتله (ولا) تحت الجزاء لارؤية وقع
 حال كونه حلالا وار وصل اليه السهم بعد احرامه (وان رمي من قضى عليه بوج)
 اي اذا قضى القاضي بوجبه راحل ثم راه رجل (فرجع شهوده) (فوصل)
 بعد رجوع الشهود (فيضمن) الرامي لان المعتبر حالة الرمي وهو مباح الدم فلهما
 (واورمي مسلما صيدا اشجعس) اي صار محجوسا (فوصل) الحل (الصيد
 وفيه الهين) يعني لورمي محجوس صيدا فاصلا (فوصل) (محرم) لان الشريعة

نرى وهو الأصل في سائر هذا الباب وذلك بالاتفاق وإنما عدل أبو يوسف
ومحمد عن ذلك في إدارته إلى مسلم فارتد والعياذ بالله تعالى قبل الإصابتين باعتبار
أنه صار مبرئاً بالردة على ما ينه في أوّل هذا الفصل كما في المحرر

(كتاب الديات)

وجد المناسبة في ذكر الديات بعد الجنائيات كون الدية إحدى موجبي الجنابة
المشروعة عين للصيانة ولما كان القصاص أشد صيانة قدم موجبها والديات جمع دية
وهو مصدر روى القتال المقتول إذا أعطى وياه المال الذي هو بدل النفس
قل المولى المعروف بأخى جلي ثم قبل لذلك المال دية تسمى بالصدر وواوها
محدوفة كذا في المغرب (الدية المغضّة من الأبل مائة أرباعاً) يعني أن الدية
المغلطة في شبه العمد تكبر أربعة أنواع بينهما قواد (بنات مخاص وبنات أبون
وحفان وجذاع) مسبق نفسه الكل في كتاب الزكوة (من كل) أي من كل
واحدة منهما (خمس وحشرون) فكون جلّتها مائة هذا عند الشيخين
(وعند محمد) وهو قول الشافعي (ثلثون حقة وثلثون جذعة وأربعون
نذية) قد سبق تفسيرها في كتاب الزكوة (كلها) أي كل الثنيات (حلقات)
بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام والقاء جمع خلفه وهي الحاصل من النوق فيكون
قوله (في بطونها أولادها) صفة كاشفة وفي غابة البيان أن تغليظ الدية
مرى عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهم لكن
اختلفوا في كيفية التغليظ فعند الشيخين ما ذكر أولاً وعند محمد والشافعي ما
ثابراً لقوله عليه السلام إلا أن قيل خطأ العمد بالسوط والعصى والخبر فيه دية
مغلطة من الأبل أربعون منها في بطونها أولادها ولأن دية شبه العمد أغلظ
مر دية الخطاء المحض ودليل الشيخين قوله عليه السلام لا بأس المؤمن مائة
من الأبل وجه الاستدلال به أن الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم هو هذا
ومارواه محمد والشافعي غير ثابت لاختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم
في صفة التغليظ فإن عمر رضي الله تعالى عنه وزيد بن ثابت والمغيرة بن شعبة
رضي الله تعالى عنهم قالوا مثل ما قالوا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم يجب
اثلاثاً ثلاثاً وثلاثون حقة وثلاثاً وثلاثون جذعة وأربعة وثلاثون خلفه
وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مثل ما قلنا ولا مدخل للرأى في المقادير
فكل كالمروع وصاروا رضاءاً ورواه وإذا تعارض ما كان الأخذ بالأدنى وهو
المتيقن أولى في النهاية وذكر في المبسوط أن الشيخين احتجوا بحديث الشافعي
أن يزيد أن ابنه عليه السلام قضى في الدية مائة من الأبل أرباعاً ومعلوم أن

لم يرد به لفظه لا في هذا لفظه نجيب احسنه ثم ان المراد به ضد العبد على انه
قال عليه السلام في انفس المؤمنين ما من من اقل والمعاد ان يكون منه كتاب
ما قلناه اول ولان ثبوت الدية النجيب هو صواب والحاصل لا يجوز ان يكون شيء
من الماوصات لوحدها من احد ههنا ان صفة الجمل لا يمكن الوقوف على حقيقة
وثنان ان يثنى من وجه كالمفصل ويكون هذا في معنى ايجاب الدية على المائنة
عددا وبانه تعالى في نفس التعليل من حيث ما مدد من حيث السن ثم ان العبادات
تعتبر ما صدقات والمشرع انتهى عن اخذ الخرافات في التصدقات لانها كرام
اموال الناس فكذلك في الديات (ولانه انما في غير اذل) اي لا يزداد في الدراهم
والدينار على عشرة آلاف درهم او الف دينار (وهي) اي الدية المضافة
(في ضد العبد) لما روي من الحديث وهو قوله عليه السلام الا ان قيل - فلهذا
الهد بالوسط والعصا والحريرة دية مضافة (و) الدية (المضافة) متدا
حسبه قوله الف دينار (وهي) اي الدية المضافة (في الخطاء وما يدره)
عما روي بحري الخطاء وادل منه (من الذهب الف دينار) قيمة كل دينار
عشرة دراهم وقوله من الذهب حال من الف قدمت على صاحبها
(ومن الورق) يتبع الواو وكسر الراء المضافة (عشرة آلاف درهم) وقال
مئات والشافعي اثني عشر الف درهم لما روي عن ابي عبد الله رضي الله تعالى
عنه ههنا ان رجلا ذل فبطل النبي عليه السلام دية اثني عشر الف درهم رواه
ابو داود والترمذي وكما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام
فدى بالدية في اهل بهشرة آفاق درهم وما قلناه اول لليقين به لانه اقل
ويجوز ما رواه على وزن خمسة وما روي على وزن ستة وهكذا كانت الدراهم
من زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان عمر رضي الله تعالى عنه على ما حكاه
الحارثي فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الواحد منها وزن عشرة اي العشرة منها وزن عشرة دنانير فيكون الواحد
قدر دينار والثاني وزن ستة اي العشرة منها وزن ستة دنانير والثالث وزن خمسة
اي العشرة منها وزن خمسة دنانير فجمع عمر رضي الله تعالى عنه بين الثلاثة
فجعلها فيجعل ثلث درهم فصار ثلث المجموع وثلاثة في الدينين فليراجع ومن الاول
مائة) قيمة كل اهل عانة درهم حال كونها (انما ابن ماض) ذكر وثلث
مخاض (وبنت لون وحقة وجذعة من كل) واحد منها (عشرون)
لما روي ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال في دية الخطاء
عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لون
وعشرون ابن مخاض رواه ابو داود والترمذي واحد والشافعي احدى

غير انه قال يجب عشرون ابي لبون مكان ابن مخاض والحديث حجة عليه
(ولادية من غير هذه الاموال) اي من التقدين والابل عند الامام لان مالبة
^{بغير} ^{السهولة} فلا يجوز التقدير واما التقدير فمرووف بالانار المشهورة (وقال منها)
اي من هذه الانواع (ومن البقر ايضا مائتا بقرة) قيمة كل بقرة خمسون
(ومن الغنم الماشاة) كل شاة خمس (ومن الخلل مائتا حلة كل حلة ثوبان)
اي ازار ورداء قيمة كل حلة خمسون لان عمر رضى الله تعالى عنه هكذا جعل
على اهل كل مال منها (وكفارة شبه العمد والخطاء) وما اجرى مجرى
الخطاء (عتق) اي استاق (رقبة مؤمنة فان يحجز) عن الاعتاق (فصيام
شهرين متتابعين) لقوله تعالى فحجز رقة مؤمنة من لم يجد فصيام شهرين
متتابعين وشبه العمد خطاء في حق القتل وان كان عمدا في حق الضرب
فتناولهما الآية (ولا اطعم فيها) اي في هذه الكفارة لعدم ورود النص به
والمقادير لا يجب الاسماعا (وصح اعتهق رضيع احد ابويه مسلم) للكفارة
لانه يكون مؤمنا بالتبعية لقوله عليه السلام والولد ينع خيرا لا يور ديننا ولا يقال
كيف اكتفى هنا بالظاهر في سلامة اطرافه حتى اجاز التكفير به ولم يكف
بذلك في حق وجوب الضمان باتلاف اطرافه لانا نقول الحاجة في التكفير
الى دفع الواجب والظاهر يصلح حجة للدفع والحاجة في الاتلاف الى الزام
الضمان وهو لا يصلح حجة فيه ولانه يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير
اذا عاش ولا كذلك في الاتلاف فافترقا (لا) اعتاق (الجنين)
لانه لم تعرف حيوته ولا سلامته بعد (و) الدية (للمرأة في انفس ومادونها)
نصف مال الرجل (روى ذلك عن علي رضى الله تعالى عنه موقوفا ومرفوعا
وقال الشافعي لا ينتصف الثلث ومادونه يعني اذا كان الارض بقدر ثلث لدية
او دون ذلك فالمرأة والرجل فيه سواء وان زاد على الثلث فلهما فيه على
النصف من حال الرجل (و) يجب (للمسلم مثل ما للمسلم) في النفس والاطراف
عندنا لقوله عليه السلام دية كل ذى عهد في عهد الف دينار وانساو بهما
في الحياة والعصمة وكذا حكم المستامن لما روى انه عليه السلام جعل دية كالدنى
وعند الشافعي دية الكفاي دية ثلث المسلم وهي اربعة آلاف درهم اذ دية
المسلم عنده اثني عشر الف درهم كما ذكر ودية المجوسى خمس ثلث دية المسلم
وهو ثمانمائة درهم وعند مالك دية الكفاي نصف دية المسلم وهو ستة آلاف
درهم اذ دية المسلم عنده ايضا اثني عشر الف درهم

(فصل)

(في النفس الدية) انما ذكر دية النفس في اول هذا الفصل مع انه معقودا لبان

استقامت عليه حتى أصبح يومئذ وادخل في محرابه فوجد فيه كتابا عليه
الخط من هو قوله تعالى انتم في الله وحده منقادون وفيه كتاب امنية وفيه كتاب امنية
المحمد في (داسة في ريب) وعلموا ان المفسد الذي (و) كذا (في التفسير)
الديب (ان ربيع الحق) لدوات متعة مفسدة وهو انطق وكذا في قطع
بعضه اذا امتنع من الكلام ولو قدر على انكلم ببعض الحروف دون
المنطق تقسم اليه على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تنطق
بالاسنان وهي ستة عشر حرفا السا والهاء والحاء والهمزة والواو والياء
والزاي والسين والشمسين والصاد والظا والطاء واللام والسين والياء
فما كانت يرميها وقال ان عدد الحروف على اداء اكثر الحروف تجزى بحروف
حد لحد ول الادهام مع لال لال وان يخرج اداء لا يخرج كل السبعة
لا بد ان يعرف انه لا يخرج منه الادهام واحدا المص ولهذا قال (اد) مع
(اداما كثر الحروف) تنوعت متعة الادهام (ود الصواب) الذي (ان مع
البحر) وقطع لما (وفي المصنف) الذي (ادام مع استسكان لدول) لانه من
حقس المصنف (وفي الذكر) الذي لارويه تعويث المتعة وهي الوطنية والابلاط
واستسكان لدول والرمي به ودق الماء والايلاخ الذي هو طريق الاعلى سادة
وفي الازية وان قطع الذكر من اصله ان حطاه وندى وان عمدا احتشاف احتشافا
وفي المنطق لافصا ص فيه قاوا وعودول شجود عن اشياء ان في الحشقة افعاص
واذا قطع افعاصها لافصا ص (وفي حشمة) اي حشمة الذكر الذي لانهما
اصل في متعة الاصلاح والتدقيق والقصة كالتع اها (وفي المصنف) الذي
اذا ذهب بالضرب لدوات متعة الادراك لان الانسان ما قبل بمناس عن غير
من الحواس وبه متعة في معاشه ومعه (وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي
الدوق) يعني في كل منها السبعة كاملة لان لكل واحد منها متعة مفسدة
وقد روى ان عمر رضي الله تعالى عنه قصي لرجل على رجل باربع ديات بضربة
واحدة وقعت على راسه فذهب عقله وسماه واصره وكلامه وقال ابو يوسف
لا يعرف الذهاب والاول قول الخ لانه منكر ولا يلزمه شيء الا اذا صدق او مكلي
عن اليقين وقيل ذهب البصر بعينه الاضرب فيكون قول رجلين منهم عدلين
بعضه ويد وقيل يستقبل به الشمس وتروح العين فاذا دعت سيند علم انه في باقية
والاولا وقيل ياتي من بده حية فان هرب منها لم يذهب البصر وان لم يهرب
وهي داهية وطريق معرفة ذهب السمع ان يقول ثم يندى فان اسباب علم انه
لم يذهب وان لم يجب فهو ذهاب وروى عن اسماعيل بن حماد ابن اسير انه ادعت
انها لا تسمع وتصرفت في مجلس سكرها واشتغل بالقبض عن السطرا بما ثم قار

لها فبأية غطي عورتك قاضطرت وتساوحت الى جمع ثيابها وطهر كديها
 (وفي الحية ارم يذب) الدية (و) كذلك (في شعر الرأس) الدية ان لم يذب
 يعني اذا حلق الحية او الرأس ولم يذب الشعر فحبب الدية في كل واحد منهما
 لانه ازال جمالا على الكمال وقال مالك والشافعي لا يجب فيه الدية ويجب
 حكومة عدل لان ذلك زيادة في الادنى ولهذا ينوبه كمال الخلق ولهذا يحلق
 الرأس والحية في بعض الالاد فلا تتعلق بهما الدية كشعر الصدر والساق
 اذا تتعلق به منفعة ولنا قول على رضي الله تعالى عنه في الرأس اذا حلق ولم يذب
 الدية كالة والموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من المقادير فلا يهتدى اليه
 بالرأى واما الحية العبد وقد روى الحسن عن الامام انه يجب فيه كمال النية
 فلا يلزم من احوال ان المقي من العبد الاستخدام دون الجمال وهو لا يفتر
 بالخلق بخلاف الحر لان المقي منه في حقه الجمال فيجب بفوائده كمال الدية وفي
 الشارب حكومة عدل وانما وجب فيه حكومة عدل لانه تابع للحية وفي هذا
 التعليل اشارة الى ان الواجب في بعض الحية حكومة عدل اذا كان دون
 النصف اما اذا كان النصف فالواجب به نصف الدية كما في البرازية وذكر المصلي
 نصف الحية ينظر الى الذاهب والى الباقي فيجب بحسابه واذا ثبت بمض الحية
 لحكومة عدل انتهى (وكذا الحاجبان) يجب فيهما دية وفي احدهما نصف
 الدية خلافا للشافعي ومالك فانه يجب عندهما حكومة عدل (و) كذا
 (الاهدا) لانه يفوت بها الجمال على الكمال وحسن المنة وهو دفع
 اقصى عن العيين (وفي العينين) الدية لان جنس المفعة تفوت بفوتها
 (وفي الاذنين والشفة وفي ثدي المرأة) اما قيد بشدي المرأة لان فيه تفويت
 منفعة الارضاع بخلاف ثدي الرجل لانه ليس فيه تفويت منفعة ولا الجمال
 على الكمال فيجب فيه حكومة عدل وفي حلق المرأة كمال الدية
 وفي احدهما نصف الدية (وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفار العينين) جمع
 شفر وهو مثبت الاهداب من طرف الجفن اخذ من شفر الوادي واتوا حجت
 الدية في ذكر افوات الجمال والمفعة (وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن)
 كالاذن والشفة واليد والرجل مثلا (نصف الدية) لان النبي عليه السلام
 كتب لعمر بن حزم رضي الله تعالى عنه وفي العينين كل الدية وفي احدهما نصف
 الدية ولان في تفويت العينين تفويت جنس المنشئة وكال الجمال فيجب كل
 الدية وفي تفويت احدهما تفويت النصف فيجب نصف الدية (وفي كل
 واحد (مما هو اربعة) من البدن (ربعا) اربع الدية كالاشفار (وفي كل
 اصبع من بدنه اربعة) لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابدان

(وفي كل مفضل مائة) أي من الأصابع (مما يشبه مفضلان) كالأصابع
 (أصابع عشرها) أي نصف عشر اليد (ومما فيه ثلاثة مفاصل) كيد
 الأصابع في كل مفصل (ثلاثة) أي ثلث عشر اليد تنقسم عشر اليد على
 المفاصل كبقية اليد على الأصابع (وفي كل سن خمس من الأبل ومن الديار
 خمس مائة درهم) وكل عضو ذهب ففئة (أي في ذلك العضو) دية
 وإن كان قنما كبد شات وعين ذهب ضوؤها (بأن يضرب لأن وجوب الدية
 يتعلق بتفويت جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلامنة لكونها نامة ولا يكون
 لها حصص من الأرض إلا إذا تجردت عن المنفعة قل الانلاف كاللاف اليد التي
 خلعت عن البطش ففيها حكومة عدل إن لم يكن فيه جمل كاليد انشلاء وارشه
 كما لا اد كان فيه جمل كالاذن الشاحصة كذا في الدين

(فصل)

(لا قود في الشجاج) - فصل احكام الشجاج بفصل على حدة تكرار مسائل
 الشجاج اسما وحكما وانما لم يجب القود فيه لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيه
 لان مادون الموضحة ليس له حد ينتهي اليه السككين وما فوقها
 كسر العظم ولا قصاص فيه اذ لو عليه السلام لا قصاص في العظم هذه
 رواية الحسن من الاثام وفي ظهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة
 (التي الموضحة ان كانت عسا) بالاتفاق لما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى
 بالقصاص في الموضحة ولانه يمكن ان ينتهي السكك الى العظم ولانه يمكن
 ان يبر غورها بالسبار ثم يتخذ حديدة يضر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع
 ويتساوىل فيتحقق القصاص (وفيها) أي في الموضحة خطاء (نصف عشر
 الدية) لما روي في كتاب عمرو بن حزم ان النبي عليه السلام قال في الموضحة
 خمس من الأبل (وهي) أي الموضحة الشجعة (التي توضح العظم) أي يمينه
 (وفي الهاشمة) خمس مقدم للبدء بالآتي وهو قوله عشرها (وهي)
 أي الهاشمة الشجعة (التي نهشم العظم) أي تكسرهما (عشرها) أي عشر
 الدية لقوله عليه السلام وفي الهاشمة عشر من الأبل - (وفي المنقلة) وهي التي
 تنقل العظم) أي تحوله بعد الكسر (عشرها) أي عشر الدية (ونصفه)
 أي نصف عشرها فيكون خمسية عشر من الأبل لقوله عليه السلام وفي المنقلة
 خمسة عشر من الأبل (وفي الأتمة وهي) الشجعة (التي ترسل إلى أم الدماغ)
 وهي الجائدة الرقيقة التي تجمع الدماغ (التي) أي ثلث الدية لما روي انه

عليه السلام قال وفي الاثر يروى وفي المأ مومة ثلث الدية (وكذا في الجثة)
اي يجب ثلث الدية في الجثة ايضا (وهي الجراحة التي تصل الى الجوف
فان نفذت) اي الجثة الى الجانب الآخر (فهما جائعتان ويجب نشأها)
اي نشأ الدية لما روى عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه حكم في جائعة نفذت
الى الجانب الآخر ثلثي الدية ولائها اذ نفذت صارت جائعتين فيجب في كل
واحدة منهما الثلث (وفي كل من الحارصة) بالخاء والراء والصاد المهملات
(وهي التي تشق الجلد) ولا يخرج الدم (والدامعة) بالعين المهملة (وهي
التي يخرج منه) اي من الجروح (ما يشبه الدمع) يعني تظهر الدم ولا تسيله
بل يجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين (والدامية وهي التي تسيل الدم)
وفي الفهستاتاني نقلا عن الذخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوي شجرة تسيل
الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما يشبه اكثر مما يكون في الدامية فالدامية على
ما ذكره ما يدمى الجلد سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره الطحاوي
ما يدميه ولا يشبهه وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح
والدامعة ما يشبهه كدمع العين (والباضعة) بالاضاد المعجمة والعين المهملة
(وهي التي تبضع الجلد) اي تقطعه مأخوذ من البضع وهو القطع (والمتلاخمة
وهي التي تأخذ في اللحم) وتقطعه بعد قطع الجلد من تلاحم اي التأم وتلاصق
سميت بذلك تفولا كما سمي اللدغ سليما (والسمحاق) بكسر السين المهملة
وسكون الميم والخاء المهملة (وهي جلدة) رقيقة (وفرق العظم) تحت
اللحم (تصل اليها) اي الى تلك الجلدة الرقيقة (الشجة حكومة عبدل)
بالانجاء مبتدأ مؤخر خبره ماتقدم من قوله وفي كل من الحارصة الى اخر ما ذكر
وسيا في تفسير حكومة عبدل وانما وجبت لانه ليس في كل منها ارش مقدر
شرعا ولا يمكن الاهداف فوجب الاعتبار بحكم العبدل وهو مأثور عن ابراهيم
النجي وعمر بن عبد العزيز (وعن محمد فيهما) اي فيما ذكر من انواع الشجاج
(الانصاف) اذا كان عمدا (كالوضحة) وقد تقدم انها ظاهر الرواية في اول
الفصل والشجاج يختص بالوجه والرأس والجثة بالجوف والجنب والظهر
وما كان في غيرهما يسمى جراحة لان الوارد فيما يختص بالوجه والرأس والجوف
والجنب والظهر ولانه انما ورد الحكم لمعنى الشين وهو في الرأس والوجه ولهذا
قال (وما سوى ذلك) اي ما في الوجه والرأس والجوف والجنب والظهر
(جراحات) وفي الهداية واما اللين فقد قيل ليسا من الوجه وهو قول مالك
حتى لو وجد فيهما ما فيه ارش مقدر لا يجب المقدر وهذا لان الوجه مشتق من
الواحده ولا واجهه للنظر فيهما الا ان عندنا هما من الوجه لاتصالهما به من

فدية الاصابع (ولا شيء في الكف اجزاء لان الاصابع اصول والا فترك
 الكل فاستغنت الكف كما اذا كانت الاصابع قائدة (وهي) اى دية هذه
 الاصابع الثلاثة (ثلاثة اعشار) الدية (اجماعاً) يعنى لزوم دية الاصابع
 منهق عليه كما ان الاول مخفف فيه (وفي الاصابع الزممة حكومة) اى حكومة
 تدل تشريعاً لا دى لانها اجزاء لا دى ولكن لا منفعة فيها ولا زنة (وكذا)
 اى يلزم (في الشارب حكومة عدل) في الصحيح لانه تابع الحبة فصار طرفه
 من اطراف الحبة (ولحبة الكوسج) اى يلزم فيها حكومة عدل قال لان الحبة
 بخلاف لحبة الكوسج حيث لا يجب فيها شيء لان الحبة لا تبقى فيها اثر الحاقق
 فلا يلحقها الشين بالحاق بل يذهب الشمرات بلحفه ذلك فيكون نظيره من قلم طفر
 غيره بغير اذنه (و) يجب (في ثدى الرجل) حكومة عدل (و) كذا
 (في ذكر الخصى والعنق واليد والسلا والعين امورا والرجل
 مرجاء والسوداء) فانه لا يجب في هذه الاشياء الدية لعدم فوات جنس
 المنفعة وعدم جمال السن السوداء ولكن يجب فيها حكومة العدل تشريعاً
 لا دى لانها اجزاء منه وقال الشافعي يجب دية كاملة في ذكر الخصى والعنق لقوله
 عليه السلام وفي الذكر الدية من غير فصل ولنا ان المنفعة وهي الابلاج والانزال
 والاحبال هي الغنبة من هذا العضو فاذا عذمت لا يجب فيها الدية كالعنق
 القائمة بلا ضوء واليد والسلا (وكذا) يجب حكومة عدل (في عين الطفل
 ونسائه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك) اى صحة كل منها (بما يدل على ابصاره
 وتحريك ذكره وكلامه) لان الحق من هذه الاشياء المنفعة فاذا لم تعلم صحتها
 لا يجب الارش الكامل بالشك وانظر لا يصلح حجة الالزام بخلاف المارن ولاذن
 الشاخصة لان الحق هو الجمل فرفوته على الكمال وكذلك اواسه لصلحي
 لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وان علمت الصحة فيه بما ذكره في حكمه حكم
 النافع في العمى والخصاء (وان شج) رجل (رجلاً) موضحة (فذهب عقله
 او شعر رأسه) ولم يثبت (دخل اش موضحة في الدية) لان فوات العقل
 يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا اوضحته فوات وارش
 الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر وقد تعلمنا جميعاً بسبب واحد وهو فوات
 الشعر فيدخل الجزء في الكل كمن قطع اصبع رجل فبطلت به يده كلها (وان ذهب
 سمعه او ابصره او كلامه لا يدخل) ارش الموضحة في الدية لان كلا منهما جارية
 فيما دون النفس والمنفعة مختصة فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة
 عامة الى جميع الاعضاء كما مر هذا عند الطرفين وعند اني يوسف ان الشجة
 تدخل في دية السمع والاطق ولا تدخل في دية البصر قبل هذا اذا كان خطأ

اما ان شجر خلا موضحة عند اقدم من ذلك معه وبصره ولا قصص من
 في شي من ذلك عند الامام ولكن يجب ان يكون موضحة رتبة اللحم والبقير
 وعندهما يجب العجب من في التجدد ويجب الدية في السبع والبصر (وان ذهب
 بها) اي بالموضحة (حيثما) فلا قصاص (ويجب ارشها) اي ارض الدية
 (وارش العيين) عند الامام (وعندهما) يجب (الفصص في الموضحة
 والدية في العيين) والاصل في ذلك عندنا ان القتل اذا اوجب ماء في بعض
 سقط الفصص سواء كانا مضمون او عضوا واحدا وعندهما في المضمون
 يجب الفصص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا يجب (ولا قصص
 في اصبع قطعت فثلث اخرى جنبها) بل يجب الارش عند الامام لان
 الفصص غير واجب اقدم البهائم لان قطع الثاني على وجه يوجب مثل الاخرى
 خير ممكن (وعندهما) وهو قول زفر والحسن (ينقص في المقطوعة ويجب
 الدية في الاخرى) التي ثلث لان الفصص واجب بالنصوص (واو قطع فصالها)
 اي مفصل الاصبع (الاعلى في ثلث ماني) من الفصص كافي الرمز شرح
 الكتز وقول صاحب الهداية وغيره ثلث ماني من الاصبع محل نابل تدبر
 (فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة) اي حكومة عدل (فيما ثلث)
 وانما وجبت الدية لانه عقد شرعا تلزم الحكومة فيما بقي لانها تقدر الشرايع
 فيه (ولا) قصاص (او كسر نصف سن فامود باقيا بل) يجب (دية
 السن) كلها (وكذا لواجر) باقيا (او انقضت او اصغر) الاصل في هذا عنده
 ان القتل الواحد اذا اوجب ما لا في بعض سقط الفصص سواء كانا مضمون
 او عضوا واحدا (ولو اسودت كلها بغير به وهي) اي السن (قائمة فالدية
 في الخطاء على العاقلة وفي العمى في ماله) ولا يجب القصص لانه لا يمكن للبيعي
 عليه ان يضربه ضربا يذوقه بل يجب الاقتصار في الخطاء على المقتلة وفي العبد
 في ماله (ولو قامت سن رجل ميت مكانها اخرى سقط ارشها) عند الامام
 لان الجنابة قد زالت معنى لان الواجب في الدية حيث لم يقصد حيث ثبت مكانها
 اخرى فلم تنفك المقتلة ولا الزينة (خلافا لهما) لان الجنابة قد تحققت والحادثة
 نعمة مبتدأة من الله تعالى فصار كما لو اتلف مال انسان فحصل للمناف عليه مال
 اخر (وفي سن الصبي بسقط اجها) لان سن الصبي لا تحرق في مكانها فوجودها
 كعدمها فلم يرد قتلها جناية وعن ابي يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان
 الالم الحاصل (وان اعاد الرجل سنة المقلوعة الى مكانها) اي السن (ثبتت
 عليها اللحم لا يسقط ارشها اجها) وعلى اقله كمال الارش لان هذا لا يمتد به
 اذا المروق لا تعود وقال شيخ الاسلام هذا اذا لم تعد الى حالها الاول بعد ان مات

من المنفعة والجمل واما اذا عادت فلا شيء عليه (وكذا لو قطع اذنه فانقطع بها
 فالتحمت) يعني يجب على الفاعل ارشها لانها لا تمود الى ما كانت عليه (ومن
 داعت سنة فاقص من قائله ثم نبت) اي نبت مكانها اخرى (فعليه دية
 سن المنقص منه) لانه تبين انه استوفى بغير حق لان الموجب فساد الثبت ولم
 يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجنابة (ويستأنى في اقتصاص
 السن واقتصاص الموصحة حولا) الاستئذان الانتظار كما في المغرب (وكذا
 اوضرب سنة فحركت فلواجله القاضي فجاء المضروب وقد سقطت سنة
 ما خلفا) في سبب سقوطها (فان قل مضى السنة فاقول للمضروب وان بعد
 مضىها) فاقول (للضارب) وفي المصح ضرب سن انسان فحركت يستأنى
 حولا لظهور اثر فعله ولو سقطت سنة واختفا قبل الحول فاقول للمضروب ليفيد
 التأجيل بخلاف ما اذا شجبه موضحة ثم جاء وقد صارت منفلة حيث يكون القول
 للضارب لان الموضحة لا تورث لمنفلة والتحريك يورث السقوط واواختلفا بعد
 الحول كان القول للضارب لانه منكر وقد مضى الاحل الذي ضرب للسن
 ولم تسقط فلا شيء على الضارب واواسودت بالضرب او احررت او اخضرت يجب
 الارش كله لذهاب الجمل ولا يجب القصاص لما قلنا فوجب في الاسوداد ونحوه
 كمال الارش ولم يفرق بين سن وسن وقالوا ينبغي ان يفصل بين الاضرار وبين
 العوارض التي ترى فتجب في الاول حكومة عدل اذ لم يفرق بين منفعة المضغ
 وان فات يجب الارش كله كلف ما كان لقوات الجنال وار اصفرت يجب فيها
 حكومة عدل وقال زفر يجب فيها ارش السن كما ملا لان الصفرة تؤثر في
 تقويت الجمال كالسواد وانما ان الصفرة لا توجب تقويت الجمال
 ولا تقويت المنفعة فان الصفرة لون السن في بعض الناس ولا كذلك اسواد
 والحجرة والخضرة (ولو شج رجلا فالتحمت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يقطع
 الارش) عند الامام (وعند ابى يوسف يجب ارش الام وهو حكومة عدل)
 لان الشين الموجب ارزال فالام الحاصل لم يزل (وعند محمد) عليه (اجرة
 الطبيب) لان ذلك لزمه بفعله وكأنه اخذ ذلك من ماله واعطاه للطبيب وفسر
 في شرح الطحاوي قول ابى يوسف عليه الارش باجرة الطبيب والمد اواة
 فعلى هذا لا خلاف بين ابى يوسف ومحمد والامام ان الموجب الاصل
 هو الشين الذي يلحقه بفعله وزوال منفعته وقد زال ذلك بزوال اثره والمنافع
 لا تقوم الا بالاعتد كالاجارة والمضاربة الصحيحين او شبهه العقد كالفاسد منهما
 ولم يوجد شيء من ذلك في حق الجناني فلا تلزمه الغرامة وكذا مجرد
 الام لا توجب شيئا لانه لا قيمة له (وكذا اوجرحه بضرب فزال اثره) فهو على

الاختلاف المذكور في سقوطه ادرش من الامام و هو جوب ادرش ثم ان يوسن
 وجوب اجرة الطبيب عند محمد (وان باقى) ان (الحكومة بقدار الاجماع)
 وفيد المسئلة بقوله اوخرجه لانه اذا ضربه ولم يخرج في الاعتداء لا يجب شى
 بالامانة كذا في النهاية (ولا غرض لجرح اى طرف اونه وضحة الا ان يراه)
 وقال الشافعى بغض منه في الحبل لان الموجب قد تحقق ولا يؤخر كما في الفسائل
 في النفس لو انما روى عنه عليه السلام انه انتهى ان بغض من حرج حتى يبرأ
 صاحبه رواه احمد والدارقطنى ولا يبرأ احاط بشبه فيها . اما لا احتساب
 ان تسرى الى النفس فقط يرانه قتل ولا يعلم انه جرح الا بالبرء وبكل فم
 فيه الفردانية كقتل الاب ايمه فامدة فيه في مال المال (لما روى عن ابن
 عباس رضى الله تعالى عنه ما هو قوماً من عوا لانهم الما فله عرا ولا ضل
 ولا عرا (٤٠٤) المبي والمجنون حصاء ودينه على عاقبه ولا كعارة فيه
 ولا حرمان اوث) وذلك عندنا لعدم القصد الخبيث ولما روى ان مجنوناً صالح
 على رجل بسيف فضربه فم مع ذلك الى على رضى الله تعالى عنه بقتل عفة
 على عاقبه بخضرم من الصدقة وقال عده وخطوه سواء ولا يصح مظنة
 المرحمة واقا من المظن . استحق الخفيف حتى وجبت الدية على الما فله
 ما يصح هو اعد واول بهذا الخفيف ولا تم تحق العمدية فانها تترتب على القتل
 والعلم بالقتل والمجنون عديم لعقل والصبي قاصر العقل فالى تحقق منهما القصد
 وصار كالشتم وحرمان الميراث عقوبة وهما اللسان اهل العقوبة والكفارة
 كما هو استارة ولا ذنب تسره لانهم امر فوعا قتل كما في الهداية (والعقوبة كالمجنون)
 فزاد الدية على عاقبه وعدم لزوم الكفارة وعدم الحرمان عن الاثر

(الفصل)

في الجنين (ومن ضرب بطن حراً فالت جنيناً ميتاً فعلى عاقبه غرة نجسة مائة
 درهم) وانما سميت الغرة غرة لانها اقل الما فله في السرايات واقل الشى اوله في
 الوخود وانما هذا يسمى اول الشهر غرة لانه اول شى يظهر منه كما في التبيين
 ووجبت قيمة الغرة خمسمائة درهم سواء كان ذكر او انثى وهو نصف ثمنه مرد
 الرجل وعشر دية المرأة والناس ان لا يجب شى في جنين لانه لم يثقب بحوته
 وانما وجب استحصانا لما روى ان النبي عليه السلام قال في جنين حرة عبد او امه
 قيمته نجسمائة درهم وروى ابو حنيفة مائة فتركنا القياس بالاثر وهو حجة على من
 قدرها بمائة نحو فالت والشافعى وهى على العذلة عندنا وقال مالك في ماله
 لانه بدل الجزء ولانما عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة لانه بدل النفس

وإلهدا سماه النبي عليه السلام دية حيث قال دوه وقالوا اندي من لاصاح
 ولاستعمل الحديث الا ان العواقل لاتعقل مادون خمسة درهم ويجب في
 السنة وقال الشافعي في ثلاث سنين (فاراقته) اي الجنين (حيا فدية)
 اي فعليه الدية الكاملة لانه اتلف حيا بالضرر السابق (وان) القتل (ميتا)
 سواء كان الجنين ذكرا او انثى (ماتت الام فقرة) الجنين (ودية) الام لانه حتى
 جنائين فيجب عليه موجهما فصار كما اذا رمي شخصا ونفذ منه الى آخر فقتله
 فانه يجب عليه ديتان ان كان خطاء وان كان عمدا يجب الفصاض والدية كما في
 النبيين (وان ماتت) الام (فالقته) اي الجنين (حيا فدية) الجنين (فديتها)
 اي يجب دية الام (ودية) اي دية الجنين لانه قاتل شخصين (وان) ماتت
 الام بالضرر ثم اقت الجنين (ميتا فديتها) اي دية لام (فقط) ولاشي
 في الجنين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين لان اظاها موته بالضرر فصار
 كما اذا لاقته ميتا وهي حية وانما ان موت الام احد سببي موته لانه بخشة موتهما
 اذ نفسه لمقتلها فلا يجب الضمان بالسك (وما يجب في الجنين عورث عنه)
 لانه بدل نفسه (ولا يرث منه الضارب) لكونه قاتلا مباشرا ظاهرا ولا ميراث
 للقتل بهذه الصفة (وفي جنين الامة نصف عشر قيمته) اي الرقيق (لرد كرا
 وعشر قيمته او) كان (انثى) قال الشافعي فيه عشر قيمة الام لانه جزء
 من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارها من الاصل وإلهدا وجب في جنين
 الحرة عشر ديتها بالاجع وهو الغرة ولنا انه بدل نفسه لان ضمان الطرف
 لا يجب الا عند ظهور النقصان في الاصل ولا يعتبر به في ضمان الجنين فكان بدل
 نفس الجنين فدية ذريتها (وعند ابن يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها
 والا فلا ضمان) اي قال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انقصت الام بالقتلها
 الجنين اعشارا لجنين اليه ثم لان الضمان في قتل الرقيق ضمن مال عنده فيجاز
 الاعتار على اصله (فان ضرت) اي الامة (لحر سيدعا جملها فاقته حيا
 فان يجب قيمته) حيا (لاديته) لان الحكم يترتب على سببه فبسبب القتل هنا
 الضرب السابق لحمل عليه فلزمته قيمته حيا اذ السبب وقع في حالة الرق
 وقدم ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول فلا تجب الدية (ولا كفارة في) اتلاف
 (الجنين) لان الشرع انما ورد بايجاب الكفارة في القوس المطلقة وهو جزء
 من وجهه فلم يكن مورد النص ولا في معنى من كل وجه ولذلك لم يجب فيه دية كاملة
 وان تبرع بها احتياط فهو افضل لانه لا يكرهه محظورا وقال الشافعي يجب
 الكفارة لانه نفس من وجهه فالاتلاف بنفسه يوجب الكفارة له فيها من معنى السادة
 والاستغفار ثم صنع (و) الجنين (الستين) بعض خلقه كلام الحنفى (اي الجنين

الذي احسن بعض خلفه كالخمس النام في جمع ما ذكر من الاحكام (وان شئت
 دواء او طائفة) وحيها (ان طرح حذرها) حتى طرحه (ماقرة على عاقلها
 ان دعت بلا دن) لا يها المند حذبه فحبها صباه وتعملها
 الله (ون) دعت ذلك (بأدبه فلا) نصن العرة عاقلها اذ لم يوجد منها
 انعمي بسبب استدانها والله اعلم

(باب ما يحدث في الطريق)

لما فرغ من احكام الصر ما شره عنه بذكر احكامه - ما والا اول اول فالتهدية
 لا به دل الا واسطد ولكنهم وجوه (من احدث في طريق العامة كسبها او امرها
 او حرصها الحرص ون هو الرح وقيل حصدع بخرجه الانسان من الخطة
 اي عليه وقيل بي ما يركب في الخائط وهو اصم اللحم ويكون الزاء المهمل
 وصم لصاد المهملة (او دكا باوجهه ذلك ان لم يصريهم) اي بالعامة لان الطريق
 معدل طريق الله الامناع مالم يصير العامة به واما قد بذلك قوله عليه السلام
 لا صرر ولا صرار في الامناع فمحقق قد الصرر أم باحداه (واكلهم هم
 اي من الله مد (رعد) ومطالنته ما قص لان كل واحد منهم له حق فيه فالمرور
 بنفسه وبنوايه فكان له حق النص كافي الاك الشريك فالكل واحد حق
 النص لو احدث عنهم قد شئت هذا اداني لعمه واما اداني للسلع
 فلا خص كذا روى عن محمد ونعت لالكلام في هذا الامام انه هل شغل لدا حداثه
 في الطريق ام لا وهل لاحد الخصومة في منه من الاحداث وقد وردت في
 وهل يصح في لف بسبب الاحداث اما لاحداث وفسال شمس الائمة ان كان
 الاحداث نصر اهل الطريق فليس له ذلك وان كان لا صر باحد لعمه
 الطريق حاربه احداثه فيه وعلى هذا المذهب في امر في البيع واشترائه بخور
 ان لم يصر باحد وان اصرا لم يخر واما الخصومة قد فسال الامام اكل احسد
 مسلما كان او ذميا ان عمه من الوضع وان يكلفه ارفع اصرا ولم يصر ان كان
 الوضع يعر دن الامام لان التدبر في امور العامة مهوض الى رأى الامام وعن
 اني يوسف اكل احسد ان عمه من الوضع قبل الوضع وليس له ان يكلفه الرفع
 بعد الوضع ومن محمد ليس لاحداث عمه قبل الوضع ولا عمه ان لم يكن
 صر باساس لاه مأدون له في احداثه شرعا واما لصلح بالالاف و... في
 عمه له مشروحا (في نظر في الخص لا عمه لادان الشريك) ولم يصر
 لاهم وله لهم ولعمه وحسب الشريعة اهم على كل حال فلا يجوز ان يصرف
 اصرا لهم ان لم يصرا الا انهم بخلاف الماه اس لاحداثه هناك فخير له

الارتفاع به مالم يضر بأحد (وعلى عاقلة دية من مات بسقوطه فيهما) كما وحفر
بئرا في طريق خاص أو عام أو وضع حجرا فيه فتلف به انسان فتجب على العاقلة
دية لانه منسبب لهلاكه متعدد في احداثه (وكذا لو عثر بنقضه انسان)
فتجب الدية على العاقلة لما ذكر من التسبب (وان وقع العاثر على آخر فاما
فلا ضمان على من احدثه) يعني اذا مات العاثر والاخر الذي مات بوقوعه
عليهما فضمان ديتهما على المحدث في الطريق ما به الاتفاق لانه بمنزلة الدافع
فكانه دفعه يده على غيره ولا ضمان على الذي عثر لانه مدفوع في هذه الحالة
فكل كالألة (وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان) اصابه
(الطرف الخارج ضمن) يعني اذا سقط عليه طرف الميزاب فتقوله ينظر ان كان
ذلك الطرف متمكنا في الحائط فلا ضمان على صاحب الميزاب لانه غير متعدد فيه
لما نته وضعه في ملكه وان كان الذي اصابه هو اطراف الخارج من الحائط ضمن
الذي وضعه لكونه متعديا فيه ولا ضرورة لانه يمكن ان يركبه في الحائط ولا كفارة
عليه ولا يحرم من الميراث لانه ليس بقاتل حقيقة ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم
ذلك وجب النصف وهدر النصف كما اذا جرحه سبع وانسان فانه يضمن
النصف اعتبارا بالاحوال لانه يضمن في حال ولا يضمن في حال فيتوزع الضمان
على الاحوال لان فيه النظر من الجانبين (كن حفر بئرا ووضع حجرا في الطريق
فتلف به انسان) قوله في الطريق متعلق بحفر ووضع على التنازع وقوله
فتلف به انسان اي يضمن الدية عاقلة يعني كما ان من حفر بئرا او وضع حجرا
في طريق فتلف به انسان تكون ديته على عاقلة الحافر او الواضع فكسذا تجب
الدية على عاقلة من تسبب لتلف انسان بسقوط ما احدث من الكيف والميزاب
والجرصن والدكان (وان تلف به بهيمة فضمانها في ماله) اي اذ تلف بالحفر او الوضع
او السقوط بهيمة فضمان تلك البهيمة في مال المتسبب ذكر اما الضمان فلانه متعد فيه
فيضمن واما عدم تضمين العاقلة فلان العاقلة لا تتحمل ضمان المال وانما تتحمل
ضمان النفس (والقاء التراب واتخاذ الطين) في الطريق (كوضع الحجر)
في وجوب الضمان لان كل ذلك تسبب بنوع من التعدي (وهذا) اي وجوب
الضمان (اذا فعله) اي جميع ما ذكر (بلا اذن الامام) فانه يضمن او جود
التعدي (فان فعل شيئا من ذلك باذنه) اي الامام (فلا ضمان) لانه غير
متعد حيث فعل ما فعل بامر من له الولاية في حقوق العامة وان كان بغير امره
فهو متعد اما بالتصرف في حق غيره او بالافتية على رأى الامام كما في الهداية
والافتية الاستبداد بالرأى كما في المغرب وكذا لو حفر في ملكه لم يضمن لانه غير
متعد وكذلك اذا حفر في فناء داره لان له ذلك الصلحة داره والفناء في تصرفه

ويحل هذا اذا كان اسماء مملوكه اذكاره حتى الحرفة لانه غير متعد (ولو مات
 او وقع في البحر جوعا او غمًا ولا ضمان على حافره وان) وصليته حفر (بلا اذن
 الامام) لانه ما من سبيل نفسه وهو الجوع والغم والضممان انما يثبت اذا مات
 من الوقوع (وعند شهود عاين الضمان) في الوقوع كما هو الاصل ذلك حصل بسبب
 الوقوع في البحر واولا ذلك لما مات جوعا ولا غمًا (وكذا عند ابي يوسف)
 عليه الصلوات (في العم لا في الجوع) لانه لا سبب لغيره سوى الوقوع فيه
 واما الجوع والعطش فلا يخصصان بالثر (وان وضع حجرًا فمات آخر فضممان
 ما لمعه على الثاني) لان فعل الاول قد انسخ مكان الصممان على الذي تبعه
 لمراع ما شاعله واما اشتعل بفعل اشائي موضع آخر (واو اشرع) اي اخرج
 (مباحا) الى الطريق قال صاحب القاموس الجراح الروشن ثم قال الروشن الكوفة
 وقيل في المغرب الروشن الممر على الماء وقال صاحب الكعبة الروشن هو الحشمة
 الموضوعة على جدار السطحين تنكس من المرور وقيل صدر الشريعة اشراع
 احساح اخراج المدح الى الطريق وهو المناسب ان رادفت (في د ر ثم باعها)
 اي الدار (فصمان ما لمعه) اي بالجرح (عليه) اي على البائع لان فعله
 هو الاشراع لم يمسح بزوال ملكه عنه (وكذا او وضع حشمة في الطريق
 ثم باعها) اي الحشمة (ورى) البائع (الى المشتري) معلق مري على قضيبين
 معنى الاتهام كما في احد الله اليك (منها) اي من الحشمة (فتركها) اي الحشمة
 (المشتري فصمان ما تلف بها) اي بالحشمة (على البائع) ايضا لان فعله
 وهو الوضع لم يمسح بزوال ملكه وهو اعني الوضع موجب للصمان
 (واو وضع في الطريق جراحا حرق) ذلك الجرح (شدة صمته) اي يضمن الواضع
 ما حرقه لانه متعد في ذلك الوضع (واو احرق بعد ما حركه) اي الجرح (الريح
 الى موضع) آخر (لا يضمن) لئلا يمسح بالريح قبله (ان كانت) اي الريح
 ساكنة عند وضعه) اي الجرح وفي الهبة او حركت الريح عن الجرح وانما يضمنه
 لان عند بعض اصحابنا ان الريح اذا هبت شررها فاحترقت شيئا فان الصمان عليه
 في ذلك لان الريح اذا هبت شررها ولم تذهب بعينها فالحسين باقية في مكانها
 وكانت الجارية باقية فيكون الصمان عليه وقد مر ذلك مفصلا وقيل اذا كان
 الود رمحا يصده هذا احتسار السرقة كان الحيواني لا شول بالصمان من
 غير تعصيل (ويضمن من حل شيئا في الطريق ما تلف به قوله) اي المحلول
 (معد) اي من الحامل معنى من حل شيئا في الطريق وسقط التعديل على
 انسان او غيره فلفح من الحامل لان حل المساع في الطريق على رأسه او على
 طمعه ما يحل له لئلا يمسح بشرط السلامة عمدة الرمي الى الهدف والصدف

(وكذا) يضمن (من ادخل - صبرا) او قنبرا (او حصاة الى مسجد غيره) اى غير حيه (بلاذن فعطب به احد) هذا عند الامام لان تدبير امور المسجد مسلم الى اهله دون غيره فيكون فعل الغير تعديا او مقيدا بشرط السلامة فقصده القربة والخير لا ينافي في الغرامة اذا اخطأ الطريق (خلافا لهما) لان عندهما لا يضمن لان القربة لا تعتمد بشرط السلامة (ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه لا يضمن اجماعا) لان هذه من القرب وكل واحد ماذون في اقامة ذلك فلا يعتمد بشرط السلامة فكان ما فعله لهم مباحا مطلقا (وكذا) لا يضمن (لو تلف شئ بسقوط رداء هو لابس) اذا نال بس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيقع الحرج بالقييد بوصف السلامة وعند محمد اذا لبس ما لا يلبس عادة كدروع الحرب والحوالي فسقط على انسان فنلف يضمن لان هذا اللبس بمنزلة الحمل وفي الحمل يضمن (ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه) عند الامام (خلافا لهما) فانهما قالوا لا يضمن على كل حال والى هذا اشار بقوله (ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة وللعلميم او بقراءة القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة وبين ان يمر فيه الحاجة) من الخواص (او بعد الحديث) وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله لان المسجد انما بنى للصلوة والذكر ولا يمكنه اداء الصلوة بالجماعة الا بالنظر ارضا فكان الجلوس مباحا لانه من ضرورات الصلوة فيكون لمخالفها لان ما ثبت ضرورة للشيء يكون حكمه حكمه والامام ان المسجد بنى للصلوة وهذه الاشياء ملحقة بها فلا بد من اظهر التفاسير فيجعلها الجلوس للاصل مباحا مطلقا والجلوس لما يلحق به مباحا مقيد بشرط السلامة ولا غرر وان يكون الفعل مباحا او مندوبا اليه وهو مقيد بشرط السلامة كالرمي الى الكافر والى الصيد والمشي في الطريق والمشي في المسجد اذا وطئ غيره والنوم فيه اذا انقلب على غيره وذكر شمس الائمة ان الصحيح من مذهب الامام ان الجالس للانتظار لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث (ولا) فرق ايضا (بين مسجد حيه وغيره) في الصحيح (اما لمعتكف فقيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاختلاف) وذكر الفقيه ابو جعفر سمعت ابا بكر يقول ان جالس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن بالا جماع كافي المنع (وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان كان) الجالس (من غير اهله) لان المسجد بنى للصلوة فلا يكون متعديا بذلك (ولو اسأجر رب الدار عملة) جمع عامل (لاخراج الجناح او الظلمة) من الدار (فتلف به) اى بالخراج شئ (فالضمان عليهم) ان كان التلف (فقبل فراغ عملهم) لان التلف بفعلهم

ومالم يفرغوا لم يكن العمل مسلما الى رب الدار وهذا لانه انقأت فعلهم مثلا حتى
 وجبت عليهم الكفارة والقتل غير داخل في عقده فليس عليهم البدن فاقصر
 عليهم (وان) كان التلف (بعدمه) اي بعد فراغ عمله (فمايه) اي الضمان يكون
 على المستاجر استحسانا لانه صبح الاستيجار حتى لو استحقوا الاجر ووقع فعلهم
 عمارة واصلا حاققتل فعلهم اليه فكانه قبل بنفسه فلهذا يضمنه (ويضمن من
 صب الماء في الطريق العام ما عطبه) لانه متعد فيه بالحق الضرر بالمارة
 (وكذا اذ رشه) اي رش الماء (بحيث يراق فيه) من يمشي عليه (او توضأ به)
 اي بالماء في الطريق (واستوصب) الماء (طريق) فعطبه احد الناس سبق اليه
 متعد في ذلك الفعل بالحق الضرر بالمارة (وان فعل شيئا من ذلك) المذكور من
 العيب والرش والوضوء (في سكة غير مائدة وهو) اي الفاعل (من اهلها) اي
 من اهل تلك السكة (او قعد فيها) اي في تلك السكة (او وضع متاعه فيها
 لا يضمن) لان لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى
 كافي الدار المشتركة فانه يجوز لكل واحد من الشركاء ان يفعل فيها ما هو من
 ضرورة السكنى (وكذا) لا يضمن (ان رش مالا يراق به عادة او) توضأ به
 (استوصب) الماء (بعض الطريق) لاكله (فتعد المار المرور عليه) اي
 على بعض الطريق الذي فيه الماء مع امكان ان لا يمر عليه لانه هو الذي خاطر
 بنفسه فصار كمن وثب على البئر من جانب الى جانب فوقع فيها بخلاف ما
 اذا لم يعلم فوقع من غير علم بان كان المرور ليل او كان المار اعى فانه يضمن
 (ووضع الخشب في الطريق كالرش في استيعاب الطريق وعدمه) يعني اذا استوصبت
 الخشبة الطريق يضمن وان لم تستوصبه لا يضمن وفي الملح والوحرق في مقابلة
 او نحوها من الطريق في غير الامصار او ضرب فسطاطا او نصب تنورا او ربط
 دابة لم يضمن ككنا في منية النعماء وفيه حفر بئر في طريق مكة او غيره
 من الفياقي لم يضمن بخلاف الامصار دون الفياقي والصحاري لانه لا يمكن العبور
 عند في الامصار دون الصحاري (وان رش فناء طائوت باذن صاحبه فاضمان
 على الامر استحسانا كما لو استاجر) اي الاجير (ليبنى له في فناء حاققه
 فتلغ به شيء بعد فراغه) فانه يجب الضمان على الامر دون الاجير
 (واوكان امره بالبناء في وسط الطريق فاضمان على الاجير) لفساد الامر
 (ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلغ بموضع كنسه) وفي الكافي وان استاجر
 اجرا ليبنى له في فناء طائوته فيعمل به انسان بعد فراغه فان يضمن الامر
 استحسانا ولو امره بالبناء في وسط الطريق ضمن الاجير لفساد الامر بخلاف البناء
 لانه لا يباح له فيما بينه وبين ربه اخذات مثل ذلك في فناء اذا كان لا يضر به

غيره. وقد حرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره في ذلك ولكن لما كان البتة
غير مملوك له يتقيد بشرط السلامة ولو كنس الطريق فعطب بموضع كنفه
انسان لم يضمن لانه ما احدث في الطريق شيئا وانما كنس الطريق لا يتضرر به
المارة ولا يوذيه التراب ولا يكون هو متعبيا في هذا النسب (ولو جمع الكنايسة
في الطريق صحت ما تلف بهما) اي بالكنايسة لعمليه بموضع شغله الطريق
(ولا ضمان في ما تلف بشيء فعل في المالك) لانه مأذون فيه شرعا فلا يكون متعبيا
(او في فناء) عطف على تلف (له) اي للمالك (فيه) اي في ذلك الفناء
حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا (لاهل سكة غير نافذة) لان ذلك
لمصلحة داره والفناء في تصرفه وفي الهداية اما اذا كان للجماعة المسلمين او مشتركا
بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه لانه مسبب متعدد لفعله في غير ملكه (وان
استأجر من حفر له في غير فناء فالضمان على المستأجر) لا على الاجير (ان لم
يعلم الاجير انه غير فناء) لان الاجير يعمل له ولهذا يستوجب عليه وقد صار
مغرورا من جهته حيث لم يعلم ان ذلك ليس من فناءه وانما حفر اعتمادا على امره
فليدفع ضرر الغرور نقل فعله الى الآخر (وان علم) الاجير انه غير فناءه (فعلى
الاجير) اي يجب الضمان على الاجير لم يصح امره لانه لا ملك ان يفعل بنفسه
ولا غرور من جهته لعله بذلك فبقى مضافا اليه (وان قال) المستأجر (هو فناء
وايسر لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا) لعله بفساد الامر فلم يوجد
الغرور (وعلى المستأجر استحيانا) لان كونه فناء له بمنزلة كونه مملوكا له لانطلاق
يده في التصرف من قضاء الطين والخطب وريط الدابة والركوب وبناء
الدكان فكان امره بالحفر في ملكه ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكفي ذلك
لنقل القصل اليه قال شيخ الاسلام اذا كان الطريق معروفا انه للعامة ضمن
سواء قال له الهني اولم يقل لعله بفساد امره (ومن بني فطرة) اي على نهج كبير
(بغير اذن الامام فتعبد احد المروور عليها) اي على تلك القطرة (فعطب
فلا ضمان على الباقي) لانه اذا تعبد المروور وكان بصيرا او يجد موضعا آخر
للمروور صار كانه تلف نفسه فتسبب التلف اليه دون المسبب فاذا لم يعلم مدبان كان
اعنى او امره لا يضمن اذا وضعه بغير اذن الامام اما اذا وضعه باذن الامام فلا يضمن

(فصل في الحائط المائل)

لما ذكر احكام مسائل القتل التي تتعلق بالانسان مباشرة وتسببا شرع في بيان
احكام القتل المتعلقة بالحياد (ان مال حائط الى طريق العامة فطوب لبريه)
اي رب الحائط لا ينقضه من مسلم او ذمي (رجل او امرأة حر او مكاتب

لأن الناس في الميراث شركاء، فمن عاقل نقضه وفقد منه فبمخرج انفسهم من كل واحد منهم (وشهد عليه) ان يقول ان عاقل هذا يخوف اموالنا فانقضه حتى لا يستطاع اواحد من فانه ما نزل والاشهاد بعد الطلب ليس بشرط فيكون دسكرا الاشهاد فيم ذكر لئلا يكون من اثبات الطلب عند الامكار وكون من قبل الاحياط وهذا الاثنى وحود معنى الاشهاد اذا دفع الطلب عند الشهود لئلا يلعن الاشهاد، فقط اشهدوا وتدل عليه عبارة الاشهاد ونون المتخ او قال اشهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا صح ايضا ولو قال يذبح لك ان تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة (فم مضط في مدة يمكن نقضه فيها بطلبه) اي بانهدامه (عس او مال من عاقلته) اي عاقلة رب الحائط (كدس و) ضمن (هو) اي رب الحائط (المسال) وليس ان لا يضمن وهو قول الشافعي لانه لم يوجد منه ضمان هو متعمد فله لانه لم يضمن في ملكه والسقوط والبلان ليس من صفة ولا يضمن كما قيل الاشهاد وجه الاحتجاج انه اذا مال الى الطريق فهدم شغل هو ان الطريق يحرقه وتوقع في دمه هو ان المسكين وردعه في دمه فان اطربا بالقتل وتعرض الهواء من هذا الشغل لانه ذلك فاذا لم يضرغ مع التمكن صار خائفا كما في مشقة ابتداء باحتاره (وكذا او طول به من يملك نقضه كالبطل) الذي وقع في عامة النسخ بدون البناء في ات لكن الصحيح ان رسم الياء (وتوصيف) اقليم الولاية لها بالقبض في حقه (والراهن) خصم المتقدم اليه لقد رتد على القبض من الرهن وارجاع الرهن الى دمه (والراهن الساجر) ولو لم يونا لان له ولاية النقص ثم ما نكف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نقضا فعلى عاقلة المولى او كاره له عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المولى وصحان المال البقي بالمدن وخمسان النفس بالمولى (والمكانب) لانه ما نكف يد فيكون ولاية المدن له وصحان ما نكف نفسا او مالا فله حكم صمان ما نكف في العبد الجزر (ولا يضمن ان ياتد) اي الحائط ربه (بعد الاشهاد وسماه الى المشتري فسقط) لانه خرج عن ملكه يبيع سواء قبضه المشتري اولا كما في الدرر وصراف الى الكافي وابن في الهداية لقط اولا وفي الجوهره شرط ان يكون امدانة من حيث قال واوباع الدار بعد ما اشبهه عليه وقضها المشتري يرى من ضمانه وفي المصح فان قلت هل قولهم خرج عن ملكه يبيع قبضه اولا قلت ليس بقيد بل غير البيع كذلك كالهة ونحوها قال في الحاوي القدسي اذا شهد على صاحب الحائط المسائل بالقبض ثم خرج الحائط من ملكه يبيع او غيره بطل الاشهاد والقدم حتى اذا جاد الى ملكه فسقط بعد حكمه الا قضاه قبله لا يثبت عليه الضمان بذلك الاشهاد

تهى (ولا) يضم (ان طرب به) اى بالنض (من لا يملكه) اى انض
 (كالرهن والمستأجر والمردع) لانه ليس لهم قدرة على التصرف فلا يبد
 طلب النض منهم ولهذا لا يضمون مما تلف من سقوطه (وان بناه) اى الحائط
 صاحبه (ما لا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالب بنقضه كما فى اشراع
 الجناح ونحوه) وهو اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق والبناء عليه
 والكثيف لتعديده بالبناء على هذه الكيفية (فان مال) اى الحائط (الى دار رجل
 فالطالب لىها) اى لرب الدار لان الطالب حق له (اوساكنها) اى ساكن
 الدار فماله ساكن ان يطالوه لان لهم المطالبة بازالة ما شغل الدار فكذا بازالة
 ما شغل هواها (فيصح تأجيله وبراؤه) اى يصح تأجيل كل من مالك الدار
 وبراؤه حتى لو سقط بعد مدة الاجل و بعد الاراء وتلف به شئ لا يضم
 لان الحق له فيصح تأجيله واسقاطه (ولا يصح تأجيل في مال الى الطريق)
 لان الحق للجماعة التماس (ولو كان) اى التأجيل (من القضى او المشهد)
 لانه حق المارة ولبس للقضى ولا للمشهد على صبغة اسم الفاعل ابطال حقهم
 (ولو كان الحائط بين خمسة فانه) على صبغة المفعول (على احدهم)
 اى احد الخمسة (ضمن بخمس ما تلف به) عند الامام ويكون ذلك على عاقلة
 وعندهما نصفه (اى نصف ما تلف به لان التلف بنصيب من اشهد عليه معتبر
 وبنصيب من لم يشهد عليه هدر فانقسم قسمين ولهذا قالوا لا يضم النصف كما مر فى
 دق الاسد ونهش الحية وجرح الرجل حيث يلزم الجراح نصف الدية والامام
 ان الموت حصل بملة واحدة وهو النفل المقدر لان اصله ليس بملة وهو القليل حتى
 يعتبر كل جزء علة فتجتمع العال واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم
 على اربابها بقدر المالك بخلاف الجراحات فان كل جراحة علة التلف بنفسها صغرت
 او كبرت الا ان عند المراجعة اضيف الى الكل لعدم الاولوية كما فى الهداية
 (وان حفر احد ثلثة فى داره لىهم ثرا بغير اذن شريكه او بنى حائطاً ضمن
 ثنى ما تلف به) عند الامام (وعندهما) ضمن (نصفه) اى نصف
 ما تلف به والى ايا من الحائنين هو ما ذكر فى مسألة الشركاء السابقة قبل هذا

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

(يضم الراكب) اى فى طريق العامة وانما فيه لانه لو كان ملكه لا يضم
 شبه لانه غير متعد بخلاف ما ذكر فى طريق العامة فيضم للتعدي (ما وطئت
 دابة او اصابته يدها او رجها او رأسها او كدمت او خبطت رجلاها

أو سئمت) والاصل في هذا ان المرور في طريق المسارين مع عقبة بشرط
 السلامة معلة المشي لان الحق في الطريق مشترك بين الناس وهو يتصرف في
 حقه من وجه وفي حق غيره من وجه الجانية معقدة بشرط السلامة والتمتع
 بشرط السلامة فيما يمكن التعرض عنه دون ما لا يمكن التعرض عنه لاما بشرط
 غاية السلامة فلا يمكن التعرض عنه ، فذكر عليه آية ما دعه لانه يشع عن المشي
 والسير مع ان لا يمكن ان يتعرض عنه والتعرض عن الوطئ والاصابة بالبدن
 او الركل والكدم وهو المصنف مقدم الاسان او الخبط وهو الضرب بالبدن او الصدم
 وهو الضرب عن الدابة وما شذ ذلك في وسع الراكب اذا لمعن الطريق ذلك
 واما ما لا يمكن التعرض عنه وهو ما ذكره بقوله (لاما تمت برجلها او دنوها)
 قال في الميزب يقال تمت الدابة بالغشاء والماء المهيالة اى ضربت بجسد حافرها
 هذا اذا كانت سائرة (الا اذا اوقعتها) اى الراكب الدابة في الطريق قائم
 يضمن ما مضى سواء كانت بالحل او بالسذب لانه يمكنه التعرض عن الايقاف
 وان لم يمكنه التعرض عن اصبح دصار متعديا في الايقاف وشغل الطريق
 (ولما عطل روثها او نواها سائرة او واقفة) يمسى اذا نالت او راثت في
 الطريق وهي تسير فذلك من اسان لاصمان عليه لانه لا يمكن التعرض عنه
 وكذا اذا اوقعتها لذلك ولا ضمان لان الدواب ما لا يعمل ذلك حتى يقف فهو
 ايضا لا يمكن التعرض عنه فلهذا لا يضمن بذلك سواء كانت سائرة او واقفة
 (لاجله) اى لاجل الرث او البول (وان اوقعتها لاجله) اى لاجل الروث
 او البول (ضمن ما عطله) اى باروث او البول لانه يكون متعديا في الايقاف
 لانه ليس من ضرورات السير (فان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة
 او نارث غبارا او حرا صغيرا دفعا) اى كل واحد مما ذكر (حيتا) فذهب
 صوته (او افسد ثوبا لا يضمن) لانه لا يمكنه التعرض عنه فان سمر الدابة
 لا يرى عنه (وان) كان حجرا (كبيرا ضمن) لانه عاين استطاع الامتناع عنه
 فسبب الدواب بهك عنه وانما يكون لحرق منه في السير (ويضمن القائد ما يصنعه
 الراكب وكذا السائق في الاصح) لان الدابة في ايدهم وهم يسيرونها واصرفونها
 ككف شؤا وهو بخار اكثر المشايخ (وقيل) قاله القدوري (بصغر)
 اى السائق (السمعة ايضا) ولا يضمنها الراكب والقائد قال الدارمي وذكر
 الدارمي في مختصره ان السائق ضامن لاصابات بيدها او رجلها والقائد
 ضامن لاصابات بيدها دون رجلها يعنى السمعة لان السائق يرى السمعة فيمكنه
 التحرر منها والله لا يراها ولا يحسن ان هذا المرق غير مؤثر في تحسن الاجترار
 (ولا كفارة عاينها) اى على السائق والقائد (ولا حرام ان ارتد او وصلة)

لا يمتنع بالباشرة وليس من احكام التسيب ولا يمتنع انه لو تى بالواو
 دون اول كل انصب ولعله اتى باو بناء على عدم جواز الوصية للوارث (بخلاف
 راكب فيما او طأته) الدابة (بيدها او برجلها) فان عاينه الكفارة وحرمان
 الارث والوصية وذلك لتحقيق الباشرة منه فان التلف بثله وثقل الدابة تبع له
 فان مير الدابة مضاف اليه وهى آفة له وهم سيان لانه لا تنصل منهما الى المحل
 شئ (وان اجتمع الراكب والقائد او الراكب والسائق فاضمان عليهما)
 ارعند البعض لان كل ذلك سبب للضمان (وقيل على الراكب وحده) دون
 السائق والقائد لان الراكب مباشر فيه كما ذكرنا والسائق مسبب فلاضافة الى
 المباشر اولى (وان اصطدم فارسان خطاء) اى ضرب احدهما الآخر
 بنفسه (او) اصطدم (ماشيان فثا ضمن عاقلة كل) اى كل واحد (دبة
 الآخر) عينا لان هلاكه امام مضاف الى فعل نفسه او فعل صاحبه او فعلهما
 معلا سبيل الى الاول لان فعله مباح لا يصلح في حق نفسه ان يضاف اليه الهلاك
 فضلا عن ان يصلح في حق الضمان ولا الى الثالث لان ما ركب من صالح وغير
 صالح لبس بصالح فثبت اثني فانه وان كان فعلا مباحا وهو المشي في الطريق
 الا انه في حق غيره يصلح ان يضاف اليه الهلاك فيصلح ايضا في حق الضمان
 وعند زفر والشافعي يجب على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر لان كل واحد
 عطب بفعله وفعل صاحبه فكان نصفين احدهما مقسوم والآخر هدر قبل
 لو كانا عامدين في الاصطدام يضمن كل واحد نصف الدية للآخر اتفاقا وقيل
 هذا للوقوف كل واحد منهما على ففساء لتحقيق فعل الاصطدام ولو وقع على
 وجهه فلا شئ على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والآخر على وجهه
 فدم الذى وقع على وجهه هدر قبل يجب عند الشافعي نصف الدية سواء
 وقع على قفاه او ظهره او وجهه (وان تجادبا حلا فانقطع الجبل فثا فان وقعا)
 على كل واحد منهما (على ظهرهما فهدر) لان كل واحد مات بقوة نفسه
 (وان) وقعا (على وجههما فعلى عاقلة كل) واحد منهما (دية الآخر)
 لان كل واحد منهما مات بقوة صاحبه (وان اختلفا) اى وقع احدهما
 على القفاه والآخر على الوجه (فدية من وقع على وجهه على عاقلة من وقع
 على ظهره) فالذى على القفاه لاديله (وان قطع آخر الجبل) اى ان تجادبا
 الجبل فقطعه انسان آخر فوقع كل منهما على القفاه (فثا عدا)
 على عاقلة) اى عاقلة القاطم لانه مضاف الى فعله فكان سببا (وارس قد دية
 وقدم سرجهما وغيره من ادواتهما) كالجسام ونحوه وما يحمل عليها (على اساس
 فثبت على الحق) لانه متعلق بهذا التسيب لان "وقوع" مع تقصيره وه ترك الشد

والاحكام فيه بخلاف رد الالة لا يشهد في العادة ولا بقدر بشرط السلامة
ولانه فاصدح يحفظ هذه الاشياء كما في الحيوان على طاقته دون الالاس فيقيد
بشرط السلامة (وكذا) يضمن (قائد قوداروطي بعمره) اي من ذلك القطار
(انسانا وضمان النفس على عاقلة) ضمان (المال قيمه) لان القائد يحفظ
القطار كالتأني وقد امكنه الحيز عنه فصار متعددا بآياتة في الخط
والنسيب بوصف التمدد في سبب الضمان (وان كان مع التأني سائق
فانضم اليهما) لان قائد الواحد فقد الكل وكذا سابقه لاتصال الازمة
وهذا اذا كان السائق في جانب الابل اما اذا توسطها واخذ بزمام واحد يضمن
ما عاصت بماء وخلفه ويضمن ما تلف مما بين يديه لان القائد لا يقود ما خلف
السائق لانضمام الزمام والسائق يسوق ما يكون قدامه ولو كان رجل راكبا
على بعير وسط القطار ولا يسوق منها شيئا يضمن ما اصاب الابل التي بين
يديه لانه ليس يسائق لها وكذا ما اصاب الابل التي خلفه لانه ليس يقاد لها
الا اذا كان اخذ بزمام ما خلفه اما البعير الذي هو راكبه فهو ضمان لما اصابه
فوجب عليه وعلى القائد غير ما اصابه بالابطال فان ذلك ضمانه على الراكب
وحده لانه جعل فيه مينا غير احمى جرى عليه احكام المباشرين في التبين
(ان ربط بعير على قطار بعير على قائد فمطوب به) اي بالبعير المربوط (انسان
ضمن عاقلة انشاء الدية) لانه قائد لكل فيكون قائدا لذلك والقود سبب
قرب اوجود الضمان فلا يسقط الضمان المحقق بجهله (ورجعوا) اي طالته
القائد (بها) اي بهذه الدية (على عاقلة) اي عاقلة الرابط قال جدير
الشريعة اقول ينبغي ان يكون في مال الرابط لان الرابط اوقعهم في خسرة
المال وهذا مما لا تحمله العاقلة انتهى وبجواب عنه بان الرابط لما كان متعددا فيما صنع
صار في التقدير هو الجاني واذا كان كذلك وجبت الدية على عاقلة فان قيل
ان كل واحد منهما مسبب فكان ينبغي ان يجب الضمان على القائد والرابط
ابتداء اجيب بان القود تجهزلة بالبشرة بالنسبة الى الرابط لاتصال التلف به
دون الرابط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع على عاقلة قالوا هذا اذا ربط
والقطار يسير لان الرابط امر بالقود دلالة واذا لم يعلم لا يمكنه التحفظ عنه
ولكن جهله لا ينبغي وجوب الضمان عليه له في الاتلاف منه وانما ينبغي الاثم فيكون
قرار الضمان على الرابط واما اذا ربط والابل واقفة ضمنها عاقلة الفساد
ولا يرجعون به على عاقلة الرابط لانه قاد بعير غيره يغير اذنه لا يصير بحسب ولا دلالة
فلا يرجع بماله على احد وتماه في التبين فليطالع (ومن ارسل جمعا او كثيرا
وساقه) بان يمشي خلفه فاصاب احدهما مملوكا (ضمن ما اصاب في قوده)

اى دور الارسلان بان لا يحمل بمئة اويسرة لان قوله ينقل الى المرسل بسوقه
 كما يضاف فدل المكرة الى المكرة فيما يصلح آتاه (وقى الطير لا يضمن وان ساقه)
 والفرق ان بدن البهيمه والكلب يحتمى السوق فاعتبر سوقه و بدن الطير لا يحتمل
 السوق فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة (وكذا) لا يضمن (فى الدابة
 والكلب اذا لم يسق) لكون كل واحد من الدابة والكلب مستقلا فى فعله
 (او انقلت) اى الدابة (بنفسها لئلا اونهارا فاصابت مالا اونفسا) لا يضمن
 صاحبها لقوله عليه السلام جرح النجباء جبار قال محمد هى المنقلة ولان الفعل
 غير مضاف اليه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الارسلان وغيره وفى الهداية اذا
 ارسل دابة فى طريق المسلمين فاصابت فى فورها فالمرسل ضامن لان سيرها مضاف اليه
 مادامت تسير على سنها ولوا نهضت بمئة اويسرة انقطع حكم الارسلان الا اذا لم يكن
 له طريق اخر سواه وكذا اذا وقفت ثم سارت بخلاف ما اذا وقفت بعد الارسلان
 فى الاصطيدان ثم سارت فاخذ الصيد يعنى يحل صيده لان تلك الوقفة تصحى
 مقصود المرسل وهذه الوقفة من الدابة تنافى مقصود المرسل فتقطع حكم الارسلان
 وبخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب نفسا او مالا فى فوره حيث لا يضمن المرسل
 وفى الارسلان فى الطريق يضمنه لان شغل الطريق تعدد فيضمن ما تواد منه
 اما الارسلان الاصطيدان فيباح ولا تسبب الا بوصف التعدى ولوا رسل بهيمه
 فافسدت زرها على فورها ضمن المرسل وان مالت يمينا وشمالا وله طريق اخر
 لا يضمن وفى الكافى ومن قح باب قفص وطار الطير او باب الاصطبل فخرجت
 الدابة وضلت لا يضمن الفاح لانها اعترض على التسبب فعل فاعل مخار وقال
 محمد يضمن لان طيران الطير هدر شرعا وكذا فعل كل بهيمه فكانه خرج بلا
 اختيار فيضمن كما اوشق زقا فسال ما فيه (ومن ضرب دابة عليها راكب
 او نحسها) اى الدابة والنحس الطعن (ففحقت او ضربت بيدها احدا)
 متعول نفقت وضربت على سبيل التنازع (اونفرت) اى الدابة من ضربه
 او نحسه (فصدته) اى ضربت بنفسها احدا (فشات ضمن هو) اى
 ضارب الدابة او الناحس (لا راكب ان فعل) اى الضارب او الناحس (ذلك)
 اى الضرب والنحس (حال السير) اى سير الدابة لان الضارب او الناحس
 متعد فى تسببه والراكب غير متعد فيتخرج جانبى فى التخريم للتعدى (وان اوقفها
 لافى ملكه فعليها) اى ان اوقف الدابة راكبا فى غير ملكه والمسئلة بحالها فالضمان
 عليهما نصفين وانما قيد بقوله لافى ملكه لانه اذا اوقفها فى ملكه لا يضمن الراكب
 ايضا (وان نفقت) الدابة (الناحس قدمه هدر) لانه بمنزلة الجاني على نفسه

(وإن القس) الدابة (أراكب) عات (مضمان على الناس) أي على عاقبت
 لانه مضمون في نفسه الدابة على المساقلة (وإن فعل ذلك) أي القس
 أو الخمس (بأذن الراكب فهو كذيل الراكب) ولا ضمان عليه في نفسه لأن
 الراكب له ولاية تفضل الدابة وتضرعها فإذا أمر غيره بما لا يضره به
 فعل المأمور كقول الأمر (لكم إن ملئت) الدابة (أحدا في فورها) من
 غير أن يملئته أو يسره (بعد الخمس بالأذن ديتة عليهما) لانه قد تضمنها
 الناحس بأذن الراكب فالدابة عليهما إذا كانت في فورده الذي تضمنه الآن سيرها
 في تلك الحالة متضاف اليها والأذن يملأه من السوقي ولاية أوله من حيث له
 انلاف من هذا الوجه يقتصر عليه ماركوب وإن كان دلة للوطى ما الخمس ليس
 بشرط لهذه الدلة بل هو شرط أو دلة للسبر والبر دلة للوطى وبهذا لا يترجح
 صاحب الدلة لكن جرح انسابا فوقع في بئر حفرها غيره على قارعة الطريق
 ومات فالدابة عليهما كما أن الحفر شرط وجود دلة أخرى وهو الوقوع دون دلة
 الحرج فكذا هذا (ولا يرجع الناحس على الراكب في الأصح) لانه لم يأمره
 بالإبطاء والخمس يفصل عنه والتلف إنما حصل بالوطى (كما وأمر صبياً يستحمك
 على دابته يسرها فوطئت الساعات) ضمن عاقلة الصبي ديتة (ولا يرجع
 عاقلة الصبي بما عزموا من الدية على الأمر) لانه أمره لانه بالتسجير والإبطاء
 يفصل عنه وعاقلة في الأصح احترازاً عما قبل يرجع الناحس على الراكب
 بما عزم في الإبطاء فعليه بأمره يرجع بما عزمه من العهدة عليه (وكذا أو قال
 أصبي سلاحاً فقتل به أحداً) فانه يضمن ولا يرجع على المسأول (وكذا أو قال
 في نفسه ما معه فانه أو سائق) يعني من قاد دابة أو ساقها فقتل بها رجلاً
 آخر فاعتقت وأصابته في فورها فاضمان على الناحس وكذا إذا كان لها سائق
 فقتلها غيره لانه مضاف إليه كذا في الهداية (وإن تضمنها شيء منصوص
 في الظن بقا الضمان على من نصه) لأن الناص متعه بشغل الطريق فاعتق
 إليه كانه نخصها بفعل نفسه (ولا فرق بين كون الناحس صبياً أو بالغاً) لأن
 الصبي كالبالغ يؤخذ بأفعاله فيكون الضمان في ماله وفي الكافي نقلاً عن المسوط
 أن كان الناحس صبياً فهو كالرجل في أن ضمان الدابة يجب على عاقلة لانه
 يؤخذ بأفعاله وما في الهداية وإذا كان صبياً ففي ماله يضمن أن أراد به إذا كانت
 الجارية على المال أو في أدون أرش الوضعة (وإن كان) أي الناحس (عبد
 ما ضمان في نفسه) فبدقه المولى بالضمان أو نفسه (ووجه مسائل هذا
 فصل والبدني قبله أن كان الهالك آدمياً فالدابة على العاقلة وإن كان) لانه ذلك
 (غيره) أي غير الآدمي (فالضمان في مال الجاني) لما عزم أن المواقف لا يضمنون

ضمن المال (ومن فداء عين شاة قصاص ضمن ماقتلها) من حيث الملية لان المقتل منها اللحم فقط دون العمل فلا يعتبر فيها الا النقصان بلا تقدير وقيد بالعين لان في العينين صاحبها بالخيار ان شاء تركها على الفقيء وضمنه القيمة كاملة وان شاء امسكها وضمنه النقصان كما في التبيين (وفي عين الفرس او البغل او الخمار او بعير الجزار او قرته ربيع القيمة) لما روى انه عليه السلام قضى في عين الدابة ربيع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ولان اقامة العمل انما يكون باربع اعين عينها وعين المستعمل لهما فصارت كأنها ذات اعين اربع فيجب الربع بفوات احدهما وقال الشافعي يجب النقصان كما في الشاة قليل والقصاص ليس بقيد فالحكم في كل بقرة وبعير ربيع القيمة في اعين الواحدة وفي كل شاة النقصان وانما وضع المسئلة في بقرة الجزر وجزوره لئلا يتوهم انها معدان اللحم فيكون حكمها حكم البقرة وترك في الاصلاح اضافة الشاة الى القصاص مع الا بقوله لما فيه من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة التعليل وليس يصح وجوبه ان وضع المسئلة في شاة القصاص ايضا لئلا يتوهم انها معدة اللحم فلا يعتبر النقصان في لابتعاق بالحلم بل يوجد نقصان في ماليتها لكونها في حكم اللحم باعتبار المال

(باب جنابة الرقيق والجنابة عليه)

لما فرغ من بيان احكام جنابة المالك وهو الحر والجنابة عليه شرع في بيان احكام جنابة المملوك وهو العبد واخره لانه لا يحطاط رتبة العبد عن رتبة الحر كما في شروح الهداية ولما ثبت ان بقوله انه ما وقع الفراغ من بيان احكام جنابة الحر مطلقا بل اني منه جنابة الحر على العبد وهو انما يتبين في هذا الباب فلا ظهر اريقل لما فرغ من بيان جنابة الحر على الحر شرع في بيان جنابة المملوك والجنابة عليه ولما كان فيه تعاقب بالمملوك البتة من جانب اخره لا يحطاط المملوك رتبة من المالك اعلم فهم اختلفوا في وجوب جنابة العبد قليل موجبها الارشاد من النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالدفع تخفيفا عليه وقيل موجبها الدفع للمولى ان يتخلص بافداء ولهذا يبرأ المولى بهلاكه ولو كان الموجب الاصلية ضرره لما يرى هلاكه لانه يفوت به الدفع لا الفداء (جنابات المملوك لا توجب الادعاء واحد لو كان محلا للدفع) باركان فتاوه الذي لم يتعد له شيء من اسباب الحرية كما تدبير وامومة الوالد والكافة (والا) اي وار لم يكن محلا للدفع بان كان له شيء من اسباب الحرية المذكورة فيما سلف (ف) توجب (قيمة واحدة و) كان (غير محله) اي للدفع ولا ينحى ارقوله ولا يفد ما صرح به من قوله

غير محال له فهو مسترد له بلا فائدة وفرع بقوله (فلو جنى عبد خطاء) حكما
 في الهداية وغيرها والتعبد بالخطاء هنا التعبد في الجناية في النفس لا بعد اذا كان
 عبدا يجب الفصاحص واما فيما دون النفس فلا يقيد لان خطاء العبد وعده
 فيما دون النفس سواء فانه يوجب المال في الحسا اين اذا الفصاحص لا يخرج
 بين العبد والعبد ولا بين العبد والاحرار فيساقون النفس هذا اذا كان العبد كبيرا
 واما اذا كان صغيرا فعده كخطاء (فان شاء مولاه دفعه) اي العبد (بها)
 اي بالجناية (فيملكه وليها) اي ولي الجناية (وان شاء فداء يارثها) اي الجناية
 وذلك لان العبد لا مال له ولا عاقبة ولا يمكن اهدار الدم فتمت رقبته مقام الارش
 الا انه خير المولى بين الدفع والفداء فلا يقوت حقه في العبد بالكتابة (حالا)
 قيد للدفع والفداء جميعا اما الدفع فلاثمة عين ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء
 فلا يدل العين فيكون في حكمه ثم الاصل عند الامام ان الخطاء هو الارش
 وعندهما الاصل هو ان يصرف المال الى الجناية كافي العمد فاذا اختار المولى
 الفداء وليس عنده ما يؤدى فالعبد عبده عند الامام ويؤدى الارش متى وجد
 وعندهما ان لم يؤد الدية في الحال فعليه الدفع الا ان يرضى الاولياء وفي الاقتصار
 على دفع العبد ايماء الى انه لو كسب العبد بعد الجناية كسبا واختار
 المولى دفعه لا يدفع الكسب اتفاقا ولو وادت امة الجناية لا يدفع المولى عند
 صاحب المحيط وذكر شيخ الاسلام انه يدفع الولد كافي البر جندى (فامرات
 العبد قبل ان يفتار شيئا) من الدفع او الفداء (بطل حق المجنى عليه)
 لغوات محال الواجب (وان) مات (بعد ما اختار) المولى (الفداء لا يطل حقه)
 اي المجنى عليه ولا يبرأ المولى لتحويل الحق من رغبة العبد الى دية المولى ويموت
 العبد لا تقصد منه (فان فداء المولى فجنى) اي العمد (ثانيا فالحكم كذلك)
 لانه قد ظهر وخلص عن الجناية الاولى فيجب بالثانية الدفع او الفداء (وان جنى
 جنايةين دفعه) اي المولى العبد (بهما) اي بالجنايتين (فيقتسمها به بنفقة
 حقوقهما) اي العبد المدفوع على قدر حقيقتهما (ارفداء يارثهما) اي يارث
 كل واحد منهما لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بهما كالدون
 الملا حقة ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل واحد منهم
 ارش جنايته والمولى ان يقتدى من مدهم وبأخذ نصيبه من العمد ويدفع الباقي
 الى غيره لاختلاف الحقوق بخلاف ما اذا كان المقتول واحدا وله وليان او اولياء
 حيث لم يكن له ان يقتدى من البعض ويدفع الباقي الى البعض لا تمسك الحق
 (فان باعه) اي المولى العبد الجاني (او وهبه او اغتقه او دبره او استوثقها)
 اي الجارية الجانية حال كونه (غير طار بها) اي بالجناية (ضمن) اي المولى (الاقل

من قيمته و (الاذن) (من ارشد) لانه قوت حقه بما صنع فيضد حقه في اقنهما
 بخلاف الاقرار على رواية الاصل لان المقر له يخاطب بالندفع اى الفداء لاندليس
 فيه نقل المالك لاحتمال صدقه والخلفه الكرخ بالبيع لان مال ملكه ظاهرا
 واوباعها من الجبني عليه فهو مختار بخلاف ما اذا وهبه منه لان المستحق
 اخذه بغير عوض لكن في الهبة دون البيع واعتاق الجبني عليه بامر المولى
 بمنزلة اعتاق المولى لان قول المأمور مضائق الى الامر ولو ضرب به بعد العلم فقصده
 فهو مختار لانه حبس جراً منه وكذا او وطئ البكر دون الثيب الا اذا علقها
 بخلاف التزويج لانه عيب حكيم وبخلاف الاستخدام لانه لا يختص بالمالك
 وكذا بالاذن في التجارة وان ركب ديون لان الاذن والدين لا يمنع الدفع وعند
 الشافعي في قول واحد في رواية ومالك ضمن الارش فقط (وان علمها بها)
 اى بالجناية (ضمن الارش) فقط بالايجاع لانه صار مختاراً للفداء (كما وعلق)
 اى المولى (عتقه بقتل زيد او رميه او شجبه) بان قاله ان قلت فلانا اورميت
 زيدا او شجعت رأسه فانت حر (ففعل) اى قتل اورمى او شج كان المولى
 مختاراً للفداء في جميع ذلك وقال زفر لا يصير مختاراً للفداء لان وقت تكلمه
 لا جناية ولا علمه بوجوده و بعد الجناية لم يوجد منه فعل يصير به مختاراً للفداء
 وعليه القيمة ولان تعليق العتق مع علمه بانه يعتق عند القتل دليل اختياره فخرمه
 الدية (وان قطع عبد يد حر) حال كونه (عبداً) اى عامداً (فدفع العبد اليه)
 اى الى الحر الذى قطعت يده (فاعتقه) اى المدفوع اليه (فسرى) اى القطع
 الى النفس فانت (فالعبد صلح بالجناية) لانه قصد صحة الاعتاق ولا صحة له
 الا بالصلح عن الجناية وما يحدث منها ابتداءً ولهذا الوصل عليه ورضى به
 جاز وكان مصالحة عن الجناية وما يحدث منها (وان لم يكن اعتقه) اى العبد
 الجبني عليه ومات من السراية (رد) العبد (على سيده فيقاد او يفي) لانه ظهر
 ان الصلح كان باطلاً لانه وقع على المال وهو العبد عن دية السيد اذ القصاص
 لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسراية ظهر ان دية اليد غير واجبة
 وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلاً لان الصلح لبدله من مصالح عنه والمصالح
 عنه المال فلم يوجد فيصل العتق فوجب القصاص فالاولياء بالخيار ان شاؤوا عفوا
 عنه وان شاؤوا قتلوه (وكذا لو كان القطع حراً فصالح المقطوع بده على عبد
 ودفعه) اى القاطع العبد (اليه) اى الى المقطوع (فان اعتقه) المقطوع
 (فسرى) القطع الى القتل فانت (فهو) اى العبد (صلح بها) اى بالجناية
 (وان لم يمتقه فسرى رد) العبد الى القاطع (واقيد) او عفا والوجد ما بين
 فائده الحكم والمالة وفي الهداية وهذا الوضع رد اشكالا فيما اذا عفا عن العبد

ثم عسرني اي عسر وماتت تحت ثوبها قال نعم قيل ما كرمها
جواب انفساس فيكون الوصف من حرمها على الله اس والاستحسان وقيل في حرمها
فرق وجهه ان العوض اليه صبح ظاهرا لان المني كاره في السدم حيث
اظهار قد صبح العفو طاهرا فبعد ذلك وان سئل حكما سبق في وجودها سقفة
فكفي لم يسمع وحب القوم من امانها الصالح لا يطل المصلحة بل يقررها حيث
صالح ما عليها على مال وما اذا لم يطل المصلحة لم تنفع العقوبة هذا اذا لم يمتنع
اما اذا اعتد به فالعسر ما كرمها من قول (وان حتى عسر ما دون مدبول)
ب (حرمها فانه) اي ب (في عالمها) اي بالمصلحة (صحي) اي البينة
(رب الدس الاول من قية ومن دة و) صحت (اولى المصلحة الاقرب من قية)
اي له (ومن ارشها) اي المصلحة لانه المصلحة حق كل واحد منها
على القيمة على لا مراد الدفع الا لانه والتم للمعروف والاعتد الاحتمال فيمكن
الجمع بين المصلحة والتم الرقة الواحدة على قدر كونه مما لو كان يدفع الى ولي
المال ثم ساع للمعروف فبما هو حاله في الملافة وان اعتد بعد العلم
وما سده فبما رب الدس وارث المصلحة لا والله المحي عليه (واوولدت مادونة
مدبول) اي (الولد) اي (في ديةها) اي الام او ولد
(واوولدت فوالد لا دفع) (في ديةها) اي المصلحة اولى المصلحة
والله في ان الدس وصف حكيم فيها راح في ذنوبها من رقتها وعسرني
في الولد كونه لم يهود بحلاف احنة لان وحب الدفع في ذمة الولي
لا في ذمتها ولا عسرني الى الولد ثم العلم من شرط السراقة الى الولد ان يكون
الولادة بعد طرق الدس اما اذا ولد ثم علم بها الدس لا تنافي حتى العرماء
ما ولد بحلاف الا كسب حيث تنافي العرماء بها سواء كسبت
ول الدس او بده (واوولدت رجل ارادنا حرر عسده فقتل ذلك العبد)
فائل قول (ولي المهر حصا فلا شيء له) اي للمهر يعني به اذا كان رجل عسر
رجل احرا من مولى ذلك العبد استنفذ ثم ان هذا العبد قتل وليا له هذا كل عام
حصا فلا شيء له لانه متى رجم له مولا ادفنه فعد ادعى دية على حاقته وبراءة
عسده والمولى فبره ما اقر به وامصدق على العاقله بالاحنة (وان قال موق)
على صيغة المفعول (فقات احارب) فلا خطاء (ول عني وقال) رد له عسده
فانقول الموق (لانه مكر للصبيان لانه استنفذه الى حاله ماوية للصبيان وهذا
لان العرماء في حرمها العبد على المولى دفعا ودية ولا تنافي وحب الصبيان
في حق الخطأ على العبد في حال رقة على (و رجل مولى لا شيء له) (و)
اي ادفنه (فقتل) على صفة المكارم المولى على عني وحب المصلحة لا

(بل بعده فالقول لها) اى الامة لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه وهى تنكر
فالقول للنكر (وكذا) القول (فى كل ما نال منها) اى اخذ المولى من الامة
(الاجتماع والغلة) بان قال وطئتك وانت امتى وقالت لابل بعد الفتق فيكون
القول قوله وكذا اذا اخذ من غلتها اى اكسابها لا يجب عليه الضمان وان كانت
مديونة وهذا عندهما (وعند محمد لا يضمن) المولى (الا شيئا قاتما بعينه
يؤمر) المولى (برده اليها) اى على الامة لانه منكر وجوب الضمان لاستناده
الفعل الى حالة معهودة منافية له كفى المسئلة الاولى وكفى الوطى والغلة وفى القيام
اقر بيدها حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعى التمليك عليها وهى تنكر فالقول
قول النكر ولهذا يؤمر بالرد اليها ولهما انه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه
فلا يكون القول قوله كما اذا قال لغيره اذهبت عينك اليمنى وعينى تلك صحيحة
فذهبت وسقط القود وقال المقر له لابل ففأت عيني وعينك ذاهبة ولى عليك
الارش فالقول للمفقوء عنه وعلى الفاقى الارش لان القضاء حصل مضمونا
بتصادقهما الا ان الفاقى يدعى البراءة وخصمه منكر فكان القول قوله (واوامر
عبد محجور اوصى صبياً بقتل رجل فقتله فالدبة على عاقلة القاتل) لانه هو
القاتل حقيقة وعمده وخطاؤه سواء ولا شئ على الامر سواء كان عبداً محجوراً
او صبياً لانهما لا يؤخذان باقوالهما لعدم اعتبارهما شرعاً (ورجعوا) اى العاقلة
(على العبد بعد عقده) لان عدم اعتبار قول العبد انما هو لحق المولى وقد زال حق
المولى بالاعتناق (لا على الصبي الامر) اى لا ترجع العاقلة على الصبي الامر
لنقصان الاهلية وفى التبيين لا ترجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا ضمان جنابة
وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لمكان الحجر وهذا اوفق
للقواعد الا ترى ان العبد اذا اقر بعد الفتق بالقتل قبله لا يجب عليه شئ لكونه اسنده
الى حالة منافية للضمان ولهذا لو حفر العبد بئراً فاعتقه مولاه ثم وقع فيه انسان فهلك
لا يجب على العبد شئ وانما يجب على المولى قيمته لان جنابته لا توجب عليه شيئاً
وانما توجب على المولى قبح عليه قيمة واحدة ولو مات فيها الف نفس
فيقتسمونها بالخصص (ولو كان ما مور العبد مثله) بان امر العبد المحجور عبداً
محجوراً مثله بقتل رجل (دفع السيد) العبد القاتل (اوفداه ان) كان القتل
(خطأ ما) كان القتل (عمداً) العبد (المأ مور صغيراً) لان عبداً صغيراً
كالخطاء (ولا يرجع) السيد (على الامر فى الحال) لان الامر قول وقول المحجور
غير معتبر فلا يؤخذ به فى الحال بل (يجب ان يرجع) السيد (عليه)
اى على العبد (بعد عقده) لان والى المانع وهو حق المولى (باقل من قيمته ومن
الفداء) لان القيمة ان كانت اقل من الفداء فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة

على القيمة التي يدفع اليه قال فقير الشريعة يقول يأتي أن لا يرجع شيء
 لأن الأمر لم يمتح ولم يمتح في هذه الورقة لكونه من أموال الخزانة
 ما إذا كان المأمور صيا انتهى (أول كان) استل (عندنا) وأما ورثتنا لغيرنا
 لأنه من أهل العزبة وفي النهاية هذا الذي ذكر من الحكم لا يخفى أن يكون
 الأمر والمأمور محجورا عليهما لا محالة بل يكفي أن يكون الأمر محجورا عليه
 لأنه إذا أمر العبد المحجور عليه العبد المأذون وبقي المسئلة تحالها على حكم كذا
 وأما لو كان الأمر علينا مأذونا وأما ورثتنا محجورا أو مأذونا يرجع مولى العبد
 الثائر بعد الدفع أو العبد على رقة العبد الأمر في الحال بعد ذلك لأن الأمر
 بأمره صار غائبا للأمر فصار كالأمر بالغيب والعبد المأذون أو الأمر
 بالغيب أو أخذ في حال رقة خلاف المحجور (وأن رقتنا من أمكن شيء
 وليا ب رقة أحد ولي كل منهما دفع) السيد (وصفه) أي نصف السيد
 (إلى الآخر بن أو فدي بديلة لها) يعني لأول الخبار أن شاء دفع نصف السيد
 إلى الذين لم يوفوا من ولي الفتيان وأن شاء قد أميد به كالملة لأنه لم يسمع الأول
 كل منهما سقط الفصا في الكل وأغلب نصيب الساكنين مالا وهو دية كالملة
 لأن كل واحد من الفتيان يجزئه فصاص كامل على حدة فإذا سقط الفصاص
 وجب أن يتقلب كله فلا أولئك ديتان فوجب على المولى عشرون ألفا وهو
 العبد غير أن نصيب العاقين سقط بخلاف ما نقلت نصيب الساكنين مالا وذلك
 دية واحدة لكل واحد منهما نصف السيد أو دفع نصف السيد له ما دفعه المولى
 بينهما (وأن رقتنا) (أمر) (حرمته) أي أمر الحريم (أو) قل (إلى
 خطاء دفع السيد ولي العبد فدي) السيد (دية) كالملة (أول الخبار) (أو)
 فدي (خصها بالأحد ولي العبد) الذي أميد لأن نصف الحق بطريقه
 ففي النصف وصار مالا ويكون خمسة آلاف درهم ولم يطل شي من حق ولي
 الخطاء وكان حقهما في كل الدية عشرة آلاف (أو دفعه) أي دفع السيد العبد
 (اليهم) أي إلى الأولياء (بقتل ثلاثة أثلثا) ثلثه أولى الخطاء وثلاثة أثلثا
 من ولي العبد هو لأحد الإمام فيضرب أولى الخطاء بالكل وهو عشرة آلاف
 وغيره أما في النصف وهو خمسة آلاف لأن رقة في النصف وحدهما في الكل
 فصار كل ثلث بينهما فصار حق ولي الخطاء في سهمين وحق غير الثاني
 في سهم فبقيت العبد بين ولي الخطاء وبين غير الثاني في ثلاثة أثلثا أولى الخطاء
 وثلاثة أثلثا في (وغير سهمين) (أو بأما مائة) (أو بأما مائة) إلى الخطاء ورثتنا أولى
 العبد بطريق المائة فبقيت نصف أولى الخطاء وبأما مائة ورثتنا العبد بين
 في النصف الآخر في نصف فبقيت سهمين (وأن رقتنا من أمكن شيء)

وهذا أحد وجهي بطل الكل) يعني ان كان عبدين رجلين فقتل العبد فربما يمس
 كاحدهما فاما هذا بطل حتى يلزم عند الامار فلا يستحق غيرهما في
 من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل (وقال يدفع انما في نصف نصيبه الى الآخر)
 ان شاء (او بغديه ربع الدية ان شاء) لان حق القصاص بثبوت ايهما في العبد
 على الشروع لان المالك لا يثنى استحقاق القصاص عليه للمولى لانه متى على
 اصل الحرمة في حق الدم واذا وجب القصاص وجب لكل منهما نصف النود
 شائعا نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فاذا قتل احدهما انقلب نصيب
 الآخر وهو النصف مالا غير انه شايع في كل العدم فاذا اصاب نصيبه سقط
 لان المولى لا يستوجب على عبده مالا وما اصاب نصيب صاحبه بثبوت وهو
 نصف النصف وهو الرمح في دفع نصف نصيبه او بغديه ربع الدية وللإمام
 ان القصاص وجب حقا لهما من غير تعيين فاحتمل انه وجب لكل منهما
 في كل العبد او في النصف مترددا بين نصفه او نصف صاحبه او فيها شائعا
 وكل ذلك لا يمنع وجوب القود لان اجزاء العبد في القود ليس بعضها باولى
 من بعض فاذا زال حقه الى المال احتمل وجوب الكل على احتمال تعلقه بنصيب
 صاحبه وبطلان الكل على احتمال التعلق بنصيبه ووجوب النصف بان يتعلق
 بهما شائعا والمال لا يجب بالنك

(فصل)

شرع في بيان الجزية على العبد بعد ما فرغ من بيان أحكام ثمانية العبد على غيره
 (دية العبد قيمته) لار العبد اقصى حالا من الاحرار (فان كانت) قيمة العبد
 (قدر دية الحر او اكثر نقصت) القيمة (عن دية الحر عشرة دراهم وكذا
 لو كانت قيمته اقل من دية الحر او اكثر) يعني ان من قتل عبدا خطاء يجب عليه
 قيمته ولا يتراد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم
 او اكثر ينقص اوليه بعشرة آلاف درهم الا عشرة دراهم وفي الامة اذا زادت
 قيمتها على الدية ينقص بمحمسة آلاف الا عشرة في اظهر الروايتين وفي رواية
 الاخسة هذا عند الطرفين وقال ابو يوسف والشافعي يجب قيمة العبد او الامة
 بالغة ما بلغت لا روى عن عمر وعلي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم انهم اوجوا
 في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت وبه قالت الأئمة الثلاثة ولهما قوله تعالى ودية
 مسئلة الى اهله فانه اوجبها مطافا من غير فصل بين ان يكون جرا او عبدا
 والدية اسم للواجب بمقابلة الآدمية وهو آدمي فيدخل في النص (وفي الغصب
 يجب القيمة بالغة ما بلغت) يعني اذا هلك العبد في يد الغاصب يجب قيمته بالغة

ما بلغت الاجماع لان ضمان العصب يكون باستسار المائبة لا ما عتبار الادمية
 (وكل ما قدر من دية الحر فغير من دية الرقيق) لما ان العيبة في الرقيق كالدية
 في الحر لانها بليل السيم (وفي المدة) اي يد الرقيق (نصف قيمته) كما ان في يد
 الحر نصف دية (ولا يراد على خمسة آلاف الاحقة) لان اليد من الايدي
 تصعد وترتكله ويقتض هذا المقدار املها الرقيق من يده عن مرتبة الحر
 وتقبل يعقن في الاطراف تحسب بالغة ما بلغت ولا ينقص منه لان الاطراف
 تسلك بها ملك الاموال وهو الصحيح كما في الدرر وفي المائبة وقوله لا يراد على
 خمسة آلاف الا خمسة اي لا يراد على هذا المقدار قال في السهابة هذا الذي
 ذكره خلاف ظاهر الرواية فانه ذكر في المسوط فاما طرف المملوك فمقتضى
 ان المعتز فيه المائبة لا لا يصح بالفصاص ولا بالكسارة فلهذا كان الواجب
 فيه النسيئة بالغة ما بلغت الا ان يجدر بحمد الله تعالى قال في بعض الروايات
 ان الاخذ بهذا القول يؤدي الى انه يجب يقطع طرف العبد وفي ما يجب بقوله
 الى ان قال فلهذا لا يراد على نصف بدل منه فيكون الواجب خمسة آلاف
 الاحقة انتهى وفي التوير يجب حكومة عدل في لحينه قال في شرحه وهو
 رواية الاصل لان الحق من العبد الخدمة لا الجمل وروى الحسن عن الامام انه
 يجب كمال القيمة لان الجمل في حقه مقصود ايضا وفي النجاشي خلق راس سيد
 فلم يست قال الامام ان شاء المولى دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء تركه (ومن قطع
 يد عبد عمدا فاعتق مسرى) الى العمل (اقتض منه ان كان وارثه سيده فقط
 والا) اي بان كان له ورثة غير سيده (فلا) يقتض هذا ما للشيخين (وصدد
 محمد لاقتصاص اصلا) اي سواء كان وارثه سيده فقط او لم يكن بل كان له ورثة
 غيره (وعليه) اي على القاطع (ارض السيد وما نقص الى حين العتق)
 اي ما نقصه القاطع الى ان اعيقه واعلم بحسب الفصاص فيما اذا كان له ورثة سواء
 لا اشتباه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الخرح
 وعلى اعتبار حالة الخرح يكون الحق للولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون الحق
 للورثة فيمحق الاشياء ويعدر الاستيلاء ولا يجب على وجه يستوي اذ الكلام
 فيما اذا كان للعبد ورثة اخرى سوى المولى واحتماعهما لا يزيل الاشتباه لان المالك
 يشت لئكل واحد منهما في احدي الحالين ولا يثبت على الدوام فيهما فلا يكون
 الاحتماع مفيدا ولا يقاد باذن كل واحد منهما لصاحبه لان الادب اعلى الصبح
 اذا كان الادب ملك ذلك بخلاف العبد الموصى بخدمته لرحل ورقته لا غير
 اذا قتل لان مالك منهما من الحق ثابت من وقت الخرح الى وقت الموت
 فاذا احتما زال الاشتباه (ومن قال لعبدية احدكما حر فشيئا) اي العبدان

بان ثبوتهما آخرتين المولى العتق في احدهما بعد الشج (فارشها) اى
 ارش شجرة فذلك العبدان (له) اى المولى لان العتق لم يكن نازلا في العبدان
 والشجرة انصارف المدين فبقيا مملوكين في حق الشجرة (وان قتلا) على صيغة
 المجهول قبل التعيين ثم بين المولى العتق في احدهما (فله) اى المولى (دية
 خروقيصة عبدان) كان (القاتل واحدا) لقيمة عشرين ولادينة حرين
 والفرق ان البيان انشاء من وجد واظهار من وجد على ما عرف في اصول الفقه
 فاعتبر انشاء في حق المحل وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهارا محضاً
 فيكون احدهما حراً يبقين حين الموت فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة
 لعدم الاووية وان اختلفت قيمتهما يجب على القاتل نصف قيمة كل واحد
 منهما هذا اذا قتل معا واوقتلها واحد على التعاقب يجب عليه قيمة الاول
 للسيد ودية الاخر او ارثه اذا قتل احدهما تعين العتق بالضرورة لمن اخر
 (وان قتل كلا) اى كل واحد (منهما واحد قيمة العبدان) اى اذا قتل
 اثنان كلا من العبدان ولم يدرا اولهما او قتلا معا يجب على كل قاتل قيمة عبد
 قتله لان العتق المبهم لا يتعين الا بالبيان وهو لا يتصور بعد الموت فلا يحكم
 بعتق واحد منهما (ومن فقا عني عبد فان شاء سيده دفعه) اى العبد (اليه)
 اى الى الفاقء (واخذ قيمته او) ان شاء (امسكه) اى العبد (ولا شيء له)
 اى للمولى هذا عند الامام (وعندهما) ان شاء دفع العبد واخذ قيمته وان شاء
 امسكه لكن (ان امسكه فله) اى للمولى (ان يضمه) اى الفاقء (نقصانه)
 اى نقصان قيمة العبد لهما انه في الجنابة بمنزلة المال فاوجب ذلك تخيير المولى
 على الوجه المذكور كما في سائر الاموال وله ان المالية وان كانت معتبرة في الذات
 فالآدمية غير مهذرة فيه وفي الاطراف ومن احكام الآدمية ان لا ينقسم الضمان
 على الجزء الفاسد والقائم بل يكون بازاء الفاسد لاغير ولا يملك الجثة
 ومن احكام المالية ان ينقسم على الجزء الفاسد والقائم فقلنا بانه لا ينقسم اعتبارا
 للآدمية ويملك الجثة اعتبارا للآدمية وهذا اولى مما قاله لان فيما قاله اعتبار
 جانب المالية فقط

(فصل)

(وان جنى مدبراً وام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش) اذ لاحق
 لولى الجنسية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا يثبت
 الخيار بين الكثير والقليل في متحد الجنس لاخياره الاقل بلاشبهة (فان جنى)
 اى كل واحد من المذكورين جنسية (اخرى) فعند الامام (شارك) ولى

الجارية (شأنه ولي) جارية (لاولي ولاقيمة ان دفعت) اي القيمة (التي) اي الجارية
 الاول (بغضه) ولا يطل على الثانية من الاول استمالا له من الاول ثم هو
 الى ولي الجارية الاول لا يجوز على الدفع بالتصاير وتنعول الجارية الثانية الى الجارية
 الاول فيشاركه وهو ان يقتسمها على قدر حصة (ولا) اي وارث لم يقدم الاول القيمة
 الى ولي الجارية اول قضاء بل وضاع (على شيء ابيع) ولي الثانية (ولي) الجارية
 (الاول) وان شاء اتبع الاول لان حصة المذموم والم الولد لا توجب قيمة واحدة
 مما دفعه الى الاول باختياره صار متعديا في حق الثاني لان حصته توجب عليه
 وليس له ولاية عليه حتى ينفذ هذا الدفع في حقه وذلك مما يقع الاول في حق
 الثاني ما يثني بالخير ان شاء اتبع ولي الاول لا يثني له من حصته بل هو صيانة
 صيانة واحد منه وان شاء اتبع الولي لا يثني به دفع حقه اختيارا منه
 لاحيرا بخلاف ما لو كان بقضاء القاصي على ما بين آية هذا عند الايام
 (وسندهما ينع ولي) الجارية (الثانية ولي الاول اكل حال) اي سواء كان
 دفع المولى بقضاء القاصي او برضاه ولا يثني على الولي لان ماله باختياره
 بمر له ماله بالتصاير لانه اتصال حق الى مستحقه ولم تكن الجارية الثانية
 موجودة حتى يحول متعديا بالدفع وان اعتق المولى المهر وقد جنى جانيات
 لا يلزمه الاقيمة واحدة ان دفع القيمة فيه كدفع الدين ودفع الدين لا شك
 فكذا ما قام مقامه وام الولد كالذم في جرم ماد كرم من الاجرام (وان امر المهر
 بجناية خطأ لا يلزمه شيء في الحل ولا بعد عتقه) لان موجب جانياته على الولي
 لا على نفسه واقراره على المولى ثم تأخذ

(باب بحث المهر واقصى المهر والحائز في ذلك)

لما ذكر حكم المهر في الجارية ذكر في هذا الباب ما رآه عليه وما رآه منه وذكر حكم
 من يلحق به (ولو قطع سبب يد متهمة) اي العمد بان غصبه آخر (فان
 من القطع في يد العاصب ضمن) العاصب (قبحه) اي العبد (وقطعها)
 لان العاصب قاطع للسرقة لانه سلب الملك كالبيع قصير كانه هالك باقتسامه
 فحسب قيمته اذ قطع (وارعطع سيده) اي العبد يده (تتمد العاصب ذات) من
 القطع (يرى العاصب) من الضمان لان السرقة مضافة الى اليد اذ قصار المولى
 متلفا فيصير مستردا وكيف لا يكون كذلك وقد استولى عليه بحيث قطع يده
 وهو استرداد فري العاصب من الضمان (واوغصب) عدا (محمود) عدا
 (محمورا مثله ذات) العاصب (في يده) اي العاصب (ضمن) لان المحمور
 عاصبه مؤاخذا بماله وهذا مذهبنا فيصير حتى اوثقت العاصب بالدية ساع فدها

بأشكال مختلفة لا خلاف قول حتى لو اقر يا عصب لا يرع بل يؤخذ منه به عند المتن
(ووعصب) على صيغة المفعول (مدر فحني) ذلك لما مر عند غايبه (ثم)
رد على مولاه فحني (لئلا حسبه او يامكر) فان جنى عند سيده جنابة ثم جنى
عند غايبه جنابة اخرى (ستر سيده فيمدها) اي اولى الجناتين فذكر
بينهم نصفين فمن جنابة المدير وان كثر قيمة واحدة وان كانت القيمة
بينهما نصفين لاسنوئهما في السبب (ورجع) السيد (بنصفها) اي
بتصف القيمة التي ضمنها (على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجناتين نصفها
بسبب كان عند الغاصب ونصفها بسبب آخر وجد عنده فيرجع على
الغاصب بالذي الذي لحقه من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد نصف
السيد (ودفع الى رب الجنابة الاولى في الصورة الاولى) وهي ما اذا جنى المدير
عند غايبه ثم عند مولاه ثم رجع بدنيا عليه اي على الغاصب لارحق الاولى في
جمع القيمة لانه حين جى في حقه لاراحه احد وانما انقص باعتبار من اجهة
لثاني فاذا وجد الاول شبيها من بدل السيد في بدل المولى فارغيا أحده ليم حقه
فاذا اخذه منه رجع المولى ثانيا بما اخذه منه على الغاصب لانه استحق من يده
السبب كان عند الغاصب وهذا عند الشيخين (وعند محمد لا يدفعه) اي نصف
القيمة الذي رجع به على الغاصب اولى الجنات الاولى بل هو مسلم للمولى انزه
سوى ما اخذه ولى الجنابة الاولى ولا يدفعه اليه كيلا يؤدي الى اجتماع البدل
والمبدل منه في ملك شخص واحد (ولا يرجع ثانيا) لان الذي يرجع به المولى على
الغاصب سوى ما سلم اولى الجنات الاولى فلا يرجع كيلا يتكرر الاستحقاق في
(وفي الصورة الثانية) وهي ما اذا جنى المدير عند مولاه حنة ثم عند غايبه
اخذى (يدفعه) اي يدفع المولى ما رجع به على الغاصب الى ولى الجنابة الاولى
(ولا يرجع) المولى على الغاصب (ثانيا) بدفعه الى ولى الجنابة الاولى
(بالاجماع) لان الجنابة الاولى صدرت من المدير وهو في بدل المولى (والقدر في الفصلين
اي فيما اذا جنى عند غايبه ثم عند مولاه) كالمدبر الا ان الفرق بينهما (انه)
اي المولى (يدفعه) اي القر نفسه (وفي المدبر يدفع القيمة) اي قيمة المدبر
(وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدراحتين لا فائدا) فانه اذا دفع القر
اليهما رجع نصف قيمته على الغاصب وسلم للمالك عند شجر وعندها لا يلزم له
بل يدفعه الى الاول واذا دفعه اليه رجع في الفصل الاول على الغاصب ثانيا
وفي الفصل الثاني لا يرجع (دوا) عصب (رجل مدبر امر بين فحني) المدير
(عصبه) اي الغاصب (في كل منهما) اي في كل من المرين (غير سيده
قيسه اليهما) اي اولى الجناتين (ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها)

اى القيمة (الاولى) الخيانة (الاولى ورجع) اى بالتصريف (عليته) اى على
 الغاصب (ثانياً انما) وضورة المسئلة انه غصب رجل مديراً فبقي عنده خطاة
 ثم رده على المولى فقصية ثانياً ثم حتى ذلك المدير عنده مرة اخرى يصير المولى
 قيمة المديرات لولى الخناثين بار يجعل القيمة لثنتين لانه رقت ماله لثمة فبقيت عليه قيمة
 واحدة تبدل الرقة ثم يرجع تلك القيمة على الغاصب للحصول كل من الخناثين عنده
 ثم قبل هذه المسئلة على الاختلاف السابق كالمسئلة الاولى وقيل على الاتفاق
 والى القول بالاختلاف اشار بقوله (وقيل فيه خلاف بمحمد) والفرق للمحمدان في
 الاولى الذى يرجع له عوض عن سلم لولى الخناثية الاولى لان الثنية كانت في يده
 المالك ولو دفع اليه ثانياً يكرر الاستحقاق اما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل
 عوضاً عن الخناثية الثانية لحصولها في يد الغاصب فلا يؤدى الى ما ذكر (ومن
 غصب صديقاً حراً) اى ذهب به بغير اذن وولى ودكره بلفظ الغصب مثلاً كلمة
 اذا غصب لا يتحقق في الاقايى الاموال والحر ليس كذلك (فات) اى الصبي (في يده)
 اى في يد الذاهب به فحسنة او يحصى فلا شئ عليه (وان) مات (بمستأجرة)
 او هبش حبة فله على عاقلة اى الذاهب (ديته) اى دية الصبي استحساناً والقصاص
 ان لا يضمن وهو قول زفر والشافعى لان الغصب في الحر لا يتحقق وجه الاستحسان ان
 صمانه ليس لكونه غاصباً بل لسببه لانه لا يملكه بقله الى مكان فيه الصواعق والحيث
 بخلاف الموت حراً او محبى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى مكان
 تغلب فيه الخبي والاضراض كالمطاعون وغيره فانه يضمن ونجيب الدية على
 العاقلة لعله بالقل تسبها قال في النهاية فان قيل فما حكم الحر الكبير اذا نقل الى هذه
 الاماكن بعد ما غاصبه شئ من ذلك اجيب حكمه ان ينظر ان كان الناقل فدية
 ولم يمكن التحرر عنه ضمن لان المقصوب عجز عن حفظ نفسه بما فعل به فيجب
 الضمان على الغاصب وان لم يمنعه من حفظ نفسه لا يضمن لان البالغ المأقول
 اذا لم يحفظ نفسه مع تمكنه من الحفظ كان التلف مضافاً الى قصيره لا الى الغاصب
 فلا يضمن فكان حكم الحر الصغير حكم الحر الكبير المقيّد حيث لا يمكنه حفظ
 نفسه انتهى (ولو قتل صبي عبداً مودعاً عنده ضمن ماقلة) يعنى اودع مولى
 المدد عنه عند صبي فقتله ذلك الصبي ضمن ماقلة الصبي قيمة العبد (وان اقل)
 الصبي (طعاماً او تلف مالاً او دمع عنه فلا ضمان) عند الطرفين (خلافاً لابي
 يوسف) والشافعى لانه ائلف مالا معصوماً مثقوماً حقاً للمالك فيجب عليه
 ضمانه وهما ان المال غير العبد ليس بمعصوم لنفسه بل معصوم لحق المالك
 وقد قوت العصمة على نفسه حيث وضع ماله في يد الصبي بخلاف العبد
 فان عصمته لحق نفسه اذ هو مبق على اصل الحرية في حق الدم فلهذا قلنا

رضان العاقل فيمة العبد (واواودع) على صيغة المجهول (عند صد
 شحور مال فاستهلكه) اى المال (ضمن) العبد (بعد العتق) لافى الحال
 عند الطرفين (خلافا له) اى لا يى يوسف فانه يؤخذ به فى الحال عنده
 (والا فراض والامارة كالاباء فيهما) اى فى العبد والصبي والدليل
 من الجانبين ماصر ايضا (والمراد بالصبي العاقل) كما شرطه محمد فى الجامع
 الصغير وفى الجامع الكبير وضع المسئلة فى صبي عمره اثني عشر سنة وذلك دليل
 على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر فيه وفعله معتبر ولهذا
 قال (وفى غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق) كما يضمن العاقل ايضا
 مالا تلفه بلا ايداع ونحوه بالاتفاق لما بينا ان التسليط فيه غير معتبر لعدم عقله
 وفعله معتبر فلهذا قلنا بالضمن

(باب القسامة)

لما كان امر القتل فى بعض الاحوال يؤل الى القسامة اوردها فى آخر الديات
 فى باب على حدة وهى فى اللغة اسم وضع موضع الاقسام وفى الشرع ايمان يقسم
 بها اهل محلة اودار وجد فيهما قتل به جراحة او اثر ضرب او خنق ولا يعلم
 من قتله يقسم خمسون رجلا من اهل المحلة يقول كل واحد منهم بالله ما قتله
 ولا علمت له قاتلا وسببها وجود القتل كما ذكرنا وركنهما اجراء اليمين على لسان
 كل واحد من الخمسين بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا كما ينبغي وشرطها بلوغ
 المقسم وعقله وحرته وان يكون الميت الموجود على الكيفية المذكورة وتكمل
 اليمين خمسين فان لم يبلغ المقسمون هذا العدد يكرر عليهم اليمين حتى يبلغ
 الخمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الخلف والحبس الى الخلف
 ان ابوا اذا ادعى الولي العبد والحكم بالدية عند النكول ان ادعى الولي القتل
 خطأ ومن محاسنها خطر الدماء وصباتها عن الاهدار وخلص من يتهم
 بالقتل عن القصاص وتعين الحسين ثبت بالاحاديث المشهورة الواردة فى باب
 القسامة (اذا وجد ميت فى محلة به) اى بالميت (اثر القتل من جرح او خروج
 دم من اذنه او عينه) لانه لا يخرج الدم منها عادة الا من شدة الضرب فيكون
 قتيلا ظاهرا فيجرى عليه احكامه (او اثر خنق او) اثر (ضرب ولم يدرك قتله)
 اذا علم قتله سقطت القسامة عن اهلها (واذا غي وله قتله) اى الميت (على اهلها)
 اى على اهل المحلة كما هم (او بعضهم) عمدا او خطأ (ولا ينفه) اى للمولى
 (خلف) على صيغة المفعول جواب اذا (خمسون رجلا منهم) اى من اهل المحلة
 (يختارهم الولي) صفة خمسون وانما كان الاختار للولي لان اليمين حقه سواء

اختار من يتهمه بأفعل كما نسقت أو التيقن أو صا إلى أهل المدينة المحرقة
 عن الميتين النكاح بعد أكثر مما يضرره النسقة فإذا حاروا القاتل فبهم الظن
 ولم يثبتوا ولو اختار في النسقة أي أو محدودا في قذف تجازلان هدية
 وليست بشهادة في غير أهلية الميتين بخلاف الأمان لأنه شهادة وحيث لم يثبت
 للشهادة (بالله ما قلناه ولا نعلم له قاتلا) فقولنا بالله متناقض بخلاف قوله ما قلناه
 وأورد على سبيل الحكاية من الجمع والأفعدة الخلف بخلاف كل واحد منهما بالله ما قلناه
 ولا علمت له قاتلا ولا يجمع معه غيره في استناده بتقيد القتل لأنه يجوز أن يكون
 قاتلا وحده ويؤى بلفظ الجمع أن يكون قاتلا مع الجماعة وكذا الذي قلناه يجوز
 أن يكون عالما بالقتل وحده وبني أن يكون غيره عالما به فإن قيل أي قاعدة في قوله
 ما علمت له قاتلا مع أن شهادة أهل المحلة غير مقبولة قلنا قاعدة تبين بحال
 الخصومة فإن الولي قد يحجز عن أميته وقد يظن غير القاتل قاتلا (ثم قضى)
 على صيغة المجهول (على أهلها) أي المحلة (بالدية) أوجود القاتل بذم
 والاصل في ذلك ما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
 والسلام كتب إلى أهل خيبر أن هذا قاتل وجديين يظهر كم قال الذي يخرج
 عنكم فكتموا إليه أن مثل هذه الحادثة وقعت في بني إسرائيل فأنزل الله على
 موسى أمر أن كانت نبيا فاستل الله مثل ذلك فيكتب إليهم أن الله تعالى
 أراي أن اختار منكم خمسين رجلا فيحلفون بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقرمون
 الدية قالوا نعم قضيت فينا بالناءوس أي بالوحي (وما تم خلفه كالكبر) أي إذا
 وجد سقط أو خفي تام الخلق به أثر من الآثار المذكورة فهو كالأكبر في الاستعانة
 المذكورة لأن تعلم الخلق ينقص حياظا أو ان كان ناقص الخلق فلا شيء ظاهر
 لأنه انفصل مظاهرا (ولا يخلف الولي وأن كان لوث) أي عداوة حلالا لما شاع
 فإنه قال إذا كان هناك لوث استخلف الأولياء والخمسين عينا فإن خلفوا انقصى
 بالمعنى على المدعى عليه عما كانت دعوى القتل أو خطبه في قول وفي قول يقتضي
 بالقول إذا كانت الدعوى في الممستد وهو قول مالك وإن نكل المدعى عن الممستد
 حلف المدعى عليهم فإن حلفوا برأوا ولا شيء عليهم وإن نكلوا فعليه المداخلة
 في قول والدية في قول واللوث عندهما قرينة طال توقع في القلب صدق المدعى
 بأن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدم أو ظاهر يشهد للمدعى
 من عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدول أن أهل المحلة قتلوه
 وإن لم يكن الظاهر شاهدا له حلف أهل المحلة على ما قلناه والاختلاف في
 موضعين في تخلف المدعي أولا وفي رواية أهل المحلة بالمعين (فإن نكس أهلها)
 أي أهل المحلة (عن الخمسين كبرت) أي عليهم إلى أن يتم (يخشون لأن الممستد)

واجب بالنص فيجب اتمامها ما أمكن ولا يشترط معرفة الحكمة في هذا العدد
الثابت بالنص وقد روى عن عررضي الله تعالى عنه انه قضى بالقسامة وعنده
تسعة واربعون رجلا فكرر اليمين على رجل منهم ليتيم به خمسة ثم قضى
بالدية وعن شريح والخفي مثله (ومن نكل) منهم عن اليمين (حبس حتى
يحلف) لان اليمين واجبة فيه تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع فيه بين اليمين
والدية بخلاف الذكول في الاموال هذا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة
او على بعض منهم غير معين والدعوى في العمد والخطاء سواء ولو ادعى على
واحد منهم بعينه انه قتل عمدا او خطاء فكذلك الحكم على ما ذكر في البسوط
وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه تسقط القسامة والدية عن الباقيين في
القباس كالوادعي على واحد من غيرهم وفي الاستحسان يجب القسامة والدية
على اهل المحلة لاطلاق النصوص (ومن قال منهم) اي من المستحلفين (قتله
فلان استثناء) ضمير الفاعل تأنيدي من ضمير المفعول الى فلان (في عينه)
بان يقول بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا الا فلانا لانه قد يريد اسقاط الخصومة
عن نفسه بقوله قتله فلان فلا يقبل قوله فيحلف كما ذكرنا (وان ادعى الولي
القتل على غيرهم) اي على رجل من غير اهل المحلة (سقطت) القسامة
(منهم) اي عن اهل المحلة اما اذا ادعى على واحد من اهل المحلة بعينه لا تبطل
القسامة والدية عن اهلها وعن الامام في رواية يكون ذلك ابراء منه لاهل
المحلة كافي الحاشية (ولا تقبل شهادتهم) اي اهل المحلة (به) اي بالقتل (على
غيرهم) اي على غير اهل المحلة الذي ادعى الولي القتل عليه هذا عند الامام
(خلافا لهمما) ابراءهم من التهمة بادعاء الولي القتل على غيرهم كالوصي
اذا خرج عن الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد لا تقبل شهادته واصله ان من صار
خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان عرضة ان يصير خصما ولم ينتصب
خصما بعد تقبل شهادته وهذان الاصلان متفق عليهما عند الكل غير انهما
يجهلان اهل المحلة بمن له عرضة ان يصير خصما وهو يجعله بمن انتصب خصما
وعلى هذين الاصلين يخرج كثير من المسائل فمن ذلك الوكيل بالخصومة
اذا خاصم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفع اذا طلب الشفعة ثم ركبها
لا تقبل شهادته بالسبع اما اذا لم يخاصم الوكيل ولم يطلب الشفعة الشفع فنقبل
شهادتهما الكوئيل في عرضة الخصومة وفي الذخيرة اذا وجد القتل في المحلة
وادعى اهل المحلة ان فلانا قتلناه دونهم واقاموا على ذلك بنسبة من غير محلتهم
جازت الشهادة وثبت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل
ذلك اول بدع بخلاف ما اذا عينوا رجلا من اهل المحلة فان الدية والقسامة

على اهل المحلة في الشرع على حالها ولم يصح ذلك عن ائمتهم وروى عن الطرحين
ان القسامة تسقط وفي التسبب وذو على الولي وعلى واحد من غير اهل المحلة
تسقط القسامة عنهم وعلى معين منهم لا هتد ان ادعى الولي اما اذا ادعى
المخروج فقال قلبي ملائ ثم مات واقام وارثه بيق على رجل آخر انه قتل لا تقبل
بأنه (ولا) تقبل شهادة اهل المحلة (على بعضهم ان ادعاه) اي الولي
(الاجماع) لان الخصومة قائمة مع الكل لما امرتهم كانوا حصصا في هذه الحادثة
وبالشهادة ترفع الخصومة عن نفسه فكان منهما في هذه الشهادة غلا غل
شهادته وفي رواية اخرى اني يوسف انه سأل في كان الاولى تركه وله الجحاح
(ووجود اكثر البدن او صفة مع الرأس) في المحلة (كوجود كاهن) لان هتد
قتل وحده في محله فلا كثر حكم الكل (ولا قسامة على صبي) لا على (يتيم و)
لان اليقين يجري على قول صحيح ولا يجري مهمسا قول صحيح على قالي (و)
لا على (امرأة و) لا على (عبد) حيث لم يكونا من اهل العصرة واليمين على
اهلها الا اذا جعل كل منهما قابلا (ولا قسامة ولادة في ميت لا اثر به) من
الصرع (او يخرج الدم من فيه او اعمه او دبره او ذكره) لان الدم يسيل في هذه
المواضع ثلثة ولا يكون قبلا لان القتل عرفا هو جئت الحوة بسبب مباشرة
الحق عادة والقسامة شرعت في المتول وهو اعلم ان لميت حلف نفسه سالا لولا
في لاثاره فهو ميت فلا حاجة بها الى صيانة دمه عن الهدر ومن به اثر فهو
معتول وما حاجة الى صيانة دمه عن الهدر وذا بان يكون به حراة او ابرص
او خنق وكذا اذا حرق الدم من عينه او اذنه لان الدم لا يخرج منهما فاد ثم
الا يخرج في البطن (او وخذ) في محله (اقل من نصفه واول) كان الاقل (مع
رأس او) وجد (نصفه مشقوقا بالطول) او وحديده او رجله او رأسه
ولا شيء عليهم فيه لان الموحود لس تقبل اذا الاقل لس كالكمل ولان هتد
دوى الى تكرار القسامة والدية في قيل واحد فانا او وحدا بوجود التصديق
في هذه المحلة القسامة والدية على اهلها لم يجدنا من ان توحث ادا وجد
الصف الآخر في محلة اخرى القسامة والدية على اهلها وتكرار القسامة
والدية في قيل واحد غير مشروع والاصل فيه ان الوجود الاول ان كان محال
لو وجد الباقي تجري به القسامة لا يجب فيه وان كان محال او وحدا السابق
لا تجري فيه القسامة يجب والمعنى ما يتيسر (وان وجد) القيل (على دابة
يسوقها) اي الدابة (رجل فديده على فاطمه) اي فاطمة السائى سواء كانت
السائق مائة كالمسألة او غير مائة لا على اهل المحلة لانه في يده لاني ابداهم
(وكذا) اي يضمن فاطمة القائم او فاطمة الزاكر (او كان يقودها او راكبا)

لانه في يده فصار كما اذا كان في داره (وان اجتمعوا) اي السائق والقائد والراكب
 (فعلهم) اي يجب الدية عليهم لانه في ايديهم فصار كما اذا وجد
 في دارهم ولا يشترط ان يكونوا مالكيين للداية بخلاف الدار والفرق
 ان تدبر الدابة اليهم وان لم يكونوا مالكيين اليها وتدبر الدار الى مالكيها
 وان لم يكن ساكنيها وقيل القسامة والدية على مالك الدابة فعلى هذا
 لا فرق بينهما وبين الدار (وان وجد) قيل (على دابة بين قريتين فعلى اقربهما)
 اي اقرب القريتين الى القتل الذي وجد على ظهر الدابة التي حرت بين القريتين
 لما روي انه عليه السلام امر في قتييل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد اقرب
 الى احدهما بشبر فقضى عليهم بالقسامة والدية واشترط سماع الصوت من
 القريتين ولم يقيد بالصوت بهذا القيد سيما للكثر قال شارحه الزيلعي هذا
 محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت وما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم
 الصوت فلا شيء عليهم لانه اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت يمكنهم الغوث
 فينسبون الى النصرة في النصرة وان كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا ينسبون
 الى النصرة في النصرة انتهى وقد صرح بهذا القيد في الواو الجية حيث قال
 واو وجد القتل بين القريتين ينظر الى ايهما اقرب وانما يجب القسامة والدية
 على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع
 منه الصوت لا يجب على واحد من القريتين ويراعى حال المكان الذي وجد فيه
 القتل ان كان مملوكا يجب القسامة على المالك والدية على عاقلته وان كان
 مباحا لكنته في ايدي المسلمين يجب الدية في بيت المال وفيه ايضا ولو وجد
 قتييل في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهل القرية
 فهو على صاحب الارض لان العبرة للمالك والولاية (وان وجد) قتييل (في دار
 نفسه فعلى عاقلته) اي يجب الدية على عاقلته القتييل لورثته عند الامام
 (وعندهما لا شيء فيه) لانه لما وجد قتيلا في دار نفسه جعل مكانه
 قتل نفسه ومن قتل نفسه يهدر دمه وقال الامام انما وجبت الدية
 على عاقلته لانه لو وجد غيره قتيلا في ذلك الموضع كانت الدية على عاقلته
 لان السبب وجود القتل في ذلك المكان كانض عليه عمر رضي الله تعالى عنه
 وحين وجد قتيلا كانت الدار مملوكة لورثته لانه ميت ليس من اهل المالك
 فلهذا كانت الدية على عاقلته (وان وجد) اي القتل (في دار انسان فعليه)
 اي على ذلك الانسان (القسامة) لان التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك
 (وعلى عاقلته الدية) لان نصرة وقوته بهم (وان كانت العاقلة محضورا
 بدخولهم في القسامة ايضا) اي كصاحب الدار عند الطرفين (خلافا لابي يوسف)

فانه قال لا قسامة على الواقعة لان رب الدار اخضعها لمن شئره ولا يشتر كذا
 غير من القسامة كاهل المحلة وانه لا يشتر كهم عواقلهم فيها ولما ان الحضور
 الزمهم نصرة الموضع كاي لم ربي الدار فيشاركونه في القسامة (والا) اني
 وان لم تكن العاقلة حذورا بل مكافاة عاين (كررت) الايات (عليه)
 اي على رب الدار ووجبت الدية على العاقلة لما تقدم (والقسامة على الملاك
 دون السكان) عند الطرفين يعني اذ كان في المحلة سكان وبلاك فاقسامة
 على الملاك عندهما (وعندنا يوسف على الجميع) لان ولاية اندلس كما يكون
 ملكا يكون بالسكنى ولا يله عليه السلام قسوة القسامة والدية على اهل حبر
 وقد كانوا اسكنا ولا وجودهم ما طاهم لآلهم المائة اولوحدون اقبل
 بينهم والكل في ذلك سواء وان كانوا يسلمون الى اهلهم بالليل منسل الجاهل
 والمساع يكونون مائة في موضع وينسرون الى اهلهم بالليل ولا شيء عليهم
 واهما ان التدبير في جعل المحلة الى الملاك دون السكان لان السكان يستلمون
 في كل وقت من محلة الى محلة دون الملاك ولا ما يكون من العلم وهو الشفعة
 ينص به الملاك هكذا ما يكون من امره واما اهل حبر فكما ملاكا لا سكانا
 الملاك هم اصحاب الرقة والسكان هم المستأجرون والسميون والمودعون
 والمترهون واذا وجد الضيق في دار الشعب قبله فهو على رب الدار عليه
 الامام وقال ابو يوسف ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
 واذا كان شاطرا عليه الدية والقسامة واعتوى اليوم على قول ابي يوسف
 (وهي) اي القسامة (على اهل المحلة) اي اصحاب الاملاك القديمة الذين
 ملكوها حين فتح الامام الدية وهمها بين المؤمنين (ولو اني منهم) اي من اهل
 المحلة (واحد دون المشركين) هذا عند الطرفين رحمه الله تعالى
 (وعند ابي يوسف على المشتري ايضا) لان الدعاء بما يحب تركه المصلحة
 من له ولاية المحلة واهلها جعلوا مقصرين وولاية المحلة باعتبار السكنى فيها
 وقد استمروا فصار كالدائر المشتركة بين واحد من اهل المحلة وبين المشتري
 ولو كان المحلة مائت في التقدم لما شاركه المشتري واهما ان صاحب المحلة هو
 الشخص يتدبر المحلة والمحلة تناسب اليه دون المشتري ولما راجعه المشتري
 في التدبير والقيام بتدبير المحلة فكان هو المختص بالقسامة ووجوب الدية دون
 المشتري وقبل المال الامام اهداياه على ما شاهد من عادة اهل الكوفة
 في زمانه ان اصحاب المحلة في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركونهم المشتريون
 في ذلك (وان لم يبق من اهل المحلة احد على المشتري بالحق) اي ان لم يبق
 من اهل المحلة احد بان ياعوا كلهم ما غسامة الدية على المشتري لانه قال

من يستند بهم أو رزاجهم فانتقلت الولاية إليهم بندهما وعند أبي يوسف حدثت
أهم الولاية لزوال من رزاجهم والفرق بين التعليلين حتى يظهر بالثأسل
(وان بيعت دار ولم تقض) فوجد فيها قتل (فعلى البائع) أي يجب القسامة
والدية على عاقلة البائع عند الامام (وعندهما على المشتري) لأنه انما نزل
قالا باعتبار التقصير في الحفظ والمالك للمشتري قبل القبض في البيع البات فلهذا
وجبت عليه القسامة والدية وله ان القدرة على الحفظ باليد لا بالمالك واليد قبل
القبض للبائع فكان مقصرا في الحفظ فوجب عليه (وفي البيع بخيار على عاقلة
ذی السند) عند الامام (وعندهما على من يصير المالك له) لأنه انما نزل قالوا
باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب الاعلى من له ولاية الحفظ والولاية تستند
بالمالك ولهذا لو كانت الدار وديعة يجب الدية على صاحب الدار دون المودع
وما شرط فيه الخيار يعتبر فيه قرار المالك وله ان الحفظ انما يكون في الايدي لأنه
يقدّر على الحفظ باليد بدون المالك ولا يقدر عليه بالمالك بدون اليد والحاصل انه
اعتبر اليد وهما اعتبارا للمالك ان وجد والا فتوقف على قرار المالك (ولا تدى
عاقلة ذی السند إلا بحجة انها) أي الدار (له) يعني اذا كانت دار في يد رجل
فوجد فيها قتل لا تعلقه عاقلة حتى يشهد الشهود انها لصاحب اليد واليد
وان كانت تدل على المالك الا انها تحتمل فلا تكفي لايجاب الضمان على العاقلة
كما لا تكفي لا استحقات الشفعة في الدار المشفوعة لان ما ثبت بالظاهر لا يصلح حجة
لاستحقاقه ويصلح للدفع كما عرف في الاصول ولا فرق في ذلك بين ان يكون
القتيل الموجود فيها هو صاحب الدار او غيره (وان وجد) أي القتل
(في دار مشتركة سنيها مختلفة) بان كان نصفها لرجل وعشرها لآخر ولاخر
ما بقي (فالقسامة والدية على الرأس) لان هذا الحكم مضاف الى ولاية الحفظ
وعند التقصير فيه يثبت احكام القتل بدلالة المالك وولاية الحفظ ثابتة اهم على
السواء والدلالة واحدة لا يختلف اثرها بتفاوت المالك فكان على عدد الرأس
كالشفعة (وان وجد) أي القتل (في سفينة فعلى من فيها) أي في السفينة
(من الملاحين والركاب) جمع راكب أي يجب القسامة والدية على من كان
في السفينة من اربابها وسكانها المالك وغير المالك في ذلك سواء لانهم في تدبيرها
سواء اذا حزمهم امر اما على مذهب أبي يوسف فظاهر التسوية في الدار بين
السكان والملاك واما على قولهما فلان السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد
حقيقة فأنه حركت كالديانة (وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها) لانهم
احق الناس بالتدبير فيه (وان) وجد القتل (بين قريتين فعلى اقر بهما)
أي القريتين الى القتل لما روي سابقا (وان) وجد (في سوق بمالك فعلى

الثالث - هذا الامام (وعبد الله يوسف على السكان) سواد كثير من املاكه اوصم
 ملاك مال صاحب انفسهم في اقول يدعي ان يشارك الملك السكان عبد الله
 يوسف كما في مسألة الدار (وفي غير الملوك) من الاسواق (كاشوارع)
 نجح فشارع وهو طريق الاعظم (عشلي بت المال) اي يجب الدية على
 بيت المال بدون قسامة لان الحق بالسلمة في قهمة القتل وهذا لا يتحقق
 في الحق العائذ وفي الدرر اعلم ان الطريق في قسم اتداء من قسمين احدهما طريق
 خاص وهو ما يخص بواحد او اكثر و يكون له مدخل لا يخرج والاخر طريق
 عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر و يكون له مدخل ويخرج ويسمى هذا بالشارع
 وهو ايضا قسمان احدهما شارع الحلة وهو ما يكون المرور فيه اكثر من اهل
 الحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قاله في التاسع وفي مسجد حلة على
 اهلها كما لو وجد في شارع الحلة والاخر اشوارع الاعظم وهو ما يكون مرور
 جميع الطوائف فيه على اسوية كاطرق الواسعة في الاسواق وخارج الابدان
 وهذا ما قال صاحب الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة
 فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى تدفع الشهة وتصحح الاوهام
 انتهى وقال صاحب الهابة في شرح قول صاحب الهداية وان لم يكن ملكا
 كالشوارع العامة على بيت المال انما اراد بها ان تكون باقية عن المحل واما الاسواق
 التي تكون في المحال فهي معمولة بعملة اهل الحلة فتكون القسامة والدية
 على اهل الحلة انتهى وقال الزياحي وفي الجامع والشارع لا قسامة ولدية على
 بيت المال لان الدية في مسجد الحلة الزهيم والجامع والشارع للعامة ثم قال بخلاف
 الاسواق المروكة لاهلها والتي في المحال والمساعد التي فيها ميث يجب الضمان
 فيها على اهل الحلة او على الملك على الاحلاف الذي هال لاهل حلة وطه
 ختمه اربابها او بعملة اهل الحلة انتهى ونحوه في ابرارمة وقبانيه وفي
 المضلا بوجوب اقامه والدية على اقرب الخلات وقال وانما يكون على
 بيت المال فيما اذا كان الشارع ناشئا عن الخلات نص على ذلك في شروع الهداية
 وعامة كتب العاوي انتهى وانما ما بالكلام في هذا المقام لما به من اطلاق
 المور ان الدية فيما ذكره على بيت المال من غير تعدد بالبعد عن الخلات ولا بد
 من اسار هذا المقيد كما هو في اكثر المقترحات (وكذا) يجب الدية على بيت
 المال (ارواح القتل في المسجد الجامع) لانه للعامة لا خص به واحد دون
 واحد (وكذا ان يوجد في السجن) هذه الطريق (وعبد الله يوسف على
 اهل السجن) لهما اهل السجن فهو دون في السكون في ذلك الموضع
 فقامت دون محظوظه والتدبره ثم ذلك الموضع معد للخدمة المسلمين فدية

القتيل الموجود فيه تكون على بيت المال وابو يوسف اعتبر كونهم سكانا وهم
الذين يشومون بتدبير ذلك الموضع ماداموا قيد فالظاهر ان القتل حصل منهم
قالوا وهذا الاختلاف بناء على مسألة الملاك والسكان كذا في الكافي (وان)
وجد (في بركة) بكسر الراء وتشديد الباء الصخراء (ليس بقربة) هكذا
في عامة النسخ بضمير المذكر فان صح يكون التذكير باعتبار الموضع او المكان
والجملة صفة البركة (قربة يسمع منها) اي القربة (الصوت) الجملة الفعلية
صفة لقربة (فهو هدير) اما اذا سمع منها الصوت تكون فناء العمران وهم
احق بالتدبير فيه لرعى مواشيهم الا يرى انه ليس لاحد ان يحصى ذلك الموضع
بغير رضاهم واما اذا لم يسمع منها الصوت الواقع في البركة فيعد ذلك الموضع
من جملة الموات فلا يجب فيه شيء ولا يوصف اهل القربة بالتقصير لان القتل
بهذه الحالة لا يلحقه الغوث بتصويده وهذا اذا لم تكن مملوكة لاحد فان كانت
فالقسامة والدية على طاقته (وكذا لو) وحد (في وسط الفرات) قال
في المغرب هو نهر الكوفة والمراد به النهر العظيم لخصوص نهر الفرات مكانه
قال وما يشبهه ولهذا قال في المبسوط اذا وجد القتل في نهر عظيم يجري به
الماء فلا شيء فيه وذكر الوسط ليس بقيد احترازي لان حكم الشط حكم
الوسط مادام يجري بالقتيل ماؤه (وان) وجد (محتبسا بالشط) اي جانب
النهر (فعلى اقرب القرى منه) اي من الشط لان الشط في ايديهم بحيث
يستقون منه ويوردون دوابهم عليه فكانوا احق بتدبيره فكان ضمان
المحتبس فيه عليهم ولو كان نهر صغيرا قوم معروفين فالقسامة والدية
عليهم لانهم احق الناس بالانتفاع بمائه سقيا لاراضيهم والتدبير في كربة
واجراء الماء منه اليهم فكان بمنزلة المحلة والنهر الصغير ما يستحق بالشركة
فيه الشفعة وما لا يستحق بالشركة فيه الشفعة فهو نهر عظيم كالفرات ويجوز
كذا في الكافي (وان اتى قوم بالسيف ثم اجلوا) اي انكشفوا وتفرقوا (عن
قتل فعلى اهل المحلة) لان حفظ المحلة في مثل ذلك واجب على اهلها فثبت
قصرها في الحفظ وجبت عليهم القسامة والدية (الا ان يدعى وليه) اي القتل
(على القوم) الذي اتفوا واجلوا (او على واحد من مناهم فتسقط) اي القسامة
والدية (عنهم) اي عن اهل المحلة لانه بدعواه جعل ميراثا لاهل المحلة عن القسامة
والدية (ولا يثبت) القتل (على) اولئك (القوم) الذين اتفوا واجلوا
(الابحجة) ان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق لقوله عليه السلام لو خلى الناس
ودعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من
انكر (ولو وجد) اي القتل (في معسكر) اي موضع معسكر (بارض غير مملوكة

لاسد (فان) وجد (في ثبائه) هو الحية من العروق (او مضطرب) وهو الحية
 العظيمة (قولي ربه) اي زب الخطباء او القضاة (او الادعي الاقرب) اي لقب
 الدية والقسامة على اهل ذلك الخطباء او القضاة الاقربين (معد) اي من القتل
 لان المعتبر واليد في الموضع الذي لا تملك الاخذ فيه قاتوا هذا اذا نزوا قبائل قبائل
 منفرقين واما اذا نزوا جملة مختلطين فالدية والقسامة على العسكر جميعهم
 لانهم لما نزوا لجملة مختلطين صارت الامكنة كلها بمنزلة لجملة واحدة فيكون
 من ذوا اليهم كلهم قحبه غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم كلهم (وان كانوا)
 اي العسكر (قد قاتلوا عدوا) ووجد قبيل بينهم (فالقسامة والدية عليهم)
 لان الظاهر ان العدو قتل فكان هدرا (وان كانت الارض) التي نزل بها العسكر
 (مماوكة) لاسد (فالعسكر كالساكن والقسامة على المالك لاسي بهم) اي لاصلي
 العسكر لان المالك هو الشخص بالتدبير في ملكه وحفظ ملكه اليه كما مر ان لاصلي
 الساكن مع المالك عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) فانه يوجب القسامة
 والدية على المالك والساكن جميعا ودليله مذكور فيما سبق فلا حاجة الى اعادته
 (ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم ينزل ذا فراش حتى مات) من تلك
 الجراح (فالقسامة) والدية (على القبيلة) التي جرح بها (عند الامام
 وعند ابي يوسف لاشي فيه) لان القسامة والدية انما شرعت في القتل الموجود
 وهذا جريح ايس بقتل فصار كما لو لم يكن صاحب فراش وله حامية اذا كان
 صاحب فراش فهو مريض والمرض اذا نزل به الموت يجعل كاليت من اول
 سبه في حكم التصرفات فكذا في حكم القسامة والدية يجعل كانه مات حيين
 جرح في ذلك الموضع فاما اذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم المصيرقات
 كالصحاح فكذا في حكم القسامة والدية وعلى هذا التخرج اذا وجد على ظهر
 انسان يحمله الى بيت فانت بعد يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى لم يحمله
 على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وان كان يذهب ويجي فلا شيء على
 من حمله وقد خلا في ابي يوسف وهذا لان وجوده جريحاً في يده كوجوده جريحاً
 المحلة كذا في الكافي واليه اشار بقوله (ولو) كان (مع الجروح) لا يحل (يقتل)
 ذلك الرجل المحروح الى اهله (ومات) المحروح في اهله (فلا ضمان على الرجل)
 الجرح (عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام نعمن) والعله فيه من الميراث
 ما سلفناه فاعلم عن الكافي (ولو ان رجلين كانا في بيت واحد) (فقتل
 احدهما مذبحاً صم الاخر ديتاً عند ابي يوسف خلافاً لجمد) فانه قال
 لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل ان يكون قتله الاخر فلا يوجب الضمان
 بالشك ولا يوجب ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فلا يمتثل لهذا التوهم

كلا يعتبر اذا وجد قتيلًا في محلة (ولو وجد القتل في محلة لأخرى كررت الممين عليها وتدى عاقبتها عند الطرفين وعند ابى يوسف على عاقبتها القسامة ايضا) كالدية لان القسامة على اهل النصره والمرأة ليست منها فاشبهت الصبي لهما ان القسامة في القتل في المالك باعتبار المالك نفيا لتهمة القتل والمرأة في المالك وتهمة القتل كالرجل في القسامة (قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة) اى قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة لانها حيث جعلناها قاتلة شاركت العاقلة في الدية لانه حيث وجبت الدية على غير المباشر فعلى المباشر اولى ان يجب جزمه منها (ولو وجد) اى القتل (في ارض رجل في جنب قرية) صفة الارض (ليس صاحب الارض منها) اى من تلك القرية والجملة المصدرة بليس صفة قرية (فهو) اى وجوب الدية والقسامة (على صاحب الارض) لان التدبير في حفظ المالك الخاص الى المالك دون غيره فيجعل كان المالك هو القاتل

(كتاب المعاقل)

المعاقل (جمع معقله) كالمفاخر جمع مفخرة من عقل يعقل عقلا وعقولا ولما كان موجب القتل الخطاء وما في معناه الدية على العاقلة لم يكن بد من معرفتها وبيان احكامها في هذا الكتاب فقال (وهى) اى المعاقل (الدية) وسميت الدية عقلا ومعقله لانها تفعل الدماء من ان تسفك اى تمسكها وتمنعها لما يلزم عليها من وجوب الدية ويسمى العقل عقلا لمنع صاحبه عن القبائح (والعاقلة من يؤذيها) اى الدية (وهم) اى المؤدون (اهل الديوان) وهم الجيش الذين كتبت اسمائهم في الديوان وفي القساموس والديوان يكسر ويقمع مجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العظيمة واول من وضعه عمر رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين ودباوين انتهى والاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطاء وشبه العمد قوله عليه السلام لاولياء الضاربة قوموا فادوه (ان كان القاتل منهم) والعاقلة عند الشافعى العشيرة لانه كان عليهم في عهد رسول الله عليه السلام ولا نسج بعده لانه لا يكون الابوحى على لسان نبي ولا نبي بعده ولانه صلة والا قارب احق بالصلوات كالارث والنفقات ولنا ان عمر رضى الله تعالى عنه فرض العقل على اهل الديوانى بمحض من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه منكر منهم فكان ذلك اجماعا منهم فان قيل كيف يظن بهم الاجماع على خلاف ما قضى رسول الله عليه السلام قلنا هذا اجماع على

وفاق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علموا ان رسول الله عليه
 السلام انما قضى على العشرة باعتبار النصرة وقد كان قوة المرة ونصرتة يومئذ
 بعشرته ثم لما دون عمر رضى الله عنه الدواوين جازت القوة والنصرة بالدينور
 فلهذا قضى بالدية على عمل الديوان (يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين)
 من وقت القضاء بالدية والتقدير ثلاث سنين مبرور عن عطائه عليه السلام ومجلى
 عن عمر رضى الله عنه ولان الاخذ من العطاء للضعيف والعطاء يخرج في كل
 سنة مرة (فان خرجت ثلاث عطايا في سنة اقل من ثلاث سنين او) في مدة
 (اكثر) مثل ان تخرج عطاياهم في ستة سنين مثلا (اخذ منها) اى من العطايا
 وحاصله انه اذا خرجت لعاقله ثلاث عطايا في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية
 او جود محل اداء الدية فلا فائدة في التأخير واذا خرجت في ست سنين يؤخذ منها
 في كل سنة سدس الدية اذا لم يكن المأخوذ من الاعطية لامن اصول
 او اهلهم وذلك يحصل بالاخذ من عطاياهم في ثلاث سنين او اقل منها او اكثر
 وهذا اذا كانت العطايا في السنين المستقلة بعد القضاء بالدية حتى لو اجتمعت
 في السنين الماضية قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب
 بالقضاء (ومن لم يكن منهم) اى من اهل الديوان (فعاقبته قبيلته)
 لان نصرتة بهم وهى المعبرة في هذا الباب (يؤخذ منهم في ثلاث سنين)
 ايضا (من كل واحد) منهم (ثلاثة دراهم او اربعة) دراهم (كل سنة
 درهم) قوله كل بالنصب على الطرفية خير مقدم ودرهم مبتدأ ومخرن (او)
 كل سنة (درهم وثلاث) درهم (لا يزيد وهو الاصح) مراعاة معنى الخفيف
 فيه (وقبل) يؤخذ من كل واحد (في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة)
 دراهم فيكون المأخوذ من كل واحد في ثلاث سنين تسعة دراهم او اثني عشر
 درهما وانما كان القول الاول اصح لخروج هذا القول من حد الخفيف ونحوه
 حد الجزية في الثاني وقربه منه في الاول وعند الشافعي يجب على كل واحد
 نصف دينار (فان انتسح القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل اليهم نسبا)
 الاقرب فالاقرب (على ترتيب العصابات) وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم
 بنوهم واما الاباء والابناء فقبل يدخلون لانهم اقرب وقيل لا يدخلون لان الغنم
 لتنى الحرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلاثة او اربعة وهذا المعنى انما يكون
 عند الكثرة والاباء والابناء لا يكثرون ثم انهم قالوا ان هذا الجواب انما يشبهه
 في حق العرب المحنوظة انسابهم فامكن ايجاب العقب على اقرب القبائل
 من حيث النسب واما الجيم فلا يستقيم هذا الجواب فيهم لتضيقهم انسابهم
 فلا يمكن ايجاب الدية على اقرب القبائل اليهم نسبا واذا لم يمكن فقد اختلفوا

في هذه المسئلة فقال بعضهم يعتبر المحال والقرى الاقرب فالاقرب وقال بعضهم
 يجب الباقي في مال الجاني وفي السير ازمة اذا لم يكن للقاتل عاقلة قاله في بيت
 المال وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى (والقاتل كاحدهم) لانه المباشر
 للقتل فلا معنى لاخراجه من العقل ومواخذة غيره وقال الشافعي لا يجب على
 القاتل شيء لانه اذا لم يجب عليه الكل فلا يجب عليه البعض اذا الجزاء لا يخالف
 الكل قلنا ايجاب الكل اجحاف به ولا كذلك ايجاب البعض وعدم وجوب
 الكل لا يثبت وجوب البعض (وان كان) اي القاتل (ممن) اي (قوم
 يتناصرون بالحرف) جمع حرفة (او بالحلف) بكسر الحاء وهو التحالف
 على التناصر (فعلى اهل حرفته او) اهل (حلفه) لما بينهم من التناصر
 (وعاقلة المعتق) بفتح التاء (و) عاقلة (مولى المولاة مولاة وعاقلة)
 يعني ان كلا من المعتق ومولى المولاة عاقلة مولاة وعاقلة مولاة لان النصرة
 لهم ولقوله عليه السلام مولى القوم منهم وفي مولى المولاة خلاف الشافعي
 (وعاقلة ولد الملائنة عاقلة امه) لان نسبته اليهم فيصرونه (فان ادعاه
 ابوه بعد ما عقلوا) اي عاقلة الام (عنه) اي عن ولد الملائنة (رجعوا
 على عاقلة) اي عاقلة الاب (بما غرموا) في ثلاث سنين من يوم يقضى
 القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الدية لم تكن واجبة عليهم لانه
 لما كذب الاب نفسه ظهر ان النسب كان من الاب لان النسب يثبت منه
 من وقت الطلق لا من وقت الدعوة فتبين به ان عقل جنائنه كان على عاقلة
 ابيه وان قوم الام تحمّلوا عن قوم الاب مضطرين في ذلك بالزام القاضي
 وانما يرجعون في ثلاث سنين لانهم ادوا هكذا (وانما تعقل العاقلة ما وجب
 بنفس القتل) وهو ما يجب بالخطاء او شبه العمد او السبب (فلا تعقل جنابة
 عمدا ولا جنابة عمدا ولا ما زام بصلح او اعتراف) لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
 مرفوعا اليه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تعقل العاقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا
 ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة ولانه لا يتناصر بالعبد والاقرار والصلح
 لا يلزمان العاقلة لقصور ولايته عليهم وارش الموضحة نصف العشر
 ولان تحمل العاقلة تحمزا عن الاجحاف بالخطأ ولا اجحاف في القليل (الا ان يصدقوه)
 اي العاقلة المعترف فيما اقربه لان التصديق اقرار منهم فلهذا اقرارهم
 لان لهم ولاية على انفسهم والامتناع كان لحقهم وقدرال (ولا) تعقل العاقلة
 (اقل من نصف عشر الدية) وتحمل نصف العشر فصاعدا لما امر من قوله
 عليه الصلاة والسلام لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا
 ولا مادون ارش الموضحة وارش الموضحة نصف عشر بدل النفس ولان

لا يجب على العاقلة تدفع الإيجاف عن ابنتي وذلك في القليل دون الكثير قل هذا
 أوجبنا الكثير على العاقلة والفصل بينهما الرشد الموصفة بالنص وما دون ذلك يكون
 في مال الجاني (بل ذلك) أي الأقل من نصف عشر الدية (على الجاني) والقياس
 في أحد الشئيين أما التسوية بين الكثير والقليل في إيجاب الكل على العاقلة
 كما ذهب إليه الشافعي أو التسوية بشيء في أن لا يجب شيء على العاقلة كما في ضمان
 لئلا نكثنا تركنا القياس بالسنة وإنما جاءت السنة في إرش الجاني في الإيجاف
 على العاقلة وإرش الجاني نصف عشر بدل الرجل فيقتضي بذلك على العاقلة
 وفيما دونه يؤخذ بأنه كذا في الكافي (ولا تدخل النساء والصبيان في العقل)
 لقول عمر رضي الله عنه لا يعقل مع العاقل صبي ولا امرأ ولا العقل إنما يجب
 على أهل التصرة لتركهم مراقبته والناس لا يتصامرون بالصبيان والنساء
 ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف التصرة والجزبة وعلى هذا لو كان القاتل
 صبي أو امرأة لشيء عليهما من الدية لأن وجوب جزء من الدية على القاتل
 إنما هو باعتبار أنه أحد العاقل لأنه يتصرعه والصبرة لا توجد فيهما وفي
 الدين وهذا صحيح إذا قلناه غيرهما وأما إذا باشر العقل بأحدهما فالصحيح
 أنهما يتساركان العاقلة وكذا المجنون إذا قل ما الصحيح أنه كواحد من العاقلة
 انتهى (ولا يعقل مسلم عن كافر وبالكس) أي لا يعقل كافر عن مسلم لعدم الناصر
 (و يعمل الكافر عن الكافر وإن اختلما) لأن الكفر ملة واحدة (إن لم تكن
 العداوة بين الملتين طاهرة كاليهود مع النصارى) فإن العداوة بينهما طاهرة
 ولا يعقل بعضهم بعضا لعدم الناصر بظهور العداوة بينهم هكذا روى عن
 أبي يوسف (وإن لم يكن للدمى طائلة فالدية في ماله في ثلاث سنين) من يوم
 يقضى عليه كافي حق المسلم لما ان الوجوب على القاتل وإنما تحول عنه إلى العاقلة
 لو كانت موجودة فإذا لم توجد كانت الدية عليه (والمسلم) إذا لم تكن له عاقلة
 (يعقل عنه بيت المال) لأن الدية تجب بالحصر وجعاعة المسلمين يتصامرون
 (وجعل) المسلم (كالدمى) تجب الدية في ماله إذا لم تكن له طائلة (وإن جنى
 حر على صده خطأ فعلى العاقلة) لأنه ضمان الادعى فوجب على العاقلة إذا كان
 العقل حظه قياسا على الحر وقال الشافعي في قول تجب على القاتل لأنه بدل
 المال عنه حتى أوجب قيمة بالغة ما بلغت ولا خلاف في أطراف العبد أن ضمانه
 لا يجب على العاقلة لأنه يسلك بها مسلك الأموال ولا يعقل العاقلة ما جنى العبد
 على حر لأن المولى في كونه مخاطبا بمجانبته العبد بمنزلة العاقلة فلا تتحمل عن العاقلة
 عواقبهم فكذا لا تتحمل جناية العبد عاقلة مولاة والإصل في ذلك قوله عليه
 الصلوة والسلام لا يعقل العاقلة عبدا ولا عبدا

(كتاب الوصايا)

لا ينبغي ظهور مناسبة ايراد كتاب الوصايا في آخر الكتاب لان آخر احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله اختصاص بكتاب الجنائيات والديات والجنائيات قد تنقضى الى الموت الذي وقتبه وقت الوصية والوصية في الاصل اسم بمعنى المصدر ثم سمي الموصى به وصية كما في العناية ومنه قوله تعالى من بعد وصية يوصيكم بها الله تعالى (الوصية) في الشرع (تمليك مضاف الى ما بعد الموت) يعني بطريق التبرع سواء كان عينا او منفعة وسببها ان يذكر بالخير في الدنيا ونيل الدرجات العالية في العقبى ومن شرائطها كون الموصى اهلا للتمليك والموصى له اهلا للتملك والموصى به بعموم الموصى ما لا قبلا للتمليك من الغير بعقد من العقود ومنها عدم الدين ومنها التقدير بثلاث التركة حتى انها لا تصح فيما زاد على الثلث ومنها كون الموصى له اجنبيا حتى لا تجوز الوصية للوارث الا باجازة بقية الورثة وركنهما ان يقول اوصيت بكذا فلان وما يجري مجراه من الانفاذ المستعملة فيها واما حكمها ففي حق الموصى له ان يملك الموصى به ملكا جديدا كما في الهبة وفي حق الموصى اقامة الموصى له فيما اوصى به مقام نفسه كالوارث واما صفتها فاذكره في المتن بقوله (وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانصبا عنهم) لانه تردد بين الصدقة على الاجنبي والهبة بالترك للقريب والاول اولى لقوله عليه السلام اوصدقة ينبغي بها رضاء الله تعالى (والا) اي وان لم تكن الورثة اغنياء ولا يستغنون بانصبا عنهم (فتركها) اي الوصية (احب) لما فيه من الصدقة على القريب وقد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولان فيه حق الفقير والقراية جميعا (ولا تصح) الوصية (بما زاد على الثلث) لقوله عليه السلام في حديث سمعته من ابي وقاص رضي الله تعالى عنه انه قال جاء رسول الله عليه السلام بعودني من وجع اشتدني فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وانا ذومال ولا يرثني الابنة لي افا تصدق بشئ مالي قال لا قلت فاشطري يا رسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثلث والثالث كثير او كبير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير لك من ان تدعهم عالة يتكفون الناس (ولا يصح) الوصية (لقائله) اي الموزن (مباشرة) لقوله عليه السلام لا وصية لقاتل وقيد بقوله مباشرة احترازا عن القتل تسببا فانه لا يمنع صحة الوصية لعدم تناوله النص (ولا واريته) لقوله عليه السلام ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث ولان بقية الورثة بتأذن باشاره بعضهم ففي تجوز قطعية الهبة الرحم (الاباجازة الورثة)

استثناء تقدم من علم الصحة زاد الثالث وعلم صحة الوصية لله ووارثه يعني
 لا تصح الوصية بما زاد على الثالث ولا لله ولا لوارثه في حال من الأحوال الا في
 حال البناء بما جاز الوثقة فتصحح لأن عدم الجواز كان لحقهم فتجاوز بإجازتهم
 والمأوى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه السلام قال لا يجوز وصية
 أوارث الا أن يشاء الورثة وبشرط أن يكون المخرج من اهل البرع بأن يكون عاقلاً
 بالاعوان ايجاز البعض دون البعض يجوز على المخرج بتقدير حصته دون بقية الوارثين
 على نفسه فقط ولا تنسب ايجاز الوثقة في حال حيوة الموصي حتى كان لهم
 ان يرجعوا بعد موت الموصي (وتصح) الوصية (بالثالث) الاجنبي (وارثه) يعني
 لقوله عليه السلام ان الله تصدق عليكم ثلث اموالكم في آخر اعماركم زاد ذلككم
 في اعمالكم فضعوها حيث شئتم او قال حيث احببتم والاجماع على ذلك
 (وتصح الوصية من المسلم للمسلم وبالعكس) فالاول لقوله تعالى لا يشعركم الله
 عن الدين لم يشعركم في الدين وانساني لانه بعد الذمة ساوي المسلم في العاملات
 والتمتع حتى حاز ائمة من الجنسين في حال الحيوة وكذا بعد المات وفي
 الجامع الصغير الوصية الحرة هو في دارهم باطلا لانها روصلة وقد ذهب
 عن من يقاتلوا لقوله تعالى انما سهاكم الله عن الدين فانكروكم في الدين الا بعد
 وفي السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل ايجاز
 كذا في الكافي وقدم ما مل واما وصية الحرة بعد ما دخل دارا باعانا فانها جائزة لانها
 ولا بد غايك المال في حيوة فكذا بعد مماته خلافة لا فرق بين وصيته بالثالث او بجميع ماله
 لان المسلم انما منع من الوصية بما زاد على الثالث لم ينع من الوصية فان حقهم معصوم
 من الابطال بخلاف ورثة الحرة لان حقهم ضرر معصوم فذلك لم يمنع حقهم صحة
 الوصية بالجامع كافي شروح الجامع الصغير (وتصح) الوصية (للمسلم) (اي بالثالث)
 (او كان بينهما) اي بين الوصية (وبين ولادته) اي الجمل (او قبله) اي
 ستة اشهر من وقت الوصية اما الاول فلان الوصية تحت الميراث لانها
 استخلاف من وجه اذا الموصي له بخلافه في بعض ماله كالارث ولهذا لا يحتاج
 الى القبض والجنين صلح حايضة في الارث فكذا في الوصية الا انها ترد بالرد
 لان فيها معنى التملك بخلاف الارث فانه استخلاف مطلق وبخلاف الهبة
 لانها تملك محض والولاية لاحد عليه حتى يملكه شيئا فان قيل ان الوصية
 شرطها القول والجنين ليس من اهل التكليف فصح قلنا الوصية تشبه الهبة
 وتشبه الميراث فتشبهها بالهبة بشرط القول اذا امكن ولشبهها بالميراث بشرط
 القول اذا لم يمكن فلا يشبهها بالجنين واما الثاني فانه تجري فيه الورثة فتجري فيه
 الوصاية لما مر ان الوصاية تحت الميراث وقد يتقارب يوم الموت اذا انت

بالولد لأقل من ستة أشهر من يوم الموت (ولا تصح الهبة له) أى الحمل
لأن الهبة من شرطها القبول ولا يتصور ذلك من الجنين ولا يلى عليه أحد حتى
يقبض عنه (وإن أوصى بأمه) أى أم الحمل (دونه) أى الحمل (صحت
الوصية والاستثناء) لأن اسم الأمة وإن لم يتناول الحمل لفظاً لكنه يستحق
باطلاق اللفظ تبعاً لها فإذا أفردتها بالوصية صح أفرادها فإن قيل إذا لم يتناولوه
اللفظ فكان ينبغي أن لا يصح الاستثناء لأنه أخرج مما تناولوه المستثنى منه قلنا كفى
بعنده التزى بزيه كما في استثناء إبليس من الملائكة على القول بأنه من الجن على
أن صحة الاستثناء لا يقتصر إلى تناول اللفظي بدليل صحة استثناء فقير حنطة
من الف درهم ولأن الأصل أن ما يصح أفرادها بالعقد يصح استثنائه وما لا يصح
أفرادها بالعقد لا يصح استثنائه ويصح أفراد الحمل بالوصية فيصح استثنائه غاية
الأمري أنه يكون استثناء منقطعاً بمعنى لكن حيث لم يدخل تحت اللفظ (ولا بد
في الوصية من القبول) لأن الإيصاء تملك فلا بد من القبول (ويعتبر) القبول
(بعد موت الموصي) لأن أوان نبوت حكمها بعد موت الموصي (ولا اعتبار
للرد والقول في حيوته) أى حيوة الموصي كما إذا قال لامرأته طالق غدا على
درهم فإن ردها وقبولها باطل قبل الغد (وبه) أى بالقبول (تملك الوصية)
ولا تملك قبله لأن الوصية إثبات ملك جديد ولا يملك أحد إثبات الملك
لغيره بلا اختيار (إلا أن يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فإنه)
أى الموصي له (يملكها) أى الوصية (وتصبح لورثته) أى ورثة الموصي له
ولاحاجة إلى القبول وهذا استحسان والقياس أن تبطل الوصية لما تقرر
أن أحداً لا يقدر على إثبات الملك لغيره بدون اختياره فصار موت المشتري
قبل القبول بعد إيجاب البائع ووجه الاستحسان أن الوصية من جانب الموصي
وقد تمت بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جهته وإنما توقف لحق الموصي له
فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري
أو البائع ثم مات من له الخيار قيل الإجازة (ولا تصح) الوصية (من صبي
ولا مكاتب وإن ترك وفاء) أما عدم صحة الوصية من الصبي فلأنه تبرع كالهبة
والصدقة وذلك لأن اعتبار عقله فيما ينفعه دون ما يضره الأبرى أنه لا يعتبر
عقله في حق الطلاق أو العتاق لأن ذلك يضره باعتبار أصل الوضع فكذا
بملك المال بطريق التبرع فيه ضرر باعتبار أصل الوضع وإن كان يتفق نافعاً
باعتبار الحال والمعتبر في النفع والضرر النظر إلى أوضاع التصرفات لا إلى ما يتفق
بحكم الحال وأما وصية المكاتب فعلى ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو
الوصية بعين من أعيان ماله لأنه لا ملك له حقيقة وقسم يجوز بالإجماع وهو ما

اذا اصاب الوصية الى ما يلزمه بعد العتق بان قال اذا عتقت فثالث مال وصية
 اطلاق حتى لو عتق قبل الموت اداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصي له
 ثلث ماله وان لم يمت حتى مات من ذوات بطلت الوصية لان المالك لم يوص له
 حقيقة وانما ثبت بطرق الضرورة فلا يظهرون في حق تعاد الوصية وقسم ثلثه
 فيه وهو ما اذا قال اوصيت بثلث مال لفلان ثم عتق فالوصية باطله عند الامام
 وعندهم ساجرة (والوصية مؤثرة بين الدين) لان اداءه فرض والوصية
 ترفع فيسدا بالعرض (ولا تصح) الوصية (من محبط قبله بماله الا ان يراه
 الغرماء) فتح تصح لزوال المانع وهو بقاء الدين فاذا اراد الممانه بذهب الوصية
 صلى الحد المشروع لحاجته اليها (وللموصي ان يرجع في وصيته) لانه ترفع
 فجاز رجوعه بها كالهبة ولا قول الوصية بعد الموت فجازله الرجوع
 عنها قبل القبول كما في سائر الصفات ثم الرجوع قديمت صريحة وقد ثبتت
 دلالة عليها قال (ولا) كأن يقول رجعت عن وصتي (او عملا) وهو
 ما فسره بقوله (يقطع) صفة فعلا (حق المالك في العصب) اي في العصب
 كقطع الثوب او خياطته (او زيل ملكه كالبيع والهبة) فانه اذا باع الموصي
 به او هبه كان رجوعا دلالة والدلالة تقوم مقام الصريح فقام الفعل للفعل
 المذكور مقام القول (وان) وصلية (اشترائه) اي الموصي به (او رجوع)
 عن الهبة (بعد ذلك) اي بعد ما ذكر من البيع والهبة وزوال المالك ولا يجزى
 ملكه ثانيا بالشراء او الرجوع (او يوجب) معطوف على قوله يقطع الواقع
 صفة لعملا اي له ان يرجع عن وصيته بان فعل فعلا يوجب (في الموصي به زيادة
 لا يمكن التسليم الا بها) اي تلك الزيادة (كث السويق بسمن والبناء في الدار
 والحشو بالطين وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع) بقوله والبناء في الدار
 والحشو بالطين يجوز ان يكونا معطوفين على انت السويق وقوله وقطع الثوب
 مبتدأ خيره قوله رجوع ويجوز ان يكون المبتدأ هو قوله والبناء وما عطف عليه
 والخير هو رجوع والاول هو الاظهر لانه على امتناع التسليم واما قطع
 الثوب وذبح الشاة فليانه على الاستهلاك وكون ذلك العمل يدل على ان يشاء
 للصرف الى حاجته فتطرح به الوصية ويكون رجوعا (لا غل اشوب ويخصص
 الدار وهدمها) فانه ليس الرجوع لان ذلك ليس يتصرف في نفس ما وقعت
 الوصية به ولانه تصرف في البناء والبناء مع والتصرف في التيم لا يدل على
 اسقاط الحق عن الاصل وكذا هدم البناء تصرف في البناء (والجود ليس
 رجوع عند محمد خلافا لابي يوسف) قال في الجامع الكبير ومن يجد الوصية
 لم يكن رجوعا وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على

ان الجحود كان عند غيبة الموصي له وهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها
 وما ذكر في المبسوط مشمول على ان الجحود كان عند حضرة الموصي له وعند
 حضرته يكون رجوعا وقبل في المسئلة روايتان وقبل ما ذكر في الجامع قول محمد
 وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف وهو الاصح لابي يوسف ان الرجوع نفي
 الوصية في الحال والجحود نفيها في الماضي والحال فهذا اولى ان يكون رجوعا
 ولمحمد ان الرجوع عن الشيء يقتضي سبق وجود ذلك الشيء وجحود الشيء
 يقتضي سبق عدمه فلو كان الجحود رجوعا لاقتضى وجود الوصية وعدمها
 فيما سبق وهو محال (ولا قوله احرت الوصية) بان قيل له اخر الوصية فقال
 اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس باسقاط بخلاف قوله تركت الوصية
 لان الترك اسقاط (اوكل وصية اوصيت بها لفلان فهي حرام) فانه لا يكون
 رجوعا عن الوصية (ولو قال ما اوصيت به فهو لفلان فرجوع) لان اللفظ
 يدل على قطع الشركة واثبات التخصيص له فاقضى رجوعا عن الاول بخلاف
 ما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة والمحل
 يقبلها فيكون مشتركا بينهما (الا ان يكون فلان الثاني ميتا) حين اوصى
 فالوصية الاولى تكون على حالها (وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية
 نكحها بعدها) اي بعد ما ذكر من الهبة والوصية هكذا وجد في عامة النسخ
 بضمير التأنيث والظان ان تكون النسخة بعد ما اوصى به الهبة والوصية والاصل
 في هذا الفصل ان المعتبر كون الموصي له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت
 الوصية لانه تمليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التمليك حتى او اوصى
 الى اخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخ وعكسه اذا اوصى
 الى اخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا
 والهبة والصدقة من المريض لو ارثه نظير الوصية لانه وصية حكما حتى تعتبر
 من اثبات واقرار المريض للوارث على عكسه فيعتبر كونه وارثا او غير وارث
 عند الاقرار لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر لشخص
 وهو ليس بوارث له جاز الاقرار له وان صار وارثا بعد ذلك ليكون شرطه ان
 يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحرية وكذا لو اقر لاجنبية ثم تزوجها
 لا يبطل اقراره لهما واما اذا ورت بسبب قائم عند الاقرار لا يصح كالأقر لاجنبية
 المحجوب ثم مات ابنه (وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه الكافر او الرقيق ان اسلم
 او عتق بعد ذلك) اي بعد ما ذكر من الاقرار والوصية والهبة اما الوصية والهبة
 قلما حر ان المعتبر فيهما حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن
 سبب الارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيؤثر تهمة الايثار فصار باعتبار

التهمة مشقة بقرينة (وهية القصد) وهو انه ساجز من المشي لئلا يفرط
 (والملوح) الملح ذلك يعرف انطق البدن في مده من الحس والحركة (الارادية
) (والآمل) وهو الذي في يده ارتعاش وحركة (والسائل) وهو الذي يكون فيه
 مرض من السيل وهو قرح في الرية تغير وصيته (من كل ماله ان طلق) مدة مرضه
 وقدره بالسنة (ولم يخف موته منه) اي من المرض (والا) اي وان لم يطل مدة
 مرضه وخيف موته منه (من ثلثه) اي ثلث ماله يعني ان من كان مقيلا يواحد
 من هذه الامراض وتصرف شي من السمات ثم مات قبل تمام سنة مشقة على
 المصؤل الاربعة كان المرض مرض الموت فعتبر تمامه من ثلث ماله وان مات
 بعد تمام السنة من حين تبرعه نين انه لم يكن مرضا مرض الموت لانه اذا لم ي
 فصول السنة الاربعة التي كل واحد منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة
 طبع من طابعه وتخرج صاحبه من احكام المرضي حتى لا يشتغل بالادوي كما في
 الدرر وفي البرازية والمرضى الذي يكون تصرفه من الثلث ان يكون ذا فراش
 بحيث لا يطيق القيام لحاجته ويجوز له الصاوة فاعدا ويخاف عليه الموت
 كالعالج او صار من ما اوياس الثاني لا يكره حكم المرض الا اذا تغير حاله عن
 ذلك ومات من ذلك المعركة قبل في حال العبر من اثبات قال العاصي مرض الموت
 ان لا يخرج الى حوايج نفسه وعلمه اعتمد في التحريد اشهي

(باب الوصية بثلث المال)

لما كان اقصى ما يدور عليه مسائل الوصايا عدم احازه الورثة ثلث المال
 ذكر تلك المسائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب
 (واووصي لكل من اثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه) ذلك (قسم الثلث بينهما
 نصفين) يعني اذا وصي لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله ولم يجز الورثة
 فالثلث بينهما نصمان لانهما استويا بسبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق
 والثلث بضيق من حقهما والمحل قبل الشراكة فيكون اثلاث بينهما نصفين
 لاستواء حقهما ولم يوجد ما يدل على الرجوع عن الاول (واووصي لاحدهما
 ثلثه ولاخر سدسه) ولم يجز الورثة (فمنهم) الثلث بينهما (اثلاثا)
 بالاجماع لان كل واحد منهما يستحق سبب صحيح شرعا وصاق الثلث
 عن حقهما اذا لم يرد الوصية على الثلث فيقسم على قدر حقهما بان يجزى
 الثلث ثلثة أسهم سهم اصحاب السدس وسهمان اصحاب الثلث (ولو)
 وصي (لاحدهما ثلثه ولاخر ثلثه او بصصفه او بثلثه) ولم يجز الورثة
 (نصف الثلث بينهما) عند الامام لان الوصية يكثر من الثلث اذا لم يجزها

الورثة تكون باطله فكأنه اوصى الثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما
 فيجمع هذه الصور (وعند ضربها بالثلث) الثلث (في الاول) اى في وصيته
 الاخر ثلثيه فيكون لصاحب الثلث سهم منه ولصاحب الثلثين سهمان
 (ويختص) الثلث (بخمسين وثلاثة اخماس في الثاني) اى في وصيته الاخر بنصفه
 فيكون خمساه لصاحب الثلث وثلاثة اخماسه لصاحب النصف لان يخرج
 الثلث والنصف اذا اجتمعا يكون ستة ونصفه ثلاثة وثلاثة اثنان فيكون المجموع
 خمسة اسهم فيقسم الثلث بهذه الاسهام (ويربع) الثلث (في الثالث)
 اى في وصيته الاخر بأكمله فيكون لصاحب الثلث ربعه ولصاحب السكك ثلاثة
 ارباعه وهذا الخلاف مبنى على اصل مختلف فيه بين الامام وصاحبيه والى هذا
 اشار بقوله (ولا يضرب) على صيغة المبني للمفعول (للموصى له بما زاد على
 الثلث عند الامام) قال في شرح الوقاية المراد بالضرب المضرب المصطلح
 عند الحساب فاذا اوصى بالثلث والكل فعند الامام سهام الوصية اثنان لكل
 واحد ونصف بضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف
 الثلث وهو السدس فينصف الثلث بينهما في الصور الثلاث كلها وعندهما
 يقسم الثلث في الصورة الاولى على ثلاثة اسهم سهم لصاحب الثلث وسهمان
 لصاحب الثلثين وعلى خمسة في الصورة الثانية ثلاثة للموصى له بالنصف
 وسهمان للموصى له بالثلث وعلى اربعة في الصورة الثالثة ثلاثة للموصى له
 بالكل وواحد للموصى له بالثلث (الا في الحباية والسماية والدراهم المرسله)
 اما الحباية فصورتها انه اذا كان عبد ان لرجل قيمة احدى الف ومائة وقيمة
 الاخر ستمائة فاوصى بان يباع احدى الف ومائة والاخر الفان بمائة فان الحباية
 حصلت لاحدهما بالف والاخر بخمسمائة والكل وصية لكونها في حالة المرض
 فان لم يكن للموصى مال غيرهما ولم يحجز الورثة جازت الحباية بقدر الثلث فيكون
 بينهما اثلاثا يضرب الموصى له بالالف بحسب وصيته وهي الف والموصى له الاخر
 بحسب وصيته وهي خمسمائة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول الامام
 وجب ان لا يضرب الموصى له بالالف في اكثر من خمسمائة واما السماية فصورتها
 ان يوصى بعقبي قيمتهما الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرهما
 ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يحجزوا عتقا جميعا من الثلث وثلث ماله الف
 فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف الذي قيمته الفان ويسعى في الباقي
 والثلث الذي قيمته الف ويسعى في الباقي واما الدراهم المرسله اى المطلقه
 من كونها ثلثا او نصف او نحوهما فصورتها ان يوصى لرجل بالفين ولا آخر
 بالف وثلث ماله الف ولم يحجز الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا (وتبطل الوصية

بصبي (بني) يعني لو اوصى نصيب ابيه من ميراثه لغيره طالت لان ما هو
يحق الا ان لا يصح ان يوصى به ابيه لما فيه من تغير ما فرض الله تعالى (والتصح)
الوصية (بمثل نصيب ابني) اذ لا مانع منه لان مثل التي غيره سواء كان له
ابن موجودا ولا كما في العتابة وقال زعفران كذاهما صحيحان لان الجمع ماله في الحال
وذكر نصيب الابن للتقدير به مع انه يجوز ان يكون على تقدير المصاف وهو مثل
ومثله شابع قال الله تعالى واسئل القرية اي اهلها (فان كان له ابنتان) ولو وصى
بمثل نصيب ابني لآخر (فلما وصى له الثلث) والقياس ان يكون له الثلث عند
احارة الورثة لانه اوصى له مثل نصيب ابيه ونصيب كل واحد منهما النصف
ووجه ما في المتن انه قصد ان يجعله مثل ابيه لان يريد نصيبه على نصيب ابيه
وحاصله ان يجعل الموصى له كاحدهما (وان كان له ثلاثة من) واهي مثل
نصيب ابيه لآخر (فارب) على هذا القياس (وان اوصى بجزء من ماله فالتامين)
مفوض (الى الورثة) فية لاهم اعدوه ما شئتم لانه مجهول يتساول الغليل
والكسر والوصية لا يتطل بالجهالة والورثة فانهم مقام للموصى فكأن اليهم
سأله (وان) اوصى (بسهام) من ماله (فالسدس) عند الامام (وعندهما
مثل نصيب احدهم) اي احدهم الورثة (الا ان يريد) النصيب (على الثلث)
ولا احارة من الورثة) وسوى في الكثرة بين السهم والجزء وهو اختيار بعض
الشايع والمروى عن الامام ان السهم عبارة عن السدس وروى مثل ذلك عن
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وفي الجمع ولو اوصى بسهم من ماله فله احسن
السهم يعني عند الامام ولا يزداد على السدس لان مخرج السدس اعدل للمخرج
ولا يجزأ اربعة كما في الاقرار وهذا اشاره الى جواب سؤال وهو ان يقال
ان احسن الايباء اقله والثلث اول من السدس فكيف جعله بمعنى السدس
وقد اجاب عنه في العتابة بان جعله بمعنى ما ورد من الاثر واللغة اما الاثر فيروى
عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى
ان السهم هو السدس واما اللغة فابن اسس معاوية فاصى البصرة قال السهم
في اللغة عبارة عن السدس قالوا اي المشايخ هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم
كالجزء فالتامين فيه مفوض الى رأي الورثة (وان اوصى له بسدس ماله ثم ماتت
ماله) بان قال سدس مالى لصلان ثم قال في ذلك المجلس او مجلس آخر ثلث
مالى لصلان (واجاروا) اي الورثة (وله الثلث) ليكون السدس داخلا في الثلث
ولا يتناول اكثر من الثلث (ولن) اوصى (بسدسه اعلان ثم بسدسه له فله)
اي للموصى له (السدس) الواحد (سواء اتحد المجلس او احتلها) وهذا قيد
للمستثنين مما وانما كان له السدس في هذه الصورة لان المعرفة اذا تعبدت معرفة

كانت الثانية عين الاولى كما قرر في الاصول وكاروى عن ابن عباس رضى الله
عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ان يعلب العسر
يسرين وههنا سؤال ذكره صدر الشريعة ولم يجب عنه وهو ان قوله ثلث
مالى له ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند
اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهو ممتنع واجاب
عنه صاحب الدرر باتا تختار انه انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة
لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في الالامه شايع
وضم الشايع الى الشايع لا يفيد ازديادا في المقدار بل يعين الاكثر مـدما كان
او مؤخرا ولهـذا قال الجمهور في تعليقه لان الثلث متضمن للسدس فان التضمن
لا يتصور الا الشايع وضم السدس الشايع الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة
في العدد ولا يتناول اكثر من اثلث وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول
اللفظ والا كان بامتناعا لاجازة وفي العناية فان قيل فاي فائدة في قوله اذا اجازت
الورثة فالجواب ان معناه حقه الثلث وان اجازت الورثة لان السدس يدخل
في الثلث من حيث انه يحتمل انه اراد بالثانية زيادة السدس على الاول حتى يتم له
الثلث ويحتمل انه اراد ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث
لانه متيقن وحلا لالامه على ما يملكه وهو الايصاء بالثلث انتهى (واوصى
بثلث دراهمه او ثلث غنمه او ثلث ثيابه وهي) اى الثياب (من جنس واحد فهلاك
الثلاثان وبقي الثلث فله الباقي ان خرج من اثلث) اى من ثلث ما بقي من ماله وهو
الجميع من الباقي وقال زفر له ثلث الباقي (وكذا كل مكيل وموزون) اى اذا هلك
الثلاثان فلموصى له ثلث الباقي وفي التسهيل اشارة الى انه يشترط ان يكون المكيل
والموزون من جنس واحد (وان) اوصى (بثلث ثيابه وهي متساوية)
اى ليست من جنس واحد (فهلاك الثلاثان فله ثلث ما بقي) من اشياب لاختلاف
الجنس (وان اوصى (بثلث عبيده) فهلاك الثلاثان (فكذلك) اى يكون له
ثلث ما بقي من العبيد عند الامام بناء على ان الظاهر هو اختلاف اجناسهم
للتفاوت بين افرادهم فلا يمكن جمع حق احدهم في الواحد (وعندهما فله كل
الباقى) لانهم جنس واحد حقيقة وان تفاوتت افرادهم في الظاهر وهذا
الخلافا منى على قسمة الرقيق فعند الامام يقسم كل عبد على حدة فهاهنا هلاك
على الاشتراك بين الموصى له وبين الورثة وعندهما يقسم الكل قسمة واحدة
(وقيل انهما يوافقان) الامام في العبيد فقط فلا خلاف بينهم في ان له ثلث
ما بقي (والدواب كالعبيد) اختلافا واتفاقا (وان اوصى بالف وله عين ودين
فهى عين ان خرجت الالف من ثلث العين) فان كان له ثلاثة آلاف وهى نقد

اوصين فيهما ثلاثة آلاف درهم فيدفع له الالف لانه امكن اوصاله كل مسحق
 الى حقه بلا ينقص فيصار اليه (والا) اي وان لم يخرج الالف من ثلث العين
 بان كان القيد ايضا الف والدين قيمتها الف مثلا (دفع ثلث العين) للموصي له
 بانه ابلغ (و) دفع للموصي له (ثالث ما يستحق من الدين الى ابن يثم) الالف
 لان الموصي له شريك الوارث فلو خصصناه بالعين لخصنا في حق الورثة لان للدين
 من ثلث على العين اذ العين مال مطلقا والدين مال في المال لافي الحال وكان
 تعديل النظر من الحساين فيما قننا (وان اوصى بالثلث من ماله لزيد وعمر
 واحدهما جبت فكله) اي الثلث (للمتي) لان الميت ليس باهل للوصية فلا يرثها
 المتي الذي هو اهلها ومن ابى يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث
 بخلاف ما اذا لم يموت لانه يحكون له او امكن راسا بكل الثلث للمتي (وان قال)
 ثلث مالي (بن زيد وعمر واحدهما ميت والنصف) اي نصف الثلث (للمتي)
 لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون اكل منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم
 (واما اوصى ثلث ماله ولا ماله) عند الوصية (ما كتب) الموصي مالا يعلم
 الوصية (وله) اي للموصي له (ثلث ماله عند الموت) لان الوصية تملكت مضاف
 الى ما بعد الموت فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله (وان) اوصى (بثلث
 نفسه ولا غنم له) اصلا (او كان له) غنم (فهناك قيل موته) اي الموصي
 (بطلب) الوصية لما امر انها يجب بعد الموت فيعتبر قيا بعد سنده ولم يوجد
 وهذه وصية متعلقة بالعين فتبطل بهلاكها عند الموت (وان استعاد) الموصي
 غنما ثم مات صحته وعنده في القول (الصحیح) لانها او كانت بلفظ المال تصح
 وكذا اذا كانت باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل موته فضل اذ المتبرع وجوبه
 عند الموت وانما قال في الصحیح احترازا عن قول بعض المشايخ ان الوصية باطلة لانه
 اصناف الى مال خاص فصار ميراثا للعين (وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له) اي
 للموصي له (فيهما) اي الشاة لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية بماله الشاة
 اذ ماليها توجد في مطلق المال (وتبطل) الوصية (او) اوصى (بشاة من غنمه ولا غنم له)
 لانه لما قال من غنمي دل على ان غرضه عين الشاة حيث جعلها جرا من الغنم بخلاف ما
 اذا اوصاها الى المال او اوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنم له لا تصح لان الصحیح
 اوصاها الى المال وبدون الاضافة الى المال يشتر صورة الشاة وغنمها وقيل تصح
 لانه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية (وان اوصى بثلث ماله
 لامهات اولاده وهن) اي امهات اولاده (ثلاث ولا فقراء والمساكين حلهن)
 اي لامهات اولاده (ثلاثة اجناسه ولكل فريق) من الفقراء والمساكين
 (حرم) عند الشيخين (وعند محمد) لامهات اولاده (اثلاثة اجناسه)
 فيقسم على سبعة انهم للفقراء سهمان وللمساكين سهمان ولا امهات اولاده

زيادة استلزم واضحه ان الوصية للفقراء والمستاكين تناول الواحد منهم عند
 الشيخين لان اسم الجنس يتناول الواحد ويحمل الكل قال الله تعالى لا يحل لك
 النساء من احد وقد تعدن صرفه الى الكل فبمعنى الواحد وعند محمد انها تناول
 الجمع وادناه اثبات فصاعدا في الوصايا والوصية لامهات الاولاد جائزة لانها
 ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وهن بعد الموت خرا وانهما جنسان
 بدليل عطف احد هما على الآخر في النص وفي مقتضاه المغيرة فيصير عدد
 المستحقين خمسة عندهما وعنده شبيعة كافي الكافي (وان اوصى بثلاث ماله يزيد
 والفقراء قوله) اي زيد (نصفه) اي نصف الثلث (ولهم) اي للفقراء
 (ثلثه) اي ثلث الثلث (وان اوصى بمائة زيد ومائة لعمرو ثم قال ليكر اشركك
 معهما فله) اي ليكر (ثلث ما) استقر (لكل) واحد من زيد وعمرو
 من المائة لان الشراكة للمساواة اهله وهذا حل قوله تعالى فهم شركاء
 في الثلث على المساواة وقد امكن اثبات المساواة بين الكل في الاولى لاستواء
 الماهين فاماخذ من كل واحد منهما ثلث المئة فتم له ثلثا المائة وبما اخذ كل
 واحد منهما ثلثي المائة (لو اوصى بمائة لزيد وخمسين لعمرو) ثم قال
 ليكر اشركك معهما (فليكر نصف ماله منهما) لانه لا يمكن المساواة
 بين الكل هنا لفاوت الماهين فعملته على مساواة الثالث مع كل منهما بمساواة
 واخذ النصف من كل واحد من الماهين وفي المصحح ولو اوصى لرجل بحجارة ولاخر
 بحجارة اخرى ثم قال لآخر اشركك معهما فان كانت قيمة الجاريتين متفاوتة
 كانت له نصف كل واحدة منهما بالاجماع وان كانت قيمتهما على السواء فله
 ثلث كل واحدة منهما عندهما وعند الامام نصف كل واحدة منهما بناء
 على ما تقدم من انه لا يرى قسمة ارقق فيكون الجنس من مختلفين وهما يربانها
 فصار كادراهم المتساوية انتهى (وان قال فلان على دين فصد قوه)
 على صبغة الامر (فانه يصدق الى الثلث) اي اذا ادعى المقر له الدين اكثر من الثلث
 وكذبه الورثة وهذا استحسن والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم
 الشرع وهو تصديق المدعي بلا حجة ولان قوله فلان على دين اقرار بالمجهول
 والاقرار بالمجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقد فات
 وجه الاستحسان انه سلطه على ماله بما اوصى وهو يملك هذا التسلط
 بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصح تسلطه ايضا بالاقرار له بالمجهول والمراء
 قد يحتاج الى ذلك بان يفسد اصل الحق عليه ولا يعرف قدره فيسعى
 في فكك رقبته بهذا الطريق فيحصل نصيبه في حق التنفيذ وان كان ديناني حق
 المستحق وحول التقدير فيها الى الموصي له فلهذا يصدق في الثلث دون الزيادة

(فان ارصى مع ذلك لم ير ان يجهد في الوصايا لثبوتها) اي لازيات الوصايا
(ونشأ الورثة) لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة والدي مجهول
فلا يرأى الميراث (ويقال اكل) كمن الموصى اليهم والورثة (تصدقوا)
اي فلان المقر له (فيستقيم) الارض هذا دعى في حق المصدق بالخط الى اقرار
المالك وصية في حق التصدق من الثلث فاذا اقر كل فريق بشي ظهر ان في التركة
دينشالها في العامين فيؤمر اصحاب الوصايا والورثة ببيانه فاذا بينوا شيئا
(فهو خذ اصحاب الوصايا ما قرأه) وما في من اثبات لهم (واورثوا)
الورثة ثلثي ما قرأه (ثمة الاقرار كل واحد في قدر حصته) (ويصل كل)
من اصحاب الوصايا والورثة (على علم دعوى) المقر له (الزيادة على ما قرأوا)
ومعنى قوله تعالى العلم اي على عدم العلم بمصادقه المقر له من الزيادة على اقرارهم
والتمساكل تحلها لانه تحليف على فعل الغير قال الزايعي هذا مشكل من حيث
ان الورثة كانوا يصعد قوله الى الثلث ولا يلزمهم ان يصعد قوه في اكثر من اثبات
وهذا لزمهم ان يصعد قوه في اكثر من اثبات لان اصحاب الوصايا اخذوا اثبات
على تقدير ان يكون الوصايا تستغرق اثبات كله ولم يبق في ايديهم من اثبات شي
فوجب ان لا يلزمهم تصديقه انتهى (وان اودى ادين لوارثه ولا يحبي فلا يجزي
اصفها) اي نصف العين (ولا شيء للوارث) لانه اودى بمسايلك وعسايلك
فصح فيما يملك واطل في لآخر فخلاص ما اودى لي وصيت حيث يكون لا يحل
الحبي لان الميت ليس باهل للوصية فلا يصلح من اجزاء الوارث من اهلها
ولهذا تصح بالخارة الورثة فانه قال (وان اودى اكل واحد من ثلاثة شيئا من
شوب وهي) اي اثبات الدلول عليها شوب اكل واحد (متصوه) جيد ووسط
وردي (مصاع توب) من هذه اشياء (ولم يدربها) اي الثياب (هو)
اي الضامع (و) المسال ان الورثة (تقول لكل) من الثلاثة (هلك حلك)
طلب الوصية) لان المستحق مجهول وحصله منع صحة القضاء وتحويل
غرض الموصى فتبطل الوصية وكذا تبطل الوصية اذا قل الوارث لكل واحد
منهم هلك حق احدهم ولا ادري من هو فلا ادع الى كل منكم شيئا كذا في
السين (فان سلوا) اي الورثة (ماني) من الثياب (فليد الجيد مثاجيدهما)
والدي الردي ثلثا رديهما ولدي الوسط ثلث كل منهما) اي من الجيد والردي
واعلم ان حق صاحب الجيد في الجيد لانه لاحقه له في الردي يقين ويحتمل ان يكون
حده في الجيد بان كان هو الجيد الاصل ويحتمل ان يكون حقه في الضامع بان كان
هو الاجود فكل تصد وصية في محل يحتمل ان يكون حقه الى والمساكين حتى
صاحب الردي لانه لاحقه له في الجيد يقين ويحتمل ان يكون حقه في الردي

بان كان هذا الردي الاصلى ويحتمل ان يكون حقه في الضامع ان كان هو الاردا
 فكان تنفذ وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه اولى والتمتعين حتى الآخر
 في ثلث كل واحد من الثوبين لانه لما اخذ صاحب الجيد ثلثي الجيد وصاحب
 الردي ثلثي الردي ولم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك
 ضرورة ولانه يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان الضامع اجود فيكون هذا
 وسطا ويحتمل ان يكون في الردي بان كان الضامع اردى فيكون هذا وسطا
 فكان هذا تنفذ وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه كذا في الهداية (وان وصى
 ببيت معين من دار مشتركة) يعني اذا كانت دار بين رجلين اوصى احدهما ببيت
 بعينه من تلك الدار حل آخر ثم مات الموصى (قسمت) الدار (فان خرج)
 ذلك (البت في نصيب الموصى فهو) اى البيت (للموصى له) عند الشيخين
 (وعند محمد له) اى للموصى له (نصفه) اى نصف البيت (والا) اى بان لم يخرج
 البيت في نصيب الموصى (فله) اى للموصى له (قدر زرعه) اى ذرع البيت
 عند الشيخين (وعند محمد له قدر نصف زرعه) لانه اوصى بملكه وملك غيره
 لكون الدار مشتركة فتنفذ وصيته في ملكه ويتوقف الباقي على اجازة صاحبه
 فان ملكه لا تنفذ الوصية السابقة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه فاذا قسموها
 ووقع البيت في نصيب الموصى تنفذ الوصية في عين الموصى به وهو نصف
 البيت وان وقع في نصيب صاحبه كاله مثل نصف البيت لانه يجب تنفيذها
 في البديل عند تعذر تنفيذها في عين الموصى به ولهما انه اوصى بما يستقر ملكه
 فيه بالنسبة لان الظاهر انه يقصد الايصاء بملك منتفع به من كل وجه على الكمال
 وذلك يكون بالقسمة لان الانتفاع بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت
 اذا وقع في نصيبه فتنفذ الوصية جميعه ومعنى المبادلة في القسمة تابع والمقصود
 تكميل المنفعة ولهذا يجبر على القسمة فيه ولا تبطل الوصية اذا وقع البيت كله
 في نصيب شريكه ولو كانت مبادلة لبطلت (والاقرار كالوصية) يعني اذا اقر
 بيت معين من دار مشتركة كان مثل الوصية به حتى يؤمر بتسليمه كله ان وقع
 البيت في نصيب المقر عندهما وان وقع في نصيب غيره يؤمر بتسليم قدر زرعه
 وعند محمد يؤمر بتسليم نصفه ان وقع في نصيب المقر وقدر نصف زرعه
 ان وقع في نصيب الغير (وقيل لا خلاف فيه) اى في الاقرار (لمحمد) بل هو
 موافق للشيخين (وهو) اى عدم اخلاف بين محمد والشيخين هو (المختار)
 والفرق لمحمد على هذه الرواية ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى ان اقر بملك الغير
 اغبره ثم ملكه يؤمر بالتسليم الى المقر له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه
 بغيره من الوحوه ثم مات لا تنفذ فيه الوصية (وان اوصى بالنف عين من مال غيره

ولم يزل (أي ترك الخلف) (أخاره) موت الموصي به (والسبح) بمسبحة له جارية
 لأنه تخرج بدل الميراث وقبض على الجارية فساد ما إذا أجاز كان منه إسناده صحيح
 لأنه لا يمنع من التسليم كسائر الميراثات (بإخلاف الورثة لو أجازوا ما زاد على
 الثلث) ما ليس لهم إن عتبه وليس التسليم بعد هذا لأن الوصية في بعضها صحيحة
 لمصادرتها ملكية وأما ما سبقت الورثة ما إذا أجازوها فسقطت عنهم فسد
 من جهة الموصي (وأما ما زاد على الثلث بعد التسليم بوصية إليه بالثلث فسد)
 أي الميراث (دفع ثلث نصيبه) استخساراً وقال زفر نعمانه نصيب ما في يده
 قبل ما لا يقراره بالثلث نصيب إقراره بنفسه وأما ما زاد على الثلث في أعطائه للتفويض
 يبقى له النصيب ما أرى ما إذا أقر أحدهما ما خالفت لهما وجه الاستخسار أنه
 أمره بالثلث شيان في كل التركة فكان مقرراً بالثلث كل جزء من التركة فسلمه
 ثلث ذلك ولا يلزمه أكثر من ذلك ولأنه لو أخذ نصف ما في يده لكان حقه
 على الثلث لا بد من ما يقره إلا أن الآخر به أيضاً فبالنصف نصيب ما في يده فسلمه
 نصف التركة وهذا بخلاف ما أقر أحداهما بدين لغيره فإنه يعطيه
 كل ما في يده إذا كان الدين مستقر ما في يده لأن الدين مقدم على الميراث
 فسد إقراره بدين أحق منه بما في يده وأما الموصي له وهو شرك التوارث
 حصار ميراثه شريكه وشريك آخر في الثلث فلم يسلّم له شيء إلا أن سلم للوارث
 مثله وفي العمادة ادعى رجل ديناً على ميراثه فقرر أحد إيسره قال الفقيه أبو الليث
 الأحمير عبيد بن أبي محمد ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والأصمعي
 وأبو أيوب الليثي وسفيان الثوري وقبرهم من تاههم وهذا القول أحد من الأصول
 وقال بعض المشيخ ومحمد من حصة المخرج الدين وهو يغني اليوم لكن قال
 مشايخنا هنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو أن يقضى الفضي عليه بإقراره
 بمجرد إقراره لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي عليه ويظهر ذلك
 المسئلة ذكرت في الزيادات وهي أن أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد هو
 ورجل أن الدين كان على الميت فأنهسا نقل وتسمع شهادة المقر ولو كانت الدين
 يحل في نصيبه بمجرد إقراره لم أنه لا قبل شهادة تدينه من الميراث قال صاحب
 الزيادة وينبغي أن تحفظ هذه الزيادة فإن فيها زيادة عظيمة انتهى (وأما وصي
 بامة فولدت بعد موته) أي الموصي (ديهما) أي الأمانة وولدها (الموصي له
 أن حرام من الثلث) لأن الأم دخلت في الوصية أصالة والولد تبعاً حين
 كان متصلاً بالأم فإذا ولدت ولداً قبل القسمة والركعة قبل القسمة متناه على
 حكم ملك الميت فلها حتى تقضى ديونهم وتعتق متعتها وصلياً دخل الولد
 في الوصية فيكونان الموصي له (ولا) أي وإن لم يخرجها من الثلث (أحد)

الموصى له الثلث منها) اى من الام (تم) اخذ (منه) اى من الولد فيأخذ
الموصى له ما يخص الثلث من الامام او لا فان فضل شي يأخذه من الولد عند
الامام (وعندهما يأخذ منهما) اى من الام والولد (على الدوام) لان الولد
دخل في الوصية بحال اتصال به فلا يخرج عن الوصية بالاتصال فتفذ الوصية
فيهما على السواء من غير تقييد في الاخذ من الام وله ان الام اصل والولد تبع والتبع
لا يزحم الاصل ولا يجوز نقص الاصل بالتبع وفي جعل المولد شريكاً معها انقص الوصية
بالام ولا يجوز بخلاف البيع والعق لان تنفيذ البيع والعق في الولد لا ينقص شيئاً في
الاصل بل يبقى تاماً صحيحاً الا انه بخطبه يرضى الثمن عن الاصل ضرورة مقتضى بطله بالولد
اذا اتصل به القبض بذلك جاز لا بأس به لان الثمن تبع حتى لا يشترط وجوده عند البيع
ويتعقد البيع بدون ذكره وان كان فاسداً هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له
فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له لان الزكاة بالقسمة خرجت عن حكم ملك
الميت فثبت الزيادة على خالص ملك الموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر
القدوري انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما
لو ولدت بعد القسمة ومساكنة قالوا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت
قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم تدخل تحت الوصية وبقي على حكم الميت
لانه لم يدخل تحت الوصية قصداً والركب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في البكا في

(باب العتق في المرض)

الاعتاق في المرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مفروضة
افرد بياناً على حدة واخره عن صريح الوصية لانه الاصل (العبرة
بمال التصرف في التصرف المجز) وهو الذي اوجب حكمه
في المال كانت حر او مملوك (فان كان) التصرف المجز (في العتقة
من كل المال وان) كان (في مرض الموت في ثلثه) اى ثلث المال والمراد
بالتصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين
في المرض ينفذ من كل المال والذكاح في المرض يكون المهر فيه من كل المال
(و) التصرف (المضاف الى الموت) وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت
حر بعد موتى او هذا الزيد بعد موتى (يعتبر من الثلث وان) كان هذا التصرف
(في العتقة) فالمعتبر ليس حالة العقد بل حالة الموت (ومرض صح) صفته
(منه) اى من المرض (كالعتقة) فقوله مرض مبتدأ خبره قوله كالعتقة
وانما كان كالعتقة لان حق الغرماء والورثة لا يتعلق بماله الا في مرض موته وبالبرء
منه فان لم يرض موت فلا يكون لآخذ حق في ماله فله التصرف فيه

تأشبه (ما يخرج من مرض الموت والتأشبه) وهي ان يبيع بيمينه قيمة ما كان
بها من مالا (والكسالة والهمة وصية) اي كالوصية وبيعه الشيء قوله
(في اعتباره من الثلث) اي حكم هذه التصرفات كحكم الوصية حتى تعتبر
من الثلث ومن جهة اصحاب الوصايا في الضرب لانها وصية متوقفة لان الوصية
يجب بعد الموت وهذه التصرفات مخرجة في الحال (قال ابي جاني وناق
الثلث عنهما) اي من العتيق والمجاه (فالمجاهة الاولى) اي تقدم على العتيق
هذا (ان قدمت) المجاهة على العتيق (وهما) اي العتيق والمجاهة (سواء
ان اخرجت) المجاهة بان اعق عدا قيمته مائة ثم باع عدا قيمته مائة مائة مائة
ولما له سواءهما يسمى الثلث وهو المائة بينهما نصفين فبعتي نصف العدا
واسمي في نصف قيمته وصاحب المجاهة يأخذ العدا الاخر مائة وخمسين وهذا
عند الامام وقال هما سواء في المسلمين له ان المجاهة اقوى لانه في ضمن عقد
المواضعة لكن ان وحده العتيق اولا وهو لا يخلل الرجع زاحم المجاهة وهما يقولان
ان العتيق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والمجاهة يلحقها الفسخ ولا اعتبار للزفير
في الذكر لانه لا يوجب التقديم في الثبوت الا اذا اتحد المستحق واستوت الحقوق
(وان اختلف بين محاتين) بان حابي ثم اعق ثم حابي قسم الثلث (فخصصنا)
الثلث (الاول) اي للحمى - باء الاولى (ونصف) الثلث (بين العتيق و)
المجاهة (الاخيرة) لان العتيق مقدم على الاخيرة فيسويان وفي الهداية اذا جازي
ثم اعق ثم حابي ثم اعق قسم الثلث بين المجاهة بان نصفين لتساويهما ثم
ما اصاب المجاهة الاخيرة قسم بينهما اربعين العتيق مقدم على المجاهة فيسويان
قال في اعادة قيد بحث وهو ان المجاهة الاولى - اوبة للمجاهة الثانية والمجاهة الثانية
مساوية للعتيق المقدم عليها والمجاهة الاولى مساوية للعتيق المأخر عنها وهو يتأخر
الدليل المذكور من جانب الامام وطواب ان شرط الفسخ ان يلزم التمسك
التياس لدائه وتباس المساواة ليس كذلك كما عرف في موضعه انتهى لكن يرد
عليه ان المساوي للمساوي ليس مساو ادراك الشيء فيعود المحذور الهم لان يقال
ان مساواة المجاهة الاولى للثانية من جهة ومساواة الثانية للعتيق المقدم من جهة
اخرى وحيث انكثت الجهة المدفع المحذور وان حابي بين صفتين بان اعق ثم
حابي ثم اعق فخصص الثلث للمجاهة ونصف الثلث للعتيقين بان يقسم الثلث
بين العتيق الاول والمجاهة وما اصاب العتيق قسم بينه وبين العتيق الثاني هذا عند
الامام وعندهما العتيق اولى في الجسع لانه لا يلحقه الفسخ بوجبه من الوضوء
بخلاف المجاهة لانه يلحقها الفسخ (وارأوصي بان يوتي عند) هذه المدة
عدد (وبذلك منها درهم بطا الوصية) عند الامام (وعندهما العتيق)

عنه عبد (باني) لانه وصية يوجع فانه يجب تنفيذها ما لم يكن قبلا على
الوصية بالخروج ولو كان مكان العتق حجج بما في اجتماع اوله ان وصيته بالعتق
لبعد بشرى بمائة من ماله وتنفيذها فحين يشتري باقل منه تنفيذ في خير الموصي له
وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالخروج لانها قريبة محضة هي حق الله تعالى
والمستحق لم يتبدل قصار كما اذا وصى لرجل بمائة فهلاك بعضها يدفع اليه الباقي
قال الزنلعي قيل هذه المسئلة مبنية على اصل آخر مختلف فيه وهو ان العتق
حق الله تعالى عندهما حتى تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فيرتد المستحق
وعنده حق العبد حتى لا تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فما خالف المستحق
وهذا البناء صحيح لان الاصل ثابت معروف ولا يميل الى انكاره (وتبطل)
الوصية (يعتق عبده او جني بعد موت سيده فدفع بها) اي بالجانية لان حق
ولي الجانية مقدم على حق الموصي فكذلك على حق الموصي له وهو العبد نفسه
لانه يتلقى المالك من جهة الموصي ومالك الموصي باق الى ان يدفع وبالدفع يزول
ملكه فاذا خرج عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الوصي او وارثه بعد موته
بالدين (وان قدي) اي العبد بان اعطى الورثة القداء لولي الجانية بمقابلة العبد
(فلا) تبطل الوصية لانهم كانوا متبرعين بالفداء وانما جازت الوصية ح
لان العبد يرى من الجانية قصار كانه لم يحن (ولو اوصى لزيد بثلاث ماله
ورثه عبد ادعى زيد عنه في الصحة) اي صحة الموصي (و) ادعى (الوارث
عتقه في المرض فالقول للوارث) مع اليمين وصورة المسئلة اذا اوصى بثلاث ماله
زيد وله عبد فاقتر الموصي له والوارث ان الموصي اعتق هذا العبد لكن قال
الموصي له اعتقه في الصحة لئلا تكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتقه
في المرض ليكون وصية فالقول قول الوارث مع يمينه (ولاشي زيد الا ان يفضل
انثنت عن قيمته) اي العبد (او يبرهن) زيد على دعواه وهو عتقه في الصحة
فيفقد من جميع المال والوارث ينكر الصحة فقه ثلث ماله خير العبد فلا يثبت
الاستحقاق لزيد بلا برهان فان لم يبرهن حلف الوارث انه لم يعلم انه وارثه اعتقه
في الصحة وانما كان القول للوارث لان العتق من الحوادث فيحكم بحدوثه من اقرب
الافاق لليقن بها واقرب الاوقات هنا وقت المرض وكان الظاهر شاهدا
لوارث فكان القول قوله مع اليمين الا ان يفضل من الثلث شيء على قيمة العبد
لانه لا مزاج له او تقوم اليقنة ان العتق في الصحة اذا ثبت باليقنة بمنزلة الثابت
بالعامة نعم اليقنة انما تقبل من خصم والعتق حق العبد عنده ولكنه اي الموصي
له بالثلث خصم في قاضها لا يثبت حقه (ولو ادعى رجل على الميت ديناً و
ادعى العبد اعتقه في صحته وصدقهما الوارث سعى العبد في قيمته وقدمه

الى الخرم (عند الامام) (وعندهما لا يسي) (لهما ان الدين والعتق في الصدقة
 طهرهما معاً تصديقي الوارث في كلام واحد فكانهما وقتاً معاً والعتق في الصدقة
 لا يوجب السعاية وله ان يقرر بالدين اقوى لانه في المرض يعتبر من كل المال
 والافقار بالعتق يعتبر من اثبات يجب ان يظل العتق لكنه لا يشغل البطالة
 فيظل معني بالبحان السعاية عليه ولان استناد العتق الى الصدقة لا يصح
 ان لم يوجد شغل الدين وقد وجد الدين هنا فتح الاستناد فوجب رده بالدين
 ورده بالسعاية ومعنى هذا الخلاف اذ مات الرجل وترك ابنا والفقير درهم فقول
 رجل لي على الميت الف درهم دين وقال رجل هذا الف الذي تركه ابيك
 كان وديعه لي عند ابيك وقال الابن صدقة فعنده الف بينهما فقصان لانه
 لم يظهر الوديعه الا بالدين ظهر معها فتخصيصان كما اذا اقر بالوديعه ثم بالدين
 وقال الوديعه احق لانها ثبتت في عين الف والدين ثبتت في الذمة لولا ان
 ينقل الى الدين فكانت اسبق وصاحبها احق كما لو كان الموت حياً وقال
 صدقهما وذكر في الهداية فعنده الوديعه اقوى وعندهما من واه والاصح
 ما ذكرنا اولاً وبه يطلق شروح الجامع الصغير وشروح المنظومة كذا في الكافي
 (وان اجتمعت وصايا وضائق التلث عنها قدمت المراض) كالخج والركوة
 والكفارات (وان اخها) اي الموصى الف انص (في الذكر) لان الفرض
 اهم من النفل (فان تساوت الوصايا في الفرضية او غيرها) بان كان جميعها
 نفلاً (قدم ما قدم الموصى) لان الظاهر من حال الموصى ان يارغبها بالاهم
 عنده واثبات بالظاهر كاثبات بالنص (وقيل) ان تساوت في الفرضية
 (تقدم الركوة على الخج) وهو ما ذكره الطحاوي (وقيل بالعكس) قال
 في الكافي واختلفت الروايات عن ابي يوسف في الخج والركوة وقال في اخيه
 الزواني يبدأ بالخج وان اخوه لان الخج يتأدى بالبدن والمال والركوة بالنال
 فحب فكل الخج اقوى فيبدأ به وروى عنه انه تقدم عليه الركوة بكل حال
 لان حق الفقير ثابت والخج نمط حق الله تعالى فكانت الركوة اقوى (وتقدم
 الخج والركوة على الكفارات في القدر والظهار والمين) لانهما عابثان
 وقد جاء فيهما الوعيد ما لم يأت في كفارة قال الله تعالى ومن كفر فان الله
 غني عن العالمين وقال الله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
 في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم وغير ذلك من الاحاديث الواردة فيهما (و)
 تقدم (الكفارات على صدقة الفطر) اورود القرآن بوجودها بخلاف
 صدقة الفطر (و) تقدم (صدقة الفطر على الاعضية) لانها في
 في وجودها والاخصلاف في وجوب الشخصية وما عداه في وجوبه اولي

بالتقديم وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على بعض كما تقدم على
الاضحية لان النذر ثابت بالكتاب دونها (وان اوصى بحجة الاسلام احبوا)
اي الورثة (عنه) اي عن الموصي (رجلا من بلده) الذي يحج ذلك الرجل
عنه حال كونه (راكبا) لان الواجب عليه ان يحج من بلده فيجب الاحجاج
عنه كما وجب لان الوصية لاداء ما هو الواجب عليه وانما شرط ان يكون راكبا
لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا فوجب الاحجاج عنه على الوجه الذي لزمه
(ان وقت النفقة) للاحجاج من بلده راكبا (والا) اي وان لم تف النفقة
(فن حيث تفي) النفقة وفي القياس لا يحج عنه لانه اوصى بالحج بصفة
وقد عدت وجه الاستحسان اننا لم ان غرضه تفيد الوصية فتفد ما يمكن
(وان خرج حاجا فأت في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده)
عند الامام وزفر لان عمله قد انقطع بموته لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم
انقطع عمله الا من ثلاث والخروج الى الحج ليس من الثلاثة فظهر بموته ان سفره
كان سفر الموت لا سفر الحج فكان في هذا المعنى كخروجه للتجارة اذا مات يحج
عنه من بلده فكذا هنا (وعندهما من حيث مات استحسانا) لان السفر بنية
الحج وقع قرينة وقد وقع اجرة على الله لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدره الموت فقد وقع اجرة على الله ولم ينقطع بموته فيكتب له
حج مبرور فيبدأ من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج
بنية التجارة لانه لم يقع قرينة فيحج عنه من بلده (وعلى هذا الخلاف اذا مات
الحاج عن غيره في الطريق) فيحج عنه ثانيا من وطنه عند الامام وعندهما
من حيث مات

(باب الوصية للاقارب وغيرهم)

انما اخرج هذا الباب عما تقدمه لان المذكور في هذا الباب احكام الوصية لقوم مخصوصين
والمذكور فيما تقدم احكامها على العموم والخصوص ابدأ تابع للعموم (جار
الانسان ملاصقه) قدم الوصية للجار على الوصية للاقارب تبع لما في الهداية
وكان حق الكلام ان يقدم الوصية للاقارب على الوصية للجار نظرا الى ترجحة
الاب والاباء عنه في العناية بان الواو لا تدل على الترتيب وان التقديم في الذكر
اهتماما باسم الجار ثم ان جعل الجار على الملاصق هو مذهب الامام وهو
القياس وقد حل عليه قوله عليه الصلوة والسلام الجار احق بصقته ومعنى
الحديث ان الجار احق بالشفقة اذا كان ملاصقا (وعندهما) جار الانسان
(من يسكن محلته ويجمعهم مسجدها) اي مسجد المحلة لان الكل يسمى جيرانا

عرفاً قال عليه الصلاة والسلام لا صلاة باسيرة أبيه في المسجد وقسم
 لكل من شئع بالبداهة ولان التي بالبر والجار لا تختص بالاصحق بل بر المقابل
 مقصود كبر الملاصق غير انه لابد من نوع اختلاط فاذا جهم مسجد واحد فقد
 وحده الاختلاط واذا اختلفا في المسجد قال الاختلاط وقال الشافعي الجوار
 الى اربعين ذراعاً فانه هذا الخبر ضعيف فقصده طه نوا في روايته (ويستوي فيه)
 في لفظ الجار (الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم واليهي) (والصغير
 والكبير كذلك واعداً دخل المذكورون في انط الجار اصدق عليهم لغة وشيراً ما
 ويدخل فيه الممد السائر عنده لان مصاق هذا الاسم يتناول ولا يدخل عندهما
 لان الوصية له وصية مولاة وهو ليس بجار بخلاف المكاتب فانه لا يملك
 ما في يد العبد الا بملكه الا يرى انه يجوز له اخذ الكاة وان كان مولاة فنياً بخلاف
 انفس والمدير وام الوالد والارملة تدحل لان سكناها مضافة اليها ولا تدخل
 التي اهل لار سكتها غير مضافة اليها وانما هي تبع فلم تكن جارا مطلقاً
 (وصهره من هو دورحم محرم من امرأته) لانه عليه الصاوة والسلام لم يزوج
 صبيداً حتى كل من ملك من ذى رحم محرم منها اكرامها وكأنا السون اصهار
 التي عليه السلام وهذا التفسير اختار محمد واني سيد رحمه ما الله تعالى
 وفي الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقيد بالحرمة وفي اسكاني واعداً يدخل
 في الوصية من كان صهراً للموصي يوم موته بان كانت المرأة منكوبة له عند الموت
 او مودة عنه بطلاق رجعي لان الفتر حادثة الموت حتى لو مات الموصي والمرأة
 في نكاحه وهذه من طلاق رجعي فانه صهر يصدق الوصية لار الطلاق الرجعي
 لا يقطع النكاح وان كانت في عدة من طلاق بائن او ذلث لا يستحقها لان النكاح
 النكاح يوجب انقطاع الصهر به انتهى (وختمه من هو زوج ذات رحم محرم منه)
 كازواج البنات والاحوات والعلمات والخسالات لان الكل يسمى ختناً وكذا
 كل ذى رحم محرم من ازواجهن عند محمد لانهم يسمون اخناً وقيل هذا في عرقهم
 واما في عرفنا دلالة ول ازواج المحرم (ويستوي في ذلك) اي في الصهر
 والحقن (الجوار والعبد والافتر والامد) لان اللفظ يتناولهم جميعاً (واقارب
 او اقرباؤه وذوو اقربان وارحامه وذو وارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل
 ذى رحم محرم منه) يعني اذا وصى الى اقاربه او اقربائه وذوى قرابته او ارحامه
 او ذوى ارحامه او انسابه تكون الوصية للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم
 محرم منه (ولا يدخل فيه) اي في كل واحد من هذه اللفاظ (اوالدان والولد
 والوارث ويكون للاميين فصاعداً هذا عند الامام ويستوي فيه الصغير
 والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر (وفي الجاهل روايان)

وكذا في ولد الوالد وفي خطاها الرواية عن الامام انهم يدخلون وفي رواية عن
الشيخين انهم لا يدخلون (وان لم يكن له ذورهم محرم منه بطلت) الوصية عند
الامام لانه تبين ان الوصية منه لمعدوم فكانت باطلة (وتكون) اي الوصية
(للثنتين فصاعدا) لانها انت الميراث والجمع في الموارث اثنان فصاعدا
فكذا الوصية (وعندهما) يدخل في الوصية (من ينسب اليه) اي الى الموصي
من قبل الاب او الام (الى اقصى ابيه في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام
وان لم يسلم) قيل يشترط اسلام الاب الاقصى وقيل لا يشترط ولكن بشرط
ادراكه الاسلام حتى لو اوصى علوي لذوي قرابته فن شرط الاسلام بصرف
الوصية الى اولاد علي رضي الله عنه لا الى اولاد ابي طالب ومن لم يشترط بصرفها
الى اولاد ابي طالب فيدخل فيها اولاد عقيل وجعفر ولا يدخل اولاد عبدالمطلب
بالاجماع لانهم يدرك الاسلام (فن له عمان وخالان الوصية لعميه) يعني اذا اوصى
الى اقاربه وله عمان وخالان فالوصية لعميه عند الامام رحمه الله تعالى
لانه يعتبر الاقرب فالاقرب كما في الارث (وعندهما للكل على السواء) فتقسم
بينهم ارباعا لان اسم القريب متاواهم ولا يعتبر ان الاقرب (ومن له عم وخالان
نصف الوصية لعمه ونصفها بين خاليه) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع واقوله
في الوصية والارث اثنان فيكون للواحد النصف وبقي النصف الاخر ولا مستحق
له اقرب من الخالين فكان لهما (وان كان له عم واحد فقط فنصفها) اي الوصية
(له) اي للعم لانه لا بد من اعتبار الجمع فيه ويرد النصف الاخر من الثلث الى
الورثة العدم من يستحقه لان اللفظ جمع وادناه اثنان في الوصية فلها يعطى له
النصف والنصف الاخر للورثة (وان كان له عم وعمه وخال وخالة فالوصية
لعم وعمه على السواء) لاستواء قرابتهما وقرابة العمومة اقوى من قرابة
الخالة وعمه وان لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب رقيقا
او كافرا (وعندهما الوصية للكل على السوية في جميع ذلك) لما عرف من
منه بهما انهما لا يشترطان الاقرب فالاقرب كما اشترطه الامام (واهل الرجل زوجته)
عند الامام يعني اذا اوصى لاهل رجل فهي زوجته (وعندهما) اهل الرجل
(من بواهم ونصيبهم نفقته) يعني عندهما اهل الرجل من كانوا في عياله وتلزمه
نفقتهم اعتبارا للعرف المؤيد بالنص وهو قوله تعالى واتوني باهلكم اجسين
وقال تعالى فبجناهم واهله الا امرأته والمراد من كان في عياله والامام قوله
تعالى وسار باهله اي زوجته بنت شعب عليه السلام ومنه قولهم بأهل
يأخذ كذا اي تزوج والطلاق ينصرف الى الحقيقة المستعملة كما في الهداية
(وآله اهل بيته) يعني اذا اوصى لآل فلان فهي لاهل بيته فيدخل فيه كل من

باب اليه من آتاه الى بعض اسمه في الاسلام ولا يدخل فيه اولاد ابنت
ولا اولاد الاخوات ولا احد من قرابة ائمه لهم لا يدعون اليه وانما ينسبون الى
آبائهم (واوره وجده من اهل بيته) لان الاب والجد بعدان من اهل البيت
(واهل نفسه من باب ابيه من جهة الاب) لان النسب انما يكون من جهة الالباء
(وجده اهل بيت ابيه) دون امه لان الانسان ينسب بابيه فصار كانه
بمخلاف قرابة حيث يدخل فيه من كان من جهة الام ايضا لان الكل ينسبون
قرابة (والوصية) مبتدأ (لبي فلان وهو اب صلب) بجملة وهو اب صلب
حال من المضاف اليه (للدكور خاصة) خبر. فلا يدحل فيه الاناث لان حقه
هذا الماعط انما هو للدكور وهذا رواية عن الامام (وعندهما وهو رواية) اخرى
(عن الامام يدحل فيه الاناث ايضا) اي كالدكور ويدخل الاناث
في بني فلان اما تطيب او محاز بارادة العروج (و) الوصية (لورثة فلان) للدكور
مثل حفظ الانثيين) لان الاسم مشتق من الورثة فاذا بان قصده التعميل وهي
في اولاد المورث للسذكر مثل حفظ الانثيين وكانت الوصية كالميراث من حيث
ان التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما اخذ الاشتقاق
(واه) اوصى (اولاد فلان للدكور والاشي على السواء) لان الولد ينظم بالكل
(ولا يدحل اولاد الاي عند وجود اولاد الصلب) لان الولد حقيقة يتناول
ولد الصلب ويدخل فيه الاناث حتى اذا كان له شات صلبة وبنوان فالوصية
للبنات عملا بالحقيقة ما امكن العمل بها (ويدخلون) اي اولاد الاب (وعند
عدمهم) اي اولاد الصاب لانه لما عذر العمل بالحقيقة صر الى الجواز بخلاف
المسئلة الاولى (دون اولاد البنات) وانما لا يدخلون مطلقا لان اولاد البنات
انما ينسبون الي ابيهم كقَالَ الشَّاعِرُ * شَهْنَايَا وَابْنَايَا * فهو ابن ابيه
الرجال الاباعد (وان اوصى اي فلان وهو) اي فلان (ابوقيلة) كى تميم
مثلا (لا يحصون) كثرة (فهي) اي الوصية (باطله) لا يمكن تحصيله
في حق الكل لعدم احصائهم فتبطل الوصية لعدم الصرف (وان) اوصى
(لايتايمهم او عيائهم او مائتهم او ارامتهم ولا عي والعبرة بهم والدكر والاشي
ان كانوا) اي الموصى لهم (يحصون) لان الوصية تملك وامكن تحقيق معنى
التملك في حقهم ثم قول حد الاحصاء عند ابي يوسف ان لا يحتاج من بعدتهم
الى حساب ولا كتاب فان اخرج الى ذلك فهم لا يحصون وهذا ليس وذل
بعضهم هو مفوض الى رأي القاضي كذا في شرح الهداية (وللمفوض منهم
خاصة ان كانوا لا يحصون) لان التي من الوصية القرعة وهذه الاسامي اعني
الايتام وما عبيدهم تشعر بتحقيق الحاجة فتعمل على التقراء (و) ان اوصى

(المواليه فهو) اى الوصية (لمن اعتقهم في التحذ أو المرض ولا ولادهم)
 اى اولاد المعتقين من الرجال والنساء واعتاقه قبل الوصية وبعدها سواء
 ولا يدخل فيه المدبرون وامهات الاولاد وعن ابى يوسف انهم يدخلون
 لان سبب الاستحقاق لازم في حقهم بحيث يلحقه الفسخ فتنسبوا الى الولاء
 كالمعتقين ولا يدخل فيها مولى الموالاة لان ولأء العتاقة بالعتق وولأء الموالاة
 بالعتق فهما معيتان متغايران فلا ينطبقهما لفظ واحد بخلاف اولاد المعتقين
 لانهم ينسبون الى المعتق بواسطة اباؤهم بولأء واحد (ولا) يدخل فيها
 (موالى الموالى الا عند عدمهم) اى الموالى لانهم ليسوا موالى الموصى حقيقة
 فهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصلب فلا يتناولهم الاسم الا عند عدم المولى
 حقيقة كما مر في ولد الولد مع وجود الولد او عدمه (وتبطل) الوصية
 (ان كان له) اى للموصى (معتقون) بكسر التاء (ومعتقون) بفتح التاء
 يعنى اذا الوصى لمواليه وله موال اعتقهم وموال اعتقوهم فالوصية باطلة
 لان اللفظ مشترك ولا عموم له ولا قرينة تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند
 عامة اصحابنا بين النفي والاثبات واختار شمس الأئمة وصاحب الهداية انه يعم
 اذا وقع في خبر النفي كالمحلف لا يكلم موالى فلان حيث يتناول الجميع والجواب
 عنه على قول عامة الاصحاب كافي الغاية ان ترك الكلام مع الموالى مطلقا
 ليس لوقوعه في النفي بل لان الحمل على اليقين بعمه لهم وهو غير مختلف وقد قرره
 في التقرير بما لا مزيد عليه فان قيل سلمنا ان لفظ الموالى مشترك وحكمه التوقف
 فكيف حكم بطلانها قلنا ان ذلك فيما اذا مات الموصى قبل البيان والتوقف في مثله
 لا يفسد فان قيل الترجيح من جهة اخرى ممكن وهى ان شكر المنعم واجب
 فنصرف الى الموالى الذين اعتقوهم واما فضل الانعام في حق الدين اعتقهم
 هو فتدوب اليه والصرف الى الواجب اولى من الصرف الى المنسوب
 كما هو المروى عن ابى يوسف بهذا المعنى فنناجب بانها معاوضة بجهة اخرى
 وهى جريان العرف بالوصية للفقراء والغالب في المعتقين بفتح التاء ان يكونوا
 فقراء وفي المعتقين بكسرهما الغالب ان يكونوا اغنياء والمعروف عرفا كالمشروط
 شرعا كما هو المروى عن ابى يوسف بهذا المعنى (واقول الجمع اثنان في الوصايا
 كما وارث) لما بينا ان الوصايا اخت الموارث وقد ورد النص في القرآن باطلا في
 الجمع على الاثنين في الموارث فقلنا في الوصايا ان اقل الجمع فيها اثنان ايضا
 جملا على ما ورد به النص في الموارث

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة)

لما فرغ من ذكر احكام الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في بيان الوصايا المتعلقة

المسامحة وأخر هذه الأمانات من خدمة إن الشافع بعد وجود الأحياء لا يوافق الوصع
 الطبع (نصح الوصية بخدمته عده وسكنى داره وبعثه بها) أى العبد وأبدار
 (مئة مئة) كسنة أو ستين مثلا (وأما) لأن المنفعة تحتل التملك بدل
 وغيره بل في حال الطوة فتحتل التملك بعد الممات كالأمان دونها للحاجة
 وهذا لأن الموصى يبقى العبد على ملكه حتى يحمله فله ولا يتصرفه موقوفنا
 على حاجته وإنما تحدث المدة على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه المنفعة على
 حكم ملك الوقف ويجوز مؤتمنا ومؤدا كالعارية وهذا بخلاف الميراث فالأثر
 لا يتحرى في الخدمة بدور الرقبة لأن الوراثة خلافة وتعهدها إن تعزم الوارث
 مقام الورث فيما كان ما كالميراث وهذا امتياز يصور فيما يتوقى وتبين والمنفعة
 لا تى وبين ما ما الوصية فالجواب ملك بالامتنع كالأمانة والإعارة وكذا الوصية
 له له الدار والدار لا بد بل المنفعة ما حدث حكمها (ما حرج ذلك) المذكور
 من رقبة العبد والدار (من أثبت سلم إلى الموصى له) بخدمته وسكنى فيها
 لأن حق الموصى له في أثبت لأثره الدار (والا) أى وإن لم يخرج من الدار
 (سمى الدار) حينها ألاما (وتها في له بد يومين لهم وبما له)
 لأن حق الموصى له في أثبت وحقهم في أثبت كان الوصية العبد ولا يمكن قسمته
 العبد اجراء لاه مما لا يتحمل القسمة فصرنا إلى الهاء هذا إذا كانت الوصية غير
 موقوفة وإن كانت موقوفة بوقت كالسنة مثلا كان كانت السنة غير معينة بخدمة
 الورثة يومين والموصى له يوما إلى ماضى ثلاث سنين فإذا مضت سلم إلى الورثة
 لأن الموصى له يستوفى حقه وإن كانت معينة ما مضت السنة قيل موت
 الموصى بطلت الوصية وأرمات قيل مضى بخدمة الموصى له يوما والورثة
 يومين إلى أن مضى تلك السنة فإذا مضت سلم إلى الورثة وكذا الحكم لو مات
 الموصى بعد مضى بعضها بخلاف الوصية بسكنى الدار إذا كانت لا يخرج من
 أثبت حيث شتم بين الدار ألاما للانعصاع بها لا يمكن قسمته بين الدار
 أحراه وهو يعدل للخدمة بينهما زاما وذا وفى الهاء تقدم أحدهما زمانا
 وأوقفوا الدار مهيا من حيث الزمان بخلاف الحق لهم إلا أن الأولى
 أولى لكونه عدل (فإذا مات الموصى له ردت) أى الوصية من العبد أو الدار
 إلى ورثة الموصى لأنه أوجب الحق للموصى له يستوفى المسامحة على حكم ملكه
 ولو انتقل إلى ورث الموصى له لاستحقاقها ابتداء من ملك الموصى بغير رضا
 وذلك غير حائر (وإن مات الموصى له في حصة الوصى بطلت) الوصية لأنها
 غلبت مضى إلى ما بعد الموت وملك الموصى ثابت في المال فلا تصور تملك
 الموصى له بعد موته (ومن أوصى له بغير الدار أو العبد لا يجوز له السكنى

والاستخدام في الاصح) لانه اوصى له بالغلة وهى الدراهم او الدنانير وهذا
استيفاء المنفعة لنفسها ولا شك انها تغايران ويتفاوتان في حق الورثة فانه
لو ظهر دين يمكنهم اداؤه من الغلة باستردادها منه بعد استغلالها بخلاف
ما اذا استوفى المنافع نفسها وقرله في الاصح احتراز عما قال بعضهم يجوز له السكنى
والاستخدام لان المقصود هو المنفعة وهى حاصلة بهذين الطريقين (ولا يجوز
لمن وصى له بالخدمة) في العبد والسكنى في الدار (ان يوجر) العبد والدار
وقال الشافعى له ذلك لان تملك المنفعة بعقد مضاف الى ما بعد الموت كتمليك
المنفعة في حال الحياة ولو تملك المنفعة بالاستيجار في حال الحياة تلك الاجارة وكذا
اذا تملك المنفعة بالوصية بعد الموت وهذا لان المنافع كالاعيان عنده للمصر
بخلاف المستعير فانه لا يملك المنفعة لانها باحة الانتفاع عنده ولهذا لا يتعاق
بالاعارة الزموم والوصية بالمنفعة يتعاقبها الزموم ولنا ان الموصى له ملك المنفعة
بغير عوض فلا يملك تملكها من غيره بعوض كالمستعير فانه لا يملك الاجارة وذلك
لان المستعير مالك للمنفعة اذا تملك في حال الحياة اقرب الى الجواز بعد المات
واذا احتملت المنفعة التملك بعد الموت بغير عوض فلان تحتل ذلك في حال
الحياة اولى (وان اوصى له بثمرة بستانه مات) الموصى (وفيه) اى في البستان
(ثمرة فله) اى للموصى له (هذه) اى الثمرة الموجودة (وهبط) لا ما يحدث
بعدها (وان زاد ايدا) اى زاد في تلك الوصية لفظ ايدا (فله) اى للموصى له
(هـ) اى الثمرة الموجودة وما يستقبل (عطف على الضمير اعنى قوله هـ
اى يستحق الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل عملا بالنأييد في لفظ
الموصى) (وان اوصى له بثمرة بستانه فله الموجود وما يستقبل) وحاصله انه
اذا اوصى له بالغلة استحقها دائما وبالثمرة لا يستحق الا القائمة الا اذا زاد لفظ ايدا
في ضمير كالملة فيستحقها دائما والفرق بينهما ان الثمرة اسم للموجود عرفا
فلا يتناول ما يحدث بعد الالفاظ يدل على ذلك كابدوا نحوهم واما الغلة فتعظم
الموجود وما يكون بعرض ان يوجد مرة بعد اخرى كما يقال في العرف فلان
ياكل من غلة بستانه او ارضه او داره فيصدق على ما ينفع به في الحال
او في الاستقبال (وان اوصى له بصوف غنمه او ابنها) اى الغنم (او اولادها
فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط) سواء (قال ايدا ولم يقل) اى للموصى له
ما يوجد من ذلك الموصى به مائى بطونها من الاولاد وما فى ضروعها من الابان
وما على ظهورها من الصوف يوم مات الموصى سواء قال ايدا او لم يقل لانها
يجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ والفرق بينهما وبين ما تقدم
ان الصوف والاولاد والابان الموجودات يصح استحقاقها بالبقاء فانها تملك

نوعا مثل عقده فكذلك بالوصية فاما الميراث فمما شرع الله تعالى
من الحقوق ولم يصح استخفافها بعد الوصية فاما الثمرة او ارباح الميراث فمما
استخافها بعد الميراث والعاملة قلن قلن في الوصية اول

(ثلث وصية الذمي)

انما ذكر وصية الذمي بعد وصية المسلم لان اهل الذمة مطعون بالسلبين
في الميراث (واولهم ذمي دارهم او كسبة في صحته ثم مات فهي ميراث)
مأخذ الامام علائها بمنزلة الوقف ووقف المسلم يورث عنه وهذه الاول
وانما قلنا يورث عنه لانه غير لازم عنده واما عند مساقاة وصية باطله لان هذا
وصية حرة وان كان في معتد بهم قرية والوصية بالوصية باطلة لان في تنفيذها
تقرير المعصية (واولوصية) اي يجعل داره بعة او كسبة (اقوم معصين
حار) اي الايتام (من الثلث) اتفاقا لان في الوصية معنى التملك ومعنى
الاختلاف والموصي ولاية كالمسك (وكذا) يجوز (في غير المسلمين)
بالوصية اقوم غير مختص وصين هذا عند الامام (خلافا لهما) فانهما قالوا
انها باطلة لان وصي اقوم باعبائهم والمواصل اوصيا الذمي على اربعة
اوجه احدها ان يوصي بماله معصية عندنا وعندهم كالوصية للمسلمين والتاثيرات
فهذا لا يصح احدا الا ان يكون اقوم باعبائهم فتصح تملكك من الثلث فان كانوا
لا يحدون لا تصح تملكك لان التملك من الجهول لا يصح ولا يمكن تصحيحها قرية
لانه معصية عند الكل وثانيها ان يوصي بماله معصية عندهم قرية عندنا
كما او اوصى ان يجعل داره مسجدا او يسرح في المساجد او اوصى بالخروج فهي
باطلة بالاجماع اعتبارا لاعتقادهم لانهم يدينونهم بدينهم وثالثها ان يوصي بماله وقرية
عندنا وعندهم كالوصية بثلث ماله لغيره او المساكين او اتقى القاس او يسرح في بيت
المقدس فهي صحيحة اجماعا لانه على كل كون ذلك قرية ورابعها ان يوصي
بماله وقرية عندهم معصية عندنا كما او اوصى ان يجعل داره بعة او كسبة او بيت
او يسرح فيه او تدح الخنازير ويضع الشمر كون وهي صحيحة ايضا عند الامام
سمى قوما ولم يسم وقاله باطلة لان يسمى قوما باعبائهم لهما ان هذه وصية
معصية وفي تنفيذها تقرير المعصية والبدل في الموصي ردها لا قبولها فوجب
الدول بالمسلمان وله ان يعتبر دمايتهم في حقهم لانا امرنا ان نتركهم
وما يدينون وهي قرية عندهم فتصح الا ترى انه او اوصى بماله وقرية معصية
عندنا معصية عندهم لا يجوز الوصية اعتبارا بالدين يدينونهم في كسبة
(وقد خرج وصية مسلمان لا وارث له في دارنا بكل ماله لمسلم او ذمي) لان القصر
على اثنتي عشرة سنة الورثة تحت تعبد بايجازتهم وليس لورثته حق مريض

لانهم في دار الحرب وهم اموات والخبر بناء على حق معصوم لا يصلح دليلا
 على الخبر لخلق غير معصوم اذ حقوق اهل الحرب غير معصومة حتى لو كانت
 ورثة في دار الاسلام بامان اويذمة يتقدر بقدر الثلث لرحمتهم (وان اوصى)
 اى المستأمن (بعضه) اى ببعض ماله ثم مات (رد الباقي) من ماله
 (الى ورثته) الذين في دار الحرب لان الرد الى ورثته من حق المستأمن ايضا
 لارعاية خلق الورثة حتى رد ان يقال كيف رد الباقي الى ورثته الذين في دار
 الحرب وقد قلتم بانهم ليس لورثته حق مريمى (ونصح الوصية له) اى للمستأمن
 (مادام في دارنا) سواء كانت الوصية (من مسلم او ذمى) لانه مادام في دارنا
 فله حكم اهل الذمة في المعاملات حتى يصح منه عقود التملكات في حال
 حيوته ويصح تبرعه في حيوته فكذا بعد مماته وعن النبيين انه لا يجوز لانه
 من اهل الحرب لانه يقصد الرجوع ويمكن منه بخلاف الذمى (وصاحب
 الهوى) وهو الذمى يتبع هوى نفسه ميلا للبدعة (ان لم يكفر بهواه)
 اى لم يحكم بكفره بما ارتكبه من الهوى (فهو كالسلم في الوصية) لانا امرنا
 ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام (والا) اى وان لم يكن كذلك بل حكم بكفره
 بما ارتكبه من الهوى (فكلارد) فيكون على خلاف المعروف بين الامام
 وصاحبه في تصرفاته قال في الكافي ووصايا المرتدة نافذة بالاجماع كالذمية
 لانها تبقى على الردة ولا تقتل عندنا انتهى وفي المنع والمرتدة في الوصية
 كذمية فتصح وصاياها قال في الهداية وهو الاصح لانها تبقى على الردة
 بخلاف المرتد لانه يقتل او يسلم قال في النهاية وذكر صاحب الكتاب في الزيادات
 على خلاف هذا وقال بعضهم لا تكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح
 فلا تصح منها وصية قلت والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه لانه قال هناك وهو
 الصحيح وقال هنا الاصح وهما يصدقان كذا في العناية والفرق بينها وبين الذمية
 ان الذمية تقر على اعتقادها واما المرتدة فلا تقر على اعتقادها والا شبه
 ان تكون كالذمية فيجوز وصيتها لانها لا تقتل ولهذا يجوز جميع تصرفاتها
 فكذا الوصية وذكر القنابى في الزيادة ان من ارتد عن الاسلام الى التصرانية
 او اليهودية او النجوسية فحكم وصاياهم حكم من انتقل اليهم فاصح منهم
 صح منه وهذا عند هما واما عند الامام فوصيته موقوفة ووصايا المرتدة
 نافذة بالاجماع لانها لا تقتل عندنا انتهى فظهر بما ذكرناه عن المنع ان دعوى
 الاجماع على كون وصيتها نافذة محل نظر فليأمل (ووصية الذمى تعتبر
 من الثلث ولا تصح لوارثه) لالترام اهل الذمة احكام المسلمين فيما يرجع
 الى المعاملات فيجوز عليهم احكامنا كما في وصية المسلم (ويجوز) وصيته (لزمى

من غير مئة) كوصية نصراني يهودي وبالمعنى لأن الكفر له واحدة (لا) يجوز وصيته (لرب في دار الحرب) لأن أحلاف الدارين يمنع الارتك فكذا الوصية لأنها أحث المراتب كما تقدم

(باب الوصية)

أما فرع من بيان الوصية له شرع في بيان أحكام الوصية إليه وهو الوصية لأن كتاب الوصايا ينظمه أيضا وإنما قدم أحكام الوصية له لاعتبارها وتكون الحاشية إلى معرفة المس (ومن أوصى إلى رجل ففعل في وجهه ورد) الوصية (في حياته لا يرثه) لأن الوصية مات معتقدا عليه ولو صح زاده في غير وجهه سواء كان في حياته أو بعد مماته صار مقرورا في وجهه فلا اعتبار لرد في غير وجهه وبقي وصيا كما كان باب قبل ما ألف في بين الوصية له والوصية إليه في أن رد الموصى له إذا قبله وذهب موت الموصي اعتبر دون رد الموصي إليه قلنا إن مع الوصية الموصى له نفسه فعلا ف الوصية إليه كان يقع الوصية راجع إلى الموصى فكان في رد بعضه اعتبار عليه وهو لا يجوز قل هذا هل لا يتردد رد بعضه للصبر عن الوصية (وان رد في وجهه) أي وجه الموصي (يرثه) لأنه ليس للموصي ولاية الزمانه التصرف ولا ضرورته فتوقف على قوله (كان لم يقبل) لموصى إليه (ولم رد) بل سكت (حتى مات الموصي فهو) أي الموصي إليه (مخبر بين القبول والرد) لأنه ليس للموصي ولاية الزمان فبقى مخبرا (وأن باع) الموصي إليه (شيئا من التركة لم يبق له ردوان) كان (غير عالم بالإبضاء) فصار بينه التركة كقول الوصية وبعد بيعه وان لم يكن فالسأ بالإبضاء بعلافا الوكيل إذا لم يعلم بالوكيل فباع حيث لا يأخذ ولا يكون البيع من غير علم فتولا (كان رد الوصية) الوصاية (بعد موته) أي موت الموصي (ثم قل صح ما لم يتقدم فاض رده) ولم يخرج من الوصاية لما قال لا قبل لأن مجرد قوله لا قبل لا يبطال الإبضاء لأن فيه ضررا بالثبوت وضرر الوصية في الإبقاء يجوز ما لو أبطل إلا أن القاضي إذا أخرجه عن الوصاية يصح له بجهته فيه فكل له أخراجه بعد قوله لا قبل كما أن له أخراجه بعد قوله حتى إذا رأى غيره أصح كان له رده وأبسط غيره وربما يجزى هو عن ذلك فيتم ضرر بقاء الوصية بعد دفع القاضي الضرر عنه وينصب ما عطا المال الميت فيصرف فيه في دفع الضرر من الجاهل بين أو قال إبدل بعد ما أخرجه القاضي لا تمتد له لاه قل بعد ما بطلت الوصية ما أراح التماسي إليه (وان أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق أخرجه عنه حتى وصيت غيره) أي إذا وصى إلى هؤلاء المذكورين أخرجهم القاضي عن الوصاية

وَأَسْتَبْدِلَ غَيْرَهُمْ مَكَاتِلَهُمْ وَذَكَرَ الْقُدْرَى أَنَّ الْقَاضِيَ يُخْرِجُهُمْ عَنْ الْوَصِيَّةِ
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ كَانَتْ لَهُمْ صَحِيحَةً لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ يَكُونُ بَعْدَ الدَّخُولِ
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي الْمَرَاجِعِ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا أَوْصَى إِلَى عَبْدِ أَوْ ذِي أَوْ فَاسْقِ
أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي عَنْ الْوَصَايَةِ وَلَوْ تَصَرَّفُوا قَبْلَ الْإِخْرَاجِ جَازًا تَهَيَّ وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ
فِي الْأَصْلِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ بَاطِلَةٌ لَعَدَمِ الْوِلَايَةِ لَهُمْ وَوُجْهُ الصَّحَّةِ ثُمَّ الْإِخْرَاجُ كَمَا ذَكَرَهُ
الزَّيْلَعِيُّ أَنَّ أَصْلَ النَّظَرِ ثَابِتٌ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ حَقِيقَةً وَوِلَايَةِ الْفَاسِقِ عَلَى نَفْسِهِ
وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى مَا عَرَفَ مِنْ أَصْلَانَا وَوِلَايَةِ الْكَافِرِ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ النَّظَرُ
لِتَوْقُفِ وَِلَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى إِجَازَةِ الْمَوْلَى وَمَكَانَهُ بَعْدَهَا وَالْمُعَايَاةُ الدِّينِيَّةُ الْبَاعِثَةُ
عَلَى تَرْكِ النَّظَرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَاتِّهَامُ الْفَاسِقِ بِالْجُنَايَةِ فَيُخْرِجُهُمُ الْقَاضِي
عَنِ الْوَصِيَّةِ وَيَقِيمُ غَيْرَهُمْ مَقَامَهُمْ أَتِمَامًا لِلنَّظَرِ وَشَرْطُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ
الْفَاسِقُ مُخَوَّفًا مِنْهُ عَلَى الْمَالِ لِأَنَّهُ يَعْذَرُ بِذَلِكَ فِي إِخْرَاجِهِ وَتَبْدِيلِهِ بِغَيْرِهِ بِخِلَافِ
مَا إِذَا أَوْصَى إِلَى مَكَاتِلِهِ أَوْ مَكَاتِلِ غَيْرِهِ حَيْثُ يَجُوزُ لِأَنَّ الْمَكَاتِلَ فِي مَنَافِعِهِ كَالْخُرْ
وَأَنْ يَعْزِزَ بِعَدَدِ ذَلِكَ فَالْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي الْقَنْ (وَأَنْ) أَوْصَى (إِلَى عِبْدِهِ)
فَإِنْ كَانَ كُلُّ الْوَرِثَةِ صَفَارًا صَحَّ (الْبَصَاءُ عِنْدَ الْأَمَامِ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ مُسْتَعِدٌّ
بِالتَّصَرُّفِ فَيَكُونُ أَهْلًا لِلْوَصَايَةِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَِلَايَةٌ فَإِنَّ الصَّفَارَ وَإِنْ كَانُوا
مَلَكَ كَانَتْ لَهُمْ وَِلَايَةٌ أَنْظَرُ فَلَا مَنَافَاةَ (خِلَافًا لِهَهِمَا) وَهُوَ الْقِيَاسُ وَقِيلَ قَوْلُ
مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ يَرُودُ مَرَّةً مَعَ الْإِمَامِ وَمَرَّةً مَعَ بَنِي بَوَسَّافٍ وَوُجْهُ الْقِيَاسِ
أَنَّ الْوِلَايَةَ مُتَقَدِّمَةٌ لِمَا نَ الرِّقِّ بِنَافِيهَا وَلَئِنْ فِيهِ اثْبَاتُ الْوِلَايَةِ لِلْمَمْلُوكِ عَلَى الْمَالِكِ
وَهَذَا قَلْبُ الْمَشْرُوعِ وَوُجْهٌ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيَانِهِ (وَأَنْ كَانَ فِيهِمْ) أَيْ فِي
الْوَرِثَةِ (كَبِيرٌ يَطْلُ) الْإِبْصَاءُ إِلَى عِبْدٍ نَفْسِهِ (أَجْمَاعًا) لِأَنَّ الْكَبِيرَ أَنْ يَنْعَى الْعَبْدَ
مَنْ التَّصَرُّفِ أَوْ يَبِيعَ نَفْسَهُ فَيَنْعَمُ الْمُسْتَرَى عَنِ التَّصَرُّفِ فَيَعْزِزُ عَنِ الْوَفَاءِ بِحَقِّ
الْوَصَايَةِ (وَلَوْ كَانَ الْوَصِيُّ حَاجِرًا عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ) أَيْ أُمُورَهَا (ضَمُّ)
الْقَاضِي (إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْعَاجِزِ (غَيْرِهِ) لِأَنَّ فِي الضَّمِّ رِعَايَةَ الْخَفِيِّ حَقِّ الْوَصِيِّ
وَحَقِّ الْوَرِثَةِ لِأَنَّ تَكْمِيلَ الطَّرِيقِ يَحْصُلُ بِهِ لِأَنَّ النَّظَرَ يَتِمُّ بِإِعَايَةِ غَيْرِهِ وَلَوْ شَكِيَ الْوَصِيُّ
إِلَى الْقَاضِي ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْرِفَ ذَلِكَ حَقِيقَةً لِأَنَّ الشَّكَّ قَدْ يَكُونُ كَاذِبًا
تَخَفُّفًا عَلَى نَفْسِهِ (وَأَنْ كَانَ) الْوَصِيُّ (قَادِرًا) عَلَى الْقِيَامِ بِأُمُورِ الْوَصَايَةِ
(أَمِينًا لِإِخْرَاجِ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ وَفَاعِلُهُ الْمُنُوبُ عَنْهُ هُوَ الْقَاضِي (وَأَنْ يَشْكِيَ
إِلَيْهِ الْوَرِثَةُ) كُلُّهُمْ (أَوْ بَعْضُهُمْ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْوَصِيِّ (مَا لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ خِيَانَةٌ)
قَالَ الزَّيْلَعِيُّ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّصَرُّفِ وَهُوَ أَمِينٌ فِيهِ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُخْرِجَهُ
لِأَنَّهُ مُخْتَارُ الْمَيِّتِ وَلَوْ اخْتَارَ غَيْرَهُ كَانَ دُونَهُ فَكَانَ ابْتِسَاؤُهُ أَوْلَى الْأَبْرَى أَنَّ الْوَصِيَّ
يَقْدَمُ عَلَى أُنَى الْمَيِّتِ مَعَ وَفُورِ شَفَقَتِهِ فَأَوْلَى أَنْ يَقْدَمَ عَلَى غَيْرِهِ وَكَذَا إِذَا شَكَّتْ

الورثة او بعضهم اليه لا يفتي الى امر له حتى يدوله منه حصة لثلاثة استفاد المولاية
 من الميت خبرانه اذا ظهرت منه الحيلة فانت الامة والبت انما اختاره لاجلها
 وليس من انظر ابقوه بسد مواتها وهو لو كان حيا لخرج منها في وقت
 القاضي مناه عند حجره وقيم بغيره مقامه كما مات ولا وصى له ولم يذكر ما اذا فعل
 القامى ما ليس له وعزل الوصى العدل المختار هل يعزل ام لا وذكر ذلك قاضيان
 في صاواه حيث قال وصي الميت اذا كان عدلا كافيا فلا يصح للقاضي ان يعزله
 واذا لم يكن عدلا يعزله ويصحب وصيا آخر ولو كان عدلا شركا فلا يعزله ولكن
 ينقسم اليه كافيا ولو عزله يعزل وكذلك الوصل القاضي العدل الكافي يعزل
 كما ذكره الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده وقال ابن الشحنة في شرح الوصاية
 قلت وفي وسط الخط ان القاضي يصير جارا انما قال وعند بعض المشايخ
 لا يعزل العدل الكافي يعزل القاضي لانه مختار الميت فيكون مقدما على القاضي
 وعزلي في القضية انزال العدل الكافي في نحو امر زاده وان طهر الدين
 المرتضى اني استعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت وان استعده البدعي حال
 اذا كان هذا في وصي الميت فكيف وصي الة منى وعوه في الماسسوط والهداية
 انتهى وفي جامع اصولين الوصى من الميت لو عدل لا كافيا لا يفتي للقاضي
 ان يعزله فلو عزله قيل يعزل اقول الصحيح عدلى انه لا يعزل لانه كالوصى وهو
 اشق بنفسه من الة منى فكيف يعزله ويصحي ان يقضى به لفساد قضاء الزماي
 كما في المحقق فقد افاد ترجيح عدم صحة عزل الوصى (وان اوصى الى اثنين لا يعزله
 احدهما) بالتصرف في مال الميت وان تصرف منه وهو باطل وهذا عند
 الطرفين وقال ابو يوسف يشترط كل واحد منهما بالتصرف ولو اوصى الى رجلين
 ثم ان احدهما تصرف في المال فغير الاشياء المودعة ثم اجاز صاحبه فانه يجوز ولا يحتاج
 الى تجديد العقد كما في الجوهرة ثم ان ما ذكره في الجوهرة من الاشياء المودعة
 التي يجوز لاحد الوصيين الانفراد بالتصرف فيها ما استشاء بنوله (الاشراف كفن
 وتجهيز) فانه لا يفتي على الولاية وربما يكون احدهما تابيا في اشتراط اجتماعهما
 فساد الميت الا يرى انه لو فعله عند الضرورة جبراه جاز (وخصوصا) في
 حقوقه لانهما لا يجتمعان عليها عادة واوجه ما لا يتكلم الا احدهما قالوا على اتها
 لو تكلم حال الخصومة معار بما لم يفهم القاضي وهو لهما الاختلاف كلام احدهما
 بالآخر وأهدا يتفردهما احد الوكيلين ايضا (وقضاه دين) كان على الميت
 (وطله) اي الدين الذي له على الغير (وشراء ساجدة لاطفل) لان في تأخير
 خوف ما في الضرر به كخوف الهلاك من الخوف والغري (وقول الهذلي)
 اي لاطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا تملكه الام وكل من هو في يده (ورد

ودبغة معينة وتنفيذ معينة واعتناق عبد معين) لعدم الاحتياج الى الرأى
 في ذلك كله بخلاف ما اذا لم يكن المذكورات معينة فربما احتج فيها الى الرأى
 فلا ينفرد احدهما بذلك دون الآخر (ورد معصوب) فيجوز لاحيد الراسخين
 الانفراد برده دون الآخر ولم يقبضوا المقصوب بكونه معيناً ولم يبنوا السرق
 اطلاقه عن التقيد ووجهه غير ظاهر فأمثل (او مستترى شراء فاسدا) فذلك
 واحد منهما ان ينفرد برده لما تقدم من عدم الاحتياج الى الرأى (وجمع اموال
 ضائعة وحفظ المال) لان في التأخير الى اجتماعهما خوف الفوات (وبيع ما يحد
 بغيره) ان يسرع الفساد اليه في التأخير الى الاجتماع ضرر بين هذين الطرفين
 (وعند ابى يوسف يجوز الانفراد) اكل واحد منهما (مطلقاً) ولا يختص الانفراد
 بالاشياء المعدودة لان الایصاء من باب الولاية والولاية اذا ثبت لاثنتين شرعاً ثبت لكل
 واحد كما لا على الانفراد كالأخوين في ولاية الانكاح فكذلك اذا ثبت شرطاً وهذا
 لان الولاية لا تخفى التجزى لانها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجزى
 ولها حال سبب هذه الولاية التفويض فلا بد من مراعاة صفة التفويض والموصى
 انما فوض الولاية اليهما معاً وهذا الشرط مقيد فلم يثبت بدون ذلك الشرط
 في ارضى الارأى الاثنتين ورأى الواحد لا يكون اليهما بخلاف الأخوين في
 النكاح لان السبب ثمة الاخوة وهي قائمة بكل واحد منهما على الكمال
 والسبب هنا الایصاء وهو اليهما لا الى كل واحد منهما ولان الانكاح حق
 مستحق له على الولي حتى لو طالبته بانكاحها من كفؤ خاطب يجب عليه
 وهذا حق التصرف للموصى ولهذا بقي مخيراً في التصرف بخلاف الاشياء
 المعدودة لانها من باب الضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد
 الشرع فلهذا قال بجواز الانفراد في الاشياء المعدودة دون غيرها ثم قيل
 الخلاف فيما اذا اوصى الى كل واحد منهما بعقد على حدة واما اذا اوصى
 اليهما بعقد واحد فلا ينفرد احد هما بالاجماع ذكره الحلواني قال ابواليث
 وهو الاصح وبه تأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعاً ذكره الاسكاف وقال
 في المستوط هو الاصح كما في التبيين (فان مات احدا الوصيين اقام القاضي
 غيره مقامه ان لم يوص الى احد) اما عندهما فلان الباقي عاجز عن التفرّد بالتصرف
 فيضم القاضي اليه وصياً آخر نظراً للميت والورثة وعند ابى يوسف الحى منهما
 وان كان يقدر على التصرف لكن الموصى قصد ان يخلفه منصرفاً في حقوقه
 وذلك ممكن الحق بنصب وصى آخر مكان الوصى الميت (وان اوصى)
 الوصى الذي مات (الى الحى جاز) الایصاء (وبصرف) الحى (وحدة)
 في ظاهر الرواية كما اذا اوصى الى شخص آخر ولا يحتاج القاضي الى نصب وصى

آخر لا يرى الميت يكون بأقربا منكم رأى من يصفه وذوي الحس من الأمام
 ان لم يأت لا ينفرد بالمصرف لأن الموصي لم يرش تصرفه وحده ولا يكون للموصي
 ان يرش بما يعلم ان الموصي لم يرش بخلاف ما اذا اوصى الى غيره لأن الموصي في رضى
 رأى الاثنين وقد وجد (ورمى الموصي وصى في التركيب) اى اذا مات الموصي
 ما وصى الى غيره فهو وصى في تركته وتركه الميت الأول وقال الشافعى لا يكون
 وصيا في تركه الميت الأول من الميت فوض الى الموصى ولا يرش له الا بصيا
 الى غيره فلا يملك ولاه وصى رآه ولم يرش رأى غيره ولنا ان الموصي يتصرف
 بولاية مستقلة اليه فيملك الإيصاء الى غيره كالجد الأبرى ان الولاية التى كانت
 نابعة للموصي تنسب الى الموصي وأهدا يقدم على الجد ولو لم يعمل اليه لما تقدم
 عليه ما اذا انتقلت اليه الولاية ملك الإيصاء (وكذا ان اوصى) الموصي الميت
 (اليه) اى الى آخر (في احديهما) اى فى احدى التركيبين بهنى اذا اوصى
 الى آخر في تركته يكون وصيا فيهما عند الامام لان تركه موصيه تركته لان له
 ولاية التصرف فيهما (حلالا لهما) فانهما قالوا يقتصر على تركته لا يوصى
 نص عليهما ثم ان قول المص فى احديهما بقدر عموم الوصية لتركته او تركه
 موصيه لكن المذكور فى عامة الكتب انه اذا اوصى فى تركته هو يملك وصيا
 فيهما ولم يذكر واما اذا اوصى فى تركه موصيه لكن قال المولى المعروف باجى
 قول المص اموال موصيه يشعر بعدم كونه وصيا فيهما على تقدير ذكر حال
 الموصي وحده بدون ذكر ماله ولم نجد فيه رواية فى المعتبرات بل الموجود فيها انه
 اذا جعله وصيا فى مال نفسه فقط اوقع مال موصيه اوقال حماته وصيا غير قديم
 فى جمع ذلك يصير وصيا فى المالكين وما شئىءه فى المتن ليس واحداً ها انتهى
 (وتصح حصة الموصى) نياية (من الورثة مع الموصى له) سواء كان الورثة
 غنيا او سفارا اى يجوز للموصى ان يقسم الزكاة بين الورثة العباد الصغار
 وبين الموصى له بان يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي الى الموصى له (فلا يرجعون)
 اى الورثة (على الموصى له لو هلك حظهم بيد الموصى) لان الهلاك يمس
 تمام القسمة يكون على من وقع الهلاك فى نصبه (لا) تصح (مقاسمته)
 اى الموصى (معهم) اى الورثة نياية (من الموصى له) والفرق ان الموصى
 خافه الميت والوارث خليفته من الميت ايضا حتى يرد بالميت ويرد عليه به
 يصلح الموصى حصصا من الوارث نياية عنه لان من كان حلبة لاحد كان حلبة
 ان قام معه فصار تصرفه كصرفه اذا كان عاجبا فصحت قسمة عليه
 اما الموصى له فليس بخليفة من الميت من كل وجه لان الموصى له ملكا جديدا
 وأهدا لا يرد بالميت ولا يرد عليه فلم يصلح الموصى حصصا عند غيره فلم يكن

تصرفه كنصرفه اذا كان غائباً ولم تصح القسمة عامة (فرجهم) الموصى له
 (عليهم) اى على الورثة (بثلاث مائتي لوهلك حفظه في يد الوصى) لان القسمة
 حيث لم تصح لم تنفذ عليه غير ان الوصى لا يضمن لانه امين فيه وله ولاية الحفظ
 في التركة فيكون له ثلث الباقي لان الموصى له شريك الوارث فتوى مائوي
 من المال المشترك على الشركة ويبقى مابقى على الشركة (وصحت) القسمة
 (للقاضي او قاسمهم) نيابة (عنه) اى الموصى له (واخذ قسطه)
 اى نصيب الموصى له الغائب لان للقاضي ولاية على الغائب فكانت قسمته كقسمه
 الغائب بنفسه واذا صحت القسمة من القاضي كان له ان يقرز نصيبه ويقبضه
 فان فعل ذلك وهلك المقبوض في يده عن الغائب لم يكن للموصى له على الورثة
 سبيل ولا على القاضي (وفي الوصية بحج لوقاسم الوصى الورثة فضع عنده)
 اى الوصى (يؤخذ للبحر ثلث مابقى) في يد الوصى يعنى اذا وصى الميت بحج
 فقام له الوصى مع الورثة واخذ المال الموصى به فضع في يده احج عن الميت
 بثلاث مائتي من التركة (وكذا الودفعه) اى دفع الوصى المال الموصى به
 (لمن يحج فضع في يده) المدفوع اليه واللام في ان يعنى الى يؤخذ للبحر ثلث
 مابقى من التركة لان القسمة لا تزداد لدانها بل المقصودها وهو تأدية الحج فصار
 كما اذا هلك قبل القسمة فيج بثلث مابقى وهذا عند الامام (وعند ابن يوسف
 ان بقى من الثلث شئ اخذ والا فلا) لان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها
 مابقى محلها واذا لم يبق بطلت لغوات محلها (وعند محمد لا يؤخذ شئ)
 لان القسمة حق الوصى الا يرى انه اوافرز الوصى نفسه ما لا يحج عنه به هلك
 المال بطلت الوصية فكذا اذا افرز الوصى الذى قام مقامه (واوباع الوصى
 من التركة عبداً مع غيبة الغرماء جاز) لان الوصى قائم مقام الوصى واوتولاه
 الوصى بنفسه حال حيوته جاز بيعه وان كان من بضامض الموت بغير محضر
 من الغرماء فكذا الوصى لانه قائم مقامه وذلك لمن حق الغرماء متعلق بالمالية
 لا بالصورة والبيع لا يبطل بالمالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد
 المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان للغرماء حق الاستسقاء
 بخلاف ما نحن فيه (وان اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق به) على
 المساكين (فباعه وصيته وقبض منه فضع في يده واستحق المبيع منه)
 اى ضمن الوصى الثمن للمشتري لانه عاقد التزم للعهد بالعقد على نفسه وهذه
 هبة لان المشتري منه لم يرض بدفع الثمن ان يسلم له المبيع ولم يسلم فقد اخذ
 الوصى مال غير بغير رضاه فيجب عليه رده (ورجع الوصى به) اى باضمن
 (في التركة) اى تركة الميت لانه عامل الميت في تنفيذ وصيته فرجع عليه

كالأوكيل وكان الامام يقول لا يرجع لانه حتى يعمله وهو القرض ولا يرجع
 على نفسه ثم رجع الى ما ذكرنا ورجع في جميع التركة وصر محمد انه يرجع
 في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية لا للمنفعة كما أخذ حكم الوصية وتدخلها الثلث
 وجه الظاهر انه انما يرجع عليه لانه صار مقررا من جهة الميت فكان الصمان
 ديناً على الميت ومحل قضاء الدين كل التركة بخلاف القاضى او امينه اذا تولى البيع
 لانه لا عهد وفي التزام الهدية على القاضى تعطل القضاء لغار الناس عن تقابل
 المنة خوفاً من روم الصمان وفي تعطيله تعطل مصالح الناس وامين القاضى
 سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصى لانه كالوكيل فان كانت التركة قد هلكت
 او لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ لان البيع وقع للميت لا للورثة وصار كسائر
 الديون التي تكون على الاموات المائس (واو قسم الوصى التركة فاصالة)
 الوارث (الصغير شئ* فة صد) الوصى (وباعه وقضى ثمة مضاع واشتق
 ذلك الشئ) الذى باعه الوصى (رجع) الوصى (في مال الصغير) لانه
 مال له (و) رجع (الصغير على نفقة الورثة محضه) لاطلاق القسمة
 باسحقاق ما اسابه (ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بمقتضى) على صيغة
 المحمول (فيه) نائب الفاعل ليؤمن ولا يصح بتأليفه في مثله لان تصرفه
 مفيد باسطر في حق الصغير قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي
 احسن ولا ان تطرف في الغش الفاحش بخلاف الغش اليسر لان في اعتباره تعطيل
 مصالحه لعدم امكان التحرر عنه والصبي المأذون والعبد المأذون والمكاتب
 يصح بيعهم وشراؤهم بالغش الفاحش عند الامام لان تصرفهم بحكم
 المسلكية اذا اذن فك الحرج اما الوصى فصرفه بحكم النيابة الشرعية نظراً
 فتقيد بموضع النظر وعندهما لا يجوز بالعين الفاحش لان المقد الذى فيه
 غش فاحش عزلة الهمة من وجهه فلا يملكه من لاءلك الهبة (ويصحان)
 اى مع الوصى وشراؤه (من نفسه ان كان فيه نفع) للصغير كما اذا باع الوصى
 متاعه يساوى خمسة عشر عشرة من الصغير او اشترى من متاع الصغير
 ما يساوى عشرة وخمسة عشر لنفسه صح (خلافا لهما) فواسا على الوكيل
 وللإمام ما يلزم من قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن والصرف
 المذكور داخل تحت الاستثناء قال الزبلى اما اذا لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم
 فلا يجوز على قول محمد واطهر الروايات عن ابي يوسف انه لا يجوز على كل حال
 هداى وصى الاب واما وصى القاضى فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال لانه وكيله
 والابان يشترى شيئا من مال الصغير لنفسه اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير فان كان
 يمثل العمية او ابن يسر وقال المأخرون من اصحابنا لا يجوز الوصى بيع عقار

الصغير الان يكون على الميت دين او رغب المشتري بضعفه او يكون
 للصغير حاجة الى الثمن قال الصدر الشهيد وبه يفتى وزاد في الفوائد الزائدة
 على ما نقل عن الرابعي ثلاث مسائل نقلا عن الطهيريبة احدها اذا كان
 في التركة وصية مرسلة لا يمكن تنفيذها الا منه وفيما اذا كانت غلاته لا تزيد
 على مؤنته وفيما اذا كان حائوا او دار الخشي عليه النقصان انتهى وزاد
 في الحاشية اخرى وهي اذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه
 فله بيعه انتهى (وله) اي الوصي (دفع المال) اي مال الصغير (مضاربة
 وشركة وبضاعة) لانه قائم مقام الاب والاب هذه التصرفات فكذا للوصي
 (وله قبول الحوالة على الاملاء) من الملاءة وهي القدرة على الاداء والمفضل
 عليه المحيل المديون (لا على الاعسر) من المحيل المديون لان فيه تضبيع
 مال اليتيم على بعض الوجوه وهو ان يحكم بسقوطه حاكم يرى سقوط الدين
 اذا مات الثاني مقلبا ولا يرى الرجوع على الاول بخلاف ما اذا كان المحال
 عليه املاء واقدر على اداء الدين من الدين الاول فانه يجوز له كونه
 خيرا لليتيم وان لم يكن خيرا لليتيم بان كان الثاني افلس من الاول لا يجوز
 بقائه اذا كان الثاني مثل الاول بسارا واعسارا هل يجوز ام لا اختلف
 فيه المشايخ قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز (ولا يجوز له) اي للوصي
 (ولا الات الاقتراض) لانه ليس فيه منفعة دينوية لليتيم ويحمل التوى فكان
 الاحتياط في عدم الجواز (ويجوز الات الاقتراض) اي اخذ القرض من مال
 الصغير (لا للوصي) والفرق بينهما ان الات باخذ من مال الصبي بقدر حاجته
 ولا كذلك للوصي (ولا يجر) الوصي (في مال الصغير) لان المفروض اليه الحفظ
 دون البخارة (ويجوز بيعه) اي بيع الوصي (على الكبر الغائب) اذا كان المبيع
 (غير العقار) لان الات يبي بيع ماسوى العقار ولا يبدى فكذا وصيه لانه يقوم
 مقامه وكان القياس ان لا يملك الرضي غير العقار ايضا ولا الات كما لا يملكه
 على الكبر الحاضر الا انه لما كان فيه حفظ ماله اجاز استحسانا فيما يتسارع اليه
 الفساد لان حفظ ثمنه اسر وهو يملك الحفظ فكذا وصيه واما العقار فمحموط
 نفسه فلا حاجة فيه الى البيع ولو كان عليه دين باع العقار ثم ان كان الدين
 مستقر قابعا كله بالا جاع وان لم يكن مستقرا باع بقدر الدين عندهما
 لعدم الحاجة الى اكثر من ذلك وعند الامام جاز له بيعه كله لانه تعين حفظا
 كما نقول والاصح انه لا يملك لانه نادر كما في التبيين (ووصى الات احق بمال
 الصغير من حده) لان بالا ايضا تنقل ولاية الات ايد فكانت ولاية الات قائمة بمعنى
 بقدر على الحد كالاب نفسه وعند الشافعي الحد احق من حيث اقامه

الشريح مقام الميت عند عدمه (فإن يوصى الميت فأحد مكاتبه) أي أن يوصى
 الميت أحد مكاتبه الحق لأنه أشرف من الغنم لقوله مقام الميت في الأثر
 حتى ذلك لا يتكح دون الوصي إنما وصي الميت فإنه يقدم عليه كما سبق في الأثر

(فصل)

وفي الشهادة لما تكن الشهادة في الوصية أمرًا مخصوصًا بالوصية آخر ذكرها تقدم
 عن أئمتنا فيه (أن يشهد الوصيان أن الميت أوصى إلى زيد منهما لا قبل
 شهادة أحدهما لأنهما يجريان تبعًا لا تبعًا بآيات العين لهما فمات لأحدهما
 فإذا بطلت ضم القسامين إليهما لأن في ضمن شهادة أحدهما إقرارًا منهما
 بأن الوصي ضم إليهما فالبينا وإقرارهما بهما فلا يمكن أن ينصرف
 بعد ذلك بل قد ينصرف في حقهما بمنزلة مالومات أحد الأوصياء الثلاث فلا يفتني
 أن يضم ثالثًا فكذلك هنا (إلا أن يدعي زيد) أي يدعي زيدا وصي موصيها
 فتح قبل شهادة أحدهما وهذا استحسان والقياس أن لا قبل كالاول وجه الاستحسان
 أن لا يفتني ولاية نصب الوصي ابتداء فيما إذا مات ولم يترك وصيًّا وله ولاية ضم آخر
 إليهما فكان هذا مثله في ضم مدعى الوصاية (وكذا) لا قبل (لو شهد الميت
 الميت) إن أباهما أوصى إلى زيد وهو ينكر ذلك جازهما بشهادة أحدهما فلهما وهو
 أن يكون معهما أحدهما حاقضًا للتركة فكانا متجهين وشهادة التهم غير مقبولة
 ولو ادعى المشهود له الوصاية قبل انحصارهما ووجهه ما ذكر في المسئلة الأولى
 (ولفت) أي بطلت (شهادة الوصيين بمال للصغير) يعني لو شهد الوصيان
 لوارث صغير بماله على آخر فلا قبل شهادة أحدهما سواء كان ذلك المال متعلقًا به
 من الميت أو من غيره، لأنه في شهادة أحدهما (وكذا) تلغو شهادة أحدهما (للكبير في
 مال انتقل إليه من الميت) لأنه في شهادة أحدهما لا يثبتان لأحدهما ولاية
 الحقة منه فبطلت الكبرى وبيع العمار فبطلت شهادة أحدهما (وصحت) بشهادة أحدهما
 (له) أي للكبير وحده (في غيره) أي في غير ما انتقل إليه من الميت لأنه لا ولاية
 لهما في ذلك المال لأن الميت إنما قامهما مقيامة في تركته لا في غيرهما هذا عند
 الإمام (وعندهما يصح) شهادة أحدهما للكبير في الوصية (أي في مال انتقل إليه
 سواء كان من الميت أو غيره لأنه لا تصرف لهما في حضرت الكبير بعرض
 شأنهما عن التهمة وللإمام ما يشاء ألفًا من التهمة عند قضية الكبر فكيف
 هذه التهمة لرد شهادة أحدهما (وشهادة الوصي على الميت جارة) لا شهادة التهمة
 في هذه الشهادة فيجوز عليه (لا له) أي لميت لما ثبت من تحقق الوصية ما ثبت
 لنفسه التصرف (ولو) كانت تلك الشهادة (أو بعد المزل) من الوصيان

(وان لم يكن الوصي حصصا في هذه الصورة بان عزله المتعاضى)
 ونصيب غيره حصصا في هذه الدعوى لاحتمال التهمة بان يكون جريته من قبل
 زمان وصاته فشهد دعوى من زواله (واوشهد رجلان لاخرين بدين الف)
 يجوز ان يكون الف مضافا اليه وان يكون بدلا من دين اذا قرئ منكرا وعلى
 وجه الاضافة فهي بيانية (على ميت و) شهد (الاخران لهما) اي للشاهدين
 الاولين (بمثل) اي بمثل ذلك الدين وهو الف (صحنا) اي الشهادتان من
 الطرفين عندهما (خلافا لابن يوسف) فانها لا تصح شهادة واحد منهما عنده
 للتهمة لكون الشهادة من كل منهما مثبتة حق الشركة في ذلك المال الذي
 ائتمناه على الميت ولهما ان السدين يجب في البذمة وهي قابلة لحقوق شتى
 فلا شركة واما اذا اوتبرع اجنبى بقضاء دين احدهما لا يشاركه الاخر وروى
 الحسن عن الامام انهم اذا جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة واما اذا شهد اثنان
 لاثنين فقبلت شهادتهما ثم بعد ذلك ادعى ذلك الشاهد ان ديننا آخر على
 الميت فشهد لهما الغريم الاولان تقبل ووجه هذه الرواية انهما اذا جاؤا معا
 كان شهادة كل فريق معاوضة للفريق الاخر فتمتقت التهمة بخلاف
 اما اذا كانت دعوى الفريق الاخر في وقت اخذ فانه حيث ثبت الحق للفريق
 الاول فلا تهمة والثاني لا يزا حقه فصار كالاول في انتفاء التهمة (واوشهد كل
 فريق للاخر بوصية الف لا تصح) الشهادة من كل منهما لما بينا من التهمة
 في شهادة الالف الدين (واوشهد احد الفريقين للاخر بوصية جارية والاخر له)
 اي لذلك الفريق (بوصية عبد صح) شهادة كل من الفريقين بالاتفاق لانه
 لا شركة فلا تهمة كذا قالوا لكن احتمال المعاوضة في الشهادة باق كما في صورة
 الشهادة بالدين او الوصية بالالف تأمل (وان شهد) الفريق (الاخر له) اي
 للفريق الاول (بوصية ثلث لا تصح) يعني اذا شهد الفريق الاول بوصية
 عبد للفريق الاخر وشهد الفريق الاخر بوصية ثلث لا تصح شهادة كل واحد
 من الفريقين لما ان الشهادة في الصورة الاخرى ايضا ثبتت المشاركة بين الفريقين
 بخلاف وصية العبد والجارية والله اعلم

(كتاب الخنى)

وهو على وزن فعلى بالضم اورده عقيب الوصايا لان المسائل المتعلقة بالوصية
 من احوال من هو ناقص القوة لاشرافه على الموت وهذه المسائل من احوال
 من هو ناقص الخلقة (هو) الخنى من الخنث بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر
 والنفما للتأنيث واذ لا يلحقها الف ولا تون وكان القياس ان يوصف بالموث

و يثبت الصبر راجع كما هو المذكور في كلامه الشريف لا ان الصبر هو الصبر
 عند شدة الشهوة الباقية في دونه ولم يلحقها علامة الأنت في وصفه وتبين كونه نفسانيا
 كذا كونه وفي الفهم شيئا واعلم بوثبات لانه شمر معلوم عندما قد ذكرنا ان الأصل
 كالجزء والكل (من له ذكر وروح) اي ماله آفة الرجال وآلة النساء ويقتضي به
 من عري عن اهلته وفي الفهمية في حلاله لانه قال وفي ذكره اشار بان
 لم يكن له شيء منه حسا وخرج بوجه من سرته ليس بشيء ولهذا قال الإمام
 و ابو يوسف ان لا يدري اسمه وقال محمد انه في حكم الانثى (فان مال من احدهما
 لم يبره) اي ان مال من ذكره قد ذكر وان مال من مخرجه فاشي الى ان الذي جاءه السلام
 مثل عنه كيف يورث فقال من حيث يورث ولان النول من اي عضو كان وهو
 دلالة على انه هو المصداق الاصلى الصحيح والآخر عزاء العيب (وان مال منهما)
 اي من الذكر والفرح (اعتبر الاسبق) لانه يدل على حروجه على انه الموصود
 الاصلى (وان اسويا) في اخروج (فهو مشكل) اي غير محكوم عليه بكونه
 ذكر او انثى عند الامام وقال لا علم لي به وهذا من حيلة ما توقف فيه من كمال
 ورعه (والاعتبار بالكثرة) اي كثرة النول في كونه ذكر او انثى عنده (خلافا
 لهما) واللهما قال ليس الى اكثرهما لانه قوة ذلك العضو ولكونه عضو
 اصليا ولان الاكثر حكمه اسكى في اصول الشرع مخرج الكثرة وبه قالت الاغلبية
 الثلاثة وله ان كثرة المخرج لا تدل على القوة لانه قد يكون لاتساع في اخبرهما
 وضيق في الآخر (ما دامع) اي الخبيث بالنس (فان ظهر بعض علامات الرجال
 من باب الخفية او قدسرة على الجماع او احتلام) كالرجل او كانه ثدي مستور
 (رجل) اي حكمه حكم الرجال (فان ظهر بعض علامات النساء من حبس
 وحل وانكسار ثدي ويزول لس منه وتكوين من الوطئ فامرأة) اي حكمه حكم
 النساء (وان لم يظهر شيء) من علامات الذكورة ولا من علامات الانوثة
 (او نه ارصت) هذه المعالم مثل ما اذا حاض وخرجت له حية او ياتي وتوثق
 (مشكلا) اي فهو حتى تمسك لعدم المرحم ومن الحسن بعد اصلاحه فان صلح
 الرجل يزيد على صلح المرأة بواحد (قال محمد الاشكال قبل البلوغ ما اذا بلغ
 ولا اشكال) وفي المتوسط اذا بلغ صاحب الاثنين لا بد ان يورث الاشكال لانه
 اذا جامع ذكره او نثله حية او احتمل كاحتمال الرجال فهو رجل وان يثبت له
 ثدي كشدي المرأة او رأي حضا او حوم كاحتمالها من اظهره ثديا او ثلث
 في ثديه ليس فتهي امرأة كما هي في المتق (وادانبت الاشكال اخذ في) اي في الخبيث
 المشكل (بالاحوط فصلى فتابع) لاحتمال كونه امرأه حتى اوصل في غيره فابع
 يستحب ان يعيدها اذا كان حرا وكذلك استحب ان يحبس في مكانه حتى

المرأه لان ان كان ربه لا قد ترك سنته وجاز في انثائه وان كان امرأه فمما ارتك
 مكرها لان السر على النساء واجب ما لم يكن (وقف بين صفى الرجال والنساء
 فيقدم على النساء لاحتمال كونه رجلا فلو وقف في صفهم) اى فى صف الرجال
 فصلوته نامة لكن (يعيد) صلاته (من لاصقه من جانيه ومن يحذاهم من خلفه)
 لاحتمال انه امرأه فتفسد صلاتهم وهذا اذا نوى الامام اقامة النساء فان لم ينو
 الامام الامامة فلا حاجة الى ان يعيد هؤلاء صلاتهم بل يعيد هو احتياطا (وان
 وقف فى صفهن) اى صف النساء (اماد) صلوته (هو) اى الخشى (فقط)
 لاحتمال انه رجل فوجب الاعادة احتياطا (ولا يلبس) الخشى (حررا
 ولا خليا) لاحتمال كونه ذكر او التراجع للحظر فيما يتردد بينه وبين الاباحه
 (وبلبس الخبط فى احرامه ولا يكشف نفسه عند رجل) لانه لو كان مرا هقة
 لم ينظر الى ماسوى الوجه والكف منه ولو كان مرا هقا لم ينظر الى ما تحت سرته
 الى ركبته (ولا عند امرأه لانها لا تنظر الى ما تحت السررة الى الركبة مرا هقا
 كان او مرا هقة) كما فى القهستاني (ولا يخلو به) اى بالبالغ وما فى حكمه (غير
 محرم من رجل او امرأه) تحرزا عن احتمال الحرام (ولا يسافر بلا محرم)
 من الرجال ولا مع امرأه من محارمه لاحتمال انه امرأه فيكون سفر
 امرأتين بلا محرم وهو غير جائز (ولا يحنثه رجل ولا امرأه) تحرزا عن النظر
 الى الفرج لاحتمال انه رجل وامرأه ولكن قد تقدم انه يجوز للطبيب والجراح
 النظر الى موضع النظر للضرورة والظاهر ان النظر الى موضع الختان من هذا
 القبيل كما فى البرجندى لكن النظر ليس بمحله لان الختان عندنا سنة تدبر
 وهذا اذا كان مرا هقا والا فلان جل ان يحنث (بل يتساع له امة) عالمة بالحنث
 (تحنثه من ماله ان كان له) اى الخشى مال لانه يجوز لم لو كنه النظر اليه رجلا
 او امرأه فى حال العذر (والا) اى وان لم يكن له مال (فى بيت المال) يفترض
 ثمنها ويشتريها لانه اعدا نوايب المسلمين وهذا اذا كان ابوه معسرا والا فمال
 ابيه (ثم) اى بعد الختن (تباح) الامة وجوبا وورد ثمنها الى بيت المال لوقوع
 الاستغناء عنها وفيه اشعار بان لا يتزوج عالمة بحنثه على ما قال شيخ الاسلام
 وذهب الجواهر الى انه يتر وجهها لانه ان كان امرأه ينظر الجنس الى الجنس
 والتكاح افق والا فكيف ينظر المنكوحة الى النساكح (فان مات قبل ظهور حاله)
 من الذكورة والانوثة (لا يغسل) للاحتمالين (بل يتيمم) لانه لا يمس شئ
 فيه الا الوجه والبد بخلاف الغسل وفيه اشعار بان لا تشترى لاجل القبلة امة
 لانها اجنبية بعد الموت ولا حاجة الى خرقة على اليد عند التيمم لكن فى القهستاني
 هذا اذا كان التيمم محرما فقد يتيمم بالخرقة (و يمكن فى خمسة اواب) كما تكفر

المرأه فهو واجب لاحتمال انما هي (ولا محصر بهما ما هي في رجل ولا امرأه)
 لاحتمال الحائض (ونفسه في تحية قبره) أي سفره بثوبه عند الدفن لاحتمال انما هي
 وسبقه قد اوجب (ويوضع الرجل) أي جنازه لانه ذكر يمين (مما يلي الامام
 ثم هو) أي الخشى يقرب الرجل مما يلي القبلة (ثم) يوضع (المرأه) يقرب الخشى
 ليؤد من المظان صلى عليهم حلة زينة يلقى الرئيس وفيه شعار بان الأفضل
 عند اجتماع الجنائز ان يصلى على اكل مقعداً لانه ابعد عن الخلاف (وله) أي
 للخشى المشكل (احسن التصديق من الميراث عند الامام) واعلم انه وعليه انه وفي
 كان السراجة وفي الكفاية ان محمداً مع الامام وفي المظان ان ابو يوسف معهما في
 طاهر الاصول أي الاقل من نفس الذكر ومن نصيب الاثني فانه يحظر نصيبه
 على انه ذكر وعلى انه اثنى وعطى الاول منه ما وان كان محروماً على أحد
 التقديرين فلا شيء له ثم فرعه وقال (فلو مات ابو عبد) أي الخشى (ومن ابن
 والابن سهمان وله سهم) عندنا لان الاقل متفق وفيما زاد عليه شك والمبال
 لا يجب بالشك ولو تركه وبشأن المال بينهما نصفان فرضاً ورداً وفي المذهبين
 وفي صورتين الاولى ما يرض فيه الخشى اثنى كما ذكره المصنف والثانية ما يرض فيه
 فيه ذكرنا وهذا مستل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخشى محروماً كما
 اذا تركت زوجاً واجتالاب وام وحشى لاب فانه ان كان لهما سهمان وهو السهم
 تكمله للثلاثين ولكل من الزوج والاحت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة
 وان كان احدهما محروماً لانه عصبة لم يبق له شيء بعد فرضهما وهو الصنفان ولا بد
 انه احسن الحلين فيفرض كونه ذكرًا وانما ياتي ما يكون غير محروم كما اذا تركت
 زوجاً واماً وحشى لاب وام فانه ان كان الخشى احسب لاب وام وله نصف كالزوج
 والام ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان احدهما سهم والزوج نصف
 والام ثلث ولا يخفى انه احسن الحلين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلاثة
 اسهم من ثمانية فيرض كونه ذكرًا ايضا (و) فيما اذا ترك الخشى (اباً واماً
 عند الشعبي له نصف الصنفين وهو ثلاثة من ستة عند ابن يوسف) فخر يميل
 او مذهباً وذلك ان الابن عندنا لانفراد كل الميراث وللثمن فصفه فكان نصف
 الكل اثنين ونصف النصف واحد والجموع ثلاثة ارباع فان الخشى اربعة
 تعول الى سبعة فيجعل للخشى ثلاثة والابن اربعة والجموع يكون ستة وخمسة
 من اثني عشر عند محمد فخر يميل وذلك ان كان ذكرًا كان المال بينهما نصيبين
 (ولو كان اثنى كان المال بينهما ثلاثة لانها فيكون له نصف ونصف) أي الربع (ونصف
 الثلث) أي السدس والباقي الابن فيحتاج الى عدله ربع وسدس واقل ذلك
 اثني عشر وروعه ثلاثة وسدسه اثنان والجموع خمسة فله الخشى والباقي

أي سعة اللابن والفاضل بين التفسيرين في هذه الصورة انما هو ثلث ربع السبع
 كما لا يخفى على المحاسب (ولو قال سيده كل عبد لي جزا وكل امرأة لي حرة لا يعتق
 مالم يستين) لان الخث لا يثبت بالشك ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول
 ولد تلدينه غلاما فولدت خنثى لم يقع حتى يستين امر الخنثى (ولو قال بعد تقرر
 اشكاه انا ذكرنا وانثى لا يقبل) قوله على الصحيح لانه دعوى يخالف قضية الدليل
 (وقوله) اي قبل اشكاه (يقبل) لان الانسان امين في حق نفسه والقول قول
 الامين مالم يعرف خلاف ما قال

(مسائل شتى)

قد ذكرنا قبل هذا ذكر مسائل شتى او مسائل مشورة او مسائل متفرقة من ذاب
 المصنفين لتدارك ما لم يذكر بحق ذكره فيه خصوصا اذا انتهى الكتاب (كتابة
 الاخرس) مبتدأ خبره الاتي كالبيان (واعاؤه بما يعرف) متعلق بقوله واعاؤه
 (به اقراره بنحو تزوج) متعلق بالكتابة والاياء على طريقة التنازع وكذا
 ما عطف عليه بقوله (وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود) وجب (عليه اوله
 كالبيان) اذا كان ايماء الاخرس وكاتبته كالبيان وهو النطق باللسان يلزمه الاحكام
 المذكورة بالاشارة لان الاشارة يكون بياناً من القادر فاطك من العاجز وفي
 الهداية واذا قرئ على الاخرس كتاب وصية فقبل له نشهد عليك بما في هذا
 الكتاب فامضى برأسه اي نعم او كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو
 جائز قال الشراح وانما قيد بقوله فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار لان ما يجيء
 من الاخرس ومقتل اللسان على نوعين احدهما ما يكون ذلك منه دلالة الانكار
 مثل ان يحرك رأسه عرضا والثاني ما يكون ذلك منه دلالة الاقرار بان يحرك
 رأسه طولا اذا كان معهودا منه في نعم انتهى وفيه كلام لانه لما فسر الایماء
 برأسه في تقرير المسئلة بقوله نعم تبين ان وضعها فيما جاء منه دلالة الاقرار فلم
 تبقى حاجة في تقرير جوابها الى قوله فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار بل كان
 يكفي قوله فهو جائز كما قال بعض الفضلاء لكن لا يخفى ان هذا الكلام لا ورود له
 لان شان الشارحين ان يطابقوا بكلامهم كلام المصنفين على وجه الابضاح
 فان من لم يفتطن لكلامهم قال ما قال (ولا يحد) الاخرس (لقذف ولا غيره)
 كالزنا وشرب الخمر اي لا يكون كتابة الاخرس واعاؤه بالقذف ولا كتابته واعاؤه
 بالاقرار بالزنا او شرب الخمر كالبيان حتى يحد لان الحدود يندرج بالشبهات
 وفي كتابته واعاؤه شبهة وكذا لا يحد له اذا كان مقدوما لبقاء احتمال كونه مصدقا
 للقذف كما مر في الحدود (ومقتل اللسان) اي الذي اخذ من لسانه بحيث

في الجملة فلا يترك من غير ضرورة وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار
 وان كانت الذبوحة أكثر لان الهجري دليل ضروري فلا يصر اليه من غير
 ضرورة ولا ضرورة لان الحاشية حالة الاختيار وانما ان الغلبة تنزل منزلة
 الضرورة في اعادة الاباحة الا يرى ان اسواق المسلمين لا تخلو عن المحرم والمسروق
 والمغصوب ومع ذلك يحل تناول اعتمادا على الغالب وهذا لان القليل لا يمكن
 الاحتراز عنه ولا استطاع الامتناع فسقط اعتباره دفعا للحرج كقليل الخماسة
 وقليل الانكشاف بخلاف ما اذا كانتا نصفين او كانت المية اغلب لانه لا ضرورة
 (واذا حرق رأس الشاة المتلطيخ بدم وزال دمه فأتخذ منه مرققة جاز) استعمالها
 (والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من الخماسة حتى لا يبقى فيه شيء
 او يحمله فيصير الدم رمادا فيطهر بالاستحالة قالوا اذا نجس الثور بطهر بالثار
 حتى لا ينجس الخبز (واوجه السلطان الخراج لب الارض جاز بخلاف
 العشر) هذا عند ابى يوسف وعند الطرفين لا يجوز فيهما لانهما في جماعة
 المسلمين وله ان صاحب الخراج له حق في الخراج فصم تركه عليه
 وهو صلة من الامام والعشر حق الفقراء على الخلوص كالكافة ولا يجوز
 تركه عليه وعلى قول ابى يوسف الفتوى كما في التبئين وغيره واذن ترك
 الامام خراج ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلا اصرف
 الخراج اليه عند ابى يوسف يحل له وهو الفتوى وعند محمد لا يحل له وعليه
 ان يرده الى بيت ائمال او الى من هو اهل لذلك وان لم يفعل ثم واوترك العشر
 لا يجوز بالاجماع (واودفع) الامام (الاراضي المملوكة الى قوم) اي ان يحجز
 اصحاب الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج ودفع الامام الاراضي الى غير
 اصحابها (بالاجرة) اي يواجرها من القادرين على الزراعة و يأخذ الخراج
 من اجرتها (لبطوا الخراج) مستحقه (جاز) ذلك من الامام لما فيه من المصلحة
 فان فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك لانه لا وجه الى ازالة
 ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فمعين ما ذكرنا
 فان لم يجد الامام من يستأجرها اعها الامام لمن يقدر على الزراعة ولو لم يجدها
 ففوت حق المقاتلة في الخراج اصلا ولو باع بفوت حق المالك في العين والنفقات
 الى خلف كلافوات فيبيع تحقيقا للنظر من الجائين وليس له ان يملكهم اغيرهم
 بغير عوض ثم اذا باعها يأخذ الخراج الماضي من الثمن ان كان عليهم خراج
 ورد الفضل الى اصحابها قيل هذا قولهما لان عندهما القاضي يملك بيع مال
 المدين بالدين والنفقة واما عند الامام فلا يملك ذلك فلا يبيعها لكن يأمر
 ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل والفرق للامام بين هذا وبين غيره من

تنبهون ان في حيداً (زمة شير مناس) ثم اعلم ان ايام ولا زمة الصبر من له و ذلك
جار عليه ولا الحراج حتى تتعلق رقة الارض و حصار يكدن الله الماذون له
و دين الميت في التربة فان الله يمتلي السج ف هذا تعالى الحق بال قبلة كما في
الكبير (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين على اى يوم صح) اى او كان عليه
قضاء الصوم يوم او اكثر من رمضان واحد فقصاوا و ايا عن قضاء رمضان
و لم يعين له من يوم كذا جاز و كذا الوضوء و نوى من يومين جاز عن يوم واحد
(و اوص رمضان) (ولا) يصح (في الاصح) ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة
كذا كما في التبيين (و كذا) لا يصح (في قضاء الصلاة او نوى طهراً عليه مثلاً
و لم ينو اول طهر او آخر طهر او ظهر يوم كذا) و انوى اول طهر عليه او آخر
طهر عليه جاز لان الصلاة امرات بعينه و كذا الوقت معين يكونه اولاً و آخرها
فاذا نوى اول صلاة عليه صلى بما يليه يصبر او لا ابتداء قبل دخول في نية اول
طهر عليه ثانياً و كذا ثالثاً الى ما لا يتناهى و كذا الآخر و هذا المختص من لم يعرف
الاوقات التي فاتته او اشتبهت عليه او اراد انسهل على نفسه (و قبل يصح)
بنته عن رمضان و بنته طهراً عليه مثلاً (فيهما) اى في قضاء الصوم و قضاء
الصلاة (ايضاً) اى لو نوى قضاء رمضان و لم يعين اى يوم و هذا قول بعض
المشايخ لكن الاول اصح (و لو ابتلع الصائم ريق غيره فان كان حيداً لزمه
الكفارة و الا) اى وان لم يكن حساه (ولا) يلزمه الكفارة و يحجب القضاء
كأنياء في موضعه (و قبل بعض الخلق عذر في ترك الحج) لان من الطريق شرط
الوجوب او شرط الاداء على ما بين في موضعه و لا يحصل ذلك مع قتل العض
في طريق الحج فكان معدوراً في ترك الحج فلا يائمه تركه (و من قال لامرأة بعد
شاهدين توز من شدي) اى انت هل صرت زوجتي (فقالت المرأة شدم)
اى صرت (لا يتعقد الكاح بينهما ما لم يقل قول كرم) لان قولها شديم
اجاب فلم يوجد الله و لا يتعقد وقوله ابتداء توز من شدي و ارد فيه على
سبيل الاستفهام و المشاورة (و او قل لها) اى الامرأة شاهدتين (حواشيتي
رازن من كرم دايدى) معناه هل جعلت نفسك لي زوجة (فقالت المرأة كرم دايدى
اى جعلت (فقال) الرجل (بغير قسم) اى قبيل (يتعقد) الكاح بينهما
لان قولها كرم دايدى اجاب وقوله بغير قسم قول (و او قل لرجل د ختر
خو بستى رابدم من ارزائى دانتى) معناه هل جعلت بك لا بعة لاني (فقال
داشتم) اى جعلت (لا يتعقد) ما لم يقل قول كرم لان هذا اللفظ لا يبنى
عن التنيك (و لو نعت المرأة زوجها من الدخول عليها) اى المرأة (و نحو)
اى و الحال ان الروح (يسكن معها في بيتها) اى في بيت المرأة (كانت المرأة

ناشرة) لانها حبست نفسها منه بغير حق فلا تجب النفقة لها مادامت على
 منه فيتحقق الشؤز منها فصار كحبسها نفسها في منزل غيرها هذا اذا منعته
 وحرادها السكنى في منزلها (ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت منه فلا)
 تكون ناشرة لانها محقة اذا السكنى فيه حرام وكذا لا تكون ناشرة لو كان
 المنع انتقالها الى منزل الزوج وكذا اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم تمكنه
 من الوطئ لانه يمكن الوطئ كرها غالبا فلا بعد منها (ولو قالت لا اسكن مع امك
 واريد) نفس المتكلم وحده (يتساءل على حدة فليس لها ذلك) لانه لا بد له
 ممن يخدمه فلا يمكن منه من ذلك (ولو قالت المرأة من اطلاق ده فقال الزوج
 داه كبر او كرده كبر او داهه باد او كرده باد) معناه اعطى طلاقا فقال
 افرضى وقدرى انه قد اعطى اوانه قد فعل اوانه كان اعطى اوانه كان قد فعل
 لان قوله كبر معناه الاصلى امسك لكن معناه هنا افرضى وقدرى (ان نوى)
 الطلاق (يقع والا) اى وان لم ينو (فلا) يقع لاحتمال الوعد والايقاع فيحتاج
 الى نية الايقاع (ولو قال) الزوج (داهه است) في جواب قولها من اطلاق ده
 (او كرده است يقع) الطلاق (وان) وصليته (لم ينو) لانه لا يحتمل غير
 الايقاع فلا يحتاج الى النية (ولو قال داهه انكار وكرده انكار لا يقع) الطلاق
 (وان) وصليته (نوى) الوقوع والفرق بينهما ان في الاول اخبارا عن الوقوع
 فيقع مطلقا وفي الثانية ليس باخبار لان معنى قوله داهه انكار افرضى انه وقع
 او احسبى فلا يقع به شيء (ولو قال ده مرا نشايد تا قيامت) يعنى هي لا تلقى
 لى الى يوم القيمة (او هم عمر) اى هي لا تلقى في جميع عمرى او مدة عمرى (لا يقع)
 الطلاق (الابالية) لانه من الكنايات (ولو قال لها حيلة زان كن فهو اقرار
 بالطلاق الثلاث) لان معنى كلامه افعلى حيلة النساء ومقصودهم بهذا احفظى
 عدتك او عدى ايام عدتك فان هذا عندهم كناية عن وقوع الطلاق الثلاث
 لان المرأة لا تشغل بامور العدة الا بعد ثبوت وقوع الثلاث (ولو قال حيلة خو يشتن
 كن فلا) يكون اقرارا بالطلاق الثلاث لان هذا ليس بكناية عن الطلاق
 عندهم وفي التنوير قال ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق قالوا لا تطلق
 امرأته لان من المشركين من لا يعذب وتامه في شرحه فليطالع (ولو قالت)
 امرأه (له) اى للزوج (كابين ترا بخشيدم) معناه وهبت لك المهر (مرا جنك
 بازدار) معناه خلصنا من نزاعك (فال طلقها) اى الزوج المرأة سقط المهر
 والا) اى وان لم يطلقها (فلا) يسقط المهر للتعلق (ولو قال لعبد بامالكى
 اولامته انا عبدك لا يعتق) اى لا يقع العتق في العبد ولا فى الامه لانه ليس بصريح
 العتق ولا كناية له فلا يكون فيه شيء مما يقتضى العتق بخلاف قوله لعبد بامالكى

لان حجة بطلان تنبئ من ثبوت الولاء وذلك بالحق وصدق (ولو دعي الى فعل فقال)
 المدعى (ومن سئو كسند است) يعني على اليمين (كما ابن كار) يعني هذا الفعل
 (يكفي كأي لا اعمل) وهو اقرار باليمين بالله تعالى لا باليمين بغيره تعالى كما يطلق
 ونحوه جلا على الشروع وهو اليمين بالله تعالى (وان قال ومن سئو كسند است
 بطلاق) منسأ على اليمين بالطلاق (فاقرار بالمالف بالطلاق) للتصريح به
 حتى اذا فعله تطلق امرأته (وان قال قلت ذلك كذبا لا يصدق) احتياطيا في
 باب اليمين (وكذا) يكون اقرارا بالمالف بالطلاق (لو قال من سئو كسند خانه
 است كما ان كار تكلم) منسأ انا حاف بين الت ان لا اعمل هذا الفعل وهو
 اقرار بالطلاق اختار ما عرف (ولو قال المشتري لا باع بعد البيع اهسا يارده)
 معناه رد الثمن (فعل البيع بدهم) اي ارد (مكون فسكنا) للبيع لان قول
 المشتري بهسا يارده يتضمن قوله فسخت البيع وقول البائع بدهم يتضمن قوله
 قلت الفسخ وكان فسكنا من الجانبين (المعار المشازح) فيه (لا يخرج من ندوى
 اليد ما لم يهرس المدعى) على انه في يده اي اذا ادعى عقارا لا يكتفي بدكر المدعي
 انه في يده المدعى عليه و تصديق المدعى عليه في ذلك بل لا بد من اقامة اليمين
 في يد المدعى عليه حتى يصح دعواه او علم القاضي في الصحيح كما مر في الدعوى
 لان يد المدعى عليه لا بد منه لتصح الدعوى عليه ادهو بشرط فيها و يحتمل
 ان يكون في يده فبإقامه اليمين تدعى تهمة المواصفة فامكن القضاء عليه
 باخراجه من يده لتحقيق يده بخلاف المنهول لان اليد فيه مشاهدة ولا يحتاج
 الى اثباتها باليمين كما في الدين وفي البرازية هذا اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى
 الشراء من يد اليد واقراءه بانه في يده فانكر الشراء واقر بكونه في يده لا يحتاج
 الى اقامة اليمين على كونه في يده (ولا يصح قضاء له صي في عقار ليس في ولايته
 لكن في الشوير عقار لاني ولاية القاصي يصح قضاؤه فيه وقال في شرحه
 واما عدلنا عما اعتمد له في البرازية والخلاصة من ان الصحيح ان قضاء القاصي
 في الحدود يصح وان لم يكن المحذور في ولايته انتهى وفي تبين البكره على عيديم
 صحة لقضاء بقوله لانه لا ولاية له في ذلك المكان قال وقد اختلف المشايخ فيه
 هل يعتبر المكان او الاهل فتأمل يعتبر المكان وقيل يعتبر الاهل حتى لا ينفذ
 قضاؤه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المكان ولا في غير ذلك الاهل على
 من يعتبر الاهل وان خرج القاصي مع الخليفة من المصر قصي وان حرج وجده
 لم يجر قضاؤه فهذا يدعي ان يكون على قول من اعتبر المكان لان القضاء
 من اعلام الدين فيكون المصر شرطا فيه كالجمعة والعبدن ومن ابى يوسف
 ان المصر ليس بشرط فيه واليه اشار محمد ايضا انتهى وفي البرازية ان ما اشار

اليه محمد هو رواية النوادر وبه يفتى (واذا قضى القاضي في حادثة بيينة ثم قال رجعت عن قضائي اوبدالي) اى ظهر لى (غير ذلك) القضاء (اووقفت في تائيس الشهود او ابطلت حكمى ونحو ذلك لايعتبر) قوله (والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) لان رأيه الاول قد ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله لانه تعلق به حق الغير وهو المدعى الا ترى ان الشاهد لما اتصل بشهادته القضاء لا يصح رجوعه ولا يملك ابطالها للممر في موضعه فكذا القاضي وقال الشعبي كان رسول الله عليه السلام يقضى بالقضاء ثم ينزل القرآن بعد الذى قضى بخلافه فلا يرد قضاءه فيستأنف وفي المحيط وهذا يدل على ان القاضي اذا قضى بالا جتهاد في حادثة لائنص فيها ثم تحول عن رأيه فانه يقضى في المستقبل بما هو احسن عنده ولا ينقض ماضى من قضائه لان حدوث الاجتهاد والرأى دون نزول القرآن والنبي عليه السلام لم ينقض القضاء الذى قضى بالرأى بالقرآن الذى نزل بعده فهذا اولى بخلاف ما اذا قضى باجتهاده في حادثة ثم تبين نص بخلافه فانه ينقض ذلك القضاء ورسول الله عليه السلام قضى باجتهاده ونزل القرآن بخلافه ومع ذلك لم ينقض قضاءه الاول والفرق ان القاضي حال ما قضى باجتهاده فالنص الذى هو مخالف لا جتهاده كان موجودا من الا لانه خفى عليه وكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح والنبي صلى الله عليه وسلم حال ما قضى باجتهاده كان الاجتهاد في محل لائنص فيه فيصح وصار ذلك شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا لذلك الشريعة كما في التبيين وظنا هره ان وقوع القضاء بالبيينة لا يد منه في عدم صحة رجوع القاضي عنه وقيدته في الخلاصة بذلك وقال ابن وهبان ويفهم من التقييد انه كان اذا قضى بعلمه يجوز له الرجوع وفي التوير اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي بان قال لم اقص فالقول للقاضي على القول المفتى به ما لم ينفده قاض آخر اما اذا انفذه قاض آخر لا يكون القول قوله في انه لم يقض او جود قضائه الثاني به (ومن له على آخر حق فحبا) صاحب الحق (قوما ثم سأل) اى سأل الآخر (عنه) اى عن الحق الذى عليه (فاقربه) اى بذلك الحق (وهم) اى القوم (يروونه) اى المقر (ويسمونه) اى يسمون اقراره (وهو) اى المقر (لا يراهم تحت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار لان الاقرار موجب بنفسه وقد علموه والعلم هو الركن في اطلاق اداء الشهادة قال الله تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وقال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافدع (وان سمعوا كلامه ولكن لم يروه) اى المقر (فلا) تصح شهادتهم عليه بذلك الاقرار لان الغيبة تشبه

الشقة فيحصل ان يكون المهر ظهرا الا اذا كانوا دخلوا البيت وتناولوا منه ايسر
 احد مواء ثم يجلسوا على الباب وليس للبيت ملك فيه ثم دخل رجل فاستدوا
 اقرار المأخول ولم يروه وقت الاقرار لان المأخول حاصلا لهم في هذه الصورة جهاز
 لهم ان يمسكوا عليه كما امر في موضعهم (ولو بيع عقار وارض اقارب البيع
 حاضر له لم يسمع وسكت لا يسمع دعواه به) بخلاف الاجنبي ولو بارا
 الا اذا تصرف المشتري فيه زرا وشا حيث تستقط دعواه على ما علمه الفتوى
 قطعا للاطماع الفاسدة بخلاف ما اذا باع الفضول ملك رجل والمالك
 ساكت حيث لا يكون رضى صديقا خلافا لان ابي ثعلبي وفي التبيين لم يبين القريب
 هنا وفي الفتاوى لابي الليث ذكر انه لو باع عقارا وارض وامر أنه حاضر له لم به
 وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملك ابيه وقت
 البيع اتفق مشايخنا على انه لا يسمع مثل هذه الدعوى وهو ليس بحضن
 وحضوره عند البيع وتركه فيما يصنع فيه اقرار منه بانه ملك المبيع وان لا حق له
 في المبيع وجعل سكوت في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار قطعا للاطماع الفاسدة
 لاهل العصر في الاضرار بالناس وتقييده بالقريب ينفي جواز ذلك مع القريب
 انتهى لكن لم يقيد المص بقوله ان يتصرف المشتري فيه زمانا لان التقييد به
 يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخالفه قال ظهير الدين فتوى
 ائمة البخاري على ان سكوت لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوى كما اذا كانت
 الحاضر الساكت غير الولد والزوجة والقريب لان سكوت الناطق لا يجعل اقرارا
 وائمة حواريهم على رأى ائمة سمرقند حيث لا يسمع دعواه واختار القضاة
 في فتاواه انه يسمع في الزوجة لاني غيرها وفي البيع يتأول المفتي في ذلك ان رأى
 المدعى الساكت الحاضر ذاحلة افني بعدم السماع وان رأى خلافة افني
 بالسماع لكن الغالب على اهل الزمان الفساد فلا يفتي الا بما اختاره اهل جوازهم
 (واووهت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت المرأة فطلب اقرارها المهر
 منه وقالوا) اي الورثة (كانت الهبة في مرض موتها) اي المرأة (وقال)
 الزوج (لا يلى في صحته ما نقول له) اي للزوج وفي التبيين والقياس ان يكون
 القول للورثة لان الهبة حادثة والحوادث تصاف الى اقرب الاوقات ووجه
 الاستحسان انهم اتفقوا في سقوط المهر من الزوج لان الهبة في مرض الموت
 تقيد المالك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وهب عبدا او ارثه فاعقبه
 الوارث او باعده غدا تصرفه ولكن يجب عليه التمسك ان مات المورث في ذلك
 المرض رد الوصية للوارث بقدر الامكان فاذا منقط عنه المهر بالاتفاق قالوا وارث
 يدعى المود عليه بموتها والزوج ينكر فالقول قول النكر انتهى وقال صاحب

المحق فاقول لا ورثة هذا هو المعتد كما في الخاتبة ونص كلامه رجل مات وترك
 مالا فادعى بعض الورثة حيثما من اعيان الزكاة ان المورث وهب له في صحته
 وقبضه ونفقه الورثة قالوا ان كان ذلك في المرض فالقول يكون قول من يدعى
 الهبة في المرض وان اقاموا البينة فالبينة بينة من ادعى الهبة في الصحة كذا ذكر
 في الجامع الصغير انتهى (ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا في اقررت خلف المقر له
 ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقرت وبسبب بطل فيمدعى عليه عند ابي يوسف)
 وهو استحسان وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له وهو القياس لان الاقرار
 حجة ملزمة شرعا فلا يضر دفعه الى اليمين كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب
 فيه ابعد لتضرره بذلك وجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم
 يكتبون صدك الاقرار ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار حجة على اعتبار
 هذه الحالة فيحلف (وبه) اى بقول ابي يوسف (بقى) لتغير احوال الناس
 وكثرة الخداع والخبايا وهو بتضرر بذلك والمدعى لا يضره اليمين ان كان صادقا
 فيضار اليد كما في التبيين وفي مجمع الفتاوى ان الباع لو اقر بقبض الثمن ثم قال
 لم اقبضه يحلف المشتري استحسانا وكذا لو اقر الراهب ثم انكر واراد استحلاف
 الموهور يحلف وكذا لو اقر بقبض الدين ثم قال كذبت وكذا لو اقر المشتري
 بقبض المبيع ثم قال لم اقبضه فله ذلك استحسانا عنده لا عند الطرفين وروى
 ان حمدا لما قلد القضاء رجع الى قول ابي يوسف (والاقرار ليس سببا للمالك)
 لانه ليس بناقل للمالك المقر الى المقر له لان الاقرار اخبار يحتمل الصدق فيجوز
 تحلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف الانشاء كالبيع والهبة ونحوهما لانه ايجاد
 معنى بلفظ يقارنه في الوجود فيمتنع فيه الخلف (ولو قال لاخر وكلتك يبيع
 هذا) الشيء (فسكت) المخاطب (صار وكلا) لان سكوته وعدم رده
 من ساعته دليل القبول عادة ونظيره هبة الدين ممن عليه الدين واذا سكت
 صحبت الهبة وسقط لما ينهه وان قال من ساعته لا قبل بطل وبقى الدين على حاله
 (ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا بمالك) الزوج الموكل (عزائها) لانه يمين
 من جهته لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق بفعالها فلا يصح الرجوع عن اليمين
 وهو تعليق من جهتها لان الوكيل هو الذى يعمل لغيره وهى عالة لنفسها
 فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبى كما في التبيين (ولو قال لاخر وكلتك بكذا على
 انى متى عزلتك فانت وكيلى فطريق عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك)
 لان الوكالة يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليقها بالعرل عن الوكالة فاذا عزله
 انقزل عن الوكالة المجزئة فتجرت المهلة فصار وكلا جديدا ثم بالعرل الثانى
 انقزل عن الوكالة الثانية كما في التبيين (ولو قال لاخر وكلتك بكذا على انى

(كما جرت فانت وكل من) يكون مبررا ولا يلزم له كان وكون لان ثلثا غيبه
عموم الايمان (قد اريد ان يبرره بطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة
وعرثت لك من الخيرة) طاه اذا رجع عنها لا يفي لها اثر طاه قال بسببها
وعرثت عن الوكالة الخيرة المعلقة من الخطا فمفعول (وة من بدل المصلح
قل اتفرق شرعا ان كان) المصلح (يتبادر) بار وقع المصلح على دراهم
من السباير او على شيء آخر في الذمة لانه صرف اوسع وفيه لا يجوز الافتراق
عن الدين بالدين (والا) اي وان لم يكن يتبادر (فلا) بشرط قبضه
لان المصلح اذا وقع على غير متعين لا يفي دين في الذمة فيجوز الافتراق عنه وان كان
مال الربوا كما اذا وقع المصلح على شئ غير مبيع عن حصة في الذمة وقدم
في موضعه (ومن ادعى على صبي دارا فصالحه اوجه على مال الصبي فان كان له)
اي للمدعي (بينة حاز المصلح ان كان من القيد او اكثر مما يقابل فيه) بين الناس
لان للصبي فيه منفعة وهي سلامة العين له لانه لو لم يصالح يسقط المدعي بالية
واخذ فكون هذا المصلح من الاب بمنزلة الشراء من المدعي (وان لم يكن له)
اي للمدعي (بينة او كانت السنة غير عادلة لا يجوز) المصلح لان الاب يصبر
متبرعا بمال الصبي بالمصلح لا يشتريه لانه لم يستحق المدعي شيئا من ماله لولا المصلح
(ومن قال لا يثبت لي) على دعوى هذا الحق (ثم رهن) اي اقام بينة (صح)
برهانه لانه يمكن ان تكون له بينة فاسبها ثم ذكرها بعد ذلك وعن الامام انها
لا تغسل اطاهر التناقض والاصح انه لا خلاف ما اذا قال ليس لي حق عليه
ثم ادعى عليه حقا حيث لا تنضم دعواه للتناقض (وكذا او قال لا شهادة لي في
هذه القضية ثم شهد) للمدعي وعن الامام انها لا تغسل ايضا وقيل تغسل وفاقا
ان وافق وفي التور قال تركت دعواي على فلان وفوضت امرى الى الاخرى
لا تنضم دعواه بعده وفي الدين او قال ليس لي عند فلان شهادة ثم حاد به فشهد
فانه تغسل شهادته او قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بالحجة فانها تقبل او قال
لا علم لي حقا على فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا تقبل او قال هذه الدار
ليست لي او ذلك العبد ثم اقام بينة ان الدار او العبد له تغسل بينه لانه لم يثبت
بإقراره حقا لاحد وكل اقرار لم يثبت يد لغيره حق كان لقوا واهدا تصح دعوى
اللاصق نسب ولد نفي بلعانه نسبه لانه حين نفيه لم يثبت فيه حقا (وللأمام
الذي ولاه الخليفة ان يقطع) من الاقطاع (انسا من طرائق الجادة) وهي
الشارع الاعظم (ان لم يصبر) ذلك (بالمارة) امور ولايته في حق الكافة
فيما فيه نظر بهم وكان له ذلك من غير ان الحق ضررا باحد الا ترى انه اذ ارأي
ان يدخل بعض الطرائق في المسجد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين

كان له ان يتدخل ذلك والامام الذي ولاه الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نائبه فيملك
 ما يملكه (ومن صادرة السلطان) بان اراد ان يأخذ منه مالا (ولم يضمن)
 السلطان (بيع ماله) بل طلب منه جملة من المال (قباع ماله نقد) بيعه لانه غير
 مكره به وانما باع باختباره غاية الامر انه احتاج الى بيعه لايفاء ما طلب منه وذلك
 لا يوجب الكره كما اذا بان اذا حبس بالدين قباع ماله لقضاء الدين الذي عاينده
 فانه يجوز لانه باعه باختباره وانما وقع الكره في الايفاء لاقى البيع كفاي التبيين
 (ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه لا تصح الهبة ان قدر
 على الضرب) لانها مكرهة عليه اذا اكره على المال يثبت بمثله (وان اكرها)
 اى المرأة (على الخلع ففعلت بقع الطلاق) لان طلاق المكره واقع (ولا يجب
 المال) اذا لرضاء شرط فيه وقد انعدم على ما بيناه في الاكره (ولو احوال)
 اى المرأة (انسانا بالمر على الزوج) لا أخذ منه عوض دينه مثلا (ثم وهبته من الزوج
 لا تصح الهبة) لانه تعالى به حق المحتال على مثال الرهن فصار كما لو باع المرهون
 او وهبه (ومن اتخذ سراً او بالوعدة في داره فتر منها) اى من البئر او بالوعدة
 (حائط جاره وطلب الجار تحويله) اى تحويل ذلك الى موضع آخر (لا يجبر عليه)
 اى على التحويل لانه تصرف في خالص ملكه (وان سقط الحائط منه)
 اى من ذلك اى من سبب البئر لا يضمنه اى لا يضمن صاحب البئر لان هذا سبب
 فلا يجب الضمان الا بالتعدي (ومن عمد ارزوجه بماله) اى بمال الزوج
 (باذنها) اى باذن الزوجة (فالعسارة تكون لها) اى للزوجة لان الملك لها
 وقد صح امرها بذلك (والنفقة) التى صرفها الزوج على العسارة (دين له)
 اى للزوج (عليها) اى على الزوجة لانه غير متطوع فيرجع عليها لصحة
 الامر فصار كالسأ مور بقضاء الدين (وان عمرها) اى الدار (لها) اى للزوجة
 بلا اذنها (اى الزوجة) (فالعسارة لها) اى للزوجة (وهو) اى الزوج
 في العسارة (متطوع) في الاتفاق فلا يكون له الرجوع عليها به (وان عمر نفسه
 بلا اذنها) اى الزوجة (فالعسارة له) اى للزوج لان الاكلة التى يني بها ملكه
 فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون غاصبا للعسرة
 وشا غلاما غيره بملكه فيؤمر بالتفريغ ان طابت زوجته ذلك كما في التبيين
 لكن بقي صورة وهى ان يعمر لنفسه باذنها في الفراش ينبغي ان تكون العسارة
 في هذه الصورة له والعسرة لها ولا يؤمر بالتفريغ ان طلبته انتهى (ومن اخذ
 غريمه له فترعه انسان من يده فلا ضمان على المازع) اذا هرب الغريم
 لان النزاع تسبب وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار فلا يضاف اليه
 التالف كما اذا حل قيد العبد فابق او كد لالة السارق على مال غيره فان الدال

لا يجب عليه الضمان لان التلف حصل بفعل السرقة لا بالذلة لو كان المسك هاربا
 من عدو حتى قله المدون المسك لا يجب عليه الضمان فكذا هذا (ومن
 في يده مال انسان فقال له السلطان ادفعه) اي هذا المال (الى والا قطع يديك
 او ضربك تحسب شوطا لا يضمن الدافع) (اودع المسال) الى السلطان لانه مكره
 عليه فكان الضمان على المكره او على الاخذ اية ما شاء المسالك ان كان الاخذ
 مختارا او الاخذ على المكره فقط كما في التبيين لكن ان كان المكره والاخذ هو السلطان
 فقط بشهادة قوله الى فلا معنى لقوله او على الاخذ تدبر (واو وضع في الصخرة
 من اجل ان يصيده) اي بالبحر (حاروش وسمي عليه) عند الوضع (فجهاء)
 في اليوم الثاني (ووجد الحمار بجرحا ميتا بالبحر اكله) لان الشرط ان يخرج
 انسان او يذبحه ولم يوجد وتعيده باليوم الثاني اتفقا في حتى لو وجد ميتا
 من ساعته لا يحل اعدام شرطه (ويكره من الشاة الحيا) مقضورا وهو الفرج
 والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة وادم المسوخ (لما روى الاوزاعي
 عن وصل بن جبلة عن مجاهد قال كره رسول الله عليه السلام من الشاة الذكر
 والانثيين والقبل والغدة والمرارة والمثانة والدم قال الامام الدم حرام واكره
 الستة وذلك لقوله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم قل الامام الدم حرام واكره
 بخرجه وكره ما سواه لانه مما استخفه النفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهة
 لقوله تعالى ويحرم عليهم الحماث كما في التبيين لكن ان هذه الاشياء ان كانت
 من الحماث ينبغي القول بتحريمها لان قوله تعالى ويحرم عليهم الخبيثات
 ينظمها فكيف يجعل مكرهه وان لم يكن كذلك فلا بد من الدليل على الكراهة
 بمعنى آخر وفي شرح الوهبية تفصيل وحاصله ان الامام اطلق اسم الجرام
 على الدم المسفوح وسمي ما سواه مكروها لانه ثبتت جرمته بدليل مقضوع به
 وهو النص المتروك وهو قوله تعالى الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا وبقي الستة
 انما يذهب بل بالاحتياط وبظاهر الكتاب المحتمل للتأويل والحديث (والفساخي
 ان يفرض مال الغائب والطفل واللفظة) اقدرته على الاستخلاص ولا يفوت
 الحفظ به بخلاف الاب والوصي والماتعظ لعجزهم فيكون تضيقا الا ان يلتفت
 اذا نشد اللفظة ومضى مدة النشدة ينبغي ان يجوز له الاقراض من فقر لانه
 لو تصدق به عليه في هذه الحالة جاز قال القرض اول كما في التبيين وفي الاقضية
 انما يملك القاضى الاقراض اذ لم يحصل غلة لليتيم اما اذا وجدت فلا يملكه هكذا
 روى عن محمد وينبغي ان يشترط لجواز اقراض القاضى عدم وصي اليتيم ولو كان
 منصوب القاضى فانه لم يشتر عند وجود الوصى وهو الصحيح كما في الفصول
 (واو كانت حشدة الصبي طاهرة) حيث (من رآه ظنه مخيرا) اي الحمار انه

(لا قطع جلد ذكره الامسقة جاز ترك ختانه على حاله) لان قطع جلده ذكره
للتكشف الحشفة فاذا كانت الحشفة ظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان توارى
الحشفة يقطع الفضل ولو ختن ولم يقطع الجلدة كلها ينظر ان قطع اكثر من
النصف يكون ختانا لان الاكثر حكم النكل وان قطع النصف فادونه لا يعتد به
اعدم الختان حقيقة وحكما (وكذا) جاز ترك ختان (شيخ اسلم وقال اهل
الصيرة لا يطبق الختان) للهدر الظاهر والختان سنة وهو من شعار الاسلام
وخصايصه فلواجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام (ووقت الختان غير
معلوم) عند الامام فانه قال لا علمي بوقته ولم يرو عنه ما فيه شيء (وقبل
سبع سنين) وقبل لا يحنث حتى يبلغ وقبل اقصاصه اثني عشرة سنة وقبل تسع
سنين وقبل وقته عشر سنين لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغ عشرة اعتبارا او تخلقا
فيحتاج الى الختان لانه شرع للطهارة وقيل ان كان قويا يطبق الم الختان
ختن والا فلا وهو اشبه بالفقه وختان المرأة ليس بسنة (ولا يجوز ان يصلى غير
الانبياء والملائكة الا بطريق التبع) كما يقال اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم
وتجو ذلك وذلك لان في الصلوة من التعظيم مالبس في غيرها من الدعوات وهي
زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك لمن تصور منه الخطايا
والذنوب وانما يدعى له بالعفو والمغفرة والتجاوز ويستحب الترضي للصحابه والترحم
للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخبار وكذا يجوز الترحم على
الصحابه والترضي للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد (ولا) يجوز (الاعطاء
باسم النبروز والمهرجان) اي الهديا باسم هذين اليومين حرام بل كفران
قصد تعظيم المذكور من النبروز والمهرجان كما ينه في موضعه (ولا بأس بلبس
القلانس) لما روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان له قلانس يلبسها
وقد صح ذلك (وللشباب العالم ان يقدم على الشيخ الجاهل) لما مرانه افضل
منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في
الصلوة وهي احد اركان الاسلام وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول
واولي الامر منكم والمراد باولي الامر العلماء في اصح الاقوال والمطاع شرعا
يقدم والعلماء ورثة الانبياء عليهم السلام على ما جاءت به السنة (ولحافظ القرآن
ان يحتم في اربعين يوما) لان المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار
بما فيه لا مجرد التلاوة وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المقالي فقد دروا الختم اقله
باربعين يوما يقرأ في كل يوم حزبا ونصف حزب واقل ولله در المص ان يحتم
كتابيه في بيان قراءة القرآن وكيفية الختم

وجه التاميز بين فلا يحتاج الى البيان هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير
 يقال فرض الفساقى الغنمة اى قدرها وحسب هذا العلم فرائض لان الله تعالى
 قدره بنفسه ولم يقوض تقديره الى ملك مغرب ولا الى امرئ مسلم ومن نصيب كل
 واحد من المسقف والرابع والثاني والثالث والسادس بخلاف سائر الاحكام
 كالصلوة والزكاة والجمع وغيرها فان المصروف فيها بجملة واعمال السنة ينته اوهذا
 العلم من اشرف العلوم قال صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل
 آفة محكمة او ستة قائمة او فريضة حادثة وقد حث صلى الله عليه وسلم على تعليمه
 وتعلمه بقوله تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء
 يزرع من امة (يبدأ من تركه الميت) الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالأرهن
 والامد الخالي والمشتري قبل الفرض فان صاحبه يقدم على التجهيز كما في مال
 حيوته وان لم يكن يبدأ بالتجهيز ودفعه اعتبارا لحالة الحيوة فان المرأ يقدم نفسه
 في حوته فيما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والسكنى على اصحاب الديون
 ما لم يتناقض حق الغير بماله فكذلك بعد وفاته فانه يقدم تجهيزه ودفعته
 (بلا اسراف ولا تعير) وهو قدر كمن الكتابة او كمن السنة او قدر ما يلزمه
 في حوته من اوسط ثيابه او من الذي كان يترى به في الاعياد والجمع والزيارات
 على ما اختلفوا فيه وقال ابو يوسف كفى المرأ على زوجها حلالا لمحمد قال
 الصدر الشهيد وقاضيهان الفئوى على قول ابي يوسف (ثم يقضى ديونه)
 من جميع ماله الباقي بعد التجهيز والدفن اى ثم يبدأ بوفاء دينه الذى له مطالب
 من جهة الماد لادبى الزكاة والكسرات ونحوها لان هذه الديون تسقط
 بالوفاء فلا يرم الوارثة اذا واهلها الا اذا اوصى بها او تبرعوا بها من عندهم
 (ثم تعد وصاياهم من ثلث ما بقى بعد الدين) اى ثم يبدأ بوصيته اى بتفويضها من
 ثلث ما بقى بعد التجهيز والدين وفي اكثر من الثلث لا يجوز الا بإجازة الوارثة على
 ما مر ثم هذا البس بتقديم على الوارثة في المعنى بل تشريك لهم حتى اذا سلم له شيء
 سلم للوارثة صنفه او اكثر (ثم يقسم الباقي بين ورثته) اى الذي ثبت ارفقهم بالكتاب
 والسنة واجماع الامة (ويسحق الارث بنسب وبكاح وولاء) كما سيأتى بمصلا
 (وسدأ باصحاب الفروض) اى كل صاحب سهم مقدر في الكتاب او السنة
 او الاجماع كما ذكره السرخسى بتقديمهم على العصاة لقوله عليه السلام اجعلوا
 الفرائض ما لها لما افتته فلاولى رجل ذكر (ثم) يبدأ (بالعصيات السببية)
 فان العصومة النسبة اقوى من السببية يرشدك الى ذلك ان اصحاب الفروض

النسبية رد عليهم دون اصحاب الفروض السببية اعني الزوجين (ثم) يبدأ
 (بالمعق) بكسر التاء مذكرا كان او مؤنثا فان من اعتنق عبدا او امة كان الولاء
 ورثه وليس يسمى ذلك ولاء العتاقة والنعمة (ثم عصبته) اي يبدأ عند عدم مولى
 العتاقة بعصبته من الذكور وهذا قيد لا بد منه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ليس للنساء من الولاء الا ما اعتنق الحديث (ثم الرد) اي يبدأ بعد العصابات
 السببية بالرد على ذوى الفروض النسبية لبقاء قراباتهم بعد اخذ فرائضهم
 دون ذوى الفروض السببية (ثم ذوى الارحام) اي يبدأ عند عدم الرد لانتهاء
 ذوى الفروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبته
 ولا ذوى سهم (ثم مولى الموالاة) اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع
 الميراث مولى الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي
 من فرضه وتفصيل مولى الموالاة قد مر في موضعه (ثم المقر له بالنسب) على الغير
 (لم يثبت) نسبه باقراره من ذلك الغير اذ اقامت المقر على اقراره يعني ان هذا
 المقر له مؤخر في الارث عن مولى الموالاة ومقدم على الموصى له بجميع المال
 وفصله السيد في شرح الفرائض فليطالع (ثم الموصى له باكثر من الثلث) اي اذا
 عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد
 على الثلث لاجل الورثة فاذا لم يوجد احد منهم فله عندنا ما عين له كاملا
 وانما الاخر من المقر له بناء على ان له نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم بيت المال)
 اي اذا لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انها مال
 ضائع فصار قيسا لجميع المسلمين فيوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث وعند
 الشافعية ان بيت المال ان كان منتظما يقدم على ذوى الاحام والرد ولا ميراث
 عندهم اصلا لمولى الموالاة ولا للمقر له بالنسب على الغير ولا للموصى له بجميع المال
 (ويمنع الارث الرقي) واذا كان او ناقضا لان جميع ما في يده من المال فهو لمولاه
 فلو ورثناه عن اقرباه اوقع الملك اسيدته فيكون توريثا لاجنبي بلا سبب وانما باطل
 اجبا (والقتل) كما مر تفصيله في الجنائيات (واختلاف المائتين) فلا يرث
 الكافر من المسلم اجاما ولا المسلم من الكافر على قول عسلى وزيد وعامة الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم واليه ذهب علاننا والشافعي كما مر تفصيله (واختلاف
 الدارين حقيقة) كالخبري والذمي (او حكما) كالمستأمن والذمي او الحربين
 من دارين مختلفين كما مر ذكره فلا حاجة الى التكرار (والجميع على توريثهم
 من الرجال عشرة الاب وابوه) اي اب الاب (والابن وابنه والاخ وابنه والعمة
 وابنه والزوج ومولى النعمة) اي مولى العتاقة (ومن النساء سبع الام والجدة)
 اي ام الام (والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة) اي مولاة

(وعصبة) أي المورث فذو الفرض من لهم سهم مقدر والنسبهم المقدرة في كتاب الله
 تعالى مبني النصف (وقد ذكر في كتاب الله تعالى في ثلثة مواضع فقال وإن كانت
 واحدة أي البنت فلها النصف وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال وله
 اخت فلها نصف ما ترك (والربع) وقد ذكر في موضعين حيث قال ولكم
 الربع مما تركن وقال ولهن الربع مما تركن (والثمن) وقد ذكر في موضعين حيث
 قال ولهن الثمن مما تركن (والثلثان) وقد ذكر في موضعين حيث قال في حق
 البنات فإن كن نساً فوق اثنتين فلهن ذلك ما ترك وفي حق الأخوات فإن كانتا
 اثنتين فلهما الثلثان (والثلث) وقد ذكر في موضعين حيث قال فلاحه
 الثلث وقال وإن كانوا أي أولاد الأم أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
 (والسدس) وقد ذكر في ثلثة مواضع حيث قال ولأبويه لكل واحد منهما
 السدس وقال وإن كان له أخوة فلامه السدس وقال في حق ولد الأم وله أخ
 أو اخت فلكل واحد منهما السدس ثم شرع في التفصيل فقال (فالنصف)
 للبنت وبنت الابن عند عدم البنت لأن بنت الابن قامت مقامها
 إذا عدمت البنت (و) النصف (للأخت الابوين وللأخت للاب عند عدمها)
 أي عدم الأخت لابوين (إذا انفردن) عن أخواتهن وأما إذا اختلطت بهن
 قصر حصصات بهن ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين كما سيأتي (و) النصف
 (للزوج عند عدم الولد وولد الابن) وقيد بولد الابن ليخرج ولد البنت
 فإن الحكم لا يكون كذلك بل يكون لها معه الربع (والربع له) أي الزوج (عند
 وجود أحدهما وإن سفل) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن
 لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج أماً نصف
 وأما الربع مما تركته امرأته (وللزوجة) الربع (وإن) وصالية (تعددت
 عند عدمها) أي الولد أو ولد الابن لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن
 لكم ولد (والثمن لهما) أي الزوجة (كذلك عند وجود أحدهما) أي الولد
 أو ولد الابن وإن سفل لقوله تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن وإن كن
 أكثر من واحدة اشتركن فيه لوجهين أحدهما أن يلزم الإحجام ببيعة الورثة لأنه
 لو أعطى كل واحدة منهن ربعاً يأخذن الكل إذا ترك أزواج زوجات بلا ولد
 والنصف مع الولد وإشائي أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد كقوله
 ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم فيكون لواحدة الربع أو الثمن عند انفادها
 بالنص وإذا كثرت وقعت المراجعة بينهما فيصرف إليهن جميعاً على السواء لعدم
 الأبوية ولغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنص أو بالإجماع فيفسر له

حاتان (والثلاثان لكل اثنين فصاعداً عن فرضهن النصف) وهى البنات
والاخوات لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (والثلث للام
عند عدم الولد وولد الابن و) عدم (الاثنين من الاخوة والاخوات ولها) مع
هؤلاء (السدس) . ولفظ الجمع فى الاخوة فى قوله تعالى فان كان له اخوة يطلق
على الاثنين فيجب الام لهما من الثلث الى السدس من اى جهة كانا او من جهتين
لان لفظ الاخوة يطلق على الكل وهذا قول جمهور الصحابة رضى الله تعالى
عنهم وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه لم يحجب الام من الثلث
الى السدس الا بثلاثة منهم عملاً بظاهر الآية (ولها) اى للام (ثلث ما يبق
بعد فرض احد الزوجين فى زوج وابوين او زوجة وابوين) فيكون لها السدس
مع الزوج والاب والربع مع الزوجة والاب لانه هو الثلث الباقى بعد فرض
اخذ الزوجين فصار للام ثلاثة احوال ثلث الكل وثلث ما يبق بعد فرض
اخذ الزوجين والسدس وابن عباس رضى الله تعالى عنهما لا يرى ثلث الباقى
بل يورثها ثلث الكل والباقى للاب وخالف فيه جمهور الصحابة رضى الله عنهم
(ولو كان مكان الاب فيهما جدها) اى للام (ثلث الجميع) عند الطرفين
فلا يبالى بتفضيلها عليه لكونها اقرب منه (خلافا لابن يوسف) فان لها مع
الجدة ايضا ثلث الباقى عنده كما فى الاب فعلى هذه الرواية جعل الجدة كالاب
فيصيب الام كما يصيبها الاب . (و) الثلث (الاثنين فصاعداً من ولد الام
يقسم) الثلث (لذكورهم واناثهم بالسوية) يعنى الاثنى منهم تأخذ مثل
ما يأخذ الذكر منهم بلا تفضيل الذكر منهم على الاثنى لقوله تعالى وان كانوا
اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث والشركة تقتضى المساواة (والسدس
لواحد منهم) اى من اولاد الام (ذكر او اناث) لقوله تعالى وان كان رجل
يورث كلاً او امرأة وله اخ او اخوة فكل واحد منهما السدس والمراد به
اولاد الام ولهذا قرأ بعضهم وله اخ او اخوة لام (و) السدس (الام عند
وجود الولد او ولد الابن او) وجود (الاثنين من الاخوة والاخوات) كما سبق
(و) السدس (للاب مع الولد او ولد الابن) فان كان مع الاب ابن فله
فرضه اعنى السدس والباقى للابن وان كان معه بنت فله السدس ايضا لان اسم
الولد يتناول الابن والبنت والبنات النصف بالفرض وما بقى للاب ايضا لانه اولى
رجل ذكر من العصباء عند عدم الابن وولد الابن ولد شرعاً بالاجماع قال الله
تعالى يابى آدم وليس دخول الابن فى الولد من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز
بل هو من باب عموم المجاز او عرف كون حكم ولد الابن حكم الولد بدليل آخر
وهو الاجماع (وكذا) السدس (الجدة الصحيح عند عدمه) اى عند الاب

من الجدة الصحيح كالأب الذي يربح مسند مشهوره ثم يتردد في أبي (وهو)
 إلى الجدة الصحيح (من لا يدخل في مسند في المسألة أم) كتاب التمسح (فإنه ثبت)
 في بيته إلى أبي أم (يحيى بن عمار) ولا يربح الأب إلى أبي من ذوي الأركان
 لأن سئل الأم في مسند يقطع النسب إلى النساء لأن النسب للنسب
 والجملة وذلك بالشهور وهو المذكور دون الأم (و) السدس (الجملة)
 الصحيحة (وإن) وصليبه (بعدت) كأم الأم مع أم الأب مشتركتين في السدس
 إذا كن مضافات في الدرجة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أطعوا
 أمهاتكم السدس وأبو بكر رضي الله عنه اشرك بين الجدتين في السدس وكان ذلك
 معصم الصداقة ولم يكرهه أحد من أهل الجاهلية عزمها فقال (وهي)
 أي الجدة الصحيحة (من لا يدخل في نسبتها إلى أبي جد فاسد) من يدخل
 في نسبه إلى الميت ذكر بين الجدتين (و) السدس (أمت الأب وأب) وصليبه
 (بعدت مع الواحدة من سائر الصلابة) تكمله للثلاث لأن حق السائر للثلاث
 وقد أحبت الواحدة الصفا له في العزاة فيحق السدس من حق السائر وأحده
 سائر إلا أن واحدة أو متعددة وما في من التركة فلاولى حصصه فبات إلا أن
 من دوات العروض مع الواحدة من الصلابة هذا إذا لم يكن في درجتهم أي
 أي وأما إذا كان معهن أي أي يكن حصصه منه ولا يرث السدس كما سألني
 (والأخت لا كذلك) أي أيها السدس وإن تعددت (مع الأخت الواحدة
 للأبوين) لأن حق الأختوات السائر وقد أحدثت الأخت الواحدة للأبوين
 النصف في منه سدس فيعطى للأختوات لا تكمله للسائر ولا يرث مع الإختين
 لا وأما إلا أن يكون معهن أح لا حصصه من كما سألني

(فصل في العصبان)

العصبة أربعة ثلاثة عصبة بعد وعصبة بعيرة وعصبة مع غيره (والعصبة
 بعد ذكر) قال الأثر لا تكون عصبة بعيرة أو مع غيرها (ليس)
 في نسبه إلى الميت أي) فإن قلب الأخ لا وأما عصبة بعد مع أم الأم داخله
 في نسبه إلى الميت قال قراءة الأب أصل في استحقاق العصبية فإنها إذا انفردت
 كانت في سائر العصبية ثم لا في قرابة الأم فإنها لا تفصل ما مرادها عليه لأبائها
 وهي مله في اثبات العصبية لكانها بمنزلة وصلة وأد فرحانها الأخ
 لا وأما صلى الأخ لا (وهو بأحد ما أفهمه أفاض وهو جد الأبرار)
 أي أمراده عن غيره في الوراء (يخرج جمع المال) ثم بعد واحد وفي التبعين
 هذا رسم وليس يحد لانه لا يحد له الأعلى يدير إمرته الورثة كلهم ولكن

لا يعرف من هو العصبية منهم فيكون تعرفوا بالحكم والمصود معرفة العصبية
حتى يعطى ما ذكر ولا يتصور ذلك الا بعد معرفته (واقربهم) اى اقرب
المصبات (جزء الميت وهو الابن وابنه وان) وصلية (سفل) لسخراتهم
فى اسم الولد وغيرهم محجوبون بهم لقوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم
للذكر مثل حظ الانثيين الى ان قال سبحانه ولا نوبه لكل واحد منهما
السدس مما ترك ان كان له ولد فجعل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل
للولد الذكر سهماً مقدراً فتعين الباقي له فدل ان الولد الذكر مقدم عليه
بالمصوبة وابن الابن ابن لانه يقوم مقامه فيقدم عليه ايضا ومن حيث المعتول
ان لاسان بوتر ولد ولده على والده ويختار صرف ماله ولا جله يد حر ماله
عادة على ما قال عليه السلام الولد مخلة محبة وفضية ذلك ان لا ينجوز بكه
محل اختياره الا انصرفنا مقدار الفرض الى اصحاب المروض بالنص فبقى الباقي
على قضية الدليل وكان ينبغي ان يقدم البنت ايضا عليه وعلى كل عصبية
الان الشارع اطل اختياره بتعيين الفرض لها وجعل الباقي لاولى رجل
(ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح) اى اب الاب (وان) وصلية (علا)
واولهم به الاب لان الله تعالى شرط لارت الاخوة الكلاله وهو الدنى لاولده
ولا والد على ما بيناه فعمل بذلك انهم لا يرثون مع الاب ضروره وعليه اجراع الامه
فاذا كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب الناس اليه بعد فروعه واصوله فهاذك مع
من هو ابعد منهم كالاعمام وغيرهم والجد يقوم مقامه فى الولاية عند عدم
الاب ويقدم على الاخوة فيه فكذلك فى المرات وهو قول ابن بكر الصديق
رضى الله عنه وهـ احد الامام (ثم جزء ييه وهم الاخوة لابوين او) الاخوة
(لاب ثم بنوهم وان) وصلية (سفلوا) وانما قدموا على الاعمام لان الله تعالى
جعل الارث فى الكلاله للاخوة عند عدم الولد والوالد فعلم بذلك انهم يقدمون
على الاعمام وانما قدم الاخ لاب وام لانه اقوى لاتصاله من الجانبين (ثم جزء
جده وهم الاعمام لابوين اولاد ثم بنوهم وان) وصلية (سفلوا ثم جزء
جد ييه كذلك) اى اولاهم بالميراث بعد الاخوة اعمام الميت لانهم جزء الجيد
فكانوا اقرب ثم اعمام الاب لكونهم اقرب بعد ذلك لانهم جزء الجيد ثم اعمام
الجيد لانهم اقرب بعدهم ويقدم العم لاب وام على العم لاب ثم العم لاب على
ولد العم لاب وام (والعصبية نعمه من فرضه النص ف والثلاث) وهم اربع
من النساء (يصرن عصبية باخوتهن ويقسم لذكر مثل حظ الانثيين)
فاثبت بالابن وبنت الابن بان الابن لقوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين والاخوات لاب وام باخيهن والاخوات لاب باخيهن لقوله

انه ان كانوا اخوة رجلا ونسب فلابد ان ينسبوا الى الاب (ومن لامرض
 اباها) من الاناث (واخوها عصبة لانصير عصبة به) اي باخوها (كأحمد)
 لانصير عصبة بآدم الذي هو اخوهما قال الله تعالى لانصير عصبة بآدم دون العمة وبنت آدم
 لانصير عصبة بآدم لان الله قال لانصير عصبة بآدم دون بنت آدم (وبنت الاخ)
 لانصير عصبة باخوها قال الله تعالى لانصير عصبة بآدم لان الله قال لانصير عصبة بآدم
 بانك كور عصبة بآدم في قوله تعالى لانصير عصبة بآدم لان الله قال لانصير عصبة بآدم
 في كل منهما ذوات فروض نفس لا فرض له من الاناث لان الله قال لانصير عصبة بآدم (والعصبة
 مع غيره الاخوات لا يورثن ولا يورثن مع البنت وبنت الابن) والاول ان يقول
 او يدل الواو تدبر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع البنت
 عصبة والابن عصبة مع غيره ومع اخواتهن عصبة بغيره لان ذلك الغير
 وهو البنت شرط يصيرورثهن عصبة ولم يجعلهن عصبة بهن لان اخواتهن
 ليست بعصبة فكيف يجعلن غيرهن عصبة بهن بخلاف ما اذا كن عصبة
 باخوتهن لان الاخوة ينصيرهم عصبة فيصيرن بهن عصبة تبعاً (ودو
 الابوين من اعصبات مقدم على ذي الاب) الواحد لان ذا الفرائسين
 من العصبات اول من ذي قرابة واحدة مع تساوياهما في الدرجة ذكر اكان
 ذوالقرابتين او اني لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان اعيان ابني آدم يتوارثون
 دون بني العلات والقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يرجع به بنو الاعيان
 على بني العلات (حتى ان الاخوات لا يورثن مع البنت) بسواء كانت صليبه
 او بنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر (حجب الاخ لاب) بخلاف الابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما فان الاخوات لا نصير عصبة مع البنت عنده (وعصبة
 ولد الرثا ووليد الملاصة مول امه) لانه لا ياب له والي صلى الله تعالى عليه وسلم انطلق
 ولد الملاصة بامه فصار كمنصوص لا قرابة له من جهة الاب فيه قرابة امه
 وبرثهم فادرثوا امه والملاص فبالتسوية والام السادس والاربعون
 عليهما كان لا يمكن له اب وكذا اوتان معها زوج او زوجة اخذ فرضه
 والباقي بينهما فرضا ورثا وادرث امه واخاه لانه وابن الملاص فبالتسوية
 ولاخيه لانه السادس والاربعون والباقي ردها ولا يورث الابن الملاص لانه لا اخ له
 من جهة الاب واوقات ولد ابن الملاصة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثونه
 قوم جده وهم الاعمام وارادهم وبهذا تعرف بقية مسائله وهكذا ولد الرثا
 الا انها يتفرقان في مسألة واحدة وهو ان ولد الرثا يرث من ثأمه ميراث اخ لام
 وولد الملاصة يرث الثأم ميراث اخ لاب وام كافي الاختيار (والاب مع البنت
 صاحب فرض وعصبة) كما مر ذكره (واخر العصبات مول العتاقة) لقوله

صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء لجهة كل جهة النسب ولأنه أحياء معنى بالاعتناق
فأشبه الولاء (ثم عصيته) أى عصية مولى العتاقة (على الترتيب المذكور)
بأن يكون جزء المولى أولى وإن سفل ثم أصوله ثم جزء أبيه ثم جزء جده بتقديم
بقوة القرابة عند الاستواء وهما بالدرجة عند التفاوت (فنترك اب) الأولى
بالألف لأنه فى موضع النصب (موله وابن موله) له كلاء لابن موله (لما لابن
وابن الابن وإن سفل مقدم على الاب وهذا عند الطرفين) وعند ابن يوسف
للأب السادس والباقي الابن (هذا قوله الآخر وهو إحدى الروايتين عن ابن
مسعود) قال شريح والنخعي وقولهما هو واختار سعيد بن المسنب ومذهب
الشافعي والقول الأول لابي يوسف (ولو كان مكان الأب جد فكله لابن اتفاقاً)
وذلك لأن الأب كالأب فى العصوبة بحسب الظاهر لأن اتصال كل منهما
بالميت بلا واسطة وكون الابن أقرب يحتاج الى ما من من ان زيادة قربه امر
حكمى فوقع الخلاف هناك بخلاف الجد فان اتصاله بواسطة الأب فيه كون
الأب أقرب من الجد ويكون الابن أقرب منه بلا اشتباه فلا نزاع فيه
فى الولاء اما ابن الابن مع الجد فلا يظهر ان يرث ابن الابن عند ابن يوسف أيضاً
لأنه أشبه بالابن من الجد بالأب كفى القسوى (ولو ترك جد موله وأخ موله
فالجد أولى) ويكون الولاء كله الجد عند الامام لأنه أقرب للميت فى العصوبة
من الأخ على مذهبه (وعندهما يستويان) فيكون الولاء بينهما نصفين
(والعصبة انما يأخذ ما فضل عن ذوى الفروض) كما مر (فتوركت زهرا
وأخوة لام وأخوة لابوين وأما النصف للزوج والثلث للأخوة لام والسادس
للأم ولا يشاركهم الأخوة لابوين) لأن المسئلة من ستة نصفه وهو الثلث
للزوج وثلثه وهما اثنان الأخوة لام وسدسه وهو واحد للام وما فضل
عن فرض ذوى الفروض شئ حتى يعطى للأخوة لابوين وهم عصبة وبه
قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه وأخذ علماؤنا وقال عثمان رضى الله عنه
تشارك الأولاد لابوام مع الأولاد لام وبه أخذ مالك والشافعي وكان عمر
رضى الله عنه يقول أولاً مثل ما قال الصديق رضى الله عنه ثم رجع عنه الى قول
عثمان رضى الله عنه وصحب رجوعه أنه سئل عن هذه المسئلة فاجاب كما هو
مذهبه فقام واحد من الأولاد لابوام وقال يا امير المؤمنين ولئن سلم ان ابانا كان
جارا لسننا من ام واحدة فاطرق رأسه ملياً وقال صدق لأنه شوام واحدة
فشاركهم فى الثلث فلهذا سميت المسئلة حجازية ومشاركة وعثمانية وعن هذا
قال (وتسمى المشاركة والحجازية)

(اوصاف في النكاح)

وعرف في هذه الآية في أصح ملاح اهل هذا العلم مع شخص معين من ماله
 ارملة وامرأة حب الحرام او مفسدة او أخرى يجب ان يتصور بوجود شخص
 آخر فيخرج في تعصيل كل مفسدة (حبب الله ما من متع في حق
 الله) من الورثة (الاب والابن والابن والابن والابن والابن) فان كانت
 قد يجب هذا امر في بقول الردة والرد في دلائل ان يجب الحرام متع
 في عهد العرق في تلك النكاح في الورثة وهم على ذلك بالصدر ليسوا بورثة
 (ومن عدهم يجب الا بعد بالاقرب) يجب (ذو الرابة) الواحدة
 (على المراءين) ويرد في شخص لا يرث منه اى مع وجود ذلك الشخص
 كان الاى الاجاه لا يرث مع الابن (الاولاد الام حث بدون) اى يسون
 الى الجب (بهما) اى ماتم (و) لكن (رؤى بهما) اى مع الام طال
 اعاصيل المردف وتنفق في هذا الاصل ان الشخص للمدى به ان يصح مع
 انعكاز لم يرث المدلى مع وجوده سواء احدى في سبب الارث كما في الاب والجد
 والابن وانه اولم هذا كما في الاب والاحوة والاحوات فان المدلى به لما احرر جميع
 المال لم يبق للمدلى شيء اصلا وارام انتهى المولى به الجمع ما احدى في السبب
 كان الامر كذلك كما في الام وام الام لان المدلى به لما اخذ نصيبه بذلك السبب
 لم يبق للمدلى من نصيب الذى يستحق بذلك السبب شيء وان لم نصيب آخر
 وسار محروما وارام احدى في السبب كما في الام واولادها فان المدلى به حشد
 احدى نصيب المدلى الى منه ولمدى ما سدد نصيبا آخر وهذا الى سبب آخر
 ولا حرام فان تلك النسب الام تستحق به مع القرابة اذا اضررت عن غيرها
 من اصحاب الفرائض والمصوبات قلنا ان ذلك لا يتخذ في من جهة واحد
 ما لم تستحق به من اركه بالعرض ونصبه بالرد والمراد استحقاق جهة
 في جهة واحدة كما في المصنف (وشبه الاحوة) مصنف صاحب الحرام
 (بالابن وانه وان) وصاية (سهل وبات) لانهم كلاله وتوريث الكلاله
 مشروط بغير الوالد والوالد كما مر (وابناء) دائمة (ونسب اولاد العلات)
 وهى الاحوة والاحوات لاب (بالابن لابون ايضا) لان ميراث الاسوة والاحوات
 لاب وام جار محرم ميراث الاب والاولاد النكاحية وان ميراث الاحوة والاحوات
 لاب كثر اولاد الاس ذكرهم كد كورهم وانهم كانوا هم فكما يجب اولاد
 الاى بالاس كذلك يجب الاحوة والاحوات لاب وام (وعدهما لا يجب
 الاحوة لابون اولاد بنجرين بها) وانه (وكذا ان لم يصبه

المقتضية من الثالث منه عدم ذي الفرض (قال الفاضل الشريف : الجسد
 يشبه الاب في حجب اولاد الام وفي انه اذا تزوج الصغير او الصغيرة لم يكن له حصة
 خيار اذا بلغا وفي انه لا ولاية تلاح في الكاح مع قيام الجسد في ظاهر الرواية كالا ب
 وفي انه لا يقتل الجسد بولد الولد وفي ان حليلة كل واحد من الجسمين تحرم على
 الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء الجسد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز
 دفع الدّأورة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كالا ب وبشبهه الاخ في انه
 اذا كان للصغير جد وام كانت النفقة عليهما اثلاثا على اعتبار الميراث كما على الاخ
 والام وفي انه لا يفرض النفقة على الجد العسر كالاخ ؛ في عدم وجوب صدقة الفطر
 للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصير مسلما باسلام الجد وفي انه اذا اقر بنا دلة
 وابنه حتى لا يثبت النسب بمجرد افرازه وفي انه لا يجبر ولاه فاطنه الى مواليد كل
 ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلفت العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم
 رضي الله عنهم في مسئلة الجسد مع الاخوة فجعل كالا ب في حجب الاخوة لام
 وكالاخ في قسمة الميراث مادامت المقاسمة خيرا له فاذا لم تكن خيرا له اعطيت له ثلث
 المال لانه مع الاولاد يرث السدس ومع الاخوة يضاعف ذلك وايضا اذا قسم المال
 بين الابوين فالام الثلث والاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى ولما كان الجسد
 والجدة في الدرجة الثانية وكان الجسد السدس كان للجدة ضمنه اعني الثلث
 فاذا كان مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال فهو خير له من الثلث واذا كان
 معه اخوان وهما اى المقاسمة والثلث متساويان واذا كان معه ثلاثة اخوة فالثلث
 خيرا له لان نصيبه بالمقسمة حينئذ ربع هذا اذا لم يكن معه صاحب فرض
 (او) ارم ثلثه المقاسمة (عن السدس عند وجوده) اى وجود ذي الفرض
 يعنى اذا كانت معه اختان لاب وام يجعل الجسد كاخ ويكون المال بينه وبين
 الاختين للذكر مثل حظ الانثيين وكذا اذا كانت معه ثلاث اخوات وان كانت
 معه اربع اخوات فالمقاسمة والثلث سواء لانه اذا جعل كاخ يكون كاختين
 ويكون عدد الاخوات ستة ويكون الاثنان من الستة له والاثنان ثلث الستة
 وتكون المقاسمة والثلث مستويين وان كانت معه خمس اخوات يكون الثلث
 خيرا له لانه ان جعل كاخ يكون بمنزلة اختين فيكون عدد الاخوات
 سبعا فيكون حصته ثاقصة عن السدس فيكون الثلث خيرا له وما في
 احكام المقاسمة مذكور في اقرئض وشروحها فليراجع (والفتوى على قول
 الإمام) وهو سقوط الاخوة والاخوات بالجسد لكن المختار في زماننا ان نفتي بعد
 اخذ الجسد السدس بالمصاحلة في الباقي بين الاخوة والاخوات وبینه (فاذا استكمل

بنات الصليب اثنتان سميتان (الابن) لان ارضهن كانت تكمله للثنتين وعده كمل
بنين وبنات لطن الاصل في اموالهم من منا وقصصنا (الا ان يكون يجمع اهل
اواسط منهم ان ابن فيعصب من عدائه ومن هرقه) فكري (من ليست بذات
سهم في ما لا يعصب ذات السهر كالثالث الصليبة مثلا) (وله من دونه)
واذا كانت يعصب ابن الابن من محبته ومن هرقه يكون الباقي بهم للث كمثل
خطا اثنتين سواء كان احدهن اولم يكن وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت
رضي الله عنهما وبه اجماع العلماء وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
يسقط من بنات الابن بنتي للصليب وان كان معهن غلام ولا يغنيهنه وان كانت
الثالث الصليبة واحدة وكان معهن غلام كان لبنات الابن اسوة الخليلين من
السدس والاعاسمة وايضا اقل اعطين ثم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات
الصليب ان اقرهن الى الميت منزل منزلة ابنت الصليبة والتي يليها في القرب
منزلة بنات الابن وهكذا وان سفل مثله اوترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل
من بعض وثلاث بنات ابني ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات
ابن ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض فالعليان من الفريق الاول لا يواز بهما
احد فكون لها نصف والوسطى من الفريق الاول توارى بها العليا من الفريق
الثاني ويكون اهما السدس تكمله للثنتين ولا شيء للسفليات لان يكون مع
واحدة منهن علام فقصها ومن يخذلها ومن فرقها من لم يكن مساجبة فقص
حق لو كان العلام مع السفلى من الفريق الاول عصبتها وعصب الوسطى من
الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث ففعلت السفليات ولو كان العلام
مع السفلى من الفريق الثاني عصبتها وعصب الوسطى منه والوسطى والعليا
من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول واه كان مع السفلى من الفريق
الثالث عصب الجميع غير اصحاب الفرائض (واذا اكمل الاخوات لا يوزن
الثلاثين فقط الاخوات لاب) لان ارضهن كانت تكمله للثنتين وقد كمل اثنتين فبسط
(الا ان يكون معهن اخ لاب وعصهن) كما في بنات الابن والجذات كلهن
ببسط بالام) سواء كانت اموال او اميات (والابويات خاصة) اي دون
الاميات (بالاب ايضا) اي كما ببسط بالام وهو قول عثمان وزيد بن ثابت
وعلى وغيرهم ونقل عن عمرو بن مسعود وبن موسى الاشعري رضي الله عنهم
ان ام الاب رث مع الاب واختاره شريح والحسن وابن سيرين لان ارض الجدات
ليس باعتبار الادلاء لان الادلاء بالانثى لا يوجب استحقاق شيء من فرضها
بل استحقاقهن الارث باسم الجدة ويتأدى في هذا الاسم ام وام الاب وكما
ان الاب لا يحجب الاولى لا يحجب الثانية ايضا وهو من دود بان يجرى الاسم

بدون القرابة لا يوجب الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون اعتبار الادلاء فوجب
الادلاء الا يرى ان الجدة الفاسدة لا تترث مع كونها جدة لعدم الادلاء (وكذا)
تسقط الابويات (بالجدة الامم الاب) وان علت كام ام الاب وهكذا فانها تترث
مع الجدة لانها ليست من قبله (و) الجدة (القرى منهن) اى من الجدات
(من اى جهة كانت) اى سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب (محجب)
الجدة (البعدى من اى جهة كانت) البعدى فثبت الحجب ههنا فى اقسام
اربعة وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى واحدى الروايتين عن زيد بن ثابت
وفى رواية اخرى عنه ان القرى ان كانت من قبل الاب والبعدى من قبل الام
فهما سواء فيكون حجب القرى فى اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة
وقد عمل بهذه الرواية مالك والشافعى فى الاصح من احد قوليه ودليل الطرفين
بين فى شروح الفرائض فليطالع (وارثه كانت القرى) كام الاب عند عدمه
مع ام ام الام وكام الام عند عدمها مع ام ام الاب (او محجوبة كام الاب معه)
اى مع وجود الاب (فانها محجب ام ام الام) اعنى ان يخالف الميت الاب
وام الاب وام ام الام يكون المال كله للاب عندنا لان البعدى محجوب بذى القرى
والقرى محجوبة بالاب (واذا اجتمع جدتان احديهما ذات قرابة واحدة كام
ام الاب و) الجدة (الاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهى ايضا ام ام الام
فثبت السدس لذات القرابة) الواحدة (وثلاث الاخرى) اى التى هى ذات
قرابتين عند محمد وينصف عند ابى يوسف باعتبار الابن وهو قول زفر
وتوضيحه ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد وهذه المرأة
جدة لهذا الولد الذى مات من قبل ابيه لانها ام اب ابيه ومن قبل امه لانها
ام ام امه فهى جدة ذات قرابتين ثم نقول هناك امرأة اخرى قد كانت تزوج
بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذى هو ابوالميت
فهذه الاخرى ام ام اب الميت فهى ذات قرابة واحدة وهاتان المرأتان جدتان
فى مرتبة واحدة فاذا اجتمعنا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة
ودليل الطرفين بين فى شروح الفرائض (والمحروم بالقتل ونحوه) كالردة والمعتق
(لا يحجب) غيره اصلا لا يحجب حرمان ولا حجب نقصان وهو قول عامة
الصحابه رضوان الله تعالى عليهم (والمحجوب بحب الحرمان يحجب) غيره
(كما مر فى الجدة وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب والمحجون الام من الثلث
الى السدس) اما عند ابن مسعود فلان المحروم عنده حاجب مع انه ليس بوارث
اصلا فكسدا المحجوب بل هو اولى لانه اقرب وارث من وجهه دون وجهه
واما عندنا فلان المحروم انما جعلناه بمنزلة الممدوم لانه ليس باهل الميراث من

كل وجه بخلاف الخبيث عليه من وجه دون وجه آخر قبل كالمثل
في حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيئا ويجعل حيا في حق المحبوب فهو وارث
في حق نكاحه به لولا ما جاء به نصه

(فصل في الدول)

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل لقوله تعالى ذلك ادى الى لا تعلموا او يعلمون
كثرة العيال او بمعنى الارثع ومن هذا المعنى الاخير اخذ المصنف
عائيه وهو ان يراد على المخرج من اجرائه اذا ضاع من فرض واصل هذا عند
واذا ارادت سهام (اصحاب امرضة على (المرضة بقدر غالب) لذريعة
واعلم ان مجموع المخرج سبعة دسكن في الحقيقة تسعة مائة لكل فرض
من الفروض الستة حال الانفراد وثلاثة ارباع حال الاشتراط الا ان يخرج الثلث
والثلاثين واحد ومخرج السيد من احتلاط النصف ارضا واحد فستط
اثنان وثلاثة (واربعة) متبعا (مخرج لا تعلم) اصلان امرؤ
المعلمة بهذه المخرج اربعة اما ان يبقى المال لها او يبقى مائة شي زائدا على هذا
(الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة) اما الاثنان فلان المخرج منها اربعة
كزوج واحد لا يورث اولاد او نصف مائة كزوج او اخت او بنت وعصية
فلا يتصور في مائة قط اجتماع واما الثلاثة فلان المخرج منها اربعة وثلاثين
كاحين لام واثنين لا يورث اولاد واما اربعة ومائة كأم واثنين لام وعصية
واما اثنان ومائة كدين او اثنين وعصية ولا يتصور في مائة قط اجتماع اثنين
وثلث او ثلث وثلث وثلثين واما الاربعة فلان المخرج منها اربعة ونصف
ومائة كزوج ومائة او زوجة واحدة وعصية اربعة ومائة كزوجة وعصية
اربعة وثلث مائة ومائة كزوجة واثنين ولا يتصور في مائة قط اجتماع
اربعة ونصف واما الخمانية فلان المخرج منها اربعة ومائة كزوجة واثنين
ونصف ومائة كزوجة ومائة واثنين وام (وثلاثة) منها (لا يعلم السيد
الى عشرة ذرا) اي من حيث الوتر واراد به السبعة والتسعة (وشقة)
اي من حيث الشفع واراد به اثمانية والعشرة مثال عواها الى خمسة زوج واثنين
لا يورث اولاد او زوج واحد واثنين ولا يورث عواها الى ثمانية زوج واثنين
من اب واخوان وام او زوج وثلث اخوات متفرقات او زوج وام واثنين من اب
او زوج واثنين من ابوين واحدة من ام او زوج وام واثنين من اب ومائة
سواها الى تسعة زوج وثلث اخوات متفرقات وام او زوج واثنين من اب واثنين
من ام او زوج واثنين من الابوين وام واحدة من ام ومائة عواها الى عشرة

زوج واخوات من اب واخوات من ام والام لزوجاتهن من اب واخواتهن من ام
 ورا لا شفعة (واراد به ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر مثل عواجا
 الى ثلاثة عشر زوج وبنتان وام اوزوجة واخوات لابوين واخوات لام اوزوج
 وبنتان ابن وام اوزوجة ومثال عولها الى خمسة عشر زوج وبنتان وابوان
 اوزوجة واخوات لاب واخوات لام ومثال عولها الى سبعة عشر اربع اخوات
 لام وممثلي اخوات لاب وجيداتان وثلاث زوجات (واربعة وعشرون)
 تعول (الى سبعة وعشرين عولا واحدا في) المسئلة (المنبرية) وعند
 ابن مسعود تعول الى احد وثلاثين (وهي امرأه وبنتان وابوان) وجه
 تسميتها بالمنبرية مذکور في شروح الفرائض (والرد ضد العول) اذ اموال
 ينتقص سهام ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهام وينقص
 اصل المسئلة وذلك (بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم) المستحق
 من (العصبية فيرد الباقي على ذوي السهام) الفريضة (سوى الزوجين
 بقدر سهامهم) وهو قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم اى جهورهم
 وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الفروض بل هو ايت
 المال وبه اخذ مالك والشافعي وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد على الزوجين ايضا
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا يرد على ثلاثة الزوجين والجد (فان كان من رده عليه
 جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم) كبنين واخنتين فانهما لما استريا
 في الاستحقاق صارا كابنين او اخوين فيجعل المال بينهما نصفين واعطى لكل
 واحد منهما نصف التركة وكذا الجدتان والمراد بالاخنتين ان يكونا من جنس واحد
 ان يكون كلاهما اب اولام اولابوين (واركانوا) اى من يرد عليه (جنسين
 او اكثر) من جنسين (فن عددهم سهامهم) اى يجعل المسئلة من عدد سهامهم اى من
 مجموع سهام هؤلاء المجتمعين المأخوذ من مخرج المسئلة (فثلاثين) اى يجعل المسئلة
 من اثنين (لو كان في المسئلة سدسان) بكدة واخات لام لان المسئلة ح من ستة واهما
 منها اثنان بان الفريضة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين
 (و) يجعل (من ثلثة او) كان فيها (ثلث وسدس) كوالدى الام مع
 الام واخوين لام وحدة او ام واخ لام (و) يجعل (من اربعة او) كان
 فيها (سدس ونصف) كبن وبنتان ابن واخات لابوين واخوات لاب
 واخات لاب واخ لام اوزوجة مع واحد ممن يستحق النصف من الاناث (و)
 يجعل (من خمسة او) كان فيها (ثلث ونصف) كاخات لاب وام واخنتين
 لام وكاخات لاب وام (او سدسان ونصف) كبن وبنت ابن وام
 (او ثمان وسدس) كبنين وام فالمسئلة في هذه الصور اثلاث ايضا من ستة

والسهم اثنى عشرية كما تحسب في الصورة الاولى للاختصاص من الاول ثلثه
 اربعة والاخر ثلثه لام سهران واثني عشرها سهرانا (من كان مع الاول) اطر
 بالاولى مع ياسر الواحد من رد عليه (من لا رد عليه) كالزوج او الزوجة
 (اعطى ماله) اى فرض من لا رد عليه (من اقل شارحه واقسم السابق)
 من ذلك الخرج (على) عدد (رؤسهم) اى رؤس من رد عليهم اثنى ذلك
 لياسر الواحد كما كانت تقسم بجمع المال على عدد رؤسهم اذا كانت رؤسهم
 ورد عليه (فان استقام) اى بقى عليه فهو ثلثه هي اذا لاجل
 طهرت (كزوج وثلاث بنات) للزوج الربع فاعطيه من اقل شارحه الربع
 وهو اربعة فاذا اخذ ربيعه وهو سهم في ثلاثة اسهم فاستقام على رؤس
 البنات (والا) اى وان لم يستقم اليه في عدد رؤس من رد عليهم (فان
 وافقه) رؤسهم ذلك السابق فاحصل تصح منه المسئلة اطر بدوى
 رؤسهم) اى رؤس من رد عليهم (في تخرج فرض من لا رد عليه كزوج
 وست بنات) فان اقل تخرج فرض من لا رد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج
 واحدا منها بقى ثلثه فلا يستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما
 موافقة باثنتي عشر وفق عدد رؤسهن وهو اثنان في الاربعة تبلغ لياسر
 فان زوج منها اثنان والبنات ستة (وان باين) رؤسهم ذلك الباقي (صر
 كل رؤسهم) اى رؤس من رد عليهم (قد) اى في تخرج فرض من لا رد
 عليه (كزوج وخمس بنات) اصلها مائة عشر لاجتماع الربع والثلثين
 لكنها رد مثله الى الاربعة التي هي اقل تخرج فرض من لا رد عليه فاذا اعطينا
 الزوج ههنا واحدا منها بقى ثلثه فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين
 عدد الرؤس مائة فصرنا كل عدد رؤسهن في تخرج فرض من لا رد عليه
 اى الاربعة حصل عشرون ومنها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربه
 في المصروب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياها وكان للبنات ثلث
 صرناها في الخمس حصل خمسة عشر فكل واحد منهن ثلاثة (وان كان
 مع لسانى) اى مع اجتماع جسين من رد عليه (من لا رد عليه قسم الباقي)
 من تخرج فرض من لا رد عليه (على) مسئلة (من رد عليه فان استقام)
 فيها (كزوج واربعة جدات وست اخوات لام) فان اقل تخرج فرض
 من لا رد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها بقى ثلثه وهي ههنا خمسة
 على مسئلة من رد عليه لانها ايضا ثلاثة لان حق الاخوات لام الثلث وحق
 الجدات السدس فلاحوات سهان والجدات مهم واحد في هذه الصورة
 المستقام الباقي على مائة من رد عليه ونماه في مروج البحر ارض فاطمة

(والا) اى وان لم يستقم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة (و)
 عليه (يضرب جميع مسئلتهم) اى مسألة من يرد عليه (في مخرج فرض من لا يرد
 عليه) فالبلغ الحاصل من هذا الضرب مخرج فرض الفريقين (كاربعة زوجات
 وتسعين بنت وست جدات) فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية
 فاذا دققتنا منها الى الزوجات بقى سبعة فلا يرد عليهم على الخمسة التى هى مسألة
 من يرد عليه ههنا لان الفرضين ثمان وسدس بل بينهما مائة فيضرب
 جميع مسألة من يرد عليه اعنى الخمسة فى مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية
 فيبلغ اربعين فهذا المبلغ مخرج فروض الفريقين فاذا اردت ان تعرف حصة
 كل فريق منهما من هذا المبلغ الذى هو مخرج فروضهما فطريقه ما اشار اليه
 بقوله (ثم يضرب سهام من لا يرد عليه) من اقل مخرج فرضه (فى مسألة
 من يرد عليه) فيكون الحاصل نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور (و)
 يضرب (سهام من يرد عليه) من مسئلتهم (فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد
 عليه) فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق من يرد عليه وذلك لان حق كل
 فريق ممن يرد عليه انما هو فى الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر سهامهم
 ففى المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربنا فى الخمسة التى
 هى مسألة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فهى حق الزوجات من اربعين
 والبنات اربعة فاذا ضربناها فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة
 بلغ ثمانية وعشرين فهى اهن من الاربعين والمجدات واحد فاذا ضربناه
 فى السبعة كان سبعة فهى المجدات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد
 عليه وفرض كل فريق ممن يرد عليه وان اذكسر سهام المأخوذة من مخرج
 فروض الفريقين على النصف او الثلث (ونكتهم) المسئلة (بالاصول الآتية)

(فصل)

فى ذوى الارحام (ذوالرحم) هو فى اللغة بمعنى القرابة مطلقا وفى الشرعية
 (قريب ليس بعصبه ولا ذى سهم) مقدر فى كتاب الله تعالى اوسمة رسول
 او اجماع الامة (ويرث) ذوالرحم (كما يرث العصبه عند عدم ذى السهم)
 وعدم العصبه الا اذا كان ذوالسهم احد الزوجين فيرث منه بعد اخذ فرضه
 لعدم الرد عليه وانما قيدنا بعدم العصبه لانه لا يكفي بعدم ذى السهم فعلى هذا
 لو قيد له كان اصوب (فمن انفرد منهم) ليس بصله انفرد بل بيان لمن (احرز
 جميع المال) كان عامة الحكاية اى اكثرهم رضى الله عنهم يرون ثورث ذوى
 الارحام وهو مذهبنا وقال زبد بن ثابت لاميراث لهم وتوضع المال فى بيت المال

وبه قال مالك والشافعي في قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض
 أي أولى خبرث بعض بالقل وقال صلى الله عليه وسلم الخليل وارث من لا وارث له
 وروى أن ثاب بن الدجداح مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم
 ابن عدي هل تعرفون له فكره يسا فقال انه كان قينا غربيا فلا تعرف له إلا ابن
 اخت هو ابو ابيبة بن عبد المنذر فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له
 ولأن أصل القرابة سبب لاستحقاق الارث عيني ما يراه إلا أن هذه القرابة بعد
 من سائر القرابات فتأخرت عنها والمال متى كان له مستحق لا يجوز سرفه إلى بيت
 المال وكثير من اصحاب الشافعي منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا إلى تورث
 ذوى الأرحام وهو اختيار فقهاءهم لغنى في زماننا لفساد بيت المال وصرفه
 في غير المصارف كما في التبيين (ويزحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة)
 لأن أردهم بطريق العصبية فيقدم الأقرب على الأبعد ومن له قوة القرابة على
 غيره في كل صنف منهم كما في العصبية (ثم يكون الأصل وارثا عند اتحاد الجهة)
 إذا استووا في الدرجة فمن يدل بوارث أولى من كل صنف كينت بنت الابن أولى
 من ابن بنت بنت وابن بنت الابن أولى من ابن بنت البنت لأن الوارث أقوى
 قرابة من غير الوارث بدليل تقدمه عليه في استحقاق الارث والمبدل بغيره
 أولى كبنى الاحيان مع بنى العسلات (وان اختلفت) جهة القرابة (فقرابة
 الابن الثلاثان وقرابة الام الثلث) لأن قرابة الاب أقوى فيكون لهم الثلاثان
 والثلث لقرابة الام مثله ابوام الاب وابواب الام وهذا لا يتصور في الفروع
 وانما يصور في الأصول والعصبات والاخوال (ثم بغير الترجيح في كل فريق
 كما لو انفرد) يعني اذا كان لابي الميت جدين من جهتين وكذلك لأمه فلقوم
 الاب الثلاثان ولقوم الام الثلث ثم ما اصاب قوم الاب ثلثا لقرابته من جهة امه
 وثلث لقرابته من جهة امه وكذلك ما اصاب قوم الام كما لو انفرد ايضا مثله ابوام
 ابى الاب وابو ابى ام الاب وابوام ابى الام وابو ابى ام الام (وعند الاستواء
 في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين) لأن الأصل في الموارث
 تفضيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الأصل في الاخوة والاخوات الام للخص
 على خلاف القياس (وتعتبر ان الفروع) المتساوية الدرجات (ان انفت
 صفة الأصول) في الذكورة والانوثة كابن البنت وبنت البنت لادلاء كلهم
 بوارث (وكذا ان اختلفت) صفة الأصول (سند ابى يوسف) وحينئذ
 زياد كينت ابن البنت وابن بنت البنت لخالوهم عن ولد الوارث فان كانت الفروع
 ذكورا فقط او اناثا فقط تساووا في القسمة وإن كانوا مختلفين فالذكر مثل حظ
 الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات اصوالهم احسب لا وهو رواية شاذة عن الامام

(وعند محمد يؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم) المال
 (على اول بطن وقع فيه الاختلاف) اى اختلاف الاصول بان ذكره والانثى
 للذكر مثل حظ الانثيين (ثم يجعل الذكور) من ذلك البطن (على حدة و)
 يجعل (الاناث على حدة) بعد القسمة على الذكور والاناث (فيقسم نصيب
 كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان) فيما بينهما اختلاف والا
 اى وان لم يكن بينهما اختلاف فى الذكور والانثى بان يكون جميع ما توسط
 بينهما ذكورا فقط او اناثا فقط (دفع حصة كل اصل الى فرعه) وفى السراجية
 وشرحه وعند محمد تعتبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول موافقا لهما
 وتعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا
 لهما كما اذا ترك ابن بنت وبنت بنت عندهما المال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين باعتبار الابدان اى ابدان الفروع وصفاتهم فثلث المال لابن البنت
 وثلثه لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول
 متفقة ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع
 اثلاثا باعتبار الابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثى وعند محمد المال بين
 الاصول اعنى فى البطن الثانى اثلاثا ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ايهما
 وثلثه لابن بنت البنت نصيب امه وكذلك عند محمد اذا كان فى اولاد البنات
 بطور مختلفة بقسم المال على اول بطن اختلف فى الاصول ثم يجعل الذكور طائفة
 والاناث طائفة بعد القسمة ما اصاب للذكور من اول بطن وقع فيه الاختلاف
 بجمع ويعطى فروعههم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعههم من
 الاصول اختلاف فى الذكور والانثى بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط
 فقط او اناثا فقط وان كان فيما بينهما من الاصول اختلاف بجمع ما اصاب الذكور
 ويقسم على الخلاف الذى وقع فى اولادهم ويجعل الذكور ههنا ايضا طائفة
 والاناث طائفة على قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهن
 ان لم يختلف الاصول التى بينهما وان اختلف بجمع ما اصاب لهن ويقسم
 على خلاف الذى وقع فى اولادهن وهكذا يعمل الى ان ينتهى وتمامه فیهما
 ان شئت فليراجع (ويقول محمد) وهو اشهر الروایتين عن الامام والقول
 الاول الاول لابن يوسف (انتهى) واذكر بعضهم ان مشايخ بخارى اخذوا
 بقول ابن يوسف فى مسائل ذوى الارحام والحیض لانه اسرعى على الفتى (ويقدم
 جزء الميت) اى ترتيبهم كترتيب العصبات فقدم فروعه (وهم اولاد البنات

ورثة بنات الابن وان سبب ثم يقدم (اصله) الى اصل الميت (وهم
 الاجداد المباشرون) ولما عدوا قال ام الميت ولحق امه (والجدات المباشرات)
 وان عدوا كان ام الميت وام ام امه (ثم) يقدم (جزءا به) وهم اولاد
 الاخوات (وان سببوا) سواء كانت تلك الاولاد ذكورا او امهات وسواء كانت
 الاخوات لاب وام اولاد اولاد (وبنات الاخوة لام وبنات الاخوة) وان
 سببوا سواء كانت الاخوة من الابوين او من احدهما (ثم) يقدم (جزءا به)
 وهم العمات والحالات والاخوال واعمام لام (فانهم اخوة لابيهم من امه
 واعتبر بهم كونهم لام لانهم من الابوين او من اب عصبية (وبنات الاعمام)
 مطلقا (ثم اولاد هؤلاء ثم جزءا به) جد ابيهم او امه وهم عمات الاب او الام
 وخالاتهم واخوالهم واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهم واولاد
 اعمام الام (فان حرمها من ذوى الارحام وروى عن الامام ان اقرب الاستناف
 الى الميت واقدمهم في الورثة عند هو الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد
 والجدات وان عدوا ثم الصنف الاول وان سببوا ثم الثالث وان عدوا ثم الرابع
 وان عدوا وروى ابو يوسف والحسن بن زياد عنه وان سببوا عن محمد بن
 ابي اقراب الاستناف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وهو المأخوذ للمعوى
 وعندهما الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وهما الاخوة لام مقدم على
 الجدات الام واعمام بين في شروح الفرائض فاطالع

(فصل)

(الفرق) جمع الفرق (والهسدي) اي الطائفة التي هدم ما عسى حدار
 اوسيه وكذلك الفرق (اذالم يعلم ايهم مات اولاً) كما ان عرفوا في السبقة معا
 او عدوا في الثاني اوسية اوسية عليهم حدارا وسبب بنات بنات به تعالى
 او عدوا في الثالث اوسية اوسية اقدم والآخر في موتهم حدارا كانهم ماتوا معا (فبهم
 مال كل على ورثه الاحياء ولا يرث منهن) هؤلاء (الاموات من بعض) هذا
 هو المنذر عندما لانه قول ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وعلى الرواية المشهورة
 واحدى الروايتين عن ابن مسعود ووجهه ان الارث ينال على التيقن بسبب
 الاستحقاق بشرطه وهو حياة الوارث بعد الموت فاما يتيقن بوجود الشريط
 لمثل الارث بالكل وفي احدى الروايتين عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما
 وبه اخذنا اني لى يرث بعضهم من بعض الامم ورث كل واحد منهم من مال
 صاحبه فانه لا يرث منه صورته رجل وانما انهم الحائط عليهم ولم يدرك ايها
 مات اولاً واكمل معها امرأه وان ترك كل منهما ستة عشر ذكرا على

قول الجمهور تركته بين زوجته وابنه الحى وكذا تركه الابن ان لم يكن زوجة ابنة
 امه وان كانت غير اهلها الثلث وعلى القول الاخير للزوجة من تركه الاب المهر
 والباقي بين ابنة الحى والميت بالنسبة فيصيب الميت سبعة دنانير واما تركه الابن
 فلزوجته منها الثمن ولا يه السدس ولزوجة ابنة ان كانت امه ايضا السدس
 والباقي الابن في الحالين فما اصاب اياه من تركه وهو ديناران وثلاث دنانير يقسم
 بين ورثة ابنة سوى الابن الميت وما اصابه من تركه ابنة وهو سبعة دنانير يقسم
 بين ورثته سوى الاب الميت (وان اجتمع اشاعم احدهما اخ لام اعطى السدس
 له افرصا ثم اقسما) اى ابنا الم (الباقي عصبوبة) كاسر (ولا يرث المجوسى
 بالانكحة النكح له) اى اذا تزوج المجوسى امه او غيرها من المحارم لا يرث منها
 بالنكاح (وان اجتمع فيه) اى فى المجوسى (قرابتان او انفرد) والظاهر
 اوانه ذنا (فى شخصين ورثا) اى الشخصان (بهما) اى بالقرابتين
 (ورث) ذلك المجوسى الذى اجتمع فيه قرابتان (بهما) اى بالقرابتين
 (وان كانت احد بهما) اى احدى القرابتين (يحجب الاخرى يرث بالحاجة)
 يعنى او اجتمعت فى المجوسى قرابتان او تفرقتا فى شخصين حجت احدهما الاخرى
 يرث بالحاجة وان لم يحجب يرث بالقرابتين (ويوقف للحمل نصيب ابن واحد
 وهو المختار) وعليه الفتوى وذلك لان من المعتاد الغالب ان لاتلد المرأة فى بطن
 واحد الاولاد واحدا فيبنى عليه الحكم ما لم يعلم خلافه (وعند ابى يوسف
 نصيب ابنين) وفى السمرجانية وعند محمد يوقف نصيب ثلاثة بنين رواه ابى
 ابن سعد لكن هذه رواية ليست موجودة فى شروح الاصل ولا فى عامة الروايات
 وفى رواية اخرى عنه نصيب ابنين وهو قول الحسن واخذى الروايتين عن ابى
 يوسف رواه عنه هشام وروى الخصاصف عن ابى يوسف نصيب ابن واحد
 كما فى الميت فعلى هذا اوقال وعن ابى يوسف لكان اولى وعند الامام نصيب
 اربعة بنين (وان خرج اكثره) اى اكثر الاجل (حيا ومات ورث) لان الاكثر له
 حكم الكل فكأنه خرج كله حيا (وان) خرج (اقله) وظهر منه شئ
 من هذه العلامات ثم مات (فلا) يرث لانه لما خرج اكثره ميتا فكأنه خرج
 كله ميتا وان خرج مستقيما وهو ان يخرج رأسه اولا فالمعتبر صدره يعنى اذا خرج
 صدره كله وان خرج منكوسا وهو ان يخرج رجلاه اولا فالمعتبر سريره
 وان لم يخرج السرير لم يرث

(فصل فى النسخة)

(النسخة) هى مقادسة من النسخ بمنى النقل والحوال والمداينها ههنا

ان شغل نصيب بعض الورثة بموت قبل التسمية الى من يرث منه ولو كان هذا قال
 (ان يموت بعض الورثة قبل التسمية) فان كان ورثة الميت الثاني من عداد
 ورثة الميت الاول ولم يقع في التسمية فغير قايه بقسم المال مع قسمة واحدة
 اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك ثنتين وثلاث من امرأه واحدة ثم ماتت احدهن
 البنات ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاشوات لا اب وام قايه بقسم مجموع
 التركة بين ثلثين للذكر مثل حصة الانثيين قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع
 كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين وان وقع تغير في القسمة بين الباقيين
 كما اذا ترك ابنا من امرأة وثلاث بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدهن البنات
 وخلفت هؤلاء اعني الاخ لاب والاشقيين من الابون او كان ورثة الميت الثاني
 غير ورثة الميت الاول كزوج وبنت ولم مات الزوج قبل التسمية عن امرأة
 وابوين ثم ماتت البنت قبلها ايضا عن اثنين وبنت وجدته هي ام الامرأة التي
 ماتت اولاً ثم ماتت هذه البنت عن زوج واخوين (فصح المسئلة الاولى)
 ويعطى سهام كل وارث من هذا التصحيح (ثم) صح المسئلة (الثانية)
 وتنتظر بين ما في يد من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني اتي ثلاثة احوال هي
 الماتة والمواقفة والمباينة (فان استقام) بسبب المسئلة (نصيب الميت الثاني)
 من فريضة الميت الاول (على نفسه) فيها ونعت لان التصحيح الاول ههنا
 بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة روثس الموقوف عليه ثم
 وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل المسئلة في صورة الاستقامة
 تصح المستثنان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة
 وابوين لان اصلها اثنا عشر فاذا اخذ الزوج منها ثلاثة والبنت ستة والام
 الابن بقی منها واحد يجب ردها على البنت والام بقدر سهامهما فاذا اردنا
 المسئلة الى اقل مخارج فرض من لا يرد عليه صارت اربعة فاذا اخذ الزوج منها
 واحدا اتي ثلاثة فلا يستقيم على الاربعة التي هي سهام البنت والام بل بينهما
 مباينة فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الروثس في ذلك الاقل فيحصل ستة
 عشر فالزوج منها اربعة والابنت تسعة والام ثلاثة ثم تلك الاربعة التي هي
 للزوج منسقة على ورثة المذكورين فاروجه واحد منها والابنت ثلث ما في
 يد واحد ولا ية اثنيان فاستقام ما في يد الزوج من التصحيح الاول على
 التصحيح الثاني وصحت المستثنان من التصحيح الاول (والا) اي وان لم يستقم
 فذهب الميت الثاني من فريضة الميت الاول على نفسه (فاضرب وفق)
 التصحيح الثاني في) جميع (التصحيح الاول) وان وافق نصيبه ثم ينسب
 في التصحيح اذا انكسر سهام طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم وروثسهم

واحدة بضرب وفق عند الرأس في أصل المسئلة فكذا هنا بضرب وفق
التصحیح الثاني الذي هو: مئة الرأس هناك في التصحيح الاول القاسم هنا مقام
أصل المسئلة فيحصل به ما تصح منه المسئلان كما اذا عانت البنت ايضا في ذلك
المثال وحلفت كما ذكر ابنين وبنتا وجمدة فان ما في يدها في التصحيح الاول تسعة
وتصحیح مسئلتها تسعة وبندهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث الستة وهو اثنان
في ستة عشر فالبلغ وهو اثنان وثلاثون يخرج المسئلين (والا) اي وان لم يوافق
نصيبه مسئلته (فاضرب) كل التصحيح (الثاني في) كل التصحيح (الاول)
على قياس ما في باب التصحيح على تقدير البائنة بين رؤس الطائفة وبين سهامهم
فالخالص من الضرب يخرج المسئلتين كما اذا ماتت في ذلك المثال الجمدة التي
هي ام المرأة المتوفاة اولوا خلفت زوجها واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت
آخا والتصحيح مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مائة فيضرب ح الاربعة في
التصحیح السابق اعني اثنين وثلاثين يطلع مائة وثمانية وعشرين فهي يخرج المسئلتين
ونماه في السيد الشريف (ثم اضراب سهام ورثة الميت الاول) من تصحيح مسئلته
(في وفق التصحيح الثاني) على تقدير الموافقة (اوفي كله) على تقدير البائنة
فيكون الخالص من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا الضروب نصيبه
من المبلغ المذكور والسبب ان التصحيح الثاني ووفقه ههنا بمنزلة المضروب في أصل
المسئلة ثمة (واضرب سهام ورثة الميت الثاني) من تصحيح مسئلته (في وفق
ما في يده) على تقدير الموافقة (اوفي كله) على تقدير البائنة (في خرج فهو) في الخالص
من هذا الضرب (نصيب كل فريق) لان حق ورثة الميت الثاني انما هو فيما في يده
فصار سهام كل واحد منهم مضروبة فيه (فان مات ثالث) من الورثة قبل
القسمه (فاجعل المبلغ) الذي صح منه المسئلة الاولى (والثانية مكان الاول
والثالث مكان الثاني) في العمل كأن الميت الاول والثاني صارا ميتا واحدا فيصير
الميت الثالث ميتا ثانيا (وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا) الى غير
النهاية فانه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني الثالث تصحيحا واحدا صاروا
كأهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح
اربعة من الموتى تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد فصار الخامس ميتا ثانيا
وهكذا الى ما لا ينهاه وتفصل هذا الباب في شرح الفرائض للسيد فراجع

(حساب الفرائض)

(الفروض) الستة المذكورة في كتاب الله تعالى (نوعان) على التخصيف ان بدأت
بالأكثر او على التضعيف ان بدأت بالاقل فثلاثة منها نوع وثلاثة اخرى نوع

آخر (الاول انصفه وانصفه) اي نصفه انصفه (وهو الرابع والستة) اي انصفه
 الرابع (وهو الثاني) اي (الثاني انصفه وانصفه) اي نصفه الثاني وهو
 الثالث (ونصفه انصفه) اي نصفه نصفه (وهو السادس والستة)
 تخرج من اثنين والرابع من اربعة والثمن من ثمانية والثلاثون من ثلاثين
 والستون من ستة) فان شرح كل عرض من هذه القروض سبعة من الاعداد
 اذ الرابع سبعة الاربعة وكذا الباقي الا انصف فانه من اثنين والاثنان ليس انصفا
 انصف فان كان في المسئلة انصف فقط كما دعي خاف بنا واختالاب وام فهي
 من اثنين وان كان فيها الرابع وحده كما هي تركت الزوج مع الابن كانت من اربعة
 وان كان وبها الثمن فقط كما هي ترك الروعة والابن كانت من ثمانية وان كان فيها
 اثنتي عشرة كما اذا ترك اما واخالات وام او كان فيها الثلثان فقط كما اذا ترك
 بثنين وعي فهي من ثمانية وان كان فيها السادس فقط كما اذا ترك ابيا وابيا فهي من ستة
 (وان احتلط النصف) من النوع الاول (بانوع الباقي كله) اي بالثلثين والثلث
 والسادس كما اذا تركت زوجا واما وابيا حنين لاسوام واثنين لام (او) احتلط
 (بعضه) اي بعض انواع التي كما اذا احتلط النصف بالثلث فقط او بالثلثين
 فقط او بالسادس وحده او بالثلث والثلثين معا او بالثلث والسادس معا او بالثلث
 والسادس معا (من ستة) اي فالمسئلة من ستة لان مخرج النصف اثنان ومخرج
 الثلث والثاني ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة وهي مخرج النصف احتلط
 بمرور النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بين مخرج النصف
 والثلث معا فاذ ضربت احداهما في الاخر حصل ستة وهي مخرج لهما (او)
 احتلط (الرابع) من النوع الاول بكل الثاني كما اذا خلف زوجة واما وابيا حنين
 لاسوام واثنين لام او بعضه كما اذا احتلط بالثلث فقط او بالثلثين فقط او بالسادس
 فقط او بالثلثين والسادس معا او بالثلثين والثلث او بالثلث والسادس معا (من ثمانية
 عشر) فالمسئلة من اثني عشر لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة
 وقد دخل فيها مخرج الثلث واثنين فاكفيا بها مخرجها لكل (او) احتلط
 (الثلث) من النوع الاول بكل الثاني هذا اما بصورتي رأيت ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه واما علي رأيا فهو غير مصور كما قررت في موضعه او به ضد
 كما اذا احتلط بالثلثين والسادس او بالثلث والسادس على رأيه او بالثلثين والثلث
 على رأيه او بالثلثين فقط او بالسادس فقط او بالثلث فقط (من اربعة وعشرين)
 اي فالمسئلة من اربعة وعشرين لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة التي
 دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتماء بهما للمعرفة وبين المسئلة
 ومخرج الثلث اعني الثمانية موافقة بالنصف فمخرجها نصف احتلط بها في كل

الاخرى حصل اربعة وعشرون وايضا بين مخرج الثالث والثلاثين ومخرج العن
 مباينة فضرنا الكل في الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين فيها
 تخرج الفروض الخططة بالثمن (واذا انكسر سهام فريق عليهم) اى على
 الورثة من ذلك الفريق (وبانت سهامهم) اى سهام من انكسر عليهم (عددهم
 فاضرب عددهم) اى كل عدد رؤس من انكسر عليهم السهام (فى اصل
 المسئلة) ان لم تكن عائلة وفى اصلها مع عولها ان كانت عائلة (كأم وأخوين)
 اصل المسئلة اربعة فاذا اخذت المرأة منها واحدا بقى ثلاثة ولا يستقيم على
 الاخوين وبينهما مباينة فضرنا الاثنين فى اصل المسئلة فحصل ثمانية فللرأة
 من اصل المسئلة واحد وضربناها فى الاثنين فلم يتغرفا لثان لها والاخوين
 من اصل المسئلة ثلاثة ضربناها فى الاثنين فحصل ستة فلكل واحد ثلاثة منها
 (وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم) اى عدد رؤس من انكسر
 عليهم السهام (فى اصل المسئلة) ان لم تكن عائلة وفى اصلها مع عولها ان كانت
 عائلة (كأم وأختين) اصل المسئلة اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها
 بقى ثلاثة ولا يستقيم على الستة وبينهما موافقة بالثمن فضرنا وفق عددهم
 وهو اثنان فى اصل المسئلة وهو اربعة فيكون ثمانية كان الزوج واحد فاضرب
 فى اثنين فيكون اثنان وللأختين ثمة فاضرب فى اثنين فيكون ستة لكل واحد منهم
 سهم (فاذا انكسر سهام فريقين او اكثر ونما ثلث اعداد رؤسهم فاضرب
 احد الاعداد فى اصل المسئلة) حتى يحصل ما نصح منه المسئلة على جميع الفرق
 (كنات بنات وثلاثة اعمام) اصل المسئلة ثلاثة اثنان منها للبنات وواحد
 للاعمام (فينكسر على الفريقين) لكن بين اعداد رؤس البنات واعداد رؤس
 الاعمام تماثل فيضرب عدد احدهما وهو ثلاثة فى اصل المسئلة فيكون تسعة
 الثلثان منها ستة وهى حق البنات الثلاث والباقي وهو ثلاثة للاعمام (وان
 تدخلت الاعداد فاضرب اكثرهما) اى اكثر الاعداد (فى اصل المسئلة) حتى
 يحصل ما نصح منه المسئلة (كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما)
 اصلها من اثنى عشر للزوجات الربع وهو ثلاثة ولا يستقيم عليها والجدات
 السدس وهو سهمان ولا يستقيم عليها ايضا والاعمام الباقي وهو سبعة
 ولا موافقة بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة فيضرب اكثرها وهو
 اثنى عشر فى اصل المسئلة وهو اثنى عشر فيكون ثمانية واربعين كان
 للزوجات ثلاثة فيضرب فى اثنى عشر فيكون ستة وثلاثين والجدات سهمان
 فيضربان فى اثنى عشر فيكون اربعة وعشرين والاعمام سبعة فيضرب فى اثنى
 عشر فيكون اربعة وعشرين (وان وافق بعض الاعداد ايضا فاضرب وفق

احدها في جميع الثاني (و) مضرب (المبلغ في وفق النسب ان وافي واد)
 اي وان لم يوافق (وفي جميعه و) مضرب (المبلغ في الائق كذلك) اي في رتبة
 ان وافي والاني جميعه (ثم) مضرب (المبلغ في اصل المسئلة) حتى يحصل
 ما نريد (وهو المبلغ) كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة ومائتي عشرة بنتا
 ستة اعام (اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثلث وهو الثلاثة ولا تستقيم
 عليها ولا توافق والجدات السدس وهو اربعة ولا تستقيم عليها ولا توافق
 والبنات الثلثان وهو ستة عشر ولا تستقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن
 موافقة بالنصف فرجع الى النصف وهو تسعة وبني الاعام سهم فمئة اربعة
 وخمسة عشر ونسبة وسنة ثم طلتا بينهما اتوافق فوجدنا الاربعة موافقة
 لاسنة بالنصف فرددنا احديهما الى نصفها وضربنا في الاخرى صار المبلغ
 اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضربنا ثلث احديهما في جميع الاخرى
 صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث
 ايضا فضربنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة ومائون
 ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وخمسين فصار الجاصل
 اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين وتعامه في شروح العرباض والطالع (وان
 تباينت الاعداد فاضرب كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ
 في الرابع ثم) مضرب (الحاصل في اصل المسئلة) حتى يحصل ما نريد منه
 المسئلة (كأمر اثني وعشرينات وست جدات وسبعة اعام) اصلها ايضا
 اربعة وعشرون للزوجات الثلث وهو ثلاثة لا تستقيم عليها وبين رؤوسهن
 وسهامهن مائة فاحدنا عدد رؤوسهن والجدات السدس وهو اربعة لا تستقيم
 عليهن وبين اعداد رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاحدنا نصف عدد
 رؤوسهن والبنات الثلثان وهو ستة عشر لا تستقيم عليهن وبين رؤوسهن
 وسهامهن موافقة بالنصف فاحدنا نصف عدد رؤوسهن والاعام لاني وهو
 واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤوسهم مائة فاحدنا عدد رؤوسهم
 فصار معنا من الاعداد المأخوذة للرؤوس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها
 اعداد متباينة فضربنا الاثنين في الثلاثة فصار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ
 في خمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلاثين في سبعة فحصل مائة وعشرة ثم ضربنا
 هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف
 واربعين فبها نستقيم المسئلة على جميع القوائف هذا اذ لم تكن المسئلة طائفة
 (و) اما (ان كانت المسئلة طائفة فاضرب ما مضرب في الاصل فبها مع
 القول في جميع ذلك) على ما قررناه في المسائل المذكورة

(فصل)

(وتداخل المديدين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر حتى يقفته)
اي يقف الاقل الاكثر كالثلاثة والستة (او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمه
صحيفة) اي قسمة لا كسر فيها كاستة فانها منقسمة على الثلاثة وعلى الاثنين
ايضا بلا كسر فيصوب من الستة كل واحد من الثلاثة اثنان وعن الاثنين ثلاثة
وقس على ذلك سائر المتداخلين والسبب فيه انه اذا عد عدد ما هو اكثر منه
كان الاكثر مثلي الاقل او امثاله فيصوب بالقسمة كل واحد من آحاد الاقل آحاد
صحيفة بعدد امثال الاقل في الاكثر ثم مثل المتداخلين بقوله (كالخمس مع العشرين
لانك اذا طرحت الخمسة من العشرين اربع مرات اقلت العشرين فهما
متداخلان وكذا اذا قسمت العشرين على الخمسة يحسب اربعة اقسام
صحيفة او نقول التداخل هو ان يزيد على الاقل مثله او امثاله يساوي الاكثر
او ان يكون الاقل جزء الاكثر جزءاً مفرداً من الاكثر فلا تداخل بين
الستة والتسعة وان كان الستة ثلث التسعة لانها ليست جزءاً مفرداً ومن شرط
التداخل ان لا يكون الاقل زوجاً مع كون الاكثر فرداً وان لا يزيد الاقل على
نصف الاكثر ويعرف (توافقهما) اي المديدين في جزء كالنصف ونظائره
(بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا
في واحد فهما متباينان) كالخمس مع السبعة والتسعة واحد عشر
مع عشر (وان) توافقا (في اكثر) من واحد (فهما متوافقان
فان كان) الاكثر (في اثنين فهما متوافقان بالنصف) كثمانية عشر مع الثمانية فانه
اذا القيت من ثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان واذا القيت اثنان من الثمانية
ثلاث مرات بقي منها ايضا اثنان فهما متوافقان بالنصف (وان) كان الاكثر
(ثلثة فبالثلث) كما في التسعة والاثنى عشر (او كان) الاكثر (اربعة فبالربعة)
كالثمانية والاثنى عشر (هكذا الى العشرة) اي يكون التوافق في الاعداد التي هي
العشرة وما دونهما او احد من الكسور التسعة المشهورة وهي النصف الى
العشر ويسمى هي مع ما يتركب منها بالاضافة او التكرار بالكسور المنطقية (وان
توافقا في احد عشر) كاثني وعشرين مع ثلثة واثني (فجزء من احد عشر)
اي هما متوافقان بجزء من احد عشر (وهلم جرا) اي ان توافقا في ثلثة عشر
توافقان بجزء من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلثين فان العاد لهما
ثلاثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بجزء من خمسة عشر كثلثين مع خمسة
واربعين فان خمسة عشر بعد هما معافهما متوافقان بجزء منهما (وان اردت

معرفة نصيب كل فريق بما كانت له من الأرباح وأرباحها (أو الأرباح) (من الصحيح) الذي استقام على ذلك (بما ضرب ما كان له) أي لكل فريق (من أصل المسئلة في صيربته في أصل المسئلة) أي في المضروب الذي قسمته في أصلها (فأخرج) من هذا الضرب (فهو نصيبه) أي نصيب ذلك الفريق (وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد) من أفراد ذلك الفريق من الصحيح (وأشئت) سهام كل فرد من أصل المسئلة (فأنسب سهام كل فرد من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم) مفردا عن أعداد رؤس غيرهم (ثم قسمت على ذلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم) من أفراد ذلك الفريق (وإن أردت قيمة التركة بين الورثة والعريان) أو الواصلة لغيره أو مارة لأولها نصيبه (ألا يصور القيمة بين العائتين) معاً لأن التركة ان وقت جميع الديون فلا قسمة بين العريان والأولاد (فأخرج من التركة والصحيح) فإن كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح في وقفي التركة ثم اقسم المبلغ (الحاصل) من هذا الضرب على وفق الصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك (الوارث) مثاله زوج وام واحتسان اب وام أصلها من ستة وأقول إلى ثمانية فالزوج منها ثلاثة والام واحد ولكل من الاثنين سهمان فإن فرض أن جميع التركة خمسون ديناراً يكون بين الصحيح والتركة موافقة بالصفة فيضرب سهم الزوج من الصحيح وهو ثلاثة في وفق التركة وهو خمسة وعشرون يبلغ خمسة وسبعين ثم تقسم الخمسة والسبعون على وفق الصحيح وهو أربعة فيكون للزوج من التركة ثمانية عشر ديناراً وثلاثة أرباع دينار ويضرب سهم الأم من الصحيح وهو واحد في خمسة وعشرين وهو وفق التركة فيكون خمسة وعشرين ثم قسمها على وفق الصحيح وهو أربعة فيكون للأم ستة دنانير وربع دينار ويضرب سهم كل من الاثنين وهو سهمان في وفق التركة فيبلغ خمسين ثم تقسمها على وفق الصحيح وهو أربعة فيكون لكل واحد من الاثنين اثني عشر ديناراً ونصف دينار (وإن لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم) المبلغ (الحاصل على جميع الصحيح فما خرج) من هذه القيمة (فهو نصيبه) أي نصيب ذلك الوارث كما ذاق في جميع التركة خمسة وعشرون ديناراً كان بينهما وبين الصحيح الذي هو ثمانية مائة فإذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من الصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على الصحيح اعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة أثمان دينار فهذه نصيب الزوج واضرب أيضاً نصيب الأم من الصحيح وهو واحد من جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين

فادفعته على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثمن دينار فهي نصيب الام واضرب
 نصيب كل اخت من الصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسون فاذا قسمت
 هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار فهو نصيب كل اخت
 من التركة (وكذا السمل لمعرفة نصيب كل قريب) من الورثة يعني فاضرب ما كان
 لكل قريب من اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقسام المباع الحاصل من هذا الضرب
 على وفق تصحيح المسئلة ان كان بين التركة وتصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما
 مباينة فاضرب ما كان لكل قريب في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جمع تصحيح
 المسئلة فالخارج نصيب ذلك القريب في الموافقة والمباينة وتماه في السبد فليطالع
 (وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون كالصحيح وكل دين) من ديون
 الغرماء (كسهم الوارث ثم اعمل العمل المذكور) فاذا كان لليت غريم اكل
 منهما ثلاثة آلاف وستة غرماء اكل منهم القان وكانت التركة عشرين كان
 بين جمع الديون وذلك ثمانية عشر وبين التركة موافقة نصفه فاضرب الثلاثة
 التي كانت اكل من الغريمين في نصف التركة وذلك عشرة تبلغ ثلثين وتقسم على
 نصف الديون وذلك تسعة فالخارج وذلك ثلاثة وثلاث نصيب كل منهما
 فيكون اكلهما ستة وثلثان ويطرب الاثنان الاذان كانا لكل من الغرماء السنة
 في العشرة يبلغ عشرين ويقسم على التسعة فالخارج وذلك سهمان وتسعة
 نصيب كل منهم فيكون للغرماء الستة اثني عشر سهمًا واثني عشر تسعة وذلك
 سهم وثلث سهم فاذا ضمت ثلاثة عشر وثلثا ستة وثلثين يبلغ عشرين وان كانت
 التركة تسعة عشر فينبغي اربعين جميع الديون مباينة فاضرب ثلاثة كل من الغريمين
 في تسعة عشر تبلغ تسعة وخمسين فتقسم على ثمانية عشر فالخارج وهو ثلاثة اسهم
 وتسعة ونصف تسع اكل منهما فيكون اكلهما ستة اسهم وثلثة تسع وذلك
 ثلث سهم فيضرب سهمًا اكل من الغرماء الستة في تسعة عشر يبلغ ثمانية وثلثين
 فتقسم على ثمانية عشر فالخارج وهو سهمان وتسع اكل منهما فالغرماء الستة
 اثني عشر وستة تسع سهم وذلك ثلاثة فاذا ضمت اثني عشر وثلثين الى ستة
 وثلث تبلغ تسعة عشر (ومن صالح من الورثة او غرماء على شيء) معلوم
 (منها) اي من التركة (فالخرج نصيبه من الصحيح او الديون واقسم الباقي
 على سهام من بقي) من الورثة (او) على (ديونهم) اي ديون من بقي من الغرماء
 مثاله زوج وام وعم فقسمها نصف وثلث النكاح وما بقي فاصلها وتصحيحها
 ستة فاذا صالح الزوج على شيء كما في ذمته من المهر وخرج من البين تطرح
 سهمه من الصحيح وذلك ثلاثة ويقسم باقي التركة على سهام الباقيين على
 ما كان اثنان ثلاثة الام ولله الم (قال الفقير) يريد الاولى الفاضل روح الله روحه

